



المجلة الجنائية القومية

بمبادرة
القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الشباب المانع في الجمهورية العربية المتحدة .
- الرعاية اللاحقة لحرصي المؤسسات العقابية والإصلاحية .
- تعليقات على مشروع قانون الأحداث في ج.م.م .
- النظرية العامة في السلوك في القانون الجنائي .
- الكشف عن حوادث الطيران .
- المود إلى الاجرام : مفهومه وأغاطه .
- (بالانجليزية)
- جناح الأخذات : تعريفه وأغاطه وتوزيعه الإيكولوجي .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والإنسانية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة:

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الباعاقي ، الأستاذ حسين عوض بريقى
الأراء عباس قطب الغايش ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ عبد المنعم
الغزنى ، الأستاذ على نور الدين ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد الصادق
المهدى ، الأستاذ محمد فتحي ، الدكتور مختار حمزة ، اللواء يوسف بهادر .

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بربريد الجزيرة

رئيس التحرير : دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد رئيس التحرير : السيد يسر

سكرتير التحرير : عصام المليجي - محمد نور فرحات

-
- ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية:
- ١ - أن يذكر عنوان المقال بوجز، ويتبع بأهم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به.
 - ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرقوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه.
 - ٣ - أن يكون الشكل العام للمقال: مقدمة للتعرف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .
 - ٤ - أن يكون إثبات المصادر على النحو التالي:
- للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب
للمطبوعات : اسم المؤلف ، اسم الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) .
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) . تاريخ النشر .
وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب: الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
- أن يرسل المقال إلى سكرتارية تحرير المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من أصل وسورتين على ورق فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .
-

ثمن العدد : تصدر ثلاث مرات في العام
عشرون قرشاً : مارس ، يوليو ، نوفمبر
الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد) : خمسون قرشاً

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

بحوث ودراسات :

الشباب الجانح في الجمهورية العربية المتحدة: نجوى حافظ د. سيد عويس ١
الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية .

١ — دراسة مقارنة لفكرة الرعاية اللاحقة وصورها : اللواء يس الرفاعي ٦٩
مقالات :

تعليقات على مشروع قانون الأحداث في ج . ع . م .

١١١ . . . الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى

١٢٩ . النظرية الغائية في السلوك في القانون الجنائي ... د. مأمون سلامة .

١٨٥ . الكشف عن حوادث الطيران ... د. زين العابدين سليم .

٢٠٧ . العود إلى الاجرام : مفهومه وأعراضه ... ناهد صالح .

مؤتمرات :

إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية .

(عرض وتحليل لأعمال المؤتمر الثانى للجمعيات الدولية للجرائم الجنائية) -

د. حسن علام ... (بلاجيو — إيطاليا ، مايو ١٩٦٨)
رئيسة الجمعية الدولية للجرائم الجنائية
International Organization of the Legal Sciences
Library Alexandria
Bibliotheca

أخبار :

— ندوة علمية للتعريف ببحث قياس اتجاهات القضاء نحو الاختبار

القضائى في مشروع قانون العقوبات ٢٥٣

— الحلقة الثانية في القانون والعلوم السياسية — بغداد ٢٥٤

دراسات باللغات الأجنبية : —

٢٨٦ Dr. Saied Eweis: Juvenile Delinquency, Its definition, types
and ecological distribution.

الشباب الجانح في الجمهورية العربية المتحدة

نجوى حافظ

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
إشراف

دكتور سبر عويس

الخبر الاول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

يعد هذا البحث ، الذى نقدمه اليوم عن الشباب الجانح فى الجمهورية العربية المتحدة ، حلقة فى سلسلة البحوث والدراسات التى سبق للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القيام بها فى محيط الأحداث الجانحين . فقد بحثت من قبل السرقة عند الأحداث ، والتشرد ، وكذلك ظاهرة جناح الأحداث فى الجمهورية العربية المتحدة .

ويعد البحث الحالى من أوائل البحوث التى أجريت فى هذا الموضوع فى مجتمعنا . وهو يركز اهتمامه على بحث ضروب السلوك المنحرف التى يمارسها الشباب . ولعله لا تخفى الأهمية العلمية والتطبيقية لنتائج مثل هذا البحث ، لأن الشباب هم الدعامة الأساسية التى تقوم عليها المجتمعات ، ومن ثم كان فهم دوافعهم ، سويها ومنحرفها ، ودراسة سلوكهم فى المجتمع ، من الأمور البالغة الأهمية ، إن أريد أن توضع سياسات رعاية الشباب على أسس علمية سليمة .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرف على البحث والباحثة التى قامت به منذ كان مجرد فكرة حتى كتب التقرير المبدئى عنه ، قد استفادا إلى حد كبير من المناقشات التى أدارها حول البحث أعضاء وحدة بحوث السلوك الإجرامى .

ونرجو أن تكون لنتائج هذا البحث بعض الآثار وبخاصة فى عمليات تكوين المواطنين الشباب الصالحين فى مجتمعنا المعاصر ، وفى عمليات وقايتهم من الجناح ، وفى عمليات إعادة تنشئة من ينجحون منهم .

الفصل الأول

خطة البحث ،

سنناول في هذا الفصل خطة البحث والمنهج الذى اتبع فيه . ويتضمن ذلك الموضوعات الآتية : اختيار موضوع البحث ، وأهمية موضوع البحث ، ومجالات البحث ، والأساليب المستخدمة في البحث ، وأخيراً المفاهيم التى تناولها البحث .

اختيار موضوع البحث :

لقد اهتمت وحدة بحوث الجريمة والاحداث بموضوعات كثيرة ومنها موضوع الشباب الجانح ، ذلك لما يتضمنه هذا الموضوع من أهمية وخطورة . فالشباب وبخاصة الاسوياء منهم ، يكونون فئة كبيرة في المجتمع ، وهم الدعامة الاساسية التى يقوم ويرتكز عليها هذا المجتمع ، أى أن أى خلل أو اضطراب يواجهه مثل هؤلاء الشباب هو في الواقع يواجهه المجتمع كله .

لقد أدركت الوحدة أن فئة الشباب الجانح مهضومة الحق فهي لا تنال ما يجب أن تناله من رعاية وتوجيه وإهتمام ، فمن الناحية القانونية نجد أنه لا يوجد أى قانون خاص بهذه الفئة ، في حين أن هناك قوانين خاصة بالاحداث الجانحين وهى الفئة من سن ٧ إلى ١٥ سنة كما توجد أيضاً أحكام خاصة لفئة السن من ١٥ إلى ١٨ سنة ، كذلك تشرع قوانين للبالغين تنطبق على كل من بلغ سن ١٨ سنة فأكثر على أن يكون كامل الاهلية . في هذا الوقت لا نجد أى قانون خاص بالشباب الجانح لأن المشرعين لا ينتهون إلى أن هؤلاء الشباب ليسوا على درجة كاملة من النمو الإنفعاى والعقلى الذى يسمح لهم أن ينالوا من العقاب ما يناله الشخص السكامل النضج ، ويكون من الظلم أن نحملهم مالا طاقة لهم على احتماله .

من هنا جاء الاهتمام بالشباب وجنوحهم ومشكلاتهم بصفة عامة . وحاولنالقاء الضوء على كل ما يتعلق بهذا المجال لتتعرف على حجم المشكلة وأنماط الجرائم

وجميع الظروف المحيطة حتى يتسنى لنا في النهاية أن نقرر مدى خطورة هذه المشكلة ومدى ضرورة وضع قوانين خاصة بالشباب تتلاءم مع قدراتهم العقلية والانفعالية ومع خبراتهم والتجارب التي مروا بها وفي ضوء المواقف التي عاشوا فيها . أى أننا نحاول تقديم بعض الحقائق الموضوعية لظاهرة جناح الشباب التي لم تلق عناية الدارسين والباحثين خاصة من الوجهة الاجتماعية على الرغم مما لها من أهمية كبيرة .

أهمية موضوع البحث :

تتضح أهمية مثل هذا الموضوع بالنظر إلى الشباب كقوة وطاقة بشرية أساسية في المجتمع ، فهم على عتبة الرجولة أو الأنوثة الكاملة وفي بداية تحمل مسئوليات كبيرة سواء ما تعلق منها بالمجتمع كشكل أى من النواحي السياسية والاجتماعية ، أو ما تعلق بكل منهم كفرد قائم بذاته أى من النواحي الشخصية والأسرية . ولهذا فهم في مرحلة من أخطر مراحل العمر وبالتالي في أمس الحاجة للرعاية والتوجيه السليمين .

إن الشباب يعانون من مشاكل مختلفة وعديدة . وترجع هذه المشاكل إلى عوامل متباينة ، فنجد منها مشاكل تتعلق بالناحية التربوية والنفسية ، وهى ترجع إلى علاقه هؤلاء الشباب بالوالدين أو من يحل محلهم من هم يمثلون السلطة خاصة في مجال المدرسة بعد المنزل .

تبدأ هذه المشاكل عندما يشعر الشاب بنفسه وشخصيته ويبدأ في الرغبة في الاستقلال ، وتظهر هذه الرغبة في تصرفاته العنيفة القوية . هذا في الوقت الذي يكون فيه مازال تحت سيطرة الوالدين خاصة من الناحية المادية من هنا يبدأ الصراع . فالشباب يريد أن يتصرف بالطريقة التي تحلو له وبما يميله عليه تفكيره ومعارض من يحدد من حريته أو يتدخل فيها ، في نفس الوقت نجد الآباء يتعاملون مع الأبناء بنفس الأسلوب القديم الذي يرفض كلية أى خروج على المعايير الموضوعية ، وهم كثيراً ما يطبقونها بعنف زائد خاصة في فترة المراهقة . فكثيراً ما يلجأ الأب إلى العنف والشدة إذا وجد ابنه يرغب في الانضمام إلى مجالات جديدة

سواء كانت في الشارع أو المدرسة أو النادي . فهو يخشى عليه من الاخطار التي قد تكون متبعة طريقا غير سليم والتي كثيرا ما تجذب الشاب إليها وتسفله عن الاهتمام بالدراسة والتحصيل الفكري . في هذا الوقت يستعين الأب بأسلوب الشدة والعنف وهو غير مدرك أن مثل هذا الأسلوب يكون في أغلب الأحيان غير مجد ، بل كثيرا ما يؤدي إلى نتائج عكسية وبذلك يدفع الشاب أو الفتاة إلى الانحراف بأي شكل من أشكاله .

ومن ناحية أخرى توجد مشاكل من نوع آخر تظهر نتيجة لهجرة الشباب من مختلف المحافظات والمراكز والقرى إلى الم المدن وبصفة خاصة القاهرة والاسكندرية ، حيث يسودها بوضوح مختلف مظاهر التحضر والمدنية ، هؤلاء الشباب يفدون إلى هذه المدن رغبة في العمل أو طلبا للعلم ، حيث يجدون أنفسهم أحراراً وسط مدينة واسعة دون رقيب مباشر على تصرفاتهم . وهنا كثيراً ما ينجحون عن الفروض الاساسي لهجرتهم ويؤخذون في تيار المفريات الجديدة . وبما يساعد على السير في مثل هذا الطريق أن هؤلاء الشباب لم يكونون بمن لم يتلقوا قدراً كافياً من التحصيل الفكري يسمح لهم بأن يخططوا لانفسهم طريقاً محدد ، إذ لم يكن لديهم قيم واضحة تعينهم على الصمود أمام ما يواجههم من عقبات ومشاكل .

هذا إذا عرفنا الفرق الكبير بين ثقافتى القرية والمدينة ، حيث يسود الأولى ثقافته البسيطة والعلاقات الأولية التي تعتمد على الانتهاء للعائلة الكبيرة . بينما يسود الثانية تعدد الثقافات المتباينة المتشابكة ويتضح فيها الاستقلال المادى وبالتالي النفسى . وإذن فليس بمستغرب أن تكون القاهرة والإسكندرية هما المجال الأول والحيوى للشباب إذ يشعر الفرد أو الشاب وسط هذا الحضم الواسع من الصراعات والتناقضات بين ما ينبغي وما يستطيع أن يحققه بالفعل كما لو كان في دوامة وتتناهب البلبلة والاضطرابات ويشعر بالضيق . وهنا كثيراً ما يحدث كرد فعل لمثل هذا الشعور أن ينساق في طريق الانحراف ويتبع أساليب ملقوة غير مشروعة . بينما لو وجد هؤلاء الشباب مجالات منظمة على أسس سليمة مشروعة ، ولو أحيطوا برعايه عقول مفكرة واعية لمختلف الازمات

والصراعات التي تواجههم لما ساروا في طرق الانحراف والجريمة ، ولا يمكن استغلال كل ما لديهم من طاقات وإمكانات في مجالات منتجة .

مجالات البحث :

مجالات البحث ثلاثة : مجال زمني ، وجغرافي ، وبشرى .

المجال الزمني :

حددت هيئة البحث المجال الزمني بالفترة التي تقع بين أول نوفمبر ١٩٦٢ حتى آخر أكتوبر ١٩٦٤؛ أى حددت بسنتين وذلك للقيام بدراسة مقارنة بين كلتا السنتين .

المجال المكاني أو الجغرافي :

استقر الرأي على أن تجرى مثل هذه الدراسة على مجال الجمهورية العربية المتحدة بجميع محافظاتنا . على أن تستقى عينة الدراسة من واقع السجون العربية .

المجال البشري :

حدد المجال البشري بالبحث بالشباب الذين يقومون في فئة السن من ١٥ - ٢٥ سنة والذين يكونون قد ارتكبوا جرائم في الفترة الزمنية التي تم تحديدها على أن تكون الجرائم التي ارتكبت قد ضبطت ودخلوا السجون، أى أن جرائم الشباب غير المنظورة مستبعدة ولا تدخل في نطاق هذه الدراسة .

الأساليب المستخدمة في هذا البحث :

هذه دراسة مسحية تعتمد على الأسلوب الإحصائي ، الذي يتلخص في جمع الإحصاءات المتعلقة بالشباب في فئة السن وفي الفترة الزمنية المحددين ، وتفسيرها وتحليلها واستخراج النتائج المتعلقة بها وتفسيرها ، ولتحقيق هذا الغرض استعانت هيئة البحث بإدارة الإحصاء والتعداد بمصلحة السجون على تجميع كل ما يتعلق بالشباب الجانح وحصره وتسجيله يوميا .

المفاهيم المستخدمة في هذا البحث :

سنعرض في هذا الجزء من المقدمة لشرح موجز لبعض المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة منها مفهوم الشباب ، وكذلك مفهوم الجناح .

أولاً - مفهوم الشباب :

حاولنا تحديد مفهوم الشباب في هذه الدراسة اعتماداً على السن ، وقد يكون هذا تحديداً تعسفياً إلى حد كبير ، إلا أنه الأسلوب الوحيد الذي كان لا بد من الاعتماد عليه لاتمكن من تحقيق التسجيل المطلوب في الفترة الزمنية المحددة ، ولهذا اعتبرنا الشباب هم كل ما يدخل في فئة السن من ١٥ إلى ٢٥ سنة . وهم على هذا الأساس أولئك الذين قد تم غوهم الفسيولوجي بينما لم يكتمل غورهم النفسى والعقلى اكتمالا تاما بعد . وبالتالي فهم في مرحلة وسط بين الطفولة وبين الرجولة الكاملة .

ثانياً - مفهوم الجناح :

الجناح بمعناه الشائع هو خرق كل ما نص عليه المجتمع واعتبره قانوناً يجب إتباعه . ولكن توجد مظاهر أخرى كثيرة للخروج على أوضاع المجتمع وعاداته وتقاليده إلا أنها لا تعتبر جنوحاً طالما ليست خروجاً على قانون منصوص عليه . وإذن فالجناح يشتمل كثيراً من أشكال السلوك الشاذ التي يخضع بعضها لطائلة القانون بينما لا يزيد بعضها عن مجرد الخروج على العرف أو الآداب العامة أو أوضاع المجتمع . (١)

والمقصود بالجناح في هذه الدراسة الأنواع المختلفة من الجرائم التي ارتكبتها الشباب والتي ينص عليها قانون العقوبات ويعاقب كل معتد عليها . والجناح له مظاهر كثيرة مختلفة إذ توجد جرائم ضد الأموال كالسرقة والتبديد وأخفاء المسروقات وغش اللبن والمأكولات وركوب القطار بدون تذكرة والتفويت والتسكير والنصب

(١) أوجست أيكهورن ، الشباب الجامع ، ترجمة سيد غنيم ، دار المعارف بمصر ،

والاختلاس وانلاف المزروعات والمنقولات والعقارات وكذلك التزوير والاحتيال وتزييف النقود والحريق وتسميم المراسي ، ومن مظاهر الجناح أيضاً جرائم ضد أمن الدولة كاهمال المجندين والعساكر والهروب من الخدمة واعتناق المبادئ الهدامة والأمن الداخلي والخارجي والهروب من السجن ، وكذلك توجد جرائم التشرد والقتل واستعمال القسوة والشهادة الزور والخطف والتهديد والإصابات والعاهات والقتل واستعمال القسوة والشهادة الزور والخطف والتهديد والبلاغ الكاذب، ومن أهم مظاهر الانحراف جرائم الآداب كالفسق والتحريرض والدعارة وهتك العرض والقمار والزنا والفعل الفاضح ، وهذا النوع من الجرائم تشترك فيه النساء بنسبة كبيرة تفوق أشتراكهن في أنواع الجرائم الأخرى .

الفصل الثاني

جناح الشباب ومدى خطورته

جناح الشباب من الموضوعات التي لم تحظ بعد بالدراسة العميقة الشاملة أي تلك التي تتناول المشكلة من مختلف الجوانب النفسية والفسولوجية والاجتماعية والسياسية .

وقد يكون لهذا القصور مبررات إلا أن هذا لا يعنينا في هذا المجال . المهم هو أن هذا النقص دفعنا كما ذكرنا إلى الاهتمام بمثل هذا الموضوع والقيام بهذه الدراسة ، ومن هنا فليس في متناول أيدينا الآن دراسات وبحوث أجريت في الجمهورية العربية في هذا المجال خاصة من الناحية الاجتماعية .

ولكن توجد بعض دراسات تناولت هذه المشكلة من النواحي النفسية ، ومن هذه الدراسات دراسة قام بها الدكتور محمد عثمان نجما عن اتجاهات الشباب ومشكلاتهم وهي عبارة عن :

« بحث مقارنة لشباب ج ع م . ولبنان والعراق وسوريا والأردن والولايات المتحدة يهدف إلى القيام بدراسة حضارية مقارنة لاتجاهات الشباب العربي والأمريكي » .

ولقد تناولت هذه الدراسة طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعات في البلاد التي دخلت ضمن هذه الدراسة وهؤلاء الطلبة يقعون في فئة السن من ١٧ : ٢٥ ولقد اختيرت عينات الدراسة على أساس تماثل العينات من حيث العمل . ولقد جمعت البيانات الرئيسية للبحث سنة ١٩٥٥ . وهذا البحث يمثل الاتجاه الجديد في البحوث الحضارية المقارنة وهو الاتجاه الذي يعتمد على الدراسة الكمية الإحصائية . وقد يكون هذا البحث هو أول بحث حضارى مقارنة يتناول عدداً كبيراً من شباب البلاد العربية ويستخدم وسائل القياس السيكولوجي

(الاستخبار والمقابلة) في جمع البيانات ، كما يستخدم الوسائل الإحصائية الدقيقة في تحليل البيانات (١)

وهذه إشارة سريعة لما وصلت إليه هذه الدراسة من نتائج عامة :

— لقد تعرضت الأسرة العربية التي طبق الاستخبار على أبنائها وبناتها في البلاد العربية الخمسة التي أجرى فيها البحث لتأثير المدينة بدرجات مختلفة ، وقد تبين أن أسر الطالبات في هذه البلاد العربية كانت أكثر عرضة للتغير الاجتماعي من أسر الطلاب ويبدو أن أسر الطالبات هي الأسر التي تأثرت أكثر من غيرها بقيم المدينة الحديثة خاصة فيما يتعلق بتحرير المرأة وحقوقها في التعليم والعمل ولذلك فقد أقبلت الأسر على إرسال بناتها إلى المدارس الثانوية والجامعات أما الأسر العربية التي لا زالت تعاني من قيود المحافظة فلا زال بعضها غير متحمس لتعليم البنات بينما توافق وتقبل على تعليم الإبناء .

— ويصاحب التغير الاجتماعي الذي حدث في الأسر العربية تحت تأثير التعرض للمدينة الحديثة تغير في بعض عاداتها واتجاهاتها وقيمها بما يلائم ظروف الحياة الحديثة . فالأسر المتمدينة تميل عادة إلى إعطاء الإبناء قدراً أكبر من الحرية الشخصية في الخروج من البيت وفي اختيار الأصدقاء والخروج معهم وفي الاختلاط بالجنس الآخر وفي اختيار المهنة والتصرف في أموالهم الخاصة وبصفة عامة كانوا أكثر تفديراً لأبنائهم وأحسن فهماً لمشكلاتهم . ومن الظروف التي تساعد على زيادة تسامح الوالدين ارتفاع مستوى التعليم . وما يساعد على ارتفاع مستوى ثقافة الآباء القراءة إذ تجعلهم أكثر فهماً لمشكلات الأبناء وأكثر تسامحاً في معاملتهم . وبالفعل أبدت نتائج البحث ذلك إذ وجدنا ارتباطاً موجباً بين القراءة في الأسرة وبين تسامح الآباء نحو الأبناء وعلى الأخص فيما يتعلق بحريتهم في الاختلاط بالجنس . كما أسفرت نتائج البحث عن أن كثرة التردد على دور السينما يرتبط ارتباطاً موجباً بتسامح الآباء في معاملة الأبناء وخاصة فيما يتعلق بحريتهم في الاختلاط بالجنس أيضاً .

(١) عثمان نجاشي ، اتجاهات الشباب ومشكلاتهم ، التقرير الأول ، دار النهضة العربية سنة ١٩٦٢ ، ص ٩ .

ولارتفاع المستوى الاقتصادى أيضاً علاقة بزيادة تسامح الآباء ، فكلما ارتفع المستوى الاقتصادى للأسرة ازداد تسامح الآباء فى معاملة الأبناء . كما ترتبط الإقامة فى الحضر فى معظم الحالات بزيادة تسامح الأبناء .

ولكن بالرغم من أن تسامح الآباء فى الأسر العربية يزداد بازدياد تعرضهم لتأثير الحضارة والمدنية الحديثة إلا أننا نجد مع ذلك اختلافاً واضحاً فى طريقة معاملة الآباء العرب لسل من الأبناء والبنات . فالآباء العرب يعاملون بناتهم بقدر من التسامح أقل كثيراً مما يعاملون أبنائهم . وكثيراً ما تعاني البنات من حد الآباء من حريتهن الشخصية خاصة فى فترة المراهقة . والغريب أيضاً أن كثير من الأسر الغربية تميل كذلك إلى التفرقة فى معاملة كل من البنين والبنات وإلى منح البنين قسطاً من الحرية الشخصية أكبر مما تمنحه البنات أى أن هذا الاتجاه تتقارب فيه معظم الحضارات .

ولكن يبدو من نتائج الدراسة أن الفتيات العربيات يعاملن فى الأسر العربية بقدر من التسامح أقل كثيراً جداً مما تعامل به الأسر الغربية فتياتها .

وتشير النتائج أيضاً إلى الصراع الحضارى الذى تعانيه الآن كثير من الأسر العربية ، وفى الوقت الذى بدأت فيه كثير من الأسر قبول مبدأ حق الفتاة فى التعليم والعمل تأتى أن تمنح الفتاة حق الحرية الشخصية فى الخروج من البيت وحدها أو فى اختيار الأصدقاء أو الاختلاط بالجنس الآخر . وينطبق هذا بشكل واضح على الفتيات المسلمات إذ يعانين من شدة وطأة التقاليد أكثر من الطالبات المسيحيات .

ولقد أوضحت النتائج أيضاً أن الآباء يميلون إلى تشديد الرقابة على أبنائهم بصفة خاصة فى فترة المراهقة ويزداد تسامح الآباء نحو أبنائهم بتقديم الأبناء فى السن ويزداد التسامح عندما ينتقل الأبناء إلى مرحلة التعليم الجامعى (١) . ولا يقتصر النقص فى الدراسات المتعلقة بالشباب على الدراسات العربية . فقط بل أنه ينطبق أيضاً على غيرها من الدراسات الأجنبية .

فلا توجد دراسات تناولت هذه الفئة بشكل مباشر وحتى إن وجدت فإن أغلبها يتم بصورة سطحية تعتمد على الاستفتاءات . . بعضها قام بها أشخاص والبعض الآخر قامت به هيئات، من هذه الدراسات القليلة نجد محمية ويكر شام (٢) Wickersham^(١) أهتمت بمحصر الجرائم التي يرتكبها الشباب . ولقد قررت الجمعية سنة ١٩٣١ أن نزلاء السجن في هذا الوقت بلغوا ٥٤٨٨٪ ممن بلغوا من العمر ٢١ سنة ولقد دعمت الإحصائيات المتعلقة بالجريمة ونزلاء السجن بالانتظام الرتيب في جرائم الشباب كما أن المكتب الفيدرالي Federal Bureau قام بدراسة عن الشباب وقدم تقرير الجريمة الموحد سنة (٢) ١٩٤٩ Uniform Crime Report

وهذه بعض البيانات التي أسفرت عنها الدراسة :

بلغ عدد الأفراد الذين يبلغون من العمر ٢١ سنة فأقل الذين قبض عليهم وأخذت بصماتهم ١١٧٥٦٢ أى ١٤٨٪ من العدد الكلى في هذه الفترة .

يضاف إلى هذا العدد ١٢٩٥٠٩ أى ١٦٤٪ ممن تراوح أعمارهم ما بين ٢١ : ٢٤ سنة يرتكبون جرائم مختلفة . أى أن جملة الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة بلغوا ٢٤٧٠٧١ شخص أى ما يعادل ٢١٢٪ يرتكبون الجرائم .

هؤلاء الصغار والشبان المراهقين يمثلون ٥٤١٪ من جملة حالات السرقة و ٥٩٪ من جملة حالات الاعتداء على المنازل و ٧٦٪ من جملة حالات سارق السيارات وقد بلغ عدد الجرائم ضد الملكية التي ارتكبها الشباب تحت سن ٢٥ نصف الجرائم كلها وذلك سنة ١٩٤٩ .

وتوجد أيضا بعض الكتب القيمة في هذا الموضوع ، منها كتاب Youth in

(1) Teeters and Reinmann, The challenge of Delinquency, Prentice-Hall 1955. P. 514.

(٢) المرجع السابق ؛ ص ٥١٤ .

the toils (١) الذى يهتم بتركيز الانتباه على دور السلطة ومدى فاعليتها بالنسبة لانحراف الصبي الكبير، ولقد وجه المؤلفان وهما لونيارد هاريسون Leonard V. Harrison وبريورجرائت Pryor M. Grant أنقباها كبيرا إلى حقيقة هامة وهى أن الصبية الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ ، ٢١ سنة يرتكبون جرائم بنسبة أكبر من نسبة عددهم إلى جملة عدد السكان ، وهؤلاء يرتكبون جرائم خطيرة بدرجة أكبر من ارتكابهم للجرائم البسيطة . وعلى سبيل المثال ماحدث فى مدينة نيويورك سنة ١٩٣٦ إذ أن الأفراد أقل من ٢١ سنة ارتكبوا جرائم بنسبة ٤٠٥ ٪ من العدد الكلى .

ونقد بلغ عدد مرتكبي الجرائم الخطيرة الاتى :

٩٠٢ ٪ / انتحار ، ٨١ ٪ / سب ، ٢٩٤ ٪ / اغتصاب ، ٢٤٧ ٪ / سرقة
٤٢ ٪ / سرقة بالاكراه ، ٢٩٢ ٪ / سرقة بالليل من الطرقات العامة ، ١٣١ ٪ / سرقة بالليل من الأشخاص بالقوة ، ٢٢٣ ٪ / سرقات صغيرة ، ١٨١ ٪ / جرائم الحريق .

وبصفة عامة يتناول الكتاب المذنبين من الشباب الذين يدخلون السجون .

ولقد قام بروفيسور ثورستين سلين Thorsten Sellin بدراسة عن الشباب المذنب وقدمها لمعهد القانون الأمريكى سنة ١٩٤٠ American law Institute وهذا بعض ما جاء فيها :

— من الملاحظ أن ٢٠ ٪ من السكان فوق ١٤ سنة يتدرجون فى فئة السن من ١٦ : ٢٠ يشتركون فى الجرائم ويقعون فى أيدي البوليس والهيئات القضائية ومع ذلك فإنها لسة تبدو قليلة نسبيا ويرجع ذلك إلى أن فئة الشباب تظهر معدلا منخفضا من الاعتداء على القانون وذلك بمقارنتها بجرائم فئات السن الأكبر

مثل السكر والسلوك المضطرب والتشرد وجرائم المواصلات وهذه جميعها تكون أربعة أخماس حالات الخروج على القانون .

- بالنسبة للجرائم ضد الملكية إتضح أن معدل اشتراك الشباب فيها يبدو مرتفعاً ونظراً لأن هذه الجرائم تكون الغالبية العظمى من الجرائم الخطيرة لهذا أصبح معدل الجرائم الأخيرة ككل لا يمكن الاعتماد عليه . هذا بينا جرائم الاعتداء على الأشخاص وخيانة الأمانة أكثر شيوعاً في جماعات السن الأكبر .

-- وفيما يتعلق بفئة السن من ١٦ : ٢٠ اتجهت معدلات الجرائم الخطيرة إلى الزيادة كلما زاد التقدم في السن . وبالنسبة لفئة السن ١٨ : ٢٠ يبدو أنه أكثر اجراماً من فئة السن ١٦ : ١٧ كما كشفت البيانات عن أن أكثر المعدلات ارتفاعاً هي فئة السن ١٩ سنة .

- بالنسبة لعدد المذنبين ككل لا يظهر الشباب مشكلة زائدة عن الحد ولكن معدل الجريمة المرتفع بالنسبة لهذه الجرائم غالباً ما يؤدي إلى نمو عادة الاعتداء على القانون .

وبالإضافة إلى آلاف الصبية الكبار الذين يتجهون للجرائم بفعل الظروف المحيطة توجد فئات من الصبية الذين يكونون في حالة سيئة من الناحية الانفعالية والنفسية .

كما يوجه الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى الشباب السيكوباتي ، إذ أن هذه الفئة ترتكب جرائم من النوع الخطير كما يحدث في المدن الكبرى مثل نيويورك وأوكلاهوما وشيكاغو وفيلادلفيا ولوس أنجلوس .

هذه البلاد تنتج سنوياً مئات من الصبية والشباب الغير متكيف ، هؤلاء القلة الصغار يجب أن يتلقوا نوعاً من المعاملة الطبية العقلية النفسية خاصة إذا كانوا في مرحلة الإعداد للمراهقة ومرحلة المراهقة . فإذا لوحظوا بدقة في مجالات المدرسة -

أو العمل أو اللعب فبدون شك يمكن التغلب على أعراض السلوك الشاذ أو الغير طبيعي .
ومواصلة مثل هذا النوع من المعاملة سيقتدم للمجتمع كسبا كبيرا .

كما أجريت عدة دراسات موضوعية على القتل الصغار Young Killers وذلك من أجل تحديد سبب القتل وللمعرفة طبيعة مثل هؤلاء الأشخاص منها الدراسات التي قام بهما دكتور رالف بانى (١) Ralph Banay على ٢٠ حالة من الاطفال تتراوح أعمارهم ما بين السابعة والسابعة عشر عن ارتكبوا جرائم وتكوين صورة إحصائية عن هذه الدراسة انضحت بعض العوامل الموجودة في الحياة المنزلية هؤلاء الاطفال والعلاقات الشخصية والعائلية .

ولقد كشفت هذه الدراسة عن أن ١٢ حالة من الـ ٢٠ حالة التي درست انصفت بضعف العلاقات بين الاب والام ، وفي ١٠ حالات منهم كانت علاقة الام بطفلها علاقة سيئة . ولقد اختلفت الحالات العقلية للاطفال فلقد كان بعضهم حالات سيكوباتية والبعض الاخر كانوا متخلفين عقليا ومنهم بعض الحالات متبلدين انفعاليا ومهملين . ولقد توزعت الحالات كالآتي :

٣ كانوا سيكوباتيين ، ٤ متخلفين عقليا ، ٣ متبلدين انفعاليا بينما ٥ فقط كانوا أسوياء . ولم تزد حالات ما قبل الانحراف على خمسة فقط من جملة العشرين حالة .

دراسة أخرى أجريت على ٥٥ حالة من البنات والاولاد والقتلة الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن ١٩٥٩ سنة . ولقد أجريت هذه الدراسة خلال الاعوام من ١٩٢١ إلى ١٩٤٧ ولقد قام بها دكتورس . ه . جرودين H . Growden . C (٢) في مكتب أوهايو لبحوث الاحداث وذلك بمقارنة هذه الـ ٥٥ حالة بالـ ٨ آلاف منحرف غير المصنفين .. ولقد كشفت النتائج عن وجه شبه كبير بين الاطفال

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٥

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥١٨ ، ٥١٩ .

الذين يندرجون تحت فئة القتل وبين غيرهم من الذين يندرجون في فئات أخرى من الانحراف. ويظهر هذا التشابه بوضوح في فئات مثل مستوى الذكاء وعدم الاستقرار الانفعالي وكذلك في الحالة القسملولوجية العامة .

ولقد فسر الاطفال الدوافع وراء ارتكابهم مثل هذه الجرائم بالآتي : سوء المعاملة ، والتدخل الزائد المطلق الذين يطلقون عليهم التدخل الدكتاتوري في حرياتهم الشخصية .

ولقد أدت نتائج هذه الدراسة إلى بعض الملاحظات الهامة ومنها :

أنه نادرا ما يظهر الاطفال الذين يرتكبون القتل الاتجاه نحو اللاجتماعية وعدم التعاون أو الاتجاه نحو الاستمرار في أفعال القوة والعنف .

هذه الدراسات كانت تعتمد على عينات صغيرة ومع ذلك أمكن الوصول منها إلى بعض التعميمات وهي أن القتلة الصغار ليسوا على درجة كبيرة من الخطورة كما تشير إلى ذلك الكتابات النظرية . ولهذا من الواجب القيام بدراسات أكثر عددا وتعمقا قبل أن تقدم على تقديم أى تعميم متعلق بأسلوب ارتكاب الاطفال أى من أفعال القوة .

من الجرائم الخطيرة التي تظهر بكثرة في البلاد الغربية جرائم قيادة السيارات بإهمال وبسرعة فائقة عن الحد . إذ أن عدد القتلى سنويا نتيجة لتهور الشباب الذين هم تحت سن ٢٥ سنة بلغ تقريبا ٧٥٠٠ شخص . ولقد أطلق أحد الكتاب ويدعى رالف ولانس Ralph wallace على هذه الحالة وهي حالة القتل التي تنجم عن سرعة السيارات Teencide (١) أى ضحايا المراهقين .

ظهرت مقالة في هذه الاثناء في مجله لايف Life تشير إلى أساليب التدمير التي يستخدمها صغار الشباب كما تشير إلى المحاولات التي تظهر من جانب المواطنين في

لوس أنجلوس ودالاس ونكساس من أجل الحد من أخطاء المراهقين والشباب الذين كثيرا ما يتخرجون من عصابات الأحداث . والواقع أن مشكلة عصابات الأحداث هذه التي تظهر بكثرة في المدينة هي إحدى صور إخفاق القانون في حماية الأحداث والشباب إذ أن سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس وبوركلين قد أصبحت موطنا لمثل هذه العصابات . . ولهذا توجه جهود كثيرة للحد منها . فعلى نيويورك مثلاً توجد بعض الجمعيات التي تخصص جهودها لدراسة هذا النوع من سوء التكيف السائد بين الأولاد الذين في سن من ١١ إلى ٢٢ سنة : ولقد أسفرت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع عن ثلاثة أسباب لمثل هذا السلوك الغير اجتماعي :

١ - سيادة أسلوب القوة كوسيلة من وسائل التعامل خاصة خلال سنوات الحرب .

٢ - التأثير الناتج عن التفرقة العنصرية .

٣ - الاحباط العميق السائد في النفوس وذلك في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة للتفرقة الجنسية والدينية والقومية .

ولقد انضغ أن الأساليب العقابية لا تنجدي مع عصابات الشوارع إذ سرعان ما تقابل الأساليب البوليسية بطرق أخرى من جانب الشباب الصغير المذنب ، إنها في الواقع مشكلة خطيرة تواجه المجتمع ككل ولا تعتبر وقفا على الهيئات البوليسية القانونية وحدها .

الفصل الثالث

أهم البيانات عن الشباب الجانح

في المدة من أول نوفمبر ١٩٦٢ - آخر أكتوبر ١٩٦٣

(١٤٩٩١ حالة)

سنذكر في هذا الفصل البيانات التي تم جمعها عن الشباب الذين أودعوا سجون الجمهورية في خلال عام (من أول نوفمبر ١٩٦٢ حتى آخر أكتوبر ١٩٦٣) : وأهم هذه البيانات هي :

بيانات عن النوع وعن السن وعن الديانة وعن الجنسية وعن مستوى التعليم وعن المهنة وعن الحالة الصحية وعن الحالة الاجتماعية ثم بيانات عن الممولين وعن نوع الجريمة وعن السوابق وعن نوع الحكم وأخيرا عن مدة الحكم .

١ - بيانات عن النوع :

لنضع أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح كانوا من الذكور إذ بلغ عدد هؤلاء ١٤١٠٧ شابا أي بنسبة نحو ٩٤ر١٪ من المجموع السكلي الذي بلغ ١٤٩٩١ شابا . بينما لم ترد عدد الشابات عن ٨٨ شابة أي بنسبة نحو ٥٩ر٠٪ .

٢ - بيانات عن السن :

لنضع من البيانات التي تم الحصول عليها أن أعمار الشباب الجانح كانت تتراوح ما بين ١٥ سنة و ٢٥ سنة ، إلا أن الفئة الغالبة منهم كانت أعمارهم تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٤ سنة إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٥٣ر٢٪ . وذلك حسب الترتيب الآتي :

نحو ١٥٪ من جملة الشباب الجانح كانت أعمارهم ٢٢ سنة ، ونحو ١٤ر٣٪ كانت أعمارهم ٢٠ سنة ، ونحو ١٢ر٩٪ كانت أعمارهم ٢٣ سنة ، ونحو ١١٪ .

كانت أعمارهم ٢١ سنة . ثم يتوالى التوزيع بالنسبة للأعمار المختلفة حسب الترتيب الآتى :

نحو ١١٪ أعمارهم ١٨ سنة ، نحو ٩٣٪ أعمارهم ١٩ سنة ، نحو ٨٩٪ أعمارهم ٢٤ سنة ، نحو ٨٣٪ أعمارهم ١٧ سنة ، نحو ٧٣٪ أعمارهم ١٦ سنة ، نحو ٢٪ فقط أعمارهم ١٥ سنة .

٣ - بيانات عن الديانة :

طبيعى أن تكون نسبة المسلمين هى الغالبة مادامنا فى بلد يعتق فيه معظم فئات الشعب الدين الاسلامى . ولقد بلغ عدد المسلمين من الجانحين نحو ٩٧٪ بينما ٣٪ فقط من جملة العدد كانوا يعتقدون الدين المسيحى واليهودى .

٤ - بيانات عن الجنسية :

بالنسبة للجنسية أيضا كانت الغالبية العظمى يحملون جنسية مصرية إذ بلغت نسبتهم نحو ٩٩٫٨٪ ، فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الشباب الذين يحملون جنسيات أخرى نحو ٣٪ .

٥ - بيانات عن مستوى التعليم :

كانت الغالبية العظمى من الشباب الجانح لا يعرفون القراءة ولا الكتابة إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٧٦٫٨٪ ، أما الذين يعرفون القراءة فقط فبلغت نسبتهم نحو ٢٣٫٧٪ . أما ذوى المؤهلات فلم يزد عددهم على نحو ٥٠٪ من جملة عدد الشباب الجانح ونحو ٣٠٪ يحملون شهادة الاعدادية ، ونحو ٢٪ يحملون مؤهل متوسط ولم يزد الذين يحملون مؤهل على شخص واحد .

٦ - بيانات عن المهنة :

اتفق من البيانات التى تم الحصول عليها أن الشباب الجانح كانوا يعملون فى من مختلفه إلا أن الفئة الغالبة منهم كانوا يعملون فى الخدمات إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٢٨٪ منهم ٣٫٨٪ قهوجى ، ٥٪ طباطخ ، ٢٣٫٧٪ عمال خدمات أخرى .

يلي ذلك من يعملون في مجال الصناعة أو الحرف ، فلقد بلغت نسبة من يعملون في هذا المجال نحو ٢٦٤٪ وذلك حسب الترتيب الآتي :

٣٥٪ خياز ، ٣٣٪ نجار ، ٢٥٪ ميكانيكي ، ٢٢٪ سباك وساعات وجزار ، ٢٪ حداد ، ٣٩٪ مبيض أو نقاش ، ١٥٪ حلواني ولبان ، ١٤٪ ترزى ، ١٣٪ مكويجى ، ١٢٪ جزيجى ، ١١٪ لكل من السمكرى والكهربائى ، ٨٪ نساج ، ٧٪ عجلاقي ، ٦٪ لكل من الحلاق والسائق ، ٣٪ لكل من الاسترجى والمنجد ، ٢٪ سروجى ، ١٪ بناء .

أما فئة الموظفين فلقد بلغت نسبتها نحو ١٧٩٪ ، منها :

١٦٦٪ عسكري مجند ، ٧٪ عسكري ، ١٪ خفير نظامى ، بينما ٥٥٪ الباقية منهم الضابط والمدرس والمهندس وموظفى الحكومة والشركات والبنوك والمحلات التجارية .

أما الذين لا يعملون فبلغت نسبتهم نحو ٩٧٪ منهم ٥٥٪ غير مشغلة أى أن نسبة النساء اللاتي يعملن لم تزد على ٥٥٪ (إذ أن جملة عدد النساء الجائحات ٩٥٪) ولقد بلغت نسبة العاطلين نحو ٤٢٪ بينما ١٠٪ متقاعد وصاحب أملاك .

يأتى بعد ذلك الذين يعملون بالتجارة وهم نحو ٩٪ ، منهم ٦٧٪ بائع حثجول و ٢٣٪ تاجر له محل .

وبالنسبة للذين يعملون بالزراعة فلقد كانت نسبتهم نحو ٦٠٪ .

يلي ذلك نحو ١٤٪ كانوا يعملون بمن أخرى (منهم الفنان والممار (الصحفى) أما فئة الطلبة فلم تزد نسبتهم على نحو ١٪ من جملة الجائحين (التي تبلغ ١٤٩٩١) .

ويمكننا أن نلاحظ بوجه عام أن العوامل الاقتصادية لها دخل في انحراف الشباب ، وسيوضح هذا بالنظر إلى أنواع الجرائم التي أرتكبت :

٧ - بيانات عن الحالة الصحية :

أسفر الكشف الطبى على الشباب الجانح أن نحو ٩٩.٧٪ من جملة الشباب الجانح كانوا فى حالة صحية جيدة سليمة وأن نحو ٠.٢٪ فى حالة صحية متوسطة بينما ٠.١٪ فقط كانوا فى حالة ضعيفة .

٨ - بيانات عن الحالة الاجتماعية :

كانت الأغلبية العظمى من الشباب الجانح غير متزوجين إذا بلغت نسبتهم نحو ٨٣.٩٪ ، أما نسبة المتزوجين فلم تزد على نحو ٣.٨٪ . هذا وقد بلغت نسبة الحالات الأخرى نحو ٢.٣٪ مطلق ونحو ٠.٢٪ أرمل .

٩ - بيانات عن الأشخاص المولدين :

إنضح من البيانات الموجودة أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح لا يعولون أحداً إذ بلغت نسبتهم نحو ٩٣٪ . وبالتالي فإن نسبة من يعول أحداً لم تزد على نحو ٧٪ . وتتفاوت حسب عدد الأشخاص المولدين فنجد أن نسبة من يعول واحداً لم تزد على نحو ٢.٣٪ . ومن يعول شخصين بلغت نحو ٢.٩٪ ، أما من يعول ثلاثة أشخاص فأكثر فلم تزد على نحو ١.٦٪ . ويبدو من ذلك أن المسئولية أحيانا ما تتحد من السير فى الطريق الموعج .

١٠ - بيانات عن نوع الجريمة .

إنضح أن أنواع الجرائم التى ارتكبتها الشباب الجانح كانت معظمها جرائم ضد الأموال — إذ بلغت نسبة من ارتكبوا مثل هذه الجرائم نحو ٣٨.٤٪ . جانحا (٥٧٥٣) . إلى ذلك جرائم ضد أمن الدولة ولقد ارتكبت مثل هذه الجرائم بنسبة نحو ٢.١٥٪ (٣٢٢٧ جانحا) . أما جرائم التشرد فاقصد بلغ عددها تسكيها نحو ١.١٧٪ . جانحا (١٧٤٦) . ثم جرائم ضد الأشخاص بلغت نسبتها نحو ٤.٨٪ (٧٣٢ جانحا) . إلى ذلك جرائم ضد الآداب وذلك بنسبة نحو ٣.٦٪ (٥٣١ جانحا) . وأخيرا . بلغت نسبة الجرائم الأخرى ٢.٠٪ (أى ما يساوى ٣٠٠٢ جانحا) .

أما فيما يتعلق بأنواع الجرائم التي تندرج في كل فئة من الفئات السابقة فنجد أنها تتسلسل كالآتي :

بالنسبة لجرائم الاموال نجد أن السرقات ، سواء كانت سرقات تامة أو شروع في سرقة وسواء أكانت جنائيات أو جنح ، أرتكبت بنسبة مرتفعة إذ بلغت نحو ٧١٧٪ . وقد بلغت نسبة جنح السرقات نحو ٣٠٢٪ أما جنائيات السرقات فبلغت نسبتها نحو ١٤٪ . يلي ذلك جرائم التبيد وذلك بنسبة نحو ٢٨٪ ثم جرائم التموين والتسعيمة وذلك بنسبة نحو ٧٪ .

ثم يلي ذلك جرائم إخفاء المبروقات بنسبة ٦٪ . فجرائم غش اللبن بنسبة نحو ٥٠٪ ، ثم دخول المنازل بنسبة نحو ٤٠٪ .. وتأتي بعد ذلك جرائم ركوب القطار إذ أرتكبت بنسبة نحو ٣٠٪ . ثم حالات التصب والاختلاس بنسبة نحو ٢٠٪ لكل . وتأتي بعد ذلك مجموعة من الجرائم وهي جرائم إتلاف المزروعات وإتلاف منقول وعقار ، والاحتيال وجرائم التزوير سواء كانت جنح أو جنائيات ثم تهريب الاموال ، وغش المأكولات وذلك بنسبة ١٠٪ لكل جريمة من هذه الجرائم .

كما توجد مجموعة أخرى من جرائم الاموال أرتكبت بنسب ضئيلة منها تزييف النقود والتفالس والحريق سواء باهال أو عمد وغش الموازين كل منها أرتكبت بنسبة لم تزد عن ١٪ .

أما جرائم أمن الدولة التي أرتكبت بنسبة نحو ٢١٥٪ . فلقد جاءت أعلى نسبة في هذه الجرائم متمثلة في جرائم إهال المجندين وذلك بنسبة نحو ١٣٪ ، يلي ذلك جرائم مخالفة المراقبة بنسبة نحو ٤٩٪ ، يلي ذلك حالات الهروب من الخدمة بنحو ٢٦٪ ثم حالات إهال العساكر والنفر بنحو ٨٪ . ثم جرائم تعطيل المواصلات والرشوة بنسبة نحو ١٪ لكل .. ثم حالات الهروب من السجن وفك الاختام والمبادئ الهدامة ودخول الأراضي والامن الداخلي والخارجي وذلك بنسبة ضئيلة لم تزد على ١٪ لكل .

من الملاحظ أن معظم جرائم أمن الدولة ارتكبت بواسطة الذكور ، حيث لم يزد عدد الإناث اللاتي ارتكبن مثل هذه الجرائم على ١٤٥ فقط وهذا عدد ضئيل بمقارنته بالعدد السكلي الذي بلغ ٣٣٣٧ .

أما جرائم التشرد التي بلغت نسبتها نحو ١١١٧٪ فلقد كانت نوعان : تسول وذلك بنسبة نحو ١١١٦٪ / إذ بلغ عدد المتسولين ١٧٣٦ متسولا ، بينما لم تزد حالات التشرد على نحو ١٪ / أي ما يعادل ١٠ مشردين فقط . هذا ولم يزد عدد الاناث اللاتي أشتركن في جرائم التشرد على ١٣٩ فقط بينما بلغ عدد الذكور ١٦٠٧ .

أما الجرائم التي ارتكبت ضد اشخاص فلقد جاء ترتيبها كالآتي :

جنح الضرب ارتكبت بنسبة نحو ١٠٥٪ ، ثم حالات الضرب التي تسببت في حدوث عاهة مستديمه بلغت نحو ١٠٪ ، ثم حالات ضرب أفضى إلى موت وحالات التمرد والمقاومة وذلك بنسبة ٣٪ لكل . ثم الاصابات الخطأ والقتل الخطأ بنسبة نحو ٢٪ لكل ، يلي ذلك حالات استعمال القسوة والخطف بنسبة نحو ١٪ لكل ، وأخيرا تأتي حالات الاعتقال والبلاغ الكاذب والتهديد والشهادة الزور بنسبة نحو ١٪ لكل . ولم يزد عدد الاناث المشتركات في جرائم ضد الاشخاص على ١٧ فقط .

أما جرائم الآداب . فلقد ظهرت أعلى نسبة لهذه الجرائم في جرائم الفسق والتحريض بنسبة نحو ١٠٦٪ . ثم حالات الدعارة بنسبة نحو ١٠٧٪ . ثم حالات هتك العرض ارتكبت بنسبة نحو ٥٪ ، ثم حالات الآداب والقمار بنسبة نحو ٣٪ لكل ، وأخيرا الزنا والفعل القاضع بنحو ١٪ لكل .

من الملاحظ أن عدد النساء هنا يفوق عدد الذكور ، إذ بلغ عددهن ١٩٦ بينما عدد الذكور بلغ ٣٣٥ .

أما فيما يتعلق بالجرائم الأخرى التي ارتكبت بنسبة ٢٠٪ . فنجد أن الجنج الأخرى ارتكبت بنسبة ٩٧٪ . يلي ذلك حالات حبس بدل غرامة بنسبة ٣٠٤٪ .

ثم جرائم البطاقة الشخصية بنحو ٢٠٩/، ثم جرائم المخدرات سواء الاتجار أو التعاطي ارتكب بنحو ٢٠٢/، يلي ذلك جرائم إحراز السلاح بنحو ١٠٧/، ثم حالات الاشتباه والموالد بنحو ٥٠/، ثم حات النفقة الشرعية بنحو ٤٠/، وأخيرا بعض الجنايات الأخرى ارتكبت بنحو ١٠٠/.

وهكذا يتضح أن أغلب الجرائم التي ارتكبتها الشباب الجانح تندرج تحت الجرائم ضد الأموال، وهذا يوضح مدى أثر الظروف الاقتصادية في حياة الشباب وخاصة إذا تذكرنا أنهم يأتون من مستويات اقتصادية منخفضة.

كما يلاحظ بصفة عامة أن نسبة ارتكاب النساء للجرائم أقل بكثير من الرجال وينطبق هذا على كل أنواع الجرائم التي وقع فيها الشباب فيما عدا جريمة واحدة وهي الفسق والتحريض عليه إذ بلغ عدد النساء اللاتي ارتكبن مثل هذه الجريمة ٢٠٥، بينما لم يزد عدد الرجال فيما يتعلق بهذه الجريمة على ٢٨ شابا فقط.

ولا شك أن عدد النساء في هذه الحالة كبير نسبيا إذ يبلغ حوالى الربع من جملة عدد النساء الجانحات، ونسائل أنواع الجرائم بالنسبة للنساء كالآتي: — سرقة ٢٨٤ جانحة، مخالفة مراقبة ١٤٥ جانحة، تسول ١٢٩ جانحة، دعارة ٧٩، جنح أخرى ٣٨، شروع في سرقة ٢٢، مخدرات تعاطى واتجار ١٣، ضرب ١١، فعل فاضح ٧، غش ابن وتبديد وإخفاء مسروقات ٦ لسكل، تزوير وحبس بدل غرامة ٥ لسكل، زنا ودخول منزل لسكل، تعدى ومقاومة ٢، وأخيرا إنلاف مزروعات وإحراز سلاح واشتباه وعود له وآداب وتزوير وجرائم التموين والتسعيرة والتبديد وحريق باهمال وخطف وركوب قطار وعاهة مستديمة وقتل عمد ونصب: حالة واحدة لسكل جريمة من هذه الجرائم.

١١ — حسب السوابق :

قد تكون عدد مرات السوابق الخاصة بالنسبة الاولى ليست ذات دلالة، ويرجع ذلك إلى أن ٩٠٧/ من جملة الجانحين لم تعلم سوابقه أما النسبة الباقية وهي ٩٣٣/ فمنهم من كانت له سوابق ومنهم من لم يكن له.

ولقد بلغت نسبة من ليس له سوابق نحو ٨/١٠٣ بينا ١٠٣/١ فقط هم الذين عرفت السوابق الخاصة بهم وذلك حسب الترتيب الآتي .

نحو ٤/١ منهم كانت لهم سابقة واحدة ، نحو ٣/١ لهم ٥ سوابق ، نحو ٢/١ لهم سابقتان ، نحو ٢/١ أيضا لهم ثلاث سوابق ، نحو ١/١ لكل من كانت لهم ٤ سوابق و ٦ ، ٧ ، ٨ سوابق .

١٢ - حسب نوع الحكم :

معظم حالات الشباب يحكم عليهم بالحبس إذ يدخل في هذا البند ١٣٨٩٧ شاب أى بنسبة نحو ٩٢٧/٠ .

أما من حكم عليهم بالسجن فلم تزد نسبتهم على نحو ١٣/١ والاشغال الشاقة المؤقتة نحو ٢٣/١ أما المؤبدة فكانت نسبتهم نحو ٣/٠ أما حكم الاعدام فكان بنسبة نحو ١٠/١ إذ بلغ عدد من حكم عليهم بالاعدام ستة أشخاص فقط . وأما من كانوا يأخذون جزاءات إدارية فلقد بلغت نسبتهم نحو ٣٥/١ .

١٣ - حسب مدة الحكم :

كانت مدة الحكم تختلف اختلافا بينا ، فمنهم من حكم عليه بالاعدام ومنهم من لم تزد مدة حكمه عن شهر ، إلا أن الحالة الأولى لم يزد فيها العدد على ستة أشخاص بينا بلغ عدد الأفراد الذين كان حكمهم أقل من شهر ٦٨٦٧ شخص .

وعموما كانت الفئة الغالبة من الشباب الجانح تراوح مدة حكمهم ما بين شهر وسبعة شهور إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٨٩/٠ .

أما من كانت أحكامهم من سبعة شهور إلى سنة فلم تزد نسبتهم على نحو ٦/٠ . ومن كانت أحكامهم من سنة إلى عشر سنوات فبلغت نسبتهم نحو ٩/٠ . وأما ١١/٠ الباقيون فلقد تراوحت أحكامهم ما بين عشر سنوات وعشرين سنة وكذلك منهم الاعدام .

جدول رقم (١)
توزيع الحالات حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٤١٠٧	٩٤,١٠٪
أنثى	٨٨٤	٥,٩٠٪
المجملة	١٤٩٩١	

جدول رقم (٢)
توزيع الحالات حسب السن

السن	العدد	النسبة
١٥ سنة	٢٩٩	١,٩٩
١٦	١٠٩٩	٧,٣٣
١٧	١٢٥٠	٨,٣٤
١٨	١٦٤٦	١٠,٩٨
١٩	١٣٩٩	٩,٣٣
٢٠	٢١٤٩	١٤,٣٤
٢١	١٦٣٣	١٠,٨٩
٢٢	٢٢٥٢	١٥,٠٢
٢٣	١٩٢٥	١٢,٨٥
٢٤	١٣٣٩	٨,٩٣
المجملة	١٤٩٩١	

جدول رقم (٣)
توزيع الحالات حسب الديانة

النسبة	العدد	الديانة
٩٧,٠٩	١٤٥٥٥	مسلم
٣,٩٠	٤٣٤	مسيحي
٠,١	٢	يهودي
	١٤٩٩١	المجملة

جدول رقم (٤)
توزيع الحالات حسب الجنسية

النسبة	العدد	الجنسية
٩٩,٧٩	١٤٩٦١	مصري
٠,١٨	٢٦	عربي دول أخرى
٠,٢	٣	جنسيات أخرى
٠,١	١	عربي سوري
	١٤٩٩١	المجملة

جدول رقم (٥)
توزيع الحالات حسب الحالة التعليمية

النسبة	العدد	الحالة التعليمية
٧٦,٨٩ %	١١٥٢٧	أبى
٢٢,٦٩ %	٣٤٠٢	يقرا
٠,٣٦ %	٣٨	مؤهل أعدادى
٠,١٥ %	٢٣	مؤهل متوسط
٠,٠١ %	١	مؤهل عالى
	١٤٩٩١	المجموع

توزيع الحالات حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة	المهنة	العدد	النسبة
مهن خدمات:			موظفون :		
قهوجي	٥٦٧	٣٧٨	عسكري مجند	٢٤٨٦	١٦٥٨
طباخ	٨١	٥٤	عسكري	١١٠	٠٧٣
خدمات أخرى	٣٥٣٦	٢٣٠٥٩	موظف محل تجارة	٣٣	٠٢٢
	٤١٨٤	٢٧٩١	موظف حكومي	٣٠	٠٢٠
مهن حرفية صناعية:			خفير نظامي	٢٠	٠١٣
خباز	٥٣١	٣٥٤	موظف شركة أو بنك	٦	٠٠٤
نجار	٤٩٣	٣٢٩	مدرس	٣	٠٠٢
ميكانيكي	٣٥٩	٢٣٩	ضابط	٢	٠٠١
حداد	٣٠٥	٢٠٣	مهندس	١	٠٠١
مبيض أو نقاش	٢٩٧	١٩٧		٢٦٩١	١٧٩٤
حلاق	٩٢	١٦١	لا يعملون :		
حلاوي - لبنان	٢٧٧	١٥١	أثني غير مشغلة	٨١٨	٥٤٦
فرزى	٢٠٢	١٣٥	عاطل	٦٢٨	٤١٩
مسكوبي	١٨٧	١٢٥	متقاعد	٢	٠٠١
حزبي	١٨٤	١٢٣	صاحب ألاك	١	٠٠١
كهربائي	١٦٠	١٠٧		١٤٤٩	٩٦٧
جزار	١٥٩	١٠٧	يعملون بالتجارة:		
سمكري	١٥٧	١٠٥	بائع متجول	١٠١٧	٦٦٨
سباك	١٥٦	١٠٤	تاجر له محل	٣٤٤	٢٢٩
نساج	١١٦	٠٧٧		١٣٦١	٨٩٧
عجلاقي	١٠٧	٠٧١	يعملون بالزراعة:	٩٩٦	٦٦٤
سائق	٨٣	٥٥	حرف صناعية أخرى:		
استرجي	٤٣	٢٩	فنان	٦	٠٠٤
منجد	٣٧	٢٥	صحفي	٢	٠٠١
سروجي	٣٦	٢٤	سمسار أو وسيط	٢	٠٠١
بناء	١٤	٠٩	حرف أخرى	١٩٦	١٣١
ساعاتي	٥	٠٣			
		٢٦٥٢			
			طلبة أو تلاميذ	٢٠٦	١٣٧
				١٥٤	١٠٣
			المجلة	١٤٩٩١	١٠٠

جدول رقم (٧)
توزيع الحالات حسب الحالة الطبية

النسبة	العدد	الحالة الطبية
٠.١١	١٩٤٩٤١	سليم الجسم
٠.٢٢	٣٣	متوسط
٠.٩٩٦٧	١٧	ضعيف
	١٤٩٩١	الجملة

جدول رقم (٨)
توزيع الحالات حسب الحالة الزوجية

النسبة	العدد	الحالة الزوجية
٨٣.٨٨	١٢٥٧٤	لم يتزوج
١٣.٨٣	٢٠٧٤	متزوج
٢.١٣	٣٢٠	مطلق
٠.١٦	٢٣	أرمل
	١٤٩٩١	الجملة

جدول رقم (٩)
توزيع الحالات حسب الأشخاص المعولين

النسبة	العدد	الأشخاص المعولين
٩٣.١٩	١٣٩٧١	لا يعولون أحداً
٣.٢٩	٤٩٣	يعولون شخص واحد
٢.٠٩	٣١٥	يعولون شخصين
٠.٧٣	١٠٩	يعولون ٣ أشخاص
٠.٣٦	٥٤	يعولون ٤ أشخاص
٠.١٨	٢٦	يعولون ٥
٠.٠٥	٧	يعولون ٦
٠.٠٤	٦	يعولون ٧
٠.٠١	١	يعولون ٨
٠.٠٦	٩	يعولون ٩ فأكثر

جدول رقم (١٠)
حسب الواقعة (الجريمة)

نوع الجريمة	رجال	نساء	جملة	النسبة
جرائم ضد الاموال :				
سرقة (جنحة)	٢٣٠٤	١٨٤	٢٤٨٨	٢٣٠٢٧
سرقة (جنابة)	١٧٤		١٧٥	١٠١٧
شروع في سرقة (جنحة)	١٠٤٥	٢٢	١٠٦٧	١٠١٢
شروع في سرقة (جنابة)	٢٩		٢٩	٢٧
تبيد	٤٢٣	٦	٤٢٩	٢٨٦
تموين وتسميرة	١٠٣	١	١٠٤	٦٩
اختفاء مسروقات	٨٦	٦	٩٢	٦١
غش السب	٧١	٦	٧٧	٥١
دخول منزل	٥٦	٤	٦٠	٤٠
ركوب قطار	٤٩	١	٥٠	٣٣
اختلاس	٣٢		٣٢	٢١
نصب	٢٤	١	٢٥	١٦
تزوير (جنابة)	١٥	٥	٢٠	١٣
تزوير (جنحة)	١١	١	١٢	١٠٨
انلاف منقول وعقار	١٧		١٧	١١
احتيال	١٥		١٥	١٠
انلاف مزروعات	٧	١	٨	١٠٥
تهريب اموال	٢٢		٢٢	١٥
غش ما كولات	٩		٩	٠٦
تزييف نقود	٣		٣	٠٢
نغاليس	١		١	٠١
حريق عمد	٢		٢	٠١
حريق باهمال		١	١	٠١
غش موازين	١		١	٠١
			٥٧٥٣	٤٣٨٤ /
			(٢٣٩) (١٠٦) /	

(١٠) تابع ما قبله

نسبة	جملة	نساء	رجال	نوع الجريمة
جرائم ضد أمن الدولة :				
١٢٩٥	١٩٤٢	١٤٥	١٩٤٢	إهمال مجندين
٤٩٢	٧٣٧		٥٩٢	مخالفة مراقبة
٢٦٤	٢٩٦		٢٩٦	هروب من الخدمة
٧٩	١١٨		١١٨	إهمال صاكر وخفر
٠٨	١٢		١٢	رشوة
٠٧	١٠		١٠	تعطيل مواصلات
٠٢	٣		٣	أمن خارجي
٠١	٢		٢	أمن داخلي
٢	٣		٣	هروب من السجن
٠١	٢		٢	مبادئ هدامة
٠١	١	١٣٩	١	فك اختتام
٠١	١		١	دخول أراضي
٪٢١٥	٢٢٢٧		(٪٠٩) ١٤٥	جرائم تشرد :
١١٥٨	١٧٣٦		١٥٩٧	تشرد
٠٧	١٠		١٠	تشرد
٪١١٧	١٧٤٦		(٪٠٩٣) ١٣٩	جرائم ضد الأشخاص :
١٥٤	٢٣١	١١	٢٣٠	ضرب (جنحة)
٩٧	١٤٥		١٤٤	عاهدة مستديمة
٦٦	٩٩		٩٨	قتل عمد
٤٦	٦٩		٦٩	شروع في قتل
٣٢	٤٨		٤٦	تعدي ومقاومة
٣٠	٤٥		٤٥	ضرب أفضى إلى موت
٢٥	٣٧		٣٧	قتل خطأ
١٩	٢٩		٢٩	أصابة خطأ
٠٩	١٤		١٤	استعمال القسوة

(١٠) تابع ما قبله

نوع الجريمة	رجال	نساء	جملة	النسبة
خطف	٦	١	٧	٠.٥
تهديد	٢	١	٣	٠.٢
شهادة زور	٣		٣	٠.٢
إعتقال	١		١	٠.١
بلاغ كاذب	١		١	٠.١
جرائم ضد الآداب:		١٧ (٠.١٪)	٧٣٢	٧.٤٣٨٪
فسق وتحيض	٢٨	٢٠٥	٢٣٣	١.٥٥
دعارة	٢٧	٧٩	١٠٦	٠.٧١
هتك عرض	٧٩		٧٩	٠.٥٣
آداب	٤٥	١	٤٦	٠.٣١
قمار	٣٩		٣	٠.٢٧
فعل فاضح	١٤	٧	٢١	٠.١٤
زنا	٣	٤	٧	٠.٥
جرائم أخرى :		٢٩١ (٠.١٩٤٪)	٥٣١	٣.٣٦٪
جنح أخرى	١٤٢٥	٢٨	١٤٥٣	٩.٦٩
حبس بدل غرامة	٥٢٢	٥	٥٢٧	٣.٥٢
بطاقة شخصية	٤٤١		٤٤١	٢.٩٤
مخدرات تعاطي	٢١٨	٨	٢٢٦	١.٥١
مخدرات أثمار	١٠١	٥	١٠٦	٠.٧١
أحراز سلاح	١٠٤	١	١٠٥	٠.٧٠
اشتباه وعود له	٧٣	١	٧٤	٠.٤٩
نفقة شرعية	٥٤		٥٤	٠.٣٦
جنايات أخرى	١٦		١٦	٠.١١
اتفاقيات جنائي	١		١	٠.٠١
		٤٨ (٠.٣٢٪)	٣٠٠٢	٢.٠١٤٪
			١٤٩٩١	١.١٠٠٪

جدول رقم (١١)
توزيع الحالات حسب السوابق

النسبة	العدد	السوابق
٨٠١	١٢٠٠	ليس له سوابق
٣٧	٥٥	له سابقة واحدة
٢٤	٣٦	له سابتان
١٨	٢٨	له ٣ سوابق
١٠	١٥	له ٤
٢٩	٤٤	له ٥
٥٦	٩	له ٦
٥١	٢	له ٧
٥٢	٤	له ٨
٩٠٧٢	١٣٥٩٩	لم تعلم سوابقه
	١٤٩٩١	المجملة

جدول رقم (١٢)
توزيع الحالات حسب نوع الحكم

العدد	نوع الحكم
١٣٨٩٧	حبس
٥١٩	جرائم إدارية
٣٣٨	أشغال شاقة مؤقتة
١٩٠	سجن
٤١	أشغال شاقة مؤبدة
٦	إعدام
١٤٩٩١	المجملة

جدول رقم (١٣)
توزيع الحالات حسب مدة الحكم

النسبة	المجموع	العدد	مدة الحكم
		٦٨٦٧	أقل من شهر
		٣٠٧٦	شهر وأقل من شهرين
		١٢٠٩	شهرين وأقل من ثلاثة
		١٠٨٥	ثلاثة شهور وأقل من أربعة
		١٧٢	أربعة شهور وأقل من خمسة
		٢١	خمسة شهور وأقل من ستة
		٩٩٢	سنة شهور وأقل من سبعة
١٨٩,٥٣ %	١٣٤٢٢	١٤	سبعة شهور وأقل من ثمانية
		٢٣	ثمانية شهور وأقل من تسعة
		٣٥	تسعة شهور وأقل من عشرة
		٧	عشرة شهور وأقل من ١١
		٥	١١ شهر وأقل من سنة
٠,٥٧ %	٨٤	٦٨٥	سنة وأقل من سنتين
		١٩٩	سنتين وأقل من ثلاث سنوات
		٣١١	ثلاث سنوات وأقل من أربعة
		١٥	أربع سنوات وأقل من خمسة
		١١٥	خمس سنوات وأقل من ستة
		٢	ست سنوات وأقل من سبعة
		٢٨	سبع سنوات وأقل من ثمانية
		٢	تسع سنوات وأقل من عشرة
٩,٠٥ %	١٣٥٧	٤٢	عشر سنوات وأقل من ١٥
		٣٨	١٥ سنة وأقل من عشرين
		٤٢	عشرين فأكثر
		٦	إعدام
٠,٨٥ %	١٢٨		
	١٤٩٩٠		

الفصل الرابع

أهم البيانات عن الشباب الجانح في خلال الفترة من أول نوفمبر ١٩٦٣
إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٤ (١١٣٥٤ جانحا)

يتضمن هذا الفصل بيانات عن : توزيع المسجونين حسب السجون ، وعن النوع ، وعن الشهرة ، وعن السن ، ثم بيانات عن جهة الميلاد ، وعن محل الإقامة ، وعن سكن أقرب الأهل ، ثم بيانات عن الديانة ، وعن الجنسية ، وعن المهنة ، وعن الحالة التعليمية ، وعن الحالة الصحية ، وعن العاهات ، وعن الحالة الاجتماعية ، وعن عدد الأشخاص المعولين ، ثم بيانات عن نوع الجريمة ، ومكانها ، وعن السوابق ، وعن الوصف القانوني للجريمة ، وعن نوع الحكم ، وعن مدة الحكم .

١ - بيانات عن توزيع المسجونين حسب المسجون .

انضج من البيانات الخاصة بالسنة الثانية بخصوص توزيع المسجونين على السجون أن أعلى نسبة من الشباب الجانح كانت في سجن الاستئناف إذ بلغت نحو ٢٩١٪ أي ما يعادل ٣٣٠٩ جانح ، يلي ذلك سجن القاهرة «تحقيق» بنحو ١٤٤٪ . ثم سجن القاهرة «محكوم عليهم» بنحو ٧٣٪ فسجن بورسعيد بنحو ٥٥٪ ، يلي ذلك سجن الفناء إذ بلغت نسبة حالات الشباب التي دخلت هذا السجن نحو ٣٣٪ . ثم سجن بنها والقازيق بنسبة نحو ٣٪ لكل ثم سجن الرجال بنحو ٢٧٪ . فسجن الفيوم وطنطا بنسبة نحو ٢٦٪ لكل . ثم سجن قنا بنحو ٢٤٪ يلي ذلك سجن دمنهور بنحو ١٧٪ ، فسجن بني سويف والمنصورة بنحو ١٦٪ لكل . يلي ذلك سجن المنيا بنحو ١٥٪ فسجن أسيوط ١٤٪ فسجن شبين الكوم بنحو ٨٪ . ثم سجن سوهاج بنحو ٥٪ . وأخيراً جاءت أقل نسبة من الشباب الجانح في سجن الوادي الجديد وذلك بنسبة نحو ٣٪ .

٢ - بيانات عن الجنس :

انضج أن الغالبية العظمى من العظمى من الشباب الجانح كانوا من الذكور

إذ بلغ عدد هؤلاء ١٠٦٩٢ أى بنسبة ٩٤٢/١٠٠. وعلى ذلك لم يزد عدد النساء على ٦٦٢ أى ما يعادل ٥٨/١٠٠.

٣ - بيانات عن أسماء الشهرة :

اتضح أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح الذين دخلوا السجن خلال هذه الفترة لم يكن لهم أسماء شهرة إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٩٨٨/١٠٠ أى ما يعادل ١١٢٢٠. جاثما، أما من كانت لهم أسماء مستعارة فلم تزد نسبتهم على نحو ٠٨/١٠٠. وأخيرا كانت هناك قلة لها أسماء غريبة وذلك بنحو ٠٢/١٠٠.

٤ - بيانات عن السن :

تتراوح أعمار الشباب الجانح ما بين ١٥ و ٢٤ سنة . إلا أن الغالبية العظمى منهم تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٢ سنة إذ بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم في هذه الفئة نحو ٤٠٢/١٠٠ وذلك حسب الترتيب الآتي :

١٤٦/١٠٠ كانت أعمارهم ٢٠ سنة .

١٠٢/١٠٠ كانت أعمارهم ٢١ سنة .

١٥٤/١٠٠ كانت أعمارهم ٢٢ سنة .

بلى ذلك نحو ١١٧/١٠٠ كانت أعمارهم ١٨ سنة ، ونحو ١١٢/١٠٠ ، كانت أعمارهم ٢٢ سنة ، ثم نحو ٩/١٠٠ من جملة الشباب كانت أعمارهم ١٩ سنة ، ونحو ٨٩/١٠٠ بلغت أعمارهم نحو ٢٤ سنة ، ثم نحو ٨٨/١٠٠ كانت أعمارهم ٥٧ سنة ، ثم نحو ٧٣/١٠٠ بلغت أعمارهم ١٦ سنة وأخيرا نحو ٢٩/١٠٠ فقط بلغت أعمارهم ١٥ سنة .

٥ - بيانات عن جهة الميلاد

اتضح أن محافظة القاهرة كانت في قمة المحافظات من حيث جهة الميلاد إذ بلغت نسبة الشباب الجانح الذين كانت القاهرة جهة ميلادهم نحو ٢٤٢/١٠٠ بلى ذلك محافظة الاسكندرية وذلك بنحو ١٣٤/١٠٠ ، ثم محافظة الجيزة بنسبة ٥٥/١٠٠. محافظة القليوبية بنحو ٤/١٠٠ ، ثم سوهاج بنحو ٣٩/١٠٠ ، بلى ذلك محافظة الغربية . والشرقية بنحو ٣٧/١٠٠ لكل محافظة ، ثم أسيوط بنحو ٣٦/١٠٠ ، فمحافظة

الدقهلية وبورسعيد بنحو ٣٤٪ لكل . تأتى بعد ذلك محافظة المنوفية وذلك بنحو ٣٣٪ ، ثم الفيوم بنحو ٢٣٪ ، فالبحيرة بنحو ٢٣٪ ، ثم المنيا بنسبة نحو ٢٥٪ ، ثم محافظة بنى سويف بنحو ٢٣٪ ، ثم محافظة أسوان بنسبة نحو ٢٧٪ . إلى ذلك كفر الشيخ بنحو ٢٩٪ ، ثم محافظة أسوان بنسبة نحو ٢٧٪ . ثم السويس بنحو ٥٥٪ . وأخيراً لكل من الدول العربية ودمياط نحو ٤٤٪ . ثم محافظة سيناء بنحو ٢٢٪ . فمحافظة مرسى مطروح والوادى الجديد بنحو ٢١٪ لكل وأخيراً لم تزد نسبة محافظة البحر الأحمر على ١٠٪ .

٦ - بيانات عن محل الإقامة :

بالنسبة لمحل الإقامة اتضح أن أعلى نسبة جاءت في محافظة القاهرة إذ بلغت نحو ٢٥٨٪ . ثم محافظة الاسكندرية بنسبة نحو ٩٩٪ . إلى ذلك محافظة البحيرة . وذلك بنحو ٤٩٪ . وذلك هو نفس التسلسل الذى جاء في بيانات جهة الميلاد للشباب الجانح . إلى ذلك محافظتى الشرقية وبورسعيد بنحو ٢٠٪ ، ثم تأتى محافظتى الغربية والقليوبية وذلك بنسبة نحو ١٩٪ لكل ، ثم الاسماعيلية بنحو ١٦٪ ، فالدقهلية والمنيا بنحو ١٥٪ لكل ، إلى ذلك محافظة البحيرة وذلك بنحو ١٤٪ ، ثم أسيوط بنحو ١١٪ ، فالمنوفية بنحو ٩٩٪ . ثم الفيوم وبنى سويف بنحو ٨٨٪ لكل ، إلى ذلك محافظة سوهاج وذلك بنحو ٨٦٪ ، ثم قنا وكفر الشيخ بنسبة نحو ٥٥٪ لكل ، ثم السويس بنحو ٤٤٪ ، وتأتى بعد ذلك الدول العربية الأخرى وذلك بنحو ٣٣٪ ، ثم دمياط بنحو ٢٢٪ . ثم أسوان وسيناء ومرسى مطروح بنحو ٢١٪ لكل . أما محافظة البحر الأحمر فلم تزد النسبة فيها على ١٠٪ ، أما محافظة الوادى الجديد فلم تعتبر محل إقامة للشباب الجانح حيث لم يقع فيها أحد . وأخيراً توجد نسبة كبيرة إلى حد ما من الشباب لم يكن معلوماً محل إقامتهم وذلك بنحو ٢٩٢٪ .

٧ - بيانات عن سكن أقرب الاهل :

محافظتى القاهرة والاسكندرية في قمة المحافظات من حيث سكن أقرب الاهل . فمحافظة القاهرة تسبقتها نحو ٢٥٨٪ . أما الاسكندرية فنحو ٩٧٪ . تأتى بعد ذلك محافظة البحيرة بنحو ٤٨٪ ، إلى ذلك محافظات الشرقية وبورسعيد-

والغربية ٢٪ لكل . ثم الدقهلية نحو ١٥٪ . فالمنيا وسوهاج نحو ١٤٪ لكل . ثم البحيرة نحو ١٣٪ . ثم أسيوط ولبنوفية نحو ١٪ لكل . تأتي بعد ذلك الفيوم نحو ٨٪ . فبنى سويف نحو ٧٪ . ثم كفر الشيخ وقنا بنسبة نحو ٥٪ لكل . ثم السويس نحو ٤٪ . ثم الدول العربية نحو ١٣٪ . ثم دمياط نحو ١١٪ . ثم أسوان وسيناء ومرسى مطروح نحو ٣٪ لكل . وأخيرا توجد أيضا نسبة كبيرة غير معلومة كما هو الحال في بيانات محل الإقامة إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٢٩٪ .

٨ - بيانات عن الديانة

انضغ أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح كانوا يمتقون الديانة الإسلامية . إذ بلغت نسبة هؤلاء ٩٦٩٪ . في الوقت الذى لم تزد نسبة المسيحيين على ٣١٪ من جملة الشباب الجانح .

٩ - بيانات عن الجنسية

الجنسية المصرية كانت في قمة الجنسيات التي ينتمى إليها الشباب الجانح . إذ بلغت نسبتها ٩٩٩٪ . أما النسبة الباقية فكانت للجنسيات المختلفة من الدول العربية والحاصلين على الجنسية المصرية بالتجنس وكذلك الجنسيات الأخرى .

١٠ - بيانات عن المهنة

تدرج المهن التي كان يعمل فيها الشباب الجانح حسب الآتي :
مجال الصناعة أو الحرف كان قمة المهن ، إذ كان يعمل ٢٩٪ من جملة الشباب الجانح في هذا المجال وذلك حسب التسلسل الآتي :
نجار نحو ٤٪ . خباز نحو ٣٣٪ . ميكانيكي نحو ٢٩٪ . حداد نحو ٢٢٪ . نقاش أو مبيض ٢٪ . مكوجي نحو ١٦٪ . تزيى نحو ١٤٪ . جزمجى وكهربائي نحو ١٣٪ لكل . سباك وسمكري نحو ١٢٪ لكل . ثم جزاء ولبان وحوانى ونساج بنسبة نحو ١٪ لكل ، عجلاق وسواق نحو ٥٪ لكل . ثم حلاق واسترجى نحو ٤٪ لكل وسروجى ٣٪ . منجد ٢٪ . وأخيرا يوجد ١٥٪ من جملة الشباب الجانح يعملون بحرف صناعية أخرى .

بأنى بعد ذلك من يعملون في مجال الخدمات إذ تبلغ نسبتهم ٢٨٪ منهم ٣٥٪ قسوى و ٠٦٪ طباط ثم ٢٤٣٪ عمال خدمات آخرون .

أما فئة الموظفين فلقد بلغت ١٩٥٪ ، منهم ١٨٩ شباب مجند ، أما النسبة الباقية التى تبلغ ٠٦٪ فمنهم موظفون المحلات التجارية والحكومه والشركات ومنهم المساك والحفر وكذلك المدرسين والمهندسين .

كما بلغت نسبة من يعملون بالتجارة نحو ٩٧٪ ، منهم نحو ٧٨٪ بائع متجول ، ونحو ١٨٪ تاجر له محل و ٠١ سمسار .

أما فئة الزراع فلقد بلغت نسبتها نحو ٦٥٪ ، يل ذلك فئة الشباب الذين لا يعملون وهم ٦٣٪ منهم نحو ٥٢٪ أنثى غير مشغلة ونحو ١١٪ عاطل ومتقاعد .

أما فئة الطلبة فقد كانت ضئيلة إذ لم تزد على نحو ١٪ من جملة الشباب الجانح وأخيرأ يوجد ٠٢٪ كانوا يعملون في من أخرى كالفنانين .

ومن هذا يتضح أن النساء الجانحات اللاتى يعملن لم تزد نسبتهن على نحو ٠٦٪ وذلك إذا تذكرنا أن جملة عدد الجانحات بلغت نحو ٥٨٪ من جملة الشباب الجانح .

١١ - بيانات عن الحالة التعليمية

انضح أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح كانوا أميين إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٧٨٥٪ كما بلغت نسبة من يعرفون القراءة نحو ٢٠٩٪ .

أما من كانوا يحملون مؤهلات فلقد بلغت نسبتهم نحو ٠٦٪ منهم ٣٣٪ يحملون مؤهل اعدادى أو ابتدائى ، و ٢٪ يحملون مؤهل متوسط ٣٪ يحملون مؤهل على .

١٢ - بيانات عن الحالة الصحية :

أسفر الكشف الطبى عن الشباب الجانح أن نحو ٩٩٨٪ منهم كانوا

في حاله صحيه جيدة و ١٠٪ كانوا في حالة متوسطة ، و ١٠٪ أخرى كانوا في حالة ضعيفة .

١٣ - بيانات عن العاهات

اتضح أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح لم يكن عندهم عاهات إذ بلغت نسبة هؤلاء نحو ٩٩٫٧٪ . وبالتالي لم يزد عدد من كانت عندهم عاهات على ٠٫٣٪ . ٠٫٢٪ منهم أصيبوا بفقد أحد العينين و ٠٫٢١٪ منهم أصيبوا بالعمى ثم وجد ٠٫٠٢٪ أصيبوا بالعم والبكم .

١٤ - بيانات عن الحالة الاجتماعية

اتضح أن ٨٤٫٥٪ من جملة الشباب الجانح كانوا غير متزوجين . بينما بلغت نسبة المتزوجين ١٣٫٣٪ . كما وجد أن ٢٪ من جملة الشباب الجانح كانوا مطلقين . هذا ولم تزد نسبة الأراامل على ٠٫٠٢٪ .

١٥ - بيانات عن الأشخاص المعولين

تفاوتت النسب فيما يتعلق بالأشخاص المعولين وعددهم . إلا أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح وهي ما تعادل نحو ٩٤٫٢٪ من جملة الشباب كانوا لا يعملون أحداً . بينما النسبة الباقية وهي نحو ٥٫٨٪ فهي موزعة حسب الأشخاص المعولين كالآتي :

نحو ٢٫٥٪ من الشباب الجانح يعملون شخصا واحداً . ونحو ١٫٦٪ يعملون شخصين . ثم نحو ٠٫٨٪ يعملون ثلاثة أشخاص . ونحو ٥٫٥٪ يعملون أربعة أشخاص . وأخيراً نحو ٠٫٤٪ من الشباب الجانح يعملون خمسة أو سبعة أو تسعة أشخاص .

١٦ - بيانات عن نوع الجريمة

أعلى نسبة في الجرائم التي ارتكبتها الشباب هي جرائم ضد الأموال إذ بلغت نسبتها نحو ٤٣٫٢٪ من جملة الجرائم التي ارتكبت . يلي ذلك جرائم ضد أمنه الدولة وذلك بنسبه نحو ٢٢٫٦٪ ثم جرائم التشرد التي بلغت نسبتها نحو ١٠٪ . تأتي بعد ذلك جرائم ضد الأشخاص التي بلغت نحو ٤٫٤٪ ثم جرائم ضد الأداب بنحو ٣٫٥٪ . وأخيراً بلغت نسبة الجرائم الأخرى نحو ١٫٦٪ .

وتتسلسل الجرائم التي تندرج تحت كل نوع من هذه الأنواع كالآتي :

جرائم ضد الأموال :

السرقه والشروع في السرقه سواء كانت جنایات أو جماع إذ بلغت نسبتها نحو ٣٦٢٪ . ثم جرائم التبيد بنحو ٢٢٦٪ . يلي ذلك جرائم إخفاء المسروقات بنحو ٧٠٪ . ثم غش اللبن بنحو ٦٦٪ . ثم ركوب القطار وجرائم التكوين والتسميرة بنسبة ٤٠٪ لكل . ثم جرائم دخول المنزل والنصب بنحو ٣٠٪ لكل . يلي ذلك الاختلاس بنحو ٢٤٪ . يلي ذلك مجموعة من الجرائم هي تهريب الأموال وإتلاف المزروعات بنسبة ١٠٪ لكل جريمة . ثم مجموعة أخرى من الجرائم لا يزيد عدد مرتكبيها عن شخص أو شخصين وهي تزييف النقود وغش المأكولات وحالات الحريق العمد أو إهمال وتسميم المواشي وجرائم شيك بدون رصيد .

جرائم ضد أمن الدولة :

أما بالنسبة للجرائم التي ارتكبت ضد أمن الدولة فكانت بنسبة نحو ٢٢٦٪ وتتسلسل جرائمها كالآتي :

حالات أهمال المجندين ارتكبت بنسبة مرتفعة إذ بلغت ١٤٤٪ . ثم حالات مخالفة المراقبة بلغت نسبة ارتكابها ٤٣٪ . لحالات الهروب من الخدمة بنحو ٣٧٪ . ثم إهمال العساكر والخفر بنحو ٢٢٪ . ثم الرشوة بنحو ٣٧٪ . وأخيراً مجموعة من الجرائم كالمبادئ الهدامة والأمن الخارجي ودخول الأراضي وتعطيل المواصلات والهروب من السجن ارتكبت كلها بنسبة ضئيلة جداً .

جرائم الشرذ

أما جرائم الشرذ التي ارتكبت بنحو ١٠٪ فهي نوعين : جرائم التسول ارتكبت بنسبة نحو ٨٠٪ . أما جرائم الشرذ فارتكبت بنحو ٢٠٪ .

جرائم ضد الأشخاص :

أما الجرائم ضد الأشخاص التي بلغت نسبة ارتكابها ٤٤٪ فجاءت أعلى نسبة للجرائم . منها جرح الضرب إذ بلغت نسبة ارتكابها نحو ١٠٠٪ . ثم حالات القتل العمد والخطأ ارتكبت بنحو ١٠٪ . يلي ذلك حالات العاهات المستديمة

ارتكبت بنحو ٨٠٪. ثم حالات ضرب أفضى إلى موت وحالات النعدي والمقاومة ارتكبت بنحو ٣٠٪ لكل . ثم حالات الشروع في القتل ارتكبت بنفس النسبة . أما جرائم استعمال القسوة فقد ارتكبت بنحو ١٠٪ أما حالات الشهادة الزور والخطف والتهديد والبلاغ الكاذب وتعذيب الأشخاص فقد ارتكبت بنسبة ضئيلة جدا .

جرائم ضد الآداب

أما الجرائم ضد الآداب التي بلغت نسبة ارتكابها ٣٥٪ فهي: حالات الفسق والتحريض وقد بلغت نسبة ارتكابها ١٥٪. ثم الدعارة وقد ارتكبت بنحو ٧٠٪. يلي ذلك حالات هتك العرض والآداب وقد ارتكبت بنحو ٥٠٪. اكل جريمة . أما جرائم القمار فاركتبت بنسبة نحو ٣٠٪. وأخيراً جرائم الفعل الفاضح والزنا وقد ارتكبت بنحو ١٠٪ لكل .

وأخيراً بلغت نسبة الجرائم الأخرى ١٦٣٪ كالآتي :

البيع الأخرى ٩٪. ثم المخدرات سواء تعاطيها أو الاتجار بها بنحو ٢٧٪. ثم حالات الحبس بدل الغرامة بنحو ٢٣٪. ثم حالات البطاقة الشخصية ارتكبت بنحو ٨٠٪. ثم الاشتباه والعود له وحالات إحراز السلاح ارتكبت بنحو ٥٠٪. لكل ثم النفقة الشرعية بنحو ٤٠٪. وأخيراً الجنايات الأخرى ارتكبت بنحو ١٠٪.

وهكذا من الملاحظ أن نسبة اشتراك النساء في الجرائم ضئيلة بصفة عامة . وتتركز في أربع أنواع من الجرائم فقط وهي :

حالات الفسق ، والتحريض ، والدعارة وقد بلغ عدد النساء اللاتي اشتركن فيها ٢٠٨ ، يلي ذلك جرائم السرقة والشروع فيها وقد بلغ عددها ١٩١ حالة ثم حالات التسول بلغ عدد اشترك النساء فيها ١٢٥ حالة وأخيراً حالات مخالفة المراقبة بلغ عددهن ٧١ حالة أما بقية أنواع الجرائم فلقد ارتكبت بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر .

١٧: - بيانات عن مكان الواقعة

من الملاحظ أن محافظة القاهرة هي المحافظة الأولى من حيث مكان الواقعة

أو الجريمة . إذ بلغت نسبة الشباب الذين ارتكبوا جرائم فيها نحو ٢٧٦٪ ،
يلي ذلك محافظة الاسكندرية إذ بلغت نسبة الجرائم فيها ٩٨٪ ، ثم محافظة الجيزة .
بنحو ٥٢٪ . فبورسعيد والاسماعيلية بنحو ٢٪ لكل ، ثم الغربية والشرقية
القليوبية بنحو ١٩٪ ، ١٨٪ ، ١٧٪ على التوالي . هذا وتأتى بعد ذلك
محافظة المنيا بنسبة نحو ١٤٪ . ثم البحيرة والدقهلية بنحو ١١٪ لكل
محافظة . ثم أسيوط بنحو ٩٪ . فالفيوم بنحو ٨٪ . فبنى سويف .
بنحو ٧٪ . فالمنوفية بنحو ٦٪ . . وتبلغ نسبة الجرائم التي ارتكبت في
الدول العربية وفي العريش وسوهاج ٥٪ لكل . ثم قنا وكفر الشيخ بنحو
٤٪ لكل . ثم سيناء بنحو ٣٪ . فأسوان ودمنياط بنحو ٢٪ لكل
ثم مرسى مطروح بنحو ١٪ . أما محافظتى البحر الاحمر والوادي الجديد .
فلقد ارتكبت فيها الجرائم بنسب يسيطة لم تزد على ١٪ .

هذا ومن الملاحظ وجود نسبة كبيرة نسبيا من الجرائم التي ارتكبتها الشباب
الجانح ولم يكن معلوما مكان ارتكابها ولقد بلغت نسبة هذه الجرائم نحو ٣٨٪ .

١٨ - بيانات عن السوابق :

من الملاحظ كما حدث في بيانات السنة الاولى أن نسبة كبيرة من الشباب
الجانح لم يتضح الامر بالنسبة لمرات سوابقه . إذ كشفت البيانات عن أن نحو
٨٧٩٪ من جملة الشباب الجانح لم تعلم سوابقه . كما اتضح أيضا أن نحو ١٠٧٪
منهم لم يكن له سوابق . أى أن نسبة من كانت لهم سوابق لم تزد على ١٤٪
وإن تفاوتت مرات السوابق ما بين سابقة واحدة وعشرون سابقة .

١٩ - بيانات عن الوصف القانوني :

من الملاحظ أن معظم الجرائم التي ارتكبتها الشباب الجانح كانت تدخل في
فئة الخنص إذ بلغت هذه النسبة نحو ٧٢٪ ، أما الإجراءات الإدارية فبلغت
نحو ١٧٦٪ . يلي ذلك الجنايات التي ارتكبت بنحو ٧٤٪ . يلي ذلك
الخالفات التي ارتكبت بنسبة ٢٣٪ أما حالات الامتناع عن دفع النفقة الشرعية .
فلم تزد نسبة ارتكابها على ٣٪ .

٢٠ — بيانات عن نوع الحكم:

جاءت أعلى نسبة من الأحكام في أحكام الحبس وذلك بنسبة نحو ٩٤٪، يلي ذلك الأشغال الشاقة المؤقتة بنسبة نحو ٢٤٪، ثم بدلات الغرامة بنحو ٢٣٪. فالسجن بنحو ١١٪. وأخيرا أقل نسبة كانت للأشغال الشاقة المؤبدة إذا لم ترد على ٢٠٪.

٢١ — بيانات عن مدة الحكم :

كانت أعلى نسبة في الأحكام التي أخذها الشباب الجانح ما بين شهر وستة شهور . إذ بلغت نسبة من تراوحت أحكامهم بين هذه الفترة نحو ٤٩٪. يلي ذلك نحو ٣٩٪ أخذوا أحكاما أقل من شهر . ثم ١٠٪ تراوحت أحكامهم ما بين سنة وأقل من عشر سنوات . أما من أخذوا أحكاما تراوحت ما بين سبعة شهور وأقل من سنة فبلغت نسبتهم نحو ٨٪. وأخيرا جاءت أقل نسبة للأحكام ما بين ١٠ سنوات وأقل من ستة عشرة سنة . وكذلك المؤبد- إذ بلغت ٥٪.

(١)

توزيع المسجونين حسب السجون

النسبة	العدد	السجون	
٢٩١٤	٣٣٠٩	الاسيٹاف	١
١٤٦٨	١٦٦٧	اسكندرية	٢
١٤٤٣	١٦٣٨	القاهرة وتحقيق،	٢
٧٢٧	٨٢٦	القاهرة ومحكوم عليهم،	٤
٥٥١	٦٢٦	بورسعيد	٥
٣٢٧	٢٧١	النساء	٦
٣١٤	٣٥٦	بنها	٧
٣١١	٣٤٣	الزقازيق	٨
٢٧١	٣٠٨	الرجال	٩
٢٥٩	٢٩٦	الفيوم	١٠
٢٥٥	٢٩٠	طنطا	١١
٢٣٩	٢٧١	قنا	١٢
١٦٨	١٩١	دمهور	١٣
١٥٧	١٧٩	بنى سويف	١٤
١٥٥	١٧٦	المنصورة	١٥
١٥١	١٧٠	المنيا	١٦
١٣٩	١٥٨	أسيوط	١٧
٧٨	٨٩	شبين الكوم	١٨
٤٥	٥١	سوهاج	١٩
٢٦	٢٩	الوادى الجديد	٢٠
	١١٣٥٤	جملة	

(٢)

الجنس

النسبة	العدد	الجنس
٩٤ر١٧٪	١٠٦٩٢	ذكر
٥ر٨٣٪	٦٦٢	انثى
	١١٣٥٤	الجملة

(٣)

الشهرة

النسبة	العدد	الشهرة
٩٨ر٨٢٪	١١٢٢١	١ ليست لهم -
٥ر٨٤٪	٩٥	٢ أسماء مستعارة
٣٤٪	٣٨	٣ أسماء غريبه
	١١٣٥٤	الجملة

(٤)

فئات السن

النسبة	العدد	فئات السنة
٢ر٨٧٪	٣٢٦	١٥ سنة
٧ر٣٢٪	٨٣١	١٦ سنة
٨ر٧٩٪	٩٩٨	١٧ سنة
١١ر٦٩٪	١٣٢٧	١٨ سنة
٩ر٠٥٪	١٠٢٧	١٩ سنة
١٤ر٦٠٪	١٦٥٨	٢٠ سنة
١٠ر٢٤٪	١١٦٣	٢١ سنة
١٥ر٤٢٪	١٧٥١	٢٢ سنة
١١ر١٦٪	١٢٦٧	٢٣ سنة
٨ر٨٦٪	١٠٦٧	٢٤ سنة
	١١٣٥٤	الجملة

(٥)
جهة الميلاد

النسبة	العدد	جهة الميلاد	
٣٤٢٣	٣٨٨٦	محافظة القاهرة	١
١٣٢٤٤	١٥٢٦	الاسكندرية	٢
٥٢٤٥	٦١٩	الجيزة	٣
٤٢٠٤	٤٥٩	القليوبية	٤
٣٢٩١	٤٤٤	سوهاج	٥
٣٢٧٣	٤٢٤	الغربية	٦
٣٢٧١	٤٢١	الشرقية	٧
٣٢٦٢	٤١١	أسيوط	٨
٣٢٤٣	٣٨٩	بور سعيد	٩
٣٢٣٧	٣٨٣	الدقهلية	١٠
٣٢٣٨	٣٧٣	المنوفية	١١
٣٢٣١	٣٦٥	الفيوم	١٢
٣٢٠٦	٣٤٧	البحيرة	١٣
٢٢٥٠	٢٨٤	المنيا	١٤
٢٢٢٦	٢٥٧	بنى سويف	١٥
١٢٦٧	١٩٠	قنا	١٦
١٢٨٩	٢١٠	الاسماعيلية	١٧
٩٩٣	١٠٦	كفر الشيخ	١٨
٩٦٥	٧٤	أسوان	١٩
٥٥١	٥٧	السويس	٢٠
٤٤٠	٤٥	دول عربية	٢١
٣٣٥	٣٩	دمياط	٢٢
١١٥	١٧	سیناء	٢٣
١١٠	١١	مرسى مطروح	٢٤
١٠٨	٩	الوادى الجديد	٢٥
١٠٢	٣	البحر الاحمر	٢٦
			٢٧
	١١٣٥٤	الجملة	

(٦)
عمل الاقامة

النسبة	العدد	عمل الاقامة	
٢٥٨١	٢٩٣٠	محافظة القاهرة	١
٩٨٦	١١١٩	الاسكندرية	٢
٤٨٩	٥٥٥	البحيرة	٣
٢١١	٢٤٠	الشرقية	٤
٢٠٢	٢٢٩	بور سعيد	٥
١٩٣	٢٢٠	الغربية	٦
١٩١	٢١٧	القليوبية	٧
١٦٣	١٨٥	الاسماعيلية	٨
١٤٥	١٦٥	الدقهلية	٩
١٤٥	١٦٥	المنيا	١٠
١٢٧	١٤٤	البحيرة	١١
١٠٧	١٢٢	أسيوط	١٢
٩٤	١٠٧	المنوفية	١٣
٨١	٧٢	الفيوم	١٤
٧٧	٨٧	بنى سويف	١٥
٦١	٦٩	سوهاج	١٦
٥١	٥٧	قنا	١٧
٤٩	٥٦	كفر الشيخ	١٨
٤٢	٤٨	السويس	١٩
٣٢	٣٧	دول عربية	٢٠
١٨	٢٠	دمياط	٢١
١٤	١٥	أسوان	٢٢
١٤	١٥	سيناء	٢٣
٠٨	٩	مرسى مطروح	٢٤
٠١	١	البحر الاحمر	٢٥
—	—	الوادى الجديد	٢٦
	٤٤٥٠	غير معلومة	٢٧
٣٩١٩	١١٣٥٤	الجملة	

(٧)
سكن اقرب الاهل

النسبة	العدد	المحافظة	
٢٥٨٠	٢٩٢٩	محافظة القاهرة	١
٩٨٧	١١٠٩	اسكندرية	٢
٤٨٧	٥٥٣	الجيزة	٣
٢١٢	٢٤١	الشرقية	٤
٢٠٢	٢٣٠	بورسعيد	٥
٢٠٠	٢٢٧	الغربية	٦
١٩٣	٢١٩	القليوبية	٧
١٥٦	١٧٧	الاسماعيلية	٨
١٤٦	١٦٦	الدقهلية	٩
١٤٠	١٥٩	المنيا	١٠
١٢٩	١٤٦	البحيرة	١١
١٠٧	١٢٢	اسيوط	١٢
٩٥	١٠٨	المنوفية	١٣
٨٧	٩٩	الفيوم	١٤
٧٧	٨٧	بنى سويف	١٥
٧٥	٧٠	سوهاج	١٦
٥١	٥٧	كفر الشيخ	١٧
٤٧	٥٤	قنا	١٨
٣٩	٤٤	الدويس	١٩
٣٣	٣٧	دول عربية	٢٠
١٨	٢٠	دمياط	٢١
١٤	١٥	أسوان	٢٢
١٤	١٥	سيناء	٢٣
٠٧	٨	مرسى مطروح	٢٤
٠١	١	الوادى الجديد	٢٥
٠١	١	البحر الاحمر	٢٦
٣٩١٨	٤٤٦٠	غير معلومة	٢٧
	١١٣٥٤	الجملة	

(٨)

الديانة

النسبة	العدد	الديانة
٩٦٩٤	١١٠٠٧	مسلم
٣٠٦	٣٤٧	مسيحي
	٠٠٠	يهودي
	١١٣٥٤	الجملة

(٩)

الجنسية

النسبة	العدد	الجنسية
٩٩٩٤	١١٣٤٧	مصري
٣٠٦	٤	دول عربية
	٢	مصري بالتجنس
	١	جنسيات أخرى
	١١٣٥٤	الجملة

(١٠)
المهنة

النسبة	العدد	المهنة	النسبة	العدد	المهنة
	٧٢٢٧		٥٣	٤	مدرس
٤٦	٥٣	سواق	٥١	١	مهندس
٦١	٦٩	طباخ	٥٥	٦	فنان
٥٥	٦٢	عجلاقي	٥١	١	سمسار
١٢٥	١٤٢	كهربائي	١١	١٣	موظف حكومي
١٦١	١٨٢	مكوجي	٥٦	٧	موظف بشركة
٢٩٢	٣٣٢	ميكانيكي			أو بنك
٢٣	٢٦	منجد	١٧	١٩	موظف بمحل
٢٩٨	٢٣٨	تجار			تجاري
٩٥	١٠٨	لساج	١٨٤	٢٠٩	تاجر له محل
٢٠٠	٢٢٨	نقاش ومبيض	٧٨١	٨٨٧	بائع متجول
١٤٦	١٦٦	حرف صناعية	٩٩	١١٣	طالب
١٠٨	١٢٣	لبان وحلواني	٥٢	٢	متقاعد
٨١	٢٠	مهن أخرى	١٥٢	١١٦	عاطل
١٠	١٦	عسكري	٦٤٩	٧٣٧	فلاح ومزارع
١٠	١١	خفير	٢٤٢٧	٢٧٥٦	حامل خدمات
١٨٠٩٤	٢١٥٠	منجد	٣٥٤	٤٠٣	قهوجي
	١١٣٥٤	الجملة	٥٢١	٥٩١	أثني غير مشغلة
			٤٠	٤٥	استرجي
			١١	١٢	بنساء
			١٤٢	١٦١	ترزي
			١٠٩	١٢٤	جزار
			١٣٠	١٤٨	جزيجي
			١١٨	٢٤٧	حداد
			٤٤	٥٠	حلاق
			٣٢٩	٣٧٣	خباز
			٥٢	٣	ساعاتي
			١٢٠	١٣٦	سباك
			٢٥	٢٩	سروجي
			١١٩	١٣٥	مكبري

(١١)

الحالة التعليمية

النسبة	العدد	الحالة التعليمية
٤٨٨٤٧	٨٩٠٩	أى
٢٠٩٤	٢٣٧٨	يقرأ
٢٣	٣٨	مؤهل إعدادى أو ابتدائى
٢٤	٢٦	مؤهل متوسط
٠٢	٣	مؤهل عال
	١١٣٥٤	الجملة

(١٢)

الحالة الصحية

النسبة	العدد	الحالة الصحية
٩٩٧٧	١١٢٢٨	١ جيد
١٤	١٦	٢ ضعيف
٠٩	١٠	٣ متوسط
	١١٢٥٤	الجملة

(١٣)

العماهات

النسبة	العدد	العماهات
٩٩٧٤	١,٣٢٥	لا يوجد
١٦	١٧	فاقد إحدى العينين
٠٥	٦	أعمى
٠٣	٤	أبكم
٠٢	٢	أصم
	١١٢٥٤	الجملة

(١٤)
الحالة الزوجية

النسبة	العدد	الحالة الزوجية
٨٤ر٤٩	٩٥٩٣	لم يتزوج
١٣ر٢٨	١٥٠٨	متزوج
٢ر٠٣	٢٣٠	مطلق
٢ر٠	٢٣	أرمل
	١١٣٥٤	الجملة

(١٥)
الأشخاص المعولين

النسبة	العدد	المعولين
٩٤ر٢٣	١٠٦٩٩	لا يعول
٢ر٤٧	٢٨٠	يعول شخص
١ر٦٤	١٨٦	يعول شخصين
٨ر١	٩٢	يعول ثلاثة
ر٤٤	٥٠	يعول أربعة
ر٢١	٢٤	يعول خمسة
ر١٢	١٤	يعول ستة
ر٠١	١	يعول سبعة
ر٠٢	٣	يعول ثمانية
ر٠٤	٥	يعول تسعة
	١١٣٥٤	الجملة

(١٦)
مكان الواقعة

النسبة	العدد	محل الإقامة
٢٧٥٧	٣١٣٠	محافظة القاهرة
٩٨١	١١١٤	الاسكندرية
٥٠٠	٥٦٨	الجيزة
٢٠١	٢٢٨	بورسعيد
٢٠٠	٢٣٧	الاسماعيلية
١٨٧	٢١٢	الغربية
١٧٦	٢٠٠	الشرقية
١٦٦	١٨٩	القليوبية
١٤٢	١٦١	المنيا
١٠٦	١٢١	البحيرة
١٠٥	١١٩	الدقهلية
٨٨	١٠٠	أسيوط
٨٠	٩٠	الفيوم
٦٩	٧٨	بنى سويف
٦١	٦٩	المنوفية
٥١	٥٨	دول عربية
٥٤	٦١	السويس
٤٨	٥٤	سوهاج
٣٧	٤٢	قنا
٣٥	٤٠	كفر الشيخ
٣٤	٣٩	سيناء
٢٤	٢٧	أسوان
١٨	٢١	دمياط
١١	١٢	مرسى مطروح
٠٣	٤	البحر الاحمر
٠٢	٢	الوادى الجديد
٣٨٥	٤٣٨٨	غير معلومة

(١٧)
نوع الجريمة

النسبة	جملة	نساء	رجال	الجريمة
				جرائم ضد الأموال :
٢٧ر٥٢٪	٢١٢٥	١٦٢	٢٩٦٣	سرقة (جنحة)
٨٢٨٪	٩٤٠	٢٧	٩١٣	شروع في سرقة (جنحة)
٢ر٥٨٪	٢٩٣	٨	٢٨٥	تبيد
٠٠٦٪	١٢٠	١	١١٩	سرقة (جنابة)
٠٠٦٪	٧٥	٧	٦٨	إخفاء مسروقات
٠٠٦٪	٦٤	٨	٥٦	غش لبن
٠٠٤٪	٥٠	١	٤٩	ركوب قطار
٠٠٩٪	٤٤	١	٤٣	تموين وتسميرة
٠٠٤٪	٣٩	١	٣٨	شروع في سرقة (جنابة)
٠٠٣٪	٣٧	١	٣٦	دخول منزل
٠٠٥٪	٢٨	٢	٢٦	نصب
٠٠٩٪	٢٢	—	٢٢	إختلاس
٠٠٣٪	١٥	١	١٤	تهريب أموال
٠٠١٪	١٣	—	١٣	إتلاف مزروعات
٠٠٠٪	١١	—	١١	إتلاف منقول وعقار
—	—	—	—	تزوير (سندات عقارية)
٠٠٠٪	١١	١	٩٠	تزوير (جنابة)
٠٠٠٪	١١	—	٩	تزوير (جنحة)
٠٠٩٪	١٠	—	١٠	احتيال
—	٢	—	٢	تزيف نفود
—	١	—	١	غش ما كولات
—	١	—	١	حريق عمد
—	١	١	—	حريق باهمال
—	١	—	١	تسميم مواشى
—	١	—	١	شيك بدون رصيد
٤٣ر٢٣٪	٤٩١٥			

(١٧ ب)

نوع الجريمة

النسبة	جملة	لساء	رجال	نوع الجريمة
				جرائم ضد أمن الدولة :
١٤٣٤١	١٦٣٦	—	١٦٣٦	أعمال مجندين
٤٣٣٦	٤٨٤	٧١	٤١٣	مخالفة مراقبة
٣٧٠	٤٢٠	—	٤٢٠	هروب من الخدمة
٢٠	٢٣	—	٢٣	أعمال عساكر وخفر
٢٠٦	٧	—	٧	رشوة
—	٤	—	٤	مبادئ هدامة
—	٣	—	٣	أمن خارجي
—	٣	—	٣	دخول أراضي
—	١	—	١	تعطيل مواصلات
—	—	١	—	هروب من السجن
٢٢٣٦٣	٢٥٨٢			
				جرائم تشرد .
٩٧٧١	١١٠٣	١٢٥	٩٧٨	تسول
١١١	١٢	—	١٢	تشرد
٩٧٨٢	١١١٥			

(١٧)

نوع الجريمة

النسبة	جملة	نساء	رجال	نوع الجريمة
				جرائم ضد الأشخاص
١٤٦	١٦٦	٤	١٦٢	ضرب (جسدية)
٧٦	٨٦	٢	٨٤	عاهة مستديمة
٥٥	٦٣	١	٦٢	قتل عمد
٣٥	٤٠	—	٤٠	قتل خطأ
٣٣	٢٨	—	٢٨	ضرب أفضى إلى موت
٢٣	٢٧	٣	٢٤	تعدي ومقاومة
٣٣	٢٦	—	٢٦	شروع في قتل
١٨	٢١	—	٢١	أصابة خطأ
١٠	١١	—	١١	استعمال القسوة
١٠	١١	—	١١	شهادة زور
	٣	—	٣	خطف
	٢	—	٢	تهديد
	٢	—	٢	بلاغ كاذب
	٢	—	٢	تعذيب أشخاص
٤٢٩	٥٠١			

(٥١٧)

نوع الجريمة

النسبة	جملة	نساء	رجال	الجريمة
				جرائم ضد الآداب
١٠٤٥ / %	١٦٥	١٥٠	١٥	فسق ونحريض
١٠٦٧ / %	٧٦	٥٨	١٨	دنارة
١٠٥١ / %	٥٨	—	٥٨	هتك عرض
١٠٤٧ / %	٥٣	—	٥٣	آداب
١٠٢٥ / %	٢٩	—	٢٩	قار
١٠٠٧ / %	٨	٤	٤	فعل فاضح
١٠٠٥ / %	٦	٣	٣	زنا
				جرائم أخرى
١٠٢٤٧ / %	٢٩٥			
١٠٩٨ / %	١٠٢٠	٨	١٠١٢	جنح أخرى
١٠٢٣ / %	٢٦٤	٢	٢٦١	حبس بدل غرامة
١٠٨٨ / %	٢١٧	٢	٢١١	مخدرات تعاطى
١٠٨١ / %	٩٢	٢	٩٠	مخدرات اتجار
١٠٧٨ / %	٨٩	—	٨٩	بطاقة شخصية
١٠٥٢ / %	٥٩	١	٥٨	اشتباہ وعود له
١٠٤٨ / %	٥٤	—	٥٤	أحراز سلاح
١٠٣٨ / %	٤٣	—	٤٣	نفقة شرعية
١٠٠٩ / %	١٠	—	١٠	جنايات أخرى
—	٢	—	٢	إتفاق جنائى
١٠٦٢٥ / %	١٨٤٩			
	١١٣٥٤			

(١٨)

السوابق

النسبة	العدد	السوابق
٪ ١٠٧٧٢	١٢١٧	ليس له سوابق
	٣٩	سابقة واحدة
	٢٠	سابقان
	٢٦	ثلاث سوابق
٪ ١٠٣٦	٢١	أربعة سوابق
	٢٨	من ٥ - ١٠
	٤	من ١١ - ٢٠
	٦	أكثر من ذلك
٪ ٨٨٧٩٢	٩٩٨٣	لم تعلم سوابقه
	١١٣٥٤	الجملة

(١٩)

الوصف القانوني

النسبة	العدد	الوصف القانوني
٪ ٧٢٣٤	٨٢١٤	جنحة
٪ ١٧٦٤	٢٠٠٣	جزاءات إدارية
٪ ٧٤٢	٨٤٢	جناية
٪ ٢٢٩	٢٦٠	مخالفة
٪ ٣١	٤٥	شرعية
	١١٤٥٤	الجملة

(٢٠)

نوع الحكم

النسبة	العدد	نوع الحكم
٩٤,٠٠ %	١٠,٦٧٣	حبس
٢,٤٠ %	٢٧٢	أشغال مؤقتة
٢,٢٩ %	٢٦٠	بدل غرامة
١,٠٧ %	١٢١	سجن
٢٤ %	٢٨	أشغال مؤبدة
	١١,٣٥٤	الجملة

(٢١)
مدة الحكم

النسبة	المجموع	مدة الحكم
٣٩٢٣	٤٤٥٤	أقل من شهر
٢٣٢٣٥	٢٦٥١	شهر وأقل من شهرين
٩١١٦	١٠٤٠	شهرين وأقل من ثلاثة
٨١٠	٩٢٠	ثلاثة شهور وأقل من أربعة
١١١٢	١٢٧	أربعة شهور وأقل من خمسة
١١٨	٢١	خمسة شهور وأقل من ستة
٧٢٤٢	٨٥٦	سنة شهور وأقل من سبعة
١١٣	١٤	سبعة شهور وأقل من ثمانية
٢٢٨	٣٢	ثمانية شهور وأقل من تسعة
٢٣٣	٣٧	تسعة شهور وأقل من عشرة
١٠٤	٥	عشرة شهور وأقل من ١١
١٠١	١	١١ شهر وأقل من سنة
٥٢٢١	٥٩١	سنة وأقل من سنتين
١٠٥٨	١٨٠	سنتين وأقل من ثلاث سنوات
٢٢٢٣	٢٥٣	ثلاث سنوات وأقل من أربعة
١٠٣	٤	أربع سنوات وأقل من خمسة
١٧٧	٨٧	خمس سنوات وأقل من ستة
١٠٢	٣	ست سنوات وأقل من سبعة
١١٩	١٢	سبع سنوات وأقل من ثمانية
١٠٢	٢	ثمانية وأقل من تسعة
١٠٢	٢	تسع سنوات وأقل من عشرة
١١١	١٣	عشر سنوات وأقل من ١١
١٠١	١	١١ وأقل من ١٢ سنة
		١٣ وأقل من ١٤ سنة
		١٤ وأقل من ١٥ سنة
١١١	١٣	١٥ وأقل من ١٦ سنة
٢٢٤	٢٧	مؤبد
	١١٣٥٤	الجملة

الفصل الخامس

أهم النتائج ومحاولة تفسيرها

يتضمن هذا الفصل أهم نتائج البحث ، وسنحاول تفسير هذه النتائج في ضوء الخبرة النظرية وغيرها

أولا - أهم النتائج

في ضوء البيانات المجموعة عن الشباب الجانح في خلال المدة من أول نوفمبر ١٩٦٢ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأيضا في ضوء البيانات المجموعة عن الشباب الجانح خلال المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٤ (انظر فصلى ٤٣) يمكننا أن نستخرج بعض البيانات وأهمها :

أولا - أهم نتائج البيانات عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ إلى اخر أكتوبر سنة ١٩٦٣ (١٤٩٩١) حالة :

- ١ - أن الاغلبية الساحقة للشباب الجانح في مجتمعا كانوا من الذكور (نحو ٩٤١/٠)
- ٢ - أن الفئة الغالبة من الشباب الجانح تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٤ سنة (نحو ٥٣٢/٠)
- ٣ - أن الاغلبية الساحقة من الشباب الجانح كانوا من المسلمين (نحو ٩٧/٠) ، ويلاحظ أن هذه النسبة أعلى من نسبة المسلمين في المجتمع المصري العربي .
- ٤ - لوحظ أن نسبة ضئيلة جدا من الشباب الجانح لا يحمل الجنسية المصرية العربية (نحو ٢٠٠/٠) .
- ٥ - أن الاغلبية العظمى من الشباب الجانح من الاميين (نحو ٧٦٨/٠) .

ويلاحظ أن هناك نسبة ضئيلة منهم تحمل مؤهلات (نحو ٥٠ ٪) .
٦ - أن الأغلبية الساحقة من الشباب الجامع موضوع الدراسة كانوا يعملون ،
وأن المهن التي يمارسونها متعددة، وأن نسبة كبيرة منهم كانوا يعملون في
مهن الخدمات ٢٨ ٪. ويليه من يعمل في مجال الصناعة أو الحرف
٢٦٤ ٪. وكانت فئة الموظفين منهم تبلغ نحو ١٧٩ ٪. وكان أغلبيتهم
من العساكر والجنود . ويلاحظ أن الذين كانوا لا يعملون قد بلغت
نسبتهم نحو ٩٧ ٪ .

ومن ملاحظاتنا على هذه البيانات يتضح لنا أن أغلب الشباب الجامع
من العمال غير المؤهلة .

٧ - من حيث الحالة الصحية تبين أنه في ضوء الكشف الطبي الموقع عليهم في
السجون تبين أن نسبة كبيرة جدا منهم كانوا في حالة صحية سليمة (نحو
٩٩٧ ٪) . ونحن نأخذ هذه النتيجة على علاتها .

٨ - أن الأغلبية العظمى من الشباب موضوع الدراسة كانوا غير متزوجين
(نحو ٨٢١ ٪) أي أن الذين تزوجوا منهم كانت نسبتهم ١٦١ ٪ .
٩ - أن معظم الجرائم التي ارتكبتها الشباب الجامع موضوع الدراسة كانت
جرائم ضد الأموال (نحو ٢٨٤ ٪) . وبلى ذلك جرائم ضد أمن
الدولة (نحو ٢١٥ ٪) ثم جرائم القتل (نحو ١١٧ ٪) ثم جرائم
ضد الأشخاص (نحو ٤٨ ٪) وأخيرا جرائم ضد الآداب (نحو
٣٦ ٪) .

وقد وجدنا أن صور جرائم الأموال التي ارتكبتها الشباب الجامع
سواء أكانت جنابات أم جنح كانت أربع وعشرون صورة (أنظر
جدول رقم ١٠) .

كما لوحظ أيضا أن نسبة اشتراك النساء في هذا النوع من الجرائم بلغت
نحو ١٠٦ ٪ - أما نسبة اشتراكهم في جرائم أمن الدولة فلقد بلغت نحو
٥٩ ٪ .

أما جرائم التشرد فلقد كانت لها صورتان (تشرد وتسول) ولقد بلغت نسبة إشتراك النساء فيها (نحو ٩٠٪).

وأما صور جرائم ضد الأشخاص فلقد كانت أربعة عشر صورة (أنظر جدول رقم ١٠) كما لوحظ أن إشتراك النساء فيها كان بنسبة ضئيلة إذ لم تزيد على نحو ١٠٪. هذا ولقد كانت صور جرائم ضد الآثاب سبع صور (أنظر نفس الجدول السابق) ولقد لوحظ هنا أن إشتراك النساء في هذا النوع من الجرائم كان مرتفعا إذ بلغ نحو ١٩٪.

١٠ -- من الملاحظ أنه لا يمكن الإعتماد على البيانات المتعلقة بمرات السوابق الخاصة بالشباب الجانح في هذه السنة وذلك نظرا لوجود نسبة كبيرة جدا لم تعلم سوابقه (نحو ٩٠٪).

١١ -- أن معظم الأحكام التي وقعت على الشباب الجانح كانت الحبس (نحو ٩٢٪) وبالتالي كانت مدة أحكام الغالبية العظمى منهم ما بين شهر وسبعة شهور (نحو ٨٩٪).

ثانياً — أهم نتائج البيانات عن المدة من أول نوفمبر ١٩٦٣ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٤ (١١٣٥٤ حالة).

١ — لوحظ أن الشباب الجانح الذين دخلوا ضمن هذه الدراسة كانوا موزعين على عشرين سجن (أنظر جدول رقم ١) إلا أن نسبة كبيرة منهم كانوا في سجن الإستئناف (نحو ٢٩٪).

٢ -- كانت الغالبية العظمى من الشباب الجانح من الذكور (نحو ٩٤٪).

٣ -- لوحظ أن الأغلبية الساحقة من الشباب الجانح موضوع الدراسة لم تكن لهم أسماء شهرة (نحو ٩٨٪).

٤ -- الفئة الغالبة من الشباب الجانح تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠، ٢٢ سنة (نحو ٤٠٪).

٥ — لوحظ أن محافظة القاهرة كانت في قمة المحافظات من حيث كونها الموطن الأصلي لعدد كبير من الشباب الجانح (نحو ٣٤٢٪). وكذلك كانت محل الإقامة لكثير منهم نحو ٢٥٨٪. كما كانت أيضا المحافظة الأولى من حيث قرب سكن أقرب الأهل (نحو ٢٥٨٪).

٦ — لوحظ أن الاغلبية الساحقة من الشباب الجانح موضوع الدراسة كانوا من المسلمين (نحو ٩٦٩٪).

٧ — كما لوحظ أن نسبة من لا يحملون الجنسية المصرية لم تزد على قدر ضئيل للغاية (نحو ٠١٪).

٨ — أن الاغلبية العظمى من الشباب الجانح كانوا من الاميين (نحو ٧٨٥٪) ويلاحظ أن نسبة من يحملون مؤهل عال كانت ضئيلة جدا (نحو ٠١٪).

٩ — لوحظ أن الغالبية العظمى من الشباب موضوع الدراسة كانوا يعملون ولقد كانوا يعملون في من كثيرة متعددة يأتي في أولها مجال الصناعة أو الحرف. ٢٩٪ ثم مجال الخدمات ٢٨٪. ثم كانت فئة الموظفين تبلغ نحو ١٩٥٪. كان أغلبهم من الشباب المهندسين. أما فئة الذين لا يعملون فلقد بلغت نحو ٦٣٪ ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من الذين لا يعملون كن من النساء (نحو ٥٢٪) أى أن ٥٦٪ فقط من النساء الجانحات كن يعملن.

١٠ — لم يضح بناء على الكشف الطبي الذي وقع عليهم أن الغالبية العظمى من الشباب الجانح كانوا في حالة صحية جيدة (نحو ٩٩٨٪) وبالتالي فإن معظمهم لم يكن عديم عاهات (نحو ٩٩٧٪).

١١ — فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لم يضح من البيانات التي بأيدينا أن الغالبية العظمى منهم كانوا غير متزوجين (٨٤٥٪) وبالتالي فإن الغالبية العظمى منهم لا يعملون أحدا (نحو ٩٤٢٪).

١٢ — اختلفت أنواع الجرائم التي ارتكبتها الشباب الجانح، ولقد كانت معظمها جرائم ضد الاموال (نحو ٤٣٢٪) ويندرج تحت هذا النوع من الجرائم صور

كبيرة كما لوحظ أن لإشتراك النساء في هذا النوع من الجرائم بلغ (نحو ١٠١٩٪) إلى ذلك جرائم ضد أمن الدولة وذلك بنحو ٢٢٣٦٪. بينما بلغ لإشتراك النساء فيها (نحو ٦٪) ثم جرائم التشرد (نحو ١٠٪) وبلغت نسبة لإشتراك النساء في جرائم التشرد نحو ١٧١٪. ثم جرائم ضد الأشخاص (نحو ٤٤٪) لإشتراك النساء فيها بلغ (نحو ١٠٪) وأخيرا جرائم ضد الآداب (نحو ٣٥٪) هذا ولقد بدت نسبة لإشتراك النساء في جرائم ضد الآداب مرتفعة إذ بلغت نحو ١٠٩٪.

١٣ - من الملاحظ أن محافظه القاهرة هي المحافظة الأولى من حيث مكان الواقعة (نحو ٢٧٦٪).

١٤ - فيما يتعلق بالسوابق اتضح أن نحو ٨٧٩٪ من حملة الشباب الجانح لم تعلم سوابقه ومن النسبة الباقية لم تزد نسبة من كانت لهم سوابق على ١٤٪.

١٥ - معظم الجرائم التي ارتكبتها الشباب الجانح كانت تدخل في فئة الجضع (نحو ٧٢٤٪) أما معظم الجرائم الشرعية فلم تزد على نحو ٣٠٪.

ومن ثم فلقد كانت أعلى نسبة في الأحكام هي الحبس نحو ٩٤٪ بينما لم تزد نسبة أحكام الأشغال المؤبدة على نحو ٢٠٪.

كما كانت أعلى نسبة في الأحكام ما بين شهر وسنة شهور (نحو ٤٩٤٪).

ومن الملاحظ أن إتجاه جنوح الشباب في ضوء البيانات المجموعة عن الشباب الجانح خلال المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ومن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٤ يسير في إتجاه واحد ، فلم نجد أى فروق أو إختلافات تتعلق بأى بند من البنود بل إن جميع النسب تسير بنفس الزيادة أو النقصان من السنة الأولى إلى السنة الثانية .

الملاحظة الوحيدة بالنسبة للبيانات أن عدد الحالات في السنة الأولى كانت أكثر بعض الشيء منها في السنة الثانية (١٤٩٩١ السنة الأولى ، ١١٣٥٤ السنة الثانية) كما لوحظ أن القاهرة اعتبرت مركزاً لجنوح الشباب ، والنتيجة النهائية التي

تصل إليها من جملة البيانات هي أن الشباب الجانح هم الشباب الذين في سن من ٢٠ : ٢٤ المسلمين الذين يحملون الجنسية المصرية الأميين في أغلبهم الغير متزوجين والذين يرتكبون جرائم في معظمها ذات طابع اقتصادي ، هؤلاء هم الذين تتفاقم عندهم مشكلة الشباب الجانح في ج.ع.م.

ثانياً - تفسير أهم النتائج :

١ - من الطبيعي أن تكون الأغلبية الساحقة من الشباب الجانح في مجتمعنا من الذكور ، فهم الجنس الغالب في مجتمعنا لا من الناحية العددية بل من الناحية الاجتماعية ، الذين يقومون بالدور الإيجابي في جميع المجالات ، وإذن فطالما أن النساء مستبعدات من العمليات الاجتماعية المختلفة فبالثلى يقل وقوعهن في الخطأ وكذلك يقل انحرافهن .

٢ - خسارة كبيرة لمجتمعنا أن يكون ٥٣,٢٪ من جملة الشباب في فئة السن من ٢٠ إلى ٢٤ سنة متجهون إلى السير في الطريق المموج ، فهم في سن النضج والقدرة على العمل وهم لو تلقوا العناية والإشراف السكايفيين من النواحي النفسية والاجتماعية لأفادوا الدولة فائدة كبيرة .

٣ - من الطبيعي ما دمنا في بلد إسلامي أى يعتقد فيه معظم فئات الشعب الدين الإسلامى أن تكون الغالبية العظمى من الشباب الجانح من المسلمين ومع ذلك من الملاحظ أن نسبة المسلمين من الشباب الجانح (٩٧٪) أعلى من نسبة المسلمين في المجتمع المصرى ككل .

٤ - توجه الدولة الآن جهوداً كبيرة لمحو الأمية وذلك لآثارها السيئة الواضحة على المجتمع . والدليل على ذلك أن ٧٦,٨٪ من الشباب الجانح من الأميين هذا في الوقت الذى كانت فيه نسبة من يحملون مؤهلات عالية ضئيلة للغاية (٥,٥٪) فالتعليم خير معين لفرد على مواجهة الانحراف ، فهو يسهل شخصيته ويفتح أمامه مجالات فكرية جديدة .

٥ - من الواضح بالنظر إلى المنه ولأنواع الجرائم التى ارتكبت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً واضحاً في حياة الشباب ، إذ اتضح أن نسبة كبيرة من الشباب الجانح من العمال غير المهرة كما أن أغلب الجرائم التى ارتكبت كانت جرائم

ضد الأموال ، أى أن الفقر والظروف الاقتصادية السيئة هى التى تدفع الشباب إلى الوقوع فى الخطأ ، وما يساعد على ذلك أن هؤلاء الشباب فى الغالب لا يعملون أحداً ، فهم أحرار ويسهل انحرافهم إذ أن تحمل المسؤولية من العوامل التى تحد من السير فى الطريق المعوج .

٦ — مما يخفف من خطورة مشكلة الجنوح بالنسبة للشباب أن الجرائم التى ارتكبت ليست بالغة الخطورة ، فلقد كانت معظم أحكامهم حبس تراوحت أحكام الغالبية العظمى منهم ما بين شهر وسبعة شهور .

ولكن ليس بوسعنا أن نستدل على أية دلالة تتعلق بمرات السوابق نظراً لأن البيانات التى تم الحصول عليها فيما يتعلق بهذا البند ليست ذات دلالة ، فدرجة كبيرة جداً من الشباب الجانح لم تعلم سوابقه .

٧ — من المؤكد أن تكون محافظة القاهرة هى المحاذلة الأولى لجنوح الشباب . وهذا هو الوضع الطبيعي ، فهى عاصمة ج.ع.م. ، وهى مركز جذب الكثير من الشباب من مختلف المحافظات سواء للعمل أو للدراسة ، ونظراً لارتفاع درجة التضرر والمدنية فيها بدرجة كبيرة عن تلك التى فى بقية المحافظات ، فهنا تحدث كثير من الصدمات والازمات التى تواجه الشباب فى بداية استقرارهم فى المدينة ، ولا يكون من السهل عليهم تحقيق التكيف والعمل على بلورة شخصياتهم فى ضوء المؤثرات الجديدة ما لم يلقوا التوجيه والإشراف الكافيين من النواحي النفسية والاجتماعية والفكرية ، وأى قصور أو خلل فى مثل هذا الموضوع يؤدى إلى الانحراف .

ندوة علمية

علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية

ستمعقد في ٢٨ أبريل ١٩٦٩ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
ندوة علمية عن علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية.

الموضوعات والمشاركين

القسم الاول : علم الاجتماع القانوني : مشكلات نظرية ومنهجية

- ١ - النظرية السوسولوجية ودراسة القانون :
 - اتجاه الضبط الاجتماعي دكتور محمد عزت حجازي.
 - ٢ - المنهج التاريخي في دراسة الظواهر القانونية. دكتور ثروت أنيس الاسيوطي
 - ٣ - مناهج البحث في علم الاجتماع القانوني. السيد يس.
 - ٤ - بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر علي حسن فهمي
-
- القسم الثاني : علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية
- ٥ - دور علم الاجتماع القانوني في تخطيط السياسة الجنائية دكتور أحمد فتحى سرور.
 - ٦ - علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية دكتور مأمور سلامة.
 - ٧ - مشكلات السياسة الجنائية في البلاد العربية من وجهة النظر الاجتماعية دكتور عبد الوهاب العشماوى

القسم الثالث. التشريعات القانونية وتطبيقها في ضوء علم الاجتماع القانوني.

- ٨ - تشريعات الاحداث في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني. دكتور سيد عويس.
- ٩ - تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني دكتور سمير الجنزورى.
- ١٠ - محكمة الاحداث كمؤسسة قانونية اجتماعية - صلاح عبد المتعال
- ١١ - تشريعات التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني دكتور آمال عثمان

الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية

(١) دراسة مقارنة لفكرة الرعاية اللاحقة وصورها *

الأستاذ يس الرفاعي

مستشار الشؤون العقابية (سابقاً)

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية

مقدمة

ماهية الرعاية اللاحقة

للمفرج عنهم من السجن

التنزيل بين السجن والمجتمع :

منذ أن استخدمت السجن أداة للعقاب لم يحاول المجتمع تلك الأداة على إصلاح المجرم إلا في أضيق الحدود . وحتى جون هوارد ذلك المصلح الكبير الذي كان يؤمن بنظرية التكفير ، من حيث أن مدة السجن فيها ما يكفي لمحو الذنب وتطهير المذنب من إردائه ، كان ينظر إلى عملية الإيداع في السجن كوسيلة كافية وحدها لإعداد المجرم للتجدد الروحي الكامل عن طريق العزلة والوحدة والانفراد والعمل الشاق . وكان الاعتقاد السائد بين رجال السجون خلال المائة عام الأولى لقيام دور التوبة أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التجدد الروحي أو الهداية الدينية ، ولذلك نجد أن دور التوبة الأولى - سواء كانت تدار على نظام

(١) يرجع في ذلك إلى — يس الرفاعي — ألماع في السجن الحديث — بحث غير منشور

بسلطانها أو نظام أوبرن - كانت تركز اهتمامها الأول على الدين كوسيلة للإصلاح - فكان الوعظ والتوجيه والإرشاد الديني مع العمل الشاق المصحوب بالصمت أو الأمثلة الكاملة هي الأدوات المستخدمة لتغيير المجرم العنيد إلى شخص مسالم وعضو صالح في المجتمع !!

كما كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت ، أن غالبية المسجونين يصبحون على استعداد للعودة إلى المجتمع والتكيف معه والإندماج فيه بمجرد قضائهم لمدد أحكامهم المحددة ، ولذلك كان مدير السجن أو واعظه يقدم للمفرج عنه رداء بسيطاً يستر به جسده ويضع في يده دريممات يسد بها رمقه مع دعواته له بأن يمنحه العلي القدير سواء السبيل وأن يتبع له القدرة على أن يكيف نفسه ويعيش في وئام مع مجتمعه .

تأثير السجون التقليدية القديمة على خريجها :

وكان الموقف الذي يواجهه المفرج عنه من تلك السجون القديمة ، بعد أن يكون قد قضى بين جدرانها سنين طوالاً عملت على انحلاله الجسدى والنفسى والعقلى ، موقفاً يضطره إلى تلمس طريقة خفية إلى المكان الذى أتى منه والذى كان فى يوم من الأيام موطناً له ، أو يرغمه على السعى بحثاً عن أصدقاء السوء القدامى فى وكورهم المعتادة حيث كان له بينهم بعض المنزلة . ولذلك كان من الطبيعى أن غالبية المفرج عنهم من المسجونين يتجهون مباشرة إلى عالم الجريمة بمجرد خروجهم من السجن لتتكرر المجتمع لهم ونفوره منهم وإبتعاده عنهم وسده أبواب الرزق الحلال فى وجوههم .

ولاشك أن كل من عمل من المسجونين أو احترك بخريجى السجون التقليدية يعلم علم اليقين أن غالبيتهم يخرجون منها وقد فقدوا اعتزازهم الذاتى وتقديرهم الشخصى لأنفسهم ، ذلك الاعتزاز الذى يجب أن يكون العباد الأول الذى يستمدون منه القوة الذاتية للكفاح فى عالم بالغ التنافس ، لأن الاعتزاز والتقدير الذاتى هما الدعامة التى تؤلف وتقوى الثقة بالنفس فإذا ما فقد الشخص ثقته فى نفسه وهنت عزيمته وأصبح عاجزاً لا حول له ولا قوة على مجابهة الحياة . ولقد كانت

وما زالت تلك الخاصة إحدى الخصائص المميزة للسجون التقليدية القديمة ، تلك السجون البالغة في تنظيمها العسكى والتي يحشد فيها المسجونون حشداً دون تفرقة أو تمييز ، ذلك أن تلك السجون تسحق الفرد جسدياً وخلقياً ونفسياً وعقلياً وتقف به إلى معترك الحياة خطاماً كاملاً لا خير فيه .

تأثير السجون الحديثة على خريجها :

ومع أن السجون الحديثة تعتبر أقل تدميراً وتعطيلاً لشخصية الفرد إلا أنها مع ذلك تلحق بالخارجين منها وصمة أبدية لا تمحى ، وصمة السجين السابق ، تلك الوصمة التي تلتصق بهم وتطبع في نفوسهم وتتغلغل في أرواحهم وتفضح مرهم وتكشف عن ماضيهم أينما ذهبوا وأينما حلوا .

ولعل أعظم القيود المصنفة التي ينوء تحتها غالبية خريجي السجون والتي كانت وما زالت تقف عقبة كأداء في سبيل انصلاهم هي أن غالبية تشريعات العالم ما زالت تنظر إلى السجين السابق كشخص لا خلق له ، وأن إيداعه السجن يجب أن يتبعه سلبه لكل أو بعض حقوقه المدنية ، فتعرض بذلك المواطنين الصالحين على عدم الثقة فيه وتضع أمامه المراقيل والموانع القانونية والأدبية حتى لا يعود إلى عمله السابق ولا أن يحتل مكانته ومركزه السابق في المجتمع عقب خروجه من السجن إلا بشروط قاسية لا قبل له وحده على مواجهتها . فالقانون يحاربه والمجتمع ينفر منه ويخشاه ويتعد عنه ولا يأمن جانبه فيجد من العسير إن لم يكن من المستحيل عليه أن يقف وحده أمام كل تلك القوى التي تأبى عليه أن يعود إلى سواء السبيل .

وليت الأمر يقتصر على ذلك ، إذ ما يكاد بعض المسجونين يبارحون السجن حتى يجدوا أداة الأمن واقفة لهم بالمرصاد تعقبهم وتحصى عاهم حركاتهم وسكناتهم ، مذكرة إياهم بماضيهم وسابق سجنهم ، محاولة تفتيق التهم ضدهم حتى تعيدهم إلى السجون لتستريح منهم فكيف لخريج السجن أن يجسد في نفسه القوة الذاتية على الإنصلاح دون معاونة وتشجيع ومساعدة خارجية لاحقة ؟

وعلاوة على كل ذلك فإن خريج السجن هو في العادة شخص عاجز إلى حد

بعيد في الحصول وحده على العمل المشروع الذي يكفل سد حاجياته الأساسية حتى تحت أفضل الظروف فمع أن بعض المؤسسات الحديثة تعمل على إعداد المسجون لإعداداً يمكنه من التوافق والتكيف السليم في المجتمع عند إخلاء سبيله ، إلا أن غالبية المؤسسات العقابية التي ما زالت متمسكة بطابع السجون التقليدية لا تعد نزلاتها خلال مدة إيداعهم فيها ذلك الإعداد السليم الذي يمكنهم عند تركهم لها من العمل في المجتمع الحر الطليق . وذلك على الرغم من مناداة علم العقاب الحديث بعدم الإفراج عن السجين إلا بعد أن يعد له برنامجاً محدداً لحياته المستقلة يتضمن العمل الذي سيلحق به ، والكفيل الذي سيتبعه بالتشجيع والمعاونة والتوجيه والإشراف ورسم خطواته خلال الفترة الحرجة التي تلي إخلاء سبيله إلى أن يتمكن من الوقوف وحده على قدميه من جديد .

أهمية الرعاية اللاحقة وصورها :

ولقد حاولت السجون في بعض الدول التغلب على تلك العقبات عن طريق معاونة الهيئات الخيرية التي تقوم على هبات الخيرين بالعمل على إيواء خريجي السجون وإطعامهم والإشراف عليهم وإتاحة بعض الأعمال النافعة أو الأعمال اليدوية الدنيئة لهم ، مثل تلك التدابير هي في نظر رجال الإصلاح لا تعدو أن تكون مخزجاً وقتياً ولا تعتبر رعاية لاحقة سليمة لأن طبيعة جوهرها استجداء غير مشرف يجعل من المنفرد عنه حالة على المجتمع ويقضى على اعتياده على نفسه وشعوره بمسئوليته الشخصية .

كل ذلك يكشف إجمالاً عن مدى إساءة السجن إعداد المسجون للحياة الطبيعية عند إخلاء سبيله ويوضح الأهمية البالغة للرعاية اللاحقة لخريجي تلك المؤسسات .

ولذلك فإن الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية قد

أصبحت في أرقى صورها إحدى مهام الدولة التي تنظمها كعلاج مكمل لعلاج السجن

وكهنة تخصصية تقوم على أساس العلاج الفردي المهدف إلى سد الإحتياجات

المنوعة لكل من خريجي السجون مستخدمة في ذلك ما وصلت اليه العلوم الإنسانية

من أساليب علمية ووسائل علاجية حديثة (١) .

(١) يرجع ذلك إلى — يس الرفاعي — العلاج في السجن الحديث — بحث غير منشور — ١٩٥٨

المبحث الأول

الرعاية اللاحقة ومنظمتها
في الدول الانجلو أمريكية

تمهيد (١)

تهدف الاساليب الحديثة لعلاج السجن إلى إعادة التأهيل الاجتماعي للمسجون عن طريق إعدادة وتهيئته ليأخذ مكانه في المجتمع من جديد عضوا من أعضائه العاديين كما تؤكد تلك الاساليب أن عقوبة السجن يجب ألا تقضى على صلة المذنب بمجتمعه المحلى ، وأنها على العكس يجب أن تعمل على أن يظل جزءا لا يتجزأ عنه وأن المجتمع يجب أن يقبل ويسلم ويعترف باستمرار مسؤوليته قبل نزيل السجن، تلك المسؤولية التي يجب ألا توقف بتنفيذ العقوبة . ويذلل هذا المبدأ في كل وجه من وجوه الحماية في السجن عن طريق إدخال المجتمع الخارجى إلى داخل السجن ممثلا في القائمين على إدارة التعليم والتشغيل والرياضة والترفيه والمكتبات وفى زيادة وتدعيم وسائل المحافظة على اتصال المسجونين بأسرهم وأصدقائهم وفى توفير تدابير الإعلام بما يحدث فى العالم الخارجى . وأن المعيار الذى يمكن أن يتخذ أساسا لإختبار فاعلية نظام السجن هو ما يحدث للمسجون عنه مبارحته له ، وأن أى تأثير تأهيلي يحصل عليه النزيل داخل السجن من الجائز أن ينقلب من الايجابية إلى السلبية إذا لم يعمل على تيسير وتوجيه حياة خريج السجن خلال المرحلة الإنتقالية اللاحقة لإخلاء سبيله عن طريق نظام إنسانى فعال للمساعدة والرعاية اللاحقة .

أولا -- نشأة وتطور الرعاية اللاحقة

ومنظمتها في إنجلترا (٢)

أصل الرعاية اللاحقة :

يرجع أصل الرعاية اللاحقة للفرج عنهم من المسجون في إنجلترا إلى جهود فردية

(١) يرجع في ذلك إلى - إس الرفاعى - العلاج في السجن الحديث بحث غير منشور - ١٩٥٨

(٢) يرجع في ذلك إلى - إس الرفاعى - دراسة النظم العقابية الأنجلو أمريكية - بحث غير منشور

١٩٥٥ - صحيفة (٤٥٣ - ٤٥٦)

متفرقة لبعض محبي الخير والإنسانية الذين دفعهم المبادئ الدينية التي كانوا يمسكون بها إلى محاولة تخفيف شقاء تلك الطائفة من مواطنيهم كعمل من أعمال البر والإحسان . ثم قامت على نفس الأساس جمعيات خيرية عديدة لمساعدة المفرج عنهم من السجون الإنجليزية .

وفي عام ١٧٩٢ اعترف البرلمان الإنجليزي بالمبدأ القائل بوجوب مساعدة المفرج عنه لاستعادة مكانته في المجتمع . وفي عام ١٨٢٣ خول القانون قضية الصلح ، الذين كانوا يديرون السجون المحلية في ذلك الوقت ، سلطة إمداد المفرج عنه بالكساء وأدوات العمل ووسيلة العودة إلى بلده ومبلغا من المال لا يزيد على عشرين شلن لمن يستحقه من المسجونين الذين ابتاعوا جزءا من عقوبتهم بحسن سلوكهم داخل السجن . كما خولهم هذا القانون ممارسة نوع من الرقابة والتحكم في الأوقاف الخيرية لصالح الفقراء من المسجونين .

قانون مساعدة المفرج عنهم من السجون :

وفي عام ١٨٢٦ صدر قانون مساعدة المفرج عنهم من السجون وحولت المبالغ التي كانت تدفع كمساعدات لخريجي السجون إلى جمعيات مساعدتهم التي قامت في جميع أنحاء إنجلترا من المواطنين المتطوعين لفرض إيجاد عمل للمفرج عنهم من السجون ومساعدتهم بقروض ومنح مالية ليتمكنوا من العيش الشريف .

وفي عام ١٨٦٢ صدر قانون أعطى لقضاة الصلح الحق في الاعتراف بالجمعيات المتطوعة والترخيص لها بالعمل كجمعيات معتمدة لمساعدة المفرج عنهم من السجون . كما خول هذا القانون قضاة الصلح سلطة منح تلك الجمعيات إعانات مالية محدودة على أساس عدد من ترعاهم من المفرج عنهم من السجون .

وإجمالا يمكن القول بأن منظمات المساعدة والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجون الإنجليزية قد قامت خلال ما يزيد على قرن من الزمان على أساس مساهمة وإشتراك الدولة مع الهيئات الاجتماعية المتطوعة في القيام بذلك الرسالة الإنسانية ..

واقد استمرت هذه المشاركة بين الدولة والجمعيات الخيرية الخاصة إلا أن صورتها اختلفت قليلا عما كانت عليه نتيجة لانتقال مسؤولية إدارة السجون المحلية في عام ١٨٧٧ من يد قضاة الصلح magistrates إلى يد وزير الداخلية الذي أصبح يديرها منذ ذلك الحين عن طريق مجلس السجون The Prison commission ومع ذلك فإن ما حدث من تغيير كان ينصب على النواحي الاجرائية أكثر منه على الفلسفة المتعلقة بروح ومبادئ مساعدة المفرج عنهم من السجون . بمعنى أن الإعانات المالية التي كانت تتحملها الحكومات المحلية أصبحت تدفع من الخزانة العامة للدولة ، كما أن مسؤولية الإشراف على أعمال تلك الجمعيات انتقلت من يد قضاة الصلح إلى أعضاء مجلس السجون . وعلاوة على ذلك أصبح التصريح باعتماد مزاولة تلك الجمعيات لنشاطها يصدر من وزير الداخلية بدلا من قضاة الصلح .

لجنة جلادستون وتوصياتها :

وفي عام ١٨٩٤ وجدت لجنة جلادستون ، التي كلفت في ذلك الوقت بدراسة النظام العقابي الانجليزي ، أن لكل سجن جمعية أو جمعيتين البعض يقوم بأعمال تستحق الاحجاب ، والبعض الآخر مازال نشاطه محدودا وخدماته ذات مستوى غير مقبول نتيجة لعدم وجود مبادئ ومعايير موحدة . كما وضع اللجنة أن أساليب العمل في تلك الجمعيات مختلفة بصورة تعوق فاعلية الخدمات .

ولضمان توحيد وتعميم المساعدات أوصت اللجنة بإيجاد تنظيم مركزي تمثل فيه هذه الجمعيات يقوم بعمليات التوحيد والإشراف والرقابة على أعمالها ، كما أوصت بوجوب تسهيل زيارة أعضاء الجمعيات المعتمدة المسجونين داخل السجون لإعداد الترتيبات اللازمة لهم قبل الإفراج عنهم مع قصر منح الإعانات الحكومية على الجمعيات الخاضعة لهذا التنظيم .

قيام اتحاد لجمعيات المساعدة المحلية :

ولم يحدث خلال القرن الحالى تغيير في المبادئ الأساسية لنشاط جمعيات مساعدة المفرج عنهم من السجون الا بين الحريين الماليتين الأخيرتين . إذ استقر رأى تلك الجمعيات في عام ١٩٣٦ على التخل عن مبدأ استقلال كل منها .

إستقلالاً تاماً في إدارتها ونشاطها وأن تتحد معاً وتتعاون وتعاوننا كلياً مع إدارات السجون هادفة من ذلك إيجاد الوسيلة العملية لسد احتياجات التطور المحتوم في إدارة السجون ومعاملة نزلائها وخريجيجها .

وعلى ذلك أنشئ الإتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم The National Association of Discharged Prisoners' Aid Societies . وهذا الإتحاد مثل راعى لاشتراك الهيئات الأهلية المتطوعة مع الهيئات الحكومية وتعاونهما معاً لتحقيق غاية مشتركة . فإدارة هذا الإتحاد تمول تمويلًا كاملاً من الرصيد العام للدولة وتعين موظفيه وترقيتهم وتقبلهم مسئولية مجلس السجون . ومع ذلك فإن تسيير دفة أموره قد وضعت في يد لجنة منتخبة إنتخاباً حراً بواسطة الجمعيات المشتركة في هذا الإتحاد والمسكونة له .
ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية لهذا الإتحاد في :

١ - تنظيم وتوحيد مستويات المساعدات التى تمنح للمفرج عنهم من السجون في جميع أنحاء إنجلترا وويلز .

٢ - القيام بوظيفة الإنصال بين جمعيات المساعدة المحلية المختلفة ومجلس السجون كإدارة مركزية .

٣ - توزيع الإعانات الحكومية على جمعيات المساعدة المحلية المختلفة بعد التشاور مع مجلس السجون الذى يقوم بناء على نصيحة وقرارات هذا الإتحاد بتقديم توصيات لوزير الداخلية فيما يتعلق بالإعانات الحكومية وتجديدها وزيادتها أو خفضها وسحب تصاريح الجمعيات لعدم جدارتها في القيام بأعبائها .

٤ - إيجاد الوسائل المباشرة لتوفير المساعدة عند الإفراج في السجون التى تفتقر إليها أو التى لا تكفيها التدابير العادية .

سلطات وزير الداخلية :

ولسكى تحصل كل جندية محلية للمساعدة على المنحة المالية التى تقدمها الحكومة يشترط حصولها على تصريح من وزير الداخلية لإنشائها ، ومدة هذا التصريح خمس سنوات ، ويسحب فى أى وقت إذا ما انضح أن هذه الجمعية لا تؤدى عملا على الوجه الاكمل أو أنها لا تتبع فى أداؤها وقيامها بمسئولياتها القواعد والمستويات النموذجية التى يحددها مجلس السجون بالاتفاق مع الاتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم .

واجبات موظف الرعاية :

ويلحق بكل سجين محلى بانجلترا وويلز موظف لرعاية يمين بواسطة جمعية المساعدة المختصة بهذا السجن أو تلك المنطقة التى يقع السجن فى دائرتها . ويشترك هذا الموظف مع موظفى السجن فى استقبال المسجون الجديد عند إيداعه فيه على أساس أن خدمات المساعدة عند الافراج ينبغي أن تبدأ عمليا من وقت إيداع المسجون بالسجن . وذلك يؤدى إلى دفع المسجون إلى القيام تلقائيا بالتعاون بدافع ذاتى فى عمليات التأهيل المتاحة له داخل السجن خلال مدة سجنه عندما يشعر باهتمام المجتمع به ذلك الإهتمام الواعى منذ لحظة دخوله السجن .

وفى كل غرفة من غرف السجن لوحة كتبت المسجون تنص على أن له كل الحق فى أن يطلب مقابلة موظف الرعاية فى أى وقت يشاء .

وقبل الإفراج ببضعة أسابيع يجتمع المسجون مع لجنة فحص الحالات التابعة لجمعية المساعدة حيث يتم الإتفاق معه على المساعدات اللازمة له . وتأخذ تلك المساعدة صوراشتى ، منها المساعدة فى الحصول على عمل أو وظيفة ، والإمداد بالآلات والمعدات والأجهزة التى يحتاج إليها فى صناعة أو عمل من الأعمال ، أو دفع إيجار المنزل الذى سيقوم فيه ، أو إمداده بالملابس أو المساعدات المالية اللازمة .

وفي حالة عدم وجود جمعيات مساعدة محلية في المناطق التي توجد بها بعض السجون المحلية فإن جميع الترتيبات الخاصة بالمساعدة يقوم بها الاتحاد القومى لجمعيات المساعدة وهو الذى يقوم في هذه الحالة بتعيين موظف الرعاية .

وتختص جمعيات المساعدة بمساعدة المسجونين المفرج عنهم لانقضاء مدد أحكامهم كاملة وعن طريق أبتياح ثلث مدة العقوبة بالسلوك الحميد والجد والاجتهاد في العمل داخل السجن أى هؤلاء المسجونين الذين لا يكون للدولة ، أى رقابة عليهم أو تحكم فيهم بعد تركهم السجن سواء نفذوا عقوباتهم في سجون محلية أو مركزية أو تدريب إقليمية .

ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن جمعيات المسجونين المفرج عنهم المحلية The Local D. P. A. S's كانت ومازالت تعمل في ميدان عمل الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة The Central After — Care Association التي تهتم أساسا بالرعاية اللاحقة القانونية Statutory After - Care كخدمة مستقلة ومختلفة عن المساعدة عند الإفراج Aid on Discharge .

الأوضاع السابقة على إنشاء الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة :

ولتفسير ذلك يقتضى شرح الأوضاع السابقة على إنشاء الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة في عام ١٩٤٩ . لقد كانت الأوضاع بصورة إجمالية كما يلي :

حتى صدور القانون الجنائى الانجليزى الجديد في عام ١٩٤٨ كانت عقوبة الاشغال الشاقة قائمة بجانب عقوبه السجن ، وكان المحكوم عليهم بعقوبة الاشغال الشاقة يرسلون إلى سجون الاشغال الشاقة مثل سجن دارتمور وسجن باركرمرست Dartmoor and Parkhurst بالنسبة للعائدين منهم، وسجون أخرى لذنبى المرة الاولى . وكان من المتعذر لاسباب إدارية تنظيم جمعيات خاصة أهلية ومحلية لمساعدة المفرج عنهم من تلك السجون مع أن الدولة كانت تهتم اهتماما خاصا بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة وتنفق على تأهيلهم أو الا طاعله . كل ذلك حثا بسير

ونستون تشرشل في عام ١٩١٠ عندما كان وزيراً للداخلية إلى مواجهه هذا الموقف عن طريق إنشاء الجمعية المركزية لمساعدة المفرج عنهم من سجون الأشغال الشاقة .

The Central Association for the Aid of Discharged Convicts.

وكانت الحكومة تحول هذه الجمعية تمويلًا كاملاً . وأسندت إدارة تلك الجمعية إلى لجنة عليا مكونة من ممثلين للجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تعمل في ميدان مساعدة خريجي السجون تحت رئاسة وزير الداخلية . إلا أن تلك اللجنة مالبت أن أصبحت لجنة إسمية عاطلة . إذ ما كادت تنقضي بضع سنوات على تكوينها حتى أصبح رئيس الجمعية هو صاحب السلطة الكاملة بالتشاور مع مجلس السجون . أما جمعية مساعدة خريجي المؤسسات البورستالية فيرجع نشأتها ، إلى أرازل

القرن العشرين عندما كان سير إيفلين راجلز برايس Sir Evelyn Ruggles-Brise يقوم بتجربة النظام البورستالي ، بعد أن قضى قانون منع الجريمة لعام ١٩٠٨ بتطبيقه كعلاج للمذنبين الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢١ سنة .

وكان في إقرار النظام البورستالي بداية لقيام مبدأ جديد كان له أهمية حيوية في مستقبل الرعاية اللاحقة لخريجي السجون الانجليزية . ذلك أن المسجون المحكوم عليه بعقوبة السجن كان إذا ما أخلى سبيله أفرج عنه إفراجاً مطلقاً بمعنى أنه يصبح شخصاً حراً تماماً ، ولو أنه من الجائز أن تقدم له إحدى جمعيات مساعدة المفرج عنهم من السجون مساعدتها وتوجيهها إذا رغب فيها ولكنه لم يكن مرغواً على قبولها . وكذلك كان الحال بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة فالمفرج عنه تحت شرط من تلك العقوبة لم يكن مرغواً أيضاً على قبول المساعدة أو الرعاية اللاحقة التي يجوز أن تقدمها له الجمعية المركزية لمساعدة المفرج عنهم من سجون الأشغال الشاقة مع أن إفراجه المشروط كان من الجائز لإغاثة وإعادته إلى السجن في ظروف معينة ولكن ذلك لم يكن له دخل بجمعية المساعدة المركزية ولا بالرعاية اللاحقة بل كان من إختصاص الشرطة .

أما الافراج الشرطى من معهد بورستالى فكان لإفراجا إيجابيا بمعنى أن هدفه لم يكن وضع الشاب المفرج عنه تحت مراقبة البوليس، ولكنه خطط على أساس ضمان وضع المفرج عنه تحت رقابة وإشراف إحدى الجمعيات التى تهدف أساسا إلى إعادة تأهيله الاجتماعى ، وأن عليه واجب الالتزام بتعليماتها وتوجيهاتها ونصائحها وإلا أصبح معرضا لإعادته إلى إحدى المؤسسات البورستالية فى حالة إخفاقه فى تنفيذ ما يطلب منه . ولتحقيق هذا الهدف بدأ سير راجلز برايس بتكوين جمعية من أصدقاء سماها بجمعية الزائرين كانت النواة التى تكونت منها جمعية الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات البورستالية تحت إدارة لجنة متطوعة . واستمرت تلك الجمعية تقوم بمخدمات الرعاية اللاحقة بالتشاور مع مجلس السجون إلى أن أنشئت الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة التى أصبحت هى المسئولة عن الرعاية اللاحقة القانونية للمفرج عنهم قبل إنتهاء مدة العقوبة من أى مؤسسة عقابية .

الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة :

وفى عام ١٩٤٩ أنشئت الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة C. A. A. لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

الاول : لمواجهة الزيادة الكبيرة فى فئات من يوضعون تحت الرقابة والإشراف. والرعاية اللاحقة من المفرج عنهم طبقا للقانون الجنائى الانجليزى لعام ١٩٤٨ .
والثانى : خلق منظمة واحدة بدلا من تعدد الجمعيات التى تعمل فى هذا الميدان حتى تعالج المشاكل وفق مبادئ واحدة .

والثالث : كفالة الارتباط والتعاون والتوحيد بين عمل هذه المنظمة وعمل الجمعيات المحلية المتفرعة من الاتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم .

فئات المذنبين التى نص القانون الجنائى الانجليزى لعام ١٩٤٨ على رضوخها لرقابة الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة خلال المدة الباقية من الحكم إذا ما أفرج عنها تحت شرط :

ولقد ترتب على صدور القانون الجنائي الإنجليزى لعام ١٩٤٨ زيادة فئات المذنبين الذين يفرج عنهم إفراجاً مشروطاً مع وجوب وضوحهم للإلتزامات خلال المدة الباقية من أحكامهم وذلك لفرض المعاونة في نأهيهم الإجتماعى . وتشمل هذه الفئات بجانب خريجي وخريجات المؤسسات البورستالية ، المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً من عقوبة بالتدريب الإصلاحى أو بالسجن . فقد نص القانون على وجوب وضع كل تلك الحالات تحت رقابة وإشراف ورعاية جمعية رسمية متخصصة . وحتى يمكن ضمان أداء الرقابة والإشراف والرعاية اللاحقة ، بالنسبة لكل من هذه الفئات المختلفة ، وفق أسس ومبادئ واحدة وبأعظم الطرق فاعلية وإقتصاداً قرر تجميع جمعيات الرعاية اللاحقة السابق قيامها فى منظمة واحدة للرعاية اللاحقة القانونية سميت بالجمعية المركزية للرعاية اللاحقة .

وعلى ذلك فإن هذه الجمعية تختص حالياً بمسئولية القيام بالرقابة والإشراف والمساعدة والرعاية اللاحقة القانونية وفق نصوص القانون بالنسبة للمفرج عنهم إفراجاً مشروطاً من السجن أو المؤسسات البورستالية . كما أن هذه الجمعية المركزية تتولى أيضاً تقديم المساعدة والرعاية اللاحقة لمن يرى وزير الداخلية فى أى وقت وجوب توفيرها لغير من سبق ذكرهم من المفرج عنهم من السجن المركزية والإقليمية الذين يعتقد أن معالجتهم بواسطة الجمعية المركزية يكون أكثر ملائمة وصلاحيه من قيام إحدى جمعيات المساعدة المحلية بذلك .

ولقد روى عند إنشاء هذه الجمعية الإبقاء على النمط التقليدى للهيكل التنظيمى . الذى قام عليه تنظيم الإتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم . وغيره من الجمعيات من حيث التمويل والإدارة ولذلك نجد أن تمويل الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة تمويلًا كاملاً من الخزنة العامة للدولة ولكنها تدار لإدارة تطوعيه تعمل فى تعاون وثيق مع الهيئات الحكومية المختصة بهذا الميدان . وعلى ذلك فإن مجالس إدارة هذه الجمعية المركزية لا يتكون فقط من أشخاص من الأهلين المهتمين بهذا الميدان بما فيهم أعضاء مجالس الجمعيات السابقة وأعضاء الإتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم ويمثل الجمعيات المحلية لمساعدة المسجونين المفرج عنهم فحسب ولكنه يضم أيضاً

ممثلين لوزارة التربية والتعليم ، ووزارة العمل والخدمات القومية، ووزارة الحرية ومجلس السجون ، والمجلس القومي للمساعدات ، وإدارة الاختبار القضائي^(١) .

وأجمالاً يمكن القول بأن تنظيم الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة تنظم يقوم على أساس اشتراك الدولة مع الهيئات والمنظمات الاجتماعية التطوعية ، ويديرها مجلس لإدارة بعينة وزير الداخلية ، وأن لها رصيد أهلى من تبرعات الخيرين بجانب الاعانة الحكومية التى تحصل عليها سنوياً من خزانة الدولة .

وتتلخص أهم وظائف هذه الجمعية فى :

١ — القيام برعاية ورقابه وتوجيه ومساعدة المفرج عنهم من :

أ — المفرج عنهم من المؤسسات البورستالية .

ب — المفرج عنهم تحت شرط من عقوبة بالتدريب الاصلاحى أو عقوبة بالحجز الوقائى .

ج — المفرج عنهم تحت شرط من عقوبة بالسجن .

٢ — القيام برعاية ورقابة وتوجيه ومساعدة أى شخص يخلى سبيله بعد القبض عليه وفق مائة وزير الداخلية .

٣ — التعاون مع الاتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم لغرض الوصول إلى أفضل وسائل رعاية المفرج عنهم من السجون .

ولهذه الجمعية ثلاثة أقسام رئيسية :

١ — قسم خاص برعاية المفرج عنهم البالغين الذكور .

٢ — قسم خاص برعاية خريجات السجون والمؤسسات البورستالية من النسوة والفتيات .

٣ — قسم خاص برعاية خريجي المؤسسات البورستالية من الشباب .

(١) يرجع فى ذلك إلى

وتتلخص الإجراءات التي تستخدم في العمل فيما يلي (١) :

١ — الاتصال بالشخص المودع في المؤسسة قبل الافراج عنه اتصالاً مباشراً ومتكرراً أما بزيارته أو مراسلته لفرض التعرف عليه والحصول على ثقته والعمل على تشجيعه ورسم خطة لمستقبله واستقراره بعد إخلاء سبيله من حيث المباشرة والعمل.

٢ — الاتصال بأسرة المسجون وبأصحاب الأعمال لإعداد مكان لإقامته وتوفير العمل المناسب له عند الافراج عنه ، وذلك قبل موعد إخلاء سبيله بوقت كاف .

٣ — تنظيم الاتصال بين المشرف وبين المفرج عنه إما بالحضور إليه أو قيام المشرف بزيارته ، مع ملاحظة عدم زيارة المفرج عنه في محل عمله والاتفاق معه على زيارة سبائية في مكان آخر .

تنتهي من كل ما سبق ذكره إلى أن رعاية المفرج عنهم من السجون الانجليزية على نوعين :

رعاية إجبارية : تتضمن الرقابة والاشراف والمساعدة والتوجيه وينص القانون على وجوب توفيرها للمفرج عنهم من المؤسسات البورسالية وكذلك للمفرج عنهم لإفراجاً مشروطاً من السجون بأنواعها المختلفة وتستمر هذه الرعاية خلال المدة الباقية من العقوبة مع رضوخ المفرج عنه لالتزامات محددة — وتختص الجمعية المركزية للرعاية للائحة بهذه المهمة في جميع أنحاء إنجلترا .

رعاية اختيارية : لا تتضمن في الغالب سوى مساعدات مادية واجتماعية ومع أنها توفر لجميع المفرج عنهم من السجون إلا أن المفرج عنه مطلق الحرية في قبولها أو رفضها وتختص بها جمعيات المساعدة المحلية التي يجمعها ويشرف على نشاطها الاتحاد القومي لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم .

(١) يرجع في ذلك إلى — يس الرفاعي — دراسة النظم العقابية الإنجليزية الأمريكية — بحث غير منشور — الجزء الثالث صحيفة من ٤٥٣ — ٤٥٦

ثانياً : نشأة وتطور الرعاية اللاحقة ومنظمتها في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد (١):

يشير تاريخ الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في إنجلترا ، إلى أنها قد بدأت في صورة بدائية غير ملموسة منذ قيام السجون نفسها عن طريق جهود فردية متفرقة لأشخاص خبيرين كنوع من أنواع البر والإحسان . ثم أخذت تنظم تنظيماً جزئياً بواسطة رجال الكنيسة والمنظمات الدينية . وتلى ذلك قيام الجمعيات الخيرية بمساعدة المفرج عنهم من السجون بجانب أغراضها الأخرى ، كعمل من أعمال البر والإحسان .

وكانت المساعدات التي تقدم لمؤلاة الخريجين لا تعدو إمدادهم بالطعام والكساء وبعض المال ، ثم تخصصت بعض الجمعيات الأهلية وقصرت نشاطها على مساعدة خريجي السجون وكان كل أعضائها من المواطنين المتطوعين الذين كانوا يفخرون باتيئتهم إليها ، ثم أخذت تتلون تلك الجمعيات بعد أن تدخلت الحكومات في تمويلها وفي تنظيمها وتوجيهها والإشراف عليها فأصبحت جمعيات حكومية . وشبه حكومية كما أصبحت تقوم بالرعاية اللاحقة على أساس التفريد العلاجي . وفق فن خدمة الفرد بما يسد الاحتياجات الفعلية لكل مفرج عنه من حيث المساعدة والمعاونة والتشجيع والرعاية بمختلف صورها إلى أن يتمكن المفرج عنه من التوافق والتكيف مع مجتمعه وإلى أن يندمج فيه عضواً نافعاً بناءً . وبذلك أصبحت الرعاية اللاحقة لخريجي السجون إحدى صور الخدمة الاجتماعية المتخصصة .

المراحل التاريخية للرعاية اللاحقة :

إذا تخيرنا المراحل التاريخية التي مرت بها الرعاية اللاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن رجال طائفة الكويكرز الدينية هم أول من اتجهوا

(١) يرجع في ذلك - يس الرفاعي - العلاج في السجن الحديث - بحث غير منشور - ١٩٥٨م

إلى مساعدة المفرج عنهم من المسجونين وكان ذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . إلا أن عمل رجال تلك الطائفة كان منصباً على تحسين حال المسجونين داخل السجون بجمع وتوزيع الطعام والملابس عليهم أكثر من رعايتهم بعد الإفراج عنهم . وظلت تلك الرعاية اللاحقة على صورتها غير المنظمة حتى قامت جمعية السجون لولاية نيويورك في عام ١٨٤٦ فكانت أول جمعية في أمريكا لمساعدة المسجونين المفرج عنهم من السجون . وتدين نشأة هذه الجمعية إلى النداء الذي نشره مستر إدmondز رئيس مفتش سجن سنج سنج في عام ١٨٤٤ في صحف نيويورك موجهاً انتباه محبي الخير والإنسانية إلى حالة العوز التي يعانيها المفرج عنهم من المسجونين وجاء في هذا النداء (أن كثيراً من المسجونين يظهرون الميل والاستعداد للتوبة الصادقة والرغبة الأكيدة للصلاح عند مبارحتهم السجن إلا أنهم عندما يواجهون الحياة الحرة يقعون تحت تأثير الإغراء للعودة إلى الجريمة لاسد أبواب الرزق الحلال في وجوههم وعدم تسكثهم من الحصول على عمل شريف يعيشون منه فلا يجدون أمامهم مفرأ من العودة إلى الجريمة أو الموت جوعاً . ولما كان من الممكن الحيولة بين كثيرين وبين العودة إلى الجريمة إذا ما أمدوا بالمساعدة والتشجيع في الوقت المناسب ، لذلك فإنه يتأدى ضمائر الخيرين من أفراد المجتمع بمدينة نيويورك بالمساهمة في تكوين جمعية تشابه الجمعيات القائمة في كثير من البلاد الأوروبية ، توجه اهتمامها وأهدافها نحو إيجاد الأعمال المناسبة لهؤلاء المسجونين المفرج عنهم الذين يشبثون صدق نوبتهم ورغبتهم الأكيدة في الانصلاص) . ولقد ترتب على هذا النداء أن قام نخبة من رجال نيويورك ذوى المسكاة بعقد اجتماع تمخض عنه إنشاء (جمعية السجون) كان هدفها الأول مساعدة المفرج عنهم من المسجونين ثم اتسع نشاط تلك الجمعية حتى أصبحت اليوم تضم بجانب تلك الغاية غاية أعم تسمى إلى إصلاح القوانين والنظم العقابية لولاية نيويورك وبذلك شملت أغراض تلك الجمعية (جمعية السجون لولاية نيويورك) (أو) جمعية الإصلاح لولاية نيويورك) كما تسمى اليوم النقاط الأساسية التالية :

١ - العمل على تحسين حال المسجونين سواء أكانوا محبوسين إحتياطياً أو محكوما عليهم .

٢ - العمل على التطور بنظم التأديب والإدارة بالسجون .

٣ - العمل على مساعدة وتشجيع المفرج عنهم من المسجونين الذين يظنون استعدادهم للتوبة والاصلاح عن طريق تمكينهم من الحصول على عمل شريف يتعيشون منه ومد يد التوجيه والمساعدة اليهم أثناء كفاحهم لسلوك الطريق السوي .

ولقد حصل أعضاء الجمعية على حق دخول السجون منذ عام ١٨٤٦ وتمكنت الجمعية نتيجة جهودها القتالية من استصدار الكثير من القوانين التي عملت على تحسين ورفع مستوى النظم الاصلاحية (١) .

ولقد انتشرت حركة مساعدة المفرج عنهم من المسجونين في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل القرن العشرين حتى قامت في كل مدينة من المدن الأمريكية تقريباً جمعية جندت نشاطها لتحقيق تلك الغاية أو كان هذا الهدف أحد الاهداف التي تضمنتها رسالتها وكان الطابع الغالب على تلك الجمعيات هو الطابع الديني. وقامت بإنشاء مؤسسات سمّتها (بدور الصناعة) أو (دور المفرج عنهم من المسجونين) فكانت أسماءها عنواناً لرسالتها ثم انضمت اليها في النهاية منظمات يغلب عليها طابع الخدمات الاجتماعية وأساليبها

ومن الجائز لمعتبر تلك الدور (دور المفرج عنهم من المسجونين) حلقة تربط السجن والمجتمع وأداة للتدرج بالمسجون من حياة السجن المقيدة إلى الحياة الحرة الطليقة . ذلك أن المفرج عنه الذي يدخلها يخضع أمام مقيمها للقواعد الموضوعة لإدارتها مع حرّيته في التوجه إلى المدينة والتدخين والتردد على الملاهي ودور السينما والترفيه في أى مكان يريد أى أن العناصر التي تجعل منه شخصاً طليقاً تتاح له وبجانها قيوداً باتزم باتباعها ما دام ملحقاً بالدار . والملحق بمنزل تلك الدور من المفرج عنهم من السجون يحصل على الطعام والمأوى وبعض

(١) يرجع في ذلك الى — يس الرفاعي — دراسة النظم العقابية الانجلوأمريكية — بحث غير منشور — الجزء الثاني — ص ٢٧٦

أنواع العمل البدائية ، إذ تضم تلك الدور عادة مصانع لصناعة الفرش والمكائس واصلاح لعب الأطفال الخاصة بالمنظمات الخيرية كما توجد بها حدائق صغيرة يعمل فيها المقيمون في زراعة الخضراوات والفواكة فالملاحقون بتلك الدور يحصلون عادة على أجر بسيط نظير ما يؤدونه من أعمال بجانب إعالتهم ورعايتهم . ولا يوجد في تلك الدور عادة أى مساعد اجتماعى ولا يتلقى المقيمون فيها أى توجيه أكثر من معاملة رئيس الدار وزوجته لهم معاملة إنسانية طيبة وتحصل كل دار على المال لإدارتها وإعالة المقيمين فيها من المخصصات العامة للمدينة القائمة في حدودها وغيرها من المصادر . ومن المرجح أن فكرة إنشاء تلك الدور ترجع إلى سجين سابق تمكن في عام ١٨٩٠ من اقناع المواطنين الخيريين في ذلك الوقت بفائدة المشروع كعمل إنسانى وخيرى يسد حاجة خريجي السجون البؤساء (١) .

ومعظم المقيمين بتلك الدور ، من الموضوعين تحت رقابة مجالس البارول للولاية أو المقاطعة ولهم مشرفون يهتمون بأمرهم . وسلوكهم بصفة عامة سلوكا لا غبار عليه . ومع أنهم لا يمكنون بتلك الدور مدة أطول مما ينبغي إذ يحصل البعض منهم على عمل أكثر استقراراً وثباتاً ، ويقع البعض الآخر في متاعب جديدة أو يرحل إلى أماكن أخرى ويحل محلهم نزلاء جدد من خريجي السجون إلا أن الحركة في تلك الدور حركة ضئيلة ومستمرة ولذلك فإن أكبر مشكلة تواجه أى منها تنحصر في الحصول على المصاريف اللازمة لإدارتها وإعالة المقيمين فيها .

ويرى رجال الإصلاح المحدثين أنهم على الرغم من عدم استطاعتهم استنكار هذا النظام واستنقاحه ، إلا أنهم لا يمكنهم قبوله أو الموافقة عليه على أساس قيامه على الاحسان الذى لا يقبله إنسان يحترم نفسه ويعتز بذااته ، وعلى أساس أنه نظام يجعل من المخرج عنه عالة على المجتمع بقضائه على عنصر الكفاح فيه

(١) يرجع في ذلك إلى — يس الرفاعى — العلاج في السجن الحديث — بحث غير

وعلى شعوره بمسؤوليته في إعالة نفسه ، وعلى أساس أن المساعدة السليمة للمفرج عنهم يجب أن تقوم على المعاملة الفردية وفق فن خدمة الفرد الذى لا يمكن أن يقوم به سوى المساعدين الاجتماعيين المدربين عليه .

وبازدياد التركيز على مشكلة مساعدة المفرج عنهم من المؤسسات العقابية خلال الثلاثين سنة الأخيرة ثبت أن تلك الوسيلة القديمة لا تعدو أن تكون نوعاً من الاحسان المرذول ووسيلة من الوسائل المشينة التى تدفع المسجون إلى الاستجداء أو تعفيه من مسئولية الكفاح الذاتى لإعالة نفسه ، ومع ذلك فلا يمكن إنكار ما أدته تلك الوسيلة من مساعدة ناجحة لكثير من خريجي السجون إلا أنها في المدى الطويل كانت السبب الاساسى في إفسادهم ووهن عزائمهم .

أما الاتجاه الجديد لحل تلك المشكلة فينصب على توجيه كل جهد لتنشيط العميل على مساعدة نفسه بنفسه عن طريق التوجيه والإرشاد والتشجيع وإيقاظ عافزاته الذاتية بالأساليب العلمية الحديثة للعلاج الاجتماعى والنفسى والخدمة الاجتماعية وفق خدمة الفرد وترتكز نظرية هذا العلاج على أن الاعتماد على النفس يجب أن ينبعث من داخل الشخص نفسه ، وأن أعظم ما يحتاج إليه هو التوجيه الفنى من ذوى الخبرة والمعرفة . وأن من المفضل جعل الاتصال بالزئيل داخل السجن قبل الإفراج عنه بوقت طويل أمر واجب ، على أساس أن المسجون كلما بكر في اعداد مشروع إعادة توافقه وتكييفه الاجتماعى كلما زادت فرص نجاحه .

وأن المساعدة التى يحتاج إليها خريج السجن لمواجهة مشاكله لا يمكن أن يقدمها له موظفون غير متخصصون كمعظم من كانوا يعملون في جمعيات المساعدة القديمة ، لأن مستوى المساعدة التى كانوا يقدمونها كان مستوى على درجة بالغة من البساطة وعدم الفاعلية ولا يمتد إلى أبعد من سد الاحتياجات المادية المؤقتة كالإمداد بالمال كل والمأوى . ومع أن المساعدة المادية قد تعتبر ضرورة

من الضروريات في بعض الحالات ، وخاصة إذا أفرج عن المسجون دون إعداد تخطيط لمستقبله ، إلا أن المبادئ الأولية للرعاية اللاحقة الحديثة توجب إعداد تخطيط محدد وكامل لمشروع مقبول يكفل إستقرار المسجون ويسد كل احتياجاته المادية العاجلة قبل الإفراج عنه . ولذلك أصبح يشترط أساساً في موظفي الجمعيات الحديثة لمساعدة المسجونين المفرج عنهم ورعايتهم أن يكونوا من الأشخاص المؤهبن علمياً والمدرّبين عملياً على أساليب العلاج الاجتماعي والخدمات العقلية والنفسية وفن خدمة الفرد حتى يمكنهم معاونة المسجون قبل الإفراج في تخطيط برنامج لمستقبله ومساعدته في مواجهة مشاكلة عند اخلاء سبيله وتوجيهه وإرشاده حتى يستقر ويندمج في مجتمعه وفق الأساليب العلمية الحديثة .

وإجمالاً يمكن القول بأن برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من سجون الولايات المتحدة تقوم بها هيئات ومنظمات حكومية وأهلية متخصصة ومتعاونة مع إدارات السجون لها أسماء عدة كمجالس البارول وهيئات لإصلاح البالغين وهيئات لإصلاح الثنبان وجمعيات السجون وجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم من السجون وجمعيات المحاربين القداماء . كما أن هناك جمعيات دينية من بين أغراضها تقديم تلك الرعاية اللاحقة . وأن هناك تحول واضح من الفلسفة القديمة للرعاية اللاحقة التي كانت تقوم على أساس نظرية التجربة والخطأ إلى فلسفة جديدة تقوم على أساس دراسة الحالة وإعداد مشروع كامل ومحدد للرعاية اللاحقة للمسجون ومع المسجون قبل الإفراج عنه واستنهاض دوافعه ومحفزاته الذاتية للعمل على نجاحه وتنفيذه بواسطة متخصصين وخبراء في استخدام الأساليب العلمية والفنية في التوجيه والإرشاد والتشغيل والعلاج والخدمات الاجتماعية والنفسية والعقلية . الخ (١)

ولقد أنشئ في مدينته ميلواكي بولاية ويسكونسن اتحاد دولي^(٢) لجمعيات رعاية المسجونين يسمى (بالجمعية الدولية لمساعدة المسجونين) .

International Prisoners' Aid Association
125 East Wells Street
Milwaukee 2, Wisconsin U. S. A.

٢٠١ يرجع في ذلك الى — يس الرفاعي — العلاج في السجن الحديث — بحث غير

ساهمت في عضويته غالبية الجمعيات الاهلية وشبه الاهلية لرعاية المسجونين الموجودة بجميع أنحاء العالم . ولقد أصدر هذا الاتحاد دستورا له في عام ١٩٥١ . يحدد أغراضه ووظائفه في أربعة أنواع رئيسية من الخدمات :

أولا - خدمات للمسجونين أثناء تنفيذ العقوبة داخل السجن هي :

- ١ - مساعدة النزير في تخطيط مشروع الرعاية اللاحقة له .
- ٢ - مساعدة النزير في التكيف داخل السجن .
- ٣ - منح النزير بعض المساعدات المالية أثناء سجنه .
- ٤ - مساعدة النزير على حل مشاكله الخارجية .
- ٥ - إيجاد عمل للنزير قبل الافراج عنه .
- ٦ - إيجاد مسكن للنزير قبل الافراج عنه .

ثانيا - خدمات للمفرج عنه إفراجا مشروطا أو إفراجا نهائيا هي :

- ١ - تعيين كفيل أو مشرف للمفرج عنه .
- ٢ - منح مساعدات مالية للمفرج عنه .
- ٣ - إدارة دار ضيافة لايواء المفرج عنه .
- ٤ - عمل الترتيبات مع دور الايواء الاخرى نيابة عن المفرج عنه .
- ٥ - المعاونة في إيجاد عمل للمفرج عنه .

ثالثا - خدمات للموضوعين تحت الاختبار القضائي Probationers

- ١ - تعيين كفيل أو مشرف للموضوع تحت الاختبار القضائي .
- ٢ - منح مساعدات مالية للموضوع تحت الاختبار القضائي .
- ٣ - المعاونة في إيجاد عمل للموضوع تحت الاختبار القضائي .

رابعا - خدمات لعائلات المذنبين :

- ١ - منح مساعدات مالية مؤقتة .
 - ٢ - منح مساعدات مالية طويلة الاجل .
 - ٣ - منح خدمات اجتماعية و/ أو أى خدمات أخرى .
- صور الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية بالولايات المتحدة الأمريكية والهيئات المسؤولة عن توفيرها :

يضم الاطار العام للرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية بالولايات المتحدة الأمريكية صورتين رئيسيتين من صور الرعاية اللاحقة :

إحداها إجبارية : ينص القانون صراحة على وجوب رضوخ من يخلى سبيله قبل إنقضاء مدة عقوبته كاملة لها ، وذلك خلال المدة الباقية من حكمه مع التزامه بشروط محددة .

وفىما يتعلق بالرعاية اللاحقة الإجبارية ، يتم إخلاء السبيل قبل إنقضاء المدة الكاملة للعقوبة بصورة عامة عن طريق الإفراج الشرطى بوسيلة من ثلاث :

١ - إفراج شرطى عن طريق عفو مشروط ، وذلك فى أى وقت أثناء تنفيذ العقوبة .

٢ - إفراج شرطى تلقائى عن طريق خصم مـدد حسن السلوك وإجادة العمل المكتسبة من مدة العقوبة ، وذلك بعد إنقضاء ثلثي المدة .

٣ - إفراج شرطى تلقائى عن طريق نظام البارول بعد إنقضاء ثلث مدة العقوبة على الأقل أن كانت محددة أو الحد الأدنى لها إذا كانت غير محددة المدة .

وتتولى تلك الرعاية الإجبارية إدارات حكومية تسمى عادة بإدارات البارول أو إدارات مراقبة الموضوعين تحت نظام البارول . ويشرف على أعمال تلك الإدارات وخدماتها مجالس إدارة تسمى بمجالس البارول أو بمجالس إصلاح البالغين أو الشبان وتقع الوزارات التى تتبعها إدارات السجون غالبا .

والأخرى إختيارية : وهى رعاية لاحقة إختيارية فى طبيعتها توفر لمن يطلبها من المفرج عنهم إفراجا نهائيا بانقضاء مدة العقوبة كاملة . وهى على نوعين :

نوع يقتصر على المساعدة عند الإفراج ، فى صورة ملابس أو مأوى أو نقود أو إلحاق بعمل أو توفير أدواته أو نقل إلى الوطن ونحو ذلك .

ونوع يشابه الرعاية اللاحقة الإيجابية فى عناصره من حيث شموله بجانب المساعدة عند الإفراج الإشراف والتوجيه والمعاونة والعلاج إلى أن يتمكن خريج السجن من الوقوف وحده على قدميه من جديد والإندماج ثانية فى مجتمعه المحلى عضوا نافعا بناء .

والنوع الأول للرعاية اللاحقة الإختيارية ، وهو المساعدة عند الإفراج ، توفره إدارات السجن نفسها إما وحدها أو بالتعاون مع الجمعيات الأهلية التى ترعى خريجها .

أما النوع الثانى للرعاية اللاحقة الإختيارية المشابهة فى عناصره للرعاية اللاحقة الإيجابية والذى يتم بناء على رغبة وطلب المفرج عنه فتقوم به إما جمعيات خيرية مستقلة تعتمد فى إدارتها ومصرفاتها اعتمادا كليا على تبرعات الخيرين من المواطنين ، وإما جمعيات أهلية تخضع لرقابة وإشراف وتوجيه الجهات الحكومية المسئولة وتعمد اعتمادا كليا أو جزئيا على الإعانات الحكومية التى تقدر على أساس عدد الحالات التى ترعاها . ولهذه الجمعيات الخيرية والأهلية أسماء متنوعة مثل جمعيات رعاية المسجونين — جمعيات مساعدة المفرج عنهم من السجن — جمعيات الإصلاح — جمعيات الإغاثة — جمعيات المحاربين القدماء ونحو ذلك .

المبحث الثاني

علم الاصلاح المعاصر والرعاية اللاحقة
للمجرمين السجون

فلمسة الرعاية اللاحقة:

لقد قيل بأن العقاب الحقيقي للسجين يبدأ عند خروجه من باب السجن . كما قيل بأن مدى صلاحية نظام السجن من فساد به يرتبط ارتباطا كليا بما يحدث للمفرح عنهم منه ، وأن السجن ما هو إلا أداة لحماية المجتمع من الجريمة ، وأن المادة البشرية التي ترسل للسجون ستعود غالبيتها لمعتكك الحياة بعد فترة من الزمن — طال أم قصرت — وأنه يجب أن يكون هدف السجن هو العمل على إعادة تكوين وبناء المادة البشرية خلال مدة سجنها إلى مستوى المواطنين الصالحين ليسهل إعادة إدماجها من جديد في المجتمع لأن السجن إذا لم يهدف إلى تلك الغاية ولم يحققها يكون المجتمع قد حرم نفسه فقط خلال المدة الوجيزة التي قضها المسجون داخل السجن ، إذ بمجرد أخلاء سبيله ومواجهته للحياة خارجة لا يلبث أن يعود إلى خطورته واستنائه بنظم المجتمع ومعاييره (١) .

ولما كان الغرض الاول الذي ينبغي أن تهدف إليه أى سياسة لإصلاحية سليمة ينحصر في إعادة إدماج المسجون في المجتمع ، أصبح الهدف الايجابي هو محاولة العمل على تجنب نكسته حتى لا يعود إلى الجريمة . وتقع مسؤولية ذلك على عاتق المجتمع الذى يجب أن يمدّه بالمساعدة والتوجيه والتشجيع والرعاية .

(١) يرجع في ذلك إلى — يس الرفاعى — الادارة العقابية الحديثة — مجلة السجون —

ولما كان المفرج عنه ، في معظم الأحوال لا يكاد يخرج من السجن حتى تواجهه مشاكل ذات وجوهين ، مشاكل نفسية ، ومشاكل اقتصادية ، وتختلف كلاهما درجة ونوعاً حسب طبيعة وظروف أحوال الشخص نفسه وقصر المدة التي قضاها بين جدران السجن أو طولها وعدد المرات التي ترد فيها على السجن ؛ لذلك فإن العلاج العلبي المطلوب من المجتمع يجب أن ينصب على كل حالة حسب ظروفها ، ولو أن الاهتمام يجب أن يركز أولاً على المشاكل الاقتصادية على الرغم من أن المشاكل النفسية لا تقل عنها أهمية .

ويمكن تسوية المشاكل الاقتصادية بالعمل على استقرار المفرج عنه عن طريق إعادته إلى بلده وإمداده بالمال كل والملبس والمأوى وما يحتاج إليه من مال وعمل . ويعتبر إيجاد العمل الشريف الملازم لكل من يخرج من السجن بأسرع ما يمكن أمراً ما يجب على المجتمع القيام به ليحول بينه وبين الإثراء بالعودة للجريمة إذا ما وجد نفسه عاجزاً عن إعالة نفسه وأسرته بطريق مشروع .

وأما المشاكل النفسية فتلخص في أن ابتعاد المسجون عن الحياة العادية أثناء سجنه يخلق شعوراً لديه عندما يعود إلى الحياة الحرة بأن المجتمع ينفر منه ويتبعده عنه ويخشاه ، فإذا لم يجد من يهتم بأمره ويساعده على التغلب على تلك الحالة النفسية بالتشجيع والتوجيه والرعاية فقد يترتب على ذلك تحطيم إرادته وشعوره بحقوقه وخوفه من الاتصال بأفراد المجتمع ورغبة من مواجهة المستقبل في عالم لا يثق فيه ولا يأمنه (١) .

لذلك اعتنق الإصلاح المعاصر القاعدة التي تقول بوجوب مساعدة المسجون المفرج عنه ورعايته وبذل العون له حتى يندمج في المجتمع ويصبح عضواً صالحاً من أعضائه .

(١) يرجع في ذلك إلى — يس الرفاعي — الإدارة العقابية الحديث — مجلة السجون — العدد الأول — يناير ١٩٥٥ ص ٦٢/٦٣ .

تعريف الرعاية اللاحقة وخطواتها الفنية :

ويعرف الاصلاح المعاصر الرعاية اللاحقة بأنها العلاج المكمل لعلاج السجن
والوسيلة العملية لتوجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنه على سد احتياجاته ومعاوئته
على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه ، ولذلك فإنها تعتبر
المرحلة الأخيرة للمراحل الخمس المكونة للعملية الاصلاحية بمفهومها الحديث ،
وأنها امتداد للمراحل الأربعة السابقة لها من العملية الاصلاحية بوجه عام
وامتداد للمرحلة الرابعة بصفة خاصة لأنها استمرار لاحق لفترة الانتقال السابقة
للإفراج (الإعداد السابق للإفراج) إلا أنها أعلى منها درجة وأعلى لأنها تتم
في البيئة الطبيعية ، ولولا الشروط التي يلتزم بها المفرج عنه إفراجاً مشروطاً في
أى صورة من صوره الحديثة لما كان هنالك ثمة فارق بين تلك المرحلة والحياة
الحررة الطليقة . وتتضمن الرعاية اللاحقة فلسفة أساسها قائم على علاج مشاكل
خارجي المسجون علاجاً فريداً يعمل في مستوى أعلى من مستوى سد الاحتياجات
المادية البسيطة للحياة ، إذ تضم بجانب ذلك استخدام الأساليب الفنية للخدمات
الاجتماعية والنفسية والعقلية وفق فن خدمة الفرد ، لفهم العميل (المفرج عنه)
والتعرف على مشاعره واحاسيسه وانجازاته وقدراته وآماله ورغباته ، والحصول
على ثقته ، وتبصيره بموقفه ، وإيقاظ دوافعه ومحفزاته الذاتية ، والحصول على
تعاون الشخص في تنفيذ خطوات برنامج محدد ومرسوم لرعايته واستقراره
وتوافقه الاجتماعى السليم مع مجتمعه عن طريق التوجيه والإرشاد والمعاونة
والمساعدة والإشراف الفني مع تعديل برنامج الرعاية كلما تطلب الأمر ذلك (١) .

ولذلك فإن علم الاصلاح المعاصر يوجب اسناد عمليات الرعاية اللاحقة

(١) يرجع في ذلك الى — يس الرفاعى — العلاج في السجن الحديث — بحث غدر

لأشخاص مؤهلين متخصصين ومدرّبين على أساليبها العلمية الحديثة ، كما يوجب أن يقوم علمهم من الناحية التطبيقية وفق ثلاث خطوات أساسية تعتبر أقل مستوى مقبول من الناحية العملية وهي :

الخطوة الأولى :

تتلخص في بحث الحالة قبل الافراج ، وذلك بالحصول قبل الافراج بعدة شهور على كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسجون من حيث سجله القضائي والإجرامي ، وأخلاقه وميوله واتجاهاته وقدراته ، وسمرته خارج السجن ودخله، وحالته الصحية وميزاته العقلية والجسدية ، وصلاته العائلية والاجتماعية وآماله ومطامحه ورغباته وبرنامجه استقراره المستقبل الذي أعده مع المساعد الاجتماعي في السجن ونحو ذلك . ثم يقوم الشخص الذي عهد إليه بالحالة بالبحث والاستقصاء والتحرى عن مركز عائلة المسجون ويمهد الطريق لديها لقبول المسجون عند إخلاء سبيله ، كما يتصل بالمسجون نفسه مراراً أما بزيارته أو بمراسلته حتى يتفهمه ويتعرف عليه ويحصل على ثقته وبرسم معه خطوط حياته وعمله المستقبل :

الخطوة الثانية :

تتلخص في — بحث الحالة عند الاستقبال أو بمعنى أصح عند الافراج . وعند الوصول إلى تلك المرحلة يتقابل كل من المفرج عنه والباحث المكلف به وكلاهما عالم بالمشاكل التي يجب مواجهتها وما الذي سيتخذ بشأنها . وهذه هي المرحلة الدقيقة لإعادة استقرار المفرج عنه ، ومهما كان قد اتخذ من حلول فإن هذه المرحلة تتطلب من الباحث المكاف بالحالة الانتباه المستمر فإذا كانت مشاكل إعادة استقرار المفرج عنه قد أمكن التغلب عليها بنجاح فإن الخطوة الثالثة والأخيرة هي تتبع الحالة .

الخطوة الثالثة .

وتتلخص في — تتبع الحالة وهذه الخطوة في الغالب لا تعدو اتباع الروتين

العادي للإشراف والرقابة ، ولكن كثيراً ما يتطلب الأمر من الباحث المكلف بالحالة ألا يقتصر عمله على الروتين العادي بل يجب عليه أن يعرف كل ما يدور بخلد الشخص المسئول عنه ، وكل تحركاته وتصرفاته وما يحيط به ، وأن يكون مستعداً دائماً لاتخاذ أى إجراء سريع إذا ما اقتضى الأمر ذلك . كالتشجيع والارشاد والتوجيه والمساعدة والنصح أو التوبيخ أو الانذار الحازم أو استشارة الإدارة المركزية لهيئة المساعدة التي يتبعها إذا احتاج الأمر إلى مساعدة مادية معينة (١) .

هذا وتقسم الهيئات والمنظمات الحديثة للرعاية اللاحقة المفرج عنهم من المسجونين حالات الرعاية إلى سبعة مجموعات أساسية :

المجموعة الأولى : هي حالات المفرج عنهم من السجن الذين لا يحتاجون لاستقرارهم إلا لمساعدة مؤقتة وعاجلة عند الإفراج عنهم في صورة مساعدة مالية مؤقتة تمكنهم من قضاء مصالحهم والصرف منها خلال الفترة الحرجة التي تتلو إخلاء سبيلهم مباشرة إلى أن يتمكنوا من الاستقرار بالحصول على العمل الشريف المئتم لهم ، أو في صورة أدوات المهنة اليدوية التي يتقنونها ، أو في صورة ملابس أو مأكل أو مأوى ، أو في صورة الانتقال إلى الموطن ، أو في صورة علاج طبي . أو نفسى أو عقلى .

وتقوم هيئة الرعاية اللاحقة في مثل تلك الحالات بعمل الترتيب اللازم لتوفير أمثال تلك المساعدات عند الإفراج عن السجنين مباشرة بما يسد احتياجاته ولذلك فإن أمثال تلك الحالات تسمى لإصطلاحاً (بالمساعدة عند الإفراج) ويندرج عادة تحت هذا النوع من الرعاية اللاحقة المفرج عنهم لإفراجاً نهائياً .

(١) يرجع في ذلك إلى - يس الرفاعى - معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في السجنون - ١٩٥٥ - س ٨٦ - ٨٧ .

الجموعة الثانية : هي حالات المفرج عنهم من السجن الذين يحتاجون إلى رعاية شاملة لكل عناصر الرعاية اللاحقة من مساعدة إلى توجيه إلى إشراف ورقابة ، وفق برنامج محدد المعالم ينفذ تحت إشراف وتوجيه ومسئولية مشرف خاص لكل حالة من تلك الحالات .

ومثل هذه الحالات تبحث عادة أثناء وجود الشخص في السجن وتنتقل معاونته في إعداد تخطيط مقبول لمستقبله وسد احتياجاته الفعلية من حيث الملابس ولأكل والمأوى والعمل والعلاج والإشراف ... إلخ ، كما تتطلب تفهم الشخص والتعرف عليه وعلى أحاسيسه وميوله واتجاهاته والحصول على ثقته وتعاونته ، كما تتطلب الاتصال بأسرة الشخص لتهيئة الجو الملائم لكي تستعد لقبوله بيدها ، كما تتطلب تخطيط واع للاتصال المستمر بين المشرف والمفرج عنه للقيام بعمليات الإشراف عليه ورقابته وتوجيهه ومساعدته في كل ما يعترض طريقه من مشاكل ومصاعب إلى أن يتم استقراره واندماجه في المجتمع عضواً نافعاً بناءً .

ويندرج عادة تحت هذا النوع من الرعاية اللاحقة المفرج عنهم قبل انقضاء مدد أحكامهم عن طريق الإزراج المشروط أو نظام البارول ونحو ذلك ، كما أن الرعاية اللاحقة في هذه الحالة تعتبر رعاية إجبارية في العادة .

الجموعة الثالثة : هي حالات المسجونين الذين يلتمسون مساعدة هيئية الرعاية أثناء فترة الإيداع في السجن نتيجة لمشاكل طارئة تتعلق بالمسجون نفسه أو بأقاربه وأسرته .

وتشتمل مثل تلك الحالات طلب المساعدة في التماسات منح البارول (نوع حديث للإفراج المشروط) أو تخفيض مدة الحكم أو تصحيح أخطاء قضائية أو طلب ، المساعدة في إعداد وتنفيذ مشروعات مستقبلية كطلب المسجون مساعدته على الالتحاق بدراسات خاصة أو طلبه حل مشاكل عائلية كإعالة أسرته أو علاج فرد منها أو مساعدته في الحصول على الجنسية ونحو ذلك من مشاكل .

الجموعة الرابعة : هي الحالات التي تحيلها إدارات السجن لهيئات ومنظمات الرعاية لغرض الحصول على البحوث والدراسات الأصلية التي سبق للهيئة أو لآى جهة أخرى القيام بها بالنسبة لمسجونين معينين أو لغرض الحصول على بيانات

معدة خاصة بمسجون معين يتعذر على إدارة السجن الحصول عليها من طريق آخر .

المجموعة الخامسة : هي حالات أفراد أسر المسجونين أو غيرهم من الأقارب والأصدقاء الذين يلتصقون العون والنصح والمشورة من هيئات الرعاية فيما يتعلق بقوانين السجن ونظمها وإجراءاتها التي لا يعلمون عنها شيئاً ويخشون الإنصال بإدارات السجن للحصول على ما يريدون من معلومات تتعلق بمدد أحكام مسجونهم ووسائل الاتصال بهم ومواعيد إخلاء سبيلهم ونحو ذلك من معلومات وبيانات .

المجموعة السادسة : هي بعض الحالات الغريبة التي تصل إلى هيئات الرعاية من وقت لآخر نتيجة لاتصالات ودية سابقة . وهي حالات معظمها لأشخاص يلجأون إلى الهيئة للمشورة والتوجيه والتشجيع وتشتمل على حالات أشخاص ذوي شخصيات سيكوباتية ، وأشخاص كانوا يحترفون الجريمة فيما مضى ، وآخرون ممن يعيشون عيشة غامضة وفي حالة ذعر وخوف مستمر من البوليس والقانون .

المجموعة السابعة : هي الحالات التي تحيلها هيئات الرعاية إلى إدارات الخدمة الاجتماعية بالسجون لتعاون معها في العمل مع أسر المسجونين أثناء وجودهم في السجن حتى يمكن لتلك الأسر تفهم السجن وبرناجه بشكل أفضل ليكونوا أفضل استعداداً ليوم الإفراج عن مسجونهم . وتتطلب مثل تلك الحالات إشرافاً وتقبلاً بعد الإفراج^(١) .

المبادئ الأساسية للرعاية اللاحقة :

لنتهى من كل ذلك إلى أن الإصلاح المعاصر قد وضع مبادئ أساسية لرعاية المسجون المفوض عنه تلخص فيما يلي :

(١) يرجع في ذلك إلى — إس الرفاعي — السجن الحديث — بحث غير منشور

١ - وجوب العناية بمستقبل المسجون بعد الإفراج عنه منذ اللحظة الأولى لإيداعه السجن .

٢ - وجوب الاستعانة بالهيئات والمنظمات الاجتماعية الأهلية والحكومية لتقديم كل ما يمكنها من مساعدات ورعاية لأسرة المسجون أثناء سجنه ومساعدة المسجون ورعايته بعد الإفراج عنه .

٣ - وجوب السماح لممثلي هيئات الرعاية اللاحقة المعتمدة بالاتصال بالمسجون خلال مدة إيداعه السجن لدراسة حالته والتعرف على ما يحتاج إليه من مساعدة ورعاية لاحقة ومعاوته في حل مشاكله ومشاكل أسرته .

٤ - معاونة المسجون قبل الإفراج عنه في إعداد برنامج كامل ومقبول للمستقبل بعد إخلاء سبيله بواسطة المساعد الاجتماعي المسئول عنه .

٥ - استخدام الأساليب العلمية الحديثة لتنفيذ البرنامج المعد لاستمرار المسجون بعد الإفراج عنه بواسطة مشرفين مؤهلين ومتخصصين في التشغيل وفي الخدمات الاجتماعية والنفسية والعقلية وتقديم ما يحتاجه من مساعدات مادية وصحية ونفسية وتوجيه وإرشاد ورقابة وتنبع حالته إلى أن يتمكن من أن يقف على قدميه من جديد ويندمج في المجتمع عضوا نافعا بناء .

٦ - أن تتضمن الرعاية اللاحقة في أبسط صورها المساعدة عند الإفراج وتشمل سد احتياجاته المادية العاجلة كإمداده بالملبس اللائق ووسيلة الانتقال إلى حيث يريد الإقامة والعمل الذي يساعده على الاستقرار والمال الذي يمينه على قضاء حاجاته الأولية إما في صورة مساعدة مالية . في صورة هبة أو قرض يسدد على أقساط طويلة الأجل بصورة لانزك ميزانيته وتغرق إستقراره وكذا كل ما يحتاج إليه من رعاية طبية أو عقلية ، وأن تتضمن الرعاية اللاحقة في صورتها الشاملة علاوة

على ذلك التوجيه والارشاد والرقابة بمعناها الفنى الحديث والتي يجب أن يعهد بها إلى إخصائيين مؤهلين على درجة وافيه من الخبرة والحنكة وبعد النظر وسعه الأفق .

٧ - أن تكون الرعاية اللاحقة إختيارية إذا كان الافراج عن المسجون إفراجا نهائيا وأن تكون إجبارية إذا كان الافراج قد منح للمسجون قبل انقضاء مدة عقوبته كإفراج مشروط بأى صوره من صوره (١) .

(١) يرجع في ذلك الى - يس الرفاعي - السلاج في السجن الحديث - بحث غير منشور - ١٩٥٨ .

المبحث الثالث

الرعاية اللاحقة والمؤتمرات الدولية

المؤتمر الدولي الأول لهيئة الأمم المتحدة .

إذا استعرضنا قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها وأوصى بها المؤتمر الدولي الأول لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ ، نجد أن الأهمية البالغة للرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم قد حدثت بذلك المؤتمر إلى أن يضمن المبادئ الموجبة التي أوصى باتباعها فيما يتعلق بطائفة المسجونين المحكوم عليهم ، قد ضمنها ثلاث قواعد أساسية كحد أدنى لبرنامج الرعاية اللاحقة هي القواعد من ٧٩ إلى ٨١ وجمعها تحت عنوان (العلاقات الاجتماعية والرعاية اللاحقة) كما نجد قواعد أخرى متناثرة بين أجزاء توصيات ذلك المؤتمر ذات اتصال مباشر وضمني ببرنامج الرعاية اللاحقة لتنفيذ العقوبة أهمها القواعد ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ وسنحاول عرض تلك القواعد وفق هذا الترتيب .

فقد نصت القاعدة رقم (٧٩) من قواعد الحد الأدنى على :

(يجب أن تبذل عناية خاصة للمحافظة على علاقة المسجون بعائلته وتحسين هذه العلاقة متى اقتضت مصلحة الطرفين ذلك) .

ونصت القاعدة رقم (٨٠) من قواعد الحد الأدنى على :

« يجب أن توجه العناية من بداية تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون بعد الإفراج ، ويجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على علاقاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التي يمكنها إفادة مصالحه ومصالح أسرته وتسهيل عودته للاندماج في المجتمع ، أو إنشاء علاقات من هذا القبيل » .

ونصت القاعدة رقم (٨١) من قواعد الحد الأدنى على :

فقرة أولى — « يجب على المصالح والهيئات ، الحكومية والأهلية ، التي تعنى بمساعدة المسجونين المفرج عنهم على الاستقرار وتيسير اندماجهم في المجتمع ، أن تبذل ما في وسعها لتزويد المفرج عنهم بالمستندات وأوراق تحقيق الشخصية

الضرورة لهم ، ومدم بالمسكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس وكذلك بالوسائل اللازمة لوصولهم إلى حيث يرغبون الإقامة وتهيئة ما يقوم بأودم خلال الفترة التالية مباشرة للأفراج عنهم .

فقرة ثانية — « ويجب أن يكون للممثلين المعتمدين من هذه الهيئات حق دخول المؤسسات العقابية والاتصال بالمسجونين . كما يجب أن يؤخذ رأيهم في مستقبل المسجون من بداية تنفيذ العقوبة » .

فقرة ثالثة — « ومن المرغوب فيه أن يركز وينظم نشاط هذه الهيئات أو يفسق حتى يمكن ضمان استقلال جهودها على أحسن وجه » .

ونصت القاعدة رقم (٦١) من قواعد الحد الأدنى على :

« ينبغي أن تؤكد معاملة المسجونين أنهم جزء من المجتمع وليسوا منبوذين منه ولا موزولين عنه ، ولذلك ينبغي تجنيد هيئات المجتمع ، كلما أمكن ذلك ، لمساعدة موظفي المؤسسة في مهمة تأهيل المسجونين ، وينبغي أن يعهد إلى مساعدين اجتماعيين بمهمة المحافظة على علاقة المسجون بأسرته وبالهيئات الاجتماعية التي تستطيع مساعدته ، وتقوية تلك العلاقات ، وينبغي إتخاذ كل الخطوات التي تتفق مع القانون وتنفيذ العقوبة ، لحماية حقوق المسجون المتعلقة بمصالحة المدنية وحقوقه في الضمان الاجتماعي وغيرها من فوائد اجتماعية » .

ونصت القاعدة رقم (٦٤) من قواعد الحد الأدنى على :

« أن واجب المجتمع لا ينتهي بالأفراج عن المسجون ، ولذلك ينبغي قيام هيئات حكومية وخاصة قادرة على مدد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف إلى تقليل التحامل عليه وإلى تأهيله الاجتماعي » .

ونصت القاعدة رقم (٦٥) من قواعد الحد الأدنى على :

« يجب أن تهدف معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن ، وعلى قدر ما تسمح به مدة الحكم ، إلى خلق الرغبة فيهم والصلحية لديهم لأن يمشوا بعد الإفراج عنهم في ظل القانون معتمدين على أنفسهم . كما يجب أن تشجع فيهم مثل تلك المعاملة احترامهم لأنفسهم وتمي فيهم الشعور بالمسؤولية » .

تلك هي أهم المبادئ التي وضعتها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فيما يتعلق بموضوع الرعاية اللاحقة لهم، والتي يشير مضمونها إلى الأهمية البالغة التي يوجبها الإصلاح المعاصر نحو تلك الرعاية كجزء متمم لعلاج السجن، وهي في مجموعها تضع الخطوط العريضة لأقل مستوى يجب أن ينظم على أساسه أي برنامج سليم لرعاية المفرج عنهم من المسجونين.

المؤتمر الدولي الثاني لهيئة الأمم المتحدة

إذا استعرضنا توصيات المؤتمر الدولي الثاني لهيئة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين الذي عقد في مدينة لندن في المدة من ٨ إلى ١٩ أغسطس ١٩٦٠، نجد أن موضوع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين كان أحد الموضوعات الرئيسية التي بحثت في هذا المؤتمر وأن موضوع الرعاية اللاحقة قد بحث جنباً إلى جنب مع موضوعي العلاج السابق للإفراج، ومساعدة من يعملهم المسجون لارتباط المواضيع الثلاثة إرتباطاً كلياً.

وبما أن البحث قاصر على موضوع الرعاية اللاحقة وحدها لذلك فإتينا أن نتعرض للتوصيات المتعلقة بالموضوعين الآخرين مكتفين بالتوصيات التي تتصل مباشرة بالرعاية اللاحقة صراحة.

وهذه التوصيات عبارة عن ثمانية توصيات من بين خمسة عشر توصية تتعلق بالموضوعات الثلاثة مجتمعة. وسنحاول عرض التوصيات المتعلقة بالرعاية اللاحقة وفق ترتيبها الواردة به بالجزء السادس من الملحق الأول من أعمال المؤتمر (١)

(1) See. Second United Nations Congress On The Prevention of Crime And The Treatment Of Offenders, United Nations Publication, A / CONF 17 / 20-61. IV. 3., 1961, PP. 64-65 .

٥ - ينبغي أن يكون الهيئة المختصة بالإفراج تحت شرط عن المسجونين قبل انقضاء مدة عقوبتهم سلطة تقديرية تمارسها في حدود القانون السارى فى كل دولة من حيث تقرير الوقت المناسب لهذا الإفراج .

وينبغي أن تكون هناك بعض المرونة فيما يتعلق باشتراط بعض الاقطار التأكد من حصول المسجون على عمل فى المجتمع قبل إخلاء سبيله كما أن من المرغوب فيه استخدام المرونة أيضا فى حالة انتهاك المفرج عنه لشروط إفراجه بحيث يمكن الاستعاضة عن إلغاء الإفراج بتدابير بديلة مثل الانذار أو إطالة مدة الوضع تحت الرقابة أو تغيير أساليبها أو الإبداء فى دور الضيافة المعدة للرعاية اللاحقة .

٦ - يجب إعادة النظر فى المبادئ الخاصة بحظر ممارسة المحكوم عليهم بعض المهن والوظائف - ويجب على الدولة أن تكون قدوة لأصحاب الأعمال فلا ترفض بوجه عام إلحاق المسجونين المفرج عنهم ببعض وظائفها .

٧ - أن الغاية من الرعاية اللاحقة للإفراج هى العمل على إعادة إدماج المذنب فى حياة المجتمع الحر ومده بالمعونة الأدبية والمادية . ويجب بادى ذى بدء العمل على سد حاجاته الضرورية كتزويده بالملابس والسكن ووسائل النقل واحتياجاته المعيشية ومنحه الوثائق اللازمة كما يجب الاهتمام بمعنوياته وحاجاته العاطفية بصفة خاصة مع معاونته فى الحصول على عمل ملائم .

٨ - لما كانت الرعاية اللاحقة تعتبر جزءا لا يتجزأ عن عملية إعادة التأهيل الاجتماعى لذا ينبغي توفيرها لجميع من يفرج عنهم من السجن . ومن واجب الدولة الاسامى فى هذا النطاق أن تعنى بتنظيم إدارات الرعاية اللاحقة وتوفير خدماتها .

٩ - يجب عند تنظيم إدارات الرعاية اللاحقة للإفراج إشراك الهيئات الخاصة التى يعمل بها باحثون اجتماعيون من ذوى الخبرة والمران

سواء كانوا متطوعين أو موظفين . ذلك أن التعاون الوثيق بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية في مجال الرعاية اللاحقة للافراج يسبب ضرورة لاغنى عنها . ولا ينكر أحد أهمية الدور الذى يلعبه الباحث الاجتماعى المتطوع في مجال هذه الرعاية . ولهذا يجب تزويد المنظمات الخاصة المعنية بشئون الرعاية اللاحقة للافراج بكافة المعلومات اللازمة لتسيير مهمتها ، مع ائترخيص لها بزيارة المسجون في الحدود المعقولة .

١٠ - لا يمكن أن تتحقق إعادة التأهيل الاجتماعى الناجح إلا بمعاونة رأى العام ولذا يجب بث روح التعاون لدى رأى العام باستخدام جميع وسائل الإعلام في سبيل الوصول إلى مشاركة المجتمع بكافة عناصره وعلى الأخص الجهات الحكومية واتحادات الصناعة وأصحاب الاعمال في إجراءات التأهيل الاجتماعى . ومن المرغوب فيه كذلك أن تكشف الصحافة عن توجيه الانظار إلى المفرج عنهم من المسجونين .

١١ - يجب تشجيع وتمهيد القيام بالبحوث الخاصة بمختلف نواحي الرعاية اللاحقة وموقف الجمهور من المذهب المفرج عنه وفطرته إليه . ويجب الإهتمام بنشر نتائج البحوث التى تقوم بها الجهات المختلفة وإذاعتها على أوسع مدى ممكن وبصفة خاصة في محيط رجال القضاء وغيرهم ممن لهم سلطة تحديد نوع العقوبة التى توقع على المذهب ومدتها .

١٢ - يجب العناية بصفة خاصة بتوفير الرعاية اللاحقة اللازمة للمذنبين الشواذ والعجزة وهدمنى الخمر والمخدرات .

تلك هى التوصيات المتعلقة بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجون التى أوصى المؤتمر الدولى الثانى لميثمة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ باتباعها عند تخطيط أى برنامج للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجون .

المبحث الرابع

الصور الإجمالية لتنظيم أجهزة الرعاية اللاحقة

لخريجي السجون في العالم العربي

يأخذ تنظيم أجهزة الرعاية اللاحقة في العالم العربي العديد من الصور ، ولكن الأنماط الرئيسية لتنظيم تلك الأجهزة من الجائز حصرها في ثلاثة أنماط رئيسية هي إجمالاً :

النمط الاول : هو أبسط أنواع التنظيم أو أقربها إلى البدائية . وطبقاً لهذا النمط تترك الدولة وظائف وخدمات الرعاية اللاحقة إلى أفراد متطوعين أو جمعيات وهيئات خيرية تطوعية . وتكون العلاقة بين الدولة وهؤلاء الأفراد وتلك الجمعيات في هذه الحالة علاقة غير رسمية في طبيعتها وخاصة فيما يتعلق بتمويل خدمات الرعاية والإشراف عليها والتحكم فيها ، فالتمويل أهلي تماماً عن طريق تبرعات الخيرين ، والقاتمين بالرعاية من المواطنين المتطوعين ، وخدمات الرعاية غير خاضعة لإشراف الدولة وتحكمها ولا تخرج عن المساعدة المادية التي لا تعدو إمداد بعض المخرج عنهم بالأموى والطعام والكساء وبعض المال والإلحاق بعمل من الأعمال في بعض الأحيان . ولقد قام هذا النمط التنظيمي بصورة عامة في الممارسة البدائية للرعاية اللاحقة قبل تقنينها في العالم العربي ولعب دوراً تاريخياً هاماً في نمو الرعاية اللاحقة كفروع من فروع الخدمة الاجتماعية التخصصية وفي تقبل القطاع العام لها والاعتراف بها تشريعياً .

والنمط الثاني : نمط تنظيمي هام أكثر تنوعاً من النمط التنظيمي الاول . ويبرز عندما تفوض الدولة منظمات متطوعة القيام نيابة عنها بخدمات الرعاية اللاحقة لخريجي السجون بعد أن تكون تلك المنظمات قد حددت أغراضها ووظائفها تحديداً واضحاً في هذا الشأن وتعهدت رسمياً بالقيام بالتزاماتها تحت رقابة الدولة وتحكمها مكونة بذلك لجهاز رسمي أو شبه رسمي .

وبأخذ هذا النمط التنظيمي، صورة من الصور التالية :

— فن الجائر أن يتضمن هذا النمط الرسمي للتنظيم الاعتراف قانوناً بالجمعيات للمتطوعة المختصة بالرعاية اللاحقة وتنظيم وظائفها وخدماتها عن طريق مخصص تشريعية ملازمة .

— ومن الجائر أيضاً أن يتضمن هذا النمط التنظيمي تدبيراً قانونياً يتيح للقطاع العام التحكم المباشر في نشاط تلك الجمعيات المتطوعة مع تمويل هذا النشاط تمويلًا كاملاً أو جزئياً من الأموال العامة .

ويشيع الأخذ بهذا النمط العام من التنظيم في كثير من دول العالم الغربي .

والنمط الثالث : أما النمط الرئيسي الثالث للتنظيم فهو أرقى أنماط التنظيم شأناً وأعظمها فاعلية . ويتضمن هذا النمط التنظيمي إدارة الرعاية اللاحقة بمختلف صورها بواسطة جهاز حكومي مخصص ، أما أن يكون تابعاً تبعية مباشرة للوزير الذي تدعاه المؤسسات العقابية والإصلاحية عن طريق مجلس إدارة يرأسه هذا الوزير أو من ينيبه عنه ، أو أن يكون الجهاز تابعاً لوزير الشؤون الاجتماعية عن طريق مجلس إدارة يرأسه الوزير المختص أو من يفوضه ذلك . أو أن يكون الجهاز في صورة هيئة إدارية حكومية مستقلة تديرها لجنة عليا تشترك في عضويتها الإدارات الحكومية والمنظمات الأهلية التي تتصل وظائفها اتصالاً مباشراً بخدمات الرعاية اللاحقة .

والاتجاه العام في الدول الأنجلو أمريكية يتجه نحو إيجاد خدمات رعاية لاحقة حكومية . أما الاقطار التي ما زال يعهد فيها بوظائف الرعاية اللاحقة إلى منظمات متطوعة فيبدو أن هنالك ميل عام ليس فقط نحو تمويل القطاع العام لخدماتها والتحكم الحكومي الشامل في نشاطها لحسب ، بل والتفكير الجدي أيضاً نحو إسناد المسؤولية المباشرة إلى أجهزة القطاع العام ولو بالنسبة لأنواع محددة من الرعاية اللاحقة .

والواقع أن تحول الرعاية اللاحقة من خدمات تطوعية إلى خدمات عامة تحول يطابق الاتجاه العام للخدمات الاجتماعية في العصر الحديث . ويرجع ذلك في الغالب إلى اعتبارات الكفاية والمقدرة المادية والفنية والتنظيمية . إذ من المألوس

أن الاقتناع العام بفائدة ومزايا الرعاية اللاحقة يتلوه اعتراف المشرع بها وتحمل الدولة مسئولية القيام بأعبائها لضمان كفاية وشمول وفاعلية خدماتها والارتفاع بمستواها الفني ، سيما وأن السبيل الوحيد لضمان توفير العدد الكافي من المشرفين الاجتماعيين المتخصصين في خدمات الرعاية اللاحقة من المتعذر تحقيقه إلا عن طريق إلزام إحدى الجهات الحكومية بمسئولية اختيارهم وتعيينهم وتدريبهم وتوزيعهم وتحديد معايير نشاطهم ورقابة أعمالهم رقابة مباشرة مستديمة كما وأن الإشراف المباشر للدولة على خدمات الرعاية اللاحقة يكفل شمول والنظام وعدم عرقلة تلك الخدمات وفعاليتها من أى تنظيم يتضمن التمويل الحكومى لتلك الخدمات دون التحكم المباشر للدولة .

ومع ذلك ينبغى ملاحظة أن المخطط التنظيمى لخدمات الرعاية اللاحقة شبه التطوعية أو الخدمات التطوعية التى تمولها الدولة وتخضع لنوع من أنواع الرقابة الحكومية قد يكون نمطاً تنظيمياً متأصل الجذور فى حضارة بعض الاقطار بصورة تجعله نمطاً يمثل قيميا اجتماعية من العسير التضحية بها ، إلا أنه من المستطاع فى مثل تلك الحالات لإيجاد التنظيم لللائم الذى يوفق بين الإبقاء على تلك القيم وتحكم القطاع العام تحكماً مباشراً فى خدمات الرعاية اللاحقة .

التحكم المركزى فى ادارة جهاز الرعاية اللاحقة ومسئوليته الاساسية :

من المنفق عليه بصورة عامة الرغبة فى إيجاد نوع من التحكم المركزى فى إدارة الرعاية اللاحقة وخدماتها لضمان تنظيم الوحدات الفرعية وضمان مستوى موحد لموظفيها بصورة تكفل فاعلية وشمول خدماتها .

والمسئوليات الرئيسية التى تسند عادة إلى الإدارة المركزية للجهاز يمكن تلخيصها فيما يلى :

تختص الإدارة المركزية بالمسئوليات الآتية :

- ١ - مسئولية إرساء القواعد والمعايير والمستويات العلمية والفنية والتنظيمية المتصلة بموظفى الرعاية اللاحقة وخدماتهم .
- ٢ - مسئولية اختيار وتعيين وتدريب وتحديد مرتبات ومكافآت واجبات.

واختصاصات موظفي الرعاية اللاحقة ومجازاتهم وتوزيعهم على الوحدات الفرعية حسب احتياجاتها الفعلية .

٣ - مسؤولية الرقابة والتوجيه والإشراف والتفتيش المركزي لغرض رفع مستويات الممارسة العملية للرعاية اللاحقة .

٤ - مسؤولية تمويل خدمات الرعاية اللاحقة للوحدات الفرعية تمويلا يكفل أداء تلك الخدمات وفق المعايير المحددة للممارسة التطبيقية .

٥ - مسؤولية إيجاد التعاون الكامل مع الأجهزة القضائية والعقابية والإجتماعية والبوليسية ... إلخ . بصورة تكفل أدائها لوظائفها .

٦ - مسؤولية تنمية الوعي الإصلاحي بين المواطنين من جميع الطوائف عن طريق وسائل الإعلام المختلفة .

٧ - مسؤولية جمع ونشر وإذاعة البيانات وتنظيم تبادل المعلومات والخبرات المهنية عن طريق المطبوعات وعقد المؤتمرات ونحو ذلك .

تلك هي الصورة العامة المرحلة للتطبيقات الرئيسية القائمة في العالم العربي لأجهزة الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية وكذا المسؤوليات الأساسية التي يعهد بها إلى الإدارات المركزية لتلك الأجهزة . فما هو الخط التنظيمي القائم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ . ذلك ما سنحاول استعراضه في البحث الأخير من البحث .

للمبحث بقية في العدد القادم

تعليقات على مشروع قانون الأحداث

في

الجمهورية العربية المتحدة

دراسة مقارنة

دكتور محمود محمود مصطفى

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

بكلية الحقوق في جامعة القاهرة

وعميد الكلية سابقاً

مسئولية الحدث (١)

١ - كفاية الدستور حق الصغار في الرعاية

نصت المادة الخامسة والعشرون (٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، على ما يأتي : « الأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم بطريقة غير شرعية » . واختصاراً في النصوص ومنعاً من التكرار تنص بعض الدساتير في مقدماتها على تمسك الشعب بحقوق الانسان ، كما هو الشأن في الدستور الفرنسي الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . ومن هذا القبيل كذلك دستور جمهورية غينيا ، فقد نص في ديباجته على ما يأتي : « تنضم دولة غينيا انضماماً كاملاً إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة وإلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان » . على أن بعض الدساتير يحرص على

(١) محاضرة أقيمت يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ بالموسم الثقافي لعام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ الذي تنظمه وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ترديد حقوق الانسان ، فنصت المادة ١٥ من دستور الجمهورية العراقية المؤقت ، الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٤ ، على أن « تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الامومة والطفولة .. » ونصت المادة ٥٧ من دستور جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية : الصادر في سنة ١٩٣٦ على الآتى :

« يرعى المجتمع الامومة والطفولة ، ويبذل حماية القصر الذين لا يرعاهم أبواهم » . ونصت المادة ٢١ (٥) من دستور جمهورية الصومال الصادر في أول يوليو سنة ١٩٦٠ على أن « تحمى الدولة الامومة والطفولة وتشجع على إقامة المؤسسات اللازمة لهذا الغرض » (١)

ومن مظاهر العناية بالصغار أن بعض الدساتير قد نص على ما ينبغى في تشغيل الأحداث . فنصت المادة ٢٢ من الدستور الاردنى الصادر في أول يناير سنة ١٩٥٢ على أن « يعين القانون الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث » ونصت المادة ٢٤ من دستور الهند الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ على أنه « لا يجوز استخدام أى صبي يقل عمره عن الرابعة عشرة للعمل بأحد المصانع أو المناجم أو الحافه بأحد الاعمال الخطرة الأخرى .

٢ - **عناية الاحداث في قانون العقوبات التقييى :** منذ بدأ تقنين أحكام قانون العقوبات ، وأحياناً قبل ذلك ، فطن المجتمع إلى أوجه الاختلاف بين إجرام الكبار وانحراف الأحداث نحو الفعل المكون الجريمة ، فإذا كان إجرام الكبار يرجع في الغالب إلى عوامل شخصية تمكنت من نفوسهم إلى حد يصعب تخليصهم منها ، فإن انحراف الأحداث يرجع في النادر إلى الخلق السيئ . وفي الغالب إلى عوامل البيئة وأهمها عدم رعاية الوالدين وأحياناً تأثيرهما السيئ . ولما كان الإصلاح في هذه المرحلة متأثراً ، فإن أغلب قوانين العقوبات قد تضمن أحكاماً

(١) وجاء في ديباجة دستور جمهورية أفريقيا الوسطى الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ أن للدولة و«لجماعات العامة حق وعليها واجب خلق الشروط التمهيدية والمؤسسات العامة التى تضمن تربية النشء » . وبمثل هذا نصت المادة ١٥ من دستور جمهورية السنغال الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

خاصة بالحدث تهدف إلى رده إلى حظيرة المجتمع ، بانتشاله من الوسط السيء وتزويده بقسط من الثقيف والتعليم الحر في ومبادئ الاخلاق وتعاليم الدين .

وقد كان كافياً ما نصت عليه قوانين العقوبات من تدابير لعلاج مشكلة انحراف الأحداث إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية وما أسفرت عنه من نتائج كان من بينها تزايد إجرام الأحداث إلى حد ينذر بالخطر ، فبينما زاد عدد المواليد في فرنسا بنسبة ٢٣٪ بين سنتي ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، فإن عدد الذين حكم عليهم من الصغار في جرائم قد زاد على الضعف في أقل من عشر سنوات . وهناك عدد مماثل لمن حكم عليهم للتشرد طبقاً لقانون ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ (١) .

ويلزم في هذا المقام التنويه بما تلقاه هذه المشكلة من اهتمام علماء الإجرام سواء في المجهودات الفردية أو على مستوى الدولة أو في الصعيد الدولي (٢) . فقد بعثت مبادئ المدرسة الوضعية التي تنادى بإجراء لحص دقيق لشخصية المتهم ، توطئة لاختيار العلاج المناسب . وإذا كانت الظروف لا تسمح بتميم ذلك على السكابر فإن المشرع يتجه في كثير من الدول إلى الأخذ بهذا النظر بالنسبة للأحداث . وغنى عن البيان أن انحراف الأحداث ذو جوانب متعددة ، لا يتسع لها مقال واحد ، فنقتصر هذا التعليق على رد فعل المجتمع نحو الصغير إذا ارتكب الفعل المسكون للجريمة في الأدوار المختلفة لسنة .

٣ - بين تخصيص قانون الأحداث أو ادراج الأحكام الخاصة بهم في قانون العقوبات : لازالت التشريعات تختلف في الأخذ بأى النظامين لافرق بين قديمها وحديثها . فمن التشريعات الحديثة ما يفرد فصلاً خاصاً للتدابير والعقوبات

(١) ستيغاني ولوفاسير - قانون العقوبات العام - الطبعة الثانية ١٩٦٦ - فقرة ٣١٣ ص ٢٦١ .

(٢) منذ بدأت السكرتارية العامة لهيئة الأمم في تنظيم مؤتمرات دولية كل خمس سنوات للبحث في وسائل منع الجريمة ، لا يكاد مؤتمر منها يخلو من موضوع إجرام الأحداث ، منذ مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٥ حتى مؤتمر طوكيو المزمع عقده في سنة ١٩٧٠ .

المقررة للأحداث في القسم العام من قانون العقوبات (١) ، مع إيراد الأحكام الخاصة بالأجراءات في قانون الإجراءات الجنائية . ويستند هذا النظر إلى أنه من غير الملائم جمع أحكام مادية وأخرى إجرامية في موضع واحد . ثم أن فكرة القانون الخاص لا يبررها إلا أن تكون النصوص التي يتضمنها هذا القانون عرضه للتغيير من آن لآخر بما لا يوفر للقانونين الأساسيين ما يجب لهما من ثبات واستقرار . وهذا غير قائم بالنسبة للأحكام الخاصة بالأحداث ، فقلما يطرأ عليها تعديل إلا أن يكون جزءا من تعديل القانون في جملة (٢) .

أما النظام الآخر فيستند إلى أنه لا ينظر إلى جنوح الحدث على أنه ظاهرة إجرامية تستوجب القمع بل على أنه ظاهرة اجتماعية تستدعي الرعاية والوقاية . فيجب أن يكون للحدث تقنيها الجامع المتضمن سياسة مكافحة الانحراف لديها من ناحية الموضوعية والإجرامية في انساق وتناسق وسهولة استدلال على الأحكام بدلا من تأثرها في قوانين العقوبات والإجراءات وتشرذم الأحداث ، فضلا عن أن التجربة العملية قد تقتضي التعديل بما لا يوفر الاستقرار اللازم لقانون العقوبات والإجراءات . وبهذا النظر أخذ مشروع قانون الأحداث في الجمهورية العربية المتحدة (٣) . وهو نظر سبق إليه كثير من التشريعات ، إما منذ وضع قانون العقوبات ، كما حصل في ألمانيا والنمسا وبلجيكا ، وإما بعد وضعه . فقد كان قانون العقوبات البرتغالي مثلا يتضمن أحكاما خاصة بالأحداث في المواد ٤٣ و ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ ، ثم صدر في ٢٧ مايو سنة ١٩١١ قانون خاص بالأحداث ونص فيه على إلغاء المواد المذكورة . وهكذا فعل المشرع الفرنسي بالقانون الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ ، والمشرع اللبناني ، فقد كانت المواد

(١) أنظر مثلا المواد ١٢١ - ١٣٣ من القانون اليوناني الصادر في سنة ١٩٥٠ ، والواد ١٦١ - ١٨٢ من القانون الحبشي الصادر في سنة ١٩٥٧ ، والواد ٦٤ - ٧٩ من القانون اليوغوسلافي الصادر في سنة ١٩٥٨ ، والواد ٥٨ - ٦٣ من القانون الروسي الصادر في سنة ١٩٦٠ .

(٢) أنظر المذكرة المقدمة من إلى اللجنة التي وضعت المشروع (محضر جلسة ١٩/٦/١٩٦٦) .

(٣) تراجع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ص ٢٥١ .

٢٣٧ - ٢٤٨ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٤٣ تتضمن الأحكام الخاصة بالقصر فألغى أغلبها وعدل بعضها بمقتضى قانون القصر الصادر في ٥ شباط سنة ١٩٤٨ (١) . وفي التشريعات التي تأخذ بهذا النظام يكفي في قانون العقوبات بنصوص قليلة تنطوي على المبادئ العامة ، كتحديد سن المسؤولية ومدى تخفيض العقوبة (٢) .

٤ - تصنيف الصغار : أن كلمة الصغير أو القاصر mineur هي الاصطلاح الدارج في قوانين العقوبات أو القوانين الخاصة . ويستعمل القانون الليبي كلمة « الصغير » (٣) ، بينما يعبر القانون اللبناني عن الصغير بالقاصر . أما القانون المصري فقد اختار التعبير بالحدث ، وهكذا فعل القانون البغدادي . وقد جاءت نصوصه بمثابة انصوص القانون المصري . ثم احتفظ مشروع القانون ، محل التعليق ، بنفس التعبير . وكلمة الحدث تعني حدائة السن ، فهي لا تحدد بذاتها سنا معينة ، ويعتبر الإنسان حديث السن رغم تجاوزه سن البلوغ . ومع أن القانون يحدد سنا معينة لتطبيق الأحكام الخاصة فإن خاصية التجديد التي يتميز بها قانون العقوبات تقضى بمراعاة الدقة في الالفاظ بما يجعل لها في ذاتها معنى محددًا .

فكلمة « القاصر » في هذا المقام تعني الشخص الذي لم يصل إلى سن البلوغ الجنائي أي سن المسؤولية الجنائية أو سن تحمل العقوبة ، فهي كلمة تنطوي على مضمون محدد ، ولذلك يكون من الأوفق أن يستعاض عن التعبير بقانون الأحداث بقانون الأحكام الخاصة بالقصر الجانحين .

وهناك خطأ شائع في القوانين التقليدية على الخصوص ، إذ يوضع النصوص

(١) وعلى غرار صدر في سوريا قانون الأحداث الجانحين رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ . وانظر كذلك قانون الأحداث الصادر في العراق برقم ١١ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) أنظر المادة التاسعة من القانون المجري ، والمادة ٤٦ من القانون الروماني ، والمواد ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٠ من القانون اللبناني .

(٣) أنظر المواد ٨٠ و ٨١ و ١٥١ . وإن استعمل كلمة القصر في المادة ٨٢ .

الخاصة بالأحداث عنوان « المجرمون الأحداث » (١) . ومرجع الخطأ لا يقتصر على أن هذه النصوص تشمل كذلك من بلغ سن المسؤولية ، بل إن وصف الصغير بأنه مجرم لا يتفق والسياسة الحديثة في معاملة من ينحرف من الصغار مما يقتضى تجنب التعبير بما يعوق اصلاحهم (٢) .

وقلما تعنى التشريعات بوصف الصغير في كل مرحلة من مراحل سنه التي تختص بأحكام معينة ، اكفاء بتحديد بدء ونهاية كل مرحلة . ولكن قلما من التشريعات عنت بوصف الصغير في كل مرحلة . فالقاصر في القانون اللبناني قد يكون ولداً أو مراهقاً أو فتى ، وطبقاً للمادة ٢٤ ، يراد بالولد من أتم السابعة من عمره ولما يتم الثانية عشرة ، وبالمراهق من أتم الثانية عشرة ولما يتم الخامسة عشرة . وبالفتي من أتم الخامسة عشرة ولما يتم الثامنة عشرة . وبعد القانون اللبناني جاء القانون اليوناني ونص في المادة ١٢١ (١) على أن كلمة « القاصر » في حكم الفصل الخاص بالمجرمين القصر تعنى من تجاوزت سنة السابعة ولما تبلغ السابعة عشرة .

ويسمى طفلاً enfant من لم يبلغ الثانية عشرة ، ومن بلها يسمى مراهقاً adolescent (٣) . أما مشروع قانون الأحداث في الجمهورية العربية المتحدة فلم يتضمن هذا التصنيف ، وجاءت المادة الأولى منه كالآتي : « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من بلغ السابعة ولم يجاوز الخامسة عشرة وقت ارتكاب

(١) استعمل القانون اليوناني هذا التعبير مع أنه من أحدث القوانين .

(٢) فالقانون الحبشي يضع النوان الآتي « التباير والجزاءات التي تطبق على الصغار ، والقانون اليوغوسلافي ، بعنوان الباب السادس هكذا « النصوص المتعلقة بالتدابير التأديبية والمقايمة المقررة للصغار » .

(٣) اعتبر القانون الحبشي الصغير مطلقاً حتى يبلغ التاسعة من عمره ، وسماه قاصراً ، ثم مراهقاً في المرحلة بين التاسعة والخامسة عشرة .

(تراجع المادتان ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات) . وتحدد مرحلة الطفولة إلى سن الرابعة عشرة في قانون العقوبات اليوغوسلافي (المادة ٦٥) .

الجريرة أو المخالفة (١) أو عند وجوده في إحدى حالات التشرد، (٢) .

هـ - التعريف بالمشروع : بدأ التفكير في إصدار قانون خاص بالأحداث أثناء الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا ، وفي سنة ١٩٦١ نشر بالفعل مشروع قانون في شأن الأحداث أعدته لجنة مشتركة من الاقليمين ، وكان المتوقع أن يصدر في سنة ١٩٦٢ ثم حال الانفصال دون ذلك . وفي سنة ١٩٦٦ كلفت اللجنة التي عهد إليها بوضع مشروع قانون العقوبات للجمهورية العربية المتحدة بمراجعة المشروع المذكور ، وقد آتمت المشروع محل التعليق . في يوليو سنة ١٩٦٦ ، وقد أحيل على مجلس الامة مع مشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ثم سحبت هذه المشروعات لمزيد من البحث .

ويحتوى مشروع قانون الأحداث على ٤٧ مادة وزعت على ثلاثة أبواب :

الباب الاول - أحكام عامة (المواد ١ - ٦) ، وفيها بيان للأحداث الذين يسرى عليهم القانون .

الباب الثاني - التدابير التي يجوز اتخاذها (المواد ٧ - ٢٦) .

الباب الثالث - الإجراءات (المواد ٢٧ - ٤٧) .

ولا يتسع المقام للتعليق على تفصيلات ماورد في البابين الثاني والثالث ، وإنما يقتصر المقال على بيان الحكم بوجه عام بالنسبة للصغير في المراحل المختلفة منذ

(١) أخرجت المخالفة من عداد الجرائم بمقتضى مشروع قانون العقوبات في الجمهورية العربية المتحدة (المادة ١٤ من هذا المشروع) . وانظر في الموضوع مقالا لنا في مجلة « الشرق الأدنى — Orient — proche » بيروت عدد مايو - يولية سنة ١٩٦٧ ، ومؤلفنا في « شرح قانون العقوبات — القسم المام » الطبعة السابعة سنة ١٩٦٧ ، ودروس قانون العقوبات مع التعمق لطلبة دبلوم العلوم الجنائية بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٨ — ١٩٦٩ .

(٢) سوى المشروع في المعاملة بين الحدث الذي يرتكب الفعل المكون للجريمة وبين من يرتكب الفعل المكون للمخالفة أو يقع في وحدة التشرد ، فكلهم منصرفون ولا تطبق عليهم العقوبات وإنما يتخذ في شأنهم أحد التدابير المنصوص عليها في المشروع .

الولادة حتى سن الثامنة عشرة ، ولما كان مشروع قانون الأحداث لا يطبق إلا على من لم يجاوز الخامسة عشرة ، فإن الأمر يقتضى بيان مائص عليه مشروع قانون العقوبات من أحكام خاصة لمن جاوز هذه السن ولم يبلغ الثامنة عشرة .

أ - مرحلة الطفولة

٦ - حكم هذه المرحلة : في هذه المرحلة لا يكون الصغير مسؤولاً جنائياً فلا توقع عليه عقوبة عن فعل تتوافر فيه أركان الجريمة ، أكثر من ذلك أنه لا يجوز رفع الدعوى عليه وبالتالي لا تطبق عليه حتى التدابير المنصوص عليها في القانون . فالمادة ٦٤ من قانون العقوبات المصرى تنص على أنه : « لاتقام الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة » ، وعلى غرارها جاءت المادة ٧١ من قانون العقوبات البغدادى .

ونصت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات البنى على أنه : « لابلحق جزائياً من لم يكن قد أتم السابعة من عمرة حين إقرار العمل » (١) . وقد جاء فى التعليقات على النص المصرى أن « الطفل فى هذا الدور يكون صغيراً جداً ويفترض عدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائى وعواقبه » . وقد استنتج من هذا أن المشروع يعتبر عدم بلوغ الصغير من السابعة قرينة قاطعة على عدم التمييز ، فلا يجوز ملاحقته ولو تبين أن أدراكه قد سبق سنه . وهو فرض لا يخلو من التحكم ولكن لائمناس منه ، لذلك تجرى التشريعات على تحديد سن معينة لا يجوز قبل بلوغها تطبيق العقوبات أو التدابير ، بصرف النظر عن التمييز (٢) . فالمادة ٥٢ من قانون

(١) أنظر كذلك المادة الأولى من مشروع قانون الأحداث ، والمادتين ١٢١ و ١٢٦ من قانون العقوبات اليونانى .

(٢) وفى التشريعات القليلة التى لم تحدد سناً معينة للتمييز وتركت للقاضى الفصل فى التمييز وعدمه كالشريع الفرنسى ، لم تكن التجربة ناجحة ، فكان القاضى لا يبحث ماسكات الصغير ، وإنما كان يتخذ قراره فى مسألة التمييز على أساس الأجراء الذى يؤدى إلى إصلاح الصغير ، ولا كان فى غير صالحة أن يذج به فى السجن فكان قرار القاس دائماً بعدم توافر التمييز . مما اضطر المشرع الفرنسى إلى إلغاء موضوع التمييز وإقتراض عدم مسؤولية الصغير حتى سن معينة ، وذلك بمقتضى القانون الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٥ والمعدل بقانون ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ ثم بقانون ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ (أنظر فى الموضوع :

Stefani et levasseur, droit pénal general, 2^e édition 1966. n. 315 et ss, Bouazat et Pinatel 111. n. 1963. P. 1575 et ss.

العقوبات الحبسية تنص على أنه « لا تطبق نصوص هذا القانون على الأطفال الذين لم يبلغوا سن التاسعة ، إذ يفترض عدم مسئوليتهم في حكم قانون العقوبات . فاذا ارتكب أحدهم عملاً يعاقب عليه القانون اتخذ في شأنه التدبير المناسب مما يدخل في سلطة العائلة أو المدرسة أو جهة الولاية » ونصت المادة ٦٥ من قانون العقوبات اليوغوسلافي على أنه « إذا كان الطفل وقت ارتكاب الجريمة لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره فلا يمكن معاقبته ولا يطبق تدبير تعليمي أو احترازي عليه بما نص عليه في هذا القانون . وتتخذ جهة الولاية ، في حدود سلطتها ، قبل هذا الطفل التدابير اللازمة » .

٧ - مشروع القانون : نصت المادة الأولى من مشروع قانون الأحداث على أنه « يقصد بالحدث من بلغ السابعة ولم يجاوز الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة أو المخالفة أو وجوده في إحدى حالات التشرد ، فهذا النص يردد حكم المادة ٣٤ من قانون العقوبات ، بمعنى أن الطفل لا تطبق عليه التدابير المنصوص عليها في المشروع . وقد أثار هذا النص تساؤل بعض الجهات المعنية بشئون الأحداث فقد رأت وزارات الداخلية أن من المصلحة عدم التقيد بسن عدم التمييز وهو سبع سنوات في حالات التشرد ، كما هو الشأن في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث (١) .

ورأت وزارة الشؤون الاجتماعية استبعاد أخذ الأدنى لسن الحدافة في جميع الأحوال .

وقد ردت وزارة العدل على ذلك بأن سن السابعة هو الحد الأدنى الذي يجوز معه تقديم الصغير إلى المحاكم . أما علاج مشاكل الطفولة السابقة على ذلك

(١) فهذا القانون لم ينص على حد أدنى للسن ، وجاء في مذكرته الإيضاحية « أنه قصد بذلك ألا يتقيد تطبيق القانون بلوغ الصغير سبع سنوات ، لأن المجال ليس مجال مسؤولية عن جرائم يرتكبها الصغير ، فإن حالات التشرد . المنصوص عليها في القانون لا تعد من قبيل الجرائم ولا تند التدابير المقررة به عقوبات ، ولأما هي طرق وقاية الحدث لا تتصل بالمسؤولية بأية صلة ويستفيد منها الحدث كلما أهله سنه للاستفادة » .

فتدرك الرعاية الاجتماعية التي تقوم بها الجهات المعنية . والواقع أنه بالرغم من الاجراءات الخاصة التي تتبع بشأن الأحداث ، فليس من المقبول قبل سن السابعة أن يساق الصغير إلى دور المحاكم ، وقد رأينا أن القانون اليوغوسلافي رفع السن إلى أربعة عشرة سنة .

ب - مرحلة المراهقة

٨ - في القانون المقارن : تنص المادة التاسعة من قانون العقوبات المجرى على أن الشخص لا يعاقب إذا لم تبلغ سنة وقت ارتكاب الجريمة الثانية عشرة (١) . وبمقتضى المادتين ١٢١ و ١٢٦ من القانون اليوناني لا يسند الفعل إلى الصغير إذا لم تبلغ سنة الثانية عشرة . ونصت المادة ١٤ من القانون البلغاري على أن الفعل لا يعتبر معاقبا عليه إذا ارتكبه صغير لم تبلغ سنة الثالثة عشرة (٢) . وبمقتضى المادة ٩٧ من القانون الإيطالي لا تسند الجريمة إلى من لم تبلغ سنة وقت ارتكابها الرابعة عشرة (٣) . وترتفع السن إلى خمسة عشر عاما في قوانين عقوبات الدنمارك (المادة ١٥) وفنلندا (المادة الثانية من الفصل الثالث) ، وإيسلندا (المادة ١٤) . وتصل سن المسؤولية إلى ست عشرة سنة في القانونين اليوغوسلافي والهولندي ، فتصل

(١) وهي السن المحددة في المادة ٦٥ من قانون العقوبات المصري . والمادة ٢٣٨ من القانون اللبناني .

(٢) وعلى هذا نصت المادة ٦٩ من قانون العقوبات البولوني ، فالصغير في هذه السن لا تطبق عليه سوى التدابير التعليمية .

(٣) وتنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات الترويشي على أن الشخص لا يعاقب على فعل ارتكبه عندما كانت سنه تقل عن أربعة عشر عاما . وتنص المادة ٨٠ من القانون الليبي على ما يأتي « لا يكون مسئولاً جنائياً الصغير الذي لم يبلغ سنة الرابعة عشرة ؛ غير أن للقاضي أن يتخذ في شأنه التدابير الوقائية الملائمة إذا كان قد أتم السابعة من عمره وقت ارتكاب الفعل الذي يعد جريمة قانوناً » وقد اقتبس هذا النص من المادتين ٦٤ من القانون المصري ٩٧ من القانون الإيطالي .

المادة ٦٦ من القانون اليوغوسلافي على أن الصغير إذا كان لم يبلغ السادسة عشرة فإنه لا يعاقب ولكن تطبق عليه فقط التدابير التعليمية ، ويسكتفي القانون الهولندي بتسليم الصغير إلى والديه أو وليه (١) .

أما مشروع قانون الأحداث في الجمهورية فقد جعل نهاية سن الحدث هو الخامسة عشرة ، على ما جاء في المادة الأولى . ونصت المادة ٢٣ من مشروع قانون العقوبات على ما يأتي : « لا مسئولية على من لم يجاوز الخامسة عشرة من عمره حين اقتراف الفعل المكون للجريمة ، وتنبع في شأنه الأحكام المنصوص عليها في قانون الأحداث » ، والقانون الحالي يجيز توقيع عقوبة على من بلغ الثانية عشرة واقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية رفع سن الحدأة إلى الثامنة عشرة ، وقد توسط المشروع بين كل ذلك في الثانية عشرة يكون الحدث صغيرا جداً مما لا يجوز معه توقيع عقوبة ، وليس من المقبول رفع سن الحدأة أكثر من الخامسة عشرة مراعاة لسرعة النمو والنضج في الجمهورية العربية المتحدة بسبب ظروفها الجوية والاجتماعية (٢)

٩ - هل يعتبر الصغير في هذه المرحلة مسئولاً : أن غالبية التشريعات المذكورة تصف الفعل بأنه غير معاقب عليه أو تنص على عدم معاقبة مرتكبه ، وهو تعبير يثير اللبس وقد يحتلظ بالأعذار المعفية من العقاب . وهناك فارق ملحوظ بين الأسباب للمعفية وهذا السبب ، فالحكمة من الاعفاء في الأولى قد ترجع إلى تشجيع الجاني على الكف عن التوغل في الاجرام أو على كشف الجريمة للسلطات أو الارشاد عن زملائه فيها أو على تخفيف أو نحو الآثار المتخلقة عن الجريمة . أما عدم تطبيق العقوبة على الحدث فلا يرجع إلى شيء من ذلك وإنما لأن سنة وقت ارتكاب الجريمة لا تؤهل لتحمل العقوبة (٣) .

(١) وانظر كذلك المادة الثامنة من القانون الأسباني .

(٢) انظر المذكورة الإيضاحية لمشروع قانون الأحداث ص ٢ .

(٣) والتعبير بالأسناد بدوره يثير اللبس ، فقد ابتدعه الفقه الإيطالي ليتبع لطائفة تنفي من الخضوع للقضاء المحلي لاحتياجات دولية ، لا لوحظ من أن التعبير بعدم أهلية من يدخلون في هذه الطائفة هو تعبير غير دقيق ، فعدم الأهلية يعنى فقد الإدراك أو التمييز .

وقد أثير هذا الموضوع أمام محكمة النقض المصرية ، فكان لها فيه رأيان متعارضان ، إذ قضت في بعض أحكامها بأن الطرق التقييمية المقررة للأحداث ليست عقوبات بالمعنى القانوني المفصود في قانون العقوبات ، لأنها ليست داخلة ضمن البيان الرسمي للعقوبات الأصلية أو العقوبات التبعية كما هي مقررة في القانون بل أنها من طرق التربية التي يقضى القانون بأن يحكم بها بدل الحكم على المتهم بالعقوبة المقررة قانوناً (١) .

ثم عدلت محكمة النقض عن ذلك واستقر قضاؤها على أن الجزاءات التقييمية المقررة للأحداث ، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ، المبنية لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية ، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقة نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة هم الأحداث ، لأنه رآها أكثر ملاءمة لأحوالهم وأعظم أثراً في تقويم أخلاقهم (٢) .

وأثير الموضوع في المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي انعقد في روما من ٢٧ من سبتمبر إلى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، والذي يخلص من التقرير العام الذي قدمه الأستاذ جرسيني ومن توصيات المؤتمر أن ثمة فارق بين العقوبة والتدبير فالعقوبة تتميز بما تنطوى عليه من ألم يحق بالمجرم ويتناسب مع درجة مسؤوليته ، أما التدبير فلا يتضمن معنى الإيلاء ولا يطبق على شخص مسئول . فتمت قرر القانون عدم تطبيق العقوبة فعني ذلك أن مرتكب الفعل غير مسئول . أما موضوع التوحيد أو الازدواج بين العقوبة والتدبير فلا يعرض إلا بالنسبة لأنصاف المسؤولين

(١) وقد رتبت المحكمة العليا على هذا أن لا تلحق في الحكم بالارسال لاصلاحية الأحداث غير جائز ، لأن العلن بالنقض لا يجوز إلا في الأحكام الصادرة بعقوبات (انظر نقض ١٩ مارس ١٩١٠ المجموعة الرسمية ١١ رقم ٧٨ ص ٢١٢ ، ١٧ أبريل سنة ١٩١٢ ص ١٣ رقم ٧١ ص ١٤٢ ، ٣١ يولية سنة ١٩١٢ رقم ١٢٦ ص ٢٦٣) .

(٢) نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ٢ رقم ٢٤ ص ١٦ .
١٦ يناير سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم ٧٥ ص ١٠٨ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ١٣٥ ص ١٣٠ .

ومن بينهم الصغار الذين يجاوزون سن الحداثة ويكون للقاضي في شأنهم أن يختار بين التدبير والعقوبة المخففة أو يجمع بينهما ، وقد أوصى المؤتمر عندئذ بعدم الجمع بينهما بل بالحكم بأحدهما حسب ظروف المجرم (١) .

وعدم مسئولية الصغير في هذه المرحلة أساسه تخلف أهلية الاداء ، فهي صلاحية الانسان لصدور القول أو الفعل منه على وجه يعتد به القانون ، أو على حد تعبير الفقه الاسلامي صلاحية الشخص لتوجيه المشرع الجنائي الخطاب اليه وبالتالي تكليفه بالاستجابة اليه . ومناط أهلية الاداء هو العقل ، لأن التكليف يقتضى أن يطيعه المكلف بأن يقصد إلى امثال مقتضاه ، ولا يتأتى هذا القصد إلا لمن يفهم التكليف ، وهو الإنسان الذى اكتمل عقله فالأهلية اذن مقصود بها الأهلية لاستحقاق العقوبة دون التدبير ، والمشروع في هذه المرحلة يعتبر الصغير غير مكتمل العقل فلا ينشأ من ارتكابه الفعل المكون للجريمة التزام بشمل عقوبتها ، وهو فرض لا يقبل اثبات العكس . أما التدبير فالخطاب به موجه إلى القاضي وليس إلى المتهم .

وقد حسمت بعض التشريعات هذا الامر ، فالمادة ٩٧ من القانون الايطالى تعتبر بعدم الاستناد ، وصبرت المادة ٨٠ من القانون الليبى بعدم المسئولية ، وحسم قانون العقوبات المصرى هذا الامر فنصت المادة ٣٣ على أن الصغير في هذه المرحلة لا يكون مسئولاً .

١٠ - الحد الأدنى لسن تطبيق التدبير : نصت غالبية التشريعات على حد أدنى للسن الذى يجوز معه تطبيق التدبير كقوانين مصر والعراق ولبنان وليبيا والحبشة ويوغسلافيا ، على ما تقدم . ولكن بعض التشريعات تقتصر على النص على حد أعلى للسن في هذه المرحلة ، وفيها يثار البحث فيما إذا كان من الجائز تطبيق التدبير ولو كان الصغير في مرحله الطفولة . فالقانون الفرنسى يعتبر الصغير حتى

(١) أنظر تقرير جرسينى المنشور في المجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٢٥ ..

الثالثة عشرة غير مسئول جنائياً ، فلا يجوز توقيع عقوبة عليه ، ولكن يجوز في شأنه تطبيق تدبير تعليمي ، ولم يحدد التشريع الفرنسي حداً أدنى لسن الصغير الذي يوقع عليه التدبير .

وقد عرض على محكمة النقض الفرنسية أمر طفـسـل ارتكب الفعل في سن السادسة فرفضت بجواز اتخاذ تدبير في شأنه ، فقط يجب أن تتوفر في حقه أركان الجريمة ، بمعنى أنه لا يكفي ارتكاب ركنها المادي بل يجب تحقيق ركنها المعنوي (١) وهذا الشرط الذي تقول به محكمة النقض الفرنسية تحصيل حاصل وذكر المفهوم ، فبداهة لا يجوز الحكم بالتدبير إلا إذا توافرت عناصر الجريمة ، فالتدبير بديل للعقوبة عندما يختلف أحد عناصر المسؤولية وهو الأهلية الجنائية . وبما لاشك فيه أنه حين لا يحدد القانون سناً أدنى لتطبيق التدبير جاز اتخاذه وتستطيع سلطة الادعاء ألا ترفع الدعوى ، فاذا رفعتها فملى المحكمة أن تقضى بتدبير ، ومنها مثلاً تسليم الصغير لوالديه أو وليه (٢) .

ج - مرحلة الفتوة

١١ - المسؤولية المخففة : في هذه المرحلة تختلف التشريعات ، فمنها ما يخير القاضي بين تطبيق تدبير أو توقيع عقوبة مخففة ، ومنها ما لا يجيز توقيع تدبير فيقضي فقط بالعقوبة المخففة ، كما يختلف كذلك الحد الأقصى للسن في هذه المرحلة في التشريعات . والظاهرة المشتركة بينها جميعاً أن الجنائي وإن زاد إدراكه لماهية أفعاله ونتائجها إلا أنه لم يصل بعد إلى سن البلوغ الذي يكتمل معه العقل مما يلزم معه اعتبار حداً من سنه عذراً مخففاً .

(١) نقض فرنسي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٧ ص ٣٤٩ ، ومجلة المعلوم الجنائية ١٩٥٧ ص ٣٦٣ .

(٢) وقد نصت المادة ٤٧ من القانون الجنائي على أن الفصر الذين لا يسألون بسبب سنهم يجوز بقرار من المحكمة إذا اختضت الظروف أن يؤمر بارسالهم إلى منشأة تعليمية لمدة لا تتجاوز مدة العقوبة التي توقع على من بلغ سن المسؤولية (١٣ سنة) ولم يجاوز سن البلوغ (١٨ سنة) . وطبقاً للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات الإيطالي للقاضي أن يطبق على من يبلغ الرابعة عشرة تدبيراً واقعياً إذا كانت جرمته جسيمة ودلت على خطورته .

١٢ - الاختيار بين التدبير بالعقوبة المخففة : طبقاً لقانون العقوبات المصرى يعتبر الصغير في هذه المرحلة إذا بلغ الثانية عشرة ولما يبلغ الخامسة عشرة وعندئذ يجوز للقاضي إما القضاء بتدبير وإما الحكم بعقوبة ، لاتجاوز الحبس مدة عشر سنوات إذا كانت عقوبة الجناية هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (المادتان ٦٦ و ٦٧)^(١) .

ويعتبر القانون الفرنسى صغر السن بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة قرينة على عدم المسؤولية ، ولكنها غير قاطعة^(٢) بمعنى أن للقاضي أن يقول بعدم مسؤوليته وعندئذ يطبق عليه التدابير التعليمية . كما له أن يقرر مسؤوليته ، وعندئذ يعتبر صغر السن عذراً مخففاً يوجب توقيع العقوبات المخففة المنصوص عليها في المادتين ٦٧، ٦٩ للجنايات والجنح^(٣) وبين التاسعة والخامسة عشرة تقضى المادة ٥٣ من قانون العقوبات الحبس بالآلا يطبق على الصغير سوى التدابير والجزاءات المقررة في المواد ١٦١ - ١٧٣ ، ومن بين الجزاءات الحبس والغرامة والتأديب الجسماني وبين الثانية عشرة والسابعة عشرة يحجز قانون العقوبات اليوناني للقاضي ، حسب ظروف الجريمة ، أن يطبق عليه أحد التدابير ، كما يحجز له توقيع عقوبة على أن يراعى تخفيضها على مقتضى ما نصت عليه المادة ٥٤ (تراجع المادتان ١٢٦ و ١٢٧)^(٤) ومن القوانين التي تميز الحكم بتدبير أو بعقوبة مخففة قانون العقوبات البولوني .

-
- (١) وعلى غرارهما جاءت المادتان ٧٢ و ٧٣ من القانون البندادى ، والخلاف فقط في أن هذا القانون قد أدمج مرحلتين في مرحلة واحدة ، فألقى المرحلة التي تقع بين السابعة والثانية عشرة . وهو ما فعله القانون الحديث ، إذ انتقل من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الفتوة مدمجاً فيها مرحلة المراهقة وجعل سن المسؤولية هو التاسعة (أنظر المادة ٥٣) .
- (٢) على خلاف الحال بالنسبة لمن لم يبلغ الثالثة عشرة سنة .
- (٣) أنظر المادة الثانية من قانون ٢ فبراير سنة ١٩٤٥ وحكم بمسكة سانت ايتين للاحداث في ٢ مارس سنة ١٩٦٤ ص ٢٧٩ ، ٦ مايو سنة ١٩٦٤ دالوز ١٩٦٤ ص ٤٢٣ .
- (٤) ولا تنفى المعاملة الخاصة للصغار عند حد سن السابعة عشرة ، فقد أجازت المادة ١٣٣ من قانون العقوبات اليوناني للمحكمة أن تعتبر حداثة السن بين السابعة عشرة والحادية والعشرين عذراً قانونياً مخففاً فتعمل أثره على مقتضى ما نصت عليه المادة ٨٣ . والأمـر .
- جوازي كما هو ظاهر .

وذلك بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة (المواد ٧٠ وما بعدها) (١) .

١٣ - الاقتصار على العقوبة المخففة : ربما كان من المناسب أن يجعل القاضى بالختيار بين تطبيق عقوبة أو تدبير فيما لو كان سن المسؤولية منخفضا ، كسن السابعة فى القانون العراقى والتاسعة فى القانون الحبشى ، إذ لا يسوغ الزام القاضى بتطبيق عقوبة على من جاوز هذه السن بقليل . ولكن عندما ترتفع سن المسؤولية فتصل إلى الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فإن الصغير لا ينفعه إلا ألم العقوبة ، ولا خوف من تأثير الحبس عليه ، فالتشريعات تنص دائما على تصنيف المحكوم عليهم وتجنيب الصغار فى حال خاصة وإلزامهم بمعاملة تتفق وحدائمه سنهم . وبهذا النظام يأخذ كثير من التشريعات كالقانون البلغارى (المواد ٤٣ - ٤٦) (٢) ، والقانون الدنمركى ، بين سن الخامسة عشرة والعشرين (المادة ٤١) ، والقانون الفنلندى ، بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة (المادة الثانية من الفصل الثالث) (٣) ، أما القانون الايطالى فيقتضى أساسا بتوقيع عقوبة مخففة على من بلغ الرابعة عشرة ولم يبلغ الثامنة عشرة (المادة ٩٨) ، ولكنه يجيز للقاضى أن يأمر كذلك بتدبير اصلاحى يطبق على الصغير بعد تنفيذ العقوبة (المادة ٢٢٥) . وقد انتقد هذا المنهج فى ايطاليا نفسها على أساس أنه لا جدوى من التدبير بعد العقوبة ، وقد رأينا أن مؤتمر روما سنة ١٩٥٣ قد أوصى بعدم الجمع بين العقوبة والتدبير . ونصت المادة ٣٣٨ من القانون اللبئانى على تخفيض العقوبات بالنسبة لمن أتم الخامسة عشرة ولما يتم الثامنة عشرة ، وكل ما هناك أنها أجازت فرض تدابير معينة بالاضافة إلى العقوبة . وهى منع ارتياد الحارات ومنع مزاولة أحد الاعمال ومنع حمل السلاح .

(١) ويأخذ قانون العقوبات اليوغوسلافى بهذا النظام كذلك (أظر المادة ٦٦ - ٢) والقانون الرومبجى (المادة ٥٥) .

(٢) فالمادة ٤٣ من قانون العقوبات البلغارى تنص على أن الأحكام التى تصدر على الصغار تهدف قبل كل شئ إلى تعليمهم وتعويدهم على عمل نافع للمجتمع . وتنص المادة ٤٦ على أن تنفذ العقوبات السالبة للحرية على الصغار فى أمكنة خاصة إلى أن يصلوا إلى سن البلوغ .

(٣) ويمثل هنا إذا نصت المادة ٧٤ من قانون العقوبات فى أيسلندا .

وبهذا النظام أخذ مشروع قانون العقوبات في الجمهورية العربية المتحدة ، فقد اعتبر من الاعذار المخففة حداثة سن الجاني ، أى من جاوز الخامسة عشرة ولما يتم الثامنة عشرة (المادة ١١٩) . ونصت المادة ١٢٠ على أثر العذر في جناية كالآتي : « إذا توافر عذر مخفف في جناية عقوبتها الاعدام نزلت العقوبة إلى السجن المؤقت أو الحبس لمدة سنة على الأقل ، فإن كانت عقوبتها السجن المؤبد أو المؤقت نزلت إلى عقوبة الجنحة ، وذلك ما لم ينص القانون على خلافه ، » . ونصت المادة ١٢٢ على أثر العذر في عقوبة الجنحة على الوجه الآتي : « إذا كان للعقوبة حد أدنى خاص فلا يتقيد به القاضى في تقدير العقوبة ، وإذا كانت العقوبة حبسا وغرامة معا حكم القاضى باحدى العقوبتين فقط ، وإذا كانت العقوبة حبسا وغرامة معا حكم القاضى باحدى العقوبتين فقط ، وإذا كانت العقوبة حبسا غير مقيد بحد أدنى خاص جاز للقاضى الحكم بالغرامة بدلا منه . »

الدورة التدريبية الثانية (يناير - إبريل سنة ١٩٦٩)

لمبعوثي جامعة الدول العربية

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتنظيم برنامج تدريبي لمبعوثي جامعة الدول العربية في ميدان الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة . وقد اشترك في هذه الدورة مبعوثون من : العراق - سوريا - المملكة العربية السعودية - المملكة الليبية - ج.ع.م . ويحتوى البرنامج على أربع مجموعات أساسية .

مجموعة علم الاجرام :

- العوامل الاجتماعية في السلوك الاجرامى .
- جناح الاحداث .
- تنظيم وإدارة مؤسسات الاحداث .

مجموعة الدفاع الاجتماعى والمعاملة العقابية :

- نظريات الدفاع الاجتماعى .
- المعاملة العقابية داخل المؤسسات العقابية .
- المعاملة العقابية خارج المؤسسات العقابية .

مجموعة العلوم الاجتماعية :

- مفاهيم أساسية في علم الاجتماع .
- مفاهيم أساسية في علم النفس .
- إحصاء .
- مناهج بحث .
- عرض لبحوث المركز .

مجموع كشف الجريمة :

- الأدلة المادية والفحص المعمل .
- الأساليب الحديثة في التحقيق الجنائى .

النظرية الغائية للسلوك

في القانون الجنائي

دكتور مأمون محمد سامي

الحائز على درجة الأستاذية في قانون العقوبات بجامعة روما

مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

تلخيص :

تمهيد

١ - منهج البحث الجنائي بين القيادات الفكرية المختلفة .

٢ - خطة البحث .

الفصل الاول

تطور الفقه التقليدي في مفهوم السلوك وعناصر الجريمة

١ - السلوك الإجرامي وعناصره من الفكر الطبيعي حتى ظهور الاتجاه الغائي

٢ - تطور الفقه وكشفه عن العوامل النفسية لعدم المشروعية . ٣ - تطور الفقه

والتناداة بالنظرية المعيارية للإذئاب . ٤ - ظهور النظرية الغائية .

الفصل الثاني

البيان القانوني للجريمة في النظرية الغائية

١ - الخلفيات الفلسفية للنظرية الغائية ٢ - السلوك الإجرامي ومفهومه

الغائي . ٣ - القصد الجنائي مكانته السلوك الإجرامي وليس الإذئاب .

٤ - الخطأ غير العمدى وموضعه من السلوك الإجرامي والأذئاب ٥ - تطور

الفقه الغائي بالنسبة للخطأ غير العمدى ٦ - مفهوم عدم المشروعية وعناصرها

في الفقه الغائي ٧ - مفهوم الأذئاب والعناصر المكونة له في النظرية الغائية .

الفصل الثالث

تقييم النظرية الغائية

- ١ - القصور المنهجى للنظرية الغائية من وجهة النظر التحليلية ٢ - الخلط بين الإذئاب وعدم المشروعية ٣ - عدم جدوى النظرية لتفسير السلوك العمدى وغير العمدى لعدم الاهلية ٤ - العلاقة بين النظرية الغائية والنظرية المعيارية للإذئاب . ٥ - عجز النظرية الغائية عن اظهار جوهر الإذئاب كركن للجريمة . ٦ - نقد فكرة الخطأ غير العمدى فى نظر الفقه الغائى . ٧ - خاتمة .

مقدمة

١ - منهج البحث الجنائي بين التيارات الفكرية المختلفة .

لقد كان للتطور الذي لحق الفكر العالمي منذ أواخر النصف الثاني من القرن الماضي أثر كبيراً في محيط الفكر القانوني الجنائي . وقد استثمر الفكر الجنائي ذبذبات المذاهب الفلسفية المختلفة وظهر هذا بوضوح في الخلافات المتأججة حول منهج البحث في دراسة موضوع القانون الجنائي وأى من جوانبه المختلفة تكون له الغلبة أهى القاعدة الجنائية وما تتصف به من تجريد أم الجريمة كما تظهر في العالم الخارجى باعتبارها حدثاً طبيعياً يقوم على سلوك واقعى للإنسان ، أم في النهاية المجرم (١) . وفى محيط الجريمة باعتبارها سلوكاً إنسانياً هل يجب أن نفهم السلوك الإجرامى ونبحثه كآى حدث ماضى خارجى بوصفه ذا فاعلية سببية بما له من تأثير على العالم المادى أم يجب فهمه فقط على أنه واقعة قانونية يأخذها المشرع فى اعتباره ويرتب عليها آثاراً قانونية معينة ؛ أم ، فى النهاية ، يتعين على الباحث فى السلوك الإجرامى أن يركز على العنصر النفسى فى السلوك باعتباره تعبيراً عن إرادة صاحبه التى تخرج لنا فى العالم الخارجى فى صورة فعل لإنسانى .

ولا شك أنه على ضوء المفهوم الذى يجب أن يحمل عليه السلوك الإجرامى يقوم التنظيم القانونى للجريمة، أى العناصر المكونة لها وما يجب أن يفهم عليه كل عنصر من عناصرها (٢) . كما أنه على ضوء هذا المفهوم أيضاً يتحدد منهج البحث

(١) نجيل القارىء إلى المصدر الآتى

L. Pettoello - Martovani, Il valore problematico della scienza penalistica, Priulla, Palermo, 1961. p. 9 e seg.

(٢) قارن فى ذات المعنى

Dall' Ora, Condotta omissiva e condotta permanente nella teoria generale del reato, Giuffrè, Milano, 1950 p. 1 e segg .

Bettiol, Il problema penale, Priulla, Palermo, 1948, p. 27 e seg. 81 e segg.

الذى يتعين على الباحث فى القانون الجنائى اتباعه (١) . وقد كان التركيز على دراسة القاعدة الجنائية على حساب الجريمة كحدث طبيعى أو مادى والمجرم هو الذى أدى إلى استخدام المطلق القانونى فى دراسة الموضوعات المختلفة لقانون العقوبات والحال كذلك حين ركز الفقه على الجريمة بمفهومها القانونى أى باعتبارها واقعة قانونية يستحيل دراستها وفهم كنهها خارج الاطار الذى رسمه المشرع لها (٢) .

حقاً أن الجريمة واقعة قانونية إلا أنها واقعة مادية قائمة وموجودة قبل التدخل التشريعى . غير أن التركيز على الجانبات القانونى وفقاً لهذا المنهج ، يغفل الوجه الطبيعى للجريمة لهم فقط بتنظيمها القانونى وما يترتب عليها من آثار قانونية .

وقد كان هذا هو منطق المدرسة التقليدية التى تأثرت بالمذهب الشكلى وابتعت فى دراسة الجريمة ما يطلق عليه بمنهج الفن القانونى *Tecnico - giuridico* (٣) الذى يسود الحقل الجنائى وإن تعرض لمزات عنيفة من نظريات حديثة تماسك أمامها للأميرين : الأول هو القوة المسعفة من التقاليد والثانى لأن أنصاره حاولوا تطويره وتلافى العيوب التى شابته وأدت إلى الهجوم عليه من قبل الباحثين الحديثين وخاصة فى الثلاثينيات من هذا القرن حيث ظهرت للمدرسة الغائية .

وقد كانت أولى الهجمات التى تلقىها المدرسة الشكلية ومنهجها الفنى القانونى

(١) أنظر للمؤلف

Il reato commissivo mediante omissione, Sapi, Roma, 1964, p. 7 e seg.

(٢) أنظر فى هذا المنح

Binding, Die Normen ihre Ubertretung, II, 1914, S. 91., Kaufmann, Lebendiges und Totes in Bindings Normen theorie, Gottlingen, 1954., Pannain, manuale di diritto penale, parte generale, 1962, p. 252 e segg., Pagliaro, I reati connessi, Priulla, Palermo, 1956, p. 128 e segg.

(٣) أنظر فى هذا المنح

A. Rocco, Il problema e il metodo della scienza del diritto penale, (op giur.) 1933 vol. III, Petrocelli, Tecnicismo e antitecnicismo nel diritto penale, in Saggi di diritto penale, Cedame, Padova, 1952, p. 391, e segg.,

هى من أنصار الفكر الطبيعى المتبلور فى المدرسة الوضعية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الماضى^(١). فقد عابت هذه المدرسة على الأولى مغاللتها فى الشكلية ومارتب على ذلك من تجريد فى دراسة الجريمة بحيث أضفى هم الباحث هو فى إجراء تغطيات شكلية لها بغض النظر عن مطابقتها للواقع من عدمه . وقد كان من نتيجة ذلك أن وقع شبه فصل تام بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية بحيث بعد الفقه الجنائى عن الحلول العملية^(٢) .

ولا شك أن نتيجة كهذه لم تلق قبولا لدى أنصار الفكر الطبيعى . فالجريمة فى نظرهم موجودة من قبل تدخل المشرع الجنائى ولذلك ففهمها من حيث بنيناها القانونى لن يتأتى : إلا عن طريق دراستها باعتبارها ظاهرة مادية قبل أن تكون ظاهرة قانونية^(٣) . وعلى هذا الأساس نادى أنصار المذهب الطبيعى إلى وجوب طرح الشكلية جانبا والاختذ بمذهب مادى يحلل الوقائع المادية كما تظهر فى العالم الخارجى لا كما يراها المشرع ويرتب عليها نتائج قانونية معينة . ومعنى ذلك أن دراسة الجريمة ودراسة السلوك الإجرامى يجب أن يتبع فيه المنهج الطبيعى المتبع فى العلوم الطبيعية وليس المنهج الشكلى . فالسلوك الاجرامى يكتسب أهميته القانونية من حيث هو قوة سببية تدفع عجلة السببية إلى إحداث آثار مادية خارجية . ومن هنا كانت الفاعلية السببية هى المحور الذى يقوم عليه البنيان القانونى للجريمة والعناصر المكونة لها^(٤) .

(١) قارن مع ذلك

Petrocelli, La scuola positiva come "indirizzo tecnico - scienti. p. ico", in "Saggi di diritto penale", cit., p. 373 e segg.

(٢) قارن أيضاً

Bettiol, Aspetti politici del diritto penale contemporaneo, Priulla, Palermo, 1953, p. 32 e segg.

(٣) راجع لمؤلف أصول علم الاجرام ، ١٩٦٧ : ص ٥٥ وما بعدها .

(٤) قارن :

. Pagliaro, Il fatto di reato, Priulla Palermo, 1960, p. 178. e segg.

وقد ترتب على التركيز على الفاعلية السببية للسلوك الإجرامي أنزاد الاهتمام بالنسبة وعلاقة السببية على حساب الفعل الإجرامي ومقوماته النفسية (١) فالفيصل في تحديد الركن المادى للجريمة هو الفاعلية السببية وما تتحدته من نتائج خارجية . وأضحى الفعل الانسانى شأنه شأن أى قوة طبيعية تساهم فى عجلة السببية لترتيب نتائج معينه يأخذها المشرع بعين الاعتبار . وفقد بالتالى الصفة الانسانية التى يتصف بها باعتباره تعبيراً عن إرادة إنسانية (٢) وحتى فى الجانب النفسى للجريمة دأب أنصار الفكر الطبيعى على دراسة الإرادة متبعين منهج العلوم الطبيعية وأتموا إلى أن الركن المعنوى للجريمة ماهو الا علاقة سببية نفسية بين الإرادة والنتيجة التى وقعت . وقد ترتب على ذلك المنهج الطبيعى فى دراسة عناصر الجريمة أن وجد الباحث الجنائى نفسة عاجزاً عن تفسير الكثير من الظواهر القانونية الجنائية التى فيها تقوم المسؤولية العمدية رغم تخلف الإرادة بالمعنى الطبيعى (٣) وكذلك تلك التى تنبنى فيها المسؤولية العمدية رغم اتجاه الإرادة إلى تحقيق النتيجة غير المشروعة . ومثال الحالة الأولى المسؤولية عن الخطأ غير الواعى وخاصة النسيان بصدد جرائم الامتناع ومثال الثانية المسؤولية عن أحوال الإباحة اللظنية .

ولإزاء هذا الاختفاق فى تفسير وفهم الجريمة وعناصرها بما يتفق والواقع العملى

(١) أنظر

Campisi, Rilievi sulla teoria dell' azione finalistica, Cedam, Padova, 1959, p. 12 e segg.

(٢) قارن أيضاً

Bettrio, Diritto penale, 6 ed., Cedam, Padova, 1966, p. 197 e segg.

(٣) أنظر فى هذه المشكلة

Antolisei, L'azione e l'evento nel reato, Cedam, Padova, 1928, p. 59 e segg., id. Manuale di diritto penale, parte generale, Giuffrè Milano, 1960, p. 244., Alimena, Oppunti di teoria generale del reato, Giuffrè, Milano, 1938, p. 39 e segg., Gallo, Il concetto unitario di colpevolezza, Giuffrè, Milano, 1951, p. 55

أن ظهرت تيارات فقهية جديدة تعبر عن إتجاه واقعي في دراسة الجريمة وعناصرها يوفق بين الجانب النظري والجانب الواقعي للجريمة وذلك بالبحث عن الغاية من القاعدة القانونية ودراسة الخلفيات الاجتماعية لها . فالقانون يجب ألا يفهم على أنه مجرد شكل خالي من الموضوع إنما لفهمة يتعين تفريد الغرض الذي تهدف إليه القاعدة القانونية وكذلك فهم الوقائع والعلاقات الاجتماعية التي يحكمها . وقد ساعد على هذا الإتجاه ظهور فئة المصالح *interessen Jurisprudenz* المتأثر بفلسفة القيم التي حمل لواءها ريكتر وفند لباند (١) .

وقد كان من أقوى التيارات التي ظهرت في محيط القانون الجنائي تمردا على المنهج الطبيعي في دراسة الجريمة وعناصرها وتمردا أيضا على منهج الفن القانوني هي النظرية الغائية التي وإن كانت تمتد جذورها إلى آراء الكشحيين من الفقهاء القدماء والحديثين إلا أن فضل بلورتها يرجع إلى هانز هتسل الذي وصل ببعض الفقهاء السابقين إلى نهاية المطاف .

٢ - خطة البحث

إن النظرية الغائية للسلوك لم تأت بمنهج جديد لبحث القانون الجنائي . وإنما أعادت بناء البنيان القانوني للجريمة مستفيدة في ذلك من المنهج الواقعي من ناحية ومن قصور منهج الفن للقانوني *Tecnicismo* في وضع بناء قانوني للجريمة يتفق والواقع العملي للتشريعات الجنائية في مرحلتها الحاضرة ، من ناحية أخرى (٢) .

ومن هنا كان من الضروري لفهم الأساس الجديد الذي نادى به أنصار النظرية أن تعرض الفكر الجنائي حول أركان الجريمة ومفهومها والتطور الذي لحق به في المرحلة السابقة لظهور النظرية ومدى نجاح هذا الفكر في وضع الحلول

(١) أظن أكثر تفصيلا

Antolisei, manuale, cit., p. 21 e segg., Bettiol, Diritto penale, cit., p. 39 e segg., Pannain, manuale, cit., p. 53 e segg. .

(٢) في ذات المعنى :

Pettoello - Mantovani, Il concetto ontologico del reato, Struttura generale - La Colpa, Giuffrè, Milano, 1954, p. 20

العملية للمشكلات الجنائية ، وبعد ذلك نتناول بالتقسيم النظرية الغائية وما أدت إليه من نتائج .

وعليه فقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في تطور الفقه التقليدي بالنسبة للسلوك الإجرامى وعناصر الجريمة .

الفصل الثانى : في التنظيم القانونى للجريمة في نظر أصحاب النظرية الغائية .

الفصل الثالث : في تقسيم النظرية الغائية .

الفصل الاول

تطور الفقه التقليدى فى مفهوم السلوك وعناصر الجريمة

١ - السلوك الإجرامى وعناصره من الفكر الطبيعى حتى تطور الاتجاه الثانى

٢ - تطور الفقه وكشفه عن العوامل النفسية لعدم المشروعية .

٣ - تطور الفقه والمناذاة بالنظرية المعيارية للإذئاب .

٤ - ظهور النظرية الغائية .

١ - السلوك الاجرامى وعناصره من الفكر الطبيعى حتى ظهور الاتجاه الغائى :
استقر الفقه الجنائى التقليدى حتى مطلع هذا القرن على أن الجريمة تقوم على عنصرين منفصلين : الاول مادى والثانى معنوى أو نفسى . ويدخل فى الركن المادى جميع العناصر المادية التى منها تكون الواقعة الإجرامية ، على حين يتكون الركن المعنوى من الارادة ، وبطبيعة الحال فيدرج الفعل الإجرامى أو السلوك فى الركن المادى باعتبار أنه حدث خارجى يدفع سلسلة السببية إلى تحقيق نتيجة مادية ملموسة فى العالم الخارجى .

ولكن كيف وصل الفقه التقليدى إلى هذا الفصل بين الركن المادى الجريمة والركن المعنوى لها بينما هى تقوم أساسا على السلوك الإنسانى الذى ما هو إلا عبارة عن إرادة انسانية تتحقق فى العالم الخارجى .

كى نستطيع الإجابة على هذا التساؤل يجب أن نضع فى الاعتبار المفهوم الذى يعطى للسلوك بوصفه المحور الذى تدور حوله الجريمة وجودا وعدما إذ بدوره لا يمكن أن نكون بصدد جريمة (١)

(١) راجع أكثر تفصيلا مؤلفنا بالإيطالية سابق الإشارة إليه ، ص ٧ وما بعدها .

وهذا المفهوم للسلوك يختلف باختلاف الخلفيات الفلسفية لفقهاء القانون الجنائي . فقد حاولوا وضع مفهوم للفعل يتمشى مع المنطلق الفلسفى لسلك منهم .
وأول ما يصادفنا فى هذا الصدد هو مفهوم السلوك لدى أنصار مدرسة هيجل^(١) فوفقا لـ هؤلاء ، السلوك أو الفعل بمعناه العام ما هو إلا الإرادة الإنسانية متحققة فى العالم الخارجى ، أى أنه تحقيق لإرادة الشخص فى أحداث أثر خارجى معين (٢)
إلا أنه لا يخفى عن القارئ كيف أن مفهوم السلوك بهذا الشكل لن يصلح لاعطاء مدلول سليم للفعل الإجرامى فى نظر التشارع الجنائى (٣) فهو أن صلح لتفسير السلوك العمدى فهو يقف عاجزا عن تفسير الجريمة غير العمدية وعن المسؤولية الجنائية بالنسبة لجريمة الشروع^(٤) فالجريمة غير العمدية يحقق الجانى نتيجة تخرج عن مضمون إرادته . بمعنى أن إرادة الجانى لا تتجه إلى تحقيق النتيجة وبالتالي لا يمكن القول بأن السلوك الإجرامى فيها ما هو إلا تحقيق لإرادة الجانى (٥) . كذلك الحال أيضا بالنسبة للشروع حيث نجد أن السلوك المنحقق فعلا لا يحقق إرادة الجانى كاملة بل على العكس قد يكون مغالفا لها . فمثلا إطلاق النار على آخر بقصد قتله الذى خاب أثره للحيدة عن الهدف لعدم دقة التصويب ، لا شك أن السلوك الذى تحقق فعلا والذى بمقتضاء حاد الجانى عن الهدف لم يعبر بصدق عن هذه الإرادة . لأن الجانى كان يريد فعلا أن يتحقق

Hegel, Lineamenti di filosofia del diritto, trad. it., Bari, (١)
1913, S118.

(٢) قارن

Pagliari, Il fatto di reato, cit., p. 176 e segg. Bettiol, Il problema penale, cit., p. 23 e segg.

(٣) قارن أيضا

Maihafer , Der Handlungs begriff in Verbrechenssystem, 1953, S. 11

Pagliari, Il fatto di reato, cit, p. 178 (٤)

Compisi, Rilievi sulla teoria dell' azione finilastica, (٥)
cit., p. 12

النتيجة والتي لم تتحقق بسبب عدم الاثبات بالسلوك الذى من شأنه إحداث النتيجة موضوع الإرادة .

ومعنى ذلك أننا لو قلنا بأن السلوك هو إرادة متحققة فى العالم الخارجى . فلن نستطيع تفسير أحوال المسؤولية فى الفروض التى يكون فيها التحقق بجاوز إرادة الجانى ، كما هو شأن الجريمة غير العمدية ، ولا تلك التى يكون التحقق يقل عن مضمون تلك الإرادة (١) .

أزاء هذا وجد الفقه أنجائى نفسه أمام طريقين . أما أن يظل متمسكا بمفهوم الفعل لدى هيجل وهو أنه إرادة متحققة فى العالم الخارجى ويستبعد بالتالى من هذا المفهوم السلوك غير العمدى والشروع باعتبار أن الفعل المطابق لهذا المفهوم هو الفعل العمدى التام ، ولما أن ينبذ هذه الفكرة ويمطى للسلوك مفهوما آخر وإن كان أقل تحديدا إلا أنه يشمل جميع أنواع السلوك التى يأخذها المشرع بعين الاعتبار ويرتب عليها آثارا جنائية .

ولقد اتحنى الفقه المنحى الثانى ولذلك حاول جاهدا أن يضع مفهوما للسلوك يقف به عند حدود الركن المادى للجريمة ولا يهدد فى الوقت ذاته العنصر النفسى

(١) جدير بالذكر أن أنصار هذا الاتجاه حاولوا إثبات أن النتائج غير العمدية المترتبة على السلوك تدخل أيضاً فى مفهوم السلوك الذين نادوا به . فقد بذلوا محاولات عدة للتدليل على أن النتيجة غير العمدية هى إرادية فى الوقت ذاته . وفى هذا الصدد نجد البعض يرجعها إلى الإرادة السلبية والبعض الآخر يتحدث عن الإرادة غير المباشرة ، والإرادة غير الواعية . كما ذهب البعض الآخر أنه لكى يمكن القول بأن النتيجة تعتبر إرادية يكفى أن تكون الإرادة قد أحاطت بظرف واحد من الظروف التى ساهمت فى إحداثها .

غير أنه من الواضح ما تطوى عليه المحاولات السابقة من مغالطة فالإرادة السلبية أو غير المباشرة وغير تلك من التصيرات التى استخدمها أنصار الاتجاه السابق ما هى إلا أنكار للإرادة .

راجع فى هذا الموضوع أكثر تفصيلى

Pagliariò, Il fatto di reato. cit. p. 177 e segg.

وللمراجع المشار إليها فيه .

فيه المستمد من الإرادة التي حققته والتي تجسد موضعها في الركن المعنوي للجريمة (١) .

وقد تصدى أنصار المدرسة الطبيعية لتلك المهمة . وصاغوا في هذا الصدد نظرية عامة ما زالت آثارها راسخة في الفقه المعاصر .

وتقوم أفكار هذه المدرسة على وجوب التفرقة بين أمرين فيما يتعلق بالإرادة . الأول هو مضمون الإرادة والثاني هو ما تسببت فيه الإرادة أي الحدث الخارجي الذي يتصل بالإرادة برابطة سببية . وبعبارة أخرى فرقوا بين الإرادة كحدث خارجي وبين الإرادة كحدث داخلي فالإرادة كحدث خارجي يتعين أن ينظر إليها كأى حدث طبيعي في علاقته مع الآثار التي تترتب عليه بينما الإرادة كحدث داخلي ما هي إلا العلاقة القائمة بين الأنا وبين مضمونها أي الأشياء التي تمثلتها أو تخيلتها . فموضوع الإرادة *il voluto* هو مضمون عملية التخيل أو التمثل بينما الحدث المادى الخارجى المطابق لمضمون الإرادة لا يعتبر إرادة متحققة كما ذهب أنصار هيجل وإنما فقط حدث تسببت فيه الإرادة .

وبتطبيق تلك الأفكار على الفعل فقد فرق أنصار الرأى السابق بين العنصر المادى للسلوك وبين العنصر النفسى ، فالأول يتكون من الحدث المادى الخارجى المنسب عن الإرادة ، أما الثانى فيندرج تحته فقط المضمون الذى تمثلته الإرادة .

واستكمالاً للبحث فقد بنى أصحاب الرأى السابق نظرية مفادها أن موضوع الإرادة يتمثل فقط في الحركة الجسدية للشخص . وبناء عليه فقد انتهوا إلى نتيجة مفادها أن العنصر المادى للسلوك أو للفعل يشمل فقط الحدث الخارجى الذى تسببت فيه الإرادة بينما العنصر النفسى يقف فقط عند إرادة الفعل .

(١) يلاحظ أن بعض الفقه قد ألتجى منجى آخر وهو إعطاء السلوك مفهومًا يتفق فقط مع السلوك العمدى ، وقد انتهوا إلى أن الإذئاب لا يشمل سوى الجرائم العمدية التى تكون فيها إرادة النتيجة متوافر فعلاً . أما الجرائم غير العمدية فهى مجرد جرائم بوليسية . أنظر في هذا الاتجاه .

Galliner. Die Bedeutung des Erfolgs bei den Schuldformen des geltenden Strafgesetzbuch. 1910. cit. in Gallo. Il concetto unitario. cit. p. 37.

Vannini. Per un concetto unitario di colpevolezza. in Studi Senesi. 1926. p. 313.

وقد كان zitelmann أول من صاغ هذه النتيجة وفرق بين العنصر المادى والسلوك والعنصر النفسى له (١). وقد لقيت هذه النظرية رواجاً كبيراً لدى الفقه على أساس أنها تحل مشكلة إمكان الجمع بين الجريمة العمدية وغير العمدية من حيث الركن المادى . ذلك أن النتيجة الإجرامية المكونة للجريمة تدخل فى الركن المادى ليس باعتبارها مضموناً للإرادة وإنما باعتبارها مرتبطة بالسلوك برابطة سببية مادية (٢). أما الخلاف بين الصورتين فيكون مجاله الركن المعنوى للجريمة والذي يتوقف على ما إذا كانت النتيجة قد دخلت فى مضمون الإرادة فتكون بصدد جريمة عمدية أم أنها تخرج من مضمون الإرادة فتكون فى محيط الجريمة غير العمدية . فالركن المادى مثلاً فى جريمة القتل العمد والقتل الخطأ واحد باعتبار أنه هو السلوك الذى يرتبط بالنتيجة وهى الوفاة برابطة سببية مادية . أما كون هذه الجريمة عمدية أو غير عمدية فيسكون مجاله الركن المعنوى ، فإذا كانت الإرادة قد اتجهت إلى النتيجة كالتجريمة عمدية أما إذا لم تكن كذلك كانت غير عمدية . فالسلوك واحد فى كلا الفرضين باعتبار أنه حدث خارجى تسببت فيه الإرادة . والنتيجة المادية واحدة باعتبار أن هذا الحدث حرك سلسلة السببية التى أدت إليها ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لجريمة الشروع . فالفرض أو الهدف الذى كان يرى إليه الشخص يظل بعيداً عن مكان السلوك ليدخل فى تقييم الركن المعنوى للجريمة .

غير أن نجاح النظرية السابقة فى إعطاء مفهوم السلوك يصلح كأساس للبيان القانونى للجريمة لم يكن سوى نجاحاً ظاهرياً ، ذلك أن قصر الإرادة المكونة

(١) أنظر فى أنكار هذا الاتجاه .

Radbruch. Der Handlungsbegriff in seiner Bedeutung Fur das Strafrechtssystem. 1904. S. 106.

(٢) وهذا يتفق مع رأى zeitelmann فى أن ارادة لا تنصب إلا على الحركة الجسمانية فقط . فالذى تسبب فى أحداثه الإرادة ليس كله يعتبر إرادياً ، وإنما يعتبر كذلك فقط الحركة العضوية التى ترتبط بالإرادة ارتباطاً مباشراً . أما النتائج التى تترتب على الفعل فهى ترتبط بالإرادة ارتباطاً غير مباشر .

R adbruch. Der Handpuungsbegriff. 122

للعنصر النفسى للفعل على مجرد الحركة الجسمية بخالف جوهر الإرادة الطبيعى كما تقدمه لنا بحوث علم النفس ، فلا يمكن الفصل بين الإرادة وبين النتائج التى ترتب عليها فى العالم الخارجى ما لم يحدث هذا التحديد أيضاً فى محيط الإرادة (١) بمعنى أن إرادة الحركة الجسمية لا يمكن الفصل بينها وبين النتائج التى ترتب على تلك الحركة الجسمية إلا إذا كانت الإرادة لم تتجه فعلاً إلى تلك النتائج . فإذا كانت اتجهت إليها فيستحيل الفصل بين إرادة الفعل وبين إرادة النتيجة ووضع الأولى فى الركن المادى مع الفعل والنتيجة مع وضع الثانية فى الركن المعنوى بينما موضوعها أى النتيجة موجود بالركن المادى .

ذلك أن إرادة الفعل ليست مجرد إرادة للحركة الجسمية وإنما ما يترتب على تلك الحركة من نتائج مادية فى العالم الخارجى .

هذا فضلاً عن أن تلك النظرية لم تستطع تفسير الفروض التى تقوم فيها المسؤولية الجنائية رغم عدم وجود فعل إرادى بالمعنى الطبيعى ، وهذه الفروض تتمثل فى حالات أفعال العادة التى يأتىها الشخص دون أدنى تفكير وكذلك أحوال الامتناع الراجع إلى السهو والذسيان ورغم ذلك يسأل الشخص عن السلوك الذى أتاه رغم انعدام الإرادة الإيجابية للسلوك غير المشروع بالمعنى الذى أرادته النظرية السابقة ، كما أن الفعل الإرادى بالمفهوم السابق يعجز عن تفسير شروع نظراً لأن فيه الفعل الذى يقع لا يطابق تماماً مضمون الإرادة التى تحركت لإحداث نتيجة معينة .

إزاء هذا الفصور فقد ظهرت محاولة جديدة من أنصار المذهب الطبيعى قام بها رادبروخ Radbruch محاولاً وضع مفهوم جديد للسلوك الإجرامى يشتمل على عنصره النفسى ويضمن فى الوقت ذاته الفصل التام بين الركن المادى وبين الركن المعنوى للجريمة .

ومضمون فكرة هذا الفقيه هو أنه يجب التفرقة بين التسبب الإرادى من ناحية وبين مضمون الإرادة من ناحية أخرى (٢) . فالسلوك الإجرامى هو حدث تسبب

(١) فى هذا المعنى أنظر .

Pagliariro, il fatto di reato. cit. p. 180

Radbruch. Der Handlungsbegriff P. 126.

(٢) راجع

فيه الإرادة . فإذا كان الحدث قد وقع في العالم الخارجي ليس بسبب الإرادة وإنما لآى عامل طبيعي آخر فلا تكون بصدد سلوك إنساني . أما مضمون الإرادة وهو الحدث الذى تهدف الإرادة إلى تحقيقه فعلا فهذا ليس عنصراً من عناصر السلوك الإجرائى وإنما هو موضوع الركن الثالث للجريمة أى الأذنب أو الإثم Schuld, colpevolezza . وعلى هذا فالفعل أو السلوك يقوم ويتواجد بغض النظر عن موضوع الإرادة أى عن الشيء الذى أراد الشخص تحقيقه . فيسكنى لثرافر مقومات الفعل المادية والنفسية أن تكون الحركة الجسدية قد وقعت بسبب الإرادة . أما مضمون الإرادة فهو الذى يحدد المسؤولية العمدية أو غير العمدية عن الواقعة الإجرامية التى حدثت بسبب الإرادة .

وعلى هذا الأساس أقام بيلنج Beling نظريته في البنيان القانونى للجريمة بأركانها الثلاثة وهى الواقعة المطابقة وغير المشروعة والآثمة (١) . فالسلوك الإجرائى هو حدث مادى خارجى له فاعلية سببية معينة من شأنها الإضرار بالحق أو بالمصلحة المراد حمايتها . ولا يمكن أن تدخل في الواقعة المادية مضمون الإرادة . ذلك أن السلوك يكفى فيه لسكى يكون موضع تقييم قانونى أن يكون مقسبياً عن الإرادة لا أن يكون مضمونها . وهو تلك الصفة يصلح لأن يكون ساوفاً وفقاً لآى فرع من فروع القانون (٢) . فهو عبارة عن طاقة لها فاعلية معينة من حيث ترتيب، النتائج، وعليه حينما يرتب المشرع الجنائى آثاراً قانونية على وقوع نتيجة معينة ترتبط بالسلوك برابطة السببية فإن تقييم المشرع لهذا السلوك يدخل في العنصر الثانى وهو عدم المشروعية ، أما تحديد مسؤولية الشخص عن السلوك ونتائجه فيتوقف على مضمون الإرادة وهو يبحث في محيط الركن الثالث وهو الأذنب الذى يختص ببحث رابطة السببية النفسية بين الفاعل والواقعة التى حدثت .

وعلى ذلك فقد أخرج بيلنج من مفهوم السلوك مضمون الإرادة ومدى مطابقتها الواقعة النموذجية وما إذا كانت الواقعة مشروعة من عدمه . وبهذا انتهى

Belting, Die Lehre vom Verbrechen, 1905, s. 17. (١)

Belting, Die Lehre vom Verbrechen. s. 10 (٢)

الفقيه السابق إلى تحديد الواقعة الإجرامية موضوع التقييم السابق تحديداً دقيقاً تقوم عناصرها على ماديات يسهل التحقق منها وتحديد ها .

فالسلك هو حدث خارجى له فاعلية سببية تحدث نتيجة غير مشروعة . وهذه هى الواقعة المطابقة (فعل ونتيجة وعلاقة سببية مادية بينهما) أو ما يطلق عليها Fattispecie Tarbestand (١) . وقد خلص بيلنج من هذا بأن المطابقة أى اتفاق الواقعة المادية مع الواقعة النموذجية ليس عنصراً فى السلك وإنما تكيف له . فالسلك ، محل التكيف ، يتكون من الحركة العضوية التى ينشأ عنها الاضرار بالحق أو بالمصلحة المراد حمايتها . وعليه فالسلك ما هو الاطاقة لها فاعلية سببية ، وتنفريد السلك النموذجى أى المطابق للسلك محل التجريم فإنه يؤخذ فى الاعتبار ارتباط السلك بالمصلحة محل الحماية برابطة سببية مادية . أما تعارض هذه الواقعة المطابقة مع النص التجريمى فهو يدخل فى ركن عدم المشروعية ، كما أن جميع العناصر النفسية التى تربط الواقعة المطابقة بالفاعل فوضعها الركن المعنوى للجريمة .

وقد ركز بيلنج على عنصر المطابقة بين الواقعة المادية والواقعة النموذجية بوصفه الأساس الذى يقوم عليه البنيان القانونى للجريمة فطابقة الواقعة المادية للواقعة النموذجية هى أولى درجات البحث التى يليها بعد ذلك البحث فى توافر عدم المشروعية وفى توافر الركن المعنوى للجريمة ، ونظر لاهمية المطابقة فقد حاول بيلنج أن يضع معاييراً محددة لها بحيث يسهل على الباحث أن يحدد ماديات الواقعة الاجرامية كحدث خارجى وفى الوقت ذاته يستطيع تمييزها عن غيرها من الوقائع المجرمة .

ولذلك فقد أخرج منها جميع الصفات النفسية التى تربط بينها وبين الفاعل وكذلك العناصر المعيارية أو القاعدية التى تحتاج إلى تكيف من قبل القاضى والى تدخل فى الحكم على الواقعة فى علاقتها بالنص التجريمى أى تدخل فى عدم

(١) وقد فرق بيلنج بين الواقعة المطابقة العامة والخاصة ، فالواقعة المطابقة العامة تشمل جميع العناصر المشتركة بين جميع الجرائم ، أما الواقعة المطابقة الخاصة فتشمل العناصر الخاصة بكل جريمة والى تمييزها من غيرها من الجرائم . فلو أن بيلنج المرجع السابق ، ص ٢ وما بعدها .

المشروعية الذي يتأتى في مرحلة لاحقة بعد التحقق من توافر صفة المطابقة (١) وهذا أصبح السلوك ماهو الاحداث خارجي اذفاعلية سببيه تؤدي إلى أحداث نتيجة غير مشروعة ، وتم بذلك عزل المظهر الخارجي للجريمة ليسكون الركن المادى لها وبه تتحدد الواقعة الاجرامية لأن لإدخال العناصر النفسية فيها وكذلك العناصر المعيارية من شأنه أن يميع تعديد الواقعة نظرا لما تحتاجه دائما إلى إثبات يأتى في مرحلة لاحقة .

وتم بذلك سلب السلوك الانسانى من أى لون يمكن أن تمنحه إياه الارادة ليصبح مجرد حدث طبيعى تسبب عنه نتائج معينة ويستوى فيه أن يكون صادرا من شخص كامل الاهلية والادراك أم صادرا من شخص معدوم الاهلية أوسحق معدوم الارادة ، إذ أن تقييم ذلك كله يكون بحاله الركن المعنوى فى الجريمة (٢) . والواقع أن نظرية يبلنج هذه قد أحدثت دويا فى محيط الفقه الجنائى وخاصة فى التنظيم القانونى للجريمة . فالتركيز على أهمية عنصر المطابقة وفصل الواقعة عن عدم المشروعية وعن الركن المعنوى للجريمة قد شكل مرحلة جديدة من مراحل تطور الفكر الجنائى أعطت مجالا بعد ذلك لظهور الجديد من الأفكار التى يزخر بها الفقه الجنائى المعاصر (٣) .

غير أن نجاح نظرية يبلنج سرعان ما أنطفأ بريقة إزاء الانتقادات التى حمل لواها أستاذة بندنج وماير وفيشر وغيره من الفقهاء المعاصرين له (٤) . فقد

(١) قارن أيضاً .

Santmaria . Prospelive del concetto finalistico di azione . Joven . Napoli . 1955 p. 20 e segg.

(٢) قارن مع ذلك .

Grispigni . La sistematica del reato nella pin recente dottrina tedesca p. 305 e segg.

(٣) أنظر فى ذلك

Santamaria . Prospettive cit. p. 40 e segg.

(٤) أنظر :

Maurach , L'evoluzione della dogmatica del reato nel piú recente diritto penale germanico . in Riv. it. 1949 . p. 660 e segg. , Wezel . La posizione dogmatica della dottrina finalistica . in Riv. it. 1951 . I e segg.

لاحظ عليه ينبغي أن تحديد المطابقة بالنظر فقط إلى الواقعة المادية دون إدخال العناصر النفسية للسلوك هو أمر يجافي جوهر السلوك الاجرائى بوصفه سلوكا إنسانيا فالواقعة المادية هي دائما تحقيق الإرادة وليست مجرد حدث مادي خارجي (١) ومعنى ذلك أن الارادة تتصل بالواقعة المادية ولا تنفصل عنها . وذات الفاعلية السببية للسلوك ترتبط بالشخص الذى حققه ويستحيل فصل إرادة الشخص عن سببيه الفعل حين نريد فهم السبب فى معناه القانونى .

إلا أن أهم ما وجه إلى نظرية بيلنج من نقد هو أن فكرته فى المطابقة لا تتفق والواقع التشريعى . فالواقعة النموذجية لا تتحدد فقط بماديات السلوك والنتيجة ورابطة السببية . فقد نبه ماير وفيشر وفير إلى أن المشرع كثيرا ما يلجأ فى تحديد الواقعة إلى الاستعانة بعناصر نفسية بحيث يستحيل الوصول إلى المطابقة إلا عن طريق تلك العناصر ، كما أن هناك عناصر أخرى معيارية أو قاعدية *normativi* تدخل فيها وتحدد إطارها ولا يمكن فصلها عنها دون أن نضيع تحديد المشرع للواقعة .

والواقع أن اكتشاف هذه العناصر النفسية والقاعدية للواقعة وإن شكل دليلا قاطعا على إخفاق نظرية بيلنج إلا أنه شكل فى الوقت ذاته طفرة جديدة فى تطور الفقه الجنائى والذى أعطى مجالا بعد ذلك لنظرية عدم المشروعية النفسية والنظرية المعيارية للإذئاب ، وكائنا من أهم الموامل التى استندت إليها النظرية الغائية كما سترى بعد قليل .

٢ - تطور الفقه وظهور فكرة العوامل النفسية لعدم المشروعية :

إن مطابقة الواقعة المادية للنموذج التشريعى لا تكفى وحدها لقيام الجريمة ، بل لا بد أن تكون هذه الواقعة المطابقة متعارضة مع النص التجريمى . أو عبارة أخرى متعارضة ماديا مع أوامر الشارع ونواهيته . ومن هنا جاء العنصر الثانى من عناصر الجريمة وهو عدم المشروعية للمادية (٢) . ذلك أنه لا يخفى

Binding. Der objektive Verbrechenstatbestand in seiner (١)
rechtlichen Bedeutung, 1910. G.S, 76. 210 cit. da Santamaria.
op. cit. p. 51 .

(٢) راجع أكثر تفصيلا وفى الخلاف حول العناصر المكونة لعدم المشروعية مؤلفنا بالإيطالية فى السمة الجنائية .

Il concorso di più persone nel reato, Sapi, Roma 1964,
p. 160 e segg .

عن الباحث أن ماديّات الواقعة المرتكبة في ظروف إباحة معينة كالقتل مثلا دفاعا عن النفس ، هذه الواقعة في ماديّاتها تطابق ماديّات جريمة القتل ومع ذلك خلا تقوم الجريمة لانعدام التعارض بين الواقعة والنص التجريمي ، أو بمعنى آخر لانعدام ركن عدم المشروعية ، وقد استقر الفقه في جانبه الأكبر على أن عدم المشروعية التي هي عملية تقييم وحكم على الواقعة لها صفة مادية بمعنى أن لا يدخل فيها سرى ماديّات الواقعة التي تكون محلا للتقييم . أما تقييم العناصر النفسية للجريمة فتدخل في الركن الثالث وهو الإذئاب ، ومن هنا جاءت الصفة المادية لعدم المشروعية باعتبار أنها حكم على ماديّات الجريمة أي السلوك والنتيجة وعلاقة السببة دون النظر إلى العوامل النفسية . والواقع أن تلك الفكرة المادية لعدم المشروعية كانت نتيجة للدراسات السابقة وخاصة التي أدلى بها بيلنج حول تحديد الواقعة المطابقة والتي إخرج منها جميع ما هو نفسى ليدخله في محيط الركن الثالث للجريمة .

ودون الدخول في تفصيلات التيارات المختلفة حول عدم المشروعية ووضعها في الجريمة وما إذا كانت هي تقييم للركن المادى وحده أو للمادى والمعنوى معا (١) والتي تخرج عن نطاق البحث ، يكفي أن نشير هنا إلى أن الرأى السائد المتسك بالصفة المادية لعدم المشروعية سرعان ما تعرض لهجوم من قبل خصومه حول مدى صحته . فقد تبين أن هناك كثيرا من الجرائم يستحيل فيها الحكم على الفعل ماديا بأنه غير مشروع دون أن يدخل في الاعتبار العوامل النفسية التي صاحبت الفعل (٢) ، وبمعنى آخر توجد هناك حالات يعلق فيها المشرع الحكم على العمل المادى بعدم مشروعيته على تقييم الإرادة أى على لحظة الإذئاب . ومثال

(١) راجع في ذلك خلاف الكتب العامة .

Petrocelli, L'antigiuridicità. Rist. 3a ed., Cedam. Padova. 1959. p. 35 e segg., Moro, L'antigiuridicità penale, Piulla. Palermo. 1647 p. e segg.

(٢) كان أول من نبه إلى العناصر النفسية لعدم المشروعية ماير في أول طبعة لكتاب القسم العام .

M. E. Mayer. Der allgemeine Teil des deutschen Strafrechts- 1915, s. 182

تلك الحالات جميع الجرائم التي يربط فيها المشرع تحريم الفعل بغاية معينة يجب أن تتوافر لدى الفاعل ، بحيث أن تخلف تلك الغاية من شأنه أن ينفي الصفة غير المشروعة عن الفعل أو يجعل الواقعة تكون أركان جريمة أخرى . فانتزاع الحيابة للمادية لمقول مملوك الغير ، وهذه هي الواقعة المادية ، قد يكون بقصد تملكه ، كما قد يكون بقصد انلافه ، كما قد يكون بقصد استعماله أو بقصد فحصه ورده ،^(١) فهل يكفي هنا ماديات الواقعة لإصدار الحكم بعدم مشروعيتها المادية ؛ بطبيعة الحال لا يمكن إصدار مثل هذا التكييف إلا بإدخال العامل النفسى الذى رافق الفعل المرتكب فى التقييم . لكى تكون بصدد جريمة سرقة أو بصدد جريمة انلاف أو بصدد فعل لا يرقى إلى مرتبة التجريم .

وقد أدى اكتشاف العوامل النفسية لعدم المشروعية إلى اتجاه جديد فى الفقه حول مفهوم عدم المشروعية مفاده أنها عبارة عن تقييم وحكم على ماديات الواقعة وعلى العوامل النفسية التى صاحبها وقد تزعم هذا الاتجاه Meyger^(٢) فى ألمانيا و Petrocelli^(٣) فى إيطاليا .

وسرى بعد قليل ، كيف أن النظرية الغائية استفادت الكثير من هذا المفهوم الجديد الذى وصل إليه الفقه حول عناصر عدم المشروعية وذلك باستبعاد الفصل التام بين ماديات الجريمة التى تدخل فى عدم المشروعية وبين كل ما هو نفسى .
أنذى يدخل فى الإذئاب .

٣ - تطور الفقه وظهور النظرية المعيارية للإذئاب .

رأينا كيف أن الفقه فى دراسته لأركان الجريمة قد أدخل فى الركن المادى السلوك الاجرامى بوصفه قوة ذات عليية من حيث ترتيب النتيجة غير المشروعة وارجع كل ما هو نفسى إلى الركن المعنوى فى الجريمة أى ركن الإذئاب *colpevolezza* .

(١) قارن أيضاً فى هذا الصدد .

Malinverni. Scopo e movente nel diritto penale, 1954, p. 105 e segg.

Mezger. Strafrecht I. Allgemeiner Teil. 1960- S. 84. (٤)

Petrocelli. L'antigiuridicità, cit. p. 35 e segg. (٣).

وانتهى إلى أنه إذا كانت هناك علاقة سببية مادية بين السلوك والنتيجة موضعها الركن المادى فإن علاقة السببية النفسية بين الفاعل والواقعة الإجرامية هي التي تكون ركن الإذئاب فى الجريمة . وإذا كان السلوك الإجرامى يجب تفسيره بمنهج طبيعى أى باعتباره طاقة تدفع سلسلة السببية لآحداث النتيجة فكذلك الحال بالنسبة للإذئاب يتعين فهمه أيضاً وفقاً لمعايير طبيعية . فهو عبارة عن الرابطة بين إرادة الفاعل والواقعة المادية المسكونة للجريمة . ومن هنا جاءت النظرية النفسية للإذئاب *colpevolezza psicologica* فالركن الثالث للجريمة يتوافر متى قامت لدى الفاعل إرادة تحقيق الواقعة ، أى حينما يتطابق مضمون الإرادة مع الواقعة التى حدثت . فإرادة تحقيق الواقعة هي أرض الأساس الذى يقوم عليه الركن الثالث للجريمة . وهو الإذئاب (١) .

غير أنه سرعان ما استبان عجز هذا المفهوم النفسى للإذئاب فإذا كانت إرادة تحقيق الواقعة هي الفصيل فى تحديد توافر الإذئاب من عدمه فعنى ذلك أن الخطأ غير العمدى يخرج من نطاق الإذئاب حيث تقوم المسؤولية الجنائية ليس على الإرادة التى هي مخالفة لما حدث وإنما على معايير أخرى قاعدية يقدرها القاضى بعيداً عن إرادة تحقيق الواقعة التى هي معدومة فى الخطأ غير العمدى يترتب على ذلك أنه إذا كان القصد الجنائى والخطأ غير العمدى هما صورتى الإذئاب فإن الاختلاف الجوهرى بين جوهر كل منهما يجعل من الاستحالة بمكان الجمع بينهما تحت فكرة واحدة أى تحت الإذئاب (٢) ولقد حاول الكثيرون

(١) أظن أن النظرية النفسية للإذئاب خلاف الكتب العامة فى القانون الجنائى ، الدكتور عمر السعيد رمضان ، بين النظريتين النفسية والمعايرية للأمم ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٤ ، العدد الثالث ، ص ٦٠٥ وما بعدها . وانظر فى الفقه الايطالى .

Alimena. La colpa nella teoria generale del reato, Priulla. palermo. 1947, p. 153 e segg. maggiore. prolegomeni al concetto di colpevolezza, Priulla, Palermo, 1950, p. 47 e segg.

(٢) تارن :

Bettiol. Il problema penale. cit. p. 94 e segg., Gallo. Il concetto unitario di colpevolezza, cit. p. 55 e segg., Petrocchi. La colpevolezza, Cedam, Padova. 1962. p. 88 e segg.

من أنصار النظرية النفسية للإذئاب محاولات كثيرة للجمع بين القصد الجنائي والخطأ غير العمدى تحت فكرة الإذئاب إلا أنها محاولات كان حظها الفشل نظراً للاختلاف الجوهرى من الزاوية النفسية بين كلا الصورتين من صور الإذئاب .

ولقد ظهر إخفاق النظرية النفسية للإذئاب في جانب آخر وهو أنها تعترف بانعدام ركن الإذئاب بالنسبة لمعدوى الأهلية رغم أنهم يحققون الهيكل النفسى للقصد الجنائى والخطأ غير العمدى . فالصغير يمكن أن يرتكب فعلاً عن عمد كما يمكن أن يحقق أركان الواقعة الاجرامية عن خطأ ومع ذلك تنفى الجريمة لاتتفاء الإذئاب . كذلك أيضاً قد تتوافر إرادة تحقيق الواقعة ومع ذلك يستحيل القول بأن الشخص قد توافر لديه القصد الجنائى . فالذى يرتكب الواقعة الاجرامية لوجوده في حالة دفاع شرعى لا يمكن أن يقال أنه توافر لديه قصداً جنائياً رغم أن إرادته اتجهت لتحقيق الواقعة . ومعنى ذلك أن القصد الجنائى المسكون لاحدى صور الإذئاب ليس بمجرد علاقة نفسية بين إرادة الشخص والواقعة التى حدثت . والدليل على ذلك أنه قد يتوافر لدى الفاعل اراده تحقيق الواقعة الاجرامية ومع ذلك لا يتوافر القصد الجنائى وإنما الخطأ غير العمدى ومثال ذلك من يرتكب الجريمة في ظرف الإباحة الظنية . فالفاعل هنا يريد الواقعة ويريد النتيجة غير المشروعة ، غير أن هذه العلاقة النفسية لا تمكن لقيام الحكم بتوافر الإذئاب في صورة القصد الجنائى . ثم ماذا نقول بصد الخطأ غير العمدى وهل هو فعلاً مجرد علاقة نفسية بين الفاعل والواقعة ؟ تشك في هذا بل نقطع بصحة الاجابة العكسية . فالحكم بتوافر الخطأ من عدمه لا يقوم على توافر الرابطة النفسية دائماً على أساس معايير قاعدية أخرى تصل في بعض الصور إلى حد افتراض انعدام الارادة كما هو الشأن في الخطأ غير الواعى .

هذه الانتقادات التى واجهتها النظرية النفسية للإذئاب لفتت أنظار الكثيرين إلى أن هناك عنصر آخر خلاف العلاقة النفسية هو التوصل في تحديد قيام الاذئاب من عدمه . وهذا العنصر متوافر سواء بالنسبة للقصد الجنائى

والخطأ غير العمدى وقد قام بتفريده فرانك Frank في قاعدة normolita الظروف المحيطة بمباشرة الإرادة . وذلك أن الإذئاب هو حكم على إرادة الشخص يقوم به القاضى مراعىا الظروف التى باشر فيها الجانى إرادته ، فإذا كانت هذه الإرادة قد بوشرت في ظروف كانت تسمح للشخص بامكانية الانصياع لأوامر المشرع فانه يكون مذنباً على أساس أنه أتى إرادة ما كانت يجب أن تكون مع مسكنة ذلك . فالإذئاب هو تقدير يقوم به القاضى ويحكم به على إرادة الجانى .

فهى عبارة عن لوم riprovazione الإرادة . وقد أدخل فرانك في مقومات الحكم على الارادة الاهلية الجنائية والظروف الخارجية التى تحقق فيها الفعل الاجرامى . هذا وقد أحرز Goldschmidt خطوة أخرى في محيط النظرية المعيارية أو القاعدية حاول فيها تخليص الإذئاب من العلاقة النفسية وذلك بمبادئه بوجود قاعدة أمره تحكم السلوك الداخلى للفرد ، والإذئاب ما هو إلا مخالفة الإرادة لتلك القاعدة . وفى نهاية المطاف جرد Graf zu Dohna فكرة الإذئاب من أى شوائب نفسية وذلك بفصله موضوع الحكم عن الحكم ذاته بحيث أصبحت عملية الحكم أو التكليف الإرادة هى المكونة لعنصر الإذئاب ، ومعنى ذلك أن الإذئاب أصبح كركن عدم المشروعية ما هو إلا حكم على موضوع معين (الواقعة في حالة عدم المشروعية والإرادة في حالة الإذئاب) لا يدخل كعنصر فيه (١) .

٤ - ظهور النظرية المعيارية :

انتهى حال الفقه بخصوص عناصر الجريمة إلى الوضع السابق عرضه . وكما استبان من التحليل سالف الذكر أن التنظيم القانونى للجريمة وعناصرها وفقاً لفقه التقابلى قد أصبح في ميسر الحاجة إلى إعادة بنائه بما يتفق والتطور الذى لحق الفكر القانونى الجنائى.

(٢) أنظر في عرض التطور الفقهى للنظرية المعيارية .

Gallo. Il concetto unitario. cit. p. 66 e segg.

وفارن ايضاً .

Campisi. Rilievi, cit. p. 31 e segg. Maurach, L'evoluzione dogmatica. cit. p. 660 e segg. Welzel, Il nuovo volto del sistema penale. in Jus 1952.

Siebert, Il diritto penale germanico nella recente dottrina tedesca, in Riv. it, 1952

والحقيقة هي أن السلوك الاجرامى والمفهوم الذى يجب أن يحمل عليه هو المحور الذى يدور حوله أى تنظيم قانونى لعناصر الجريمة . ومن أجل ذلك نجد أن المفهوم الطبيعى للسلوك وما ترتب عليه من فصل العنصر النفسى له عن مادياته والنظر إليه على أنه قوة سببية مادية قد بات عاجزاً عن مسابقة التطور الذى وصل إليه الفقه الجنائى فى خصوص عدم المشروعية والإذئاب .

ذلك أن السلوك الانسانى يجب النظر إليه ليس كقوة طبيعية دائماً كظاهرة اجتماعية تدخل فى إطار القيم الاجتماعية وليس فى إطار الظواهر الطبيعية وذلك حينما نريد أن نفهم كنه الحكم عليه . فالإنسان باعتباره كائناً عاقلاً يتصرف دائماً للوصول إلى غرض معين ، فكذلك الحال بالنسبة لسلوكه الذى يعبر به عن تلك الغاية ويهدف به إلى تحقيقها (١) . وهو حينما يدفع عجلة السببية بسلوكه فانما يفعل ذلك وهو مدرك للآثار التى تترتب عليه وبالتالي فهو يوجه بسلوكه سلسلة السببية المادية لتحقيق النتيجة التى يريد بها (٢) ومن هنا كان الفصل بين الفعل وبين العناصر النفسية التى يقوم عليها كما يرى أنصار الفكر الطبيعى ، فضلاً عن أنه لا يتفق والمنهج الطبيعى فانه يتعارض مع جوهر السلوك الانسانى الذى ماهو إلا تحقيق لغاية معينة يريد الشخص الوصول إليها فالحقيقة القانونية هي حقيقة اجتماعية وليست طبيعية ولذلك لا يجوز اللجوء إلى منهج العلوم الطبيعية لدراستها هذا بالإضافة إلى أن المدرسة التقليدية باتباعها المنهج الطبيعى فى دراسة السلوك لا تستطيع تفسير المسؤولية فى أحوال الخطأ غير الواعى والامتناع الراجع إلى نسيان أو سهو كما سبق أن رأينا .

كما ثبت فصل المدرسة التقليدية المبنية على المنهج الطبيعى فى تفسير الإذئاب

(١) قارن Bettiol, Il problema penale. cit. p. 84 e segg.

(٢) قارن أيضاً فى هذا الصدد ،

Antolisei. Il rapporto di causalita nel diritto penale. Torino, 1960, p. 202 e segg.

فإذا كان القصد الجنائي هو إرادة النتيجة فكيف يقوم القصد الجنائي في جرائم السلوك المجرد؟ إنها بمفهومها الطبيعي الإذئاب بوصفه علاقة نفسية بين الفعل والإرادة من شأنه أن يصل إلى نتيجة تتعارض مع المنطق القانوني وهو ادماج القصد الجنائي في إرادة الفعل التي هي مفترضة في جميع الأفعال حتى تلك التي تقوم عليها جرائم الإهمال .

وانقادا للسلوك الاجرامى والجريمة من برائن المنهج الطبيعى الذى أدى إلى عدم تفهم العناصر المكونة للجريمة باعتبارها واقعة اجتماعية قامت النظرية الغائية لتعيد بناء عناصر الجريمة بما يتفوق وحقيقتها الاجتماعية وآخذة في الاعتبار بحفظ حقيقتها المادية كما تظهر في العالم الخارجى في الوقت ذاته .

وهذا ما نستبينه في الفصل التالى في عرضنا للنظرية الغائية .

الفصل الثاني

البنیان القانوني المجريّة في النظرية الغائيّة

- ١ - الخلافات الفلسفية النظرية الغائية ٢ - السلوك الاجرامى ومفهومه الغائى.
- ٣ - القصد الجنائى مكانه السلوك الاجرامى وليس الإذئاب
- ٤ - الخطأ غير العمدى وموضعه من السلوك الإجرامى والإذئاب
- ٥ - تطور الفقه الغائى بالنسبة للخطأ غير العمدى ٦ - مفهوم الواقعة المطابقة لاي الفقه الغائى . ٧ - فكرة عدم المشروعية ومضون الإذئاب والعناصر المكونة له في النظرية الغائية .
- ١ - الخلافات الفلسفية للنظرية الغائية .

رأينا كيف أن لفقه الجنائى في مراحل تطوره المختلفة يستشعر دائماً التيارات الفكرية الفلسفية التي تسود جوانب المعرفة الأخرى ، وقد رأينا أيضاً تأثير الفقه الجنائى بالمنهج الطبيعى قد أدى به إلى دراسة الجريمة وعناصرها المختلفة بالصورة السائدة في الفقه التقليدى سابق بيانه .

غير أنه بغروب شمس المدرسة الطبيعية ظهرت تيارات جديدة أثمرت في الفقه الجنائى بحيث دعت الكثيرين من فقهاء القانون الجنائى إلى إعادة تقييم العناصر المكونة للجريمة ومن أهم هذه التيارات الفكرية فلسفة القيم التي حل لوائها ريكارت وهارتماز (١) والتي كونت في الحد ذاته المنطلق للنظرية الغائية التي صاغها هانز فلتسل وتبعه الكثيرون خاصة في ألمانيا وإيطاليا .

(١) انظر .

N. Hartmann. Etik. Berlin und Leipzig. 1925. 2. 159

ويقوم فكر هذا الفيلسوف على أن دراسة الكائن الموجود تشمل مجالات ثلاث . الأول . هو المجال الواقعي والثاني هو مجال المثل والقيم والثالث هو مجال الفكر . وما يجب ان يكون =

وتقوم هذه الفلسفة التي تبنّاها فلتسل على أن الوقائع المادية تسكسب معناها باتصالها بقيمة من القيم التي تسود الجماعة في لحظة من اللحظات التاريخية لها . فالواقعة والقيمة لتي تتصل بها هما الذين يكونان المفهوم السكلى للواقعة ، ولما كان القانون إنما بدور محوره حول مصالح معينة يريد حمايتها في الجماعة ، فإن موضوع هذه الحماية هو الذى يكون القيمة التي تتصل بها الجريمة بوصفها واقعة مادية . واتصال هذه الواقعة للمادية بالقيمة هو الذى يضفى عليها صفة المطابقة للنموذج التشريعى للواقعة الجنائية . ومن هنا كانت أهمية تفريد المصالح المحمية لتحديد مطابقة الواقعة لنموذج الجريمة التشريعى -- غير أن الواقعة المادية التي تمبر عن حقيقة واقعية *realta Ontologica* لن تستطيع فهمها إلا عن طريق القيم التي تندمج فيها . فالفصل بين الواقعة والقيم المتصلة بها من شأنه أن يفقد الواقعة مفهومها الاجتماعي الذي يهتم به القانون وينزل بها إلى مجرد حدث طبيعي سبب *Causale* وهذا هو الخطأ الذى وقعت فيه المدرسة الطبيعية وانتهت إلى فصل الفعل الاجرائى عن العناصر النفسية التي تضى عليه المعنى الاجتماعي . ولذلك يتعين لتفادى هذا إدماج الواقعة المادية والقيم المتصلة بها حتى تصل إلى

== لإعنا ينتقل من مجال القيم والمثل إلى المجال الواقعى عن طريق الشخص . وما يجب أن يكون عليه الشيء أو المادة ينقلب إلى واجب القيام بعمل معين من قبل الشخص حيث نجد الغاية تقوم فيه بدور جوهرى باعتبار أنها تكون في علاقتها بالارادة كعلاقة القيم والمثل بالواجب . ومن هنا فالغاية ما هي إلا مباشرة للقيم والمثل من قبل الشخص مباشرة فعلية . أما العلاقة الغائية فهي تشمل ثلاث مراحل ١ -- تمثل الغاية من قبل الشخص ٢ -- تحديد الوسيلة لتحديد غايتها عن طريق النفس الذى يسمى إليه الشخص ٣ -- تحقيق الغاية . وهنا تكون العلاقة بين الوسيلة والغاية هي علاقة السبب بالسبب . والمرحلتين الأولى والثانية لا يخرجان عن نطاق الادراك الشخصى ويقودان الشخص في الوقت نانة إلى تحقيقهما . أما المرحلة الثالثة فهي التي تخرج إلى العالم الخارجى متمثلة في الفعل . ومن هنا فإن الفعل هو خليط من السببية والغائية باعتبار أن الغاية توجه التسلسل السببى الواقعى .

قارن أيضاً :

حقيقة الواقعة الاجتماعية (١). ولما كان القانون الجنائي يهتم بنشاط الفرد وسلوكه الاجتماعي فإنه لا يوقف فقط عند الحركة العضوية أو الجسمية وإنما يشمل أيضاً الجوانب النفسية والمعنوية وعلاقتها بالقيم التي يدور حولها القانون ذاته .

وعلى هذا الأساس ذهبت النظرية الغائية في تفهمها للسلوك الإجرامى إلى عدم إمكان الفصل بين الحركة العضوية ومضمون الإرادة ، بل أن السلوك أو الفعل يشمل الجانبين معا بحيث لا يمكن تعديد مطابقة السلوك التودجى محل التجريم دون أن تأخذ في الاعتبار مضمون الإرادة كما سنرى في البند التالى .

٢ - السلوك الإجرامى ومفهومه الغائى :

الفعل الإجرامى أو السلوك باعتباره ظاهرة واقعية في حياة المجتمع يجب فهمه في مجموعة سواء من حيث الأسباب التي توجده أو من حيث كيفيته . فالحقيقة القانونية هي الحقيقة الواقعية . والحقيقة الواقعية الاجتماعية لا شك أغنى بكثير من الحقيقة الطبيعية نظرا لأنها تشمل خلاف الواقع المادى أيضاً القيم التي تتصل به . ولهذا السبب يرى أنصار المدرسة الغائية أن فقه السلوك الإجرامى لأهميته الاجتماعية وشكلة القانونى قد أصبح هو فقه الجريمة بأكملها (٢) .

فالمفهوم الطبيعى للفعل naturalistica والذي يؤسس على الفصل بين اتجاه الإرادة أو مضمونها وبين تحقيق الإرادة ينتهى ليس فقط إلى تجريد الفعل إلى مجرد الفاعلية السببية وإنما أيضاً يفصل عنه معناه الخاص في المحيط الاجتماعى (٤) وقد غاب عن أنصار المفهوم الطبيعى للفعل أن الإرادة ذاتها تتدخل في السببية

(١) غارن أيضاً .

Welzel, Naturalismus und Wertphilosophie in Strafrecht, 1935. S. 50.

وهنا يظهر تأثير فلتسل بأراء Richert واضحا .

(٢) غارن في ذلك أيضاً .

Maurach, Deutsches Strafrecht, allgemeiner Teil. 1958, S. 713 , 141

Welzel, Naturalismus . S. 26

(٣)

ليس فقط كعامل منير للحقيقة للمادية وإنما أيضاً كعامل مكون لها وفقاً لاتجاه الارادة .

وعليه فالفعل من الناحية الموضوعية أى الفعل فى جانبه المادى لا يظهر لنا كقوة أو حدث سببى كأى حدث طبيعى وإنما كحدث أختير غائياً بمعرفة مرتكبه . أى كحدث متجه إلى تحقيق غاية معينة قصد إليها الفاعل . وعلى هذا فإرادة الشخص تتجسد مادياً فى الفعل لتحقيق غاية معينة ولأن على أساسها يجب فهم الحقيقة الاجتماعية والقانونية للسلوك (١) .

فالبنيان الذى يتكون منه الفعل أو السلوك إنما يؤسس على النية أو القصد المتجه إلى غاية معينة . وقدرة الارادة السببية إنما تنأتى فى مسكنتها على تخيل النتائج الممكن حدوثها عن السلوك وبالتالي فهى تستطيع أن تتحكم فى تدخلها فى سلسلة السببية . ومن هنا فإن المعنى الدقيق للسلوك الارادى لن يأتى إلا إذا كانت الارادة تستطيع التحكم فى سببيتها وأن ما تسبب فيه ينتسب إليها باعتبارها تحقيقاً لها . والسلوك هنا إرادياً باعتبار أن وجوده والشكل الذى وجد عليه يستند كلية إلى الارادة باعتبارها سبباً يمكن التحكم فيه عن وعى وإدراك بما يترتب عليه من نتائج (٢) .

أما ممكنه تخيل النتائج الممكن حدوثها للتدخل الارادى السببى يشمل وفقاً لها ناس فلنسل الفرض الذى يهم الفاعل تحقيقه والوسائل التى يستخدمها للوصول إلى الفرض والنتائج التبعية التى تتصل باستخدام الوسيلة (٣) .

فالقدره على الفهم السابق للنتائج التى تترتب على السلوك تعتبر عنصراً هاماً وضرورياً للسلوك الغائى .

وهكذا يصل فلنسل إلى أن الشكل المادى للسلوك الغائى إنما يستمد من الارادة

Welzel, Kausalitat und Handlung. 1921, Zsrw., S. 719. (1)
citato da Santamaria, Prospettive. cit., p. 73

Campisi. Rilievi. cit. p. 24

(٢) قارن :

Welzel, Il nuovo volto. cit. p. 33

(٣) أنظر :

التي تسد الهدف أو الغرض والتي حددت أيضاً الوسائل اللازمة لتحقيقه وبالتالي فقد أضفت عليه معناه الاجتماعي . ويترب على ذلك أن الفعل في مجرعه وفي أية لحظة من لحظاته يعتبر حقيقة متكاملة هادفة وخاضعة للإرادة التي حددت الغرض الذي تبغى الوصول إليه عن طريق الفعل . وعليه فالفعل أو السلوك كحقيقة هادفة ماهر إلا تحقيق الغرض منه الذي حددته سلفاً الإرادة (١) .

٣ - القصد الجنائي مكانه السلوك الاجرائي وليس الأذئاب .

السلوك إذن في نظر الاتجاه الثاني لا يمكن فصله عن مضمونه الثاني . فهو عبارة عن غاية متحققة . ومن هنا فإن إتجاه الإرادة أو مضمونها هو الذي يكون جوهر السلوك وسماته الأساسية تتحدد به . فبدون هذا المضمون لا يمكن أن نتحدث من سلوك إنساني .

يترب على هذا عدم إمكان فصل القصد الجنائي *dolo* عن السلوك . ذلك أن إتجاه الإرادة إلى غرض معين لتحقيق نتيجة معينة والتي تكون مضمون الإرادة إنما يتصل بالسلوك ذاته باعتباره جزءاً مكملاً له : فالقصد هو الأساس الذي يبنى عليه السلوك وهو الذي يعطيه المعنى والشكل في الوقت ذاته . ولذلك ففصله عن السلوك من شأنه تجريده من معناه القانوني والاجتماعي (٢) .

(١) في نفس المعنى قارن أيضاً :

Bettiol. Il problema penale, cit. p. 91 e segg.

غير أن الذي نود التنبيه إليه هو أن الفقيه بيتيول قد إعتق هو الآخر الفلسفة القائية إلا أنه لم يتبع فلتسل فيما ذهب إليه في تطبيق تلك الفلسفة على عناصر الجريمة وانتهى إلى إعادة بنائها من جديد . فعناصر الجريمة هي كما استقر عليها الفقه التقليدي ولم يفعل كما فعل فلتسل بنقل القصد الجنائي والخطأ غير العمدى إلى محيط الفعل بدلا من الإذئاب . فالقصد الجنائي في نظر بيتيول يجب أن ينصب على منهج البحث في القانون الجنائي بأكمله باعتباره يدور حول تصرفات الفرد وبالتالي يجب أن يتسم بالمنهج بالقيم الإنسانية التي تتفق والطبيعة الإنسانية ولا يكون المنهج طباعيا شأن المنهج في العلوم الطبيعية . ولذلك فالغارق بين بيتيول وفتلسل هو أن الأول يدعو إلى منهج غائي لقانون العقوبات بينما الثاني بنظرته القائية يدعو إلى إعادة بناء عناصر الجريمة . قارن في التفرقة بين أفكار بيتيول وفتلسل .

Pottoello - Mantovani. Il concetto ontologico. cit. p. 19.

e segg.

Welzel, Il nuovo volto, cit. loc. cit

(٢)

ويلاحظ أن القصد هنا إنما يقصد به الجوهر النفسى للسلوك أى مضمون الإرادة ، وليس المراد به الإرادة الآتية المتعلقة بشخص كامل الأهلية . أى أن النظرية الغائية لا تعنى القصد الجنائى بمفهومه القانونى وإنما القصد الطبيعى *dolo naturale* أو النية *intenzione*

فالقصد الذى يكون جوهر السلوك ما هو إلا اتجاه الإرادة لتحقيق نتيجة معينة . يستوى بعد ذلك أن تكون تلك الإرادة محل لوم من الشارع من عدمه أو أن يكون الشخص كامل الأهلية أو عديم الأهلية . فعدم الأهلية يأتى سلوكا غائيا هو الآخر وذلك باتجاه إرادته إلى تحقيق غرض معين (١) .

والغاية المتمثلة فى السلوك هى التى تضفى عليه صفة المطابقة التى يبنى عليها بعد ذلك تقدير الأذئاب والخطورة الاجرامية .

ولتوضيح ذلك نضرب مثلا بالسرقة . فاختلاس المقتول بنية تملكه والمكون للنموذج التشريعى للسرقة لا يتحقق من مجرد الأضرار بالحقوق المادية ، أى لا يتحقق بمجرد حيازة الشيء وإنما يجب أن يكون انتزاع الحيازة هذه قد تم بقصد أو بنية وهى التملك . ويبدو من هذا جليا أن المضمون النفسى للسلوك لا يمكن فصله عن السلوك ذاته حتى يمكننا القول بمطابقة انتزاع الحيازة للسلوك النموذجى المكون لواقعة السرقة والتى يقسم على أساسها اللوم التشريعى أو الإذئاب .

ونفس الوضع نجدّه أيضاً فى محيط جريمة القتل . فمثلا فعل القتل الذى يباشره الشخص لغاية معينة وهى أزهاق الروح يختلف من حيث المطابقة لفعل القتل الذى يقع عن خطأ أو إهمال . فكلما الفعلين وأن تطابقا فى مظهرهما الخارجى لاتصالهما بالحقوق المادية حماية برابطة سببية ظاهرية إلا أنها فى جوهرهما مختلفين لأن المضمون النفسى لكل منهما يضىء عليهما وصفا خاصا . وهذا الاختلاف بين كلا الفعلين قائم سواء أكان الفاعل أهلا للمسئولية الجنائية أم ناقص الأهلية .

(١) قارن :

فالقتل العمدى يباشر مع سيطرة تامة لسلسلة السببة عن طريق السلوك والوسائل المستخدمة لتحقيق لإرادة الجاني (١) . على حين أن القتل الخطأ يمثل نموذجاً تشريعياً مختلفاً في صفاته عن العمد ومعلّقاً وجوده على عناصر قاعدية أو معيارية *normalitativi* كما أنه يحتس أيضاً بسبب خاص من أسباب انتفاء المطابقة وهو المتمثل في الحادث الفجائي *fortuito* (٢) .

وتأكيداً لوجه نظرم يقارن أنصار النظرية الغائية ما نادوا به وبين ما استقر عليه الفقه التقليدى من فصل بين التسبب الارادى ومضمون الارادة فصلاً أدى إلى إفقاد الفعل أو السلوك جوهره الاجتماعى والقانونى فى الوقت ذاته . فبينما يرى الفقه التقليدى أن القصد الجنائى والخطأ غير العمدى هما صورتى الإذئاب نجد أنه يقرر فى الوقت ذاته أن محور نظرية الإذئاب هو بيان الفروض التى يكون فيها تحقيق الارادة فى صورة الفعل هو مضمون الارادة فى الوقت ذاته أى مطابق للقصد الجنائى أو الخطأ غير العمدى . وعلى ذلك يذهب الفقه التقليدى إلى الجمع بين جانبي الفعل المادى والنفسى بعد أن فصل بينهما فى دراسة الأول ، إلا أن ذلك جاء على حساب الصفات الأساسية للفعل والتي يؤسس عليها تقدير الإذئاب . وفقد بالتالى الفعل قدرته على تفريد النموذج القانونى الواقعة لأن النزول به إلى مجرد الفاعلية السببية قد جعلت الركن المادى جريمة القتل واحداً فى حالة العمد والخطأ على السواء . على حين أن مطابقة السلوك للنموذج التشريعى . فى كلا الجريمتين تختلف عن الأخرى . بينما الفقه الغائى ، كما رأينا ، يرى أن اختلاف القتل العمد عن الخطأ ليس موضع الإذئاب وإنما مكانه الطبيعى هو السلوك حيث يتوافر العنصر الذى يعطى السلوك لونا معيناً وهو الارادة . وعليه فإن التفرقة بين الواقعة الجنائية العمدية وغير العمدية يجب أن تكون فى مجال السلوك .

(١) يؤيد أنصار النظرية وجهة نظرم بالمثال التالى : لو فرض أن شخصاً يريد قتل عدو له يعلم أنه مريض بمرض قلى . ويعلم أنه بسبب هذا المرض لا يمكن أن يحتمل أى خبير دفعه فيقوم الجاني بالقاء مثل هذا الخبر عليه فيموت المريض . فهنا سلوك الجاني يكون مطابقاً لجريمة القتل فقط لوجوده القتل لديه . أنظر .

Santa maria, prospettive. cit. p. 121, not. 13 .

Santa maria, prospettive. cit. p. 191 e segg' .

(٢)

المطابق للنموذج التشريعي . فالإذئاب لا يتكون في جوهره من مجرد علاقة نفسية ، كما أن القصد الجنائي والخطأ غير العمدى ليسا صورتين للإذئاب ، وإنما موضعهما في مكان آخر مختلف كل الاختلاف عن الإذئاب . فالقصد الجنائي هو صفة خاصة بالسلوك وبالتالي فهو يدخل في محيط الواقعة الجنائية التي على أساسها يقوم المحكم بعد ذلك بالإذئاب (١) .

٤ - الخطأ غير العمدى وموضعه من السلوك الإجرامي والإذئاب.

إذا كان القصد الجنائي بالمفهوم السابق هو الذى يكون جوهر الواقعة العمدية فلا بد بطبيعة الحال أن يفترق في هذا عن وضع الواقعة غير العمدية . ومن هنا فقد وجدت النظرية الغائية نفسها في مآزق ساقها إليه المفهوم الغائى للسلوك . فإذا كان السلوك هو تحقيق لغاية تهدف إليها الإرادة فما لا شك فيه أن هذا العنصر الغائى منعدم في الجريمة غير العمدية التي تتميز بأن النتيجة التي وقعت هي على عكس إرادة الجاني . فمطابقة الواقعة غير العمدية للواقعة التشريعية النموذجية إنما تتكون من التسبب بإهمال في إحداث نتيجة غير مشروعة وضار بالمصلحة المراد حمايتها (٢) .

ومع ذلك فقد اجتهد فلتسل ومن ورائه أنصار النظرية الغائية في إبراز الصفة الغائية للسلوك في الجريمة غير العمدية بحيث تتماثل فكرته العامة لمفهوم السلوك الإجرامي .

فيرى فلتسل ومدرسته أنه إذا كانت مطابقة الواقعة في الجريمة غير العمدية محوراً سببية السلوك وارتباطه بالنتيجة غير المشروعة ، فإن هذه السببية لها

(١) أنظر :

Welzel. La posizione dogmatica della dottrina finalistica. cit. p. 1 e segg. idem. Il nuovo vol. cit. p. 31 e segg.

(٢) ومع ذلك يرى فلتسل أن هذا الاعتراض ما هو إلا أكبر دليل على اختلاف الواقعة اللطافية في القتل العمد عنها في القتل الخطأ رغم أن الفقه التقليدى نادى باتفاقهما التام في الجريمتين .

Santamaria, Prospettive. cit. p. 132

أنظر :

مفهوم خاص يختلف كلياً عن سببية الظواهر الطبيعية . فهو يرى أن سقوط صاعقة مثلاً على شخص تسبب له الوفاة يختلف كلية عن تسبب الوفاة بفعل إنسانى . فسببية السلوك الانسانى تتصف بالتدخل الواعى للفرد تدخلاً يميزها عن باقى العوامل الطبيعية . فالسببية الآدمية تتميز بالموقف النفسى الذى يتخذه الفرد والذى يتدخل فى تحقيق النتيجة غير المشروعة .

فبينما فى السببية الطبيعية نجد أن كل سبب ما هو إلا حلقة من حلقات السببية التى تتابع فى حدوثها كل نتيجة للذى يسبقه إلى أن تصل النتيجة التى ترتبط بسلسلة السببية مجتمعه ، نجد أن السببية الغائية للانسان تتوقف على إرادته فى أن يكون سبباً للحدث الخارجى عن طريق فهمه للأحداث التى من شأنها تحقيق النتيجة التى يرغبها (١) . ولذلك فالنتيجة التى تحدث ترتبط به بطريقة تختلف كلية عن ارتباط أى نتيجة بسببها فى محيط الظواهر الطبيعية . فتحقق النتيجة غير المشروعة يتوقف بدوره على القرار الداخلى الذى يتخذه الشخص فى محيط النفس . متى ارتبط الحدث المادى بالشخص الذى أراد أن يكون سبباً فى حدوثه فإن هذه العلاقة تعتبر هى الأساس الواقعى الذى تبنى عليه بعد ذلك التكييفات القانونية الجنائية التى تتوقف عليها المسائلة الجنائية والإذئاب (٢) .

وهذه الرابطة السببية هى رابطة مادية أو موضوعية مستقلة تماماً عن الإذئاب الذى فهمه الفقه التقليدى على أنه رابطة نفسية بين الجانى والواقعة المادية . فالإذئاب فى نظر الفقه الغائى كما سنرى يستبعد منه الرابطة النفسية التى هى تنسب إلى الواقعة كما سبق بيانه .

ورابطة السببية الموضوعية بالمعنى السابق ما هى إلا تحقيق إرادة الشخص فى أن يكون سبباً للنتيجة التى وقعت ، ولذلك يستبعد منها السببية المجردة التى لا ترتبط بعلاقة غائية بالوضع النفسى للشخص أى لا تتصل بقصد كـ هو الشأن مثلاً فى حالة الحادث الفجائى أو القوة القاهرة .

(١) قارن مع ذلك .

Antelisei, Il rapporto di causalita. cit. p. 204 e segg.

(٢) قارن :

Santamaria, Prospettive. cit. p. 134

وهذا المفهوم لعلاقة السببية الموضوعية يصلح ليس فقط في الحالات التي تتحقق فيها النتيجة بتدخل إيجابي للشخص ، أى في حالة العمد ، وإنما أيضاً في حالة ما إذا كانت هناك ظروف أدت إلى حدوث النتيجة رغماً عن إرادة الجاني طالما أنه كان يستطيع تفاديها عمداً أى في حالة الخطأ غير العمدى .

ففي حالة الخطأ غير العمدى نكون بصدد فرضين : الأول حيث لا يأخذ الشخص في اعتباره ولا يقطن لقيمة الفاعلية السببية للوسائل التي تعتمد استخدامها على حين كان يستطيع ذلك عن طريق الهيمنة العمدية . ففي هذه الحالة يحدث الشخص النتيجة غير المشروعة عن طريق أسباب وضعها هو دون الإدراك التام لقيمتها السببية على حين كان في مكنته ذلك . أما الفرض الثانى فهو يتوافر في حالة ما إذا لم يتدخل الشخص في العالم الخارجى غير أنه عن طريق سلوك راع كان في مكنته أن يتجنب نشوء حالة ترتبط بموقف إرادى داخلى للشخص ^(١) . ففي الفرضين العمد أو القصد ، الذى هو مكنته تخيل وتوقع نتيجة معينة مع اتخاذ موقف راع بالنسبة له ، هذا القصد يحدد بالنسبة الحدث السببى النطاق الذى يخضع بعد ذلك للتقييم القانونى الجنائى .

ومعنى ذلك أنه ليست رابطة السببية هى التى تعتبر الأساس الموضوعى لتكييف القانونى الجنائى وإنما العلاقة الغائية بين النتيجة والشخص والتي تؤسس على القصد أو النية . غير أن إدماج الغاية أو الفرض فى القصد الجنائى مع ما يترتب على ذلك من اعتراض خاص بالواقعة غير العمدية لا يجب أن يخضع الباحث ويصل به لإنكار الغائية كمعصر جوهرى للسلوك . بل إن هذا الإعتراض فى نظر فاضل ما هو إلا تأكيداً لنظريته فى اختلاف الواقعة العمدية عن الواقعة غير العمدية والذى حاول أنصار المدرسة التقليدية نفيه والقول بالمساواة التامة بين الواقعتين من حيث ماديتهما .

وفى سبيل تبرير غائية السلوك فى الجريمة غير العمدية يذهب فاضل إلى أن

Welsel. Il nuovo volto, cit, p. 31 e segg

(١)

وقارن مع ذلك :

Santamaria, op. cit, 133 e segg.

السلوك غير العمدى هو دائما سلوك لىسانى كان يمكن تجنبه ، كما أنه ينطوى فى سيره السببى على الإدراك بما قد يترتب عليه . ومن ثم فإنه يتضمن هو الآخر عنصرا غائيا حيثما نفكر بأن الشخص كان فى مكنته أن يمنع بإرادته تحقق النتيجة تنفيذاً للواجب القانونى (١) .

فالمصفة الغائية للارادة تتكون من القدرة على التحكم فى سببها . أى أنها تؤسس على تصور أو توقع السير السببى المستقبلى . وهذا الإدراك ، من وجهة النظر الغائية ، يتساوى مع القدرة على تجنب النتيجة (٢) .

وعليه يرى فلتسل أن خط السير السببى الذى كان فى مكنته للشخص تجنبه، ينتسب إلى الشخص باعتباره سلوكه والنتيجة باعتبارها ناتجه عن هذا السلوك على أساس أنها كان يمكن تجنبها غائيا عن طريق التحكم فى السلوك الإرادى . ولذلك فإن إمكان تجنب الغائى للنتيجة يكشف عن الارتباط الغائى بإرادة الشخص .

وتأسيساً على ذلك يختلف التسبب فى إحداث النتيجة فى الجريمة غير العمدية عن التسبب فيها من قبل حدث من أحداث الطبيعة (٣) لأنه فى الحالة الأولى النتيجة كان يمكن تجنبها غائيا عن طريق التدخل الحكى للغاية Finalita' potenziale . وسواء فى أحوال الخطأ الواعى أو الخطأ غير الواعى فإن إمكان تجنب النتيجة مشروط بالتدخل الإرادى الذى يقوم عليه اللوم القانونى المكون للإذئاب . فى الخطأ الواعى ، رغم أن الجانى لا يريد تحقق النتيجة التى توقع

(١) أنظر فلتسل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) قارن أيضا .

Santamaria, op. cit., p. 73 e segg

(٣) وعلى هذا الأساس يذهب أنصار النظرية إلى أنه ليست علاقة السببية المادية التى تقف وراء التقييم القانونى الجنائى وإنما العلاقة الغائية بين النتيجة والشخص ، وهذا هو ما يجب أن نفهم عليه نظرية السببية الكافية adaequatezza التى على حسب رأى النظرية الغائية ما هى إلا سببية مستقرة . قارن فى ذلك .

Santamaria, op. cit., p. 74

وهو يشير فى ذلك إلى فلتسل فى مؤلفه حول السببية السابق الإشارة إليه .

إمكان حدوثها نجد أنه يفضل الوصول إلى الغرض الذى يريد تحقيقه بدلا من تفادى النتيجة المتوقعة . أما فى الخطأ غير الواعى فإن ممكنة توقع النتيجة غير المشروعه وبالتالي تجنبها غائيا يتوقف على القدرة الفعلية للفاعل والذى يدجها فلتسل فى الاهلية الجنائية .

وعلى ذلك نجد أن الإذئاب يدخل فى الواقعة غير العمدية كعنصر من عناصرها . ومعنى ذلك أن الواقعة غير العمدية لا يمكن تحقيقها إلا من شخص كامل الاهلية توافر فى حقه مقومات الإذئاب . لانتا كما سنرى ، الإذئاب فى نظر الفقه الغائى يدخل فى تكوينه الاهلية الجنائية كعنصر من عناصره . وهنا نجد أن النظرية الغائية قد وقعت فى المحذور على خلاف ما كانت تنادى به من أنها تمكنت من الوصول إلى أن معدوم الاهلية يمكن أن يتصرف عدويا وغير عمدى ، كما سنرى بعد قليل .

٥ - تطور الفكر الغائى بالنسبة للخطا غير العمدى .

لقد لاف فكرة فلتسل فى محاولته لإثبات غائية السلوك غير العمدى اعتراضين الاول خاص بالغائية الحسكية والثانى خاص بربط مطابقة الواقعة غير العمدية بالإذئاب .

فقد لاحظ البعض ، وعلى وجه الخصوص ميتزجر Mezger أن هناك تعارضا بين فكرة الغائية وبين القول بالغاية الحسكية (١) . فالغاية هى دائما واقعية وليست حسكية . والغاية الحسكية ما هى إلا إنعدام وجود الغاية ذاتها . والصفة الحسكية تدخل فى محيط التقييم القانونى فقط ولا يمكن استخلاصها من الحقيقة الواقعية للسلوك . ومن هنا كان اللوم القانونى على الإهمال لا ينشأ عن الفعل وإنما عن التقدير اللاحق الخاص بالإذئاب والذى يتوقف على عناصر أخرى خلاف الفعل .

كذلك أيضاً ربط المطابقة بالإذئاب من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة لا يمكن

التسليم بها وهي أن الواقعة النموذجية لا يمكن ارتكابها قبل شخص ناقص الأهلية أو معدومها على عكس ما يظهر في الواقع الفعلى وما يعترف به القانون في الوقت ذاته (١).

وبناء على ذلك فقد قام أحد تلامذة فلتسل وهو نيسه Niese بإعادة بناء الواقعة غير العمدية بما يتفق ومبادئ النظرية.

ونقطة الإنطلاق عند نيسه هي أفكار الغاية الحكيمية. فالغاية هي حقيقة واقعية بحيث إما توجد أو لا توجد. فالشخص إما أن يريد تحقيق النتيجة غائبا وأما لا يريد ذلك. فالغائية تماما كالسببية أما أن توجد أولا توجد. ولذلك فالسببية الحكيمية لا وجود لها وبالتالي فالغاية الحكيمية ليست غاية على الإطلاق (٢).

غير أن القول بأن السلوك الإنسانى هو دائما سلوك غائى ليس معناه أن السلوك العمدى هو فقط السلوك الغائى وأن السلوك غير العمدى ليس سلوكا غائيا بل إن السلوك الأخير هو الآخر غائى تماما كالأول. والخط الذى أدى إلى أفكار غائية السلوك غير العمدى إنما تأتى من إدماج القصد الجنائى بالغاية. على حين أن القصد الجنائى ما هو إلا غاية أخذها القانون بعين الاعتبار. فالقصد الجنائى *do's* ما هو إلا نوع من أنواع الغاية التى يقوم عليها السلوك الإنسانى. فالقصد الجنائى فى نظر نيسه هو غاية متجهة إلى تحقيق الواقعة الاجرامية. بينما السلوك غير العمدى تكون الغاية فيه متجهة إلى نتيجة مختلفة عن النتيجة غير المشروعة التى تحققت بدلا من النتيجة الأصلية التى كان يبنى الشخص أحداثها، أو تحققت إلى جانبها (٣). ويضرب مثلا لذلك بالمرضة التى تعطى حقنه

(١) قارن.

Pagliaro, Il Patto cit., p. 198 e segg.

(٢) أنظر.

Niese, Finalität Vorsatz und Fahrlässigkeit, 1951, S. 43, idem, La teoria finalistica dell'azione, in Jus, 1951, p. 269 e segg.

(٣) قارن أيضا فى ذات المعنى الذى قال به نيسه

Bettiol, Il problema penale cit, p. 91 e segg. idem, Diritto penale. cit, p. 211 e segg.

للمريض بقصد إشفائه فلا يتحقق الشفاء وإنما يتحقق الوفاة . أو السائق الذى يريد اللحاق بموعد القطار فيقود سيارته بسرعة ويصدم شخصا إلا أنه رغم ذلك يلحق أيضاً بالقطار في موعدده . فالسلوك هنا ، فى الحالتين ، متجه غالبا لتحقيق نتيجة أخرى خلاف النتيجة غير المشروعة (١) .

وعلى أساس هذا المفهوم الجديد لغائية السلوك غير العمدى رأى نيسه أنه بهذا قد خلص الواقعة غير العمدية من ارتباطها بالإذئاب ، فالفعل الغائى فى الجريمة غير العمدية يجب أن يكون أولا وقبل كل شيء مخالفا للواجب القانونى باتخاذ الحيلة وهو بهذا يكون الواقعة المطابقة للنموذج التشريعى للجريمة غير العمدية . أما الإذئاب فهو يشور إذا كان الشخص لم يتمكن من أداء هذا الواجب القانونى باتخاذ الحيلة ، إما لعدم القدرة الشخصية وإما لظروف أخرى أحاطت بالواقعة ، أو كان الشخص متمتعا بالاهلية الجنائية إلا أنه تواجد فى ظروف يستحيل معها أن يتطلب منه تقييم النتائج الممكن حدوثها عن سلوكه (٢) .

٦ - مفهوم الواقعة المطابقة لدى الفقه الغائى .

يرى أنصار النظرية الغائية أن الواقعة المطابقة للجريمة غير العمدية لا تقوم مطابقتها على مجرد علاقة السببية المادية بين السلوك والنتيجة غير المشروعة . فالإضرار بالحق ، أو المصلحة محل الحماية الجنائية لا تكون له قيمة قانونية إلا إذا كان مرتبطا بنشاط إرادى يتصف بصفات معينة . فالواقعة الجنائية غير العمدية وإن كانت خالية من سلوك عمدى بالنسبة للنتيجة غير المشروعة إلا أنها تتضمن سلوكا غالبا متجه لتحقيق نتيجة لم يأخذها المشرع فى اعتباره (مثال ذلك تنظيف السلاح) . غير أن عنصر المطابقة لا يتكون من هذا النشاط الواعى وإنما من إنعدام السيطرة الغائية المطلوبه قانونا للسلوك الغائى الذى وقع . وعلى ذلك فإن الواقعة النموذجية

(١) وجدير بالذكر أن ما درأخ هو الآخر قد نقل مشكلة الخطأ غير العمدى إلى

محيط المطابقة .

أنظر فى ذلك مؤلفه

Schuld und Werantwortung in Strafrecht 1948 S. 28 .

Nies, La teoria Finalistica, cit. loc. cit.

(٢)

للجريمة غير العمدية تتضمن دائماً امتناعاً عن الرقابة الغائية التي أمر بها المشرع لتفادي الإضرار بالحق أو المصلحة محل الحماية الجنائية . ومعنى ذلك أن النموذج التشريعي للواقعة غير العمدية يتمثل في الإضرار بالحق محل الحماية وفي عدم إتباع الحيلة المستلزمة قانوناً للشخص الذي يباشر نشاطاً معيناً . ولذلك إذا قام الشخص بمراجعة هذا الواجب القانوني فإن السلوك يكون مشروعاً حتى ولو أحدث ضرراً بالحق أو المصلحة محل الحماية (١) .

يترتب على ما تقدم أن عنصر الإهمال ، والذي مفاده مخالفة قواعد الحيلة بعدم مباشرة الرقابة المطلوبة قانوناً ، يفسخ من الإذئاب ليدخل في عنصر المطابقة للواقعة غير المشروعة . أما الإذئاب فيشور فقط حيناً نريد البحث فيما إذا كانت مخالفة قواعد الحيلة يمكن أن تكون موضوعاً للوم القانوني حيال الفاعل . وفي هذا المجال يؤخذ في الاعتبار الكفاءات الخاصة بالفاعل وأهليته الجنائية (٢) .

ذلك أن فرض قواعد الحيلة يفترض سلفاً أن الشخص يستطيع أن يتوقع ويشكل غائباً الحوادث المستقبلية عن طريق تدخله الإرادي . ولذلك فالمشرع ينتظر دائماً أن يتصرف الفرد في داخل الجماعة بشيء من الرقابة الغائية على سلوكه الذي يدرك ما يمكن أن يترتب من نتائج . فكل فرد ملزم بمباشرة نشاطه على شريطة ألا يكون سبباً في نتائج ضارة وغير مشروعة . وبناء عليه فإن الرقابة الغائية إنما تشير إلى السلوك وتدخل بذلك في الواقعة المكونة للجريمة وليس في الإذئاب .

وعلى ذلك ، يرى فلنسل ، أنه يدخل في عنصر المطابقة في الواقعة غير العمدية التصور وتوقع خط السير السببي الفعلي للسلوك وليس فقط النتيجة ، والواجب للقانوني بالحيلة . ومن ناحية أخرى يجب أن يؤخذ في الاعتبار الظروف الواقعية التي تواجد فيها الشخص ، وكذلك أيضاً إمكان تجنب النتيجة في اللحظة التي باشر فيها سلوكه (٣) .

(١) راجع

Niese, La teoria finalistica, cit. p. 267.

Welzel, Il nuovo volto, cit p. 31 e segg

(٢)

(٣) أنظر أيضاً

Welzel, Das deutsche Strafrecht, 1954, S. 98

وعلى ضوء ما تقدم استطاعت النظرية الغائية أن تفصل في الخلاف الذى ساد
تلفقه منذ وقت ليس بالقريب حول القوة القاهرة والحادث الفجائى وهل ينفيان
علاقة السببية أو ينفيان ركن الإذئاب .

فالحادث الفجائى والقوة القاهرة ينفيان إمكان تجنب النتيجة غير المشروعة
وذلك بإغاثتها الرقابة الغائية للسلوك وبالتالي يكون خط سير السببية الذى دفعه
الشخص بسلوكه محكوم بالسببية العمياء التى لا يمكن التحكم فيها إراديا .

وعليه فالذى يتعذر هنا هو العنصر الغائى للسلوك أو تنعدم قدرة الشخص
على مراعاة القواعد الخاصة بالحيلة والحذر والتى تكون عناصر قانونية لوائمة ،
وبالتالى فتتعدم مطابقة الواقعة المادية لواقعة التوجيه (١) .

٧ - فكرة عدم المشروعية ومضمون الاذئاب والعناصر المكونة له في النظرية الغائية .

سبق أن رأينا كيف أن التطور الذى لحق بفقه عدم المشروعية قد انتهى إلى
التشكيك في صفة المادية وإلى القول بأنها تقييم السلوك المادى وعناصره النفسية ومن
ثم فهي تتضمن إلى جانب تقييم ماديات الجريمة أيضاً تقييم الإرادة ، ومن هنا
فإن عدم المشروعية لها جانب مادى وجانب نفسى . وقد رأينا أنه ساعد على
هذا الاتجاه وجود كثير من النصوص التى يستحيل فيها إصدار الحكم على السلوك
بوصفة غير مشروع دون النظر إلى اتجاه الإرادة التى رافقته .

والواقع أن عدم المشروعية في النظرية الغائية لم يكن سوى الخطوة الأخيرة
والمكتملة لتطور الفقه بخصوص عدم المشروعية وتشكيكه في صفتها المادية البحتة .
إلا أن قلقل وأتباعه حينما أرادوا تحديد العناصر التى تدخل في التشكيك القانونى
لعدم المشروعية لم ينطلقوا من النقطة التى إنطلقت منها النظرية النفسية لعدم

(١) أنظر

المشروعية ألا وهي الصفة الآمرة للقواعد الجنائية والتي لا تخاطب بحكم تلك الصفة سوى الإرادات المعتبرة قانوناً (١). وإنما أخذ قللس في اعتباره أيضاً وظيفة القاعدة التقييمية *Valutativa* للسلوك في تعارضه مع النص التجريبي . غير أن تقييم السلوك والحكم عليه بالصفة غير المشروعة لا يقف فقط عند الإضرار بالحق أو المصلحة محل الحماية كما فعل أنصار عدم المشروعية المادية ، وإنما يتأني هذا التقييم عن طريق المفهوم الشخصي للسلوك . ومعنى ذلك أنه لكي نحكم على السلوك بأنه غير مشروع يجب أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط الإضرار بالحق أو المصلحة محل الحماية الجنائية وإنما أيضاً ، وهو المهم ، الغرض أو الغاية من السلوك (٢) . فالسلوك الغائي واستثناء السببية الممكن تجنبها (في حالة الخطأ) هما الأساس في إصدار الحكم على السلوك بالصفة غير المشروعة . ومقاد ذلك أن القصد الجنائي والخطأ غير العمدى يدخلان كعناصر فيها .

ويترتب على ذلك أن العنصر الغائي أى الغرض من السلوك هو أساس عدم المشروعية ولما كان السلوك الغائي هو موضوع الحكم بتوافر عدم المشروعية من عدمه فتردى ذلك أن الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية يختلفان في عنصر المطابقة (٣) . فالواقعة المطابقة للجريمة العمدية تختلف عن الواقعة المطابقة للجريمة غير العمدية حتى ولو اتفقا في مظهرهما الخارجي أى في الإضرار بالحق محل الحماية . وبما أن الواقعة المطابقة للواقعة النموذجية هي المكوّنة لموضوع تقدير عدم المشروعية فإن الصفة المادية أو الصفة الشخصية لعدم المشروعية إنما تتوقف على العناصر المكوّنة للواقعة . فإذا كان المشرع يغلب الجانب النفسى للسلوك فإن عدم المشروعية تأخذ صفة يغلب فيها العنصر النفسى على العنصر المادى ؛ أما إذا كانت الواقعة يغلب فيها الجانب المادى أى الإضرار بالمصلحة المحمية عن الجانب النفسى فإن عدم المشروعية تأخذ صفة يغلب فيها العنصر المادى على العنصر

(١) فارن أيضاً

·Campisi, Rilievi, cit, p. 34.

(٢) قارن

Maurach, L'evoluzione dogmatica, cit, p. 660 e segg.

(٣) انظر أيضاً

Santamaria, prospettive, cit, p. 121 e segg.

النفسى وهذه هي سمة الجرائم غير العمدية . إنما في جميع الأحوال تقدم عدم المشروعية على عنصرين مادی ونفسى وإن تغلب أحدهما على الآخر على حسب الأحوال . ذلك أن عدم المشروعية هي التي تدفع للسلوك الاجرامى باعتباره يعبر عن موقف للشخص يتعارض مع الغاية التي يسعى النظام القانونى إلى تحقيقها (١) .

وهكذا تجنبت النظرية الغائية الدخول في الخلاف الفقهي حول الطبيعة المادية البحتة من عدمها لعدم المشروعية ، كما أعطت في الوقت ذاته تفسيراً للعناصر النفسية لعدم المشروعية والتي تتواجد في كثير من النصوص . فوجود القصد الجنائي في الواقعة كعنصر من عناصرها هو الذي يحدد توافر عدم المشروعية من عدمها إذ بدونه لن تستطيع إصدار الحكم على الواقعة بأنها تتعارض مع الغاية التي يرمى المشرع إلى تحقيقها بالنص على تجريم أنواع معينة من السلوك .

وأما في محيط الإذئاب فيرى أنصار النظرية الغائية أنها استطاعت أكثر من غيرها من النظريات أن تعطى مفهوماً قاعدياً أو معيارياً للإذئاب وذلك بتخليصه من جميع العناصر النفسية ليسكون مجرد حكم على الموقف النفسى للشخص .

ذلك أن أرباع النظرية المعيارية للإذئاب المتأثرين بالفكر التقليدى حول أركان الجريمة والذي يفصل القصد الجنائي والخطأ غير العمدى عن الواقعة ، لم يتمكنوا من تقديم مفهوم قاعدى للإذئاب باعتباره تقييماً وحكماً على إرادة الشخص . فبينما يرى هؤلاء أن القصد الجنائي والخطأ غير العمدى هما عنصران الإذئاب يذهبون في الوقت ذاته إلى أنها هما موضوع الحكم بتوافره من عدمه . ومعنى ذلك أن الإذئاب الذي هو حكم على الموقف النفسى للشخص يدخل في تكوينه عناصر نفسية مكونة له وهي التي تأخذ صورة القصد الجنائي والخطأ غير العمدى . وهذا ما لم تسلم به النظرية الغائية باعتبار أنه يتطوّر عن تناقض واضح . إذ من غير المعقول أن يكون موضوع الإذئاب ، أى القصد الجنائي والخطأ غير

(١) وظاهر هنا تأثر النظرية الغائية بأفكار (Zum Aufbau) v. Weber

في تقريره للوائح النموذجية . قارن في هذا الصدد .

maurach, L'evoluzione dogmatica cit. loc. cit. Pagliaro, Il Patto di reato, cit., p. 203.

العمدى ، هو في الوقت ذاته عنصرا مكونا له (١) . ولذلك فإن إدماج القصد الجنائي والخطأ غير العمدى في الواقعة وإخراجها من الإذئاب يسمح بإعطاء المفهوم القاعدي السليم لذلك العنصر من عناصر الجريمة .

وعليه فالإذئاب في نظر الفسك الفائي هو حكم على إرادة الفعل أو السلوك الذي بوصفه غائيا ينطوى على القصد الجنائي أو على الخطأ غير العمدى .

وتوافر الإذئاب معناه أن إرادة السلوك هي إرادة آتمة ما كان يجب أن تكون ومعنى ذلك أنه كان في مسكنة الجنائي أن يتحكم في تدخلها بما يتفق وغرض المشرع وعليه فيدخل في الإذئاب كعناصر مكونة له ١ - الأهلية الجنائية . ٢ - الوعي بعدم مشروعية السلوك . ٣ - إنعدام أسباب نفي المسؤولية وهي ما يطلق عليها *non esigibilità* أى الأسباب التي بتوافرها لا يمكن المشرع أن يتطلب من الجنائي أن يتصرف بخلاف انتصرف الذي أناء (٢) .

هذه هي باختصار الخطوط العريضة للنظرية الفائية للسلوك والتي على هديها اعتقد فاسل وأتباعه أنه استطاع أن يعيد التنظيم القانوني لعناصر الجريمة بما يتفق واعتبارها واقعة حقيقية قبل أن تكون واقعة قانونية . وقد استفاد فاسل من تطور الفقه الجنائي بالنسبة لمفهوم عدم المشروعية ومفهوم الإذئاب كعنصرين من عناصر الجريمة واستند إلى النتائج التي وصل إليها الفقه الجنائي بخصوصها باعتبارها تأكيداً لصحة وجه نظره في وضع كل من القصد الجنائي والخطأ غير العمدى بوصفهما موقفين نفسيين مختلفين للشخص في السلوك الإجرامي بدلا من موضعها التقليدي في الإذئاب والذي كان يتفق في وقت ما مع المفهوم الطبيعي لهذا الأخير ، والذي لم يعد يتفق مع اتجاه الفقه إلى فهم الإذئاب فيها قاعديا وليس نفسيا .

(١) Welzel, Il nuovo volt, cit., p. 36 ., idem, Das Deutsche

Strafrecht, cit p. 32

Welzel, Il nuovo volto, cit, p, 55.

(٢)

الفصل الثالث

تقييم النظرية الغائية

١ - القصور المنهجي للنظرية الغائية من وجهة النظر التحليلية . ٢ - الخلط بين الإذئاب وعدم المشروعية . ٣ - عدم جدوى النظرية لتفسير السلوك العمدى وغير العمدى لمعدوم الأهلية . ٤ - العلاقة بين النظرية الغائية والنظرية المعيارية للإذئاب . ٥ - عجز النظرية عن إظهار جوهر الإذئاب كركن للجريمة . ٦ - نقد فكرة الخطأ غير العمدى في نظر الفقه الغائى . ٧ - خاتمة.

١ - القصور المنهجي للنظرية الغائية من وجهة النظر التحليلية :

بعد عرض الأطار العام للنظرية الغائية وتنظيمها القانونى لعناصر الجريمة يحين الوقت لوضعها تحت الاختبار والفحص لبيان مدى صحة الأسس التى قامت عليها ومدى قيمة النتائج التى إلتتهت إليها .

وجدير بالذكر أن الهجوم على النظرية الغائية من قبل الفقه الجنائى المعاصر يفوق بكثير التشجيع لها ومناصرتها . فلم يتحمس لتلك النظرية سوى القليل من الكتابات الحديثين الذين يهرم الجديده دائما بغض النظر عن فحواه وقيمتة العلمية (١) .

(١) وهذا التعبير مستعار من اتوليرى .

غير أن اقتصاديات هذا البحث المتواضع لا تسمح بعرض جميع الانتقادات التي لاقتها تلك النظرية (١)، والتي في بعض منها تدور حول الأطار الفلسفي للنظرية وتأثيرها بفلسفة هارتمان التي هي الأخرى محل جدل كبير . وفي بعض آخر كانت الانتقادات هي بدورها محل إنتقاد .

ولذلك فسوف تقتصر هنا على تقييم النظرية الغائية من وجهة النظر القانونية وخاصة البنيان الجديد الذي قدمته للتنظيم القانوني لعناصر الجريمة بالقدر الذي تسمح به حدود هذا البحث .

وقد اعتقد أنصار النظرية الغائية بأن البنيان القانوني للجريمة إنما يتوقف على المفهوم الذي يعطى للسلوك . ولذلك متى فهمنا السلوك الإجرامي على أنه سلوك غائي فلا مناص من الإنتهاء إلى إدخال مضمون الإرادة أى القصد الجنائي والخطأ غير العمدى في السلوك وسلخهما من الإذئاب المسكون للركن المعنوي للجريمة .

ومن نقطة الانطلاق هذه برز الخطأ المنهجي الذي اتبعته النظرية محل البحث والذي كان سبباً في خلط كبير وقعت فيه النظرية . وبدلاً من تأصيل وتوضيح

(١) انظر في نقد النظرية على وجه الخصوص .

Grispigni. La sistematica del reato nella più recente dottrina finalistica. cit. p. 299 e segg. Dall' Ora, Condotta omissiva e condotta permanente, cit. p. 40 e segg. Gallo- La teoria dell' azione finalistica nella più recente dottrina tedesca, 1952. La Porta, La teoria finalistica della condotta, in " Giust pen ", 1952, 11, p. 1 e segg. Mezger, L'importanza della teoria finalistica per i concetti di azione, antigiuridicità e colpevolezza, in Jus 1952, p. 508 e segg. Spasari, profili di teoria generale del reato in relazione al concorso, di più persone nel delitto colposo . Milano, 1956, p. 24. Pagliaro, Il fatto di reato, cit., p. 190 e segg. Campisi, Rilievi. cit, 37 e segg. Pettoello- Mantovani, Il concetto ontologico., cit, p. 21 e segg.

عناصر الجريمة ساهمت في إحداث اللبس والغموض حول كثير من الأفكار التي كانت جلية واضحة لدى الفقه المعاصر .

وهذا الخطأ المنهجي ينحصر في أن أنصار النظرية بمبادئهم بالمفهوم الغائي للسلوك ظنوا أنه بذلك يستحيل الفصل بين العنصر المادى والعنصر النفسى له ومن ثم فقد خلصوا إلى إدخال القصد الجنائى والخطأ غير العمدى كعناصر للسلوك الإجرامى .

وهنا يحق التساؤل : ترى هل أنكر أحد من الفقهاء المعاصرين أو القدامى الصفة الغائية للسلوك الاجرامى والسلوك عموماً ؟ لا شك أن الاجابة بالنفى هى القاطعة . فالأمر الذى لا يقبل جدالاً هو أن الفقه حيناً يتحدث عن السلوك فى إطار العلوم القانونية فانما يعنى دائماً السلوك الإرادى . وغنى عن الذكر أن السلوك الإرادى ماهو إلا السلوك الذى يتصف بوجود غاية أو هدف تتجه إليها الحركة المعنوية للشخص (١) . ورغم أن الفقه لم يتحدث صراحة عن السلوك الغائى إلا أن السلوك كان له دائماً هذه الصفة والتي أكتفى بصدها الفقه بالقول بأنه سلوك إرادى (٢) وصفة الارادية هذه هى التى كانت دائماً الفاصل بين جوهر السلوك الاسائى وبين الحدث الطبيعى ولم يكن هناك إذن حاجة للناداء بالصفة الغائية للسلوك لتمييز هذا الأخير عن الأحداث الطبيعية التى تسبب في نتائج تظهر فى العالم الخارجى .

وإذا كانت النظرية الغائية تعيب على الفقه التقليدى الفصل بين ماديات السلوك وبين عناصره النفسية ، فإنها قد وقمت فى نفس الخطأ وإن كان بطريق عكسى . ذلك أنه إذا كان السلوك بعنصره المادى والنفسى هو وحدة لا تسمع

(١) انظر

Grispigni, La sistematica del reato., cit, p.300, Antolisei, Manuale, cit, p. 241

(٢) ومع ذلك أنكر البعض غائية السلوك على أساس وجود كثير من الأفعال غير مصحوبة بهدف أو غاية معينة. انظر فى هذا المعنى

Dall'Ora, Condotta omissiva, cit., p. 40 e segg

بإضفاء استقلال لكل عنصر من عناصره (وهذا هو خطأ المدرسة التقليدية)
فإن وحدة السلوك أيضا لا تستبعد إمكان دراسته دراسة تحليلية لكل عنصر
من عناصره المادى والنفسى . فالدراسة التحليلية لعناصر السلوك ليس معناها تجزئته
السلوك على خلاف ما يظهر فى الواقع وإنما هى تجربة نظرية لفهم عناصره دون
تأثير على تكامله ووحدة (١) .

ويتضح من هذا أن النظرية العالية بإدماجها مضمون الإرادة فى السلوك إنما
هو رجوع للنهج التكاملى لدراسة الجريمة المناقض للنهج التحليلى والذى استبعده
الفقه بالاجماع حيث نحى فى دراسته للجريمة منهجا تحليليا دون أن يؤثر على
تكاملها ووحدةها .

٣ - الخلط بين الإذئاب وعدم المشروعية :

كما أن إدماج القصد الجنائى والخطأ غير العمدى فى السلوك ، فضلا عن
أنه خلط فى حد ذاته كما سنرى ، قد أدى بدوره إلى الخلط بين عدم المشروعية
وبين الإذئاب وهما عنصرين ترى النظرية وجوب الفصل بينهما فى البينان
القانونى للجريمة .

لحينما يرى أنصار النظرية أن الغاية أو الهدف هما الأساس الموضوعى الذى
يبنى عليه الحكم بعدم المشروعية على الواقعة المطابقة للنموذج التشريعى فؤدى
هذا أن موضوع هذا الحكم هو القصد الجنائى الذى يعبر عن الغرض أو الغاية .
وإذا كان أنصار النظرية يرون أن الإذئاب المكون للركن المعنوى للجريمة هو
حكم على الموقف النفسى للفاعل فعنى ذلك أيضاً أن موضوع الحكم هو ذاته القصد
الجنائى المعبر عن ذلك الموقف النفسى . وإلى هنا يصل الخلط ذروته . فموضوع
تكييف عدم المشروعية وموضوع تكييف الإذئاب هو واحد : القصد الجنائى
وإستثناء الخطأ غير العمدى (٢) فعلام إذن التفرقة بين عدم المشروعية وبين

(١) فى ذات المعنى انظر أيضا

Pagliari, Il fatto di reato, cit, p. 197.

(٢) قارن مع ذلك ، على وجه الخصوص ،

Mezger, L'importansa della teoria finalistica, cit., p. 508,

الإذئاب ؟ أن القول بأن عناصر الجريمة اللازم توافرها لتوقيع العقوبة هي المطابقة وعدم المشروعية والإذئاب فعنى ذلك أن موضوع التكيف في هذه العناصر الثلاثة لا بد وأن يكون مختلفاً . فإذا كانت المطابقة هي تكيف ينصب على ماديات الواقعة في علاقتها بالواقعة التوذية فإن عدم المشروعية ينصب على علاقة السلوك الاجرامى بالنص التجريمى والإذئاب ينصب على علاقة الإرادة بالأمر القانونى بالامتنال لأوامر الشارع ونواهيهِ . وعليه فإذا كانت النظرية الغائية ترى أن موضوع التكيف الخاص بعدم المشروعية هو الاتهام الغائى المتمثل فى القصد الجنائى أو الخطأ غير العمدى فلا بد أن يكون موضوع الحكم بالإذئاب شيئاً آخر يضاف إلى مضمون الإرادة الغائية وهذا ما لم تفعله النظرية محل البحث .

إذا كانت النظرية الغائية قد اعتقدت بأنها بإقامة الحكم بعدم المشروعية على العنصر الغائى للسلوك قد أعطت تفسيراً سليماً للعوامل النفسية لعدم المشروعية التى أدى إليها التطور الفقہى ، فهى بذلك تكون قد أخطأت تمام الخطأ .

فأقول بأن عدم المشروعية قد تنطوى على بعض العناصر النفسية ليس مفاده أن هذه العناصر النفسية هي القصد الجنائى والخطأ غير العمدى (١) فعدم المشروعية هي تكيف للعلاقة بين السلوك وبين النص التجريمى من حيث التاقض الموضوعى أو المادى من عدمه . ولذلك لا يمنع على الإطلاق من أن يأخذ المشرع بعين الاعتبار الغاية التى تقف وراء السلوك الاجرامى لتحديد عدم المشروعية . إنما هذه الغاية ليست هي القصد الجنائى . فقد توافر الواقعة المطابقة وتوافر عدم مشروعتها ولو أخذ فيها ببعض العناصر النفسية دون أن يتوافر القصد الجنائى الذى هو إرادة آئمة ومثال ذلك حالات الخطأ فى أسباب الإباحة أو الإباحة الظنية .

(١) قارن أيضاً

Bettioli, Diritto penale, cit., p. 250 e segg., Pagliaro, Il fatto di reato, cit., p. 198 e segg.

٣ - عدم جدوى النظرية القائية لتفسير السلوك العمدى لمعوم الاهلية .
 خلاف ماسبق بيانه نجد أن أنصار النظرية محل البحث يسيطر عليهم الاعتقاد بأن . نقل القصد الجنائى والخطأ غير العمدى من الإذئاب إلى محيط السلوك الاجرامى قد أنفذ الفقه التقليدى من مشكلة استعصى عليه حلها ألاوهى الاعتراف بوجود قصد جنائى وخطأ غير عمدى لدى معدوم الاهلية . ذلك أن الفقه التقليدى حينما أراد تحديد موضع الاهلية الجنائية فى الجريمة فقد وضعها فى الإذئاب إما باعتبارها مفترضا للإذئاب ، حسب رأى البعض ، أو عنصر من عناصره على حسب رأى البعض الآخر . ولما كان الإذئاب يتشكل تارة فى صورة القصد الجنائى وتارة أخرى فى صورة الخطأ غير العمدى ، فعنى ذلك أن معدوم الاهلية أو ناقصا يستحيل عليه أن يتصرف بقصد جنائى أو بخطأ غير عمدى رغم أن التشريعات الجنائية ترتب آثارا قانونية على التصرف العمدى . وغير العمدى لمعدوم الاهلية على حسب الاحوال . على حين أن نقل القصد الجنائى والخطأ غير العمدى من الإذئاب إلى السلوك الاجرامى يعنى الفقه من البحث فى أساس قانونى للموضوع التى تعترف صراحة بأن معدوم الاهلية قد يكون لديه قصدا جنائيا كما قد يتوافر بالنسبة له الخطأ غير العمدى . إذ أن البحث فى الاهلية من عدمها يأتى فى مرحلة لاحقة على السلوك ولتقييم إذئاب الجنائى من عدمه .

إلا أن النظرية القائية بهذا قد تناست ما استقر عليه الفقه الراجع بالنسبة لموضع الاهلية بالنسبة للتنظيم القانونى للجريمة . فالراجع من الفقه يذهب إلى أن الاهلية الجنائية لاعلاقة لها بالعناصر المكونة للجريمة وإنما هى تتصل بالجانى كحالة نفسية تدخل فى التقدير بالنسبة لتحديد التدبير الذى يتعين اتخاذه بالنسبة له أمر ارتكابه فعلا غير مشروع جنائياً (١) . فاذا كانت الاهلية الجنائية متوافرة

(١) فالمستقر الراجع من الفقه أن معدوم الأهلية يمكن ان يتصرف عن عمد وعن غير عمد : أنظر فى ذلك .

Grispigni, La responsabilità giuridica dei così detti non imputabili, in (Sc. pos.) 1920., idem. La sistemazione della parte general del diritto penale, in Riv. dir. pen. 1934., Mezger, Diritto penale, 1935, p. 286, Levi, Istituzioni di teoria generale del diritto, 1935, vol 111, p. 31, Sabatini, L'azione dell' incapace d' intendere e volere, in (Riv. pen) 1934, Vaccaro, Il reato del non imputabile, in (Sc. pos.) 1947 p. 1 e segg, Sesso, Imputabilità e sistematica del reato. Milano, 1955, Antolisei, Manuale, cit, p, 235.

أمكن توقيع العقوبة ، أما إذا كان الجاني عديم الأهلية فلا يمكن توقيع العقوبة وإنما تدبير آخر من نوع التدابير الاحترازية . وغنى عن الذكر أن الرأى الذى يذهب إلى اعتبار القصد الجنائى والخطأ غير العمدى هما الصورتين اللتين يتشكل عليهما الإذئاب والفقين تعتبران من عناصره المكونة له هو رأى قيل من فترة ولم يلق قبولا إلا لدى القليل من الفقه . . ومن ناحية أخرى لم يقل أحد بأن الإذئاب هو عنصر من عناصر القصد الجنائى والذى بانعدامه (أى الإذئاب) يستحيل الحديث عن القصد الجنائى

٤ - العلاقة بين النظرية الغائية والنظرية المعيارية للإذئاب .

ذهب فلتسل وأتباعه إلى أن التنظيم القانونى للجريمة ينقل القصد والخطأ غير العمدى من الإذئاب إلى السلوك الإجرامى قد أضفى على النظرية المعيارية شكلا متناسقا سهل عليها مهمة ترتيب النتائج التى انتهت إليها دون أن تقع فى تناقض قانونى . ذلك أن القصد الجنائى باعتباره موضوعاً لتكليف الإذئاب لا يمكن باعتباره كذلك أن يكون عنصراً من عناصره . ولذلك فبفضل النظرية الغائية أخذ القصد الجنائى موضعه فى الجريمة وهو السلوك الإجرامى ولولا ذلك لبقى القصد الجنائى دون موضع ولواجهت النظرية المعيارية صعوبة استعصى عليها حلها .

غير أن هذا السند النظرية الغائية لا يقوى على حمل الحجة المقدمة . فحذا أن القصد الجنائى هو دائماً موضوع لتكليف الإذئاب . وهذه حقيقة لا تقبل جدالا إلا أن ذلك ليس معناه أن القصد الجنائى يدخل كعنصر من عناصر السلوك . إذ أن الجميع يسلح حتى أنصار النظرية الغائية أن القصد الجنائى ما هو إلا موقف نفسى للشخص حال سلوك معين ومن ثم فيستحيل اعتباره عنصراً من عناصره (١) .

(١) وإذا كان فلتسل يرى أن القصد الجنائى ما هو إلا الغاية من السلوك فإنه بذلك لم يتمكن من تفسير القصد الاحتمالى بما يتفق وهذا المفهوم . ومع ذلك فهو قد أقامه على أساس أن الغاية تدخل فيها النتائج اللاحقة للوسيلة المستخدمة لتحقيقها . وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع منطلق النظرية : انظر فى تفصيل ذلك .

Pagliari, Il fatto di reato, cit., p. 213 e segg., Campisi.
Rilievi, cit., p. 41 e segg

Santamaria, Prospettive, cit, p. 203 e segg

وقارن مع ذلك

والواقع أنه ليس ثمة ما يمنع من التسليم بأن القصد الجنائي هو موضوع
تكليف الإذئاب وفي الوقت ذاته نعتزف بأن الكيف وموضوعه يكونان معا
الركن المعنوى للجريمة ، تماماً كما هو الشأن بالنسبة للواقعة وتكليفها غير
المشروع حيث يكونان الركن المادى لها .

٥ - عجز النظرية عن اظهار جوهر الاذئاب كمركن للجريمة .

إذا كان الإذئاب قد استبعد منه القصد الجنائي والخطأ غير العمدى فإذا بقى
له فى نظر النظرية القائمة ؟ إن سلخ القصد والخطأ من الإذئاب معناه إخلاء
الإذئاب من مضمونه ليبقى له كآرأنا الاهلية الجنائية والوعى بعدم المشروعية
وامتناع أسباب انعدام المسئولية التى من شأن توافرها التأثير على الإرادة .

وهنا يظهر بوضوح الخلط الذى وقعت فيه النظرية عمل البحث . ذلك أن
توافر سبب من أسباب انعدام المسئولية كالإكراه المعنوى من شأنه أن ينفى
القصد الجنائي ذاته والخطأ غير العمدى وبالتالي فلو انبثنا منطق أنصار النظرية
لوصلنا إلى أن توافر مثل هذه الأسباب ينفى الواقعة غير المشروعة وليس
الإذئاب . وهذا يؤدى إلى نتيجة أخرى غير منطقية وهى استحالة توقيع تدبير
احترازى بالنسبة لعديم الاهلية الذى يرتكب الواقعة بسبب غلط راجع إلى
شدوذه الفعل . لأن مثل هذا الغلط ينفى الواقعة غير المشروعة التى هى مفترض
لتوقيع التدبير الاحترازى على معدومى الاهلية (١) . ولقد حاول أيضاً أنصار
النظرية التغلب على هذا الاعتراض بالترفة بين الغلط فى الواقعة وبين الغلط فى
القانون والقول بأن الاول ينفى الواقعة والثانى ينفى الإذئاب باعتبار أن الوعى
بعدم مشروعية السلوك هو عنصر من عناصر الإذئاب . إلا أن هذا قد زاد
الأمر تعقيداً ، فضلاً عن أن الجهل أو الغلط فى عدم المشروعية لا يعتد به على

(١) فى ذات المنى أنظر

الإطلاق نظراً لافتراض العلم بقانون العقوبات ، فإن الغلط في الوقائع ينبغي دائماً القصد الجنائي حتى ولو كان في المفترضات التي تقوم عليها أسباب الإباحة والتي يعتبر الغلط فيها وفقاً لاعتبار النظرية الغائية غلطاً في القانون .

هذا فضلاً عن أنه من غير المفهوم أن نعتبر الأهلية هي جوهر الإذئاب بينما هي في حقيقتها التي لا تقبل جدالاً حالة للشخص لا دخل لإرادته فيها . كذلك أيضاً اعتبار الوعي بعدم المشروعية هذا أحد العناصر التي يستخلص منها الحكم بتوافر الأهلية الجنائية من عدمها .

٦ - نقد فكرة الخطأ غير العمدى في نظر الفقه الثنائي .

إن نقطة الضعف في النظرية الثنائية هو تصوير الخطأ غير العمدى بما يتفق والفكر الثنائي . وقد كان الهجوم على النظرية مركزاً في معظمة على هذا الجانب (١) فإذا كان السلوك هو دائماً غائياً أى يهدف إلى تحقيق غرض معين فإن توحيد هذا المفهوم بالنسبة للسلوك العمدى والسلوك غير العمدى يحتاج إلى كثير من التدليل . ذلك أن الخطأ غير العمدى يميزه أن الواقعة غير المشروعة التي تحققت هي عكس ما أراده الجاني ، فهي ليست الغاية التي يرى الوصول إليها وإنما هي تماماً غير ذلك باعتبار أنه كان ينبغي تحقيق واقعة أخرى خلاف التي تحققت . وقد رأينا أن فلنسل حاول التخلص من هذا الاعتراض بالقول بأن الغاية في السلوك غير العمدى هي غاية حكمية Potenziale على حين أن الغاية في السلوك العمدى هي غاية فعلية . ومعنى الغاية الحكمية لدى فلنسل أن النتيجة التي تحققت على غير إرادة الجاني كان يمكن تجنبها عن طريق سلوك غائى لو أتاه الجاني لامتنع بتحقيق النتيجة غير المشروعة .

ولا ينبغي على القارىء أن الغاية الحكمية هي غاية غير موجودة في الواقع

(١) أنظر في ذلك على وجه الخصوص

Riccio, Il reato colposo, Giuffrè, Milano. 1955, p. 357 e segg.
Pagliaro, Il fatto di reato, cit. p. 216 e segg. Gallo, La teoria dell'azione finalistica, cit. passim, Pettoello - Mantovani, Il concetto ontologico, cit. p. 21 e segg.

ولنأى فى فكر الإنسان وهذا معناه أنها بوضعها كذلك توجد فقط فى ذهن الشخص الذى يصدر الحكم وليس فى ذهن الجانى . ومن هنا فإنها لا تنشأ مباشرة من السلوك وعصره النفسى وإنما تنشأ بالمقارنة بين ما أرادته الجانى فعلا وبين ما كان يجب أن تتجه إليه إرادته بما يتفق وأوامر المشرع . وهنا وقعت النظرية الغائية فى المحذور بأن أدبجت الخطأ فى الإذئاب وأصبح هذا الأخير عنصراً من عناصر السلوك . وهذا كفىل يهدم النظرية من أساسها .

ولإزاء هذه الاعتراضات لجأت النظرية إلى الصورة الأخرى للسلوك الغائى غير العمدى . فقد ذهب إلى أن السلوك غير العمدى هو سلوك غائى . فالشخص فيه مباشر فعلة بقصد تحقيق غاية معينة . كل ما هنالك أن الغاية التى أرادها لم تتحقق وتحققت غاية أخرى كان يمكن تجنبها أيضاً بسلوك غائى آخر . وقد رأينا كيف أنها أدخلت فى الخطأ غير العمدى سلوك امتناع . بمعنى أن الجانى دائماً فى الخطأ غير العمدى يتمتع عن تنفيذه ما تأمر به قاعدة قانونية معينة تلزمه باتخاذ الحيلة والحذر . فهو بتحقيق سلوكه الذى تترتب عليه النتيجة غير المشروعة دون مراعاة الحيلة والحذر يكون قد امتنع عن أداء السلوك الذى لو قام به لامتتع بتحقيق النتيجة .

وواضح هنا أن النظرية الغائية قد جانبا التوفيق فى أمرين : الأول أنها ربطت الخطأ ليس بالسلوك الذى أتاه الجانى فعلا وإنما بسلوك الامتناع . الأمر الذى مؤداه أن جميع جرائم الإهمال هى جرائم امتناع^(١) السلوك فيها المكوّن للركن المادى ليس الفعل الذى أتاه الجانى وإنما لامتناعه عن أداء فعل أمرت به القواعد القانونية ، والثانى أنها بذلك قد خلطت بين الخطأ غير العمدى وبين عدم المشروعية دون أن تضع حداً فاصلاً بينهما رغم المجهودات التى قام بها فلتل فى هذا الصدد .

(١) فارن :

٧ - خاتمة

وبعد ، فانتا لا يسعنا ونحن في ختام هذه المجالة المتواضعة إلا أن نشير إلى الدور الكبير الذى ساهمت به النظرية الغائية في تركيز الأذهان حول ضرورة دراسة القانون على البساط الواقعى الذى تظهر عليه الظواهر القانونية دون التحليق في التجريد الذى يبعد القانون عن الواقع والذى من شأنه أيضاً أن يوجد هوة ساحقة بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية والتي ما وجدت الأولى إلا لخدمة الثانية . وإذا كانت النظرية الغائية قد ولدت ناقصة فهي في سبيلها للنمو ويكفى أنها قد أضفت على السلوك مفهوماً واقعياً يتفق والصفة الانسانية لمصدره بحيث تكون الجريمة وعناصرها من واقعة وعدم مشروعية وإذئاب كلها معان ترقى بالإنسان إلى القيم الجديده به بعد أن كانت أفعاله وبالتالي مسؤوليته تعالج معالجة أى حدث طبيعى يتسبب في الأضرار بمصالح معينة . ومن أبرز هذه القيم التي ركزت عليها النظرية الغائية هي إدراج الوعي بعدم المشروعية في الإذئاب (١) وهذا الإدراج وإن كان خطأ من الناحية القانونية الوضعية ، نظراً لأن الكثير من التشريعات لا تعترف به صراحة ، إلا أنه من وجهه نظر العدالة ، والتي هي مفهوم قيمى يرتبط بالقيم الانسانية ، يعتبر ضرورة لا غنى عنها للتشريع الذى وجد لتنظيم الجماعة بالاهتمام بالقيم الإنسانية التي هي نبراس تقدمها وتطورها.

(١) قرأ أيضاً

صدر أخيراً :

العدد الأول من المجلد السادس من
المجلة الاجتماعية القومية

منضمنا الموضوعات الآتية : —

- احتياجات طلبة وطالبات الكليات والمعاهد العالية .
- انتشار المعلومات الجديدة في الريف .
- أنماط الذكاء العملي عند المراهقين المصريين .
- الطامع المهنية للربطة بالحراك المهني .
- وغيرها من الموضوعات .

الكشف عن حوادث الطيران

دكتور زبير العابدين سليم

الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
ونائب رئيس وحدة بحوث كشف الجريمة

مقدمة :

على الرغم من التقدم العلمى المذهل الذى أحرزته الانسانية مؤخرافى فن صناعة الطائرات وفى وسائل تأمينها وحمايتها إلا أنه قد ازدادت مع ذلك فى السنوات الأخيرة حوادث سقوط الطائرات وهى حلقة فى الجو خاصة تلك الحوادث التى تحدث فجأة وفى لمح البصر والتى لا يتمكن فيها الطيارون من أن يستغيثوا أو أن يبشروا لقاعدتهم بنوع الخطر الذى يتعرضون له أو الذى يتهددهم . والذى يحدث فى أغلب الحالات أن تنقطع أخبار الطائرة فجأة ولا تصل إلى الجهة التى تقصدها . وعندما يفقد الأمل فى وصولها يبدأ المختصون فى البحث عنها أو عن حطامها فى المنطقة أو الأماكن التى يحتمل سقوطها فيها .

ولعل من أهم هذه الحوادث فى الآونة الأخيرة بالنسبة لنا هو حادث سقوط الطائرة العربية الانتيوف وهى فى طريقها الروتينية إلى سوريا ، حيث سقطت فجأة فى البحر الأبيض المتوسط قرب جزيرة قبرص تحت ظروف غامضة أحيطت بالكثير من الافتراضات والتكهنات خاصة حول احتمال وقوع حادث تخريبى للطائرة تؤيده الكثير من الاسانيد والأدلة المادية التى جرى جمعها بعد ذلك .

ثم حدث بعد ذلك بأسابيع قليلة أن سقطت طائرة ركاب فرنسية ضخمة حديثة من طراز « كارافيل » تابعة لشركة (إلمرفرانس) فى البحر الأبيض المتوسط وهى فى طريقها من كورسيكا إلى نيس وراح ضحية الحادث ٨٩ راكبا إلى جانب طاقمها المكون من ستة أفراد . وعند ما قامت عمليات البحث الجوية

والبحرية عثر على حطام الطائرة وبعض الجثث طافية على سطح الماء . ولكن لم يمر على أحياء بين ركاب الطائرة يمكن أن يضيؤوا الطريق للكشف عن سببية وقوع الحادث .

وفي إحصائية أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٧ عن حوادث الطائرات . (١) تبين منها أن العالم يفقد الآلاف من الأرواح كل عام في حوادث الطيران منهم المئات من الطيارين الممتازين والمدربين تدريباً عالياً ، هذا فضلاً عن الخسائر المادية الجسيمة المتنوعة . وقد قدرت هذه الإحصائية خسائر هرفق الطيران وحده بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوادث الجوية المفاجئة بحوالى مليونين من الدولارات يومياً وذلك بالنسبة للخسائر المادية وحدها .

وهو الأمر الذى يشكل مشكلة خطيرة يريد من فداحتها لإحجام الكثير من الركاب فى العالم عن استخدام الطائرات فى تنقلاتهم ورحلاتهم بما يهدد باصابة حركة الطيران والنقل الجوى بالكساد والخلول فى جميع أنحاء العالم .

والواقع أن الكثير من الحوادث يمر دون معرفة أسبابه الحقيقية أو دون الاهتمام إلى طبيعة العامل أو العوامل التى أدت إليه لأن ما يحدث بعد ذلك عادة من وفاة جميع الركاب والملاحين الذين هم شهود الحادث الأصليين ، ومن تحطيم أو فقدان لمعظم أجزاء الطائرة يجعل المهمة شاقه وفى منتهى الصعوبة أمام تباحثين والمحققين خاصة بالنسبة لتفسير الوقائع التى حدثت مع تحديد المسئوليات الفنية والقانونية المترتبة عليها . وهو الأمر الذى يعرقل أيضاً محاولات العمل على منع تكرار حدوثها فى المستقبل حتى تستقيم وتأمين حركة الطيران فى العالم .

ولذلك سنقوم فى هذه الدراسة أولاً بحصر الأسباب التى تؤدى إلى وقوع حوادث الطيران بصفة عامة ثم نتعرض للدور الذى يمكن أن يسهم به فن البحث الجنائى فى الكشف عنها وفى حل غموضها وإلقاء الضوء عليها .

(١) أنظر فى ذلك على وجه الخصوص :

Anon, Medicol Survey of pilot involved in Aircraft Accidents
(Safety Council Notes Section) Approach 2 : 3, Feb. 1957.

الاسباب التى تؤدى الى وقوع حوادث الطيران:

يمكن حصر أهم الاسباب التى تؤدى إلى وقوع حوادث الطيران بصفة عامة..
وهى حلقة فى الجو فيما يلى : —

١ — أسباب خاصة بالعنصر البشرى الذى يجهز أو يقود الطائرة .

وأهم هذه الاسباب على وجه الخصوص ما يأتى : —

(أ) عدم كفاءة الطيارين المنوط بهم قيادة الطائرة وفشلهم فى مقابلة كافة
الاحتمالات الجوية الفنية التى تتعرض لها الطائرة وهى حلقة فى الجس تحت.
مختلف الظروف .

(ب) إصابتهم ببعض الأمراض العضوية أو النفسية الفعائية التى قد تفقد
القدرة على نأدية واجهم على الوجه الاكل .

(ج) الإهمال فى الكشف عن الطائرة قبل إقلاعها للتأكد من سلامة جميع
أجهزتها وأجزائها .

٢ — أسباب خاصة بالطائرة نفسها وحالة أجهزتها التركيبية والفنية .

وأهم هذا النوع من الاسباب هو ما يتعلق بالآتى : —

(أ) إرهاب أجهزة الطائرة فى عدد ساعات طيران أكثر مما تختمله فنيا .

(ب) إصابة أحد أجزاء الطائرة أو أجهزتها الفنية بمطل أو عطل مفاجئ..
أو غير ظاهر .

(ج) نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها أو تحمله إلى مواد ومركبات أخرى تفقده..
خواصه ومواده ومواصفاته الفنية .

(د) عدم اتخاذ إجراءات الصيانة اللازمة للحفاظ على الطائرة وعلى جميع
أجهزتها الفنية .

٣ — أسباب خاصة بنوع وبطبيعة الأجواء التى تحلق فيها الطائرة .

وأهم هذه الأجواء التى قد تسبب فى سقوط الطائرة..يمكن حصره فى الآتى : ..

(أ) وجود مناطق جوية مفرغة من الهواء وهي ما يسمى (بالمطبات) الهوائية ، لتشيديدة التي قد ينتج عنها اختلال توازن الطائرة وعطل بعض أجهزتها .

(ب) وجود الطائرة في مناطق مشحونة بالكهرباء الجوية أو الاشعة الكونية أو تعرضها فجأة لصواعق جوية هابطة مما يؤدي إلى تلفها وتعطيلها .

(ج) وجود الطائرة في جو أو بيئة معادية Hostile environment تعمل على الإضرار بها أو إسقاطها بشتى الوسائل خاصة بالوسائل العسكرية أو بالوسائل العملية الحديثة التي قد يصعب اكتشافها خاصة بالنسبة للطائرات المدنية .

٤ — الأعمال التخريبية المتعمدة ، سواء كان ذلك بالوسائل المباشرة أو غير المباشرة — وأهمها :

(أ) استخدام المفرقعات والقنابل الزمنية ، خاصة ما يمكن وضعه خاسه في بعض أجزاء الطائرة أو في أمتعة وحقائب الركاب .

(ب) الاعتداء على طاقم قيادة الطائرة أو قتلهم باستخدام الأسلحة النارية أو غيرها .

(ج) استخدام غازات سامة قاتلة لتسرب تلقائيا داخل الطائرة من عبوات خاصة .

(د) الإهمال المتعمد لأعمال الصيانة اللازمة ولتغيير القطع المستلكة أو التالفة أو استبدال الصالح بالتالف لحساب العدو أو المنظمات الهدامة .

البحث الفنى للكشف عن سببية حوادث الطيران .

عندما ينافى إلى الخبير الجنائى عملية بحث حوادث الطائرات للكشف عن سببيه وقرعها فإنه لا يجد أمامه لفحص والاستدلال عادة سوى :

١ — حطام الطائرة المنكوبة أو مجرد بعض أجزائها .

(Fragments of Wrecked aircraft)

حيث أنه يمكن عن طريق معانة ولخص أجزاء الطائرة خاصة الأجزاء الرئيسية فيها الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى سقوط الطائرة سواء

كانت متعلقة بصيوب فنية أو بأعمال تخريبية إما كان نوعها خاصة عن طريق اكتشاف وجود الثقوب الاختراقية أو آثار الشظايا وإتجاهها أو وجود البحامات أو الاصلاحات بالطائرة، وكذلك حالة أطواق النجاة وأحزمة المقاعد وهل كانت في وضع استعمال من عدمه وهكذا بما يدل على كيفية وقوع الحادث .

٢ - الجثث الأدمية لطاقم الطائرة وركابها أو بعض أجزاء هذه الجثث .

(Human bodies or its remains) .

حيث أنه يمكن من فحص هذه الجثث أو الأجزاء الأدمية من الوجبة الطيبة الشرعية والتوكسولوجية التوصل إلى الكثير من الأدلة المادية التي تضيء الطريق أمام معرفة الحقيقة كاملة عن أسباب سقوط الطائرة .

ولقد أصبح اليوم في مقدور فن البحث الجنائي أن يساهم مساهمة كبرى في تحقيق حوادث الطائرات والكشف عن أسبابها سواء كانت هذه الأسباب قضاء وقدرا لعوامل فنية تتصل بحالة الطائرة وظروفها أم كانت متعلقة بفعل إجرامي أو تدبير تخريبي ، وذلك بعد أن اقتبس هذا الفن من كل جديد في مجال البحث العلمي للاستفادة منه في عمليات تحقيق الحوادث والكشف عن الجرائم مسيرة للتطور الحديث في وسائل ارتكابها .

ولقد كان لاعتداد هذا الفن أساسا على فحص وتحليل الأدلة المادية التي أثبتت الحوادث عموما أنها أحسن أنواع الأدلة وأثبتها في مجال التحقيق الجنائي أثره الكبير في الكشف عن خبايا الكثير من حوادث الطائرات في العالم ، بل وفي العمل على مكافحتها والتقليل من حدوثها أو القضاء على أسبابها .

ومن الأمثلة الصارخة لذلك ما قامت به اللجنة الفنية التي شكلت في إنجلترا عام ١٩٥٤ لبحث أسباب تعدد سقوط الطائرات السكومية البريطانية British Comet disasters حيث أمكنها بعد البحث الفني الدقيق من أن تصل إلى الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ذلك . فلقد تبين لها من تحقيق عدة حوادث أن الفحص التشريحي لجثث الضحايا أسفر عن أن معظمها كان مصابا بكسور وجروح

شديدة في منطقة الرأس والصدر Head & Chest injuries إلى جانب وجود تسليحات
جلدية في هذه المناطق مما استنتجت منه اللجنة أن الركاب يتعرضون لحركة دفع
شديدة إلى الأمام وإلى أعلى (a violent upward and forward motions)

أثناء وقوع الحادث كنتيجة لتعرضهم لحالة هبوط مفاجيء في ضغط الهواء
داخل الطائرة نتيجة لتسرب الهواء من فتحة أو شرخ يحدث في أعلى الطائرة وهو
الامر الذي يدفع الركاب بشدة نحو هذه الفتحة ويتسبب عنه بعد ذلك اختلال
توازن الطائرة وسقوطها مع حدوث الكسور والجروح المميزة والمشار إليها
سابقا . وقد تأيد هذا الاستنتاج فعلا بعد ذلك من واقع الفحوص الدقيقة لأجزاء
هذا النوع من الطائرات إذ تبين وجود عيوب تركيبية structural defects في اللحام
المعدني المبطن لمنطقة معينة قريبة من أعلى أحد النوافذ (٢) أمكن معالجتها بعد
ذلك في هذا النوع من الطائرات وبذلك أمكن القضاء على عيب تركيبي خطير
يؤدي إلى كوارث الطائرات النفاثة في العالم .

وكذلك أمكن لفن البحث الجنائي أن يكشف عن كثير من حوادث التخريب
في الطائرات ومن الأمثلة المشهورة لذلك ما كشف عنه التحقيق الفني في السكائرة
الجوية التي أصابت الطائرة الهندية (أ.م.ه. كشمير) التي حدثت في ربيع عام ١٩٥٥
والتي هوت إلى البحر وهي في طريقها إلى جاكرتا باندونيسيا وذلك بعد أن
أقلمت من مطار هونج كونج حاملة بعض المشتركين في مؤتمر باندونج الشهير
للسلام الذي عقد لأول مرة تعبيرا عن تضامن شعوب آسيا وإفريقيا ضد
الامبريالية العالمية . فلقد أمكن اللجنة الفنية التي شكلتها الحكومة الاندونيسية
من الكشف عن أسباب السكائرة حيث قامت بفحص بعض أجزاء حطام الطائرة
وكذلك جثث الضحايا وتوصلت إلى أن الطائرة قد انفجرت بواسطة قنبلة زمنية
بطيئة الانفجار وضعت في غرفة البضائع بمؤخرة الطائرة . وقد أمكن بالبحث

(٢) أنظر :

Armstrong, J. A., Fryer, D. I., etal, Interpretation of Injuries
in Comet Aircraft Disasters; Experimental approach. Lancet I :
1135—1144, June 4, 1955-

الدقيق العثور على بقايا القنبلة في البحر بالمنطقة التي سقطت فيها الطائرة واعتبر ذلك دليلاً دامناً على التخريب المدبر الذي اتهمت بالقيام به إحدى منظمات التجارب للدول الاستعمارية وقد تأيدت بعد ذلك جميع وقائع التخريب بعد أن أمكن إنقاذ بعض ملاحى الطائرة الذين قرروا بسؤالهم بعد شفائهم أن الطائرة بينما كانت على بعد ١٦٠ كيلو متر من أقرب مطار في سنغافورة وهي على ارتفاع ٢٠ ألف قدم دوى انفجار عنيف في غرفة البضائع وامتلات الطائرة بالدخان ثم اشتعلت أجنحة الطائرة وتساقط منها بعض القطع المعدنية المنصهرة واخلت توازنها ثم هوت لتسقط بقوة هائلة مصطدمة بمياه البحر التي اشتعلت من حولها بعد أن تسرب إليها الوقود من مستودعاته .

مما تقدم يتضح لنا السبب الذى من أجله تهتم الآن الكثير من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء المعاهد والمراكز الفنية المتخصصة (٣) التي تبحث في حوادث الطيران لتقصي أسبابها ثم العمل بعد ذلك على مكافئها والقضاء عليها بمعالجة العوامل التي تؤدي إليها خاصة فيما يتعلق بعيوب الصناعة والعيوب الفنية . ومن ذلك ما أظهرته الحوادث مؤخرًا بالنسبة للطائرات الأمريكية النفاثة الحديثة والمعروفة باسم ف ١١١ عندما تكرر سقوطها فوق فينتام الشمالية مما دعى إلى إيقاف إنتاجها وتشغيلها حتى تفتش اللجنة الفنية التي شكلت من وضع تقريرها النهائي بالنسبة لهذه الطائرات الباهظة التكاليف .

ومن أجل نفس السبب أيضاً تعقد الدول المتقدمة الكثير من المؤتمرات الدولية لتشجيع الأبحاث الخاصة بمشاكل الطيران في العالم ولتبادل الخبرات والآراء العلمية في هذا المجال مع التركيز بصفة خاصة على محاولة التغلب على

(٣) لعل أهم هذه المراكز والمعاهد في العالم هي :

- (1) U.S. Armed Force Institute of Pathology (AFIP,)
- (2) U.S. Air-Force School of Aviation Medicine.
- (3) Joint committee on Aviation pathology (JCAP).
- (4) U.S. Army Aircraft Accident Investigation Section.
- (5) U.S. Aero - Medical Laboratory.
- (6) Royal Canadian Air Force Institute of Aviation Medicine..

العوامل والاسباب التي تؤدي إلى حوادث الطائرات في العالم (٤) .

كما قامت حديثا الكثير من المؤسسات العلمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار الكثير من المجلات والدوريات العلمية التي تتناول بالبحث والدراسة كل جديد خاصة في مجال الطرق الفنية التي تستخدم في الكشف عن حوادث الطيران (٥) .

كيفية البحث الفني في حوادث الطائرات .

نحن نرى أن عملية البحث الفني في حوادث الطائرات يجب أن تنقسم بصفة عامة إلى أربعة مراحل رئيسية متتابعة تفصيلها كالآتي :

أولا : مرحلة جمع المعلومات عن طبيعة وظروف الحادث :

وهي المعلومات التي تعتبر في غاية الأهمية لمعرفة كل الظروف المتعلقة

(٤) عقد أول مؤتمر دولي في هذا المجال بالولايات المتحدة الأمريكية في مارس عام ١٩٥٥ تحت رعاية وتمويل معهد الطيران الأمريكي للتكنولوجيا الجوية (AFIP) حيث أجرى مناقشة الكثير من المشاكل التي تؤدي إلى كوارث الطائرات وصدر عن ذلك مجلدا علميا تحت عنوان :

(Joint Committee of Aviation pathology, No. 5154, Nov. 14, 1955).

كما عقد المؤتمر الثاني في نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث ساهم فيه أكثر من ثمانين مندوبا من العسكريين والمدنيين أكثرهم كانوا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا . ولقد ناقش فيه ٢٤ بحثا علميا مختلفا جمعت كلها في مجلد خاص يمكن الحصول عليه من معهد (U.S. Armed Air Force Institute of pathology)

تحت عنوان :

JCAP Memorandum No. 3

(٥) انظر على وجه الخصوص :

(1) Medical Investigation of Aircraft Accident Fatalities ,
AFR 160 - 190, 12 October, 1956.

(2) Accident Reporting' SR 385-10-40, change 7, 24 June 1957.
C. (This regulation outline procedure For Aircraft Accident Investigation) .

بالحادث وبجالة الطائرة قبل إقلاعها والتي تساعد الخبير الفني في تكوين صورة واقعية عما حدث وتمكنه من إصدار قراره الموضوعى بهدد سبب الحادث .
ولعل أهم الجوانب التي يجب معرفتها والاحاطة بها هو ما يأتي :
١ - الإطلاع على تقارير الفحص الفني للطائرة قبل إقلاعها

٢ - سجل خدمة الطائرة وعدد ساعات طيرانها .

٣ - مدى خبرة وكفاءة قائد وملاحى الطائرة .

٤ - نوع وكمية الحمولة أو البضائع التي تحملها الطائرة وهل جرى تفنيش ولخص فنى دقيق لها من عدمه .

٥ - نوع وشخصية الركاب الذين استقلوا الطائرة وجنسية وإتجاهات كل منهم .

٦ - الإطلاع على تقارير تتبع القاعدة للطائرة وما إذا كان قد صدر منها أى استغاثة من عدمه أو كيفية فقد الاتصال بالطائرة وكيفية انقطاع أخبارها .

٧ - معرفة الظروف والأحوال الجوية التي كانت سائدة وقت وقوع الحادث .

ثانياً : مرحلة المعاينة لمكان سقوط الطائرة على الطبيعية :

حيث أنه من الضروري لإجراء معاينة دقيقة لمكان وقوع الحادث على الطبيعة (On the spot investigation) مع دراسة كل الظروف الموجودة والأدلة المادية التي قد لا يتعرف عليها أو يقدرها إلا الباحث الفنى .

وعلى ذلك يلزم أن تتم هذه المعاينة بأسرع ما يمكن وقبل أن تضيع معالم الحادث أو أن يطرأ عليه أى عيب أو تغيير يؤدي إلى ضياع الكثير من الأدلة المادية الهامة التي تضيء الطريق وتحلل الكثير من الغوامض للكشف عن أسباب الحادث وعوامله .

هذا مع الاستعانة في عمليات الفحص الفني والبحث عن الأدلة المادية بكافة الوسائل العلمية الممكنة ومع الاهتمام بجمع كل قطعة من دليل مباح كان صغيرا أو يبدو لأول وهلة أنه تافها لأن الأشياء التي قد تبدو تافهة في وقت من الأوقات قد تظهر أهميتها فيما بعد وخاصة عند تجميعها مع غيرها .

كما يجدر الاهتمام بإجراء تحقيق دقيق عن تواجدها بمكان الحادث قبل معاينته وكيفية وجودهم فيه أو وصولهم إليه ، وسبب هذا التواجد وما يحتمل أن يكونوا قد فعلوه أثناء وجودهم .

ثالثاً : مرحلة نقل الأدلة المادية المتنقلة : (Shipment of Specimens)

وذلك تمهيدا لفحصها فحصاً معملياً شاملاً داخل المعامل المتخصصة المزودة بكل المعدات والامكانيات الفنية .

ولعل أهم الأدلة التي يجب نقلها هي أجزاء الطائرة الهامة أو التي يعثر عليها في مكان الحادث ، وكذلك جثث الضحايا أو أجزاء هذه الجثث ، بالإضافة إلى أى شيء مادي يعثر عليه ويكون له علاقة بالحادث أو يساعد فحصه في حل غموض الوقائع أو إلقاء الضوء عليها .

وأهم شيء يجب الإشارة إليه هنا في هذه المرحلة هو أن عملية نقل هذه الأدلة يجب أن يتم بالطرق الفنية السليمة للحفاظ عليها ولحمايتها من التلف أو العبث أو التغيير كما يجب أن يجرى تغليفها بالاعغلة المناسبة حتى يمكن فحصها فحصاً معملياً شاملاً . كما يجب عدم السماح بخلط الأدلة المادية أو تعريضها للعوامل الجوية أو لعوامل التلوث مع تمييز وترقيم كل دليل وتدوين كل البيانات الخاصة به وبطريقة وظروف وجوده أو العثور عليه .

ولقد دلت الحوادث مثلاً أن أجزاء الجثث الآدمية التي لا يجرى تبريدها وتجميدها Freezing أو تثبيتها في المحلول المناسب e.g. Formalin Fixed Tissues فإن ذلك يكون له تأثيره الضار أو الموق للجصول على نتائج سليمة خاصة في حالة إجراء الفحوص المستوباثولوجية - Histopathologic Examination - لذلك يجب عند شحن الأجزاء الآدمية أن تشحن بحمدة ومحاطة بكيفية كافية من الثلج الجاف (dry ice) داخل عبوات من البلاستيك (Plastic bags) .

رابعاً : مرحلة الفحص الشامل الدقيق : (Intensive Investigation)

وهي المرحلة التي يجب أن يتم فيها الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة وبخبرة العلماء والخبراء في المجالات المتخصصة خاصة في الفحوص المعملية والطب شرعية للوقوف على مجرى سير الحوادث وللاخروج بنتائج وتفسيرات علمية تؤدي إلى كشف الغموض المحيط بكل حادث .

وستقوم في هذا الجزء من البحث بتفصيل الجوانب الفنية في الفحص الدقيق لأجسام وجثث الضحايا في حوادث الطائرات وذلك على أن نتناول بالدراسة في مبحث آخر عمليات الفحص الفني الدقيق لأجزاء أو حطام الطائرة .

الفحص الفني الدقيق لأجسام وجثث الضحايا .

(Examination of Bodies & Human Remains)

لسكى يمكن الحكم علمياً على مجرى سير الحوادث وكيفية وقوعها في كوارث الطيران بما يضيء ويكشف الطريق أمام المحقق يجب أن يجري فحصاً طبياً شرعياً وفحصاً معملياً تحليلياً لأجسام وجثث الضحايا أو للأجزاء الأدمية التي يعثر عليها في مكان الحادث . والواقع أن عامل الوقت في مثل هذه الحوادث يعتبر ذو أهمية قصوى حيث أنه كلما أسرعنا بالفحص كلما أمكن الوصول إلى نتائج صحيحة وحاسمة بالنسبة لعمليات تقصى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوع الحادث .

ولعل أهم الفحوص العضوية التي يجب إجراؤها في مثل هذه الحالات يمكن حصرها فيما يلي : —

١ - إجراء الصلة التشريحية اللازمة .

وذلك بغرض تحديد أسباب الوفاة في كل حالة عن طريق الفحص التشريحي لأجسام الضحايا وتحديد نوع الجروح الموجودة وكيفية حدوثها والدلالات التي يمكن استنتاجها منها . إذ أن مقارنة طريقة وميكانيكية وقوع الحادث كما يتصورها المحقق أو الباحث مع نوع الإصابات والجروح الموجودة بأجسام الضحايا يمكن أن يقود الباحث إلى التفسيرات الصحيحة Correct interpretation لكيفية

وقوع الحوادث وطريقة تسلسلها وذلك كما سبق أن أوضحنا في حالة سقوط طائرات الكوميت البريطانية .

هذا إلى جانب أن الفحص الميكروسكوبي التشريحي للقصبة الهوائية والشعب الرئوية والحويصلات الهوائية قد يظهر وجود دقائق كربونية سوداء ليسكون ذلك دليلاً على أن ملاحى الطائرة أو الركاب كانوا أحياء عندما شب حريق بالطائرة ثم استنشقوا كميات كبيرة أو صغيرة من الدخان حسب السمكية التى يعثر عليها بالجهاز التنفسى .

كذلك فإن الفحص التشريحي الذى يكشف عن وجود جلطات دموية معينة فى الاوعية الدموية أو ترسب المواد الدهنية خاصة فى الاوعية الرئوية — Palmonary embolism يكون دليلاً على حدوث الوفاة الفجائية نظراً لظروف الموقف الانفعالية المباشرة المحيطة بالحادث ، وهى ظاهرة عضوية لوحظ أيضاً أنها تحدث للجنود المتحاربين فى الميدان حيث أن بعضهم تلتابه الوفاة الفجائية نتيجة لتأثره النفسى الفسيولوجى بما يحدث فى ميدان القتال (٦) .

هذا إلى جانب القيام بتشخيص كافة الظواهر التشريحية الاخرى التى يجب أخذها فى الاعتبار أثناء عملية الفحص الطب شرعية خاصة تلك التى تكون لها بعض الاعراض الباثولوجية مثل حالات التعرض للحرارة الشديدة أو الرطوبة الزائدة أو البرد القارس ، أو حالات التعرض للضغط الجوى المنخفض (decompression sickness) أو التعرض لنواتج احتراق وقود الطائرة أو للضوضاء الشديدة الصاخبة التى قد ينتج عنها لدى بعض الافراد نوازع عصبية أو سمعية Noise-vibratory Symp. أو ما يشابه ذلك .

ومن جوانب الفحص الهامة كذلك فى هذه المرحلة محاولة الكشف عن

(٦) انظر فى ذلك على وجه الخصوص :

Scully, R.E, Fat Embolism in korean Battle Casualities, it Incidence, Clinical Significance and pathologic Aspects, Am. J. path, 32, 379,400, May - June, 1956

أعراض التعرض لموجات من الاشعاعات الكونية (Cosmotie Radiation)
 خلفت اجريت حديثا مجموعه من بعض التجارب بالولايات المتحدة الامريكيه
 خاصه على الحيوانات التدييه العليا حيث عرضت الشمبانزى بعد أن غطيت
 اجسامها بالمالبس التى يستخدمها الطيارون لموجات من الاشعاعات الفوق صوتية
 (Supersonic wind Blast) لمدة ١٢ ثانيه فحدثت بها حروق وتمزقات
 جلديه مميزه (٧) . وفى بعض التجارب الاخرى ارسلت مجموعه اخرى من
 الفئران بعد وضعها فى كبسولات مقفله داخل بالونات إلى طبقات الجو العليا
 (stratosphere) لتقصى التوازن والاعراض البيولوجيه التى تحدثها الاشعه
 الكونية على الحيوانات التدييه العليا واسفرت التجارب عن حدوث بعض
 التغيرات الحيويه الجلديه مع حالة (Hypoxia) وارتفاع ملحوظ فى درجه
 حامضيه البول (٨)

٢ - اجراء دراسه تحليليه سمييه او فحص توكسولوجى دقيق (Toxilogical Study)
 وذلك بغرض الكشف عن احد الجوانب الهامه التاليه :
 (١) الكشف عن وجود اول اكسيد الكربون فى دماء او انسجه الضحايا :
 حيث أن اثبات وجود هذا الاكسيد الكوبونى يدل على أن حريقا معيناً قد شب
 فى الطائر فجاه والركاب احياء . . وهى حاله كثيرا ما تحدث فى حوادث الطيران
 ويكون لها دلالات هامه فى تحديد سببيه وقوع الحادث ويلزم الكشف عنها
 لاثبات حدوثها .

ويستدعى اجراء هذا الكشف وجود الدم نفسه او الاعضاء الدمويه
 Bloody Organs لاجسام الضحايا مثل الكبد والرئه والطحال والمضلات .

(٧) انظر نتائج التجارب التى اجريت فى محله الأبحاث التابعة للبحرية الأمريكية :

U.S. Naval Ordnance Test Station, China Lake, California ;
 in association with Aero - Medical Field Lab., Holloman Air
 Force Base, Neo Mexico .

(٨) انظر :

Hoymaker, w., Operation Stratomouse, Mil. med, 119 : 151 -
 171, sept. 1956,

وتستخدم الآن في هذا المجال طرق علمية دقيقة وفي متنى الحساسيه للكشف،
عن نسبته ومستوى اول اكسيد الكربون فى الدم او الانسجه الدمويه بعدد
الوفاه (Post-mortem Carbon monoxide level) .

وهى كلها خواص تعتمد أساسا على تقدير النسبة المئوية لمادة الكربوكسيهيموجلوبين.
(Carboxyhaemoglobin) فى الدم (٩) فاذا كانت النسبة الموجودة أقل من ١٠٪
فانها لا تعتبر فى هذه الحالة ذات أهمية أو دلالة خاصة (insignificant) ،
وذلك نظرا لان الأشخاص مدمنى التدخين يمكن لدمائهم عادة أن تحتوى على
مثل هذه النسبة .

أما إذا زادت النسبة عن ١٠٪ فإن ذلك يكون له دلالة قاطعة على نشوب
حريق فى الطائرة ، وإن الركاب كانوا أحياء عند حدوثه وإن سقطت الطائرة ،
لم يحدث فجأة (١٠) .

وعلى ذلك فإنه يمكن الاستفادة من هذا الكشف فى الحكم على ما إذا كان
الطيار نفسه حيا أو ميتا عندما شب الحريق فى الطائرة وهى محطقة فى الجو ،
أو أن الحريق لم يشب أصلا فى الطائرة إلا بعد اصطدامها بالأرض .

(ب) الكشف عن نسبة وجود حامض اللاكتيك Lactic acid detection

حيث أنه ثبت علميا (١١) أن قياس نسبة تركيز ح . اللاكتيك فى أنسجة الجسم
بعد الوفاء خاصة فى الأنسجة المكونة للأجهزة العصبية المركزية مثل المخ والنخاع ،

(٩) أنظر كتاب :

Gonzales, T. A, etal, . legal medicine : Pathology and
Toxicology, 2 nd edit, Appletan - Century - Crofts, Inc. Newyork
1954, P. 956.

(١٠) أنظر مجلة :

U.S. Armed Force Medical Journal, Vol IX, No. 2, February,
1958, p. 212

(١١) أنظر المرجع السابق : op. cit ، ص ١ وما بعدها .

الشوكي (Central nervous System tissues) - بشرط أن تكون هذه الأنسجة مجمدة أو غير متحللة (Frozen and kept Fresh) - يمكن أن يكون دليلاً على حدوث اسفكسيا التنفس أو الاختناق الناتج عن عدم كفاية وجود الأكسجين في الجو المحيط (A State of Hypoxia or Anoxia) وهو ما يحدث عادة في حالة الارتفاعات الشاهقة أو في حالة الغرق .

وعلى ذلك فإنه إذا زادت نسبة ح . اللاكفليك عن ٢٠٠ ، للجرام لكل ١٠٠ جم من النسيج العصبي الأدنى فإن ذلك يكون دليلاً قاطعاً على الوفاة بالاختناق أو الاسفكسيا ، وذلك مع التحفظ الوحيد بأن هذه النتيجة يمكن الحصول عليها أيضاً في حالة تناول الشخص الذي حدث له الوفاة لعقار الباربيتورات المهدئ ومشتقاته (Barbiturates) (١٢) .

(ج) الكشف عن وجود الكحول والمخدرات أو الكشف عن تعاطي الطيار للسكرات أو المواد المخدرة قبل وفاته :

حيث أن تناول الطيار للشروبات الروحية لدرجة السكر الشديد يمكن أن يتسبب في حدوث كوارثه للطائرة التي يقودها خاصة عن طريق ما يرمكه الطيار من أخطاء قياديه (Pilot errors) وعدم قدرته على السيطرة الواعية على أجهزة الطائرة المعقدة مما يؤدي إلى حدوث الكارثة . لذلك فإنه يجب على المحقق أو الباحث أن يتم بالكشف عن وجود الكحول في دماء أو أجسام ملاحى الطائرات . وفي حالة الوفاة يمكن الكشف عن وجود الكحول في الجثث عن طريق الكشف عنه كيميائياً في الأعضاء البرانشيمية (Parenchymal organs) مثل الكبد والكلى وذلك للتعرف على حالة الطيار أثناء قيادته للطائرة وقبل وقوع الحادث مباشرة .

وكذلك يمكن التعرف على ما إذا كان الطيار قد تناول عقاراً مخدراً أو مهدئاً مثل الباربيتورات أو أشباه القلويدات (Alkaloids) ومضادات

الحساسية (Antihistamines) وهي حالة قد يلجأ إليها بعض الطيارين خاصة لعلاج مرض الحركة أو الدوار (Motion Sickness) وهو مما يكون له أثرا سيئا على الحالة العصبية والعقلية لقائد الطائرة ويكون له بالتالى آثارا الاتسكسية على الطائرة التى يقودها. لذلك يجب الاهتمام فى هذه المرحلة من الفحص الشامل بالبحث عن وجود آثار لتناول هذه العقاقير فى الأنسجة العضوية لملاحى الطائرة المنسكوبة.

ولقد أثبتت الطريقة الحديثة للتحليل والتبادل الأيونى الكهربى (Iontophoresis) فاعليتها فى الكشف عن وجود الآثار الدقيقة لمثل هذه العقاقير فى الأنسجة الأدمية (١٣).

٣ - إجراء الفحوص اللازمة للبحث عن الأمراض السابقة لقائد وملاحى الطائرة : (Pre-existing Diseases)

إذا أنه مما لا شك فيه أن قائد الطائرة إذا كان مصابا أصلا بمرض أو استعداد مرضى كامن أو غير ظاهر قبل إقلاعه بالطائرة خاصة أمراض القلب والأوعية الدموية وعلى وجه الخصوص المرض المعروف باسم (Coronary sclerosis) وكذلك حالة الـ (Miocardial Fibrosis) أو الـ (Acute Thrombosis) فإن هذا فى حد ذاته يشكل سببا خطيرا فى حدوث كوارث الطيران وتكون هذه الحالة أخطر وأوضح ما يمكن فى حالة الطائرات التى يقودها طيار واحد (Single-place aircraft) حتى إذا ما هاجمته فجأة التوبة القلبية أو الصدرية وهو معلق فى الفضاء وعلى ارتفاع شاهق فإنه لا محالة ساقط بطائرته خاصة إذا ما تسببت التوبة المرضية فى وفاته أو إغمائه أو عن مجرد عجزه عجزا تاما أو جزئيا عن الحركة — (Sudden Incapacitation) .

وعلى ذلك فإنه يجب أن يبدل جهدا خاصا عند تقصى أسباب سقوط الطائرات فى فحص جثة الطيار فحسا بالولوجيا وتشريحا للبحث عن إصابته بمثل هذه

(١٣) انظر المرجع السابق : Op. cit. ، ص ٢٢٠
وكذلك كتاب : Scully R. E. ، السابق ذكره .

الأمراض الخطيرة والتي قد لا يكتشف وجودها بالفحص الطبي العادى أو الروتيني الذى يجرى على الطيارين قبل أقلاعهم بطائراتهم أو عند تعيينهم فى مناصبهم .

وللزيادة فى إيضاح ما تقدم نذكر هنا على سبيل المثال حالتين واقعتين ورد ذكرهما فى التقارير الرسمية الأمريكية (١٤) .

الحالة الأولى .

وهى لطيار قديم يبلغ من العمر أربعون عاماً لم يسبق له أن أبدى أى شكوى مرضية ذات دلالة وأثبتت تقارير الفحص الطبي الدورى له أنه خال من الأمراض العضوية وإن صحته البدنية سليمة تماماً ثم حدث ذات يوم عندما كان يقوم بإحدى التدريبات العادية اليومية أثناء قيادته لإحدى الطائرات القاذفة المقاتلة وكان يتدرب على مهاجمة السفن الحربية ، وفى إحدى هذه الهجمات لوحظ أن طائرته قد اختل توازنها فترة ثم لم يلبث أن اندفعت هاوية إلى مياة البحر قريباً من إحدى جوانب سفن التدريب المرافقة حيث غاصت وتحطمت .

وبفحص حطام الطائرة فنياً وبكل دقة أسفر البحث على أنه لم يوجد أى شيء يمكن أن يدل على حدوث خلل ميكانيكى mechanical failure أو عيب فى الطائرة أدى إلى سقوطها . ولكن بفحص جثة هذا الطيار تشريحياً وطبياً وجد أنه مصاب بحالة مرضية قلبية —

(Coronary arteriosclerosis with an acute Thrombosis)
وهو الأمر الذى خلص منه إلى أن هذه الحالة حدثت له فجأة وتسببت له فى أن يصاب بحالة إغماء وعدم قدرة على الحركة Sudden incapacitation ظهرت فى صورة عدم الاتزان الذى أصاب الطائرة أولاً لعدم إمكانه السيطرة عليها مما نتج عنه الحادث .

الحالة الثانية :

وهى لطيار آخر كان يبلغ من العمر ٢٧ عاماً حيث كان يقوم بطائرته المدنية

(١٤) انظر المجلة الطبية الأمريكية : U.2. Armed Force Medical Journal
عدد فبراير ١٩٥٨ ، ص ٢١٧ :

برحلته العادية اليومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وحدث بعد إقلاعه أن اتصل بقاعدته عن طريق اللاسلكى عدة مرات كعادته حيث لم يكن هناك أى شيء غير عادى في رحلته ، ولكن حدث بعد ذلك أن انقطعت اتصالاته وأخباره فجأة ، وفشلت جميع جهود القاعدة في الاتصال به بعد ذلك . ولما لم يصل إلى وجهته في الموعد المحدد قامت في الحال هجمات تفشيشية للبحث عنه ولكن لم يعثر على أى أثر لطائرته إلا بعد مرور حوالى ثلاثة أيام من البحث المتواصل حيث أمكن العثور عليها محطمة في أحد البقاع النائية ووجد الطيار متوفياً بداخلها .

وبفحص الطائرة فنيا وجد أنه لا يوجد ثمة دلالة على وجود أى عيوب فنية فيها تؤدي إلى سقوطها . ولكن عندما فحصت جثة الطيار طبيا وتشريحيا وجد أنه بالرغم من الإصابات المميتة التي لحقت به إلا أن القلب وجد مصابا بحالة (Severe Coronary arteriosclerosis and Myocardial Fibrosis) مما جعل اللجنة الفنية التي شكلت لبحث الحادث تعتقد أن هذه الحالة المرضية التي أصابت الطيار هي التي أدت إلى وقوع الحادث وإنه لا بد وأن الطيار كان عدة أساسا أو استعدادا عضويا لهذا المرض قبل وقوع الحادث .

ولكن السؤال الذى يمكن أن يثار هنا هو : هل كانت مثل هذه الحوادث فعلا نتيجة مباشرة لنوبات القلبية التي أصابت الطيار . . أم أن هناك أسباب أخرى لم يمكن التوصل إليها ؟

وهل كان لكبر سن الطيارين دخل في إصابتهما بهذا المرض القلبي ؟

ويجب على ذلك بعض المتخصصين والباحثين الثقات في هذا المجال (١٥) بقولهم أن هذا النوع من أمراض الاوعية الدموية والقلب قد ثبت لديهم علميا أنه ليس قاصرا على الأشخاص الكبار في السن أو الأشخاص متوسطى العمر بل يمكن أن يصيب أيضا غيرهم من صغار السن . وهذه الحقيقة أمكن ملاحظتها واقعا في أحد الدراسات.

(١٥) انظر البحث الذى اجراه اينوس في هذا المجال تحت عنوان :

Enos, W.F. etal, Coronay Disease among United States Soldiers Killed in Action in Korea: J.A. M.A., July 18, 1953.

الطبية الكبيرة التي أجريت على الجنود الأمريكيين أثناء الحرب الكورية وتناولت بحث حالة ٣٠٠ جندي من الشباب متوسط أعمارهم يبلغ ٢٢,١ سنة حيث تبين من فحص جثثهم تشريحياً أن ٧٧,٣٪ منهم قد توفوا أصلاً بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية وليس لسبب آخر (١٦).

ويمكن هنا أن نضيف إلى ذلك أن هناك بعض الأمراض الخطيرة الأخرى التي يمكن أن توجد لدى الطيارين ويصعب اكتشافها بالفحص الطبي العادي - (i.e. remain undetected) ولكنها يمكن أن تكون سبباً في حوادث الطيران ، وأهم هذه الأمراض على وجه الخصوص هي :

١ - الأورام المخية (Brain ulcers) -

ب - أنيميا الخلايا الجينية المعروفة باسم (Sickle cell anemia) ،

ج - التصاق الأمعاء (Abdominal adhesions) -

وهي كلها أمراض يمكن لها أن تقضي على المصاب بها لحظة أو تفقده القدرة على الحركة أو تسبب له اضطرابات عضوية فجائية تجعله معرضاً للسقوط بطائرته خاصة إذا ما كان هو القائد الوحيد لها .

المراجع

- 1 — Anon.: Medical survey of Pilots in Aircraft Accidents (Safty Council Notes section) Approach 2: 3, Feb, 1957
- 2 — Armstrong, J.A., etal, Interpretation of injuries in Comet aircraft disasters, expeiemental approach, Lancet 1: 1135 - 1144. June: 1955
- 3 — Medical Investigation of Aircraft Accident Fatalities, AFR 160- 109, 12 October, 1956.
- 4 — Gonzales T. A., etal, Legal medicine : Pathology and Toxicology, 2nd edit, . Applton - Century - Croft, Inc, New York, 1954,
- 5 — U.S. Armed Force Medical Journal, Vol IX, No,2, Feb, . 1958,
- 6 — Scully, R.E. Fat emboliom in Korean battle casualties : its incidence, clinical significance and Pathologic aspécts, Am. J. Path, may - June, 1956 .
- 7 — Enos, W.F. etal, Coronary disease among united states soldiers killed in action in Korrea, preliminary report, J.A.M.A July 18, 1953 .
- 8 — Haymaker, W. Operation Stratomouse, Mil. med., . Sept., 1956 .

This part of study deals mainly with the first type of evidence, whereby the latter type will be carefully examined in a coming separate study.

The study surveys at the beginning all types of causes that may lead to aircraft accidents, then it deals with the scientific method which should be followed in this type of accidents, starting from collecting data, reconnaissance, shipment and preservation of evidence, to the thorough investigation and examination of specimens.

Every possible environmental, traumatic and preexisting factors are illustrated. All the toxicological tests and the histopathologic study that should be followed are illustrated, correlated and evaluated.

THE INVESTIGATION OF AIRCRAFT ACCIDENTS

BY

Dr. Z. SELIM

EXPERT AT N. C. S. C. R.

Aviation is confronted nowadays with many complex developments affecting both men and machines and although much progress has been made in achieving greater safety and comfort, with a resulting decline in the over-all accident rate per number of flying hours, yet the total number of fatalities has increased,

Thousands of lives are lost each year, including hundreds of rated pilots. The human suffering can't be measured and economic losses are staggering.

The most important of these accidents with regard to U.A.R. was the recent Antinoff disaster in which 46 were killed after its sudden fall in the Mediterranean sea near Cyprus

By reason of the high total of aircraft accidents all over the world, and particularly those of unexplained origin, concerted effort must be initiated to investigate more thoroughly such accidents.

It is the primary objective of this study to indicate the role of scientific criminal investigation in the determination of the unknown causes of aircraft accidents and thereby do our best to prevent its reoccurrence.

The main physical evidences which may be found in such type of accidents are :

1 — The human bodies or its remains.

2 — The fragments of wrecked aircraft.

العود إلى الإجرام

مفهومه وأماطه

ناهد صالح

باحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

(١)

مفهوم العودة إلى الإجرام

عند دراستنا لموضوع العود إلى الإجرام نصادف ثلاث مصطلحات تدل على حالة الشخص الذى ارتكب جريمة ثم عاد فارتكب جريمة أخرى وهى :

* Récidive — Récidivité — Récidivisme . وهى وفقاً لترتيبها تتبع المراحل المختلفة لتحول نظرة المجتمع من فكرة تشديد العقاب على المجرم العائد ، إلى إبعاده عن المجتمع نظراً لتطوره الاجتماعية ، إلى محاولة الأخذ بيده وإعادة تكيفه مع المجتمع وذلك عن طريق دراسة اجتماعيا ونفسيا ووضع برامج المعاملة الملائمة له .

إن العود Récidive مصطلح قانونى محض يتضمن إمكان تشديد العقوبة على المجرم العائد . إذ لما كان قانون العقوبات التقليدى المبني على فكرة الحرية والمسئولية يعتبر أن العقوبة هى الجزاء المقابل للخطأ الأدبى ، ولما كان ارتكاب الجريمة فى حد ذاته يدل على سوء اختيار وعلى انتهاك القانون فمن المنطوق أن يعد العود مظهراً لإرادة مصرة على الشر ، ثم تردعها العقوبة السابقة عن الاستمرار

(*) هذه المصطلحات مشتقة من الأصل اللاتينى Recidivare المشتق من Recidivus المشتق من Recider المشتق من Cadere . بمعنى يسقط أو يقع فى اذن تعنى السقوط أو الوقوع ثانية .

في ارتكاب الجرائم . لذا فلا بد من تشديد العقوبة حتى يرتدع المجرم .
فمصطلح العود إلى الإجرام Récidive هنا يعبر عن فكرة أن المجرم العائد
أشد إجراماً من المجرم لأول مرة ، وأن العقوبة لم تكن كافية لردعه وبالتالي
فإنه لا بد من تشديد العقوبة عليه في حالة العود (١) .*

أما مصطلح Récidivité فإنه يعبر عن موقف آخر يتخذه المجتمع حيال
المجرم العائد ، لا على أساس عدم تأثير وعدم فاعلية العقوبة الأولى بالنسبة له ،
ولكن بناء على الخطر الاجتماعي الذي تمثله حالة العود باعتبارها تكشف عن
ميل للإجرام لدى المجرم مما يستلزم إعادة عن المجتمع . ولا تستند هذه
الخطورة على دراعى بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية وإنما تقوم على مجرد
افتراض عدم قابلية المجرم للإصلاح نظراً لارتكابه عدة جرائم ، حالة الخطورة.
يستدل عليها هنا من أفعال خارجية دون الغوص في حقيقة دلالة هذه الأفعال .
والتدبير الذي يتخذه المجتمع لإزاء هذه الحالة هي أن يحول مادياً بين العائد وبين
ممارسة نشاطه في المجتمع سواء بالإعدام أو بالنفي أو بالسجن مدى الحياة .

بعد مرحلة تشديد العقاب على العائد على أساس مسئوليته الادبية وعدم
فاعلية العقوبة السابقة والتي تلتها المرحلة القصيرة للدفاع الاجتماعي حسب مفهوم
نظرياته الأولى الذي اتخذ صورة الأبعاد على أساس الخطورة الاجتماعية للمجرم
العائد وعدم قابليته للإصلاح ، برز في هذا المجال مصطلح Récidivisme
ليعبر عن تغير نظرة المجتمع حيال المجرم العائد وانتقال الاهتمام من الفعل
الإجرامي إلى الشخص ذاته بالكشف عن العوامل الاجتماعية والنفسية
والبيولوجية التي دفعت به إلى العود إلى ارتكاب الجريمة حتى يمكن اتخاذ التدبير
الإصلاحى اللائق لحالته (٢) .

Versale , Severin-Carlos : De La récidive Juridique au (١)
récidivisme Criminologique , Revue Internationale de Police
Criminelle, 1961, p. 194.

* نلاحظ رغم خطأ هذه الفكرة — في ضوء ما كشف عنه علم العقاب — من حيث الاهتمام
بالفعل دون الفاعل ، والاعتقاد في فاعلية العقاب ، وإجمال ضرورة ان يتلاءم الجزاء أو التدبير
الإصلاحى مع حالة المجرم إلا أنها لا تزال هي الفكرة المسيطرة على جل التشريعات حيث
تخذ أنها تعاقب على العود بعقوبة أشد من العقوبة الأصلية وتأخذ في هذا الصدد بنظم قائمة على
اعتبارات مجردة وتحكمية ومستندة إلى معايير شكلية .

Versale, Severin-Carlos, op. cit, 197.

(٢)

وعموما فإننا نجد اليوم أن مصطلح Récidivité لم يعد مستخدما تقريبا وأن رجال القانون عندما يتكلمون عن العود يستخدمون عادة مصطلح Récidive بينما يستخدم علماء الإجرام وعلماء العقاب مصطلح Récidivisme .

ولما كانت ظاهرة العود إلى الإجرام مثار اهتمام كل من علم القانون وعلم العقاب وعلم الاجرام كان من الطبيعي أن نجد أنفسنا إزاء تعريفات متعددة للعود يختلف مداها بين الضيق والالتساع . فقد يتسع مفهوم العود إلى الاجرام بحيث ينطبق على حالة الشخص الذي يرتكب جريمة ثم يرتكب جريمة أخرى دون اشتراط وجود حكم سابق بالادانة أو تنفيذ عقوبة سالبة للحرية ، مستقداً فقط على الاتجاه اللااجتماعي الذي يظهره المجرم باعتياده للإجرام أو احتراقة له . وقد يضيق مفهوم العود إلى الاجرام فيشترط أن تكون الجريمة الجديدة مسبوبة بحكم في جريمة أخرى . وقد يشدد ضيق نطاق هذا المفهوم بحيث يشترط تنفيذ عقوبة سالبة للحرية قبل ارتكاب الجريمة الأخيرة (١) .

وتناولنا لمفهوم العود إلى الاجرام من وجهة نظر القانون ، ومن وجهة نظر علم العقاب ، ومن وجهة نظر علم الاجرام سيجعلنا نقف على مختلف مفاهيم العود إلى الاجرام .

المفهوم القانوني للعود إلى الإجرام :

إن أساس التعريف القانوني للعود إلى الاجرام هو صدور حكم سابق على ارتكاب الجريمة التالية (٥) . فالعائد إلى الاجرام هو الشخص الذي حكم عليه

Baan, p. Caures of recidivism, The Summary of the Third (١) International Congress on Criminology. London, 1957, p. 117 .

(*) بعض القوانين لا تستثنى في تشديد العقوبة على العائد بصدور حكم سابق بل تشترط تنفيذ الحكم بل وأن يكون الحكم بعقوبة سالبة للحرية . وهذا هو الحال في إنجلترا والنمسا وسويسرا وتركيا وتستند هذه القوانين على أن ارتكاب الجريمة لا يظهر الاتجاه اللا اجتماعي للفرد بل عدم القابلية للإصلاح .

نهائيا في جريمة ثم عاد فارتكب جريمة ثانية . فالقانون يفرق هنا بين حالة العود إلى الاجرام *Récidive* وحالة تعدد الجرائم *Cumul d'infractions* حيث لا يكون الحكم قد صدر في الجريمة الاولى عندما ارتكب المجرم جريمة التالية والمنطق الذي يستند عليه القانون لهذه التفرقة هو أن المجرم العائد شخص لم يثمر معه إنذار السلطة القضائية له بسبب جريمته الاولى ، فظل سادرا في طريق الجريمة ، فهو إذن شخص خطر لم تكف التدابير المعتادة لردعه وبالتالي فلا بد من تشديد جرعة العقوبة له ^(١) . بينما في حالة التعدد لم يكن المجرم قد أُنذر بعد من قبل السلطة القضائية فلا داع إذن لاتخاذ إجراء أعنف معه ، فهو وإن كان أشد خطرا من المجرم لأول مرة إلا أنه أقل خطراً من المجرم العائد ^(٢) .

وتسهب القوانين في تعداد صور العود ، فهناك ما يطلق عليه العود العام أو العود المطلق في مقابل العود الخاص أو العود النسبي . وهناك أيضا العود البسيط في مقابل العود المتكرر . وهناك أخيرا العود المؤقت في مقابل العود المؤبد أو المستديم .

هذا التعدد في صور العود يقوم إما على أساس العلاقة بين نوع الجريمة السابقة وبين الجريمة اللاحقة . وإما على أساس عدد الاحكام السابقة على الجريمة الاخيرة أو بناء على الفترة الزمنية بين الحكمين ^(٣) .

فالعود العام *Récidive Generale* أو العود المطلق *Récidive Obsolee* لا يستلزم سوى عودة الشخص إلى ارتكاب جريمة بعد الحكم عليه في جريمة سابقة بصرف النظر عن نوع كل من الجريمتين ، كأن يرتكب الشخص جريمة قتل ثم يعرود فيرتكب جريمة سرقة مثلا . بينما يتطلب العود الخاص *Récidive Speciale* أو العود النسبي *R'ecidive Relative* التماثل أو على الأقل التشابه

(١) على راشد موجز القانون الجنائي ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٦٠٠ .

(٢) محمود مصطفى ؛ شرح قانون العقوبات القسم العام ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٥٩٠ .

(٣) رزوف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريعات المقابلي المصري ، القاهرة .

الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٢ ، ص ٥٥٦ .

بين الجريمتين كأن يرتكب الشخص جريمة سرقة ثم بعد الحكم عليه فيها يعود
فيمرتكب جريمة سرقة أخرى أو جريمة مشابهة لها كالنصب أو خيانة الأمانة مثلا .
والعود البسيط *Récidive Simple* توصف به حالة الشخص الذي بعد صدور
حكم واحد يرتكب جريمة ثانية . في حين أن العود المتكرر يستلزم أن تكون
الجريمة الجديدة مسبقة بحكمين أو أكثر .

أما العود المؤقت *Récidive Temporaire* فيشترط أن تقع الجريمة التالية
في فترة معينة بعد صدور الحكم في الجريمة السابقة عليها أو بعد تنفيذ هذا
الحكم ، بحيث لو وقعت الجريمة التالية بعد هذه الفترة المحددة لا يعتبر المجرم
عائدا للإجرام أما العود المؤبد أو المستديم *Récidive Perpétuelle* فلا
يشترط فترة زمنية معينة بين الحكم في الجريمة الأولى أو تنفيذه وبين
الجريمة التالية (١) .

وعموما فإن القانون الواحد قد يجمع بين كل هذه الصور أو جلها كما سيتضح
عند مناقشة المفهوم القانوني للعود في التشريع المصرى .
المفهوم العقابي للعود إلى الإجرام :

إذا كان المفهوم القانوني يشترط أساسا لتحقيق حالة العود صدور حكم سابق
على الجريمة الأخيرة ، فإن العود بالمفهوم العقابي . يستلزم الخضوع لمعاملة عقابية
أو إصلاحية سابقة على هذه الجريمة ولا عبء بتعدد الأحكام السابق صدورها
عند الشخص ما دام لم يسبق التنفيذ عليه بالإيداع في السجن أو في إحدى
المؤسسات العقابية (٢) .

والأخذ بهذا المفهوم الأخير يثير التساؤل عما إذا كان سبق الإيداع في مؤسسة
للاحداث يعتبر أساسا للعود أم لا ، فيرى البعض أن العبء ليس بنوع المؤسسة

(١) المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(٢) Morris, Norval. *Definitoins of récidivism*, Summary of the
Third Interational Congress on Criminology op. cit, p. 53.

بل بسن الجاني وقت الايداع . فاذا كان أقل من سبع عشرة عاما لا يعتد بسبق.
إيداعه أيا كانت المؤسسة التي أودع فيها ، أما إذا زاد عمره عن ذلك فيعتبر عائدا
إذا أودع مرة أخرى سواء كان الايداع السابق على ذلك في مؤسسة خاصة
بالأحداث أو بالبالغين .

ويتسع المفهوم العقابي للعود لا اعتبار الأحكام الصادرة بالحبس الوقائي
Corrective Training والتدريب الإصلاحى Preventive Detention
وغيرها من العقوبات أو تدابير الدفاع الاجتماعى سوابق يدرج بمقتضاها النزيل
ضمن فئة العائدين^(١) .

ومن الواضح أن أساس اتخاذ علم العقاب لهذا التعريف للعود إلى الاجرام هو
اهتمامه بعملية إصلاح المجرمين باتخاذ تدابير مهيئة لمعاملتهم ، والاهتمام أساسا
بتقويم جهازه العقابي أو الإصلاحى لمعرفة نواحي القصور فيه التى تؤدى إلى
فشل السياسة العقابية أو الإصلاحية ، والتي يعد أبلغ دليل على فشلها هو عودة
المجرم إلى الاجرام بدلا من عودته إلى المجتمع عضوا صالحا .

وقد جرى العمل فى مصلحة السجون بالجمهورية العربية المتحدة على اعتبار
المسجون عائدا إذا كان قد سبق أيداعه فى أحد السجون بموجب حكم من
الأحكام التى تحرر بشأنها صحيفة سوابق وهى الأحكام المبينة بالمادة الأولى من
القرار الصادر من وزير الحقانية فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ والمعدل بالقرار
الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ .

مفهوم العود فى علم الاجرام :

يعد مفهوم العود من وجهة نظر علماء الاجرام أوسع هذه المفاهيم ، فإذا
كان علم العقاب يجعل أساس مفهومه الخضوع لمعاملة عقابية سابقة ، وعلم القانون

(١) الرجوع السابق ، ص ٥٤ .

يجعل الإدانة في جريمة سابقة ثم في جريمة لاحقة لها أساسا لتعريفه ، فإن علم الاجرام يوسع جدا من هذا المفهوم بحيث لا يشترط أحيانا معاملة عقابية أو إصلاحية أو إدانة أو حكم قضائي أو حتى أى استجابة من قبل المجتمع للجريمة السابقة — ويذهب البعض إلى اعتبار المجرم عائدا للاجرام إذا تكرر خروجه على المعايير الاجتماعية والقواعد العامة التي يقوم عليها المجتمع . فهو كما يتم بالأشخاص الذين يرتكبون جرائمهم بعد سبق إدانتهم في جريمة أخرى أو معاملتهم معاملة عقابية أو إصلاحية يتم أيضا بالمجرمين الذين لم يقعوا في أيدي القانون رغم تكرار ارتكابهم للجرائم .

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يبدو براقا ومنطقيا حيث أنه يتخذ من واقعة ارتكاب الجريمة أكثر من مرة في حشد ذاتها أساسا له ، إلا أنه يعد في الوقت ذاته غير عملي إذ يصعب الوصول إلى هذه الفئة الأخيرة — رغم أنها قد تكون أكثر خطورة تمسكتها باستمرار من الافلات من أيدي القانون.

ونظرا لهذه الدواعي العملية فقد حاول بعض علماء الاجرام تضيق نطاق هذا المفهوم فيعرفون العائد بأنه الشخص الذي سبق الحكم عليه ، وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواء ثبتت هذه الجريمة رسميا عليه أم لا (١) . ويوسع البعض منهم هذا المفهوم فيذهب إلى أننا نكون بصدد حالة عود إذا باشر الشخص الذي سبق الحكم عليه أعمالا قد تؤدي به إلى السقوط في وحدة الجريمة حتى لو لم تعتبر هذه الاعمال في حد ذاتها جرائم أو لم يكن يرتب القانون عليها عقوبات بمنهاها التقليدي ، كحالة التشرّد بعد سبق الحكم على التشرّد في جريمة ، فتل هذه الحالة تعتبر في نظرم حالة عود . ويرر علماء الاجرام وجهة نظرهم هذه بأن فيها ضمايا أكبر لحماية المجتمع . ووفقا لذلك الرأي فإن العود يعرف بأنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد سبق الحكم عليه في جريمة (٢) .

Morris, Norval. op. cit, p. 66.

(١) .

(٢) أحمد الاتي ، العود إلى الجريمة والاعتقاد على الاجرام ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ٥٤ .

هذا ويشير إلى أن القسم الأول من المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجرام والمنوط بمناقشة التعريفات المختلفة للعود كون لجنة فرعية للاتفاق على وضع تعريف للعود يتخدم مجال البحوث في علم الاجرام وقد انتهت هذه اللجنة إلى أن العود بهذا المعنى يعنى أحد أمرين :

١ - أن الشخص بعد أن يكون قد ارتكب أول جريمة وثبتت قضائيا وأدين بسببها أو عومل من المجتمع رسميا بأية كيفية أخرى ، يرتكب جريمة ثانية ، وهذا هو المعنى الضيق لتعريف العائد *Recidiviste Stricto Sensu*

٢ - أن الشخص بعد أن يكون قد ارتكب جريمة ثبتت قضائيا وأدين بسببها أو عومل من المجتمع رسميا بأية كيفية أخرى استأنف نشاطه الاجرامى نظرا لحالته الخطرة ، وهذا هو المعنى الواسع لتعريف للعائد *(١) Recidiviste lato Sensu*

وتنتهى من هذا إلى أن العنصر المشترك بالنسبة للعود إلى الاجرام فى جميع التعريفات هو ارتكاب جريمة بعد سبق الادانة فى جريمة أخرى ، رجل القانون يضيف الإدانة فى الجريمة التالية ، وعالم العقاب يضيف إلى ذلك المعاملة العقابية ، بينما يكتفى عالم الإجرام بارتكاب الجريمة التالية فحسب .

وعموما فإنه بالنسبة للمفاهيم المختلفة للعود أشار المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجرام بعد مناقشتها إلى أن أى تعريف للعود يجب النظر إليه باعتباره أداة أو وسيلة لخدمة القانون ، أو علم العقاب ، أو علم الاجرام أو خدمة متطلبات البحوث ولهذا السبب فإنه يجب أن يكون هناك تنوع فى التعريفات لسد هذه الاختياجات (٢) .

Morris, Norval, op. cit, p. 67.

(١)

(٢). مجلس أعمال المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجرام ، المرحل السابق ، ص ٢١٧ .

أنماط العود إلى الإجرام

منذ أن حول لمبروزو نظر علماء الاجرام عن الاهتمام بالجريمة إلى الاهتمام بالمجرم ، تابعت المحاولات لتصنيف المجرمين في فئات متجانسة محددة لسكل فئة الخصائص التي تميزها عن الفئات الأخرى ، وبدأت تظهر إلى جانب المعيار القانوني — الذي اتخذ الفعل الاجرامى فحسب أساسا له — معايير أخرى تراعى الجوانب الفيزيكية والنفسية والاجتماعية للمجرم ، ومن ثم ظهرت بالتالى بعض أنماط المجرمين العائدين للاجرام ضمت أغلب هذه التصنيفات .

فوفقا لتصنيف لمبروزو نجد أن المجرمين ينقسمون إلى خمس فئات : المجرم بالمولد ، المجرم بالعاطفة ، المجرم المجنون ، المجرم بالصدفة ، والمجرم المعتاد . وإلى مثل هذا التصنيف ذهب فيرى أيضا . وعلى الرغم من أوجه النقد التي تعرض لها هذا التصنيف وكذلك النظرية التي يستند إليها ، إلا أنه أبرز أحد أنماط العود إلى الاجرام ، وهو اعتياد الاجرام واسهب في بيان خصائص المجرمين المعتادين ، والظروف التي حدث بهم إلى اعتياد الاجرام ، كما أنه عرض للعود إلى الاجرام باعتباره من خصائص بعض فئات هذا التصنيف وهي فئة المجرم بالمولد وفئة فرعية من مجرى الصدفة هي فئة ذوى الاتجاه الاجرامى .
(١) The Criminaloids .

وقد قسم كل من السكندر وشتوب Staub المجرمين إلى فئتين . فئة المجرمين عرضا The Accidental Criminals وفئة ذوى الاجرام المزمن The Chronic Criminals ويرتكب المجرم في الفئة الاولى جريمة واحدة أو قلة من الجرائم نتيجة ظروف شاذة ومتطرفة . أما الفئة الثانية فتقسم إلى ثلاثة

أقسام، فئة المجرم السوى The Normal Criminal وهو شخص يرجع لإجرامه إلى البيئة الاجتماعية أساسا وخاصة اختلاطه بغيره من المجرمين . وفئة المجرم الذهاني criminal The Neurotic ويكون سلوكه الاجرامى ناتجا لعوامل نفسية ، فهو يخرق القانون بدافع الشعور بالقلق أو الشعور بالانتم أو نتيجة لما يعانيه من صراع نفسى. وأخيرا هناك فئة المجرم المريض The Pathological Criminal وهو شخص يرجع لإجرامه أساسا إلى عوامل عضوية ، وتضم هذه الفئة ذوى النقص العقلى والذين يعانون من الذهان العضوى (١) .

وقد اتخذ ما هو Mayhew الكيفية التى ينظم بها الفرد أسلوب حياته أساسا لتصنيفه ، إذ وجد أن هناك فئة من المجرمين تلمب الجريمة دورا هاما فى حياتها إذ هى مصدر رزقها ، وهذه الفئة هى فئة للمجرمين المحترفين The professional Criminals أما الفئة الأخرى فهى تكسب عيشها بطريق شريف وهى فئة المجرمين عرضا وهذه الفئة الأخيرة لا تعود إلى الاجرام عادة متى أعطيت فرصة للحياة الشريفة (٢) .

وقد تبنى مورو Moreau هذا التصنيف وأضاف إليه فئة المجرمين المعتادين The Habitual Criminals ويرتكب أفراد هذه الفئة عادة جرائم ضد الأشخاص وهم يعانون من انخفاض فى الذكاء وضعف فى القدرة على ضبط النفس بحيث يتقادون لدوافعهم ويستجيبون للفرصات ومن ثم يعتادون على ذلك السلوك .

وقد أدخل دونهام Dunham ولندسميث Lindesmith بعض التعديل على هذا التصنيف فجعل المجرمين فى فئتين، فئة المجرم الاجتماعى The Social Criminal وهو شخص يحصد سلوكه وسطه الثقافى بل أنه يفرضه عليه ، وهو يصل عن طريق مهارته وجسمارته فى ممارسة نشاطه الاجرامى — الذى يعد سلوكا مألوفا

(١) Caldwell, Criminology. New york, Ronald Press Company,

1950, p. 31.

Korn and Loyd, Criminology and Penology, New york, (٢)

Holt Renschart and winston, 1961, p. 146.

في وسطه - إلى تقدير جماعته وإلى بلوغ مكانه فيها. ويمثل فئة المجرمين الاجتماعيين المجرم المحترف الذي يجد في طلب الجريمة عمدا وعن اختيار باعتبارها مهنة يشارك فيها مع الآخرين يستخدم وسائل غير مشروعة للوصول إلى مطالب مقبولة من المجتمع . وفي الطرف المقابل للجرم الاجتماعى نجد المجرم الفردى The Individualized Criminal وهو شخص لا يعصد وسطه التقافى أفعاله الاجرامية كما أنه لا يصل من وراء ارتكابها إلى مكانة في جماعته أو يحصل منها على تقدير ، ولا تعد الجريمة بالنسبة لهذا المجرم مهنة أو حرفة ، وهو إذ يرتكبها إنما يكون مدفوعا إلى ذلك بغايات خاصة وأهداف شخصية . وهو يرتكب أفعاله هذه بمفرده ولا تربطه صلة بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم مشابهة وبين فئة المجرم الاجتماعى وفئة المجرم الفردى تنتشر أنماط أخرى من المجرمين مقربة من هذه الفئة أو تلك . وقد أشارا بشئ من التفصيل إلى المجرمين المعتادين وإلى مجرمى الخاصة The White Collar Criminals (١) والفئة الأولى تمثل نمطا من أنماط العود إلى الاجرام كما أن ركلس أدخل الفئة الثانية ضمن العائدين إلى الاجرام كما سنرى فيما بعد .

وقد راعت روث كافان Ruth Cavan في تصنيفها للمجرمين عدد الجرائم المرتكبة، فأشارت إلى المجرم المحترف الذى يتخذ من الجريمة حرفة له يتعلم فيها أساليب فنية معينة ويعتمد عليها في معاشه ويحيا مع المجرمين الآخرين في عالمهم ضميا . فلسفة تدعم نشاطه الاجرامى هذا . وهناك أيضا فئة المجرم المعتاد الذى يتكرر ارتكابه للجرائم ويمثله مدمن المخدرات أو الخمر أو المشرد أو اللص الذى يرتكب سرقات بسيطة (٢) .

وقد صنف كل من هورتون Horton ولسلى Lesley المجرمين في سبع فئات برزت من بينها أهم الفئات التى تعاود الاجرام وهى فئة المجرمين المعتادين وفئة

Lindesmith and Dunham, Classification of Criminals, (١)
Criminology, a book of Readings, Vedder, New york, The-
Druden Press, 1955, pp. 83-88.

Caldwell, op. cit, p. 31.

(٢).

المجرمين المحترفين (١) .

هذه هي أهم تصنيفات علماء الاجرام للمجرمين التي عرضت بطريقة أو بأخرى لأنماط العود إلى الاجرام أو لبعض منها ، ويلاحظ أنه رغم اختلاف المعايير التي قامت عليها فقد أشارت جميعها تقريباً إلى أهم فئات المجرمين العائدين وهي فئة محترفي الاجرام وفئة معتادى الاجرام .

وهذا وقد اهتم المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجرام الذى خصص لدراسة موضوع العود بوضع تصنيف للمجرمين العائدين قائم على أساس معيارين أولهما دلالة أو وظيفة السلوك الاجرامى فى تاريخ حياة الفرد وثانيهما العامل الايتولوجى الغالب على هذا السلوك .

فبالنظر إلى الوظيفة التى يؤديها السلوك الاجرامى فى حياة الفرد نجد أن العود قد يتخذ إحدى صورتين ، صورة التكبس من الجريمة حيث يعتمد المجرم فى كسب معاشه كله أو أغلبه على ارتكابه للجرائم . وقد يتخذ العود صورة اعتياد الاجرام حيث يرتكب الشخص الجريمة ويعود إلى ارتكابها لا يقصد التكبس من ورائها ولكن لعدم قدرته على التحكم فى أفعاله وانقيادة وراء دوافعه .

وباتخاذ العامل الايتولوجى الغالب معياراً لتصنيف العائدين نجد أن الفئة التى يكون للعوامل الاجتماعية الغلبة فى عودها إلى الاجرام هى فئة المتكسبين من الجريمة بينما تكون للعوامل النفسية أو التكوينية او المرضية الغلبة بين فئة معتادى الاجرام وفئة المجرمين الشواذ (٢) .

ونعرض الآن لأهم أنماط العود إلى الاجرام وفقاً لهذين المعيارين .

التكبس من الاجرام :

هناك فئة من المجرمين العائدين تلعب العوامل الاجتماعية الدور الغالب فى تسليب هودها إلى الإجرام ، وتعتبر ممارسة الجريمة بالنسبة لهذه الفئة حرفة أو مهنة أو تجارة تعتمد عليها فى كسب معاشها كله أو الجزء الرئيسى منه وقد قسم وكلس هذه الفئة إلى عدة فئات فرعية مراعيًا فى تقسيمه أساساً الكيفية التى تمارس

(١) المرجع السابق ص ٢٢ .

Reckless The Forms of Recidivism, Summary of the Third (x) ,
International Congress on Criminology, op. cit, pp. 89-90 .

بها كل فئة نشاطها الإجرامى ، ومدى التنظيم الذى يخضع له هذا النشاط ، .
المهارة فى تنفيذها ، وتعقيد الوسط الثقافى الذى يعيش فيه المجرم لافعاله .
الإجرامية (١) .

فهناك أولاً فئة المجرمين المحترفين للجرائم التى اتخذت من الجريمة عملاً لها
كأى عمل آخر يمارس فى الحياة العادية ، فحملتها مصدراً لرزقها ووسيلة لكسب
معاشها تتركس لها وقتها وجودها ، وتنظم حياتها وفقاً لها ، ولا تأل جهداً فى
سبيل التقدم فى ميدانها والعمل دوماً على الملاءمة بين نشاطها الإجرامى وأوجه
نشاطها الأخرى (٢) . وتتركز بالطبع جرائم هذه الفئة فى الجرائم ضد المال
كالسرقة بصورها المختلفة والنصب والاحتيال والتزوير . . الخ . علماً
بأن المجرم المحترف يتخصص عادة فى نوع واحد من الجرائم .

وقد اهتم علماء الإجرام بتحديد خصائص المجرم المحترف وميزوا بينه وبين
المجرم الذى يكتسب من وراء الجريمة وإن كان لا يصل فيها إلى درجة الاحتراف .
إذ لا يكفى أن يحصل المجرم على مال عن طريق الجريمة لى يصبح مجرمًا محترفًا .
منى الكلمة ، بل لا بد أن يتخذ الجريمة أسلوباً لحياته ومصدراً رئيسياً لرزقه .
وأن ينمى فلسفة لها ويحتل مكانة فى عالم الجريمة والمجرمين (٣) .

ومن أهم ما يميز المجرم المحترف الأسلوب الذى يرتكب به جرائمه فهو مخطط .
لها بحرص ويحسب حساب ما قد يصادفه من مخاطر ، ويعتمد على خبرته فى تجنب
غير الضرورى منها ، ثم يرتكب بعد ذلك فعله الإجرامى بدقة ومهارة ودون أن
يلجأ إلى العنف إلا فى حالة الضرورة .

ومن المجرمين المحترفين من بدأ حياته الإجرامية كحدث جانح ، ومنهم من
خطئ أولى خطواته فى طريق الجريمة وهو بالغ . فالمجرم المحترف ليس من .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩١ .

Caldwell, op. cit, p. 57 .

(٢)

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

الضرورى إذ أن يكون في حداته جانحا أو أن يكون قد تدرج في ميدان الجريمة من انحراف بسيط إلى جرائم أخطر فأخطر . ومع ذلك فهو يمر بعملية ترقى يكتسب خلالها اتجاهاته ومعرفته وخبرته وفلسفته الخاصة . وهو وإن كانت لديه أصلا المهارة إلا أنه يحتاج لتعلم كيفية استغلال هذه المهارة في ارتكاب الجريمة . ويتم عليه التعلم هذه عادة تحت إشراف شخص بلغ مكانه في تخصصه الاجرامى وبمقتضاها يتكيف الفرد مع حياة الجريمة وينمى مهاراته في ممارستها ويكون اتجاهات محبذة لها ، ومن ثم لا يلبث أن يندمج كلية في نشاطه الاجرامى محولا ولاءه إلى عالم الجريمة والمجرمين . وقد عرفت روث كاثان العملية التي بمقتضاها يصبح الفرد مجرما مخترقا للاجرام بأنما عبارة عن تحول تدريجى عن الولاء للجماعات المسيرة لعرف المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والكنيسة ومنظمات المجتمع المحلى . وأشارت إلى أنه عندما يصل المجرم إلى نقطة الانقسام التام عن الجماعة التقليدية وإلى تنظيم حياته وفقا للجماعة الاجرامية فإنه يكون قد أصبح . لتو مجرما محترفا تماما (١) .

ويحتاج المجرم المحترف كغيره من البشر بجانب توافر وسائل العيش إلى القهم والحب والأمن والتقدير والمشاركة الوجدانية وهى أمور يوفرها له عالم الجريمة والمجرمين الذى يقبل فيه كعضو ولا يلبث أن يتوحد معه وينظم حياته وفقا لقيمه ويوجه استجاباته بناء على قبول أو رفض هذا المجتمع لها .

ولكن ليس معنى هذا أن المجرم المحترف يكون منزها تماما عن المجتمع الممثل للقانون فنه يختار ضحاياها ، وله فيه أصدقاء ، وكذلك فإنه يستعين بذوى النفوذ فيه متى خائته مهارته وألقى القبض عليه ، وهو يحترم قيمه وقوانينه ويذعن لها ولا يخرق سوى تلك التى تتعارض مع حرفته الاجرامية (٢) .

ونظرا لما اكتسبته هذه الفئة من المجرمين العائدين من مهارة في ميدان

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧ ، ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

الجريمة فإنه نادراً ما تضمنها جدران السجن أو تقدم للمحاكمة أو حتى يلقى القبض عليها (١) . وإذا حدث وأدين أحد أفرادها فإنه لا يعاني البتة من الندم بل يقاسى من الحجل من نفسه لأنه لم يكن على قدر كاف من المهارة للتغلب على القانون وهو في هذه الحالة يمثل عادة اللوائح السجن وأوامره حتى يفرج عنه قبل انقضاء مدة الحكم ، ومع ذلك فهو يقاوم أية محاولة وأى جهد يبذل للعمل على إعادة تسكيفة (٢) .

وقد أورد ركلس في عرضة لصور التكسب من الجريمة صورة أسماها "The Ordinary Criminal Career" «الحرفة الإجرامية العادية» ، فجناب المجرم المحترف الذى يتربع على قمة سلم المجرمين العائدين نجد المجرم الذى يتكسب أيضاً من الجريمة وإن كان لا يصل إلى درجة المهارة أو التنظيم التى تؤهله لأن يصبح مجرماً محترفاً للإجرام . وهو يختلف عن المجرم المحترف من حيث نشأته ومن حيث أسلوبه ارتكابه للجريمة . فهو عادة يأتي من الطبقة الاجتماعية الدنيا ، وهو يبدأ كطفل جائع ثم يستمر في الإجرام لسنوات وسنوات ، فإهمال الأسرة وعدم إشرافها وعدم الكفاية الاجتماعية والاقتصادية للبيئة الأسرية من شأنه أن يجذب الطفل بعيداً عن أسرته إلى المخالطات والتجمعات المضادة . والمجرم العائد المندرج تحت هذه الفئة يكون عادة قد أمضى أحداثه بين المصائب وفي مؤسسات الإيداع . وعلى العكس من المجرم المحترف فإن هذا المجرم تموزه المهارة وحسن الحيلة فبدلاً من الاعتماد عليها يلجأ إلى القوة بل وأيضاً إلى استخدام السلاح ، الأمر الذى يعتبر في نظر المجرم المحترف خطأ لا يغتفر . وعموماً فإن هذه الفئة من المجرمين العائدين الذين يترفع المجرم المحترف عن الاختلاط بها تكون الغالبية العظمى من المجرمين العائدين المحكوم عليهم والمودعين بالسجون (٣) .

Reckless, op. cit, p. 91.

(١)

Caldwell, op cit, p. 62.

(٢)

Reckless, op. cit, pp. 90-91

(٣)

هذا وبينما يصل المجرم المتكسب من الجريمة والذي لا يصل إلى درجة المجرم المحترف بمفرده أو مع شريك أو اثنين أو كقرد في جماعة تجتمع تجمعا وقتيا لارتكاب فعل إجرامي معين ، وبينما يعمل المجرم المحترف أحيانا بمفرده وغالبا مع غيره من المحترفين في جماعة دائمة ومنظمة إلى حد كبير تتميز بقساوى الأدوار فيها من حيث أهميتها ، ويكون الإنضمام إليها اختياريا ، ويقوم العمل بها على أساس من التعاون وعدم الاستبداد في ظل اليسير من الإشراف وتوجيه ، نجد على العكس من ذلك أن هناك فئة من المجرمين العائدين يسعون بالمجرمين المنظمين *The Organized Criminals* يمارسون لون من النشاط الإجرامى يتميز بطابعه الاستبدادى وباختلاف أدوار المشتركين فيه ومدى دوام هذه الأدوار (١) .

ويختلف علماء الاجرام فى تحديد خصائص الجريمة المنظمة *The Organized Crime* فبينما نجد البعض يوسع من مفهومها . نجد البعض الآخر يضيق من نطاقها . فمثلا يذهب لندسمت إلى أن مصطلح الجريمة المنظمة يشير إلى الجريمة التى تقوم على تعاون عدة أشخاص أو جماعات تختلف فى أجل العمل على نجاح تنفيذها (٢) ونجد روث كاثان يذهب إلى أن الجريمة المنظمة تتضمن اشتراك جماعة من المجرمين بقصد ارتكاب جرائم من أجل الربح كما تتضمن أيضا ضرورة وجود رأس مال لتنفيذ المشروعات الإجرامية ، وتركز السلطة فى يد أحد أفراد الجماعة أو فى أيدي قلة من أعضائها ، وتقسيم العمل وتخصيص الوظائف وتحديد الواجبات والمستويات وتميز الجريمة المنظمة بالميل إلى بسط نفوذ الجماعة واحتكار النشاط الإجرامى الذى تمارسه ولو أدى تحقيق ذلك إلى الاسعانة بصور العنف المختلفة التى قد تصل إلى حد القتل . وتتضمن الجريمة المنظمة أيضا قواعد السلوك وأساليب العمل يلتزم بها ، أو توقع عقوبات قاسية على المخارجين عنها ، كذلك فإن من أهم خصائص الجريمة المنظمة وضع تخطيط

Reckless, The crime problem, New York, Appleton Century (١).

Coftes, 1955, p. 137.

Caldwell, op. cit, p. 73

(٢)»

سابق لها لتقليل المخاطر وضمان أكبر قدر من النجاح ، فضلا عن اتخاذ تدابير من شأنها حماية الجماعة ومنع التدخل في أوجه نشاطها من ذلك الاستعانة بذوى النفوذ والالتجاء إلى الرشاوى وما إليها من صور الفساد .

وقد تتمثل الجريمة المنظمة في صورة الاجرام المنظم للمصابة والذي يتضمن ارتكاب جرائم كالقتل أو الخطف أو السطو على البنوك وسرقة السيارات والسطو على المخازن وعربات البضاعة إلى آخر هذه الجرائم التي يهدف من وراء ارتكابها إلى تحقيق كسب مادي .

وقد تتخذ الجريمة المنظمة الصورة المعروفة بأعمال البلطجة Racketeering حيث تقوم المصابات الاجرامية المنظمة بابتزاز الاموال من اصحاب الاعمال المشروعة وغير المشروعة ، وذلك عن طريق التهديد أو القوة فتلجأ هذه المصابات إلى فرض حمايتهم على أصحاب الاعمال المشروعة في مقابل حمايتهم مما قد يتعرضون له من أضرار . وهذه الاضرار عادة ما تنسب هذه المصابات فيها . كذلك فإن المشتغلين بالبغاء والاعارة والقمار والاقراض بالربا والاتجار بالمخدرات عادة ما يقعون في قبضة هذه المصابات خاصة وأنهم لا يمكنهم طلب حماية القانون .

وقد تتخذ المجموعة المنظمة صورة الجرائم المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية باسم Syndicated Crimes وهي جرائم ترتكبها عصابات منظمة كتنظيم النقابات ، وتقوم على توفير خدمات أو بضائع غير مشروعة ومن أهم صورها الاتجار بالمخدرات ، التهريبية ، أو أعمال القمار والدعارة . ولهذا فإن الأفراد الذين يتعامل معهم المجرم هنا يمكن اعتبارهم عملاء لا يجنى عليهم (١)

هذا ويلاحظ أن نسبة كبيرة من المجنى عليهم في الجرائم المنظمة تكون من المجرمين إذ أن أحد خصائص الاجرام المنظم هو العمل على بسط النفوذ والحد

من أوجه المنافسة التي تقوم بها المصابات أو الجماعات الإجرامية الأخرى ..
وهذه الفئة من المجرمين العائدين نادرا ما تضمها أسوار السجون .

ومن الفئات التي أدرجها ركلس ضمن المجرمين العائدين المتكسبين من الجريمة
فئة مجرمي الخاصة The White Collar Criminals . وقد كان سذرلاند هو
أول من لفت الانتظار إلى هذه الفئة وعرف جرائمها بأنها « الجرائم التي يرتكبها
شخص ينتمي إلى الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا خارقا بها القوانين المنظمة
لنشاطه المني » . وذهب إلى أن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية العليا لا تعرف
فقط بما لها من ثروة ، ولكن أيضا بما لها من هبة واحترام في المجتمع (١) .
وقد أكد ركلس أن هذه الفئة من المجرمين تستغل مركزها وما يتبحة لها من
قرص التعامل بأموال ويمتلكات الغير في ارتكاب الجريمة والعود إليها دون
خشية من اكتشاف أمرها (٢) .

وقد أوضح لندسميث أوجه الشبه والاختلاف بين المجرم المحترف وبين مجرم
الخاصة ، فهما يتفان في أن كل منهما يتعلم بمخالطته لزملائه في العمل وبالآخرين
أساليب خرق القانون مع التعرض لأقل خطر ممكن . ويختلفان في أن مجرم
الخاصة يرتكب جرائمه خلسة وبسرية كما أن اكتشاف أمر هذه الجرائم يلحق
به العار كذلك فإن النشاط الإجرامي لمجرم الخاصة لا تعضده جماعة ما ولا يعتبر
محورا لتنظيم حوله الجماعة التي تنضم أفراد آخرون في نفس المهنة يمارسون نفس
نشاطه الإجرامي (٣) .

وبجانب هذه الصور المختلفة للمجرمين العائدين للجرائم الذين اتخذوا من
الجريمة مصدرا لهماشهم أشار ركلس إلى أن هناك فئة من ذوى العاهات المصوية

(١) Sutherland, The White Collar Crime, New York, The Druden Press, 1949, p. 24.

(٢) Reckless, The Forms of Recidivism, op. cit, p. 91.

(٣) Lindsmith and Dunham, op. cit p. 86.

كالعميان والمشوهين والمجزة ، . . . إلخ الذين دفعوا إلى الجريمة وإلى التكسب منها إما نتيجة للشعور بالنقص أو لانعدام فرص العمل الشريف أمامهم وهو يعتبر هذه الفئة تناجا لنبد المجتمع وعدم تقبله لأفرادها .

اعتماد الاجرام :

أما الفئة الثانية من المجرمين العائدين فهي فئة المجرمين المعتادين وتتميز هذه الفئة أساسا عن الفئة السابقة بغلبة العوامل النفسية والتكوينية والباثولوجية في سبب عودتها إلى الاجرام وأن أفرادها يرتكبون الجريمة ويعودون إلى ارتكابها دون أن يهدفوا من وراء ذلك إلى أى كسب مادي .

وقد ميز ركلس في تصنيفه لهذه الفئة من العائدين بين أربع مجموعات (١) .

١ - المجرمون المعتادون ذوو الشخصيات المعادية للمجتمع : Anti-Social

وتتضم هذه الفئة أكبر عدد من المجرمين المعتادين الذين تخلوا عن التزاماتهم المادية والاجتماعية وهم يكونون عادة من مدمني الخمر والمخدرات والمثليين والمخرفين جنسيا ويميز أفراد هذه الفئة ضعف قدرتهم على ضبط الذات إزاء دوافعهم ، وانعدام ضيائهم ، وعدم قدرتهم على التعاطف مع الآخرين أو التوحد معهم كما يتميزون بأنهم أشخاص عدوانيون وغير ناضجين ولديهم نزعة قوية للتمركز حول الذات . ويمثل هذه الفئة الشخصيات السيكوباتية .

٢ - المجرمون المعتادون ذوو الشخصيات العصابية :

وقد يرجع سلوك هؤلاء الأفراد إلى دوافع قهرية فنجدهم يرتكبون السرقة القهرية Kleptomania أو الاشعال القهرى للحريق (Compulsive fire-setting) . أو قد يرتكبون جرائم قتل استجابة أيضا لدوافعهم القهرية .

وقد يكون سلوكهم الإجرامى نتيجة للتوتر والقلق ، وهنا نجد جرائمهم تتخذ صورة الجرائم الجنسية أما إذا كانت قدرة العصاب على ضبط دوافعه قوية إلى حد ما فإن ما يعانيه من صراع أو توتر نفسى يظهر فى صورة أمراض عضوية لا أفعال إجرامية . فالشخص العصاى لا يرغب أن يكون مجرما أو يعتمد إلى ذلك وإن كانت أفعاله الاجرامية تنخفض من توتراته .

٣ — المجرمون المعتادون الذين يرجع سلوكهم الاجرامى إلى حالتهم المرضية.
ويمثل هذه الفئة المصابون بالصرع والمصابون بأمراض أو خلل عضوى بالمخ والمصابون بأمراض زهرية . وتقترب هذه الفئة فى بعض سماتها من الفئة الأولى من المجرمين المعتادين ، لأنهم يتميزون باندفاعهم وقسوتهم وعدم انزانهم الانفعالى . وعدم القدرة على تحمل ضغوط المجتمع ومتطلباته العادية . وعموما فإن المجرم المعتاد الذى يندرج تحت هذه الفئة يندر وجوده .

٤ — المعتادون الشواذ : ويرجع عود هؤلاء إلى إصابتهم بأمراض ذهانية أو باضطرابات عقلية والواقع أن هذه الفئة تضم عددا ضئيلا جدا من المعتادين إذ أن الشخص الذهانى أو المضطرب عقليا قليلا ما يرتكب الجريمة ونادرا ما يعود إلى ارتكابها .

هذا ونشير أخيرا إلى المؤتمر الدولى الثالث لعلم الاجرام والذى عقد فى لندن سنة ١٩٥٥ وخصص لدراسة العود أفرد أحد أقسامه لدراسة أنماط العود إلى الاجرام الذى انتهى إلى أنه يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المعتادين ، مجموعة المتكسب من الجريمة ومجموعة المجرمين المعتادين للاجرام . إلا أنه قد أوصى بضرورة قيام الهيئات المختصة فى مختلف البلاد بدراسة أنماط العود وذلك عن طريق دراسة عدد كبير من حالات المعتادين نظرا لاهمية هذه الدراسة فى الوقاية من العود ومعاملة المعتادين .

إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية

عرض وتحليل

لأعمال المؤتمر الثاني

للجمعيات الدولية للعلوم الجنائية(*)

دكتور حسن علام

رئيس المحكمة بمحكمة القاهرة

والسكرتير العام المساعد للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى
عن المنطقة العربية

تمهيد :

تم منذ عام ١٩٦٠ اتفاق بين الجمعيات الدولية الكبرى العاملة في ميدان العلوم الجنائية والدفاع الاجتماعى ، للتسيق بين مواعيد مؤتمراتها بحيث يعقد مؤتمر واحدة منها كل سنة بالتناوب فيما بينها ، ويعقد في السنة الخامسة اجتماع مشترك لها في شكل مؤتمر أوندوة تجمع مندوبين عن الجمعيات الاربعة ، وهذه الجمعيات هي :

- الجمعية الدولية لقانون العقوبات

Association Internationale de Droit Penal

- الهيئته الدولية للعقوبات والسجون

Fandation Internationale Pénal et Pénitentiaire

- الجمعية الدولية لعلم الاجرام

Société Internationale de Criminologie

- الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى

Société Internationale de Défense Sociale

(*) أُنْصِدَ هَذَا الْمُؤْتَمَرُ فِي بِلَايُو بِإِيطَالِيَا مَآيُو ١٩٦٨

وقد عقد المؤتمر المشترك الأول للجمعيات الدولية الأربع في بلاجيو بإيطاليا في سنة ١٩٦٢ وبحث موضوع «المجرمون الشواذ عقليا»

كما عقد المؤتمر الثاني الذي تعرض أعماله هنا في بلاجيو بإيطاليا كذلك حيث قام بتنظيمه — كسابقة — المركز القومي للوقاية والدفاع الاجتماعى بميلانو ، وذلك بالاشتراك مع الإدارة المحلية لاقليم ميلانو . وقد مثلت كل من الجمعيات الأربع بوفد من ١٠ — ١٣ عضوا نذكر من بينهم :

عن الجمعية الدولية لقانون العقوبات :

— السيد بول كورتيل ، وكيل وزارة العدل البلجيكية .

— البروفسور بيير بوزا ، عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في رين . (فرنسا) .

— البروفيسور ميكوس كادار أستاذ القانون الجنائي بجامعة نوراند أنغوس . بودابست .

— البروفيسور إيفان نينوف ، أستاذ القانون الجنائي بجامعة صوفيا (بلغاريا) .

— البروفيسور فان بيلن . ، أستاذ القانون بجامعة ليدن (هولندا) .

عن الهيئة الدولية للعقوبات والسجون :

— البروفيسور فرانسوكلير ، أستاذ القانون بجامعة جنيف ونيوشاتل .

— البروفيسور كريستيان أنسكيدى ، أستاذ القانون الجنائي بجامعة أمستردام .

— ثورستن إريكسون ، المدير العام لمصلحة السجون بالسويد .

عن الجمعية الدولية لعلم الاجرام :

— البروفيسور ريفور جيبتر ، أستاذ الطب النفسى الشرعى بجامعة لندن .

— الدكتور جورج فولى ، المفتش العام لمصلحة السجون الفرنسية .

— البروفيسور بنينو دى تولىو ، مدير معهد الدراسات الاجرامية بجامعة روما .

- جان بيناتل ، المفتش العام للشئون الادارية بوزارة الداخلية الفرنسية .
- الدكتور جورج ستورب مدير معهد المجرمين الشواذ في جلوستروب
بألمانيا .

عن الجمعية الدائمة للدفاع الاجتماعى :

- مارك آنسل ، المستشار بمحكمة النقض الفرنسية .
- أدولف فريديش آرختينى ، القاضى بمحكمة ميلانو والسكرتير العام للمركز
القومى للدفاع الاجتماعى بها .
- جان شازال ، المستشار بمحكمة النقض الفرنسية .
- حسن علام ، رئيس المحكمة بمحكمة القاهرة .
- البروفيسور الفريد ليجال ، الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة موبيليه .
- البروفيسور جيرار مرسلر ، أستاذ القانون ، كتيكى بالولايات المتحدة .

موضوع المؤتمر:

عالم المؤتمر موضوع " إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية The Sentencing
Elaboration de la Sentence Pénale) ويقصد بذلك من الناحية الفنية عملية
تحديد العقوبة التى يقضى بها بعد ثبوت أدانة المتهم . فموضوع المؤتمر يتعلق
بمرحلة اختيار القاضى للعقوبة ، وهى تأتى بعد المرحلة التى تنتهى بثبوت إسناد
الجريمة إلى المتهم ومسئوليته عنها .

وتتميز هاتان المرحلتان تماماً (مرحلة الفصل فى الادانة ، ومرحلة تحديد
الجزاء أو العقوبة) فى النظم القضائية التى تأخذ بنظام المحلفين . ففي هذه النظم
يصدر المحلفون قرارهم بالبراءة أو الادانة ، ويكون على القاضى فى حالة الإدانة
أن يتولى تحديد العقوبة ، غير أن البحث فى موضوع المؤتمر لا يقتصر على هذه
النظم ، وإنما هو يعنى كل قضاء جنائى ولو كان ينطق فيه الحكم شاملاً الادانة وتحديد
العقوبة الموقعة فى آن واحد . ذلك أنه يمكن دائماً الفصل ذهنياً ، بل وواقعياً --

بين عملية اثبات الواقعة الجنائية والمسؤولية عنها كعملية مادية وقانونية ، وبين عملية اختيار وتحديد العقوبة والعناصر التي تدخل فيها سواء من الناحية القانونية أو العلية والفنية ، والعوامل التي تؤثر فيها من التواحي المهنية والانسانية والاجتماعية .

وتدخل في عملية اختيار وتحديد العقوبة الموقعة العناصر الآتية :

- ١ - النص الوارد في القانون بشأن العقوبة المقررة للجريمة .
- ٢ - الحدود القانونية لسلطة القاضي ، كالحد الاعلى والحد الادنى للعقوبة ، والظروف المشددة والظروف المخففة وأحكام التشديد والتخفيف القانوني والقضائي .
- ٣ - سلطة القاضي في أن يأخذ في الاعتبار العوامل الشخصية في الواقعة الاجرامية ويسعى وراء اكتشافها عن طريق بحث شخصية المتهم فيما يسمى بالبحث السابق على الحكم .
- ٤ - إمكان اختيار القاضي لجزاءات أو تدابير بديلة ، يوقعها بدلا من العقوبة المقررة بنص القانون للجريمة ، كالحكم بتدبير أصلاحي بدلا من العقوبة السالبة للحرية : بوصفها التقليدي ، وكاستبدال الحبس بالغرامة أو العكس ، والحكم بالعمل الإجباري بدلا من غرامة أو حبس ، والالتجاء إلى الاختبار القضائي أو غيره من أنواع الرقابة والتوجيه في البيئة الطبيعية .
- ٥ - سلطه القضاء في متابعة تنفيذ العقوبة ، وتدخله في أنقاصها أو ابدالها سواء عن طريق إعادة النظر ، أو عن طريق الرقابة القضائية على تنفيذ العقوبات في نظام « قاضي التنفيذ » .

ويتأثر اختيار القاضي وتحديد العقوبة بالعوامل الآتية :

- ١ - تقارير الخبراء الفنيين ، ومدى الاعتماد عليها ، ومالها من قوة تقليدية لدى القضاة .

٢ - التكوين الفنى للقاضى فى النواحي الجنائية ، وخبرته فى تقدير عمل الخبير وشهادة الشاهد .

٣ - التكوين الشخصى والقيم الكامنة فى ضميره ، وموقفه من المتهم ومن الشهود ومن الخبراء ، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها .

٤ - القيم السائدة بين مجموعته القضاء والاساليب التقليدية لديهم فى تقدير الجزاء الجنائى . ويظهر تأثير ذلك بوجه خاص فى حالة الحكم من هيئة مكونة من عدد من القضاة لامن قاض واحد فقط .

٥ - الرأى العام والشعور العام لجزاء الجريمة :
وتظهر أهمية البحث فى اختيار الجزاء الجنائى وتحديدده فى مراحل ثلاثة من الناحية الفنية :

- ١ - مرحلة التحضير للحكم .
- ٢ - مرحلة إصدار الحكم .
- ٣ - مرحلة تنفيذ الحكم .

التقارير المقدمة للمؤتمر من الجمعيات الدولية الأربعة :

قدمت كل من الجمعيات الدولية الأربعة المشتركة فى المؤتمر تقريرا يعالج المشكلة من زاوية اهتمامها ، وذلك على النحو التالى .

أولا : تقرير الجمعية الدولية لقانون العقوبات .

يحمل التقرير عنوان " L'infliction de la peine " توقيع العقوبة

وقد أبرز هذا التقرير الاعتبارات القانونية المتعلقة بتحديد القاضى العقوبة ، فكان تناوله للوضوع يقسم باتجاه موضوعى عام ، ولا يتقيد بوجه خاص

بما يدل عليه عنوان الموضوع من التركيز على العناصر الداخلة في تحديد الجزاء الجنائي والعوامل المؤدية إلى تحديده في الصورة التي ينطبق بها .

وقد تناول التقرير على هذا الأساس النواحي التالية .

١ - أثر القانون الجنائي في مكافحة الجريمة .

وتتحقق فاعليته في هذا الصدد في ناحيتين .

(أ) بمجرد وجود النص الجنائي له أثره في منع ارتكاب الأفعال المجرمة . ويتحقق هذا الأثر لدى أغلبية الناس وهم الذين يتمتعون بالاستقرار في شخصيتهم ونفسياتهم ولذلك يجب توجيه قدر كبير من العناية نحو نشر التشريعات الجنائية والتوعية بمضمونها لأن هذا يحدث أثره الإيجابي لدى غالبية الأفراد .

(ب) يتحقق تدعيم أثر القانون الجنائي في منع ارتكاب الجرائم بحسن تطبيقه بحيث توقع عقوبة مناسبة على مرتكبيها .

٢ - يتأثر توقيع العقوبة باتجاهات ووجهات النظر المتعلقة بكيفية الوصول إلى الهدف من العقوبة ذاتها ، وفي هذا الصدد يلاحظ أن العلم الجنائي قد قدم لنا في تطوره الحديث اتجاهين جديرين بالتسجيل .

(أ) أنه يحسن في كثير من الأحوال عدم توقيع العقوبة على المتهم فعلاً ، اكتفاءً بوضعه موضع التحذير وذلك باستخدام النظم المستحدثة في هذا الشأن ومنها .

- نظام الحكم الشرطي أو وقف التنفيذ .

- اللوم أو التوبخ .

- حظر بعض أوجه النشاط أو تقييد الإقامة .

- الإبداع في دور التأهيل .

(ب) تخويل القاضى سلطة الأمر بتدبير مناسب مع المتهم فى حالة عدم اكتمال المسئولية الجنائية .

٣ -- توقيع العقوبة يجب أن يستهدف تحقيق الدفاع عن المجتمع وتأهيل الفاعل اجتماعيا ، وكف القير عن ارتكاب الجرائم . ويتحقق ذلك بمراعاة الواجبات الآتية .

(١) درجة خطورة الجريمة .

(ب) درجة خطورة الفاعل ، وهى تتحدد بالعناصر الآتية .

-- الدافع أو الباعث على الجريمة أو الهدف من ارتكابها .

-- الأسباب الداخلية والخارجية المحيطة بالفاعل والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة .

-- التكوين الشخصى للفاعل .

-- الاستعداد النفسى لديه .

-- التكوين الايديولوجى للفاعل .

(ج) درجة الإثم المتمثل فى الجريمة culpabilité والعناصر المؤثرة فى ذلك هى ما يعرف بالظروف الشخصية المخففة والمشددة المتصلة بالقصد الجنائى ودرجته ودرجة الإهمال ، ودوافع الجريمة العمدية ومحملها .

(د) الظروف المشددة والمخففة بوجه عام .

وينتهى التقرير بابرار حقيقة عامه مفادها أنه لا يتم التحديد المناسب للعقوبة إلا بمراعاة نوعين من العناصر .

(١) العناصر التى تحدد حقيقة ما يتم عليه تنفيذ العقوبة أو المضمون الحقيقى للعقوبة لدى تنفيذها .

(ب) العناصر المكونة لشخصية الفاعل .

ثانيا . تقرير الجمعية الدولية لعلم الاجرام .

عنى هذا التقرير كما يوحى العنوان الذى أعطى له وهو « عملية إصدار الحكم بالعقوبة » - بالنواحى التى يعنى بها علم الاجرام وبحوثه فى الجانب التطبيقى والمتعلقة ببحث شخصية المجرم قبل الحكم عليه ، وفى الجانب الاجتماعى المتعلقة بأثر العقوبة والهدف منها ، وبحوثه المتعلقة بعلم النفس القضائى والمتصلة بعمل القاضى فى تناول القضية الجنائية . وقد عرض التقرير هذه النواحى بالترتيب الآتى :

(ا) أعداد وتدريب القضاة وغيرهم من العاملين فى القضايا الجنائية .

(ب) البحث السابق على الحكم .

(ج) أهداف الحكم بالعقوبة .

وأبرز التقرير النواحى الآتية :

١ - أن يكون تدريب القضاة وأعضاء النيابة والمحامين الذين يتناولون القضايا الجنائية ، بغرض الوصول بهم إلى المستوى اللازم من الإدراك الدقيق للحقائق الأساسية فى علوم السلوك الإنسانى ، والأساليب الفنية فى التحقيق الجنائى والأدلة العلمية ، فضلا عن الإلمام الكامل بعلم النفس القضائى واستخدامه فى سؤال الشهود .

٢ - أهمية الاعتماد على تقرير عن الحالة الشخصية للجانى وتوفير الأسباب لىكى يقدم ذلك التقرير تعبيرا صادقا عن شخصيته ، وأن يتم أعداده دون تأخير وأن يتضمن المعلومات الكافية عن ظروف ارتكاب الجريمة ، وتاريخ الجانى وحالته الصحية والنفسية والعقلية . وأن يضع هذا التقرير تحت نظر القاضى الافتراحات الفنية الخاصة بنوع العقوبة أو الجزاء الملائم للشتم ، ونوع المعاملة التى يحتاج إليها .

٣ - الردع ، كأثر للعقوبة التي يوقعها القاضى ، يجب أن يكون محلاً للتقييم فى بحوث علمية يتحدد على أساسها القدر الحقيقى لأهمية الردع كهدف يتوخاه القاضى فى العقوبة التى يوقعها .

٤ - يقوم القاضى فى عملية اختياره للعقوبة ، بموازنة بين حق المجتمع فى ضمان أمنه ، وبين الحاجة إلى توفير الوسائل الممكنة لإعادة تأهيل المجرم للحياة العامة .

٥ - كما يلزم سلامة اختيار التدبير الملائم أن توفر للقاضى الدراية الواسعة بالإمكانيات المتاحة لتنفيذ الحكم من حيث أنواع المؤسسات العقابية ونوع المعاملة فى كل منها ، والخدمات الخاصة بالاختبار القضائى والرعاية اللاحقة للأفراج ، ومعاهد القنات الخاصة من الأحداث والمدمنين وغيرهم .

٦ - ضرورة سلامة تنفيذ الجزاء الموقع لىكى يؤدى إلى تحقيق الغرض الذى توخاه القاضى من توقيعه .

ثالثاً : تقرير الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى :

وجه التقرير غايته إلى القاضى باعتباره صاحب عملية إصدار الحكم بالعقوبة ، وصاحب الكلمة الأخيرة وحمل التقرير على هذا الأساس عنوان : القاضى وإصدار الحكم بالعقوبة ، وقد ساعد على اتخاذ هذه الوجهة خبرة واضع التقرير ذاته وهو المستشار جان شازال المستشار بمحكمة النقض الفرنسية والذي شغل لفترة طويلة منصب قاضى الأحداث بمحكمة السين .

وفى ظل هذا الاتجاه أبرز واضع التقرير النقاط الآتية :

١ - لا زال السائد بين القضاة هو الاتجاه التقليدى الذى تقاس فيه العقوبة على جسامه الجرمية ، وقد دلل على ذلك بنتائج دراسة أجراها المركز القومى الفرنسى لدراسات الدفاع الاجتماعى بالاتفاق مع وزارة العدل الفرنسية .

٢ - أن للقاضي قيمة الخاصة التي يقيس عليها جسامة الجريمة وشدة العقاب، ويتأثر في بعض الأحيان بطروف بيئته ووضعه الاجتماعي . ويجب أن يحذر في هذا الصدد أن يقع في عيب « الذاتية » التي لا تكون معها أحكامه سوى تعبير عن عواطفه ، تكونه كما قد تكون في أحوال استثنائية مظهرا للتعويض أو للتسامح - وذلك كرد فعل للفشل أو الشعور بالنقص أو الدونية أو الاحساس بالانتم .

٣ - يتفاعل القضاء مع القيم الاجتماعية السائدة ، وينبغي أن يحذر التأثر بالانجماحات المتطرفة والعاطفية ، فللقضاء مهمة يمكن أن يقوم بها في هذا الشأن إذ يستطيع أن يساعد الرأي العام على التحرر من بعض العواطف والفرايز التي يحتفظ بها الضمير الاجتماعي والتي كانت أساسا لبعض أحكام القمع الشديدة الواردة في القانون والتي لم يعد لها مبرر مع التطور الاجتماعي الجديد . ويصل القضاء إلى ذلك بالتساهل فيما يوقعه بشأنها من جزاءات . وعلى العكس فإن القضاء عن طريق توقيع العقوبات المناسبة في الجرائم المتصلة بالاحتياجات الاجتماعية الحديثة - يساهم في جعل هذه الاحتياجات تدخل في ضمير المجتمع وتأخذ حكم العرف السائد . وكل ذلك يصل إليه القضاء عن طريق حوار دائم مع القانون ومع الضمير الاجتماعي أو للشعور العام .

٤ - تختلف الأحكام في الأحوال المشابهة - باختلاف القضاء ، وأحيانا في القضايا المختلفة أمام نفس القاضي ، ومن ذلك أن العقوبة التي يحكم بها القاضي في الأحوال المتماثلة ، يختلف أحيانا تعاملا إذا كان المتهم قدم إليه مجبوسا احتياطيا أم مفرجا عنه ، إذ أنه بالنسبة للمجبوس احتياطيا يميل إلى أن يقضى مثل المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي على الأقل .

٥ - يتأثر القضاء بما يمكن أن يسمى « الحاجة الاجتماعية إلى القمع » ، - وذلك إلى جانب فكرة جسامة الجريمة - ذلك لتحديد العقوبة التي يحكم بها بما يتحقق في نظرة الدور الوقائي للعقوبة على أنه من الناحية العلمية - تبدو الحاجة إلى قياس على في شأن حقيقة أثر العقوبة في التخويف intimidation ومن ثم في الردع العام والخاص .

٦ -- أن تيماس العقوبة على قدر المسؤولية خطراً اجتماعياً إذ قد يؤدي إلى سرعة الإفراج عن متهمين هم - بسبب ضعف تكوّنهم النفسي - ذوى خطورة على المجتمع . كما أنه ينبغي أن يكون القاضى فى حالة ثبوت حالة عدم المسؤولية مختصاً بإيداع المتهم مستشفى للأمراض العقلية (*) .

٧ -- بحث حالة المتهم الشخصية قبل الحكم عليه لا يحقق النتيجة المرجوة منه إلا إذا كانت التدابير التى يملك القاضى الحكم بها متنوعة بحيث يملك إلى جانب توقيع العقوبات التقليدية - كالغرامة والعقوبات السالبة للحرية - أن يصدر أمر الوضع تحت الاختبار القضائى ، أو بالتوبيخ العلنى كما فى التشريعات السوفيتية ، أو بحبس نهاية الأسبوع week-ends . ذلك فضلاً عن تنوع نظم العقوبات السالبة للحرية لنلائم الاحتياجات المختلفة للمحكوم عليهم .

٨ -- يجب أن يكون للقاضى وحده التحديد النهائى للعقوبة ، بعد الاستعانة برأى كل الخبراء فى فروع تخصصهم وأن يتدخل فى مراقبة تنفيذ العقوبة للمحافظة على الحرية الفردية ومبدأ الشرعية ، ولا تترك لهيئات فنية أو إدارية سلطة اختيار العقوبة أو تحديد مدتها .

٩ -- لىكى يتم اختيار القاضى للعقوبة بعد تبصر حقيقى فى حالة المتهم المائل أمامه ، يجب أن تتوفر للقاضى درجة عالية من المعرفة فى علم الاجرام والعقاب ، وعلم النفس الجنائى ، وأساليب البحث الاجتماعى . فالقاضى الجنائى لا يكفى فيه أن يكون مجرد رجل قانون .

رابعا : تقرير الهيئة الدولية للعقوبات والسجون :

أبرز هذا التقرير الارتباط بين المراحل المختلفة التى يمر بها المتهم حتى يتم تحقيق الواقعة الجنائية . وتنتهى المحاكمة إلى عقوبة يتم تنفيذها . وعدد التقرير

(*) يجعل القانون السويدى هذا الايداع أحد البدائل التى للقاضى أن يحكم بها بدلا من العقوبة المقررة فى القانون طبقاً لما يظهر له من حالة المتهم (راجع فى هذا الصدد بحثاً لنا بعنوان نحو نظام موحد للجزاءات الجنائية) منشور بالمجلة الجنائية القومية س ١١ ، ع ١ ، ص ١٠٦ . كما ينص هذا النظر الذى يرضه تقرير جمعية الدفاع الاجتماعى ، مع حكم المادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى .

تلك المراحل ما بين ، التحقيق ، وتوجيه التهمة واتخاذ الاجراءات التهديدية ، ثم المحاكمة وإثبات التهمة ثم إصدار الحكم بالعقوبة ، وبعد ذلك تأتي مرحلة التنفيذ وما يتلو الافراج عن المحكوم عليه من تدابير الرعاية اللاحقة وإعادة الاعتبار . وأوضح التقرير أنه مع التغير الحاصل في أهداف العقوبة لزيادة الارتباط بين تلك المراحل المتتالية ليتحقق خلالها جميعا خدمة تلك الاهداف ، وازدادت الحاجة إلى أن يكون العاملون في كل مرحلة على علم بالحقائق والامكانيات في القطاعات الأخرى .

ويدور حول هذا المعنى :

١ - أن القاضي يتأثر في اختياره للعقوبة بما يعرفه عن مرحلة التنفيذ والطريقة التي يتم بها والظروف التي يجري فيها، ولهذا يجب أن يكون اتصال القضاء مستمرا ومباشرا مع الادارة المشرفة على السجون .

٢ - تتركز حول قاضي المحكمة الجنائية الجهود التي تبذل لتقويم المجرم . يجب أن يكون هو المرجع النهائي فيها جميعا . ويلاحظ في هذا الصدد أن طريقة تناول القاضي للدعوى الجنائية وموقفه من المنهم له أبلغ الأثر في مرحلة التنفيذ ، ويتضح أثرها بوجه خاص خلال مدة العقوبة التي يقضيها المحكوم عليه في السجن .

٣ - وتبدو في هذا الاطار أهمية واضحة للدور الذي يقوم به قاضي التنفيذ والدور الذي يقوم به قاضي الاحداث في النظم التي تعطى له سلطة متابعة تنفيذ أحكامه (في هذا العدد تنص المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أن « يراقب قاضي محكمة الاحداث تنفيذ الاحكام الصادرة على المتهمين الصغار في دائرة محكمة ، كما أن المادة ٣٦٠ من نفس القانون تضع قاضي الاحداث على رأس لجنة الاشراف على معاهد الاحداث التي يحكم بإيداعهم فيها .

المسائل الأساسية التي أثيرت في مناقشة موضوع المؤتمر :

أثيرت في مناقشة موضوع المؤتمر مسائل متعددة تتصل بالمراحل الثلاث التي اتفق على تلخيصها في المناقشة - دون إجراء مناقشة لكل تقرير على حدة - وذلك بالمرحله هي :

- ١ - مرحلة التحضير للحكم أو الإجراءات السابقة عليه .
 - ٢ - مرحلة تحديد العقوبة التي يحكم بها .
 - ٣ - مرحلة تنفيذ العقوبة وصلة القاضى بالتنفيذ .
- هذا فضلا عن بعض المسائل العامة التي تشترك في المراحل الثلاثة المشار إليها .
- وأهم المسائل التي أثبتت في المناقشة ما يأتي :

أولا : بحث الحالة الشخصية للمتهم .
precentage investigation, rapport sur la personnalité

نأكدت في المناقشة ضرورة وجود تقرير أمام القاضى عند تحديده للعقوبة ، شامل لنتيجة بحث الحالة الشخصية للمتهم . وكذلك أكد عدد من الأعضاء ضرورة وجود هذا التقرير تحت نظر القاضى عندما يتبها للحكم - الامر الذى قد يقتضى البدء في هذا البحث في وقت مبكر ، وهنا تثار مشكلة تتعلق بالحقوق الشخصية للمتهم ومدى الحق في تتبع أمور الشخصية خاصة قبل أن تثبت أذاته . وفي هذا الصدد أكدت المناقشات ضرورة مراعاة الحقوق الشخصية للمتهم كما أكدت حق المتهم في الاطلاع على التقرير المقدم في شأنه .

وقد أثار كثير من الأعضاء مسألة إمكان اجراء هذا البحث في كل حالة تعرض على المحاكم الجنائية ، وضرورة الوصول إلى معيار لاختيار الحالات التي يجرى فيها البحث الشخصى ، ونادى كثيرون بأنه لا ضرورة لاجراء البحث عن الجرائم الأقل أهمية كما نادى البعض بأن يقرر القاضى ما يراه في شأن ضرورة اجراء البحث . غير أن رأى الاول يعلق الامر على جسامه الجريمة وهو معيار عليه مآخذ كثيرة في العلم الجنائى الحديث ، كما أن رأى الثانى يؤدي إلى تأخير اجراء البحث حتى ينظر القاضى في الدعوى ويقرر رأيه في هذا الشأن وازاء ذلك أقترحت في المناقشة أن تكون التفرقة على أساس طبيعة الجريمة لا جسامتها . وأن يفرق في هذا الصدد بين الجرائم الطبيعية (naturels) والجرائم التنظيمية أو اللائمية (reglementaires) وسنعود إلى بيان رأينا في ذلك في نهاية هذا التقرير .

ثانيا : تعيين القاضى ثاعوبة :

أكد المؤتمر إنكاره للتقليد السائد في دوائر القضاء في معظم البلاد والذي

يساند قياس العقوبة على قدر جسامة الجريمة وتقرير عقوبات متماثلة في الجرائم المتماثلة دون نظر متعمق في شخصية الجاني . ويطلق على هذا الاتجاه نظام التسعيرة (système de tarification)

وطلب كثيرون بحماية القاضى من تأثير الرأى العام ووسائل الاعلام التى تؤدى ببعض القضاء إلى الاستجابة بطريقة غير مشروعة إلى الشعور العام واهوائه . كما طالب باجراء بحوث لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على القضاء .

كذلك أهم كثيرون بإيضاح أثر التكوين الشخصى للقاضى والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، وغير ذلك من الظروف الشخصية لدى القاضى ، الأمر الذى طالب أزالة البعض بأن يكون العامل الإنسانى محل عناية في الأبحاث التى تجري لتحديد العوامل المؤثرة في تحديد العقوبات الصادر بها الاحكام الجنائية .

كما وجه أكثر من عضوا من الحاضرين بالمؤتمر النظر إلى اختلاف الاحكام بغير مبرر موضوعى في قضايا متماثلة ، ودعوا إلى بحث العوامل المؤدية إلى ذلك والوسائل التكميلية بالقضاء على هذا الاختلاف الذى يؤثر في ثقة الجمهور بالمعادلة . وسنعود إلى ذلك لدى التمرض لتكوين القاضى الجنائى ، وللبحوث العلمية والتكنولوجية المتصلة بموضوع المؤتمر .

ثانيا : تدخل القاضى في تنفيذ العقوبات :

لم تكن هذه المسألة بذاتها جزءا من موضوع المؤتمر بل أنه أبدى اتجاه إلى تخصيص إجتماع على مائال لهذا المؤتمر لمناقشتها في المستقبل ، على نحو ما ورد . بتقرير الجمعية الدولية لعلم الاجرام . على أن أهميه مرحلة التنفيذ بالنسبة لموضوع المؤتمر كانت غير متكورة . وكان مقبولا لدى الجميع أن أسلوب تنفيذ العقوبات ومعرفة القاضى به تؤثر على اختياره لنوع العقوبة التى يوقعها ، ومقدار ما يحكم به فيها . وذلك سواء بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية أو للعقوبات المالية وما يلجأ إليه في تنفيذها من إكراه بدنى أو تشغيل على أخلاف بين النظم التشريعية في تنظيم كل ذلك .

وجود اختصاص للقاضى الجنائى بمراقبة التنفيذ هو أحد الوسائل الفعالة .

في تبصير القضاء بأحوال التنفيذ ، ويلاحظ أن المبدأ العام الذى يقضى بأن مراقبة التنفيذ تدخل في الوظيفة القضائية — هذا المبدأ العام يكفل التدخل من جانب القضاء في تنفيذ العقوبات والاتصال من جانب القضاء في تنفيذ العقوبات والاتصال بأوضاع هذا التنفيذ — بصور وعلى درجات متفاوتة طبقاً للنظم التشريعية والعقابية المختلفة .

الا أن بحث اختصاص القضاء بمراقبة التنفيذ أثاره على وجه الخصوص اعتباران أشار اليهما بعض المتحدثين في جلسات المؤتمر :

الأول : زيادة اللجوء إلى التدابير التي تحمل في هيكلها الأساس معنى التجربة أو نيلس الاحتياجات العلاجية للمحكوم عليه ، الأمر الذى يقتضى في معظم الأحوال إن لم يكن في كلها - الرجوع إلى القاضى لاتخاذ القرار في شأن استمرار التدبير أو تغييره أو إنهائه وذلك كما في نظام العقوبات غير محددة المدة ونظام الاختبار القضائى وكذلك النظم المشابهة في البلاد الاشتراكية والتي من مقتضاها أن يعهد إلى الجماعة الشعبية التي ينتمى إليها المتهم بمراقبة سلوكه واتخاذ ما يلزم لضمان تقويمه .

الثاني : أن وظيفة قاضى التنفيذ تعتبر امتدادا — على نحو ما — لعملية الحكم واختيار العقوبة ، أذ تمتد بها وظيفة القضاء في تحديد أوضاع العقوبة المحكوم بها بل أنه في بعض الامثلة التشريعية تصل سلطة قاضى التنفيذ إلى حد اختصاصه بتغيير العقوبة أو التدبير المحكوم به — كما هو الشأن في نظام قاضى التنفيذ في البرتغال .

رابعاً أعداد القاضى الجنائى ؛ وتخصيصه :

أجمع المؤتمر على ضرورة أعداد القاضى الجنائى للفصل بطريقة علمية في القضايا الجنائية ضماناً لاختيار العقوبات الملائمة . ويلزم لذلك أن يكون القاضى الجنائى ملماً بالعلوم الجنائية بدرجة كافية لتحقيق هذا الغرض .

وفى هذا المقام ثارت المناقشة في معنى التخصص المطلوب للقاضى الجنائى وهل

يقصد منه ان يكون متخصصا في العلوم الجنائية كعلم الاجرام وعلم النفس الجنائي وعلوم التحقيق الجنائي والأدلة العلمية . وقد نبذ المؤتمر هذا المعنى وبدأ بوضوح أن المطلوب في القاضى الجنائى هو أن يكون ملما على مستوى عال بتلك العلوم بحيث يستطيع أن يلجأ إلى الاختصاصيين في الحالات التى تقتضى ذلك ثم ينفعهم نتيجة أعمالهم ويزنها بميزان سليم .

على أن التخصص المطلوب للقضاة الجنائين بمعنى أن يتخصصوا في الفصل في القضايا الجنائية لأن ذلك يحقق خبرة خاصة لهم وأتساقا في مجرى الفصل في القضايا الجنائية إذا أن موقف القاضى من الدعوى الجنائية واطرافها له طبيعة خاصة تختلف عن موقفه في القضايا المدنية ، ويختف الاشخاص من حيث استعدادهم لتولى القضاء المدنى أو الجنائى ، ومن ثم يتعين اختيار القضاة الجنائين من بين القضاة الذين يتوافر فيهم ذلك الاستعداد الخاص الذى يتميز بوجود موهبة خاصة في تناول العلاقات الانسانية ورغبة في توجيه الاشخاص ورسم السياسة التى تصلح شأن المنحرفين منهم (*) .

خامسا : القضاء الجنائى والبحوث العلمية .

أثيرت أقترحات كثيرة باجراء بحوث عليه لتحديد العوامل المختلفة التى تؤثر في تقدير القاضى للعقوبة ، وأطلق المستشتر مارك آنسل رئيس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى على البحث في هذه النواحي أسم « علم القضاء » *judicologie* الذى يحدد بحالة عند مفترق الطرق بين العلوم الجنائية .

ويمكن أن نعدد بوجه خاص من موضوعات البحث التى أقترحت ما يأتى :

١ - تأثير الرأى العام على قرار القاضى بشأن العقوبة .

٢ - الانماط الشخصية للقضاة ، والعوامل التى يتأثرون بها ، والنواحي التى يتحيزون لها .

(*) البروفسور انكينى ، مناقشات الجلسة الصباحية ١٩٦٨/٥/٩ .

- ٣ - أهداف العقوبة التي يمثّلها القضاء حال الحكم .
- ٤ - تحديد العناصر العقابية في الجزاءات المختلفة وتقييم مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المتعلقة عليها ، وبوجه خاص تقييم الأثر الحقيقي للعقوبة في الردع العام على طريق التخويف .
- ٥ - تصنيف الجرائم لتحديد مدى البحث الإلزام لإجراء أعلى شخصية الجاني في كل منها (*) .
- ٦ - تنظيم المحاكم وإجراءات المحاكمة بما يكفل حسن اختيار الجزاء المناسبة .
- ٧ - العناصر الشخصية اللازمة في القاضي الجنائي .

سادسا - القضاء الجنائي والتكنولوجيا الحديثة .

استنادا إلى ما أبداه أكثر من عضو من أعضاء المؤتمر وما ورد بتقرير الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي - في شأن اختلاف الجزاءات الموقعة في قضايا متماثلة . باختلاف القضاء أو باختلاف القضايا ذاتها أمام نفس القاضي - أقترح بعض الأعضاء (**) استخدام العقل الإلكتروني في القضاء الجنائي . وذلك لإعطاء مقترحات مدروسة بطريقة علمية يعتمد عليها في اختيار الجزاء المناسب .

وقد عارض فريق - من بينه السيد جان شازال مقرر الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي أي مساس بالصفة الإنسانية لعمل القاضي الجنائي ، وأى تقييد آلى إقراراته ، وعارض على وجه الخصوص ما اقترحه البعض من إلزام القاضي بإبداء الأسباب التي يستند إليها إذا ما خالف الحل المقترح من العقل الإلكتروني، مبديا أن ذلك يخلق صراعا بين القاضي وبين ذلك الجهاز - صراع غير مأمون المواقف .

(*) اقترحت إجراء بحوث في هذا الصدد لتحديد ما يحتاج من الجرائم بصفة دائمة إلى بحث مستفيض لإحالة الشخصية للقاعل ، وما يقتضيه على بحث سمة أساسية في شخصيته ، وما يستثنى فيه عن البحث حتى يطلبه القاضي . ويرتبط هذا التصنيف بالأبحاث الخاصة بتنظيم المحاكم المشار إليها تحت رقم ٦ حيث يمكن أن ترتب إجراءات ومحاكم خاصة لكل فئة من تلك الفئات .

وقد أسفرت المناقشة عن تأكيد أن القضاء عمل إنساني بالدرجة الأولى ، وأنه إذا كان لا يسهه الابتعاد عن الوسائل التكنولوجية الحديثة ، فإن الاستعانة بالعقل الإلكتروني يجب ألا يكون لإعطاء الأحكام أو القرارات - بل تبقى هذه دائماً من خصائص القاضي ، وإنما يقدم العقل الإلكتروني للقاضي مثل المساعدة التي يقدمها إليه الخبير ، بحيث يكون ذلك الجهاز مخزناً للمعلومات وأداة تصممها في خدمة القاضي بطريقة علمية ، فتقدم إليه البيانات اللازمة ، وتجرى المقارنات والبحوث المطلوبة لإيضاح صورة الموقف أمامه على أن يكون القرار في النهاية للقاضي وحده .

تعليق على موضوع المؤتمر ونتائج أعماله :

موضوع المؤتمر . وهو إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية ، موضوع يتصل بجميع الأبحاث الخاصة بالجريمة وأسبابها ووقائعها والأوضاع القانونية بشأنها ، والأبحاث المتعلقة بالعقاب وإصلاح المجرم . فيمكن القول بأنه يعالج حالة الصلة بين علمي الإجرام criminologie والعقاب pénologie - فضلاً عن الاعتبارات القانونية بوجه عام والتشريعية بوجه خاص - المتصلة بالجريمة والمسؤولية عنها ، والجزاء وإجراءات توقيعه وتنفيذه .

إن القانون الجنائي يحدد ما يعتبر جرائم ويبين أركانها وظروفها ، ويرسم حدود الجزاء المقرر لها ، ويوضح سلطة القاضي في تعيين الجزاء الذي يوقع على الفاعل والإجراءات التي تتبع في توقيعه ثم من بعد ذلك في مرحلة التنفيذ .

وأبحاث علم الإجرام تجرى وراء تحديد طبيعة السلوك الإجرامي وصوره المختلفة التي تنبئ الاستعداد الإجرامي لدى الشخص أن يظهر في شكل سلوك منحرف أو معاقب عليه .

وعلم العقاب يحدد الوسائل التي يمكن بها مجابهة عوامل الانحراف نحو الجريمة سواء في الفرد المنحرف نفسه أو في المجموعات المتألفة معه في ظروفها وقابليتها

للانحراف ، كما يبحث مدى فاعلية كل من تلك الوسائل في تحقيق المقصود منها بوجه عام ، وبالنسبة لأنماط معينة من الانحراف على وجه التخصيص .

وتقوم الحاجة فنيا الربط بين مكتشفات علم الإجرام وبين نتائج أبحاث العقاب بحيث يمكن أن يوصف العلاج المناسب لكل حالة بالنظر إلى نوع السلوك الاجرامى المتمثل في ارتكاب جريمة معينة من شخص له تكوين وظروف خاصة به .

وفي هذا يقوم نظام البحث السابق على الحكم بدور كبير في نظام المحاكمة الحديثة وبكفل تكاتف الفنين ذوى التخصصات التى تستخدم أبحاث الاجرام والعقاب لكي يشخصوا حالة مرتكب الجريمة ونوع وظروف الانحراف السائد في شخصيته ، ويوصوا بنوع المعاملة الملائمة له توصلا إلى تأهيله للعودة إلى المجتمع ومنع عودته إلى السلوك الاجرامى وارتكاب الجرائم ، كما يقوم نظام تصنيف المسجونين ونظام المتابعة في الاختبار القضائى - كل منهما بدوره في استمرار الموازنة بين احتياجات تأهيل المحكوم عليه وبين التدابير التى تتخذ معه في حدود القانون .

غير أنه ليس من سلطة فريق الفنين الذين يقومون بالبحث السابق على الحكم ، ولا من سلطة ضابط الاختبار الذى يتابع الموضوع تحت أحكامه ، ولا من سلطة إدارة المؤسسة العقابية المودع بها المحكوم عليه - ليس من سلطة أحد من هؤلاء في نطاق مبدأ الشرعية وفي ظل الأوضاع المتعارف عليها في القانون المقارن - تحديد التدبير القانونى الذى تجرى مفاصلة المجرم في ظله ، وإنما السلطة فى ذلك هى للقاضى الذى يملك بتحديد ذلك التدبير ومداه الزمنى : وضع الاطار القانونى الذى تبذل فيه جهود المختصين من الفنين ورجال التنفيذ أو ضباط الاختبار أو غيرهم - لتأهيل المنحرف للعودة إلى الحياة الاجتماعية السليمة .

ومن هنا تبدا أهمية الدور الذى يقوم به القاضى في عملية اختيار الجزاء الجنائى وتبدا أهمية دراسة الحدود التى يتحرك فيها والاعتبارات التى يراعيها العوامل التى تؤثر في اتخاذ قراره بتوقيع جزاء معين .

على أنه في مواجهة هذه النواحي جميعاً ينبغي النظر إلى الموضوع في نطاق واسع يشمل كل تصرف يتخذه القاضى في أمر المتهم بعد انتهاء المرحلة الأولى في المحاكمة بثبوت إسناد الواقعة الاجرامية مادياً إليه ، ولو ثبتت عدم مسؤوليته مضمونياً عنها . فيدخل في هذا النطاق أربعة مراتب لتصرف القاضى :

١ - التصرف في شأن المجرم غير المسئول الذى ثبت ارتكابه الفعل الاجرامى .

٢ - اتخاذ تدبير تجريبي (إذا كان القانون ينص على اتخاذ بعض التدابير على سبيل التجربة بقرار من القاضى لا يعتبر حكماً بعقوبة ، وذلك كما هو الحال في بعض النظم بشأن الاختبار القضائى) .

٣ - إصدار الحكم بالجزاء القانونى عقوبة كان أم تدبيراً آخر .

٤ - متابعة تنفيذ الجزاء المحكوم به واتخاذ القرارات بشأن استمراره أو إنهائه أو لإبدال غيره به .
وتداول على أساس ما تقدم بيان الحدود القانونية للموضوع ، والاعتبارات الفنية التى تحكمه .

الحدود القانونية لعملية تعيين القاضى للجزاء الجنائى :

حدود الموضوع من ناحية النظام القانونى للجزاءات الجنائية :

يتحدث نطاق الاختيار بشأن تعيين الجزاء الجنائى - أول ما يتحدد - بما إذا كان النظام القانونى يسمح باتخاذ تدابير ضد المتهم غير العقوبات التقليدية ، كما هو الحال في مشروع قانون العقوبات الاخير . أم أنه يقتصر - كما هو الحال في النظام التشريعى القائم على العقوبات التقليدية .

فإذا كان التشريع لا يسمح بغير العقوبات التقليدية - انحصرت مهمة القاضى بعد ثبوت الإدانة - في اختيار العقوبة التى لا تخرج عن الإعدام ، والعقوبة السالبة للحرية ، والعقوبة المالية (الغرامة) ، والاعتبار الذى يسود الاختيار بين هذه الأنواع هو الاعتبار التقليدى الخاص بجسامة الجريمة . ولا تكون

الناحية الشخصية ذات أثر في الاختيار ، إلا حيث يكون من الجائر قانونا توقيع عقوبة الغرامة بطريق الخيرة بينها وبين عقوبة سالبة الحرية ، فيجد القاضي في الاكتفاء بعقوبة الغرامة طريقاً للمباعدة بين المتهم وبين الآثار السيئة للعقوبة السالبة للحرية .

أما إذا كان نظام الجزاءات الجنائية يشتمل على تدابير غير العقوبة التقليدية، فإن مجال الاختيار يتسع أمام القاضي وتزداد بذلك مسؤوليته في هذا الاختيار.

وتتمثل هذه الحالة فرضين أساسيين : فقد يكون للقاضي أن يوقع التدبير إلى جانب العقوبة ، وقد يكون له أن يوقعه بدلا منها (*) . ويكون الالتجاء إلى التدبير على أية حال مقيدا باحتمال تحقيق الغرض منه لأنه ليس كالعقوبة مجرد جزاء موضوعي بل هو لا محل لتوقيعه إلا لتحقيق هدف معين يرجى به لإصلاح حال مرتكب الجريمة ، ومن ثم فلا يكون توقيع التدابير محققا للغرض من تقريرها في التشريع إلا إذا كان مبنيا على بحث يضع أمام القاضي العنصر الخاص في شخصية المتهم ، الذي يكون معه محل لتوقيع التدبير .

وقد يسمح التشريع بتوقيع عقوبات غير محددة المدة فيكون على القاضي أن يقرر توقيع مثل هذه العقوبة بدلا من الحكم بعقوبة محددة المدة . ومثل هذا القرار يقتضى كذلك نظرا في الحال الشخصية للمتهم إذ أن العقوبة غير محددة المدة مقصود منها أن تكون بقدر الإمكان ملائمة للاحتياجات التقويمية للمحكوم عليه ، ففى في ذلك لا تعتبر - كالعقوبات التقليدية - مجرد جزاء موضوعي على ارتكاب الجريمة . ويقتضى مبدأ الشرعية أن تمتد سلطة القاضي إلى مرحلة التنفيذ

(*) يراجع بحثنا السابق الإشارة إليه « نحو نظام موحد للجزاءات الجنائية » للجنة الجنائية القومية السنة ١١ العدد الاول ص ١٠٦ ، حيث زكينا منهج قانون العقوبات السويدي السارى اعتبارا من أول سنة ١٩٦٥ والذي ينص على عقوبة لكل جريمة ثم يترك للقاضي أن يوقع بدلا عنها أيامن التدابير المنصوص عنها في القسم العام من القانون في حدود الشروط ، والغرض المقرر لكل تدبير . وفي ظل مثل هذا النظام تظهر أهمية دور القاضي في اختيار الجزاء الذي يوقع على الفاعل .

في هذه الحالات بوجه خاص ليشرف على إنهاء العقوبة على الأقل . وهنا تبدو صورة حية لمناخ القاضى للاحكامه من ناحية تحقيقها الغرض العقابى المقصود منها .

حدود للوضوع من ناحية الاجراءات والتنظيم القضائى .

فضلا عن الاعتبارات التقليدية المتعلقة بتعدد القضاة فى الهيئة التى تصدر الحكم أو انواع نظام القاضى الفرد ، وما لكل من النظامين من مزايا وعيوب ، وما تقتضيه التشريعات من ضرورة الإجماع فى بعض الصور - كما هو الحال بالنسبة للتشريع المصرى عند تشديد العقوبة المقضى بها فى الحكم المستأنف (م ١٧/٢ لاجراءات) .

فضلا عن كل ذلك فإنه من الناحية الإجرائية - فى سبيل تحقيق الاهداف الحديثة فى السياسة الجنائية الخاصة بمواءمة التدابير الجزائية للاحتياجات التقييمية للفاعل - ثور مشكلة الاخذ بنظام البحث السابق على الحكم وما إذا كان يستلزم لجراؤه قبل توقيع العقوبة على أى متهم .

ومن الناحية العملية - يمكن القول بأن الإمكانيات لا تتوافر فى أى بلد من البلدان لتغطية احتياجات البحث الشخصى فى حالة كل مرتكب جريمة يمرض أمره على محاكها الجنائية .

وإذا كانت أية مخالفة للقانون الجنائى هى من الناحية النظرية دليل على انحراف فى شخصية مرتكبها ، يفنى البحث فى مداه وتحديد طبيعته واحتمالاته - وذلك طبقا لما تقتضيه سياسة متكاملة للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة - إلا أن السياسة الواقعية للدفاع الاجتماعى تجد نفسها مضطرة لتلجس بعض الأسس التى تختار بناء عليها الحالات التى تسلم إلى البحث الشخصى الكامل فى حالة مرتكب الجريمة ، ويكتفى فى غير هذه الحالات بمستويات أقل من ذلك فى فحص حالات المتهمين ، وترك للفاعل الاجتماعى العادى فيها تكملة ما يشوب العناية القضائية والعقابية من نقص .

وإذ يميل الاتجاه العلمى أن يكون أساس التفرقة بين الحالات المختلفة فى هذا الشأن بدوره أساسا علميا ؛ فإنه لا يصلح كأساس لتلك التفرقة الاتجاه إلى معيارى جسامه الجريمة ، فتحضخ للبحث السكامل مثلا للجنايات وتحظى الجنع والمخالفات بحظ أقل فى هذا الشأن . وإنما ينبغى أن تقوم التفرقة على أساس من طبيعة الجريمة ومدى دلالتها على انحراف شخصية فاعلها وطبيعة هذا الانحراف ومداه . ويتعين فى هذا السبيل إجراء بحوث تحليلية للجرائم والنظ النفسى والاجتماعى لتركيبها .

غير أن ذلك لا يعنى أن الأمر ينتهى إلى جدول تبين فيه أنواع الجرائم والأنماط الشخصية لمن يترفعونها . إذ لو كان ذلك ممكنا لا ستغنى فى النهاية عن البحث الشخصى فى حالة المتهم . وإنما المقصود أن تحلل الجرائم ودوافعها المادية بحيث يمكن أن تبدر من خلال البحث فى ذلك أنواع الجرائم التى تتشابه فيها العوامل الخارجية وتتعقد فيها العوامل النفسية للفاعل بحيث تقتضى البحث الشامل المستفيض فى حالة كل من يرتكبها ، وتتميز على العكس أنواع الجرائم التى تسود فيها الدوافع العامة كالذوافع الاقتصادية ، وتتضاءل أثر العوامل الشخصية فيها بحيث يمكن تجاهله ويمكن بوجه عام فى سبيل حل مؤقت افتراض أنه تدخل فى الفئة الأولى ما يمكن تسميته « بالجرائم الطبيعية » وأهمها جرائم الاعتداء على الأشخاص ، ويدخل فى الفئة الأخرى ما يمكن تسميته بالجرائم اللائحية أو التنظيمية ، وهى ما تخلفه التشريعات الحديثة بنصها على عقوبة المخالفة للتنظيمات التى تصطنعها مختلف أوجه النشاط فى الحياة العامة ، ومن ذلك جرائم التنظيم الممرات ، وجرائم التموين وغيرها من الجرائم الاقتصادية — وذلك فى غير الحالات التى يتخذ الفاعل فيها من المضاربة على مخالفة القانون حرفة يتعيش منها أو مصدر رزق أساسى له .

فالفئة الأولى وهى الجرائم الطبيعية يتعين فى سياسة جنائية حديثة إجراء بحث شامل فيها جميعا . أما الجرائم اللائحية أو التنظيمية فيمكن التغاضى عنه مؤقتا ،

اعتمادا على موازنة الدافع الخارجى (الاقتصاد أو غيره) بمقوبة تقليدية ، وذلك فى غير الحالات التى يرى القاضى الأمر ببحث فيها ، خاصة فى حالة العود .

ويقوم بين هاتين فئة ثالثة من صور السلوك الإجرامى أو المنحرف ترتبط عادة بسمة فى الشخصية يمكن الكشف عنها بسهولة . وذلك كما فى الإدمان على الخمر أو المخدرات فى حالة جرائم المرور ، وكما فى حالات الاستعداد المسيرى أو الفكرة الثابتة - فى معترفات الدعارة . وغير ذلك من السمات التى يمكن الكشف عنها فى يسر وفى أول مراحل الاجراءات (*) . مما يمكن معه تحديد مجرى التصرف مع المتهم دون عناء ولو بوضعه تحت رعاية خاصة تلاحظ خلالها أية سمات تكيلية فى شخصيته أو عوامل أخرى لانحرافه .

ولا يقتصر أثر التفرقة بين هذه الفئات المختلفة من الناحية الاجرامية على تحديد أحوال الاتجاه إلى البحث السابق على الحكم ، وطريقة إخضاع الحالة له والأمر به ومدى شموله واستفاضة ، وإنما ترتبط هذه التفرقة بإمكانية إعادة النظر فى التنظيم القضائى للمحاكم بحيث تختص عاكم متميزة بكل فئة من هذه الفئات ، حتى تنسق إجراءاتها ويعمق فى ظل ذلك الاتساق أسلوب تناول القضاة للقضايا من كل من تلك الفئات .

الاعتبارات الفنية التى تكفل ضمن اختيار الجزاء الجنائى وملائمته :

لوصول إلى اختيار لجزاء الجنائى أقرب إلى الكمال من الناحية العلمية .
يبنى العناية بالنواحي الآتية التى تشير إليها باختصار بعد أن أوضحنا مناقشات المؤتمر فى شأنها ، التى أوفتها بحثاً من نواحيها المختلفة .

(*) وجه النظر إلى ذلك الدكتور Roumajon عضو وفد الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى.
بالمؤتمر . الجلسة الصباحية ٨/٥/١٩٦٨ .

١ - توفية الاحتياجات الفنية للبحث السابق على الحكم طبقاً للحدود التي سبقت الإشارة إليها . مع توثيق الصلة بين الجهة القائمة على البحث وبين الجهات التي تتولى التنفيذ أو المتابعة بعد الحكم .

٢ - تقوية الاتصال بين رجال الهيئة القضائية وسلطات التنفيذ ، وتقوية وسائل الرقابة القضائية على التنفيذ بطريقة تكفل فعالية دور القاضى فى حماية مقتضيات شرعية العقوبة ، وتنتج للهيئة القضائية فى نفس الوقت مشاركة فى متابعة النتائج التى تسفر عنها أحكامها - الامر الذى يساعد على أن تكون فكرة القضاة عن الجزاءات التى يحكمون بهاحية متجاوبة مع الواقع .

٣ - العناية بالتكوين الفنى لرجال النيابة والقضاء العاملين فى القضايا الجنائية ، لحسن إعدادهم لتناول تلك القضايا فى ضوء نتائج العلم الحديث سواء من ناحية علم النفس الجنائى أو كشف الجريمة بالطرق العلمية أو النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية التى يشملها البحث السابق على الحكم ، أو من ناحية أهداف العقوبة ووسائل المعاملة العلاجية للمحكوم عليهم سواء فى البيئة الطبيعية أم فى المؤسسات العقابية أو فى المعاهد المعدة لفئات خاصة من المنحرفين والشواذ .

٤ - وفى سبيل إعداد القاضى الجنائى المؤهل لحمل مسئولية القضاء الجنائى الحديث ينبغى أن يكون التدريب على النواحي سالفة الذكر مؤدياً إلى التخصص بمعنى أن يتلقاها من أعضاء النيابة والقضاة من يرغب فى التخصص فيما يعد فى القضايا الجنائية ، على ألا يترك الامر لمجرد الرغبة بل يشترط إلى جانبها أن يتوافر فيمن يعد للتخصص فى القضاء الجنائى الصفات الشخصية التى تتفق مع هذا العمل والنه يجب أن توضع لها مقاييس ثابتة من حيث نواحي الاهتمام الاجتماعى والاستعداد لفهم الأشخاص واتجاهاتهم والرغبة فى مساعدتهم لحل المشكلات الخاصة والتغلب على الصعاب التى أدت بهم إلى الانحراف .

وإذا ما اتجهت النية إلى تطبيق التخصص بين فرعى القضاء الأساسيين الجنائي ، والمدني ، فإنه يتعين أن تتطور برامج التدريب الخاصة بأعضاء النيابة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (أو بمعهد تدريب القضاة المقترح بإنشاؤه) ويكون اجتياز تلك البرامج نجاحاً أساسياً للتخصص في القضاء الجنائي .

ندوه عليه

للتعريف ببحث قياس اتجاهات القضاء
نحو الاختبار القضائي في مشروع قانون العقوبات
(نادى القضاء - القاهرة ١٤ نوفمبر ١٩٦٨)

قامت وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع نادى القضاء بالقاهرة بالأعداد لندوه عليه للتعريف بنظام الاختبار القضائي وبالبحث الذى تقوم به الوحدة للتعرف على اتجاهات القضاء نحو هذا النظام الذى استحدثته مشروع قانون العقوبات .

وتحدث فى الندوه السيد المستشار محمد عبد السلام رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضو لجنة مشروع قانون العقوبات ، حيث استعرض احكام النظام كما اوردته المشروع والاهداف التى يستهدفها ، ثم تناول السيد الدكتور احمد فتحى سرور استاذ القانون الجنائى المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة الخطوط العريضة لنظام الاختبار القضائي وتحدث عن نشأة وتطورة التاريخي والاسس التى يقوم عليها ووجه الاختلاف بين هذا النظام وغيره من الانظمة المشابهة مثل تعليق تنفيذ العقوبة على شرط والإفراج الشرطى .

ثم تحدث بعد ذلك الاستاذ على حسن فهمى رئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز والمشرع على البحث فأشار إلى اهمية استخدام العلوم الاجتماعية للتعرف على الواقع الاجتماعى الذى يحكمه التشريع ، الامر الذى يسهم فى ترشيد التشريع الجنائى ، ثم أشار إلى البحث الذى تجريه الوحدة وما يمكن أن يسفر عنه من التوصل إلى آراء وملاحظات القضاء الذى يقومون على تطبيق القانون نحو نظام قانونى مستحدث فى كياننا التشريعى مثل نظام الاختبار القضائي . وسيدأ العمل الميدانى فى هذا البحث فى غضون شهر فبراير ١٩٦٩ بإجراء مقابلات مع أفراد عينة مثله للسادة قضاة الجمهورية تختار وفقا للاساليب الإحصائية وتعتمد على استمارة استفتاء على تصمم لهذا الغرض .

وينتظر الانتهاء من كتابة التقرير النهائى لهذا البحث الميدانى الهام الذى يعد الاول من نوعه فى مصر فى هذا المجال . وذلك فى نهاية العام العلمى الحالى ١٩٦٩/٦٨ حتى يمكن وضع نتائج البحث تحت نظر المشرع قبل إصدار قانون العقوبات . بوقت معقول .

الحلقة الثانية

في القانون والعلوم السياسية

بغداد (٤ - ٩ يناير ١٩٦٩)

التدابير الوقائية (الاحترازية) في القوانين الجنائية
للدول العربية

عقدت في بغداد في الفترة من ٤ إلى ٩ يناير ١٩٦٩ الحلقة الثانية للقانون والعلوم السياسية . وتضمن جدول أعمال الحلقة عدة موضوعات قانونية ، كان من بينها الموضوع الذي اختصت به اللجنة الرابعة في الحلقة وهو :
التدابير الوقائية (الاحترازية) في القوانين الجنائية للدول العربية .

وقد اختارت اللجنة في بداية اجتماعاتها الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أستاذ قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة رئيساً ، والدكتور أكرم نشأت إبراهيم الأستاذ الأقدم بكلية الشرطة في بغداد مقراً .

وقد حضر اجتماعات اللجنة السادة الأساندة . أحمد فتحي مرسى المحامي العام بالجمهورية العربية المتحدة . والدكتور غالب الداودي عميد كلية الحقوق بجامعة البصرة والدكتور علي حسين الخلف رئيس قسم القانون الجنائي بجامعة بغداد . والدكتور حميد السعدي الأستاذ المساعد بكلية حقوق بغداد ، والدكتور سلطان الشاذلي المدرس بحقوق بغداد ، والدكتور عبد الستار الجميلي المدرس بحقوق بغداد ، وعلى حسن فهمي رئيس وحدة العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

وقد عقدت اللجنة ثلاث جلسات ناقشت فيها مختلف النقاط الهامة التي يثيرها موضوع التدابير الاحترازية وانتهت إلى التوصيات الآتية :

التدابير الوقائية (الاحترازية) في القوانين الجنائية

للدول العربية

التوصيات

من المرغوب فيه أن يراعى في تشريعات الدول العربية التوصيات الآتية :

- ١ -- لا يحكم بتدبير إلا في الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون.
- ٢ -- يعين القانون الحد الأدنى لمدة التدبير فإذا انقضت عرض المحكوم عليه على القاضي ليقرر أخلاء سبيله أو استبقاءه مدة معينة مسترشداً برأى الخبراء ويتبع ذلك الإجراء كلما انقضت المدة .
- ٣ -- لا يكون محل التدبير مالا إلا إذا حظر القانون حيازته وفيما عدا ذلك يصح أن يكون المال محلاً للعقوبة .
- ٤ -- فيما يتعلق بتطبيق القانون من حيث الزمن يستوى التدبير بالعقوبة فيعمل بالقانون النافذ وقت ارتكاب الفعل إلا إذا كان القانون اللاحق أصح فيطبق بأثر مباشر متى صدر قبل الحسم البات .
- ٥ -- يطبق التدبير على من كان وقت ارتكاب الفعل فاقد الإدراك والتمييز أما بالنسبة لناقص الأهلية فيقتضى بعقوبة مخففة تنفذ عليه في محل خاص ، ولا يفرج عنه إلا بعد شفائه ويعرض أمره على القاضي في فترات دورية مناسبة .
- ٦ -- يحكم القاضي على معتاد الاجرام بعقوبة مشددة تنفذ عليه في محل خاص يراعى فيه تأهيله وتقويمه ولا يتخلى سبيله إلا إذا صلح حالة ويجب عرضه على القاضي في فترات دورية مناسبة .
- ٧ -- لا يقضى بتدبير إلا من محكمة مختصة مع مراعاة كافة الضمانات المقررة.

بقانون أصول المحاكمات الجزائية (الاجراءات الجنائية) فى التحقيق والمحاكمة .
والحكم وطرق الطعن فيه .

٨ -- لا يطبق تدبير لإلّا عن فعل يكون جريمة وفى الحالات التى ترشح لارتكاب
الجريمة يصح تجريم هذه الحالات بشرط أن يبنى التجريم على عناصر محددة تماما .

٩ -- تبنى اللجنة توصية المؤتمر الدولى السادس فى قانون العقوبات والتى
تقضى بعدم جواز الجمع بين العقوبة والتدبير .

41 — Sutherland, " Principles of Criminology", p. 140 .

42 — *ibid.*, p. 141 .

43 — Barnes , Henry E. , and Tector , Negley K. , " New Horizons in Criminology", New York, Prentice-Hall, Inc., 1949, p. 141 .

44 — Mackay, Henry D., " The Neighbourhood and Child Conduct", Reader in Urban Sociology, Holt and Reis The Free Press, Glencoe, III inois, 1951 .

45 — Glueck , S. and E . , " One Thousand Juvenile Delinquents : Their Treatment by Court and Clinic", Cambridge. Mass., Harvard University Press, 1934 .

46 — Posniak, Edward G., " Does the slum Breed Crime?," Federal Probation, April — June, 1941 .

25 — *ibid* .

26 — Shaw, Clifford R. and others, " Brothers in Crime ", Chicago. University of Chicago Press, 1938, pp. 98 — 108.

27 — Thrasher, Frederic M., "The Gang", Chicago, University of Chicago Press, 1927 .

28 — Zarbaugh, Henry W., "The Gold Coast and the Slum", Chicago, University of Chicago Press, 19, p. 25 .

29 — *ibid* , p. 72 .

30 — Faris, Robert E.I., and Runhan, H. Warren, "Mental Disorders in Urban Areas", Chicago, University of Chicago Press, 1939, pp. 160 — 177 .

31 — Eweis, Saied, "A compartive study of Two Delinquency Areas : Boxbury of Boston Mass, and Boulac of Cairo , U.A.R, The National Review of Criminal Science, No. 3 vol. 2 , 1959, pp. 436 — 437 .

32 — "Statistical Study on Juvenile Vagrancy", pp. 12—13.

33 — Sutherland, Edwin H., "Principles of Criminology" , Philadelphia : Lippincott Co., 1947, pp. 132 — 136 ,

34 — " Statistical Study on Juvenile Vagrancy", pp. 13—15.

35 — Morris, Albert, "Homicide: An Approach to the Problem of Crime", Boston, Univrsity Press, 1955, p. 4.

36 — "Can Delinquency be measured ? , pp. 3 — 4.

37 — *ibid* , p. 28 .

38 — *ibid* , pp. 37 — 39 .

39 — Morris. " Criminology" p. 75 .

40 — " Can Delinquency be Measured ? " p. 13 .

13 — Eweis Saied and others, "Statistical Study on Juvenile Vagrancy ", Cairo : General Organization for Govt. Printing Offices ,1963, pp. 5—6) .

14 — Wirth, Louis, "Human Ecology ", American Journal of Sociology, 1914 — 1945 , pp. 483 — 88 .

15 — Wilson, Logan and Kolb, W. "Sociological Analysis", New York : Harcourt Brace and Co., 1949 , pp. 345 — 349 and pp. 349 — 366 .

16 — Queen, Stuart A., and Carpenter, David B., " The American City ", New York : Mc Graw - Hill Book Co ., Inc ., 1953, p. 28 .

17 — Mumford, Louis, "The Cultutre of Cities", New York: Harcourt Brace and Co., 1938, pp. 140, 342, 369, 394 .

18 — " The American City", p. 21 .

19 — ibid p. 22 .

20 — Stevens, Stanley, "Dictionary of Sociology and Related Sciences", Ames, Iowa, Littlefield, Adams and Cok, 1955,p.14.

21 — ibid .

22 — Breckinridge, Sophonisha P., and Abbot, Edith "The Delinquent Child and the Home ", New. York , Russel Sage Foundation, 1912 , Robinson, Sophia M . Can Delinquency Be Measured ? "

New York, Columbia University Press, 1936, pp. 3 — 4.

23 — Morris, Albert, "Criminology", New York, Longmans Green and Co., 1938.

24 — Shaw, Clifford R., " Delinquency Areas ", Chicago , University of Chicago Press, 1929 .

6 — Boston Juvenile Court, "A annual Report, 1951"(Boston , 1951, pp. 8 — 9) .

7 — Shakir El-Ani and Bississo, Saad, Comparative Survey on Juvenile Delinquency, Part V Middle East, " (New York , United Nations publication , 1953, pp. 1 — 6) . One of the recommendations adopted by the Second United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders , London, 8—19 August 1960, was : "The Congress considers that the scope of the problem of juvenile delinquency should not be unnecessarily inflated, Without attempting to formulate a standard definition of what should be considered to be juvenile delinquency in each country, it recommends :

a) That the meaning of the term juvenile delinquency should be restricted as far as possible to violation of the criminal law, and .

b) That even for protection, specific offences which would penalize small irregularities or maladjusted behaviour of minors, but for which adults would not be prosecuted, should not be created. (Report prepared by the Secretariat p. 61) .

8 — " Psychiatric Aspects of Juvenile Delinquency", p. 10.

9 — i bid, p. 18 (for information on Chicago and Lausanne only) .

10 — Teeters, Negley K., and Reinemann, John Otto, " The Challenge of Delinquency", New York, Prentice — Hall Inc . , 1952 , p. 5) .

11 — i bid .

12 — Eweis , Saied and others, "Types of Juvenile Delinquency in Egypt",The National Rsvieu of Criminal Science. No. , vol. 11, 1959 .

REFERENCES AND NOTES

1 — By urban areas is meant the governorates of the U. A. R. before the year 1960. Capitals of provinces existed at that time. Towns of Districts, excluding the governorates of frontiers.

2 — The Egyptian Census Dept., "The Annual Pocket Census" (in Arabic), Cairo, The Govt. Press, 1945, PP.1—3

3 — The Egyptian Census Dept., "Governorate of Cairo", (in Arabic), Cairo, The Govt. Press, 1952, p.2)

4 — It should be noted that the population of the U.A.R. has twice been doubled since 1897. It was doubled for the first time within forty years (1897-1937), while for the second time it was doubled within twenty years only (1937-1957). Also should it be noted that in 1960 the population of the U.A.R. attained 25,984,900, thirty - eight per cent of which (or 9,863, 703) lived in urban areas. Thus, within the last seventy-eight years, (1882-1960), the proportion of urban dwellers in the U.A.R has increased nineteen percentage points. that is to say it has been doubled.

As for the City of Cairo, its population in 1960 reached 3,348,779 That is to say, since 1882 its population has increased more than eight times (see the Egyptian Census Dept. , " Governorate of Cairo " (in Arabic), Cairo , 1962 . See also the Ministry of Planning , " A Comparative Statistical Study " , 1964) .

5 — Bovet , L . , " Psychiatric Aspects of Juvenile Delinquency " , Geneva, World Health Organization , Palais des Nations, 1951, p- 9).

crime. When an area is labelled as being malaria - stricken, for example, the usual practice is to draw hypothetical boundaries of this area, so that we may successfully combat the disease. These boundaries are not usually accurate and precise. In this example, we know for sure that a certain type of mosquito causes the disease. Even, when we do not have complete knowledge of the causes of a disease such as polio, we still make use of drawing hypothetical boundaries of an area where, supposedly, the rate of disease seems to be relatively high. Danger arises, to be sure, when we oversimplify and try to make use of the concept of a delinquency area, assuming a crude cause-and-effect relation between a delinquency area and delinquency or crime.

The concept of delinquency area can also be of great use in research, if it is refined. In this case we should assume that delinquency is of various types. Some of these may exist in certain areas, and others may exist in other areas. If we are trying to discover the dynamic factors that may cause a type or types of delinquent behaviour, the concept will provide us with a starting point from which to look for these factors. For example, we may be able to find out the reasons why certain types of delinquency occur in certain areas of a city and do not occur in other areas, or why they occur more often in certain areas than in other areas of the same city.

In conclusion, we may say that there is no doubt that the above criticisms are worthy of record, that the delinquency area concept has served a useful purpose in assisting in the fight against delinquency and crime, but that there is a danger that the concept may be used as an oversimplification of the problem of delinquency and crime, because of the extreme complexity of delinquency and crime causation and the inconclusive nature of most statistical data on this subject. (46)

such access, he is being deprived of what he justly deserves.

When these elements are coupled with the institutional weakness of inner city areas, the competitive process is most likely to take new forms, and where it does take alternative illegal forms, the child is exposed to illegal modes of behaviour. (44)

The foregoing ideas and interpretations seem very suggestive. They also emphasize the deterioration of the fundamental and characteristics of social control, and how this deterioration comes into being. Yet, important as they sound, these interpretations can be best described as hypotheses, and they remain to be tested .

As we have already found out, it is doubtful-unless, of course, we refine our methods — whether we can with any precision determine the delinquency rate which may help us to indicate that a specific area is a delinquency area. We are also liable to fail to determine accurately the size, or to set the exact boundaries of such an area. Valid as this criticism is, we may still observe that there are certain areas where delinquencies and crime, of some kind or another, are concentrated. This has been proved, as stated above, by the statistical surveys of delinquency rates in certain areas, and has gained support from the analysis of groups of offenders. The work of the Gluecks, "One Thousand Juvenile Delinquents" , (45) studied , among other factors , the physical conditions of the home and the neighbourhood of the boys treated by the Judge Baker Foundation and the Juvenile Court in Boston. it was found that 62 per cent of their homes were unwholesome, and 86 per cent of the boys came from unfavourable neighbourhoods.

Also, the precision and accuracy of setting boundaries to a delinquency area may not, for practical purposes, be very badly needed, especially if we are trying to combat delinquency and

But why is there a lack of consensus in areas with high rates of delinquents? To answer this question is not easy. The problem is: Under what Conditions do alternative value-systems come into existence in an area, and why are they not driven out by groups representing the dominant conventional values?

Mackay suggests that these alternative values arise most frequently in the struggle for position or status where the institutional organization is inadequate. If the institutional arrangements were completely adequate, the competition and conflicts through which persons and groups establish their status would be regularized. But in the absence of such adequacy, alternative devices for making a living and for getting ahead develop and are tolerated. Such developments are due to a few favourable conditions. The alternative devices for the acceleration of the process of upward mobility outside of the traditional institutional arrangements have been developed most openly in the areas of low economic status in large cities. But many elements common to other types of situations are involved in the process. Among these are:

(a) The tradition of a fluid structure in which the possession of material goods is the symbol of power and prestige.

(b) Free competition for the acquisition of goods.

(c) The weakening of traditional controls through the organization of society on an impersonal basis.

(d) The presence of obstacles to the acquisition of the technical skills or education which are so important in the status struggle.

(e) Implicit also in the literature, radio programmes and advertising is the assumption that all persons have access to the luxury pattern of life, and that if the person does not have

states that in some smaller cities in America the residence of delinquents are adjacent to the railway tracks or to the "dumps" on the outskirts of the town. (41) However, this is not evidence that the centres of concentration are the same in cities of other countries.

The concentration of delinquents near the business and industrial centres of cities can be due to the fact that the areas of concentration are areas of physical deterioration, congested population, decreasing or increasing population, economic dependency, rented homes, mixed population, adult criminality and with few institutions supported by the local residents. Another interpretation which is favoured by psychiatrists is that the areas in which delinquency rates are high are low-rent areas, and that a population segregated on the basis of rent-paying ability involves a selection of the constitutionally inferior. (42)

It should be noted, however, that this approach looks upon the significance of poor housing, overcrowding, low standard of living, low educational standards and other such conditions, merely as symptomatic of mere basic degenerative processes: that is: "Delinquency areas are due to the deterioration of the fundamentals and characteristics of social control" (43)

Mackay, in his article, "The neighbourhood and Child Conduct", has elaborated on this by saying that a delinquency area is an area of conflicting value: that is, an area in which alternative educational processes are in operation. Part of the social life with which the child comes in contact is conventional and part is nonconventional. The result is that he may be educated in either or both of these lines of activity. This is described by Sutherland as differential Participation in conventional and non-conventional group activities.

Arrest or juvenile - court appearances do not provide an adequate measure of delinquencies. In delinquency areas where poor families live, the policeman is more prone to suspect the poor man's child of theft, while in areas where wealthy and socially powerful families reside, he is apt to suspect the rich man's child of a prank. In the latter areas, to be sure, there is a certain degree of immunity against arrest. (37)

Also , certain groups - national or religious - maintain welfare agencies which take problem cases that would otherwise be referred to the police or the juvenile court, while other groups have no agencies of this nature. (38)

The location of a delinquency area should also be considered. Are the delinquency areas apt to be found anywhere in a city ?

Studies of delinquency rates may serve an important purpose in indicating the concentration of delinquency in certain areas within each city. But the question is : How can we define what makes an area a delinquency area ? How high should the rate be to identify the area in question as a delinquency area, or a nondelinquency area, or of a certain-degree-of-delinquency area? Also the delinquency rates do not throw sufficient light on the varying reactions of individuals living in such areas. They do not explain, for example, why the majority of the children living in the delinquency areas are not brought to court as offenders, though exposed to the same conditions as their delinquent neighbours. This is "a fact which should give pause to those who are anxious to assume a crude cause-and-effect relation between slum (delinquency) area and crime". (39)

Most studies of delinquency areas indicate the fact that they are to be found near the industrial and commercial centres of the city. Breckinridge and Abbott called attention to the possible relationship between the number of delinquents in the area under their study and the presence of railroad tracks. (40) Sutherland

generally high in number during the periods of night and evening, the time of arrest is customarily chosen by the police. Perhaps their choice of a definite time of day, being the most suitable for the pursuit of their activities, is due to their experience accumulated with time. (34)

VI

The concept of delinquency area has been criticized by some sociologists and by psychiatrists in general. To the former, the concept is a broad one and is vaguely defined, and thus the reliability of data collected in the light of the concept may be questioned. The psychiatrist is not much impressed with the ecological or statistical studies concerning delinquency.

In his efforts to improve the depth and precision of our criminological knowledge, Professor Albert Morris advocates that "criminology, if it is to mature, must go beyond such broad concepts as those of crime, and such related and vaguely defined factors as parental inadequacy and delinquency areas, to identification and analysis of specific types of criminal behaviour and the specific etiological factors associated with them. (35)

The term delinquency is so variously defined and considered, and so subjectively interpreted, that it cannot be used as a unit of measurement. Mrs. Sophia Robinson has something to say in this respect:

"Although the delinquency-area technique of study, developed in Chicago and later extended to an examination of the locus of delinquency in other cities, has received official recognition, the suspicion persists that this method is not only essentially invalid to indicate the extent of juvenile delinquent behaviour but that it does not furnish any very useful approach to the problem of understanding or preventing delinquent behaviour." (36)

The study has shown that the number of juveniles charged with vagrancy was, as mentioned above, 3980. They were arrested 14,944 times — that is, the average number of arrests for each juvenile was more than three; that about 51.6 per cent of the juveniles were arrested more than once during the year, some up to about 46 times; and that the highest percentage of juveniles arrested repeatedly during the study is concentrated in two groups: 10 — 12 years and 13 — 15 years of age, and that more boys than girls were arrested.

According to the distribution of incidence of arrest throughout the months of the year, arrests are nearly equal during these months, except for some slight increase during April, May June and July.

This does not in our opinion, definitely prove that the practice of various types of vagrancy, except the type of beyond control, by accused juveniles, and consequently their liability to arrest, continues in equal proportion during the various months, because the best and most important factor in the increase or decrease of the number of juveniles arrested is traceable to the activity of the police. They may concentrate their activity during certain months on the arrest of the greatest possible number of Juveniles, and they may distribute their activity equally during certain months of the year.

We may meet with the statement that vagrant Juveniles find more opportunities to commit vagrancy during the months which are not cold, i. e. in the spring, summer and fall, than they do during the winter months. However that may be, the decisive factor is not the periods of cold or lack of cold themselves, but the important thing, in our opinion, is the type or types of life led during them, whether by the juveniles themselves or by the police and other members of the society.

It is also the case with relation to incidence of arrest of juveniles charged with vagrancy. Although these charges are

which come the districts of El Sayeda Zeinab, Al Gamaleya, Shoubra and Al Waily. (32)

This study was also concerned with the "Areas of Attraction in Cairo". By "areas of attraction", we mean the places where juveniles accused of one of the types of vagrancy (except that of beyond control) are arrested, as they are the most fit regions for juveniles to become addicted to the various type of delinquency.

It has been found that juveniles accused of vagrancy are in most cases active in the regions situated in the centre of Cairo. This may be due to the fact that the centre of Cairo is the richest, most attractive and most crowded area, where commercial shops, places of amusement, cafés, bars and so on are situated. Perhaps this conforms with the view of the criminologist Edwin H. Sutherland in which he said that the number of crimes decreases as the distance from the city of Chicago increases. He showed that, in 1931 — 32, stores of a certain large chain were robbed twice as frequently inside the city (59.6 to 29.8). Moreover, the proportion of stores burglarized or robbed decreased by 25 mile zones steadily until it reached 6.2 per cent in the zone 100 to 125 miles away from the city (33) .

It may be observed that the arrest of delinquent juveniles, including vagrants, by policemen is not effected in a uniform manner in as regards place, frequency and time. It may also be observed that delinquent juveniles who have never reached the police stations are many in number and that the number of times they have been arrested does by no means indicate the volume of the phenomenon as much as it shows :

(a) The efforts accompanying the arrest operation.

(b) The multiplicity of times each juvenile is arrested.

the individualism of Roxbury society is lacking in Boulac society. This may be due to the type of urbanization as a way of life which exists in Egyptian urban areas but this interpretation is but a speculation which needs to be scientifically proved.

Also we have noticed that such crimes as sex, drunkenness and motor vehicles are not known in the Boulac area, while such an offence as collecting cigarette butts is not known in the Roxbury area. (31)

In another study which was devoted to juvenile vagrants in the city of Cairo, we have found that 3,135 juveniles out of 3,980 do not have any lodging and that 41 juveniles live outside Cairo. This shows that about 79.78 per cent of the total number of juveniles studied live in Cairo but have no place to shelter them, which means in other words that their only residence seems to be Cairo streets, lanes or alleys. The study could have possibly brought forth the proportion of vagrancy among those juveniles on the Cairo district level, thus enabling us to know where the proportion is high and where it is low, tentative to the conduct of a further research on the delinquency areas in the City.

But this could not be done due to the fact that about 79.76 per cent of the juveniles have no place of residence. Obviously this percentage has in itself a very deep significance as it means that more than three juveniles accused of vagrancy in every 1,000 persons among the inhabitants of Cairo of the age of seven to less than eighteen years have no lodging.

Nevertheless, this study has succeeded in reaching the proportion of the type of beyond-control cases in the light of total number of the people of the age of seven to less than eighteen years at the district level. It was found that the highest proportion is in the district of Boulac, next to

nationalities : the negro, and the category' all other countries, in addition to the native-born population. (28)

The population is also highly mobile in this area. In the Chicago rooming-house section which he studied, Zorbaugh found the turnover to be 300 per cent a year (29)

It is indicated that such an area is characterized by large numbers of detached individuals, and there is little family life. Lack of normal social life may produce mental patients or attract them, but most of the cases of mental breakdown occurred among persons who had lived for some time in the district.(30)

In the study, "A Comparative Study of Two Delinquency Areas : Roxbury of Boston Mass, and Boulac of Cairo, UAR", some results have been found. Among these are :

(a) That the American and Egyptian social structures, in general, and the Roxbury and Boulac societies in particular, are different.

(b) That it has been generally proved that major social characteristics (those which are discussed in the study) which make an area a delinquency area, with the exception of two characteristics exist in both the Roxbury and the Boulac areas. The exceptions, are that both areas are not areas of declining population, and that the Boulac area is relatively homogeneous.

(c) As delinquency areas, the Roxbury and Boulac areas have much in common , but they are also different from each other. This difference is, in most cases, a difference in degree rather than in kind.

(d) We have found, for example, that the majority of juvenile delinquent cases in the Boulac area commit crimes against the person, while the majority of cases in the Roxbury area commit crimes against property. We have given a broad interpretation of these differences : It is based on the fact that

characterized by physical deterioration and declining population. Comparisons between high-and low-rate areas which are studied in detail should reveal the significant social factors in delinquent areas.

5 — The main high-rate areas of the city-those near the Loop, around the Stock Yards and the South Chicago steel mills-have been characterized by high rates over a long period. It should be remembered that relatively high rates have persisted in certain areas: notwithstanding the fact that the composition of their population has changed markedly.

6 — The rate of recidivists varies directly with the rate of individual delinquents and inversely with the distance from the centre of the city. From these facts it is clear that delinquents living in areas of high delinquent rates are more likely to become recidivists, and that the recidivists from these areas are more likely to appear in court three or more times than are recidivists from areas with low rates of delinquents. (25)

Other studies by Shaw and his associates in seven cities of the United States have supported the relationship between certain areas in the city and delinquency. In a study by Shaw and others, "Brothers in crime" (26) particular emphasis is placed upon three major aspects of the community within which the Martins have resided since they established their home:

(a) Its physical deterioration and low economic status.

(b) The confusion and diversification of its cultural standards and patterns of behaviour.

(c) Its delinquency traditions.

Gangs thrive in the delinquency area. (27)

Heterogeneity also marks this area. Zorbaugh found, in the near North Side of Chicago, twenty-eight specified foreign

Nicefaro anticipated the ecological approach of modern criminologists in his "La Delinquenza in Sardegna," published in 1897, in which he recognized the existence of definite "zona delinquenta." (23)

Shaw and his colleagues, however, were the pioneers whose work gave impetus to many students of delinquency in various metropolitan centres. In their study, "Delinquency Areas a Study of the geographic Distribution of School Truants, Juvenile Delinquents and Adult Offenders in Chicago," (24) data are arranged in nine series selected as representative of Chicago's delinquent population from 1900 to 1927. The findings are as follows:

1 — The first and perhaps most striking finding of the study is that there are marked variations in the rate of school truants, juvenile delinquents, and adult criminals, between areas in Chicago. Some areas are characterized by very high rates, while others show very low rates.

2 — A second major finding is that rates of truancy, delinquency, and adult crime tend to vary inversely in proportion to the distance from the centre of the city. In general, the nearer to the centre of the city a given locality is, the higher will be its rate of delinquency and crime.

3 — Another striking finding in the study is the marked similarity in the distribution of truants, juvenile delinquents and adult criminals in the city. Those communities which show the highest rates of juvenile delinquency also show, as a rule, the highest rates of truancy and adult crime. There are, of course, exceptions to this rule, but the rates of all of the series vary rather consistently.

4 — A fourth finding of this study is that the differences in rates of truancy, delinquency and crime reflect differences in community backgrounds. High rates occur in the areas

For a tentative definition of a delinquency area, at this stage, we may borrow Mc Connell's definition :

“ It is an area of a city marked by an abnormal delinquency rate as compared to other areas of the city of similar size and population. Such areas are often located in zones of transition, and are marked by industrial buildings, waterfronts and railroads, deteriorated buildings and population of mixed nationalities (21).

In a study, “ The Delinquent Child and the Home.” made more than sixty years ago by Breckinridge and Abbott, they mentioned what they called delinquent neighbourhoods. They showed on a spot-map that certain areas in Chicago housed more delinquents than others, and found out that the region from which the children of the Court chiefly come was the densely populated West Side, that the most conspicuous centres of delinquency in this section were the congested wards which lie along the river and the canals. They described the West Side as the most densely populated section of the city, and as a large tenement and lodging-house district lying between the two branches of the river and between wide and unsightly stretches of railroad tracks, and enclosed by dense, semi-circular belt-line of manufacturing and commercial plants. (22).

The figures in this study concerning juvenile-court appearances in Chicago for the ten-year period July 1, 1899, to June 30, 1909, analysed by sex, age, colour, offence, nativity of parents, disposition of case, number of arraignments and place in economic group, are considered by some sociologists to be the classic in geographic measurement.

The names most frequently associated with the application of the ecological approach to the study of delinquency are of the Clifford R. Shaw and Frederic M. Thrasher, although Alfredo

communal opinion operate far more effectively than in crowded urban areas. More and more aspects of life are dealt with by formal regulations and specially designated officials.

Mobility can also be proposed as a distinguishing characteristic of urban life. Whether mobility refers to the daily coming and going to and from work, recreation; and the like, or whether it means the changing of residence or employment or the changing in socio-economic status, the foregoing statement holds true.

Other aspects of human experience and behaviour have been suggested for inclusion in a scheme for identifying degrees of differences in rural and urban populations. Among them are personality traits, social institutions and rates of change (19)

In dealing with its ecological distribution, juvenile delinquency as an urban problem usually exists in specific urban areas. These areas are termed "delinquency areas". They are sometimes called "blighted areas". This is not accurate, because, while blighted areas may not be delinquency areas, delinquency areas are more than just blighted areas. A delinquency area is more than a concentration of poor housing and physical deterioration. It is also a way of living, a pattern of habits, attitudes and reactions. The physical deterioration of the delinquency area is reflected in culture conflicts and personality maladjustments in the minds of the delinquency-area dwellers.

A blighted area can be defined as "an area usually but not necessarily residential which has lost use-value to such an extent that it can no longer return economic rents, pay fair taxes and provide for fundamental repairs. Because of the resulting deterioration, it tends to fall at an accelerating rate towards slum status, but is not properly a slum until it has passed the point of economical rehabilitation without extensive demolition and clearance" (29)

Heterogeneity of urban people is another characteristic of urban life. Urban people are diverse in language, customs, codes of behaviour, occupation, education, religion, wealth, appearance and status. Their contacts are usually secondary and tend to be temporary, casual and superficial.

On the other hand, if we apply the social contact as a Criterion, we find that, unlike rural areas, urban areas have within their bounds special-interest groups which represent the machinery for getting many things done. So we find trade unions, social associations, Chambers of commerce, civil liberties clubs, and countless others, each with a more-less well-defined purpose. The most significant aspect of this is that the special interest groups have taken over many functions from kinship and locality groups such as the family and the neighbourhood, and the latter are growing gradually weaker. The increasing dominance of interest groups brings about the result that membership in many groups produces "segmentalization of human relationships" and a "city person may be said to give just a small part of himself to each of the groups to which he belongs, withholding many of his ideas, skill, much of his time and energy from other organizations" (18)

Another feature of the social life in the urban communities has to do with making a living. Vocations can be counted by the hundreds, with wide variety—from gambler to social worker. Unlike the rural areas, where we find that everyone seems to be a jack-of-all-trades, in the urban areas most people are rather helpless outside of their own specialities. In urban areas we also find specialized production for sale in a market, and people consume goods from the ends of the earth and distribute their own products far and wide. We also find that residence and work-place are usually separated.

Another feature may be called social control. In rural communities, the restraining forces of convention, custom and

(a) The Concept of urbanization :

With the concept of " urbanization " the concept of "urbanism" is sometimes associated.

In his article " The Folk Society ", (15) Robert Redfield constructed an ideal type for what he calls a " folk society ". This ideal type is an imagined entity created only because through it we may hope to understand reality. The concept "urbanization" is to be found implicit in Redfield's article. His definition of rural (folk) and urban is in terms of behaviour and relationships. " Associational societies ", as covered by Wilson and Kolb, are meant to be urban communities of our modern age. Urbanization, here, is also explained in terms of behaviour and relationships. To Queen and Carpenter, the two concepts of "urbanization" and "urbanism" have different meanings. The former means a way or ways of life that are not always well defined and sometimes not reduced to measurement. The latter simply means the number and density of population. Queen and Carpenter consider urban and rural as ideal, and existing human communities fall along a continuum extending from occupationally non-specialized, sparsely settled groupings at the rural extreme, to occupationally specialized, densely populated settlements at the urban extreme. They have shown that, as human communities are arrayed along this rural-urban continuum, consistent variation occurs in the pattern of behaviour and social structure (16). To Mumford both concepts are used in the same sense. They may mean a way of life or the density of population. (17).

(b) Characteristics of Urban Life :

More differences in number between rural areas and urban areas are not significant. Our attention should be concentrated on how People live. The significant differences between the rural and urban people can be pointed out in terms of behaviour, beliefs, organizations and relationships.

Secondly: The percentage of the types of vagrancy concerned with collecting cigarette-butts, absence of residence and lack of a legitimate means of earning a living is the highest. Next comes the percentage of the types of beggary, absence of residence and lack of a legitimate means for earning a living, and lastly the percentage of the types collecting cigarette-butts and lacking a legitimate means of earning a living.

It should be noted that male juvenile's share in the types of vagrancy with which they are charged is generally the highest with regard to the total number of defendants of both sexes (13).

IV

Human ecology, as an academically recognized intellectual discipline, is young. It borrowed its conceptual framework and many of its methods from plant and animal ecology.

"In distinguishing it from plant and animal ecology, Park stressed the unique characteristics of man and the human community. He noted that, unlike plants and animals, human beings in large measure make their own environment, they have relatively great powers of locomotion and thus are less attached to the immediate habitat in which by nature they are placed, they are conditioned by their capacity for symbolic communication, by national behaviour and by the possession of an elaborate technology and culture." (14)

Juvenile delinquency is a social phenomenon: that is to say: it is only found among delinquent juveniles in society. It is usually found, by and large, in the urban areas of the society. It can thus be considered as an urban problem. If we are going to deal with its ecological distribution, it is wise to do so where it is found in the urban areas. But before so doing we shall for reason of clarification, deal with two subjects:

(a) The concept of urbanization.

(b) Characteristics of urban life.

it also consists of different types, such as typhoid, malaria, cancer and pneumonia.

In our humble opinion, to study the phenomenon of juvenile delinquency or the phenomenon of crime, we have to follow the lines already laid down by medical scientists. We have to study one type of juvenile delinquency, or one type of crime, such as theft, rape, homicide, begging and prostitution, and we have to study homogeneous groups of offenders, such as pupils and workers.

In other words, if we are seeking the etiology of juvenile delinquency, we have to study, intensively, one type of delinquency at a time. Once all types are studied, we may be able to get sound and accurate results.

The U.A.R. legislator has classified juvenile delinquency under three categories: felonies, misdemeanours, and contraventions. The difference of these categories is based upon the nature of the punishment imposed by the law for each of them.

In a study which was devoted to finding out, in detail, only the types of felonies and misdemeanours committed by juveniles in the U.A.R. in 1958, the types of felonies numbered seventeen, while misdemeanours numbered sixty-eight types. The most frequent types of felonies were narcotics, rape and assaults respectively, while the most misdemeanours committed came under vagrancy, thefts and taking a train without booking a ticket respectively (12).

The types of vagrancy with which juveniles are accused usually include the six types stipulated in Article 1 of Law No. 124 of the year 1949, whether these are single or collective. But two points are to be observed :

Firstly · There is a common element among the charges for which juveniles are generally accused , namely that they have neither residence nor a legitimate means earning a living.

“In one respect, however, the group of juvenile delinquents appears homogeneous to the psychiatrist. Once a juvenile delinquent, whatever his make-up, has been classified as such and has been subjected to various measures, secondary psychological reactions occur, unrelated to the origins of his delinquent behaviour, but common to all who share his fate. On the other hand, public opinion, because he has been labelled delinquent, takes up special attitudes towards him regardless of the individual features of his case.” (8)

We should also note that a large percentage of juvenile delinquents do not show any signs of mental or physical illness. In such widely separated places as Chicago, Lausanne (Switzerland) and Cairo (U.A.R.), the percentage of delinquents, in which a psychiatric examination was considered necessary and where there has been collaboration between the juvenile court and child psychiatrist, has only varied between five and twelve per cent. (9)

Cyril Burt, the British psychologist, defines delinquency as occurring in a child “when his antisocial tendencies appear so grave that he becomes, or ought to become, the subject of official action”. (10) while the definition of delinquency set by the White House Conference of 1930 considers the maladjusted child not delinquent until his behaviour seems serious enough to enlist the police power of the court. (11)

111

The concept of Juvenile delinquency is not only a vague concept, but also a very broad one. It is broad in the sense that it covers different types of human behaviour, such as contraventions, misdemeanours and felonies, which in their turn may include a lot of types of human behaviour, such as prostitution, begging, theft, rape and homicide.

Juvenile delinquency, as a concept, is similar to the concept of disease. The latter is also vague and of different meanings ;

A vagrant minor, as defined in Article I of the U.A.R. Vagrancy Law No. 124, is a person, whether male or female, who has not completed the age of eighteen years and is guilty of the following :

(a) Begging - mendicancy includes selling worthless articles or performing acrobatic games in the streets;

(b) Collecting cigarette butts or refuse;

(c) Performing any act in connection with prostitution, fornication, corruption of conduct, or gambling or serving persons who are guilty of these offences;

(d) Associating with vagabonds, suspected persons or persons of ill fame,

(e) Being of bad conduct and refractory to the control of his father, sponsor or guardian, or mother, if the guardian is dead, absent or incompetent;

(f) Having no fixed place of residence or habitually sleeping in the streets;

(g) Having no lawful means of livelihood and no honest means of support, the parents dead, in prison or absent (7)

(C) Psychological Meaning of Juvenile Delinquency Concept:

The psychologist and the psychiatrist consider juvenile delinquency as but one of the many aspects of the vague social maladjustment. But while the majority of juvenile delinquents are found among the members of the so - called socially maladjusted group, not all are delinquent. Furthermore, not all delinquents are maladjusted. Also, juvenile delinquents do not fall into one simple homogeneous psychiatric or psychological category.

The purpose of this law has been construed to be for "the removal of children from those parents who are undesirable and unfit, and not from parents who are merely poor". And also the word "neglect" in the law "is construed to import culpability or at least intentional non-performance of duty" (Com. vs. Dee, 222 Mass. 184. and Com. vs. Ball, 259 mass 158)

The delinquent child is defined under this law as " a child between seven and seventeen who violates any city ordinance or town by-law or commits an offence not punishable by death.

A wayward child is defined as " a child between seven and seventeen years of age who habitually associates with vicious or immoral persons. or who is growing up in circumstances exposing him to lead an immoral, vicious or criminal life." (chap. 119. Sec. 52. of the Massachusetts General Laws) .(6)

In the U.A.R. there is no special definition of Juvenile delinquency given in the law, but reference is made to the definition of juvenile offenders. The U.A.R. penal code defines a juvenile offender as "any male or female who has completed the age of seven but has not completed the age of fifteen years and is found guilty of any offence punishable by law." It should be noted that the U.A.R. Penal Code makes special provision for young offenders above the age of juvenile offenders as defined by the Code. The age group covered is from fifteen to seventeen years.

In the U.A.R. Penal Code a distinction is made between a juvenile who is an offender and one who is vagrant. The age limits fixed by the U.A.R. Penal Code with respect to juvenile offenders do not apply to vagrant minors. Under Law No. 142 of August 8, 1919, the upper age limit of vagrant minors was fixed at eighteen.

“ According to English law, boy is not considered capable of having sexual relations before his fourteenth birthday, so that a juvenile court was powerless to return a verdict other than not guilty in the case of a boy, aged thirteen and a half, who had raped a small girl, thereby causing her death.” (5)

In addition, the way the police enforce the law, whether more or less strictly, introduces a further arbitrary element into the concept of juvenile delinquency.

A country with an efficient police force will have a higher delinquency rate than a country whose police are slack. The social position and influence of parents may influence the decision whether to refer a boy to a juvenile court or not. Also, the severity with which an offence is viewed may vary a great deal, not only from one country to another, but also from one judge to another.

In dealing with the volume of juvenile delinquency, or with its trend, attention must thus be drawn, among other things, to dark — number crime. The term “darknumber crime” is applied to crimes committed in society which do not, for one reason or another, come to the knowledge of the police or the law courts.

Under the present law (General Laws, Chap. 119) in Massachusetts, a neglected child is defined as any child under sixteen years of age who :

“ by reason of orphanage, or the neglect, crime, cruelty, insanity, or drunkenness or other vice of its parents, is growing up without education, or without salutary control, or without proper physical care, or in circumstances exposing him to lead an idle and dissolute life or is dependent upon public charity”.
(chap. 119, Sec. 42)

place in the same one society. They also differ from one period of time to another. We propose to confine ourselves to the social, legal and psychological meanings of the concept.

The following is an evaluation of these three meanings :

(a) Social Meaning of Juvenile-Delinquency Concept :

Juvenile delinquency implies a behaviour or behaviours which must be human. This behaviour, according to the traditional legal definition, is the violation of the criminal law. This violation is assumed to be harmful to society and should be forbidden. But the criminal law is but one code of behaviour and there are also other codes of behaviour in society. Persons who violate the criminal code are not necessarily different, and should not be considered different from those who violate other codes of behaviour in the same one society. They are not a separate species. On the other hand, laws vary from time to time and from one society to another. The conception of what is harmful to society may differ very much from one society to another. This is because societies differ in their organizations and cultures from one another. Also, in the course of time, any given society changes its values and attitudes. Thus, in many European countries; a minor is legally considered a delinquent only if his breach of the penal code is an offence for the whole population. On the other hand, in other countries-particularly in the United States of America- the charges on which a minor appears before a court cover a wide range of behaviour : truancy from school, consistent disobedience to parents, consumption of alcohol and smoking in public — to give but a few examples —are all considered juvenile offences.

(b) Legal Meaning of Juvenile-Delinquency Concept :

The law always contains an arbitrary element. This can be shown by a statement of the maximum and minimum age as it is sometimes found in the legal definition of a delinquent child. To illustrate this arbitrary element in such a statement, we may quote the following example :

between the wars and the increase of migration from rural areas to urban areas during the period from the start of the Second world war until now, the processes of urbanization and urbanism have been developing in these countries very rapidly. In 1882 the population of the U. A. R. (Egypt) was 6, 804, 000, nineteen per cent of which, or 1, 292, 760, lived in urban areas (1). By 1952, the population of U.A.R. was 21,403,000, thirty-two per cent of which, or 6,848,960, lived in urban areas. within the past seventy years (1882-1952), the proportion of urban dwellers in the U.A.R. has thus increased thirteen percentage points, and the number of urban dwellers has expanded more than five times (2)

The city of Cairo has also been notably affected by this urban movement. within the past seventy years, (1882-1952), its population has increased more than six times (3), with this increase in number, the people have become more and more socially and economically heterogeneous (4),

The migration from rural areas to urban areas has created certain problems for both migrants and the older city dwellers, and there has been an accompanying degree of social disorganization. One expression of this has been an increase in crime and juvenile delinquency.

It is hoped that this study, with its implications, may contribute an improved understanding of juvenile delinquency as an urban problem.

I I

The concept of juvenile delinquency is a vague one. It is vague in the sense that it has different meanings. among which we find the social meaning, the legal meaning, the psychological meaning and the anthropological meaning. These meanings differ from society to society, and from place to

JUVENILE DELINQUENCY

ITS DEFINITIONS, TYPES, AND ECOLOGICAL DISTRIBUTION. *

Dr. Saïed Ewies

Head of Crime And Delinquency Research unit; The National Center for Social And Criminological Research.

R E S U M E

- I. Juvenile Delinquency is an urban problem.
- II. Meanings of the concept of juvenile Delinquency.
- III. Types of Juvenile Delinquency.
- IV. Human Ecology.
- V. Delinquency areas.
- VI. Evaluation of Delinquency Area Concept.
- VI. References and notes .

1

Many countries, African as well as Asian, are now experiencing a rapid cultural transition. New ideas, such as democracy and nationalism, even socialism, have come into being, and new social conditions due to the expansion of urban communities have arisen. From rural countries without any major industry at all, many African and Asian Countries, the U.A.R. included, have now moved forward into the development of industry and urban life. With the advent of the twentieth century, due to the introduction of industry during the First world War, the rise of new cities during the period

* A lecture delivered in the First African Training Course on Institutional Treatment of juvenile Offenders. Cairo, September, 1964.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES.

<u>Researches & Studies :</u>	p.
— Young offenders in U.A.R.	1
— After-Care : concept and types, comparative study .	69

<u>Articles :</u>	
— Comments on the project of Juvenile Delinquency Code in U.A.R.	111
— The finalistic theory of behaviour in criminal law.	129
— Investigation of Aircraft Accidents.	185
— Recidivism : concept and types.	207

<u>Conferences :</u>	
— Sentencing: an analysis of the acts of the Second Conference of the International Societies of Criminal Sciences,(Italy, 1968).	227

<u>Articles in English :</u>	
— Juvenile Delinquency : Its definition, types, and ecological distribution.	286

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Dr. Ahmed M. Khalifa
Chairman of The Board

Members of the Board :

General Abbas Koth	Mr. H. Awad Brekey
M. Abdel Fattah Hassan	Mr. El Sadek El Mahdy
M. Abdel Moneim ElMaghraby	Mr. Moh. Abou Zahra
Mr. Aly Nour El Din	Mr. Moh. Fathi
Dr. Gaber Abdel-Rahman	Dr. Mokhtar Hamza
Dr. Hassan El Saaty	General Yousef Bahader

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
10a Khaldoun Sq., Awkat City, Guezira P. O. Cairo

EDITOR IN CHIEF

Dr. Ahmed M. Khalifa

Assistant Editor

E. Yassin

Secretaries of Editorial Staff

Essam El - Mofiguit

M. Nour Farahat

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center For
Social and Criminological
Research. U. A. R.

- Young offenders in U.A.R.
- After-Gate : Concept and Types.
- Comments on the project of Juvenile Delinquency Code in U.A.R.
- The finalistic theory of behaviour in Criminal Law
- Investigation of Aircraft accidents.
- Recidivism : concept and Types.
In English
- Juvenile Delinquency: its definition, Types and ecological distribution.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- الرعية اللاحقة لخرجى
المؤسسات العقابية في ج.ع.م.
- التوتر النفسى لدى مجموعة من
مرتكبى جرائم القتل .
- الادانة بغير مراعاة .
- تقويم كفاءة منهج التقرير الذاتى
في كشف الاجرام الخفى .
(بالانجليزية)
- جناح الاحداث بالخرطوم في خمس
سنوات .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساماني ، الاستاذ حسني عوض بريقى ،
الدواء عياد قطب النفايش ، الاستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الاستاذ عبد المتعم
المصري ، الاستاذ على نور الدين ، الاستاذ محمد أبو زهره ، الاستاذ محمد الصادق
المهدي ، الاستاذ محمد قلبي ، الدكتور مختار حمزة ، اللواء يوسف بهادر

المجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بمحطة الاوتاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

المساعد

مساعد التحرير :

سكرتيرا التحرير : عصام الخليجي — محمد نور فرحات

يلد النشر : الناشر ، الطبعة مكتبة
النشر ، الصفحات .
لنقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (بختصار) ،
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للنقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء المؤلفين
ونورد الاحالات الى المصادر في المتن
في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهلية
المقال ، الصفحات) .
٥ — ان يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكتاتبة من
اصل وصورتين على ورق بولسكاب ،
محرارة ترك هاتشين جانبيين مريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

يرجو هيئة تحرير المجلة ان يراعى فيها
يرسل اليها من مقالات الاعبيات الآتية :

- ١ — ان يذكر عنوان المقال موجزا . ويضع
باسم كاتبه ومؤلفاته الملنية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال او ما ينصل
به .
- ٢ — ان يرورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي
عولجت فيه .
- ٣ — ان يكون الشكل العام للمقال :
— مقببة للتعريف بالمشكلة . وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث او الدراسة .
— عرض الالفتات التي ثوانت من
البحث .
- ٤ — ان يكون اثبت المصادر على النحو
التالي :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد)
خمسون قرشاً

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن المصد
عشرون قرشاً

الجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

دراسات وبحوث : —

— الرعاية اللاحقة لخريجى المؤسسات العقابية والإصلاحية :

٢ — الجوانب التطبيقية والتنظيمية للرعاية اللاحقة فى ج.ع.م. •
٢٨٧ اللواء يس الرفاعى • • • • •

— التوتر النفسى لدى مجموعة من مرتكبى جرائم القتل
٣٧٥ مصرى خنوره • • • • •

مقالات :

— الادانة بغير مراعاة — د. سمى الجنزورى • • • ٤٠١

— تقويم كفاءة منهج التقرير الذاتى فى كشف الاجرام الخفى
٤٥١ صلاح قنصوة • • • • •

آباء :

المؤتمر الرابع للأمم المتحدة فى الوقاية من الجريمة ومعاملة
٤٧٩ المسننين • • • • •

أحكام :

• — طبيعة الحكم بسقوط الحق فى الدعوى الجنائية بمضى المدة
٤٨١ د. أنوار الذهبى • • • • •

دراسات باللفات الأجنبية :

— جناح الاحداث بالخرطوم فى خمس سنوات
٥٢٤ د. كمال دسوقي • • • • •

دراسات وبحوث

الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية (٢) الجوانب التطبيقية والتنظيمية للرعاية اللاحقة في الجمهورية العربية المتحدة

النواء عيسى الرفاعي

مستشار الشؤون العقابية (سابقاً)

بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تمهيد : —————

ليست الرعاية اللاحقة لخريجي السجون من ابتكار انسان اليوم ولا هي من الخصائص المميزة للعصر الحديث ولكنها كما سبق ان نوهنا قائمة منذ ان وجد السجن ومنذ ان وجد المجتمع نفسه مطالباً بمد يد العون الى المنحرفين من افراده بعد ان دفعوا الدين الذي يدينون له به .
وان تلك الرعاية اللاحقة قد ارتبطت كما ونوعاً ارتباطاً وثيقاً مع الكم والكيف الذي بلغه المجتمع في اقتصادياته ودرجة ثقافته ومستوى ادراكه ونزعه الى التقدم والتطور .

وان الاحسان كان اول الوسائل واتمها لسد حاجات خريجي السجون ثم تطورت الوسائل بتطور مفاهيم واساليب الرعاية اللاحقة باعتمادها فن

* نشر الجزء الاول من هذا البحث بالمجلة الجنائية التوبية - العدد الاول - المجلد الثاني عشر مارس ١٩٦٩ .

يستهدف مساعدة من هم في حاجة الى المساعدة لقصور امكانياتهم فلا يستطيعون وحدهم معالجة مشكلاتهم دون عون خارجى وهى على هذا تبذل العون بمعايير تختلف من انسان الى آخر .

ومع ان الرعاية اللاحقة لخريجي السجون في مصر لم تصل بعد الى مرحلة النخوص الفنى وما زالت تحبو في خطواتها البدائية من حيث مفهومها واساليبها وتنظيمها مختلفة بذلك عن مثيلاتها في الدول المتقدمة بما لا يقل عن قرن من الزمان الا اننا مع ذلك قد نتساءل عن حقيقة المدى الذى بلغته تلك الرعاية في بلادنا ؟؟ لا شك ان الاجابة على هذا التساؤل تتطلب مناسا محاولة تتبع الخطوات التى مرت بها تلك الرعاية في اى صورة من صورها منذ نشأة جهاز السجون المصرية في ١٠ فبراير عام ١٨٨٤ حتى اليوم . واذا جاز لنا فيما يتعلق بالرعاية اللاحقة لخريجي السجون تقسيم تلك المدة الى مرحلتين اساسيتين :

المرحلة الاولى او المرحلة السابقة على الثورة :

وتبدأ تلك المرحلة في ١٠ فبراير سنة ١٨٨٤ بانشاء جهاز السجون وتنتهى في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ بقيام الثورة المصرية .

والمرحلة الثانية او المرحلة اللاحقة لقيام الثورة :

وتبدأ هذه المرحلة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتستمر حتى الان .
واذا حاولنا بعد ذلك استعراض ما اتسمت به كل من هاتين المرحلتين من سمات وجهود تمت من قريب او بعيد في ميدان الرعاية اللاحقة لخريجي السجون

لاتضح لنا ان :

المرحلة الاولى (من عام ١٨٨٤ الى عام ١٩٥٢)

تتسم المرحلة الاولى اجمالا فيما يتعلق بالرعاية اللاحقة لخريجي السجون
من حيث :

اولا - الجهود التشريعية :

إذا استعرضنا قوانين ولوائح تنظيم السجون التي صدرت خلال
المرحلة الاولى نجد ان :

١ - لائحة السجون لعام ١٩٠١ :

نصت المادة (٨٩) من لائحة السجون الصادرة بناء على الامر العالي
بتاريخ ٩ فبراير ١٩٠١ على أن (كل مسجون محكوم عليه بمقوية نهائية
اكثر من سبع سنوات يعطى مكافأة مالية باعتبار ملهم واحد عن كل خمس
علامات يكتسبها من تاريخ انقضاء السبع سنوات بشرط الا تزيد عن أربعة
جنيهات تسلم للمسجون وقت الافراج عنه) .

ومع تفاهة المكافأة لم يكن يصرف منها عند الافراج سوى خمسية
وعشرون قرشا صافا أما الباقي فكان يرسل الى المديرين والمحافظين
ولا يصرف للمفرج عنه الا بعد اجراءات ادارية معقدة (١) فقد
صدرت في ٢٩ مارس ١٩٠٨ تعليمات خاصة بطريقة صرف مكافآت
المسجونين المفرج عنهم والاجراءات التي تتبع في ذلك ... وتتضمن اعتماد
الاستمارات من المفتش العام (مدير عام السجون) وارسالها مباشرة الى
المديرين او المحافظين مع مذكرة موضح بها نمره واسم المسجون المستحق
للمكافأة وقيمة هذه المكافأة ، ثم ترسل المديرية مبلغ المكافأة للممرور المركز
القائمين في دائرته المسجون . كما تضمنت هذه التعليمات أنه يجوز للمدير
او المحافظ ان يصدر تعليمات للممرورى المراكز بأن يصرفوا للمسجونين جميع
مبالغ المكافآت المستحقة لهم أو معظمها اذا كانوا من ارباب الصناعات

١ - يرجع في ذلك الى - تقرير لجنة اصلاح النظم السجون - وزارة الداخلية -
١٩٢٩ صفحة ٢١٢ .

ووجدت مصلحة في ذلك ، وفيما عدا ذلك يكون الصرف على دفع تتراوح بين خمسة عشر يوما وشهر بحسب قيمة المكافأة وتقدير المأمور . وكل مبلغ يصرف للمسجون من مكافأته يدفع اليه شخصيا من يد المأمور بالذات بعد تزويده بنصائحه . وحدد للمسجون ميعاد ستة شهور من تاريخ الافراج عنه لطلب المكافأة فاذا انقضت تلك المدة دون طلبه لها أعادها المأمور الى المديرية لتوريدها لحصلب الخزانة العامة (١) .

كما نصت المادة (٩٤) من نفس اللائحة على (اذا لم يكن المسجون مطلوبا وضعه تحت المراقبة يجوز لمأمور القسم ان يعطيه استشارة سفر او مبلغا كافيا من المال يمكنه من العودة لبلده او الذهاب الى المحل الذي يريد ان يقيم فيه) .

كما ان التعليمات الادارية كانت تقضى بنوع من الرعاية اللاحقة للتخصصية التي تتلخص في ان لطبيب السجن ان يحيل المريض الذي لم يستكمل علاجه داخل السجن الى احدى المستشفيات الحكومية الخارجية لتكملة هذا العلاج اذا ما افرج عنه قبل شفائه ولعل هذه هي الصورة الوحيدة بمصر التي قد يسيها البعض بالرعاية اللاحقة التخصصية .

٢ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ :

صدر في عام ١٩٠٨ القانون رقم ٥ الخاص بالمجرمين معتادى الاجرام . وقرر هذا القانون منح كل من يحكم عليه طبقا له ويودع اصلاحية الرجال راتبا يوميا في صورة مكافآت مالية عن حسن السلوك والتعليم واجور عن الصناعة تزداد فئاتها تدريجيا كلما زاد انتقال المجرم لعمله وتحسن سيره وتقدم في تعليمه . وكان مجموع المكافآت والاجور يصل في نهاية مدة العقوبة الى عشرين جنيها في بعض الاحيان اذا قضى المجرم في الاصلاحية عشر

١ - يرجع في ذلك الى - تقرير لجنة اصلاح أنظمة السجون - وزارة الداخلية - ١٩٣٩ - صحيفة ٢١٣ .

سنوات . وكان يسمح للتزليل بالتصرف في جزء من مكافآته وأجوره لشراء ما يلزمه من مقصف الإصلاحية ويحجز المتبقى له ليسلم اليه عند الإفراج عنه للاستعانة به ريثما يجد عملا يصل به رزقه وذلك في حدود تعليمات إدارية صدرت في عام ١٩٠٨ وفي عام ١٩٢٧ كانت تقضى بأن تصرف إدارة إصلاحية الرجال للمجرم المفرج عنه ثلث مكافآته عند الإفراج عنه وترسل الثلثين الباقين للمسجون الى المديرية أو المحافظة لصرفها له بمعرفتها على قسطين متساويين الأول بعد شهر من تاريخ الإفراج عنه والثاني بعد شهر من تاريخ ذلك الصرف . ثم صدرت تعليمات أخرى في ٨ فبراير ١٩٣٩ قضت بإدخال تعديل يسير اقتضته المصلحة العامة وذلك بأن تصرف للمجرم وقت الإفراج عنه ثلثي المكافأة بمعرفة إدارة إصلاحية الرجال — أما الثلث الباقي فيصرف اليه بعد شهر من تاريخ الإفراج عنه بواسطة المحافظة أو المديرية (١) .

٣ — لائحة السجون لعام ١٩٤٩ :

خصصت لائحة السجون الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ الفصل السابع منها لمكافأة المسجونين حيث نصت مواد هذا الفصل على :

نصت المادة (٤٥) من تلك اللائحة على :

يمنح المسجون مكافأة مالية عن حسن سلوكه لا تصرف له الا عند الإفراج — تحدد قيمتها اللائحة الداخلية ويجوز حرمانه منها كلها أو بعضها بسبب سوء سلوكه .

١ — يرجع في ذلك الى — تقرير لجنة اصلاح أنظمة السجون — وزارة الداخلية — ١٩٣٩ — صفحة ٢١٣ .

ونصت المادة (٤٦) على :

يعطى للمسجون — عند الإفراج عنه — مكافأة مالية مناسبة عن عمله تحددها اللائحة الداخلية ويراعى في تحديدها والتصرف فيها ما يأتي :

١ — أن تكون دون الاجر العادى لمثله .

٢ — عدم جواز تصرف المسجون في المكافأة مادام في السجن . ومع ذلك يجوز صرف جزء مما تجمع منها لحاجاته المسموح بها داخل السجن أو لاسرته بشرط أن لا يتجاوز ذلك كله نصف ما تجمع له من هذه المكافأة ويكون تقدير ما يدفع لاسرة المسجون بناء على توصية ادارة السجن وتصديق مدير علم السجن .

ونصت المادة (٤٧) على :

لا يجوز أن يزيد مجموع هاتين المكافأتين على ثلاثين جنيها بأى حال من الأحوال .

ونصت المادة (٤٨) على :

إذا توفى المسجون تصرف المكافأة المتجمعة له لورثته .

ونصت المادة (٤٩) على :

لا يجوز الحجز على مخلفات المسجونين وذلك دون اخلال بحقوق ادارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون .

ونصت المادة (٥٠) على :

لا تمنح مكافأة عن السنتين الاوليين في السجن .

ومع أن تلك اللائحة قد أخذت بالإتجاه الحديث الذى يرى أن يكون للمسجونين قدر من ثمرة الاعمال التي يؤدونها داخل السجن ، وذلك

لتشجيعهم على اعادة الصناعة وتحسن السلوك من جهة ولكى يتساح ان يقضى مدة طويلة في السجن ان يجد عند خروجه منه مبلغا من المال يمكن من الانفاق منه الى ان تسنح له الفرصة للانماج في الحياة العاملة على حد ما جاء بالمذكرة التفسيرية عن مشروع قانون تلك اللائحة وعلى النحو الواضح بالمواد السابق عرضها الا ان تلك النصوص ظلت معطلة ولم توضع موضع التنفيذ لتعذر توفير خزانة الدولة للمال اللازم لها .

ثانيا - جهود مصلحة السجون :

١ - التقارير السنوية لمصلحة السجون :

لقد أحس المسئولين بمصلحة السجون منذ زمن بعيد بمشكلة رعاية المفرج عنهم من السجون وان وصمة السجن تلاحق خريجها وتسد ابواب الزرق الحلال في وجوههم لامتنار الراى العام الى وعى اجتماعى سليم مما دفع هؤلاء المسئولين الى عرض تلك المشكلة فى التقارير السنوية للمصلحة بنشودن معاونة الهيئات والمنظمات واصحاب الاعمال وذوى المكاة والكتاب والصحف وقادة الفكر فى ايجاد الحل السليم لها .

ومن امثلة ذلك :

ما جاء بالتقرير السنوى لمصلحة السجون عن عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ تحت عنوان (رعاية المفرج عنهم من السجون (١)) ويمكن تلخيصه فى ان مشكلة رعاية المفرج عنهم من السجون قد ازمنت ، وان مصلحة الوطن واستتباب الامن تستوجب الاخذ بيد المفرج عنهم من السجون حتى لا يدفعهم الجوع والبطالة الى الياس والعودة الى الجريمة مرغمين . وان مصلحة السجون قد يئست من استنهاض الهمم لقيام جمعيات لرعاية المفرج عنهم

١ - يرجع فى ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجون عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مرفقة رقم ١٥ .

ولذلك فإنها تنادى بتنظيم مصارف البر والاحسان ، من اعانات ، وتبرعات ، وأوقاف خيرية لاعانة المخرج عنهم من السجون كما تستجد بالكتاب والمصحف وقادة الفكر لتوجيه الراى العام الى هذه الناحية الانسانية لشد ازر هؤلاء الرؤساء ورعايتهم ورعاية عائلاتهم .

كما جاء بالتقرير السنوى لمصلحة السجون عن عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧
بالفصل الثامن عشر تحت عنوان (وماذا بعد الافراج (١)) ما يمكن تلخيصه فى أن المخرج عنه من السجن لا يلقى من قومه الا النفور والاشمئزاز ، ولا يقابل فى بؤسه بغير الازدراء وأن المصلحة قد استجندت بالمصحف فى تقريرها السابق لتنبهه عطف الجمهور ومصادر البر والاحسان الى الاخذ بيد المخرج عنهم ومدهم ولو بالمساعدة الادبية على الاقل لتمكينهم من الارتزاق اذا لم تساعد الاريحية على البنل المادى لهم فى فترة الانتقال . وأن المصلحة مازالت تطمح فى الكتاب ورجال الادب والصحافة ليخدموا هذه الناحية الانسانية بأقتلامهم . وأن الامل كان معقودا على انشاء لجان حكومية لرعاية المخرج عنهم من السجون الا أن الحكومة يكتفيها القيام بعبء انشاء لجان تحسين حالة الاحداث المخرج عنهم لو ساعدتهم الظروف .

وجاء بالتقرير السنوى لمصلحة السجون عن عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩
بالفصل الثالث والعشرين تحت عنوان (وأخيرا المسجون بين السجون والمجتمع (٢)) ما يمكن تلخيصه فى أن السجين وهو مخرج عنه متمتعا بالصحة ، ومزودا بالعرفان الى أى حد وسعة استعداده الفطرى ومدى حكمة الذى قضاه فى صناعة أو عمل يدوى تلقته ، وأخذ عن نظام السجن

(١) يرجع فى ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجون عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ صحيفة رقم ٢٧ ، ٢٨
(٢) يرجع فى ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجون عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ صحيفة رقم ٥٣ ، ٥٤

النظام والطاعة ، واحترام القانون ، صار راغبا في عدم العودة والتكبر عن ماضيه بمرتق حلال . ولكن اتى له ذلك ولم تخلق الى الآن وسيلة جدية لتسهيل سبل الارتزاق للسجين المفرج عنه من اللبائنات او السجون ؟ لقد قامت السجون بأكبر نصيب لتكوين الرجل في السجون ليكون أكثر صحة مما دخلها ، واقوى بنية عما جاءها ، وأسلس انقيادا للقانون ، وأرحم عنقا بامتة ، وأكثر أملا في رد اعتباره الشخصي بين أهله وعشيرته . وإن مصلحة السجون تتجه الى النشاط الاجتماعي لتحقيق ذلك للصالح الاجتماعي خارج السجون بعد ما أنت السجون واجبهـا للمعدلة وللإجتماع في السجون .

٢ - مؤسسات تشغيل المفرج عنهم من السجون :

تمكنت مصلحة السجون في عام ١٩٤٨ من استصدار قرار وزارى قضى بإنشاء مؤسسة صناعية لايواء وتشغيل المفرج عنهم من المسجونين معتادى الإجرام وخريجي اللبائنات اقيمت في نفس العام بجوار اصلاحية الرجال بالقطاير الخيرية . وجاء بالنظام الذى وضع لهذه المؤسسة أنها انشئت لغرض الاخذ بيد الاشخاص الذين وقعوا تحت طائلة أحكام العقوبات عقب الإخراج عنهم ممن لا يستطيع منهم أن يشق لنفسه في الحياة طريقا للكسب بيجاد عمل له يرتزق منه ويحفظه من التردى في هاوية الجريمة مرة ثانية . كما تضمن النظام الموضوع لهذه المؤسسة الصناعية أيضا شروط القبول بها بقسميها الداخلى والخارجى ، واجراءاته ، والاجر اليومى لن يلحق بها ، والغذاء والكساء ، ومواعيد العمل ، والاجازات ، وقواعد الترقية ، والجزاءات الخ (انظر الملحق رقم ١) .

ثالثا - جهود وزارة الداخلية :

لم تخرج جهود وزارة الداخلية فيما يتعلق بالعناية بالمسجونين بمعد الإخراج عنهم عن :

١ - ارسال التعليقات التى وضعتها مصلحة السجون لصرف المكافآت المستحقة للمخرج عنهم من السجون (والسابق الاشارة اليها) الى المديرين والمحافظين لتنفيذها .

٢ - اصدار السيد وزير الداخلية لمنشور رقم ٩٤ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ كان يقضى بقيام السلطات الادارية بمراقبة سلوك المجرمين المعتادين الاجرام المخرج عنهم من اصلاحية الرجال والتعرف على كيفية تعيشتهم مع مساعدتهم عند الحاجة الى اتخاذ حرفة او صناعة بشرط عدم التدخل رسميا فى ذلك حتى لا تكون هناك اى مسؤولية على الحكومة . ونص ذلك المنشور هو :

« منشور رقم ٩٤ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ »
بشأن المسجونين المعتادين الاجرام الذين يفرج عنهم
من اصلاحية الرجال بالدلتا

لا يخفى أن المعتادين لارتكاب الجرائم الذين تحكم المحاكم بمقتضى القانون نمرة ٥ الصادر فى ١١ يولية ١٩٠٥ بأنهم مجرمون اعتادوا الاجرام ويوضعون بالاصلاحية الرجال بالدلتا هم من طبقة الاشرار ذوى السوابق السيئة الذين لم يالفوا اتخاذ وسائل للتعيش من وجوه الكسب الشريفة .

ومن مقتضى النظام الخاص بالاصلاحية المذكورة تعليم المسجونين بعض الصنائع التى يمكنهم التعيش منها مع تعليمهم القراءة والكتابة ومنحهم مكافآت مالية على نسبة درجات سلوكهم وتعليمهم لكى يتعودوا الكسب من طريق العمل المباح ويكفوا عن التعلق بالمفاسد .

وقد حان حين الانراج عن بعض هؤلاء الاشخاص بعد ان حصلوا على القدر الكاف من تعلم القراءة والكتابة والصنائع الملائمة لآحوالهم ونال كل منهم من المكافاة ما يبلغ من ثلاثة الى خمسة جنيهات والمأمول أن من تتوفر

لديه هذه الاسباب. يسهل عليه بعد الافراج عنه ان يسلك سبيل الاستجابة ويسعى لكسب معاشه من طريق مرضى فلا يعود لارتكاب الجرائم المخلة بالامن العام .

وللوصول الى هذه الغاية تقدر ان تفتش عموم السجون يرسل للمديرية او المحافظة كشفا شهريا عن سيفرج عنهم من اهالي دائرة اختصاصها بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ تحرير الكشف. يبين فيه اسماءهم والملاحظات الخاصة بهم والحرف التي تعلموها والمبالغ التي حصلوا عليها .

وبمقتضى هذا الكشف ترأب المديرية او المحافظة بطريقة ادارية سلوك كل من المذكورين وكيفية تعيشه بعد الافراج عنه .

ولا بأس من مساعدته عند الحاجة على اتخاذ حرفة او صناعة بشرط عدم التدخل رسميا في ذلك حتى لا تكون هناك اى مسؤولية على الحكومة .

فالابل الاهتمام بهراة ما ذكر وتكليف المأمورين والضباط والعمد والمشايع بدوام ملاحظة احوال الاشخاص المحكى عنهم لكيلا تذهب معلوماتهم التي اكتسبوها ولا تضيع المصاريف التي تكلفتها الحكومة في اصلاحهم .

وطيه عدد () من صورته لتوزيعها كالتبع .

تحريرا في ٦ محرم سنة ١٣٣٣

ناظر الداخلية

(حسين رشدي)

٣ — ما اقترحتة لجنة اصلاح أنظمة السجون المشكلة من :

رئيسا

اعضاء

وكيل وزارة الداخلية
مدير عام مصلحة السجون
الانوكاتو العمومي لدى المحاكم المختلطة
الانوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية
المستشار الملكي المساعد بقسم قضايا الداخلية

بقرار وزارى صادر من السيد وزير الداخلية فى ١٤ اكتوبر ١٩٣٧ ، فقد ذهبت تلك اللجنة فى تقريرها الذى رغمته الى السيد وزير الداخلية بنتائج اعمالها (فيما يتعلق بالعناية بالمسجونين بعد الافراج عنهم) الى ان السجين يخرج من السجن وقد تتجه نيته الى الخير والاصلاح فيجد امامه ابواب الرزق موصدة ووجوه الناس متجهة ، وقد يدفعه ذلك الى ان يعود الى الشر وان يعمى فى محاربة المجتمع . لذلك كان فرضا على الحكومة ان تسهل سبيل الاستقامة لمن يريدها .

وان كل البلاد المتدينة قد عنيت بأمر المسجونين بعد ان يطلق سراحهم تكميلا وتمكيننا لوسائل التهذيب والاصلاح التى يفيدونها من وجودهم فى هذه المعاهد .

وتقوم على هذه العناية فى بعض البلاد هيئات أهلية وفى الاخرى حكومية .

وان اللجنة بعد ان راجعت كل التعليمات والوامر الصادرة من وزارة الداخلية فى هذا الشأن اتضح لها ان كل ما تناوله التفكير فى شأن المسجونين بعد الافراج عنهم نزر يسير يقصر عن اداء الواجب فضلا عما يعتوره من شدة الحيلة .

وانتهت اللجنة الى وجوب رسم سياسة ايجابية فى هذا الشأن تتناول جميع المسجونين المخرج عنهم على السواء وان توحد الهيئة التى تشرف على كل ذلك وتتقدم للحكومة بما تراه من اوجه العلاج فى هذا الشأن الهام .

ولقد اقترح تنفيذ ذلك تأليف لجنة عليا فى وزارة الداخلية يكون من اعضائها وكلاء وزارات الداخلية والعدل والصناعة والتجارة والزراعة ومدير عام الامن العام ومدير عام السجون تكون مهمتها الاشراف والتوجيه . وان تشكل فى كل مديرية لجنة من المدير ورئيس النيابة ومفتش الزراعة واثنين

من أعضاء مجلس المديرية أو الهيئات النيابية أو كبار الاعيان يعينهما وزير الداخلية بقرار منه . وأن تكون اللجنة في المحافظات من المحافظ ورئيس النيابة ومندوب من ادارة العمل واثنين الى اربعة من الاعيان أو اصحاب الاعمال يعينهم وزير الداخلية بقرار منه .

وتعنى اللجنة في كل مديرية أو محافظة بفحص حالة المسجونين الذين يخرج عنهم من السجون في دائرة المديرية أو المحافظة ، وتراقب احوالهم وتسعى الى تسهيل سبل العيش لهم . وتتقدم هذه اللجان سنويا الى اللجنة العليا بتقرير شامل عما تم في مدى العام تبين فيه الصعوبات التي قد تصادفها والمقترحات التي تراها لتفليل هذه الصعوبات . وأن يكون من اختصاص اللجان المحلية الاشراف على احوال المحكوم عليهم وتتقدم بملاحظاتهما على ذلك للمحاكم المختصة (١) .

رابعا - جهود الافراد والهيئات الاهلية المتطوعة :

على الرغم من جهاد مصلحة السجون لايقظ الراى العام وتثوير المواطنين افرادا وجماعات بمشكلة خريجى السجون ووجوب رعايتهم بمعد الانعراج عنهم أن لم يكن كنوع من البر والاحسان فليكن ككتبير لحماية المجتمع من ضرورهم الا أنه مع ذلك لم تكن هناك سوى جهود فردية متفرقة غير ملموسة وغير منظمة لاشخاص خريين ولا تتضمن سوى امداد قلة لا تذكر من المخرج عنه مهن السجون بالاىواء المؤقت أو بعض المسال أو الطعام أو الكساء أو الالحاق بعمل من الاعمال كنوع من انواع البر والاحسان .

واجمالا يمكن القول بأن المرحلة الاولى قد اتسمت بالآتى :

١ - أن الرعاية اللاحقة بمعناها المعاصر لم تعرفها مصر خلال تلك المرحلة

١ - يرجع في ذلك الى تقرير لجنة اصلاح انظمة السجون - وزارة الداخلية - ١٩٢٩
صحيفة (ج) والى - يس الرغامى - معاملة المسجونين من الناحية التطبيقية في
السجون - ١٩٥٥ - صحيفة ١٠٢ - ١٠٣ .

من بدايتها حتى نهايتها ذلك أن العناية بالمفرج عنهم من السجون لم تكن تعدو أحد الألوان البدائية للمساعدة عند الإفراج كإمداد المفرج عنه المعدم بلباس خشن مميز وإعادته إلى موطنه وتكملة علاجه بأحدى المستشفيات الأميرية ، وحتى المكافأة البسيطة لم يكن يحصل عليها المفرج عنه المستحق لها إلا بعد جهد واجراءات طويلة تفقدها عنصرًا حيويًا من عناصر الاغاثة التي يجب أن تتضمنه المساعدة المادية عند الإفراج .

٢ - أن المساعدات الاهلية لخريجي السجون لم تكن تعدو الاحسان الفردي المؤقت .

٣ - أن اتجاه المشرع في الفترة الاخيرة من المرحلة نحو اتاحة الفرصة لتوفير مبلغ معتول من المال يتسلمه المفرج عنه كمكافأة لسلوكه الحميد وجده واجتهاده في عمله داخل السجن يتمكن من الانفاق منه الى أن تسنح له فرصة العثور على العمل اللائم له اتجاه لم يوضع موضع التنفيذ حتى نهاية المرحلة بدعوى تعذر توفير المال اللائم لذلك .

٤ - أن المجتمع لم يساعد مصلحة السجون في حل مشكلة رعاية المفرج عنهم من السجون رغم مناشدة المسؤولين .

٥ - كان في الحاق المؤسسة الصناعية باصلاحية الرجال واقامتها مجاورة لها والاستعانة بموظفي اصلاحية الرجال العسكريين والمدنيين والفنيين في ادارتها أمر يتعارض تمامًا مع الفلسفة الاصلاحية المعاصرة ومبادئ علم الاصلاح الحديث التي توجب ابعاد المفرج عنه عن جو السجن وبيئته وروتينه وتعويده على تحمل المسؤولية الشخصية لتسهيل عملية تكيفه واستقراره الاجتماعي لان معنى الحاق المؤسسة الصناعية بالمؤسسة العقابية فيه ما يوحي بامتداد سلطة موظفي المؤسسة العقابية وتحكمهم في المؤسسة الصناعية ونزلائها الامر الذي يعترض

عليه معظم رجال الإصلاح . كما ان جعل الالحاق بالمؤسسة الصناعية قاصرا على فئة معينة من خريجي السجون هم غالبا من المعتادين على الاجرام يتعارض بديها مع عملية التكيف الاجتماعى السليم لان مجتمع تلك المؤسسة يصبح مجتمعا ثلثا في تكوينه بشكل لا يوفر لاجزائه لا الدوافع ولا المثل والعناصر الحيوية للاستقرار الاجتماعى السليم .

والواقع ان المؤسسة الصناعية للمجرمين المعتادين كانت قد انشئت في اول الامر كنوع من انواع الدعاية لمدير السجون في ذلك الوقت على اساس ان يكون الالحاق بها في صورة مرحلة انتقالية ولدة محددة ينتقل بعدها النزول الى عمل بالمجتمع الواسع ... ولكن تلك التجربة فشلت فشلا ذريعا لعدم التمسك بالاسس التى قامت عليها اذ استطاب غالبية من النحى بها من المجرمين الاستمرار في العمل فيها لافتقارها الى جهاز علمى يربى في نفوسهم تحمل المسؤولية والاعتداد على النفس والرغبة في الكفاح في الميدان الحر ، والى جهاز لمساعدة النزول على ايجاد عمل له في المجتمع الواسع وزاد الموقف تعقيدا على تعقيد ان العمل في تلك المؤسسة اقتصر على انواع من الصناعات والحرف اليدوية البدائية التى اندثرت من السوق الحر . اضعف الى ذلك فساد تلك المؤسسة من الناحية الاقتصادية لعدم قيامها على اساس الاكتفاء الذاتى فكانت مصاريف ادارتها تزيد زيادة فاحشة على ما تحصل عليه من دخل .

كل ذلك دفع المصلحة الى انتهاز فرصة صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى اصلاحية الرجال فعمهدت بتلك المؤسسة الصناعية الى جمعية رعاية المسجونين واسرهم (كما سنوضح ذلك فيما بعد) .

حقيقى ان بعض الدول قد اُنشأت منشآت للرعاية اللاحقة كالهند

مثلا ولكن تلك المنشآت كانت منشآت متنوعة صناعية وزراعية وتجارية ولا علاقة لها بالسجون الا رعاية خريجها وهى مؤسسات اهلية ولا تدار على اساس الاكتفاء الذاتى فحسب بل وتحقق أرباحا مجزية بالمثل وتجمع بين العامل الحر وخريج السجن دون غارق لا فى المعاملة ولا فى الاجر . ويقال بأنها نجحت فى رسالتها فكفلت للمسجونين السابقين التكيف الاجتماعى والاستقرار الدائم فى المجتمع .

٦ - لم يكن هناك أى تنظيم جدى للعناية بخريجى السجون ولولا انتقال تبعية مصلحة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة الشؤون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩ لكان هناك أمل فى قيام الجهاز الحكومى الذى اقترحته لجنة اصلاح انظمة السجون فى تقريرها الذى قدمته فى عام ١٩٣٩ والذى سبق الإشارة اليه . وهو تنظيم مثالى يكفل توفير العناية بجميع المخرج عنهم من السجون على السواء كما يكفل التحكم المركزى فى نشاط الوحدات الفرعية له .

المرحلة الثانية (من عام ١٩٥٢ حتى الان) :

تتسم المرحلة الثانية أجالا فيما يتعلق بالرعاية اللاحقة لخريجى السجون من حيث :

أولا - الجهود التشريعية :

١ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢

صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الضمان الاجتماعى ، وجاءت المادة (٣٧) منه تنص على :

لمصلحة الضمان الاجتماعى أن تصرف من الصندوق مساعدات نقدية

أو عينية للأفراد والأسر المحتاجة التي لا تستحق معاشا طبقا لأحكام هذا القانون وذلك في الحالات الآتية :

- ١ — الزوجة المطلقة ذات الأولاد .
- ٢ — الأمثلة التي تقل سنهما عن ٦٥ سنة وليس لها أولاد .
- ٣ — الأسرة التي يصاب عقلها بعجز جزئي .
- ٤ — الأسرة التي يتقرر لها معاش بسبب عجز عائلا عجزا كلياً وذلك في فترة الستة الأشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١١) .
- ٥ — مرض رب الأسرة أو أحد أفرادها .
- ٦ — الأسرة التي يكون عائلا مسجوناً أو محبوساً .
- ٧ — الأسرة التي يكون عائلا متعطلا عن العمل .
- ٨ — الحاجة إلى مصاريف الجنازة أو الوضع .

وبجوز إضافة حالات أخرى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون صرف المساعدات بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه وذلك في حدود الاعتماد المقرر لهذا الغرض .

ثم صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ معدلا أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بإضافة خريجي السجون والإصلاحات الذين يعجزون عن الالتحاق بعمل وليس لهم دخل يعيشون منه إلى الحالات التي تصرف لها مساعدات اجتماعية في صورة مساعدة مالية قدرها عشرين جنيها تصرف للمفرج عنه الذي يثبت من بحث حالته أنه معدم وليس لديه مورد للرزق ، وقد تزايد إلى أربعين جنيها ليبدأ بها مشروعاً لتعيشه .

٢ — القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ولائحته الداخلية :

إذا استعرضنا قانون تنظيم المسجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ولائحته الداخلية لسنة ١٩٦١ فيما يتصل بالرعاية اللاحقة نجد الآتي :

ان المادة (٢٥) من الفصل الخامس الخاص بأجور المسجونين
تنص على :

بين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق الحكوم عليهم أجورا
مقابل اعمالهم في السجن وأوجه صرف هذه الاجور .

وجاء بالملفكرة الايضاحية لهذا القانون فيما يتعلق بتلك المادة ما نصه :

تضمن هذا الفصل احكاما مستحدثة ، فقد اعترف المشروع للمسجون
بلجر مقابل عمله تشجيعا له على الاقبال على العمل والتوفر عليه
ولكى يتاح له تعبير المال اللازم لمواجهة اعباء الحياة ومطالبها عند مفادرة
السجن ولسد حاجاته الشخصية في حدود المخصص به داخل السجن ،
ولذلك نصت المادة ٢٥ على ان تحدد اللائحة الداخلية شروط استحقاق
المسجون لاجر مقابل العمل الذى يقوم به في السجن ورؤى ترك تحديد
أوجه صرف هذا الاجر لللائحة الداخلية حتى يترك المجال مستقبلا لاضافة
مايرى من أوجه للصرف تحقق مصلحة للمسجون وذلك على اثر مالموظ من
ان تحديد أوجه الصرف في لائحة السجن على سبيل الحصر قد قصر عن
مواجهة حالات نافعة للمسجون عقب مفادته السجن .

وباستعراض اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار نائب رئيس
الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦١
 نجد ان الفصل الثانى من تلك اللائحة قد اختص بأجور المسجونين (١) من
حيث شروط استحقاقهم لها مقابل اعمالهم وأوجه صرفها ... الخ .

ولا يهنا في بحثنا من هذا الفصل سوى المادة (١٤) من اللائحة
الداخلية التى تكتشف عن الرغبة في تخصيص جزء من الاجر الذى يستحقه

١ - يرجع في ذلك الى النمل الثانى (اجور المسجونين) من اللائحة الداخلية للمسجون
الصادرة بقرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ - ١٦ ديسمبر ١٩٦١

المسجون لسد حاجاته الخاصة داخل السجن وجزء لمساعدة أسرته والباقي يصرف له عند الإفراج عنه كنوع من أنواع المساعدة المادية عند الإفراج وكصورة من صور الرعاية اللاحقة البدائية .

فقد نصت المادة (١٤) من اللائحة الداخلية للمسجون لعام ١٩٦١ على أنه :

(يجوز للمسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق له في الأغراض الآتية) :

١ - الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن .

ب - مساعدة أسرته .

أما باقى ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه . وإذا رغب المسجون في تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقا لظروف كل حالة) .

أما عن الأجر اليومي للمسجون فقد نصت المادة (٨) من اللائحة الداخلية للمسجون لسنة ١٩٦١ على أنه :

(يستحق المسجون أجرا عن الاعمال الفنية والانتاجية التي يقوم بها ويصدر بتحديدها قرار من مدير عام السجن) .
كما نصت المادة (٩) من تلك اللائحة على أنه :

(يقسم المسجونين من حيث درجة المهارة والكفالية في العمل الى درجات ثلاث (١) و (ب) و (ج) ويحدد مدير عام السجن الأجر المقرر) .
ولقد صدر قرار مدير عام السجن رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ أول يناير ١٩٦٢ فيها يتعلق بالمادتين السابقتين وقضت المادة الأولى منه

(١) يرجع في ذلك الى القرار الإداري رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ لمدير عام مصلحة السجن بتاريخ أول يناير ١٩٦١ .

بنتقسيم الاعمال الانتاجية والفنية التي يستحق المسجون اجرا عن عمله بها الى ثلاث مرتبات (صناعات من المرتبة الاولى - وصناعات من المرتبة الثانية - وصناعات من المرتبة الثالثة) وحددت صناعات كل من تلك المرتبات الثلاث .

وتضمنت المادة الثانية من ذلك القرار بتقسيم المسجونين الى درجات ثلاث (ا) و (ب) و (ج) تبعا لدرجة المهارة والكفاءة في الصناعات المحددة بالمادة الاولى من القرار ، وحددت الاجر اليومي للمسجونين في كل من الدرجات الثلاث وفقا للجدول التالي :

صناعات المرتبة الاولى			صناعات المرتبة الثانية			صناعات المرتبة الثالثة		
الدرجة			الدرجة			الدرجة		
ج	ب	ا	ج	ب	ا	ج	ب	ا
مليم ٢٠	مليم ٣٠	مليم ٤٠	مليم ١٠	مليم ٢٠	مليم ٣٠	مليم ١٠	مليم ١٥	مليم ٢٠

وجاءت المادة الثالثة من ذلك القرار تقضى بتنفيذه في حدود امكانيات المصلحة ؟؟ الامر الذي نخشى منه ، اذ قد تحول امكانيات المصلحة دون تنفيذه فتنال احكام القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ معطلة فيما يتعلق باجر المسجونين كما كان الحال بالنسبة لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ في هذا الشأن ، وبذلك لا تتحقق رغبة المشرع في توفير ذلك النوع من المساعدة المالية عند الانراج عن المسجون .

كما نجد أن المادة (٥٠) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بالباب المعاشر
الخاص (بالافراج عن المسجونين) تنص على أنه :

(اذا لم يكن مقررًا وضع المسجون تحت مراقبة البوليس او مطلوبًا
تسليمه اليه او ممن يقتضى تسليمهم اليه بالنسبة الى نوع جرائمهم جاز
لادارة السجن ان تعطيه استمارة سفر الى بلده او الى اية جهة اخرى
يختارها في الجمهورية المصرية تكون اقرب من بلده مسافة اذا طلب المسجون
ذلك) .

وفي تيسير سفر المفرج عنه الى بلده نوع آخر من انواع المساعدة عند
الافراج كاحدى صور الرعاية اللاحقة البدائية .

ونجد أن المادة (٥١) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه :
(اذا لم يكن للمسجون ملابس او لم يكن في قدرته الحصول عليها تصرف
له ملابس طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية للسجون) .

وجاءت المادة (٨٨) من اللائحة الداخلية للسجون لسنة ١٩٦١ تنص
على أنه :

(تصرف ملابس من قمائش مناسب للمفرج عنهم الذين ليس لهم ملابس
او ليس في قدرتهم الحصول عليها كالآتى :

اولا - (للرجال) : ملابس داخلية وخارجية وحذاء .

ثانيا - (للنساء) : ملابس داخلية وخارجية وغطاء رأس وحذاء .

ولاشك ان في منح المسجون المعدم ملابس يرتديها عند الافراج عنه
صورة اخرى من صور الرعاية اللاحقة البدائية .

كما نجد أن المادة (٦٤) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بالباب
الحادي عشر الخاص (بالافراج تحت شرط) تنص على أنه :

(على ادارة السجن اخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باسماء
المحكوم عليهم قبل الافراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكي يتسنى

في هذه المدة تاهيلهم اجتماعيا واعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل اسباب الرعاية والتوجيه اللازمة لهم) .

وجاء بالذكره الايضاحية لهذا القانون فيها يتعلق بالمادة (٦٤) منه (انه رؤى اضافة حكم جديد بقصد رعاية المفرج عنه عقب الافراج عنه حتى يباعد بينه وبين الاسباب التي دعت الى دخوله السجن) .

ونجد أن المادة (٣٢) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه :

(يكون لكل ليمان أو سجن عمومى ، كما يكون له اخصائى أو اكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية على الوجه الذى تبينه اللائحة الداخلية) .

ولم يشر نص المادة السابقة الى المساعد الاجتماعى أو الباحث الاجتماعى وهو يختلف كل الاختلاف عن الاخصائى في العلوم الاجتماعية ، وعلى العموم فانا نعتقد أن المادة تقصد بالاخصائى في العلوم الاجتماعية المساعد الاجتماعى أو الباحث الاجتماعى أو الاخصائى كما يسمونه في مصر تجاوزا ، فاذا تجاوزنا عن ذلك الخلط الذى وقع فيه المشرع ، ورجعنا الى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ لعلنا نستشف الاغراض التى يتوخاها هذا النظام لوجدنا أن المذكرة الايضاحية تنص تفسيراً للمادة (٣٢) في هذا القانون بأن الامر يتعلق بتعليم المسجونين وتثقيهم وتشجيعهم على الاطلاع ومواصلة الاستنكار .

وهذا يوضح بجلاء موقف المشرع الفاضل والمشوش تجاه الخدمة الاجتماعية في السجن .

واذا رجعنا الى اللائحة الداخلية نجد أن المادة (١٧) من الفصل الثالث الخاص بتثقيف المسجونين تنص على تولى أقدم الاخصائيين الاجتماعيين بالسجن رئاسة الخدمة الاجتماعية بموتنسيق العمل الاجتماعى والإشراف عليه . الخ . وان المادة (١٨) من اللائحة الداخلية تنص على أنه :

يقسم العمل بين الاختصاصيين الاجتماعيين في السجن على النحو الآتى :

- (أ) اختصاصى اجتماعى او أكثر لبحث الحالات .
- (ب) اختصاصى اجتماعى للعمل مع الجماعات .
- (ج) اختصاصى اجتماعى للرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهياآت والمؤسسات المختلفة .

والفقرة (ج) من المادة (١٨) هى التى تهتمنا فى البحث لعلاقتها بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجن وستترك مناقشتها مؤقتا لحين الكلام من جهود مصلحة السجن فيما بعد .

ونجد ان المادة (٧٥) من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على انه :

(يكون فى كل سجن السجلات الآتية ، وينشا كذلك سجل لكل مسجون به بحث شامل عن حالة المسجون من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وتتبع حالته وما يطرا عليه من تحسن او انتكاس وكذلك يذكر فيه توصيات الاختصاصى الاجتماعى الوارد ذكره فى المادة ٣٢ ، الخ) .

واذا رجعنا الى اللائحة الداخلية نجد ان المادة (١٦) من اللائحة الداخلية تنص على ان (يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثا شاملا عن حالته من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وما يطرا عليه من تحسن او انتكاس . ويسجل هذا البحث وكذا ابحت التتبع فى استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الابحث سرية تامة) .

ومع ان المادة (١٦) من اللائحة الداخلية توجب صراحة اعداد هذا السجل لكل مسجون الا ان التعليمات الداخلية تقضى باعداد هذا السجل لمن كان حكمه سنة فأكثر فحسب وكان من الاوفى ان ينص القانون واللائحة الداخلية ايضا على ذلك لمسيرته مع المنطق ومع ما هو متبع فى غالبية الاجهزة العقابية فى العالم .

ثانياً - جهود مصلحة السجون :

داومت المصلحة على اهتمامها بمشكلة المفرج عنهم من السجون خلال هذه المرحلة بصورة أكثر فاعلية من اهتمامها بذلك المشكلة خلال المرحلة الاولى ويتضح ذلك من :

١ - ارساء الخدمة الاجتماعية في السجون :

ما أن اعترف المشرع بالخدمة الاجتماعية في السجون على النحو السابق الإشارة اليه في البند (اولا - الجهود التشريعية) وما أن نقلت مؤسسات الاحداث الى وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٥٧ حتى حولت مصلحة السجون جهاز الخدمة الاجتماعية بها الى ميدان السجون بعد أن كان قاصرا على ميدان مؤسسات الاحداث وحدها ، الا أن اتساع ميدان السجون من حيث عدد السجون وتعداد نزلائها وقلة عددالمساعدين الاجتماعيين الذين لم يتجاوز أربعة مساعدين اجتماعيين متفرغين في عام ١٩٥٧ تولى اقدمهم رئاسة الجهاز واسند الى من يليه مهمة التفتيش والحق الثالث بليمان طره والآخر بسجن القاهرة . أما السجون الباقية فقد رأى حلا لمشكلة الخدمة الاجتماعية فيها انتداب مساعد اجتماعي لكل منها من الموظفين المعينين بالمصالح الحكومية الاخرى في نفس الجهة للعمل بالسجن بعد الظهر في وقت فراغه من عمله الرسمي نظير مكافأة مالية (١) .

وفي عام ١٩٥٩ بلغ عدد المساعدين الاجتماعيين المتفرغين العاملين بالسجون خمسة مساعدين اجتماعيين متفرغين الحقوا بليمانى طره وابى زعبل وسجنى الرجال والنساء بالقناطر الخيرية وسجن القاهرة ، كما بلغ عدد المساعدين الاجتماعيين المتدربين للعمل بعض الوقت بباقي سجون

(١) يرجع في ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجون عن عام ١٩٥٧ - صحيفة ٨٢ ، ٨٣ .

الاتليم خمسة عشر مساعدا اجتماعيا غير متفرغ وأصبح للجهاز مفتشان اجتماعيان علاوة على مديره (١١) .

أما الصورة القائمة حاليا فنتلخص في أن جهاز الخدمة الاجتماعية بالسجون قد أصبح يتكون من مدير ومفتشين واحد عشر مساعدا اجتماعيا الحق اثنان منهما بليمان طره والحق واحد بكل من ليمان أبى زعل وسجن المزرعة وسجن الرجال بالقناطر وسجن النساء بالقناطر وسجن القاهرة وسجن الاسكندرية وسجن طنطا وسجن الزقازيق وذلك بجانب ثمانية مساعدين اجتماعيين غير متفرغين منتدبين للعمل بعد الظهر في سجون دمهور وبور سعيد والمنصورة وبها والفيوم وبني سويف والنيا وسوهاج. أما سجون المرج واسيوط وقنا والخارجة فليس بها حاليا مساعدين اجتماعيين لا دائمين ولا منتدبين .

وغنى عن الكلام أن هذا لا يخرج عن كونه مظهرا للخدمة الاجتماعية يتم عما وراءه من استحالة تطبيق مبادئها . ولقد اعترفت بهذا مصلحة السجون في تقريرها السنوى عن عام ١٩٥٧ ، إذ تفكر أن ثمة مساعدا اجتماعيا واحدا بليمان طره وآخر بسجن القاهرة العمومى ولنو علمنا أن بالسجن الاول حوالى ٢٨٠٠ نزيل وبالسجن الثانى ٣٥٠٠ نزيل لادركنا استحالة قيام أى منها بالعمل الملقى على عاتقه على الوجه المرضى (والصورة الحالية لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في عام ١٩٥٧) .

ومع اعتراف مصلحة السجون بتلك الاستحالة نجدها تعلن في نفس تقريرها السنوى عن عام ١٩٥٧ بأن المبادئ الاساسية التى قامت عليها ادارة الخدمة الاجتماعية هي :

١ — تركيز الجهود على المسجون كفرد وتزويده بكافة الاسلحة المعنوية والمهنية الكثيلة بنجاحه في الحياة .

(١) يرجع في ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجون عن عام ١٩٥٩ — صحيفة ٦٢

٢ — تحويل السجن من مكان للكبت والحرمان وجعله مؤسسة ذات أهداف تربوية علاجية .

٣ — استغلال جميع الامكانيات داخل السجن وخارجه لتحقيق الهدفين السابقين (١) .

وان برنامج الجهاز الاجتماعى فى السجن يقوم على أساس معاملة المسجون كفرد له كيانه وله انسانيته وله نواحيه التى تتعلق بشخصه والتى تختلف فى جزئياتها وفى مجملها عن غيرها من صفات الآخرين وكذلك معاملته على انه عضو من جماعة ايا كان نوع الجماعة طالما كان تكوينها يتفق والافراض التربوية والعلاجية ، وان الجهاز يستخدم هذين الاسلوبين فى تطبيقه لبرامج الخدمة الاجتماعية المختلفة لىخلق الشخصية المتكاملة (٢) .

واذا علمنا أن تعداد نزلاء السجن يبلغ فى المتوسط حوالى خمسة وعشرين الف مسجون لوضح لنا أن الخدمة الاجتماعية فى السجن المصرية من المستحيل أن تكون خدمة اجتماعية سليمة ومن المستحيل أن تحقق المبادئ التى قيل بأنها قامت عليها ولا الأهداف التى ذكرت التقارير بأنها غايتها ... اذ كيف يمكن تصور قيام هذا العدد الضئيل من المساعدين الاجتماعيين حتى بالاعمال الروتينية اللازمة لمثل هذا العدد الضخم من المسجونين سيما وأن نصوص القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ واحكام لائحته الداخلية والتعليمات الادارية لمصلحة السجنون تقضى بقيام المساعد الاجتماعى (٣) :

(١) يرجع فى ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجنون من عام ١٩٥٧ — صحيفة ٨٢ .

(٢) يرجع فى ذلك الى التقرير السنوى لمصلحة السجنون من عام ١٩٥٩ — صحيفة ٦٤
(٣) يرجع فى ذلك الى مواد القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ رقم ٢٢ ، ٦٤ ، ٧٥ — مواد لائحته الداخلية رقم ١٦ ، ١٨ — والتعليمات الداخلية لمصلحة السجنون — وتقريرها السنوى لعام ١٩٥٩ صحيفة رقم ٦٣ وما بعدها .

١ - اعداد سجل لكل نزير محكوم عليه بسنة فأكثر يقضن بحثا شاملا عن حالته من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وتتبع حالته وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس وتسجيل ذلك في استمارات البحث (٣ - خ - ١) ، واستمارات التتبع (٤١ - خ - ١) ولذلك للوقوف على ظروف المسجون المختلفة وما يطرأ عليها من تغيير عقب دخوله السجن ومعرفة الدوافع لانحرافه ، واستغلال تلك المعلومات لتوجيه المسجون داخل السجن بطريقة تجعله يستفيد من فترة العقوبة الى اقصى حد ممكن ، ولمساعدة أسرته في الخارج ، **ورعايته بعد اخلاء سبيله** . . الخ .

ب - تحرير اخطار مساعدة الاسرة (انموذج ٢ - خ - ١) لكل نزير محكوم عليه بعقوبة مدتها ستة شهور فأكثر تحتاج أسرته الى مساعدة من الضمان الاجتماعي وارساله الى مراقبة الشؤون الاجتماعية وتتبع هذه الاخطارات وإبلاغ النزير بما يتم .

ج - تحرير اخطار مساعدة (انموذج ١ - خ - ١) لكل نزير محكوم عليه بعقوبة مدتها ستة شهور فأكثر تحتاج أسرته الى مساعدة الضمان الاجتماعي عند الافراج وارساله الى مراقبة الشؤون الاجتماعية وذلك قبل حلول موعد الافراج بشهرين على الاقل ، على أن يرفق مع الاخطار بحث اجتماعي عن المسجون يعمل بمعرفة المساعد الاجتماعي .

د - العمل مع الجماعات وشغل اوقات فراغ المسجونين والترفيه عنهم لخلق الشخصية الواعية المتكاملة .

هـ - الاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة لاستلام ورعاية أطفال المسجونين الذين تعمدوا سن العامين ، وتتبع ظروف المخرج عنهم .

و - تدريب طلاب معاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الاداب تدريباً عملياً على العمل الاجتماعي داخل السجن .

ز - الاشتراك في لجان تصنيع المسجونين .

ح — دراسة الشكاوى ذات الطابع الاجتماعى التى ترد للسجن .
فما بالك بما يتطلبه العلاج التفريدى وخاصة اذا علمنا أن الفلسفة
الاصلاحية الحديثة كل متكامل ، فهى بناء يقوم على دعائم وأسس معينة
ان لم توجد فلا تقوم لهذا البناء قائمة فالعملية اصلاحية تقوم اساسا
على تفريد المعاملة التى تتطلب اولا محاولة التعرف على احتياجات المذنّب
الفرد عن طريق الدراسة والتشخيص العلمى ورسم سياسة العلاج ،
وتتطلب ثانيا محاولة سد تلك الاحتياجات عن طريق تنفيذ البرنامج العلاجى
المرسوم وتعديله طبقا لتغير احتياجات المسجون — وهذا ما يسمى فى
مجموعه فى علم الاصلاح المعاصر بالتصنيف . ويستلزم ذلك تنوع
المؤسسات العقابية وتخصصها وتوافر الامكانيات المنوعة بها ، حتى
يمكن تنفيذ البرامج العلاجية التفريدية ، كما يتطلب ذلك توافر الاختصاصيين
المنوعين (النفسائين والعقليين والتربويين والمهنيين والاجتماعيين
والرياضيين الخ) وكفاية الموظفين وتكامل جهودهم وتعاونهم فى
العملية اصلاحية خلال مراحلها المختلفة (١) .

وهذه الاسس والدعائم غير متوفرة فى جهازنا العقابى ، كما ان الخدمة
الاجتماعية فى السجن لا يمكن ان تتبع او ان تعيش الا فى ظل الفلسفة
الاصلاحية الحديثة ، كما وان الخدمة الاجتماعية وحدها مهما ارتفع
مستواها لا تكون سوى حلقة واحدة من حلقات العملية اصلاحية ،
ولا يمكنها ان تعمل وحدها دون سند من بقية الحلقات ، الامر الذى لا يمكن
معه القول أن ثمة فلسفة اصلاحية علاجية تلك التى نتبعها .

اما تلك التصريحات والقرارات والتنظيمات فأمر ان دلت على شيء ،
فانما تدل على مدى التخبط الذى تعاقبه سياستنا الجنائية والعقابية .

والخدمة الاجتماعية فى السجن بمفهومها الحديث لن تقوم لها قائمة ولن

(١) يرجع فى ذلك الى — يس الرناعى — العلاج فى السجن الحديث — بحث غير منشور . ١٩٥٨ .

تنتج اى نتائج مثمرة الا اذا وفرت فى السجون العناصر والاسس الاولى للعملية الإصلاحية بمعناها المعاصر .

٢ - استغلال احكام قانون الضمان الاجتماعى فى مساعدة المسجون واسرته

ولقد استغلت مصلحة السجون ما نص عليه قانون الضمان الاجتماعى فى باب المساعدات بمساعدة أهل المسجون خلال سجنه اذا كانت الاسرة فقيرة وكانت مدة حبس عائلها أكثر من ستة شهور لتقرير مرتب شهري ثابت للأسرة حتى يفرج عن عائلها ، وكذا الحال بالنسبة لما نص عليه القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ بمساعدة المسجون المفرج عنه الذى يعجز عن الالتحاق بعمل وليس له دخل يعيش منه فأصدرت كتابا دوريا فى ١٤ يولية ١٩٥٣ بهذا المضمون بعثت به الى جميع السجون وصميت ادارة الخدمة الاجتماعية بالمصلحة النموذج رقم (١ - خ - ١) ويتضمن بيانات عن اسم المسجون ، وتاريخ دخوله السجن ، ورقم القضية ، ومدة الحكم ، ومهنته قبل دخوله السجن وأثناء وجوده به . مع اخطار لمراقبة الشؤون الاجتماعية المختصة بمساعدة المفرج عنه ، ويملا هذا الاخطار قبيل الافراج عن المسجون - ويسمى (اخطار مساعدة مسجون مفرج عنه) .

كما صميت ادارة الخدمة الاجتماعية النموذج رقم (٢ - خ - ١) ويتضمن بعض البيانات الاولى عن المسجون وأفراد أسرته الذين يعولهم مع اخطار مراقبة الشؤون الاجتماعية بطلب بحث حالة أسرة المسجون وتقرير المساعدة اللازمة - ويملا هذا الاخطار لكل من يطلبه من المسجونين المحكوم عليهم بعقوبة مدتها ستة شهور فأكثر - ويسمى (اخطار مساعدة أسرة مسجون) وتقتضى التعليمات الداخلية المعمول بها فى هذا الشأن بما يلى :

أ - يحرر لكل مسجون محكوم عليه بعقوبة مدتها ستة شهور فأكثر اخطار مساعدة الاسرة (٢ - خ - ١) بناء على طلبه وذلك عقب دخول المحكوم عليه السجن . وترسل هذه الاخطارات الى مراقبة الشؤون

الاجتماعية ، وعلى السجن تتبغ هذه الاخطارات وابلاغ المسجونين بمسأ
يتم بشأنها .

ب — يحرر لكل مسجون مدة عقوبته ستة شهور فاكثر اخطار مساعدة
المفرج عنهم ١٠ — ح . ١٠ قبل ميعاد الافراج عنه بشهرين على الاقل ،
على أن يرفق مع الاخطار بحث اجتماعي عن المسجون يعمل بمعرفة
الاخصائي الاجتماعي الموجود بالسجن .

ج — يجوز تحرير الاخطارات المبينة في البندين السابقين لجميع
المسجونين بغض النظر عن مدة العقوبة المحكوم بها ، وذلك بعد اخذ موافقة
جمعية الرعية .

د — يجب على مديري ومأموري السجن التعاون مع جمعيات رعاية
المسجونين ومدها بما يلزم من معلومات أو بيانات بحيث تتمكن هـ هذه
الجمعيات من الوصول الى تحقيق أهدافها .

٣ — اخفاء السابقة الاولى تيسيرا لاجاد عمل للمفرج عنه

لقد كانت وما زالت مشكلة ايجاد العمل المناسب للمفرج عنه مشكلة
من أهم المشاكل التي تعوق انصلاح خريجي السجن . ولمست مصلحة
السجون أن صحيفة السوابق تغلق باب العمل بمزلاج متين في وجه المفرج
عنه وأن في اخفاء سوابقه من الصحيفة تيسير له في الحصول على العمل
الملائم فسعت جاهدة حتى صدر قرار وزير العدل في ٥ مايو ١٩٥٥ بتنظيم
السوابق ونص على عدم ذكر الاحكام الاتية في الصحيفة التي يطلبها
المحكوم عليه :

١ — الاحكام التي رد اعتباره عنها قضاء .

٢ — الحكم الصادر في اية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على
ستة شهور أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بانذار الحكوم عليه بوصفه
متشردا أو مشتبهيا فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة مما

يحفظ عنه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وإن تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالعمو عنه .

وهو قرار أقل ما يقال فيه أنه لا يفي بالغرض المطلوب ولكنه خطوة على اية حال قد تتلوها خطوات أكثر فاعلية واثرا .

٤ - المساهمة في انشاء جمعيات لرعاية المسجونين وأسرهم

ويرجع فضل انشاء اول جمعية أهلية لرعاية المسجونين وأسرهم بمدينة القاهرة في عام ١٩٥٤ الى اهتمام مصلحة السجون وكشفها النقاب عن مخازى (اللجنة الشعبية لاصلاح السجون) التى تأسست في اوائل عام ١٩٥٣ وحادت عن الطريق السوى (وذلك على النحو الذى سنوضحه فيما بعد عند الكلام عن جهود الهيئات الأهلية المتطوعة) .

كما قامت بدور ايجابى فى العمل على انشاء بقية جمعيات الرعاية التى انشئت بعد ذلك فى أنحاء الاقليم ، ايماناً منها بأهمية الرعاية اللاحقة للمسجونين وللمجتمع معا .

ففى عام ١٩٥٦ عهدت مصلحة السجون الى مديرى ومأمورى السجون كل فى جهته بالاتصال بالمجتمع الخارجى ، بعد أن يؤسست من استجداء عون الصحافة ورجال الادب على النحو الواضح بالمرحلة الاولى ، لاتخاذ اجراءات فعالة تكفل انشاء جمعيات لرعاية المسجونين وأسرهم هادفة من ذلك تحقيق غرضين أساسيين :

الاول : تعاون تلك الجمعيات مع المسجون فى تاهيل النزلاء ورعاية أسرهم اثناء مدة سجنهم ورعايتهم بعد الافراج عنهم .

والثانى : تكوين رأى عام يعطف على خريجى السجون وحتى لا يضر أصحاب الاعمال بمعاونتهم .

ثم رأت مصلحة السجون أن قيام هيئات أهلية بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجون وتمتع تلك الجمعيات بالقوة والثقة يستوجب اسناد

رئاستها الى محافظى ومديرى الاقاليم الامر الذى حداها فى شهر يونية سنة ١٩٥٦ الى توجيه كتابها السرى رقم ١٧٠٩ الى وزارة الداخلية لتحقيق هذا المطلب. ولقد استجاب السيد وزير الداخلية لهذا الرجاء فأصدر تعليماته الى جميع المحافظين والمديرين للعمل على مد يد المعونة والمساهمة فى تأليف جمعيات لرعاية المسجونين واسرهم والعمل على اداؤها لرسالتها الانسانية فى هذا المجال .

ولقد ترتب على اهتمام مصلحة السجون بأمر الفرج عنهم من السجون منذ عام ١٩٥٤ حتى الان على النحو السابق ايجساؤه فى البنود الثلاثة السابقة تأسيس اربعة عشر جمعية اهلية لرعاية المسجونين واسرهم فى المحافظات التالية :

١ — القاهرة	٦ — الدقهلية	١١ — النيوم
٢ — الاسكندرية	٧ — الغربية	١٢ — بنى سويف
٣ — البحيرة	٨ — المنوفية	١٣ — المنيا
٤ — القليوبية	٩ — بورسعيد	١٤ — اسيوط
٥ — الشرقية	١٠ — الجيزة	

٥ — تسليم ادارة المؤسسة الصناعية الى الجمعية المصرية لرعاية المسجونين واسرهم :

عندما صدر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بالفاء اصلاحية الرجال بالقناطر الخيرية ، كما قضى بنقل من سبق الحكم عليهم بالاجرام وفق المادتين ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات الى الليمانات رات مصلحة السجون ان المؤسسة الصناعية ، المجاورة لاصلاحية الرجال اللغاة طبقا لهذا القانون ، والتى كان يلحق بها خريجي تلك الاصلاحية الحاقا مؤقنا حتى يتسنى توفر عمل لهم بالاجتمع الواسع ، لم يعد هنالك محل لبقائها فى ذلك المكان وخاصة بعد ان استقر الراى على تغيير الوضع فى تلك المنطقة ، وانشاء مؤسسة عقابية للنساء فيها ، ...

ونتيجة لاختلاف تلك المؤسسة الصناعية في تحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها بعد أن استطاب نزلؤها الإقابة فيها فقد انتهت مصلحة السجون الى مسابقة الاتجاه السائد باسناد خدمات الرعاية اللاحقة لخريجى السجون الى الهيئات والمنظمات الاجتماعية الاهلية ، ولذلك فقد رأت في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ أن تعهد بتلك المؤسسة الصناعية الى (الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم) التي صدر بتكوينها قرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ في ٢٨ أبريل ١٩٥٦ على أن ترعى تلك الهيئة الخريجين المحققين بتلك المؤسسة وأن تتولى أمرهم في مكان آخر غير المكان القائمة فيه . ورفعت بذلك مذكرة الى السيد وزير الداخلية بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٦ . وما أن وافق مجلس إدارة الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم على قيامها برعاية تلك المؤسسة والمحققين بها وإدارتها والعمل على تحقيق أغراضها حتى تمت مخابرة وزارة الشؤون الاجتماعية ونقل الاعتماد المالى المخصص لتلك المؤسسة وقدره ٦١٠٠ جنيها من ميزانية مصلحة السجون الى ميزانية تلك الجمعية في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

٦ - خلق مكلفات مالية استثنائية للمسجونين دون سند من القانون

لقد تحاليل القائمون على أمر السجون منذ عام ١٩٥٤ فيما يتعلق بالمكلفات المالية للمسجونين فابتكروا نوعا جديدا من المكلفات الاستثنائية التي تقدر وتصرف للمسجونين وفق تعليمات إدارية داخلية دون سند من القانون . وتمنح هذه المكلفات الاستثنائية لمن يقومون بأعمال ممتازة في الصناعات والحرف التي تشرف عليها الجامعة الشعبية بالسجون والتي تحقق أرباحا مجزية (وهى الصناعات والصرف التي أوجدت كهوايات وأطلق عليها جوازا اسم التدريب المهني) . فمثل هؤلاء

يحصلون على مكافآت تستقطع من تلك الأرباح تقوم إدارة السجن بتقديرها . وتعتبر تلك المكافآت الاستثنائية هبة لا حقا مكتسبا للمسجون والغرض منها تشجيعه وحثه على العمل وشغل وقت فراغه بما يفيد منه . وتحفظ هذه المكافآت للمسجون في أمانات السجن حيث يكون له — بموافقة إدارة السجن — حرية التصرف فيها ، أما بصرفها في شراء ما يحتاج اليه من الكلتين أو بإرسالها الى أسرته أو بادخالها لنفسه لاستلامها عند اخلاء سبيله كنوع من المساعدة المادية التي تعينه على مواجهة الحياة حتى يجد العمل الملائم له .

٧ — المساهمة في تمويل جمعيات رعاية المسجونين واسرهم

رات المصلحة ان تساهم ايجابيا من جانبها في تنشيط حركة جمعيات رعاية المسجونين عن طريق المساهمة الجزئية في تمويلها فأصدرت أمرا اداريا بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٦١ قضى بتخصيص خمسين في المائة من صافي أرباح الكانتينات المودعة بالبنك في نهاية كل سنة مالية لتلك الجمعيات وقد حولت فعلا المبالغ الآتية اليها بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٦٢ .

جنيته

٨٠٠	١ — جمعية القاهرة
٢٠٠	ب — لجنة الاسكندرية
٤٣	ج — جمعية البحيرة
٢٠٠	د — جمعية الجيزة

أما بقية الجمعيات فقد أرجىء تحويل المبالغ التي خصصت لها لحين ممارستها لنشاطها العملي

ثالثاً - جهود الهيئات الاهلية المتطوعة :

١ - اللجنة الشعبية لاصلاح السجون

في اوائل عام ١٩٥٣ قام احد المحامين الشبان بتسجيل جمعية تحت اسم (اللجنة الشعبية لاصلاح السجون) طبقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ . وبدأ اعضاء هذه الجماعة نشاطهم باصدار نشرات ينادون فيها باصلاح السجون واتخذوا الاسم الذى تسببت به جماعتهم وسيلة للتعبير على عقول البسطاء من المسجونين واهليتهم وابتزاز نقودهم مستخدمين في ذلك طرقا احتيالية ملتوية بدعوى اصلاح السجون ، وتحسين احوال السجناء ، والتوسط لهم لدى اولى الامر لاخلاء سبيلهم الخ . فلما علمت ادارة السجون بذلك النشاط الاحتياالى حالت بين افراد هذه الجماعة والاتصال بالمسجونين . فما كان من افراد تلك الجماعة الا ان اخذوا يبنون بذور التمرد بين المسجونين كما اخذوا يحاربون ادارة السجون نفسها بما ينشرونه على صفحات الجرائد والمجلات من اكاذيب وادعاءات باطلة . وقد حاولت ادارة السجون افهام افراد تلك الجماعة ان اصلاح السجون هو من صميم اختصاص الدولة وانهم اذا كانوا جادين في رسالتهم الانسانية ولديهم الرغبة الصادقة والحافز الاجتماعى في الاخذ بيد المسجونين فيجب ان تتجه دعوتهم الى توفير عقول افراد المجتمع للاخذ بيد المخرج عنهم من المسجونين وتيسير سبل معيشتهم بعد تركهم السجون وان عليهم تغيير اسم الجمعية وتسميتها باسم (جمعية مساعدة المسجونين المخرج عنهم) . الا انهم لم يستجيبوا لتوجيه ادارة السجون وتمادوا في غيهم حتى انهم اخذوا يدعون بان مدير مصلحة السجون هو رئيس جمعيتهم وان ضباط السجون اعضاء فيها للتاثير على المواطنين بالتبرع بما يطلبونه منهم من مال . ولما كانت تلك الجماعة لم تكن تبغى في الواقع سوى ابتزاز اموال المواطنين ولم تقم بعمل جدى نافع لمسجون واحد وكان في بقائها مسجلة باسم (اللجنة الشعبية لاصلاح السجون) دون رقابة حكومية

فعالة ما يتعارض مع رسالة مصلحة السجون ويسئ الى سمعتها وسعة
موظفيها فقد طلبت مصلحة السجون بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٤ من الجهات
المختصة العمل على إيقاف النشاط الضار لهذه الجماعة .

٢ - الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم (جمعية رعاية المسجونين

وأسرهم بالقاهرة الآن)

انشئت هذه الجمعية الاملية في أكتوبر عام ١٩٥٤ كبدل عن (اللجنة
الشعبية لاصلاح السجون) بعد ثبوت تدخل تلك اللجنة في صميم أعمال
مصلحة السجون واستغلالها لاسمها الذي تسبب به استقلالاً ضاراً
بالمصلحة العامة مما أدى الى تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية بناء على
بطلبية مصلحة السجون (راجع الملحق ٥) الامر الذي اضطر اللجنة
في النهاية الى تغيير اسمها فتسمت باسم (الجمعية المصرية لرعاية
المسجونين وأسرهم) . وسجلت برقم ١١٦٠ - القاهرة) . ومع ذلك فإن
الهيئة بصورتها الجديدة لم تحسن التصرف فيما اضطلعت به لفساد ادارتها
وداومت على نشاطها الموح حتى انه عندما وضع للمسؤولين بوزاره
الشؤون الاجتماعية حدوث تلاعب في التبرعات التي كلفت تجمع باسم
رعاية المسجونين وأسرهم وتعذر تحديد المسؤولية أصدر السيد وزير
الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ٢٩
بتسكيل مجلس ادارة مؤقت لتلك الجمعية برئاسة السيد محافظ القاهرة
اشترك فيه ثلاثة من ضباط مصلحة السجون على النحو الواضح بالجريدة
الرسمية (الوقائع المصرية) في عددها الصادر بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٦ .

وتوسمت مصلحة السجون خيراً في تلك الجمعية وجديتها في رسالتها
الانسانية حتى انها عندما شعرت بقرب صدور القانون رقم ٣٠٨ لسنة
١٩٥٦ الذي قضى بإلغاء اصلاحية الرجال بالقناطر ونقل ثلاثتها الى

ليمانى طره وأبى زعبل ، قدمت الى السيد وزير الداخلية مذكرة بتاريخ ١٩٥٦/٨/٧ طلبت فيها النظر فى تكليف تلك الجمعية بمسئولية ادارة مؤسسة الرعاية اللاحقة لخريجى اصلاحية الرجال والليمانات المسماة بالمؤسسة الصناعية ، والتي كانت مقامة بجوار اصلاحية الرجال بالقناطر، تهتيا منها مع الاتجاه الحديث الذى يقضى بقيام الهيئات الاجتماعية الاهلية بمهمة رعاية المخرج عنهم من السجون أولا وما ترقب على صدر القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ من تغيير الاوضاع القائمة فى منطقة القناطر الخيرية

ثانيا .

وما ان وافق مجلس ادارة الجمعية المصرية لرعاية المسجونين واسرهم على قيام الجمعية بادارة المؤسسة الصناعية ورعاية الموجودين بها فى غير المكان القائمة فيه والعمل على تحقيق اغراضها حتى اتخذت اجراءات نقل الاعتماد المخصص بميزانية مصلحة السجون لادارة تلك المؤسسة وقدره ٦١٠٠ جنيتها الى ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لتخصيصه بصفة اعانة للجمعية المذكورة تستعين به على مواجهة نفقات ادارة مؤسسة الرعاية اللاحقة السابق التتويه عنها .

وقد اوجدت الجمعية المصرية لرعاية المسجونين واسرهم مكانا مناسباً للمؤسسة الصناعية ، بعد أن آلت اليها مسئولية ادارتها ، فى وسط مدينة القاهرة (ه حارة عبد المقصود المتفرعة من شارع أبو طالب ببولاق) وأطلق عليها اسم (المنشأة الصناعية) .

وتواجه الجمعية من وقت استلامها لتلك المؤسسة فى عام ١٩٥٦ حتى الان نفس المتاعب والمشاكل التى كانت تواجه مصلحة السجون عندها كانت تتولى ادارتها . فمع أن الغرض من انشائها هو توفير نوع من الرعاية المؤقتة لبعض خريجى السجون حتى يتسنى لهم العثور على العمل اللائق فى المجتمع الواسع ، الا أن المحققين بها والبالغ عددهم ثمانية واربعون شخصا قد استطالبوا البقاء فيها . ولما حاول المختصون اخراجهم لجأوا الى القضاء الذى انتهى الى اعتبارهم عمالا عاديين ينطبق عليهم قانون العمل الفردى الامر الذى يمكن معه القول بأن المنشأة الصناعية لخريجى السجون قد أخفقت فى تحقيق أغراضها

وما أن طولبت الجمعيات الاهلية باعادة التسجيل والاشهار طبقاً للقانون ، لغرض توحيد الجمعيات ذات الغرض الواحد ، حتى غيرت الجمعية المصرية لرعاية المسجونين واسمها الى (جمعية رعاية المسجونين واسرهم في القاهرة) واشهرت تحت رقم ٦١١ واتخذت لنفسها شعاراً هو (المسجون انسان له حقوق وعليه واجبات) ووضعت النظام الاساسى لها (راجع الملحق رقم ٦) . وجاء بالبند الثانى من الباب الاول ان الاهداف التى قامت الجمعية من اجلها هى :

أ - رعاية أسر المسجونين اثناء سجن ذويهم .

ب - رعاية المسجونين عند الافراج عنهم .

ج - التاهيل المهنى للمفرج عنهم من السجون ومساعدتهم وبذل كافة الجهود فى سبيل اندماجهم كمواطنين صالحين بالمجتمع .

د - القيام بالدراسات الجنائية ومشكلة الجريمة والعقاب من كافة نواحيها النظرية والسيكولوجية والاجتماعية واصدار النشرات الاحصائية والدراسية الخاصة بمشكلاتها وتقديم كافة الاقتراحات الاصلاحية بهذا الشأن للجهات المختصة .

هـ - التعاون مع مصلحة السجون فى رسم الخطط التى تؤدى الى اعداد السجين ليكون مواطناً صالحاً .

ونكتفى الآن بتسجيل الاهداف التى اعلنها النظام الاساسى لتلك الجمعية لنعود الى مناقشتها ومناقشة بقية بنود نظامها الاساسى فى المبحث تبيل الاخير من البحث .

ولقد جاء بالتقرير السنوى للجمعية عن عام ١٩٦٠ ان نشاطها خلال ذلك العام تضمن (١) :

(١) يرجع فى ذلك الى - جمعية رعاية المسجونين واسرهم (٩ شارع الفلكى - القاهرة) تقرير عن اعمال الجمعية عام ١٩٦٠ .

رعاية أسر المسجونين :

وان تلك الرعاية قد شملت مساعدة الجمعية لثلاثمائة وتسعة وثلاثين أسرة من أسر المسجونين . وان جملة المساعدات قد بلغت ١٧٠.٩٥٨٧ صرقت للأسر المذكورة على دفعتل شهرية .

كما قامت بمساعدة بعض أبناء المسجونين لاستكمال تعليمهم وتأهيلهم ودفع المصروفات المدرسية والجامعية ومشترى الكتب والادوات لهم ، وسعت لالحاق بعض القادرين من افراد هذه الاسر بالاعمال . وعلاوة على ذلك فقد وجهت بعض افراد أسر المسجونين الى جهات المساعدة المختلفة حسب حالة كل منهم .

ورعاية المفرج عنهم :

وان تلك الرعاية قد شملت مساعدة الف وعشرة من المفرج عنهم . وان جملة المساعدات قد بلغت ٩٤٤٩ جنيهها صرفت في تنفيذ مشروعات لازمة لهم (مشروعات تجارية مثل فاترينات واكشاك ٧٣٪ — ومشروعات صناعية وحرفية مثل صناعة السمكرة والحداة والاحذية ٢٢٪ — ومشروعات مساعدة للالتحاق بالاعمال كاستخراج رخص وشراء أدوات للعمل ودفع تأمينات ٥٪) .

كما قامت المؤسسة الصناعية التابعة لها بالتوجيه المهني للمفرج عنهم عن طريق ورشها الصناعية وكان يتقاضى المحقون بها اعانات مالية تتراوح بين ٢٠ — ٣٠ قرشا يوميا .

والوان أخرى من النشاط :

وان ذلك النشاط الاخر قد شمل اجراء بحوث قانونية عن مشكلة السابقة الاولى ومشكلة رخص الباعة المتجولين .

كما شمل اثاره الوعي بالاهتمام باهداف الجمعية وبما يعترض رسالتها وذلك لدى مسئولين بالوزارات عن طريق الاتصال بهم ولدى الراى العام عن طريق الصحافة والاذاعة والتلفزيون .

والاشتراك في المؤتمر الثاني لهيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
ومعاملة المذنبين الذي عقد في لندن من ٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٦٠ .

وتوزيع تقرير عن أعمال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسر المسجونين
(داخل وخارج الجمهورية) :

كما قدمت تقريرا للجهات المسؤولة بتوصيات متعلقة بجمعيات الرعاية
نتيجة الاشتراك في مؤتمر لندن .

وقامت بجمع تبرعات من الجمهور والشركات بلغت قيمتها ٨٤٨٣٠٠
جنيته .

كما جاء بنفس التقرير بيان عن ميزانية الجمعية عن عام ١٩٦٠
يوضح أن :

الإيرادات :

مليم جنيته	
اعانات وتبرعات	١٧٢.٨٣٧.
ارباح المؤسسة الصناعية	٥٥٧.٨٨.
رصيد	٢٦٨٢.٢٧٩

٢.٤٥٨.٥٢٩

المصروفات :

مليم جنيته	
مساعداً	١٨١٢٦.٤٨٩
مصروفات متنوعة	٢٣٣٢.٠٤٠
ومبالغ مرحلة للعام المقبل	

٢.٤٥٨.٥٢٩

وجاء بالتقرير السنوى للجمعية عن عام ١٩٦١ ان نشاطها خلال ذلك العام قد تضمن (١) :

رعاية أسر المسجونين :

وان تلك الرعاية قد شملت مساعدة الجمعية لثمانمائة وثمانية وثلاثين اسرة اى بزيادة خمسمائة وتسعة واربعين حالة عن العام الماضى . وان جملة المساعدات قد بلغت ٨٣٦٧٣٢٠ جنيها اى بزيادة ٤٢٧٢ جنيها عن العام السابق .

ورعاية المفرج عنهم :

وان تلك الرعاية قد شملت مساعدة الف وثمانية وسبعين حالة ، اى بزيادة ثمانية وستين حالة عن العام الماضى . وان جملة المساعدات قد بلغت ٩٧٣٧١٨٠ جنيها اى بزيادة ٢٨٨ جنيها عن العام السابق .

والوان اخرى من النشاط :

وان الوان النشاط الاخرى قد شملت :

ا - السعى لدى المسئولين لانشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين بالجمهورية توحيدا للجهود وللسياسة العامة لها ولكى يقوم بتمثيل الجمعيات لدى الوزارات والمصالح والهيئات والمؤتمرات الدولية .

ب - اثارة الوعي للاهتمام بأهداف الجمعية وبما يعترض رسالتها وذلك لدى المسئولين بالوزارات عن طريق الاتصال بهم ولدى الرأى العام عن طريق الصحافة والاذاعة والتلفزيون والمحاضرات .

ج - الاشتراك فى حلقة الدراسات الاولى لمكافحة الجريمة بالجمهورية العربية المتحدة التى دعا اليها المركز لعلوم البحوث لاجتماعية والجنائية فى يناير ١٩٦١ بالقاهرة .

(١) يرجع فى ذلك الى - جمعية رعاية المسجونين واسرهم (٩ شارع الملكى القاهرة) تقرير عن اعمال الجمعية عام ١٩٦١ .

د - الاشتراك في المؤتمر الثانى للخدمة الاجتماعية الذى دعت اليه
مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة في ابريل ١٩٦١ .

هـ - الاتصال بالجمعيات الخيرية وهيئات البر للتعاون في تحقيق رسالة
الجمعية كالجمعية التعاونية للبتروك ، واللجنة العليا لمعونة الشتاء .

كما جاء بنفس التقرير بيان عن ميزانية الجمعية عام ١٩٦١ يوضح ان :

الايادات :

مليم	جنيه
٢٦٣٣١٦٨.	امانات وتبرعات واشتراكات
٦٠٠٧٣٩	ارباح المؤسسة
<hr/>	
٢٦٩٣٢٤١٩	

المصروفات :

مليم	جنيه
٢١٨٩٤٥١٥	مساعدات
١٥١٤٥٢٢	اجور ومهايا
٦١٩٦٩٣	مصروفات متنوعة
٢٩٠٣٦٨٩	زيادة الايرادات عن المصروفات
<hr/>	
٢٦٩٣٢٤١٩	

٣ - لجنة رعاية المسجونين بالاسكندرية :

انشئت هذه اللجنة في اواخر عام ١٩٥٦ لتحقيق نفس الاغراض التى
تسمى الى تحقيقها جمعية رعاية المسجونين واسرهم في القاهرة . ولقد
الجنة تابعة لجمعية المواساة الخيرية بالاسكندرية وعنوانها ١٥١ . شارع
السيد محمد كريم . ولقد قامت هذه اللجنة بنشاط ملحوظ منذ انشائها
حتى الان فيما يتعلق بصرف منح مالية لكثير من المخرج عنهم من المسجونين
واسرهم كما قامت بخدمات اجتماعية متنوعة لافراد أسر المسجونين كالحاق
الاولاد بالمدارس واعفائهم من المصروفات المدرسية وتأهيل الامهات
للعمل الى غير ذلك .

٤ - جمعية رعاية المسجونين بالقزاريق :

تأسست هذه الجمعية واشهرت في ابريل ١٩٥٩ وتعتنق نفس المبادئ والافراض التي قامت عليها جمعية الرعاية بالقاهرة .

ومع ان نشاط هذه الجمعية كان ملحوظا ، كنشاط جمعية القاهرة ولجنة الاسكندرية ، خلال العامين الاولين من تأسيسها الا ان نشاطها قد تضاعف كثيرا حتى أصبح اليوم في حكم العدم .

٥ - جمعية رعاية المسجونين واسرهم بالجيزة :

انشئت هذه الجمعية في عام ١٩٦٠ ومقرها ٩ شارع احمد عبد المنعم بالدقي ولقد انشأت هذه الجمعية مشغلا لتشغيل زوجات بعض المسجونين وبناتهم . وهى من الجمعيات ذات النشاط الملحوظ وتصرف مساعدات للحالات التى ترد اليها من ميزانيتها الخاصة .

٦ - جمعية رعاية المسجونين واسرهم بدمهور :

قامت هذه الجمعية ايضا في عام ١٩٦٠ ونشاطها قائم على التعاون مع منطقة الشؤون الاجتماعية في بحث بعض الحالات وصرف الاعانات اللازمة لها وتبنيها .

٧ - الجمعيات الاخرى :

وهى جمعيات رعاية المسجونين واسرهم في بنى سويف والمنصورة وبور سعيد وطنطا وشبين الكوم وبنها والفيوم والمنيا وقد سجلت واشهرت غير ان بعضها قد بدأ بنشاط ثم ما لبث ان تضاعف هذا النشاط حتى أصبح في حكم المتوقف ، والبعض الآخر لم يبدأ نشاطه بعد .

ويرجع لك الى عدة اسباب اهمها :

أ - نقل بعض مديرى الاقاليم الذين اخذوا على عاتقهم مهمة انشاء هذه الجمعيات .

ب - ضعف الايمان برسالة هذه الجمعيات لدى المسؤولين ولدى نوى القبان بالمحافظات .

ج — عدم وجود المصدر المسالى الذى تستطيع الجمعيات ان تعتمد عليه فى اداء رسالتها .

ولقد استطاعت جمعية القاهرة وجمعية الاسكندرية ان تحل محل وزارة الشؤون الاجتماعية فى ممارسة عملية المساعدات لاسر المسجونين والمفرج عنهم فيما يختص بالابحاث الاجتماعية وصرف الاعانات بنفس النظام الذى تسير عليه الوزارة وفى حدود المبالغ المكنة لهذا الغرض فى ميزانية الضمان الاجتماعى لمساعدة اسر المسجونين والمفرج عنهم ، وان كانت جمعية القاهرة تقوم علاوة على ذلك بصرف مساعدات من ميزانيتها الخاصة لحالات لا تنطبق عليها التعليمات الخاصة بالمساعدات بل وعند نفاذ البند المعتمد فى ميزانية الوزارة (١) .

ولقد تعذرت معرفة عدد أعضاء كل من تلك الجمعيات كما تعذر الحصول على صورة من النظام الاساسى لكل منها (باستثناء جمعية القاهرة) . والعجيب انه لا يوجد لاي من تلك الجمعيات مقر ثابت حتى الان باستثناء جمعيات القاهرة والاسكندرية والجيزة .

اما البلاد التى لم تنشأ فيها جمعيات بعد فان رعاية اسر المسجونين والمفرج عنهم تأتى عن طريق التعاون والاتصال المباشر بين ادارات السجون المختلفة ومناطق الشؤون الاجتماعية بتلك البلاد ، اذ تخطر ادارة كل سجن منطقة الشؤون الاجتماعية التابعة لها فى الوقت المناسب بأسماء المسجونين الذين تستحق اسرهم المساعدة وكذلك المفرج عنهم لتتولى هذه المناطق صرف الاعانة المقررة لهم طبقا لقانون الضمان الاجتماعى (٢)

(١) يرجع فى ذلك الى اعادة ادارة الخدمة الاجتماعية بمصلحة السجون رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٨ .
(٢) يرجع فى ذلك الى — الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم ورعاية اسر المسجونين فى الاقليم المصرى — اعداد اللواء محمود صاحب — ١٩٦٠ .

دور المساعد الاجتماعى بالسجن ودور المساعد الاجتماعى بجمعية الرعاية
في تنفيذ احكام قانون الضمان الاجتماعى بالنسبة للمسجون وأسرتة من
الناحية العملية التطبيقية :

إذا أخذنا سجن القاهرة وجمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالقاهرة كبثل لتقصى الدور الذى يقوم به كل من المساعد الاجتماعى بالسجن والمساعد الاجتماعى بتلك الجمعية من الناحية التطبيقية الواقعية لاتضح لنا :
تتم تلك المساعدات من الناحية الواقعية فى نطاق ضيق وبطريقة اجتهادية وبالنسبة لمن تزيد مدة عقوبتهم على سنة . وفى هذه الحالة تشترط موافقة المسجون على مساعدة أسرته كما يشترط أن تتقدم الاسرة بطلب ذلك .
فماذا تم ذلك :

(١) يسلم المساعد الاجتماعى الى زوجة المسجون النموذج رقم (٢) -
ح . ١) بعد ملء بياناته .

(ب) ترفق الزوجة بالنموذج رقم (٢ - ح . ١) صورتين لها ، واستمارة ضمان اجتماعى فئة ثمانين مليها وشهادات ميلاد الاولاد ، وشهادة ادارية من قسم الشرطة الذى تقيم فى دائرته تفيد قيام الزوجية ، وتخطيط للمشروع الذى ستقوم به اذا كانت تنوى ذلك .

(ج) تتقدم بكل ذلك الى جمعية رعاية المسجونين .

(د) يقوم مساعد اجتماعى من المحققين بجمعية رعاية المسجونين بإجراء بحث اجتماعى ، ويقوم المساعد الاجتماعى لسجن القاهرة العمومى فى الوقت الحالى بالعمل فى جمعية رعاية المسجونين بالقاهرة فى غير اوقات العمل الرسمية بوظيفة مساعد اجتماعى بتلك الجمعية مما يساعد على التعرف بأحوال تلك الاسر وظروفها) .

(هـ) يعرض البحث الاجتماعى مع توصيات المساعد الاجتماعى على لجنة المساعدات المثمرة من مجلس ادارة الجمعية المذكورة لتقرير المساعدة اللازمة مع الموافقة على المشروع الذى تقدمت به زوجة المسجون ككثيراء مأكينة خياطة مثلا وبعض الاتمشة لتبدأ بذلك حياتها المهنية كخياطة ، فإذا

لم يكن هناك ثمة مشروع معين تود زوجة المسجون القيام به تقرر لها ولأولادها مساعدة شهرية طفيفة لا تتجاوز جنيهم .
وكانت تلك المساعدات تصرف عن طريق الوحدات الاجتماعية التابعة لمنطقة الشئون الاجتماعية لمدينة القاهرة ، إلا أنه منذ أواخر عام ١٩٥٨ تم الاتفاق بين جمعية رعاية المسجونين وأسرهم بالقاهرة وبين وزارة الشئون الاجتماعية على أن يخصص الاعتماد المالى لحساب الجمعية . وتقوم الجمعية بواسطة المساعدين الاجتماعيين التابعين لها ببحث حالات العملاء وتقرير المساعدة اللازمة على أن يجرى الصرف عن طريق خزانة وزارة الشئون الاجتماعية من الاعتماد المالى المخصص لذلك . . . ويؤدي كل ذلك التقيد في الإجراءات الى تأخر الصرف للعملاء ويثير الكثير من شكواهم وضجرهم .

فيما يتعلق بمساعدة المفرج عنهم :

كان الأمر يسير على اعطاء المفرج عنه عند الإفراج عنه النموذج (١ - ح . ١) بعد ملء بياناته للتقدم به الى مراقبة الشئون الاجتماعية التابع لها ليقدمه الى تلك المراقبة مصحوبا ببيان للمشروع الذى يرغب في القيام به على ورقة عادية مع صورتان . وتقوم مراقبة الشئون الاجتماعية ببحث حالته اجتماعيا ، فان تبين من البحث الاجتماعى ان حالته تستدعى تقديم المساعدة المالية المنصوص عليها قانونا ، وهى عشرين جنيها يمكن أن تزداد الى أربعين جنيها ، أمرت بصرف المبلغ كله .

إلا أنه بعد تأليف جمعية رعاية المسجونين ، تم الاتفاق على تحويل المبلغ المقرر الى الجمعية لمساعدة المفرج عنه في اختيار المشروع اللازم لظروفه ولقدراته المهنية مع الاشراف عليه عن طريق المساعدين الاجتماعيين التابعين للجمعية . ومنذ أواخر عام ١٩٥٨ تم الاتفاق بين الجمعية وبين وزارة الشئون الاجتماعية على أن يخصص الاعتماد المالى لحساب الجمعية وأن يتم البحث الاجتماعى وتقرير المساعدة عن طريق الجمعية . على الوجه السابق تفصيله بالنسبة لأمر المسجونين فيما تقدم .

٨ - الاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهه :

لمس مجلس ادارة جمعية رعاية المسجونين وأسرهه بالقاهرة انه على الرغم من تسجيل واشهار اربعة عشر جمعية من جمعيات الرعاية فى اربعة عشر محافظة الا أن الجمعيات التى تمارس نشاطا فعليا لا تعدو ثلاثة جمعيات خلالها ، علاوة على اختلاف السياسة العامة التى تنتهجها كل منها لتحقيق أغراضها ، الامر الذى دعا جمعية القاهرة الى التفكير فى ايجاد حل لتلك المشكلة فاتفق لها ان انشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين بالجمهورية سيؤدى الى خلق رابطة بينها ويكمل فاعلية وشمول خدماتها طبقا لمستوى موحد فسمعت لدى المسؤولين خلال العام الماضى (١٩٦١) فى انشاء هذا الاتحاد تنفيذا لسياسة وزارة الشؤون الاجتماعية التى تقضى بتشكيل الاتحادات لتكون اداة تخطيط وتتبع ومراقبة للهيئات الاعضاء بها ، ووضعت مع الادارة المسئولة بوزارة الشؤون الاجتماعية (الادارة العامة للجمعيات والاتحادات) مشروعا للاتحة النظام الاساسى لهذا الاتحاد (انظر الملحق رقم ٧) الا ان بعض العقبات الاجرائية ما زالت تموق قيامه .

مشروع لاتحة النظام الاساسى للاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين

وأسرهه :

تتكون لاتحة النظام الاساسى المقترحة من ستة أبواب :

الباب الاول — خاص باسم الهيئة ومقرها وأغراضها .

والباب الثانى — خاص بموارد الاتحاد وكيفية استغلالها والتصرف فيها .

والباب الثالث — خاص بالعضوية .

والباب الرابع — خاص بالهيئات التى تمثل الاتحاد واختصاصات كل منها

وتعيين الاعضاء الذين تتكون منهم وطرق عزلهم .

والباب الخامس — خاص بحل الاتحاد .

والباب السادس — خاص بحكم وقى لتعيين مجلس الادارة الاول .

وجاء بالمادة (٢) من الباب الاول من اللائحة المقترحة ان اغراض الاتحاد هي :

(ا) تنسيق خدمات الهيئات العاملة في محيط رعاية المسجونين واسرهم ، وتقوية التعاون بينها للقيام بالاعمال المشتركة ، ومنع تكرار خدماتها ، وتمكين كل منها من تقديم خدمات جديدة مما تحتاجه الهيئة .

(ب) دراسة وتنسيق الخدمات المتنوعة للمسجونين واسرهم ، واجراء البحوث الفنية المتصلة بذلك .

(ج) تزويد الهيئات المعنية بخدمة المسجونين واسرهم بالاحصائيات والبيانات اللازمة لعملها ، واعداد الدراسات الفنية للعاملين بها ، وتمكينها من تأدية رسالتها على الوجه الاكمل .

(د) اقتراح التشريعات اللازمة في ميدان خدمات المسجونين واسرهم من وقائية وعلاجية على الجهات المختصة والمعنفة بالامر .
وسنترك مؤقتا مناقشة الاغراض المقترحة لهذا الاتحاد وكذا بقية مواد مشروع نظلمه الاساسى الى المبحث التالى من البحث .

(هـ) تخطيط البرامج الاجتماعية اللازمة لرعاية المسجونين واسرهم .

الخطوات التى اتخذت لانشاء الاتحاد والعقبات التى قامت امامها (١) :

اما الخطوات التى اتخذت والعقبات التى قامت امامها فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - عرضت الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية موضوع انشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم على السيد وكيل الوزارة المساعد لاصدار قرار بشأنه .

٢ - صدر قرار السيد وكيل الوزارة المساعد رقم ٨٠ فى ١٩٦١/٣/٤ بانشاء الاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم واعتماد نظامه الاساسى المرافق (راجع الملحق رقم ٧) .

(١) البيانات الواردة مستقاة من الملف الخاص بالجمعيات والاتحادات الاملية المحفوظ بالادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية .

٣ - اعترض مكتب السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على ذلك على أساس ان القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ أعطى الحق للوزارة في انشاء اتحاد بين الجمعيات ذات النفع العام وانه قد تبين أنه لا يوجد غير جمعيتي القاهرة والشرقية من الجمعيات ذات النفع العام وطلب استصدار قرار جمهورى باعتبار جميع جمعيات رعاية المسجونين وأسرهـم ذات نفع عام حتى يمكن انشاء اتحاد عام فيها بينها .

٤ - أعيد عرض الموضوع على السيد وكيل الوزارة المساعد في ١٩٦١/٦/٧ على أساس تعديل القرار الجمهورى رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٥٧ المتضمن اعتبار الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهـم ذات نفع عام بحيث يصبح النص (الجمعيات التى ترعى المسجونين وأسرهـم بالقاهرة والاقاليم) - ووافق سيادته على ذلك .

٥ - ابلغ ذلك لادارة البحوث بالوزارة بالمذكرة المؤرخة ١٩٦١/٦/١٢ ونظرا لان المادة ٢٧ من نظام هذا الاتحاد (راجع الملحق رقم ٧) تتضمن حكما انتقاليا يقضى بأن يعين وزير الشؤون الاجتماعية مجلس الادارة الاول للاتحاد لمدة ثلاث سنوات فقد طلب من ادارة البحوث تشكيل مجلس ادارة الاتحاد بالاسماء المبينة فى المذكرة المشار اليها حتى يمكن للاتحاد السير فى خطوات التنفيذ وشهره طبقا للقانون ، كما تقوم ادارة البحوث باستصدار القرار الجمهورى باعتبار جمعيات رعاية المسجونين وأسرهـم بالقاهرة والاقاليم جمعيات ذات نفع عام . فاذا ما صدر هذا القرار انضمت هذه الجمعيات الى الاتحاد تلقائيا .

٦ - اجابت ادارة البحوث بكتابها رقم ٤٢٠٢٦ فى ١٩٦١/٨/٢٨ بأنه نظرا لأن التشكيل المقترح لمجلس الادارة تضمن أعضاء من جمعيات رعاية المسجونين ليست أعضاء فى الاتحاد لعدم اكتسابها صفة النفع العام حتى الان فقد طلب المسئولون ارجاء استصدار القرار بتشكيل مجلس ادارة الاتحاد حتى يصدر القرار الجمهورى باعتبار جمعيات رعاية المسجونين وأسرهـم ذات نفع عام وينتمون الى عضوية الاتحاد . وطلبت ادارة البحوث

حصر جميع الجمعيات القائمة فعلا على رعاية المسجونين وأسرههم حاليا وموافاتها ببيانات عنها حتى يتسنى استصدار القرار الجمهورى باعتبارها ذات نفع عام .

وقد أرسلت هذه البيانات لإدارة البحوث فى ١٩٦١/٩/٥ . وحتى الآن لم يصل الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ما يفيد صدور القرار الجمهورى المشار اليه .

٧ - ولما لم يصل الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ما يفيد صدور القرار الجمهورى المشار اليه ، ونظرا لأن مجلس إدارة جمعية رعاية المسجونين بالقاهرة يستعجل اجراءات تنفيذ انشاء هذا الاتحاد بين حين وآخر فقد اقترح مدير الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات تنفيذ القرار السابق صدوره من السيد وكيل الوزارة المساعد بانشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم واعتماد لائحته الاساسية للاعتبارات التى اثير فيها من قبل ، وذلك باستصدار القرار الوزارى بتشكيل مجلس الإدارة الاول لمدة ثلاث سنوات على النحو التالى :

- | | |
|-----------------------|--|
| ١ - اللواء محمود صاحب | مساعد مدير عام مصلحة السجون |
| ٢ - المهندس محمد صقر | رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية . |

- | | |
|--|-----------------------------------|
| ٣ - الاستاذ أحمد الشيخ | عن جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم |
| ٤ - الاستاذ أبو شادى عبد الحميد كيلانى | |
| ٥ - الاستاذ نيزوز باتوب المحامى | |
| ٦ - عبد الحليم الجندى المحامى | |
| ٧ - ابراهيم محفوظ محمد محفوظ | |
| ٨ - السيدة جلشان أمين ابراهيم | |
| ٩ - السيد حسن مراد أبو سمدة | |

- | | |
|------------------------|---|
| ١٠ - الاستاذ محمود نهى | مدير عام الجمعية التعاونية للبتترول |
| ١١ - الاستاذ خالد فوزى | مدير مكتب العمل والعمال بالاتحاد القومى . |

- ١٢- ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية .
 ١٣- ممثلان عن مصلحة السجون أحدهما مدير ادارة الخدمة الاجتماعية
 بها .
 ١٤- ممثل عن الاتحاد القومى .
 ١٥- ممثل عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
 ١٦- ممثل عن وزارة شئون الادارة المحلية .

على أن يكون :

- ١ - اللواء محمود صاحب رئيسا
 ٢ - الاستاذ عبد الحليم الجندى نائبا للرئيس
 ٣ - الاستاذ محمود فهمى امين صندوق
 ٤ - مدير ادارة الخدمة الاجتماعية بمصلحة السجون سكرتيرا عاما
 ٨ - ارسلت مذكرة باقتراح مدير الادارة العامة للجمعيات والاتحادات
 على النحو السابق ايضاحه الى ادارة الشؤون القانونية بوزارة الشؤون
 الاجتماعية بتاريخ ٢٥ ابريل ١٩٦٢ لاستصدار القرار اللازم مع تعديل
 المادة (٢١) من لائحة النظام الاساسى بجعل اعضاء مجلس الادارة سبعة
 عشر عضوا بدلا من خمسة عشر عضوا منهم تسعة اعضاء عن الهيئات
 بدلا من ثمانية اعضاء وعضوين عن مصلحة السجون أحدهم مدير ادارة
 الخدمة الاجتماعية بها بدلا من عضو واحد .

- ٩ - ما زال الموضوع معلقا حتى الان .
 تلك هى ملخص الخطوات التى اتخذت لانشاء اتحاد عام لجمعيات
 رعاية المسجونين وأسرههم وما قام فى سبيل تنفيذها من عقبات .

واجبلا يمكن القول بان المرحلة الثانية قد اتسمت :

- ١ - أن الرعاية اللاحقة بمعناها المعاصر لم تطبق بعد فى مصر لعدم توافر
 الامكانيات البشرية والمادية والفنية اللازمة لها على الرغم من وضع
 المشرع لاسسها الاولى باعترافه ببدا رعاية المفرج عنه ، حتى يباعد بينه

وبين الاسباب التى دعت الى دخول السجون ، وتنظيمه للاجراءات التى ينبغى اتباعها (المواد ٣٢ - ٦٤ - ٧٥ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٣٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ للضممان الاجتماعى) اذ أن التطبيق مازال مظهرها الى حد بعيد ونتائج سلبية بسبب ضخامة المشكلة (راجع الملحق رقم ٨) وقلة المساعدين الاجتماعيين وقلة المبالغ المخصصة للمساعدات وقلة عدد جمعيات الرعاية ذات النشاط الفعلى فالصورة الواقعية للرعاية اللاحقة مازالت قاصرة فى مجموعها على المساعدة المالية بجانب الملابس الخشن الميز والفير مناسب والذي يلصق بالفرج عنه وصمة السجين للسابق اينما ذهب ، والاعادة الى الوطن ، وتكملة العلاج باحدى المستشفيات الحكومية .

٢ - اعتراف المشرع بقيام الخدمة الاجتماعية فى السجون وتنظيمها جنبا الى جنب مع الخدمات الاصلاحية الاخرى . . . لتوفير فردية العلاج داخل السجون ، الا أن العناصر والاسس والامكانيات الاولية اللازمة لذلك لم توفر حتى اليوم اما تلك التصريحات والقرارات والتنظيمات التى نسلن عنها مصلحة السجون فى تقاريرها فأمور ان دلت على شئ فانما تدل على مدى التخبط الذى تعانیه سياستنا العقابية وليس ادل على ذلك انه بينما تنص المادة (٧٥) من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ والمادة (١٦) من لائحته الداخلية صراحة على انشاء سجل لكل مسجون به بحث شامل من حالة المسجون من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وتتبع حالته وما يطرأ عليه من تحسن وانتكاس الخ نجد أن التعليمات الداخلية كانت تنص فى عام ١٩٥٧ على قصر اعداد هذا السجل (فيما يتعلق بالبحث الاجتماعى) للمحكوم عليهم بسنة فأكثر وبدلا من أن تكون الخطوة التالية هى شمول اعداد هذا السجل بالنسبة لجميع المسجونين تطبيقا لنص القانون نجد المصلحة بعد أن استحال عليها تنفيذ التعليمات التى أصدرتها فى عام ١٩٥٧ وظلت حبرا على ورق نجدها فى عام ١٩٦١ تصدر الكتاب

الدورى رقم (١١) ادارة الخدمة الاجتماعية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٦١ لاقصد من اعداد هذا السجل الى درجة كبيرة وتضع لاعداده قيودا تربط بين مدة العقوبة المحكوم بها على المسجون والسجن المودع به ففى ليمان طره مثلا قضى هذا الكتاب الدورى بأن يقتصر اعداد السجل الاجتماعى على من كانت احكامهم مؤبدة ، وفى ليمان أبى زعبل على من كانت احكامهم عشر سنوات فأكثر وهكذا على النحو الواضح بالملحق رقم (٩) ومع ذلك فما زال التطبيق سوريا والمصلحة معذورة اذ بينما ينص المشرع على اعداد هذا السجل لكل مسجون لا توفر الدولة لها من المساعدين الاجتماعيين مالا يزيد على ستة عشر بجميع السجون على الرغم من ان تعداد نزلاء السجون يزيد فى المتوسط اليومى على خمسة وعشرين الف نزيل ، أما البحث النفسى فلا وجود له لاقتصار جميع السجون المصرية حتى الان لاختصاصى نفسى واحد .

٣ — اعتراف المشرع بحق المسجون فى الحصول على اجر مقابل عمله فى السجن لكى يتاح له تدبير المال اللازم لمواجهة اعباء الحياة ومطالبها عند مفادرة السجن « المادة (٢٥) من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ » الا ان هذا النص لم يوضع موضع التنفيذ بعد ويخشى أن تقف امكانيات المصلحة دون تنفيذه .

٤ — ان استغلال مصلحة السجون لاحكام قانون الضمان الاجتماعى فى مساعدة المفرج عنه يتم فى اضيق الحدود لظلة البالغ المخصصة لذلك .

٥ — صدور قرار وزير العدل بتاريخ ٥ مايو ١٩٥٥ باخفاء السابقة الاولى تيسيرا لايجاد عمل للمفرج عنه قرار لا يفى بالفرض المطلوب .

٦ — قيام مصلحة السجون بدور ايجابى فى انشاء جمعيات زراعية المسجونين واسرهم فى انحاء القطر ايمانا منها بضرورة استكمال الرعاية الداخلية. بأخرى خارجية . . . فكلفت مأموريها ومديرى سجونها بذل الجهد لاستشارة الراى العام والاتصال بجميع المسؤولين كل فى منطلخته لانشاء هذه

الجمعيات ، كما قام السيد وزير الداخلية بدور فعال في هذا الشأن بتكليفه جميع المحافظين والديرين بالمساهمة في تأليفها ورئاستها . وقد بلغ عدد تلك الجمعيات حتى الان اربعة عشر جمعية موزعة على محافظات القطر .

٧ - تسليم مصلحة السجون ادارة المؤسسة الصناعية بالقناطر الخيرية (سابقا) الى جمعية رعاية المسجونين واسرهم بالقاهرة منذ عام ١٩٥٦ وذلك بعد صدور القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ .

٨ - ابتكار المسئولين بمصلحة السجون لنوع من المكافآت المالية الاستثنائية التي تقدر وتصرف للمسجونين كمحنة وفقا لتعليمات ادارية داخلية من اعمال الهوايات التي يقومون بها والتي تحقق ارباحا مجزية .

٩ - مساهمة مصلحة السجون منذ ١٩ نوفمبر ١٩٦١ في التمويل الجزئى لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم عن طريق تخصيص نصف صافى ارباح الكانتينات في نهاية كل سنة مالية لتلك الجمعيات .

١٠ - انه على الرغم من تسجيل واشهار اربعة عشر جمعية لرعاية المسجونين واسرهم الا ان من يمارس منها نشاطا فعليا هى اربعة جمعيات فقط (القاهرة - اسكندرية - البحيرة - الجيزة) ، أما باقى الجمعيات فمعدومة النشاط . ويرجع ذلك الى عدة اسباب أهمها :

(١) نقل بعض مديرى الاقاليم الذين أخذوا على عاتقهم مهمة انشاء هذه الجمعيات .

(ب) ضعف الايمان برسالة هذه الجمعيات لدى بعض المسئولين ولدى ذوى الشأن في المحافظات .

(ج) عدم وجود المصدر المالى الذى تستطيع الجمعيات أن تعتمد عليه في اداء رسالتها .

١١ - أن الجمعيات الاربع ذات النشاط قد قامت بخدمات لا بأس بها في الميادين التالية :

- (١) رعاية أسر بعض المسجونين ملاديا واجتماعيا .
(ب) رعاية بعض المخرج عنهم بتقديم المساعدات المادية لهم لعمل مشروعات .
(ج) تتبع بعض هذه الحالات لتشجيعها وإعادة مساعدتها لضمان نجاحها .

١٢ — ان جمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالقاهرة تعتبر أكثر جمعيات الرعاية نشاطا وتحمل مشعل القيادة في هذا الميدان وقد نجحت في إدارة المنشأة الصناعية حتى أنها حققت أرباحا من إدارتها على الرغم مما تعانيه من متاعب الملحقين بها .

١٣ — ان هناك اتجاها قويا في وزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء الاتحاد العام لرعاية أسر المسجونين والمخرج عنهم الذي تسعى جمعية القاهرة منذ أكثر من عام الى الموافقة على انشائه رغبة منها في إيجاد الاداة الواعية لتنسيق وتنشيط ورفع مستوى خدمات الرعاية اللاحقة في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة .

المبحث السادس

الصورة الإجمالية لتنظيم القائم لجهاز الرعاية اللاحقة

لخريجي السجون في الجمهورية العربية المتحدة

- تقتضى دراسة تنظيم الجهاز القائم للرعاية اللاحقة بحثه من حيث :
أولا — التكوين العام للجهاز .
ثانيا — جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم .
ثالثا — مشروع الاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم .

أولا — التكوين العام للجهاز :

يتكون جهاز المساعدة اللاحقة لخريجي السجون في الجمهورية العربية المتحدة بصورة عامة من :

١ — مصلحة السجون .

٢ — وزارة الشؤون الاجتماعية .

٣ — الجمعيات الاهلية لرعاية المسجونين وأسرههم .

ومع انه لا يوجد تنظيم قائم يربط بين كل من تلك الجهات الا ان لكل منها نصيبها في هذا الميدان ، ما يدعونا الى القول بأنها في مجموعها تكون جهاز غير رسمى وغير متمسك للمساعدة اللاحقة . **فمصلحة السجون** عن طريق وحداتها تقوم (كما سبق ان ذكرنا) بامداد المفرج عنه المدمم باللبس ووسيلة الانتقال الى الوطن وتكملة العلاج الطبى باحدى المستشفيات الحكومية وما يستحقه من مكافآت مالية واخطار منطقة الشؤون الاجتماعية . والجمعية المحلية للرعاية (بالنسبة لقلة منهم) لاتخاذ اجراءات منح المساعدة المالية طبقا لقانون الضمان الاجتماعى . ووزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق وحداتها تقوم اما بنفسها أو بالتعاون مع الجمعية المحلية للرعاية ببحث الحالة الاجتماعية لقلة ضئيلة من المفرج عنهم وتصرف لهم مبلغ المساعدة المالية طبقا لنصوص قانون الضمان الاجتماعى . وجمعية الرعاية الاهلية المحلية تقوم من جانبها بمساعدة نسبة ضئيلة من المفرج عنهم في صرف مبلغ المساعدة المالية ان كانوا يستحقونها طبقا لاحكام قانون الضمان الاجتماعى ومساعدتهم في اعداد وتنفيذ مشروعات لتعيشهم أو مساعدتهم في ايجاد العمل المناسب .

ثانياً — جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم :

فاذا اغفلنا الدور الذى تقوم به كل من وحدات مصلحة السجون (الليانات والسجون) ووحدات وزارة الشؤون الاجتماعية (مناطق الشؤون الاجتماعية) واعتبرنا ان جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم هى الجهاز القائم بالرعاية اللاحقة وفق المفهوم المتعارف عليه وجاولنا التعرف على نشأة هذه الجمعيات ونشاطها وأغراضها وتكوينها وصلتها ببعضها وبالجهاز الدولة الخ لاتضح لنا الصورة المجلة التالية :

التشابة :

قامت أربعة عشر جمعية أهلية خاصة خلال السنوات الثمانية الماضية باسم جمعيات رعاية المسجونين وأسرهـم لتخدم خريجي السجون فى أربعة عشر محافظة هى : القاهرة — الاسكندرية — البحيرة — القليوبية — انشـرقية — الدقهلية — الغربية — المنوفية — بور سعيد — الجيزة — الفيوم — بنى سويف — المنيا — أسيوط .

ويرجع انشاء هذه الجمعيات الى شعور بعض افراد القطاع الخاص والعام باحتياجات خريجي السجون ومشاكلهم فقاموا بإنشاء تلك الجمعيات بدوافع من حب الخير أو غير ذلك من دوافع . وكانت تلك الجمعيات وقت انشائها تحت رئاسة السادة مديري الاقاليم غير أن الوضع قد تغير فى الوقت الحالى بعد تطبيق نظام الادارة المحلية .

النشاط :

ومع أن الجمعيات الاربعة عشر قد سجلت واشهرت خلال الثمانية سنوات الماضية الا أن الجمعيات التى تمارس نشاطا فاعليا هى أربعة جمعيات فقط (جمعيات القاهرة والاسكندرية والبحيرة والجيزة) أما الجمعيات العشرة الأخرى فقد بدأ بعضها بنشاط لفترة قصيرة ثم مالـبث أن تضائل هذا النشاط وأصبح فى حكم التوقف بينما البعض الآخر لم يبدأ نشاطه بعد .

ولقد استطاعت جمعيتى القاهرة والاسكندرية أن تحل محل وزارة الشئون الاجتماعية فى ممارسة عملية المساعدات للمفرج عنهم من المسجونين وأسرهـم فيما يختص بالابحاث الاجتماعية وصرف الاعانات المالية بنفس النظام الذى تسير عليه الوزارة وفى حدود المبالغ المـجنية لهذا الغرض فى ميزانية الضمان الاجتماعى لمساعدة المفرج عنهم من المسجونين وأسرهـم . وعلاوة على ذلك فإن جمعية القاهرة تقوم بصرف مساعدات مالية من ميزانيتها الخاصة لحالات لا تنطبق عليها التعليمات الخاصة بالمساعدات .

أما جمعية البحيرة فنشاطها قائم على التعاون مع منطقة الشئون الاجتماعية في بحث بعض الحالات وصرف الاعانات المالية اللازمة لها وتتبعها .

وتقوم جمعية الجيزة بصرف المساعدات المالية للحالات التي ترد اليها من ميزانيتها الخاصة .

الإغراض (أ) :

ان الإغراض التي نص عليها النظام الاساسى لتلك الجمعيات هي :

(أ) رعاية أسر المسجونين أثناء سجن ذويهم .

(ب) رعاية المسجونين عند الإفراج عنهم .

(ج) التأهيل المهني للمفرج عنهم من السجون ومساعدتهم وبذل كافة الجهود في سبيل ادماجهم كمواطنين صالحين بالمجتمع .

(د) القيام بالدراسات الجنائية عن مشكلة الجريمة والعقاب من كافة نواحيها النظرية والسيكولوجية والاجتماعية واصدار النشرات الاحصائية والدراسية الخاصة بمشكلاتها وتقديم كافة الاقتراحات الإصلاحية بهذا الشأن للجهات المختصة .

(هـ) التعاون مع مصلحة السجون في رسم الخطط التي تؤدي الى اعداد السجين ليكون مواطنا صالحا .

والإغراض السابق التثويه عنها أغراض واضحة فيما عدا الغرض الوارد بالفقرة (ج) الخاص بالتأهيل المهني الا أن المختصين بجمعية رعاية المسجونين واسرهم بمدينة القاهرة ذكروا بأن هذه الفقرة تنصب على المفرج عنهم المحققين بالمنشأة الصناعية ببولاق التي تديرها جمعية

(1) لم يتيسر لنا الحصول الا على نسخة من النظام الاساسى لجمعية رعاية المسجونين واسرهم بالقاهرة ولذلك فقد اتخذنا هذا النظام سنداً في مناقشتنا للتقظيم .

الناهرة ، وأن الاغراض التى تشترك فيها جميع جمعيات الرعاية القائمة
هى اجمالا :

(ا) رعاية أسر المسجونين ماديا واجتماعيا .

(ب) رعاية المخرج عنهم بتقديم المساعدات المادية لهم لعمل
مشروعات .

(ج) تتبع بعض هذه الحالات لتشجيعها واعادة مساعدتها لضمان
نجاحها .

التكوين والاختصاص :

تتكون كل من جمعيات رعاية المسجونين واسرهم من اعضاء على ثلاث
مستويات :

(ا) عضو مشترك وهو الذى تتوفر فيه شروط العضوية وله حق حضور
الجمعية العمومية والمساهمة فى نشاطها .

(ب) عضو شرفى وهو من يرى مجلس الادارة منحه هذه العضوية
بموافقة ثلثى اعضائه المجتمعين .

(ج) اعضاء بحكم وظائفهم :

١ — مندوب مراقبة وزارة الشؤون الاجتماعية .

٢ — مندوب مصلحة السجون .

٣ — مندوب وزارة الاوقاف .

٤ — مندوب من المحافظة .

وهم جميعا متساوون فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

ويدير كل جمعية مجلس ادارة مكون من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم
الجمعية العمومية من بين الاعضاء ، ومدة العضوية سنتان ، ويجوز تجديد
انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذين تنتهى مدة عضويتهم وذلك عدا
الاعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم .

وللسيد وزير الشؤون الاجتماعية سلطة تعيين ممثلين للوزارة أو احدى الجهات الادارية الاخرى أعضاء في مجلس ادارة الجمعية .

وينتخب مجلس الادارة في اول اجتماع له بعد الجمعية العمومية رئيسا من بين اعضائه لتمثيل الجمعية العمومية امام القضاء وفي علاقتها مع الجمهور والحكومة ، كما ينتخب وكلا ينوب عن الرئيس في حالة غيابه ، وسكرتيرا ، وامينا للصندوق . ويختص مجلس الادارة بالاعمال التنفيذية الداخلية في الجمعية كتحسين الموظفين ، وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم ، واعداد المشروعات الجديدة وتشكيل اللجان والنظر في الاقتراحات المقدمة من الاعضاء والبت في قبول طلبات الراغبين في الانضمام للجمعية وقبول الهبات والتبرعات .

كما يختص مجلس الادارة بصفة خاصة بما يلي :

- ١ - اعداد التقرير السنوى لنشاط الجمعية .
- ٢ - وضع مشروع الميزانية السنوية للجمعية والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات .
- ٣ - اعداد اللوائح المالية والداخلية التي يسير عليها العمل في الجمعية .

ويتفرع عن مجلس الادارة لجنة للمساعدات تختص بدراسة الابحاث الاجتماعية التي يعدها المساعد الاجتماعى لحالات المساعدة والتوصيات الواردة بها والمشروعات المقدمة معها لتقرير المساعدة اللازمة .

موظفو الجمعية :

واذا اخذنا جمعية رعاية المسجونين واسرهم لمدينة القاهرة نموذجا لتلك الجمعيات وجدنا أن موظفى تلك الجمعية موزعين على قسمين رئيسيين :

— قسم الأبحاث الاجتماعية :

ويجمع بين موظفين فنيين وموظفين إداريين وماليين . أما الفنيون فمسبعة مساعدين اجتماعيين ليس بينهم سوى مساعد اجتماعي واحد متفرغ أما الستة الباقون فمنتدبون للعمل بعض الوقت وجميعهم من موظفي مصلحة السجون .

أما الموظفون الإداريون والماليون فعدددهم ثلاثة وجميعهم منتدبون للعمل بعض الوقت .

— قسم المؤسسة الصناعية :

وبه أربعة موظفين : مهندس يعمل مديرا للمؤسسة الصناعية ، ومعلمين للصناعات ، وموظف للأعمال الكتابية والمخزنية .

التمويل :

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية الممول الأساسي لتلك الجمعيات ، إذ أن أغلب الإعانات التي تمنح للمعلاء تصرف من اعتمادات الضمان الاجتماعي كما تعتمد الجمعيات إلى حد ما على هبات وزارة الأوقاف وعلى المبالغ التي رصدتها مصلحة السجون لاعانتها خصما من صافي أرباح كائنات السجون . كما تعتمد أيضا على تبرعات المهتمين برعاية المسجونين واشتراكات الاعضاء .

ولقد نص النظام الأساسي على :

تتكون إيرادات الجمعية من :

- (أ) اشتراكات الاعضاء .
- (ب) التبرعات والهبات .
- (ج) الإعانات الحكومية والأهلية .

(د) حصلة ايرادات الحفلات والارباح الناتجة من استثمار أموال الجمعية طبقا لقرارات مجلس الادارة وتكون خاضعة للقانون للمعام .

(هـ) الموارد الاخرى التى يقررها مجلس الادارة .

الارتباط بين الجمعيات والاشراف عليها وتوجيهها :

لا يوجد اى ارتباط بين الجمعيات القائمة اذ ان لكل جمعية استقلالها الذاتى ولا تربطها بالاخرى اى رابطة على الرغم من اتفاقها جميعها فى نفس الهدف واذلك نجد كل منها تعمل فى واد دون اى تنسيق للجهود او المعيير .

وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على تلك الجمعيات بحكم القانون كاشرافها على بقية الجمعيات الخيرية . ويساهم بعض مراقبى الشؤون الاجتماعية فى تدعيم نشاطها عن طريق تسهيل مهمتها وتوجيه مجالس ادارتها طبقا لنظم وتعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية . الا ان هذا الاشراف فى الواقع اشراف شكلى اكثر منه فعلى وليس ادل على ذلك من توقف نشاط عشرة جمعيات لم ينقض على قيامها سنة او اكثر قليلا . ولعل ذلك هو ما دفع المسئولين الى التفكير الجدى فى انشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم يتولى الاشراف الفعلى على نشاطها وخدماتها . وأن الوظيفة التى تقوم بها بالنسبة للمفرج عنهم من المسجونين لا تعدو مساعدتهم فى الحصول على ما يستحقونه من مساعدات مالية طبقا لقانون الضمان الاجتماعى واستخدام تلك الاعانة المالية فى اعداد بعض المشروعات البسيطة . وعلى ذلك فان الرعاية اللاحقة التى تقوم بها تلك الجمعيات هى فى مجموعها رعاية مادية اختيارية فحسب أو مايسمى اصلاحا (بالمساعدة عند الافراج) ، أما الرعاية اللاحقة بفهمها المعاصر التى تتضمن بجانب المساعدة المادية material aid مساعدة غير مادية non-material aid فلا وجود لها حتى

الآن ولن تتواجد الا اذا وجد نوع من الرعاية اللاحقة الاجبارية ولو بالنسبة لبعض فئات خريجي السجون ونظمت الرعاية اللاحقة على اساس كونها خدمة عامة مكتملة لعلاج السجن يقوم بها جهاز حكومي خاص .

ثالثا - مشروع الاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم :

قد لا ينقضى وقت طويل حتى يصدر قرار السيد وزير الشئون الاجتماعية باتشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم وقد سبق ان تناولنا في البحث الخامس الخطوات التي اتخذت في شأن انشاء هذا الاتحاد وما قام امامها من عراقيل وما انتهت اليه من مراحل .

ومشروع لائحة النظام الاساسي لهذا الاتحاد تتكون كما سبق ان نوهنا من ستة ابواب تضم سبعة وعشرين مادة وقد ارفقنا بالبحث صورة اللائحة المقترحة ولا يهمنا في مناقشتنا الآن سوى الابواب والمواد التي تتعلق باغراض الاتحاد ، وتكوينه ، واختصاصاته ، وتحويله .

اغراض الاتحاد :

جاء بالمادة (٢) من مشروع لائحة النظام الاساسي للاتحاد العام لجمعيات رعاية المسجونين واسرهم ان اغراض الاتحاد هي :

(١) تنسيق خدمات الهيئات العاملة في محيط رعاية المسجونين واسرهم ، وتقوية التعاون بينها للقيام بالاعمال المشتركة ، ومنع تكرار خدماتها ، وتمكين كل منها من تقديم خدمات جديدة مما تحتاجه الهيئة .

(ب) دراسة وتنسيق الخدمات المتنوعة للمسجونين واسرهم واجراء البحوث الفنية المتصلة بذلك .

(ج) تزويد الهيئات المعنية بخدمة المسجونين واسرهم بالاحصائيات والبيانات اللازمة لعملها ، واعداد الدراسات الفنية للعاملين بها وتمكينها ، من تأدية رسالتها على الوجه الاكمل .

(د) اقتراح التشريعات اللازمة في ميدان خدمة المسجونين واسرهم من وقائية وعلاجية على الجهات المختصة والمعنية بالامر .

(هـ) تخطيط البرامج الاجتماعية اللازمة لرعاية المسجونين واسرهم .

تكوين الاتحاد واختصاصاته :

تنص المادة (١٠) من الباب الثالث من مشروع لائحة الاتحاد على :

تتكون مضيوية الاتحاد مما يأتى :

(١) عضوان من كل هيئة أهلية تشتغل برعاية المسجونين واسرهم بالمحافظات المختلفة .

(ب) اشخاص بحكم مناصيهم يمثلون الجهات الاتية :

(وزارة الشؤون الاجتماعية — مصلحة السجون — الاتحاد القومى —

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — الادارة المحلية) .

(ج) الاشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون

الاجتماعية .

وتنص المادة (٢١) من الباب الرابع من مشروع لائحة الاتحاد

على :

يدير الاتحاد مجلس ادارة مكون من سبعة عشر عضوا ومدة

العضوية ثلاث سنوات ويتكون المجلس من تسعة أعضاء منتخبين بجانب

الاعضاء الاتيين :

(١) ممثل لوزارة الشؤون (ب) ممثلان لمصلحة السجون .

الاجتماعية .

(ج) ممثل الاتحاد القومى . (د) ممثل المركز القومى للبحوث

الاجتماعية والجنائية .

(هـ) ممثل الادارة المحلية . (و) عضوان يعينهما وزير الشؤون

الاجتماعية من بين المهتمين

بميدان الجريمة .

وتنص المادة (٢٤) من الباب الرابع من مشروع لائحة الاتحاد
على :

يختص مجلس الإدارة بإدارة شئون الاتحاد وعلى وجه الخصوص بما يأتى:

١ - اعداد التقرير السنوى لنشاط الاتحاد .

٢ - وضع مشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامى
للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات .

٣ - اعداد اللوائح المالية والداخلية التى يسير عليها العمل فى
الاتحاد .

٤ - تعيين الموظفين اللازمين للاتحاد والنظر فى تأديهم ومصلهم .

تمويل الاتحاد :

تنص المادة (٤) من الباب الثانى من مشروع لائحة الاتحاد
على :

تتكون إيرادات الاتحاد من :

(أ) اشتراكات الاعضاء .

(ب) التبرعات والهبات .

(ج) الوصايا والاوقاف .

(د) حصيلة ايراد الحفلات .

(هـ) الموارد الاخرى التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

وباستعراض تلك المواد يتضح أن هذا الاتحاد اذا ما أنشئ طبقاً
لنصوص تلك اللائحة فانه يصبح اتحاداً عاجزاً لا يملك حتى وضع
مستويات موحدة للعمل بها فى الجمعيات المحلية لانه لا يملك الالتزام
باتباعها كما انه لا يملك حتى الاشراف على تنفيذها ، كما أن مجلس ادارته
لا يضم ممثلين عن الوزارات الوثيقة الصلة بخدمات الرعاية مثل
وزارات الداخلية والعمل والصناعة والاوقاف والزراعة ... الخ .

والنتيجة الحتمية التى لابد وأن تنتهى إليها هى أنه لا يوجد حتى اليوم أى تنظيم بالمعنى المتعارف عليه ولا جهاز متكامل للرعاية اللاحقة بمفهومها الحديث وكل ما هناك عشر جمعيات أهلية عاطلة وأربع جمعيات نشاطها لا يعدو المساعدة عند الإفراج بملولها الفنى ، وأن نظمتها الأساسية لا تعطى أى منها أى سلطان على المفرج عنه أيا كان نوعه . وأن إنشاء اتحاد عام لجمعيات رعاية المسجونين القائمة هو فى رأى أمر سابق لأوانه لأن تنظيمه بالصورة السابق لمس خطوطها العريضة يجعل منه أداة مظهرية من حيث القيادة والتحكم فى الوحدات التى ستندرج تحتها .
بحكم القانون .

المبحث السابع

تنظيم الرعاية اللاحقة لخريجى السجون

على مستوى الجمهورية

تمهيد :

تناولنا فى المباحث الستة السابقة استمرضا موجزا للجانب التطبيقى التنظيمى للرعاية اللاحقة فى العالم الغربى وفى الجمهورية العربية المتحدة ونرى قبل اقتراح أى تنظيم لهذه الرعاية على مستوى الجمهورية أن نحاول رسم الخطوط العريضة المكونة للإطار العام للصورة التطبيقية التنظيمية للرعاية اللاحقة لخريجى السجون بمفهومها الدولى ، وأن نتبع ذلك بأهم الحقائق التى يمكن استخلاصها عن طريق مقارنة تلك الصورة بالصورة القائمة فى مصر ، وأن ننهى البحث بالتنظيم المقترح لتلك الرعاية .

وعلى ذلك فإن هذا البحث سيتكون من :

- أولا — الصورة التطبيقية التنظيمية للرعاية اللاحقة بمفهومها الدولى .
- ثانيا — الحقائق المستخلصة عن طريق المقارنة .
- ثالثا — التنظيم المقترح .

اولا - الصورة التطبيقية التنظيمية للرعاية اللاحقة لخريجى السجون

بمفهومها الاولى (١) :

تختلف الرعاية اللاحقة لخريجى السجون من حيث فلسفتها ونظرياتها وتطبيقاتها وادواتها ومنظوماتها بين قطر وآخر . ومع ذلك فان استعراضنا للصورة الدولية للرعاية اللاحقة ينتهى بنا الى ان :

المفهوم العام للرعاية اللاحقة :

ان الرعاية اللاحقة ، بمفهومها العام ، هى الاهتمام والمساعدة التى تمنح لمن يخلى سبيله من مؤسسة عقابية لفرض معاونته فى جهوده للتكيف الاجتماعى فى المجتمع الحر .

وان الرعاية اللاحقة التى كتبت تقوم بها هيئات الرعاية الاولى كانت تهدف اصلا مساعدة المسجونين المخرج عنهم افراجا نهائيا بانقضاء مدة العقوبة كاملة وذلك عن طريق امدادهم بالملكل والملبس والمأوى والعمل ، وعن طريق تقليل صدمة الانتقال من ضواغط وتقيود السجن التقليدى الذى كان هدفه الوحيد هو عقاب نزلائه وردعهم .

وما ان ادخل نظام الافراج الشرطى على نظم السجون خلال الثمانين سنة الاخيرة ، وما ان اكتسح عنصر الانسانية عنصر العقاب حتى تغيرت اهداف الرعاية اللاحقة ، وما زالت تتغير ، تبعا لتغير هدف الافراج الشرطى وصورة ذلك ان الافراج الشرطى عندما ابتكر كان مصمما فى مبدأ الامر كتدبير يكتل بقاء المسجون المخرج عنه تحت الرقابة والتحكم طوال المدة الباقية من عقوبته الامر الذى حدا بالسؤولين الى اسناد عملية مراقبة المخرج عنه افراجا مشروطا الى رجال الشرطة الذين كان عليهم مراقبته فى عمله وفى محل اقامته وما زال هذا النمط التقليدى قائما فى بعض الاقطار .

Paludan-Muller, Pre-Release Treatment

(١) يرجع فى ذلك الى
and After - Care, General Report, United Nations, New York, 1960
(A/CONF. 17/6) PP. 39 - 67.

المفهوم الفنى المعاصر :

أما اليوم فإن الرعاية اللاحقة هى العلاج المكمل لعلاج السجن والوسيلة العملية لحماية المجتمع عن طريق توجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنه لسد احتياجاته ومعاointه على الاستقرار فى حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه تحت إشراف ومعاونة متخصص فى فنون الخدمة الاجتماعية حتى أن البعض يسمونها بالرعاية الإصلاحية Carrectional Welfare كما أصبحت الرعاية اللاحقة بمفهومها المعاصر لصيقة الصلة بالانفراج المشروط ، بعد أن أصبح الانفراج المشروط بصورته الحديثة الاداة العملية لتوفير مرحلة انتقالية تجريبية يتدرج خلالها المفرج عنه من حياة السجن المقيدة الى حياة المجتمع الحرة أما العناية المؤقتة التى يلقاها المفرج عنهم انفراجا نهائيا بانقضاء المدة فقد أصبحت تعرف بالمساعدة عند الانفراج .

ولذلك نجد بعض الاقطار ، كالولايات المتحدة وانجلترا ، تستخدم تدبيرين مختلفين للرعاية اللاحقة ، تدبير للمفرج عنهم تحت شرط يسمى بالرعاية اللاحقة After-care ، والاخر خاص بمن يفرج عنهم انفراجا نهائيا بوفاء العقوبة يسمى بالمساعدة عند الانفراج Aid on Discharge والنظام الاول نظام الزامى بحكم القانون أما الاخر فنظام اختيارى للمفرج عنه حرية قبوله او رفضه .

كما أن بعض مدارس الفكر الحديث تنادى بوجوب امتداد نطاق تطبيق الرعاية اللاحقة بمفهومها الحديث بالنسبة لجميع من يفرج عنهم من السجون عن طريق التشريع الذى يوجب رضوخهم جميعهم للرعاية اللاحقة خلال مدة محددة سواء أفرج عنهم انفراجا مشروطا أو انفراجا نهائيا .

اهمية الرعاية اللاحقة :

ولقد علق المركز القومى لمكافحة الجريمة والدفاع الاجتماعى على الرعاية اللاحقة بقوله انه يعتبر الرعاية اللاحقة انتصارا من الانتصارات التى حققتها العصر الحديث اذ بينما كان خريجو المسجون يعتبرون فى الماضى طريدى

المجتمع ومنبؤنيه بحيث ينبغي اتخاذ كافة الاحتياطات المضادة قبلهم ، نجد ان الراى العام العالى قد اعترف خلال القرن الحالى بأن افضل وسيلة مضادة لحماية المجتمع من شرورهم واعتدائهم المستقبل على القانون هى فى توفير الاشراف الواعى على سلوكهم ، بصورة تختلف عن مراقبة الشرطة، مع منحهم التعفيد الادبى والمساعدة المادية الضرورية التى تمكنهم من التغلب على متاعبهم ومشاكلهم .

الرعاية اللاحقة الاجبارية والاختيارية :

ومن الجائز أن تكون الرعاية اللاحقة اجبارية او اختيارية ومنهزم **الرعاية اللاحقة الاجبارية** المتعارف عليه هى تلك الرعاية التى تلحق الانعراج المشروط بأى صورة من صوره الحديثة (مثل الانعراج على نظام البارول) كلازمة له سواء اكان مثل ذلك الانعراج انتقائيا أو تلقائيا .

والرعاية اللاحقة الاختيارية هى الرعاية اللاحقة التى تمنح للمفرج عنهم الذين يلتبسونها ، والتى يكون لهم مطلق الحرية فى قبولها أو رفضها عندما تقدمها المنظمات والجهزة المختصة تلقائيا .

وليس هناك ثمة فارق فى الهدف بين الرعاية اللاحقة الاجبارية والرعاية اللاحقة الاختيارية ، اللهم الا افتقار الرعاية اللاحقة الاختيارية الى العقاب فى حالة عدم الرضوخ لها وهى لذلك تتوقف وتعتمد اعتمادا كلياً على رغبة العميل فى الحصول على المساعدة الممنوحة ، بينما ترتبط الرعاية اللاحقة الاجبارية عادة بالاشراف والرقابة والتهديد بالاعادة الى السجن اذا ما اخل العميل بشروطها .

والرقابة بمفهومها التقليدى لا تعدو أن تكون فى حد ذاتها سطحية مظهرية . وهى بهذا المفهوم التقليدى لا تختلف كثيرا عن الالتزام باخطار الشرطة بمحل الاتامة ووسيلة المعيشة ، كما هو متبع حتى الان فى بعض الاقطار بالنسبة لفئات معينة من خريجى السجون .

ولكن المفهوم الحديث للرقابة قد أصبح يستوجب أن يضاف اليها لا المساعدة المادية اللازمة فحسب بل يجب أن يضاف اليها أيضا المنهج

الانسانى لاعادة تنمية الجذور الوجدانية العطفية ، وللحد من العداء والافساد الناجم عن حياة السجن ، ولكفالة تقبل الاخرين للعميل وقبوله لهم .. الخ .. فالرقابة بمفهومها الحديث هى روح الرعاية اللاحقة وجوهرها ، ووظيفتها اعمق وابعد من مجرد التحكم فى سلوك المفرج عنه تحكما يحول بينه وبين ارتكاب جريمة جديدة ، على اساس ان الرقابة فى الرعاية اللاحقة محدودة فى محتوا الامر الذى يوجب ان تهدف الى ابعاد من تلك الوظيفة السلبية وان توجه نحو التجديد البناء للشخصية المعسلة وتأسيسه فى مجتمعه المحلى تأسيسا يكفل استقراره الدائم . وعلى ذلك فان الرقابة فى الرعاية اللاحقة قد ابتعدت عن الوظيفة التحكمية الصرفة الى الوظيفة العلاجية البناء المزوجة بالاشراف والمساعدة والتوجيه وبذلك خرجت من يد رجل الشرطة الى يد رجل الخدمة الاجتماعية .

اهداف الرعاية اللاحقة :

ان الهدف الاولى للرعاية اللاحقة هو مكافحة ظاهرة العود بين خريجى السجون بالاضافة الى رغبة انسانية لمساعدة طريدى المجتمع عن طريق منحهم التعزيز الادبى اللازم للتغلب على المتاعب والمشاكل التى لا مفر لهم من مواجهتها عند اخلاء سبيلهم . وعلى ذلك فان الهدف الاول والاخر للرعاية اللاحقة هو اعادة التاهيل الاجتماعى للمفرج عنه لحماية المجتمع . ولقد عبرت القاعدة (٦٤) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين عن وجهة النظر هذه اذ ذكرت :

(ان واجب المجتمع لا ينتهى بالافراج عن المسجون ، ولذلك ينبغى قيام هيئات حكومية وخاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف الى تقليل التحامل عليه والى تاهيله الاجتماعى) .

مظاهر الرعاية اللاحقة :

وللرعاية اللاحقة مظهرين واضحين :

منح المساعدة المادية في صورة ملابس ، ونقود ، وماوى ، وعسل ، ووثائق ، وادوات .. ونحو ذلك .

وتوفر المعاونة الادبية للتغلب على المشاكل الوجدانية للمسجون عند اخلاء سبيله .. وخلال الفترة اللاحقة لذلك .

وليست الرعاية اللاحقة مجرد منح مساعدة مالية سيما وان المساعدة المالية قد تكون مفسدة للمفرج عنه في بعض الاحيان وخاصة بالنسبة للمفرج عنه الذى ينظر الى هيئة الرعاية اللاحقة التى تمنح المساعدة المالية كمصدر يستطيع ان يحصل منه على المال بالاحتيايل المتنع بالحاجة . كما ان بعض المفرج عنهم ينظرون الى المساعدة المالية كحق دائم واجب الاداء وليس منحة وقتية ويطالبون بها جميعات الرعاية اللاحقة على هذا الاساس فاذا ما رفض طلبهم هددوا بالعودة الى الجريمة ووضعوا اللوم كله على هيئة الرعاية اللاحقة التى لم تستجب لطلباتهم . ويميل الاتجاه اليوم الى الحد على قدر المستطاع من تقديم منظمات الرعاية اللاحقة للمساعدة المسادية وترك امرها اما الى السجن نفسه لينحها عند الافراج او الى المنظمات الاجتماعية التى تساعد أى مواطن معدم على الحصول عليها ، ولو ان من الجائز ان توفر هيئات الرعاية اللاحقة مزيدا من المساعدة المادية كتوفير العمل مثلا وأن تمنح قروضا مقسطة الاداء . وعلاوة على ذلك فان الاشراف والرقابة قد اصبح مفهومها الاساسى محصورا في تقديم اخصائى الرعاية اللاحقة للتوجيه والمساعدة الشخصية التى تساعد المفرج عنه على تنمية ندراته وموارده ليحيا حياة عادلة مطمئنة سعيدة مع نفسه ومع عائلته ومع جيرانه ، وبذلك اصبحت الرقابة بمفهومها الحديث جزءا متكاملما مع الرعاية اللاحقة لا يتجزا عنها وشرطا من شروط اخلاء السبيل على أى نظام حديث من نظم الافراج المشروط .

الحاجة الى الرعاية اللاحقة :

طالما ان الرعاية اللاحقة الاختيارية لا يقبل عليها سوى القسلة من المسجونين لغرض الحصول على منافع مادية عند الافراج عنهم في صورة

تقود أو خدمات وأن صلتهم بهيئات الرعاية تنقطع تماما بمجرد حصولهم عليها ، لذلك فإن الرعاية اللاحقة الإيجابية تصبح الحل العملى السليم لمكافحة ظاهرة العود عندما يمكن توفير الامكانيات اللازمة لشمول الرعاية اللاحقة لأكبر عدد من خريجي السجون .

ومع أن الفائدة الحقيقية للرعاية اللاحقة كأداة لمنع ظاهرة العود بين خريجي السجون لم توضع حتى الآن موضع البحث العلمى الدقيق إلا أنه طبقا لما انتهى إليه المجلس الاستشارى لعلاج المذنبين فى إنجلترا وطبقا للخبرات والتجارب والاتجاهات العامة السائدة فإن الرعاية اللاحقة تعتبر الحل العملى الوحيد للقضاء على تلك الظاهرة أو الحد منها على الاقل ، كما أن من الحقائق التى اجبج على التسليم بها أن اخلاء سبيل المذنبين دون رعاية لاحقة ودون أى تدبير للإشراف والتحكم أو المساعدة والتوجيه فسيه اضرار بالغ بالمجتمع وبالمفرج عنه نفسه . وعلاوة على ذلك فإن اخلاء سبيل المسجون مع وضعه تحت رعاية لاحقة لهو من الناحية الاقتصادية اقل تكاليف على الدولة من ابقائه داخل السجن وخاصة أن ذلك سيمرغ عن كاهل المجتمع عبء امالة اسرته أثناء سجنه .

فاذا كان المجتمع جادا فى منع ظاهرة العود فليس هناك طريق آخر معروف حتى اليوم سوى مساعدة خريج السجن على أن يبدأ حياة جديدة . وإن ذلك لا يتم باطلاق سراحه مع منحه بضع دريهمات وأمره بعدم العودة الى الجريمة أن عملية السجن فى حد ذاتها مهما كانت برامج العلاج ممتازة تصبح عديمة الجدوى إذا لم يتلواها برنامج منظم ومنسق للإفراج مع الرعاية اللاحقة . كما أن أى نظام للرعاية اللاحقة لن يكون نصيبه النجاح إذا اقتصر تطبيقه على بعض المسجونين دون غيرهم . وفى ذلك يقول مستر ساتفورد بيتس ، احد رواد الإصلاح فى أمريكا ، أنه حتى فى حالة المسجونين الذين لا يستحقون اللين والتسامح والذين يحرمون من الإفراج المشروط فإن المتبع فى كثير من الولايات الامريكية من الناحية العملية هو وضع المفرج عنه بانقضاء العقوبة تحت الرعاية اللاحقة التى تتضمن الرقابة

والإشراف والمساعدة خلال مدة معينة بدلا من تركه بدون رقابة أو تحكم أو إشراف وتوجيه .

شمول الرعاية اللاحقة :

وعلى الرغم من التسليم بضرورة الرعاية اللاحقة الإجبارية ، وعلى الرغم من قبول معظم الدول لبدء الإفراج المشروط مع الرعاية اللاحقة له فقد وضعت قيود كثيرة بالنسبة لاستخدام هذا المبدأ فيما يتعلق بفئات معينة من المجرمين أو بالنسبة لأنواع محددة من الجرائم . وتختلف تلك القيود بين دولة وأخرى ، ولا توجد سوى دول قليلة جدا تستخدم نظام الإفراج المشروط المصحوب بالرعاية اللاحقة بالنسبة لكل المسجونين الذين ينفذون أحكاما تزيد على حد أدنى معين . ففى السويد مثالا ينص القانون على وجوب الإفراج على نظام البارول (إفراج مشروط مع الرعاية اللاحقة) بالنسبة لكل المسجونين المحكوم عليهم بعقوبة محددة عند انقضاء خمسة أسداس مدة الحكم . وتعادل مدة الوضع تحت نظام البارول الجزء الذى لم ينفذ من العقوبة مضافا إليه سنة أخرى . ومن الجائز أن يمتد الوضع تحت نظام البارول إلى مدة أقصاها خمس سنوات يوضع المسجون المفرج عنه خلالها تحت الإشراف والرقابة والتوجيه والمساعدة . ويتيح مثل هذا النص شمول الرعاية اللاحقة لكل من يفرج عنهم من السجون دون نظر إلى رغباتهم الشخصية .

ولكن ينبغي قبل إيجاد مثل هذا النص التعرف على مدى قدرة منظمات وهيئات الرعاية اللاحقة فيما يتعلق برعاية كل هؤلاء المسجونين ومدى كفاية الخدمات التى توفرها لهم . فإذا كانت هيئات الرعاية اللاحقة ليست قادرة على القيام بتلك المهمة الضخمة على نحو سليم أصبح من المنطق وجوب قصر الرعاية اللاحقة الإجبارية على المجموعات التى ثبت من التجربة والخبرة أنها أعظم المجموعات حاجة إلى الرقابة والمساعدة والتوجيه . أما إذا امتدت الرعاية اللاحقة لتشمل مجموعات أكبر مما يحتمل الجهاز

القائم خدمتها الخدمة الكافية فان الرعاية اللاحقة تصبح في هذه الحالة
عديمة الجدوى .

كما ان المجلس الاستشارى لعلاج المخربين في انجلترا قد انتهى الى القول
بانه ينبغي ان ينص القانون صراحة على فئات المسجونين الذين يجب ان
تفرض عليهم رعاية لاحقة اجبارية والا يترك ذلك للمحكمة او للهيئة المسؤولة
من الامراج او لطلب المسجون نفسه وانها ترى ان الفئات التالية هى التى
يجب ان ترخص لرعاية لاحقة اجبارية حسب اولوية الترتيب التالى :

- ١ - كل المفرج عنهم امراجا مشروطا .
- ٢ - المسجونون البالغون الذين ينفذون عقوبة بالسجن لمدة اثنى عشر
شهرًا أو أكثر وسبق الحكم عليهم بعقوبة السجن دفعة واحدة .
- ٣ - المسجونون البالغون الذين ينفذون حكما مدته أربع سنوات
أو أكثر .
- ٤ - المسجونون البالغون الذين ينفذون حكما تزيد مدته على ثلاثة شهور
وسبق تنفيذهم لحكم بالسجن دفعة واحدة .
- ٥ - المسجونون البالغون الذين ينفذون حكما بالسجن مدته اثنى عشر
شهرًا أو أكثر وسبق تنفيذهم لحكمين سابقين بالسجن .
- ٦ - المسجونون البالغون الذين تقل اعمارهم عن ستة وعشرين سنة
عند الحكم عليهم وينفذون حكما تزيد مدته على ثلاثة شهور .
- ٧ - المسجونون البالغون الذين ينفذون حكما بالسجن مدته اثنى عشر
شهرًا أو أكثر وسبق تنفيذهم لثلاثة احكام بالسجن أو أكثر .

مسئوليات وواجبات اخصائى الرعاية اللاحقة :

اذا استعرضنا الواجبات والمسئوليات التى تلقى على عاتق اخصائى
الرعاية اللاحقة ، التى تتضمن عنصر الرقابة بمفهومه الحديث ، لوجدنا ان
تلك الواجبات والمسئوليات تختلف بين قطر وآخر الا انها تقوم بصورة عامة
في الدول المتقدمة على اساس شمولها لثلاث مراحل مختلفة ومتصلة
ومتلاحقة هى اجمالا :

١ - خدمة الحالة قبل الإفراج وتتضمن الاتصال بالعميل والحصول على ثقتة وعلى البيانات الكاملة عن سجله الاجتماعي والجنائي ، ومكونات شخصيته ، وأخلاقه وقدراته وميوله واتجاهاته وآماله ومطامحه ، وأسرته وأصدقائه وعلاقاته ومعاونته في أعداد مشروع مستقبل حياته .

٢ - خدمة الحالة عند الإفراج وتتخلص في مقابلة العميل وسد حاجاته الأولية من ملابس ومأوى ونقل الى الوطن وإعادة الى الأسرة وتوفير العمل المناسب وتوجيه ومعاونة وتشجيع وعلاج .. الخ .

٣ - خدمة الحالة بعد الإفراج وتتخلص في الاشراف على العميل ورقابة تقدمه في تنفيذ مشروع تكيفه الاجتماعي واستقراره في مجتمعه ومساعدته على تنمية قدراته وموارده ليحيا حياة آمنة مطمئنة سعيدة مع نفسه ومع عائلته ومع جبرته ، مع ما يتطلبه ذلك من توجيه وتحكم في سلوكه وفق ما تقتضيه الحالة ، واتخاذ الاجراء المناسب في حالة النجاح أو الاخفاق طبقا للنصوص القانونية القائمة .

كما ان من الاهمية بمكان ان يعهد بمسئولية القيام بتلك المراحل الثلاث الى موظف واحد لضمان نجاحها وكفاءة فاعليتها .

موظفو الرعاية اللاحقة :

من الجائز ان يكون موظفو الرعاية اللاحقة من المساعدين الاجتماعيين المتخصصين التابعين للهيئات الحكومية أو شبه الحكومية أو المنظمات الاهلية . كما ان من الجائز ان يكونوا من المتطوعين بشرط أن يعملوا كمعاونين تحت اشراف وتوجيه موظفي الرعاية المؤهلين .

وهناك نقص مزمن في موظفي الرعاية اللاحقة في كثير من أقطار العالم نتيجة لعدم توفير المال اللازم لذلك من جهة وعدم وجود العدد الكافي من الأشخاص المؤهلين والمدربين في هذا الميدان من جهة أخرى .

ولقد اقترح كعلاج جزئى لمشكلة نقص العاملين فى ميدان الرعاية
اللاحقة :

١ — تركيز برامج التدريب التى يطلقها موظفو الرعاية اللاحقة على
نواحى التطبيق العملى والتقليل من النواحى النظرية على قدر المستطاع .

٢ — الاستعانة بهيئات وجمعيات الرعاية الاجتماعية غير المتخصصة فى
الرعاية اللاحقة لخريجى السجون فى توفير بعض الخدمات التى يفتقر اليها
هذا الميدان وخاصة مالا يحتاج منها الى تخصص مهنى كامل .

٣ — السماح للمتطوعين بالعمل فى ميدان الرعاية اللاحقة لخريجى
السجون على شريطة حسن انتقائهم واعدادهم عن طريق برامج محددة
للتدريب العملى ، سيما وان هؤلاء المتطوعين من الممكن ان يقوموا بعصب
الاهتمام الفردى المركز بالمسجون المفرج عنه اكثر من المساعد الاجتماعى
المتخصص فى الرعاية اللاحقة لما ينوء به عادة من عبء ثقيل من الحالات
يحول بينه وبين ما يتطلبه تفريد العلاج من وقت وجهد . ولهذا السبب فان
من الجائز ان يساهم امثال هؤلاء المتطوعون فى اعادة ادماج المفرج عنه فى
مجتمعه واستقراره فيه بصورة اكثر فاعلية واثرا بتوجيه من المساعدين
الاجتماعيين المتخصصين .

تنظيم اجهزة الرعاية اللاحقة :

يقوم تنظيم اجهزة الرعاية اللاحقة لخريجى السجون فى العالم وفق ثلاثة
انماط رئيسية :

نمط تقليدى يتبلور فى قيام جمعيات خيرية متطوعة ، علاقتها بالجهاز
الحكومى علاقة غير رسمية ، وتمويلها تمويل اهلى ، وخدماتها لا تعدو
المساعدة المادية ، وغالبية موظفيها من المتطوعين .

ونمط تعاونى متعدد الاشكال يجمع بين التنظيم الاهلى والاشراف
والتحكم الحكومى :

أما على أساس الاعتراف القانونى بالجمعيات الاهلية المتطوعة وتنظيم وظائفها عن طريق نصوص تشريعية ملزمة مع بقاء تمويلها اهليا .

وأما على أساس تقنين يعطى للتطاع العام السلطة الكاملة للتحكم المباشر فى نشاط وخدمات الجمعيات الاهلية المتطوعة مع تمويل هذا النشاط تمويلا كاملا او جزئيا من الخزانة العامة للدولة .

ونمط متقدم وهو ارقى انماط التنظيم واعظمها فاعلية ويتطور فى تنظيم وإدارة خدمات الرعاية اللاحقة ببخلاف صورها فى جهاز حكومى خاص .

تبعية الجهاز الحكومى للرعاية اللاحقة :

ومن الجائز أن يكون الجهاز الحكومى للرعاية اللاحقة تابعا لوزارة العدل ، او مصلحة السجون ، او لوزارة الشؤون الاجتماعية ، كما قد يكون جهازا حكوميا مستقلا تتعاون معه لجنة استشارية يشترك فى عضويتها الإدارات الحكومية والمنظمات الاهلية التى تتصل وظائفها اتصالا مباشرا بخدمات الرعاية اللاحقة .

ويستند التنظيم فى الحالتين الاولين الى مبادئ اساسيين :

- ١ - ان عمليات وخدمات الرعاية اللاحقة يجب ان تكون استمرارا وامتدادا للعلاج الذى بدأ منذ صدور الحكم وتنفيذ العقوبة .
- ٢ - وان موظفى وزارة العدل او موظفى مصلحة السجون فى استطاعتهم اكثر من غيرهم الحصول على كل السجلات والبيانات التى تتيح لهم الفهم الدقيق والمعرفة الكاملة بكونيات شخصية المذنب واحتياجاته ولذلك فانهم أقدر من غيرهم على رقابته وملاحظته ومساعدته وتوجيهه وتوفير احتياجاته .

كما يستند التنظيم فى الحالة الثالثة الى مبادئ اساسيين ايضا :

- (١) الايمان بأن وظيفة الرعاية اللاحقة يجب أن تكون جزءا من أجزاء تدابير الرعاية الاجتماعية العامة التى توفرها وزارة الشؤون الاجتماعية لجميع المواطنين .

٢ - او على أساس عدم توافر العدد الكافي من الموظفين الاجتماعيين او قلة عدد خريجي السجون الذين يمنحون تلك الرعاية الامر الذى يؤدى الى تكليف موظفى الرعاية الاجتماعية العامة بوظائف الرعاية المتعددة الاشكال ومن بينها القيام بوظائف وواجبات الرعاية اللاحقة لخريجي السجون .

هذا ويستند التنظيم فى الحالة الأخيرة بالمثل الى مبادئ أساسيين :

١ - ان فى ايجاد جهاز حكومى مستقل للرعاية اللاحقة لخريجي السجون يفضل كثيرا تتبع هذا الجهاز لوزارة العدل لان الاهتمام المتغلب فى هذه الحالة يكون موجها دون شك الى مراعاة تنفيذ القانون بصورة جامدة بدلا من المرونة وبعد النظر اللازمين فى عمليات اعادة التكيف والتأهيل الاجتماعى لخريج السجن .

٢ - كما ان فى تتبع هذا الجهاز لمصلحة السجون واعتبار موظفيه تابعين لتلك المصلحة ما قد يؤدى بحكم العادة الى تمسكهم بوجهة النظر الموضوعية الجامدة البعيدة عن المرونة نتيجة لطبيعة القهر والاجبار التى يتطبع بها موظفو السجون دون شعور منهم .

٣ - كما ان تتبع هذا الجهاز لوزارة الشؤون الاجتماعية على أساس ان الرعاية اللاحقة لخريجي السجون هى احدى صور الرعاية الاجتماعية العامة وان من الجائز قيام موظفى تلك الرعاية العامة بها بجانب صورها الاخرى المسؤولين عنها امر يؤدى لا محالة الى اضعاف مستوى الرعاية اللاحقة وعدم فاعليتها لبعدها عن التخصص الهادف من جهة وعدم تفرغ القائمين بها من جهة أخرى .

ولما كانت الرعاية اللاحقة قد تكون فى بعض الاحيان حتمية عن طريق التشريع كما قد تكون اختيارية فى احيان أخرى فان من الشائع وجود كل من الانباط التنظيمية الحكومية والاهلية ولو ان الاتجاه العام فى كثير من الدول المتقدمة يتجه نحو ايجاد خدمات رعاية لاحقة حكومية . اما الاقطار

التي ما زال يعهد فيها بوظائف الرعاية اللاحقة الى منظمات أهلية متطوعة فيبدو أن هناك ميل عام ليس فقط نحو تمويل القطاع العام لخدماتها والتحكم الكامل للقطاع العام في نشاطها فحسب ، بل والتفكير الجدى ايضا نحو اسناد المسؤولية المباشرة الى أجهزة القطاع العام ولو بالنسبة للرعاية اللاحقة الاجبارية . كما أن من المتفق عليه بصورة عامة وجوب ايجاد نوع من التحكم المرتزى في تنظيم وإدارة الرعاية اللاحقة وخدماتها بصورة تكفل فاعلية تلك الرعاية وشمولها .

تلك هى أهم الخطوط العريضة المكونة للاطر العام للصورة التطبيقية التنظيمية للرعاية اللاحقة لخريجى السجون بمفهومها الدولى .

ثانيا - الحقائق المستخلصة عن طريق المقارنة :

ان استقراءنا للصورة العامة للرعاية اللاحقة لخريجى السجون فى الدول المتقدمة ، والتي كشفنا عن سماتها البارزة فى مواضع مختلفة من هذا البحث ، ومقارنتها بالصورة المحلية القائمة للرعاية اللاحقة فى الجمهورية العربية المتحدة يتيح لنا الخروج بالحقائق التالية :

١ - ان مفهوم الرعاية اللاحقة فى مصر ما زال مفهوما غامضا يميل الى المفهوم التقليدى اكثر من ميله الى المفهوم الفنى المعاصر ويزيد المفهوم غموضا على غموض ذلك التخبط الذى أوجده المشرع اذ بينما نجد أن المادة (٦٤) الواردة بالباب الحادى عشر الخاص بالافراج تحت شرط من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على وجوب اخطار ادارة السجن لوزارة الشؤون الاجتماعية باسم المحكوم عليه قبل الافراج عنه بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكى يتسنى فى هذه المدة تاهيله اجتماعيا واعداده للبيئة الخارجية مع بذل كل اسباب الرعاية والتوجيه اللازمة له ، نجد أن المذكرة الايضاحية تذكر بأن هذه المادة (٦٤) جاءت بحكم جديد يقصد رعاية المفرج عنه عقب الافراج عنه حتى يباعد بينه وبين الاسباب التى دعت الى دخوله السجن ولا نجد بعد ذلك اى تفسير او ايضاح لا فى القانون ولا فى مذكرته الايضاحية ولا فى لائحته الداخلية عن كيفية قيام وزارة الشؤون

الاجتماعية بتأهيل المحكوم عليه واعداه للبيئة الخارجية وبذل كل اسباب الرعاية والتوجيه خلال الشهرين السابقين للافراج عنه اذا ما اخطرت بذلك (طبقا لنص المادة ٦٤) . وكذلك الحال بالنسبة لما جاء من تفسير غامض لتلك المادة بالمذكرة الايضاحية للقانون وخاصة أن المخرج عنه تحت شرط يسلم الى جهة الادارة مع أمر الافراج لتنفيذه طبقا للشروط التي وضعت له والواجبات المفروضة عليه (طبقا لنص المادة ٥٨) ، وأنه يوضع تحت ملاحظة الشرطة المدة الباقية من حكمه (طبقا لنص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤) ، وأنه اذا خالف الشروط التي وضعت للافراج عنه ولم يقم بالواجبات المفروضة عليه ألغى الافراج عنه بأمر يصدر من مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة (طبقا لنص المادة ٥٩) . فاستلام المسجون المخرج عنه تحت شرط وملاحظته خلال المدة الباقية من حكمه وظيفة الشرطة ، والفاء الافراج عنه واعادته للسجن وظيفة مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة العامة . أما دور وزارة الشؤون الاجتماعية ووظيفتها التي ذكرت بالمادة (٦٤) وكيفية ادائها للتأهيل الاجتماعي والاعداد للبيئة الخارجية قبل الافراج عن المسجونين بشهرين ورعاية المحكوم عليه عقب الافراج عنه حتى يبعد بينه وبين الاسباب التي دعت الى دخوله السجن (على حد نص المادة ٦٤ والمذكرة الايضاحية) فأمر مبهم ولا يخرج عن كلمات اوردتها المشرع لا يؤخذ بها ولا يمكن تطبيقها وخاصة أن السجون غير خاضعة لوزارة الشؤون الاجتماعية كما أن المخرج عنه لا ياتمر بأمرها ولا يلتزم أمامها بأى التزام . أما اذا كان المشرع يقصد من هذا النص تمكين المخرج عنه المعدم الذي يعجز عن الالتحاق بعمل من الحصول على المساعدة المالية التي نص عليها قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ فإن هذا ليس فيه لا تأهيل اجتماعي ولا اعداد للبيئة الخارجية ولا رعاية لاحقة وإذا اضيفنا الى ذلك الغموض والتضارب ما تقدمه مصلحة السجون وجميعيات رعاية المسجونين من مساعدة عند الافراج وبعده عن الرعاية اللاحقة ، على النحو السابق ايضاحه وشرحه بالباحثين السابقين (الخامس والسادس) لوضح لنا أن الرعاية اللاحقة لخريجى السجون لم ترق في

مفهومها ولا في عناصرها الى أكثر من المساعدة المادية فحسب ، أما الرعاية اللاحقة بمفهومها الحديث التى تتضمن بجانب المساعدة المادية الاشراف والتوجيه الشخصى مع المعاونة والرقابة الفنية والتحكم الهادف الى اعناده التكيف والاستقرار الاجتماعى للمفرج عنه فلا وجود لها بالنسبة لاي فئة من فئات المفرج عنهم من سجون الجمهورية العربية المتحدة .

٢ — وان الرعاية اللاحقة الاجبارية بمفهومها الدولى لم تعرف بعد على الرغم من الحاجة الماسة اليها ولو على الاقل كاذاء ضابطة لحماية المجتمع من ظاهرة العود التى ارتفعت نسبتها بين خريجي السجون الى ما يقرب من خمسة وسبعين في المائة .

٣ — وأنه لا يوجد حتى اليوم جهاز منظم ومنسق للرعاية اللاحقة يكفل شمول خدماتها على مستوى الجمهورية . وكل ما هو موجود حفنة من جمعيات اهلية لمساعدة قلة من المفرج عنهم ، ليس بينها ارتباط او تنسيق لا في الجهود ولا في المستويات . تعمل كل منها وفق المعايير التى تروق لها ، رغم رضوخها للاشراف الاسمى لوزارة الشؤون الاجتماعية وهو اشراف صورى لا اثر له .

٤ — وان الخدمات التى تقدمها تلك الجمعيات الاهلية خدمات مظهرية اكثر منها جدية ولا تعدو ان تكون حلقة اتصال بين بعض خريجي السجون وبين مناطق الشؤون الاجتماعية لتمكينهم من الحصول على ما يستحقونه من مساعدات قانون الضمان الاجتماعى .

٥ — وان غالبية المساعدين الاجتماعيين المحققين بتلك الجمعيات من موظفى السجون الذين يعملون بعض الوقت نظير اجر او مكافأة .

٦ — وأنه لا يوجد بتلك الجمعيات الاهلية مساعدون اجتماعيون متطوعون من المؤهلين او غير المؤهلين .

٧ — وأن تلك الجمعيات بوضعها الراهن عاجزة عن القيام بخدمات الرعاية اللاحقة بمفهومها الحديث لامتناعها الى السند القانونى الذى يرضخ

المفرج عنه لاشرفها ورقابتها علاوة على افتقارها الى الامكانيات الفنية لموظفين متفرغين للقيام بتلك الرعاية .

٨ - وان الاتحاد العام ل تلك الجمعيات المنتظر انشائه لن يكون له اى اثر فى الاشراف الفعلى على الجمعيات المحلية ولا على خدماتها وتوحيد مستواها لافتقاره الى السلطات التنفيذية التى تخوله ذلك . فهو كاداة مركزية قياسية عديم الجدوى .

٩ - وإن الامر قد اصبح يقتضى خلق تنظيم جديد يرسى قواعد الرعاية اللاحقة بمفهومها المعاصر ويكفل شمول خدماتها وفعاليتها وفق المعايير المعترف بها على مستوى الجمهورية .

ثالثا - التنظيم المقترح للرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والإصلاحية

تسير الدولة بخطى واسعة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية الاشتراكية فى جميع المجالات ، وتوفر الطمأنينة والامن والاستقرار والرفاهية للمواطنين على حد سواء وقد آن الاوان ان تسير الدولة التطور الاصلاحى فى تحوله الحديث وان تأخذ بالاتجاهات الدولية المعاصرة فى رعاية خريجي السجون كعلاج مكمل لعلاج السجن وتدبير عملى فريد للمساعدة والمعاونة والتوجيه الفردى والاشراف والرقابة البناءة للحد من ظاهرة العود ايمانا منها بان تلك الرعاية واجب من واجباتها الاساسية لكفالة أمن المجتمع ورفاهيته عن طريق سد الاحتياجات الفردية لهذه الفئة من المواطنين .

ولما كان من الملاحظ ان اعتبارات الكفاية والمقدرة المادية والفنية والتنظيمية قد اتجهت بالرعاية اللاحقة من خدمات أهلية تطوعية الى خدمات عامة تقوم بها الدولة لتكفل شمولها وانتظامها وفعاليتها . ولما كان من الملاحظ ايضا ان الاتجاه الى ازدياد تركيز السلطة والمسئولية ، اتجاه أصبح واضحا واكيدا فى التنظيم الاصلاحى ويتجه التيار اليوم بعيدا عن اللامركزية وأن التنظيمات الحديثة التى أخذت تحتل مكانا مرموقا تركز الاهتمام على التوحيد

الإدارى والفنى وتكامل العمليات الإصلاحية ، ولذلك نجد ان الإدارة او البيئة الحكومية الواحدة ذات السلطات الواسعة والمكونة من ذوى الخبرة من الفنيين المتخصصين فى ميدان الإصلاح هى أعظم التنظيمات الإدارية نجاحا فى القيام بإدارة عمليات الإصلاح والإشراف عليها إشرافا كاملا وممالا .

وحتى لا يكون هناك توزيع للمسئولية وقيام هيئات واجهزة مختلفة ومنوعة فى اتجاهاتها وفلسفاتها وقواعدها ومستوياتها التى تسر عليها فى العملية الإصلاحية للمخنيين البالغين دون رقابة ايجابية فعالة ، وحتى يمكن تركيز مسئولية رعاية وعلاج كل حالة فى يد جهة واحدة مسئولة لها من السلطات والامكانيات والخبرات مايمكنها من الإشراف والتوجيه والرقابة ورسم سياسة العلاج على أسس علمية ثابتة من وقت بداية العلاج حتى نهايته ، أى من وقت الإيداع فى السجن الى الرعاية بعد التخرج الى تتبع الحالة وإعادة استقرارها فى المجتمع .

لذلك نقترح قيام جهاز للرعاية اللاحقة على الأسس العامة التالية :

أولا — انشاء هيئة حكومية مستقلة يطلق عليها (الهيئة العامة للرعاية اللاحقة) تلحق بوزارة الداخلية وتشرف على ادارتها لجنة عليا يكون من أعضائها وكلاء وزارات الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية والعمل والصناعة والزراعة والصحة والحكم المحلى ومدير عام مصلحة السجون والنائب العام ومدير عام الأمن العام ومدير الهيئة العامة للرعاية اللاحقة وتكون مهمتها الإشراف والتوجيه وكفالة التعاون الكامل مع مصلحة السجون ووزارة العدل ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من وزارات وهيئات يتصل عملها بوظائف الهيئة .

وتختص الهيئة العامة للرعاية اللاحقة بما يأتى :

١ — تنظيم الإفراج الشرطى بالتعاون مع مصلحة السجون ، من حيث وضع أسس قواعد منحه ، وتقرير استحقاق المسجونين له من عدمه من

واقع تقارير السجون ، والبحوث التى يقوم بها موظفو الهيئة ، ومن نتائج المقابلات الشخصية التى يجريها مع السجين فى سجنه من تنبيه هذه الهيئة من موظفيها لضمان سياسة ايجابية موحدة تتبع فى تقرير الافراج الشرطى على اساس مسئوليتها عن عمليات الرعاية اللاحقة الاجبارية التى تتلو هذا النوع من الافراج .

٢ - المساهمة مع مصلحة السجون فى تنظيم عمليات وبرامج الاعداد السابق للافراج وتيسير وسائله .

٣ - وضع الشروط التى يرى الزام المفرج عنه تحت شرط بمراعاتها بعد موافقة اللجنة العليا بصفة عامة ووزير العدل بصفة خاصة .

٤ - وضع القواعد والاسس العامة التى تحكم الرعاية اللاحقة الاجبارية والرعاية اللاحقة الاختيارية ، بعد موافقة اللجنة العليا ، والاشراف على تنفيذها فى انحاء القطر .

٥ - تنظيم الرعاية اللاحقة الاجبارية للمفرج عنهم تحت شرط ، بما فيها من مساعدات مادية وغير مادية واشراف وتوجيه ورقابة ، والتنسيق بين خدماتها وخدمات السجون فى انحاء الجمهورية .

٦ - الغاء الافراج الشرطى واعادة المفرج عنه الى السجن ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه اذا خالف الشروط التى وضعت للافراج عنه ولم يتم بالواجبات المفروضة عليه ، بعد موافقة مدير عام مصلحة السجون واعتماده لذلك .

٧ - ايجاد رقابة فعالة على الهيئات والمؤسسات الاهلية التى يعهد اليها بالرعاية اللاحقة الاختيارية لخريجي السجون فى انحاء الجمهورية بصورة تكفل قيامها بالتزاماتها وفق الاسس والقواعد العامة الموضوعة لذلك .

٨ - التنسيق بين جهودها وجهود الهيئات والمؤسسات الاهلية فى سبيل الوصول الى أعلى مستوى ممكن فى خدمات الرعاية ووسائلها .

٩ - توزيع الاعانات المالية على الهيئات والمؤسسات الاهلية التى تعمل فى ميدان الرعاية حسب نشاطها الفعلى وذلك بعد موافقة اللجنة العليا للهيئة التى تضع القواعد العامة المنظمة لذلك .

١٠ - الموافقة على قبول او استمرار الاعتراف بالهيئات والمؤسسات الاهلية او حلها لعدم جدارتها او عجزها عن القيام بالتزاماتها .

١١ - تنسيق خدمات الرعاية التى تختص بها هذه الهيئة مع خدمات الرعاية العامة التى تمنح للمسجونين واسرهم طبقا لقوانين الضمان الاجتماعى وغيرها من القوانين .

١٢ - تدريب واعداد الاختصاصيين فى ميدان الرعاية اللاحقة .

١٣ - القيام بالدراسات والابحاث المختلفة المتعلقة بميدان رعاية خرجى المؤسسات العقابية والاصلاحية .

١٤ - جمع الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالرعاية اللاحقة ونشرها بصورة دورية منتظمة .

١٥ - انشاء وحدات وفروع للهيئة فى انحاء الجمهورية بصورة تكفل تحقيق الرعاية اللاحقة لجميع المفرج عنهم تحت شرط من المؤسسات العقابية والاصلاحية على مستوى الجمهورية .

١٦ - تمويل خدمات الرعاية اللاحقة للوحدات الفرعية تمويلا يكفل اداء تلك الخدمات وفق المعايير المحددة للممارسة التطبيقية .

١٧ - تنمية الوعى الاصلاحى بين المواطنين من جميع الطوائف عن طريق وسائل الاعلام المختلفة .

ثانيا - أن تتكون الادارة المركزية للهيئة من اقسام متخصصة تشرف على نواحي اختصاصها المتعددة ونقترح بصفة مبدئية انشاء الاقسام الفنية التالية بالادارة المركزية للهيئة :

- ١ - قسم شئون الرعاية اللاحقة الاجبارية .
 - ٢ - قسم شئون الهيئات الاهلية والرعاية اللاحقة الاختيارية .
 - ٣ - قسم التدريب والتفتيش .
 - ٤ - قسم البحوث والاحصاء والنشر والعلاقات العامة .
- وذلك بجانب الاقسام الادارية كالمستخدمين والحسابات والميزانية . وان يتكون كل قسم من تلك الاقسام من ادارات متخصصة حسب طبيعة العمل الذى يسند الى كل منها .

ثالثا - ان يتكون من الرؤساء والفنيين لهذه الاقسام مجلس يرأسه مدير عام الهيئة يضع السياسة العامة للخدمات المنوعة المتعلقة بالرعاية اللاحقة ، كما يشرف على تنفيذها فى الادارات المختلفة وينسق بين اعمالها وخدماتها واعمال وخدمات الوحدات الفرعية للجهاز ، وكذا الهيئات والمؤسسات الاهلية ، ويحقق التفاعل اللازم بينها لتعمل كوحدة واحدة فى سبيل تحقيق فاعلية خدمات الرعاية اللاحقة لخرىجى المؤسسات العقابية والاصلاحية .

رابعا - ان توجد الضمانات الكافية لسيطرة الروح الاجتماعية والروح اصلاحية والروح القضائية والروح العلمية معا على عمل هذا الجهاز .

خامسا - ان تختص اللجنة العليا التى تشرف على الهيئة بما يأتى :

- ١ - وضع ومناقشة السياسة العامة للهيئة ومراقبة تنفيذها .
- ٢ - الاشراف على تنسيق الجهود وتحقيق التعاون الوثيق بين الهيئة والجهات الحكومية والمنظمات الاهلية ذات الصلة بنشاطها بصورة تكلل اداؤها لوظائفها .
- ٣ - اعتماد توزيع الاعانات على الهيئات والمؤسسات الاهلية المعنية بنشاط الهيئة وفق القواعد التى تقررها .
- ٤ - اعتماد ايقاف نشاط أى هيئة او مؤسسة أهلية يثبت عدم جدارتها أو عجزها عن القيام بالتزاماتها بناء على توصية مدير عام الهيئة العامة للرعاية اللاحقة .

٥ — اعتماد انشاء وحدات وفروع للهيئة في انحاء الجمهورية بما يكفل توفير خدمات الرعاية اللاحقة الاجبارية للمفرج عنهم تحت شرط على مستوى الجمهورية .

٦ — تعيين الموظفين اللازمين للهيئة وفروعها وتحديد مرتباتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وفق القوانين المنظمة لذلك .

٧ — اعتماد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامى للهيئة .

٨ — قبول الهبات والاعانات والوصايا .

٩ — تخطيط برامج الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والاصلاحية للسنوات القادمة .

١٠ — اقتراح التشريعات الكفيلة بتدعيم ورفع مستوى برامج الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والاصلاحية .

ولا شك أن تحقيق هذا المشروع يتطلب اصدار قانون ينص على :

١ — تقرير الرعاية اللاحقة الاجبارية ، بمفهومها الحديث ، بالنسبة لجميع المفرج عنهم تحت شرط من المؤسسات العقابية والاصلاحية بالجمهورية العربية المتحدة ووجوب رضوخهم لها خلال المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليهم .

٢ — انشاء هيئة عليا للرعاية اللاحقة يسند اليها مسؤولية تنظيم وتنفيذ تلك الرعاية الاجبارية على مستوى الجمهورية وفق ما سبق اقتراحه .

٣ — منح موظفى الرعاية اللاحقة الاجبارية صفة الضبطية القضائية .

٤ — كفالة تقديم الجهات الحكومية المختلفة ما تتطلبه تلك الرعاية من خدمات ومساعدات بصورة تحقق اداء الهيئة لوظائفها .

٥ — تعديل القوانين القائمة تعديلا يتيح للهيئة العليا للرعاية اللاحقة المقترحة القيام بمسؤولياتها السابق تحديدها بالمشروع مثل تعديل المادة ٦٤ وكذا المواد الواردة بالفصل الحادى عشر من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاصة بالامراج تحت شرط ، والغاء القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بملاحظة الشرطة .

٦ - تخويل اللجنة العليا الهيئة العامة للرعاية اللاحقة سلطة الترخيص للهيئات والمؤسسات الاهلية القيام بالرعاية اللاحقة الاختيارية بالنسبة لجميع المفرج عنهم افراجا نهائيا من المؤسسات العقابية والاصلاحية ، والتزامها بالقواعد والاسس التى تضعها اللجنة ، ورضوخها لاشراف وتوجيه ورقابة الهيئة العامة للرعاية اللاحقة . . . مع تخويل اللجنة العليا سلطة توزيع الاعانات على تلك الهيئات والمؤسسات الاهلية وسلطة سحب التراخيص منها وحرمانها من مزاولة نشاطها اذا ما ثبت عدم جدارتها او عجزها عن القيام بالتزاماتها .

وعلاوة على ذلك فان من المفضل أن يسند أيضا الى تلك الهيئة العامة المقترح انشائها مسئولية تنفيذ احكام المراقبة ، سواء اكانت تبعية او تكميلية ، على اساس ارغام المحكوم عليه بها الرضوخ لرعاية اجبارية تتضمن الاشراف والرقابة والمساعدة والتوجيه والتاهيل الاجتماعى خلال المدة المقررة لها طبقا لشروط مشابهة للشروط التى يلتزم بها الشخص المفرج عنه تحت شرط .

ومن الواضح أن ذلك يستلزم إلغاء المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ واصدار قانون جديد ينظم الوضع تحت المراقبة ويعهد بمسئولياتها الى الهيئة العامة للرعاية اللاحقة .

كما أن تلك الهيئة العامة تكون نواة طيبة للقيام بخدمات الاختبار القضائى كنظام بديل عن الايداع فى السجن عندما يتقرر الاخذ به فى المستقبل القريب .

وفى ظل هذه الاسس العامة يمكن التنسيق بين خدمات القطاع العام وخدمات القطاع الخاص وكفالة مستوى موحد لها وتحقيق انتظام رعاية لاحقة ايجابية على مستوى الجمهورية لخريجى السجون وكذا المحكوم عليهم بالمراقبة وتوفير الضمانات اللازمة لمساعدة المذنبين على التكيف والاستقرار الاجتماعى مما يحد من ظاهرة العود الى حد كبير ويسكل أمن المجتمع وسلامته .

إذا استثنينا ثلاث دراسات دارت حول الاستجابات المتطرفة لدى الأحداث الجانحين ، قام بدراستين منها د. سويف (١٠ ، ٩) ، وقام بالدراسة الثالثة كمال مرسى ومصرى حنوره (١٤) .

وقد دارت الدراستان الأوليان منهما حول العلاقة بين جناح الأحداث والاستجابات المتطرفة . واستخدم الباحث في ذلك عينتين من الأحداث المودعين بإحدى دور رعاية الأحداث بالجيزة ، واستخدم الباحثان في الدراسة الثالثة عينة من نفس الدور بهدف ضبط عدد من المتغيرات المتعلقة بمجموعة الجانحين والمجموعة الضابطة بصورة أكثر مما حدث في دراستى د.سويف.

وقد التقت نتائج الدراسات الثلاث في معظم النقاط ، وهى تشير الى الأمور الآتية :

أولاً : لا يوجد فرق بين مقدار الاستجابات المتطرفة التى تصدر عن الجانحين ، وبالتالي فلا فرق بين مستوى التوتر النفسى العام عند الفريقين .

ثانياً : إذا نظرنا الى الاستجابات المتطرفة على أنها تتألف من عنصرين ، هما عنصر الاستجابات المتطرفة الإيجابية ، وعنصر الاستجابات المتطرفة السلبية ، فمن الواضح أنهما تنتظلمان معاً نمطاً محدداً يتكرر ظهوره فى كل الدراسات التى جرت حول الاستجابات المتطرفة ، وقد بدأ بالفعل أن التطرف الإيجابى يفوق فى مقداره التطرف السلبى بكل وضوح ، أما عند غير الجانحين فلم يظهر هذا النمط الا فى الدراسة الثانية (١٠) أما فى الدراستين الأولى والثالثة فلم يكن الفرق جوهرياً (٩ ، ١٤) .

ثالثاً : الاستجابات المتطرفة الإيجابية عند الجانحين تميل الى أن تكون أعلى منها عند غير الجانحين ، غير أن الفرق لم يكن جوهرياً ، الا فى الدراسة الثالثة وحدها (١٤) .

رابعاً : التطرف السلبى لدى غير الجانحين يميل الى أن يكون أعلى منه لدى الجانحين ، وقد ظهر ذلك فى الدراسات الثلاث .

ويعلق د. سويف على النتائج المتعلقة بالاختلاف الشديد بين مستوى التطرف الإيجابي لدى الجانحين ومستوى التطرف السلبي ، في مقابل التعادل تقريبا بين نوعي التطرف عند الجانحين فيرى أنها تلتقى في خطوطها العامة مع بعض النتائج التي انتهى إليها عدد من الباحثين ممن تناولوا موضوع التباين بين مستويات سمات الشخصية داخل الشخص الواحد ، وذلك فيما تشير إليه هذه الدراسات من أن ازدياد التباين يغلب عليه أن يكون مقترنا بانخفاض مستوى التوافق (١٢) .

على أن هناك نقطة جديرة بالملاحظة في نتائج هذه الدراسات الثلاث وهي ارتفاع درجة الاستجابات المتطرفة عموما لدى الأحداث الجانحين في الدراسة الثالثة فقط بصورة لم توجد في الدراستين الأولى والثانية مهمل يمكن أن يكون لهذه الحقيقة علاقة بكون هذه العينة مكونة أساسا من أحداث مجرمين (وليس فقط من خليط من الأحداث المشردين والجانحين كما كان الحال في الدراستين الأولىين ؟

هذا ما يمكن أن تجيب عليه دراسة تستخدم عينة من المجرمين الراشدين بالفعل ويستحسن أن تكون العينة تمثل مرتكبي جرائم العنف .

على أن هناك إشارات لعدد من الدارسين تذهب الى وجود علاقة بين التوتر النفسي والجريمة والجناح والمصراع ... الخ ، فكورت ليفين يشير مثلا الى أن الاستبصار وهو إعادة تنظيم المجال الإدراكي بشكل يختلف عن الشكل الذي كان سائدا في اللحظة السابقة ، يصعب الوصول إليه في حالات التوتر الشديد (١٢) وامتدادا من هذه الإشارة يمكن لنا أن نفترض أن عدم التبصر الذي تقع الشخصية تحت وطأته ، والغموض الذي يكتنف المواقف التي يتعرض لها المجرم لمران غير مقطوع الصلة بحالات التوتر النفسي .

ويذكر ستاجنر R. Stagner أن الجناح هو في الواقع استجابة ذات طابع توترى (٢٧) .

ويذهب هارولد أندرسون H. Anderson الى أن التصلب هو سمة الاستجابة الداعية الى السيطرة الاجتماعية ، الى التفاعل مع الآخرين تعاملا يتجاهل ما قد تنطوى عليه شخصياتهم من غنى . ويلاحظ هنا ان السيطرة غالبا ما تنطوى على صراع (١٦،١٢) .

ويرى د. سوف أن المقصود باستخدام مفهوم التوتر النفسى فى سياق الحديث عن تصلب الشخصية هو الإشارة الى الأساس الدينامى القائم وراء الشعور بتهديد الطمأنينة ، أو بتهديد أى اتزان قائم بالنسبة للشخص ككل أو لجانب من جوانبه (بالنسبة لاحد اهتماماته مثلا) وما يترتب على ذلك من تحفز للقضاء على هذا التهديد (١٧) .

وفى بحث اجراه بودنر S. Budner يعرف التوتر من الغموض بأنه الميل لادراك (أى تفسير) المواقف الغامضة كمصادر للتهديد . ويعرف تحمل الغموض بأنه الميل لادراك المواقف الغامضة على انها مرغوبة ، ويعرف الموقف الغامض بأنه الموقف الذى لا يستطيع الفرد أن يضعه فى فئة بسبب عدم وجود دلالات كافية ، ويتوقع من الفرد الذى ينفر من الغموض عندما يواجه بمواقف تتميز بالغموض أن يصدر عنه احد اشكال الاستجابة الاربعة الاتية :

رفض فينومولوجى (كبت - رفض) ، أو خضوع فينومولوجى (قلق وعدم ارتياح) ، أو رفض عملى (سلوك تحطيم أو اعادة بناء) ، أو خضوع عملى (سلوك هروبى) (١٣ ، ١٨) . وتعليقا على نتائج بودنر يمكن لنا ان نفترض أن السلوك الاجرامى هو من قبيل الرفض العملى ردا على المواقف الغامضة (سلوك تحطيم) .

وكثير من الجرائم تقع بسبب غموض المواقف التى تحيط بها ووقوع الجرم فريسة للصراع النفسى ، وفى دراسة سيكياتريه عن أحسد القتل تبين انه كان يعاني من صراع نفسى جاء قبل وبعد ارتكاب جرائمه (١٧،١٨) . هل يمكن بعد ذلك استنتاج وجود علاقة بين الجريمة كصورة من صور السلوك المتطرف والتوتر النفسى ؟

ادى هذا التساؤل بالباحث الى الاهتمام بدراسة التوتر النفسى كما يتبدى لدى مجموعة من مرتكبى جريمة القتل (على اعتبار ان فعل القتل هو اعنف مظاهر السلوك المتطرف) ، هذا بالاضافة الى ان الدراسات التى تدور حول هذه الجريمة محدودة بوجه عام وهى فى معظمها انتروبولوجية او تحليلية نفسية . وفي اعداد مجلة الملخصات السيكولوجية Psychological Abstracts الصادرة سنة ١٩٦٧ عن الجمعية الامريكية لعلم النفس ، وهى المجلة التى تنشر ملخصات لمعظم البحوث المتعلقة بالسلوك التى تدور فى العالم ، لم يرد غير ذكر ثمانى دراسات دارت حول هذه الجريمة ليس من بينها دراسة واحدة اهتمت بالتعرف على العلاقة بين جريمة القتل والاستجابات المتطرفة .

هذا بالاضافة الى ان دراسة واحدة — فيما يعلم الباحث — لم تجر عن جريمة القتل من الناحية النفسية فى المجتمع المصرى ، بالرغم مما يوضحه الجدول (رقم ١) من ان نسبة مرتكبى جريمة القتل فى مصر لم تقل على مدى الخمس سنوات الموضحة بالجدول عن ١٦ ٪ ، وهى تمثل أعلى نسبة تقريبا بين المحكوم عليهم فى سائر الجرائم والمودعين فى سجون الجمهورية العربية المتحدة فى السنوات الخمس الموضحة ، باستثناء المحكوم عليهم فى جرائم الاتجار فى المخدرات .

جدول رقم (١)

جدول رقم « ١ » ويوضح اجمالي المحكوم عليهم الودعين بالسجون المصرية يوم ٣١ ديسمبر من اعوام ١٩٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٩٦٧ مع المقارنة بين النسب المئوية لرتكبي جريمة القتل ، وتجزل المخدرات ومماطليها المحكوم عليهم في تلك التواريخ (١٩٥٤،٢٤٢) .

السنة	المحكوم عليهم اجمالي يوم ١٢/٣١	المحكوم عليهم في جريمة القتل يوم ١٢/٣١	النسبة المئوية	المحكوم عليهم للاحتجاز في المخدرات يوم ١٢/٣١	النسبة المئوية	المحكوم عليهم للمخدرات يوم ١٢/٣١	النسبة المئوية
١٩٦٣	٢٢٤٩٦	٣١٧٨	١٦,٣٥	٦٢١٦	٢٧,٦٣	١٨٠٢	٨٠,١
١٩٦٤	٢٠٧٢٨	٣٥٢١	١٦,٩٨	٦٣٥٣	٣٠,٦٤	١٧٥٠	٨٤,٤
١٩٦٥	١٨٦٧١	٣٤٧٣	١٩,٠١	٥٨٩٢	٣١,٩٠	١٦٦٤	٩١,١
١٩٦٦	١٨٥٠٠	٣٣٠٤	١٧,٨٦	٥٨٥٠	٣١,٦٢	١٨٠٤	٩٧,٥
١٩٦٧	١٩١٣٤	٣١٤٠	١٦,٤٦	٥٢٧٦	٢٧,٥٧	١٩٠٨	٩١,٧

هدف الدراسة الحالية :

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على العلاقة القائمة بين جريمة القتل والتوتر النفسى ، كما يتبدى ذلك لدى عدد من مرتكبى هذه الجريمة الذين يمكن تعريفهم بانهم هم الذين يقومون بفعل القتل غير المشروع The Illegal Killing لواحد من الجنس البشرى (١٩) .

الفرض الملام والتنبؤات :

وللوصول الى هذا الهدف رأى الباحث ان يقوم بدراسة عن جريمة القتل والتطرف فى الاستجابة فوضع فرضا عاما مؤداه :

« ان مرتكبى جريمة القتل يميلون الى المنفور من القموض ، او انهم على فى درجة التوتر النفسى — كما يقبسه اختبار الصداقة الشخصية (الاستجابات المتطرفة) ، وذلك فى حالة مقارنةهم بصفة أخرى من غير المجرمين ، على شرط تساوى الظروف الأخرى التى تتعرض لها كل من الفئتين » .

وامتدادا من هذا الفرض صاغ الباحث التنبؤات الآتية :

١ — سيبدى مرتكبو جريمة القتل ميلا الى الحصول على درجات عالية على مقياس الاستجابات المتطرفة (± 2) فى حين سيميل افراد المجموعة الضابطة (غير المجرمين) الى الحصول على درجات اقل .

٢ — سيبدى القتلة ميلا الى الحصول على درجات عالية على مقياس الاستجابات المتطرفة الايجابية ($+ 2$) أعلى مما سيبدىه افراد المجموعة الضابطة وذلك اعتمادا على نتائج د . سوف ومرسى وحوره (٩ ، ١٠ ، ١٤) .

٣ - سيبدى القطة ميلا الى الحصول على درجات اقل على مقياس الاستجابات المتطرفة السلبية (- ٢) بصورة اكبر من الميل الذى ستبنيه المجموعة الضابطة وذلك لنفس الاعتبار السابق .

٤ - ستميل المجموعة التجريبية الى الحصول على درجات اقل على مقياس الاعتدال العلم (± 1) فيها اذا قورنت درجاتهم بدرجات المجموعة الضابطة على اعتبار ان هذا المقياس هو القطب المضاد سيكولوجيا للتطرف العلم (± 2) اعتمادا على نتائج د. سوف و فرغلى (١٦ ، ١٢ ، ١٤) .

٥ - سيميل اعضاء المجموعة التجريبية الى الحصول على درجات عالية على المقياس الصغرى عند مقارنة درجاتهم بدرجات المجموعة الضابطة على نفس المقياس ، على اعتبار ان الاستجابة الصغرى هي استجابة عدم اكثراث ، وهى صفة تميز المجرمين من حيث انهم لا يقيمون وزنا كبيرا للقانون الوضعى والعرف الاجتماعى والعقيدة الدينية .

٦ - بالاضافة الى ما سبق يتنبأ الباحث بانه فى حالة استخدام مقياس الهوس الخفيف من اختبار الشخصية المتعدد الوجة ، سيميل القطة الى الحصول على درجات اعلى من الدرجات التى سيميل الى الحصول عليها غير المجرمين ، على اعتبار ان هذا المقياس يقيس التسرع واللامبالاة فى الاعتقاد وفى الفعل ، بالاضافة الى انه يشخص نسبة عالية من المشخصين كسيكوباتيين (١٥) .

المهـج :

المقاييس :

لاختبار صدق الفرض العام والتنبؤات الفرعية - استخدام الباحث ما يلى :

أولاً : اختبار الصداقة الشخصية (الاستجابات المتطرفة)

وهو الاختبار الذى أعده د . سنوف لقياس مستويات التوتر النفسى لدى الأفراد ، وهو يتكون من ٧٠ بنداً يمثل كل بند صفة من الصفات الشخصية المتوفرة لدى الناس (كالصراحة والنفاق ... الخ) وتؤثر فى اختيار الأشخاص لاصدقائهم ، ويطلب الى المفحوصين اختيار استجابة واحدة من بين خمس استجابات ممكنة على كل صفة ، وكل استجابة منها تعطى تقديراً من التقديرات الخمسة الآتية :

(١) (+ ٢) ويعنى اذا أعطاه المفحوص لصفة من الصفات السبعين انه يفضل جداً توفر هذه الصفة لدى من يصادق .

(ب) (+ ١) ويعنى انه يفضل توفر هذه الصفة فحين يصادق .

(جـ) (صفر) ويعنى أنه لا يهتم بتوفر هذه الصفة أو عدم توفرها لدى من يصادق .

(د) (- ١) ويعنى أنه يكره توفر هذه الصفة لدى من يصادق ولكن وجودها يمكن احتماله .

(هـ) (- ٢) ويعنى انه يكره جداً وجود هذه الصفة عند من يصادق ولا يمكن قيام صداقة اذا وجدت على الإطلاق .

والمقاييس التى رأى الباحث استخدامها فى هذه الدراسة هى خمسة مقاييس من بين تسعة مقاييس أمكن استنباطها من هذا الاختبار فى دراسات سابقة (٧ ، ١٢ ، ١٤) وهى :

١ - مقياس التطرف الإيجابى (+ ٢) ويكون بجمع الصفات التى أعطاها المفحوص التقدير + ٢

٢ - مقياس التطرف السلبى (- ٢) ويكون بجمع الصفات التى أعطاها المفحوص التقدير - ٢

٣ - مقياس التطرف العام (± ٢) ويكون بجمع الصفات التى أعطاها المفحوص التقديرين + ٢ ، - ٢ .

٤ - مقياس الاعتدال العام (± 1) ويكون بجمع الصفات التى اعطاها المفحوص التقديرين : $\pm 1 - 1$

٥ - المقياس الصفرى وعدم الاكتراث (صفر) ويكون بجمع الصفات التى اعطاها المفحوص التقدير صفراً .

وقد اجريت دراسات متعددة للتعرف على كفاءة وموضوعية الاختبار ثبت منها بالفعل كفايته وموضوعيته (١٢) .

ثانياً : الهوس الخفيف من اختبار الشخصية المتعدد الوجة :

هذا المقياس هو المقياس التاسع من المقاييس الاكلينيكية العشرة من اختبار الشخصية المتعدد الوجة وهو عبارة عن عدد من العبارات تعتمد على التقدير الذاتى للشخصية ، وقد استخدم الباحث الدرجات الخام لهذا المقياس دون كنسور (ك) . ويذكر معربو الاختبار ان درجة الثبات بطريقتين هما طريقة القسمة الى نصفين وطريقة كودر ريتشاردسون هي ٠.٩٠ ، ومعربو على التوالى كما يذكرون انه يميز ٦٠٪ من الحالات الشخصية .

ومقياس الهوس الخفيف يقع من يحمل على درجات عالية عليه فى مشكلات نتيجة قتيابه بعدد كبير جداً من الامور ، وقد يشتبك مع الناس نتيجة لمحاولاته اصلاح المجتمع وحماسة لشروعات قد يفقد اهتمامه بها بعد فترة لعدم مبالاته بالمعايير الاجتماعية ، وقد يضطدم فى الحالة الاخيرة بالقانون (١٥) .

المعينة :

التزم الباحث بتعريف للقاتل يذهب فيه الى انه « هو العاقل الراشد الذى يقتل انسانا آخر يعيش معه فى نفس المجتمع ويتمتع بنفس حقوقه المدنية قتلا مهدا غير مشروع » .

وبالاضافة الى الالتزام بما ورد فى هذا التعريف رأى الباحث استبعاد الفئات الاتية من المجموعة التجريبية التى اختارها ممثلة لمرتكبى جريمة القتل :

(أ) الذين ارتكبوا جريمة القتل بدافع الاخوة بالثأر ، على اعتبار أن الدوافع التي تحرك اليها قد تختلف في دلالتها عن الدوافع المحركة إلى ارتكاب جريمة القتل لأسباب أخرى .

(ب) - الذين لا يجيدون القراءة والكتابة لضمان تعاون المفحوصين في الإجابة على بنود المقابيس .

(ج) الذين أمضوا مددا طويلة في السجن حتى لا يكون وجودهم بعيدا عن الحياة المخفية ذا تأثير على استجاباتهم في اتجاه أو آخر .

(د) الذين دخلوا السجن مرة قبل ذلك محكوما عليهم في جريمة أخرى وذلك لنفس الاعتبار السابق .

والباحث أزاء هذه التحفظات يود أن يوضح أن المجموعة التجريبية التي اختارها غير ممثلة لجمهور القتل على وجه العموم وإنما هي فقط ممثلة للجمهور الذي تنطبق عليه الشروط التي تم على أساسها اختيار مجموعة القتل بالصورة السابقة . والعينة التي تم اختيارها تتكون من مجموعتين هما :

أولا : المجموعة التجريبية :

وهي من القتل المحكوم عليهم في جرائم قتل ، وقد اختيرت على الاسس التي تكرر الباحث من قبل وتتكون هذه المجموعة من ٣١ فردا من الذكور المسلمين المصريين المودعين في ليمان طرة ممن لم ينض على إبداعهم أكثر من مسلمين .

والجداول التالية توضح وصف هذه المجموعة :

جدول « ٢ » وبه تصنيف لأسباب ارتكاب الجريمة

سبب الجريمة	مشاجرة بين عائلتين	خلافات داخل الأسرة	خلافات زوجية	غير زوجية	مخلاف في الرأي	مشكلات اقتصادية	مشكلات غرامية	حوادث سطو وسرقة	نطاق النفس	حوادث تهريب	الجموع
العدد	٢	٢	٤	٤	٤	٢	٤	٢	٢	١	٢١

جدول رقم « ٣ » وبه تصنيف القتل على أسس العمل

الهيئة	ميكانيكي	مسلح	حكومي	موظف	تاجر	طالب	محامي	الجموع
العدد	٩	٧	٧	٧	٣	٤	١	٢١

جدول رقم « ٤ »
وبه تصنيف القتلة على أساس الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	متزوج	اعزب	مطلق	المجموع
العدد	١٦	١٤	١	٣١

جدول رقم « ٥ »
وبه تصنيف القتلة على أساس الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	شهادات جامعية	شهادات متوسطة	اعدادية	ابتدائية	المجموع
العدد	٢	١١	٦	١٢	٣١

ثانيا : المجموعة الضابطة :

اختار الباحث المجموعة الضابطة على أساس الطريقة المعروفة بالمثالة الزوجية أو طريقة الأزواج المتكافئة ، وقد أمكن بالفعل الحصول على واحد وثلاثين مفجوسا من مواطنين سكنية مثالة للمواطن السكنية التي جاء منها أفراد المجموعة التجريبية في مدن وقرى المجتمع المصري ، وقد كان كل فرد من أفراد المجموعة الضابطة يمثل فردا مقابلا من أفراد المجموعة التجريبية في جميع الصفات التي تعرضها الجداول (٣ ، ٤ ، ٥) بالإضافة إلى أنهم جميعا من المسلمين الذكور .

أما بالنسبة للاعمار فقد تم الاختيار على أساس المقارنة بين متوسطي الاعمار في المجموعتين ، فكان متوسط أعمار المجموعة التجريبية ٣٤ر٢ سنة وكان متوسط أعمار المجموعة الضابطة ٣٣ر٨٥ (١٤ ، ١٤ ، ١٤ : ١٩ر١ ، ١٩ر١ ، ١٩ر١ . على التوالي والفرق غير دال احصائيا) (٨ ، ٢٣) ولم يكن أى فرد من أفراد هذه المجموعة قد دخل السجن أو أدين في أى تهمة طوال حياته .

التطبيق :

قدمت المقاييس الى المفحوصين من المجموعتين بطريقة جماعية وعلى جلسات كانت تضم كل منها من ٥ الى ٧ افراد ، باستثناء عدد قليل من الافراد بسبب بعض الظروف العملية طبقت عليهم المقاييس تطبيقا فرديا بنفس الشروط التي تم التطبيق على اساسها على باقى افراد العينة (شرح التعليمات في ايجاز وترك المفحوص يجب كتابة دون تدخل من الفاحص الا عند الضرورة القصوى لتوضيح لفظ او عبارة) وقد استغرق ذلك حوالى شهرين امتدادا من ١٦/٥/١٩٦٥ الى ١٥/٨/١٩٦٥ .

النتائج :

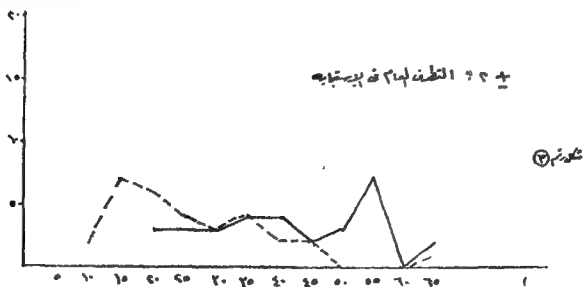
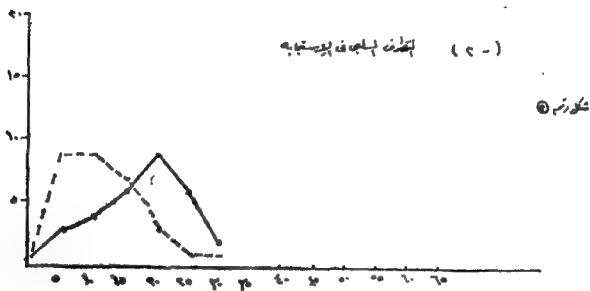
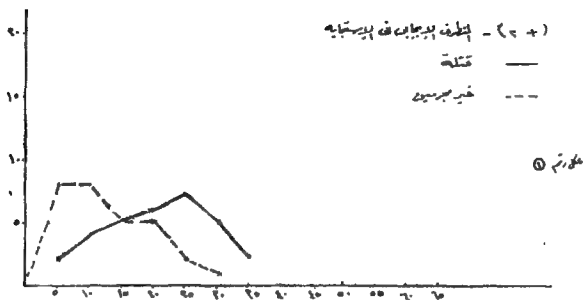
يوضح الجدول رقم ٦ المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل من المجموعتين على المقياس الستة التي استخدمها الباحث .

جدول رقم ٦

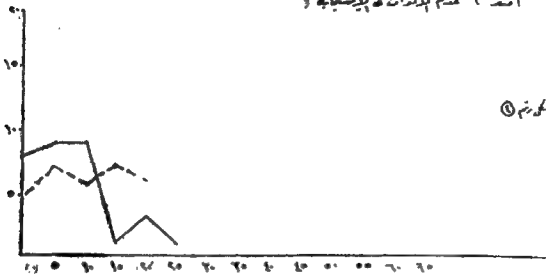
ويوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية على متغيرات المقاييس المستخدمة

المجموعة	المقياس	المتوسط	الانحراف المعيارى
قتلة غير مجرمين	٢ + ٢ +	٢٢٧٥ ١٤٩٠	٨٩٠ ١٠٣٠
قتلة غير مجرمين	٢ — ٢ —	١٩٥٥ ١٥١١	٨٣٥ ٧—
قتلة غير مجرمين	٢ ± ٢ ±	٤٢٨٠ ٢٨١٥	١٣— ١١٥٥
قتلة غير مجرمين	١ ± ١ ±	٢١٥٤ ٢١٢١	١٢٢٠ ١٢٥٥
قتلة غير مجرمين	صفر صفر	١١٢٥ ١٣٢٠	٦٠٥ ٦٧٠
قتلة غير مجرمين	الهوس الخفيف الهوس الخفيف	٢٤٤٥ ١٩٤٥	٣٧٠ ٤٨٥

يتضح من هذا الجدول أن مجموعة القتلة قد حصلوا على درجات على المقياس (٢ + ١) أعلى مما حصل عليه أفراد المجموعة الضابطة ، كما حصل القتلة أيضا على درجات على المقياس (١ - ٢) أعلى مما حصل عليه أفراد المجموعة الضابطة (غير المجرمين) ، وعلى مقياس التطرف العام (٢ + ١) حصل أفراد المجموعة التجريبية كذلك على درجات تفوق ما حصل عليه أفراد المجموعة الضابطة ، وعلى مقياس اعتدال الاستجابة ± 1 ، جاءت درجات مجموعة غير المجرمين أعلى من درجات مجموعة القتلة ، وعلى المقياس الصفري مالت مجموعة القتلة الى الحصول على درجات أعلى مما حصل عليه أفراد المجموعة الضابطة ولكن الفرق بين متوسطى درجاتهما مرق ضئيل القيمة ، أما على مقياس الهوس الخفيف فيوجد فعلا فرق بين متوسطى درجات المجموعتين في الاتجاه الذى تنبأ به الباحث وهو حصول القتلة على درجات أعلى من درجات غير المجرمين ، والاشكال ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ توضح توزيع كل من المجموعتين على كل مقياس من المقاييس الستة التى استخدمت في هذه الدراسة .

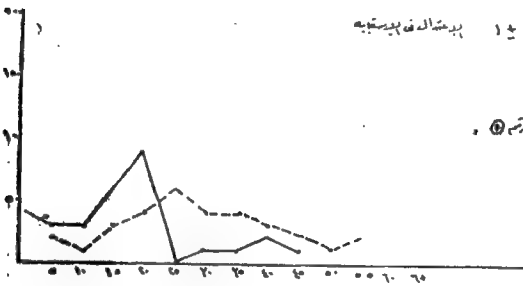


۱- مقدار مصرف کودهای شیمیایی در پودینجه



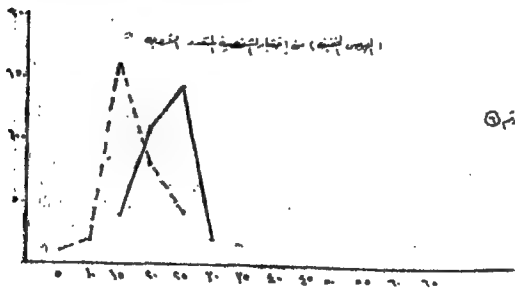
شکل دوم ①

۲- درصد آلودگی در پودینجه



شکل دوم ②

۳- درصد آلودگی در پودینجه



شکل دوم ③

والجدول رقم ٧ يوضح مستويات الدلالة للفروق بين المجموعتين على المقاييس .

جدول رقم « ٧ »
لتوضيح مستويات الدلالة بين المجموعتين

الاحصائية	٢ +	٢ -	٢ ±	١ ±	صفر	الهوس الخفيف
القيمة العددية للفروق	٦٨٥٠	٤٤٤	١٣٦٨	٩٦٧	١٩٥	٥
النسبة الحرجة	٢٨١	٢٢٦	٤٣٦	٣٠٨	١١٨	٣٥٤
مستوى الدلالة	٠.٠١	٠.٠٥	٠.٠١	٠.٠١	—	٠.٠١

كما يوضح الجدول رقم ٨ بعض المقارنات للمتوسطات الحسابية لاستجابات المفحوصين على بعض المقاييس داخل كل مجموعة .

جدول رقم « ٨ »
للمقارنة بين بعض المتوسطات الحسابية داخل كل مجموعة

المقارنات	مقدار الفروق	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
الفرق بين متوسطي الاستجابات على مقياسي التطرف العام (٢ ±) والاعتدال العام (١ ±) لدى القفلة	٢١٢٦	٦٦٤	٠.٠١
الفرق بين متوسطي الاستجابات على مقياسي التطرف العام (٢ ±) والاعتدال العام (١ ±) لدى غير الجرمين	٣٠٦	—	—
الفرق بين متوسطي الاستجابات على مقياسي التطرف الإيجابي (٢ +) والتطرف السلبي (٢ -) لدى القفلة	٢٢٠	—	—
الفرق بين متوسطي الاستجابات على مقياسي التطرف الإيجابي (٢ +) والتطرف السلبي (٢ -) لدى غير الجرمين	٢٢١	٠.٠٩	—

وبالنظر في الجداول الثلاثة (٦ ، ٧ ، ٨) يتضح الآتى :

- ١ - ان الفروق بين القتلة وغير المجرمين دالة فيما بعد مستوى ٠.١ .
على أربعة مقاييس هي (± 2) و $(+ 2)$ و $(+ 1)$ والهوس الخفيف .
- ٢ - ان الفروق بين القتلة وغير المجرمين دالة فيما بعد مستوى ٠.٥ .
على مقياس واحد هو تطرف الاستجابة السالبة $(- 2)$.
- ٣ - ان الفروق بين المجموعتين على المقياس الصفري غير دالة عند
اى مستوى من مستويات الدلالة الاحصائية المقبولة .
- ٤ - اتضح كذلك عند مقارنة متوسطى الدرجات لدى مجموعة القتلة
على المقياسين (± 2) ، (± 1) ان هناك فرقا ذا دلالة احصائية عند
مستوى ٠.١ .
- ٥ - بمقارنة المتوسطين على نفس المقياسين السابقين لدى المجموعة
الضابطة (غير المجرمين) اتضح انه لا يوجد اى فرق معنوى بين المتوسطين .
- ٦ - كذلك عند مقارنة متوسطى الاستجابات على المقياسين $(+ 2)$ ،
 $(- 2)$ لدى المجموعة التجريبية (القتلة) لم يوجد فرق معنوى بينهما .
- ٧ - وبمقارنة متوسطى الاستجابات على نفس المقياسين لدى
المجموعة الضابطة لم يوجد كذلك اى فرق جوهري بينهما .

مناقشة :

تؤيد النتائج السابقة الفرض العام والتنبؤات الفرعية التى تقدم بها
الباحث ، وهذا يعنى ان مجموعة القتلة على درجة عالية من التوتر
النفسى كما تقيسه الدرجة العامة للاستجابات المتطرفة (± 2) ، وتتفق
هذه النتيجة مع النتائج السابقة التى توصل اليها الباحثون عن الصلب
والتوتر النفسى من ان الفئات غير المتوافقة هى التى تبدى ميولا عامة الى
التوتر النفسى ، وواضح ان القتلة فئة غير متوافقة من الناحية النفسية

والاجتماعية . كذلك يبدو من النتائج ان هناك فرقا ذا دلالة احصائية بين متوسطى درجات المجموعتين على المقياس (+ ٢) فى نفس الاتجاه الذى تنبأ به الباحث وهذا يتفق مع النتائج التى وصلت اليها الدراسات السابقة حول طبيعة هذا المقياس ، ولكن النتائج جاءت على عكس ما توقع الباحث بالنسبة للمقياس (- ٢) فقد حصلت مجموعة القتلة على درجات اعلى مما حصل عليه غير المجرمين ، ولما كان هذا المقياس مفترضا فيه انه يقيس قوة الانا وقد توصل د. سوف ، ومرسى وخنورة من قبل الى ان درجات غير الجانحين عليه اعلى من درجات الجانحين فالامر يحتاج الى تفسير جديد لهذه الظاهرة ، هل يمكن القول ان طبيعة العينة لها تأثير على شكل الاستجابة ؟ ام يمكن القول بان طبيعة النظام الذى يخضع له نزلاء السجون ذات تأثير على استجاباتهم فى اتجاه معين ، وهو الامر الذى اشار اليه ايزنك (٢٠) ؟ ام هل يجوز لنا أن نتصور ان مرتكب جريمة القتل يختلف من حيث تكوين الشخصية عن غيره من مرتكبي الجرائم الاخرى ؟ اسئلة بحاجة الى اوضح وقد يكون الايضاح عن طريق دراسات اخرى يكون من بين اهدافها الاجابة على مثل هذه الاسئلة .

على ان درجت المقياس (- ٢) اقل من الدرجات التى حصل عليها المفحوصون على المقياس (+ ٢) وهذا يسير فى الاتجاه الذى سارت عليه تقريبا جميع النتائج التى دارت حول الاختبار من قبل والتي لفت اليها النظر برنجلمان J. C. Brengelmann ود. سوف (٢ ، ٧ ، ١٧) .

وليس بين ايدينا نتائج سابقة يمكن الاحتكام اليها فيما يتعلق بدرجات التوتر النفسى (+ ٢) ، (- ٢) ، (± ٢) لدى القتلة وان كان ايزنك يذكر ان كثيرا من المجرمين لديهم ميول عصابية (٢٠) ، ويذكر برنجلمان ان هناك علاقة ايجابية بين التصلب (التوتر النفسى) وبين العصابية وان لم تكن العلاقة جوهرية بالفعل بين التطرف الايجابى (+ ٢) وبين العصابية (١٢ ، ١٧) .

وفيما يتعلق بقياس الاعتدال في الاستجابة فقد اتضح كما تنبأ الباحث ان مجموعة غير المجرمين قد حصلت على درجات على هذا المقياس أعلى مما حصل عليه المجرمون ، وهذه النتيجة تتماشى مع النتائج السابقة (١١) ، (١٢) وخاصة نتيجة الدراسة العالمية التي أجراها د. سويف عن الطبيعة العالمية لاختبار الصداقة الشخصية وما اتضح منها من ان الاعتدال في الاستجابة ($1 \pm$) هو القطب المضاد سيكولوجيا للتطرف في الاستجابة ($2 \pm$) على عامل التصلب (١١) . ويقترح الباحث من خلال هذه الدراسة وعبر دراسات سابقة ان مقياس الاعتدال في الاستجابة $1 \pm$ مقياس للتوافق النفسي ، وذلك على اعتبار أن الفئات غير المتوافقة تميل الى تفضيل الاستجابات المتطرفة بينما تميل الفئات المقابلة لها الى تفضيل الاستجابات الاعتدالية .

اما بالنسبة للمقياس الصفري فان المجموعتين قد حصلتا على درجات مقارنية ، والفرق غير دال احصائيا وان كان قد جاء في الاتجاه الذي تنبأ به الباحث ، ومن المحتمل أن يكون صفر حجم العينة قد اثر على نتائج هذا المقياس .

وعلى مقياس الهوى الخفيف حصلت مجموعة القتلة على درجات أعلى من الدرجات التي حصلت عليها مجموعة غير المجرمين ، والفرق دال احصائيا فيما بعد مستوى ٠.٠٥ . والنتيجة تتفق مع شبوات الباحث ، وبمقارنة الفرق بين متوسطى درجات القتلة ودرجات غير المجرمين على هذا المقياس بمقارنة هذا الفرق بالفرق بين متوسطات درجات المجموعتين على باقى مقاييس التطرف يتضح أن هناك تشابها بينهما فيما يتعلق بمستوى الدلالة الاحصائية . فهل يمكن ان يكون هناك علاقة بين هذا المقياس ومقاييس التطرف في اختبار الصداقة الشخصية ؟ هذا ما يمكن التحقق منه عن طريق دراسة خاصة تصمم لهذا الغرض ولاستكشاف علاقات أخرى لمقاييس الاختبار بباقى مقاييس اختبار مينيسوتا المتعدد الواجهه لقياس الشخصية .

وفي المقارنات التي تمت بين المتوسطات داخل كل مجموعة على بعض المقاييس وضح انه لا يوجد فروق بين متوسطات مجموعة غير المجرمين كما يوضح الجدول رقم (٧) ، في حين وضح وجود فروق بين متوسطى درجات المقياسين ($1 \pm$) ، ($2 \pm$) لدى مجموعة القتلة وكان هذا أمرا متوقعا ، وقد سبق ايضاح ان هذين المقياسين يتعمان على قطبين متضادين لبعدهما التصليب .

وتلتقى هذه النتيجة في خطوطها العامة مع بعض النتائج التي انتهت اليها عدد من الباحثين ، ممن تناولوا موضوع التباين بين مستويات سمات الشخصية داخل الشخص الواحد ، وذلك فيما تشير اليه هذه الدراسات من ان ازدياد التباين يغلب عليه ان يكون مقترنا بانخفاض مستوى التوافق (١٢) .

واخيرا فانه من الضروري ان يكون واضحا ان نتائج هذه الدراسة ينبغي لها ان توضع في موضعها السليم من حيث انها قد لا تنطبق على جمهور القتلة بوجه عام ، وربما انطبقت فقط على جمهور مشابه للجمهور الذي اجريت عليه الدراسة ، ومن ثم فينبغى لكى تكون لها قيمة حقيقية ان يتبعها عدد آخر من الدراسات تضع في اعتبارها الملاحظات التي سبق ايضاحها وتختار عينة ممثلة بالفعل لجمهور مرتكبى جريمة القتل .

ملخص

قام الباحث بهذه الدراسة لكي يختبر صحة فرض عام مؤداه « أن مرتكبي جريمة القتل يميلون الى التفور من الغموض — أو أنهم أعلى في درجة التوتر النفسى كما يقىسه اختبار الصداقة الشخصية (الاستجابات المتطرفة) وذلك فى حالة مقارنتهم بفرقة أخرى من غير المجرمين على شرط تساوى الظروف الأخرى التى تتعرض لها كل من الفئتين » .

وامتدادا من هذا الفرض العام وضع الباحث عددا من التنبؤات المتعلقة به . وفى سبيل التحقق من صحة الفرض العام ، والتنبؤات الفرعية المتعلقة به اختار الباحث مجموعة تجريبية تتكون من ٣١ شخصا من مرتكبي جريمة القتل الذكور المسلمين الراشدين المودعين فى السجن تنفيذاً لمحدد العقوبة مع الالتزام بعدد من الشروط فى اختيار هذه المجموعة مثل معرفة القراءة والكتابة وعدم دخول السجن مرة قبل تلك المرة ، وعدم قضاء فترة طويلة فى السجن كما استبعد من المجموعة التجريبية الأفراد الذين ارتكبوا جريمة القتل خطأ أو أخذاً بالثأر .

كذلك اختار الباحث مجموعة ضابطة تتكون من ٣١ شخصاً يماثل كل شخص منهم شخصاً من أفراد المجموعة التجريبية فى معظم الظروف تقريباً مثل الدين والعمر والجنس والمهنة والحالة الزوجية والحالة العلمية .

وقد تم تطبيق اختبار الصداقة الشخصية (الاستجابات المتطرفة) ومقياس الهوس الخفيف من اختبار منسوتا المتعدد الأوجه لقياس الشخصية على أفراد المجموعتين تحت ظروف متشابهة .

أظهرت النتائج التى حصل عليها الباحث صحة الفرض العام كما أثبتت صحة معظم التنبؤات الفرعية المتعلقة بهذا الفرض .

المراجع

- ١ — أبو زيد (ا.ا) : **دراسة أنثروبولوجية بأحدى قرى الصعيد ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية ، القاهرة : دار المعارف ١٩٦٤ .**
- ٢ — **تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٣ ، مصلحة السجون ، القاهرة .** الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ١٩٦٥ .
- ٣ — **تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٤ ، مصلحة السجون ، القاهرة .** الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ .
- ٤ — **تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٥ ، مصلحة السجون ، القاهرة .** الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ١٩٦٦ .
- ٥ — **تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٦ ، مصلحة السجون ، القاهرة .** الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ١٩٦٦ — ١٩٦٧ .
- ٦ — **تقرير عن سجون الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٦ ، مصلحة السجون ، القاهرة .** الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية ١٩٦٨ .
- ٧ — **حنورة (م.ع) الريف والحضر فى المجتمع المصرى — مقارنة بين مستويات التوتر النفسى ، — المجلة الاجتماعية القومية ، ١٩٦٨ ، ٢ ، ٣٤١ — ٣٦٧ .**
- ٨ — **خري (م.ا) الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية الاجتماعية ، القاهرة . دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ١٩٥٧ .**
- ٩ — **سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين (١) المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ ، ٣٨ .**
- ١٠ — **سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين (٢) المجلة الجنائية القومية ، ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ — ٩٥ .**
- ١١ — **سويف (م) اطار اساسى للشخصية : دراسة حضارية مقارنة على نتائج التحليل العالى ، المجلة الجنائية القومية ١٩٦٢ ، ٥ ، ١ — ٤٨ .**
- ١٢ — **سويف (م) التطرف كاستجاب للاستجابة ، القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ .**
- ١٣ — **فرغلى (م) الاستجابات المتطرفة عند فئات من المرضى النفسيين: دراسة بواسطة التحليل العالى ، رسالة ماجستير تحت اشراف د. مصطفى سويف ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٥ .**
- ١٤ — **مرسى (ك.ا) ، حنورة (م.ع) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الاحداث الجانحين ، المجلة الجنائية القومية — ١٩٦٦ ، ٩ ، ٢٤٩ — ٢٦٨ .**
- ١٥ — **ملكية (ل.ك) ، اسماعيل (م.ع) ، هنا (ع.م) الشخصية وقياسها، القاهرة . مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ١٩٥٩ .**

- 16 — Anderson, H. Domination and Socially Integrative Behaviour, *Child Behaviour and Development*, R. G. Barker, J. S. Kounin & H. Furights eds., New York: Mc Graw Hill, 1943-459 - 483.
- 17 — Brengelmann, J. C. Extreme responses set, drive level and abnormality in questionnaire rigidity, *J. Ment. Sci.* 1960, 106, 171 - 186.
- 18 — Budner, S. Intolerance of Ambiguity as a personality variable, *Journal of Personality*, 1962, 30, 29 - 50.
- 19 — English, H. B., and English, A. C., *A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms*, New York, Longman, Green and Inc., 1961.
- 20 — Eysenck, H. J. *Crime and Personality*, London: Routledge & Kegan Paul, 1964.
- 21 — Kennedy, F., Hoffman, H. and Haines, W. Psychiatric study of William Heirens, *Journal of Criminal Law and Criminology*, November, December, 1947, 311 - 341 (Through Lundberg, G. A., Schrag, C.C. and Larsen, O. N. 1958).
- 22 — Lundberg, G. A., Schrag, C.C. and Larsen, O.N. *Sociology*, New York: Harper Brothers, 1958.
- 23 — McNemar, Q. *Psychological Statistics*, New York: J. Wiley, 1957.
- 24 — Soueif, M. I. Extreme responses sets as a measure of intolerance of Ambiguity, *Brit. J. Psychol.*, 1958, 4, 329-334.
- 25 — Soueif, M. I. Responses sets, Neuroticism and extraversion. A factorial study, *Acta Psychol.*, 1965, 24, 29 - 40.
- 26 — Soueif, M. I. Extremeness, Indifferences and Moderation responses set: A cross cultural study, *Acta Psychol.*, 1968, 28, 63 - 75.
- 27 — Stagner, R. *Psychology of Personality*, New York: Mc Graw Hill. 1948.

HOMICIDE AND PSYCHIC TENSION

by

M. A. HANNOURAH

The Personal Friends Check List (PFCL) constructed by M. I. Soueif (25), together with the Ha scale of the MMPI were administered to 31, prisoners convicted for murder (Tura prison, Cairo, U.A.R.) and 31 controls. The two groups were equated for age, sex, education, religion, marital and professional status.

Convicted murderers were found to score significantly higher than their controls on extreme responses and on Ha.

مقالات

الإدانة بغير مراقبة
دكتور سمير الجزورى
مدرس القانون الجنائى بجامعة الأزهر

١ - مقدمة :

الاصل فى توقيع العقوبات أن يكون بناء على حكم تطبيقا لمبدأ « لا عقوبة بغير حكم » Nulla Poena Sine Judicio

ويعتبر هذا المبدأ من الضمانات الاساسية المقررة لصالح المتهم ، حيث يسبق الحكم اجراءات المحاكمة التى يتم فيها سماع اقوال المتهم ، ودفاعه عن نفسه ، كما تكفل علانية المحاكمة ضمان الرقابة على المحاكمات والاحكام الجنائية ، ويحدث توقيع العقوبة فى علانية اثره المقصود فى نفوس الجماهير .

غير ان ثمة اعتبارات عملية هامة فرضت على كثير من الدول الالتجاء الى اجراءات أكثر تبسيطا واختصارا بالنسبة لأنواع معينة من الجرائم وهى المخالفات والجنح البسيطة التى لا يكون الحكم فيها بغير الفرأمة ، ومن هذه الاعتبارات التزايد المطرد فى عدد قضايا المخالفات والجنح البسيطة وما يترتب على ذلك من ارهاق للقضاة ومعاونيهم ، وتعطيل الفصل فى القضايا وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات ومصاريف العدالة ، وتراخى صدور الاحكام ، وتنفيذ العقوبات بعد مرور وقت طويل من ارتكاب الجريمة مما يضعف اثرها لدى العامة ، هذا بالإضافة الى أن التعقيد فى اجراءات الدعوى الجنائية يعطى بعض الخصوم المعاندين فرصة تعتمد تأخير الفصل فى الدعوى بشتى الطرق ، ثم استفاد طرق الطعن المعروفة بعد صدور الاحكام .

وإذا كانت معظم التشريعات الجنائية الحديثة قد اتجهت الى هذا النوع من الاجراءات المختصرة التي تهدف الى الاقتصاد فان ثمة تباين واختلاف كبير بين هذه التشريعات ، سواء من حيث طبيعة هذا النوع من الاجراءات ، او من حيث نطاق تطبيقه ، او السلطة التي تتولى هذا التطبيق ، او من حيث التسمية التي تطلق على هذه الاجراءات المختصرة .

فبينما تعرف فرنسا نظامى « غرامة المصالحة » *l'Amende de composition* والخضوع الاختيارى *oblation volontaire* ، فان نظام الامر الجنائى هو المطبق فى كل من مصر وايطاليا ، كما يقر القانون الايطالى كذلك نظام الخضوع الاختيارى ، ويستخدم فى القانون الالماني اكثر من اجراء من هذه الاجراءات المختصرة ، كذلك الحال فى كل من بلجيكا وسويسرا وبولندا . وفى يوغوسلافيا رغم ان القانون لا ينص صراحة على مثل هذه الاجراءات المختصرة فانه يمكن ان يتم عملا بالنطق بالحكم بغير مرافعة اذا توافرت شروط معينة يحددها القانون للحكم بغير حضور الاتهام ، وبغير حضور المتهم او محاميه وهذا بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، اما بالنسبة للمخالفات فان للقاضى وحده ان يقرر عقد جلسة شفوية او الحكم بغير مرافعة (١) .

والحكم بغير مرافعة يكون أحيانا من اختصاص سلطات قضائية كما هو الحال بالنسبة للامر الجنائى فى كل من القانون الايطالى والمصرى ، وكما هو الشأن بالنسبة لغرامة المصالحة فى القانون الفرنسى ، وقد يكون من اختصاص النيابة العامة كما هو الحال فى هولندا وبلجيكا وفى مصر فى أحوال معينة (مادة ٣٢٥ اجراءات جنائية مصرى) ، كذلك قد تختص بهذه الاجراءات المختصرة السلطات الادارية او البوليسية كما هو الشأن بالنسبة لنظام الخضوع الاختيارى المطبق فى كثير من الدول .

(١) Bayer, V. — Le Procès Pénal Sans débats dans le droit
Yugoslave et du Point de vue général — Rev. Inter. de droit, pén, 1962
p. 538 et suiv.

وتنص معظم التشريعات على أن يكون تطبيق هذه الإجراءات المختصرة مقصورا على المخالفات والجناح البسيطة ، كما انه لا يجوز الحكم بغير الفرامة كعقوبة أصلية في هذه الاحوال ، وذلك الى جانب العقوبات التكميلية والمصاريف القضائية (٢) .

٢ — وسواء كان منشأ هذا النظام يرجع — كما يرى البعض — الى بعض الانظمة التشريعية الجزائية ، او الى انظمة قضائية انجلوساكسونية — كما يرى البعض الاخر — او الى بعض الانظمة الاجرائية التي عرفت في العصور الوسطى في ايطاليا كما يرى فريق ثالث (٣) ، فان هذا النظام تمتد عرف طريقه الى التشريعات الجنائية منذ عهد ليس بقريب ، وان كان نطاق تطبيقه قد اتسع حفيضا ، ففي هولندا نجد ان قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٦ يتضمن نصا يبيح اجراء تسوية غير قضائية في المخالفات يوقع بمقتضاها المخالف الحد الاقصى للفرامة المفروضة مقابل تلافى اجراءات المحاكمة الجنائية (وقد عدل هذا النص سنة ١٩٢١) ، وفي ايطاليا دخل نظام الخضوع الاختياري لقانون العقوبات الحالي (١٩٣٠) ، كما دخل نظام الامر الجنائي التشريع الايطالي عام ١٨٦٥ ، ثم ادمج في قانون الإجراءات الجنائية الصادر سنة ١٩١٣ ثم انتقل الى قانون الإجراءات الحالي (م ٥٠٦ — ٥١٠ اجراءات ايطالي) وفي فرنسا عرف نظام الخضوع الاختياري بالنسبة لجرائم المرور بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٦ ، ثم اتسع نطاق تطبيقه بعد ذلك ليشمل أنواعا أخرى من الجرائم ثم ادخل نظام غرامة المصالحة سنة ١٩٤٥ ، ثم ادمج هذان النظامان في قانون الإجراءات الجنائية الجديد (المواد ٥٢٤ — ٥٣٠ اجراءات فرنسي) ، وفي بلجيكا ادخل هذا النظام سنة ١٩٣٥ وفي السويد سنة ١٩٤٢ .

(٢) استثناء من هذا يجيز القانون البولوني أن يتضمن الامر الجنائي الفرامة والجبرلة
١٤ يوما أو احدى العقوبتين ،

Caldarera, G.B. — Le Jugement par décret en droit pénal italien, (١٣)
Rev. Inter. de drt. pen. 1962, p. 467.

اما في الجمهورية العربية المتحدة قد نظم الدكرينو الصادر في ١٠ فبراير ١٨٩٢ المعدل بالدكرينو الصادر في ١٤ أكتوبر ١٨٩٢ الصلح في المخالفات، وانتقل هذا النظام الى قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤ (م ٤٦ — ٤٨) حيث كانت الدعوى الجنائية تنقضى — بمقتضى هذا النظام — مقابل دفع مبلغ الصلح ، ثم تضمنه قانون تحقيق الجنايات المخطط الصادر سنة ١٩٣٧ (م ٢٢ — ٢٤) كما نص عليه في قانون الاجراءات الجنائية الحالي (م ١٩ ، ٢٠) ولكنه ألغى بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، كذلك ادخل نظام الامر الجنائي لأول مرة في قانون تحقيق الجنايات المخطط (م ٢١٤ — ٢١٩) ثم ادخل في القانون الوطني بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ ثم ادمج بعد ذلك في المواد ٣٢٣ — ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية الحالي .

٣ — وقد حقق نظام الادانة بغير مرافعة نجاحا ملحوظا في معظم البلاد التي ادخلته تشريعاتها الجنائية ، ويظهر ذلك مما تنشر اليه الاحصاءات الجنائية في تلك البلاد .

غنى ألمانيا بلغ متوسط عدد الاوامر الجنائية Strafbefehl التي صدرت خلال المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ حوالي ٦٠٠ ألف امر في السنة، بينما بلغ متوسط عدد الاوامر التي يطلق عليها strafuer fugungen في نفس المدة مليون امر في السنة بينما لم تزد عدد الدعاوى التي اقيمت بالطريق العادي عن ٦٠ ألف في السنة في المخالفات ، ٢٨٠ ألف في الجنح (٤) ، وفي فرنسا تنشر الاحصاءات القضائية الى ان عدد غرامات المصلحة التي قضى بها عام ١٩٥٨ قد بلغ ١٨٥.٠٤٤٦ دفع منها ١٠.٥٣٤.١٤١ ، وفي عام ١٩٥٩ ارتفع العدد الى ٢٤.١٩٩.٢٤٥ دفع منها ١.٩٠٠.٧٥١ (٥) ، وفي هولنده بينما لم تكن تزيد نسبة التسويات غير

Kleinkecht, T. — La procedure Sommaire Comme element (٤) de la repression d'actes illicites dans la republique fedrale D'Allemagne — Rev. Inter. de dit. pen., 1962, p. 419 — 420.

Legats, R. — Les procedures sans débats en droit français. (٥) Rev. Inter. de droit pénal, 1962, 452.

القضائية التي يتجنب فيها إجراءات المحاكمة عن ١١١٪ سنة ١٩٢٠ ، فقد ارتفعت هذه النسبة الى ٤٣٪ من مجموع المخالفات سنة ١٩٣٠ ، ووصلت الى ٦٠٪ سنة ١٩٥٠ ، ثم بلغت ٧٠٪ سنة ١٩٥٨ (٦) . وفي سويسرا في مقاطعة جنيف بينها بلغت المخالفات سنة ١٩٦٠ : ٦٤٧١٩ مخالفة (بينها ٨٦٨ مرور) ، فان عدد المخالفات التي احيلت الى المحاكمة لم تزد عن ١١٣٦ مخالفة اي بنسبة ٢٪ تقريبا ، كذلك في مقاطعة أرجوف بلغ عدد القضايا الجنائية سنة ١٩٦١ : ١٦٨١٣ (بما فيها المخالفات) ، استخدمت الإجراءات المختصرة في تسوية ١٢٢٧٩ سنة ١٩٦٠ بالنسبة لمجموع المخالفات ، وفي نيو شاتل ٧٨٪ ، وفي بون بنسبة ٧٣٪ ، وقد بلغت هذه النسبة ٧٧٪ في مقاطعة سان جالي ٨٠٪ عن نفس السنة (٧) .

وفي الجمهورية العربية المتحدة ، فان الاحصاءات القضائية تشير الى استخدام نظام الامر الجنائي على نطاق واسع في الجناح والمخالفات ، لقد بلغ عدد الاوامر الجنائية الصادرة سنة ١٩٥٨ : ١٩٠١٤٣ في الجناح ، ١٤٣٨٤٧٩ في المخالفات ارتفعت في عام ١٩٥٩ الى ٢٢٧٩٢٣ في الجناح ، ٣٤٤٠٣٧٤ في المخالفات ثم في عام ١٩٦٠ الى ٤٥٢٢٥٤٠ في الجناح و ٤١٨٦٧٠٤ في المخالفات ، وفي عام ١٩٦١ الى ٤٣٠٦٥١ في الجناح و ٩٨٤٥٢٩ في المخالفات ، وفي عام ١٩٦٢ بلغ عددها ٢٢٩٨٤٩ في الجناح و ٥٥٠٢٤ في المخالفات (٨) . كما تشير الاحصاءات القضائية الى ان نسبة الاعتراض على هذه الاوامر ضئيلة ، وهذا ما يعبر عن نجاح النظام وتقبل المواطنين له دون معارضة ، ويظهر من نسب الاعتراض هذه انها

De Jong, J. D. — La transaction en droit pénal Néerlandais, (٦) Rev. Inter. droit. pen. 1962, p. 490.

Clarc. F. — La procédure simplifiée en suisse, Rev. Inter. de dt. pen., 1962, p. 509, 511, 522. (٧)

(٨) من واقع تقارير الاحصاء القضائي الذي تصدره وزارة العدل — من اعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

في الجنج اكبر منها في المخالفات ، ويبدو هذا طبيعيا حيث ان تفاهة العقوبة التي يحكم بها في المخالفة تقلل من نسبة الاعتراض ، بل ان ما يؤكد نجاح هذا النظام ان نسبة التعديل او الالفاء في الاوامر الجنائية نتيجة الاعتراض عليها ضئيلة جدا ، وان الغالب هو تأييد الاوامر الجنائية التي يتم الاعتراض عليها ، فقد بلغت نسبة الاعتراض على الاوامر الجنائية في الجنج في ان سنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ على التوالي ٨٩٪ ، ٢١٢٪ ، ٢٥٪ من مجموع الاوامر الصادرة ، وفي المخالفات عن نفس السنوات ١٦٪ ، ٢٢٪ ، ١٩٪ على التوالي ، بينما بلغت نسبة التعديل او الالفاء في الاوامر في الجنج عن السنوات الثلاث المذكورة ١٤٪ ، ٧٤٪ ، ٤٧٪ على التوالي من جملة الاوامر الصادرة وفي المخالفات ٤٪ ، ٨٪ ، ٣٪ على التوالي (٩) .

٤ - وبهنا ان نشير في ختام هذه المقدمة اننا نقصد بامصطلح « الادانة غير المرافعة » جميع الصور التي تنتهي فيها الدعوى الجنائية بدفع مبلغ من المال على سبيل الغرامة سواء تم ذلك عن طريق الامر الجنائي الذي يصدره القاضي ، او الذي تصدره النيابة العامة او تم ذلك عن طريق التصالح ، فجميع هذه الصور لا تجرى فيها اجراءات المحاكمة العادية ولا يصدر فيها حكم وتعتبر من الاجراءات المختصرة .

(٩) التقارير السابق الاشارة اليها عن نفس السنوات ، وبين الجدول الاتي تمسيلا لنتيجة الاعتراض على الاوامر الجنائية في الجنج والمخالفات :

السنة		لاوامر الصادرة		المعارضات	التأييد	التعديل	الالفاء
١٩٦٠	جنج	٤٣٠٦٥١	٤٠٥١٣	٢٤١٧٢	٥٦٢٠	٧٢١	
	مخالفات	١٠٤١٨٦٧	١٧٢٠٣	١٢٦٠٨	٤١٨٨	٤٢٣	
١٩٦١	جنج	٤٥٢٢٥٤	٩٠٣٠٣	٥٩٦٢٢	٧٦٢٦	١٣٦٦	
	مخالفات	٩٨٤٥٢٩	٢٢٢٠٠	١٤٠٠٩	٣٠٣١٤	٣٦٢	
١٩٦٢	جنج	٢٢٩٨٤٠	٥٧٦١٢	٤٦٥٨١	٩٣٤٤	١٢٨٧	
	مخالفات	١٠٥٥٠٢٤	٢٠٢٢٦	١٦٧٧٥	٢٠٧٢	٣٩٢	

- وستنقسم البحث في هذا الموضوع الى المباحث الآتية :
- البحث الاول : عيوب ومزايا نظام الادانة بغير مراعاة .
- البحث الثاني : السمات العامة لنظام الادانة بغير مراعاة .
- البحث الثالث : الصور المختلفة لنظام الادانة بغير مراعاة .
- البحث الرابع : الطبيعة القانونية لنظام الادانة بغير مراعاة .

المبحث الاول

عيوب ومزايا نظام الادانة بغير مراعاة

٥ — رغم الانتشار الواسع لنظام الادانة بغير مراعاة في معظم التشريعات الجنائية الحديثة فان هذا النظام قد صادف كثيرا من العقبات ، ووجه اليه كثير من النقد ، الا ان الاعتبارات العملية التي سبق الإشارة اليها ، والمزايا التي حققها هي التي كفلت له في النهاية الذبوع والنجاح .

وسنعرض فيما يلي :

- ١ — لوجه النقد التي وجهت اليه .
- ٢ — للمزايا التي يكتلها هذا النظام .

— ١ —

النقد الموجه لنظام الادانة بغير مراعاة

٦ — أولا : ينتقد هذا النظام بحجة انه يحرم الافراد من الضمانات التي تررها قانون الاجراءات الجنائية للمتهمين ، فشفوية المرافعات ، وعلانية الجلسات هي مبادئ مقررة لمصلحة المتهم نفسه حتى يستطيع ان يبدي دفاعه امام القاضي وتسمع اقواله ، ويتكهن القاضي من معرفة ظروفه الشخصية والموضوعية التي اقترنت بارتكابه للجريمة بحيث يمكنه ان يوائم بين هذه الظروف وبين العقوبة التي يوقعها عليه ، اما الحكم بمقتضي الاوراق ، فانه لا يمكن التلضي من الوصول الى الحقيقة كما لا يمكنه من تفريد العقوبة .

٧ - ثانيا : ان هذه المبادئ التى تحكم اجراءات المحاكمة تحقق غرضا آخر هو رقابة الجهور على المحاكمات والاحكام الجنائية ، بل وعلى السلطة القضائية نفسها بهدف تدعيم الثقة فيها ، ويذكر البعض بأنه يكفى حضور المتهم أمام القاضي ، وما يدور بينهما من حوار لتحقيق رد الفعل الاجتماعى ، كما يقال أن المغالاة في تبسيط اجراءات توقيع العقوبة تضعف من الاثر الرادع لقانون العقوبات (١٠) ، وإن هذا النظام يجعل العقوبة اقرب الى الضريبة منها الى الجزاء (١١) .

٨ - ثالثا : كذلك ينتقد هذا النظام حيث يقال كيف يمكن أن يتخلص شخص من نتائج افعاله التى يجرمها قانون العقوبات بمجرد دفع مبلغ من المال ؟ ان هذا لا يعتبر تقدما ، بل هو ارتداد الى عصور القبائل ، وعهد الانتقام الفردى حيث كان يمكن افتداء الجريمة بدفع غدية من المال (١٢) ويصف البعض مبدأ الإعفاء من العقاب مقابل دفع مبلغ من المال بأنه مبدأ خطير .

٩ - رابعا : ينتقد هذا النظام كذلك بأنه يؤدي الى عدم المساواة بين الافراد على أساس حالتهم الاقتصادية فهو يكتل للأفراد الموسرين التخلص من عبء المحاكمات الجنائية بالدفع الفوري للغرامات التى تفرض عليهم ، بينما لا يستطيع ذلك غيرهم من المعسرين فيتعرضون للمحاكمات الجنائية وينتهى بهم الامر بأن يدفعوا أكثر من الاثرياء (١٣) .

١٠ - خامسا : أن تطبيق هذا النظام يؤدي الى الفاء عقوبة الحبس نهائيا بالنسبة للمخالفات حيث يدفع المخالف الغرامة المفروضة عليه وينتهى الامر (١٤) .

(١٠) هذه الآراء مذكورة في مقال : *Legales* السابق الإشارة اليه من ٤٤٩ .
(١١) هذا الرأي مذكور في مؤلف الاسفاذ الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ١٩٦٤ ص ٤٦٤ .
(١٢) وهذا رأى عالم *Halleux* ويذكر في مقال : *De Cant, p. — La procédure Transactionnelle en droit belge — Rev. Inter. de drt. pen. 1962, p. 428.*
(١٣) *Clergue, H. — De La procédure de l'ordonnance pénale en matière de contravention de Simple police, Toulouse, 1926 p. 124.*
(١٤) كليج - المصدر السابق ص ١١٧ .

١١ — سادسا : أن تطبيق هذا النظام يؤدي الى عدم الاعتداد بالعود في الجرائم التي تخضع لهذا النظام حيث يمكن للعائدين التحرر من المسؤولية بدفع الغرامة المطلوبة حيث لا يتحرى وجود السوابق من عنده (١٥) .

١٢ — سابعا : أن هذا النظام فيه اضرار بالمدعى المدني حيث يحصره من الفسحة التي له بالادعاء مدنيا في أى وقت حتى تتم المرافعة أمام محكمة أول درجة (١٦) ، كما أن تقرير التعويض للمدعى المدني هو أمر يحتاج الى بحث لا يتفق مع طبيعة هذه الإجراءات المختصرة .

١٣ — ثامنا : وأخيرا فإنه يعترض بالنسبة للصور التي يكون فيها اصدار الامر بالغرامة مخلولا لسلطة أخرى غير السلطة القضائية ، بأن هذا يتعارض مع الدستور حيث لا يكون لغير القضاة سلطة فرض عقوبات جنائية (١٧) ، أى أن الاعتراض ينصب على مخالفة هذا النظام لبدا الفصل بين السلطات .

— ٢ —

المزايا التي يكفلها نظام الادانة بغير مراعاة

١٤ — اظهرنا فيما سبق بعض أوجه النقد التي وجهت الى هذا النظام بصوره المختلفة ، والواقع أن هذه العيوب ليست حاسمة ، بل يمكن الرد عليها ، وهى كما يقول الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى . . « فضلا عن كونها ظاهرة ، ليست بشيء اذا قيست بالمزايا التي تنجم عن هذا النظام (نظام الامر الجنائى) » (١٨) وسنرد فيما يلى على أوجه النقد ونبين مزاياه العملية :

١٥ — أولا : الواقع أن هذا النظام لا يحرم المتهم من الضمانات المقررة لصالحه ، فالاثار التي ينتجها الامر الجنائى مثلا معلقة بقبول المتهم ، فاذا

(١٥) كليرج — المصدر السابق ص ١١٧ .

(١٦) هذا الاعتراض مذكور في مؤلف الدكتور محمود محمود مصطفى — السابق الإشارة

اليه — ص ٤٦٤ .

Klein knecht — Le procedure ... op. cit., p. 394.

(١٧)

(١٨) الدكتور محمود مصطفى — المصدر السابق ص ٤٦٤ .

اعترض عليه فانه يسقط ويعتبر كان لم يكن ، وتجري المحاكمة ونفسا
للإجراءات العادية حيث تكفل جميع الضمانات المنصوص عليها في قانون
الاجراءات الجنائية ويرى البعض ان الامر الجنائي هو بمثابة صلح يعرض
على الخصوم ، فلما ان يقبلوه وتنتهى الدعوى ، أو يرفضوه فتتظر الدعوى
وفقا للإجراءات العادية (١٩) . وتشير المادة ٣٢٧ اجراءات مصرى الى
حق الخصوم في اعلان عدم قبولهم للامر ، وكذلك الامر في التشريعات الاخرى
حيث يكون القرار الصادر بالادانة مشروطا بقبول المتهم أو عدم
اعتراضه (٢٠) ، وحتى في الاحوال التي يكون فيها توقيع الغرامة وتحصيلها
فوريا من المذنب عند ارتكاب المخالفة ، فانه يشترط ان يحيط رجل البوليس
المذنب علما بان له الحق في رفض دفع الغرامة فوريا والالتجاء الى
الاجراءات العادية ، وقد حكمت محكمة النقض في نيوشاتل (سويسرا)
بابطال الاجراء اذا لم يتم اعلان المذنب بحقه في رفع الدفع الفوري (٢١)
وان كان حق المتهم في رفض « ادانته بغير مراعاة » وطلب الالتجاء الى
القضاء العادى يعتبر ضمانة تكفل له حقوقه .

١٦ — ثانيا : اما القول بان الاجراءات المبسطة لا تؤدي الى الثقة في
السلطة القضائية أو تضعف اثر العقوبة ، فهو قول يجاقى الحقيقة ، فالواقع
ان ما يفقد الثقة بالسلطة القضائية وبالاحكام الجنائية ويضعف اثر العقوبة،
هو بطء الاجراءات وتعقيدها وتراخى صدور الاحكام لحد طوييلة مما يفقد
الجمهور الاهتمام بمتابعة صدور الاحكام وعلى العكس من ذلك فان
الاجراءات المختصرة تكفل قضاء سريعا حاسما ، ففى خلال ايام من ارتكاب
الجريمة يكون قد تم الفصل في الدعوى ونفذ الحكم ، بل انه في بعض صور

(١٩) الدكتور محمود مصطفى — المصدر السابق ص ٤٦٩ .

(٢٠) راجع المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية الالمانى ، والمادة السادسة من
الاتفاق الاوروبى لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية حيث تنص على حق كل شخص
في ان تسمع دعواه بمذالة وعلائية معقولة ايام محكمة بمسئلة غير معقولة .

Clerc, F. — *La procédure simplifiée...* op. cit., p. 517. (٢١)

وكذلك الامر في القانون الالمانى حيث يجب على رجل البوليس احاطة المذنب بحقه في رفض
الدفع الفوري — Kleinkecht, — op. cit., p. 407.

الاجراءات المبسطة في المخالفات (كمخالفات المرور حيث يستخدم نظام التحصيل الفوري للغرامات) فان دفع الغرامة يتم فور ارتكاب المخالفة دون ابطاء ، ومن الواضح ان السرعة والحسم يحققان اهداف العقاب .

١٧ — ثالثا : لا صحة ولا اساس للاعتراض الذى يسوقه البعض من ان هذا النوع من الاجراءات المختصرة يترتب عليه تخلص الفرد من نتائج افعاله التى يجرمها قانون العقوبات بدفع مبلغ من المال . فالواقع ان هذا المبلغ المدفوع هو غرامة جنائية اى انها عقوبة جنائية حقة ، وحتى اذا اعتبرت غرامة ادارية ، اذا كانت السلطة التى وقعها غير قضائية ، فانها على اى حال جزاء يوقع نتيجة لمخالفة فعل يجرمه القانون ، ومن المصلحة التوسع في توقيع هذه الغرامات في الجرائم البسيطة ، فانها تعتبر حبر بديل للعقوبات السالبة للحرية القصيرة الابد ، واحسن وسيلة لتلافى آثارها السيئة ، واذا كان يقال ان هذا النوع من الاجراءات المختصرة يؤدي الى الغاء العقوبات القصيرة الابد نهائيا ، فان هذا يكون ميزة تضاف الى رصيد هذه الاجراءات وليست عيبا يؤخذ عليها .

١٨ — رابعا : لا يعتبر نظام الادانة بغير مراعاة امتياز للثراء، ولا يمنع الاخذ به من مراعاة المذكر الاقتصادي للمحكوم عليه عند فرض الغرامة ، وان كان يلاحظ ان هذا النظام لا يطبق سوى في الجرائم البسيطة حيث لا يكون الحد الاعلى للغرامة كبيرا ، ومن ذلك مثلا في القانون المصرى لاتريد الغرامة التى يقضى بها القاضى في الامر الجنائى عن عشرة جنيهات (م ٢٢٣ اجراءات) ولا تزيد عن مائتى قرش في الجنح بالنسبة لوكيل النائب العام (م ٣٢٥ اجراءات) .

١٩ — خامسا : اما بالنسبة للعائدين الذين يقال انه توقع عليهم عقوبات بسيطة لا تتناسب مع عودهم الى الجريمة ، فان هناك من يقترح علاجاً لذلك بحرمان العائدين ، ومن يتوافر لديهم خطورة اجرامية من الاستفادة

من هذا النظام (٢٢) . أى أن القاضى أو السلطة المختصة بالادانة وفتسا لهذا النظام ترفض اصداره وتحيل المتهم الى المحكمة العادية اذا ثبت لها ان المتهم عائد ، وفى قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى نجد أن المادة ٢/٥٣. تنص على انه اذا كانت صفة العود مجهولة عند توقيع الغرامة بمعرفة محرر المحضر ، فان الاجراء يظل صحيحا ، ومع ذلك فيمكن مباشرة الدعوى ضده امام محكمة المخالفات عند اكتشاف العود .

٢٠ — سادسا : أما من حيث أضرار نظام الاجراءات المبسطة بالدعى المدنى وعدم اعطائه الفسحة الكافية للدعاء ، وتعارض البحث فى التعويض المدنى مع ما يقتضيه هذا النظام من السرعة ، فان هذا الاعتراض — على وجهته — يمكن التغلب عليه بأحد طريقتين ، أولهما استبعاد هذا النظام فى حالة وجود أضرار أصابت الغير فى شخصه أو ماله ، وهذا هو الحل الذى أخذ به القانون الفرنسى فى المادة ٥٢٨ اجراءات فرنسى وكذلك قانون الاجراءات الجنائية الالماني فى المادة ٣٧٤ وما بعدها وكذلك بعض المقاطعات فى سويسرا كمقاطعة نيوشاتل (٢٢) ، على أن استبعاد الاحوال التى يكون فيها ادعاء مدنى من نطاق هذا النظام يضيق منه تضيقا كبيرا يؤدى بميزة النظام (٢٤) ، وهذا ما دعا القانون المصرى الى الأخذ بحل آخر وهو تحويل القاضى الفصل فى الدعوى المدنية بطريق الامر الجنائى ، كما يمكن للقاضى رفض اصدار الامر اذا رأى أنه لا يمكن الفصل فى الدعوى بحالتها التى هي عليها بدون تحقيق أو مرافعة .

٢١ — والخلاصة : أن هذا النظام يحقق مزايا عملية كبيرة تكفل له النجاح والذبوع رغم كل الانتقادات التى توجه اليه والتى تولينا الرد عليها فيما سبق ، ومن أهم الميزات الإيجابية التى يحققها هذا النظام ما يلى :

(٢٢) Graven, J. — Préface à l'enquête internationale sur la condamnation Sans débats — Rev. Inter. de droit pen. 1962, p. 391

Clerc — La procédure ... op. cit. p. 516. (٢٣)

(٢٤) الدكتور محمود مصطفى — المصدر السابق ص ٤٦٦ .

١ - أنه يحقق تخفيف العبء على محاكم الجench والمخالفات التي يزداد العمل فيها باطراد مستمر بحيث يخشى ألا تجد العدالة سبيلها في هذه المحاكم لارهاق القضاة ومعاونيهم بعدد هائل من الدعاوى التي تحتاج اجراءاتها العادية الى وقت وجهد ، ولو خفف العبء عنهم لامين تفرغهم للقضايا ذات الاهمية التي تقتضى بحثا اوفى .

٢ - أن هذا النظام يفوت الفرص على المتهمين الذين يتعمدون عرقلة اجراءات سير الدعوى بالتخلف عن الحضور ، والتباس اسباب التأجيل دون مبرر ، ثم استغناذ جميع طرق الطعن في الاحكام بعد صدورهما مع انه في الغالب الام لا يتغير وجه النظر في الدعوى التي بنى عليها الحكم الاول وأكثر ما يشاهد ذلك في الجرائم التي تستتبع عقوبات تبعية كالاغلاق او الازالة حيث يكون للمتهمين مصلحة في تأخير الفصل في الدعاوى وذلك عملا على تأجيل تنفيذ العقوبة لاطول وقت مستطاع والاستمرار في الجريمة (٢٥) .

٣ - أن هذا النظام يجنب المتهمين حسنى النية ما يؤدي اليه تعقيدوبطء اجراءات المحاكمة من ارهاق وضياح لمصالحهم ووقتهم ومالهم ، وهذا ما يجعلهم يتخلفون عادة عن الحضور امام المحاكم العادية ، وعند صدور الاحكام بالغرامات عليهم غيابيا لا يهتمون بالمعارضة فيها (٢٦) .

المبحث الثاني

السمات العامة لنظام الادانة بغير مرافعة

٢٢ - مهما تباينت الصور التي يمكن أن يكون عليها نظام الادانة بغير مرافعة ، فإن هناك سمات عامة تجمع بينها وتبميز هذا النظام عن المحاكمة العادية التي تجرى وفقا للقواعد العادية وتنتهى بصدر حكم فيها . ومن

(٢٥) المذكرة الاصلاحية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ شبلان الاوامر الجنائية .

(٢٦) الدكتور محمود مصطفى - المصدر السابق ص ٤٦٤ .

هذه السمات العامة أن هذا النظام يقتصر تطبيقه على الجرائم البسيطة . وهو يتم بغير مراعاة وقد يكون بحضور الخصوم كما قد يكون في غيبتهم ، ولا تكون الادانة وفقا لهذا النظام بغير الغرامة كعقوبة أصلية ، كذلك فان ما يصدر وفقا لهذا النظام لا يكون قابلا للطعن فيه وفقا للتواعد العامة للطعن في الاحكام ، وأخيرا فإنه لا يشترط أن يكون تطبيق هذا النظام بواسطة سلطة قضائية بل قد تكون سلطة إدارية .

وفيما يلي بيان بهذه السمات العامة :

- ١ -

اقتصار تطبيقه على الجرائم القليلة الاهمية

٢٣ - لا يطبق نظام الادانة بغير مراعاة الا بالنسبة للجرائم قليلة الاهمية ، وهذا امر طبيعى حيث أن هذه الجرائم هى التى تسمح طبيعتها وقلة اهميتها نسبيا بتطبيق نظام المحاكمة المختصرة عليها ، فهى أولا جرائم يمكن للقاضى أن يحكم فيها من واقع الاوراق ، لأنها غالبا ما تكون مخالفات أو جرائم مادية لا يهم فيها استظهار القصد الجنائى ولا يؤثر على مسئولية الجانى أو مقدار العقوبة الظروف الموضوعية أو الشخصية المتعلقة بارتكاب الجريمة أو بالفاعل نفسه ، كما أن مثل هذه الجرائم هى التى يمكن الحكم فيها بالغرامة فقط دون العقوبة السالبة للحرية التى يحاط تطبيقها عادة - إما فيها من مساس بالحرية الشخصية - ببعض الضمانات اللازمة ، كما أن هذه الجرائم البسيطة - نظرا لكثرة التشريعات المنظمة لشتى نواحي الحياة والتى تتضمن جزاءات جنائية - هى التى تفرق المحاكم بفيضاتها ، وترهق القضاء وتؤدى الى بطل العدالة ، ولذلك فهى بالذات المقصودة من هذا النظام .

٢٤ - ويحلنا الاطلاع على التشريعات المختلفة أنها جميعا تقصر تطبيق هذا النظام على المخالفات عموما وعلى الجنح بشروط معينة ، باستثناء بعضها كالقانون الفرنسى الذى يقصر تطبيق نظام غرامة المصالحة على

المخالفات فقط ١ م ٥٢٤ اجراءات فرنسي) ويقصر القائلون الالمانى تطبيق هذا النظام على المخالفات عموما وعلى الجنب التي لا يحكم فيها بغير عقوبة الغرامة أو الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاثة شهور ، وفق القانون الايطالى يستخدم الامر الجنائى فى المخالفات والجنب التي لا يكون الحبس فيها وجوبيا (٢٧) كذلك يشترط ان يقتصر استخدام نظام الصالح الاختيارى فى القانون الايطالى على المخالفات التي عقوبتها الغرامة فقط ، كما يشترط فى هذا القانون الا تكون الجريمة مما يشترط فيها الشكوى أو الطلب أو الاذن حيث ان القواعد المرتبطة بهذه النظم لا تتناسب مع الاقتصاد فى الاجراءات المقصود من هذا النظام مثال ذلك أن للشاكى رخصة فى سحب شكواه قبل الحكم فى الدعوى (٢٨) كذلك يشترط القانون الالمانى لامكان اصدار الامر الجنائى الا يكون من الواجب اتخاذ تدبير احترازى فى الجريمة ، ويتفق القانون الايطالى مع الالمانى فى ذلك اذا كان التدبير يقضن سلبا للحرية الشخصية (مثال التدابير المنصوص عليها فى المادة ٢١ ع . ايط .) كما لا يجيز القانون الايطالى استخدام الامر الجنائى اذا كان المتهم معتادا على الاجرام (حسب التعريف المنصوص عليه فى المواد ١٠١ — ١٠٤ ع . ايط .) أو محترفا للجرائم (وفق التعريف المنصوص عليه فى المادة ١٠٥ ع . ايط .) أو مجرما بحسب الميل (وفقا لنص المادة ١٠٢ ع . ايط .) كذلك الامر فى القانون الفرنسى حيث يستبعد من نطاق تطبيق غرامة المصالحة بعض المخالفات مثال ذلك المخالفات التي تعرض مرتكبها لجزاء غير مالى أو للتعمييض أو لجزاء ناتج عن العود أو اذا كانت الغرامة تزيد على ٤٠٠ فرنك أو اذا كان المحضر يقضن اكثر من مخالفة ، وكذلك بالنسبة لبعض القوانين الخاصة التي تستبعد تطبيق غرامة المصالحة (٢٩) ، وفق التشريع

(٢٧) لم ينص الايطالى صراحة على الا يكون الحبس وجوبيا ولكن هذا الشرط مستفاد من اختصار سلطة البريتور فى اصدار الامر الجنائى على الحكم بغرامة الجنب أو غرامة المخالفات ، وهو لا يملك الاستمرار على عقوبة الغرامة اذا كان الحبس وجوبيا وحده أو مع الغرامة . Bellavista, G. — Il decreto penale, *Novissimo digesto italiano* (٢٨) p. 300.

Mellor, A. — Les contraventions et le tribunal de police, Paris. (٢٩) 1959, p. 42.

المصرى يقتصر استخدام الاوامر الجنائية التى تكون من سلطة وكيل النائب العام اصدارها فانه يشترط الا تكون الجريمة مما يوجب الحكم فيها بعقوبة تكميلية ولا يطلب فيها التضمينات أو الرد .

— ٢ —

الادانة لا تكون بغير الغرامة

٢٥ — من السمات المشتركة التى تميز الانواع المختلفة لنظام الادانة بغير مرافعة هو اقتصره على عقوبة الغرامة كعقوبة اصلية ، فاعلم التشريعات الجنائية لا تبيح الحكم بعقوبة سالبة للحرية فى تطبيق هذا النظام مهما كانت مدة الحبس بسيطة (٢٠) ، والعلة من ذلك واضحة ، فاصدار الامر الجنائى او ما شابهه من هذه الاجراءات المختصرة يتم بعد الاطلاع على الاوراق فقط ودون سماع اقوال المتهم او مناقشته والتعرف على ظروفه ودون أن يتمكن المتهم من ابداء اوجه دفاعه ، لذلك فمن الطبيعى الا يكون الامر بعقوبة سالبة للحرية التى لا يسوغ تطبيقها دون سماع اقوال المحكوم عليه واوجه دفاعه وتحقيق الدعوى على وجه يتناسب مع خطورة هذه العقوبة ومساسها بالحرية الشخصية للأفراد .

٢٦ — ومن استعراض التشريعات المقارنة نجدها تكاد تجتمع على هذا فالتشريع الايطالى لا يجيز الامر بغير غرامة الجنب او غرامة المخالفات ولا يجيز الامر بتدبير احترازى يتضمن سلبا للحرية الشخصية (م ٥٠٦ اجراءات ايطالى) وبالمثل فالتشريع الفرنسى لا يجيز استخدام اى جزء بخلاف الغرامة ، ويستبعد استخدام غرامة المصالحة اذا كانت المخالفة تعرض مرتكبها لجزاء غير مالى (١/٥٢٨ اجراءات فرنسى) وهذا هو نفس الوضع فى القانون المصرى (م ٣٢٣ ، ٣٢٥ مكرر اجراءات مصرى) .

(٢٠) يجيز القانون البولونى أن يتضمن الامر الجنائى الغرامة والحبس لنفاية ١٤ يوما أو احدى العقوبتين .

عدم خضوع هذا النظام للإجراءات العادية

٢٧ — أن أهم ما يميز هذا النظام هو نزوعه الى التبسيط واختصار الوقت والجهد ، ولذا فإن إجراءاته تختلف تهما عن إجراءات اصدار الاحكام بعقوبات ، فالأوامر الجنائية على سبيل المثال تصدر بعد الاطلاع على الاوراق ودون حضور المتهم أو مناقشته أو سماع دفاعه ، كذلك فإنه لا يشترط أن تكون السلطة التي تتولى الادانة بغير مراعاة قضائية فيمكن في بعض الأنظمة أن تقوم بذلك النيابة العامة أو سلطة ادارية أو بوليسية ، كذلك فمن صور الادانة بغير مراعاة نجد نظام التحصيل الفوري للغرامات بالنسبة لمن تقع منه مخالفة ، وهنا تكون الغرامة محددة بمبلغ معين يتم دفعه فورا بواسطة رجل الضبط القضائي الذي لا تكون له اى سلطة تقديرية في تحديد مقدار الغرامة ، وكذلك فإن التبسيط يكون في إجراءات التظلم من هذه الإجراءات المختصرة ، فلا تخضع لإجراءات الطعن في الاحكام العادية على نحو ما سنبين فيما بعد .

عدم قابلية الاوامر الصادرة بالادانة للطعن فيها

٢٨ — تحقيقا للسرعة والبساطة المقصودتين من نظام الادانة بغير مراعاة ، فإن الاوامر الصادرة بالادانة لا تكون قابلة للطعن فيها بالطرق العادية ، فإن اجازة الطعن في هذه الاوامر يقضى على ميزتها ، نظرا لان الملاحظ هو ميل الافراد الى استنفاد كل أوجه الطعن أو التظلم التي يقرها لهم القانون مادام لا يلحقهم من استخدامها أى ضرر أو يدرهم خطر تطبيقا لقاعدة أن « الطاعن لا يضر من طعنه » ويؤدي فتح باب الطعن في هذه الاوامر الى أن تستحيل معظم الحالات الى دعاوى عادية تستغرق وقتا وجهدا وارهقا تضيع معه الفائدة من نظام القضاء المختصر .

الا انه لما كان هذا النظم يعتبر استثناء من الاحكام العامة وما تتره من الضمانات بشأن المحاكمات الجنائية فقد جعل رضا الخصوم بالاورام الصادرة شرطا لينتج الامر آثاره أو بمعنى آخر أن الامر الصادر بالادانة يعتبر تالحكم الشرطى تتوقف آثاره على قبول الخصوم له ، فاذا لم يقبلوه يسقط وتنظر الدعوى بالطرق العادية . ويعتبر حق الاعتراض هنا أو عدم قبول الامر الصادر بالادانة هو الضمانة المقررة للأفراد في مواجهة هذا الاجراء الاستثنائى الذى يجرهم من الضمانات العادية التى يقرها لهم القانون .

ولكن الاعتراض على الامر بالادانة أو عدم قبوله لا يعتبر من قبيل الطعن فى الاحكام وانما هو اعلان من المتهم بعدم قبوله لادانته وفقا لهذا الاجراء الاستثنائى وطلب محاكمته وفقا للإجراءات العادية مع تمتعه بالضمانات الاجرائية المقررة له ، والدليل على ذلك أن الحكم الصادر بعد نظر الاعتراض لا يتقيد بالاسباب ولا بمحتوى الامر الجنائى ويعتبر حكما عاديا صادرا من محكمة الدرجة الاولى ، كما أن سلطات القاضى ليست مقيدة بمبدأ « لا يضر الطاعن من طعنه » أى أن القاضى يستطيع — عند الاعتراض على الامر الصادر — أن يقضى بعقوبة أشد من تلك التى قضى بها فى الامر المعارض عليه فيملك أن يقضى بالحبس أو بقرامة تجاوز الحد المنصوص عليه فى اوامر الادانة بغير مراعاة ، هذا بالاضافة الى أن الاعتراض على الامر يؤدى الى اسقاطه بحكم القانون ، وليس الامر كذلك فى حالة الطعون العادية ، كما يلاحظ أن القاضى الذى يصدر الامر هو نفسه الذى ينظر الاعتراض عليه مع أن القاعدة فى الطعون أن ينظر الطعن أمام سلطة أعلى من تلك التى أصدرته ، لكل هذه الاسباب لا يعتبر الاعتراض على الامر من قبيل الطعن فى الاحكام (٣١) ..

(٣١) انظر فى هذا المعنى. Caldara, G. R. — Le Jugement. — op. cit. p. 472. وعكس ذلك ذهب بعض اللغاة الإيطالى الى اعتبار الاعتراض على الامر من قبيل الطعن فى الاحكام وأن كان له خصائص تميزه عنها أى أنه يعتبر طريقا شاذا للطعن حيث أنه يترتب عليه مرحلة جديدة فى الدعوى نفسها ، وهذا رأى بلاتيسناو ماتزنى وليونى ، وكذلك بعض احكام محكمة النقض الإيطالية . انظر المرجع المشار اليه — هلبس ٤٧١ ، ٤٧٢ .

٢٩ — وحق الاعتراض على الامر الصادر بالادانة تترده معظم التشريعات التى تأخذ بهذا النظام سواء اتخذ الاعتراض شكلا صريحا بالقيام باجراء قانونى معين كما هو الحال بالنسبة للاوامر الجنائية فى القانون المصرى او كان الاعتراض ضمنيا وذلك كما فى نظام غرامة المصالحة فى القانون الفرنسى حيث يعتبر عدم دفع هذه الغرامة خلال مدة معينة دليلا على عدم قبول الخضوع لهذا النظام .

وتختلف احكام الاعتراض باختلاف القوانين ، فالقانون الالماني يبيح للمتهم الاعتراض على الامر الجنائى ، ويترتب على هذا الاعتراض تجريد الامر من اى اثر لانه بمثابة رفض لهذا النظام وطلب لتطبيق الاجراءات العادية ، ولذا فان القاضى يستعيد سلطته عند نظر الاعتراض فيملك الحكم بعقوبة اشد من تلك التى سبق أن أصدرها فى الامر المعارض عليه ، ولايجز القانون الالماني للنياية العامة الاعتراض على الامر ولكنه فى نفس الوقت يعالج هذا النقض بطريقة أخرى ، اذ يشترط وجود اتفاق بين القاضى والنياية على تقدير الدعوى الجنائية وملاءمة استخدام الامر الجنائى فى الفصل فيها ، فيتفقا على عدم وجود ما يمنع من استخدامه وعلى أن العناصر الموجودة فى ملف الدعوى تكفى لادانة المتهم وانه يستحق العقوبة المقترحة من النياية ، فاذا كان القاضى لا يشارك النياية الراى بالنسبة للعقوبة أو كان يرى وقف تنفيذها ، فان القانون يوجب عليه أن يحاول الاتفاق مع النياية فى هذا الشأن (م ٢/٢/٤٠٨ قانون الاجراءات الجنائية الالماني) ويرى الفقه فى المانيا أن هذا الاتفاق بين القاضى والادعاء يحقق حكما اكثر عدالة فى الامر الجنائى ويعتبر علاجاً لحرمان الادعاء من الطعن فيه (٣٢) .

أما القانون الايطالى فهو يعطى الحق فى الاعتراض للمتهم وللملزم مدنيا بالغرامة خلال خمسة ايام من اعلانها به ، ولا يسقط الامر الا بحضور

أحدهما (المتهم أو الملتزم بالغرامة) ولو كان الآخر هو الذى أبدى الاعتراض (م ١٠٣/٥١٠ . ج . ايط .) ويلاحظ أن الاعتراض يجب أن يتضمن طلب افتتاح إجراءات الدعوى ، كما يجب أن يبين المعارض أسباب الاعتراض والا اعتبر امتراضه غير مقبول . ويجوز فى القانون الإيطالى للمدعى العام للجمهورية إذا رأى أن الأمر الجنائى قد صدر فى غير الحالات التى يصرح بها القانون ، فأنه يجب عليه أن يحرك الدعوى الجنائية بالطرق العادية ليصل الى إلغاء هذا الأمر (٥٠٦ . ٥٠٦ . ج - ايط) ، ولكنه لا يستطيع أن يطعن بالنقض فى الأمر الجنائى (٣٢) .

وينص القانون الفرنسى صراحة فى المادة ٥٢٦ إجراءات فرنسى على أن القرار الذى يحدد مقدار غرامة المصالحة غير قابل للطعن فيه بأى طريق من جانب المخالف ولا يحتاج المخالف الى الاعتراض على القرار الصادر بغرامة المصالحة ، بل أن مجرد امتناعه عن دفع الغرامة خلال أربعة عشر يوما من تاريخ اعلانه يعتبر اعتراضا على القرار ويعلن عندئذ بالحضور أمام محكمة المخالفات لنظر الدعوى (م ٥٢٧ . ١ . ج ف) وواضح أن هذا الوضع يخالف القوانين الأخرى حيث يعتبر سكوت الحكوم عليه من الاعتراض بمثابة رضاء عن الأمر .

ويعطى قانون الإجراءات الجنائية المصرى حق الاعتراض على الأمر الجنائى لكل من النيابة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية ، ويرتب القانون على اعتراض النيابة سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن ، بينما يعلق حدوث هذا الأثر فى حالة اعتراض المتهم أو المدعى المدنى على حضور المعارض الجلسة المختصة لنظر الاعتراض ، وهذه التفرقة لها ما يبررها فهى لضمان جدية الاعتراض لأن تخلف المعارض عن الحضور يعتبر بمثابة تنازل عن الاعتراض وقبول الأمر الجنائى ولا يثار هذا بالنسبة للنياحة .

(٣٢) نقض إيطالى فى ٧ يونيو ١٩٥٠ . Giustizia penale, 1951, III, 20.

المبحث الثالث

الصور المختلفة للادانة بغير مراعاة

٣٠ — تعرف التشريعات الجنائية انواعا متباينة من أنظمة الادانة بغير مراعاة ، تختلف فيما بينها في طبيعتها القانونية وفي السلطة التي تتولاها وفي شروط ونطاق تطبيقها ، وسنعرض في هذا المبحث لبعض الصور المختلفة التي تطبقها التشريعات المقارنة ، والملاحظ أن هذه الصور يمكن ردها الى قسمين كبيرين اولهما الصور القضائية أى تلك الصور التي تكون السلطة المختصة باصدار الامر فيها سلطة قضائية ، والصور غير القضائية هي التي تختص فيها سلطة ادارية باصدار الامر ، ومثال النوع الاول الاوامر الجنائية وغرامة المصالحة في القانون الفرنسى ، ومثال النوع الثانى الخضوع الاختيارى ، والصلح في المخالفات ، واختصاص السلطات الادارية بالفصل في المخالفات .

أولا : الامر الجنائى :

٣١ — ويعتبر نظام الامر الجنائى من أهم صور الادانة بغير مراعاة ، وتأخذ به كثير من الدول كإيطاليا وألمانيا ومصر ، وهو من الصور القضائية اذ يختص القاضي الجزئى باصدار الامر بعد تقديمه اليه من النيابة العامة وبعد الاطلاع على الاوراق دون مراعاة أو حضور لخصوم .

ويطلق على هذا النظام في القانون الإيطالى الامر الجنائى *decreto penale* او أمر الادانة *decreto di condanna* وينظمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد من ٥٠٦ الى ٥١٠ ليقرر أنه في الاحوال التي يقدر البريتور (وهو يقابل القاضى الجزئى في مصر) أن العقوبة الواجبة التطبيق هي غرامة الجنب *multa* او غرامة المخالفات *ammenda* بخط ، فإنه يمكنه ان يصدر أمرا بالادانة دون مراعاة وهو يقضى الى جانب العقوبة بالمصاريف القضائية وبالمصادرة أو الرد ، كما يقضى في هذا الامر بمسئولية الشخص المسئول مدنيا عن الغرامة عند توافر شروط المادة ١٩٦ أو ١٩٧

عقوبات ايطالى (٢٤) . وواضح أن الامر الجنائى يمكن أن يصدر فى المخالفات كما يمكن أن يصدر فى الجنع . ويمكن للبريتور أن يضمن الامر وقف تنفيذ العقوبة اذا كان القانون يعطيه هذا الحق ، كما يمكن أن يأمر بعدم ادراج الادانة فى صحيفة السوابق . ولكن اجراء الامر الجنائى لا يجوز فى القانون الايطالى اذا كان المتهم مجرماً معتاداً او محترفاً او ذا ميل اجرامى ، او فى الاحوال التى يطبق فيها الى جانب العقوبة تدبيراً وقائياً سالباً للحرية . اما فى حالة الاعتراض على الامر ا لصادر بالادانة ، فان البريتور يستطيع — اذا تغيب المعارض عن حضور الجلسة — أن يصدر حكمه بتنفيذ الامر بالادانة ، اما اذا حضر المعارض فان الامر بالادانة يسقط ويمكن للبريتور أن يقضى بعقوبة اشد من تلك التى وردت فى امر الادانة كما يمكنه أن يأمر بتدبير وقائى سالب للحرية ، اما اذا كان الفعل لا يكون جريمة فان الامر بالادانة يسقط ويستفيد من ذلك جميع المتهمين حتى من لم يعترض منهم على الامر .

٣٢ — وينظم قانون الاجراءات الجنائية فى مصر نظام الاوامر الجنائية فى الفصل الحادى عشر من الباب الثانى فى الكتاب الثانى منه وذلك فى المواد ٣٢٣ الى ٣٣٠ . ويجعل هذا القانون الاختصاص باصدار الاوامر الجنائية لقاضى المحكمة الجزئية المختصة بنظر الدعوى ولوكيل النائب العام بالمحكمة التى من اختصاصها نظر الدعوى ، ويختلف نطاق اختصاص القاضى الجزئى عن نطاق اختصاص وكيل النائب العام ، فالاول يختص باصدار الاوامر فى الجنع والمخالفات التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او بغرامة يزيد حدها الادنى على عشرة جنيهات ، بينما يقتصر اختصاص وكيل النائب العام على الجنع التى يحددها وزير العدل والمخالفات متى كان القانون لا يوجب فيها بالحبس او بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضييعات او الرد . وبينما يملك القاضى الجزئى أن يصدر

(٢٤) تنظم المادتان ١٩٦ ، ١٩٧ عقوبات ايطالى حالة مسؤولية الشخص المكلف بالرقابة او الادارة عن دفع الغرامات المحكوم بها على الشخص (الطبيعى او المسمى) الخاضع لرقابته او ادارته فى حالة افسار هذا الاخير اذا تعلق الامر بمخالفة لتصوص يجب على المتبوع او يحرص على مراعاة التلبع لها .

الامر الجنائي متضمنا الغرامة لغاية عشرة جنيهات كما يملك الامر بالعقوبات التكيلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، فان وكيل النائب العام لا يملك الحكم بغير الغرامة ، وذلك في حدود مبلغ مائتى قرش بالنسبة للجنح . ويلاحظ ان الامر الصادر من وكيل النائب العام يكون عرضة للإلغاء بمعرفة رئيس النيابة اذا تضمن خطأ في القانون فيعتبر كأن لم يكن ، بينما لا يملك رئيس النيابة او غيره الغاء الامر الصادر من القاضى .

ولا يجوز طلب اصدار الامر الجنائي الا من النيابة العامة تبعا لتقديرها ، وليس للمتهم او المدعى بالحق المدنى ان يطلب الفصل في الدعوى بطريق الامر الجنائي ، وليس للقاضى اتباع هذا الطريق من تلقاء نفسه اذ ارغعت اليه الدعوى بالطريق العادى ويصدر القاضى امره على الطلب المقدم من النيابة بناء على محاضر الاستدلالات او ادلة الاثبات الاخرى بغير تحقيق او سماع مرافعة ، وله الحق في رفض اصدار امر في حالتين :

(١) اذا رأى انه لا يمكن الفصل في الدعوى بصورتها التى عليها بدون تحقيق او مرافعة .

(ب) اذا رأى أن الواقعة — نظرا لسوابق المتهم او لاي سبب آخر — تستوجب توقيع عقوبة اشد من الغرامة التى يجوز صدور الامر بها . وعندئذ يؤثر القاضى على الطلب بالرفض ويعيده الى النيابة العامة التى يجب عليها ان تسير في الدعوى بالطريق العادى .

ويملك القاضى ان يصدر امره بالادانة او بالبراءة ، ولا يصبح الامر نهائيا الا اذا لم يحدث اعتراض عليه خلال ثلاثة ايام من صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن اعلانه بالنسبة للخصوم ، وللنيابة الحق في ان تعترض عليه ، فيسقط ويعتبر كأن لم يكن وتنتظر الدعوى بالطريق العادى ، كما أن للمتهم الحق في الاعتراض عليه ، ولكن اعتراض المتهم لا يسقط الامر الجنائي الا بحضوره الجلسة الاولى لتظير الاعتراض ، فاذا

لم يحضر اعهر الامر نهائيا واجب التنفيذ ، أما اذا حضر فيسقط الامر ويعتبر كأن لم يكن وتتنظر الدعوى بالطريق العادى ، وكذلك للدعى بالحق المدنى الاعتراض على الامر بنفس شروط المتهم . وفى حالة الاعتراض يمكن للقاضى أن يحكم بعقوبة اشد من الغرامة التى قضى بها فى الامر الجنائى .

ثانيا — غرامة المصالحة :

٣٣ — وهو نظام يعرفه القانون الفرنسى من أنظمة الادانة بغير مراعاة ويشبه نظام الامر الجنائى ويطلق عليه بالفرنسية l'amende de composition نظمه قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى فى المواد من ٥٢٤ الى ٥٢٨ وفى نصوص أخرى متفرقة .

ويطبق نظام غرامة المصالحة فى المخالفات فقط ، ويترتب على دفع هذه الغرامة انقضاء الدعوى الجنائية ، كما يعتبر اقرارا بارتكاب المخالفة .

وهناك حالات لا يجوز فيها استخدام نظام غرامة المصالحة وهى :

١ — اذا كانت المخالفة تعرض مرتكبها لعقوبة غير مالية أو يترتب عليها تعويض عن الضرر لبعض الاشخاص أو الاموال ، أو يترتب عليها تطبيق نظام العود .

٢ — اذا كانت عقوبة الغرامة المقررة للمخالفة المرتكبة تزيد على ١٠٠ فرنك .

٣ — اذا كان المحضر يتضمن اتهام المخالف باكثر من مخالفة واحدة .

٤ — اذا كانت المخالفة منصوصا عليها فى قانون الغابات أو قانون العمل ، أو اذا كان هناك نص قانونى يستبعد تطبيق هذا النظام على مخالفات معينة مثال ذلك ما ينص عليه قانون العقوبات بالنسبة لمخالفة المرور فى أرض الغير أو الاعتداء على حيوانات مملوكة للغير وأمثلة أخرى وكذلك ما تنص عليه بعض القوانين الخاصة .

ويختص بتطبيق غرامة المصالحة قاضى محكمة المخالفات التى وقعت فى دائرتها المخالفة ، وهو يصدر امره بهذه الغرامة بناء على محضر جمع

الاستدلالات : وقبل اعلان المخالف بالحضور أمام محكمة المخالفات . وتتم الاجراءات على الوجه التالى :

— تقوم النيابة العامة فى محكمة المخالفات باحالة محضر المخالفة الى القاضى المختص خلال عشرة ايام من استلام المحضر او من انتهائها من اجراء التحقيق التكميلى اذا استدعى الامر ذلك .

— يقوم القاضى خلال خمسة ايام من ارسال المحضر اليه بتحديد مبلغ الغرامة وفقا للتعريفات المقررة (٢٥) حسب درجة المخالفة .

— يرسل قلم كتاب المحكمة خلال ١٥ يوما من قرار القاضى خطابا موسى عليه يعلم وصول للمخالف يتضمن بيان المخالفة ومقدار الغرامة المنروضة ، والمدة التى يجب فيها دفع الغرامة وطريق دفعها .

— يجب ان يتم دفع الغرامة خلال ١٥ يوما تالية على اعلانه بالدفع ، ويكون الدفع لدى المحصل المختص الذى يقوم باخطار النيابة العامة بالدفع خلال يومين من تاريخه .

— متى تم الدفع فقد انتهى الامر ويحفظ المحضر ، اما اذا لم يتم الدفع خلال المدة المحددة فتتخذ اجراءات اقامة الدعوى الجنائية فى مواجهة المخالف ويعلن بالحضور امام محكمة المخالفات ، اى ان دفع الغرامة يعتبر اختياريا للمخالف ، ويعتبر عدم دفعه للغرامة بمثابة رفض لهذا الاجراء المختصر وطلب سير الاجراءات بالطريقة العادية .

ويعتبر قرار القاضى بغرامة المصالحة فى الاحوال التى يقرها القاتون اجباريا بمعنى انه لا يجوز اقامة الدعوى الجنائية على المخالف مباشرة اذا كان القاتون يسمح فى هذه الحالة بتطبيق نظام غرامة المصالحة ، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية فى حكم لها فى ٢٠ مايو ١٩٥٤ بأنه لما كان اعلان المخالف بالحضور يجب ان يسبقه عرض بدفع غرامة المصالحة فان

(٢٥) راجع المادة ٤٢ من اللائحة الملحق بقانون الاجراءات الجنائية الفرنسى .

اغفال هذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الاعلان وكل الاجراءات السابقة عليه .

ثالثا - الصلح في المخالفات :

٣٤ - ويعتبر من انظمة الادانة بغير مراعاة ، وهو من الصور غير القضائية حيث يختص بنظر طلب الصلح النيابة العامة أو السلطات الادارية وتأخذ به بعض القوانين كالبليجي والهولندي كما عرفه قانون الاجراءات الجنائية المصرى حيث كانت تنظمه المادتان ١٩ ، ٢٠ ولكنها الفيتا سنة ١٩٥٣ بمقتضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ .

ومقتضى هذا النظام أن يتقدم المخالف بطلب الى النيابة العامة (أو السلطة المختصة) يطلب الصلح ، وتقوم النيابة العامة بفحص الطلب وتقرير التصالح على ضوء فحص محضر المخالفة ، كما يمكنها رفض الصلح كما فى حالة العود مثلا ، ويكون للنياية العامة سلطة تقديرية فى توقيع الصلح وفى تحديد مبلغ الصلح .

٣٥ - وقد ادخل النظام فى بلجيكا سنة ١٩٣٥ بأمر ملكى ، ونص فى المادة الرابعة منه على انه يجوز للنياية العامة الملحقه بحكمة المخالفات أن تدعو المخالف الى دفع مبلغ من المال تحدد النياية وذلك خلال مدة لا تقل عن ٨ أيام ولا تزيد عن شهر اذا كانت المخالفة لم يترتب عليها ضرر للغير وقدرت النيابة أن العقوبة المستحقة هى الغرامة أو الغرامة مع المصادرة ، ويترتب على دفع المبلغ انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة . وقد نجح هذا النظام بما ادى الى توسيع نطاقه ليشمل بعض الجنح كذلك ، وكان ذلك بمقتضى امر ملكى سنة ١٩٣٩ الا أن هذا النظام ألغى بالنسبة للجنح عام ١٩٤٧ ثم أعيد بالنسبة للجنح سنة ١٩٤٩ وأصبحت المواد ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٠ ب ، من قوانين الاجراءات الجنائية البيجي تنظم الاجراءات التصالحية الجنائية ، وقد عدلت بعد ذلك المادة ١٨٠ اجراءات بحيث أبيع للتصالح بالنسبة لجنح الضرب والجرح غير العمديين وهما اللذان ينتجان عادة من حوادث المرور .

واذن فالصلح الجنائي مسموح به في الجنح والمخالفات على السواء في القانون البلجيكي . ويختص بلجرائه كل من المدعى الملكي Procureur du Roi (ويقابل رئيس النيابة في القانون المصري) ، او عضو النيابة الملحق بمحكمة المخالفات ، كل بحسب اختصاصه من حيث المكان والموضوع والاشخاص .

ويشترط لاجراء الصلح في القانون البلجيكي الا يكون قد حدث ضرر من الجريمة للغير ، فاذا كان قد وقع فيجب للاستفادة من نظام الصلح ان يكون الضرر قد تم تعويضه نهائيا . ويتميز هذا النظام بمراعاته لمبدأ تفريد الغرامة ، فان تحديد مبلغ الصلح تراعى فيه موارد المتهم وسوابقه وجسامة الاعمال التي ارتكبها ، ولا يجوز ان يزيد المبلغ الذي يعرض كصلح على المتهم عن الحد الاقصى للغرامة المفروضة على الفعل .

ويعتبر دفع مبلغ الصلح عنصرا أساسيا في الصلح ، بينما لا تعتبر دفع المصاريف او ترك الاشياء من عناصر الصلح .

ويجب ان يتم دفع المبلغ خلال فترة تتراوح بين ثمانية ايام وستة اشهر يمكن ان تمتد الى ١٢ شهرا وذلك حسب موارد المتهم وامكانياته في الدفع، كما يمكن ان يصرح له بدفع المبلغ على أقساط .

وتدعو النيابة المتهم الى دفع مبلغ الصلح عن طريق ارسال خطاب موصى عليه بالبريد او ارساله عن طريق أحد افراد القوة العامة .

ولا يعتبر الضلع حكما بالادانة ولذلك فانه يقترب على ذلك أنه لا يتقيد في صحيفة السوابق ولا يصلح أساسا للعود ، كما لا يكون محلا للعفو (٢٦) .

٣٦ — كذلك يطبق نظام الصلح الجنائي امام النيابة العامة في هولندا ، فنص المادة ٧٤ من قانون العقوبات الهولندي (التي عدلت سنة ١٩٢١)

De Cant, p. — Le procedure... op. cit. p. 423 et suit.

(٢٦)

على انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمخالفات المعاقب عليها بالغرامة وحدها أو مع الحبس *detention* إذا أدى المخالف المبلغ الذى يحدده عضو النيابة المختص خلال المدة المحددة ، على الا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ سنا ولا يزيد عن الحد الاقصى للغرامة المنصوص عليها بالنسبة للمخالفة ، ولا يستطيع عضو النيابة أن يرفض طلب الصلح إذا كانت المخالفة معاقب عليها بالغرامة فقط وعرض المتهم أن يدفع الحد الاقصى للغرامة مع تسليم الاثنياء محل المصادرة أو دفع قيمتها .

ولم ينص القاتون الهولندي على استبعاد الصلح في حالة حدوث اضرار بالغير ولكن يجوز للضروريين — إذا قدروا أنهم يمكن أن يضاروا من عدم ممارسة النيابة العامة للدعوى الجنائية — أن يتقدموا بشكوى للمحكمة التى لها إذا وجدت أن الشكوى قائمة على أساس أن تأمر النيابة بممارسة الدعوى الجنائية (٣٧) .

٣٧ — نظام الخضوع الاختيارى : *oblation volontaire*

ويعرف هذا النظام فى كثير من الدول كإيطاليا وفرنسا وسويسرا وهولندا والسويد وبولندا ودول أخرى كثيرة .

ولعل الصورة النموذجية لهذا النظام هى التى تنص عليها المادة ١٦٢ من قانون العقوبات الإيطالى (المعدلة بالقانون ٦٧٩ لسنة ١٩٤٥) اذ تقرر هذه المادة أنه فى المخالفات المعاقب عليها بالغرامة فقط يمكن للمخالف أن يدفع قبل بدء اجراءات الدعوى أو قبل صدور الامر بالادانة مبلغا معادلا لثلث الحد الاقصى للغرامة التى يقررها القانون للمخالفة المرتكبة وذلك بخلاف المصاريف الاجرائية ، وان هذا الدفع تنقضى به الجريمة ، وهذا النظام مسموح به فى المخالفات فقط (الا بالنسبة لبعض التشريعات الخاصة حيث يستخدم فى الجنح) لقلة أهميتها ويشترط لتطبيق هذا النظام أن يكون الفعل عقوبته الغرامة فقط ، فاذا كانت العقوبة هى الحبس مع الغرامة

De Jong, J. D. — *La transaction ...* op. cit. p. 487 — 489. (٣٧)

أو الحبس أو الغرامة فلا يطبق . ولكن لا يستبعد تطبيقه في حالة وجود عقوبة تبعية مع الغرامة كنشر الحكم مثلا (٢٨) .

٢٨ — على أن الصورة الأكثر انتشارا لهذا النظام هي صورة الخضوع الاختياري التي يتم فيها اقتضاء الغرامة فورا من المخالف بمعرفة مأمور الضبط وهي التي يطلق عليها في فرنسا *La perception des amendes par l'agent verbalisateur* وفي إيطاليا *oblazione in via brevio Immediata* ولعل أوسع ميدان لاستخدام هذه الصورة هو مخالفات المرور . فالزيادة الهائلة في أعداد السيارات ، وما ينتج عن ذلك من مشاكل تنظيم سيرها وانتظارها داخل المدن وفي الطرق السريعة التي تربط انحاء البلاد ببعضها ، قد أدت الى وجود أعداد لا حصر لها من المخالفات لاحكام وقواعد اللوائح المرورية ، وهي جميعها لا تريد عن كونها أفعالا مادية ذات انبساط متماثلة ومحددة كـ مخالفة إشارة المرور — أو الانتظار في غير المكان المخصص للانتظار . أو عدم اضاءة مصابيح السيارة الخ ، ولما كان من العبث تقديم جميع المخالفين الى المحاكمة مما يترتب عليه تعقيد وبطء في الاجراءات وضياع لوقت القضاة والمخالفين أنفسهم وذلك في جرائم مادية بسيطة لا يحتاج الامر فيها الى استظهار القصد الجنائي أو بحث في الاسناد المعنوي . لقد دعت الضرورة العملية الى ايجاد نظام مختصر مبسط يتناسب مع هذا النوع من المخالفات يتم بمقتضاه توقيع الغرامة وتحصيلها من المخالف فور وقوع المخالفة . فـ رجل الشرطة أو مأمور الضبط عندما يضبط وقوع احدى مخالفات المرور مثلا يقوم فورا بتحرير محضر مختصر ، ويعرضه على المخالف ليوقع عليه ، اقرارا منه بالمخالفة وبالعقوبة . وليس لرجل الشرطة اى سلطة تقديرية في تحديد قية الغرامة التي يوقعها اذ انها محددة سلفا بواسطة القانون في تعريف تفصيلية تقابل انواع المخالفات التي تحدث . واذا فلا يكون على رجل الشرطة سوى اخطار المخالف بالبلغ

(٢٨) راجع مؤلفنا في الغرامة الجنائية — القاهرة — ١٩٦٧ ص ١٢٢ .

الواجب دفعه ، فاذا دفع المبلغ فوراً لرجل الشرطة فقد انتهى الامر .
ويلاحظ أن كثيراً من القوانين تسمح بمهلة للدفع : فيسلم الشرطى للمخالف
اشعاراً بالمخالفة التى ارتكبها وبالغرامة المفروضة عليه . فيقوم المخالف
بسداده بأحدى الطرق التى يحددها القانون خلال فترة محددة ، فاذا لم
يقم بسدادها للشرطى فوراً او خلال المدة التى يحددها القانون ، فانه تتخذ
فى مواجهته الاجراءات العادية التى قد تنتهى باصدار امر جنائى أو بحكم
فى الدعوى الجنائية .

ومن الطبيعى ان هذا النظام لا يطبق الا بالنسبة للمخالفات التى لا يحكم
فيها بغير الغرامة ، وعلى ذلك فاذا كان الحبس عقوبة مقررة للمخالفة
يمنتع تطبيقه ولو كان توقيع الحبس اختياريا مع الغرامة كذلك فالاصل
الا يستفيد من هذا النظام من تنطبق عليه أحكام العود ، ولكن لما كان رجل
الشرطة الذى يضبط الواقعة لا يستطيع التحقق من هذه الصلة ، فان
بعض النظم تبيح للنيابة العامة ممارسة الدعوى تجاه المخالف ولو أنه قد
قام بدفع الغرامة اذا تبين لها أنه عائد (م ٢/٥٣٠ اجراءات فرنسى) .
وتستبعد بعض القوانين تطبيق هذا النظام فى حالة وجود اضرار أصابت
الغير مما يؤدى الى التزام المخالف بتعويض هذه الاضرار ، والعلة من
هذا الاستبعاد هو عدم الاضرار بصالح الغير وتمكينهم من ممارسة حقهم
فى الادعاء المدنى .

ويعتبر الدفع الفورى للغرامة اختياريا للمخالف ، فله الحق فى الدفع
وانهاء الدعوى الجنائية ، كما ان له الحق فى رفض الدفع ، وعندئذ تتسام
الدعوى بالطريق العادى ، على انه قد يرد على هذه الرخصة بعض القيود
فى قوانين معينة ، ففى القانون الفرنسى لا تكون هذه الرخصة متوافرة
للمخالف اذا كان اجنبيا عابرا للاقليم الفرنسى ، أو كان فرنسيا وليس له
محل اقامة قانونى ، فسيلتزم عندئذ بالدفع فوراً .

٣٩ — وينتقد البعض هذا النظام لانه يؤدى الى خلق حالة من التوتر
بين رجال الشرطة وسائقى السيارات فينشأ جو نفسى بعيد عما يجب

ان يسود موقف فرض العقاب (٣٩) كما يوجه آخرون الى هذا النظام نقدا شديدا بحجة أنه خروج صريح على مبادئ التنظيم القضائي الجنائي الذي يقوم على اساس وجود بوليس قضائي يختص بجمع الادلة والبحث عن الجرائم المرتكبة ، وبوليس اداري يختص بملاحظة تطبيق القانون ومنع ارتكاب الجرائم . ثم السلطة القضائية المختصة باصدار الحكم بالعقوبة ، أما هذ النظام فقد اعطى البوليس الاداري سلطة البوليس القضائي وكذلك اختصاص السلطة القضائية ذاتها ، فهو يقوم باثبات الوقائع وجمع الادلة وتكييف الواقعة قانونيا وتوقيع العقوبة ، حالا في ذلك محل البوليس القضائي والسلطة القضائية ، بل انه يقوم كذلك بتنفيذ العقوبة . واذا كان لهذا النظام نتائج عملية طيبة وسريعة فانه — من ناحية المبادئ — يعتبر هذا التبسيط المخالي فيه أمرا محزنا للغاية (٤٠) .

وينتقد آخرون هذا النظام لان الغرامة الموقعة فيه تكون جزافية ، فهي محددة وثابتة دون مراعاة الظروف المختلفة ، وهذه الوحدة في المقدار تؤدي الى الفاء الدرجات المختلفة للمخالفات المنصوص عليها في قاتون العقوبات (يقصد قاتون العقوبات الفرنسي ٤ ، وهذا مما يؤسف له لان المخالفات تختلف من ناحية خطورتها ، والجزاء القانوني المقرر عقابا لها يكون على اساس تناسبه مع هذه الخطورة ، يضاف الى ذلك ان من عيوب هذا النظام عدم وجود رقابة على موظفي الشرطة الذين يضبطون الوقائع ويحصلون الغرامات لانهم قد يسيئون التصرف ، فهذا النظام وان كان يتميز بالبساطة ، فانه تعوزه الضمانات الكافية (٤١) .

هذه بعض أوجهه النقدي التي تثار في وجه هذا النظام المبسط . الا انها تنهلوى في الواقع أمام النجاح المطرد الذي يحققه هذا النظام والذي يؤدي

Mellor, A. — *Les Contraventions...* op. cit. p. 45 (٣٩)
 Baille, ch. — *La perception des amendes par l'agent verbalisateur*, Di Jon, 1929, p. 115 - 118 (٤٠)
 Clergue, H. — *De la procédure...* op. cit. p. 138 - 143. (٤١)

الى انتشاره من بلد لآخر على نحو ما سنرى فيما يلى من استعراض بعض التشريعات التى تأخذ به .

٤. — وتعتبر فرنسا من أوائل الدول التى أخذت بهذا النظام . فقد أدخلته منذ عام ١٩٢٦ وكان تطبيقه مقصورا على مخالفات المرور فقط ثم امتد نطاقه بعد ذلك بقوانين أخرى فشمل مخالفات السكك الحديدية ثم أصبح يشمل المخالفات المتعلقة بالطرق الملاحية والموانئ البحرية . وكل ما يتعلق بوسائل اتصالات بصفة عامة ثم نص عليه بعد ذلك فى قانون المرور الصادر سنة ١٩٥٨ . وقد تضمن قانون الإجراءات الجنائية الفرنسى الجديد هذا النظام حيث نصت المادة ٥٢٩ منه على تطبيقه فى المواد التى يحددها القانون بصفة خاصة .

ويحدد القانون على سبيل الحصر الغرامات المستحقة بالنسبة لكل مخالفة (٤٢) .

كذلك أدخل هذا النظام فى هولندا سنة ١٩٥٨ عندما أضيف الى قانون العقوبات الهولندى المادة ٧٤ مكرر والتى سمحت بتحويل رجال الشرطة نفس السلطات المخولة لأعضاء النيابة العامة بالتصالح فى المخالفات (م ٧٤ ع ١) وذلك بالنسبة للأمور التى تدخل فى اختصاص محكمة المقاطعة Tribunal Cantonal ، ويتم دفع الغرامة فوراً او فى اليوم التالى على ضبط الواقعة فى المكان الذى يحدده رجل الشرطة .

وقد أدخل هذا النظام فى السويد حيث صدر قانون بذلك فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ وبدء تنفيذه فى أول يناير سنة ١٩٦١ ، ويرجع ادخال هذا النظام الى الازدياد الرهيب فى مخالفات « انتظار السيارات » فحول هذا القانون لرجل الشرطة فى المخالفات أن يسلم السائق المخالف أو يلصق على السيارة ورقة تدعوه الى دفع الغرامة خلال مدة معينة . فاذا تم الدفع خلال المدة

المذكورة ، فقد انتهى الامر ، والا فان النيابة العامة تمارس الدعوى
العامة (٤٣) .

وتطبق كثير من ولايات سويسرا هذا النظام المختصر ، حيث يكون لرجل
الشرطة سلطة اقتضاء الغرامات فوراً من المخالف ، وقد اطلق مشروع
قانون الاجراءات الجنائية لولاية جنيف ٢٢٥ م مكر من المشروع) على
الغرامة التى توقع فى هذه الحالة « غرامات نظامية » d'ordre (٤٤)
ويعرف هذا النظام فى القانون الايطالى ويعتبر صورة اكثر اختصارا
وسرعة من نظام الخضوع الاختيارى التى سبق ان عرضنا له والذى
تنظمه المادة ١٦٢ عقوبات ايطالى : ولذلك فان مبلغ الغرامة الذى يدفع
هو ثلث الحد الاقصى للغرامة التى ينص عليها القانون بالنسبة لهذه
المخالفة ، ويكون توقيع المخالفة فى هذه الحالة بواسطة مامور الضبط
ساعة اكتشاف المخالفة او بعد ذلك فى المكتب المختص بذلك (٤٥) .

وفى دول أوروبا الشرقية يعرف هذا النظام كذلك ، ففى يوغوسلافيا
يجوز القانون تخويل رجال الميليشيا الشعبية (مثل رجال الشرطة)
تحصيل الغرامات فوراً من المخالفين المتبسين فى المخالفات التى تحددها
لائحة صادرة من المجلس التنفيذى الفيدرالى او من مجلس تنفيذى لاحدى
الجمهوريات اذا كانت الغرامة لا تزيد على ٥ آلاف دينار او أى هيئة
اخرى فى الدولة اذا كانت الغرامة تزيد على ٥٠٠ دينار ، ويجب على
رجل الميليشيا ان يسلم المخالف ايصالا بالمبلغ المدفوع (٤٦) .

وقد اخذ فى الجمهورية العربية المتحدة — اخيراً وعلى نطاق ضيق —
بنظام التحصيل الفورى للغرامات وذلك بالنسبة لمخالفات المشاة فى المرور .
ولكن يبدو انه لم يحقق نجاحاً ملحوظاً .

— Strahl, I. — Condamnations sans débats en Suède, Rev. Inter. de droit. Pen. 1962, p. 507. (٤٣)

— Clerc — La procédure... op. cit., p. 514 - 515. (٤٤)

— Manzini, V. — Trattato di diritto penale italiano Vol. III, 1961, p. 616. (٤٥)

Bayer, V. — Le procès pénal... op. cit. p. 542 - 543. (٤٦)

٤١ - خامسا : اختصاص السلطات الادارية بالفصل في المخالفات :

تخرج بعض التشريعات الجنائية المخالفات من نطاق قانون العقوبات وتعتبرها مجرد أخطاء إدارية أو أفعال غير مشروعة إداريا . ويترتب على ذلك أن تكون السلطة المختصة بتوقيع الجزاء في المخالفات هي السلطة الإدارية وليست القضائية ، ويعتبر اختصاص السلطة الإدارية في هذه الحالة اختصاصا أصيلا وليس ناتجا عن تفويض من السلطة القضائية ، وتعتبر هذه الصورة من الصور غير القضائية للدانة بغير مراعاة حيث لا يفصل في المخالفات بحكم جنائي وانما بقرار إداري .

٤٢ - ويطبق هذا النظام في كثير من الدول الاشتراكية ، وكذلك في ألمانيا الغربية . غنى ألمانيا يطبق على هذا الشكل اجراءات توقيع القرارات الإدارية *Bubgeldver fahren* ، ويستخدم فقط حين تكون الغرامة هي وحدها العقوبة المقررة للفعل : وتتم اجراءات الفصل في المخالفات بتحويل الشرطة محاضر المخالفات المعاقب عليها بالغرامة فقط الى السلطات الإدارية ، فاذا وجدت هذه السلطات أن المصلحة العامة تقتضى توقيع هذه الغرامة فانها تلترزم بتوقيعها ، بينما يمتنع عليها توقيعها اذا كانت المخالفة تافهة لا يعتد بها *insignifiante* ، وفي غير ذلك من أحوال يكون للإدارة سلطة تقديرية في توقيع الغرامة من عدمه ، أما اذا وجدت شبهات لدى الإدارة في أن يكون الفعل معاقبا عليه جنائيا لتقوم بتحويله الى النيابة العامة . وتأثر السلطة الإدارية بالغرامة بعد التأكد من ارتكاب المخالف للفعل وسماع اقواله ، على أنه يلاحظ أن للمخالف الحق في أن يتقدم بطلب تحويل الامر الى المحكمة للفصل فيه ، ولا يترتب على تقديم هذا الطلب إلغاء الامر الإداري الصادر بالغرامة الإدارية ، فالمحكمة تفحص الامر المذكور ثم تلغيه أو تؤيده أو تعدله فكان هذا الطلب أقرب الى طريق اللطمن منه الى الاعتراض على الامر كما هو الحال بالنسبة للأوامر الجنائية ، غير أنه يختلف من الطعون العادية في أنه يتضمن فحص السلطة القضائية لقرار صادر من السلطة التنفيذية ، ولكنه يشترك مع الطعون العادية في أنه يخضع لبدأ عدم أضرار الطاعن من طعنه *reformatio in pejus*

كما أن الحكم الصادر من المحكمة بعد فحص الأمريكون قابلا للطعن فيه لخطأ في تطبيق القانون أمام محكمة الاستئناف (التي تقوم بوظيفة محكمة النقض في القانون الألماني) (٤٧) .

وتراقب النيابة العامة السلطة الإدارية في إصدارها للقرارات الإدارية ، ولذا فيجب أن تزود النيابة بكل قرار يصدر من السلطة الإدارية . فإذا وجدت أن الفعل يمكن أن يكون جنائيا ، فإنها تطلب إلى المحكمة التحقيق في ذلك وذلك خلال أسبوعين من صدور الأمر بالفرامة الإدارية .

كذلك فإن النيابة العامة تحول الأوراق إلى السلطة الإدارية إذا وجدت أنه لا يستحق سوى الفرامة .

وتخضع المخالفات في بولندا للإجراءات الإدارية في العقاب *repression administrative* حيث يتولى الفصل فيها مجالس *collègues* إدارية ملحقة برئاسة المجالس الشعبية على مستوى الإحياء في المدن ، وأعضاء هذه المجالس ومنخبون بواسطة المجالس الشعبية (يكون رؤساء المجالس ونوابهم من القانونيين بينما بقية الأعضاء يمثلون العنصر الاجتماعي) وتعتبر هذه المجالس كدرجة أولى ، وتفصل في الموضوع بإصدار أوامر بغير مرافعة ويكون هذا الأمر قابلا للطعن فيه أمام مجلس إداري أعلى يعتبر كدرجة ثانية .

وتصل هذه المخالفات إلى المجالس الإدارية عن طريق الميليشيا التي تقدم المحضر مرفقا بالأدلة فتتخذ المجالس بالجزاء ويمكنها استدعاء الادعاء والمتهم لسماع أقوالهما وذلك للتحقق من إمكان الفصل في الأمر عن طريق هذا الإجراء المختصر . ولا تستطيع أن تقضي هذه المجالس بفرامة تزيد على ٣٠٠ زيلوتي (عملة بولندية) أو بالحبس (٤٨) .

Kleinknecht, — La procedure... op. cit. p. 415 - 418. (٤٧)

Siewierski, M. — La condamnation sans débats dans le (٤٨)
systeme Judiciaire polonais — Rev. Inter. drt. pen. 1962, p. 500 - 502.

ولما كانت المخالفات تعتبر أفعالا إدارية في القانون اليوغوسلافي . فإن الفصل فيها يكون من اختصاص قضاة إداريون ، وللقاضي الإداري أن يقرر عقد جلسة مرافعة شفوية إذا رأى ضرورة لذلك . أو أن يفصل فيها بغير مرافعة ، وهو في الحالة الأولى يكتفى بسماع أقوال المتهم والشهود ، أما في الحالة الثانية فيلتزم القاضي بالتزامين : أولهما أن يحقق جميع عناصر الدعوى . وثانيهما أن يمكن المتهم من الدفاع عن نفسه . فيلتزم بسماع أقواله إلا إذا لم يحضر المتهم — بعد استدعائه — فيمكن إصدار قراره بدون سماع أقواله إذا رأى أن سماع أقواله غير لازم لإظهار الحقيقة . كذلك يمكن للقاضي أن يفصل في الأمر بغير سماع أقوال المتهم إذا كانت الدعوى قد وصلت إلى علمه بناء على تبليغ من الميليشيا أو من هيئة رسمية أخرى ، وكانت هذه الهيئة قد أثبتت ارتكابه للمخالفة واقتنع القاضي بذلك ، وبيان المتهم لا يستحق عقوبة أكثر من الغرامة التي لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . وإذا صدر القرار دون استدعاء المتهم لسماع أقواله ، فيكون له الحق في الاعتراض على قرار قاضي المخالفات ، وعندئذ يجب على القاضي أن يلقى قراره ويبدا في نظر الدعوى بالطريق المعتاد (٤٩) .

٤٣ — والملاحظ أن هذه الصور تعتبر من صور الادانة بغير مرافعة رغم أن القانون يستوجب في بعض الأحيان ضرورة سماع أقوال المتهم . فالواقع أن هذا الاجراء لا يعتبر من قبيل المرافعات *débats* التي تنظمها قوانين الإجراءات الجنائية في الجنائيات والجنح والتي تستوجب حضور ممثل الاتهام وسماع أقوال المتهم والشهود وتحقيق عناصر الدعوى في علانية وفي مواجهة جميع الخصوم ، وإنما يصدر القرار هنا في هذه الإجراءات الإدارية بناء على الأوراق المقدمة من هيئة لميليشيا أو غيرها .

٤٤ — ويؤخذ على هذا النظام مخالفته لقاعدة الفصل بين السلطات حيث أن الأصل هو اختصاص السلطة القضائية وحدها بتوقيع العقاب

على من يرتكب فعلا مخالفا للقانون سواء كان هذا الفعل جنائيا او جنحة
لو مخالفة .

كما يؤخذ على هذا النظام انه يجعل السلطات الادارية المختصة بضبط
الواقعة هي التي تختص بالفصل فيها . وهذا يؤدي الى ميل الرؤساء
الذين يفصلون في هذه المخالفات الى تغطية اعمال مرؤوسيههم ولو كانت
خاطئة .

المبحث الرابع

الطبيعة القانونية للادانة بغير مراعاة

٥٤ — نحاول في هذا البحث ان نتعرف على الطبيعة القانونية لبعض
صور الادانة بغير مراعاة حيث لا يمكننا ان نتناول هذا النظام ككل نظرا
لما رايانه من تفاوت وتباين بين الصور التي يجمعها هذا النظام والتي
تختلف بالتالي من حيث طبيعتها القانونية .

وقد رايانا ان نتناول نموذجا يمثل الصور القضائية ، وآخر يمثل الصور
غير القضائية نأيا الاول فقد رايانا ان يكون نظام الامر الجنائي ، واما
الثاني فهو نظام الخضوع الاختياري *oblation volontaire*
وذلك نظرا لما تتميز به هاتان الصورتان من اهمية وشيوع ولذا فنقسم هذا
المبحث الى :

اولا : الطبيعة القانونية للامر الجنائي .

ثانيا : الطبيعة القانونية لنظام الخضوع الاختياري .

اولا — الطبيعة القانونية للامر الجنائي :

٥٦ — يثير موضوع الطبيعة القانونية للامر الجنائي نقاشا في الفقه ،
فهو يعتبر الامر الجنائي حكما جنائيا صحيحا كاملا بالادانة ام انه لا يرتقي
الى هذه المرتبة ؟

يرى فريق من الفقهاء في ايطاليا ان الامر الجنائي يمكن ان يصبح حكما
وذلك تحت شرط مزدوج وهو : الا يعترض المتهم على الامر ، والا يحضر

الجلسة المحددة لنظر الاعتراض اذا كان قد اعترض (٥٠) أى ان هذا الفريق يرى أن الامر الجنائى هو حكم مشروط أو معلق على شرط . ولكن الاستاذ ليونى يرى أن هذا الشرط لا يمثل أى تمييز أو اختلاف للامر الجنائى عن الحكم الجنائى العادى الصادر بالادانة ، فبالنسبة للشق الاول من الشرط ، فان الاحكام العادية بالادانة يكون اثرها النهائى خاضع لشرط عدم تقديم طعن فيها ، فهى كأمر الادانة تملأ فى ذلك . كذلك الامر بالنسبة للشق الثانى من هذا الشرط فان عدم حضور الجلسة يعتبر تنازلا ضمنيا عن الاعتراض ، وهو وان كان يبدو كمظهر متفرد لامر الادانة ، الا انه فى الواقع متقاربة تماما مع وسائل الطعن العادية حيث توجد فيها فكرة التنازل الضمنى عن الطعن عن طريق الغياب (٥١) أى أن ليونى يرى أن للامر الجنائى نفس الطبيعة القانونية للحكم الجنائى بالادانة . والى هذا الراى تذهب جمهرة الفقهاء فى ايطاليا (٥٢) . ويضيف البعض الى ذلك بأن الامر الجنائى هو حكم صحيح وان كان قد صدر فى شكل خاص ، فالقاضى — فى إصداره للامر — لم يفعل سوى تطبيق القاعدة القانونية على الحالة المعروضة عليه موقعا حكمه بالادانة عن الجريمة المرتكبة ، لذلك فغلاصة للقول بأن الامر الجنائى هو حكم معلق على شرط والا اعتبرنا جميع الاحكام القابلة للاستئناف احكاما معلقة على شرط ، كما لا يمكن القول بأن الامر الجنائى هو حكم من احكام قاضى التحقيق حيث أنه لا يوجد فى النظام الاجرائى فى ايطاليا سوى نوعين من الاحكام يصدرها قاضى التحقيق هى الحكم بالاحالة الى المحكمة ، والحكم بالأبراء من التهمة acquittement (٥٣)

(٥٠) وهذا الراى Deitala و Spiezia مذكور فى :
Leone, G. — Trattato di diritto processuale penale, Vol. II, Napoli, 1961, p. 470

(٥١) ليرنى — املدر السابق ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٥٢) مثال لونجى وناتينى وبلايسينا ومارسارى وماتزينى — راجع ليونى — المصدر السابق ص ٢٧٠ وكذلك راجع :
De Marsico, A. — Lezioni di diritto processuale penale, 3rd. Napoli, 1956, p. 241.

Calderara, — Le Jugement... op. cit, p. 471.

(٥٣)

٤٧ — فاذا تركنا الفقه الايطالى وانتقلنا الى الفقه المصرى ، فانتسنا نجد ان اغلب الفقهاء فى مصر يفرقون بين مرحلتين فى الامر الجنائى . الاولى وهى التى يكون فيها الامر قابلا للاعتراض عليه ، والثانية بعد فوات ميعاد الاعتراض أو عدم حضور المتهم فى الجلسة المحددة لنظره . ففى المرحلة الاولى نجد هذا الفريق يقرر ان « الامر الجنائى ليس حكما يلزم الخصوم ، ولكنه تسوية يقررها القاضى لتعرض على الخصوم بغض النزاع بطريق الصلح (٥٤) » أو ان « الامر الجنائى بمثابة صلح يعرض على المتهم فاما أن يقبله وتنتهى الدعوى أو يرفضه ويحكم بالطريقة العادية (٥٥) » .

أى ان الامر الجنائى فى نظرهم هو مجرد صلح أو تسوية يعرضها القاضى على المتهم ، فاذا قبلها تنتهى الدعوى ، واذا رفضها يحاكم بالطريقة العادية .

أما فى المرحلة الثانية أى بعد فوات ميعاد الاعتراض أو عدم حضور المتهم فى الجلسة المحددة لنظر الامر الجنائى ، فان الرأى يختلف هنا ، لفريق لا يتعرض لبحث الطبيعة القانونية للامر الجنائى مكتفيا بان الامر يصبح نهائيا واجب التنفيذ وهذا ما تنص عليه المادتان ٣٢٧ ، ٣٢٨ . اجراءات وفريق يذكر ان الامر يصبح بمثابة حكم قضائى نهائى واجب التنفيذ ، وهذا ما كانت تنص عليه المادتان ٣٢٧ ، ٣٢٨ اجراءات قبل تعديلها سنة ١٩٦٣ (٥٦) . وهناك فريق ينكر صفة الحكم تماما وبصراحة فالاستاذ العربى يصر على نفى صلة الحكم عن الامر حتى بعد صيرورته نهائيا بعدم الاعتراض عليه أو بعدم الحضور فى جلسة الاعتراض ، فيذكر ان قبول المتهم للمعرض المتضمن فى الامر يوجب عليه دفع المبلغ المقرر ثم

(٥٤) الاستاذ على زكى العربى — المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية — الجزء الثانى ١٩٥٢ — ص ٣٠ وكذلك الاستاذ عدلى عبد الباقى — شرح قانون الاجراءات الجنائية — الجزء الثانى — ١٩٥٢ ص ٢٨٢ ، ٢٨٤ .
 (٥٥) الدكتور محمود محمود مصطفى — شرح قانون الاجراءات الجنائية — ١٩٦٤ ص ٤٦٩ .
 (٥٦) الاستاذ على عبد الباقى — المصدر السابق ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

يكيف الاستاذ المراهى هذا الالتزام بالدفع بأنه « التزام تعاقدى مبنى على ايجاب وقبول وليس الزاماً نائشاً عن حكم ، وكلاهما واجب التنفيذ ولذلك تقول المادة ٢٢٧ اجراءات قبل تعديلها ، ان الامر الجنائى بعد قبوله ضمناً بعدم الاعتراض عليه فى الميعاد يصبح « بمثابة » حكم واجب التنفيذ (٥٧) .

والواقع ان هذا التكيف يبدو غريباً وشاذاً : ويقحم الالتزامات التعاقدية فى مجال الاحكام الجنائية . فكيف يمكن القول ان عدم اعتراض المتهم على الامر الجنائى يمكن ان يعتبر قبولاً للالتزام تعاقدى بدفع مبلغ الفرامة المقتضى بها ؟ واذا كان يصح ذلك بالنسبة للاوامر الجنائية ، فانه يمكن تعميمه بالنسبة للاحكام الجنائية بصفة عامة فيعتبر عدم الطعن فى الحكم قبولاً للالتزام تعاقدى باداء العقوبة المحكوم ولا يعتبر اداء هذه العقوبة ناتجاً عن الحكم ذاته ، وهذا ما لم يقل به احد .

٤٨ - وفى رأينا انه لى يمكن تحديد الطبيعة القانونية للامر الجنائى وهل يعتبر صلحاً على الدعوى العمومية يراد به انتهاء سلطة الدولة فى المتابع قبل رفع الدعوى ، او هو حكم صادر فى دعوى الجنائية يهدف الى توقيع العقوبة ، فانه يحسن طرح بعض الاسئلة التى تمس الموضوع والاجابة عليها .

واول هذه الاسئلة التى نطرحها هى : ما طبيعة الطلب الذى تقدمه النيابة العامة الى قاضى المحكمة الجزئية لاصدار الامر الجنائى ؟

واما السؤال الثانى فهو : ما هى طبيعة الاجراءات التى يقوم بها القاضى الجزئى فى اصدار الامر الجنائى ؟

فبالنسبة للسؤال الاول وهو طبيعة الطلب الذى تقدمه النيابة العامة الى قاضى المحكمة الجزئية لاصدار الامر الجنائى ، فان المادة ٢٣٢ من

(٥٧) الاستاذ المراهى - المصدر السابق ص ٣١ .

قانون الإجراءات الجنائية المصرى تنص على أن « النيابة العامة فى مواد الجنىح والمخالفات التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حدها الأدنى على عشرة جنيهات إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفى فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف أن تطلب من قاضى المحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدر على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة » . ويؤخذ من هذا النص أن النيابة العامة تطلب توقيع العقوبة على المتهم ، وتتقدم بذلك الطلب الى قاضى المحكمة الجزئية المختص . أى أن النيابة تمارس فى هذه الحالة سلطتها فى تحريك الدعوى الجنائية بمسفتها ممثلة للمجتمع فى ذلك طالبة توقيع العقوبة على مرتكب الفعل المخالف للقانون ، ولهذا السبب فقد قصر الشارع طلب اصدار الامر الجنائى على النيابة العامة وتركه لتقديرها ، ولم يجعل للمتهم أو للمدعى المدنى فى أن يطلب الفصل فى الدعوى بطريق الامر الجنائى كما لم يترك للقاضى اتباع هذا الطريق من تلقاء نفسه ، ولو كان الامر متعلقا بصلح على الدعوى العمومية لاجاز القساون للمتهم أن يطلب الصلح أو للقاضى أن يعرضه . ولا يختلف الاجراء الذى تتخذه النيابة العامة بتقديم طلب اصدار الامر الجنائى الى المحكمة الجزئية — من حيث المضمون — عن الاجراء الذى تتخذه النيابة بتحريك الدعوى بالطريق العادى سواء من حيث اتباع قواعد الاختصاص المقررة قانونا أو من حيث الالتزام بتقديم محاضر جمع الاستدلالات وأدلة الإثبات الأخرى ؛ كل ما فى الامر أن النيابة لا تعلن — فى حالة طلب اصدار الامر الجنائى — الخصوم والشهود بالحضور . ويقول فى ذلك أستاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى انه « يعتبر طلب النيابة العامة من المحكمة اصدار الامر طريقا لرفع الدعوى إليها ، شأنه فى ذلك شأن التكليف بالحضور ، وتخرج بمقتضاه الدعوى من حوزة النيابة وتدخل فى حوزة المحكمة متى كانت

مختصة ، وتنقطع به المدة المسقطه للدعوى العمومية (م ١٧
اجراءات) « (٥٨) .

والخلاصة اننا في الامر الجنائى تكون بصدد دعوى جنائية بطلب توقيع
العقوبة مرفوعة من الهيئة المختصة بذلك وهى النيابة العامة ، واذن فان
الاجابة على السؤال المطروح تتلخص فى أن النيابة العامة فى تقديمها
لطلب اصدار الامر الجنائى انما تستخدم سلطتها فى ممارسة الدعوى
الجنائية بطلب توقيع العقوبة .

اما بالنسبة للسؤال الثانى ، وهو الخاص بطبيعة الاجراءات التى يقوم
بها القاضى الجزئى فى اصداره للامر الجنائى ، فان الاجابة على ذلك تتلخص
فى انه ما دامت النيابة العامة — فى تقديمها لطلب اصدار الامر — انما
تمارس الدعوى الجنائية بطلب توقيع العقوبة مثلها فى ذلك مثل اجراء
التكليف بالحضور الذى تدخل به الدعوى فى حوزة المحكمة فان الاجراءات التى
تتم فى اصدار الامر الجنائى هى اجراءات محاكمة جنائية حقة ، صحيح ان هذه
المحاكمة تتم من واقع الاوراق وبصورة مختصرة وبمبسطة نظرا للاعتبارات
العلمية التى سبق بيانها ، ولكن هذا لا ينفى انها محاكمة جنائية ، فهى محاكمة
جنائية من نوع خاص تتميز اجراءاتها بالبساطة والاختصار لتوائم حاجات
عملية ملحة ، ويؤيد ذلك أن القاضى فى اصداره للامر الجنائى يملك الامر
بالادانة وعندئذ يقضى بالغرامة والعقوبات التكميلية ، كما يملك اصدار امره
بالبراءة ، كما انه يفصل فى الدعوى المدنية بالتضمينات وما يجب رده والمصاريف
ولو كان الامر متعلقا بصلح لاقتصر مهمته على تحديد مبلغ الصلح دون
بحث فى ما اذا كان المتهم مذنباً او بريئاً لافتراض اقراره بذنبه ورغبته فى
التصالح .

(٥٨) الدكتور محمود محمود مصطفى — شرح قانون الاجراءات الجنائية — المصدر السابق
ص ٤٦٦ .

لذلك فإن موضع النص على الاوامر الجنائية في قانون الاجراءات الجنائية المصرى هو في الباب الثانى المتعلق بـ « محاكم المخالفات والجناح » وليس في فصل « انقضاء الدعوى الجنائية » كما كان الحال بالنسبة للصلح في المخالفات قبل الغائه (م ١٩ ، ٢٠ ، المقتنين) ، كما ان معالجة نظام الامر الجنائى يرد في كتب الفقه في باب التحقيق اجنائى او الاحكام .

واذن فالاجابة على السؤال اثنى هى ان المحكمة اجزئية في اجراءات اصدارها للامر الجنائى انما تقوم بحلكمة جنائية من نوع خاص تتسم بالبساطة والاختصار .

والخلاصة انه بالاجابة على السؤالين السابقين ، انتهينا الى ان النيابة في تقديمها طلب اصدار الامر الجنائى انما تمارس الدعوى الجنائية بطلب العقوبة ، وأن المحكمة في اجراءات اصدارها للامر الجنائى انما تكون بصدد محاكمة جنائية حقة . وينتج من ذلك ان الامر الناتج من هذه المحاكمة هو حكم جنائى اى ان الامر الجنائى هو حكم جنائى كالحكم الصادر من المحكمة بناء على دعوى جنائية رفعت بالطريق العادى ، والى هذا الراى يذهب فريق كبير من الفقهاء (٦٠) .

ويترتب على ذلك انه متى أصبح الامر الجنائى نهائيا فإنه تترتب عليه نفس الاثار التى تترتب على الاحكام الجنائية النهائية فيجوز الاحتجاج بقاعدة Non bis in idem اى عدم جواز الرجوع الى النظر في الدعوى لسبق الفصل فيها اذ يترتب على صدور الامر الجنائى سواء بالادانة أو بالبراءة

(٥٩) راجع الدكتور محمود مصطفى — المرجع السابق — الفصل الخامس من الكتاب الرابع والاستاذ مدلى عبد الباقي — المرجع السابق — الفصل الثالث من الكتاب الخامس وفي القانون الايطالى يعتبر الامر الجنائى من صور المحاكمة الخاصة ، ولذلك فهو يوجد في الفصل الرابع من الكتاب الثالث الخاص بالمحاكمة ويطلق عليه المحاكمة بواسطة الامر .

(٦٠) الدكتور احمد فتحى سرور — الامر الجنائى وانهاء الخصومة الجنائية — المجلة القضائية القومية — مارس ١٩٦٢ — ص ١٠٨ الدكتور ادوار الدهبى — حجة الحكم الجنائى ايلم القضاء الجنى — ١٩٦٠ ص ٩١٠ الدكتور احمد الاثنى — المود الى الجريمة والاعتقاد على الاجرام — ١٩٦٥ ص ١٦١ .

انتفاء الدعوى العمومية بالفصل فيها . كما أنه يكون للامر الجنائي حجية أمام القضاء المدني (٦١) كما يمكن أن يكون أساسا للعود متى توافرت الشروط الأخرى . (٦٢)

٤٩ - هذا فيما يتعلق بالامر الجنائي الذي يصدره قاضي المحكمة الجزئية ، فهل ينطبق هذا التكييف على الامر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام (م ٣٢٤ مكررا إجراءات) ، هل يعتبر هذا الامر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام حكما جنائيا شأنه شأن الامر الصادر من القاضي ؟ يذهب إلى هذا الرأي فريق من الفقهاء اذ يرون أن هذا الامر لا يختلف في طبيعته عن امر الصادر من اقاضى وأنه لا يصح الاحتجاج بأن أعضاء النيابة ليسوا من السلطة القضائية اذ يكفي أن يصدر الحكم من هيئة خولها القانون سلطة الفصل في الدعوى الجنائية ولا يلزم أن يكون من أعضاء السلطة القضائية فعلا .

٥٠ - والامر على خلاف ذلك في نظرنا ، فالامر الجنائي اصدر من وكيل النائب العام الذي لا يعتبر من أعضاء السلطة القضائية فهو لا يتمتع بالضمانات التي يقرها قانون السلطة القضائية لمن يشغل وظيفة القضاء فالنيابة العامة هي جزء من السلطة التنفيذية وهي تابعة لها ولا تسلم من تأثيرها ، ولا يكفي - في نظرنا - أن يمنح المشرع لهيئة ما اختصاصا بالفعل في منازعة لكي تصبح قراراتها احكاما .

كذلك فإنه من الناحية الموضوعية ، لا نكون بصدد محاكمة جنائية ، اذ تكون النيابة العامة هي الخصم وهي الحكم ، فهي التي توجه الاتهام وهي

(٦١) الدكتور أدوار الدهبي - المصدر السابق - ص ١٠٠ - ويلاحظ أن قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي ينص مراعاة على حجية الأمر الاجرائي - كالحكم نهائيا - أمام المحاكم المدنية والإدارية بالنسبة لوجود الواقعة وعدم بنزومتها ومسئولية المحكوم عليه عنها وذلك في دعاوى الرد والتعويض (م ١/٢٧ إجراءات) .

(٦٢) الدكتور الألفي - المصدر السابق - ص ١٦٢ .

(٦٣) الدكتور أدوار الدهبي - المصدر السابق - ص ٩٩ الدكتور الألفي - المصدر السابق ص ١٦١ .

التي تأثر بالغرامة ، فلا يتوافر في هذه الحالة أى ضمان للمتهم وذلك بعكس الحال عندما يكون إصدار الامر الجنائي من سلطة القاضي الجزئى .

والدليل على أن المشرع لا يريد أن يجعل الامر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام مساويا في الدرجة للامر الصادر من قاضى المحكمة الجزئية ، انه يقصر سلطة وكيل النائب العام على إصدار الاوامر بالغرامة فقط دون العقوبات التكميلية ، كما يحرمه من سلطة الامر بالتفويضات أو الرد .

كذلك فئمة حكم نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢٥ مكررا اجراءات ويعتبر حاسما في نفي صلة الحكم الجنائي عن الامر اصادر من وكيل النائب العام ، وهو ما تقررره هذه الفقرة من أن لرئيس النيابة أو من يقوم مقامه أن يلغى الامر لخطا في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ، ويترتب على ذلك اعتبار الامر كأن لم يكن والمعروف أن رئاسة رئيس النيابة أو من يقوم مقامه العضوية النيابة هى مجرد رئاسة ادارية حيث لا يستدمنه صفته النيابة ، واذن فليس من المقبول أن نقول اننا بصور حكم جنائي اذا كان الامر قابلا للإلغاء بقرار من الرئيس الادارى لمن أصدر الامر .

والخلاصة انه بينما يعتبر الامر الجنائي الصادر من قاضى المحكمة الجزئية حكما جنائيا ، فان الامر الجنائي الصادر من وكيل النائب العام لا يمكن أن يعتبر حكما جنائيا .

ثانيا — الطبيعة القانونية لنظام الخضوع الاختياري

٥١ — ويدخل ضمن هذا النظام صورة اقتضاء مأمور الضبط للفرامات نورا ، والتي تعتبر أكثر صور هذا النظام شيوعا وأهمية .

وقد تناول الفقه في فرنسا وإيطاليا هذا النظام بحثا وراء طبيعته القانونية، وطبيعة المبلغ الذى يدفع ، وهل يعتبر غرامة جنائية أم جزءا ادائيا أم بدل صلح ؟

(٦٤) راجع مولنا — الغرامة الجنائية — السابق الإشارة اليه — ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

ففى فرنسا يذهب البعض الى نفى الصفة الجنائية عن المبلغ الذى يدفعه المخالف على سبيل الخضوع الاختيارى *oblation volontaire*، فىرى كليرج انه جزء مختلف تهما عن العقوبات الحقيقية ولا يملك اى صفة من مقومات العقوبة ، فلم تنطق به محكمة جنائية ، وليس له صفة العلانية او التخويف ، وغير ذلك من صفات العقوبة ، بل انه لا يدخل فى نطاق القانون اجنائى اذ يكون جزءا واحدا محددا غير قابل للتغيير مهما كانت درجة اذنب الفاعل (٦٥) .

كما يؤكد تينار ان الامر لا يتعلق هنا بغرامة جنائية حيث انها تتمتع بصفات ثلاث هى : ان ينص عليها القانون ، ان يحكم بها فى جريمة ، وان يحكم بها قاض بعد التحقق من الانذاب والمسئولية وغير ذلك من العناصر ، والمبلغ هنا لا يعتبر غرامة جنائية لتخلف الصفة الثالثة (٦٦) .

اما باى *Baile* فيقرر ان مجرد دفع مبلغ جزائى لشرطى المرور بناء على امره لا يكفى لاعطاء معنى للعقوبة الجنائية بالمعنى القانونى للكلمة ، فلم يحكم بها قاض بعد فحص الوقائع والظروف ، ولم تتم فى العلانية التى تصاحب صدور الحكم بالادانة ، كذلك فان فكرة العقوبة تتنافى مع حق المخالف فى الاختيار . واذا كان دفع المبلغ هنا ينهى الدعوى الجنائية ، كما فى حالة الحكم بالادانة ، فان هذا يرجع الى ان هذا الدفع يعتبر استبدالا اختياريا عن نفس الغرامة الناتج عن حكم الادانة بدفع تلقائى يقبله المذنب ، واذن فانه يدخل فى هذا النظام فكرة اتفاق الارادات ، وهذا الاتفاق يتنافى تماما مع فكرة العقوبة . (٦٧)

ناذا كان هذا النظام لا يتضمن توقيعاً لعقوبة جنائية ، فهل يعتبر صلحا جنائية كما هو الحال فى الصلح الذى يتم فى مواد الضرائب والجمارك وغيرها؟

— Clergue — De la procédure... op. cit., p. 107-109. (٦٥)

— Thénard, R. — L'oblation volontaire en matière de contraventions à la police de chemins de fer — Rev. de Science criminelle, 1940, p. 28, 29. (٦٦)

— Baile — La perception... de Science criminelle, (٦٧)

يرأى هذا الراى كلىج ، ويقرر ان الصفة التصالحية لهذا انظام تبدو من ان المخالف اذا لم يدفع المبلغ فانه يحال الى المحكمة التى تهمل تماما ما سبق ان عرض عليه وتحكم بعقوبة مختلفة تماما ، فاذا لم يكن هذا صلحا ، فان المحكمة لم تكن تستطيع الا الاعتراف بالاساس القوى للاتهام وأن تجبر المخالفين على دفع الغرامات او الامر برفض الدعوى .

كذلك يؤيد هذا الراس كوسى Causse فانه بعد أن يعرف الصلح الجنائى الدعوى الجنائية ويقبلان استبدال الجزاء الادارى بالعقوبة اجنائية ، ينكران نظام الخضوع الاختيارى هو صورة حديثة من نظام الصلح الجنائى تختلف عن الصورة التقليدية للصلح والمعركة في المجال الجرمى والضريبى (٦٩) .

كذلك فان بواتارد Boitard يحاول عقد مقارنة بين الصلح الجنائى والخضوع الاختيارى فيذكر انه يقال عادة أن الفرق بينهما يتضح في أن المخالف في الصلح يناقش الادارة في مقدار المبلغ المدفوع ، أما في نظام الخضوع الاختيارى ، فان المبلغ يكون محددا جزائيا وفقا للوائح ، وما عليه الا أن يدفعه دون مناقشة ، ولكن الواقع أن في هذا مبالغة اذ انه في الصلح تكون الادارة هى التى تتفرد بتحديد المبلغ وتضع تعريفة ثابتة لكل جريمة وتدعو المخالف الى اتباع هذه التعريفة ، فهو إما ان يقبل الصلح كما هو أو يتركه C'est à prendre ou à laisser وهو في العادة يوقع اقرارا بالخضوع للتعريفة المذكور قيسى Soumission Contentieuse بمقتضاها يلتزم بدفع مبلغ الصلح الذى تقرره الادارة ، والالتزام الناشء عن الصلح الجنائى لا يعتبر عقوبة بالنسبة للمخالف ، ذلك انه يتنازل عن الضمانات القانونية ولا يكون معرضا لتهديد القانون الجنائى ، فالإتفاق يحول الامر الى الطبيعة الادارية بكل ميزاتها ومساوئها ، واذن فالطبيعة القانونية للصلح الجنائى — في نظر بواتارد — انه جزاء ادارى يأخذ مكان العقوبة الجنائية (٧٠) .

Causse, L.M.F. — La transaction en matière pénale, Paris, (٦٩) 1946, p. 35, 69.

Boitard, M. — La transaction pénale en droit français, Rev. (٧٠) Scien. crim., 1941, p. 156-162

ولكن هل يعتبر الخضوع الاختيارى صلحا جنائيا ؟ يجب على ذلك بواتار بأن نظام الخضوع الاختيارى ينقصه بعض خصائص الصلح ، فهو ليس اختياريا الا بالنسبة لاحد طرفيه وهو المخالف ، اما الادارة فلا يجوز لها رفضه الا في حالات قليلة . ومع ذلك فان بواتار يميل الى القول بأن الخضوع اختيارى يعتبر من قبيل الصلح (٧١) .

واذن ، مما سبق يتضح ان الراى الغالب فى الفقه الفرنسى هو انتفاء الصفة الجنائية عن نظام الخضوع الاختيارى واعتباره لقرب الى مجال القانون الادارى .

٥٢ — واذا انتقلنا الى الفقه فى ايطاليا فان نظام الخضوع الاختيارى *oblazione volontaria* فى قانون العقوبات الايطالى فيعتبر من الاسباب التى تقضى بها الجريمة ، فنص المادة ١٦٢ عقوبات ايطالى يرد النصوص التى تعالج الاسباب التى تنقضى بها الجريمة (م ١٥٠ — ١٧٠ ع) .

وفى تحديد الطبيعة القانونية لنظام الخضوع الاختيارى نجد عدة آراء فى الفقه الايطالى ، فيفكر البعض انه نوع من الاتفاق الودى *amiche vole componimento* بين الادارة والفرد . الا انه يعترض على هذا الراى بأنه لا محل لهذه الاتفاقات الودية فى القانون الجنائى الحديث

كما قيل ان هذا النظام هو نوع من الصلح *Transazione المنصوص عليه فى القانون الدنى* . وقد اعترض على هذا الراى كذلك بحجة ان فكرة الصلح لا تناسب العلاقات الناشئة من القانون الجنائى .

كما قيل انه نوع من التنفيذ الاختيارى للعقوبة وانتقد هذا الراى ايضا بأن الخضوع الاختيارى لا يترتب عليه آثار العقوبة الجنائية، كما انه لا توجد عقوبة بغير حكم (٧٢) .

(٧١) بواترد — المصدر السابق — ص ١٦٣ — ١٦٦ .
(٧٢) راجع فى هذه عرض الآراء ونقدتها فى مذكرتى — المصدر السابق ص ٦٠٥ وكذلك : Sambenedetto, S. — *La Oblazione*, Milano, 1955, p. 5-7

واخيرا فان ماتزينى يرى ان الخضوع الاختيارى هو اعلان ارادة قانونى من جانب واحدة *negozio giuridic* فالفرد يعلن ارادته للإدارة العامة رافضا الضمان القضائى المقرر لمصلحه ، محققا بذلك الشروط التى تستبعد بها السلطة القضائية منتقضى بهذا الاعلان الجريمة وتحول الى مجرد خطأ ادارى، وتصبح الإدارة فى موقف يسمح لها بمتابعة مصالحها مباشرة (٧٣).

وتتبع أغلبية الفقه فى إيطاليا هذا الراى غيرى ان نظام الخضوع الاختيارى يترتب عليه تحول الفعل غير المشروع جنائيا الى فعل غير مشروع اداريا ، فتتحول الجريمة الى مجرد خطأ ادارى ويخرج هذا النظام من دائرة القانون الجنائى ليدخل فى نطاق القانون الادارى (٧٤) .

ويفسر الاستاذ ماتزينى ذلك بأن قانون العقوبات الادارى يتميز بأنه يتكون من قواعد ادارية تحببها جزاءات جنائية ، وطبيعة هذه الجزاءات هى التى تجعل مخالفة احدى هذه القواعد جريمة ، وان كانت هذه القواعد لا تختلف فى حد ذاتها عن غيرها من قواعد القانون الادارى (٧٥) ، وهذه الصفة الجنائية للجزاءات هى التى تستدعى عادة تدخل الجهات القضائية لحسم النزاع بين المصلحة التى انتهكت ، وبين حقوق الافراد المدعى باعتدائهم عليها . وهذا التدخل مقرر لمصلحة الفرد تبعا للخطورة النسبية للجزاء ، وهذا الضمان القضائى المقرر لمصلحة الفرد يمكن للفرد رفضه وأعلان رغبته فى الخضوع تلقائيا للمسئولية الواقعة عليه ، وعندئذ تسترد الإدارة العامة حريتها وسلطانها فى التصرف للوصول الى اهدافها ، وتنشأ علاقة مباشرة بين الإدارة العامة وبين الفرد وهى علاقة تنفيذ ادارى وليس تنفيذا عقابيا لان التنفيذ العقابى لا يمكن ان ينشأ الا عن طريق حكم بالادانة تنطق به سلطة قضائية استنادا الى قواعد الاسناد المعنوى والمسئولية ووفقا لاجراءات قانون اجرائى .

(٧٣) ماتزينى - المصدر السابق - ص ٦٠٤ - ٦٠٦ .

(٧٤) ومن هؤلاء باتاليني وراتيرى وانتوليزى وبيونول وماجورى ، راجع مؤلفنا فى الفقرة الجنائية ص ٦٠٤ - ٦٠٦ .

(٧٥) ماتزينى المصدر السابق ص ٦٠٤ - ٦٠٦ .

نخرج من هذا ان نظام الخضوع الاختيارى هو نظام اقرب الى القانون الادارى منه الى القانون الجنائى ، وان المبلغ الذى يدفعه رجل الضبط على المخالف هو اقرب الى الجزاء الادارى منه الى العقوبة الجنائية .

٥٣ - الخلاصة :

ونخلص من استعراضنا للطبيعة القانونية لصورتين من صور الادانة بغير مرافعة الى انه بينما يعتبر الامر الجنائى هو كالحكم الجنائى تماما ، وان الغرامة التى تدفع بواسطته هي غرامة جنائية ، فان الامر على خلاف ذلك فى الخضوع الاختيارى للعقوبة حيث تعتبر الغرامة فيه اقرب الى الجزاء الادارى . ولا يرتب هذا النظام آثار الحكم الجنائى .

« خاتمة »

٥٤ - وبعد فنى ختام هذا البحث الذى تناولنا فيه جمع شتات نظم مختلفة فى تشريعات مختلفة يجمعها كلها هدف واحد هو تبسيط الاجراءات الجنائية فى الجرائم القليلة الاهمية ، وبعد أن تناولنا عرض حسنات ومساوىء هذه النظم وما يوجه اليها من نقد واستعرضنا السمات العامة التى تجمع بينها، وبيننا أهم صورها ثم تعرضنا للطبيعة القانونية لصورتين من صورها، بعد هذا فاننا نرى التوسع فى استخدام نظم الادانة بغير مرافعة بالنسبة لكثير من الجرائم العادية القليلة الاهمية ، واذا كانت الصور القضائية هي المفضلة عن غيرها لتوافر الضمانات الكافية للأفراد ، فان هذا لا يمنع من استخدام صور أخرى غير قضائية بشرط أن يتوافر للأفراد ضمانات الالتجاء الى القضاء اذا لم يقبلوا التسويات غير القضائية .

تقويم كفاءة منهج التقرير الذاتى فى كشف الاجرام الخفى
صلاح قنصوة

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
مبعوث المركز بمعهد علم الاجرام بجامعة اوسلو بالنرويج

- مقدمة ١ - اعتبارات نظرية ومنهجية ٢ - بواعث اصطناع المنهج .
٣ - استعراض لاهم بحوث المنهج ٤ - من مشكلات المنهج ٥ - تقدير .

« مقدمة »

ينبغى لتقويم كفاءة منهج التقرير الذاتى Self - Reported Crime Method ان يجرى فى نطاق نظرى واسع، واطار منهجى شامل يتجاوز الارض التى تجرى فى حقولها البحوث التى تصطنع . وذلك لان التقويم لا يتعمن بالناقشة التفصيلية للاجراءات ، او يتحدد بالعروض الجزئية للنتائج التى انتهت اليها تلك البحوث كل على حدة ، بل لابد ان يكون التقويم على بينة من صلة هذا المنهج بمناهج البحث الاجتماعى ومكائنه منها ، كما يربطها فى الوقت نفسه بعلم الاجرام من حيث طبيعته الظاهرة التى يدرسها ، والاهداف التى ينشدها من دراستها . فإى بحث او اى منهج لا يتم فى فراغ مستقلا عن غيره ، بل يقوم دائما ، او عادة ، على اجراءات صقلتها خبرات ماضية ، ومسلطات وفروض ونظريات مستمدة من خارج نطاق البحث المعين . كما يستخدم لغة خاصة قد تكون الاحصاء فى غالب الاحيان . وهى جميعا اشياء مستعارة او متصلة بشبكة العلوم الاجتماعية ، الى جانب بعض الزاعم والافتراضات المسبقة التى قد يدعين بها الباحث من خارج نطاق العلم ، هذا فضلا عن بعض قرارات الباحث فى اختياره لمشكلات بحثه والتزامه ببعض الاجراءات التى قد تفرض عليه ، او تتشكل وفقا لصعوبات ملدية واجتماعية لا حيلة له فيها .

ومن ثم ، فإن التقويم ينبغي أن يستوعب أو يلقي الضوء على التناسب بين مطالب البحث ، الصريحة والمضمرة، وبين امكانياته المستغلة أو التي لم تستغل بعد . كما قد يؤدي الى بيان أو اقتراح ما قد يفضي الى تهذيب المنهج وتخصيصه والافادة الكاملة منه . وفي هذا يعتمد التقويم الى الكشف عن أوجه الكفاءة والقصور في المنهج .

١ - اعتبارات نظرية ومنهجية

لا ريب أن المطلب الجوهرى المطروح أمام منهج التقرير الذاتى هو قياس السلوك الجانح ، ليس عن طريق الاحصاءات الرسمية ، ولكن عن طريق الاعتراف الشخصى بواسطة استبيان أو استبار يجرى على مجموعة من الأشخاص المختارين من بين أفراد الجمهور العادى ، وذلك بغية الكشف عن الجناح الواقعى بغض النظر عن الجناح المعروف لدى الاجهزة الرسمية لان الآخر انما هو بمثابة القمة الظاهرة من جبل جليدى . غير أن القياس يفترض « امكان » قياس الظاهرة *measurability* ، وهى هذا السلوك الجانح ، بمعنى قبول الظاهرة للمعالجة الكمية، فهذا بدوره يتضمن افتراض امكان تقسيم الظاهرة الى وحدات متجانسة ، والنظر اليها على اساس من الأبعاد *dimensionality* : هل هى ذات بعد واحد ؟ أو ذات أبعاد متعددة ؟ أو ليس لها أبعاد على الإطلاق ؟ . ويستوجب ذلك ابتداء أن نقرر عما اذا كان الجناح متغيرا *variable* ، أو صفة *attribute* .

وكل ما تقدم من مشكلات مشروط بمعرفتنا « بطبيعة » الجناح ، أو بعبارة أخرى ، مشروط « بتعريفنا » للجناح . وهنا تواجه الباحث مسألة خاصة بعلم الاجرام ، وهى أن تعريف الاجرام أو الجناح ليس مستخلصا من رصد العلم نفسه ، بل قرارا يتسلبه من خارج نطاقه ، أو هو مسألة « برلمانية » . ان أبصح لنا هذا التعبير . ولا معنى هذا فحسب الاحالة الى الفروق الثقافية بين المجتمعات ، فهذا امر مسلم به بالنسبة للقيم والمعايير والتقاليد والاعراف، بل معنى فى الدرجة الاولى الإشارة الى الفروق القائمة بين اجهزة القانون الوضعى بين زمن وآخر ومجتمع وآخر ، وحتى بين نظام سياسى وآخر . فاعلم

الاجرام لا يتعامل مع المفهوم المشكوك فيه « للجريمة الطبيعية natural crime المستقلة عن التفخيرات التى تلحق القانون الوضعى . » والتجريم « لا يشير الى واقعة موضوعية او مادية بقدر ما يشير الى نظرة معيارية تقويمية تميز بين الفعل المجرم وغيره ، يعنى اننا لا يمكن ان نزعّم بان ثمة حزبان اوصنفان من الوجود الانسانى ، أحدهما مجرم أو جانيح والاخر ليس هذا أو ذاك .

فاذا كان تعريف الظاهرة المحورية لعلم الاجرام أمر مفروض على الباحثين فيه ، فان مهامه تختلف بطبيعة الحال عن مهام العلوم الاجتماعية المستقلة لانه ليس له طريقة النوعية الخاصة فى تناول الظاهرة . وعلى هذا يتضمن اى منهج من مناهجه ، ومن بينها منهج التقرير الذاتى، مسلمات وآراء ونظريات وأبيولوجيات لا يبرهن عليها فى نطاق علم الاجرام . وتختلف كلها باختلاف توجيه الباحث سواء كان سيكولوجيا أو سوسولوجيا أو بيولوجيا أو قانونيا أو غيره . ويرجح ذلك القول بان علم الاجرام ليس علما مستقلا بقدر ما هو ميدان بحث مشترك لعدد من باحثى العلوم المختلفة .

فاذا عدنا الى حيث بدأنا ، لوجدنا أن الرغبة الملحة أو المتسرعة لدى الباحثين بشأن قياس السلوك الجناح نحو تكيم ظاهرة الجناح ينبغى ان تضبط الاعتبارات السابقة . فالتكيم ليس هدفا بذاته ، بل هو وسيلة لغاية أخرى هى التعميم من ثانيا وصف الظاهرة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها .

وهناك طرق متعددة للحصول على بيانات الجناح ، ليسرها الاحصاءات الرسمية . فمنها الملاحظة المباشرة لسلوك الجانحين عن طريق ملاحظين منفصلين أو مشاركين . غير أن اجراءات الملاحظة امر يصعب على التتقين من ناحية ، ولان الكثير من افعال الجناح قد لا يشهد عليها سوى الجسائى نفسه من ناحية أخرى . ومنها دراسة الحالة ، أو الطرق الاكلينيكية ، الا أن الاراء المذهبية والاستدلالات الدائرية قد تخيم عليها فتسقطها تحت ظلال الشك ، فمتفقد الشخصيات الاكلينيكية محطات الصدق الموضوعية ، وخاصة

انها لا يمكن ان تخضع للمعالجة الاحصائية مما يجعلها محدودة القيمة (١) .
وترتبط على ذلك يقع معظم الاعتماد على الاحصاءات الرسمية .

بيد ان علينا ان نعترف منذ البداية بأن الوسائل الاحصائية ، ولا أقصد
الاحصاءات الرسمية ، ليست منهاجاً من بين مناهج بديلة أو منافسة بقدر
ما هو لغة سهلة بسيطة تصوغ فيها المعلومات بعد ان يستنفذ الباحث كل
مناهج البحث او قنواته التي تصب في النهاية في المعالجة الاحصائية . فلابد
اولاً من البحث عن طرق ومناهج كثيرة لاختضاع الظاهرة محل البحث للقياس
ثم بعدئذ تقيسها ، وليس العكس . فعلياً أولاً ان نطوع الظاهرة للتكميم ،
ثم نتقدم من بعد لوصفها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها .

ولا يعدو التحليل الاحصائي ان يكون « أدوات » في استخلاص معلومات
من البيانات التجريبية المتجمعة ، وحتى افضل « الادوات » لا يمكن ان
يعوض عن عيوب البيانات . الاولى ، وهو بهذا له الا ان يشير الى
التنوعات المقارنة العددية numerical cavarations ، ولكن الى اى حد
تعبر تلك التنوعات المقارنة عن روابط علمية ، فهذا ما يعتمد على صواب
الافتراضات الاصلية (٢) ، التي تعتمد بدورها على طرق ومناهج سابقة
أخرى .

والظاهرة شيء ، والبيانات المتاحة عنها شيء آخر ، ولابد ان نتحليل على
فهم الظاهرة . وقد نتوهم أحياناً ان البيانات المعطاة هي بعينها الظاهرة ومن
ثم نسرع الى وصفها وتفسيرها وكان الظاهرة قد اصبحت معلومة ، ولم يبق
سوى ان نتقدم بالوصف والتشخيص . كلا ، فالظاهرة ما زالت مجهولة
من جوانب متعددة وعلينا ان نتغلب على جهلنا بطرق كثيرة ثم نستخدم
الاحصاء في مرحلة متأخرة حتى نتيح لانفسنا فرصة تعديل الفهم في مراحل
مبكرة . فالاحصاءات ، ان كان لها ان تعبر عن الواقع ، فاتها تعبر عنه على
النحو الذي يلجأ اليه المصور عندما يعمد الى رسم شخص قائما بنقل ملامحه

من ظله الساقط على الجدار أو على شبكة من الاسلاك التى تحدد ببناء .

٢ - بواعث اصطناع النهج :

أما الإحصاءات الرسمية التى تتعلق ببيانات الجريمة والجناح ، فلها عيوبها البالغة التى تقصر دون بلوغ صورة واقعية للجناح فى المجتمع .
هناك دائما احتمال وجود ثغرات فيما تقدم من بيانات ، وهى ما اصطلح على تسميته بالارقام المظلمة dark figure أو المفقودة أو غير المنظورة .

والارقام المظلمة مشكلة قديمة أشار اليها جى Guerry (١٨٠٢-١٨٦٦) وكيتيليه Qutelat (١٧٩٦ - ١٨٧٤) وغيرهما من آباء المدرسة الاجتماعية لعلم الاجرام فى القرن التاسع عشر . فرغم اعتمادهم على البيانات الأولية المضمنة فى الإحصاءات الرسمية الا انهم كانوا على حذر فى ادراكهم لوجه النقص والقصور مثل تلك البيانات التى ناقش بعضها الور Balwor عام ١٨٣٦ (٤) . وبعدها بثلاث سنوات كتب راوسون Rawson : « ينبغى ان نغتنم الى ان معظم السجلات الكاملة عن عدد المجرمين المقبوض عليهم لا تعرض مقدار الجرائم المرتكبة طالما اعتدت هذه السجلات على المجنى عليهم واجرة الشرطة والادعاء .. فالجرائم قد تكثر حيث يقل عدد المقبوض عليهم » (٥) .

وتستوجب مناقشة مشكلات الارقام المفقودة تناول الميادين التالية :

١ - الحالات التى لا تبلغ فيها الجرائم لدى الشرطة أو تسجل فى ملفاتها ، وبالتالي لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية (وهذا هو الارقام المظلمة فى « الجريمة ») .

٢ - الحالات التى تسجل فيها الجرائم لدى الشرطة ولكن المجرم لا يكتشف . (وهذه هى الارقام المظلمة « للاجرام » بين الجمهور العادى) .

٣ - الحالات التى تسجل فيها الجرائم لدى الشرطة ، ويحقق مع المشتبه فيهم أو يقبض على المتهم ولكن لاسباب متعددة لا تصدر المحكمة حكما بالادانة . (وهذه هى الارقام الرمادية أو الشاحبة grey figure « للاجرام ») .

٤ — الحالات التي يدان فيها المرتكبون لجريمة معينة وتسجل ضدهم ولكن بالنسبة لهم لا تعرف الشرطة « كل » الجرائم التي ارتكبوها .
(وهذه هي الارتام المظلمة في « الاجرام » في السجلات الجنائية للمحكوم عليهم) (١) ويتضح مما سبق ان ثمة تفرقة إجرائية بين الجريمة والاجرام .
فالجريمة هي ما اتصل بالفعل ، بينما الاجرام هو ما اتصل بشخص الفاعل .

ويمكن ان نقسم العوامل المؤدية الى وجود الجريمة او الاجرام الخفى ، وبروز تلك الثغرة في الاحصاءات الرسمية الى جانبين ، يعزى اولاً الى **الاجهزة المنفذة للقانون** ، وينتسب الثاني الى **المجتمع نفسه** .

فأما اول تصور يتبادر الى الذهن فيها يتعلق بالجانب الاول في الاعتماد على هذه البيانات الرسمية فهو قيامها على افتراض مسبق بأن أجهزة الشرطة والادعاء والقضاء فوق مستوى الشك من حيث الكفاءة والنزاهة، ومن ثم فان بياناتها وسجلاتها واجراءاتها جميعاً إنما هي مرآة تعبر عن الواقع الجنائي تميراً كاملاً يحملنا على الاطمئنان الى حكمها وسجلاتها .
ولكن ما الذى حملنا عن هذا الزعم المضر ؟ نحن في حاجة أولاً الى بحث صدق هذا الافتراض . ولا بد أن هناك تبايناً وتفاوتاً بين جهاز وآخر ، كما ان هناك اختلاف لا تخطئه الملاحظة السريعة في درجة التصاهل او التشدد في القبض والادعاء والقضاء ، الى جانب الفروق الجوهرية في وجهات النظر الى التجريم من نظام الى نظام ومن زمن الى زمن في الدولة الواحدة او الدول المختلفة .

وتتبدى أعراض تلك الثغرة في الاحصاءات الرسمية عندما نتصفح نتائج البحوث في علم الاجرام . فمعظم ما يتفق على أن الجناح بوجه عام ظاهرة خاصة بالطبقات الدنيا . ونجد عند عروض برلسون *Berlson* للتعميمات التي بلغتها العلوم الاجتماعية العبارة القاتلة بأن : أفراد الطبقات الدنيا تخرق القانون أكثر مما تخرقه الطبقات الاعلى » ثم يضيف : « وأن القبض

عليها وعقابها أكثر 'احتمالا' ، وبعدها يختتم قائلا ، بعد ملاحظته لا يمكن التحيز في عمليات التسجيل ، « وعلى أية حال ، فلا ندري على الإطلاق ما هي الحقيقة .. » (٧) . وترتبط على ذلك . فان أى متغير اجتماعى ونفسى نجده أكثر حدوثا بين افراد الطبقات الدنيا قد ينتسب خطأ الى السلوك الجائع .

وبينما تدعن جبهة الباحثين الى هذا التميز الاقتصادى الاجتماعى ، يعتقد « ناي » Nye ان الاعتماد على الاحصاءات الرسمية في تمييز هابين المجرمين وغير المجرمين على أساس من التفرقة بين الذين اودعوا مؤسسات واصلاحيات وبين الذين لم يودعوا بها ، يعتقد « ناي » ان عاملا آخر ليس هو المستوى الاقتصادى الاجتماعى هو الذى قد يكشف عن هذا القصور ، وهو في نظره الاسرة المتصدعة ، فاذا ما مثل أمام القاضى حدثان احدهما من أسرة متصدعة والآخر ليس كذلك وتمادلا من حيث سجلهم الجنائى ، فان القاضى يجد نفسه مدفوعا الى الحكم على الحدث من الاسرة المتصدعة بايداعه مؤسسة (٨) ..

اما الجانب الثانى من العوامل المؤدية الى قصور الاحصاءات الرسمية فهو دور المجتمع نفسه . ويمكن ان نقسم ذلك الدور الى جانبين ، الاول هو جانب الاطراف المعنية بالجريمة سواء المجرى عليه أو الشاهد أو المجرم نفسه . والثانى هو الوظيفة السوسيوولوجية ، ان صح التعبير ، للجريمة الخفية . أما الجانب الاول ، فقد تعددت الحالات التى انخفضت فيها نسبة التبليغ عن الجرائم بحيث يمكن اختزالها الى الحالات التالية .

١ — الحالات التى يوافق فيها المجرى عليه على الفعل الجنائى مثل الجرائم الجنسية والجرائم ضد الأشخاص كالاغتصاب .

٢ — الحالات التى يعدها المجرى عليه تافهة لا تستحق التبليغ مثل سرقة أشياء أو مبالغ ضئيلة القيمة أو جرائم جنسية صغرى ، أو اعتداء بسيط .

٣ — الحالات التي لا يرغب فيها المجنى عليه ان يخرج الجاني الذي قد يكون على قرابة به ، او رفيق دراسة ، او زميل عمل .

٤ — الحالات التي يقدر فيها المجنى عليه خسارته المادية بأقل مما لو تورط في قضايا وخسر جهدا ووقتا ومالا مثل السرقات من المحلات الكبرى والمخازن والمصانع .

٥ — الحالات التي ترتكب فيها الجريمة ضد المجنى عليه الذي قد يوضع في موقف محرج اذا انكشفت للشرطة او عرضت أمام المحاكم مثل السرقة من رجال متزوجين بواسطة بغايا في الوقت الذي تذرعوا فيه بإنشغالهم في أعمال تقتضى بعدهم عن بيوتهم .

٦ — الحالات التي يكون فيها المجنى عليه واقعا تحت ارهاب الجاني مثل الابتزاز والتدبير .

٧ — الحالات التي يكون للمجنى عليه اتجاهات معادية وغير ودية مع الشرطة مثل الجرائم التي ترتكب بين المجرمين ، أو الجرائم التي ترتكب ضد المهاجرين الذين يحسون بأن المواطنين الاصليين وكذلك الشرطة يتخفون حيالهم مشاعر غير متعاطفة بحيث لا يخفون الى نجدتهم اذا وقعوا في مشكلات .

٨ — الحالات التي يكون فيها المجنى عليه أو الشاهد غير متعاطف مع العقوبات المحتملة اذا بلغ عن الجريمة مثل السلوك الجنسى غير المشروع أو تعاطى المخدرات بين المراهقين والشباب .

٩ — الحالات التي لا يمتنع فيها المجنى عليه أو الشاهد بفاعلية الاجراءات الجنائية بحيث يمكن ان تنفض الى القبض على المجرم وعقابه وهى على نقيض الحالة السابقة .

١٠ — الحالات التي لا يرغب فيها الشاهد ان يتورط في عملية الاجراءات الجنائية .

١١ — وهذه الحالة الأخيرة لا تتعلق بالمجنى عليه او الشاهد بل بالجرم نفسه ومهارته ، وهى الحالات التى لا يشعر فيها المجنى عليه بأنه متورط فى جريمة مثل جرائم النصب .

اما الجانب الثانى من دور المجتمع ، فهو الوظيفة السوسيوولوجية للجريمة الخفية ، فقد جرت فى السنوات الأخيرة مناقشات حول مفهوم تحمل toleration السلوك الإجرامى واهميته السوسيوولوجية فى مختلف المجتمعات والجماعات والتنظيمات الاجتماعية . فقد لاحظ « ويلكنس » Wilkins ان ما يدركه الناس على انه جريمة قد يختلف عما يمثله الجريمة حقيقة ، كما اشار هنريك بويتس Popitz الى ان عدم اكتشاف بعض افعال الخروج على القانون يعد تخففا relief من صرامة العقوبات الجنائية ، وقد دعا الى توجيه المزيد من الاهتمام الى مسألة « استنكار التبليغ عن الجريمة » كوظيفة سوسيوولوجية (٩) .

وقد عنى « موريس » Morris بالتنبيه على الحاجة الى الدراسة السوسيوولوجية للمستويات levels المختلفة للجريمة التى يمكن ان يحتلها المجتمع « طالما كان من الضرورى ان نتحقق من ان الاتجاهات نحو الجريمة والمجرمين لا تختلف كثيرا على اساس من الطبيعة الباطنة للفعل الاجرامى ، بل تفترق على اساس من احتمال وقوع الفعل بوصفه جزء ثابتا من العالم الاجتماعى الخاص بالملاحظة » (١٠) .

كما ابرز « فولفجانج » أيضا اهمية الحاجة الى ربط المعلومات من موضوعات مثل الجنس والجريمة بالدرجات المختلفة السائدة من التحمل (١١) . وقد افضت دراسة « ماكلينتوك » لازدياد جرائم العنف الى النتيجة القائلة بأن « النقص فى مستوى التحمل للسلوك العنيف لجماعات معينة فى نطاق المجتمع ، قد ادى الى زيادة مقدار الجرائم المبلغ عنها لدى الشرطة . بحيث ان جزءا من الزيادة المسجلة يمثل وظيفة نحو عدم التحمل أكثر مما هو زيادة فى انتشار السلوك العنيف » (١٢) .

وقد لاحظ جون مارتن Martin الفروق بين الانماط المختلفة من الاصطلاحات التى يستعملها العاملون واصحاب الاعمال فى تمييزهم بين

الجرائم التى يمكن تحملها . واستطاع ان يستخلص من ذلك انه فى نطاق حدود معينة « ليس المهم فى التبليغ عن السرقات هو ما يسرق ، بل ممن سرق ، وفى أية ظروف » (١٣) .

أما مشكلة الأرقام المفقودة فى الإجرام الخفى ، أى فى الحالات التى تسجل فيها الجرائم لدى الشرطة ولكن دون التعرف على المجرم ، فقد لا تعود الى عجز الشرطة بل قد تعود الى مهارة المجرم نفسه واختلافه عن المجرم الذى يقع فى قبضة الشرطة . ومن الخطر أو الخطأ على السواء فى بحوث علم الإجرام أن نعم خصائص المجرمين الذين ارتكبوا جرائم كشفت وأدينوا ، على المجرمين الذين افلحوا فى الخروج على القانون والاملاء من قبضته . ويعنى هذا منهجيا ونظريا ، أن نقصر نظرياتنا عن السلوك الإجرامى للمجرمين الذين اكتشفت جرائمهم وأدينوا عليها ، أن نقصرها على هذا النمط من المجرمين ، فلا ينبغى أن نمد نطاق استنتاجاتنا على غيرهم من المجرمين الذين لم تفلح الأجهزة الرسمية فى التعرف عليهم وأدانهم .

وهناك ثغرة أخرى فى الإحصاءات الجنائية تعد امتدادا لمشكلة الأرقام المظلمة ، وهى منطقة الأرقام الرمادية أو الشاحبة وهى تتعامل مع المشتبه بهم والمتهمين المعروفين للشرطة ولكن لأسباب متعددة لا يصدر ضدهم حكم بالإدانة . وتثير هذه المنطقة فى الإحصاءات الجنائية كثيرا من المشكلات لأن الإجراءات القانونية والتشريعات القضائية لابد أن تقودنا الى آثار متفاوتة بصدد السمات المميزة كالجنس والعمر والوضع الاجتماعى والصحة العقلية والتكيف الاجتماعى ، بحيث نجد فروقا ملحوظة بين طائفة المتهمين وطائفة المدانين . وهنا يمكن أن تعرض الأرقام الشاحبة أو الرمادية بعض التحديدات القاسية على أية دراسات تفسيرية للجريمة والإجرام ، ولابد اننا من النظر الى تلك الفروق فى سياق نظامها التشريعى أو الاجتماعى لكل منها . ومن المرجح أن تكون الدراسات والمقارنة فى علم الإجرام مضللة اذا كانت المجتمع أو ذاك .

الفروق بين نظم تنفيذ enforcement القانون غير معلومة تماما فى هذا

ويمكن أن نضيف الى ذلك مشكلة الارقام المفقودة في السيرة الاجرامية
dark figure in Criminal Careers . فهناك عدد كبير ممن
خرقوا القانون لم تعرفه الشرطة ، وان عرفت الشرطة لم تتم المحكة
بإدانتها ، وان ادانته المحكة عن جرائم معينة فثمة جرائم ارتكبها دون ان
تعرفها الشرطة ، وان عرفت الشرطة لم تستطع ان تنسبها اليه ، واذا
نسبت اليه لم تؤدي الى ادانته . ولا ريب ان مشكلة الارقام المفقودة في
السيرة الاجرامية تؤثر في دراسات علم الإجرام وخاصة تلك التي تتمثل
« بالعدد » ، فقد تكون الجريمة او السابقة الاولى في سجل بعض المجرمين
حلقة متوسطة في سلسلة من الجرائم التي لم تكتشف من قبل .

ونخلص من هذا كله ان الدراسات الباحثة عن الاجرام او الجريمة
الخفية ينبغي لها ان تجيب عن الاسئلة التالية :

١ - ما هو حجم الجناح الخفى ؟

٢ - ما هى طبيعة الجناح الخفى ودرجة خطورته ؟

٣ - ما هى الظروف النوعية التى تميز بين الاشخاص المتورطين في
جرائم غير مبلغ عنها ، من حيث الجاني والمجنى عليه على السواء ، وبين
ذكرت آنفا ، حيث تعجز عن تصوير الموقف الاجرامى تصويرا واقعيا ،
ولا مفر اذن للاجابة عن هذه الاسئلة من التماس طرق اخرى غير
الاحصاءات الرسمية . ففضلا عن ضروب قصورها الموضوعية ، التى
ذكرت آنفا ، حيث تعجز عن تصوير الموقف الاجرامى تصويرا واقعيا ،
ثمة ثغرتان منهجيتان تنفذ الى البحوث التى تعتمد عليها . اولاهما سيادة
الصدفة ، وثانيتهما لزوم التفرقة بين مجموعة تجريبية واخرى ضابطة .

فيسبب ان معظم الاشخاص الذين يرتكبون جرائم يتجنبون التسجيل
بطريقة أو بأخرى ، تحدد « الصدفة » ما اذا كان الجاني قد سجل أم تهرب
من التسجيل ، في هذا الوقت أو ذاك . فاذا اعتمد الباحث على التسجيلات
التي أجريت في وقت وقع عليه اختياره عشوائيا ، فان أساس التمييز بين

طائفة الخارجين عن القانون وطائفة الطائعين له يغدو باطلا . فالشخص الذى تجنب التسجيل فى وقت قد يقع فى أحبولة مرة أو مرات فى وقت آخر . ويترتب على هذا ان قيمة الاحصاءات الجنائية الرسمية فى اتاحتها الاساس للمقارنة بين فترات معينة او بين انماط مختلفة من ارتكاب الجريمة ، تظل نهيا للشك والنقد (١٤) . فقد تعزى تلك الفروق التى يبحث فيها علم الاجرام الى فروق لا تمت الى الجريمة والاجرام الواقعى بقدر ما تنتسب الى فروق فى متغيرات اخرى منها كفاءة الاجراءات الجنائية على سبيل المثال .

واما الثغرة المنهجية الثانية ، فهى وجود قسمة ثنائية تحيل عليها هذه الاحصاءات بين مجموعتين من السكان هما المجموعة الجانحة والمجموعة اللاجانحة ، او بحسب التعبير الرسمى : الذين اودعوا مؤسسات والذين لم يودعوا مؤسسات قط . وضرر هذه القسمة الثنائية من الوجهة المنهجية هو استخدامها فى الطريقة التقليدية فى بحوث الاجرام والجنح القائمة على التفرقة بين مجموعة تجريبية واخرى ضابطة على افتراض تماثل المجموعتين فيها عدا المتغير التجريبى وهو السلوك الجانح بطبيعة الحال . غير ان مطلب التماثل فى المجموعة الضابطة امر متعذر لان العوامل والمتغيرات « الاخرى » ستكون غالبا مجهولة من ناحية ، ولان هناك صعوبات عملية خالصة تعوق وجود مجموعة ضابطة ممثلة من ناحية اخرى .

وقد جرت العادة فى مثل تلك البحوث على انتقاء مجموعة من الجانحين الذين تعرضوا لتجربة الایداع فى مؤسسات ، ومجموعة اخرى تقرر معها فى العمر والجنس من سائر السكان . وقد راينا خطر تلك التفرقة التى تضع حدودا قاطعة بين المجرم وغير المجرم دون تقدير للدرجات الوسطى بينهما مثل المجرم بالصدفة او المجرم العرضى casual والمجرم لاول مرة first-offender ، فضلا عن العوامل السابقة التى تتضى الى احداث ثغرة فى الاحصاءات الرسمية تغلف نصيبا كبيرا من الجريمة والاجرام يستار الظلام .

ويجدر بالإشارة أيضا تلك الخبرة الصادقة التي تنجم عن تأثير القبض والمحاسبة والإيداع في مؤسسة على الحدث وأسرته ، بحيث إن العلاقات الأسرية وما يقترن بها من وظائف سوسولوجية وسيكلوجية تتأهب للتغيرات عقب تلك التجربة التي لا يمكن معها أن تدرس تلك العلاقات في هذا السياق ، إذا ما أريد المقارنة بين وسط الجاني وغير الجاني استخلاصا للعوامل المؤدية للجناح ، لأن المقارنة على هذا النحو ستكشف حينئذ عن فروق زائفة بين العلاقات الأسرية للجانيين وغير الجانيين .

لهذه الأسباب جميعا انطلق فريق من الباحثين في علم الإجرام إلى اتخاذ عيناتهم من مجموع السكان العادية دون نظر إلى القسمة الثنائية التي تفرضها الإحصاءات الرسمية موجهين أسبتيانهم واستبائاتهم وسائلهم الأدوات المتاحة إلى تلك العينات بغية استخلاص إجابات صريحة أئينة عن سلوك أفرادها الجاني الذي يقررونه ذاتيا ودون حيثة من السلطات .

٣ - استعراض لاهم بحوث المنهج

يمكن ، تجاوزا وتيسرا للعرض أن نصنف هذه البحوث وفقا لما أتبع لنا من اطلاع وأن نميز بينها بحسب اختلاف الأهداف التي حاولت أن تحققها ؛ الأدوات المنهجية التي اصطفتها .

فمن حيث الأهداف objectives افترض « ناي » Nye * (١٩٥٨) ، وهو من طليعة الذين استخدموا منهج التقرير الذاتي ، أن الجناح مشكلة نقص في الضبط الاجتماعي ، ومن ثم اختار التركيز على دراسة الاتجاهات والعلاقات بين المراهق ووالديه ، ولكن من وجهة نظر المراهق ، وهو في تركيزه هذا لا يذهب إلى أن تلك العلاقات قليلة وحدها بتفسير السلوك الجاني ، بل لأنه يحس بأنها شديدة الأهمية وبأنها لم تزل حظها الكافي من الدراسة (١٥) .

أما « كريستي » Christie * (١٩٦٥) فقد صمم بحثا للحصول على معلومات عن المجرمين غير المسجلين ، وقد حمله على البحث الفضول

* مدير معمل البحث السوسولوجي بجامعة واشنطن .
* استاذ علم الإجرام بجامعة أوسلو .

الخالص ، على نحو ما قرر ذلك بنفسه ، بيد أن خمسة أهداف يمكن ان نتبينها من دراسته :

- ١ — تحديد مدى أو حجم الجريمة غير المسجلة .
- ٢ — التحليل المقارن للمجرمين المسجلين وغير المسجلين لكشف العلاقة بين الجريمة والظواهر الأخرى .
- ٣ — فهم الطريقة التي يجرى بها نظام التسجيل الرسمى فى «اختياره» لصلاته .

٤ — الحصول على معلومات عن الفروق الواقعية أثناء فترة معينة فى الموقف الإجرامى فى النرويج لرؤية ما اذا كانت الزيادة أو النقصان فى الإحصاءات الرسمية تتطابق على الزيادة أو النقصان فى حجم الجرائم غير المسجلة .

٥ — التحليل المقارن لأنماط النرويج الإجرامية فى سائر البلدان الإسكندنافية (١٦) .

وعنى هارت Hardt (١٩٦٤) ، بجامعة سيراكيوز بأمريكا ، يبحث العلاقة بين الجناح والطبقة الاجتماعية ، واهتم رايس Reiss (١٩٦٢) بجامعة أيوا بالسلوك الجنسى قبل الزواج . بينما قصرت نانسى بارتون Barton بحثها على معرفة ما اذا كانت الاناث ينخرطن فى سلوك الذكور الجانح ، وعما اذا كان الذكور يمارسون سلوك الاناث الجانح باكثر من النسبة التى عينتها الإحصاءات الرسمية . ووجه ليرمان Lerman (١٩٦٢) ، فى « تعبئة الشباب » بمدينة نيويورك ، بحثه لتحديد مدى مشاركة الأحداث فى الثقافات الفرعية أو الخاصة للجناحية من خلال تحديده لالفة المراهقين ومعرفتهم باصطلاحات اللغة الإجرامية (السيم) المتداولة بين الجانحين (١٧) .

وأما « بلسون » Belson وميلرلسون Millerson وديدكوت Didcott الذين اشتركوا فى أحدث بحوث التقرير الذاتى (أكتوبر ١٩٦٨) فقد اختلف بحثهم عن البحوث السابقة جميعا فى استهدافه التمييز للسرقة عند أحداث

لندن ، مستغلا بذلك منهج التقرير الذاتى محطا لاختبار الفروض (١٨) .
أما الأدوات المنهجية : فتتناوت تلك الدراسات من حيث طبيعة الجمهور
الموجه اليه تلك الأدوات، ومن حيث نوع الأدوات نفسها ، ومن حيث صياغة
الأدوات وموقف الاختبار . فأما عن اختلافهم فى طبيعة الجمهور ، فقد
اختار « ناي » تلامذة مدارس من الصف التاسع حتى الثانى عشر فى ثلاث
مدن صغيرة من ولاية واشنطن . بينما استبعد « كريتى » جمهور المدارس
على أساس أن الكثير من الترويجيين يتركون المدارس فى سن أربعة وخمسة
عشر ، ومفترضاً بأن أكثر الجرائم ترتكب بعد هذه السن . لهذا تألف جمهوره
من سن معينة هى الثامنة عشر من بين الذين استدعوا للخدمة العسكرية
خلال فترة معينة .

أما « جون كلارك » فقد وجه أدواته الى جمهور مقسم الى أربع
مجموعات : الأولى نزلاء سجن للاحداث Penitentiary ، والثانية
نزلاء اصلاحية reform school ، والثالثة نزليات اصلاحية ،
والأخيرة تلامذة وتلميذات مدرسة عامة .

وتكون جمهور « ليرمان » من عينة عشوائية ابتداء من سن العاشرة
حتى التاسعة عشر من السكان المقيمين فى المنطقة الفقيرة من الجانب
الشرقى لمناهتن . أما « بلسون » فقد أجرى استباره على عينة من
أحداث لندن الذكور ابتداء من سن الثالثة عشر حتى السابعة عشر .

ومن حيث نوع الاداة المستخدمة ، نجد اتفاقاً عند معظم الباحثين ، أن
لم يكن كلهم ، على استخدام الاسبتيان غير الموقع anonymous
حيث تظل شخصية محررة مجهولة لديهم . ولكنهم قد يختلفون فى الأدوات
الأخرى التى يستخدمونها ظهراً للاسبتيان . فقد استخدم البعض الاستبارة
والملاحظات المباشرة ومتايبس الاتجاه والشخصية فضلاً عن سجلات
المدارس والشرطة . وتميز كلارك وتيفت Tift باصطناعهم
« للبوليجراف » Polygraph بعد توجيه استبيان وأجراء استبارة على

نفس المجموعة على التوالى ، بحيث يحاول كل حدث تصحيح استجاباته
عن كل مرحلة ، على ان يكون البوليجراف فى نهاية الامر المحك الاخير
لمقارنة صدق الاستجابات .

اما « بلسون » ، فقد حاول تطوير اجراء لاستخلاص معلومات من
الاحداث عن طبيعة وحجم سرقاتهم . وقد سميت هذه الاداة « بالاجراء
المستخلص » Eliciting Procedure . وقد بدأ عمله ببحث
استطلاعى اعتبرت عليه من بعد عملية ممتدة طويلة من التعديلات المتصبة
واحدا بعد الاخر بحيث اختبر ذلك الاجراء الاول على أساس استبصار متعمق
لمعرفة جوانب القصور فيه والتغلب عليها فى الاجراء التالى . على ان
يختبر ذلك الاجراء المعدل فى محاولة لتعيين جوانب القصور المتبقية . وقد
لطلق على هذه العملية من التعديل والاختبار المتصل اسم « الدورة » .
Cycle فى عملية متطورة استمرت ست دورات كاملة .

واما عن اختلاف الباحثين من جهة صياغة ادواتهم واعداد موقف
الاختبار ، فنجدهم على غير اتفاق فى تحديد فقرات السلوك الجائز
والعوامل الخلفية background factors . ففى فقرات السلوك
الجائز قد يكتفى البعض بتوجيه السؤال عن مجرد الارتكاب ، او عن عدد
مرات الارتكاب ، او الوقت الذى تم فيه الارتكاب ، وقد يجمع البعض كل
هذه الاسئلة .

كما يختلفون فى طريقة توجيه الاداة واستخدام الموجهين (او باحثى
الميدان) monitors of administerors كما يختلفون فى
شرح الاسئلة وتوضيحها وكفالة التعليمات الملائمة لجمهور البحث ، فضلا
عن اختلافهم فى الاعتماد على الظروف المواتية التى تحيط اعداد الجمهور
للاستجابة كالاتصال بالجهات المعنية واولياء الامور تمهيدا لاجراء الاستبيان
او الاستبصار او غيرها مما يؤثر فى موقف الاختبار نفسه .

ويعد بحث « بلسون » ، وهو أحدث البحوث ، أنموذجا للسعى نحو
احراز الدقة فى هذا الصدد ، وقد ادى ذلك الى تعقيد اسلوبه النهجى

ومحاولة تطويره اثناء اجراء البحث. وقد تميزت طريقته بالخطوات والسمات التالية :

- ١ — اخضر الاحداث في سيارة الى بناء مخصص للاستبار حيث طبقت لجراءات تمهيدية لضمان عدم التوقيع وعدم معرفة اسمائهم الحقيقية .
- ٢ — اختار كل حدث اسم مستعار (رينجو — سام — جري ...) على ان يقدم الحدث على اساس هذا الاسم المستعار الى المستبر طوال فترة لجراء البحث .

٣ — بعد اشعار الحدث بالطمأنينة والراحة يبدأ المستبر في تعليه القواعد الاساسية لتطبيق اجراء « فرز البطاقات » . *card sorting* وقد كان عددها ٤٤ بطاقة على كل واحدة منها وصف لنمط معين من السرقة ، وتضمنت هذه البطاقات مايفيد في تعريف السرقة وما يساعد على تذكر الحدث . كما تضمنت تلك البطاقات « شبكة من المثرات *a web of stimuli* » يعرف البحث مقدما أنها تستوعب النطاق الكامل لسرقات الاحداث . فيجلس المستبر في مواجهة الحدث يفصل بينهما حاجز الفرز *Sorting Screen* ، ويمرر المستبر البطاقات واحدة في كل مرة خلال ثقب في نهاية الحاجز السفلى ، فاذا كان الحدث قد ارتكب ما هو محرر على البطاقة يودعها في صندوق « نعم » المثبت امامه ، واذا كان العكس يودعها في صندوق « ابدا » *Never* وقد كرسست البطاقات السبعة الاولى لتعليم القواعد الفرز .

٤ — وبعد الفرز الاول للبطاقات يخضع الحدث لاجراء صمم للحصول على تصريحات بشأن قلقه اثناء الفرز وادلائه بهذه الاعترافات ، فضلا من بيان للاسباب التي يشعر بمقتضاها برغبته وطواعيته للدلاء باعترافات، وذلك لمعرفة العوامل المؤدية لمقاومته احيانا للاعتراف ولخفض تلك المقاومة في الاجراء التالي . وقد كان يكرر العامل الذي ذكره الحدث مشجعا على

التصريح بتوكيد والحاح خاص لتدعيم مشاعر الحدث وتطوعه للاعتراف ،
وبعدها يطلب منه اعادة فرز البطاقات التى اودعها صندوق « ابدأ » ، كما
كان يسأل ايضا عن كل بطاقة « بنعم » للتيقن من : العدد الكلى لمرات
السرقه ، واكبر سرقه من هذا النوع او ذاك ، وعمره عند اول مرة وآخر
مرة .

وقد كان من السمات المميزة لهذا « الاجراء المستخلص » التركيز على
سرية معلوماته ، واستتخدام مستبرين يفترقون في مظهرهم عن رجال
الشرطة ، ودفع مبلغ معين كمكافأة عن مساهمة الحدث في البحث ، وتعليم
الاحداث قواعد الفرز عن طريق توجيه الاسئلة ، وليس عن طريق الاقراء
او القراءة ، واستخدام شرائط التسجيل كأساس موضوعى لضبط تقنين
المستبر نفسه وضمان التزامه بقواعد الاجراء ، والتكرار المستمر لقواعد
فرز البطاقات .

٤ - من مشكلات المنهج :

يعد انتقاد الدقة في تعريف الهدف من بحوث منهج التقرير الذاتى من
لبرز جوانب التصور فيها . وهى لا شك قد زودت علم الاجرام بالكثير من
الوقائع الجديدة عن النشاط الاجرامى ولكن على نحو ما عرفه الباحثون ،
كل بطريقته الخاصة . ومن المألوف في مثل هذه البحوث ان تختلط اهدافها
به فلا ندري هل يهدف البحث الى الكشف عن حجم الجناح او طبيعته ،
او الظروف والعوامل المحيطة به والمؤدية اليه ، الى غير ذلك من الاهداف
المتباينة . كما قد يتذبذب تعريف الباحثين للجريمة نفسها داخل البحث
الواحد ، او يختلف بين الباحثين على اختلاف البحوث المجراء ، فيضع كل
منهم من الاسئلة ما يراه معبرا او كاشفا عن سلوك جانح . وهنا قد تتسع
الاسئلة او تضيق بلا ضابط موضوعى مشترك ، كما يختلف السؤوال من
مقياس (أداة) الى آخر مما قد يؤدي الى نتائج مختلفة لا تصلح المقارنة
على أساسها فهناك من يسأل عن مجرد الارتكاب ، ومنهم من يضيف
السؤوال عن عدد المرات ووقت الارتكاب مما من شأنه ان يضيع فرصه

قيام أسس مشتركة للمقارنة بين البحوث واستخلاص النتائج العامة ،
وفي رأينا انه لو اقترن بكل سؤال عن سلوك جاني معين بضعة أسئلة تكشف
عن الظروف والعوامل المحيطة بالجريمة لكان ذلك أكثر فائدة ، لان الأسئلة
المتعلقة بالعوامل الخلفية التي قد يصدر بها الباحث مقياسه او يلحظها
به ، شديدة العموم ولا يمكن ربطها آليا بمختلف أفعال الجاني ولا بد من
محاولة التفريد بحيث يمكن مناقشة كل جرم على حدة في ضوء الظروف
والعوامل الأخرى . والذي يحملنا على هذا الاقتراح هو سيادة الافتراض
القائل بأن عوامل خلفية معينة هي التي تقضي الى الجاني . بيد أن هذا
الافتراض النظري لا يتضمن الا النذر اليسير فيما يتعلق بالنتائج والآثار
المقترنة المتفاوتة التي تحدثها العوامل الخلفية . وذلك لان العوامل المتماثلة
لا يمكن بأن تؤدي الى نتائج وآثار متماثلة على أفعال جاني مختلفة .

ويتصل ذلك بافتراض آخر عن أبعاد الجاني ، هل هو ذو بعد واحد ،
او أبعاد متعددة ، او ليس له أبعاد على الإطلاق . فالبعد الواحد يعنى
كما يقول جاتمان Guttman إمكان استنتاج سائر الاستجابات من
استجابة واحدة . وبعبارة أخرى ، يتضمن الانحراف في فعل جاني الانحراف
في أفعال جاني أخرى . ولكن ليس ثمة ما يدعو الى ذلك الاعتقاد ، او على
الأقل ، ليس هناك من البحوث الحاسمة Crucial ما قد فصل في
صحة هذا الفرض .

وتقترن بمشكلة التعريف أيضا ، غيبة التفرقة والتمييز بين حوادث
الجريمة والأشخاص المتورطين في تلك الحوادث ، بمعنى أن الوحيدة
الإجرائية unit التي تتخذها تلك البحوث نقطة انطلاق للمقارنة
والتحليل ليست واضحة تماما وقد تختلط وحدة المجرم offender unit
بوحدة الجريمة Crime unit ، ولا بأس منهجيا من الصلة
بين الوجدتين أثناء البحث ولكن على شريطة وضوح التفرقة بينها وجلاء
الهدف من هذه الصلة . فإذا كانت البداية وحدة « المجرم » فمن المفترض
أن يطلب قياس حقيق لوحدة « الجريمة » التي ارتكبها أثناء فترة محدودة.

وفين ذلك في الربط بين المعلومات المستخلصة عن المجرم وبين الجرائم التي لم يصدر بشأنها حكم بالادانة ، أو التي لم تعرفها الشرطة ومن ثم لم تسجلها الشرطة . غير أن احدا من الباحثين لم يفحص بطريقة منهجية المعلومات المتاحة عن الجانحين الخفيين في علاقتها بالجرائم المسجلة لدى الشرطة ولكنها ظلت دون ادانة ، أى ظلت بغير حل ومعرفة مرتكبها .

والجانب الثانى من جوانب القصور في هذه البحوث هو توجيهها أساسا الى الاحداث المراهقين وليس للبالغين. بيد أن المشكلة الجوهرية هي مشكلة المنهج الملائم ، وهى لا تتعلق فحسب بهذا الموضوع بقدر تعلقها بمشكلة المنهج واختيار العينة في دراسة سلوك اجتماعى (١٩) . على نحو ماسترى بعد في مشكلة الصدق Validity

وتبرز المشكلة الثالثة في تعيين نوع السلوك المتضمن في قائمة الجرائم *check list of crimes* التي تعتمد عليها تلك البحوث في توجيه أسئلتها وتصميم أدواتها . هل الهدف هو الحصول على معلومات كاملة عن أى فعل جاني مهما يكن ناهيا بسيطا ؟ إذا كان الامر كذلك ، فلا شك أن هذه الدراسات ترتبط بالتقليد البيوريتائى المتشدد أكثر ما ترتبط بالبحث الواقعى في الميادين المفروض أن تمتد اليها الاجراءات الجنائية المعتادة . وقد أشار «مارتن جولد» Gold الى هذه المشكلة في احدى الدراسات الأمريكية الهامة للجناح الخفى (١٩٦٨) ، فقد لاحظ أن ٢٨٪ من أعمال الجناح المعترف بها لدى عينة من الشباب الذكور لا يمكن أن تسجل بوصفها جرائم نخضع للاجراءات الجنائية المعتادة . فنقوائم الجرائم لا بد أن ترتبط ابتداء بالجرائم المصنفة في الاحصاءات الجنائية والا أدت هذه البحوث الى النتيجة القائلة بأننا جميعا مجرمون ، ولا اعتقد أن ثمة فائدة من المزيد من البحوث التي لا يعنىها سوى تأكيد هذه النتيجة بمزيد من الاجراءات والمقاييس فهى نتيجة لا تشير الى تمييز جوهري يمكن أن تقام على أساسه المقارنات العلمية التي تخدم علم الاجرام لانها تعميم مفضاض لا يجدى شيئا .

والقضية المنهجية الرابعة ، هى تعذر الاعداد من النتائج والبيانات التى تتنبهنها دراسات الجناح الخفى ، لان المكان والزمان التى حدثت فيها الافعال المعترف بها لا تكفى للسماح بالمقارنة بينها وبين بيانات المصادر الرسمية للجريمة .

والمشكلة المنهجية العامة هى التى تتعلق بدقة وكفاية المناهج والادوات المصطنعة لاستخلاص البيانات عن الاجرام الخفى وسد الثغرة فى الاحصاءات الرسمية . فهناك دائما النزاع بين استخدام الاستبيان المكتوب والاستيفار الشخصى ، وغيرهما من الادوات المنهجية . ويطلق على هذه المشكلة احيانا مشكلة الصدق .

فاذا كان للاعتداد على الاحصاءات الرسمية والقسمه الثنائية فى البحوث التقليدية المستخدمة للمجموعتين الضابطة والتجريبية عيوبها وقصورها من حيث تقديمها لاساس موضوعى موثوق به ، فان لمنهج التقرير الذاتى مشكلاته النوعية التى تثبىق ، فى الدرجة الاولى ، من الثقة فى صراحة المختبرين فى ادلائهم باجابات صادقة ، وافترض قدرتهم على الادلاء بمثل هذه الاجابات ، الى جانب الجهل بالظروف والشروط النفسية والاجتماعية التى تكثف استجاباتهم . فمهما يكن من امر ، يمكن تقديم الاحصاءات الرسمية وتقدير نصيبها من الموضوعية ، وكشف العوامل المؤثرة فى انتقائها لضحاياها الى حد معين . وذلك لان الاحصاءات الرسمية نتاج موضوعى على نقيض التقرير الذاتى الذى يحاول فيه الباحث ان يغزو مناطق ذاتية مجهولة او يلج متاهة ليس له من سلاح ازاءها سوى مسلماته الخاصة التى لا يمكن ان يبرهن عليها فى نطاق البحث نفسه لانها تنتمى فى العادة الى ميادين علم النفس مادامت مزاعمه متعلقة بشخصية المختبر وبواعثه على الاستجابة ، وطالما كانت الاسئلة موجهة عن سلوك غير مرغوب فيه ويقع تحت طائلة العقاب .

وقد يترتب على هذا ان يعد المختبر البحث كله تهديدا ، وقد يعده لهوا ،

كما قد يجد سلوكه او يقاوم الاجابة او يبالغ في زعمه عن طاعته للقانون
او يتطرف في تقدير جناحه . وكل هذا يعرض الاجابة للتحيز .

ونظرا لانتقال محكات موضوعية خارجية يمكن الركون اليها ، يلجا البعض
الى استخدام مقاييس الكذب بوصفها أسئلة « شرك » trap questions
الى جانب مقاييس « الاستحسان الاجتماعى » . الا ان مثل هذه الاجراءات
والمحاولات التى بذلت لتخفيض قلق المختبر ومقاومته بشأن الخوف من تعرض
اجابته للتعرف عليه لم تصمم لامتحان طبيعة التحيزات والاطفاء بطريقة
منهجية منتظمة (٢٠) .

وقد يلجا البعض الى مقارنة الاستجابات بسجلات المدارس والشرطة .
غير ان هذه السجلات قد تكشف عن افتقار التقنين في اجراءاتها وعن غيبة
الثبات في بعض نظمها (٢١) . ويسعى البعض الى مقارنة عينته بمجموعة
يتفق الملاحظون على انها امثلة خلقية لا يرتكب اعضاؤها اى فعل جائح .
غير ان هذه المقارنة قد تفيد في المقارنة الكلية بين هذه المجموعة وتلك ولكنها
لا تجدى في كشف الاستجابات الكاذبة عند هذا الفرد أو ذاك من المجموعة
المقررة لسلوكها ذاتيا .

وقد تستخدم مجموعة من الاساليب المنهجية معا لتحسين صدقها
الاجمالى ، كان يستخدم الاستبيان مع الاستبار أو يستخدم الاثنان معا
مع ادوات اخرى مثل البوليجراف على نحو ما صنع كلارك وتيفت في بحث
كان هدفه الاساسى تحسين صدق التقرير الذاتى . ولكن قد يؤدي استخدام
الاساليب كلها في بحث واحد الى احداث تأثير متداخل لا نستطيع معه ان
نميز أكثرها صدقا بحيث يمكن ان نعتمد عليه محكا لقياس مدى صدق
الاساليب الاخرى المستخدمة معه .

والى جانب ذلك ، هناك تأثير القائم بالمقابلة أثناء الاستبار ، أو الموجه
(المشرف) أثناء تحرير الاستبيان . وليس سوى القليل المعروف عن اثره
في موقف الاختبار . كما ان المختبر لابد ان يعانى قوترا وقلقا بدرجة أو بأخرى

انشاء ادلائه بالاعترافات يتعلق بصورته وتقدير شخصيته في اعين المستبرين او الموجهين . وقد يؤدي ذلك القلق او التوتر الى المبالغة في تجبيطاعته للقانون ، او التطرف في تجريم افعاله .

ويبدو مما سبق ان منهج التقرير الذاتي اذا وقفت اهدافه عند مجرد محاولة منافسة الاحصاءات الرسمية في قياس الجناح فلن يعدو ، في افضل احواله ، ان يكشف عن عدد الجانحين وليس عن عدد الاعمال الجانحة لانه لا يكفى وحده للحصول على بيانات دقيقة عن الموقف الاجرامى في المجتمع مادام لا يصلح ان يكون بديلا عن الاحصاءات الرسمية . لهذا حاول الباحثون ان يتجاوزوا الهدف الطموح الذى ينشد صورة كاملة الدقة للجناح الخفى لانهم بذلك انما يستبدلون نسقا من البيانات الناقصة بنسق آخر مئيل . لذلك ينبغى ان يترك الباحثون جانباً تلك النتيجة الشديدة العموم القائلة بان كل فرد مجرم الى حد ما ، وان ينطلقوا الى دراسة « الابعاد الجديدة » للجناح الخفى كان يدرسوا العلاقة بين الجريمة الخفية والوضع الاجتماعى . فكثر من الدراسات المبكرة القائمة على منهج التقرير الذاتي قد اشارت الى ان الاحصاءات الرسمية قد ابرزت صورة متميزة عن نسبة تورط منخفض في الاجرام للطبقات الوسطى والعليا . بينما اظهرت هذه الدراسات ان احدث الطبقة الوسطى والعليا يمارسون الاجرام ايضا . ويترتب على هذا ان نذهب الى القول بان الطبقات الوسطى والعليا تمارس الاجرام مثلما تمارسه الطبقات الدنيا . وهذه نتيجة مستخلصة بسبب الخلط بين وحدة « الجريمة » ووحدة « المجرم » المشار اليه سلفا . بيد ان « مارتين جولد » قد استطاع ان يكشف في بحثه العلاقة بين الجريمة والوضع الاجتماعى عن واقعة هامة مؤداها ان المبالغة في الاعتراف بالافعال الجانحة كان مرتبطا بالوضع الاجتماعى . فمثلا كانت نسبة الاعتراف بالافعال الإجرامية الاتفاقية accidental او النافهة عالية بين افراد الطبقات الوسطى والعليا . غير ان هذه النسبة العالية وقعت في فئة الجرائم البسيطة التى لايمكن اقامة الادعاء ضدها (٢٢) .

وساهم « مارتن جولد » أيضا في توجيه الاهتمام الى العلاقة بين مقدار الجرائم المعترف بها وبين طبيعتها وخطورتها gravity

والنتيجة الاولى لمثل هذه البحوث والدراسات هي ان « معظم الاحداث ليسوا على درجة كبيرة من الجناح سواء من حيث مقداره او خطورته » .
والنتيجة الثانية هي ان « السجلات الرسمية انتقائية متحيزة عندما تبلغ في الجناح النسبى للاحداث من ذوى الوضع الاجتماعى الادنى » .

والنتيجة الثالثة ، وقد تكون أهمها جميعا ، هي « ان الاحداث ذوى الوضع الاجتماعى الادنى يرتكبون من افعال الجناح ما هو اكثر مما ترتكبه الاحداث ذوى الوضع الاجتماعى الاعلى . وهذا بطبيعة الحال بالنسبة للجرائم الاشد خطورة » .

وقد صرح « جولد » الى ان نتائجه تلك لا تجعل الباحث قادرا على الاختيار بين نظريات الجناح المختلفة القائمة على العلاقة بين الجريمة والوضع الاجتماعى . وهو يبدى ارتيابه في مستقبل هذه الدراسات اذا جعلت محكا لاختبار صدق مختلف النظريات في هذا الصدد (٢٣) .

٥ - تقدير :

لا ريب ان منهج التقرير الذاتى قد قضى تماما على مشكلات المجموعة الضابطة ودرجة تمثيلها وتعادلها مع المجموعة التجريبية فيما عدا المتغير التجريبى ، وهو السلوك الاجرامى ، وقضى بذلك على الزعم الميتافيزيقى الذى يضع حدودا فاصلة بين جنسين او عالمين من البشر ، المجرمين واللامجرمين ، وكشف بذلك عن درجات ومئات وسيطة بينهما .

وقد اناذ أيضا في تقويم evaluation الاحصاءات الرسمية وتحسين عمليات جمع البيانات . وتيسر له ان يلقى بعض الاضواء على مجتمع المراهقين ، فهو بمثابة الاشعة السينية التى تخترق السطوح الخارجية وتنفذ الى الاعماق الخفية .

وقد يجوز لنا أن نقارنه بعمل الطبيب ، فهو يعتمد على مصدرين
للتشخيص ، الاول هو الاعراض symptoms التى يحسها المريض ويقرها
بذاته للطبيب ، والثانى هو العلامات الظاهرة signs التى يراها الطبيب
بنفسه . والتقريب الذاتى انن هو اقرب الى المصدر الاول الذى ينبغى أن
يقرن بالثانى لكى يتمكن الطبيب من الفحص الدقيق والتشخيص الصادق .

الا أن ما يميز منهج التقرير الذاتى بوجه خاص هو امكان اصطناعه
لتعيين تنوع variety الاعمال الجائحة التى يتورط فيها الاحداث ،
ولتحديد مدى خطورتها . ومن ثم تتحقق لنا صورة واقعية لتوزيع الافعال
الجناح ، بالنوع والدرجة ، بين قطاعات المجتمع ومستوياته .

واذا كان المنهج بذاته لا يستطيع أن يقدم نتائج حاسمة تفصل فى صدق
نظريات علم الاجرام المختلفة ، فانه على الاقل ، يفسح الطريق ويكشف عن
المجالات التى ينبغى أن تجرى فيها بحوث حاسمة Crucial

ومهما يكن من امر ، فهو يفلح فى أرض بكر ، ويحث على المزيد من
البحوث والدراسات فى كل ميادين علوم الانسان والمجتمع ابتداء من علم
النفس حتى علم اجتماع القانون ، فضلا عن أهميته الخاصة فى دراسات
علم المناهج .

المراجع

- 1 — Short, S., and Nye, I., Reported behavior as a criterion of deviant behavior, *Social Problem*, Vol. 5, No. 3, winter 1957 - 1958.
- 2 — Möglestue, Idar, Methods of Criminological analysis, *Scandinavian Studies in Crimonology*, edited by : Christiansen, K, Universitetsporlaget, Oslo, 1965, p. 172.
- 3 — Sellin, T., and Wolfgang, M., *The Measurement of Delinquency*, John Wiley, N. Y., 1964, p. 25.
- 4 — Mc Clintock, F., *Criminological and Penological Aspects of the Dark Figure of Crime and Criminality*, Sixth European Conference of Directors of Criminological Research Institutes, Strasbourg, November, 1968, p. 1
- 5 — Loc. cit.
- 6 — Ibid., p. 2.
- 7 — Hardt, R., *Delinquency and Social Closes*, Youth Development Center, Syracuse University, 1966, p. 1.
- 8 — Nye, I., *Family Relationship and Delinquent Behavior*, John Wiley, N. Y., 1958, p. VIII.
- 9 — McClintock, op. cit., p. 14
- 10 — Ibid., p. 17
- 11 — Loc. cit.
- 12 — Loc. cit.
- 13 — Loc. cit.
- 14 — Möglestue, I., op. cit., p. 167.
- 15 — Nye, I., op. cit., p. VIII
- 16 — Christie, N., A Study of Self - Reported Crime, *Scandinavian Studies in Criminology*, Vol. 1, pp. 87 - 8

- 17 — Hardt and Bodine *Development of Self - Report Instruments in Delinquency, Research*, A conference Report, Syracuse University, 1965, pp. 4 - 10
- 18 — Belson, Millerson and Didecott, *The Development of a Procedure for Eliciting Information from Boys about the Nature and Extent of their Stealing*, The Survey Research Centre, London School of Economics and Political Science, 1968.
- 19 — McClintock, op. cit., p. 13.
- 20 — Clark and Tifft, *Polygraph and Interview Validation of Self - Reported Deviant Behavior*, University of Illinois, 1966 p. 2.
- 21 — Hardt and Bodine, op. cit., p. 20.
- 22 — McClintock, op. cit., p. 16.
- 23 — Loc. cit.

ندوة لمناقشة السياسة العلمية للمركز

عقد المركز التومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يومى ٥ ، ٦ يوليو ١٩٦٩ ندوة علمية لمناقشة السياسة العلمية للمركز التى سيسير عليها برنامجه فى السنوات القادمة . وقد حضر هذه الندوة عشرين من رجال العلم والفكر من خارج هيئة البحوث بالمركز . كما حضر أعضاء مجلس الخبراء بالمركز كمراقبين .

وقد نوقش فى الندوة التقرير المقدم من مجلس خبراء المركز عن السياسة العلمية للمركز .

أنباء

مؤتمر الامم المتحدة الرابع للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين

(من ١٧ — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٠ بمدينة كيوتو — اليابان)

يعد هذا المؤتمر واحدا من سلسلة المؤتمرات التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوع الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين وذلك مرة كل خمس سنوات . فقد عقد المؤتمر الاول في جنيف سنة ١٩٥٥ والثاني في لندن سنة ١٩٦٠ والثالث في استوكهولم سنة ١٩٦٥ . وسيعقد المؤتمر الرابع في مدينة كيوتو باليابان في الفترة من ١٧ — ٢٦ اغسطس سنة ١٩٧٠

عضوية المؤتمر :

- سوف يضم المؤتمر ثلث ثلاث من الاعضاء .
- ١ — أعضاء موفدون من حكوماتهم ، نوى خبرة معينة واهتمام خاص بسياسات الدفاع الاجتماعى وبرامج مكلفحة الجريمة والجناح .
 - ٢ — ممثلى الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة .
 - ٣ — أعضاء يحضرون بصفتهم الشخصية من نوى الاهتمام والخبرة بمسائل الدفاع الاجتماعى كاساتذة الجامعات واعضاء هيئات البحوث بمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية ورجال المؤسسات العقابية والقضاء والمحامين وغيرهم
- وسوف لا تتحمل منظمة الامم المتحدة اية نفقات .

موضوعات المؤتمر :

- سيبحث المؤتمر موضوع « الجريمة والتنمية Crime and development » وتندرج تحته الموضوعات الرئيسية التالية :
- ١ — علاقة سياسات الدفاع الاجتماعى بخطط التنمية .

- ٢ — مكافحة الجريمة في سياق التنمية القومية ، مع اشارة خاصة الى جناح الاحداث .
- ٣ — مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والحد منها .
- ٤ — قواعد الحد الاننى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات الحديثة في الميدان الاصلاحي .

التوثيق :

سوف تعد سكرتارية الامم المتحدة ورقة عمل لكل موضوع من الموضوعات السابقة . كما سيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعى باعداد مجموعة من الوثائق تتضمن دراسات تخصصية لكل موضوع من الموضوعات .

التسجيل :

تقدم طلبات التسجيل الى : رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بالامم المتحدة — نيويورك ١٠٠١٧ . ولا توجد رسوم للتسجيل .

السفر والاقامة :

للاستعلام عن كافة شئون السفر والاقامة ولأجراء الحجز يتم الاتصال بـ

Japan travel Bureau
1 — 1 marunouchi
Chiyoda - Ku - Tokyo.
Japan.

أحكام

طبيعة الحكم بسقوط الحق
في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة

للككتور ادوار غالى الذهبى
النائب بادرارة قضيا الحكومة

تعليق على حكم محكمة النقض (الادائرة الجنائية) في الطعن رقم ١١٢١
لسنة ٣٧ القضائية الصادر بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٧

المبدأ :

محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين المحكمة المختصة بالفصل
في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة ابتدائية ومحكمة استئنافية على
اساس انها الدرجة التى يطعن امامها في احكام محكمة الجنج المستأنفة
— وهى احدى الجهتين المتنازعتين — عندما يصح الطعن قانونا . ولما
كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون حيث قضت باعادة
القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها من جديد على الرغم من استنفاد
هذه المحكمة الاخيرة ولايتها بقضائها بسقوط الحق في اقامة الدعوى
الجنائية بمضى المدة مما هو في واقعه حكم صادر في موضوع الدعوى ،
فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنج المستأنفة المختصة للفصل
في الدعوى .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣
بدائرة مركز كفر الدوار : (أولا) قام بتشغيل العامل المبين اسمه بالحضر
وقتا اضافيا دون الحصول على اذن بذلك من وزير الصناعة . (ثانيا)

لم يضع على الابواب الرئيسية التى يستعملها العمال فى الدخول وكذلك فى مكان ظاهر بالمحل بيان يوم الغلق الاسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٢ و ١/٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل وقرار وزير الصناعة ، والمواد ١٢٢ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل . ومحكمة جنح كفر الدوار قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى . ثم قضت محكمة الجنح — بعد اعادة تقديم القضية اليها بالطريق القانونى — حضوريا بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ (أولا) بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الاولى (ثانيا) بسقوط الحق فى اقامه الدعوى الجنائية بالنسبة الى التهمة الثانية لمضى المدة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى الاستئناف غيايبا بقبوله شكلا وفى الموضوع وبإجماع الراء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم انتضاء الدعوى الجنائية وباعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فيها وكلفت النيابة بتحديد جلسة أمامها وعلان المتهم بها . ومحكمة جنح كفر الدوار قضت فى الدعوى من جديد بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قدمت نيابة دمنهور الكلية طلبا موقعا عليه من رئيسها الى محكمة النقض طلبت فيه تعيين دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة دمنهور الابتدائية لنظر التهمة الثانية عملا بالمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد استجابت محكمة النقض لطلب النيابة العامة ، ووضعت المبدأ سالف الذكر ، الذى بمقتضاه عينت محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة دمنهور الابتدائية للفصل فى الدعوى .

التعليق :

من المسائل الهامة التى تعنى الباحث فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية ، معرفة ما اذا كان الحكم الجنائى قد صدر فى موضوع الدعوى الجنائية ، او انه من الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع .

وما من شك فى أهمية النتائج التى تترتب على صدور الحكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، ومنها ما يلى :

١ — الحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية يحوز حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية . وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ٢/٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » .

٢ — الحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية يحوز حجية الشئ المحكوم فيه أمام القضاء المدنى . وهذا ما اشارت اليه صراحة المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه : « يكون للحكم الجنائى الصادر عن المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية » .

٣ — الحكم الصادر فى الموضوع تستنفذ به المحكمة ولايتها ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية — اذا الفت هذا الحكم — ان تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل فيها . وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ، ورات المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا فى الاجراءات او فى الحكم ، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى » .

٤ — تنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن : « كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل

في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية - فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا محسرات . فاذا قضت المحكمة الجنائية بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، هل يتعين عليها ان تفصل في طلب التعويض المطروح امامها في الدعوى المدنية ؟ !

هـ - القواعد الموضوعية يجب تطبيقها باثر رجعى اذا كانت اصلح للمتهم ، وذلك عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . اما بالنسبة للقواعد الاجرائية فان القانون الجديد يكون واجب التطبيق دائما ولو لم يكن اصلح للمتهم .

وعلى الرغم من اهمية الاثار التي تترتب على اعتبار الحكم الجنائي صادرا في موضوع الدعوى الجنائية ، فما تزال مسألة تحديد الحكم الصادر في الموضوع محل خلاف كبير في الفقه والقضاء ، وخصوصا فيما يتعلق بالحكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . ويرجع هذا الخلاف الى ان احكام التقادم تعتبر في نظر الفقه التقليدي من الاحكام الاجرائية ، بينما يعتبرها الفقه الحديث من القواعد الموضوعية او العقابية . وبناء عليه فانصار النظرية الاجرائية يعتبرون الحكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة حكما غير صادر في موضوع الدعوى الجنائية ، اما ائصار النظرية الموضوعية فهم على خلاف ذلك يرون ان هذا الحكم صادر في موضوع الدعوى الجنائية . وستوضح فيما يلى حجة كل من النظريتين :

أولا : النظرية الاجرائية :

يرى انصار هذه النظرية ان قواعد التقادم ذات طبيعة اجرائية ، والمكان الطبيعي لها هو قانون الاجراءات الجنائية ، لان الغرض منها هو تنظيم محاكمة المتهم وكيفية تنفيذ العقوبة . هذا فضلا عن ان التقادم في الجرائم والعقوبات لم يقصد به صالح المتهم او المحكوم عليه ، وانما اراد الشارع لاعتبارات متصلة مباشرة بالصالح الاجتماعي ان يجعل للدعوى العمومية

وللعقوبة اهدا يجب بعده ان تخرج من سلطان القانون ، فمضى المدة في القانون الجنائي من صميم النظام العام ، وبالتالي فلا صلة له بحق خصم من النصوص (١) .

ويؤخذ على هذا الراى ما يأتى *

١ — لا يجوز التحدى بوضع نصوص التقادم في قانون الاجراءات الجنائية ، فقد يرى الشارع — لاعتبارات يقدرها — وضع بعض النصوص الموضوعية او العقابية في قانون الاجراءات الجنائية (٢) . فالمعيار الطبوغرافى *Le critère topographique* الشكلى الذى يحدد طبيعة القاعدة القانونية حسب القانون الذى يحويها ، معيار مبهم لا يجوز التمويل عليه (٣) . فقد يتضمن القانون المدنى بعض النصوص العقابية ، وكذلك العكس ، اى قد يتضمن القانون الجنائى بعض النصوص المدنية . وبناء عليه فوضع قواعد التقادم في قانون الاجراءات الجنائية لا ينهض حجة على الطبيعة الاجرائية لهذه القواعد (٤) .

٢ — لا محل للربط بين تعلق قواعد التقادم بالنظام العام وبين تحديد طبيعتها (٥) فنصوص قانون العقوبات كلها متعلقة بالنظام العام (٦) ، أما نصوص قانون الاجراءات الجنائية فيوجد من بينها ما هو متعلق بمصالح

Bertauld, Cours de droit pénal, 1873, n. 187 ss. Bonnedieu (١)
de Vabres, Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparée, 2 ed. 1943 n. 815.

محمود ابراهيم اسماعيل — شرح الاحكام العلية في قانون العقوبات — الطبعة الثانية — سنة ١٩٥٩ — بند ٨٥ ص ١٧٤ — ١٧٦ .

(٢) على راسد — القانون الجنائى — ص ٧٣ ، محمد عوض الاحول — انتفاء سلطة العقاب بالتقادم — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ — بند ٤٩ ص ٨١ .

(٣) *Tullio Delogu, La loi penale et son application, Cours de* (٣)
doctorat, 1956 n. 37 p. 131 et n. 40 p. 176.

(٤) ديولوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٦ — وليس ادل على ذلك من ان قانون العقوبات الايطالى الصادر سنة ١٨٨٩ قد تضمن النصوص الخاصة بالتقادم ، ومع ذلك فقد ذهب فلوريان *Florian* الى تأكيد الطبيعة الاجرائية لهذه القواعد في مؤلفه الصادر سنة ١٩٠١ بعنوان : *Del delitti e delle pene* :

(٥) رعونف عبيد — مبادئ القسم العام من التشريع العقابى طبعة ثلاثة سنة ١٩٦٦ — ص ١٢٨ .

(٦) ديولوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٥ .

الخصوم (١) . والقول بأن قواعد التقادم ذات طبيعة اجرائية ولا تسرى بأثر رجعي لكونها متعلقة بالنظام العام يعد مصادرة على المطلوب ، لان المطلوب اولا هو تحديد طبيعة هذه القواعد ، هل هي موضوعية أو اجرائية ، وعلى ضوء هذا التحديد يمكن تطبيق احكام القانونين الموضوعية والاجرائية (٢) .

ثانيا : النظرية الموضوعية أو العقابية :

يذهب الرأي الحديث في الفقه الجنائي الى ان قواعد التقادم ذات طبيعة موضوعية ، لانها تتعلق بحق الدولة في العقاب وتنفيذه ، فالقانون يعطى الدولة هذا الحق لتمارسه خلال فترة معينة والا فقدته لعدم جدوى استعماله (٣) .

- (١) الاحول — المرجع السابق — بند ٤٩ ص ٨١ .
 (٢) الاحول — المرجع السابق — بند ٤٩ ص ٨٢ .
 (٣) ديولوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٧ — وقد ثار البحث في الفقه الايطالى مما اذا كان ما تملكه الدولة تجاه الجاني بسبب ارتكابه الجريمة هو « حق » او « سلطة » .
 ذهب البعض الى انه « سلطة » Pouvoir تأسيسا على ان اجهزة الدولة تبائره بحكم وظيفتها ، فالدولة ملزمة وظيفيا واجب بمقايمة الجاني ، وفي سلطة العقاب يتوفر عنصرا المصلحة العامة والالزام ، بخلاف الحال في الحق الشخصي (من انصار هذا الرأي : ديولوجو — المرجع السابق — بند ٣٨ ص ١٤٩ ، احمد فتحي سرور ، نظرية البطالان في قانون الاجراءات الجنائية — رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة سنة ١٩٥٩ — بند ٧ ص ٢٢ ، ٢٢ — المرجع السابق — بند ٧ ص ٢٢ ، الاصول — المرجع السابق — بند ٤٢ ص ٧٠) — وذهب رأى آخر الى ان ما تملكه الدولة تجاه المجرم هو حق شخصي عام يقابله التزام المجرم بالاستسلام للعقاب ، ويستند هذا الرأي الى ان الحرية في استخدام الحق او عدم استخدامه ليست لازمة كمنصر جوهرى في وجود الحق الشخصى ذاته ، اذ توجد حقوق شخصية يكون استخدامها واجبا على صاحبها . ومن ناحية اخرى على فكرة الحق الشخصى فكرة عامة على كل فروع القانون ولا يفسر الدولة والاحترام الواجب لمسيادتها ان ينمى سلطاتها في ازالة العقاب بأنه حق شخصى لها قبل المجرم ، فلا يختلف الدولة في المطالبة بهذا الحق عن اى فرد يطالب بحق له امام القضاء ، فالدولة تصوى مع الافراد في خضوعها للقانون ، بل ان الدولة تقيد في الدعوى العمومية بالذات بكثير مما يتقيد به الفرد في دعواه فلا يعطىها من واجب الانجاء الى القضاء اعتراف المجرم بجريمته واستعداده التام لتحيل العقوبة ، على عكس الفرد العادى حيث يقتضى صاحب الحق الشخصى من الافراد عن الانجاء الى القضاء الوفاء الاختيارى بهذا الحق من جانب المدين . وهذا الرأي هو الاقرب الى الصواب . (وبأخذ بهذا الرأي عدد كبير من الفقه الايطالى منهم روكو Rocco وجريسبيني Grisigni وبتقول Bettiol — يراجع في ذلك ديولوجو — المرجع السابق — بند ٢٨ ص ١٥٢ ومن انصار هذا الرأي في الفقه المصرى : رسيس بهنام — النظرية العامة للقانون الجنائى — سنة ١٩٦٣ — بند ٨ ص ٢٥ ، احمد فتحي سرور — اصول قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٦٩ — بند ٢١ ص ٥٢ ويلاحظ ان الاستاذ الدكتور سرور قد عدل من الرأى الاول الذى أخذ به في رسالته سالفة الذكر — يراجع ايضا الدكتور عبد الفتاح الميسى في مؤله من القاعدة الجنائية سنة ١٩٦٧ ص ١٤١ وما بعدها .

وليس صحيحا القول بأن قواعد التقادم تتضمن تنازلا تشريعيًا
Renonciation législative من الدولة عن حقها في توقيع العقاب ، وإنما
 الصحيح أن يقال أن حق الدولة في العقاب يكون غير مجد بسبب عدم
 مباشرته في خلال المدة المحددة قانونا ، فالاستقرار القانوني *La sécurité*
juridique يحتم عدم تأييد الروابط القانونية . ولذلك يقضى
 القانون بأن الدولة إذا لم تمارس حقها في العقاب ، فإن هذا الحق ينقضى
 بمضى المدة . واذاً فالتقادم لا يتضمن تنازلا تشريعيًا من الدولة ، وإنما
 يتضمن فقداً لتكييف قانوني لحق شخصي *qualification juridique*
subjective تملكه الدولة بوصفها شخصا معنويا في علاقتها العقابية
 بالافراد (١) .

وبناء عليه فإن قواعد التقادم تعتبر قواعد موضوعية أو عقابية لأنها
 تحكم مباشرة حق الدولة في العقاب ، وبالتالي فإن التقادم لا يلحق الدعوى ،
 وليس ادل على ذلك من أن النيابة العامة تملك رفع الدعوى الجنائية على
 الرغم من التقادم ، وإن كانت المحكمة يستحيل عليها بطبيعة الحال توقيع
 العقوبة (٢) .

ويذهب جمهور الفقه المصري إلى أن قواعد التقادم تعتبر قواعد موضوعية
 وليست قواعد إجرائية (٣) .

(١) قارن ديلوجو — المرجع السابق بند ٤٠ ص ١٧٧ — والسبب منه تعتبر جميع القواعد
 الخاصة بأسباب انقضاء الدعوى أو العقوبة قواعد موضوعية وليست إجرائية ، وكذلك
 القواعد الخاصة بالشكوى و الإذن أو الطلب لكون هذه القواعد يمتد أثرها من حق الدولة
 في الدعوى إلى حقها في العقاب ذاته (ريميس بهنام — المرجع السابق — ص ١١٧) .
 (٢) ديلوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٧ .

(٣) محمود محمود مصطفى — شرح قانون الإجراءات الجنائية — طبعة تاسعة سنة ١٩٦٤
 — بند ٢٤ ص ٢٩ ، وعوف عبيد — مبادئ الإجراءات الجنائية — طبعة سابعة سنة ١٩٦٨
 — ص ١١ ، حسن صليق المرصفاوى — أصول الإجراءات الجنائية — سنة ١٩٦٤ ص ١٧ ،
 ريميس بهنام — المرجع السابق — ص ١١٦ ، أحمد فتحى مرور — أصول قانون الإجراءات
 الجنائية — سنة ١٩٦٩ — بند ٦ ص ١٨ ، الأصول — المرجع السابق — بند ٤٩ ص ٨١ ،
 ادوار غالى الدهبى — حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني — رسالة دكتوراه — جامعة
 القاهرة سنة ١٩٦٠ — بند ١٥٤ ملىص ص ١٥٢ — وذهب رأى ثالث إلى أن قواعد التقادم
 ذات طبيعة مختلطة أو هي ذات طبيعة خاصة *une nature spéciale*

نعى تجمع بين الطبيعة الإجرائية والطبيعة الموضوعية ، نعى تتصل بقوانين الإجراءات من =

نصوص التشريع المصرى :

جعل المشرع المصرى عنوان الفصل الثالث من الباب الاول من الكتاب الاول من قانون الاجراءات الجنائية « فى انتضاء الدعوى الجنائية » . ونصت المادة ١٤ على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم الخ » .

وما من شك فى أن ظاهر هذه النصوص يفيد أن المشرع المصرى قد انحاز الى جانب النظرية الاجرائية (١) ، فقد بينا فيما سلف أنه طبقا للنظرية الموضوعية لا تنقضى الدعوى الجنائية ، وانما الذى ينقضى هو حق الدولة فى العقاب .

قد فطن الفقه الايطالى منذ وقت بعيد الى أن التقادم لا يلحق « الدعوى » action وانما يلحق الحق فى توقيف العقاب (٢) . كما أن قانون العقوبات الايطالى الصادر سنة ١٩٣٠ استخدم عبارة « انتضاء الجريمة » extinction de l'infraction بدلا من عبارة « تقادم الدعوى » prescription de l'action وهذا يكشف بجلاء عن رغبة المشرع الايطالى فى الميل الى النظرية الموضوعية . ومع ذلك فان تعبير المشرع الايطالى منتقد ، لان الجريمة لا تنقضى ، لا بوصفها واقعة مادية fait matériel ولا بوصفها واقعة قانونية fait juridique فالجريمة على الرغم مما يقال

« حيث تحديد شروط السير فى الدعوى الجنائية » وتتصل بالقوانين الموضوعية من حيث كونها تبنى أساس الحق فى العقاب . انظر : Pinatel (jean), Traité de droit pénal et de criminologie, Paris 1983 T. II n. 1684 p. 1292.

المسيد ومصطفى المسيد — الاحكام العامة فى قانون العقوبات — طبعة رابعة سنة ١٩٦٢ ص ١٢٩ . — ويؤخذ على هذا الرأى انه يخلط فى مسألة واحدة بين قواعد الاجراءات والقواعد الموضوعية مما يؤدى الى اختلاف الرأى فى القانون الواجب الاتباع بشأن قواعد التقادم عند متابعتها ، ونفلا من ذلك فان هذا الرأى يؤدى الى تطبيق القانونين العقابى والاجرائى على قواعد التقادم فى وقت واحد وهى متعارضة مع بعضها . (الاسول — المرجع السابق — بند ٢٩ ص ٨١) .

(١) ديولوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٧ .

(٢) ديولوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ ص ١٧٨ — وقد اشر الى حكم الدوائر المجمعة بحكمة النقض الايطالية فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

عن انتقضائها ، يمكن أن ترتب بعض الآثار القانونية كما هي الحال بالنسبة للعود (١) . ولذلك فالصحيح أن يقال أن التقادم لا يلحق الجريمة وإنما يلحق الحق الناشئ من العلاقة العقابية *le rapport punitif* بين الدولة والجاني (٢) .

كذلك تنص المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى على أن : « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية . . . الخ » وهذا التعبير بدوره غير صحيح ، لأن العقوبة لا تنقضى ، وإنما تظل باقية في الحكم الذى قضى بها ، ويمكن أن تترتب عليها آثار معينة كالنصوص عليها في المادتين ٥٣٣ و ٥٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبناء عليه فالذى ينقضى هو حق الدولة في تنفيذ العقوبة (٣) . وبالتالي فإن ثواعد التقادم في هذه الحالة تعد أيضا من القواعد الموضوعية .

اتجاه محكمة النقض المصرية :

أخذت محكمة العليا في بادئ الأمر بالنظرية العقابية ، ثم عدلت عنها الى النظرية الاجرائية ، ثم عادت مرة أخرى الى النظرية العقابية وذلك على التفصيل الآتى :

أولا : قضت محكمة النقض بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بأن حكم المحكمة الجزئية القاضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم صادر في موضوع الدعوى ، فإن معناه براءة المتهم بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية وهى

(١) ديلوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ من ١٧٨ — انظر المادة ٤٩ من قانون العقوبات المصرى . انظر تفصيل أحكام العود في رسالة الدكتور أحمد عبد العزيز الانلى — عن العود الى الجريمة والاعتقاد على الاجرام — جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥ من ١٦٠ وما بعدها .
(٢) قارن ديلوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ من ١٧٨ اذ يرى أن التقادم يلحق العلاقة العقابية الناشئة من الجريمة .
(٣) قارن ديلوجو — المرجع السابق — بند ٤٠ من ١٧٨ اذ يرى انتفاء السلطة في تنفيذ العقوبة في هذه الحالة
le pouvoir d'exercer la peine

تنظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم كان يتعين عليها — وقد رأت الغاءه — ان تنظر الدعوى وتفصل هي في موضوعها وما كان يجوز لها بحال ان تتخلى عن نظره وترد القضية الى محكمة اول درجة بعد ان استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها . والمحكمة الاستئنافية حتى تفصل في الموضوع في هذه الحالة انها تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع امامها عن الحكم الابتدائي ولا يصح القول عنها بانها تصدت لموضوع لم يكن داخلا في الاستئناف فتخليها يعتبر منها امتناعا عن الفصل في هذا الاستئناف (١) .

كذلك اصدرت محكمة النقض عدة احكام تنقض بأن قواعد تقادم « الدعوى » الجنائية — على الرغم من ورودها في قانون الاجراءات الجنائية — نخضع لقاعدة سريان القانون الاصلح للمتهم باثر رجعي . فالدعوى الجنائية في مواد الجرح تنقض طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين ، وتنقطع هذه المدة باجراءات الاتهام او التحقيق او المحاكمة ، على الاطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى بسبب الانقطاع اكثر من نصفها، وذلك طبقا للفترة الاخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون (يلاحظ ان هذه الفقرة قد ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢) فاذا كان قد انقضى من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر القانون في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جعله موعدا لتطبيق قانون الاجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه اصلح للمتهم مدة تزيد على أربع سنوات ونصف ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المادة (٢) .

ويلاحظ ان محكمة النقض قد استخدمت عبارة « تقادم الدعوى » مما قد يفيد اخذها بالنظرية الاجرائية لقواعد التقادم ، ولكن الذي يؤكد أن المحكمة

-
- (١) نقض جنائي في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ — المجموعة الرسمية س ٤٥ رقم ٩٠ ص ١٥٩ .
(٢) نقض جنائي في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٣ رقم ٢٢٨ ص ٦١٥ ، نقض جنائي في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٢ رقم ٢٢٧ ص ٦٢٨ ، نقض جنائي في ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٢ رقم ٢٢٨ ص ٨٧٩ ، نقض جنائي في ٣ يونيو سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٣ رقم ٢٨٣ ص ١٠٢٦ ، نقض جنائي في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٤ رقم ٥٢ ص ١٢٨ ، نقض جنائي في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمجموعة احكام النقض س ٤ رقم ٧٢ ص ١٨٠ .

العليا تد اخنت بالنظرية الموضوعية في هذه الاحكام انها اعتبرت القاتون الجديد ساريا من وقت صدوره وليس من وقت العمل به ، فضلا عن قولها انه باستكمال مدة التقادم يصبح العمل غير معاقب عليه ويتعين براءة المتهم (١) .

ثانيا : عدلت محكمة النقض عن قضائها السابق ، وكان ذلك في اربعة احكام ، صدر اولها بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ وذهبت فيه الى انه ما لم يستكمل التقادم مدته في ظل القاتون الاصلح ، فانه لا يجوز تطبيق هذا القانون الاخير بعد الغائه بقانون آخر يطيل مدة التقادم . وجاء بهذا الحكم : انه لما كانت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انتقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنج بمضى ثلاث سنين ما لم ينص القاتون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الاخرة من المادة ١٧ من نفس القاتون تقضى بأنه لا يجوز في اية حال ان تطول المدة المقررة لانتقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لاكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالعدد ٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم قضي باضافة فقرتين الى المادة الاولى من قاتون الاجراءات الجنائية نصت الاولى منها على الا تبدأ المدة المشار اليها في الفقرة الاخرة من المادة ١٧ من قاتون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ ، ولما كانت الواقعة التي دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ والى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الا اربع السنوات والنصف المنصوص عليها في السادتين ١٥ و ١٧ من قاتون الاجراءات الجنائية لانتقضاء الدعوى العمومية بالرغم من اسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعنون لم يكتسبوا حقا بانتقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة

(١) الاحول — المرجع السابق — بند ٤٧ من ٧٠ .

في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية — فان هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المدة التي مضت من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لحين الحكم في الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصفه ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال الى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، وهذا القانون أبضا قد صدر قبل انقضاء السنة والنصف المشار اليهما ، فان الدعوى العمومية بالنسبة الى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت (١) .

وصدر الحكم الثاني في ٢٢ يونية سنة ١٩٥٤ وقالت فيه انه اذا كانت الجنحة التي حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد انقضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فان الدعوى العمومية لم تسقط (٢) .

وصدر الحكم الثالث في أول فبراير سنة ١٩٥٥ ورددت المحكمة فيه نفس العبارات التي قررتها في حكمها الاول الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ (٣) .

(١) نقض جنائي في ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض من ٤ رقم ٢١٧ من ٨١٦ ويلاحظ انه بعد صدور هذا الحكم اصدرت محكمة النقض حكما آخر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٥٤ عادت فيه الى اتجاهاها الاول اذ قالت فيه انه اذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها اكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جملة موعدا لتطبيق هذا القانون فيها هو اصلح للتهم من نصومه ، فتكون الدعوى العمومية قد انقضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شيء من احكامها عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية (نقض جنائي في ١١ يناير سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام النقض من ٥ رقم ٧٩ من ٢٣٩) .

(٢) نقض جنائي في ٢٢ يونية سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام النقض من ٥ رقم ٢٦٠ من ٨٠٤ .
(٣) نقض جنائي في أول فبراير سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام النقض من ٦ رقم ١٦١ من ٤٨٥ .

أما الحكم الرابع فقد صدر في نفس تاريخ صدور الحكم الثالث أي في أول فبراير سنة ١٩٥٥ ، وهو متعلق بكيفية احتساب مدة التقادم ، ففي ظل قانون تحقيق الجنايات كانت المدة تحسب بالتقويم الهجري وهو أصليح للمتهم ، أما في ظل قانون الإجراءات الجنائية فإن المدة تحسب بالتقويم الميلادي (مادة ٥٦٠) وهو أسوأ للمتهم ، وقد ذهبت المحكمة الى وجوب احتساب مدة التقادم وفقا للتقويم الميلادي بالنسبة للجرائم التي وقعت في ظل قانون تحقيق الجنايات ، وقالت في هذا الحكم : ان نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لانها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة تخصمية للمتهم ، مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورهما ، وان كان في ذلك تسوية لمركزه ، ما دام انه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بالتقادم تأسيسا على وجوب احتساب مدة التقادم بالتقويم الميلادي طبقا لنا اوجبه قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت الجريمة لم تكن قد سقطت بناء على ذلك ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء (١) .

ثالثاً : عدلت محكمة النقض مرة أخرى عن قضائها السابق ، وعادت الى قضائها الاول الذي يؤكد ان احكام التقادم متصلة بقانون العقوبات وليست قواعد اجرائية . فقضت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ بأن الحكم

(١) نقض جنائي في أول فبراير سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام النقض س ٦ رقم ١٦٤ ص ٥٠٠ وقد انتقد بعض الشراح هذا الحكم من عدة نواحي : أ - لا محل للربط بين تعلق قواعد التقادم بالنظام العام وبين سريتها أو عدم سريتها بآثر رجعي ، فكونها من النظام العام لا ينفي إمكان سريتها بآثر رجعي متى كانت أصلح للمتهم ، لان جميع القواعد الموضوعية المختلفة بالتجريم والعقاب هي من النظام العام ومع ذلك تسري بآثر رجعي متى كانت أصلح للمتهم . ب - خالف هذا الحكم القضاء المستقر لنفس المحكمة على ان قواعد التقادم تخضع لنظام سريان القانون الاصلح للمتهم بآثر رجعي . ج - استلزم الحكم لكي يكسب المتهم حقاً في الدفع بالتقادم سبق صدور حكم نهائي في الدعوى ، مع ان تقادم « الدعوى » لا يتطلب لاحتضنه صدور حكم نهائي اذ يصدر هذا الحكم بصدد تقادم العقوبة دون تقادم الدعوى . ومن ثم كان ينبغي ان يكون الاساس الوحيد للبحث هو هل كانت الدعوى قد سقطت بالفعل وقت نفاذ القانون الجديد أم لا ؟ فان كانت قد سقطت فعلاً — كما كانت الحال في الدعوى المطروحة — فلا محل اطلاقاً لتطبيق القانون الجديد سواء أخذنا بالنظرية الاجرائية أو النظرية الموضوعية . أما ان كانت لم تسقط بعد وقت نفاذ القانون الجديد ، ففي هذه الحالة فقط ينور الكلام في مدى سريان القانون الجديد بآثر رجعي أو عدم سريته (رموف عبيد — مبادئ القسم العام — طبعة ثالثة سنة ١٩٦٦ ص ١٣٠) .

يسقط « الدعوى » الجنائية بمضى المدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاتهامه الدعوى الجنائية عليه . ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها (١) .

والحكم محل هذا التعليق — وهو فيما نعلم أحدث ما أصدرته محكمتنا العليا في هذا الصدد — يؤكد اتجاه المحكمة نحو الاخذ بالنظرية الموضوعية او العقابية ، بحيث يكون الحكم الصادر بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة حكما صادرا في موضوع الدعوى الجنائية ، تستند به المحكمة ولايتها ، ولا يجوز طرح الخصومة عليها مرة أخرى ، بل يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تفصل في الموضوع .

ونأمل أن يستقر قضاء محكمتنا العليا على هذا النحو ، فهو بلا شك النتيجة المنطقية لاعتبار قواعد التقادم موضوعية او عقابية (٢) .

اتجاه محكمة النقض الفرنسية :

سلكت محكمة النقض الفرنسية مسلكا مماثلا لمسلك محكمتنا العليا ، فذهبت في بادئ الامر الى أن أحكام التقادم موضوعية ، ثم عدلت

(١) نقض جنائي في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض من ١٠ رقم ٨٥ من ٣٧٧ ، وقضت أيضا بأنه اذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المنهم نبيد منتولاهما وملاسها ، ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكاوها التي تمثل في الدعوى التي رفعتها شدة بالطريق المباشر ، فله يتعين ميلا بالمادة ٣١٢ عقوبات أن يقضى ببرائته من التهمة (نقض جنائي في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض من ٩ رقم ٢١٩ من ٨٩١) .

(٢) استقر قضاء الدائرة المدنية بمحكمتنا العليا على أن أحكام التقادم في المواد المدنية من القواعد الموضوعية ، فقضت بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٦ بأن الحكم من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم تستند به المحكمة ولايتها على النزاع ولا يكون لها معه سلطان عليه وينبغي على استئنائه أن ينتقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — الى محكمة الاستئناف (نقض مدني في أول يونيو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ١٧٧ من ١٢٦٦) . — انظر أيضا نص المادة ٢٨٧ / ٢ من القانون المدني — قارن نقض مدني في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٢٦٢ من ١٧٤٠ .

الى اعتبارها قواعد اجرائية ، ثم عادت الى رايها الاول نقضت باعتبارها
قواعد موضوعية .

فبتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ قضت بأنه اذا صدر قبل الفصل في
الدعوى العمومية قاتون يعدل مدة التقادم ، فان القاتون الواجب التطبيق
هو اصلح القانونين للمتهم (١) .

ثم عدلت محكمة النقض الفرنسية عن هذا القضاء ، وذهبت الى ان
احكام التقادم قواعد شكلية ، فنقضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣١ بأن القانون
المعدل لمدة التقادم يجب تطبيقه دائماً على جميع الدعاوى الناشئة قبل تاريخ
صدوره ، طالما أنها — أى الدعاوى — لم تكن قد سقطت بمضى المدة (٢) .

ومرة أخرى عدلت محكمة النقض الفرنسية عن قضائها السابق ، وعادت
الى قضائها الاول ، فنقضت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بأن القانون
الجديد اذا اطال مدة التقادم فلا يجوز تطبيقه لانه يسوى مركز المتهم
بتشديد العقاب عليه (٣) .

(١) نقض جنائي في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مسرى ١٩٠٩ — ١ — ٤١٣ وجاء بأسباب
هذا الحكم :

Attendu qu'il est de principe que, lorsqu'il n'est statué sur un délit
commis sous l'empire d'une loi qui déterminait la durée de la prescription
de ce délit que depuis la mise en vigueur d'une autre loi qui a modifié
la durée de la prescription de ce même délit, celle de ces deux lois qui
est la plus favorable au prévenu doit lui être appliquée.

وبهذا المعنى ايضا نقض جنائي في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ مسرى ١٩٢٦ — ١ — ١٤١ .
وبالنسبة لتعديل الحق في تنفيذ العقوبة : نقض جنائي في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مسرى
١٩٣١ — ١ — ٣١٢ .

(٢) نقض جنائي في ١٦ مايو سنة ١٩٣١ جازيت دي بلية ١٩٣١ — ٢ — ١٧٨ وجاء
بأسباب هذا الحكم :

Attendu qu'une disposition modifiant le délai d'une prescription est
applicable à toutes les actions nées avant la date de la promulgation de
cette disposition et non encore prescrites;...

انظر ايضا احكامها اخرى بهذا المعنى اشر اليها بورا وبيناتل — المرجع السابق
بشد ١٦٨٤ ص ١٢٩٢ .

(٣) نقض جنائي في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٧ — ١٢٥ وتخلص واقعات هذه
الدعوى في أن شخصاً حكم عليه غيابياً في ١١١٧/١/٨ بالاعدام في تهمة الخيانة . ثم عاد =

- ويهمنا الا نترك هذا التعليق دون التعرض لمسالتين هامتين هما :
- ١ — اثر التقادم على طلب التعويض المطروح امام المحكمة الجنائية .
 - ٢ — حجية الحكم بالتقادم امام المحكمة المدنية .

اولا : اثر التقادم على دعوى التعويض المنظورة امام المحكمة الجنائية :

تنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية على ان : « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فنعتذد تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف » .

ناذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت الدعوى المدنية المطروحة امامها صالحة للفصل

= الى فرنسا في سنة ١٩٥٠ على الرغم من ان الحكم النهائي كان ما يزال قائما ، فنقدم في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٤ بطلب رد اعتباره عملا بنص المادة ١/١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات . ولكن غرفة الاتهام رفضت هذا الطلب لانه — في رايها — غير مقبول لتعارضه مع نص المادة ٢/٢٠٢ من قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٢٨ التي ألغت — فيها يتعلق بجريمة الخيانة — احكام التقادم سواء كتبت متعلقة بالمعقوبة او بالدعوى الجنائية . ولما طرح النزاع على محكمة النقض قضت بأن ما ذهب اليه غرفة الاتهام غير صحيح في القانون ، لان التقادم في هذه الحالة قد بدأ في السريان في ظل قانون القضاء العسكري الصادر سنة ١٨٥٧ الذي لم يكن يتضمن اى نص — فيها يتعلق باحكام التقادم — مخالف للقواعد المتصوص عليها في القانون العام . اما القانون الجديد الصادر سنة ١٩٢٨ فمن شأنه تسوية مركز المتهم وبالتالي يجب استبعاد نصوصه من التطبيق ، ويترتب على ذلك أن التقادم يكون قد اكتمل منذ سنة ١٩٣٧ (اى بشي عشرين سنة) ، وبناء عليه فان الطلب المقدم من المتهم في سنة ١٩٥٤ برد اعتباره يكون مقبولا . وجاء بأسباب هذا الحكم :

Attendu que le jugement du conseil de guerre du 88 sep. 1917 a été rendu sous l'empire du code de justice militaire du 9 juin 1857 qui ne comportait aucune disposition spéciale relative à la prescription des peines pour désertion à l'ennemi; que la prescription de la peine a commencé à courir alors que ce code était en vigueur; qu'on ne saurait attribuer un effet rétroactif à la disposition de l'art. 202, al. 2, c. just. mil. promulgué par la loi du 9 mars 1923 supprimant, par dérogation au droit commun, la prescription de l'action publique et celle de la peine au cas de désertion à l'ennemi, cette disposition ayant pour effet d'aggraver la répression de ce crime;...

على هذا الحكم بجملة العلم الجنائي
بنفس المجلة J. Simonin

Alfred Légal
نشر تعليق الفريد لجال
وقانون العقوبات الخارن — سنة ١٩٥٧ ص ٦٢٧ وتعليق
سنة ١٩٥٧ ص ٦٦٣ .

فيها ، فهل تملك في هذه الحالة الحكم في موضوع الدعوى المدنية بالقبول
أو الرفض على الرغم من القضاء ببراءة المتهم ؟ !

راينا فيها سبق أن المحكمة الجنائية اذا قضت بسقوط الحق في اقامة
الدعوى الجنائية بضى المدة ، فانها تكون قد فصلت في موضوع الدعوى
الجنائية ، وبالتالي فهي ملزمة بالفصل في موضوع الدعوى المدنية أيضا عملا
بنص المادة ٣٠٩ سالفه الذكر . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة الجنائية
ان تقضى بالزام المتهم — المحكوم ببراءته — بدفع التعويض المناسب للمضرور
من الجريمة ، اذا توافرت اركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر ورابطة
السببية بين الخطأ والضرر (١) .

وليس في القانون ما يحول دون الحكم بالتعويض على الرغم من براءة
المتهم . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بتاريخ ٤ ابريل
سنة ١٩٦٧ بان الاصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط بجتها بالحكم
بالعقوبة ، اذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة ، الا ان شرط ذلك الا تكون
البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا ، أو على عدم صحتها أو عدم
ثبوت اسنادها الى المتهم ، لانه في هذه الاحوال لا تملك المحكمة أن تقضى
بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئولتين الجنائية والمدنية
بما على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها . ولما كان مؤدى
ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيسا على بطلان محضر
الضبط لحصوله قبل الطلب انه استبعد الدليل المستند من ذلك الاجراء والذي

(١) ويرى البعض أنه لا يجوز الاعتراض بان المحكمة الجنائية ليست بحاجة الى بحث
موضوع الدعوى للحكم بالتقادم وبالتالي يعد الحكم بالتقادم حكما بعدم القبول ، اذ ان هذا
الاعتراض يردود بأنه يجب التمييز بين عدم القبول الموضوعي للدعوى وعدم القبول الاجرائي ،
فعدم القبول الموضوعي يردود الى انتفاء « سلطة » العقاب التي تقابل في الخصومة المدنية
الحق الموضوعي الذي يستند اليه الخصم ، أما عدم القبول الاجرائي فهو جزاء لرفع الدعوى
بغير الشروط التي استلزمها القانون . فعدم القبول الاجرائي جزاء يترتب على تخلف شروط
رفع الدعوى ، أما عدم القبول الموضوعي فهو نتيجة لتخلف الحق الموضوعي أي « سلطة »
الدولة في العقاب ، وبناء عليه فالحكم بعدم القبول الموضوعي يعد فصلا في موضوع الدعوى .
(انظر بيان هذا الرأي في رسالة الدكتور الاصول سالفه الذكر — بند — ١٩٠ ص ٢٧٤ .)

لا يوجد في الدعوى دليل سواء ، فإن الواقعة التي بنى عليها طلب التمييز تكون قد فقدت دليل اسنادها الى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتمييز عنها لطالبته (١) .

وبناء عليه فاذا تبينت المحكمة الجنائية ان عناصر المسؤولية المدنية قائمة ، وجب عليها القضاء بالتعويض للمدعى بالحقوق المدنية .

ويلاحظ ان مدة تقادم الحق في طلب التعويض قد تكون اطول من مدة تقادم الحق في اقامة الدعوى الجنائية ، كما هي الحال في المخالفات (٢) . كما ان التقادم في المواد المدنية ليس من النظام العام ، اذ تنص المادة ١/٣٨٧ من القانون المدني على أنه : « لا يجوز للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين او بناء على طلب دائئه او أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين » .

ثانيا : حجية الحكم بالتقادم امام المحكمة المدنية :

لكي يجوز الحكم الجنائي حجية الشيء المحكوم فيه امام القضاء المدني يلزم أن يكون صادرا في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او بالادانة ، وهذا ما اكدته صراحة المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها : « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة او بالادانة قوة الشيء المحكوم فيه امام المحاكم المدنية ... الخ » . ولكن ليس كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يحوز الحجية امام

(١) نقض جنائي في ٤ أبريل سنة ١٩٦٧ بمجموعة أحكام النقض من ١٨ رقم ٩٣ من ٤٩٢ ، نقض جنائي في ١٧ مايو سنة ١٩٦٦ بمجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ١١٥ من ٦٣٩ ، نقض جنائي في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ بمجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ٦٩ من ٣٤٨ ، نقض جنائي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بمجموعة أحكام النقض من ١٦ رقم ١٣٢ من ٧٢٤ ، نقض جنائي في ٥ مارس سنة ١٩٦٣ بمجموعة أحكام النقض من ١٤ رقم ٣٦ من ١٦٩ . - ويلاحظ ان الدعوى المدنية تبقى بنظرة امام المحكمة الجنائية على الرغم من سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية وذلك مالا ينص النقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية . - انظر كتابنا في اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية - سنة ١٩٦٤ - بنسب ٣١ من ٣٩ .

(٢) ويلاحظ ايضا أن ترويج بدء مريان تقادم الحق في طلب التعويض هو اليوم الذي يعلم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالفحص المسئول عنه (مادة ١/١٧٢ من القانون المدني) .

القضاء المدني ، إذ أن المستفاد من نص المادة ٥٦ { سألقة الذكر أن الاحكام الصادرة في الموضوع والتي تحوز الحجية أمام القضاء المدني هي ما كان منها متعلقا « بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها » .

ونصوص التشريع المصرى تفيد أن الحكم بالبراءة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة لا تأثير له على الدعوى المدنية . فالمادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني . وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة » . ونصت المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه : « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفترة السابقة فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

وواضح من هذين النصين أن سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية لا يؤثر على الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة . كما أن الحق في طلب تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لا يسقط طالما أن الحق في اقامة الدعوى الجنائية لم يسقط هو أيضا (١) .

ومن رأينا أن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يقيد المحكمة المدنية الا في حالة واحدة ، هي الحالة

(١) يراجع تفصيل ذلك في كتابنا من وقف الدعوى المدنية لحسن الفصل في الدعوى الجنائية — سنة ١٩٦٢ — بند ١٢٩ ص ١٣٣ — ومقلنا بعنوان « اثر الدعوى الجنائية في وقف تقادم الدعوى المدنية » — المجلة الجنائية التونسية — المجلد الخامس — العدد الثالث — نوفمبر سنة ١٩٦٢ ص ٣٩٩ .

التي يمتد فيها تقادم الحق في طلب التعويض تبعا لقيام الدعوى الجنائية (اى الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني) . لان الحكم الجنائي في هذه الحالة يقرر ضمنا سقوط الحق في طلب التعويض ايضا ، لان هذا الطلب لم يكن قائما الا بسبب قيام الدعوى الجنائية . ولزيادة الايضاح نضرب المثال الاتي : قدمت النيابة العامة أحد الأشخاص الى المحاكمة الجنائية بتهمة القتل العمد بعد عشرين سنة من وقوع الجريمة ، فمدفوع بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة (مادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية) . وكان رد النيابة على هذا المدفوع أن مدة التقادم قد انقطعت باجراءات التحقيق (مادة ١٧ اجراءات جنائية) ، ولم تأخذ المحكمة الجنائية بدفاع النيابة العامة وقضت ببراءة المتهم بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضي المدة . هذا الحكم يقيد المحكمة المدنية المطروح امامها طلب التعويض ، اذ يتعين عليها هي الاخرى ان تعتبر الحق في هذا الطلب قد سقط بمضي المدة ، والملة في ذلك ان الحق في طلب التعويض لا يجوز قيامة لاكثر من خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع (مادة ١٧٢ مدني) الا في حالة واحدة وهي حالة ما اذا كان الحق في اقامة الدعوى الجنائية ما يزال قائما (مادة ٢/١٧٢ مدني) . ففى هذه الحالة وحدها يبعث المشرع الحياة في الحق في طلب التعويض فلا يسقط الا بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية . فاذا ما قضى بسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بعد فوات المواعيد المقررة لسقوط الحق في طلب التعويض ، ترتب على ذلك حتما سقوط الحق في طلب التعويض ، ولا يجوز للقاضي المدني ان يقرر ان هذا الحق ما يزال قائما ، اذ أن هذا القول يقتضى منه التعرض لقيام الحق في اقامة الدعوى الجنائية المحكوم بسقوطه من المحكمة الجنائية (١) . ومما يؤكد هذا النظر ان الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : « اذا سقطت الدعوى الجنائية بعد

(١) يراجع تفصيل ذلك في رسالتنا عن حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني - بنسبة ١٥٤ من ١٥٢ وما بعدها .

رفعها لسبب من **الاسباب الخاصة بها** ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » . اذ يبين من هذا النص أنه مقصور على حالات سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية لاسباب خاصة بها . أما اذا كان سبب السقوط عاما بحيث يشمل الحق في اقامة الدعيين الجنائية والمدنية ، كما هي الحال في المثال السابق ، فإن سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية يؤدي حتما الى سقوط الحق في اقامة الدعوى المدنية .

ويلاحظ أن التقادم في المواد المدنية ليس من النظام العام (مادة ٣٨٧ مدنى) وبذلك لا يجوز للمحكمة المدنية أن تقضى بتقادم الحق في طلب التعويض من تلقاء نفسها . أما اذا أبدى هذا الدفع أمامها فيتعين عليها أن تأخذ به دون أن تناقش من جديد ما اذا كان الحق في طلب التعويض لا يزال قائما أم لا ، اذ ان المحكمة الجنائية قد قالت كلمتها في هذا الشأن .

المجلة الاجتماعية القومية

- صدر العدد الثانى من المجلد السادس من المجلة الاجتماعية القومية (مايو ١٩٦٩) متضمنا البحوث والمقالات الآتية :
- ١ — من منابع أصول الحكمة فى تراثنا الثقافى المعاصر — د . سيد عويس .
 - ٢ — تحليل اكلينيكى واخصائى لاختبار رورشاخ الجمعى فى البيئة المصرية — د. عطية محمود هنا .
 - ٣ — معنى الحراك المهنى — تقويم امبيريقى — سيد محمد الحسينى .
 - ٤ — الزواج والخصوبة لدى مريضى العصاب النفسى — د. محمد فخر الاسلام .
 - ٥ — ابعاد الولاء داخل الجمعيات التعاونية — د . محمد جمال الدين راشد .
- كما يتضمن العدد عروضاً للكتب الآتية :
- ١ — تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ تأليف أمين عز الدين ، عرض السيد يس .
 - ٢ — تصنيع مجتمع محلى جواتيمالالى ، تأليف ماننج ناش ، عرض عبد الباسط محمد .
 - ٣ — الابداع والذكاء ، تأليف جتزلز وجاكسون ، عرض : عبد الحليم محمود السيد .

عدد خاص من المجلة الجنائية القومية

ستصدر المجلة الجنائية القومية عددا خاصا في نوفمبر ١٩٦٩ في موضوع « علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية » . وسيتضمن العدد البحوث التي قدمت للندوة العلمية التي أقيمتها وحدة بحوث السلوك لاجرامى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وذلك يومى ٢١ مايو وأول يونيو ١٩٦٩ .

وستنشر فى العدد البحوث الآتية :

- ١ — علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية .
- ٢ — المنهج التاريخي في دراسة الظواهر القانونية (باللغة الفرنسية) .
- ٣ — اتجاه الضبط الإجتماعي : دراسة في سوسولوجيا المعرفة .
- ٤ — بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر .
- ٥ — تشريعات الاحداث في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني .
- ٦ — تشريعات التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني .
- ٧ — تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني .
- ٨ — ملخص للاتجاهات العامة للمناقشات التي دارت حول موضوع الندوة .

care and follow-up. We need more reformatory institutions to receive larger numbers, even for the sake of minimizing the penalty of whipping. More and more social workers and psychologists are needed to undertake case work necessary for treatment of those at the age of delinquency and prevention of those coming near it or about to catch it by contagion and predisposition. Preventive measures ought to be taken in the field of community organization, especially in Omdurman area as having the highest rate of delinquency, public gardens, clubs, playgrounds and all recreational facilities should be provided and the activities of children always supervised by parents, schoolmasters, police and court officers, sheikhs, group leaders and all those interested in child welfare who cooperate in developing programs for the leisure time of the youth, especially at the beginning of annual holidays and soon after the school is over. For those of no schooling and in-migrants for the search for work there ought to be an effective policy either to stop their emigration to the Capital or provide for their employment, housing and recreation.

ses and show the Court's confidence in offender and parent help him not to repeat, but fining is found in less than one per cent of all cases, perhaps because in most cases the delinquent does not even earn his life and is financially supported, and it is then the father who suffers the loss in paying the fine or required amends — a case that encourages rather inflicting pain on the delinquent than injuring the parent in his income, however may he be responsible for the juvenile's bad conduct.

9. Summary and recommendations:

Form the above statistical research, it may be made clear that youth criminality is an urban phenomenon that is expected to increase steadily with the process of social change. Other factors pertaining to Court staff and procedures, to police arrest and reporting, to the changing philosophy of juvenile delinquency and the more and more complicated social relations in the urban community... these factors and others being equal, the rise in delinquency can fairly be estimated to increase in about the third of the total volume every five years. The age of maximum delinquency is that between 13 and 15, and the pre-delinquency period is that in the age interval 10 to 12. Omdurman Town is at the top in delinquency rate, four times more than Khartoum North and about two and a half times higher than Khartoum Town. March and April are the months of the year of sudden rise in delinquency rate and December — January are those of the least number of delinquencies. The most frequent types of offense are theft and fighting and the prevailing method of treatment is whipping.

Most of the findings of this study, so briefly summarized, may have been known by mere experience to all practitioners in the field, but such a scientific research ought to have been conducted in order that any recommendation proposed, any measure of prevention and control, any method of treatment and reformation... be based upon the predictive power of statistics. If, in this way, the results can tell us where the road leads, we are recommended to plan for the reception of greater numbers every year, we need more probation officers for court service, after-

lashes or straps of animal origin) to the cane or rod (of plant origin, that is less humiliating and leaves less traces of torture and harm on the body), it is also true that the number of lashes that the delinquent usually receives is so little, but the corporal punishment in the form of whipping, especially if so popular as a means of disposing of youth criminality, is surprisingly repugnant and, while being against the ideology of creating a specialized court for youth misdemeanor to treat and prevent, it still needs interpretation. The further interpretation may well be found in that whipping is still, in the sudanese culture, a way of securing discipline and order in educating domestic and social norms of conduct. So many clinical cases, sometimes even of high social positions, have come to me suffering from the bad effects of having been treated in childhood or adolescence by the whip; the father, grand brother or even, to my astonishment, the mother who, in one case, was excited by her tortured son's saying : « go on, mother, I am happy with that » to inflict more cruel flogging. The Juvenile Court Sentences reflect educational methods applied traditionally everywhere, although we believe that most educated familymen have given up the habit of inflicting pain to discipline the child and that affective tenderness with children is a stereotype in the sudanese character.

As to the more (in the long run) effective treatments like probation, reformatory... we find only a poor percentage, be it because of the limited ability of the probation officer to care for (or the limited capacity of reformatories to receive always more) increasing numbers of adjudicated children, or rather due to the educational philosophy in the minds of the Juvenile Court Magistrates as reflecting cultural patterns of home education; this proportion effectively treated by being put on probation or sent to institutions is considerably less than used to be found in more developed countries where, in Chicago for example, 45.6% are placed on probation and 25.5% are committed to institutions (with the reverse percents in rural courts of Illinois). In mild cases, admonition and advice to parents are used by the Court to urge more parental care and give larger opportunity for repair both for the parent and the delinquent. Warning and taking a pledge are designed to meet pettier offen-

subtitles : gambling, sex-offense, suicide, drug possession — only mount to 2.2% The presumed innocence of childhood and the educational rights freeing children from having occupations or sustaining themselves... make idleness rather non-criminal at all and, unless combined with a tempted crime or suspected conduct, the young person is rather not convicted.

8. Prevailing method of treatment :

The following Table shows that, with the exclusion of about 30% of all cases referred to the Court and dismissed as proved « not guilty », more than the half of the rest of court population are treated by the traditional punishment of whipping. 41 out of every 70 young persons alleged to the Juvenile Court are ordered to be given a whipping, and a number of lashes (ranging usually between 5 and 15) is administered by a court warden in the presence of Magistrates, and usually parents (who, sometimes ashamed with the child being sent to the court, encourage the warden to be more severe and without mercy). It is true that the instrument of treating such a great proportion of juveniles has changed from the whip (dried or hardened

Sentence	61	62	63	64	65	Total	Average	Percent
Fining	84	66	43	73	44	310	62.	8.00
Warning	49	42	39	10	18	158	37.6	4.88
Taking a pledge	40	35	82	33	21	211	42.2	5.84
Not guilty	296	299	215	396	384	1592	318.4	41.35
Probation	53	26	40	42	28	189	37.8	4.90
Admonition	2	2	7	6	7	24	4.8	00.62
Whipping	21	10	14	22	34	107	21.4	2.77
Advice to parent	3	16	27	33	8	81	16.2	2.1
Reformatory	194	160	271	270	263	1148	229.6	29.81
Total	744	656	738	885	827	3854	770	100.27%

Table 7. giving a list of usually reported methods of disposition of cases dealt with at Omdurman Juvenile Court.

fourth place, we find vagabondage as a special type of offense, although there may not be a special class of delinquents so exclusively characterized. Vagabondage, as defined in the Penal Code of the Sudan Criminal Law (Chapt. XXIX, Sect. 448, 2, a.) presupposes idleness in the person convicted as vagabond, plus commitment of any other offense which would render him liable to be convicted as such again, ex. to be found in possession of housebreaking implements, by night frequents or loiters about any shop, warehouse, dwelling-house, dock or wharf, lives wholly or in part on the earnings of a prostitute... or importunes for immoral purposes... Now if idleness indicating the state of being with no occupation is a necessary condition in the case of an adult to be judged as vagabond, it may not be so clear in the case of juveniles, being naturally idle or for some time of the day and some months of the year — if all going to school or other kind of apprenticeship. Vagabondage in children is then either the implement of a certain offense or mere wandering in streets, begging or gathering alms or causes, having no settled home or know family to depend and sustain, and it seems that it is in this specefic sense that a child is convicted as being vagabond, and that this is why vagabondage in children as a pure offense, i.e. without committing any other crime, is only 7.2% of the total population, the reason also for «personal crimes» — by which term we refer to offenses against oneself registered under four

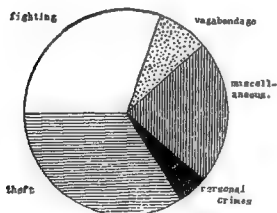


Fig. 6. — Percentage distribution of the Omdurman Juvenile Court population according to major types of offenses.

7. DELINQUENCIES IN ORDER OF FREQUENCY:

As shown in table 6 below, the type of offense the most frequent in court registration is theft, naturally including robbery, shoplifting, unlawful entry and the like. Second, comes fighting, which is a natural result to conflict between children of ethnic groups with different habits and customs, morals and values, coming to live in contact at the town, in a state of marginal position among the natives and in a sense of the persistent need for the descendants emigrating from the same tribe or area to defend each other. Gangs and cliques are then formed on basis of kinship or origin of birth, and the flood of emigrants being so organized and always with the feeling to be taken, out of their residential districts, as foreigners; tend to be aggressive with natives and cooperative in self-defense. In the meantime, the despite of natives to foreigners, who can easily be distinguished, the bad look and calling bad names, the ill-treating and the malevolent attitude towards them make them necessarily more aggressive. Next comes what court registration calls «miscellaneous», by which is meant certain acts of mischief and carelessness like violation of traffic, of railway or municipality regulations, possessing or passing stolen goods, or even escape from detention or court... which may fairly be assembled under the category of maladjustment with legal and social conditions in urban life and the difficulty of submitting oneself to public authorities underlying them. In the

type of offense	61	62	63	64	65	total	per cent
Theft	235	214	318	354	291	1412	36.7%
Fighting	280	199	194	237	214	1174	30.5%
Vagabondage	34	30	93	51	69	277	7.2
Personal crimes	9	21	6	23	23	87	2.2
Miscellaneous	186	192	127	165	230	900	23.4
Total	744	656	738	885	827	3850	100%

Table 6. — Children adjudicated delinquent by Omdurman Juvenile Court classified by type of offense.

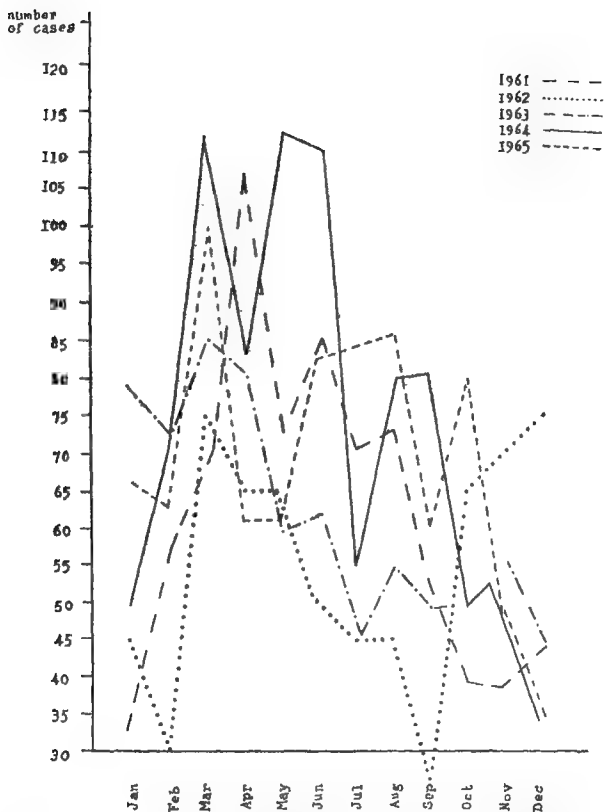


Fig. 5 — Curves showing seasonal variations through the distribution of Delinquent Court intake to the twelve months of the years.

Year	Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May	Jun.	Jul.	Aug.	Sep.	Oct.	Nov.	Dec.	Total
1961	34	55	70	107	73	85	71	73	52	40	39	45	744
1962	45	30	75	65	65	50	45	45	26	65	70	75	656
1963	78	73	85	80	60	62	45	55	50	50	55	45	738
1964	49	71	110	83	112	11	55	80	80	50	50	35	885
1965	66	63	98	61	61	82	85	86	61	80	49	35	827
Total	272	292	438	396	371	399	301	339	269	285	263	235	3850
Average	54.4	58.4	87.6	79.2	74.2	77.8	60.2	67.8	53.8	57	52.6	47	770

Table 5. — Distribution of total number of young offenders per year to the twelve months of the year.

young offenders total per year to the twelve months, and fig. 4 the five curves for the five years under study. It is evident that there is often a sudden rise in the number of cases arrested and alleged to the Court beginning with the month of March, continuing high or sometimes with a little fall during the hot season till comes the month of July, when the rainy season makes weather rather moderate, and a gradual drop in the curve continues to reach the greatest decline in the month of December, which with January are considered the unusually cold season. Surprisingly then does average rate of delinquency go in conformity with meteorological observations giving the maximum temperature for Khartoum, month after month, as follows: °F. 90, 93, 99, 105, 107, 107, 100, 97, 101, 103, 97, 91 and lowest minimum temperature: °F. 44, 46, 53, 57, 66, 68, 67, 65, 66, 66, 55, 43.

Nevertheless, We are not to be content with explaining the changing rate of criminality from month to month in terms of the direct effect of temperature. Rather than correlating delinquency with heat or cold, we prefer better search into the effects of climatic changes on special conditions of life. The decline in the curve of delinquency (see fig. 5 hereafter) during the cold months, for example, may be better explained by the lowering of energy, keeping home most of the time in shelter, children being busy either at school or in any other work or occupation... while the rise, starting with warm and then hot weather may probably be due to outing and renewing social contacts on public places, leisure of school children starting their holidays and unemployment of family workers because of the departure in March of their employers. The cause may well be that the Court, in the form of a working set of people, and before them the police as similarly regarded, all of them have more activity in arresting and convicting during the warm and hot season than in the cold one, and so add — by the role they take as human beings — a meaningful significance to seasonal variations.

of delinquents as has Khartoum North, and is about two and a half times higher than Khartoum Town.

No correlation in the same order could I get between these three rates of delinquency and any of the socio-economic variables in Census tracts. The First Population Census of Sudan 1955/56 gives Omdurman a total population of 13.000, Khartoum North 270,713 (of which only 38.500 urban and about the rest in rural areas), then Khartoum Town 75.000, and this is the only correlation that goes approximately with delinquency rates, but leaving blank the column of «population rural areas» for Khartoum and Omdurman may suggest its inclusion in the totals given. Further statistics for Electoral purposes since 1964 and subsequent Population and Housing surveys give the three Municipalities of the tripartite Capital 193.159, 79.210 and 17.675 respectively and this proportion of 2 1/2; 1: 1, 12 is the prevailing one in almost all variables subtitled the Tables. Even the calculation of children, males, from 8 to 17 according to number, immigration and place of birth, no schooling, outside labor force in economic activity, family worker or unemployed in economic status, housing number of persons per room, especially in the 3rd class area, monthly income... all calculation of such variable does not help correlating delinquency rate with a socio-economic variable and one is obliged either to wait for more reliable statistics or hypothesize that the more nearness of the Court to Omdurman people and police station abridges the distance to petitions and reports, and thus most of its clients come from neighborhood.

6. ARE THERE SEASONAL VARIATIONS ?

Court records give usually the date of arrest for every case coming to the attention of the Magistrates, and so enabled us to classify the total number of delinquents adjudicated on basis of month of arrest. Here is Tab elNo. 5 showing the distribution of

4 and the diagrams shown in fig. 5 indicate that Omdurman town is at the top in delinquency rate, with a minimum of not less than 52% and a maximum exacting sometimes the proportion of two thirds of the whole population. Then comes in order Khartoum area, ranging from 20% minimum to 37% maximum, and lastly, the least in incidence of delinquency is Khartoum North Town where maximum could hardly reach 20 % and minimum rather less than 10%. Averaging respectively 60, 25 and 15 per cent, Omdurman has as four times greater in the number

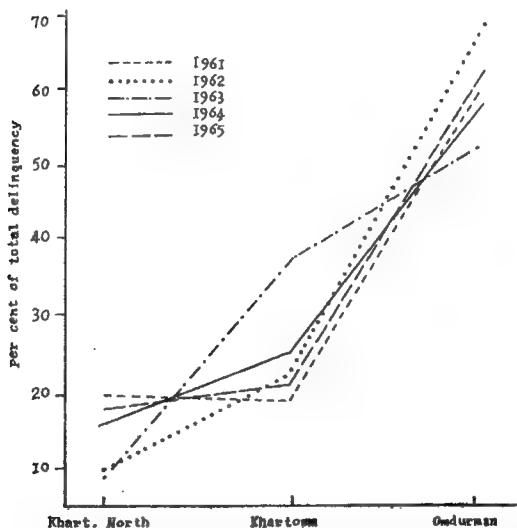


Fig. 4 — Distribution of the Juvenile Court population to the three Towns of the Sudanese Capital, a curve for every year.

dren still dependent on parents in not leaving home unless accompanied, besides the police and public sympathy not to allege so young children to the court... all these help minimize to only twelve per cent the proportion of that age group before the Bench. Again, on the other hand, the ratio of delinquents aged between 16 and 18 tends not to exceed the percent of 10.23, not because young offenders at that age interval are less in number than those at the age of maximum criminality, but because the violation of serious crimes at the later stage of adolescence condemns the misdemeanant rather to criminality than to delinquency, and consequently commits him to be heard at the criminal court instead of always at the juvenile court, at which our statistics have been gathered.

5. *Distribution by area :*

The Omdurman Juvenile Court was constituted with jurisdiction within all three big areas of the Tripartite Capital of the Sudan, generally called Khartoum, which comprises the recent town Khartoum, the ancient town Omdurman and that northern town called Khartoum North. Court statistics exhibited in table

Year	Khartoum		Khart. North.		Omdurman		Total
	number	percent	number	percent	number	percent	
1961	148	19.89	147	19.75	449	80	744
1962	154	23.17	67	10.21	435	66.31	656
1963	277	37.53	73	9.89	388	52.57	738
1964	225	25.42	140	15.8	520	58.76	885
1965	175	21.16	149	18.01	508	60.82	837

Table 4. Delinquent population distributed to the three principal areas of the Capital of the Sudan.

Second to this age group at the beginning of the teens comes the precedent, ranging from ten to twelve and mounting to a proportion of 30 per cent of the total population. This means that delinquency dispositions emerge at that age of being able to go out alone of home to the wider world of environmental influence before could physical growth, recklessness of the adolescent stage, contact with predisposed and joining gangs and cliques, social relations in school, street, and neighborhood ; and consequent reactionary measures taken by parents... before could all these, and perhaps others, develop delinquency or exposure or predisposition to it in the following stage of maximum delinquency. Preventive measures ,if we are here to speak of, could better be taken at that period of exposure to these environmental factors initiating or exploding delinquent attitudes in children falling at that age interval. As to the earlier age interval from seven to nine, it is evident that home protection, lack of physical strength and of wide social relations that keep chil-

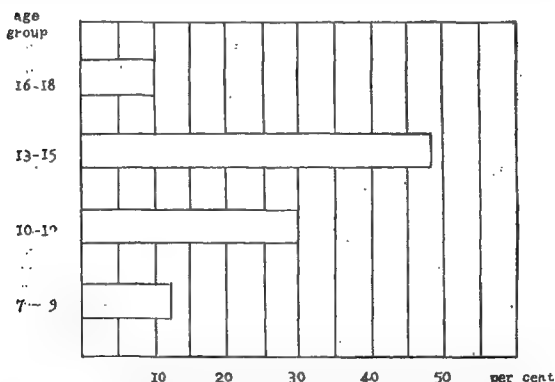


Fig. 3 — Expectancy chart indicating the extent to which delinquency correlates with interval of age.

4. Age of maximum delinquency :

The whole population of Omdurman Juvenile Court during the five years registered were young persons aging between seven and eighteen. Deviding this range of twelve years into four interva's three years each, we find that the age-group of maximum criminality among all children appearing before the Bench is that from 13 to 15. Approximately half of the delinquent population handled to the attention of the Magistrates are at that age interval, and this can be said to have some connection

Year	7 - 9	10 - 12	13 - 15	16 - 18	Total
1961	84	254	808	53	744
1962	88	224	298	46	656
1963	87	191	306	75	738
1964	108	210	449	112	885
1965	94	270	355	108	827
Total	461	1155	1840	394	3850
Per cent	- 12%	30%	47.77%	- 10.23	100%

Table 3. Delinquents referred to Court, distributed by age intervals of three years from 7 to 18.

with puberty and the threshold of adolescence. Although sex offenses and homosexuality cases disposed of at the Court are very few, may be undiscovered so to be known to the police, or shameful to be reported by any part to the Court, this is usually the age of puberty in a hot country like the Sudan, and consequently the age of « storm and stress », storm in the behaviour of the adolescent and stress in the reaction of parents. The sudanese family is very conservative and the treatment of youth is rather severe. Youngsters in most cases adjust themselves to the highly restrictive norms of the family and succeed in overcoming the difficulties of commanding traditions in different stages of growth and in only few cases could youth disobey ; and those are the cases that reveals the above table.

increase in population by birth that could never mount to the third in such a brief period and may be said to have their value in giving an idea about the expected character of rise from year to year in the volume of delinquency. Other factors related to the singularity of the specialized court, the changing policy of the precourt procedures affecting the registering of cases, and the limited capacity of the court that determines the maximum intake... all these and other factors being equal, the figures reflect, to a certain extent, the rough idea of a rapid rise in the amount of misdemeanor children.

As to the distribution of total delinquency in relation to sex, statistics indicate that girl delinquency cases have a range of maximum 7.4% to 3.3% minim. from the total number of delinquents. From 14 to 30 times as many males as females in proportion to the total population of both sex is yearly adjudicated delinquent at the Juvenile Court. Both figures in table 2 and curves in graph 2 so easily reveal a decline trend in girls' cases inspite of the upward trend in boys' and in all cases. This may be perhaps due to the type of offenses dealt with at the Juvenile Court that is inconvenient to the nature of the sudanese girl (fighting, vagabondage, idleness or running away from home.), Serious feminine crimes or those habitual to women (like prostitution or drug possession or liquor two words preparing, and the rare cases of murder) naturally go to the criminal court. It may be also due to the procedure of the court in receiving cases only through petition and police arrest ending in reporting. The considerably lower percent of female delinquency may first of all be due to the reservative position of this sex in the sudanese culture which overprotects the woman since her early childhood and gives her conduct more care and control than the boy and, consequently, resents having her arrested or alleged to the court, especially in innocent childhood — a tradition that certainly affects all parts in the criminal affair, even the injured, and makes delinquency as attributed to the girl, within rigid home protection and open-eyed control, something unbelievable.

maximum number of cases dealt with by the same one court in 1964). Irregularities in the curve that show decrease (perhaps once every three years) may be due to factors other than the uprising character of the curve, like the court's capacity itself not permitting to deal always with more cases year after year, the changing philosophy of the precourt workers which makes them occasionally prefer to deal inofficially with some minor cases instead of registering them for hearing, thus minimizing the number of trials coming to the attention of the court. Anyhow, the figures exhibited in the above table increase in the short term of five years in a rate that certainly exceeds the rate of

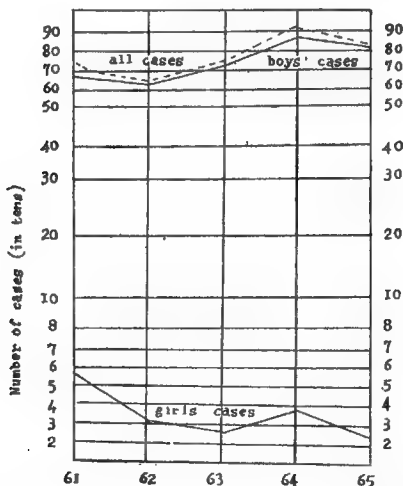


Fig. 2 — Cases disposed of at the Juvenile Court during the period of five years studied (distributed according to sex).

Year	Males		Females		Total	
	number	percent	number	percent		
1961	689	92.6	55	7.4	744	
1962	623	95	33	5	656	-88
1963	711	96.3	27	3.7	738	+82
1964	848	95.9	37	4.1	885	+147
1965	800	96.7	27	3.3	827	-52

Table 2. Cases disposed of at Omdurman Juvenile Court during the five years, showing volume of official delinquency and distribution on basis of sex.

From the totals seen above, it may be made clear that the amount of official delinquency changes almost upwards from year to year. It does not fall in one year except to rise again in the following year, and the fall itself may be attributed to factors other than the prevailing increase in volume shown in graph I. In only five years, the figures of alleged delinquency increase by a proportion of about the third (229 cases being the difference between the minimum court rate in 1962 and the

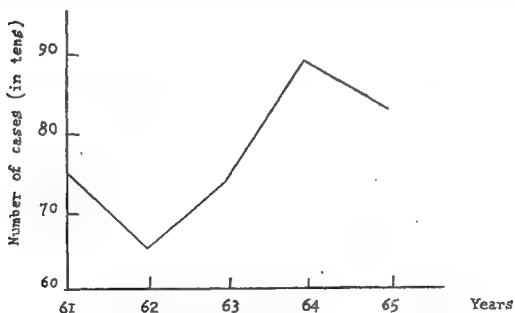


Fig. — Juvenile Delinquency cases disposed of at Omdurman Court from 1961 to 1965 (showing the uprise of total volume).

Area	Theft	Homocide or injury to person	
		Sex offense	
Pastoral	7	—	43
Rural	7	40	12
Urban	458	13	8
Total	472	53	63
			588

Table 1. Total number of delinquents adjudicated in all courts by committment to Khartoum North Reformatory from 1/1/61 to 31/12/65. (Note that most committments due to theft come from urban areas and that homocide is largely a pastoral and rural crime).

3. Volume and Distribution on Basis of Sex :

The volume of delinquency that will be shown here, although including all children from 7 to 18 adjudicated delinquent by the Omdurman Juvenile Court, does not then include cases considered crimes and sent to the criminal courts. The former, totalling 3850 cases in five years, is about six and a half times more than the total number of committments in Khartoum North Reformatory which serves as a reception center but keeps in only juveniles aged between 16 and 20. The total number of committment sentences in the five years studied (we shall see in section 8 table no. 7) mounts only to 189 cases out of a committment record of 588 received during the same period. The difference in number of cases (that is 399) must have come from criminal courts convicted with homocide, theft, burglary, assault, rape or other serious illegalities and violation of (criminal) conduct standards. The larger size of cases found in court statistics represents in general cases of violation of relatively tolerable community conduct norms such as idleness, truancy, running away from home, disobedience of parents, fighting, stealing... and the like.

The data collected were thus restricted to the cases reported to Omdurman Juvenile Court serving only the Tripartite Capital of the Sudan (other juvenile courts like that of Wad Medani not included), to the period of five years from 1st Jan. 1961 to 31st Dec. 1965. The statistics are gathered only relating to specific indices, that is : sex, age, area, season, offense and penalty. Exclusive are cases of unofficial delinquency treated by the police in the precourt step, though under arrest or consequent to parental request but not appearing before the Bench, or cases also ending in reconciliation or amendment with the injured part under social conditions like relativeness or neighbourhood and avoiding court for innocent childhood. On the other hand, serious crimes, the violation of which is not usually referred to the Juvenile Court, but is reported directly to courts of adult criminals, either in Khartoum or in provinces (this still practically happens) do not manifest here in this study; the statistics are confined to cases appearing in the Juvenile Court of Omdurman not referred to by police except in cases of relatively non-serious misconduct like idleness, disobedience, running away from home, loafing or begging, fighting, minor theft or robbery, attempted sex offense or homosexuality... (see table of distribution by type of offense coming later). Criminality, instead of delinquency, that is, the violation of major crimes reported to adult courts, even if adjudicated by commitment in reformatory like homicide, sex offenses in the form of forcible rape, deliberate theft that results in house-breaking or violation of possessions... criminality as violation of such serious acts will not be shown in our statistics and, we hope, this does not affect a limited study of delinquency in the specific Capital of the Sudan. Indeed, cases of deliberate murder and injury to person or possession in the criminal sense are almost provincial and come to the reformatory, if not sent to local prisons, from there. The following table shows the number of delinquents adjudicated by commitment in Khartoum North Reformatory during the same period studied at the Juvenile Court, distributed by area and type of crime :

2. Limitations in Source of Information :

The data of this study are statistics gathered at Omdurman Juvenile Court by two social workers at the Headquarters of Sudan Prisons Department during the period dating just after their placement in Dec. 1965, reporting to the Assistant Commissioner for Young Persons and Probation, also responsible for statistics. The source of information is thus the official records : the Register of Magisterates' Cases, consecutively enumerating all the cases alleged to the Court, resulting in hearing and adjudication. Having the advantage of being official, these cases reported to the Court are necessarily less in size than the number of arrests made by the police, lesser again than the number of cases not even arrested, but kept at the police station for some time of the day and then released without referring to the court, much less also than delinquencies not even discovered or not resulting in petition or report... but certainly greater in volume than the number of cases committed to correctional institutions and, anyhow, not representing the total volume of child delinquency. The advantages of court reference in this study, however, are : (1) Having for the first time court statistics, we come a step backward towards delinquency, become nearer the delinquent act, have larger numbers and wider types of delinquencies than used to find in institutional statistics, the only source of information we had till now. (2) Besides having in court reference larger numbers of delinquencies than those found in institutions, the Court Register of Cases shows more types of penalties than mere commitment. (3) Court reference is more reliable if compared to the larger source of police arrests, although nearer to total volume, but inaccessible because of the plurality of police stations in the Capital, none of which is confined to youth criminality or has special register for it as has the only one criminal court for juveniles — regardless of the act, preventive measures and other considerations that the police may take in many cases instead of always referring to the court.

* Ali Eljack & Nour Eddin Medani, B.A. (Social Studies).

vice in 30th Aug. 1954 concerning (Age-groups in Prison) and proposing the adoption of the title «infant» to the age-group 0 — 7 to which is «no criminal intent possible», «child» to the age-group 7 — 12 where «criminal intent has to be proved», «juvenile» to the age-group 12 — 16 where «prison sentence is illegal», «youth» to the age-group 16 — 20 (prison or reformatory sentence legal), then «young adult» to the age-group 20—27 (segregation at central prisons)...

The «Laws of The Sudan» coming into force the 1st day of March 1955 gave the necessary legal support to this spirit of social justice in treating the juvenile offenders when, in Chapter 67 of The Penal Code, the Criminal Law of Punishments and Compensation granted discretionary powers to the Courts (Major or Minor, these of a Magistrate of the First or Second Class) concerning the penalty and the indeterminate sentence «When an accused person, who has completed his seventh but not completed his twentieth year of age, is convicted of any offense (not tried summarily by the Court of a Magistrate), For the Penalty, «the Court, instead of passing the sentence prescribed by Law, may sentence such accused person to be detained in a reformatory School or other establishment appointed for the purpose», as to the indeterminate sentence, it may be «for a term which shall not be less than two years or more than five years». In exercise of his power under Section 10A of the Code of Criminal Procedure, the Honorable the Chief Justice of the Sudan constituted, the 3rd day of April 1960, a Bench of Magistrates that is known as «The Juvenile Delinquent Court», with jurisdiction within Khartoum, Khartoum North and Omdurman Towns, and with powers of a Second Class Magistrate sitting non-summarily», and in exercise of His powers under Section II of the same Code He appointed twelve persons qualified in education and with sufficient affection for children and knowledge of the nature of their behaviour ... to sit on «Omdurman Juvenile Court». In the «Register of Magistrates' Cases» held at this specialized Court, one can find the official source of information which furnishes for such a statistical study as this we are trying to make.

the individual's ability to change in the same rate and socio-psychological stresses and strain are apt to disturb both individual and community, whereupon deviation from social norms of behaviour should outbreak.

Fatefull as this social change irresistibly is, responsible authorities in different centers of government are fortunately aware of the need for introducing scientific research as the only way that leads to safe and successful solutions. The Prisons Department, for example, when appointing six social workers in one shot (12/14 Dec. 1965) is probably wanting to provide for statistical research urgently needed for administrative use, rather for own interest than for public information, that would serve in policy-making for the future ,and it is to these active and enthusiastic youngmen that we owe the statistical data of this research work and others. The same Department, benefiting from the experiences acquired through usual practices and the exchange of knowledge with more advanced cultures, has taken accelerated steps towards the attainment of international standards in dealing with offenders and, indeed, in its files, we can easily find progressive techniques year after year. For the execution of the penalty of whipping, for example, we find, as early in 1948, the standing order no. 26 urging that, in future, boys of under 16 who are so sentenced, should always be sent by the police for a medical examination in order to be passed as fit for the execution.

There is also the Commissioner of Prison's letter to Governors of Khartoum and Blue Nile Provinces dated 24th Nov. 1951 urging the application of para. II of Schedule VIII of the Prisons Regulations (1948) reading : «approbation officer should have access to a juvenile prisoner at all reasonable hours» and saying: «I think it might be a very good thing if your probation officer made a practice of interviewing all juvenile prisoners received into the prison ,either on conviction or on remand, with a view to their rehabilitation and proper after-care». Then there is that Circular from the Headquarters of the Sudan Prison Ser-

KHARTOUM DELINQUENCY IN FIVE YEARS

By

KAMAL DESSOUGUI

Head, Dept. of Social Studies,

Cairo University, Khartoum Branch

I. — Problem and Purpose :

In a few pages, this is an exploratory research aiming at giving predictions regarding the incidence and fluctuations of youth criminality in a developing country, the Republic of Sudan, as represented in its tripartite Capital, Khartoum. This newly independent country (1st January 1956) is, in ten years now, rapidly moving towards a radical change that may extend to both material and social aspects of sudanese traditional patterns of life and character, and the ambition of developing countries nowadays, as if awakened from fast asleep, to get in no time gains acquired in centuries by developed countries, makes them on so much a hurry that lag between material and social changes is usually expected to occur. Sudan, that used from the eternity to be a nomadic country, with (just recently) advanced agriculture in only few areas and primitive farming elsewhere, hunting and animal husbandry, limited handicraft skills... is wanting directly to attain industrialization. Migrations of the educated to serve in central government and of manual workers to seek better life in town, while dissociating tribe-attached relations and weakening customary control on good conduct, create the well known problems of urbanization resulting from city-growth, population density, poor housing, low standard of living, and consequent disappointment in the so-called civilization, sense of futility in the urban society and the despite of its values. Rapid change in the structure and function of the social group often exceeds

THE NATIONAL REVIEW

OF CRIMINAL SCIENCES

CONTENTS

	Page
<i>Researches and studies:-</i>	
— After Care : The practical and organizational aspects in U.A.R., General Yassin El Rifai ...	287
— Relation between homicide and psychic tension, M. A. Hannourah	375
<i>Articles : -</i>	
— Condemnation sans débat, Dr. S. El Ganzoury	40
— Evaluation of self reported crime method, S. Qonsuah	45
<i>In foreign language:-</i>	
— Khartoum delinquency in Five Years, Dr. K. Dessougui	524

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. AHMED M. KHALIFA

MEMBERS OF THE BOARD:

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Sheikh Mohamed Abou Zahra
Dr. Hassan El Saaty	Mr. El-Sadek El-Mahdy
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Mohamed Fathi
General Abbas Kotb	General Yousef Bahader
Mr. Abd El Fattah M. Hassan	Mr. Abdel Moneim El Maghraby
Mr. Aly Nour El-Din	Dr. Mokhtar Hamza

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira, P.O. Cairo

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. AHMED M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

E. YASSIN

SECRETARIES OF EDITORIAL STAFF

ESSAM EL-MILIGUI

M. NOOR FARAHAT.

Single Issue	Annual Subscription
Twenty Piasters	Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly

March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
U. A. R.

- After care: The practical and organizational aspects in U.A.R.
- Relation between psychic tension and homicide.
- Condemnation sans débat.
- Evaluation of self reported crime method.
- Khartoum delinquency in five years.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية وأجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

علم الاجتماع القانوني
والسياسة الجنائية

(عدد خاص)

المجلد الثاني عشر العدد الثالث نوفمبر ١٩٦٩



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن السامعي ، الأستاذ حسين عوص يريتي ،
الدواء عباس تطلب النفايش ، الأستاذ عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ عبد المنعم
المروبي ، الأستاذ علي نور الدين ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد الصادق
المهدي ، الأستاذ محمد فتحي ، الدكتور مفضل حيزة ، اللواء يوسف بهادر

الجلة الجنائية القومية

ميدان ابن خلدون بحدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدًا ورئيس التحرير : د. محمد ابراهيم زيد — السيد يس

سكرتير التحرير : محمد نور فرحات — سلوى بكى — زين العابدين مبارك

بلد النشر : الناشر ، الطبعة
النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة المختصرا ،
المنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموضوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) ، تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .
ه — أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
الجلة مضمونا على االة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق غولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جاتيين
موضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

نرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :
١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية
وغيراته ومؤلفه في ميدان المقال
أو ما يتصل به .

٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي
عولجت فيه .

٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالشككة . وعرض
موجز للدراسات السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التي توافرت
من البحث .

٤ — أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان المصدد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

مقدمة : الأستاذ الدكتور احمد محمد خليفة ٥٢٧

القسم الأول : دراسات نظرية ومنهجية ٥٢٩

— علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية ٥٣١
السيد يس

— مفهوم الضبط الاجتماعي ، دراسة في سوسيولوجية المعرفة . ٥٥٩
د. عزت حجازي

— دراسات وبحوث علم الاجتماع القانوني في مصر ٥٨٣
على حسن فهمي

القسم الثاني : دراسات تطبيقية ٦٠٧
— تشريعات الأحداث من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني . ٦٠٩
د. سيد عويس

— جرائم التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني . . ٦٥٩
د. آمال عثمان

— وجهة نظر في التشريع لجرائم المخدرات في مصر . . . ٦٧٥
د. سمير الجنزوري

الاتجاهات الأساسية في المناقشات ٦٩٣
مقال بالفرنسية .

— المنهج التاريخي وتفسير الظواهر القانونية ٧٤٤
د. ثروت آتيس الاسيوطي

نسبوة علمية

٢١ ما يو - اول يونيو ١٩٦٦

يضم هذا العدد الخاص من المجلة الجنائية القومية اعمال الندوة العلمية التي نظمتها وحدة بحوث السلوك الاجرامى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. في موضوع « علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية » والتي انعقدت جلساتها يومى ٣١ مايو ، واول يونيو ١٩٦٦ .

وعلم الاجتماع القانونى من علوم الاجتماع الخاصة التى اخذ اهتمام اساتذة القانون وعلماء الاجتماع يتجه اليها فى السنوات الأخيرة .

ويرجع هذا الاهتمام من وجهة نظر اساتذة القانون الى ان علم الاجتماع القانونى هو الخرج الوحيد لانفاذ القانون من الازمة التى ظل يعانيها لفترة طويلة نتيجة طغيان المناهج الشكلية فى القانون . إما من وجهة نظر علماء الاجتماع ، فلم يعد اهمال الدراسة الاجتماعية للقانون مقبولا بينما القانون ظاهرة اجتماعية محورية فى اى مجتمع انسانى .

ولا يعود اشتغال المركز بهذا المسألة الى مجرد وجود نص فى قانون انشائه يقضى باستشارته بصندد التشريعات الاجتماعية التى تعدها الدولة قبل صدورها ، بل الى ان المركز نفسه باعتباره صاحب الاختصاص العام فى دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة فى المجتمع المصرى ، قد اهتم دائما بالقانون بالمعنى الواسع فى صور متعددة . فكثير من الدراسات والبحوث الميدانية التى اجراها فى مجالات الجريمة والعقاب والمشكلات والمسائل الاجتماعية ، كانت تنتهى باقتراحات موضوعية تهدف الى تغيير او تعديل بعض القوانين القائمة ، او تدعو الى سن قوانين جديدة لئلا يكثر من السلبات فى مجال العمل الاجتماعى .

غير انه كان لا بد للمركز ان يقنن هذه الخبرات المتفرقة ، ولم يكن هناك من سبيل سوى الاهتمام النظرى والعلمى بعلم الاجتماع القانونى . وقد جاءت هذه الندوة العلمية التى نظمتها وحدة بحوث السلوك الاجرامى لتواكب اهتماما واسعا على المستوى العالمى بعلم الاجتماع القانونى ، والاستعانة المنتظمة ببحوثه وتطبيقاته ، وخاصة فى مجال تقدير كفاءة السياسات الجنائية والعقابية والإصلاحية المختلفة .

ولعله مما يؤكد سلامة الطريق الذى نسير فيه أن البحوث التى قدمت للندوة ، بما تضمنته من وعى دقيق بمختلف المشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية فى علم الاجتماع القانونى ، ترقى الى مستوى اهم البحوث العلمية الأجنبية التى نشرت فى هذا المجال مؤخرا . ان لم تنقها فى جوانب معينة .

وقد حرصت وحدة بحوث السلوك الاجرامى فى تخطيطها للندوة على ان تولى الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية اهتماما متساويا . فقدمت لها سبعة بحوث ، اربعة منها نظرية ومنهجية ، وثلاثة تطبيقية .

وقد حضر الندوة عدد من الاستاذة والخبراء والباحثين الذين اسهموا بطريقة بارزة فى نجلحها ، بالمناقشات الحية التى اداروها حول التقارير المقدمة . ولهذا روى أن يضم هذا العدد - بالإضافة الى البحوث التى قدمت للندوة - تقريراً وجيزاً عن أهم المناقشات التى دارت .

ولابد لنا ان نشير اخيراً ، الى أن هذه الندوة ببحوثها ومناقشتها تمسد مجرد خطوة أولى فى طريق الاهتمام بعلم الاجتماع القانونى ، ونرجو أن تتبعها خطوات وخطوات ، حتى تستبين ملامح هذا العلم ، وتستوى أسسه على دعائم منهجية ثابتة ، مما يتيح القيام بسلسلة من البحوث الميدانية تحاول أن تستكشف الآفاق المتعددة للتواهر القانونية فى مجتمعنا ، وتضع أسس فهمها وتفسيرها ، حتى يمكن شبطها وتوجيهها لتتفق مع المثل العليا للمجتمع الاشتراكى ، الذى تجاهد قوى الشعب العاملة فى سبيل اقامته .

رئيس مجلس ادارة المركز

نكفور أحمد محمد خليفة

القسم الاول : دراسات نظرية ومنهجية

علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية

ملاحظات منهجية

السيد يس

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

(١)

تعريفات بدينية لعلم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية

تحاول هذه الدراسة الوجيزة معالجة عدد من النقاط الخاصة بعلم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية . وليس من اليسر في الواقع التعرض لهذا الموضوع لانه يتعلق بموضوع خلاقي لم يحسم بعد بين العلماء . فهل هناك علم اجتماعي خاص للقانون يتميز بذاتية واضحة ، واستقلال علمي ، سواء فيما يتعلق بنظريته أو بمنهجه ؟

وهل هناك اتفاق بين العلماء على تعريف السياسة الجنائية وعلى أقسامها المختلفة ؟

١ - علم الاجتماع القانوني :

بالرغم من أن لعلم الاجتماع القانوني تراث راسخ يشمل كل الاسهامات التي قدمها المفكرون منذ قديم حول صلة القانون بالاجتماع ، وبالرغم من المؤلفات التي خصصها له علماء اجتماع معروفون مثل أرليش ، وفيرير ، وجيرفينش (١) ، الا انه ما زال يحتدم الجدل حول شرعية وجود علم للاجتماع القانوني (٢) .

والحقيقة أنه بالرغم من أن مشكلة التعريف في العلم بوجه علم مشكلة أساسية ألا أنها تبدو باللغة الصعوبة في مجال العلوم الاجتماعية إذا ما تعلق بتعريف علم من بينها أو فرع من فروعها . ومرد ذلك الى أن الاسس المنهجية لهذه العلوم ما زال مختلفا بشأنها اشد الاختلاف ، ويبدو ذلك من

(١) انظر :

— Ehrlich, E., Fundamental principles of the sociology of law, Mass., Harvard University press, 1936.

— Weber, M., On law in Economy and Society, N.Y., A. Clarion Book, 1967.

— Gurvitch, G., Sociology of Law, London, 1955.

(٢) انظر في انكار وجود علم اجتماعي للقانون :

— Stone, J., Social Dimensions of Law and Justice, London: Stevens & Sons Lim., 1966, 28 - 31.

التعريفات المتعددة التي اقترحت لعلم الاجتماع ، والتي ما زالت حتى الوقت الراهن تتنازع ميدانه (١) .

وعلى ذلك ليس من السهل ترجيح تعريف على آخر من بين عشرات التعريفات التي تعطى لعلم الاجتماع القانوني .

وعلى هذا نعرض نماذج من هذه التعريفات .

تعريف كاربونييه :

علم الاجتماع القانوني هو العلم الذي يدرس الجانب القانوني من الظواهر الاجتماعية ، باستخدام مناهج وأدوات البحث السائدة في علم الاجتماع ، بالإضافة الى مناهج وأدوات بحث خاصة به ، وتتفق مع طبيعة موضوعه (٢) .

تعريف جيرفيتش :

علم الاجتماع القانوني هو دراسة جماع الواقع الاجتماعي للقانون ، بإقامة العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأنساقه ، وصور الإفصاح والتعبير عنه ، وبين أنماط الأطر الاجتماعية المقابلة ، ويبحث كذلك في نفس الوقت التغيرات التي تلحق بأهمية القانون ، والتذبذب الذي يلحق بأدواته ومذاهبه ، والدور المتنوع الذي تقوم به جماعات رجال القانون ، وأخيرا النزعات الغالبة التي تسيطر على نشأة ونمو القانون ، وعوامل هذا النمو داخل الابنية الاجتماعية الكلية والجزئية (٣) .

تعريف كوينغليه :

علم الاجتماع القانوني هو الدراسة المبنية لنشأة القواعد القانونية ، والوقائع القانونية ، وأنماط التنظيم القانوني ، والنظم الموضوعية للقانون

(١) انظر لجيرفيتش عرضا نلديا شاملا لهذه التعريفات :

- Gurvitch, G., *Traité de Sociologie*, Paris: P. U. F., 1962 T. I, 1 — 27.

(٢) انظر :

Carbonnier, J., *Sociologie Juridique*, (*Sociologie du Droit de la famille*), Cours Dactylographiée, Paris, sans date.

(٣) انظر :

Gurvitch, G., *Problèmes de Sociologie du Droit*, in: *Traité de Sociologie*, op. cit., T. II, 173 — 206.

الخاص والعام - كما تفصح عن نفسها بوجه خاص في الالتزام والعقد والمسئولية ، كما يبحث علم الاجتماع القانوني تطور هذه الافكار ، وما يصاحبها من تغيرات تلحق بالقانون (١) .

على ضوء هذه التعريفات نستطيع ان نستخلص انه ايا كانت الفروق بينها ، فانها جميعا تجمع على امور هامة - هي ان علم الاجتماع القانوني فرع من غرور علم الاجتماع العام ، يصطنع في دراسته وبحوثه المناهج وادوات البحث المعروفة في علم الاجتماع .

ومن هنا استخلص كاريونيه نواحي الاختلاف الاساسية بين القانون كعلم وبين علم الاجتماع القانوني ، ذلك ان ما يدرسه القانون باعتباره قاعدة يدرسه علم الاجتماع القانوني باعتباره ظاهرة . فالفكرة الاساسية في علم الاجتماع القانوني ، ان القانون يمكن النظر اليه بحسابه سلسلة من الظواهر ، بكل ما تعنيه كلمة الظاهرة من معنى .

ولا ينبغي ان نستدل من اختلاف العلماء بحدود تعريف علم الاجتماع القانوني دلالة على حداثة نشأته ، او على عدم جدارته العلمية بالتصدي للمشكلات الكبرى التي يطمح الى دراستها وبحوثها ، ذلك ان القانون نفسه ، وهو من اقدم العلوم الاجتماعية ما زال الخلاف محتدما بشأن تعريفه .

وعلى ذلك فليس يعنى القانوني الذي يريد الاستعانة باسهامات علم الاجتماع هذا الاختلاف البين في التعريفات ، فعالم الاجتماع الذي يريد دراسة القانون قد يروعه ايضا تعدد تعريفاته (٢) .

واذا كان العرض السابق يعطى فكرة موجزة عن تعريف علم الاجتماع القانوني ، فقد آن ان ننقل لتعريف السياسة الجنائية .

٢ - السياسة الجنائية :

اختلف الفقهاء بحدود تعريف السياسة الجنائية . فقد رأى الفقيه الالماني فويرباخ - الذي ينسب له فضل بداية استخدام هذا المصطلح في بداية القرن

(١) انظر :

Cuvillier, A., Manuel de Sociologie, Paris: P.U.F., 1960, T. 2., p. 462 et SS.

Cairns, H., Law and the Social Sciences, London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1935, 124 — 168.

(٢)

التاسع عشر — انها مجموعة التدابير التى تتخذ فى بلد ما وفى وقت معين بفرض مكافحة الاجرام فيه .

غير ان الخلاف ثار بصدد ما هو المقصود بمكافحة الاجرام ؟ هل يعنى به رد فعل الدولة ضد الجريمة عقب وقوعها عن طريق اللجوء الى العقوبات التى ينص عليها القانون الجنائى ، ام انه يشمل ايضا منع الجريمة والوقاية منها قبل وقوعها ؟

والواقع ان الراى الاول من شأنه ان يضيق من منظور السياسة الجنائية فيحصر وظيفتها فى رد الفعل العقابى اساسا لللاحق على ارتكاب الجريمة . فى حين ان الراى الثانى من شأنه ان يوسع من منظور السياسة الجنائية ، ليجعل هناك تداخلا بينها وبين السياسة الاجتماعية بوجه عام ، التى تهدف بين ما تهدف الى منع الاسباب الاجتماعية للجرام ، والانحراف . وقد حاول بعض الفقهاء التوفيق بين هذين الرايين فذهب الى ان كلا من وظيفة المنع وما يسمى بوظيفة العقاب ، اصبحت تدخل فى مدلول الدفاع الاجتماعى ، ولذلك فالصحيح — فى نظره — ان السياسة الجنائية هى التى تحدد النشاط الذى يجب ان تبذله الدولة لتحقيق الدفاع الاجتماعى .

وفى رأينا ان اى تعريف للسياسة الجنائية لابد ان يبدأ من التكيف المنهجى لوظيفة علم العقوبات من ناحية وعلم الاجرام من ناحية ثانية . فاذا كان علم قانون العقوبات لا يهتم بالجريمة الا كتجريد قانونى ، واذا كان علم الاجرام لا يهتم بالجريمة الا كحقيقة انسانية واجتماعية ، فان السياسة الجنائية تؤلف بين هذين المنظورين فتتظر للجريمة على اساسهما معا . وعلى ذلك فالسياسة الجنائية فى نظرنا هى نسق المعايير والتدابير التى يجابه بها مجتمع ما فى مرحلة تاريخية معينة ، الظاهرة الاجرامية بحسبانها تجريدا قانونيا من ناحية ، وحقيقة انسانية اجتماعية من ناحية أخرى ، بفرض الوقاية منها ومكافحتها وعلاجها (١) .

وتجدر الاشارة الى ان السياسة الجنائية لا تنهض فحسب على نتائج علمى الاجرام ، والعقاب ، بل على القيم أيضا .

وفى هذا المعنى يذهب الاستاذ الدكتور خليفة الى ان السياسة الجنائية

(١) انظر : السيد يس ، محاضرات فى الدفاع الاجتماعى ، البرنامج التدريبى للسادة وكلاء النائب العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٨ ، (غير منشورة) .

هى الراى الذى يأخذ به المشرع من بين الآراء المختلفة ، والقاعدة التى يستقر عليها ، بعد أن يأخذ علما بالحقائق ويقدر ويختار بين القيم (١) .

ويرى بعض المؤلفين أن السياسة الجنائية تنقسم الى ثلاثة أنواع :

— **تشريعية** : تحدد الجزاءات الجنائية المقابلة للجرائم ، كما تحدد التدابير المانعة والمقابلة للخطورة الإجرامية .

— **وقضائية** : وهى التى تحدد إجراءات الخصومة توصلا لتطبيق الجزاءات الجنائية أو التدابير المانعة للجريمة ومدى سلطة القاضي فى توقيعها .

— **وتنفيذية** : وهى التى تحدد سلطة الإدارة العقابية المكلفة بتنفيذ الجزاءات الجنائية والتدابير المانعة ، ومدى رقابة السلطة القضائية على هذا التنفيذ (٢) .

وأن كان البعض يرى أن ليس ثمة محل لهذه التفرقة ، إذ أن السياسة الجنائية بصفة عامة تعتمد على التشريع ، سواء فى ضوء نصوص التجريم والعقاب ، أو القواعد الإجرائية أو اللاتحجية التى تحدد أساليب التنفيذ العقابى . فالسياسة الجنائية فى نهاية الأمر مقصورة على المشرع الجنائى بهذا المعنى (٣) .

(٢)

علم الاجتماع وعلم الاجتماع القانونى مشكلات عامة

إذا وامقنا على ما يراه عدد كبير من الباحثين من أن علم الاجتماع القانونى يعد أحد الفروع المتميزة لعلم الاجتماع العام (٤) ، فإن معنى ذلك أن كل

(١) أنظر : د. أحمد خليفة : النظرية العامة للجريمة ، دراسة فى فلسفة القانون الجنائى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٥٥ .

(٢) أنظر : د. أحمد فتحى سرور ، السياسة الجنائية ، القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٠ ، ص ٦ - ٧ وفى نفس الاتجاه د. على راشد ، تخطيط السياسة الجنائية فى البلاد العربية ، منشورات المكتب الدولى العربى لمكافحة الجريمة ، بغداد ، ١٩٦٨ .

(٣) على حسن نمى ، علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، تقرير مقدم للحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ، ١٠ - ١٢ فبراير ١٩٦٩ .

(٤) أنظر فى ذلك :

— Carbonnier, op. cit.

— Gurvitch, Problèmes de Sociologie du Droit, op. cit.

المشكلات التي تنشأ بصدد علم الاجتماع لابد أن تترك آثارها على علم الاجتماع القانوني .

ومن المعروف أن علم الاجتماع أتبع له — بفضل مجهودات أوجست كومت في منتصف القرن التاسع عشر — أن يظهر كعلم مستقل . بيد أنه كان عليه أن يكافح لتحديد مجالات بحثه ، وتوضيح علاقته بباقي العلوم . ولعل خير ما يوضح جوانب المعركة التي كان على علم الاجتماع أن يخوضها ، ما ذكره دوركايم في مقال نشره باللغة الإيطالية في بداية القرن العشرين وعنوانه : « علم الاجتماع ومجاله العلمي » . فقد قرر في مقدمته أن علما لم يكسب يلتزم سبل الحياة ، لا يمكنه أن يمتلك منذ البداية سوى معنى غير محدد وغامض لجمال الواقع الذي عليه أن يوجه اهتمامه إليه ، ولا يستطيع أيضا أن يتأكد مسبقا من ميدانه وحدوده . وهو من ثم لا يستطيع أن يحصل على رؤية أوضح ما لم يمتلك قاعدة توجه بحوثه . ومن ناحية أخرى من الأهمية بمكان له أن يكتسب وعيا أدق بموضوعه ، لأن طريق العالم يصبح أكثر اتساعا كلما كان أحسن توجيها ، ويغدو أكثر منهجية كلما كان أقدر على أن يضع طبيعة الأرض التي يخترقها في حسبه (١) .

ولعل ذلك كله هو الذي أدى إلى الاختلافات العديدة التي ثارت بصدد تحديد طبيعة علم الاجتماع . فقد نظر لعلم الاجتماع من خلال أربع وجهات نظر :

- بحسبانه علما اجتماعيا مستقلا .
- وباعتباره تأليفا بين العلوم الاجتماعية الأخرى .
- وباعتباره العلم الاجتماعي الاساسي .
- وباعتباره منهجا لدراسة الظواهر الاجتماعية .

وإذا كان مرور السنين قد استطاع أن يذيب بين الخلافات الأساسية الخاصة بتحديد طبيعة علم الاجتماع ، إلا أن ذلك لا ينفى وجود مشكلات نظرية عديدة تتمثل في عدم اتفاق العلماء والباحثين على تعريفه . وغنى عن البيان أن الاتفاق على تعريف موحد ليس مسألة أكاديمية بحتة ، بل أنها تتعلق

Durkheim, E., La Sociologie et son domaine scientifique, in :
Cuvillier, A., Où va la Sociologie Française, Paris : Marcel
Rivière et Cie, 1953, 177 - 208.

لوثق اتصال بموضوع بالغ الاهمية هو الاتصال والاستمرار الفكرى ، الذى يعد بمثابة الشرط الاول لتراكم المعرفة السوسيولوجية على اساس سليم (١) .

ويكفى أن نطالع مرجعا هاما كتب في حوالى منتصف القرن (عام ١٩٤٥) ، وهو كتاب « علم اجتماع القرن العشرين » الذى اشرف على تصنيفه جيريفتش ومور ، لكى نعرف أن خلافاً منهجية أساسية كانت في هذا الوقت على أشدها بين علماء الاجتماع . وبالرغم من أن جيريفتش ومور ذكرا في مقدمتهما أن الكتاب — مثله في ذلك مثل علم اجتماع القرن العشرين — حاول أن يغلب « منطق المشكلات » على منطق « الانساق والمدارس » ، أى بعبارة أخرى التركيز على دراسة مشكلات معينة بغض النظر عن الاختلافات بين المدارس العلمية المختلفة بصدها ، وذلك باعتبار أن علم الاجتماع الحديث أصبح لا يقيم تعارفاً بين البحث الأمبريكي والتحليل النظرى ، غير أن ذلك في الحقيقة لا ينفى أن « منطق المشكلات » لابد له أن يعتمد ، سواء أراد الباحثون أو لم يريدوا — على منطق « الانساق والمدارس » . والا فكيف لنا أن نفسر لماذا يختلف الباحثون فيما بينهم اختلافات كبيرة بصدد دراسة ظاهرة اجتماعية كالقانون من وجهة النظر السوسيولوجية ؟ ليس هناك من تفسير سوى أن منطق « الانساق والمدارس » ما زالت له الطلبة على « منطق المشكلات » . وإذا كان هذا الوضع سائداً في منتصف القرن ، فيمكن القول — دون مبالغة — أنه ما زال سائداً حتى اليوم . ويصدق ذلك حتى إذا سلمنا مع ريمون آرون أن عالم الاجتماع اليوم لا يجابه مذاهب أو انساباً ، بقدر ما يواجه عدة مفاهيم كلية تؤثر على الطريقة التى يتصور بها علم الاجتماع ، والتى يمارس (١) . فالتضاد الرئيسى في رأيه يكمن اليوم بين علم الاجتماع التريكي والتاريخى كما يطبق في البلاد الاشتراكية ، وعلم الاجتماع الأمبريكي والتحليلى كما يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية . فبالإضافة إلى التضاد بين هذين النمطين من أنماط علم الاجتماع أن لم يكن هو نفسه « منطق الانساق والمدارس » ؟ صحيح أنه حدث في السنوات

(١) يمكن القول أن أى فرع من فروع المعرفة ينمو بطريقة تراكمية ، لابد أن تتوافر له ثلاثة شروط : أن يكون بوسعه أن يظل من الأخطاء التى تقع في ميدانه ، وأن يكون في إكائه أن يرد إلى نسق من المبادئ المقبولة وغير المخطف بشئها ، وأن يستطيع الاستنادة من أخطائه لتأثير مبادئه نفسه .

انظر في ذلك :

Kedrov, B. M., L'organisation de la recherche scientifique, in:
Science et Synthèse, Paris: Gallimard, 1967, 184 — 280.

Aron, R., Les étapes de la pensée sociologique, Paris: Gallimard, (٢)
1966, 9 — 22.

الآخرة اقتراب بين هذين النمطين : بعد نمو ما يطلق عليه الآن علم الاجتماع الماركسي الإمبريكي . الذى يقوم على اجراء بحوث ميدانية باستخدام مناهج واساليب البحث التى يشيع استخدامها فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن مما لا شك فيه ان الفروق ما زالت جوهرية بينهما .

غير ان هذا لا ينفى انه داخل معسكر علم الاجتماع البورجوازي — ان صح التعبير — ما زالت الخلافات النظرية بين المدارس على أشدها . وبالرغم من محاولات التقارب الملحوظة بين كل مدرسة والمدارس الأخرى ، ونزوعها نحو ما يسميه سوروكين « النمط الكامل » . الا ان هذا لا يعنى الإختفاء الكلى للمدارس السوسيولوجية التى كانت سائدة حتى عام ١٩٢٥ . والتى سبق لسوروكين ان حللها تحليلًا نقديًا (١) . ويكفى للدلالة على ذلك مراجعة التصنيفات المتعددة التى وضعها المؤلفون للنظرية السوسيولوجية المعاصرة (٢) .

وايا ما كان الامر ، فما نظننا بحاجة الى الاضافة فى اثر التضارب بين الأطر النظرية . أو اذا شئنا تعبيراً أدق بين الاسس المنهجية المختلفة التى افترحت لعلم الاجتماع على بناء العلم نفسه ، ومن ثم على علوم الاجتماع الخاصة . كعلم الاجتماع القانوني .

ويكفى ان نشير الى ان الاختلاف فى تحديد الاسس المنهجية لعلم الاجتماع بين العالم البلجيكي دبريل ، والعالم الفرنسى جيرفتشى ، قد أدى بكل منهما الى ان ينظر للقانون نظرة مغايرة تماماً للآخر . فدبريل تحت التأثير المشترك لسميل وتارد ، عرف علم الاجتماع باعتباره دراسة مختلف الروابط الاجتماعية وذلك فى كتابه « العلاقة الاجتماعية » (عام ١٩١٢) ، ثم عاد عام ١٩٤٨ فى كتابه علم الاجتماع العام فعرّفه بأنه علم « الجماعات الاجتماعية » (٣) . وهو لذلك يهتم بدراسة أنماط هذه الجماعات ، واضعاً فى الاعتبار « قوتها الاجتماعية » و « وبنائها » و « نزوعها نحو التنظيم » .

(١) راجع :

Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N.Y.:
Harper Torchbook edition, 1964.

(٢) انظر :

— Sorokin, P., Sociological theories today N.Y. Harper & Row,
Publishers, 1966.

— Dupréel, E., Sociologie Générale, Paris: P.U.F., 1948.

(٣) انظر :

وقد أدى به هذا التحديد الى دراسة ظاهرة القانون من خلال دراسة الجماعات الاجتماعية . فهناك أولا جماعات المتخصصين في القانون : اساتذة كانوا او قضاة او محامين . الذين يمارسون عملهم في الكليات والمحاكم ؛ والذين يعد القانون بالنسبة لهم بمثابة القيمة المشتركة . وهذه الجماعات تبدو أهميتها في علاقتها بباقي الجماعات . وهناك أيضا جماعات السلطة التي تقف وراء سن القوانين والتشريعات المختلفة . وبالإضافة الى ذلك تتكون من بين الجمهور جماعة أخرى هي جماعة « المتقاضين » .

أما جيرفيتش وهو صاحب نسق خاص به في علم الاجتماع . فنجد أنه ينظر للقانون — من وجهة النظر السوسيولوجية — نظرة تتطابق تماما مع النسق العام الذي وضعه لعلم الاجتماع . بعبارة أخرى : علم الاجتماع القانوني عند جيرفيتش يعد تطبيقا دقيقا لعلم الاجتماع العام عنده . فعند جيرفيتش ثلاثة أنماط أساسية يقيم عليها تحليله : الأنماط السوسيولوجية الجزئية (ميكروسوسيولوجي) وأنماط الجماعات الخاصة : وأنماط المجتمعات الكلية (ماكروسوسيولوجي) . وقد أقام جيرفيتش الاسس المنهجية لعلم الاجتماع القانوني على ضوء هذه الأنماط الثلاثة .

وبخلاصة ما نريد أن نركز عليه هنا أنه لا يمكن فصل مناقشة الاسس المنهجية لعلم الاجتماع القانوني عن مناقشة تطور علم الاجتماع من ناحية ، وتطور مدارس القانون من ناحية أخرى .

(٣)

علم الاجتماع القانوني

مسلّماته ومشكلاته

يرى بعض الباحثين أن هناك مسلّمات أربع ينهض على أساسها علم الاجتماع القانوني . وبالرغم من أنه لا يمكن القول أن هناك اتفاقا بين الباحثين على كل هذه المسلّمات أو على طريقة صياغتها ؛ إلا أنه مما لا شك فيه أنها تلقى اذواء قوية على الاطار النظري الذي يصدر عنه علم الاجتماع القانوني بوجه عام .

وهذه المسلّمات الاساسية هي :

- ان القانون له طابع اجتماعي .
- ان القانون له طابع تاريخي .
- ان القانون يوجد في المكان والزمان .
- ان القانون يتغير .

ونفصل فيما يلي الحديث عن كل مسألة من هذه المسلمات (١) .

(١) المسلمات :

١ - الطابع الاجتماعي للقانون :

يفترض علم الاجتماع القانوني أولا أن للقانون طبعيا اجتماعيا . وهذا الافتراض يعد مسألة لعلم الاجتماع القانوني وحدا له في نفس الوقت .

بعبارة أخرى لا يمكن — بناء على هذه المسألة — لا يمكن فهم القانون بغير ربطه ربطا وثيقا بالسياق الاجتماعي . تحليل هذا السياق الاجتماعي ، إذن ، بما يتضمنه من روابط اجتماعية معينة هو المفتاح الذي سيتيح لنا أن نفهم نشأة القاعدة القانونية ونموها وتطورها وزوالها .

٢ - الطابع التاريخي للقانون :

افتراض الطابع الاجتماعي للقانون ، معناه البحث عنه ودراسته وتحليله في البيئة التي هي مزيج من العلاقات الاجتماعية المتفاعلة ، والاتجاهات الإنسانية والتي يطلق على جماعها المجتمع . وبمقتضى هذه المسألة الثانية ، المجتمع لا يوجد إلا في الزمن التاريخي ، وهو بالتالي يعد دائما معطى تاريخيا ، متغيرا في واقعته المحسوسة . على هدى ذلك المبدأ نفترض الطابع التاريخي للقانون .

ومن هنا حق لنا أن نصوغ مبدأ عاما مقتضاؤه أن أي علم اجتماع قانوني لا يفترض الطابع التاريخي للقانون ، يصبح علم اجتماع للقانون الطبيعي . فمذهب القانون الطبيعي — كما هو معروف — هو الذي يزعم أنه يعلو على اعتبارات الزمان والمكان ، بما يتضمنه من حقائق ثابتة يصدق تطبيقها على عدد لا يتناهى من الحالات .

وعلى ذلك يمكن القول أنه لا يستطيع أحد أن يعرف الطابع الاجتماعي للقانون ، ولا أن يتعمقه ويحلل مختلف جنباته بغير أن يضع في حساباته الطابع التاريخي له .

(١) امتحنا بسعد هذا الموضوع امتحانا رئيسيا على :

Horvath, B., Sociologie juridique et Théorie processuelle du Droit,
in: Archives de Philosophie du droit et de Sociologie juridique,
No. 1 - 2, 1985, 181 - 242.

٢ — القانون يوجد في المكان والزمان :

يفترض علم الاجتماع القانوني ثالثا أن القانون له أبعاد مكانية وزمانية . وهذا الافتراض ليس سوى نتيجة للطابع الاجتماعي والتاريخي له ، ولذلك يمكن أن يعد نتيجة مستقاة من المسلمات السابقة . فالاجتماع التاريخي يتكون دائما في مكان وزمان معينين .

٤ — القانون يتغير :

يفترض علم الاجتماع القانوني رابعا أن القانون يتغير ، والحقيقة أن هذه المسئلة الأخيرة تعد نتيجة منطقية مترتبة على الفروض الثلاثة السابقة . فإذا كان القانون اجتماعيا وتاريخيا ويتخذ وضعاً محدداً في المكان والزمان ، فلا بد أن يشمله التغير .

أن تغير القانون — فيما يرى بعض الباحثين — هو الذي يريد تفسيره علم الاجتماع القانوني . وبالرغم من أننا نستطيع أن نكتشف عن قانون غير متغير ، إلا أن ذلك يمكن أن يحدث كحالة فردية ، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك أساسا للتفسير أو للتعميم .

أن إمكانية التوصل إلى تفسير عام هو منطق هذا الفرض وحده في نفس الوقت . ذلك أنه في غمار تغير جذري لا يبقى هناك شيء يستحق التفسير . فالتغير الجذري يدمر ماهية الشيء الذي تغير ويجعل أي تعميم مستحيلا . ولذلك ينبغي وضع الحدود الدقيقة بين النزعة التي تهدف إلى التعميم وتلك التي تهدف إلى التفسير .

فالنزعة إلى التعميم تقود علم الاجتماع القانوني ناحية غير المتغير ، أي نحو القانون الطبيعي الذي يقضي — بحكم منطقته — على المشكلة الرئيسية التي يحاول علم الاجتماع القانوني دراستها : أي تغير القانون . وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن مذهب القانون الطبيعي لا يعترف بتغير القانون ، ما دام يرى أنه يعلو فوق اعتبارات المكان والزمان .

ومن ناحية أخرى نجد أن النزعة إلى التفسير تغري علم الاجتماع القانوني وتغفله نحو الميادين الخطرة الخاصة بالتغير الجذري ، الذي يعد الحاجز الذي لا يمكن تجاوزه لأي تفسير . فمعرفة التغير تفترض دائما حدا أدنى من التغير مع حد أدنى من الثبات . ولكي يمكن لبحوث علم الاجتماع القانوني أن تكون ممكنة ، فينبغي افتراض تغير القانون ، ولكن ليس تغيره الجذري .

(ب) المشكلات الأساسية :

وإذا كانت هذه هي المسلمات التي ينهض على أساسها علم الاجتماع القانوني ، فإن ثمة مشكلات رئيسية يتعرض لها ، يمكن أن تجمل في :

- مشكلة الاقتصاد والقانون .
- الصراع والقانون .
- السلطة والقانون .
- العلم والقانون .
- الديموى والقانون .

ولما كان المجال لا يسمح لنا بالافاضة ، فسنقتنع بمجرد الإشارة الى أهم النقاط في هذه المشكلات .

١ — الاقتصاد والقانون :

ان علم الاجتماع القانوني يهتم أساسا بدراسة الروابط بين الاقتصاد والقانون في التغيرات التاريخية التي تلحق بهما ، وفي الوظائف الاجتماعية التي يقومان بها ، وكذلك في تأثير هذه الروابط على منطق العلاقات القانونية .

ان النشأة والتطور والانهيار ، بالمعنى التاريخي والاجتماعي والمنطقي والمعرفي لكل من هذه الكليات ، تستغرق صور التغير التي يمكن أن تلحق بأى بناء . وعلم الاجتماع القانوني — بحكم موضوعه — يعنى أساسا بدراسة تغير القانون في علاقته مع باقى المواضع الاجتماعية .

وقد اظهرت دراسة المعطيات التاريخية أن هناك ترابطا وثيقا بين نشأة وتطور وانهيار كل من الاقتصاد والقانون .

وإذا كانت هذه حقيقة لا يرقى إليها الشك ، الا أن ما يدور حوله الجدل والنقاش هو ما إذا كانت هذه العلاقة شاملة أو لا ، بعبارة أخرى ، هل تسمح بتأثير عوامل اجتماعية أخرى سواء على القانون ، أو على الاقتصاد ثم يأتى بعد ذلك التساؤل عن اتجاه تأثير الاقتصاد على القانون وقدر هذا التأثير .

وفى بداية تاريخ القانون ، نجد اقتصادا بدائيا هو الذى يحدد فعلا النظام القانونى . ويؤكد علم الائنولوجيا التأثير الكبير للعوامل الاقتصادية ، وان كان ينكر تأثيرها المطلق الشامل . وقد سبق أن درس هوبهاوس وهوبلز وجينز مرج الارتباطات الاحصائية بين الثقافة المادية والنظم القانونية للشعوب البسيطة ، وقد سمحت الأرقام الاحصائية لهؤلاء المؤلفين بتقدير قدر هذا التأثير المتبادل .

ان الاقطاع والراسمالية والامبريالية تكشف عن مراحل متميزة فى الاقتصاد وفى القانون ايضا . ويشير ذلك بوضوح الى العلاقات الوثيقة بين الاقتصاد والقانون .

ومن هنا فتحليل كل فترة تاريخية لابد أن يضع فى اعتباره — من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى — دراسة البناء الاقتصادى لكى نستطيع أن نصل الى فهم متعمق للقانون فى نشأته وتطوره وزواله .

٢ — الصراع والقانون :

يمكن القول بوجه عام — وان لم يكن بصورة مطلقة — أن القانون نشأ لكى يحل محل الصراع . ان الانتقام أصبح نظاما قانونيا حالما احيط بتنفيذه ببعض الشكليات المنصوص عليها . وتطور وسائل الاثبات — من ناحية أخرى — انها يعكس فى الواقع محاولات تهذيب وسائل الصراع .

الا انه يمكن القول أن هناك كثيرا من النظم القانونية نشأت من أجل الصراع ، أى أن الصراع ذاته كان شرط وجودها ، ولم تنشأ لكى تحل محله . وهناك نظم قانونية يمكن ألا نجد أى رابطة مباشرة تربطها بالصراع مثل الزواج والميراث .

وتبدو أهمية دراسة الصراع والقانون ، فى أن الصراع ليس شيئا عارضا فى حياة المجتمعات الانسانية . فهذه المجتمعات فى نظر عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين لا يمكن أن تفهم وتفسر الا من خلال مقولة الصراع . واذا ذهبنا مع الفيلسوف الفرنسى فوكو (١) أن هناك ثلاث مناطق تغطى خريطة العلوم الانسانية كلها وهى: المنطقة السيكلوجية والمنطقة الفيلولوجية والمنطقة السوسيوولوجية ، فاننا نراه يربط هذه المنطقة الاخيرة بالاقتصاد ، حيث يبدو فيها الانسان كائننا له حاجات ورغبات . وهو فى مسعىه لاشباعها،

(١) انظر :

Foucault, M., Les mots et les choses, Paris: Gallimard, 1966,
366 - 378.

تكون لديه مصالح يريد الدفاع عنها ، وأرباح يرنو إليها ، مما يضعه في مواجهة غيره من البشر . وهو يوجد — باختصار — في موقف صراع لا يمكن تجاهله . وهذه الصراعات ، يحاول أن يتجنبها ، أن يهرب منها ، أو يسعى إلى السيطرة عليها وقهرها ، أو لكي يجد حلا يهدى من عنفها ، ولو درجات ، أو لزمن محدود . وهو لذلك ينشئ مجموعة من القواعد والمعايير تعد تحديدا للصراع وتجديدا له في نفس الوقت .

ومن هنا تبدو أهمية دراسة الصراع في المجتمع لفهم العوامل التي تتعلق بتغير القانون .

٢ — السلطة والقانون :

بالرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين السلطة والقانون ، إلا أن العلاقات المتبادلة بينهما تأتي في المقام الثالث ، بعد تحديد العلاقة بين الاقتصاد والقانون وبين الصراع والقانون . وذلك : أولا لأن الاقتصاد والصراع بحسبانها بواضعات اجتماعية يتشكلان في مواقف سلطة ، والسلطة بالتالي تستمد جزءا كبيرا من تأثيرها بالاستناد إلى الاقتصاد والصراع ، ومن ناحية أخرى فإن السلطة إذا نظرنا إليها بحسبانها السيطرة المنفردة لفئة من الاتجاهات على أخرى ، تعد ظاهرة أكثر محدودية من الاقتصاد والصراع مادام هو بناء السلطة ذاتها ، فإن العلاقات الوظيفية بينهما ، لا تكون علاقة بين شيئين متبايزين ، ولكن هي علاقة بين الشيء واحد مكوناته أو عناصره .

وتبدو أهمية رصد وتحليل العلاقة بين السلطة والقانون في أن نشأة وتطور وانحيار القانون عادة ما تصاحب نشأة وتطور وانحيار السلطة . ويكفى بهذا الصدد أن نتحدث عن تغير السلطة من المجتمع البدائي إلى المجتمع الاقطاعي ، ثم من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي، وأثر ذلك كله في تغير القانون .

٤ — العلم والقانون :

لا يقصد بالعلم في هذا المجال كل ضروب المعرفة فحسب ، وإنما أيضا ضروب الخطأ والجهل (١) ، التي لابد أن تصاحب المعرفة باعتبارها إحدى البواضعات الاجتماعية .

(١) انظر في التفرقة بين الجهل النافع والجهل العلمي من وجهة النظر المعرفية :

Fourastié, J., Les conditions de l'esprit scientifique, Paris: Gallimard, 1966, 25 - 57.

والعلم يأتي في المرتبة الرابعة بين العوامل التي تؤثر على تطور القانون .
ذلك لان العلم عامل وسيط ينقل تأثير العوامل الاخرى : الاقتصاد والصراع
والسلطة ، وحيثما بحرف تأثير هذه العوامل عن مساراتها الاصلية .

ولكن كيف نشأت العلاقة بين العلم والقانون ؟ ان من يتتبع النشأة التاريخية
للقانون يستطيع ان يلاحظ غياب الفكرة التي مؤداها ان القانون نشأ نشأة
تلقائية . فالحكم لم يكن ينظر اليه باعتباره تطبيقا لقواعد عامة وانما بحسبانه
حدسا الهيا . في هذه العهود التاريخية ، حيث كان العلم لم يخط بعد
خطواته الاولى ، كانت التقاليد وضروب السحر القانونية هي التي تسيطر
على الميدان . كانت التقاليد تخفى سن القوانين الجديدة مستقرة وراء
الايدولوجية التي مفادها التطبيق الصوري للقانون القديم . أما السحر
القانوني فقد كان يسمح بسن قوانين جديدة عن طريق الوحي القانوني
(بواسطة السحرة والانبيا ...) ومن هنا يختلط السحر القانوني بكل
صور الشكلية القانونية .

وبعد مراحل تطور عديدة وطويلة لا مجال للتفصيل فيها ، جاءت الفكرة
التي مبناها انه في الامكان ترشيد القانون ، وان عملية الترشيد هذه يمكن
لها ان تستعين بالعلم كمنهج من ناحية ، وبالنتائج التي تتوصل لها فروع
العلم الطبيعية والاجتماعية من ناحية اخرى .

غير انه نظرا للطبيعة الاجتماعية للعلم ، فانه بعد بمثابة الاداة التي
تمارس بها باقى العوامل التي اشرنا اليها ، وهي الاقتصاد والصراع والسلطة
تأثيرها على تطور القانون .

٥ - الدعوى والقانون :

لقد راينا ان تنظيم المجتمع — أى تنظيم الاقتصاد والصراع والسلطة
والعلم — تربطه بالقانون روابط وظيفية . غير ان القانون في تطوره ، يرتبط
اوثق ارتباطا بتطور الدعوى ، حتى ليحقق القول ان تطور القانون ليس
سوى تطور الدعوى في أبرز صورها . واذا كانت ليست كل دعوى تصد
من قبيل القانون ، فان تطور الدعوى يعد تطورا نحو القانون ، والقانون
ذاته ليس سوى جهاز الدعاوى في قمة تطوره . ومن بين كل المواضع
الاجتماعية ، تختلط الدعوى بالقانون اختلاطا شديدا .

ولقد مرت الدعوى بمراحل تطور متعددة ليس هنا مجال للتفصيل فيها .
غير انه تكفى الإشارة الى اهمية دراسة الدعوى من وجهة نظر علم الاجتماع
القانوني ، باعتباره الوسيلة التي لا مناص منها للحصول على العسالة
بمختلف صورها .

سمات السياسة الجنائية ومشكلاتها في ضوء علم الاجتماع القانوني

إذا كنا في الصفحات السابقة قد اشرنا بإيجاز الى المسلمات التي يقوم عليها علم الاجتماع القانوني ، وإلى المشكلات الرئيسية التي يجابهها ، فإننا نستطيع أن نجد تطبيقاً لهذه المسلمات والمشكلات بالنسبة للسياسة الجنائية .

(١) المسلمات :

١ - الطابع الاجتماعي للسياسة الجنائية :

إذا كانت اول مشكلة ينهض عليها علم الاجتماع القانوني هي ضرورة الاعتراف بالطابع الاجتماعي للقانون ، فإننا نرى أن أول ما ينبغي التأكيد عليه بصدد دراسة السياسة الجنائية تأكيد طابعها الاجتماعي . وتأكيد الطابع الاجتماعي لها يعني عدم عزلها عن السياسة الاجتماعية في المجتمع .

فالسياسة الجنائية لا يمكن في نظرنا أن تفهم ولا أن تدرس الا اذا ربطت وربطاً وثيقاً بالامور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، فسياسة التجريم بكل ما تتضمنه من معايير التجريم واتجاهاته ونوعية المصالح التي تختار لحمايتها الى غير ذلك ، وكذلك سياسة العقاب واتجاهاته ووسائله ، تربطها صلات عضوية وثيقة بالسياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي تصاغ هذه السياسة في ظله (١) .

٢ - الطابع التاريخي للسياسة الجنائية :

السياسة الجنائية ليست قواعد ثابتة غير قابلة للتغير ، بل انها لتتغير . ولمن تغير المجهود الفكرية التي تمبر بها الانسانية . ومن يتتبع تاريخ السياسات الجنائية ليستطيع ان يلهم بوضوح التغيرات الجوهرية التي كانت تدخل باستمرار على السياسات الجنائية .

فقد مر خط التطور ابتداء من السياسة الجنائية الكلاسيكية ، الى السياسة اللينوكلاسيكية ، الى السياسة الجنائية الوضعية ، الى السياسة الجنائية

(١) انظر : السيد يس ، السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية في حركة الدفاع الاجتماعي ، محاضرة ألقيت بدار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحماء والتشريع يوم الاحد ١٦ مارس ١٩٦٩ ، تحت النشر بمجلة مصر المصاصرة .

التوفيقية ، الى سياسة الدفاع الاجتماعى ، الى السياسة النيوكلاسيكية الجديدة (١) .

وفى كل مرة كانت تهدم اسس وتبنى اسس جديدة وتلقى مفاهيم قديمة مفاهيم قديمة وتحل محلها مفاهيم جديدة ، وتهجر افكار وتبنى افكار أخرى . ومن هنا فالسياسة الجنائية لها طابع تاريخى .

٣ - السياسة الجنائية توجد فى المكان والزمان :

هذه المسئلة نتيجة للطابع الاجتماعى والتاريخى للسياسة الجنائية . فلا يجوز الحديث عن سياسة جنائية على سبيل التجريد ، بل لابد من ربطها بمكان وزمان معينين .

وهذا المسئلة فى الواقع تجعلنا نشير الى مسألة بالغة الاهمية وهى **مشكلة السياسة الجنائية بين المحلية والعالمية** .

بعبارة أخرى ، هل يمكن تصور سياسة جنائية يصدق تطبيقها على مجتمعات متعددة حتى لو كانت متباينة ، أم أن السياسة الجنائية محلية بطبيعتها ، بمعنى أنها لابد أن تكون لصيقة بالواضعات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية فى كل مجتمع ؟

ان هذه المشكلة تثير مشكلة أعم هى **وحدة قوانين التطور الاجتماعى وشوعها** .

الواقع أن قوانين التطور الاجتماعى تتجزأ الى قوانين عامة صالحة لجميع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل قانون الدور الحاسم لمنطق الانتاج فى التطور الاجتماعى ، وقانون الصلة بين علاقات الانتاج وطابع الدول المنتجة ... الخ) والى قوانين محددة بتكوينات اجتماعية واقتصادية معينة .

والحقيقة أن القوانين العامة تعبر عن ارتباطات ضرورية خاصة بهذه

(١) انظر بهذا الصدد : د. أحمد التلمى سرور ، السياسة الجنائية (فكرتها ومذاهبها وتخطيطها) ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ .
د. على راشد ، نظرية القانون الجنائى الاجتماعى ، او المفهوم الاجتماعى للقانون الجنائى المعاصر ، دروس فى القانون الجنائى مع التعمق ، جامعة بغداد ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ (غير منشورة ، بالاستئصال) .

التكوينات ، في حين أن القوانين الخاصة تعبر عن ارتباطات وعلاقات تتميز بها تكوينات معينة (١) .

على هذا الضوء نستطيع أن نقرر أنه إذا كانت هناك بعض القواعد العامة التي يمكن أن نجدها في مجال السياسة الجنائية في حقبة تاريخية ما صالحة للتطبيق في كل المجتمعات ، إلا أن هناك قواعد لا يمكن نقلها وتطبيقها بحذافيرها في كل مكان ، ذلك أن السياسة الجنائية ، وكما سبق أن أشرنا تتأثر تأثرا بالغا بالسياسة الاجتماعية المطبقة في ظل ايدولوجية معينة ، ومن هنا فن كثيرا من التعديلات الجزئية التي تدخل على السياسة الجنائية تفشل في تحقيق الاهداف التي رمت إليها ، إذا ما بقيت السياسة الاجتماعية على حالها .

٤ - السياسة الجنائية تتغير :

هناك عوامل متعددة تسهم في تغيير السياسة الجنائية ، غير أنه من أهم العوامل التي تؤدي الى تغييرها في الوقت الراهن تغير ايدولوجية التي يطبقها المجتمع . وقد لوحظ أن السياسة الجنائية قد تغيرت تغيرات جوهرية بعدما انتصرت ثورة أكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وكذلك في المجتمعات التي طبقت الاشتراكية بعد ذلك (٢) .

وبمرور الزمن تكونت سياسة اشتراكية تتميز من جوانب متعددة عن السياسات الجنائية البورجوازية (٣) .

ومعنى ذلك ضرورة وضع التغيرات التي تلحق بالسياسات الجنائية في الاعتبار ، وكذلك أهمية تحليل عوامل هذا التغير وآثاره .

(ب) المشكلات التي تواجه السياسة الجنائية :

هناك مشكلات أساسية تؤثر في نوعية السياسة الجنائية وهي على غرار ما أشرنا إليه بصدد علم الاجتباع القانوني ، يمكن أن تجمل في :

(١) انظر فلزيان ، قوانين التطور الاجتماعي ، ترجمه الى العربية : م . طيخة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ١٨ - ١٩ ، وبصورة خاصة صفحات ١٥٠ - ١٩٣ .

(٢) انظر في التغيرات التي طرأت على السياسة الجنائية في الاتحاد السوفيتي : Cambre, H.,

Le Marxisme en Union Soviétique, Paris: Du seuil, 1955. 172 - 198.

(٣) انظر عرفنا لامبال حلقة تارنا من مشكلات قانون العقوبات الاشتراكي والتي تضمن عرضا كاملا للسياسة الجنائية الاشتراكية : المسوديس ، حلقة بحث دولية من مشكلات قانون العقوبات الاشتراكي ، عرض وتطبيق ، مصر المعاصرة ، المصعد ٢٣٦ ، ابريل ١٩٦٩ ، ٢٢٢ - ٢٥٧ .

- الاقتصاد والسياسة الجنائية .
- الصراع والسياسة الجنائية .
- السلطة والسياسة الجنائية .
- العلم والسياسة الجنائية .
- والدعوى والسياسة الجنائية .

١ — الاقتصاد والسياسة الجنائية :

ما هى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الجنائية ؟

يمكن القول بدون مبالغة أن السياسة الجنائية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا عبر كل عهودها بنوعية البناء الاقتصادى فى المجتمع (١) . ومن ثم نستطيع أن نقرر أن أى سياسة جنائية انما تعبر عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى مجتمع معين فى مرحلة تاريخية محددة (٢) .

ومن ثم فالتحليل الاقتصادى للمجتمع هو الذى يعطينا الفهم الواضح العميق لنوعية السياسة الجنائية المطبقة وحدودها ، وإمكانات تغييرها .

٢ — الصراع والسياسة الجنائية :

سبق لنا أن أشرنا أن الصراع يعد هو المقولة الاساسية التى تنهض عليها المجتمعات الانسانية . وفكرة الصراع فى علاقتها بالسياسة الجنائية يمكن أن توضع أيدينا على كثير من الجوانب الخافية والتى نادرا ما يكشف عنها المستار .

وقد كشفت بعض الدراسات النقدية فى علم الاجرام مثل دراسات العالم الأمريكى المعروف سذرلاند عن جرائم الخاصة (أصحاب الياقات المنفشة) (٣) ، كيف أن كبار رجال الاعمال المجرمين الذين ارتكبوا جرائم

(١) انظر بهذا الصدد : د. ثروت الاسيوطى ، فلسفة التاريخ المعاقبى ، مصر الممارسة ، العدد ٣٣٥ ، يناير ١٩٦٨ ، ٢٠٩ — ٢٩٤ .

(٢) السيد يس ، حركة الدفاع الاجتماعى والمجتمع العربى المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، مصر الممارسة ، العدد ٣٣٥ ، يناير ١٩٦٩ ، ١٦٦ — ١٧٩ .

(٣) انظر :

Sutherland, El., white — Collar Crimes, N.Y., 1949.

يعاقب عليها القانون الجنائي قد استطاعوا تغيير السياسة الجنائية المطبقة لصالحهم ، حتى يستبدلوا الإجراءات العقابية بإجراءات إدارية أو مدنية ، وحتى يدفعوا الغرامة بدلا من أن يدخلوا السجن . أن تحليل الصراع الطبقي في المجتمع يسمح لنا بدون أدنى شك بعرفة من هم الذين يقع عليهم الاختيار ليكونوا — دون غيرهم — ضحايا القانون الجنائي في أقصى صورة ، وأي طبقات اجتماعية دون غيرها ينادى بتطبيق السياسة الجنائية المعلنة عليها بحذانها بدون تهاون . أن هذا التحليل يستطيع أيضا أن يكشف لنا عن الأسباب الخفية الكابنة وراء فشل كثير من السياسات الجنائية الرسمية ، التي تظهر في صورة قوانين وتشريعات ولوائح وقرارات ومؤسسات عقابية وإصلاحية وغيرها .

٣ — السلطة والسياسة الجنائية :

من تعبر السلطة في المجتمع ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تحدد نوعيات ومواضع متعددة ومن بينها بطبيعة الأحوال السياسية الجنائية .

إذا كانت السلطة تعبر عن الرأسماليين والإقطاعيين فلنا أن نتوقع سياسة جنائية تحترم المصالح الرأسمالية والإقطاعية .

وإن كانت السلطة تعبر عن العمال والفلاحين فلنا أن نتوقع سياسة جنائية تخدم جماهير الشعب العاملة .

ولذلك ليس من العيب أن نجد الدول الاشتراكية كلها تصدر سياساتها بتحديد نوعية الطبقات التي تقوم السلطة على أساسها ، وهم العمال والفلاحون أساسا وغيرهم من المثقفين والجنود .

بل إن الاهتمام بتحديد طبقة السلطة ، وكونها مكرسة لخدمة الطبقات الشعبية الثورية ليتصدر قوانين عقوبات هذه الدول (١) .

وعلى ذلك يمكن القول أنه بغير تحليل وفهم نوعية السلطة في المجتمع ، لا نستطيع أن نضع السياسة الجنائية المطبقة فيه موضعها الصحيح .

(١) أنظر : تصدير التقنين الجنائي الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (بالفرنسية) ، مجلة القانون والتفريع ، الرابطة الألمانية للقانونيين الديمقراطيين ، عدد ٢ ، ١٩٦٨ ، ص ٢١ .

٤ - العلم والسياسة الجنائية :

لا شك أن العلم بوجه عام والعلوم الاجتماعية ، وبوجه خاص علوم الاجرام والعقاب ، يعد من بين الركائز المثينة لاي سياسة جنائية حديثة .

واذا كانت السياسة الجنائية تهدف الى مكافحة الجريمة وعلاج المجرمين ، فانه لزام عليها أن تستند الى سند وافر من المعرفة العلمية بأسباب الجريمة . ومن ناحية أخرى لا بد لها أن تحيط علما بالنسب الوسائل التي اثبت علم العقاب صلاحيتها في علاج المجرمين ، حتى توضع خططها في الوقاية والمكافحة والعلاج على أساس سليم .

٥ - الدعوى والسياسة الجنائية :

اذا كانت الدراسة السوسيوولوجية للدعوى تعد من بين مجالات البحث الرئيسية في علم الاجتماع القانوني ، فانها ايضا تعد بمثابة النقطة المحورية في أي سياسة جنائية .

ولذلك أولت السياسات الجنائية الحديثة موضوع الدعوى الجنائية والإجراءات التي تتبع فيها اهتماما بالغا ، باعتبار أنه إذا ما كانت الإجراءات مبنية على أسس علمية ، وليس على مجرد انطباعات شخصية تتولد في ذهن القاضي الجنائي من رؤية المتهم ، أو على مجرد استنتاجات منطقية تستخلص من واقع الأوراق ، فهناك أمل كبير في أن تقدر شخصية كل منهم تقديرا علما يضع في الاعتبار مواصفات شخصيته ، مما يسمح بتفريد معاملته على أساس سليم .

من هنا فالحاجة ماسة الى اجراء دراسات وبحوث تتناول كل جوانب الدعاوى الجنائية ، حتى يمكن فهم مختلف العمليات التي تتضمنها من وجهة النظر الاجتماعية ، حتى يكون تحت بصر المشرع سند من الحقائق يستطيع على ضوءها تجديد إجراءاتها لترشيد السياسة الجنائية .

(٥)

مجالات البحث السوسيوولوجي في السياسة الجنائية

يمكن القول أن مجالات البحث الرئيسية في علم الاجتماع القانوني تجد

لها تطبيقات بالغة الاهمية في مجال السياسة الجنائية .

وهذه المجالات أربع :

— عملية صياغة التشريعات .

— عملية اصدار الاحكام القضائية .

— عملية قياس الآثار الاجتماعية للتشريعات والاحكام القضائية .

— دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع (١) .

ولنلق نظرة على كل مجال .

١ — صياغة التشريعات :

اي سياسة جنائية لابد ان تتضمن سلسلة من القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم العمليات المتعددة الخاصة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها وعلاج المجرمين .

ويمكن القول ان هناك طريقتان لصياغة التشريعات : **طريقة مكتبية** ، يعتمد فيها على المهارات الخاصة بالفكر القانوني ، الذي يهتم بصياغة النصوص القانونية وترابطها المنطقي ، اكثر من اهتمامه بمدى ارتباطها وملاءمتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي الثقافي . **وطريقة علمية** ، يعتمد فيها على الملاحظات الواقعية المجموعة بطريقة علمية عن الواقع الذي يراد تنظيمه ، ويستعمل فيها ايضا بالخبرات العلمية في العلوم المختلفة على اختلافها .

والطريقة الاولى هي التي يهاجمها بشدة في الواقع انصار علم الاجتماع القانوني . فمضى الزمن الذي كان يكفي فيه لسن قانون ورقة وقلم . واصبح لابد للمشرع ان يدرك الواقع ادراكا عميقا قبل ان يتجاسر على محاولة تغييره ، والا اصيب بالفشل مرة ومرة . والطريقة العلمية في صياغة التشريعات الجنائية تحتاج الى تعاون رجال القانون والباحثين في العلوم الاجتماعية على اختلاف تخصصاتهم . فالتشريعات الجنائية عادة تتضمن موضوعات تتصل بالطب والعقل وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاجرام وعلم العقاب . ولم يعد من المقبول اليوم تجاهل كل هذه الخبرات الثرية المتوفرة في كل هذه الفروع ، والاكتفاء بالصياغة المكتبية للتشريعات .

(١) انظر : السيد يس ، مدخل للمشكلات الاساسية في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الاجتماعية للقومية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، مايو ١٩٦٨ ، ١٥٢ — ١٧٥ . وما هو جدير بالاشارة ان هذه المجالات تتفق مع الاتجاه الذي يرى ان السياسة الجنائية انواع ثلاثة : تدرجية وقضائية وتقنينية .

ومن هنا فان علم الاجتماع القانوني يستطيع ان يلعب دورا بارزا في تقديم الحقائق الاجتماعية بطريقة موضوعية الى المشرع ، حتى يقيم التشريع على اساس سليمة .

٢ - اصدار الاحكام القضائية :

اصبحت عملية اصدار الاحكام القضائية من بين الموضوعات العلمية الهامة التي تشغل بال الدوائر العلمية في العلوم الجنائية في الوقت الراهن . ويرد ذلك الى ما تبين من ان هذه العملية تحدد الى حد كبير مصير أي سياسة جنائية .

وقد كان المظنون ان عملية اصدار الاحكام القضائية انما تتم بغير قواعد موضوعية يمكن الكشف عنها ، غير ان دراسات علم النفس القضائي قد اثبتت في هذا المجال ان ثمة قواعد يمكن الكشف عنها ، تسيطر على ديناميات القضاة وهم يصدد اصدار احكامهم .

كما ان دراسات علم الاجتماع القانوني بهذا الصدد استطاعت ان تكشف عن نتائج بالغة الاهمية والطرافة .

وقد اهتم الدكتور دوشان كوتيك الخبير بمعهد البحوث الجنائية في بلغراد بيوغوسلافيا في حلقة فارنا عن مشكلات قانون العقوبات الاثرائى بعرض نتائج بحوث تمت في هذا المجال ، من اهمها دراسة عن : « تحديد العقوبة وتفريدها بواسطة المحاكم » . وتهدف الى تحديد الظروف الموضوعية الكامنة في الجرائم المختلفة واثرها في تحديد العقوبة .

كما اجريت دراسة اخرى لتحليل الظروف المشددة والمخففة التي نصت عليها الاحكام القضائية (١) .

والواقع ان هذا المجال من المجالات الخصبة التي يمكن لبحوث علم الاجتماع القانوني ان يقدم دراسات حية بصدها ، وخصوصا اذا ما اعتدلت على تحليل مضمون احكام المحاكم ومن شأن هذه البحوث ان تساعد على ترشيد السياسة الجنائية .

٣ - قياس الاثار الاجتماعية للتشريعات والاحكام القضائية :

هل يكنى صدور تشريع ما ، مهما بذل في سبيل صياغته من مجهود ، لكي يحقق الهدف منه ؟

(١) راجع مرشنا لعمال حلقة فارنا ، المرجع السابق .

الواقع أن مجرد صدور التشريع ليس سوى خطوة نحو محاولة ضبط الظاهرة التي يحكمها ، أما ماذا يحدث فعلا في التطبيق : فيعد أحد الموضوعات الهامة التي يسعى علم الاجتماع القانوني للكشف عنها .

تشديد قوانين المخدرات مثلا ، هل أدى الغرض منه ؟

تشديد العقوبة على النشل مثلا لو تم هل سيؤدي الى اختفاء ظاهرة النشل ؟ وما هي الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على صدور مثل هذا القانون ؟

ومن ناحية أخرى ما هي الآثار الاجتماعية للأحكام القضائية التي تصدر بصدد أنماط معينة من الجرائم ؟

كل هذه الاسئلة وغيرها يستطيع علم الاجتماع القانوني أن يقدم بصدها دراسات تساعد على ترشيد التشريع وزيادة فعالية القاعدة القانونية .

٤ — دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع :

يعد هذا من أهم المجالات التي يعنى بها علم الاجتماع القانوني .

فمن المعروف أن ممارسة العدالة وتطبيقها في المجتمع تحوطه عوامل اجتماعية متعددة ينبغي الكشف عنها لمعرفة العوامل السلبية التي تعوق التطبيق السليم للعدالة في المجتمع .

والحقيقة أنه كثيرا ما تكون الشقة كبيرة بين النظرية والتطبيق وخصوصا في مجال العدالة الجنائية .

فمع أن المشرع الجنائي يحرص تباها على وضع الضمانات المختلفة التي تصون الحقوق المختلفة للأفراد ، إلا أن تفاعل عوامل اجتماعية شتى قد يجعل هذه الضمانات في الواقع قليلة الجدوى .

وقد كشفت دراسة استطلاعية قمنا بها عن الشهادة في القضايا الجنائية (١) ، وطبق فيها استخبار على ٢٥ وكيفا للنائب العام عن أن غالبية

(١) أنظر : السيد بس ، الشهادة في القضايا الجنائية ، بحث ببدائي في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد ١١ ، عدد ٢ ، نوفمبر ١٩٦٨ ، ١٦١ — ٦١٤ .

المجيبين (٨٨٪) رأوا بأن هناك من واقع خبرتهم العملية ظروف اجتماعية متعددة تؤثر على موضوعية الشهادة ، مثل علاقات الصداقة والجوار ، والفقر ، والخوف من أرباب العائلات وذوى السطوة .

وإذا كان المشرع قد حاول أن يضع ضمانات لموضوعية الشهادة تتمثل أساسا في العقاب على الشهادة الزور ، إلا أن (٦٤٪) من المجيبين ذهبوا الى أن هذا النص لا يطبق في العمل . أى أن التنظيم القانوني للشهادة شيء ، وممارستها في الواقع شيء آخر . وإذا كان التنظيم القانوني للشهادة كان يكتفى بمعالجته دائما باتباع أسلوب الشرح على المتون ، فإن ممارسة الشهادة في الواقع لا يمكن الكشف عنه الا بتطبيق مناهج وأدوات البحث في علم الاجتماع القانوني .

وبخلاصة ما سبق أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يكون سندا متينا للمشرع، وهو بصدد تخطيط ووضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الجنائية .

خاتمة

لم نطمح في هذه الدراسة الوجيزة ان نقدم عرضا متكاملًا لموضوع علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية. فهو موضوع متشابك الاطراف يحتاج لاي تأمل طويل للتأليف بين شتات الافكار التي ينطوى عليها .

ولكننا قنعنا بتقديم عدد من الملاحظات المنهجية التي تصلح — في رأينا — نقطة انطلاق نحو بحث الموضوع وتعمقه .

ولعل خير ما يثبت جدوى بحوث علم الاجتماع القانوني في ترشيد السياسة الجنائية القيام بسلسلة من البحوث الواقعية المتنوعة في ميادين السياسة الجنائية المختلفة . فهذا هو السبيل الأمثل الذي يثبت للمشرع والمخطط ، ليس بالجدل النظري، وإنما بالشواهد الواقعية، الامكانيات التي يستطيع العلم الاجتماعي أن يضعها تحت أمرة المشرع الجنائي، سعياً وراء تشريعات جنائية أكثر رشداً ، وسياسة جنائية أكثر فاعلية ، في ضوء سياسة اجتماعية تقدمية تؤمن بالانسان وقدراته على تخطي كافة الحواجز التي تقف في سبيل سعادته .

ونرى من الأهمية بمكان في هذا المجال الإشارة الى عدد من الدراسات السوسيولوجية التي نتوقع اذا أجريت أن تساعدنا على فهم عديد من مجالات السياسة الجنائية :

١ — دراسة عن العوامل الاجتماعية — النفسية الكامنة في عملية اصدار الاحكام القضائية . (دراسة للقضاة وتحليل لمضمون عينة من ملفات القضايا) .

٢ — دراسة لفاعلية التهديد بالعقوبة مع اشارة خاصة لجرائم الرشوة وجرائم المخدرات .

٣ — دراسة لظاهرة الانفصال بين القانون والمجتمع . (نماذج واقعية لتشريعات جنائية ومذنية وغيرها)

٤ — دراسة لادلة لاثبات امام المحاكم الجنائية . (الشهادة — الاستجواب — الاعتراف — الانتقال والمعاينة)

- Les facteurs sociaux affectuant la procédure Juridique et son application dans la société.

L'auteur essaye ensuite d'avancer quelques thèmes de recherche en Sociologie Juridique :

- 1 — Les facteurs socio-psychologiques influensent la promulgation des arrêts juridiques.
- 2 — L'efficacité de la prévention générale en matière de délits de corruption et de délits de consommation de stupéfiants.
- 3 — Le clivage et la rupture entre le Droit et la Société.
- 4 — Les preuves criminelles (le témoignage, l'interrogation, l'aveu).

SOCIOLOGIE JURIDIQUE ET POLITIQUE CRIMINELLE

(REMARQUES METHODOLOGIQUES)

Par

E. Yassin

Chef de l'unité de recherches Criminologiques

C.N.R.S.C., Le Caire.

Cette étude essaye de traiter quelques points essentiels concernant la Sociologie Juridique et la politique criminelle. S'il est difficile d'aborder un tel sujet on peut se demander néanmoins certaines questions qui pourraient nous éclairer sur les différents existants entre les penseurs et les chercheurs intéressés.

Deux questions nous paraissent d'une importance capitale. Y-a-t-il une sociologie propre et autonome à l'étude du Droit, jouissant d'une méthode spécifique et élaborant une théorie bien limité ?

Un accord a-t-il été conclu entre les chercheurs en ce qui concerne la définition de la politique criminelle ?

L'auteur essaye de surmonter ces difficultés en présentant quelques définitions qui ne sauraient être définitives de la sociologie juridique et de la politique criminelle à fin de préciser tant que possible son thème de recherche.

Dans un premier temps il est indispensable de tracer les limites entre la sociologie générale et la Sociologie juridique avant de traiter cette dernière, d'aborder ses postulats et ses problèmes.

Dans un deuxième temps l'auteur essaye de préciser les caractéristiques de la politique criminelle et ses problèmes à la lumière de la sociologie juridique afin de cerner les domaines sociologiques de la recherche en matière de politique criminelle. L'auteur les limite aux domaines suivantes :

- La promulgation des législations.
- Les effets sociaux des législations et des arrêts juridiques.

مفهوم الضبط الاجتماعي

دراسة في سوسيولوجيا المعرفة

د. عزت حجازي

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة

ظهر مفهوم الضبط الاجتماعي ، أول ما ظهر ، في العقد الأخير من القرن الماضي في كتابات عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد روس (وان كان موضوع الضبط الاجتماعي قد شغل كثيرا من علماء الاجتماع قبل روس ، ونذكر من هؤلاء أوجيست كونت وإميل دوركايم في فرنسا ، وهربيرت سبنسر في المملكة المتحدة) ثم شاع استعمال المفهوم بتأثير كتابات علماء اجتماع أمريكيين آخرين من أمثال وليم جراهام سمير وتشارلز كولي وغيرهما . ومنذ أن ظهر المفهوم ، ظل أحد المفاهيم التي شغلت مكان الصدارة في اهتمامات علماء الاجتماع الأمريكيين ، وكان موضوعا لعدد كبير من الدراسات ، إلى حد أنه يبدو للبعض المفهوم الأساسي في علم الاجتماع (١) .

ويرتبط بهذا الوضع لمفهوم الضبط الاجتماعي تطوران هامين في عملية الضبط الاجتماعي نفسها ، أولهما : اتساع نطاق تدخل السلطة في المجتمع ليشمل مجالات عديدة مثل التعليم والأسرة لم تكن تشملها من قبل . وثانيهما : ظهور عديد من وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية لم تكن موجودة من قبل . وبعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجي ، والتغير الاجتماعي بصفة عامة ، قد مد من نطاق عملية الضبط الاجتماعي وزاد من سطوتها إلى حد مخيف . وأن زيادة سطوة الدولة وما وضعه التقدم التكنولوجي في خدمتها من أدوات اتصال جمعي رهيب ، وفهم عميق لديناميات السلوك الإنساني وطرق توجيهه ليبرر القلق مما قد تؤديه أساء استعمال هذه الامكانيات من نتائج خطيرة .

وفي رأينا أن ظهور مفهوم الضبط الاجتماعي ونظرياته في علم الاجتماع الأمريكي بالذات ، والمكان الهام الذي شغله في أعمال معظم علماء الاجتماع الأمريكيين ، هما من الأمور الهامة ذات الدلالة من الناحية النظرية . ولما كانت القرارات والاهتمامات الفكرية في عصر ما ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تظهر فيه ، فإن العلاقة بين المناخ الاجتماعي في المجتمعات الغربية في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن من جهة ، وظهور علم الاجتماع ودراسات الضبط الاجتماعي من جهة أخرى ، هي مسألة هامة .

والغرض من هذه الدراسة ان نفسر هذه العلاقة . وهذا يقتضى :

اولا : دراسة الخلفية الفكرية التى ظهر فيها مفهوم الضبط الاجتماعى ، مع اهتمام خاص بظهور علم الاجتماع وملاح علم الاجتماع الأمريكى .

ثانيا : استعراض المدلولات المختلفة لمفهوم الضبط الاجتماعى .

ثالثا : مناقشة علاقة المفهوم بالوضع الاجتماعى الاقتصادى فى المجتمع الأمريكى ودلالة ذلك .

وسنحاول بصفة خاصة أن نبين كيف ان ظهور مفهوم الضبط الاجتماعى وانتشاره والدراسات التى أجريت فيه قد ارتبط بالوضع الطبقي فى المجتمع الأمريكى ، فى الدور الذى لعبه المفهوم فى خدمة المصالح الاجتماعية الاقتصادية الغالبة فى هذا المجتمع .

ومع ان الاسهامات فى دراسة موضوع الضبط الاجتماعى لم تقتصر على تلك التى قدمها علماء الاجتماع ، وانما تضم أعمال بعض الكتاب فى النظرية السياسية والاقتصاد السياسى والإدارة ، الا أن دراستنا ستعرض للموضوع كمشكلة نظرية فى علم الاجتماع أساسا .

لقد كانت اسهامات رواد مفهوم الضبط الاجتماعى من أبرز الاسهامات فيها عرف بعد ذلك باسم علم الاجتماع القانونى — فى صورته الغربية بالطبع — بل ان البعض يمددا البداية الحقيقية لعلم الاجتماع القانونى (٢) . وبالإضافة الى هذا فان الضبط الاجتماعى هو — فى التحليل النهائى — الهدف الذى يرمى اليه وجود القانون . ولهذا فان دراسة هذا المفهوم من وجهة سوسيولوجيا المعرفة هى محاولة للكشف عن أصول هذا الفرع من فروع العلم — علم الاجتماع القانونى — ومناقشة بعض مشكلاته .

الخلفية الفكرية التى ظهر فيها مفهوم الضبط الاجتماعى

اولا

كانت العقود الاخيرة من القرن الماضى فترة تغير اجتماعى سريع واسع النطاق نتج عن ، وفى الوقت نفسه تمثل فى ، عمليتى التصنيع والتحضّر وما صاحبهما من تغير فى التوزيع السكائى والتركيب المهنى والطبقي للمجتمعات الغربية . وقد ترقب على اتساع نطاق التصنيع ، وما استلزمه

من زيادة حجم العمالة ، الذى أخذ صورة تشغيل النساء والاحداث فى بعض الحالات امران : أولا ، نمو طبقة البروليتاريا الصناعية التى اتجهت كرد فعل لاستغلال طبقة اصحاب العمل لها ، الى تنظيم نفسها : وثانيا ، حدوث بطالة بين بعض فئات العمال نتيجة للتقدم التكنولوجى وعدم وجود قوانين عادلة تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . كما ترتب على التحضر هجرة البروليتاريا الزراعية الى المدن جريا وراء فرص العمل فى الصناعة ، مما خلق مشاكل تضخم سكانى بالنسبة لهذه المدن وساعد فى ظهور ما سعى بعد ذلك « المناطق المتخلفة » .

وكان من نتائج هذه التغيرات استقطاب التعارض فى المصالح بين الطبقة الرأسمالية والطبقات العاملة ، وفى داخل الطبقة الرأسمالية نفسها ، وظهور تبشير تهرد البروليتاريا الصناعية والطبقة الوسطى الدنيا فى الحضر من أجل وضع افضل فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية (٣) وقد اثارت هذه التطورات جزع الطبقة المتسلطة الذى انعكس فى صورة حنين المفكرين الذين ارتبطت بمصالحهم بمصالحها الى ما اعتبروه « الماضى الجميل » ، وهو حنين عبر عنه معظم رواد علم الاجتماع الاوائل فى تصورهم للتغير الاجتماعى على انه يسير من التجانس والبساطة والاستقرار الى اللاتجانس والتعقد وعدم الاستقرار .

ونتيجة للمناقضات التى عاناها المجتمع الغربى فى تلك الفترة ، ظهرت ايضا المادية الجدلية وتقدمت ، فى تحليلها وتفسيرها للتغير الانسانى ، ما عرف باسم المادية التاريخية ، كما قدمت فى المجال التطبيقى برنامج الثورة لعلاج الادواء التى عانى منها المجتمع الغربى عن طريق اعادة تنظيم الوضع الاجتماعى الاقتصادى والاطاحة بالنظام الرأسمالى .

وفى تصورنا ان نشأة علم الاجتماع ، فى الربع الثانى من القرن الماضى ، كانت تعبيرا عن هذا الجزع من جانب الاتجاهات الفكرية المحافظة والمصالح الاجتماعية التقليدية التى ارتبطت بها فى العالم الغربى بصفة عامة ، ومحاولة لكف الحركات الاجتماعية التى ظهرت مع التغيرات الاجتماعية التى اشرفنا اليها وبلغت درجة من القوة فى العقود الاولى من القرن الماضى — بحيث بلغت تمثل خطرا حقيقيا على مصالح التقليدية فى تلك المجتمعات . ومن ثم فليس غريبا أن كان علم الاجتماع الغربى اصلاحيا معتدلا ، حاول عن طريق ادعاء العقلانية والموضوعية واصطناع المنهج العلمى أن يمرقزل الحركات الاجتماعية التقدمية .

وبعبارة اخرى كان ظهور علم الاجتماع حركة فكرية تسعى الى استعادة « النظام » و « السلطة » للذين هزتها تلك التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وتيارات التحرر الاجتماعى والفكرى التى ارتبطت بها . ومن الشواهد على هذا ما شاع فى كتابات الرواد الاوائل للعلم (أوجيست كونت وإميل دوركايم

في فرنسا . وهربرت سينسر في المملكة المتحدة . وماكس ليبير وفرديناند تونبس في ألمانيا . وغيرهم ، من روح محافظة وعداء شديد للتقدميين . ولهذا فقد كان تبني علم الاجتماع الغربي لفكرة التطور التدريجي البطيء كاسلوب امثل للتغير الاجتماعي ردا على البديل الذي دعت اليه الحركات الاجتماعية الراديكالية مثل الاشتراكية العلمية ، وهي الثورة الاجتماعية . ومن الطريف ان فكرة « التطور » قد شاعت في علم الاجتماع الغربي ، وعند اوجيست كونت هربرت سبنسر بصفة خاصة ، قبل ان ينشر تشارلز دارون نظريته في التطور . وكانت اساسا هاما قامت عليه الانساق الاجتماعية المختلفة في هذا العلم حتى عهد قريب .

ولم يكن من قبيل الصدفة — مثلا — ان الاتجاه الذي غلب على علم الاجتماع الغربي منذ ظهوره حتى الان هو « الوضعية العضوية » ، والاتجاهات وثيقة الصلة بها مثل الاتجاه الوظيفي . وتقوم كل هذه الاتجاهات على أساسين ، اولهما : محاولة تفسير الواقع ، او التكون او المالم ، كما لو كان كائنا عضويا او كانت له خصائص الكائن العضوي مثل كونه « حيا » او على أساس وجود « عنصر حيوي » فيه او كما لو كان فيه العلاقات نفسها التي توجد بين اعضاء الجسم الحي . وثانيهما : محاولة قصر كل تفسير للظواهر على الظواهر نفسها ومعطياتها المباشرة .

وبرغم ما بذل الرواد الاوائل في تاريخ العلم من جهود لادعاء التقديمية والتجديد ، فقد فضحت علاقات العلم بالاتجاهات المثالية للفكر الغربي المحافظ دوره الرجعي . فان التحليل المتعمق للاصول التي ظهر منها العلم تكشف عن ارتباطه الوثيق ، أولا بالمثالية ، في تصورهما للواقع على انه مجرد افكار ، او على الاقل النظر الى الافكار على انها اهم المعطيات ، وفي تصور موضوعه على غرار الكائن العضوي ، وثانيا ، بالمادية المحدثة ، في اتجاهها الامبريقي الذي يعتمد على الخبرة كأساس للفهم للواقع ، وفي نزعه الاصلاحية المعتدلة ، وهما نزعتان معارضتان للفكر الراديكالي بصفة عامة ، على الاقل في ارتباطهما بالاتجاهات المحافظة والمصالح التقليدية في المجتمع الغربي (٤) .

ونظرياته المحافظة القائمة على أساس تصور مثالي — عضوي للمجتمع وعلى تبني المنهج الوضعي ، استطاع علم الاجتماع ان يقدم الرد المحافظ على الحركات الاشتراكية التي نشطت في اوروبا في اوائل القرن الماضي . ولا يعزى نجاح رواده الاوائل الى الافكار التي قدموها ولا النظريات التي توصلوا اليها ، بل الى ان الطبقات المتسلطة في ذلك العصر كانت في حاجة الى افكارهم ترد بها على ايديولوجيات التقدمية (٥) .

في هذا الجو ظهر علم الاجتماع الأمريكي . وفي محاولة ساذجة لتشخيص الادواء الاجتماعية التي شاعت في ذلك الحين ، لم ير رواد علم الاجتماع

الامريكي الاوائل ، وارتباط مصالحهم بمصالح الرأسمالية اكيد كما سنرى فيما بعد ، هم يروا غير مشاكل الجريمة ، والجناح والبغاء ، والطلاق ، وانتحار ، والسكر ، وما إليها . ولم ينتبه أى منهم الى ما عساه ان يكون هناك من علاقة بين النظام الاجتماعى والاقتصادى والادواء الاجتماعية ، ولم يستترع انتباههم الوضع الطبقي فى المجتمع الأمريكى وما ترتب عليه من مأسى اجتماعية .

وليس غريبا ان شاع فى الفكر الاجتماعى الأمريكى منذ البداية عداء شديد للفكر الاشتراكى التقدمى وحظر تام عليه . كما انه ليس غريبا ان رواد هذا العلم الاوائل حرصوا على ان ينكروا وجود أية صلة بينهم وبين الحركات الاصلاحية الثورية ، وبخاصة الحركات الاشتراكية . ولكن الاساس الذى قامت عليه برامجهم الاصلاحية للثورة الاجتماعية هو مزيج من المثالية والدارونية الاجتماعية ذو طابع محافظ (٦) .

ولا نظنه من قبيل المصادفة ان الغالبية العظمى من رواد علم الاجتماع الأمريكى الاوائل نشأوا فى بيئات ريفية متدينة ، اى نشأوا فى اكثر البيئات محافظة ، وربما رجعية ، فى المجتمع الأمريكى ، فكانوا يرسل اصلاح فى اطار مسيحي معتدل . وقد لعبوا دور « المخلص » للمصالح الرأسمالية من خطر استقطاب التعارض بينها وبين مصالح الطبقة الدنيا ، والبروليتاريا الصناعية ، التى بدأت تزداد قوة مع اتساع نطاق الثورة الصناعية ، بصفة خاصة . وهو اتجاه ساذج ومسطح فى رأينا ، تكمن سطحيته فى اغفال العمليات الاجتماعية الاساسية فى تحليل ما سعى بالادواء الاجتماعية ، وتبدو سذاجته فى نظره الليبرالية المتفائلة التى سادت حتى جاءت الحرب العالمية الاولى ، وما نتج عنها من احوال ، لتهز الاعتقاد بأن « البشر من التمثل بحيث ان نمو المعرفة سيؤدى حتما الى ترف اخلاقى ، تزول معه المشكلات الاجتماعية (٧) .

ثانيا

الدولات المختلفة لمفهوم الضبط الاجتماعى

يعيب مفهوم الضبط الاجتماعى ما يعيب معظم المفاهيم الاجتماعية ، ونعنى بذلك عدم وجود تعريف واحد له لتفق عليه . فبرغم مضى ما يقرب من ثلاثة ارباع القرن على ظهور المفهوم ودراسته ، ما زال هناك اختلاف لا يمكن اغفاله حول وظائف عملية الضبط وابعادها وادواتها ، على نحو ما سنبين فيما بعد (وان كانت شقة الخلاف تضيق يوما بعد يوم) . وبعض اسباب هذه المشكلة يكمن فى اخذ تلاف المدارس الاجتماعية ، وبعضها يرجع الى فروق لغوية .

ومن قبيل الفروق اللغوية ما يلاحظ من أن مفهوم الضبط يعنى في بعض اللغات الأوروبية (الفرنسية والالمانية والروسية ، مثلا) درجة من التدخل والتحكم اقل ما يعنيه في الانجليزية (٨) . وفي هذا الفرق يكن الاختلاف في تصور اللغات المختلفة للضبط الاجتماعى ووظائفه ووسائله . فلا يقتصر مفهوم الضبط الاجتماعى في اللغات الأوروبية على القانون وأدواته ، كما هو الحال في اللغة الانجليزية ، بل يمتد ليشمل صورا كثيرة من تدخل المجتمع في ظواهر اقتصادية وسياسية يغلب على شكلها التخطيط أكثر من الضبط .

ولكن الملاحظ ان التقارب يزداد يوما بعد يوم بين التصور الانجلو - امريكى والتصور الاوروبى لمفهوم الضبط . وهو أمر يبدو في اتجاه الفكر الأمريكى نحو اعتبار التخطيط الاقتصادى ، في مجال العلاقات الصناعية مثلا ، والسياسى من صور الضبط . وان كان ما زال ثمة بعض فروق بين التصورين لمفهوم الضبط .

ويميز كورت وولف (٩) بين معنيين للضبط الاجتماعى يعتقد أنهما مختلفان برغم ما بينهما من ارتباط ، أولهما : ذلك الذى يشير الى أن الفرد مشروط ومحدود في تصرفاته بالجماعات . والمجتمعات المحلية ، والمجتمعات التى ينتمى اليها ، والى أن ذلك التشريط (١٠) للسلوك يؤدى وظائف ، صريحة وضمنية ، للجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات ، والى الشخص نفسه ، بمقدار قبوله لاهداف تلك الوحدات الاجتماعية ومعاييرها .

أما المعنى الآخر للضبط الاجتماعى ، في نظر وولف ، فهو ذلك الذى يشير الى الحقيقة التى تقول بأنه في الحالات التى يحدد فيها الشخص سلوك الآخرين أو بشرطه أو يجد سلوكه محدد أو مشروطا بواسطة الآخرين ، الجماعات ، والمجتمعات المحلية ، والمجتمعات ، فإن الآليات التى يتم عن طريقها هذا التحديد والتشريط هى ذات طبيعة اجتماعية . وهى اجتماعية بمعنى أنها تضمن - بصورة ما - سلوك الآخرين ، كما هو الحال في استخدام الجزاءات ، والتطبيع الاجتماعى ، وتمثل القيم والمعايير الاجتماعية وما الى ذلك . ويختلف هذا المعنى للضبط الاجتماعى عن مسابقته في أنه لا يحدد طبيعة المصالح والاهداف التى يخدمها الضبط الاجتماعى ، وهو يتسع لفكرة جواز تعارض مصالح من يمارسون الضبط مع مصالح أولئك الذين يخضعون للضبط .

ومن الواضح أن المعنى الاول للضبط الاجتماعى ، بمعارضته بين مصلحة الجماعة التى تمارس الضبط الاجتماعى ومصالح من يخضعون له ، ويتباينه على أساس فكرتى التوازن والاستقرار ، يتفق مع وجهة نظر علم الاجتماع الأمريكى ، ويستطيع ارضاء الحاجات التى قام لأرضائها ، أكثر من المعنى

الثانى . وبرغم ما قد يوجد بين التعريفات المختلفة للضبط الاجتماعى بهذا المعنى من فروق فاتها — جميعا — تتفق على هاتين النقطتين ، وهو ما سينضح من استعراض الاسهامات المختلفة فى هذا الاتجاه ومناقشتها .

ولمفهوم الضبط الاجتماعى فى الفكر الاجتماعى الامريكى اراءصاصات عديدة فى الفكر الاجتماعى الاوروبى ، وبخاصة فى آراء اوجست كونت فى فكرة « النظام » فى المجتمع . ودور الدين والاخلاق فى تحقيقه ، وفى آراء اميل دور كايم . والمدرسة الاجتماعية الفرنسية ، فى فكرة « الهندسة الاجتماعية » او التخطيط الاجتماعى ، ودور الضبط الاجتماعى فى تحقيقها . وقد استعمل هربرت سبنسر مفهوم الضبط الاجتماعى فى حديثه عن الحكومة « الطقوسية » (١١) ولكنه لم يهتم بتحليل المفهوم او تحديد ابعاده (١٢) .

وينفهم الضبط الاجتماعى ، فى مدلول ضيق ، على انه الاجراءات الرسمية لممارسة الدولة تسلطها فى التحكم فى الافراد عن طريق القانون واجهزة تطبيقه . ومن مثل هذا التصور فهم روسكو باوند للضبط الاجتماعى ، على نحو ما سنبين فيما بعد . ولكن المدلول الأكثر شيوعا للضبط الاجتماعى ، وهو اوسع فى مداه من المدلول السابق ، يعنى انه يشمل عمليات التربية والتطبيع الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية بالاضافة الى القانون ، او هو ، بعبارة اخرى ، الاجراءات التى يتخذها المجتمع لتشكل سلوك الفرد وضبطه بحيث يسير مقتضيات الحياة فى المجتمع كما تتصورها وتحددها الدولة .

ويتفق مع الفهم الاخير للضبط الاجتماعى تعريف ادوارد روص — اول رواده — له بأنه « التسلط الاجتماعى العمدى على الفرد الذى يحقق وظيفة فى حياة المجتمع » (١٣) ويرى روص ان ثمة دائما فى كل صورة من صور الحياة الانسانية مصالح جمعية ليس من سبيل الى حمايتها الا عن طريق عمل جمعى ياخذ شكل الضبط . كما ذهب الى ان « النظام الاجتماعى » ، وهو ضرورة من ضرورات وجود المجتمع وبقائه ، ليس غريزيا ، ولا يتحقق تلقائيا ، وانما يعتمد على الضبط وينتج عنه . فالانسان ، عنده ، فى حاجة الى تحقيق النظام وهو أمر لا تستطيع الدوافع الانسانية الاخلاقية وحدها تحقيقه . وبغير الضبط الاجتماعى تهدد الصراعات بين الافراد وبين الجماعات الحياة الاجتماعية كلها . فثمة — فى رأيه — تكامل وظيفى بين الضبط الاجتماعى ، كعامل ، والاستقرار الاجتماعى ، كنتيجة .

ويحدد روص مجال الضبط الاجتماعى ، بأنه « يسهم فى محاولة المجتمع تحقيق النظام الاجتماعى . عن طريق التاكيد الصريح لسيادة المجتمع » (١٤) وهنا ينساق روص الى تصور الضبط على انه انظمة تحكم وتسلط لا يقبل المجتمع الخروج عليها (وان كان قد بين فى مواضع اخرى تصورا للضبط الاجتماعى يعنى درجة اقل من التسلط ويقترّب من معانى التدخل للتخطيط او للتأثير النفسى ، وناقش — ضمن ماسماه « وسائل الضبط الاجتماعى » ،

او « أدواته » - الرأى العام ، والقانون ، والمعتقدات ، والتعليم ، والدين ،
والمثل الشخصية ، والطقوس وغيرها .

وقد ميز رومس بين اساليب صريحة واساليب غير صريحة ، اى ضمنية ،
للضبط الاجتماعى . وهو يرى أن القانون ، وهو أهم الاساليب الصريحة
للضبط . هو أساس النظام (فى المجتمع) والوسيلة الأكثر تخصصا
وتطورا .. فى هذا الصدد ، وأن كل قد ذهب الى أن المجتمع فى المستقبل
سيعتمد على اساليب الضبط غير المباشرة أكثر من اعتماده على
القانون (١٥) .

واستمرارا فى الاتجاه الذى سار فيه رومس ، يعرف بول لاندز الضبط
الاجتماعى بأنه « سلسلة من العمليات الاجتماعية التى تجعل الفرد مسئولاً
تجاه المجتمع ، وتقيم التنظيم الاجتماعى وتحفظه ، وتشكل الشخصية
الانسانية عن طريق تطبيع الفرد ، وتسمح بتحقيق نظام اجتماعى اكمل ،
اذ أنه ليس من الممكن أن تقيم مجتمعا منظما ، ولا أن تخلق شخصية متكاملة
بدون الاعتماد على مجموعة من القيم الملزمة (١٦) .

ولما كان رومس قد ركز على وسائل الضبط الرسمية ، والقانون بوصفه
خاصة ، فلم يكن غريبا أن يشغل موضوعا الأبعاد النفسية الاجتماعية فى
عملية الضبط الاجتماعى ووسائل الضبط التقليدية من أتوا بعده . ولهذا
نجد وليم جراهام سبنر يخصص أكبر جانب من اهتمامه لخصائص الأعراف
والمعادات الاجتماعية كوسائل للضبط الاجتماعى ، ويشير الى ما يترتب على
الهيئة والقداسة التى تتميز بها الأعراف والتقاليد والمعادن الاجتماعية من
زيادة فاعلية عملية الضبط الاجتماعى . وفى رأيه أن طبيعة الأعراف والضبط
فى الإصلاحات الجمعية يظهر أوضح ما يكون فى الأعراف ، وهى عادات تقوم
على قيم تعطىها القدرة على ضبط سلوك الفرد بحيث يلتزم بما تصطلح
عليه الجماعة (١٧) .

ولكن أهم اسهام فى دراسة موضوع الضبط الاجتماعى ، بعد اسهام
رومس ، هو ذلك الذى قدمه تشارلز كولى ، الذى ذهب الى أن الضبط
الاجتماعى هو « ضبط المجتمع لنفسه بنفسه » الذى يتم من خلال عملية
التنظيم والخلق ، وليس بواسطة فرد أو أفراد منعزلين (لا يمكن أن نعزل
أيا منهم عن الآخرين ولا أن نعارض بينهم ، كما هو الحال عند رومس مثلا)
وانما بواسطة كل على نفسه (١٨) .

وخلافا لما شاع قبله ، ذهب كولى الى أن من المستحيل أن نتصور
« الأنا » فى انفصال عن « اللحن » ، والى أن الفرد والمجتمع كل لا يمكن
تجزئته الا للدراسة ، وانهما ليسا غير قطبى وحدة نفسية لا تنفصل .

ومن ثم فإن من الخطأ القول بضبط اجتماعى للأفراد ، أو نهر من جانب الأفراد على المجتمع (١٩) .

وبعد أن توزعت المناقشات بين معسكرين أحدهما ينظر الى الضبط الاجتماعى على أنه فعل صريح (وهو معسكر روص وجد بنجر) وآخر ينظر اليه على أنه ضمنى (مثل سبنر وتلامذته) ، توصل كولى الى التفرقة بين نوعين من الضبط الاجتماعى : المقصود الصريح وغير المقصود الضمنى (٢٠) .

وفىما يتعلق بأبعاد عملية الضبط الاجتماعى ، يميز بعض الكتاب بين أربعة أبعاد :

- ١ - سلطة تمارس الضبط .
- ٢ - أفراد وجاعات هم موضوع الضبط .
- ٣ - أهداف يقصد من الضبط تحقيقها .
- ٤ - مجموعة من القيم والمعايير وأنماط السلوك يتحقق عن طريقها الضبط لتحقيق الهدف المقصود (٢١) .

ومواصلة للجهد الذى بدأه كولى ، بتأكيد أهمية الأبعاد النفسية الاجتماعية فى عملية الضبط الاجتماعى ، ذهب جورج هيربرت ميسد الى أن الضبط الاجتماعى هو من « العناصر التى تتكون منها النفس (الانا) التى تعتمد على الدرجة التى يصل اليها الفرد فى أخذه اتجاهات أولئك الأفراد فى الجماعة (جماعته) ، الذين يعملون معه فى جهد مشترك ، فى اعتباره حين يتصرف فى المجال الاجتماعى » (٢٢) .

ويتفق تصور المدرسة البنائية الوظيفية المحدث للضبط الاجتماعى فى أساسه مع التصور السابق . إذ يذهب تالكوت بارسونز الى أن الضبط الاجتماعى هو رد المجتمع على السلوك الفردى المنحرف بقصد إعادة التوازن الى النظام الاجتماعى . وهو يرى أن الضبط الاجتماعى من وجهة نظر الفرد ، دافعه الى الرد على السلوك المنحرف (الذى يفرق قيمة ما) ، فى حين أنه من وجهة نظرالنسق الاجتماعى (المجتمع) هو مجموعة القوى التى تحقق له استعادة التوازن (٢٣) .

ويميز نادل بين الضبط الذاتى والضبط الاجتماعى . أولهما سلوك تقليدى يحتاج الا الى قليل من الضوابط الاجتماعية نظرا لان له قيمة نفسية للفرد ، والآخر ضرورى حين يضعف الضبط الذاتى (٢٤) . ويختلف وولف مع نادل فى هذا التصنيف للضبط الاجتماعى ، ويميل الى قصر مفهوم الضبط على صورته الثانية .

أما تعريف جورج جورفيتش للضبط الاجتماعي بأنه « مجموعة النماذج الحضارية والرموز الاجتماعية ، والدلالات الجمعية ، والقيم ، والإمكار والمثل ، وكذلك الأفعال والعمليات التي نعبر عنها ونطبقها ، التي عن طريقها يستطيع المجتمع ككل وكل جماعة وكل صورة من صور الجمعية فيه ، وكل فرد من أفراده التقلب على الخلافات والتوترات وحل الصراعات .. من خلال أترانزات مؤقتة ومتغيرة ، وبهذا نستطيع بدء جهود خلاقة جديدة » (٢٥) ، فإنه يخلط بين مفهوم الضبط الاجتماعي ومفهوم الحضارة ، ويجعل من العسر تمييز الواحد من الآخر .

وليس من العسر أن نعثر على الخيط الذي يرتبط بين كل هذه التعريفات للضبط الاجتماعي ، ونعنى به تأكيد الوظائف التي يؤديها ضبط سلوك الأفراد للجماعة التي ينتمى إليها هؤلاء الأفراد .

ونتيجة لمحاولة مراعاة الدقة المنهجية ، تؤكد الاسهامات الحديثة في الموضوع على التفرقة القدية بين الضبط الاجتماعي نفسه ووسائل الضبط أو أساليبه : فالمعادات الاجتماعية ، والرأى العام ، والقانون — مثلا — ليست أنواعا من الضبط ولكنها مجرد أدواته .

ويعرف روسكو باوند الضبط الاجتماعي بأنه الضغط الذي يتعرض له كل فرد من قبل أفراد المجتمع الآخرين لالزامه بدوره في المجتمع المتقدم والذي يبدل سلوكه من سلوك مضاد للمجتمع ، أو بعبارة أخرى على غير وفاق مع مقتضيات النظام الاجتماعي (٢٦) . وهو يركز على القانون باعتباره أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث ، وأن كل من يعترف بأدوار ثانوية لأدوات أخرى مثل الأخلاق والدين والتعليم (٢٧) .

ولكن جوليوس ستون يذهب الى انه سواء كنا يصدد أسلوب التوبيخ للعالم ، أو القصاص الخاص ، أو العقاب القانوني) ، أو الضغط الاجتماعي — فانه من المستحيل أن نجد خطا فاصلا بين القواعد القانونية والقواعد غير القانونية (٢٨) . ولكنه — في الوقت نفسه — يميل الى التسليم بأن التفسير الاجتماعي يسير في اتجاه ظهور أجهزة سلطة متميزة مستقرة ، أي سلطات سياسية ، يمثل القانون أهم أدواتها في العمل (٢٩) .

واضح إذن ان الموضوع الذي شغل معظم من كتبوا في الضبط الاجتماعي منذ رواده الأوائل حتى الآن — هو البحث في القوى التي يستطيع المجتمع من خلالها التحكم في الفرد وتشكيله ، أي « تشريط سلوكه » أو بعبارة أخرى ، البحث في أصول المنبهات وعوامل الكف التي يعيش فيها الفرد وطبيعتها ومدادها (٣٠) ، كخطوة ضرورية نحو التحكم في سلوك الفرد وتوجيهه .

ثالثاً

العلاقة بين مفهوم الضبط الاجتماعي والوضع الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع الأمريكي

قد يفيد في فهم فكرة الضبط الاجتماعي . وارتباطها بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي ظهرت فيه ، والدور الذي لعبته في هذا الواقع أن نندا بعرض الأسس الفلسفية التي قامت عليها . ونظرتها الى الانسان والمجتمع بصفة خاصة .

وتستند فكرة الضبط الاجتماعي — في تصورنا — الى مسلمات ثلاث :

١ — ان الانسان غير اجتماعي بطبيعته . اى أن الميول الفطرية الاولى للانسان ترتبط باشباع الحاجات الفردية بغض النظر عن توافرها او عدم توافرها مع أسس الحياة الجمعية ونظامها . وقد ظهرت هذه الفكرة واضحة في أعمال أصحاب نظرية « العقد الاجتماعي » في حديثهم عن الانسان قبل قيام العقد الاجتماعي وفي كتابات فلاسفة التحليل النفسى في حديثهم عن «الهو» ، وفي نظرية الفرائز عند علماء النفس التقليديين . وفي كل من هذين الاتجاهين يشيع اعتقاد بأن « اجتماعية » الانسان امر طارئ عليه ، او هي غلاف خفيف تكمن خلفه « لا اجتماعية » عارمة يمكن أن تنقلب الى قوة مدمرة اذا لم يروض صاحبها .

٢ — ان المصلحة الاجتماعية تعارض بالضرورة مع المصلحة الفردية ، وتعلو عليها . وقد عبر معظم رواد علم الاجتماع الاوائل عن هذه الفكرة في نظرتهم الى المجتمع على أنه يسمو على الافراد .

٣ — أن من الممكن تطبيع الانسان بحيث يصبح اجتماعيا ، او بعبارة أخرى ، بحيث تكبح فيه عادة الأنانية وتنمى فيه بعض الميول الغيرية التي تسمح له بالتوافق مع ما تفرضه عليه الحياة في المجتمع من التزامات .

وينتج عن هذه المسلمات الثلاث أن حماية « المصلحة الاجتماعية » وضمان الاستقرار الاجتماعي لا تتحققان الا من طريق تطبيع الفرد الانسانى بحيث يصبح « اجتماعيا » والتحكم في سلوكه بحيث يلتزم بما يضعه المجتمع لتصرفاته من أسس وحدود .

نحن نؤمن بأن اختيار موضوع البحث وتصور الباحث ودراسته لها والتفسير الذى ينتهى به من الدراسة ، انما تتوقف كلها على القيم التى تسود عصره والتى يأخذ هو بها . ومن هنا فالتنا نعتقد في ان ظهور مفهوم الضبط الاجتماعي في نهاية القرن الماضى في علم الاجتماع الأمريكى والدراسات

العديدة التي أجريت فيه والتفسيرات التي ظهرت له لم تكن مجرد أرضاء
لحاجة معرفية . بل كانت استجابة لحاجة ملحة الى فهم أعمق لآليات الضبط
الاجتماعى التي سادت حينذاك والى أدوات ضبط جديدة بعد أن بدأت
الضوابط التقليدية تفقد فاعليتها .

ناهضت الثورات البورجوازية ، والفلسفات المادية العديدة التي مهدت
لها وصاحبها وتلتها . فكرة « القانون الطبيعى » و « الحق الإلهى » ونادت
بحقوق الإنسان كأساس للعلاقات الاجتماعية ، وكان من النتائج الاقتصادية
لهذه الحركة انتعاش الطبقة البورجوازية على حساب الاقطاع ، وازدهار
التجارة وما تلاه من حركة « الاستعمار » على نطاق واسع ، ثم التصنيع .

وقد قام هذا التطور الاقتصادى كله على أساس فكرة الاقتصاد الحر .
وفى هذا يقول أحد رجال الأعمال الأمريكين « أن نمو عمل ضخم ليس
الابقاء للأصلح ولن يتحقق الازدهار (لطبقة رجال الأعمال) فى أمريكا
إلا بالتضحية ببعض المصالح الصغيرة . وليس هذا اتجاهها شريفاً من جانب
العمل ، ولكنه مجرد تطبيق لقانون طبيعى وإلهى » (٣١) . وشاع بين مفكرى
ذلك العهد أن « المنافسة الحرة » وحدها كفيلة بضبط العمل الاجتماعى
وتنظيمه ، وأن الدولة تفعل خيراً لو اقتصر كل جهدها على حماية عملية
ممارسة هذا الحق .

ولكن امكانيات النمو الاقتصادى غير العادى التي توافرت لبعض الأفراد
والجماعات والانظمة والمصالح الذى ترتب على نظام الاحتكار — الذى كان
من أهم نتائج تطبيق فلسفة الاقتصاد الحر — شككت فى كفاية « المنافسة
الحرة » كأسلوب وحيد للضبط الاجتماعى . ويضاف الى هذا بداية ظهور
البروليتاريا الصناعية والطبقة الوسطى الحضرية ، وبداية استقطاب مصالحها
مع مصالح الطبقة الرأسمالية التى أمنت فى استغلالها وقهرها لها ، وبداية
ظهور دعاوى بضرورة أحداث تغييرات جذرية فى علاقات الإنتاج والعلاقات
الاجتماعية .

وفى فترة الصراع بين الطبقة البورجوازية من جهة والنظام الاقطاعى
وسلطة الكنييسة من جهة أخرى ، عارض المفكرون الليبراليون بين المصالح
الاجتماعية « المشروعة » وهذا ما قصده من مصالحهم ، والمصالح
الاقطاعية غير المشروعة ، وشنوا حرباً شعواء ضد فكرة « الحق الإلهى »
أو « القانون الطبيعى » وأى قيد ينتقص من سيادة الفرد — البورجوازى —
وحريته فى الفكر والقول والعمل .

وما أن نجحت الثورات البورجوازية فى القضاء على النظام الاقطاعى
وكف سلطة الكنييسة والصعود الى قمة سلم الترتيب الاجتماعى ، حتى
أصبحت القضية بالنسبة لها هى قضية حماية مصالحها هى — مصالح

الراسمالية الجديدة — ضد أخطار « تمرد » البروليتاريا والطبقة الوسطى الدنيا . ولهذا فلم يكن غريبا أن فكرة الضبط الاجتماعي في وضعها الحديث تأملت كلها على أساس المعارضة بين « النظام » ، أى الوضع الراهن ، و « الفوضى » ، أى نقيض الوضع الراهن .

وليس التركيز الكبير على فكرتى « القانون » و « النظام » في الفكر الأمريكى السياسى والقانونى ، أو بعبارة أدق في كل من السياسه الاجتماعيه والسياسه الجنائيه ، سوى استمرار للفكر الاجتماعى في حديثه عن « النظام » و « الاستقرار » ، وقد ترتب على هذا التصور لفكرتى النظام والاستقرار أن أصبح ينظر الى حركات التغيير الثورى على أنها « مرضية » ، بما يبرر التدخل بالقوة لمنعها والوقاية منها . ويمكن أن نفهم ما قصده رواد مفهوم الضبط الاجتماعى الاوائل من فكرة النظام مثلا من قول ولیم جراهام سمنر « أن الديمقراطية (وهو يعنى نظام الحكم الأمريكى بالظلم) هى أول اعراقنا وهى نتاج ظروفنا الطبيعية والاقتصادية وليس من حق أحد أن يناقشها أو ينتقدها » !! (٣٢) .

ومن الشواهد على هذا الاتجاه في الفكر الاجتماعى الأمريكى سيطرة الدارونية الاجتماعية عليه ، وبخاصة في أعمال ليستردوورد . مؤسس علم الاجتماع الأمريكى . فقد كانت تطبيقا لفكرتى « الصراع من أجل البقاء » و « البقاء للأصلح » في المجال الاجتماعى ، وهما الفكرتان اللتان فسرتا وصول الطبقات المتسلطة الى السلطة على أنه ثمره تفوقهم الطبيعى وكفاحهم ، ونظرا الى « الحقوق » التى ادعتها هذه الطبقة لنفسها على أنها « حقوق طبيعية » ، ورأت أن الشقاء والتعلسة اللتين عانت منهما الطبقات الدنيا والمظالم التى تعرضت لها إنما هما نتيجة منطقية لفقر معطياتهم الفطرية وتقاعسهم .

وقد غات الرواد الاوائل لمفهوم الضبط الاجتماعى أن تصورهم لم يخرج عن كونه أداة في يد الاتجاهات المحافظة والتقليدية للابقاء على الوضع الراهن ، أو بعبارة أخرى ، للحفاظ على مصالحها ، تحت شعار المحافظة على النظام ، ومحاربة أى أفكار أو حركات تقدمية ، تحت شعار محاربة الفوضى والاحتلال . بل أن الدولة نفسها كانت — وهى في كل عصر — أداة من أدوات الطبقة التى تحكم لتحقيق مطامعها وحماية مصالحها من الاخطار التى تتهددها .

فبرغم ما بذل من وقت وجهد لتبرير وجود الضبط الاجتماعى وتحليل صورته ، لم يهتم أحد من رواده الاوائل بأن عملية الضبط الاجتماعى — في معظم صورها وأكثرهافاعلية مثل القانون والاعلام والتعليم وغيرها — تخضع لإرادة الطبقة المتسلطة ، أى تعبر عن آرائها وتحتمى مصالحها ، وأن

هذا معناه ان الضبط الاجتماعى لا يخدم مصالح السواد الاعظم من الشعب
— الطبقات الكلاحة — وانما يحى المصلحة الاجتماعية بتعرفة الطبقة
المتسلطة لها .

وقد كان من الطريف ان يذهب بعض علماء الاجتماع الاميركيين — في
محاولة لتشخيص الوضع الاجتماعى فى اوائل هذا القرن — الى القول بان
المشاكل الاجتماعية هى فى التحليل النهائى مجرد مشاكل ضبط
اجتماعى (٣٣) . وعليه فان الاصلاح الاجتماعى فى رأيهم لم يكن يخرج عن
ضبط سلوك الافراد وتوجيه الطاقات الاجتماعية نحو هدف اكثر فاعلية من
ذلك الذى يتجهون اليه ان لم يوجهوا (٣٤) .

وان فى اغفال علم الاجتماع الاميركى للتعاسة والفقر والشقاء التى عانى
فيها افراد الاقليات — والزنوج بخاصة — مثلا وما ارتكب فى حقهم من جرائم
على ايدى الطبقة المتسلطة ، لدليل على انحيازه — عن وعى — لمصالح
الطبقة الرأسمالية الاميركية (٣٥) . وبرغم ان رواد هذا العلم الاوائل لم يكونوا
دائما فى خدمة الطبقة الرأسمالية بصورة صريحة — موظفين فى مؤسسات
او يتلقون منحا وهبات — فانهم كانوا ، بحكم نشأتهم وتطلعاتهم والضيوط
التي كانوا يتعرضون لها ملتزمين بمبادئها وبالدفاع عن مصالحها .

فى رأينا — اذن — ان ظهور مفهوم الضبط الاجتماعى والدراسات التى
اجريت حوله كان رد فعل محافظ للحركات التحررية التى باتت تهدد المصالح
التقليدية لمصالح الطبقة الرأسمالية بالخطر وبخاصة بعد ان بدت للبعث
مساوئ نظام الحرية الاقتصادية وما ترتب على نظام المنافسة الحرة —
التي ظن انها ضمان للمعادلة الاجتماعية والتقدم الاقتصادى — من مظالم .
اما تفسير شيوع الاهتمام بالضبط الاجتماعى فى القرن العشرين بتقدم عملية
الضبط فى المجال الطبيعى ، نتيجة لتقدم العلوم الطبيعية ، او تفسيره بأنه
رد فعل معاكس للاتجاه الذى ذهب الى ان التطور يسير آليا ودون تدخل
الانسان (٣٦) فهما تفسيران سطحيان ولا يربطان هذه الحركة بسياتها
الحقيقية ، ونعنى به الظروف الاجتماعية الاقتصادية .

لقد كان رواد علم الاجتماع الاميركى الاوائل باستثناء قلة منهم ، ورواد
نظرية الضبط الاجتماعى ، حريصين فى كل مناسبة على أن يعارضوا بين
مذاهبهم وبين الاشتراكية العلمية ممثلة فى كتابات كارل ماركس وفريردريك
انجلز والماركسيين (٣٧) . ولم يكن هذا النفور من الفكر الاشتراكى العلمى
راجعا الى الفروق الأساسية بينه وبين الفكر المثالى — الذى ساروا فيه —
فقط بل كان راجعا الى خوفهم من النتائج التطبيقية التى قد تترتب على
قبولهم للاشتراكية العلمية وما يعنيه ذلك بالنسبة للنظام الاجتماعى الذى
ارتبطوا به وعملوا من أجل الحفاظ عليه . كانوا يخشون — بحق — أن
تعصف الحركات الاجتماعية التقدمية بالنظام القائم وبالمصالح التى كان

يظلها ، ولهذا فلم يتركوا مناسبة تمر دون أن يعبروا عن اعتقادهم في أن « الانسب » للمجتمع هو تغير تدريجي حذر يحرص على ألا يسبب أى ضرار بالوضع « الراهن » . لقد كانوا ، في الغالب ، من رأى اميل دوركايم الذى ذهب الى أن « المسألة الاجتماعية » لم تكن مسألة احلال مجتمع جديد تماما محل مجتمع عتيق بال ، وإنما هى عملية تطوير المجتمع القديم ليتلائم مع الظروف الاجتماعية الجديدة (٣٨) .

ولهذا فقد فضلوا مزيجا من الافكار التطورية ، والمثالية ، والطبيعية ، والدارونية الاجتماعية ، محافظا وذا نزعة اصلاحية معتدلة ، على برنامج للتغير الاجتماعى الجذرى الذى يستلزمه الاخذ بالاشتراكية العلمية . ومن هنا فلم يكن للاشتراكية العلمية أى اثر على الفكر الأمريكى اجتماعيا كان أو غير اجتماعى ، بل ان ما يشبه الحظر قد فرض على أعمال الاشتراكيين العلميين بعمامة وكارل ماركس وفريدريك انجلز بصفة خاصة . ولقد غلب هذا الاتجاه حتى على أولئك الذين اعتبروا « ليبراليين » في

آرائهم بالقياس الى التيارات الغالبة على علم الاجتماع الأمريكى من امثال وليم جراهام سمنر ، وروبرت بارك . وحتى أولئك الذين تكلموا عن الصراع في المجتمع تحاشوا الافكار الاساسية في الاشتراكية العلمية ، مثل الصراع الطبقي ، وحصروا اهتماماتهم في الصراع بين الافراد او الجماعات الصغيرة (٣٩) .

ان ولاء اعلام الفكر الاجتماعى الأمريكى بصفة عامة ، ورواد مفهوم الضبط الاجتماعى بصفة خاصة ، لمصالح الرأسمالية الأمريكية أو ارتباط مصالحهم بمصالحها هو أكثر التفسيرات اقناعا — في نظرنا لاستغرائهم في هذا الاتجاه الى حد عدم ظهور دراسة جادة واحدة في التحليل الاجتماعى للثورة . فلقد كان كل منهم الحفاظ على الوضع الطبقي (الاجتماعى الاقتصادى) الذى كان عليه المجتمع الغربى بعمامة والأمريكى بخاصة في اخريات القرن الماضى واولئل هذا القرن . ولهذا فلم يكن من قبيل المصادفة انهم تصوروا الحياة الاجتماعية من خلال فكرة المعايير المشتركة والقيم العامة كإطار مرجعى لتفسير الحياة في المجتمع ، واغفلوا طبيعة القوى الاجتماعية وما ينشأ من صراعات على المصادر الاجتماعية المحدودة . وتصوروا التوازن الاجتماعى ، لا على انه حالة مؤقتة في عملية صراع متصل بين القوى الاجتماعية المختلفة ، بل على انه حالة مثالية ينبغي ان تركز كل الجهود للإبقاء عليها ، حتى لو اقتضى ذلك الاستعانة بتدابير قمع وارهاب وتصوروا الصراع الاجتماعى ، لا كخاصية من خواص الحياة الاجتماعية ، بل كحالة شاذة خلقتها اوضاع جزئية غير صحيحة . وعليه فقد كان طبيعيا أن علم الاجتماع الغربى — والأمريكى بصفة خاصة — عجز عجزا واضحا عن تقديم تفسير مقنع للتغير الاجتماعى ، بل أن بعض مدارسه الرئيسية ،

مثل العضوية الوضعية والوظيفية ، قد عجزت عن تقديم أى تفسير للتغير الاجتماعى .

وبسبب اغفال هذه الحقائق البسيطة ، نتيجة للالتزام بتحيزات الفكر الاجتماعى الأمريكى للمصالح السائدة فى المجتمع الرأسمالى ، فشل رواد مفهوم الضبط الاجتماعى من علماء الاجتماع الأمريكىين فى تقديم تحليل واقعى لعملية الضبط الاجتماعى وتفسير مقنع لقيمتها الاجتماعية . وليس أدل على هذا الفشل من أن هؤلاء المفكرين عجزوا وأضحوا عن الوصول الى الدلالة الحقيقية لثورة الاقليات وعن فهم معنى الاضطهاد العنصرى فى المجتمع

ولقد عبر أميل دوركايم عن اتجاه الفكر الغربى ، والأمريكى بصفة خاصة — فى نهاية القرن الماضى وأوائل هذا القرن — فى اعتقاده بأن المجتمع المنقسم على نفسه لا يمكن أن يكون طبيعياً ولا أخلاقياً ، وأن المجتمع « الفاضل » هو المجتمع المتناسك ، وأنه قد يستتاع وجود انحرافات وأجرام فى بعض قطاعات المجتمع الهامشية ، ولكن الجماعات المكونة له ينبغى أن تكون متكاملة فى التزام منظم بالمعايير الجمعية (٤٠) .

ومن أجل تحقيق هذه الحالة ، حالة التكامل المستقر ، لم يتورع رواد الفكر الاجتماعى الغربى ، والأمريكى بخاصة ، عن تبرير كل صور التسلط الجسمى على الأفراد والسيطرة على نزعتهم الفردية وتوجيهها فى مسارات لا تهدد المصالح الاجتماعية العليا . وليس من الغريب أن يقول أميل دوركايم « أنه من المستحيل أن يعتبر السلوك الذى يهدد المجتمع أخلاقياً ، فإن الحفاظ على كيان الوطن الأجداد واجب مقدس » (٤١) . وقد انتهى هذا ببعض المفكرين الى القول بأن عدم الالتزام بالمعايير الجمعية هو أمر باثولوجى (مرضى) على أساس أن ما تراه الدولة ، أو بعبارة أدق السلطة فى المجتمع ، هو الصواب ، وعلى الأفراد الانصياع لارادتها ، والى الاعتقاد بأن الحفاظ على حالة الاستقرار الاجتماعى ، بل وحماية المجتمع وحضارته ، يتوقفان على قدرة المجتمع على كبح نزعات أفرادهِ والتحكم فى ميولهم ، وهو اتجاه مبر عنه سيجموند فرويد بصديق فى نظريته فى أن التقدم الاجتماعى يتوقف على قمع غرائز الأفراد .

خاتمة

حاولنا بهذه الدراسة الموجزة أن نبين أن ظهور مفهوم الضبط الاجتماعى وانتشاره والدراسات العديدة التى أجريت فيه لم تكن كلها مجرد رياضة عقلية أو ارضاء لاهتمامات فكرية مجردة ، وإنما كان استجابة لحاجات ضرورية ، ونعنى بها حاجة الطبقات الرأسمالية فى المجتمع الغربى الى آليات جديدة لحل المشكلات الحادة التى كانت تهدد مصالحها ، والرد على الحركات

الاجتماعية التقدمية التي قدمت بدائل للنظام الرأسمالى كحل لازمة المجتمع
الغربى .

ولم يكن مفهوم الضبط الاجتماعى هو كل ما فى جعبة الطبقات الرأسمالية
من أساليب للتخايل على أزمة العصر ، فقد وضعت الفلسفة الغربية فى
مذاهبها الأساسية — من فلسفة الذرائع الى الوضعية المنطقية — والعلوم
الاجتماعية — وبخاصة علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة —
نفسها فى خدمة مصالح الرأسمالية نتيجة لارتباط مصالحها وتطلعاتها الطبقة
بهذه الطبقة .

نحن لا نقصد — بالطبع — أن نقول أن الطبقة الرأسمالية قصدت عن
وعى بالضرورة الى خلق هذا الاتجاه ونشره ، ولكننا نعنى أن المناخ الفكرى
الذى نشأ فى ظل النظام الرأسمالى شجع على ظهور هذا الاتجاه واستجاب
استجابة ايجابية له ، واحتضنه ، نتيجة للدعم الذى وجده فيه وللخدمات
التي وجدها منه فى الصراع مع الحركات الاجتماعية التقدمية .

ومن الشواهد على الدور الذى لعبه مفهوم الضبط الاجتماعى فى خدمة
مصالح الطبقة الرأسمالية ما قيل من أن كل المشاكل الاجتماعية هي
بالضرورة مشاكل ضبط اجتماعى ، بمعنى انه اذا أمكن خلق جهاز ضبط
اجتماعى قوى فعال فإن ذلك سيكون ضمانا للتخلص مما يهدد الكيان
الاجتماعى من مشكلات . وهو الأساس نفسه الذى قامت عليه حركة
« العلاقات الإنسانية » فى الصناعة ، كما انعكست فى دراسات الفون مايو
وكتاباتة ، على سبيل المثال .

ولسنا نفهم كيف يمكن تصور فكرة الضبط الاجتماعى ، وهى تقوم على
فكرة الضبط والتحكم والتسلط ، دون وضعها فى اطار الصراع بين القوى
الاجتماعية المختلفة ، والصراع الطبقي بوجه خاص . كما أننا لا نفهم كيف
يمكن أن يفيد الضبط الاجتماعى فى حل مشاكل الاستغلال الطبقي ، والتخلف
الاقتصادى ، والفقر ، والجهل ، والمرض ، بغیر أن يكون مجرد اسكات
للشاكين ، أى شل قدرتهم على الكلام والحركة .

ولقد بلغ تطرف علم الاجتماع الأمريكى فى تأكيد أهمية الضبط الاجتماعى
والاستغراق فى تحليل أبعاده ووسائله حدا دفع بعض علماء الاجتماع
الأمريكيين أنفسهم الى التعبير عن قلقهم مما قد ينتهى اليه هذا الاتجاه
من تضحية بأى مصلحة لا تعتبر « اجتماعية » — فى نظر من فى ايديهم السلطة
— وقتل روح المبادرة عند الأفراد نتيجة الضغط عليهم للالتزام بالسائد من
القيم وأساليب السلوك (٤٤) .

ولعل هذه الدراسة تكون قد وفقت فى محاولة تفسير ظهور مفهوم الضبط

الاجتماعى والاهتمامات التى قام ليرضيها . وقد انتهينا — بمساعدة اسلوب التحليل التاريخى — الى أن ظهور المفهوم لم يكن نتيجة لرياضة عقلية وفي فراغ بل جاء نتيجة لعملية صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة واستجابة لحاجة لها جذورها الاجتماعية الاقتصادية .

ورغم ما قد يؤخذ على هذا الاسلوب فى التحليل الاجتماعى من عدم التزام بالدقة المنهجية — التى تبلغ أحيانا حد الحصر الفكرى — وهو اتجاه شائع فى علم الاجتماع الأمريكى بصفة خاصة ، فقد كان أفضل طريق لمحاولة فهم مشكلة كبيرة الحجم بالغة الاهمية . والاتجاه الذى سرنا فيه هنا ، ونعنى به تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء المفاهيم الاجتماعية والوضع الاجتماعى الاقتصادى بصفة خاصة جديد بعض الشيء فى الاسهامات المصرية فى علم الاجتماع ، التى ما زال يعيب أغلبها تحاشى المشاكل الحيوية فى العلم واتباع الحصر المنهجى الأمريكى والاتجاه المثالى فى اختيار مشكلات البحث ودراستها وتفسيرها، وهو اتجاه نراه معوقا لمحاولات فهم الواقع الاجتماعى المصرى فهما جادا عميقا والتعامل معه بصورة موضوعية مثمرة .

المراجع

- BRAMSON, Leon, *The Political Context of Sociology*, Princeton, N.J., U.S. : Princeton University Press, 1961. — ١
- CAIRMS, HUNTINGTON, *Law and the Social Sciences*, London : Kegan Paul, Trench, Trumber and Co., Ltd., 1935. Pp. 124 - 168. — ٢
- COSER, LEWIS, *Continuities in the Study of Social Conflict*, New York: The Free Press, 1967. — ٣
- COSER, LEWIS and ROSENBERG, BERNARD, (eds.), *Sociological Theory: A Book of Readings*, New York: The Macmillan Co., 1967. — ٤
- FARIS, ROBERT, «Evolution and American Sociology,» in Stow Parsons, (ed.), *Evolutionary Thought in America*, New Haven, Conn., U.S.: Yale University Press, 1950. Pp. 160 - 180. — ٥
- GURVITCH, GEORGES, «Controle Sociale», in Georges Gurvitch, (ed.), *La Sociologie au XXe Siècle*, Paris: Presses Universitaires de France, 1967. vol. I, Pp. 271 - 301. — ٦
- MARTINDALE, DON, *The Nature and Types of Sociological Theory*, Boston, Mass., U.S.: Houghton Mifflin Co., 1960. — ٧
- «Social Control», *Encyclopedia of the Social Sciences*, New York: The Macmillan Co., 1959. — ٨
- STONE, JULIUS, *Social Dimensions of Law and Justice*, London: STEVENS and Sons, Ltd., 1966. — ٩
- WOLFE, KURT, «Social Control», in A. GOULD and W. KOLB, (eds.) *A Dictionary of the Social Sciences*, New York: The Free Press of Glencoe, 1964. — ١٠
- WRONG, DENNIS, «The Oversocialized Conception of Man in Modern Sociology,» *Amer. School. Rev.*, 26 (Apr. 1961): 164 - 193. — ١١

Cited in COSER and ROSENBERG, <i>op. cit.</i> , p. 93.	— 32
WOLFE, <i>op. cit.</i> , p. 651.	— 33
GURVITCH, <i>op. cit.</i> , p. 288.	— 34
COSER, LEWIS, <i>Continuities in the Study of Social Conflict</i> , — 30 New York: The Free Press, 1967. p. 148.	
«Social Control», <i>Encyclopedia of the Social Sciences</i> , <i>op. cit.</i> , — 36	
BRAMSON, <i>op. cit.</i> , p. 77.	— 37
COSER, <i>op. cit.</i> , p. 163.	— 38
BRAMSON, <i>op. cit.</i> , p. 90 ft.	— 39
COSER, <i>op. cit.</i> , p. 165.	— 40
<i>Ibid.</i> , p. 167.	— 41
WRONG, DENNIS, «The Oversocialized Conception of Man in — 42 Modern Sociology», <i>Amer. Sociol. Rev.</i> , 26 (Apr. 1961): 183 - 168.	

- GURVITCH, GEORGES, «Controle Sociale», in Georges Gur- — ١
vitch, (ed.), *La Sociologie au XXe Siècle*, Paris: Presses
Universitaires de France, 1947. Vol. 1, Pp. 271.
- CAIRNS, HUNTINGTON, *Law and the Social Sciences*. Lon- — ٢
don: Kegan Paul, Trench, Trumber and Co., Ltd., 1935. Pp.
124 - 168.
- BRAMSON, LEON, *The Political Context of Sociology*, Prince- — ٣
ton, N. J., U.S.: Princeton University Press, 1961. Pp. 79-
80.
- MARTINDALE, DON, *The Nature and Types of Sociological* — ٤
Theory, Boston, Mass., U.S.: Houghton Mifflin Co., 1960.
P. 36.
- Ibid.*, p. 62. — ٥
- BRAMSON, *op. cit.*, p. 78. — ٦
- Ibid.*, p. 86. — ٧
- GURVITCH, *op. cit.*, p. 273. — ٨
- WOLFE, KURT «Social Control», in J. Gould and W. Kolb, — ٩
(eds.), *A Dictionary of the Social Sciences*, New York: The
Free Press of Glenoe, 1964. Pp. 650 - 655.
- Conditioning. — ١٠
- Ceremonial Government. — ١١
- GURVITCH, *op. cit.*, p. 272. — ١٢
- WOLFE, *op. cit.*, p. 651. — ١٣

GURVITCH, <i>op. cit.</i> , p. 275.	— 18
<i>Ibid.</i> , p. 277.	— 10
<i>Ibid.</i> , p. 288.	— 17
Cited in LEWIS COSER and BERNARD ROSENBERG, (eds),— <i>Sociological Theory: A Book of Readings</i> , New York: The Macmillan Co., 1967, p. 93.	17
GURVITCH, <i>op. cit.</i> , p. 280.	— 18
<i>Loc. cit.</i>	— 19
<i>Ibid.</i> p. 281.	— 2.
<i>Ibid.</i> , Pp. 283 - 5.	— 21
WOLFE, <i>op. cit.</i> , p. 651.	— 22
<i>Loc. cit.</i>	— 23
<i>Loc. cit.</i>	— 24
GURVITCH, <i>op. cit.</i> , p. 297.	— 20
<i>Ibid.</i> , p. 289.	— 27
GURVITCH, <i>op. cit.</i> , p. 290.	— 27
STONE, JULIUS, <i>Social Dimensions of Law and Justice</i> , Lon- don: Stevens and Sons, Ltd., 1966, p. 743.	— 28
<i>Ibid.</i> , p. 745.	— 29
«Social Control», <i>Encyclopedia of the Social Science</i> , New- York: The Macmillan Co., 1959.	— 2.
FARIS, ROBERT, «Evolution and American Sociology», in— Stow Parsons, (ed.) <i>Evolutionary Thought in America</i> , New Haven, Conn., U.S.: Yale University Press, 1950 p. 163.	21

check any threat to them. The emphasis has been on what forces could be used in order that «society» could mold and control the behavior of its individuals in a way that would preserve the status quo. It has very often been argued that the key to solving the problems that plagued Western society laid in the creation of strong social control mechanisms.

It is no wonder then that the legitimacy of control has never been doubted. As Emile Durkheim put it, «it is impossible to consider moral these practices which are subversive of the society in which they are observed», an argument which has been used to justify the repressive measures taken by the ruling class to suppress the call for radical change.

We do not mean to argue that there has been a conscious and deliberate agreement between the capitalist, ruling class and the intellectuals who developed the concept of social control, but that they had similar interest.

The Concept of Social Control :
A Study in the Sociology of Knowledge

EZZAT HEGAZY, Ph D.

The National Center For Social and
Criminological Research

The concept of social control has become one of the most important concepts in sociology since it was introduced into the American literature late in the 19th century. The present paper explains this phenomenon in terms of some socio-economic conditions.

The last decades of the 19th century were a period of wide and rapid social change in Western Europe and the United States, which touched on almost every social institution, and resulted, among other things, in industrialization and urbanization on a large scale. This, in turn, has led to the growth of the working class and the growing rates of unemployment.

These developments have intensified the conflict of interest between the capitalist, ruling class and the working class, and the poor in general. As a result, there developed a strong need for more effective means of social control, especially when some radical social movements began to grow.

The emergence of sociology in general, and the study of social control in particular, could be explained as a conservative reaction to the growing «social unrest». It seems unlikely that the interest in the problem of social control can be explained by the phenomenal success of control achieved by the natural sciences, or as a reaction to the tendency to accept the argument that control could be achieved without societal interference.

In most of the works on social control, the central problem has always been how the 'preserve «law» and «order» and

بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر

على حسن فهمي

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية

تمهيد أساسي :

علم الاجتماع القانوني حديث النشأة ، بل يمكن القول ان ذاتيته ما تزال محل جدل بين عدد من علماء الاجتماع من جهة وعلماء القانون من جهة أخرى ، وتقدم له تعريفات متعددة وان كان نطاق ميدانه محل اتفاق .

ولا يطمئن كل هذا في ذاتية علم الاجتماع القانوني ، ذلك ان تاريخ العلوم بصفة عامة — يحكى الاثواط الطويلة التى قطعتها فروع المعرفة المختلفة لى تؤكد ذاتيتها المستقلة .

ورغم حداثة هذا العلم ، فان البحوث الكثيرة التى تجرى حاليا في نطاق ميدانه ، تلعب دورا هاما في تأكيد ذاتيته وفي تطوير مناهجه وادوات البحث الخاصة به ، ويكفى ان نشير هنا — الى ان مؤسسة مورد تسهم بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار تدفعها لدرسة القانون بجامعة شيكاغو للقيام ببحوث حول تأخر المحاكم في الفصل في الدعاوى وكيفية عمل المحلفين وقياس الراى المشرع عن فهم الواقع الاجتماعى (١) .

ولعل ثمة حدودا مشتركة بين القانون وعلم الاجتماع القانوني ، فبينما يدرس القانون القاعدة القانونية كقاعدة اى دراسة عضوية من الداخل ، فان علم الاجتماع القانوني يدرس القانون كظاهرة متصلة بظواهر أخرى وبمعنى آخر فانه يدرس القانون من الخارج (٢) .

فعلم الاجتماع القانوني يدرس نشأة القاعدة القانونية واسباب نشأتها وتطورها ، كما يدرس الاثار الاجتماعية التى تنتج عن تطبيق قاعدة قانونية ما في المجتمع ، وعلى ضوء هذا يمكن القول ان علم الاجتماع القانوني هو

(١) انظر في تفصيل ذلك د. ه. جيمس دينيز ، الدراسة السوسولوجية للقانون ، من كتاب د. جيمس دينيز وهنرى موسر وآخرون ، المجتمع والقانون — وسائل جديدة لمهنة قضائية ، نيويورك ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥ .

(٢) انظر تقريرا لنا بعنوان « علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية » ، يقدم الى الحلقة العربية الثنية للنداء الاجتماعى ، القاهرة ١٠ — ١٣ فبراير ١٩٦٩ — وانظر ايضا السيد يس : مدخل للمشكلات الاساسية في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٦٨ .

الذى يقدم التفسير العلمى للقانون • وفى نفس الوقت فانه يهدف للتوصل الى
اكثر الصيغ القانونية ملائمة للجتمع (١) .

وعلم الاجتماع القانونى — يكشفه عن الاسباب العلمية التى تكمن وراء
الظواهر القانونية — يسهم فى ترشيد السياسة التشريعية من ناحية واتجاهات
القضاة من ناحية اخرى ، وهو — بذلك — يلعب دورا هاما فى ملائمة القاعدة
القانونية للواقع الاجتماعى .

ويدرس علم الاجتماع القانونى الجوانب القانونية من الظواهر الاجتماعية
كالزواج والطلاق والسلطة الابوية • عن طريق استخدام مناهج علم الاجتماع
كما يستخدم ايضا مناهج وادوات بحث خاصة به مثل تحليل احكام المحاكم .
ولاشك ان بحوث علم الاجتماع القانونى كفيلة بتطوير هذه المناهج الخاصة (٢) .

ولسنا فى مجال تقديم تعريف جامع مانع لعلم الاجتماع القانونى ، ولسنا
فى مجال مناقشة التعريفات المختلفة التى تقدم له : كل ما فى الامر ، اننا
نرى ضرورة الاشارة الى اهمية هذا العلم الناشئ واهمية بحوثه فى مجال
ترشيد التشريع فى مصر ، ذلك ان الدراسات القانونية فى مصر بل وعملية
التشريع نفسها تتم حتى الان فى حدود الدراسة القاعدية اى دراسة النص
القانونى وشرحه وتحليله بالقيام بمجموعة محكمة من عمليات الاستدلال
المنطقى المجرى وتقديم الفروض المدرسية التقليدية دون التفات كبير الى دراسة
الوسط الاجتماعى الذى تحكمه القاعدة القانونية ، وهكذا ظهرت هوة ضخمة
بين التشريع والواقع ، وحدث ما يمكن تسميته بالفصام بين القانون والمجتمع ،
وانعكس ذلك كله على كثرة التعديلات التشريعية على نحو يكشف مدى عجز
المشرع عن فهم الواقع الاجتماعى (٣) .

ويكفى ان نشير هنا الى ما يمكن ان تسهم به الدراسات الاجتماعية الميدانية
واجراء قياسات للرأى العام عن الجوانب المختلفة التى يتضمنها ميدان الاحوال
الشخصية مثلا — حتى يمكن تعديل التشريعات المتعلقة بهذا الميدان على
اساس متين من الواقع الاجتماعى (٤) .

بعد هذا التمهيد الاساسى ، ننقل الى محاولة للتاريخ للبحوث فى هذا
الميدان المبكر فى مصر ، وهنا تواجه الباحث مسألة هامة وعلى درجة عالية

(١) انظر تقريرنا سابق الاشارة اليه .

(٢) يراجع فى ذلك تقريرنا سابق الاشارة اليه .

(٣) يراجع فى ذلك تقريرنا لنا بعنوان « نحو ترشيد التشريع الجنائى » — ندوة علمية بنادى
القضاة بالقاهرة (١٤ نوفمبر ١٩٦٨) للتعريف ببحث قياس اتجاه القضاة نحو الاختيار الفعلى
— بجملة القضاة ، يوليو ١٩٦٩ ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٤) السيد ياسين : مدخل للمشكلات الاساسية فى علم الاجتماع القانونى ، سابق الاشارة
اليه ، ص ١٦٢ .

من الحساسيات ، هل يتلمس أى أفكار أو ومضات فكرية أو حوث في ميادين
مريبة للقول بوجود بحوث في علم الاجتماع القانوني في مصر مدفوعا في ذلك
بنمرة قوية أو مجاملة شخصية لبعض الباحثين ؛ أم يجب ان يدقق الباحث
ولا يدخل ضمن بحوث علم الاجتماع القانوني الا ما كان يدخل فعلا ووفقا
للمواصفات العلمية الدقيقة ، هذا الميدان الناشئ .

نحن نميل الى الاخذ بالرأى الثانى . وان ترتب على ذلك القول بأن مصر
لم تعرف — حتى الآن — الا النزر اليسير او بدايات متواضعة للبحوث في
علم الاجتماع القانونى ، وان كنا — سنشير أيضا ، للاسهامات النظرية في
هذا الموضوع .

محاولة للتاريخ لعلم الاجتماع القانونى في مصر :

(١) لعل اول محاولة للكتابة في علم الاجتماع القانونى في مصر كانت اصدار
الاستاذ الدكتور حسن السامتى كتابه الرائد « علم الاجتماع القانونى » في
طبعته الاولى عام ١٩٥٢ ، ثم اصدر الطبعة الثانية عام ١٩٦٠ دون ان يدخل
تعديلات اساسية على مادة الكتاب وأخيرا اصدر الطبعة الثالثة من الكتاب
بها بعض التعديلات وعلى الاخص فيما يتعلق بالتبويب (١) .

والكتاب يضم ثلاثة أقسام رئيسية . القسم الاول منها بعنوان الضبط
الاجتماعى — بحث تهيدى لعلم الاجتماع القانونى، ويعرض فيه لمعنى الضبط
الاجتماعى وآراء العلماء فيه ثم يتحدث عن طبيعة النفس البشرية وحاجتها
الى الضبط حديثا لاستطيع أن نوافق عليه اذ أنه ينطلق من منطلقات مثالية
ميثافيزيقية ولكننا لسنا في مجال نقد أفكار المؤلف هنا ، ثم يتناول وسائل الضبط
الاجتماعى ومن بينها القانون .

أما القسم الثانى بعنوان القانون والمجتمع — بحث نظرى في علم الاجتماع
القانونى ، فيتناول معنى القانون ومراحل نموه ومصادره ويتحدث عن مدارس
الفقه الحديث ، (المدرسة التحليلية والمدرسة التاريخية والمدرسة الفلسفية
والمدرسة المقارنة والمدرسة الاجتماعية) ، ثم يعرض لآراء مؤسسى علم
الاجتماع القانونى واصحاب مدارس المختلفة (أرسطو ، مونتسكيو ، اصحاب
الدراسة التاريخية والمقارنة ، اصحاب الدراسة القانونية الجنائية ، اصحاب
الدراسة الاجتماعية القانونية ، ثم طلائع علم الاجتماع القانونى في الولايات
الم المتحدة الأمريكية) ثم يربط بين علم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع العام .

(١) حسن السامتى : علم الاجتماع القانونى ، الطبعة الثالثة ، مكتبة التجو المصرية
للعمارة ، ١٩٦٨ .

أما القسم الثالث فيخصمه المؤلف لدراسة تطبيقية في علم الاجتماع القانوني تحت عنوان الوعى المصرى للعدالة ونظمها — بحث تطبيقي في علم الاجتماع القانوني — فيستعرض المؤلف فيه — تاريخياً — نظم العدالة في مصر خلال العصور (الفترة الفرعونية والفارسية : الفترة البطلمية . الفترة الرومانية والبيزنطية : الفترة منذ الفتح العربى الى بدء عهد محمد على . الفترة من بدء عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى . الفترة ما بين الاحتلال البريطانى واتفاقية مونترو ثم عهد اتفاقية مونترو) ثم يتناول الوعى المصرى للعدالة على مر العصور ثم يتحدث في الباب العاشر والأخير عن الوعى المصرى للعدالة في مصر المعاصرة فيتناول القسم الطبقى وجزاء الظالم ومفهوم العقاب عند العامة ودعامتى الوعى المصرى للعدالة وسلوك المظلوم الضعيف .

ولا شك أن هذا المؤلف في علم الاجتماع القانوني له فضل الزيادة في المكتبة العربية في هذا الميدان . وإن كان لا يمكن اعتباره من قبيل البحوث في علم الاجتماع القانوني عدا القسم الثالث منه عن الوعى المصرى للعدالة ونظمها إذ بعد دراسة تاريخية في الموضوع (من صفحة ١٤٧ الى صفحة ٢٠٠) ولم يلجأ الباحث — على الأقل فيما يتعلق بالفترات التى تتوافر عنها الوثائق — الى دراسة وثائق مباشرة ، بل لجأ الى بعض المؤلفات عن هذه الفترات . ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن الكتاب مدرسى (يلقى على طلبة الليسانس بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة عين شمس) .

٢ — أما البحث الرائد في علم الاجتماع القانوني ، فهو بحث الدكتوراه الذى تقدم السيد الدكتور مصطفى محمد حسنين الى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٦١) بعنوان « العشائر العراقية العربية المعاصرة ونظام المسؤولية بها » وللأسف لم ينشر هذا البحث كاملاً حتى الآن ذلك أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية في القاهرة قد تعهد — منذ سنين — بإصدار الكتاب الأول من هذا البحث ويتناول الحياة الاجتماعية لهذه العشائر ظواهرها المختلفة وحتى الآن لم يظهر هذا الكتاب نتيجة لتعقد المسارب الدواوينية . أما الكتاب الثانى من البحث عن نظام المسؤولية (أو النظام القانوني بصورة عامة) عند عشائر العراق العربية المعاصرة فقد ساعدت على نشرة جامعة بغداد ، حيث صدر الطبعة الأولى منه عام ١٩٦٧ تحت عنوان « نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة — دراسة في اعرف المسؤولية وتقاليد العقاب عند العشائر العراقية » (١) . وقد يذهب البعض الى عدم إدراج هذه الدراسة في بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر ، باعتبار أن ميدان الدراسة هى العشائر العراقية ، ألا أننا — بحق — نعتبرها من قبيل بحوث علم الاجتماع القانوني في مصر ، فالباحث مصرى والبحث قدم

(١) مصطفى محمد حسنين ، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة دراسة في اعرف المسؤولية ، وتقاليد العقاب عند العشائر العراقية ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ .

للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة القاهرة ، فهو بحث مصرى بكل مقوماته وان كان ميدانه مجتبع عربى آخر (العراق) .

ولقد ذهب الباحث في تقديم بحثه ، الى ان النظام القانونى السائد في المجتمع ، يعد من عناصر الثقافة ومظاهرها في هذا المجتمع . وقد كانت مشكلة تفرد العشائر بنظام قانونى مستقل بها من أهم المشاكل التي عنى بها الحكم الوطنى بالعراق منذ قيامه ، واتجهت الحكومات العراقية كلها الى ازالة التمييز الذى اختصت به العشائر في نظامها القانونى . ودراسة الباحث — على حد قوله — دراسة وصفية تحليلية تستهدف شرح ظاهرتى المسؤولية والجزاء وربطهما بالظواهر الاجتماعية الاخرى في العشيرة العراقية ومدى تأثيرهما بالظواهر الاخرى وتأثيرها عليها .

وقد مهد الباحث لبحثه بالكلام عن النظام القانونى في الجاهلية والاسلام ثم مدى تآثر النظام القانونى في العشيرة العراقية اليوم بذلك .

ثم قسم الباحث البحث الى بابين رئيسيين : الباب الاول منهما بعنوان « نظام المسؤولية » والباب الثانى بعنوان « نظام الجزاء » .

ويستعرض الباب الاول في فصول ثلاثة مصادر واحكام المسؤولية الجنائية ثم تكييف وarkan ومصادر المسؤولية المدنية .

اما عن مصادر المسؤولية الجنائية لدى العشائر فتتخصر في القانون غير المكتوب والقانون المكتوب ، ويقصد بالقانون غير المكتوب هنا العرف باعتباره سنن (سوانى) ، ثم يتحدث بالتفصيل عن العوامل التى شاركت في تكوين سوانى العشيرة وهى السوابق القبلية والدين ويستعرض بعد ذلك بعض صور من سوانى (سنن) العشائر مثل حماية العصبة والعرض والالتجاء . اما المصدر الثانى من مصادر المسؤولية الجنائية فهو القانون المكتوب وأهمه القانون الذى أصدرته سلطات الاحتلال البريطانى عام ١٩١٨ تحت اسم « نظام دعاوى العشائر المدنية والجنائية » ، ولقد عهدت كل الحكومات العراقية المتوالية الى الانتقاص من القواعد القانونية التى اختصت بها العشائر ، والتى أخرت من أذابتها في المجتمع الوطنى العراقى ، حتى جاءت ثورة تموز عام ١٩٥٨ فكان من أوائل أعمالها إلغاء هذا القانون . وتناول البحث بعد ذلك فكرة قيام المسؤولية وانعدام المسؤولية الجنائية وصور المسؤولية الجنائية (الجماعية والشخصية) وأخيرا استعرض — باختصار — احكام المسؤولية المدنية .

وفي الباب الثانى بعنوان « نظام الجزاء » ، تحدث عن مصادر الجزاء في العشيرة العراقية وأنواع الاجزاية (الجزاء الجنائى بأنواعه والجزاء المدنى والجزاء الاجتماعى ، ونطاق الجزاء ، وبالنسبة لأحكام الجزاء الجنائى ،

استعرض الباحث الجرائم محل العقوبات المعروفة في العشائر العراقية (جرائم الاعتداء على النفس ، جرائم الاعتداء على العرض . جرائم الاعتداء على الاعتبار . جرائم الاعتداء على المال) . ثم تحدث عن الظروف المؤثرة في العقوبة (موانع العقاب . اسباب تخفيف العقاب . اسباب تشديد العقاب في العشيرة) وفي الفصل الثالث بعنوان « توقيع الجزاء » ، استعرض المؤلف احكام الفصل في الدعوى عن طريق القضاء العشائري ونظر الدعوى والطرق العامة للكشف عن الحقيقة (الحلف . شهادة الشهود ، التصويت ، البشعة ، اقتضاء الأثر ، الخبرة) ثم تحدث عن الحكم في الدعوى (اصدار الحكم ، مضاريف الدعوى . طرق الطعن في الاحكام) ، ثم تناول آثار الحكم في الدعوى (أثر الحكم العشائري داخل العشيرة وقوة الحكم العشائري أمام جهات القضاء العراقي) . وفي الفصل الرابع والآخر تحدث المؤلف عن وظيفة الجزاء في العشيرة العراقية فتحدث — كتمهيد — عن رأى الشريعة الاسلامية في وظيفة العقاب (ثم تناول وظيفة العقاب في العشيرة العراقية (تحقيق الأمن وتحقيق التضامن الاجتماعي) . واخيرا تناول الباحث مظاهر التحول الحالية واتجاهات وظيفة العقاب في العشيرة العراقية وأرجع التحول الى التطور الحضارى المعاصر .

وقد الحق الباحث بالبحث عددا من الملاحق ذات القيمة الوثائقية الهامة في الموضوع (رسائل بعض مشايخ العشائر) .

ولقد اعتمد الباحث على دراسة الوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوع ، كما اعتمد على الدراسة الميدانية المباشرة ، كما اعتمد على مكتبة بعض شيوخ عشائر العراق والعلماء المهتمين بالموضوع ، بالإضافة الى الاطلاع على المؤلفات والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع . وقد أورد الباحث بيانا تفصيليا في مقدمة بحثه عن الوثائق التي اعتمد عليها والاضابير التي لجأ اليها ، ومن هذا كله يتضح مدى الجهد الذى بذله في هذا البحث ، الذى يعتبر — بحق — أول بحث ميدانى جاد قام به باحث مصرى في أحد موضوعات علم الاجتماع القانونى .

٣ — تاتى بعد ذلك سلسلة للبحوث والدراسات القيمة التى تتصل من قريب ببياديين علم الاجتماع القانونى ، ونعنى بها تلك البحوث التى قام بنشرها في السنوات الاربع الاخيرة الاستاذ الدكتور ثروت انيس الاسيوطى (الصراع الطبقي وقانون التجار (١) نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ، الجماعات

(١) ثروت انيس الاسيوطى ، الصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

البداية • بنو اسرائيل (١) — نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين ، الشريعة المسيحية (٢) ، فلسفة التاريخ العقابى (٣) .

واهم ما يميز هذه الدراسات الأربع في مجموعها انها تتناول دراسة الجوانب القانونية لبعض الظواهر الاجتماعية مع ربطها أى ربط الجوانب القانونية بالسياق الاجتماعى ، وعلى هذا يمكن اعتبارها من قبيل دراسات علم الاجتماع القانونى ، وان تناولت حواف فروع أخرى للمعرفة مثل تاريخ القانون وفلسفة القانون ، ذلك ان تقديم تحديد دقيق لمبادئ علم الاجتماع القانونى امر بالغ الصعوبة وعلى الأخص في ظروف تخلق هذا الفرع الوليد من فروع علم الاجتماع (٤) . وأيا كان الامر ، فلاننا نميل الى اعتبار هذه البحوث من قبيل بحوث علم الاجتماع القانونى باعتبارها تدرس جوانب قانونية محددة (قانون التجار — التنظيم القانونى للأسرة — النظام العقابى) لظواهر اجتماعية محددة ايضا (الصراع الطبقي — نظام الاسرة — ربط نظام العقوبات بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية) .

(١) اما البحث الاول « الصراع الطبقي وقانون التجار » ، فان الباحث — منذ البداية ص ٩ — يقرر ان (القانون لا يمكن ان ينظر اليه باعتباره وحدة ذات كيان مستقل قائم بذاته ، بل يجب ان يدرس من خلال الظروف الاجتماعية التى يظهر فيها والدور الذى يلعبه هناك) .

وقد تضمن البحث باين رئيسيين أولهما يتناول الصراع بين التجار والاقطاع في القرون الوسطى وظهور قانون التجار ، وثانيهما تاريخ وفلسفة بعض الأنظمة التجارية . وفي الفصل الاول من الباب الاول وتحت عنوان « الاقطاع في القرون الوسطى » استعرض الباحث — باختصار — تاريخ الاقطاع وتكلم عن سادة الأرض وعن رقيق الأرض ، وفي الفصل الثانى تحت عنوان « التجار في القرون الوسطى » تحدث عن نشأة البرجوازية والصراع بين التجار والاقطاع ثم نشأة نظام طوائف التجار والصناع وحركة استقلال المدن ثم تفجر الصراع الطبقي العنيف في أواخر القرن الثالث عشر «وكما سبق للبرجوازية ان تحالفت مع ملوك الرجعية للتخلص من حكم نبلاء الاقطاع ، عادت للتحالف مع نفس ملوك الرجعية للاطاحة بالمقاومة الشعبية . من ذلك

(١) ثروت أنهيس الاسيوطى ، نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين — الجامعات البدائية ، بنو اسرائيل ، دار الكتائب لحرى للطباعة ونشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٢) ثروت أنهيس الاسيوطى ، نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين — الشريعة المسيحية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(٣) ثروت أنهيس الاسيوطى ، فلسفة التاريخ العقابى ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة .

الستون ، العدد ٣٣٥ ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٢٠٩ / ص ٢٩٤ .
انظر في صعوبة التمرير ، السيد ياسين ، مدخل للمشكلات الاساسية في علم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القوية ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، مايو ١٩٦٨ ، ص ١٦٠ وما بعدها .

تناهم التجار مع لويس الحادى عشر ملك فرنسا الذى انفى حقوق الشعب السياسية فى كثير من المدن ، ورفع ممثلى التجار الى مرتبة الاشراف ، ليقضى على كل صبغة ديمقراطية للحكم فى المجالس البلدية (١) .

ثم تعرض الفصل الثالث من الباب الاول بعنوان « ظهور قانون التجار » ، لتاريخ نشأة محاكم التجار والطائفية السرية التى كان لابد ان تحل نزاعاتها الداخلية داخل حدود الطائفة ، فنشأت داخل كل طائفة محكمة خاصة تسمى محكمة الزميل او القنصل ، وتطورت حتى اصبحت المحكمة التجارية (٢) .

وبعضى الزمن تواضع مشايخ الطوائف على اوضاع دائمة تحكم ابناء هذه الطوائف ، وامتد اختصاص المحاكم التجارية الى غير التجار ، عن طريق تهديد غير التجار بعدم التعامل معهم ، اذا ما لجأوا الى محاكم أخرى لنفس منازعاتهم — وهكذا تحولت محاكم التجار الى محاكم طبقية ، يجر إليها التجار خصومهم ، ويخضعونهم لآراءهم .

ولا شك ان التجار كانوا فى حاجة الى قانون اسهل واجراءات ايسر من طرق الاتبات بالمبارزة والتعذيب التى كانت سائدة فى القرون الوسطى لدى محاكم الاقطاع ، فتخلصوا من شكليات المرافعات المدنية ولجأوا الى الاتبات بشهادة الشهود وغدت الاجراءات قصيرة وسريعة ، وهكذا ظهر قانون جديد على يد البرجوازية أى سكان المدن من التجار فى صورة (قانون التجار) متخلصا من شكليات القرون الوسطى مفعما بالروح الطبقية (٣) .

وتعرض الباحث به ذلك لبدايات ظهور الرأسمالية .

اما الفصل الرابع من الباب الاول بعنوان « التطور فى انجلترا » — فقد خصص لظهور الاقطاع البريطانى ولظهور نظام طوائف التجار والصناع ، وعلى عكس ما كان عليه الامر فى القارة ، كانت الطوائف الانجليزية ضمنية نظرا لقوة نفوذ الملك ، وقد انعكس هذا على اضعاف نفوذ المحاكم الخاصة التى نشأت للنظر فى منازعات التجار ، وخلال القرن السابع عشر تم ادماج قواعد التجارة الخارجية فى احكام الشريعة العامة ، وتم الغاء المحاكم التجارية التى كانت تطبقها .

اما الباب الثانى من البحث تحت عنوان « تاريخ وفلسفة بعض الأنظمة التجارية » ، فيتعرض فى الفصل الاول منه لفلسفة قانون التجار ويشرح صلة

(١) نقلا عن : ثروت انيس الاسيوطى ، الصراع الطبقي وقانون التجار ، سابق الاشارة اليه ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

هذا القانون بمصالح الراسماليين ، فقواعد قانون التجار وضعها كبار الراسماليين لحماية مصالحهم على حساب المستهلكين ويحدد البحث امثلة كثيرة تشهد بذلك : عدم منح مهلة قضائية للمدين في الوفاء بالاوراق التجارية مثل الكمبيالات ا م ١٩٥٦ من قانون التجار المصري) - وتقاضي غائدة مرتفعة في المواد التجارية عنها في المواد المدنية (م ٢٢٦ من القانون المدني المصري) - نفاذ الاحكام الصادرة في المواد التجارية نفاذا مفعلا ، اى قبل النظر في الطعن بالمعارضة أو الاستئناف (م ٤٦٧ من قانون المرافعات الملغى ١٩٤٩) - لقد تحول جهاز العدالة كله لخدمة مصالح التجار طالما يلزم قانون التجار المحاكم بتطبيق العرف التجارى اى ما تعارف عليه التجار من قواعد حماية لمصالحهم الطبيعية .

ثم تعرض البحث للاصلاح التشريعى في المائة عام الاخيرة ، في ولاية كوبيك بكندا حيث انقضى الكيان المستقل لقانون التجار منذ عام ١٩٦٦ ، وهكذا فعلت سويسرا منذ عام ١٨٨١ وهكذا فعلت هولندا أيضا منذ عام ١٩٣٤ - بعد ذلك استعرض الباحث الاتجاه الفقهي التقدمي في فرنسا ومصر .

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني استعرض الباحث تاريخ وفلسفة شركات الربا واستعرض موقف الكنيسة من تخريم الربا ، ثم تناول مراحل الاحتيال على تخريم الربا وكيف استطاع التجار ان يفوزوا باستثناءات كثيرة من قاعدة تخريم الربا .

أما الفصل الثالث من الباب الثاني فقد خصص لدراسة تاريخ وفلسفة شركات المساهمة ، وربط الباحث في بحثين بين شركات المساهمة والراسمالية الاستعمارية ثم بين شركات المساهمة والراسمالية الاحتكارية على التوالي .

أما الفصل الرابع والاخير من الباب الثاني فيتناول تاريخ وفلسفة نظام الافلاس ، وشرح كيف أن علاقة المدين بالدائن في كل مجتمع تكشف عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذا المجتمع وعن الصراع الطبقي فيه .

وفي خاتمة البحث ، دعا الباحث الى إلغاء قانون التجار وإلى تعديلات اساسية في البناء القانوني بصفة عامة على ضوء تبني المجتمع المصري لطرق تنمية غير راسمالية .

(ب) أما البحث الثاني للاستاذ الدكتور الأسىوطى فهو واحد من سلسلة من البحوث الهامة في مجال تفسير نظام الاسرة على نحو علمي وباستقراء التاريخ الاجتماعى البشري ؛ ينوى اصداؤها الاستاذ الباحث ، وفيما اصدر منها بحثين هامين نفضل ان نتناولهما هنا على التوالي اولهما يتناول بالدراسة الدقيقة نظام الاسرة في الجماعات البدائية وعند بني اسرائيل أما ثانيهما فيتناول

نظام الأسرة في الشريعة المسيحية . ويعمل الاستاذ الباحث حاليا على اصدار بحث ثالث من هذه السلسلة الهامة عن نظام الأسرة في الهند .

(١) ويبحث « نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين » الجماعات البدائية . بنو اسرائيل ، يؤكد ما يؤمن بل الباحث من ضرورة النظرة الشاملة ومراعاة الارتباط المتبادل بين الظواهر ، فربط بين القانون أى القاعدة القانونية من جهة ، وبين المجتمع والاقتصاد والدين والسياسة من جهة أخرى . ويقرر الباحث في المقدمة اتباع المنهج التطوري الذى يعتمد على البحث التاريخى . فربط بين القواعد القانونية والظروف الاجتماعية التى أدت الى نشأتها وتطورها مع تسليط الضوء على دور القاعدة القانونية في الحياة الإنسانية ويهتم البحث بعرض التطور التاريخى لنظام الأسرة في الجماعات البدائية الاولى في باب أول . أما الباب الثانى فيخصص لنظام الأسرة في الشريعة اليهودية مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الشريعة يرجع تاريخ تكوينها الى حوالى أربعين قرنا من الزمان ومرت بمراحل مختلفة تبدأ بعضها قبل ظهور موسى .

وفي الباب الاول « الجماعات البدائية » لجأ الباحث الى تقسيم المجتمعات القديمة طبقا لوسيلة تمييزها (مجتمع الالتقاط — مجتمع الصيد — مجتمع الرعى — مجتمع الزراعة البدائية ، مجتمع الزراعة الرأبقة — مجتمع البرونز والحديد) .

ويعنى البحث أساسا بنظام الأسرة ، ولما كان من المتعذر فهم نظام بذاته مهما كان لا دون الاحاطة بالانظمة الأخرى المرتبطة به — فقد عرض البحث للحالة الاقتصادية من خلال البيئة الجغرافية ، ثم شرح العقيدة الدينية وتطورها وأثرها على السلوك الاجتماعى . ثم تحليل الانظمة القانونية مثل فكرة الملكية ونظام الحكم في ضوء ظروف الحالة الاقتصادية ، ثم قام الباحث — تفصيلا — بإيضاح مدى انعكاس العوامل السابقة على نظام الأسرة ، مع الإقتصار في ذلك — على بعض المسائل الجوهرية على النحو التالى :

- شكل الأسرة : أمومية أم أبوية .
- مقدمات الزواج : مثل الخطبة والاختلاط .
- انعقاد الزواج : كالرضا والموانع والمهر والطقوس والراسم .
- آثار الزواج : بالنسبة الى الزوجين والاولاد والاقارب .
- انحلال الزواج : بالطلاق أو الفرار أو الموت .

ولا شك أن هذه المراحل الاولى لتطور البشرية ، كشفت عنها الابحاث العلمية في المائة عام الأخيرة ، كما تعتمد على نتائج الدراسات الميدانية على الشعوب البدائية المعاصرة .

وقد عالج الباحث هذا كله في فصول ثلاثة ، الفصل الاول منها خصصه لمرحلة « الشيوعية الجنسية » وذهب الباحث الى انه ليس ثمة دليل قاطع على تأكيد أو نفي وجود مرحلة سابقة من الشيوعية الجنسية عاش فيها الانسان الاول . اما الفصل الثاني فتحت عنوان « مجتمع الالتقاط » ، ويميز هذا المجتمع بعدم الاستقرار سعيا وراء الرزق ، ومن ثم لا تسنح الفرصة لنشوء روابط قوية بين الزوجين ، ومن هنا ولعدم تبلور فكرة الملكية الخاصة التي ترتبط بها مباشرة فكرة ضرورة الاستئثار بالانثى ، ولذلك كان للمرأة — في هذا العهد البعيد — أن تنهى علاقة الزوجية بالفرار من الرجل والعودة الى ذويها ، كما شاع بين تلك الجماعات حق الليلة الاولى أو عادة الزواج الجماعي ومارست هذه الجماعات الاباحية الجنسية في الاعياد (١) . أما الفصل الثالث — فتحت عنوان « مراحل التطور » يتناول في الفرع الاول منه ، مجتمع الصيد ويشرح لذلك المجتمع جماعات الاسكيمو في المناطق الشمالية والهندو الحمر في سهول امريكا ، وقد ظهرت في هذه الجماعات — لأول مرة في التاريخ — فكرة اختزان الطعام بكميات كبيرة وبذلك برزت البذور الاولى للاستئثار ، وظهرت — في محيط نظام الاسرة — بوادر فكرة المهر ، في صورة مجموعة من الهدايا يقدمها الزوج الى اهل الزوجة ، كما ظهرت فكرة تكليف الزوج بالعمل لفترة من الوقت لدى اهل عروسه (٢) . كما ظهرت — لاسباب اقتصادية فكرة تبادل الزوجات لدى الاسكيمو وتعدد الزوجات وتعدد الأزواج بينهم أيضا — ثم تناول الباحث في الفرع الثامن بعنوان « مجتمع الرعي » فكرة ثروة الإبقار كعامل جوهري في تطور النظم القانونية حلول نظام الدية نهائيا محل الأخذ بالثأر — ظهور نظام الارث — ولأن الثروة تتطلب نوعا من الحماية والزود عنها أصبحت السيطرة بيد الرجل حامى الثروة ، فظهر النظام الأبوي وحظرت القبيلة على نساءها الزواج من القبائل الأخرى ، حرصا على بقاء الثروة بين أصحابها ، كما ظهر نظام الزواج بأرملة الاخ ، باعتبار أن الاخوة قد تعاونوا في شراء المرأة بدفع المهر ، كما حرمت المرأة من مكته انهاء الزواج بارادتها المنفردة . وفي الفرع الثالث ، تناول الباحث مجتمع الزراعة في مبحثين على التوالي : مجتمع الزراعة البدائية وفيه كانت المرأة تتولى الزراعة البدائية وبذلك برزت أهميتها الاقتصادية في المجتمع ، فالولد ينسب للام لا للاب والميراث يكون عن طريق الام والاخوان لا الاب والاعمام والزواج ينعقد باتفاق الاهبات لا الاباء والزواج ينتقل الى منزل الزوجة لا العكس والطلاق بيد المرأة كما هو بيد الرجل (٣) .

أما المبحث الثاني من الفرع الثالث عن مجتمع الزراعة الراقية نتيجة اكتشاف المحراث ، وتعتبر الزراعة الراقية أول ثورة كبرى في عالم الاقتصاد،

-
- (١) ثروت انيس الاسيوطى ، نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين — الجماعات البدائية بنو اسرائيل ، مساق الاشارة اليه ، ص ٧٣ .
(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

ونتيجة لحياة الاستقرار ظهرت بدايات التفكير العلمى لاسباب عملية بحثه (الزراعة والرعى) ، ولما كانت الزراعة الرائية تعتمد على المحراث الذى يحتاج الى قوة بدنية لا تتوافر للمرأة . ضعف شأن المرأة فى العملية الانتاجية وانعكس ذلك بالتالى على القواعد القانونية فى هذا المجتمع . وقد ظهرت فى هذا المجتمع الملكية الخاصة للأرض وانقسام المجتمع الى طبقات، وظهرت الاسرة البطيركية (x) ، واصبحت هى الوحدة الاقتصادية المنتجة لما تستهلك . ورسخت مع الاسرة البطيركية فكرة عبادة الاسلاف دعما لمركز الاب ، وبينما ارتفع قدر الرجل بعد وفاته الى مصاف الالهة نجد المرأة تهبط أثناء حياتها الى مصاف الماشية . واصبح للرجل وعلى اولاده حق الحياة والموت ، وظهر تعدد الزوجات اذ يعنى ذلك انماء ثروة الرجل اذ ان المرأة هنا اجير بلا اجر تقوم بكافة الاعمال اليدوية فى الحقل والبيت ، كما اعتد الرجل على سيطرته الاقتصادية للاستئثار بالمرأة ومطالبتها بالاخلاص ضمانا لانتقال الثروة من بعده الى اولاده .

اما الباب الثانى من البحث عن الشريعة اليهودية ، فقد تناول عدة مسائل تهيئية مثل وصف البيئة الجغرافية المعاصرة لتبلور احكام هذه الشريعة ، ونذكر لحة تاريخية لحياة بنى اسرائيل ، ثم تحديد المصادر المحتوية للقواعد الشرعية — ثم تناول فى الفصل الثالث بعنوان « عهد التوراة — الرعى والزراعة » (٢٠٠٠ ق.م — ٥٠٠ ق.م) ونقصر الحديث هنا على نظام الاسرة مع ربط ذلك بنظام علاقات الانتاج ، وحيث يهيمن الرجل على العملية الانتاجية تنشأ الاسرة البطيركية . وهكذا كان الحال عند بنى اسرائيل ، فيتكون (بيت) بنى اسرائيل من الرجل وعدد من الزوجات والسرارى والاولاد من الزوجات والسرارى وزوجات الاولاد والاحفاد بالاضافة الى العبيد ، ويملك الاب على هؤلاء جميعا حق الحياة والموت ، والرجل يسمى (بعل) المرأة اى سيدها ، وقد ترتب على الرغبة فى المحافظة على للثروة عادة الزواج من داخل العشيرة ، ولم تكن ثمة محارم من جهة الاب ، فكان يجوز الزواج بالعمة وابنة الاخ بل والاخت لاب ، واعتبر اداء المهر ركنا فى الزواج لا ينعقد بدونه وكان يعد فى بداية الامر من حق الاب ، كما مارس بنو اسرائيل تعدد الزوجات المعروف لدى قبائل الرعى ، والطلاق بيد الرجل يخضع لمطلق مشيئته — أما فى مرحلة الزراعة (عصر سيطرة الاقطاع) ، وفيه استمر بنو اسرائيل على النظام الأبوى ، وظل تحريم الزواج على البنسات من خارج العشيرة وانتشرت عادة الزواج من بنات العم واستمرت عادة الزواج من الداخل ابقاء للثروة بيد اصحابها ، وحرم على كلفة الرجال اليهود الزواج بأجنبيات غير يهوديات « حتى لا يختلط الزرع المقدس بالشعوب النجسة » (١) ونتيجة تحول اليهودية الى ثيوقراطية وزادت سلطة الكهنة فى شئون الزواج،

(x) تكون الاسرة البطيركية من الاب وزوجاته واولاده وبزوجاتهم واحفاده .

(١) نقلنا من المرجع السابق ، ص ١٨٠ — وهذا يؤكد أن الشريعة اليهودية والتراث اليهودى — بصفة عامة يتميزان بالعنصرية .

أضحى الزواج (رابطة مقدسة) إذ الله شاهد بين الرجل وامراته (١) . واستمر العمل بالمهر . واستمر تعدد الزوجات وظل الطلاق بيد الرجل دون المرأة مع ادخال بعض القيود على الطلاق . أما في عهد الشريعة التلمودية (مرحلة التجارة) ، فقد جرفت هذه الشريعة رواسب قانونية من مرحلة الرعى ومرحلة الزراعة مزجت بتقاليد التجارة : فالأب يملك اجبار ابنته الصغيرة على الزواج لمن يشاء والأخ يرث أرملة أخيه ، وتعتمد الشريعة التلمودية بالغلط في الزواج كما هو الحال في عقود البيع وتضع تسعيرة طبقية للمهر ، ابنه الكاهن ضعف البنت من عامه الشعب ، والبرك ضعف الثيب ، وظل تعدد الزوجات وبرزت هيمنة رجال الدين على عامة الشعب وأصبح الزواج عقدا شكليا ، وظل الطلاق في يد الرجل بلا توقف على قبول المرأة ، وقرنت بصريح العبارة طلاق المرأة بمعنق العبد وتحصل المرأة على مؤخر الصداق بعد الطلاق،بيد أن مجتمع التجار اليهود طبق احكام البيع على عقد الزواج وأباح طعن الرجل في الصفقة بسبب العيوب الخفية (٢) .

وفي ختام الدراسة ، ذهب الاستاذ الباحث الى أن الاقتصاد في الشعوب البدائية يحدد معالم الصورة في نظام الأسرة والدين يرسم الاطار العام لهذه الصورة (٣) .

ولنا على هذه القضية ملاحظتان :

الأولى — ان العلاقات الاقتصادية أو ما يمكن أن يسمى بعلاقات الإنتاج تحدد معالم الصورة في نظام الأسرة ليس فقط بالنسبة للشعوب البدائية بل اننا نعتبر ذلك قانونا عاما بالنسبة للمجتمع البشرى كله .

الثانية — ان النظام الدينى وان لعب دورا في رسم الاطار العام لهذه الصورة ، الا ان الباحث لم يوضح — بصراحة — ماذا كان النظام الدينى ، ككحد الابنية النوعية في المجتمع ، يتأثر ويقوم على نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

(٢) يأتي بعد ذلك البحث الثانى للاستاذ الدكتور الأسبوطى تحت عنوان (نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين — الشريعة المسيحية) ، وهذا البحث يقتصر على شريعة الاقباط الارثوذكس ويسمىها الباحث بالشريعة الحقيقية . ويلاحظ باستعراض البحث كله أن الأستاذ الباحث يفرق بين أمرين : نشأة المسيحية أو المسيحية الأولى ثم ما طرأ بعد ذلك من دخول قوانين الملوك والمعادن الرومانية القديمة بعد أقلمتها في البيئة الشرقية الى صلب الشريعة المسيحية .

(١) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ص ٢٤٩ ، ص ٢٧٠ ، ص ٢٧١ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

ويذهب الأستاذ الباحث بالنسبة للمرحلة الأولى الى عدم أهمية الجانب الاقتصادي في تنظيم الحياة الاجتماعية المسيحية (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) : كما دعت المسيحية الأولى الى الإحسان والزهد وتحريم السعى وراء المال . وما دام المال معرضاً للصدا والصوص ويصعب على الغنى أن يدخل ملكوت السماء فلا يتصور أن يكون ذلك المال ركناً في الزواج ، ومن ثم لا يعد المهر من مستلزمات الزواج (١) .

وما دامت الحياة الدنيا ليست سوى مرحلة انتقالية فلا بد من أن تساح العلاقات الجنسية في حدود ومن ثم فلا يقبل تعدد الزوجات والازواج ولم ترق المسيحية الطلاق الا للزنا(٢) .

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة تدوين مجموعة ابن العسال خلال القرن الثالث عشر فيذكر الأستاذ الباحث أن ابن العسال نقل عن (قوانين الملوك) أحكام الاقتصاد الروماني وهكذا احتوت المجموعة القبطية على خليط غير متسق من الأحكام القانونية : قدر منها يتسامى مع روحانيات المسيحية ، وقدر آخر يتدانى الى العادات الرومانية . . (شرط رضا الولي لانقصاد زواج القاصر — الطعن في الزواج لثبوت المرأة — العدول عن صفقة الزواج يترتب عليه فقد مقدم الصداق — اباحة الطلاق لأسباب أخرى غير الزنا مثل العنة والمرض) .

ولنا ملاحظات كثيرة على هذا البحث . الا أننا — لضيق المجال — سنكتفى بالإشارة الى أن هذا البحث . على العكس تماماً من البحث السابق (نظام الأسرة . . الجاهات البدائية . . بنو اسرائيل) ، يكاد يكون بحثاً مقصوراً على الأحكام القانونية انطلاقاً من أن الشريعة المسيحية تهمل الجانب الاقتصادي في تنظيم الحياة الاجتماعية، وبالتالي فإن الأستاذ الباحث لم يحاول الربط بين الأحكام القانونية وعلاقات الإنتاج — اللهم الا عند التعرض لأحكام يرى أنها دخيلة على الشريعة الحقيقية .

ومع ذلك بقي أن نذكر — بحق — أن هذين البحثين للأستاذ الدكتور الأسيوطى يعدان من أروع ما يمكن أن يسهم به باحث تقدمي جاد في فهم نظام هام كنظام الأسرة ووضعه موضع الصحيح وربطه بعلاقات الإنتاج السائدة . سيقى للأستاذ الباحث دائماً فضل الريادة في هذا الميدان .

(ج) أما البحث الرابع للأستاذ الدكتور الأسيوطى بعنوان « فلسفة التاريخ العقابى (x) فهذا يؤكد الأستاذ الباحث أيضاً ضرورة الكشف عن

(١) ثروت أنيس الأسيوطى ، نظام الأسرة بين الزواج والدين — الشريعة المسيحية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨١ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(٣) منصور بجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

العلاقة بين القانون والنظم القانونية وبين الظروف الاجتماعية التي تنشأ فيها القانون ونبتت منها نظمه . ويذهب الى أنه لا علم من غير نظرة شاملة للظواهر — وفي الباب الأول من البحث يتناول الباحث دراسة المجتمع ، خلال مرحلة الجمع والرعى : وتطور العقاب من الثار الى الدية وفي الفرع الأول منه يدرس مجتمع الالتقاط بين التابو والثار فيشرح مفهوم التابو ومضمونه ورواسب التابو في المجتمع المعاصر ثم تحدث عن الطهارة والتجاسة وما يتسمى بذلك من الطرد من العشيرة وتطور العزل الاختياري الى طرد اجباري ثم تحدث عن الثار ووظيفته وعن قاعدة القصاص — فلقد نشأ العابو والثار من ظروف مجتمع الالتقاط .. انعدام السلطة المركزية .. ترك الجاني للعقاب الغيبي .. ردع الاجنبى بالانتقام الجماعى (١) .

اما في مجتمع الصيد واثر ذلك في ظهور الدية الاختيارية ، ومجتمع الرعى واثر ذلك في ظهور الدية الاجبارية ، فقد عالج ذلك الباحث بدقة ، فاختران الطعام في مجتمع الصيد وارتباط ذلك بالحيازة الخاصة للمال وظهور فكرة الدية (على نحو اختياري) نظرا لان الحيازة لم ترق بعد الى مستوى الملكية والطعام المخزن يشاطر في اوقات الازمت ، بعكس الحال في مجتمع الرعى ، حيث توجد ثروة كبيرة من قطعان الماشية وتحويل الحيازة الى ملكية ، وتصبح الدية اجبارية .

اما الفصل الثاني عن الزراعة والاقطاع والتمييز الطبقي فيتناول نشأة الملكية الخاصة بشكل متميز واستفحال السلطة الابوية واستئثار الرجل بالمرأة ، وانحصار جبروت الأب بعد ذلك وانفراد الدولة بالعقاب وتحول الدية الى غرامة وظهور التمييز الطبقي في الجريمة والعقاب .

اما الباب الثاني من الدراسة تحت عنوان : النظم المعاصرة (الرأسمالية والاشتراكية بين الدفاع والإصلاح) ، فقد آثر الاستاذ الباحث الا يتحدث عن الرأسمالية أو الاشتراكية بوجه عام بل لجأ الى تناول قانون العقوبات لجمهورية المانيا الديمقراطية (صدر في ١٢ يناير ١٩٦٨ وطبق منذ أول يوليو ١٩٦٨) باعتباره يحوى احداث النظريات في التجريم والعقاب — وقد تناول في هذا الباب فرعين : دواعى التجريم أو حماية المصالح ثم اهداف المساعلة أو اصلاح المنحرف .

وبالنسبة للأمر الأول ذهب الى أن ثمة قانونا اجتماعيا يربط بين النظم العقابية والظروف الواقعية ، ويجعل من التجريم والعقاب وسيلة لنفاذ هي تأمين المصالح الغالبة في المجتمع (٢) .

(١) المرجع سابق الإشارة اليه ، ص ٢١٥ / ص ٢٢٦ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

وضرب امثلة لذلك من القوانين التي صدرت في ظلّ وبعد الثورة الفرنسية البرجوازية كما ان قانون العقوبات لجمهورية المانيا الديمقراطية يعمد الى البعد عن اوهام المثاليات والقرب من ظروف المجتمع لحماية البنيان الاشتراكي ولإصلاح الشخص المنحرف (١) .

لما الفرع الثاني بعنوان اصلاح المنحرف، فقد استعرض الاستاذ الباحث افكار افلاطون وافكار المدرسة الوضعية الايطالية وافكار الاستاذ جراماتيكا وانتقال الفقه الجنائي من المسؤولية الاخلاقية وفكرة التفكير عند المدرسة التقليدية الى الابتعاد عن فكرة المسؤولية والاهتمام بغاية اصلاح هند المدارس الحديثة .

وفي ختام الدراسة ذهب الاستاذ الباحث الى اتفاق الشرق (الاشتراكية) والغرب (الرأسمالية) على ضرورة الاهتمام بشخصية الجاني والسعى الى غاية التاهيل الاجتماعي بصرف النظر عن الاختيار والجبرية ، وذهب الى ان الخلاف يكمن في أن المجتمع الاشتراكي يتخذ الخطوات الاجابية لاستئصال جذور الجريمة ، على اساس ان الوقاية خير من العلاج (٢) .

وهذا الذي يذهب اليه الاستاذ الباحث في ختام الدراسة ، لا نستطيع ان نوافق عليه كما لا نستطيع أن نتجاهله ، ذلك ان اوجه التشابه الظاهري لا يجب أن تجعلنا نفرض النظر عن الاختلافات الاساسية الكبرى بين المنطلقين الفكريين للفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي ، فالاهتمام بشخصية الجاني كما يثرثر كثيرا علماء العقاب البرجوازيون أن هو الا محاولة ذكية بيد انها ساذجة لتحويل الانتظار عن جوهر المشكلة الاجرامية والعقابية في المجتمع الرأسمالي ، من مشكلة مجتمعية الى مشكلة فردية ، بعكس الأمر تماما لدى علماء العقاب الاشتراكيين الذين يربطون — على نحو شمولي — بين الظاهرة الاجرامية والنظم العقابية وجوهر علاقات الانتاج في المجتمع وبالتالي فالمشكلة الاجرامية والعقابية — في نظرهم وبحق — ترتبط تماما بالسياسة الاجتماعية (٣) .

ان الوضوح الفكري والانتماء الايديولوجي الحاسم خير اداة للنجاة من الوقوع في شرك محاولات البرجوازية المعاصرة التقرب بين فلسفتين متعارضتين متضادتين تماما ولا سبيل الى أي لقاء بينهما .

(١) البحث السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢)

(٣) انظر في ذلك دراساتي الجديدة ، حول هذا الموضوع: الدولة والقانون والعقاب دراسة في الاشتراكية العلمية ولتطبيق ، المجلة الجنائية القومية ، مارس ١٩٦٦ ، ومعالن النظام العقابي السوفييتي ، المجلة الجنائية القومية ، يوليو ١٩٦٨ . وانظر أيضا السيد ياسين : السياسة الجنائية والسياسة الاجتماعية (مقال تحت النشر) مجلة مصر المعاصرة .

٤. س (أ). قام الزميل الاستاذ السيد ياسين بنشر دراسة نظرية قيمة تحت عنوان « مدخل للمشكلات الأساسية في علم الاجتماع القانوني » (١) منذ حوالى عام بالمجلة الاجتماعية القومية كبداية لسلسلة دراسات يزمع نشرها تتناول موضوعات أربعة رئيسية :

— التعريف بعلم الاجتماع القانوني وأهميته العلمية والتطبيقية، ومجالات البحث فيه .

— عرض وجيز للأسس المنهجية له .

— مناهج البحث في علم الاجتماع القانوني .

— نماذج من البحوث والدراسات الحديثة التى أجريت في الميدان .

والواقع أن المقال الأول من هذه السلسلة — التى نرجو أن يتكامل صدورهما قريباً — أن المقال الأول من هذه السلسلة يستمد أهميته في أنه أول دراسة متبلورة واضحة المعالم باللغة العربية تحاول أن تقدم تعريفاً لهذا الفرع الويد من فروع المعرفة وتفرق بينه وبين علم الاجتماع من جهة والقانون من جهة أخرى وتحدد — بدقة — المجالات الأساسية لبحوث علم الاجتماع القانوني — وعلى الرغم من صغر حجم هذه الدراسة إلا أنها تؤدي دوراً هاماً في التعريف بعلم الاجتماع القانوني لدى المهتمين من قراء العربية .

(ب) كما قام نفس الاستاذ الباحث بنشر دراسة ميدانية عن الشهادة في القضايا الجنائية (٢) في نفس العام (١٩٦٨) وكان الباحث قد أعد خطة بحث ميدانية لأجراء بحث ميداني موضوعه « الشهادة في القضايا الجنائية » بغية إقناع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القيام به كبداية لبحوث ميدانية في علم الاجتار القانوني على مستوى جهد جماعي منظم ، وقد انتهز فرصة إشرافه على خمسة من السادة وكلاء النائب العام للقيام بدراسة في إطار البرنامج التدريبي الذي ينظمه المركز لهم ، فقاموا — تعنت إشراف الاستاذ الباحث — بدراسة نظرية شاملة للشهادة من وجهة النظر التاريخية والقانونية المقارنة، والاجتماعية والنفسية كما قام الباحث بتصميم أدات لبحث (استبارة الخبرات الواقعية) لتحليل خبرات عينة من وكلاء النائب العام بصدد الشهادة (٣) . ولما كان كثير من الناس يحصلون على خبرات متمددة

(١) السيد ياسين : مدخل للمشكلات الأساسية في علم الاجتماع القانوني ، المجلة الاجتماعية القومية ، مايو ١٩٦٨ ، من ١٥٣ / من ١٧٢ .

(٢) السيد ياسين : الشهادة في القضايا الجنائية — بحث ميداني في علم الاجتماع القانوني المجلة الجنائية القومية ، نوفمبر ١٩٦٨ .

(٣) طبقت استبارة تجريب الخبرات الواقعية على ٢٥ وكيل للنائب العام ، معظمهم كانوا يدرسون بالدورة لتدريبية، الرابطة من البرنامج الذي ينظمه المركز (فبراير — مايو ١٩٦٨)

وهم يقومون بأعمالهم : دون أن يعنوا كثيرا بتدوين خبراتهم مع ما قد يكون لها من أهمية بالغة ، فقد رأى الباحث ضرورة اللجوء الى ما يسمى بمسح الخبرة : بغية الحصول على خبرات عدد من ذوى الخبرة بموضوع ما ، وقد قدم بعض السادة وكلاء النائب العام أعضاء فريق البحث خبراتهم الواقعية بصدد الشهادة الجنائية مدعمة بالأمثلة والأحكام . وقد اسهم ذلك كله في المعاونة في تصميم استمارة الخبرات الواقعية ، وقد برزت عدة نقاط اساسية من واقع تحليل التقارير هي : (١) عيوب الاجراءات القانونية والادارية من وجهة النظر التطبيقية المحيطة بالشهادة (ب) عيوب الشاهد الشخصية من وجهة النظر التطبيقية المحيطة بالشهادة (ج) الظروف العامة التى تؤثر على الشهادة من وجهة النظر الموضوعية والتطبيقية .

وقد تضمنت استمارة الخبرات الواقعية خمسة وستين سؤالاً موزعة على عدة موضوعات (الشهادة وانماطها — تصنيف الشهادة — موضوعية الشهادة — ضمانات موضوعية الشهادة — الجوانب النفسية للشهادة — تقدير الشهادة — عن الشاهد) .

ويعرض المقال لنتائج البحث ، ولسنا في مجال تلصيلها هنا ، حيث يمكن الرجوع الى المقال المنشور (٢) .

الا أنه يمكن القول ان أهم ما كشف عنه هذا البحث هو ان التنظيم القانونى للشهادة شيء وممارستها فى الواقع شيء آخر .

ويقتر الباحث أن هذا البحث ليس سوى خطوة أولى في دراسة استطلاعية عن الشهادة في القضايا الجنائية ، راجيا أن تتابع خطوات البحث حتى تكتمل حلقاته ، ونحن نكرر هذا الرجاء أيضا . ولا غرو في أن الاستاذ ياسين أحد الباحثين المصريين القلائل الذين اهتموا منذ وقت مبكر بعلم الاجتماع القانونى .

٥ — تبقى بعد ذلك دراسة نظرية لنا بعنوان « علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية » كتقرير قدم الى الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى (القاهرة ١٠ — ١٣ فبراير ١٩٦٩) .

وقد ركزنا في مقدمة هذا التقرير على الربط بين علم الاجتماع القانونى باعتباراه يدرس الجوانب القانونية من الظواهر الاجتماعية وبين الاتجاه

(١) السيد ياسين ، الشهادة في القضايا الجنائية ، سابق الاشارة اليه ، وعلى الاخص ص ٥٩٤ / ٦٠٠ .

(٢) على نفسى ، علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية (تقرير تحت النشر) ، من اعمال الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى (القاهرة ١٠ — ١٣ فبراير ١٩٦٩) في موضوع : (مبادئ الدفاع الاجتماعى وملازمة تطبيقاتها في المجتمع العربى) .

العلمي الواقعي لدراسة القانون بعدم عزل القاعدة القانونية عن السياق الاجتماعي وبالتالي يتبنى فكرة تأثر القانون بالإنية المادية للمجتمع ، وهذا الربط — في نظرنا — ضروري ، حيث أن بحوث علم الاجتماع القانوني في مجتمع رأسمالي مثلا لا يمكن أن يتصور أن تكشف — بوضوح — عن علاقة القاعدة القانونية البرجوازية بالتناقض الطبقي مثلا (١) .

وأشرنا — في دراستنا هذه — الى ما يعانيه مجتمعنا من وجود ما يمكن أن يسمى بالفصام بين التشريع من جهة والواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة من جهة أخرى ، وذهبنا الى ضرورة اللجوء الى العلوم الاجتماعية وعلى الأخص الى علم الاجتماع القانوني لتخطي هذه الفجوة المرصية .

وتحدثنا بالتفصيل عن دور علم الاجتماع القانوني في ترشيد السياسة الجنائية ، تجنبا لاتجاه الى اعداد مشروعات القوانين عن طريق رجال قانون دون الاستفادة من خبرات الباحثين في العلوم الاجتماعية ، وأشرنا الى ما يمكن أن يلعبه علم الاجتماع القانوني — في هذا الصدد — من اللجوء الى اجراء قياسات للرأي العام وللرأي العام المتخصص ، القضية مثلا والمحامون حول مشروعات القوانين ، وما يمكن أن يقوم به علم الاجتماع القانوني للتعرف على مدى القبول الاجتماعي للقانون وللآثار الاجتماعية التي تنتج عن تطبيق تشريع معين أو استحداث نظام ما .

٦ — ولقد كان لانتشار الاهتمام بين بعض باحثي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بعلم الاجتماع القانوني اثره في أن تتجه وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز الى القيام بأول بحث ميداني — على نطاق المركز — في علم الاجتماع القانوني ، وذلك خلال العام العلمي الحالي ٦٩/٦٨ — وقد انتهزت فرصة تبنى مشروع قانون العقوبات المصري لنظام الاختيار القضائي ، فعمدت الى التخطيط لبحث ميداني يقوم على قياس اتجاهات القضاة نحو نظام الاختيار القضائي (٢) ومدى ملائمة تطبيق هذا النظام في مصر على ضوء الامكانيات المتاحة والمناخ الثقافي السائد ، وذلك في محاولة علمية لترشيد التشريع الجنائي وترسيخه على أسس ثابتة من الواقع الاجتماعي .

(١) انظر في توضيح ذلك تقرير لنا (غير منشور) بعنوان « العلوم الاجتماعية والإيديولوجية » — مقدم الى لجنة السياسة العلمية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية — مايو ١٩٦٦ .
(٢) شكلت هيئة البحث برئاسة الأستاذ على نهى رئيس الوحدة ومضوية الأستاذ برهان أبو الله وكيل النائب العام والباحث والمتدرب بالوحدة والأستاذ هيد الطليم محمود الباحث بوحدة بحوث الرأي العام بالمركز — وانضم اليها منذ ١٥ ابريل ١٩٦٦ السيد الدكتور صلاح خاطر مدرس علم النفس الاحصائي بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة . وقد عقدت هيئة البحث منذ انشائها (اكتوبر ١٩٦٨) حتى اعداد هذا التقرير (مايو ١٩٦٩) مسنة ومشرين اجتماعيا .

وقد قامت هيئة البحث بتصميم استمارة استفتاء علمي (١) للتعرف على رأى عينة من السادة القضاة حول نظام الاختبار القضائي ، وقد رؤى — مؤقتا — ان تطبيق اسنهار الاستفتاء على السادة القضاة بالمحاكم الابتدائية .

وقد رؤى ان نقوم هيئة البحث بالتهديد لهذا الاستفتاء العلمى عن طريق التعريف بنظام الاختبار القضائى فى خطوطه العريضة العامة بين الاوساط القضائية وكذلك التعريف بإمكان استخدام العلوم الاجتماعية فى ترشيد التشريع — وفى سبيل هذا الغرض ثم الاتفاق مع جريدة الاهرام على نشر تحقيق صحفى علمى عن الاختبار القضائى والتهديد لفكرة البحث الذى يجريه المركز (٢) . كما تم الاتفاق بين هيئة البحث ونادى القضاة بالقاهرة على اقامة ندوة علمية « عن نظام الاختبار القضائى تقام بالنادى ويدعى اليها عدد كبير من رجال القضاة ويتحدث فيها عدد من المتخصصين ، وفعلات تمت اقامة الندوة بمقر النادى بالقاهرة وشهدها عدد كبير من رجال القضاة (٣) .

وقد اتفق على أن يقوم السادة اعضاء هيئة البحث بالاستعانة ببعض السادة اعضاء هيئة البحوث بالمركز بمقابلة السادة القضاة افراد عينة الدراسة وتطبيق استمارة الاستفتاء العلمى بأنفسهم ، ضمنا لاقصى درجة من الدقة وتوفير الوقت والجهد .

وقد رأت هيئة البحث أن يسبق بنود الاستمارة شرح مبسط وواضح عن نظام الاختبار القضائى ، حيث أن هذا النظام غير معروف لدى عدد كبير من رجال القضاة .

وقد أجريت الاتصالات اللازمة بإدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل لترتيب المقابلات مع السادة القضاة أفراد عينة الدراسة ، وعلى ضوء هذه الاتصالات ، تقرر ارجاء اجراء المقابلات وتطبيق استمارة الاستفتاء العلمى حتى بداية العام القضائى المقبل (١٩٧٠ / ٦٩) الا أنه من المقرر أن يجرى اختبار قبلى لاستمارة الاستفتاء على عدد من السادة القضاة بالاستعانة بنادى القضاة بالقاهرة — وذلك خلال العطلة القضائية الصيفية (يونيو / سبتمبر ١٩٦٩) ، حتى يتسنى ادخال التعديلات الضرورية على الاستمارة .

(١) ستعرض فيها بعد للخطوط الرئيسية لهذه الاستمارة .
(٢) تم نشر تحقيق واثق عن هذا الموضوع بجريدة الاهرام بالمعد الصادر يوم ٢ ديسمبر ١٩٦٩ .

(٣) تمت اقامة الندوة مساء ١٤ نوفمبر ١٩٦٨ وتحدث فيها السيد المستشار محمد عبد السلام رئيس محكمة استئناف القاهرة وأحد الشريكين لجنة مشروع قانون العقوبات والسيد الدكتور احمد نقى مدير ستاد القانون الجائى المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة والإستاذ جلى بهى الشرف هلى البحث . ونشرت أعمال الندوة بجلة القضاة ، يوليو ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٢ .

ولقد انتهت هيئة البحث من اعداد المشروع رقم (٤) لاستمارة الاستفتاء وقد اجرى الاختبار القبلى عليه .

وسنعرض - باختصار - للخطوط العريضة باستمارة الاستفتاء العلمى كما وردت بالمشروع رقم (٤) .

تعالج استمارة الاستفتاء تسعة موضوعات رئيسية على النحو التالى :

القسم الاول - الاختبار القضائى من حيث ملامة تطبيقه فى مصر .

ويحاول هذا القسم التعرف على رأى القاضى من حيث ملامة او عدم ملامة تبنى نظامنا العقابى المصرى الاخذ بالاختبار القضائى بالنسبة للمبالغين ومبررات هذا الرأى فى أى من الحالىين .

كما يحاول هذا القسم من الاستمارة التعرف على رأى القاضى فى نظام تعليق تنفيذ العقوبة على شرط (المطبق حاليا) ومدى امكان الاكتفاء به او احلال الاختبار القضائى محله او الجمع بين النظامين ، وذلك كله على نحو يكفل التعرف على رأى القاضى تفصيلا - بشأن نطاق تطبيق كل من النظامين .

القسم الثانى - السلطة التى تأمر بالوضع تحت الاختبار .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى من حيث ان يترك الامر بالوضع تحت الاختبار للنيابة العامة وخدها ام للقاضى وحده ام للقاضى والنيابة العامة معا وحالات اختصاص كل من السلطاتين .

القسم الثالث - حالات الوضع تحت الاختبار .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى من حيث ترك امر تقرير حالات الوضع تحت الاختبار للسلطة المختصة ام ان يقوم المشرع بتحديد حالات الوضع تحت الاختبار على سبيل الحصر .

القسم الرابع - البحث السابق على الحكم .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى فيما يعمد اليه بالبحث السالف على الحكم (خبراء تابعون للمحكمة او خبراء تابعون لهيئات حكومية ووزارات او خبراء تابعون لهيئات خاصة) - كما يتناول رأى القاضى حول مدى التزام المحكمة بما جاء بتقرير البحث السابق على الحكم .

القسم الخامس - تبعية ضابط الاختبار القضائى .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى حول تبعية ضابط الاختبار القضائى (المحكمة - وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الداخلية .. الخ) .

ومدى الزام التقارير الدورية — التى بعدها ضابط الاختبار القضائى من المحكوم عليه — للمحكمة .

القسم السادس — الالتزامات التى تفرض على الخاضع للاختبار .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى فى ان يتولى المشرع تحديد هذه الالتزامات بحيث تفرض فى جميع الحالات أو أن ينفرد القاضى بتحديد الالتزامات فى كل حالة أو أن تكون هناك بعض الالتزامات التى يحددها القانون ويلتزم القاضى بفرضها بالنسبة لفئات معينة من المحكوم عليهم أو أن يتولى المشرع بيان الالتزامات التى يجوز فرضها وعلى القاضى أن يختار المناسب منها لحالة كل منهم .

القسم السابع — شروط الوضع تحت الاختبار :

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى حول ما اذا كان يرى استلزام رضاء المتهم بالوضع تحت الاختبار كشرط لتطبيقه عليه ، وما اذا كان يرى أن يكون من شرط الوضع تحت الاختبار خلو السجل الإجرامى للمتهم من السوابق ، وما اذا كان يرى أن سابقه الغاء الاختبار القضائى بسبب مخالفة شروطه تمنع مطلقا من امكان تطبيق هذا النظام على نفس الشخص مرة أخرى .

القسم الثامن — انهاء الوضع تحت الاختبار قبل انقضاء مدته .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى حول امكان انهاء الوضع تحت الاختبار قبل انقضاء مدته اذ تبينت صلاحية الموضوع تحت الاختبار لاتخاذ مثل هذا الاجراء ، وما اذا كان يرى ضرورة انقضاء حد أدنى من المدة المقررة للوضع تحت الاختبار كشرط لانتهائه قبل مدته .

كما يهدف هذا القسم ايضا الى التعرف على رأى القاضى حول تلقائية أو ضرورة صدور قرار بانقضاء الوضع تحت الاختبار بانتهاء مدته دون مخالفة الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه .

القسم التاسع — الغاء الوضع تحت الاختبار .

ويهدف هذا القسم الى التعرف على رأى القاضى حول الحالات التى يلغى فيها الاختبار القضائى ، وما اذا كان الالغاء فى مثل هذه الحالات يتم تلقائيا أم لابد من صدور قرار بذلك والسلطة المختصة باصدار مثل هذا القرار ، وما اذا كان الالغاء فى مثل هذه الحالات وجوبيا أم جوازيا .

هذه هي الخطوط العريضة التي يعالجها المشروع رقم (٣) من استشارة الاستفتاء العلمى : وقد حرصت هيئة البحث على استيفاء جميع الشروط والمواصفات العلمية فيها . ومن المتوقع أن ينتهى العمل الميدانى فى منتصف نوفمبر ١٩٦٩ ويلى ذلك كتابة التقرير النهائى للبحث - بحيث يكون من المتيسر وضع نتائج هذا البحث الميدانى الرائد فى علم الاجتماع القانونى فى خدمة ترشيد تشريعنا الجنائى .

تذييل - موضوعات مقترحة لبحوث فى علم الاجتماع القانونى :

لعل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية اقدر الجهات على القيام ببحوث كبرى فى ميدان علم الاجتماع القانونى بما له من امكانيات بشرية ومادية ، وعلى الرغم من أن الميدان ما يزال بكرا فى مصر الا ان ثمة موضوعات ملحة تتطلب اولوية خاصة للبحث ، هذه الموضوعات التى نراها اجبر بالبحث الملح تدور كلها فى نطاق الاحوال الشخصية ذلك ان ميدان الاحوال الشخصية فى مصر تحكمه قواعد قانونية مستمدة من الشرائع الدينية (الشريعة الاسلامية بصفة خاصة) ، ولعل الملاحظات العامة فى هذا الميدان تشير الى أن ثمة انفصالا رهيبا بين هذه القواعد القانونية بخاصة والواقع الاجتماعى الذى تحكمه ، ويرجع ذلك الى أن التطور فى الحياة الاجتماعية لم يصحبه تطور مماثل فى هذه القواعد القانونية بالاضافة الى توقف الدراسات الاجتماعية الجادة فى ميدان الفقه الاسلامى والاعتماد على بعض مذاهب الفقه دون غيرها .

وعلى ذلك يمكن القول أن الخلفية الاجتماعية للعلاقات التى تحكمها الاحوال الشخصية (الزواج - الطلاق - الحضنة - السلطة الابوية - الولاية على النفس ...) . غير واضحة المعالم تماما ، ومن هنا يمكن أن تلعب بحوث علم الاجتماع القانونى دورا هاما فى ترشيد قوانين الاحوال الشخصية .

ولاشك أن ميدان الاحوال الشخصية من الميادين ذات الحساسية الخاصة ، حيث ارتبطت القواعد القانونية التى تحكمه طويلا بالدين ، وانما حين ندعو الى استخدام العلوم الاجتماعية لترشيد هذه القواعد القانونية فى هذا الميدان ، لا يمكن أن نغفل التراث الدينى كاحد العناصر الاساسية لثقافتنا ، كل ما فى الامر انه يجب الا يكون وحده نقطة البدء ونقطة الانتهاء فى هذا الميدان الهام .

STUDIES IN SOCIOLOGY OF LAWS IN EGYPT

ALY H. FAHMY LL. M.

Researcher, N.C.S.C.R., CAIRO

This paper aims at illustrating the situations of research in the field of the sociology of law in Egypt.

The sociology of law, as a field of scientific knowledge, is very young. Studies in the field started only 17 years ago, when prof. H. EL-SAATY published a text book entitled «The Sociology of Law». Although the work can not be considered a research-work *stricto sensu*, yet it pioneered work in this field.

Dr. M. Hussain, a judge and sociologist, who spent many years in Iraq, made a good research work, and published the results in his dissertation for the Ph. D. to Cairo University (1961). «Arab Iraqi Contemporary clans, its system of responsibility».

Prof. S. EL-ASSIOUTY, Professor of law at Cairo University, has show a strong interest in the subject only 5 years ago and has published many interesting studies in the field oriented with scientific outlook to the history of some legal systems like systems of commercial law, and family system.

Mr. E. YASSIN, who has tried patiently to draw the attention of social and legal research workers to the field has published some interesting articles in the National Review of Social Sciences, and has just started a research project on «The Evidence in Criminal Cases».

The writer (A. FAHMY), also has published some articles in which he emphasized the importance of research in the field of sociology of law to the legislator, so that legislations may be based on a solid ground. He is currently conducting a research project on the attitudes of Egyptian judges towards the adoption of probation system in the new project of the Egyptian Penal Code.

It is hoped that interest in the research in the sociology of law in Egypt will continue to grow.

القسم الثاني
دراسات تطبيقية

تشريعات الاحداث في مصر
من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني
د. سيد عويس

الخبر الاول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

يقدم الكاتب الدراسة الحالية عن « تشريعات الاحداث في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني » في ضوء خبرة نظرية وعملية تراكمت على مر الايام منذ شهر مايو عام ١٩٣٩ حتى الان . . اى منذ ان عمل في ميدان الاحداث الجانحين في مصر حتى الآن . وهذه الخبرة هي في الغالب خبرة اجتماعية متخصصة نظرية وعملية جميعا . ومع ذلك فان بعض عناصرها يكون خبرة قانونية نظرية وعملية كذلك . اى ان الكاتب في ضوء تخصصه لا يدعى الخبرة القانونية المتخصصة ، ذلك لان خبرته القانونية قد اكتسبها في اثناء عمله مديرا مؤسسة الاحداث بالجمالية حتى عام ١٩٤٣ ، ثم مديرا لمكتب الخدمة الاجتماعية لحكمة الاحداث بالقاهرة حتى عام ١٩٥١ ، ثم مفتشا اجتماعيا بهرابة الاحداث بوزارة الشئون الاجتماعية حتى عام ١٩٥٣ ، ثم طالبا للدراسات العليا في جامعة بوستن حتى عام ١٩٥٦ . ولعل خبرة الكاتب في القيام ببحوث اجتماعية جنائية عديدة في محيط الاحداث الجانحين بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية منذ انشائه في عام ١٩٥٦ حتى الآن ، ان تسهم في تيسر القيام بعبء الدراسة الحالية . ولعل اشتراك الكاتب ، بوصفه مديرا لمكتب الخدمة الاجتماعية لحكمة الاحداث بالقاهرة ، في لجنة دراسة مشروع القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٤٩ الخاص بالاحداث المشردين المعدل لاحكام القانون رقم ٢ لعام ١٩٠٨ ، واشتراكه في لجنة دراسة مشروع قانون الاحداث الجديد في خلال شهرى يناير - فبراير ١٩٦٩ ، ان يسهم هذا الاشتراك في تزويد الكاتب بالخبرة الملائمة التى تيسر له الكتابة الموضوعية في موضوع الدراسة الحالية .

وموضوع الدراسة الحالية موضوع هام ما في ذلك من شك . ولعل القارئ ان يدرك مدى اهمية هذا الموضوع النظرية والعملية جميعا . فهو يعرض تشريع الاحداث في مجتمعنا من وجهة النظر الاجتماعية القانونية في ظروف تاريخية حاسمة من عمر هذا المجتمع ، ظروف تتضمن مع ما تتضمن احدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة . . ألا وهي ظاهرة التغير الاجتماعى التفاضلى . ومجتمعنا المصرى المعاصر اذ يواجه هذه الظاهرة فانه يواجه ، في الواقع ، تغيرا في تراثه الاجتماعى . . وفى بنائه الاجتماعى وحتى في بنائه المادى . فنتطبيق القيم الاجتماعية الجديدة . . القيم الاشتراكية في مجتمعنا . . والمبادئ الاشتراكية . . فضلا عن المثل العليا الاشتراكية . . بمعنى ، على المستوى النظرى ، تغيرا نوعيا في تراثنا الاجتماعى بعناصره غير المادية . . اى تغيرا

نوعيا في العلاقات التي تقوم بين الجماعات في مجتمعتنا .. العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، والعلاقات بين الفلاحين وأصحاب الأرض . والعلاقات بين الزوجات والأزواج ، والعلاقات بين الآباء والأبناء .. فضلا عن ذلك .. يعنى هذا التطبيق تغييرا نوعيا في العلاقات بين سلطة الدولة وحقوق المواطنين وواجباتهم .. الخ .

وتعنى الانتصارات في ميادين السياسة والصناعة والاقتصاد التي تمت منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن ، في الواقع ، إلغاء أدوار اجتماعية قديمة أو تخفيفها (دور المستعمر .. دور الملك .. دور الرأسمالي المستغل .. دور الأحزاب .. الخ) ، كما تعنى خلق أدوار اجتماعية جديدة في المجتمع (دور القوى العاملة الجديد .. دور الاتحاد الاشتراكي .. دور الحكم المحلي .. دور المرأة الجديد .. الخ) . ولما كان هذا الإلغاء وهذه التثنية وهذا الخلق قد تمت ، جميعها ، في سرعة مذهلة ، فإن المجتمع المصرى المعاصر أصبح يواجه ، ولا يزال ، ثورة اجتماعية مذهلة كذلك .

والتغيير في البناء المادى في مجتمعتنا المعاصر .. في ضوء الظروف الحالية .. ظروف بناء السد العالى ، وتحويل مجرى نهر النيل العظيم ، واستصلاح الاراضى ، وزراعة الصحراء ، وبناء المصانع .. لا يمكن أن يخفى على أحد . ان هذا التغيير يعنى اقامة مجتمعات محلية جديدة ، ويعنى اقامة مدن جديدة ، واقامة قرى جديدة ، كما يعنى هجرة داخلية عارمة .

واذا كانت ظاهرة التغير الاجتماعى الثقافى السريع ، في مجتمعتنا ، حقيقة لا ريب فيها ، فإنه يجب عند القيام بأى عمل من أعمال التنمية الاجتماعية ، والتشريع خطوة في سبيل تحقيق هذه الأعمال ، أن نأخذ الاهية لمواجهة ما يصاحب هذه الظاهرة من أمور ومسائل مواجهة ايجابية ، فإذا كنا بصدد دراسة التشريع في محيط الأحداث الجانحين من وجهة النظر الاجتماعية القانونية ، مثلا ، أو كنا بصدد سن هذا التشريع يجب أن لا يساورنا القلق اذا واجهتنا حدة التناقض أو حدة الصراع بين المعايير الثقافية . ويجب أن نعتبر من الأمور المتوقعة أن يتسلط ، أحيانا ، ضعف سلطان القواعد والمعايير السلوكية . كما نعتبر من المسائل المتوقعة ، أيضا ، أن تكون الحاجة ماسة الى تعاريف عامة متفق عليها لبعض المفاهيم الجديدة أو لبعض المواقف الاجتماعية الجديدة . وان نستطيع ، فضلا عن ذلك ، أن نواجه ما ينتج عن كل ذلك من نتائج .

وفي ضوء ما سبق ، وهو مجرد عرض نظرى لبعض نتائج ظاهرة التغير الاجتماعى الثقافى في مجتمعتنا المعاصر ، يرى الكاتب أن يؤكد صعوبة التطبيق وبخاصة في ميدان التنمية الاجتماعية . ان في ضوء تجربة الكاتب عند اشتراكه في لجنى دراسة مشروع القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٤٩ ودراسة مشروع قانون الأحداث الجديد في خلال شهزى يناير - فبراير ١٩٦٩ ، نجد هذه الصعوبة . صعوبة هذا التطبيق .. ظاهرة ظهورا جليا . لقد عانى الكاتب معاناة نفسية كبيرة عند اشتراكه في اللجنة الاولى .. وذلك في ضوء خبرات اعضائها واتجاهاتهم نحو ما يعرض من أمور . وعلى الرغم من مرور نحو عشرين عاما ،

وعلى الرغم من تغيير أعضاء اللجنة الأولى وتعيين غيرهم في اللجنة الثانية فقد عانى الكاتب ، وهو يعمل في اللجنة الثانية ، نفس المماناة النفسية التي عاناها عند اشتراكه في اللجنة الأولى . ان أعضاء اللجنتين على الرغم من تبين المواقف وتغيير الأعضاء ، في معظم الاحيان ، يصرون آراءهم لا في ضوء الخبرة الواقعية الموضوعية وانما في ضوء نصوص قانونية اجنبية لا تمت بصلة الى الواقع المصرى . او نصوص قانونية محلية عنى عليها الزمان . ان كل هم هؤلاء الاعضاء ، او معظمهم ، انتقاء لفظ معين او عدم انتقاء لفظ معين آخر . ان الخبرة الاجتماعية الموضوعية لا يراها معظم الاعضاء .. او هم لا يحبون ان يروها ، ومن ثم نهى لا تترك في اذهانهم مدى .. ان كل هم هؤلاء الاعضاء هو محاولات توفيقية لا تعكس الواقع الاجتماعى المصرى ، وان جاءت متناقضة او يتوقع منها الضرر لا التمتع . وقد مرت ساعتان ذات برة في مناقشة مفهوم افساد الاخلاق في مقرة تنص على ان الحدث يعتبر متشردا (معرضا للانحراف) اذا قام باعمال تتصل بالدعارة او افساد الاخلاق الخ . هل هذه الاعمال تكون ، بالضرورة ، مفسدة للاخلاق ؟ او هي مجرد اعمال فاسدة ، ومن ثم نهى اعمال بالضرورة ، مفسدة للاخلاق ؟ وای المهومين اولى بالموافقة على الإخذ به : افساد الاخلاق او فسادها ؟ وقد يتم الاتفاق على ان الاحداث الجانحين هم بعض أعضاء المجتمع .. وهم نتاج هذا المجتمع .. وهم في حاجة الى رعاية المجتمع وحمايته . ومن ثم فهم لا يعاقبون او يجب ان لا يعاقبوا . وفي جلسة تالية تماد المناقشة على اساس ان الاحداث الذين يرتكبون جرائم هم مسئولون عن ارتكاب هذه الجرائم ومن ثم فانهم يجب ان يعاقبوا حتى يرتدعوا او حتى يردع عقابهم الاخرين . والعقاب بالسجن او بالحبس أسلوب ان طيق في محيط الاحداث لا يجدى كثيرا ، وهو في الواقع أسلوب سلبي لكثير منه ايجابى . فالحدث ان ارتكب جريمة ما فانه قد ارتكبها وانتهى الامر ، وقد كان موجودا قبل ذلك تحت سماع المجتمع وبصره ، بل تحت امرته ومشينته . يستطيع اذا شاء ان يغيره الى الافضل . وارتاب الجرائم يعد في الواقع الثمن الذي يدفعه المجتمع في شخص اجهزة التنشئة الاجتماعية التي لم تؤد وظائفها كما يجب ان تؤدي . وبدلا من ان يهتم المجتمع باصلاح هذه الاجزة ودعمها ، فانه في ضوء القانون يوجه كل عنفوانه او بعضه ضد بعض الاحداث الجانحين ، ردعاهم او ردعاً لغيرهم .. وهذا وهم شائع فجرائم الاحداث على الرغم من ذلك لا تزال ترتكب في المجتمع . ان توقع العقاب لا يردع احدا ، حدثا كان او غير حدث ، حتى لو كان عقابا غليظا . فالجرمون ، احدانا كانوا او غير احداث ، يدفعون دفعا الى ارتكاب الجرائم . وحتى لو انهم ارتدعوا او بدأ انهم ارتدعوا فقد تسكون بعض اثار ذلك في شخصياتهم غير ايجابية ، ويبدو ذلك واضحا فيما قد يظهر عليهم من اضطرابات نفسية او عقلية او ما قد يصدر عنهم من انماط من السلوك اللا اجتماعية . ان القضاء على الجريمة في المجتمع يعنى القضاء على عوامل وجودها في هذا المجتمع . ولا حجة للذين يتحمسون للعقاب على ان الشخص المجرم يملك من حرية الارادة ما يجعله يرتكب من جرائم .. ذلك لان الارادة نراها محدودة .. محدودة بشخصيته ، على اختلاف عواملها التكوينية والاجتماعية والثقافية

ونفسية .. وعمدودة بالإمكانات التي يديرها أو لا يديرها له المجتمع نقى يعيش فيه . وقد يتم الاتفاق على أن الماوى العلاجى غير دار التربية .. فالأول هو مؤسسة صحية والثانية هى مؤسسة تربوية .. ثم يعود النقاش حول هذا الموضوع مرة أخرى ومرات . وقد يتطوع أحد الاعضاء ليكتب دراسة فى الاختبار النفسائى : ثباته ومعناه وأهم أغراض تطبيقه وأهم واجبات ضابط الاختبار النفسائى .. الخ - فى ضوء الخبرة النظرية والعملية فى واقعنا المصرى . ثم توزع هذه الدراسة على الاعضاء ولا يكلف واحد منهم نفسه بقراءتها . وقد يتم الاتفاق على أن محكمة الأحداث هى أولا وقبل كل شيء مؤسسة اجتماعية قانونية .. هدفها الاسهام فى اصلاح الاحداث أو الاسهام فى إعادة اسلحهم فى ضوء فحص شخصياتهم عن طريق تقارير علمية اجتماعية ونفسية وطبية عنهم . وأن تشكيلها يجب أن يكون من أعضاء تربويين ونفسيين وقانونيين . جميعا . وفى جلسة أخرى نجد أن بعض أعضاء اللجنة يرون أن تشكيل هذه المحكمة لا يمكن أن يكون كذلك فى حالة الاحداث الذين ارتكبوا جرائم . وفى جلسة تالية يقرر بقاء تشكيل محكمة الاحداث ، كما هو ، وينتهى الامر بالاكتماء بسماع المحكمة لتقرير الخبراء . فإذا أعيدت المناقشة حول من يصنع الاحداث الجرمين .. واليسوا هم كغيرهم من المعرضين للانحراف .. نتاج المجتمع .. وفى حاجة الى رعاية المجتمع وحمائته؟ وأن المسألة هى محاولة فهم هؤلاء الاحداث وعلاجهم .. وأتباع أحسن الطرق الى هذا العلاج . وأن الملاحظ أن مجرد التعرض للانحراف (حالات التشرد) أو مجرد ارتكاب الجريمة لا يدل على شخصية الحدث .. لأن العبرة كل العبرة هى فحص شخصية الحدث فحما عليها وبدى حاجة الحدث فى ضوء هذا الفحص الى علاج معين . وأن المشكلة الهامة عند الأغلبية الساحقة من هؤلاء الاحداث هى ، فى الواقع ، مشكلة « شقاوة » ، وقد تتطور الشقاوة الى التشرد والاجرام .. وقد يدفع التشرد الى الاجرام كما يدفع الاجرام الى التشرد ، وأن من الخطأ أن يقال أن الاجرام نتيجة للتشرد ، بل أن التشرد قد يكون نوعا من الاجرام أو بمعنى أدق قد يكون مصطحيا بالاجرام أو قد يكون على أقل تقدير نعرضا للاجرام أو للانحراف — اذا قيل كل ذلك وغيره ، كأن يشار الى الجرائم غير المنظورة التى يكون قد ارتكها ، فعلا ، الحدث الذى يوجد فى حالة من حالات التشرد .. أو التى لا يكون قد ارتكها ، أبدا ، الحدث الذى ارتكب جريمة منظورة لأول مرة . أو أن يشار ، كما سبق القول ، الى أن محكمة الأحداث هى ، فى الواقع ، أو يجب أن تكون فى الواقع ، مؤسسة وظائفها اجتماعية وقانونية ، وأن تشكيلها يجب أن يسهم فى تحقيق هذه الوظائف اسهاما فعالا ، وذلك عن طريق إعادة تشكيلها بأن تتكون من خبراء اجتماعيين وتربويين ونفسيين وقانونيين جميعا ، وأن الاكتماء بسماع اقوال الخبراء ، مع الاحتفاظ بتشكيلها الحالى ، لا يجدى — لا يجد هذا القول أى صدق فى اذهان أعضاء اللجنة أو معظمهم . مع ملاحظة أن هذا القول يستند الى الخبرات النظرية والواقعية ويحاول أن يهتدى ، موضوعيا ، بالظروف الاجتماعية التى يعيشها مجتمعنا فى الوقت الحاضر .

وعندما عرض موضوع اعطاء المشرع الوالدين أو أولياء أمور الحدث الحق

في رفع الدعوى في حالة سوء سلوك الحدث ومروقه ، كما أعطى لهم الحق في طلب اخلاء سبيل الحدث . لاحظ احد الاعضاء ، بحق ، ما لخطورة ترك أمر التصرف لأب أو أم ثبت عجزها عن تربية الحدث بدليل التجاها إلى القضاء وإن كان الإنجاء إلى القضاء في حد ذاته ليس أمرا معيبا . ولكن هذه الملاحظة لم تستحق من بلى الاعضاء أو معظمهم المناقشة على الرغم من أنه من الملاحظ في ضوء ظروف المجتمع أننا نجد أن وظائف الأسرة الاجتماعية قد تطورت . فالأسرة في مبدأ نشأتها كانت تقوم بمعظم الوظائف الاجتماعية من اقتصادية ودينية وخلقية وقضائية وتربوية وتروحية ، ولكننا إذا أمعنا النظر في الوظائف الاجتماعية في محيط الكثير من الأسر المعاصرة نجد أن أغلب هذه الوظائف التي كانت الأسر في الماضي تقوم بها من قبل تقوم به بعض الأجهزة الأخرى في قطاعات البناء الاجتماعي كالدراسة والنادي الاجتماعي والمنظمة الدينية وأجهزة الاعلام والمحكم . الخ . ولكن المسألة الهامة هي سوء استعمال حق الوالدين أو أولياء أمور الحدث في رفع الدعوى أو حتى في طلب اخلاء سبيل الحدث . ومهما يكن من غرض المشرع وهو مساعدة الإباء في تربية أولادهم ، فلا يصح أن يكون الابوان ممانعين لاصلاح الحدث في كثير من الأحيان . فالملاحظ في ضوء إحدى الدراسات التي أشرف على إجرائها الكاتب أن نحو ٨٢٪ من الأحداث الذين رفع آبائهم أو أولياء أمورهم دعوى المروق عليهم لم تكن لهم سوابق في التشرذ . وقد دعت هذه النتيجة إلى تساؤل الكاتب عما إذا كان هؤلاء الأحداث فعلا سبىء السلوك ومارقين من سلطة ذويهم ، كما نص القاتون أو لم يكونوا ؟ إن تجارب الكاتب تضطره إلى الإجابة بالنفي ، لأنه يعلم ، كما يعلم غيره ، أن الكثير من ولادة أمور هؤلاء الأحداث قد يرفعون دعوى المروق بقصد التشفي من زوجة مطلقة ، أو بقصد الزواج من آخر ، أو بسبب الظروف الاقتصادية التي تواجهها الأسرة ، وقد أكد صحة هذا التفسير وعززها ما لوحظ من أن أكثر من خمس الأحداث المارقين قد حكم عليهم بالتسليم لولى الأمر أو حكم بحفظ الدعوى بالنسبة لهم لتنازل الأهل أو من في حكمهم عن السير في الدعوى . وهذه نسبة كبيرة . لعلها تدل ، بسبب الأسباب التي ذكرناها ، على أن جدية رفع الدعوى في هذه الحالات لم تكن في الحسبان . ومع ذلك فلم يهتم أعضاء اللجنة أو معظمهم بمناقشة الحقائق السابقة ، ومروا عليها مر الكرام دون ما تعليق .

وفي محاولة جادة إلى التنبيه إلى أن تشريعات الأحداث يجب أن تكون هادفة وأن تكون أهدافها لا مجرد أهداف علاجية بل أن تكون أهدافا للتنمية وللوقاية جميعا . تنمية الأحداث . أي جعلهم مواطنين صالحين ، ثم وتأييدهم من الانحراف بانمطه ، ثم علاجهم إذا ما انصرفوا . أي أن تكون تشريعات الأحداث الجنائية ، أولا وقبل كل شيء ، تشريعات اجتماعية — أبى الاعضاء أو معظمهم مناقشة هذه المحاولة الجادة أو حتى الاصفاء إليها . على الرغم من أنه من الملاحظ في ضوء الخبرات الواقعية في مجتمعنا المعاصر ، أن تشريعات الأحداث ، تؤكد ، أو يجب أن تؤكد ، ضرورة الاهتمام بعمليات التنمية في محيط المادة البشرية في هذا المجتمع . أي أنه لكي نواجه ظاهرة

الجريمة في مجتمعنا .. بانماطها العديدة وصورها .. يجب أن تسهم التشريعات .. وبخاصة تشريعات الاحداث .. في تكوين المواطن الصالح ، في ضوء تحديد سمات الشخصية الضرورية لشخصيته الانسانية ، من حيث نواحيها الجسدية والعقلية والعاطفية والاجتماعية ، مع الأخذ في الاعتبار مستوى النضج الضرورى لهذه النواحي حتى يكون شخصا صحيحا ناميا .. يجب الخير والكرامة الاجتماعية .. ويستطيع أن يواجه قوانين السلوك العامة .. ويستجيب للمواقف الانسانية المتعددة استجابة سليمة ، ويكون مدربا على مواجهة الحياة الاجتماعية ، ويستطيع أن يهنا بالكفاح وبالمعمل المنتج وبإداء الخدمات العامة .. أى لكى يستطيع ، كمشخص ، أن يؤدي أدواره الاجتماعية في ضوء ما يتوقعه منه المجتمع .

وعلى الرغم ، أيضا ، من أن اسهام التشريعات .. وبخاصة في محيط الاحداث .. يجب أن لا يكون قاصرا على تفسير تطبيق أساليب التثنية الاجتماعية في محيط المادة البشرية في مجتمعنا المعاصر .. بل يكون ، كذلك ، في مجالات تطبيق أساليب الوقاية الاجتماعية في محيط هذه المادة البشرية .. أن دور هذه التشريعات في مجالات تطبيق هذه الأساليب ، ومنها أساليب الوقاية من الجريمة ، واضح وضرورى . ويعنى مفهوم الوقاية من الجريمة ، في رأى الكاتب ، وقاية المجتمع من وجود اشخاص مجرمين ، احداثا كانوا أو شبابا أو بالغين ، تكورا كانوا أو اناثا ، أى القيام بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التى تحد من وجودهم .. أى التدابير التى تحفظ المواطنين الاسوياء اسوياء أو التى تصحح الظروف الاجتماعية التى تعتبر ضارة لأنها تهدد المواطنين الصالحين .. الاسوياء .. أو أسرهم ، أو تهدد معايير المجتمع الذى يعيشون فيه .

وعلى الرغم ، كذلك ، من أن العناية بالاحداث الجانبين اذا ما وجدوا : أى القيام بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لعلاجهم ، أى إعادة تنشئتهم اجتماعيا ، ليصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع .. أى اشخاصا يستطيعون أداء أدوارهم الاجتماعية المشروعة التى يتطلبها منهم المجتمع — لان القيام بكل هذه الأمور هو من قبيل الوقاية الإيجابية للمجتمع منهم في نفس الوقت .. الوقاية منهم وهم احداث جانبون .. ثم الوقاية منهم قبل أن يشبوا ويصبحوا شبابا جانحا أو كبارا جانبين . ولعل التشريعات المتعلقة بكل هذه الأمور أن تؤدي دورا خطيرا في تحقيق هذه الاهداف .

ان تشريعات الاحداث الجنائية هى أو يجب أن تكون ، في ضوء ما يواجهه مجتمعنا المعاصر من ثورة اجتماعية عارمة ، تشريعات اجتماعية ثورية كذلك . أى تشريعات تهدف الى التثنية .. وتهدف الى الوقاية .. وتهدف الى العلاج جميعا . ان عوامل السلوك الاجرامى .. وهو سلوك انسانى .. ترجع ، بالضرورة ، في تحليلها النهائى ، الى العوامل التى تكون شخصية المجرم .. مصدر هذا السلوك .. وشخصية المجرم ، حدثا كان أو غير

حدث ، هى نتائج الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى يحياها هذا الشخص . والقضاء على الجريمة فى المجتمع . أى مجتمع . يعنى القضاء على عوامل وجودها فى هذا المجتمع . وإذا كانت التشريعات الجنائية تحاول أن تسهم فى القضاء على الجريمة فى المجتمع . فأنها يجب أن تسهم . أيضا ، فى القضاء على عوامل وجودها فى هذا المجتمع ، وذلك بالإسهام فى تنمية أعضاء المجتمع ووقايتهم ثم علاجهم .

ونستخلص من كل ما سبق بعض الأمور . منها أن مجتمعنا المصرى المعاصر يواجه ، فى الوقت الحاضر ، ثورة اجتماعية عارمة ، وأننا لكى نواجه آثار هذه الثورة ونتائجها يجب أن نفعل ذلك فى ضوء الواقع الموضوعى لهذا المجتمع ، أى فى ضوء العلم بالحقائق العلمية الاجتماعية والثقافية الواقعية والنظرية جميعا . وتشريعات الأحداث الثورية وهى سبيل من سبل مواجهة بعض آثار ثورتنا الاجتماعية ونتائجها يجب أن تعكس الأهداف الحقيقية التى يرنو إليها المجتمع المصرى المعاصر ، ومنها بل وأهمها ، أن يتكون المواطن المصرى الصالح بمفهومه الجديد . أن المطلوب من هذه التشريعات يجب أن يكون اسمى من مجرد تجميع النصوص القانونية الأجنبية التى قد تكون فى الغالب فضفاضة ، أو تجميع النصوص القانونية المحلية التى عفى عليها الزمان . أن المطلوب من هذه التشريعات يجب أن يكون اسمى من مجرد تصوير اللفاظ . ويجب أن تتميز هذه التشريعات ، فى ضوء ظروف واقعنا الاجتماعى ، كينيا ، عما سبقها من تشريعات . وذلك بأن تهدف الى التنمية والوقاية والعلاج ، تنمية المواطن الصالح بمفهومه الجديد ، حدثا كان أو غير حدث ووقايتة وعلاجه مع ملاحظة أن مفهوم المواطن الصالح هدف الأهداف ، فى ميسيس الحاجة الى التقنين . أى يجب أن تتميز هذه التشريعات من حيث المضمون ومن حيث الأسس التى تصاغ فى ضوئها ، ومن حيث الدور أو الأدوار التى يقومها منها المجتمع .

وإذا كانت التشريعات والنظم الثورية ليست فى نهاية الأمر سوى فرصة أفضل لتحقيق التغيير الى الأفضل ، فإن التغيير الى الأفضل الذى ينبغى أن يكون هدف كل ثورة ، يصنعه الناس لا القوانين . وإذا كانت عمليات التطبيق ، فى هذه المجالات ، مجالات وضع تشريعات الأحداث الثورية ومجالات تطبيقها فى محيط أجهزة التنشئة الاجتماعية فى المجتمع أو فى محيط الأجهزة الوقائية والعلاجية — صعبة ، فأنها فى رأى الكاتب ممكنة . هى ممكنة إذا احسنا اختيار الأعضاء المسئولين عن التطبيق ، أيا كانت مجالاتهم . ويكفى للدلالة على حسن الاختيار أن يكون هؤلاء الأعضاء ممن يعيشون : عن وعى ، واقعهم الاجتماعى ، وممن يسمعون دائما وراء الحقائق العلنية ، وممن يؤمنون ، فى ضوء العلم ، بالتغيير الى الأفضل . وفضلا عن ذلك أن يكون العمل المناط بهم هو مهمهم الاول ، وأن تتاح لهم فرصة الوقت الكافى لتلافى اللارتجال ، وأن تسود ملاقاتهم فى مواقع عملهم روح الديمقراطية .

اننا في ضوء ظروف مجتمعنا الحالية ، كما يعلم القارئ ، نواجه معركة تحقيق الحياة الفاضلة . واذا كان من واجبنا ان نعمل جاهدين على ان لا يعلو صوت على صوت هذه المعركة ، فانه يجب ان نركز اهتمامنا وطاقاتنا نحو تحقيق النصر في هذه المعركة . ان معركة تحقيق الحياة الفاضلة تعنى في الحقيقة الانتصار على التحديات التي تواجهنا في سبيل تحقيقها ومنها الانتصار على ادواتنا ومشاكلنا وتطهر ارضا من العدو الفاجر جميعا . ان هذه المعركة كل لا يتجزأ . ذلك لان كسب الحرب على عدونا الفاجر يحتاج ، اول ما يحتاج ، الى المواطنين الصالحين . وان تكوين هؤلاء المواطنين الصالحين جزء لا ينفصل عن استعداداتنا لتحقيق اهدافنا : الانتصار في سبيل تحقيق الحياة الفاضلة التي تتسع لاجزاء مجتمعنا لكي ينطلقوا يشيدون للمستقبل ويعمرون للانسان وبنون للحرية .

وكلن يود الكاتب ان يتناول تشريعات الاحداث الجنائية التي تبسهم من قريب او بعيد ، اى ان يتناول التشريعات التي تهتم بالاحداث قبل ان يرتكبوا جرائم او قبل ان يكونوا في حالات معينة تعرضهم للانحراف ، او بعد ذلك - كان يود الكاتب ان يفعل ذلك لولا ضيق الوقت . وازاء هذا تتركز الدراسة الحالية على تشريعات الاحداث الجنائية لمحبس . وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول هي :

١ - تشريعات الاحداث الجنائية في مصر حتى عام ١٩٣٧ .

٢ - تشريعات الاحداث الجنائية في مصر بعد عام ١٩٣٧ حتى الان .

٣ - مشروع قانون الاحداث الجديد .

وسيتناول الفصلان الاول والثاني تشريعات الاحداث الجنائية في فترتين زمنيتين حددهما الكاتب تعسفيا تيسرا لعرض هذه التشريعات ومناقشتها مناقشة موضوعية في ضوء خبرته النظرية والواقعية . اما الفصل الثالث فهو يهتم بمشروع قانون الاحداث الجديد في ضوء خبرة الكاتب في اللجنة التي قامت بدراسته في خلال شهري يناير - فبراير ١٩٦٩ ، فضلا عن خبراته الاخرى من ابحاث اقترح ما هو افضل .

(الفصل الاول)

شريعات الاحداث الجنائية في مصر حتى عام ١٩٢٧

المرحلة السابقة على قانون عام ١٨٨٣ — تشريعات الاحداث الجنائية فيما بين عام ١٨٨٣ وعام ١٩٢٧ — مناقشة موضوعية لاهم تشريعات الاحداث الجنائية حتى عام ١٩٢٧

١ — المرحلة السابقة على قانون عام ١٨٨٣

بدأ اهتمام المشرع المصري بالاحداث حين صدور قانون الانتخابات في عام ١٨٣٠ . ولم تعرف مصر نظام المحاكم العادية الا في عام ١٨٨٣ عندما انشئت لأول مرة المحاكم الاهلية ، أما قبل ذلك فقد كان القضاء موكولا الى القضاة الشرعيين يحكمون بين الناس بمقتضى احكام الشريعة الاسلامية . وكان القضاة ينظرون في الشكاوى التي يرفعها الاهالى ضد الاحداث ويطبّقون فيها قواعد الشريعة التي كانت تقضى بأنه لا عقوبة الا اذا توافر التمييز وهو لا يتوافر قبل سن الرشد ، ولهذا كان للقاضي ان يسلم الحدث الى والديه أو أن يأمر بعقابه عقاباً ضميماً لا يتعدى الضرب .

وقد خص قانون الانتخابات عند صدوره في يناير ١٨٣٠ الاحداث المجرمين بنص المادة ١٣٣ منه ، ويؤخذ منها أن الحدث الذي لم يبلغ الثانية عشرة لا يعاقب بالعقوبات المقررة للبالغين اذا كان غير مميز ، بل يصير تأديبه أما بتوبيخه أو عقابه بالضرب أو تسليبه لوالديه أو وضعه في محل من محلات التربية التي تعدها الحكومة مدة لا تتجاوز بلوغه الثامنة عشرة ، على حسب الاحوال .

وسارت هذه المادة على نسق المادة ٦٦ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٨١٠ اذ جعلت التمييز في سن زمني معين لا سن عقلي معين أساساً للعقاب دون أن يحدد المشرع سناً معيناً لتحمل المسؤولية الجنائية وترك تحديد هذا الامر للقاضي .

وظل هذا القانون سارياً حتى يوم ٢٤ يناير ١٨٥٥ عندما صدر قانون الجزاء (الخط الهمايوني) فرتب نظام القضاء ونظم العقوبات ولكنه أغفل الاحداث المجرمين ، فكان القضاء يعاملونهم بطريق القياس على الاحكام العامة بالنسبة للبالغين (١) .

٢ — تشريعات الاحداث الجنائية فيما بين عام ١٨٨٣ وعام ١٩٢٧

(١) قانون عام ١٨٨٣ : (مواد ٥٧ — ٦١) :

وفي عام ١٨٨٣ صدر اول قانون عقوبات مصرى . وانسرد للمجرمين الاحداث بابا خاصا ، مواد ٥٧ — ٦١) . نقلا عن التشريع الفرنسى . وفرنسا اذ ذاك لم تكن فى عداد الدول التى يرجع عهدا بتنظيم مسائل الاحداث الى وقت بعيد ، فانها لم تبدأ هذا التنظيم الا فى عام ١٩١٢ عندما صدرت التشريعات الخاصة بحماية الطفولة وانشئت محاكم الاحداث والمراهقين : لأول مرة فيها وعلى الرغم من ان هذه التشريعات قد نصت على معالجة الاحداث فى ضوء الاجراءات التربوية . . لكنها فى نفس الوقت ، لم تنشئ الاجهزة الضرورية لتنفيذ هذه الاجراءات (٢) .

وقد فرق قانون عام ١٨٨٣ بين ثلاث مراحل فيما يتعلق بسن الاحداث الزمنى (لا العقلى) وهى :

المرحلة الاولى :

تنتهى بسن السابعة . وهى مرحلة ترتفع فيها المسؤولية اطلاقا ، أى ان الحدث قد اعتبر فيها غير قادر على فهم اعماله ونتائجها قانونا .

المرحلة الثانية :-

تقع ما بين سن السابعة والخامسة عشرة . وكان يفرق فيها بين ما اذا كان الحدث قد ارتكب فعلة بتميز أو بدون تمييز . وفى الحالة الأخيرة لا يحكم عليه بعقوبة ما ، وانما على المحكمة ان تحكم بتسليمه لاهله أو لن يقبل ان يتكفل به من ذوى الشرف والاعتبار ، أو لحال الزراعة أو الصناعة أو التعليم العمومية كانت أو خصوصية الى ان يبلغ سن العشرين ويلاحظ ان المشرع لم يرتكب جزاء على اخلال المستلم بتعهدده .

واذا ثبت للمحكمة ان الحدث مميز ، فتختلف العقوبة تبعا لنوع التهمة ، فاذا كانت الواقعة جنائية معالقا عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن أو النفي المؤبدین فيحكم على الحدث بالحبس من خمس سنوات الى عشر . وان كانت عقوبة الجنائية الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو النفي المؤقتين ، فيحكم على الحدث بالحبس مدة لا تتقص عن ربع ولا تزيد على ثلث ما نص عليه قانونا لو كان المحكوم عليه غير قاصر ، وفى الاحوال الثلاث الأخيرة قد يوضع المحكوم عليه تحت الملاحظة مدة اقلها خمس سنوات واكثرها عشر سنوات ان هذا القانون قد عرف نظام وضع

المحكوم عليه تحت الملاحظة . وقد كانت هذه الملاحظة ، بالضرورة ، ملاحظة شرطية . وإذا كانت الواقعة جنحة فلا يجوز الحكم على الحدث بعقوبة تزيد على ثلث العقوبة المقررة قانونا لو كان المحكوم عليه غير قاصر .

وقد فسرت المحاكم في ذلك الوقت التمييز بأنه مدى مهم مشروعية العمل المرتكب . ولا يكفي في اثباته أن يكون الحدث قادرا على معرفة الخير والشر .

وقد سكنت هذا القانون عما يتبع في حالة المخالفات مما دعا بعض المحاكم الى القول بعدم جواز مساءلة الأحداث عن المخالفات (محكمة استئناف طنطا ١٨٩٥/٩/٣ - القضاء سنة ٣ صفحة ٤٨) ، وذهب البعض الآخر الى جواز ذلك . (استئناف قنا ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ - القضاء سنة ٤ صفحة ١٦) .

وقد قضى قانون عام ١٨٨٣ بأن المحاكم المختصة بمحاكمة الأحداث هي محاكم الجنح ولو ارتكب الحدث جنائية ، إلا اذا كان معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ متى جاوز الشخص نهاية الخمسة عشر عاما ، وفي هذه الحالة يعتبر هذا الشخص بالغا ويتحمل مسئولية جميع أعماله الجنائية (٣) .

(ب) قانون عام ١٩٠٤ (مواد ٥٩ - ٦٥) :

وقد ظل العمل جاريا وفق قانون ١٨٨٣ الى أن عدل قانون العقوبات في عام ١٩٠٤ ، فتناول الأحداث في باب خاص في المواد من ٥٩ الى ٦٥ . وقد فرق هذا القانون بين ثلاث مراحل ، أيضا ، فيما يتعلق بسن الأحداث الزمنى (لا العقلى) . . . وهى :

المرحلة الاولى :

وتتضمن الأحداث الذين لم يبلغوا السابعة من عمرهم ، وترتفع فيها المسئولية عنهم اطلاقا .

المرحلة الثانية :

تقع ما بين سن السابعة والخامسة عشرة . ولم يشترط القانون توافر التمييز بالنسبة الى الأحداث الذين يقعون في هذه الفئة ، كما فعل قانون عام ١٨٨٣ بل عاملهم كما يلى :

إذا تعلق الأمر بجنحة أو مخالفة : ترك الخيار للقاضي بين توقيع العقوبة المقررة قانونا للجريمة لو كان المحكوم عليه غير قاصر ، دون النص على حد أقصى لها وهو الثلث كما فعل قانون عام ١٨٨٣) أو اتخاذ إجراءات تقويمية قبل الحدث .. وذلك :

- اما بتسليمه لوالديه أو وصيه إذا التزموا كتابة في الجلسة بحسن سيره في المستقبل . ورتب جزاء لمخالفة الالتزام لتعمده (وهذه اضافة لم يتضمنها قانون عام ١٨٨٣) .
- او بتأديبه جسمانيا إذا كان غلاما (ولم تكن هذه العقوبة معروفة في قانون عام ١٨٨٣) .
- او بارساله الى مدرسة اصلاحية او محل آخر معين من قبل الحكومة (قد يكون سجنا) لمدة اقلها سنتان وأكثرها خمس سنوات (وذلك في مواد الجنح والجنابات دون المخالفات) . ولا يجوز تكرار الحكم بالارسال الى الاصلحية .

وبالنسبة الى الجنابات :

— اذا كانت العقوبة المقررة للجنابة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فستبدل بهما عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على عشر سنوات . وان كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فيستبدل بهما عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة لو كان المحكوم عليه غير قاصر .

— جواز ارسال الحدث في جميع الاحوال الى مدرسة اصلاحية او محل آخر معين من قبل الحكومة كما هو مقرر في مواد الجنح .

المرحلة الثالثة :

تقع ما بين سن الخامسة عشرة الى السابعة عشرة ، حيث يفترض القانون أن الشخص يكتبل نضوجه الجنائي ببلوغه سن الخامسة عشرة ، غير أنه رأى أن من العقوبات ما هو متناه في الشدة فلا يجوز تنفيذه على من لم يبلغ ١٧ سنة كاملة ، فنص في احدى مواده (مادة ٦٦) على عدم جواز الحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة .

وقد تضمن هذا القانون نصا يقضى بعدم سريان احكام المود على المجرمين الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة (٤) .

(ج) قانون رقم ٥٨ عام ١٩٣٧ (مواد ٦٤ — ٧٣) :
وقد عدل قانون عام ١٩٠٤ بمناسبة الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ،

(مواد ٦٤ — ٧٣) . وكان التعديل طفيفا . وفرق القانون الجديد بين أربع مراحل فيما يتعلق بسن الاحداث الزمنى (لا العقلى) . . وهى :

المرحلة الاولى :

تنتهى بسن السابعة ، واحتفظ القانون باعتبارها مرحلة ترتفع فيها مسؤولية الحدث (مادة ٦٤) .

المرحلة الثانية :

تقع ما بين السابعة والثانية عشرة اذا ارتكب فيها الحدث جنائية او جنحة لا يحكم عليه بعقوبة عادية ، بل يحكم عليه فى الغالب بتدابير تقويمية . وللقاضى فى هذه الحالة أن يحكم عليه بتسليم الحدث لوالديه أو وصيه (لمن له حق الولاية على نفسه) على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل ولم يشترط الالتزام الكتابى برعاية الحدث كما فعل قانون ١٩٠٤ ورتب على الاهمال فى هذا الشأن جزاء ، أو يحكم عليه بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر (قد يكون سجنا !) (مادة ٦٥) .

والفى هذا القانون عقوبة الجلد أو الضرب :

واذا ارتكب الحدث مخالفة ، فللقاضى أن يوبخه فى الجلسة (وهى عقوبة لم تكن موجودة فى قانون ١٨٨٣ أو فى قانون ١٩٠٤) ، أو يأمر بتسليمه لوالديه أو وصيه أو شخص مؤتمن أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد على اسبوع (مادة ٦٥) .

المرحلة الثالثة :

تقع ما بين الثانية عشرة والخامسة عشرة . . اذا ارتكب فيها الحدث جنائية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلث الحد الاقصى لعقوبة تلك الجريمة قانونا . واذا كانت جنائية عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبدل بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على عشر سنوات . واذا ارتكب أية جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نص عليها فى الجنائيات السابقة أن يأمر بتسليم الحدث المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه . وكذلك يجوز للقاضى فى مواد الجنح والجنائيات أن يأمر بإرسال الحدث المتهم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة (قد يكون سجنا !) مادتا ٦٦ — ٦٧) .

المرحلة الرابعة :

تقع ما بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة ، فنص القانون على أنه لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال المؤبدة أو المؤقتة على المتهم فى هذه المرحلة . وفى هذه

الحالة يجب على القاضي أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر من هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة أن وجدت . فان كانت تلك العقوبة هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن (مادة ٧٢) .

وقد نص هذا القانون على انه اذا ارتكب الحدث عدة جنائيات او جنح جازت محاكمته من اجلها كلها مرة واحدة (مادة ٦٨) . واستبعد المشرع احكام العود فنص على انه لا تسرى احكامه على المجرم الذي لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة ، وذلك طبقا لما جرى عليه قانون عام ١٩٠٤ .

ونص هذا القانون على ان كل مجرم حدث عهد الى مدرسة اصلاحية او محل آخر من هذا النوع يبقى فيه الى ان يأمر وزير الحقتية (وزير العدل) بالافراج عنه بقرار يضرر بناء على طلب مدير المدرسة او المحل وموافقة النائب العمومي ولا يجوز في أية حال ابقاؤه اكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة (مادة ٧٠) . والملاحظ ان تحديد المدة لا يكون بالضرورة من صالح الحدث لان اصلاح الحدث هو الهدف المنشود بصرف النظر عن طول او قصر مدة بقاءه بالمدرسة الاصلاحية .

كما نص هذا القانون على انه اذا كان سن الحدث المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه (مادة ٧٣) (هـ) .

(د) قانون رقم (٢) عام ١٩٠٨ :

لوحظ في تطبيق احكام قانون عام ١٩٠٤ الخاص بجرائم الاحداث ان التهذيب في مدرسة اصلاحية لا يمكن ان يتناول الا من ارتكب جريمة ، وبذلك خرج عن دائرة اصلاح كل الاطفال المتشردين او المهملين او الذين لا مأوى لهم ولا عائل لهم ما داموا لم يرتكبوا جريمة يماثب عليها قانون العقوبات . ويمكن اعتبار هذه الفئات من الاحداث من المعرضين للانحراف . وكان من اثر هذه الملاحظات وما يماثلها ان وضع قانون خاص للمتشردين الاحداث (اى الاحداث المعرضين للانحراف) وهو القانون رقم ٢ الصادر في عام ١٩٠٨ .

وقد نص هذا القانون على انه يعتبر الحدث ذكرا كان او انثى الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة متشردا في الاحوال الآتية :

— اذا تسول في الطريق العام او في محل عمومي .

— اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل للتعيش وكان ابواه متوفيين او محبوسين تنفيذا لاحكام صدرت عليهم بذلك .

— إذا كان سىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه إذا كان الأب متوفيا أو كان عديم الأهلية أو من ولى أمره .

والملاحظ أن الفئة الأولى من الأحداث المتشردين هي فئة المتسولين . أما الفئة الثانية من الأحداث المتشردين فتشمل من لم يكن له محل مستقر ولا وسائل للتميش وكان أبواهم متوفيين أو محبوسين .. أى يجب توفر كل هذه الشروط حتى يعتبر الحدث متشردا . والفئة الثالثة من الأحداث المتشردين تشمل سىء السلوك والمارقين من سلطة آبائهم أو أوصيائهم أو أمهاتهم إذا كان الأب متوفيا أو كان عديم الأهلية أو من أولياء أمورهم ، والنيابة لا ترفع الدعوى إلا بتصريح سابق من صاحب الشأن ، ويجوز إخلاء سبيل الحدث إذا رضى صاحب الدعوى ، ويبدو أن غرض المشرع ، على الرغم من الشك في صوابه ، هو مساعدة الآباء على تربيته ابنائهم .

وقد نص هذا القانون على طريقة اصلاح الأحداث المتشردين ، وتتضمن إرسال الحدث المتشرد الى مدرسة اصلاحية ، على أنه يجوز إخلاء سبيل الحدث متى بلغ سن الثامنة عشرة من عمره حتى إذا دعت ضرورة اكمال علاجه ابقائه فترة أطول (٦) .

(هـ) قضاء الأحداث :

كان قانون عام ١٨٨٣ يقضى بأن يحاكم المجرم الذي يقتل عمره عن خمسة عشر عاما أمام محكمة الجناح حتى ولو ارتكب جناية إذا لم يكن معه في المحاكمة شخص يزيد عمره على خمسة عشر عاما . وقد نص على ذلك أيضا في قانون تحقيق الجنايات الصادر في عام ١٩٠٤ (مادة ٢٤٢) . ويصودر القانون رقم ٥ عام ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات ، وتعميم محاكم الجنايات في البلاد أصبح نص المادة ٢٤٢ تحقيق جنایات معطلا ، وأصبحت كل الجنايات من اختصاص محاكم الجنايات ولو وقعت من أحداث . وظل الحال كذلك الى أن صدر قانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ الذى قضى بجعل بعض الجنايات جناحا إذا اقترنت باعذار قانونية أو ظروف مخففة ، أذ نص في المادة الأولى منه أن لقاضى الاحالة أن يأمر بإحالة الدعوى الى القاضى الجزئى بدلا من إحالتها الى محكمة الجنايات إذا كان المتهم من الأحداث .

ومحاكم الجناح العادية هي التى تفصل في قضايا الأحداث في كل البلاد ما عدا القاهرة والإسكندرية ، فقد أنشئت محكمتان للاحداث بهما عام ١٩٠٥ وقد أنشئت نيابة خاصة للأحداث في عام ١٩٢١ في القاهرة والإسكندرية .

ومصر وإن كانت قد سبقت بعض البلاد الأخرى في تخصيص محاكم للأحداث ، أذ أنشئت هذه المحاكم في عام ١٩٠٥ .. إلا أن هذه المحاكم لا تزال ، وبخاصة في الفترة التى يتناول دراستها الفصل الحالى ، على الحالة التى كانت عليها منذ أنشائها (٧) .

٣ — مناقشة موضوعية لأهم تشريعات الأحداث الجنائية حتى عام ١٩٣٧
(١) مناقشة موضوعية لقانون رقم ٥٨ عام ١٩٣٧ (مواد ٦٤ — ٧٣) :

إذا حاولنا دراسة قانون رقم ٥٨ عام ١٩٣٧ (مواد ٦٤ — ٧٣) الخاص بالأحداث المجرمين لوجدنا فيه عيوباً ونقصاً كبيراً برزت بوضوح للخصمين سواء أكانوا من رجال القانون أم من رجال العلوم الاجتماعية وذلك في ضوء التطبيق الواقعي في مجتبعنا . وما زلنا نشاهد آثار هذه العيوب والنقص في بلادنا في محيط ابنائنا وبناتنا من الأحداث الجانحين ، ونرجو أن لا يعتذر اليوم عن إمالة اللثام عنها وتبليتها .

ونحن إذ نكرر التنبيه إلى هذه العيوب وإظهارها للرأي العام نقرر ، في الوقت نفسه ، أنه قد سبقنا إلى هذا الكثير من الفيورين والمصلحين (٨) .

إن هذا القانون ، في ضوء التطبيق الواقعي ، وحتى من حيث أهدافه ، يعتبر قاصراً قصوراً غريباً عن الوصول إلى الإصلاح المنشود . فقد قصر تنفيذه على الأحداث من سن السابعة إلى سن السابعة عشر . وفات المشرع أن المسألة هي ، بالضرورة ، مسألة إصلاح وليست مقصورة على العقاب . فقد يرتكب الحدث جريمة قبل سن السابعة وترجع عواملها المباشرة إلى بيئته الاجتماعية أسيرة كانت أو عصابة أو عصابة . أو هي جميعاً ، وكان الواجب انتقاذه منها . والأولى في هذه الحالة مواجهة الوالدين لمواجهة حازمة . فقد يكونان المحرضين أو يكونان مهملين حق النبوة عليهما . أو يكونان في ضوء ظروفهما الاجتماعية والاقتصادية ، عاجزين عن القيام بهذا الحق . والمهم أن لا يحدد السن . ويجب أن يتناول التشريع الآباء . والملاحظ أن انتشار الحدث من بيئته الاجتماعية ، أو لعوامل أخرى تتعلق بشخصيته ، في بعض الأحيان ، يقوى الأمل في انتقاذه . ولا مانع من نزع السلطة الأبوية إذا لزم الأمر بالقانون . والإسلام يساعد على نزع الولاية أو الحضانة إذا كانت مقصرة أو مفسدة .

ويحسن إعادة التفرقة بين الحدث المميز والحدث غير المميز كقانون ١٨٨٣ وخصوصاً إذا رفع سن الرشد الجنائي إلى سن الثالثة عشرة ، أن رفع سن الرشد الجنائي أمر واجب لأن مسؤولية الأب المدنية عن ولده لغاية بلوغه سن الواحدة والعشرين ، فيصح أن تقرب مسؤوليته الجنائية إلى هذه السن أي إلى سن الثمانية عشرة ، بل يصح أن تكون سن المسؤولية الجنائية هي سن المسؤولية المدنية . . أي أن تكون سن الواحدة والعشرين . إن النظريات الحديثة في علم الاجرام تؤمن بإصلاح المجرمين الكبار . فأولى بذلك الجرم الصغير ذو سن الثمانية عشرة أو ذو سن الواحدة والعشرين . وقد يترك للقاضي التطبيق القانوني طبقاً لما يسفر عنه بحث حالة الحدث ، فإذا كان غير مميز يكتفى ، مثلاً بتسليمه لإبويه أو بإيداعه في مأوى علاجي خاص . وإن كان مميزاً ففي ضوء فحص حالته يطبق الأسلوب أو الأساليب الناجعة لعلاج . فالملاحظ أن التمييز يختلف باختلاف

الأشخاص ، والمسألة هنا ليست مرتبطة بتحديد مسئولية معينة لتوقيع عقاب معين بل المسألة مرتبطة ببحث كل حالة على حدة . وهنا يلعب كل من الطبيب والاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي دوره الهام ، وهنا تظهر أهمية دور كل منهم في تقرير مصير الحدث الذي يجب أن يتقرر في ضوء تقارير فحص شخصيته . . التقارير الطبية والنفسية والاجتماعية جميعها .

١٩٠٨ .

ولا يرسل الحدث الى مدرسة اصلاحية بموجب هذا القانون الا اذا ثبتت ادانته أولا . وهذه القاعدة وان كانت مكملية بقانون الاحداث المتشردين رقم ٢ لعام ١٩٠٨ ، الا ان هذا القانون لم يحل المشكلة اذ اضطر القاضي في حالة ما الى تبرئة الحدث طبقا للقواعد القانونية البحتة ، ولكنه يجد من جهة اخرى ان هذا الحدث نفسه يعيش في بيئة اجتماعية فاسدة قد تدفعه الى الاجرام ومن مصلحته ابعاده عنها ، ولهذا يجب أن يترك للقاضي الحرية في ارسال الحدث الى مدرسة اصلاحية او ابعاده عن بيئته التي يقيم فيها او اتخاذ اية اجراءات تقويمية اخرى مناسبة حتى لو حكم بتبرئته . ويلاحظ أن تحديد مدة الابداع بالمدرسة الإصلاحية لا يكون ، بالضرورة ، من صالح الحدث . لان اصلاح الحدث هو الهدف المنشود بصرف النظر من طول أو قصر مدة بقاءه بالمدرسة الإصلاحية .

وقد ترك هذا القانون للقاضي في المرحلة التي تقع فيها سن الحدث ما بين سن الثانية عشرة وسن الخامسة عشرة الحق في الحكم بمعقوبة جنائية أو الحكم بتدابير تقويمية ، وغات المشرع أن المسألة ليست الجرمية التي ارتكبها الحدث بل هي ، في الواقع ، الحدث نفسه . . أي شخصية الحدث نفسه ، والدوافع التي دفعت هذه الشخصية الى ارتكاب الجريمة . وربما جرمية قد تبدو صغيرة يرتكبها الحدث تظهر لنا في ضوء بحث شخصيته مدى عراقة هذا الحدث في ارتكاب الجرائم ، ومن ثم تظهر لنا مدى حاجة هذا الحدث الى الرعاية الاجتماعية . ان الخطأ في هذا القانون ، في هذا المجال ، يبدو في أن القياس فيه عام ، وليس شخصيا بالنسبة للحدث . أي أنه لا موضوعية في هذا القياس . ومع ذلك فالملاحظ أن كثيرا من المحاكم تحكم بالمعقوبة العادية على الاحداث الذين تقع أعمارهم في هذه المرحلة .

والعقاب بالسجن أو بالحبس أسلوب ان طبق في محيط الأحداث لا يجدي كثيرا . وهو في الواقع أسلوب سلبي أكثر منه ايجابي . فالحدث أن ارتكب جرمية ما فانه قد ارتكبها وانتهى الامر ، وقد كان موجودا قبل ذلك تحت سمع المجتمع وبصره ، بل تحت أمرته ومشيئته ، يستطيع اذا شاء أن يغيره الى الأفضل . وارتكاب الجرائم يعد في الواقع الثمن الذي يدفعه المجتمع في شخص أجهزة التنشئة الاجتماعية التي لم تؤد وظائفها الاجتماعية

كما يجب ان تؤدي . وبدلا من ان يهتم المجتمع باصلاح هذه الاجهزة ودعمها . فانه في ضوء هذا القانون يوجه كل عنفوانه او بعضه ضد كل الاحداث الذين تقع اعمارهم في المرحلة من سن الخامسة عشرة الى سن السابعة عشرة او ضد بعض الاحداث الذين تقع اعمارهم في المرحلة من سن الثانية عشرة الى سن الخامسة عشرة ، ردعا لهم او ردعا لغيرهم .. وهذا وهم شائع ، فجرائم الاحداث على الرغم من ذلك لا تزال ترتكب في المجتمع . ان توقع العقاب لا يردع احدا ، حدثا كان او غير حدث ، حتى لو كان عقابا غليظا . فالجرمون ، احداثا كانوا او غير احداث ، يدفعون دفعا الى ارتكاب الجرائم . وحتى لو انهم ارتدعوا او بدأ انهم ارتدعوا فقد تكون بعض آثار ذلك في شخصياتهم غير ايجابية ، ويبدو ذلك واضحا فيما قد يظهر عليهم من اضطرابات نفسية او عقلية او ما قد يصدر عنهم من أنماط من السلوك اللا اجتماعية . ان للقضاء على الجريمة في المجتمع يعنى القضاء على عوامل وجودها في هذا المجتمع . ولا حجة للذين يتحمسون للعقاب على ان الشخص المجرم يملك من حرية الارادة ما جعله يرتكب من جرائم .. ذلك لان الارادة نراها محدودة .. محدودة بشخصيته ، على اختلاف عواملها التكوينية والاجتماعية والثقافية والنفسية .. ومحدودة بالامكانيات التي ييسرها او لا ييسرها له المجتمع الذي يعيش فيه . ومن ثم فاننا نرى ان اهتمام القانون ، في ضوء نصوصه قد اقتصر على الاحداث بعد ارتكابهم للجريمة . اى ان اهدافه ، على علاقتها ، اهداف علاجية . اى انها ليست اهدافا تحاول ان تسهم في تكوين المواطن الصالح وتنشئته ، قبل ان يرتكب الجرائم ، او اهدافا ترمى الى وقاية هذا المواطن الصالح ليبقى مواطنا صالحا (٩) .

(ب) مناقشة موضوعية لقانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ :

اذا درسنا قانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ وجدنا انه يطبق على الاحداث المتشردين . وتجد ان هؤلاء الاحداث هم في الواقع احداث مشردون وليسوا متشردين ، او هم احداث معرضون للانحراف . والكتاب لا يعتبر هؤلاء الاحداث ، بالضرورة ، فئة متميزة عن غيرهم من الاحداث المجرمين . ان الجميع في حقيقة الامر احداث جاثون في ميسس الحاجة الى الرعاية والاهتمام . فقد يدفع للتشرد الى الاجرام كما يدفع الاجرام الى التشرد ، واذا كان الاجرام ليس بالضرورة نتيجة للتشرد ، فان التشرد قد يكون نوعا من الاجرام ، او بمعنى اقل قد يكون مصطلحا . بالاجرام او قد يكون على اقل تقدير كما أوضحنا ، تعرضا للاجرام او للانحراف .

ويلاحظ ان هذا القانون قد حدد السن التي يعتبر فيها الحدث متشردا (معرضا للانحراف) بخمس عشرة سنة ، وهو في ذلك يتفق تقريبا مع احكام قانون العقوبات رقم ٥٨ عام ١٩٣٧ (مواد ٦٤ - ٧٣) التي سبقت الاشارة

اليها . وسن الخامسة عشرة غير متناسبة ويجب رفعها ، كما سبق القول ،
الى سن الثامنة عشرة ان لم يكن رفعها الى سن الواحدة والعشرين .

ويلاحظ أن هذا القانون قاصر على ثلاث فئات هي :

— فئة المتسولين .

— فئة من ليس لهم محل إقامة مستقر ولا وسائل للتمعيش مع وفاة
أبويهم أو حبسهم .

— فئة سبيء السلوك والمارقين من السلطة الابوية .

ويرى الكاتب أن بعض الفئات الأخرى كان القانون أولى بأن يهتم بها .
منها فئة جامعي اعتقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات ، وفئة
من يقومون بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو افساد الاخلاق أو القمار
أو خدمة من يقومون بهذه الاعمال ، وفئة من يخالطون المشردين أو المشتبه
فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة ، وفضلا عن ذلك فئة الهاربين من
المعاهد العلمية أو التدريبية وفئة الذين اعتادوا التردد على أماكن اللهو
والقمار ليلا دون جبر أو دون مصاحبة ولي الأمر أو أذنه وفئة الذين يدخنون
علنا أو يتعاطون الخمر . .

ويلاحظ بالنسبة للفئة الأولى التي نص عليها القانون أنها قاصرة على
المتسولين ويرى الكاتب وجوب تفسير عبارة التسول تفسيراً واسماً حتى
تشمل كل حالات الحصول على صدقات في الطريق العام أو في المجال
العامة . . فيدخل فيها حالة الأحداث الذين يدعون بيع سلع تافهة أو
يقفون في الطرقات ينتظروا للصدقات دون أن يطلبوها من المرة .

ويلاحظ بالنسبة للفئة الثانية ، أنه كان من الواجب أن يكتفى بعدم
وجود محل إقامة مستقر وعدم وجود وسائل مشروعة للتمعيش . أما التقييد
الذي أورده النص فمن أثره أخراج عدد من الأحداث من مقاليد الإصلاح
مع كونهم في حاجة ماسة إليه .

أما الفئة الثالثة ، فيلاحظ أن المشرع قد أعطى للوالدين أو أولياء أمور
الحدث الحق في رفع الدعوى في حالة سوء السلوك والمروق كما أعطى لهم
الحق في طلب إخلاء سبيل الحدث . ويلاحظ هنا ما لخطورة ترك أمر التصرف
لأب أو أم ثبت عجزهما عن تربية الحدث بدليل التجاؤهما إلى القضاء وأن
كان الالتجاء إلى القضاء في حد ذاته ليس أمراً معيباً . فالملاحظ أنه في ضوء
ظروف المجتمع نجد أن وظائف الأسرة الاجتماعية قد تطورت ، فالأسرة في
مبدأ نشأتها كانت تقوم بمعظم الوظائف الاجتماعية من اقتصادية ودينية

وخلفية وقضائية وتربوية وترويجية . ولكننا اذا اتبعنا في النظر في الوظائف الاجتماعية في محيط الكثير من الاسر المعاصرة نجد ان اغلب هذه الوظائف الاجتماعية التي كانت الاسر في الماضي تقوم بها من قبل تقوم به بعض الاجهزة الاخرى في قطاعات البناء الاجتماعي كالمدرسة والنادي الاجتماعي والمنظمة الدينية واجهزة الاعلام والمحاكم .. الخ . ولكن المسألة الهامة هي سوء استعمال حق الوالدين او اولياء امور الحدث في رفع الدعوى او حتى في طلب اخلاء سبيل الحدث . ومهما يكن من غرض المشرع وهو مساعدة الاباء في تربية اولادهم ، فلا يصح ان يكون الابوان ما تعين لاصلاح الحدث في كثير من الاحيان . فالملاحظ في ضوء احدى الدراسات التي اشرف على اجرائها المكاتب ان نحو ٨٢٫٤٪ من الاحداث الذين رفع آباؤهم او اولياء امورهم دعوى المروق عليهم لم تكن لهم سوابق في التشرد . وقد دعت هذه النتيجة الى تساؤل المكاتب عما اذا كان هؤلاء الاحداث فعلا سيء السلوك ومارقين من سلطة ذويهم ، كما نص القانون او لم يكونوا ؟ ان تجارب المكاتب تضطره الى الاجابة بالنفي ، لانه يعلم ، كما يعلم غيره ، ان الكثير من ولاة امور هؤلاء الاحداث قد يرفعون دعوى المروق بقصد التشفي من زوجة مطلقة ، او بقصد الزواج من آخر ، او بسبب الظروف الاقتصادية التي تواجهها الاسرة . ولعل صحة هذا التفسير يعضدها ما لوحظ من ان اكثر من خمس الاحداث المارقين قد حكم عليهم بالتسليم لولى الامر او حكم بحفظ الدعوى بالنسبة لهم لتنازل الاهل او من في حكمهم عن السير في الدعوى . وهذه نسبة كبيرة . لعلها تدل ، بسبب الاسباب التي ذكرناها ، على ان جدية رفع الدعوى في هذه الحالات لم تكن في الحسبان . او ان المراقبين الاجتماعيين قد لعبوا دورا في اقناع اولياء امور الاحداث بالتنازل عن رفع الدعوى لصالح ابنائهم . وخصوصا اذا علمنا ان في اغلب هذه الحالات تتاح الفرصة للحدث بالوضع تحت المراقبة الاجتماعية (١٠) .

ويلاحظ ان المشرع لم يذكر شيئا عن الاشخاص الذين يدفعون الاحداث الى التشرد او التسول ، وقد اكمل هذا النقص قانون رقم ٤٩ عام ١٩٣٣ مادة رقم ٦ ونصها :

يعاقب بنفس العقوبة (اي الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر) .

— كل من اغرى الاحداث الذين تقل سنهم عن خمسة عشر عاما على التسول .

— كل من استخدم صغيرا في هذه السن وسلمه لآخر بغرض التسول ، واذا كان المتهم ولدا او وصيا على الصغير او مكلفا بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر .

ويلاحظ ان هذا القانون قد اجاز اخلاء سبيل الحدث المودع في مدرسة اصلاحية متى بلغ سن الثمانية عشرة من عمره حتى اذا دعت الضرورة الى

بقائه فترة اطول استكبالا لمعالجه . ولم يحم القانون الاحداث من اخطار
السينما وتأثيرها ، كما لم يكتل وقايتهم من اللعب في الطرقات بحيث يتعرضون
لاخطار المواصلات وغيرها بلا رقابة أو رعاية من آبائهم وذويهم .

(ج) مناقشة موضوعية لقضاء الاحداث حتى عام ١٩٣٧ :

على الرغم من أن مصر قد سبقت بعض البلاد الأخرى في تخصيص محاكم
للأحداث ، إذ أنشئت هذه المحاكم في عام ١٩٠٥ ، فإن هذا المحاكم لا تزال
على الحالة التي كانت عليها في خلال الفترة موضوع الدراسة الحالية .
فلم يوضع لها نظام خاص بل هي تتبع الإجراءات العادية مثل كافة المحاكم
الأخرى ، وبغلا عن ذلك فإنها لم تنشأ الا في القاهرة والإسكندرية . ويتولى
القضاء في كل منهما قاضى ينتدب من المحكمة الابتدائية ويتغير من آن لآخر ،
مع ملاحظة أن البلاد التي أخذت بنظام محاكم الأحداث وضعت لها إجراءات
خاصة تخالف الإجراءات العادية التي تتبع في محكمة الجرمين الكبار ،
وجعلت للقضاء فيها نظاما يضمن استقرار القضاء حتى يتخصصوا في معالجة
الأحداث وتقومهم . إن محكمة الأحداث هي ، في الواقع ، أو يجب أن تكون
في الواقع ، مؤسسة اجتماعية قانونية . . أي أن وظائفها الجوهرية هي ،
أولا وقبل كل شيء ، وظائف اجتماعية وقانونية . وإن تشكيلها وإجراءاتها
يجب أن تسهم في تحقيق هذه الوظائف اسهاما فعالا . فالأحداث هم صغار
أعضاء المجتمع ، أي هم أشخاص لما ينضجوا جسميا ولا عقليا ولا عاطفيا
ولا اجتماعيا . وهم في ضوء كل هذا في ميسس الحاجة الى المعاملة العاقلة
التي تهدف الى فهم شخصياتهم موضوعيا والى التفاهم معهم في حزم
واقتردار .

ومما يلاحظ على التشريع المصرى في خلال الفترة موضوع الدراسة ،
أنه أجاز للحدث المجرم أن يستأنف الحكم الصادر عليه . أي أنه يجوز
استئناف جميع الأحكام حتى الحكم بالتسليم . ومن مصلحة الحدث أنه
يجب تقليل استئناف الأحكام الصادرة في مسألة بقدر الامكان حتى لا يمتد
كثرة المحاكمات . إن المسألة الهامة في رأى الكاتب هي اصلاح الحدث
أو اعادة اصلاحه اذا كان في حاجة الى ذلك . أي اذا ثبتت في ضوء فحص
شخصيته الحاجة الى ذلك . وإذا كان استئناف الأحكام هو من تبيل
الضمان لمعدلتها . . فإن العدالة كل العدالة هي ، في الواقع ، في الاهتمام
برعاية أحداث المجتمع حتى اذا لم تثبت ادانتهم وكانوا ، فعلا ، في حاجة
الى هذه الرعاية ، أي أن العدالة في نظر الكاتب هي العدالة الاجتماعية
الموضوعية وليست العدالة القانونية الشكلية . وعلى هذا يرى الكاتب أن
تبسيط محاكمة الأحداث أمر حيوى ، وإن إلغاء نظام نيابة الأحداث يحقق
هذا التبسيط .

ومع ذلك فإنه مما تجدر ملاحظته أن محاكم الأحداث الاستثنائية لا تخصص لها دائرة معينة في المحكمة الابتدائية أو حتى جلسة خاصة . بل تنظر القضايا الاستثنائية للأحداث مع بقية الجناح المستأنفة ، ويجلس الأحداث مع بقية المجرمين الكبار المنظورة قضاياهم في الجلسة . ويشاهدون كل المحاكمات التي تحصل فيها .

ويلاحظ كذلك أن الحبس الاحتياطي ليس ممنوعا بالنسبة للأحداث . وهم لا يحجزون في مكان خاص بل يحجزون في « الزنزانة » أو « التخشبية » أو في السجون العادية . فالمادة رقم ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بجواز ابقاء الصغار المحكوم بتسليمه الى مخرسة اصلاحية في السجن مؤقتا الى حين نقله منه . وشتان بين هذه الفكرة والفكرة الاصلاحية التي ترى ابعاد الحدث من الوسط الذي يضره وايداعه في بيت الملاحظة ، وهو مكان يظله مناخ اجتماعي سليم ولا يمت لروح السجن بصلة على الإطلاق.

« الفصل الثاني »

تشريعات الاحداث الجنائية في مصر بعد عام ١٩٢٧ حتى الان

تقنون الاحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩
١٩٤٩ — تقنون الاجراءات الجنائية الجديد
رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ — مناقشة موضوعية
للقانونين السابقين .

١ — قانون الاحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ (مواد ١ — ١٥)

صدر القانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ الخاص بالاحداث المشردين معدلا لاحكام القانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ . ويعتبر القانون الجديد ، مثل القانون السابق ، قانونا تقويميا لا قانونا عقابيا ، اى انه يهدف الى تقويم الاحداث المشردين والى تهذيبهم اكثر من انه يهدف الى عقابهم . وقد جاء القانون الجديد محاولا سد بعض الثغرات التى ظهرت عند تطبيق القانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ . .

وتضمنت اهم التعديلات التى ادخلها التشريع الجديد ما يلى :

(ا) رفع السن التى يعتبر فيها الحدث متشردا الى الثمانية عشر عاما ، ولم يحدد حدا ادنى لهذا السن بمعنى انه يجوز تطبيق هذا القانون على من دون السابعة من عمره لان المجال هو مجال علاج حالة معينة يكون فيها الحدث بصرف النظر عن سنه (مادة ١) .

(ب) اُضيف المشرع الى الحالات التى تناولها القانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ حالات جديدة وهى : ممارسة جمع اعقاب السجائر او غيرها من الفضلات او المهملات ، والقيام باعمال تتصل بالدعارة او الفسق او افساد الاخلاق او القمار او خدمة من يقومون بهذه الاعمال ، ومخالطة المشردين او المشتبه فيهم او الذين اشتهر عنهم سوء السيرة (مادة ١) .

(ج) وحدد هذا القانون حالات التسول ووسع في نطاقها . واكتفى بعدم وجود محل اقامة مستقرة ولكنه قيد ذلك بالتمود على المبيت فى الطرقات .

وتقيد عدم وجود وسيلة مشروعة للتميش بأن لا يكون للحدث ، في الوقت نفسه ، عائل مؤتمن وكان ابواه متوفيين أو مسجونين أو غائبين (مادة ١) .

(د) اتبع المشرع تدابير معينة مع متولى أمر الحدث ، ونظم طريقة انذاره ، وكيفية التظلم من الانذار (مادتا ٢ - ٣) .

(هـ) أجاز هذا القانون وضع الحدث المشرّد مؤقتا في معهد من المعاهد المخصصة لأصلاح الأحداث والمعترف بها من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في أمره .

(و) أبقى المشرع اعطاءه الوالدين أو أولياء أمور الحدث الحق في رفع الدعوى في حالة سوء السلوك والمروق والحق في طلب إخلاء سبيل الحدث .

(ز) حدد هذا القانون مدة بقاء الحدث في المعاهد الإصلاحية بسنتين على الأقل ، على أن يخلّى سبيل الحدث حتيا إذا بلغت سنه إحدى وعشرين سنة حتى إذا دعت ضرورة اكمال علاجه إبقائه فترة أطول (مادة ١٠) .

(ح) نظم هذا القانون رعاية الأحداث المحكوم بتسليمهم لوالديهم ، أو أولياء أسرهم ، أو الى شخص مؤتمن ووضعهم تحت إشراف جهة مشغولة برعاية الأحداث ، تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو معترف بها منها (مادة ٧) .

(ط) أجاز هذا القانون إعادة النظر في الحكم الذي أصدرته المحكمة بناء على طلب النيابة العامة (مادة ٨) .

(ي) نص هذا القانون على أن الطلب المقدم من النيابة العامة لمحكمة الأحداث ينظر في جلسة غير علنية (مادة ٥) .

(ك) اهتم المشرع بمقالب الأشخاص الذين يخفون أي حدث حكم بتسليمه لشخص أو جهة بالتطبيق لأحكام هذا القانون وكذا مقالب كل من دفعه للفرار أو اعانته عليه بأية وسيلة (مادة ١٢) .

٢- قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ (مواد ٣٤٣ - ٣٦٤) .

صدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد بالقانون رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ (وأصبح ساري المفعول من ١٥ نوفمبر ١٩٥١ . واتى هذا القانون بأحكام مستحدثة ،

خصص لها فصلا بأكمله ، بالنسبة الى الاحداث في ادوار التحقيق والمحكمة والتنفيذ ، نلخصها فيما يلى :

(ا) التحقيق :

فيما يتعلق بالحبس الاحتياطى نجد ان هذا القانون قد فرق بين الاحداث الذين لم يبلغوا الثانية عشرة والذين جاوزوها ولم يبلغوا الخامسة عشرة . فلا يجوز ان يحبس الحدث الذى تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة كاملة احتياطيا ، على انه اذا كانت ظروف الدعوى تستدعى اتخاذ اجراء تحفظى ضده ، يجوز للنياية العامة او قاضى التحقيق او المحكمة عند احالة الدعوى اليها ، الامر بتسليمه مؤقتا ، حتى يفصل فى الدعوى ، الى شخص مؤتمن او الى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية او لجمعية خيرية مشغولة بشئون الاحداث ومعترف بها كذلك — لملاحظته وتقديمه عند كل طلب ، ولا يجوز ان تزيد مدة ايداع الحدث على اسبوع اذا كان الامر صادرا من النياية العامة ما لم يوافق القاضى على مدها (مادة ٣٤٥ اجراءات جنائية معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ عام ١٩٥٢) .

اما الحدث الذى تزيد سنه على اثنتى عشر سنة ، فاذا كانت ظروف الاحوال تقتضى حبسه احتياطيا ، وجب وضعه فى مدرسة اصلاحية او محل معين من الحكومة (أى السجن) او فى معهد خيرى معترف به (مادة ٣٤٦) . (كان الوضع قبل صدور هذا القانون هو التسوية فى المعاملة بين الاحداث والبالغين فى مرحلة التحقيق واجراءاته . « انظر صفحة ٢٤ ») .

— عنى المشرع بحماية الحدث الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة فى الجنايات والجنح التى تقع على نفسه فنص على انه يجوز عند الضرورة ان يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه او الى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل فى الدعوى . (مادة ٣٦٥) .

(ب) المحكمة :

— حاول هذا القانون اتباع نظام التخصص فى قضاء الاحداث باتشاء محاكم خاصة لمحكمة الاحداث فى دائرة كل محكمة جزئية بشكل من قاضى ينسب لهذا الغرض . اما فى عواصم المحافظات فتشكل بكل منها محكمة للاحداث لنظر القضايا التى تختص بها المحاكم الجزئية الواقعة فى مقر عاصمة المحافظة (مادة ٣٤٣) .

وخصصت دائرة فى المحكمة الابتدائية لنظر الاستئنافات التى ترفع عن احكام محاكم الاحداث ونص على ان تنظر هذه الاستئنافات على وجه السرعة (مادة ٣٥٨) .

— أتبع هذا القانون نظام القاضى المفرد حتى بالنسبة الى الجنايات المتهمة فيها حدث لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

— اختصر هذا القانون الإجراءات بالنسبة الى الاحداث فاصبحت الجنائيات تقدم مباشرة الى محكمة الاحداث بمعرفة رئيس النيابة او قاضى التحقيق دون وساطة غرفة الاتهام . فاذا كان مع الحدث من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في الجريمة نفسها ، وكانت سن الحدث تتجاوز الثانية عشرة سنة جاز لرئيس النيابة او قاضى التحقيق تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث أو احالة القضية الى غرفة الاتهام بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر باحالتهم الى محكمة الجنائيات . اما اذا كانت سن الحدث تقل عن اثنتى عشرة سنة . وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث .

أما في مواد الجنب والمخالفات فتكون محكمة الاحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين (مادة ٣٤٤ معدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ عام ١٩٥٢) .

وحدد هذا القانون الإجراءات امام محكمة الاحداث ، سواء كانت الجريمة جنائية أو جنحة أو مخالفة ، وذلك باتتباع الإجراءات المقررة في مواد الجنب ما لم يوجد نص مخالف ذلك (مادة ٢٤٩) . استحدث هذا القانون بعض الإجراءات الملزمة للاحداث فأوجب اتباعها قبل الحكم عليهم .. أهمها ما يلي :

— في مواد الجنب والجنائيات يجب قبل الحكم على الحدث التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التى نشأ فيها والاسباب التى دفعته الى ارتكاب الجريمة . ويجوز الاستعانة فى ذلك بموظفى وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الاطباء والخبراء (مادة ٣٤٧) وقد أعطى هذا القانون للموظفين الذين يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع من الاحداث (مادة ٣٤٨) .

— فى مواد الجنائيات فقط ، يجب أن يكون للمتهم امام محكمة الاحداث محام للدفاع عنه ، سواء كان مختاراً أو معيناً (مادة ٣٥٠) .

— تعقد جلسات محاكم الاحداث فى غرفة المشورة ، ولا يجوز أن يحضر الجلسات سوى اقارب الحدث المتهم ومندوبى وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشئون الاحداث (مادة ٣٥٢) .

— لمحكمة الاحداث أن تسمع الشهود فى غير مواجهة الحدث المتهم (استثناء من قاعدة الحضورية فى المادة ٢٧٠) ، على أنه لا يجوز الحكم

بالادانة الا بعد افهام الحدث مؤدى شهاداتهم عليه . ويجب ان يكون النطق بالحكم في جلسة علنية (مادة ٣٥٣) .

— لا تقبل المطالبة بحقوق مدنية امام محكمة الاحداث (مادة ٣٥١) .

— اناب القانون والدى الحدث او من له الولاية على نفسه في استلام ما يوجب القانون اعلانه الى الحدث المتهم وذلك بقدر الامكان ، وخولهم حق استعمال طرق الطعن في الاحكام التي تصدر ضده (مادة ٣٥٥) .

— اجاز هذا القانون اعادة النظر في الحكم ، حيث اعطى المحكمة التي اصدرت الحكم على الحدث ان تعيد النظر في اى وقت في الحكم الصادر منها بناء على طلب النائب العام متى رضى ان العقوبة المحكوم بها ايا كان نوعها لا تلائم حالة المحكوم عليه . ولا يجوز ، عند اعادة النظر ، الحكم بغير العقوبات الخاصة بالاحداث (مادة ٣٦١) . (يلاحظ ان الشارع بهذا النص قد خرج عن قاعدة قوة الاحكام النهائية) .

— وقد نص هذا القانون على انه اذا حكم على متهم باعتبار ان سسنه اكثر من خمس عشرة سنة ثم تبين باوراق رسمية انها دون ذلك يرفع النائب العام الامر للمحكمة التي اصدرت الحكم لاعادة النظر فيه وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز اتخاذ الاجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة (٣٤٥) ويتبع عند اعادة النظر القواعد والاجراءات المقررة لاحكام الاحداث . واذا تبين بعد الحكم على متهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالاحداث ان سسنه تزيد على خمس عشرة سنة جاز للنائب العام ان يطلب من المحكمة التي اصدرت الحكم ان تعيد النظر في حكمها وتحكم وفقسا للقانون (مادة ٣٦٢) .

(ج) التنفيذ :

— يكون الحكم الصادر بارسال الحدث المتهم الى مدرسة اصلاحية او محل آخر او بتسليمه الى غير والديه او الى غير من له الولاية عليه — واجب التنفيذ ولو مع حصول استثنائه (مادة ٣٥٦) .

— يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على من لم يبلغوا سن السابعة عشرة في اماكن خاصة منفصلين عن غيرهم من المحكوم عليهم من الكبار (مادة ٣٦٤) .

— لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة (مادة ٥١٢) .

— يراقب قاضى الاحداث تنفيذ الاحكام الصادرة على المتهمين الاحداث
فى دائره محكمته (ماده ٣٥٩) .

— اصبح لكل اصلاحية او محل آخر معد لقبول الاحداث المتهمين او
المحكوم عليهم لجنة للاشراف عليه وللبثرة الاختصاصات الاخرى المخولة
لها فى القانون . وتشكل هذه اللجنة من قاضى محكمة الاحداث وممثل النيابة
العامة وموظف من وزارة الشئون الاجتماعية ينتدبه لذلك وزيرها .
(ماده ٣٦٠) .

ويكون الافراج عن المحكوم عليهم الموجودين بالاصلاحية او اى محل
آخر ، بناء على طلب اللجنة سالفة الفكر بعد اخذ رأى مدير الاصلاحية
او المحل . وتبلغ قرارات الافراج لوزارة الشئون الاجتماعية بمجرد صدورها
(ماده ٣٦٣) (١١) .

٣ — مناقشة موضوعية للقانونين السابقين

قبل ان نبدا هذا الموضوع : مناقشة موضوعية للقانونين السابقين ،
يجدر بنا ان نبين ان الفترة بعد عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٥٤ قد شهدت صدور
تشريعات اخرى تهتم اهتماما كبيرا بفئة الاحداث . ومن هذه التشريعات
نذكر صدور الرسوم بقانون رقم ١١٨ عام ١٩٥٢ الخاص بسلب الولاية على
نفس الصغير ، وصدور القانون رقم ٤٢٧ عام ١٩٥٤ لى اى الاحداث من
مشاهدة بعض الافلام السينمائية والروايات التمثيلية الضارة ، وصدور
القانون رقم ٤٠٦ عام ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٨ عام ١٩٤١
بشأن المحال العمومية باضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٧ منه تحظر السماح
بدخول الاشخاص الذين تقل سنهم عن احدى وعشرين سنة كاملة فى المحال
التي يقتصر عملها على تقديم المشروبات الروحية المخمرة او فى الاماكن
المخصصة لتدخينها فى المحال الاخرى . ويلاحظ ان قانون رقم ٦٨ عام ١٩٥١
بشأن مكافحة الدعارة قد غلظ العقوبة على المحرضين على الفجور او الدعارة
اذا كان الجنى عليه حدثا .

ولكننا نلاحظ ان المشرع المصرى لا يزال يفرق بين الاحداث المجرمين
وبين الاحداث المشردين ، على الرغم مما يتضح فى ضوء الواقع العملى من
ان هاتين الفئتين من الاحداث تكونان فى الحقيقة فئة معينة من أبناء المجتمع
المرضى الذين فى حاجة الى الرعاية والحماية بصرف النظر عن الاعمال التي
صدرت عن بعضهم او عن كون البعض الاخر منهم يوجدون فى حالات
اجتماعية غير سوية معينة . ان الجميع أبناء المجتمع . . وقد صنعهم
المجتمع . . ومن حقهم على المجتمع ان تتاح لهم الفرصة لكي يعودوا اليه
موأمنين صالحين . ولعل حديثنا السابق عن ان المسألة الهامة ليست

الجريمة التي ارتكبها الحدث بل هي ، في الواقع ، الحدث نفسه .. أي شخصية الحدث نفسه ، والدوافع التي دفعت هذه الشخصية الى ارتكاب الجريمة — ان يؤخذ وجاهه هذه النظرة وموضوعيتها .

ومهما يكن من الامر ، فان التشريعات السابقة كلها ، على علانها ، قد استحدثت بعض الامور تستحق المناقشة الموضوعية وبخاصه ما تعلق منها بامون رقم ١١٢ عام ١٦٢٦ ويقتنون رقم ١٥٠ عام ١٦٥٠ .

(١) مناقشة موضوعية لقانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ :

— رفع قانون الاحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ السن التي يعتبر فيها الحدث مقتدرًا الى الثمانية عشر عاما .. وهذه خطوة الى الامام ما في ذلك من شك .. وخصوصا وان هذا القانون لم يحدد حدا ادنى لهذه السن ، واتاح بذلك الفرصة لن هم دون السابعة لكي تشملهم رعايه المجتمع وحبينه . ونرجو ان تتبع هذه الخطوه خطوه اخرى نحو الاهتمام بهرحه الشباب التالية وهي مرحنه لا تقل النظرة اليها في الاهمية عما يسبقها .

— وعلى الرغم من ان المشرع قد اُضيف في قانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ حالات جديدة الى الحالات التي تناولها القانون رقم ٢ عام ١٩٠٨ الا ان حالات اخرى جديدة كان يجب اضافتها ايضا مثل حالات الاحداث الذين يهربون من المعاهد العلمية او التدريبية ، وحالات الاحداث الذين اعتادوا التردد على أماكن اللهو والقمار ليلا دون مبرر او مصاحبة ولي الامر أو ادمه وحالات الاحداث الذين يدخنون علنا أو يتعاطون الخمر .

— ولا يزال المشرع في هذا القانون يبقي على اعطاء الوالدين أو اولياء أمور الحدث الحق في رفع الدعوى في حالة سوء السلوك والمروق واعطائهم الحق في طلب اخلاء سبيل الحدث على الرغم من احتمال سوء استعمال هذا الحق في الكثير من الاحيان . صحيح ان هذا القانون قد اتبع تدابير معينة مع متولى امر الحدث ، ونظم طريقة انذاره ، وكيفية النظم من الانذار .. الخ ، ولكن خطورة حق رفع الدعوى على الحدث وحق طلب اخلاء سبيل الحدث لا تزال قائمة . وصحيح ، ايضا ، ان المشرع قد أصدر الرسوم بقانون رقم ١١٨ عام ١٩٥٢ الخاص بسلب الولاية على نفس الصغير ، وهو قانون هام جدا ، يحمي الاحداث من بعض من لهم حق الولاية عليهم ، ولكن هذا القانون لم يطبق منذ صدوره على أية حالة من الحالات حتى الان وذلك بسبب غموض المادة الثامنة منه التي أجازت للمحكمة الجنائية حين تقضى بالعقوبة على الولي في الحالات المنصوص عليها ان تحكم أيضا بسلب الولاية أو الحد منها أما ما يترتب على ذلك من تدابير وآثار فتعكم به المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة أو ذوي الشأن وفقا لاجكام القانون ، الامر الذي لم يحدث قط منذ صدور هذا القانون .. حتى الان .

— ولم ينص هذا القانون ، صراحة ، على التدابير الضرورية تجاه الأشخاص الذين يدفعون الأحداث الى التشرد . ولكنه اهتم بمقارب الأشخاص الذين يخفون أى حدث حكم عليه بتسليمه لشخص أو جهة بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، وكذا عقب كل من دفعه الى الفرار أو أعانه عليه بأية وسيلة .

— وكان موقف هذا القانون من فترة الإيداع في مؤسسة اصلاحية انه حدها تحديدا زمنيا حتى اذا دعت الضرورة الى ابقاء الحدث فيها فترة أطول .

— وقد أنشأ هذا القانون دورا اجتماعيا جديدا للشرطة . . مما يسر انشاء جهاز خاص بشرطة الأحداث بعد ذلك .

— وقد أجاز هذا القانون وضع الحدث المشرّد مؤقتا في معهد من المعاهد المختصة لاصلاح الأحداث حتى يفصل في امره . . وهذا اعتراف بدور دار الملاحظة .

— ونص قانون الأحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ على الحكم بالتسليم لوالدى الحدث المشرّد أو لن له حق الولاية على نفسه أو لشخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره . ولم يكن هذا النص موجودا في القانون السابق . ويلاحظ أن التسليم لشخص مؤتمن قد يسر ادخال نظام الاسر البديلة في المجتمع المصرى بعد ذلك . (كان قانون عام ١٨٨٣ يخول للقاضى الحكم بتسليم الحدث لاهله أو لن يقبل أن يتكفل به من ذوى الشرف والاعتبار) .

وقد ترتب على الحكم بتسليم الحدث المشرّد وضعه تحت اشراف هيئة مشغلة برعاية الأحداث تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو معترف بها منها . ويعنى هذا الاعتراف الضمنى بدور المراقب الاجتماعى (ضابط الاختبار القضائى) في حالة الأحداث المشردين الذين يحكم عليهم بالتسليم . وهذا الاعتراف في حاجة الى أن يكون صريحا ومنظما لهذه الخطوة بطريقة عملية .

— وقد أجاز هذا القانون اعادة النظر في الحكم الذى أصدرته المحكمة بناء على طلب النيابة العامة وعلى الرغم من هذه الاجازة ، فإن الكاتب يعتقد أن الاستفادة منها لم تحاول كثيرا ، في خلال المرحلة الحالية ، لعوامل عديدة : منها بل وأهمها ضغط العمل الكثير على قاضى المحكمة والمراقبين الاجتماعيين .

(ب) مناقشة موضوعية لقانون رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ :

على الرغم من ان هذا القانون قد اتى بأحكام مستحدثة خصص لها فصلا بأجله بالنسبة الى الاحداث في ادوار التحقيق والمحاكمة والتفتيد ، فان طابعه العام جنائى . اى انه يعامل الاحداث المجرمين على الرغم من ببسيط الاجراءات وتحفيفها ، معاملة تحشف عن انهم لا يزالون منه مسؤولة عن اعمالها الاجرامية ، ومن ثم فانه من الضرورى ان يحون معاملتها في ضوء هذه المسئولية . وربما كان المشرع ، في ضوء عناصر التراث التقاى المبوى الذى كان يظل المجتمع المصرى عند صدور هذا القانون ، معدورا . وان حاست الخبرة النظرية والعملية السابقة في مجال معاملة الاحداث المجرمين في مجتمعنا لا يؤيد بعض ما ذهب اليه المشرع في ذلك الحين . وفيما يلى نذكر بعض الملاحظات ونناقشها :

— حاول هذا القانون اتباع نظام التخصص في قضاء الاحداث بإنشاء محاكم خاصة لمحاكمة الاحداث في دائرة كل محكمة جزئية تشكل من قاضى يندب لهذا الغرض ، كما جعل جلسات محاكم الاحداث سرية . اى ان نظام القاضى المفرد غير المخصص غير المستقر لا يزال قائما .

— نص هذا القانون على انشاء دور جديد يقوم به قاضى الاحداث وهو دور مراقبه تنفيذ الاحكام الصادرة على الاحداث المجرمين في دائرة محكمته . ويلاحظ ان هذه المراقبه ، على الرغم من ضرورتها ، مهمة صعبة للغاية وذلك لعدم استقرار القاضى في المحكمة عادة .

— اعترف هذا القانون بدور دار الملاحظة ولكنه قصر المستفيدين منها على الاحداث الذين تقل سنهم عن اثنتى عشرة سنة كاملة .

— نص هذا القانون على انه قبل الحكم على الحدث المتهم ، في مواد الجنح والجنايات ، يجب التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التى نشأ فيها والاسباب التى دفعته الى ارتكاب الجريمة ، ويجوز الاستعانة في ذلك بموظفى وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الاطباء والخبراء ويتضمن هذا اعترافا باهمية القيام بالبحوث السابقة على الحكم واعترافا بدور المراقبين الاجتماعيين (ضباط الاختبار القضائى) ، الذين اباح القانون لهم ، أيضا ، أن يحضروا جلسات محاكم الاحداث السرية مع اقارب المتهم . ومع ذلك فان الكاتب يرى ان الاوان قد حان لاعتراف القانون بنظام المراقبة الاجتماعية (نظام الاختبار القضائى) اعترافا صريحا ومنظما لهذا النظام بطريقة عملية .

— واذا كان قانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ قد اجاز اعادة النظر في الحكم الذى اصدرته المحكمة بناء على طلب النيابة العامة ، فان قانون رقم ١٥٠

عام ١٩٥٠ قد نص على أن للمحكمة التي اضلوت الحكم على الصنمتر ان تعيد النظر في اى وقت في الحكم الصادر منها بناء على طلب النائب العام متى رنى ان العقوبة المحكوم بها ايا كانت نوعها لا تلائم حاله المحكوم عليه ، ولا يجوز عند اعاده النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالاحداث . ويرى الكاتب ان اعادة محاكمة الحدث الجانح ، على علائها ، مهمة للغاية خصوصا عند وضعه تحت المراقبة الاجتماعية ، ولو ان القانون يجعل ذلك بناء على طلب النائب العام ، ولعل ذلك أن يرجع الى أن التنباه العامة هى الجبهه التى تقدم لها التقارير الدورية عن الحدث في حالة تسليمه .

— يلاحظ اختلاف معاملة الاحداث الجانحين لاختلاف امهارهم الزمنية عند تطبيق قانون ١٥٠ عام ١٩٥٠ ، اذا ارتكبوا مخالفة او جنحة او جنايه . ولا داعى لان يؤكد الكاتب ان هذه التفرقة في المعاملة غير ضرورية لان العبرة هل العبرة في هذا الشأن ليست في نوعية ارتكاب الجرائم ولكن في التعرف على الشخصية التى ارتكبت هذه الجرائم في ضوء فحصها ودراستها وربما جريمة قد تبدو صغيرة يرتكبها الحدث تظهر لنا في ضوء بحث شخصيته مدى عراقة هذا الحدث في ارتكاب الجرائم ، ومن ثم تظهر لنا مدى حاجة هذا الحدث الى الرعاية الاجتماعية .

— أبقى هذا القانون حق الاستئنافات التى ترفع عن احكام محاكم الاحداث ، ونص على ان تنظر هذه الاستئنافات على وجه السرعة . وخصصت دائرة في المحكمة الابتدائية لنظر هذه الاستئنافات ولعل المشرع يرجو من وراء ذلك تحقيق العدالة ، وهى في رأى الكاتب العدالة القانونيه الشكلية اكثر من أن تكون العدالة الاجتماعية الموضوعية . وينسى المشرع أن تعريض الحدث لهزات المحاكمة قد يعرضه الى اضرار جسيمة . ولعل الاخذ بمرونة الاجراءات والاهتمام بتحقيق رعاية الاحداث وحمايتهم لا عقابهم ان يكفلا الموائمة بما يكفى للاستعاضة عن الدرجة الثانية من درجات التقاضى .

— اهتم هذا القانون بتكوين لجنة خاصة للاشراف على الاصلاحية او المحل الاخر المعد لقبول الاحداث المحكوم عليهم ، ويكون الانراج عن هؤلاء الاحداث بناء على طلبها بعد اخذ رأى مدير الاصلاحية او المحل . ويرى الكاتب أن قيام هذه اللجنة بهذه المهام خطوة الى الامام بشرط أن تقوم بها على الوجه الاكمل . . اى في ضوء الموضوعية . . اى بشرط أن يطلق سراح الاحداث بعد أن يستكمل علاجهم فعلا ..

« الفصل الثالث »

مشروع قانون الاحداث الجديد

تشريعات الاحداث الجنائية الحالية في
ضوء خبرات الماضي — مشكلة الاحداث
القاتلين في مصر — أهم ملامح مشروع
الاحداث الجديد ومناقشتها مناقشة
موضوعية .

١ — تشريعات الاحداث الجنائية الحالية في ضوء خبرات الماضي

في ضوء المناقشة الموضوعية لتشريعات الاحداث الجنائية الحالية وبخاصة
قوانين رقم ٥٨ عام ١٩٣٧ (مواد ٦٤ — ٧٣) ، ورقم ١٢٤ عام ١٩٤٩
(مواد ١ — ١٥) ، ورقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ (مواد ٣٤٣ — ٣٦٤) كما
عرضنا هذه المناقشة في الفصلين الاول والثاني ، لاحظنا بعض الامور
العامة .. هي :

(ا) ان التشريعات السابقة تفرق بين الاحداث المجرمين والاحداث
المشردين على اعتبار انهما فئتان تتميز احدهما بارتكاب الجرائم وتتميز
الفئة الثانية بأن اعضاءها يكونون في حالات اجتماعية غير سوية معينة تعرضهم
الى الانحراف أو الجناح .

(ب) وفي ضوء هذه التفرقة التعسفية عامل المشرع كلا من الفئتين معاملة
مختلفة . فالاحداث المجرمون وبخاصة الذين بلغوا سن الثانية عشرة حتى
سن الخامسة عشرة يرى المشرع جواز عقابهم ، أما الذين بلغوا سن الخامسة
عشرة حتى سن السابعة عشرة فيرى المشرع وجوب عقابهم . والاحداث
المشردين وكذلك الاحداث المجرمون الذين بلغوا سن السابعة حتى سن
الثانية عشرة فيعاملهم المشرع معاملة تقويمية وليست عقابية .

(ج) وعقاب الاحداث على الرغم من سلبيته يستند الى فكرة مسؤولية
الحدث الجرم الذي بلغ سنا معينة ، وينسى المشرع أو يتناسى أن الاحداث

المجرمين والاحداث المتشردين مهما كان عمرهم الزمنى هم ابناء المجتمع وفى حاجة ماسة الى رعايته وحمايته بصرف النظر عن الاعمال التى صدرت عن بعضهم او عن كون البعض الاخر منهم يوجدون فى حالات اجتماعية غير سوية معينة. فالجميع ابناء المجتمع . وقد صنعهم المجتمع .. ومن حقهم على المجتمع ان تتاح لهم الفرصة لكى يعودوا اليه مواطنين صالحين . وان فكرة المسؤولية تستند الى فكرة ارادة المجرم او حرية ارادته فى ارتكاب الجرائم . والارادة ، كما يعلم القارئ ، محدودة بشخصية المجرم على اختلاف عواملها التكوينية والاجتماعية والثقافية والنفسية ، ومحدودة بالامكانيات التى ييسرها او لا ييسرها له المجتمع الذى يعيش فيه .

— والتفرقة فى المعاملة لا يمكن ان يكون اساسها سن الحدث او الفعل الذى ارتكبه مهما كانت تبدو خطورته لامة او على اساس الحالة الاجتماعية غير السوية التى وجد فيها الحدث بل يجب ان يركز اساسها على نتائج فحص شخصية الحدث والدوافع التى دفعت هذه الشخصية الى ارتكاب الجريمة او دفعتها الى وجود صاحبها فى حالة اجتماعية او فى حالات اجتماعية غير سوية .

— وتحرى المشرع تحقيق العدالة القانونية الشكلية فى التشريعات السابقة امر لا يجدر الاهتمام به . ذلك لان ابقاء حق الاستثناءات التى ترفع عن احكام محاكم الاحداث وتخصيص دائرة فى المحكمة الابتدائية للنظر فى هذه الاستثناءات ، ونظر هذه الاستثناءات على وجه السرعة — كل ذلك لا يفنى أبدا من ضرورة الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية الموضوعية ويكنى أن نكرر ما سبق أن أوضحنا من أن تعريض الحدث لهزات المحاكمة قد يعرضه الى اضرار جسمية ، وان العبرة كل العبرة فى الاخذ بهرونة الاجراءات والاهتمام بتحقيق رعاية الاحداث وحمايتهم لاعتابهم ، ان هذه الرعاية وهذه الحماية يكفلان ، ما فى ذلك من شك ، الموائمة بما يكفى للاستعاضة به عن الدرجة الثانية من درجات التقاضى .

— وقد وضعت التشريعات السابقة بعض الاسس التى تعترف بتطبيق نظام الاختبار القضائى على الاحداث فى مصر . وذلك لانه ترتب على نص قانون ١٥٠ عام ١٩٥٠ على أنه قبل الحكم على الحدث المتهم ، فى مواد الجنح والجنايات ، التحقق من حالته الاجتماعية والبيئية التى نشأ فيها والأسباب التى دفعتها الى ارتكاب الجريمة .. أى أنه ترتب على هذا النص القيام بعمل بحوث سابقة على الحكم . وبالإضافة الى ذلك أصبح الاحداث الجانحين ، فى مصر ، من حقهم أن لا يودعوا فى دور الحجز أو السجن كما كان متبعاً قبل ذلك حتى يفصل فى أمرهم ، فإذا كانوا مشردين أو كانوا متهمين بمخالفة قانون العقوبات ولم يزد سنهم على اثني عشر عاماً يودعون فى دار كدار الملاحظة . ونغضلاً من ذلك نص قانون الاحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ عند الحكم على الحدث بالتسليم وضعه تحت اشراف هيئة مستقلة

برعاية الاحداث . وقد يضاف الى كل ما سبق الدور الجديد لقاضى محكمة الاحداث الذى انشأه قانون رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ وهو مراقبة تنفيذ الاحكام الصادرة على الاحداث المجرمين فى دائرة محكمته .

ان هذه الأسس : البحوث السابقة على الحكم والاعتراف بسدور دار الملاحظة ووضع الحدث المحكوم عليه بالتسليم تحت اشراف هيئة مشغلة برعاية الاحداث ودور قاضى محكمة الاحداث فى مراقبة تنفيذ الاحكام الصادرة على الاحداث المجرمين فى دائرة محكمته قد ساعدت نظام المراقبة الاجتماعية (الاختبار القضائى) الذى كان يمارس فى مصر قبل صدور هذه التشريعات على ان يجدد خبراته وأن يجد ، بأسلوب أو بآخر ، السند القانونى . ومع ذلك فان هذا السند ، على علته ، غير صريح ويحتاج الى ايضاح الاجراءات العملية الكفيلة بتنظيم عملياته ، كما يحتاج الى انشاء الاجهزة الضرورية الكافية لتنفيذه .

— وقد تركت التشريعات السابقة وبخاصة قانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ اعطاء حق الوالدين أو أولياء أمور الحدث فى رفع الدعوى فى حالة سوء السلوك والمروق كما تركت اعطائهم الحق فى طلب اخلاء سبيل الحدث ، على الرغم من احتمال سوء استعمال هذا الحق فى الكثير من الاحيان . صحيح أن التشريعات السابقة (قانون رقم ٢٤ عام ١٩٤٩ وقانون رقم ١١٨ عام ١٩٥٢) قد حاولت تغيير استعمال هذا الحق الى الامثل ولكن الملاحظ فى ضوء تصور هذه التشريعات ، كما سبق ان اوضحنا ، أن خطورة استعمال هذا الحق لا تزال قائمة .

— والملاحظ أن ابقاء نظام القاضى غير المتخصص غير المستقر لا يزال قائما . ومحكمة الاحداث على الرغم من تخصصها لان تشكيلها يعيب . لان نظام القاضى المفرد هو النظام القائم . ولا يزال نظام نيابة الاحداث منذ انشائه فى عام ١٩٢١ قائما حتى الآن على الرغم من أن هذا النظام ، فى ضوء الاتجاهات الحديثة فى معالجة مشكلة الاحداث والاهتمام كل الاهتمام بالمعدالة الاجتماعية الموضوعية ، أصبح غير ذى موضوع .

٢ — مشكلة الاحداث الجانحين فى مصر

لا تزال مشكلة جناح الاحداث فى مجتمعنا المعاصر قائمة على الرغم من التشريعات التى حاولت ، ولا تزال ، الاهتمام بها ، وعلى الرغم من التدابير الاجتماعية التى حاولت ولا تزال ، مواجهتها . وفى ضوء البحوث والدراسات العديدة التى قام بها الكاتب أو اشراف عليها فى ميدان جناح الأحداث فى مجتمعنا نجد أن هذه المشكلة تتفاقم ويزداد خطرها على مر الأيام ، فالملاحظ أن المخالفات الحقيقية التى يرتكبها الاحداث تزداد على نهر الأيام . ولنجسد

كذلك الجنح الحقيقية والجنائيات الحقيقية التى يرتكبها الاحداث تزداد ، ايضا على مر الأعوام . والملاحظ ، ايضا ، أن عدد صور المخالفات المبينة فى الإحصاءات الرسمية يبلغ احدى عشرة صورة (أهمها صورة مخالفات السيارات) ، فى حين أن عدد صور الجنح المبينة فى الإحصاءات الرسمية يبلغ عشرين صورة (أهمها صورة جنح التشرذم) ، وأن عدد صور الجنائيات المبينة فى الإحصاءات الرسمية يبلغ أربع عشرة صورة (أهمها صورة جنائيات المخدرات) . والملاحظ أن حجم حالات التشرذم فى محيط الاحداث يشكل نسبة كبيرة فى كل عام تبلغ فى بعض الأحيان نحو ٥٠ ٪ من حجم جميع حالات الجنح .

وقد اتضح أن حالات جناح الاحداث موزعة على ثلاث وعشرين محافظة ، أى أن مشكلة الجناح فى محيط الاحداث لا توجد فى محافظة واحدة فقط من محافظات الجمهورية وهى محافظة البحر الأحمر . وقد لاحظنا أن توزيع حالات الجناح فى محيط الاحداث حسب المحافظات غير متعادل . وهذا أمر متوقع . وإذا اعتبرنا أن محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس وبور سعيد والإسماعيلية تمثل الرقعة الحضرية فى مجتمع الجمهورية العربية المتحدة ، فإن نصيب هذه المحافظات من مشكلة جناح الاحداث يكون ، بالضرورة ، كبيرا فهو يبلغ نحو ٧٣ ٪ من الحالات كلها . وإذا وزعنا نصيب هذه المحافظات من مشكلة جناح الاحداث حسب صورها : جنائيات وجنح ومخالفات ، نجد أن نحو ٤٢ ٪ من الجنائيات التى ارتكبها الاحداث فى خلال المدة من ١٩٥٧ — ١٩٦٢ فى الجمهورية من نصيب المحافظات المذكورة . كما نجد أن من نصيبها نحو ٧٢ ٪ من الجنح التى ارتكبها الاحداث فى خلال نفس المدة فى الجمهورية . أما المخالفات التى ارتكبها الاحداث فى هذه المحافظات فقد كانت نسبتها نحو ٨٣ ٪ من جميع المخالفات التى ارتكبها الاحداث فى خلال نفس المدة فى الجمهورية .

وقد لاحظنا أن نصيب محافظة القاهرة ، وحدها ، من حجم مشكلة جناح الاحداث فى الجمهورية فى خلال نفس المدة يبلغ نحو ٥٤٤ ٪ ، وأن نصيب محافظة الإسكندرية من حجم المشكلة على نطاق الجمهورية فى نفس الفترة يبلغ نحو ١٢ ٪ (١٢) .

وقد واجه المجتمع المصرى مشكلة جناح الاحداث فى شخص وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارات التربية والتعليم والشباب والصحة والثقافة والإرشاد والأوقاف وبعض الهيئات الاجتماعية الأهلية ، عن طريق دعم الأجهزة الاجتماعية التى تقوم بعمليات تنشئة الاجتماعية لأعضاء المجتمع ، وهى الأسرة والمدرسة ومؤسسات شغل أوقات الفراغ ومراكز رعاية الطفولة والمنظمات الدينية وأجهزة الاعلام .. وقد واجه المجتمع المصرى ، أيضا ، مشكلة جناح الاحداث ، فى شخص وزارتى العدل والشئون الاجتماعية من طريق بعض التدابير التقوية منها ، كما سبق أن أوضحنا فى الفصلين

الاول والثاني ، التشريعات التى نصت على معاملة بعض الاحداث الجانحين فى ضوء بعض الاجراءات التربوية مثل الإيداع فى مؤسسات أو الوضع تحت المراقبة الاجتماعية (الاختبار القضائى) والملاحظ أن المجتمع المصرى فى ضوء اهتمامه بهذه المشكلة قد أصدر أول تشريع للاحداث فى عام ١٨٨٣ وأنشأ أول محكمة للاحداث فى عام ١٩٠٥ ، وأنشأ أول مدرسة اصلاحية للاحداث فى عام ١٩٠٧ ، وأنشأ أول عيادة نفسية فى عام ١٩٣٤ ، وطبق نظام المراقبة الاجتماعية (نظام الاختبار القضائى) ، أول ما طبق ، فى المجتمع المصرى فى عام ١٩٤٠ وأنشئت أول دار للملاحظة فيه فى عام ١٩٤٥ ، وطبق نظام الرعاية اللاحقة فى محيط الاحداث المصريين لأول مرة فى عام ١٩٤٩ ، وطبق نظام الاسر البديلة لأول مرة فى المجتمع المصرى فى عام ١٩٥٧ ، وأنشئ أول جهاز لشرطة الاحداث المصريين فى عام ١٩٥٧ ، وأنشئت أول مؤسسة للاحداث الجانحين المصريين من ضعاف العقول فى عام ١٩٥٨ ومع ذلك نجد أن مشكلة الجناح فى محيط احداث هذا المجتمع ، كما سبق أن أوضحنا فى ازدياد مستمر ويتفاقم خطرها على مر الاعوام . ان مواجهة مشكلة جناح الاحداث فى رأى الكاتب لا يمكن أن تتم على الوجه المرجو الا اذا واجهنا الثورة الاجتماعية التى يعيشها مجتمعنا وواجهنا نتائج هذه الثورة مواجهة موضوعية ايجابية ، أى أن نفعل ذلك فى ضوء الواقع الموضوعى لهذا المجتمع ، أى فى ضوء العلم بالحقائق العلمية الاجتماعية والثقافية الواقعية والنظرية جميعا . لأنه اذا كنا نحاول مواجهة ثورة اجتماعية فان أساليب هذه المواجهة لابد أن تكون ثورية كذلك . فتكون تشريعاتنا ثورية ، وبخاصة اذا كنا نحاول حل مشكلة مثل مشكلة جناح الاحداث . ان القضاء على الجريمة فى المجتمع .. أى مجتمع .. يعنى القضاء على عوامل وجودها فى هذا المجتمع ، واذا كانت التشريعات الجنائية تحاول أن تسهم فى القضاء على الجريمة فى المجتمع . فانها يجب أن تسهم ، أيضا ، فى القضاء على عوامل وجودها فى هذا المجتمع . واذا كانت التشريعات وغيرها من النظم الثورية ليست فى نهاية الامر سوى فرصة أفضل لتحقيق التغيير الى الأفضل ، فان التغيير الى الأفضل الذى ينبغى أن يكون هدف كل ثورة ، يصنعه الناس لا القوانين . واذا كانت عمليات التطبيق ، فى هذه المجالات ، مجالات وضع تشريعات الاحداث الثورية ومجالات تطبيقها فى محيط أجهزة التشيئة الاجتماعية فى المجتمع أو فى محيط الاجهزة الوقائية والعلاجية - صعبة ، فانها فى رأى الكاتب ممكنة . هى ممكنة اذا أحسننا اختيار الاعضاء المسؤولين عن التطبيق ، ايا كانت مجالاتهم . ويكفى للدلالة على حسن الاختيار أن يكون هؤلاء الاعضاء ممن يعيشون ، عن وعى ، واقعهم الاجتماعى ، ومن يسمون دائسا وراء الحقائق العلمية . ومن يؤمنون ، فى ضوء العلم ، بالتغيير الى الأفضل . ومفضلا عن ذلك أن يكون العمل المناط بهم هو مهم الاول ، وان تتاح لهم فرصة الوقت الكافى تلافيا للارتجال ، وان تسود علاقاتهم فى مواقع عملهم روح الديمقراطية .

اننا فى ضوء ظروف مجتمعنا الحالية ، كما يعلم القارئ ، نواجه مفارقة

تحقيق الحياة الفاضلة . واذا كان من واجبا ان نعمل جاهدين على ان لا يعلو صوت على صوت هذه المعركة فانه يجب ان نركز اهتمامنا وطاقاتنا نحو تحقيق النصر في هذه المعركة . ان معركة تحقيق الحياة الفاضلة تعنى في الحقيقة تحقيق الانتصار على التحديات التي تواجهنا في سبيل تحقيقها ومنها الانتصار على ادواتنا ومشاكلنا وتطهير ارضنا من العدو الفاجر جميعا . ان هذه المعركة كل لا يتجزأ . ذلك لان كسب الحرب على عدونا الفاجر يحتاج ، اول ما يحتاج ، الى المواطنين الصالحين ، وان تكون هؤلاء المواطنين الصالحين جزء لا ينفصل عن استعداداتنا لتحقيق اهدافنا : الانتصار في سبيل تحقيق الحياة الفاضلة التي تتسع لاجزاء مجتمعنا لكي ينطلقوا يشيدون للمستقبل ويمهرون للانسان ويننون للحرية .

٣ - اهم ملامح مشروع الاحداث الجديد ومناقشتها مناقشة موضوعية :

اطلع الكاتب على مشروع الاحداث الجديد ، اول ما اطلع ، عندما عرض هذا المشروع على اللجنة الاستشارية للاحداث في جلستها بتاريخ ١٦ اكتوبر ١٩٦٦ . وقد انشأت هذه اللجنة وزارة الشؤون الاجتماعية بالقرار الوزاري رقم ٧٠ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٦ . ثم وافقت الكاتب الفرصة للاطلاع على مشروع الاحداث الجديد مرة اخرى عندما شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزارة العدل لجنة اخرى لاعادة دراسة هذا المشروع بالقرار الوزاري رقم ١٣٣ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٦٨ . وكان الكاتب في اللجنة الاولى عضوا اصليا ، اما في اللجنة الثانية فقد ضم اليها خبيرا في شؤون الاحداث . وفي ضوء خبرات الكاتب في اللجنتين المشار اليهما فضلا عن بعض الخبرات الاخرى يحاول ان يبين اهم ملامح هذا المشروع وان يناقشها مناقشة موضوعية من اجل اقتراح ما هو افضل .

لقد بدأ التفكير في اصدار قانون خاص بالاحداث في اثناء الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا وفي عام ١٩٦١ نشر بالفعل مشروع قانون في شأن الاحداث أعدته لجنة مشتركة من الاقليمين ، وكان من المتوقع ان يصدر في عام ١٩٦٢ ثم حال الانفصال دون ذلك . وفي عام ١٩٦٦ كلفت اللجنة التي عهد اليها بوضع مشروع قانون العقوبات للجمهورية العربية المتحدة بمراجعة المشروع المذكور وقد انتهت المشروع محل التعليق في يوليو ١٩٦٦ . وقد احيل على مجلس الامة مع مشروع قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ثم سحب هذه المشروعات لزيد من البحوث (١٣) .

ويحتوي مشروع قانون الاحداث الجديد على ٤٧ مادة وزعت على ثلاثة ابواب :

الباب الاول - احكام عامة (مواد ١ - ٦) .

الباب الثاني - التدابير (مواد ٧ - ٢٦) .

الباب الثالث — الإجراءات (مواد ٢٧ — ٤٧) .

ويمكن إبراز أهم ملامح مشروع الأحداث الجديد فيما يلي :

(١) يلاحظ أن هذا المشروع يرى أن الحدث إنما ينظر الى جناحه لا على أنه ظاهرة إجرامية تستوجب القمع بل على أنه ظاهرة اجتماعية تستدعى الرعاية والطلب لها بأسباب الإصلاح وأساليب الوقاية ، ومن ثم اتجه المشرع الى أبعاده ، جانبا كان أو مشردا ، عن نطاق القانون الجنائي وتقرير مبدأ معاملة الأحداث اجتماعيا في قانون مستقل يتضمن بيان سن الحدثة وحالات الانحراف والتشرد « والجنون » سواء اتصل بفعل إجرامي أو كان مجردا مغلرا بخطر يهدد صاحبه شخصيا أو يهدد الغير بالأذى ، كما يضم كلمة الإجراءات والهيئات والأنماط الخاصة بتلك المعاملة الاجتماعية الى جانب العقوبات المقررة لمن يخالف أنظمة رعاية الأحداث .

وقد جمع المشروع المقترح شتات القوانين المنثارة والتي كانت تعالج الأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف . ونحن نرحب بهذا الاتجاه خصوصا وإن هذه الفرصة قد أتاحت للمشروع أن ينتظم كثيرا من الاتجاهات الحديثة في معالجة مشكلة الأحداث الجانحين ومع ذلك فإنه يلاحظ أن هذا المشروع يهدف الى علاج الأحداث الجانحين ورعاية بعض الأحداث المتشردين (المعرضين للجناح) ولم يتضمن أى تدبير يهتم بعملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها أجهزة المجتمع المتخصصة حتى يتكون الأحداث الأسوياء الذين يحتاجهم المجتمع . إن كل ما أوصى به هذا المشروع أنه نص على عقاب متولى أمر الحدث الذى أنفرت الشرطة ، لضبط الحدث في حالة من بعض الحالات المعينة التي يراها المشروع من الحالات التي تعرضه للتشرد ، ثم أهمل مراقبة الحدث وترتب على ذلك وقوع الحدث مرة أخرى في إحدى حالات التشرد . والعقاب في هذه الحالة غرامة لا تتجاوز مائتى قرش . كما نص المشروع الجديد على أن يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها من سلم اليه الحدث وأهمل أداء أحد واجباته إذا ترتب على ذلك ارتكاب الحدث جريمة أو وقوعه في إحدى حالات التشرد . ونص المشروع الجديد ، كذلك ، على أن يعاقب بالحبس من أخفى حدثا حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقا لأحكام هذا القانون أو نفعه للفرار أو اعانته عليه . كما نص المشروع ، فضلا عن ذلك ، على أن يعاقب كل من عرض حدثا لأحدى حالات التشرد أو أعد حدثا لارتكاب جريمة أو القيام بعمل من الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها المحرصة عليها ، ولو لم يرتكبها الحدث فعلا . (مواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦) . ويبدو للكتاب في ضوء هذه العقوبات المقررة أن المشرع ينظر الى موضوع حماية الأحداث ورعايتهم بعد ارتكابهم جرائم أو اعدادهم لارتكابها أو بعد وجودهم في حالات اجتماعية معينة غير سوية وليس قبل ذلك . وإن نظرة المشرع في هذا الشأن نظرة قاصرة وربما تكون نظرة سلبية لا ترى آثار ظاهرة التفجير الاجتماعى السريع التي يواجهها مجتمعنا في الوقت الحاضر

ومن هذه الآثار ، كما سبق أن أوضحنا ، ما يمس تراثه الاجتماعى وما يمس بناء الاجتماعى وما يمس بناء المادى بالتغيير العنيف السريع . ويكفى للدلالة على ذلك أن ننكر أو نتذكر ما حدث للأسرة المصرية المعاصرة بالنسبة لبنائها وبالنسبة لوظائفها . وما يواجه أعضاء مجتمعاتنا المعاصر من أمور عديدة منها ، على سبيل المثال ، حدة التناقض أو حدة الصراع بين المعايير الثقافية وتسلسل ضعف سلطان القواعد والمعايير السلوكية والحاجة الماسة الى تعاريف عامة متفق عليها لبعض المفاهيم الجديدة أو لبعض المواقف الاجتماعية الجديدة . أن ما يراه الكاتب أوسع مما يراه المشرع . أنه يرى أن يكون الاهتمام الأول بدعم أجهزة التنشئة الاجتماعية التى تعد المواطنين للمجتمع حتى تستطيع أن تؤدى وظائفها على الوجه المرجو. ثم يأتى بعد ذلك الاهتمام بوقاية هؤلاء المواطنين حتى يبقوا مواطنين صالحين . وأخيرا يكون الاهتمام بهم إذا ما انصرفوا أو إذا ما عرضوا للانحراف .

(ب) ويلاحظ أن المشرع قد وقف عند مرحلة الحداثة فى السن ولم يعن بمرحلة الشباب التالية (من سن ١٨ — ٢١ أو من سن ١٨ — ٢٥) ، ولملّ وضع الاسس لتنظيم المعاملة فى هذه المرحلة من العمر وهى مرحلة لاتتل النظره اليها فى الاهمية عما يسبقها فى حاجة الى عون وحسن توجيه . فالملامح ان الشباب ، وبخاصة الاسوياء منهم ، يكونون فئة كبيرة فى المجتمع ، وهم الدعامة الاساسية التى يقوم هذا المجتمع ويرتكز عليها . أى أن أى خلل أو اضطراب يواجه مثل هؤلاء الشباب هو فى الواقع يواجه المجتمع كله . والملاحظ ، أيضا ، أن فئة الشباب الجانح فى مجتمعاتنا فئة مهضومة الحق . فهم لا تتألم ما يجب أن تتألم من رعاية وتوجيه واهتمام فقد بلغ عدد من لودعوا السجون المصرية من الشباب الجانح من سن ١٨ — ٢٥ فى خلال المدة من أول نوفمبر ١٩٦٢ حتى آخر أكتوبر ١٩٦٣ — ١٤٩٩١ شابا ، وفى خلال المدة من أول نوفمبر ١٩٦٣ حتى آخر أكتوبر ١٩٦٤ — ١١٣٥٤ شابا . ويبدو أن المشرعين المصريين لا ينتبهون الى أن هؤلاء الشباب ليسوا على درجة كاملة من النمو التكوينى والنفسى والعقلى والاجتماعى الثقافى (١٤) .

(ج) وقد رأى المشرع أن تحديد سن السابعة كحد أدنى لمرحلة الحداثة الذى يبدأ معه تدخل المحاكم علاجا لتشرذم الاحداث وانحرافهم تقاديا لما يسمح به عدم التحديد من تقديم الصغار اليها ، ولأن من لم يبلغ هذه السن يعد طفلا تتصل رعايته وعلاج مشاكله بالطفولة والأمومة والأسرة مما يقع على الدولة واجب مواجهته فى كافة مجالاته ونواحيه المختلفة من اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وصحية . . . الخ . مع ملاحظة أن الحاجة العملية فى ظل قانون رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ قد دعت الى عدم الأخذ بهذه السن بالنسبة للإجراءات الوقائية الواردة بهذا القانون وابتداء أحكامها حتى لن هم دون السابعة ، وأن الحاجة الى اصلاح الحدث المجرم أو إعادة اصلاحه تقتضى عدم التقيد بتحديد هذه السن لأن المسألة الهامة أن تكون أهداف المشروع الجديد ، فى ضوء خبرة الماضى ، أهدافا ايجابية . فقد يرتكب الحدث جريمة قبل سن

السابعة وترجع عواملها المباشرة في ضوء فحص شخصيته إلى بيئته الاجتماعية أسرته كانت أو عصابة أو عصبه . . أو هي جميعا . والواجب في هذه الحالة اتخاذ هذا الحدث . والاولى في هذه الحالة مواجهة الوالدين مواجهة حازمة ، فقد يكونان المرحضين أو يكونان مهملين حق النبوه عليهما أو يكونان في ضوء ظروفهما الاجتماعية والاقتصادية ، عاجزين عن القيام بهذا الحق . والمهم أن لا يحدد السن . ويجب أن يتناول التشريع الآباء . ويرى الكاتب أن تدخل المحكمه ضرورى بشرط أن تكون هذه المحكمه مؤسسة اجتماعية قانونية هدفها الاسهام في اصلاح الاحداث ، مجرمين كانوا أو مشردين (معرضين للانحراف أو الاجرام) ، أو الاسهام في إعادة اصلاحهم في ضوء فحص شخصياتهم عن طريق تقارير علمية اجتماعية ونفسية وطبية عنهم . وأن تشكيل المحكمه يجب أن يكون من أعضاء تربيين ونفسيين وقانونيين جميعا .

(د) وقد حدد المشرع سن الخامسة عشرة كحد أعلى لمرحلة الحدائة في ضوء بعض القضايا التي تفتقر ، حتيا ، الى الإثبات وهي أن « سرعة النمو والنضج في الجمهورية بسبب ظروفها الجوية والاجتماعية حيث يبدأ الصبى في ممارسة العمل الزراعى أو الصناعى مبكرا مما يساعد على شحذ ملكاته الذهنية والإدراكية ونحوها في وقت مبكر وذلك على خلاف المجتمعات الأوروبية وخصوصا في البلاد الشمالية بصفة عامة بما يجيز أن تمتد فيها مرحلة الحدائة حتى سن الحادية والعشرين ، وفي هذا الضوء رأى المشرع « التحرز في الاقتداء بالتشريع المقارن وتوصيات المؤتمرات الدولية لتعارضها وظروف المجتمع والبيئة والتي ينبغى للتشريع الجنائى أن ينبع منها بحسبانه تشريعا اجتماعيا » (١٥) .

ويرى الكاتب أن القضايا السابقة التي يستند اليها المشروع في تحديد سن الخامسة عشرة كحد أعلى لمرحلة الحدائة في مجتمعنا قضايا غريبة ، بعيدة عن المنطق ولا أساس لها من الواقع أن احداثنا اليوم لا يذهبون الى العمل في سن مبكرة لان تطورنا الاجتماعى والاقتصادى قد فتح آفاق التعليم أمام جميع أعضاء المجتمع . وإذا أخذنا بالرأى القائل أن دور ممارسة العمل ييسر سبيل نمو الشخص منا ونضجه ، فإن هناك ادوارا أخرى ضرورية لهذا النمو وهذا النضج . وأن الظروف الجوية لا تساعد على سرعة النمو والنضج . أن ما يساعد على سرعة هذا النمو وهذا النضج في الأشخاص ظروف أخرى غير الظروف الجوية . أن عوامل تكوين الشخصية النامية الناضجة في المجتمع عوامل عديدة منها ممارسة العمل ، ما في ذلك من شك ، ولكن أهمها العوامل التي تيسر للشخص وتعدده لممارسة العمل كما تعدده لاداء ادواره الاجتماعية الاخرى العديدة التي يتوقعها منه المجتمع أداء سويا ، مثل أدوار الابن والاخ والتلميذ والعامل والزوج والاب والجار والزميل وغيرها من الادوار التي تجعل عضو المجتمع مواطنا ناهيا ناضجا صالحا .

ويلاحظ ، فضلا عن ذلك ، أن تحديد سن الخامسة عشرة كحد أعلى في المشروع الجديد فيه اهدار للمكاسب التشريعية التي أوجدها قانون رقم ١٢٤ عام ١٩٦٩ ، وكان الأمل المرتقب أن يرتفع السن الى حد التماثل عند تعديل قانون العقوبات الذي صدر متأثرا باعتبارات وليدة تاريخ قديم وظروف اجتماعية ثقافية ماضية فضلا عن بعض الأفكار التي تفقر الى السند العلمي.

وفي الوقت الذي يتجاسر فيه المشرع ويقرر أن نمو أحداث المجتمعات الأوربية وخصوصا في البلاد الشمالية ونضجهم أقل من نمو أحداث مجتمعاتنا ونضجهم للأسباب الغربية التي ذكرها ودون أن يشرح مفهوم النمو أو مفهوم النضج أو يستند الى حقائق علمية معروفة . . تراه يقنأ كل الأصوات التي تصاعت من العاملين في ميدان الأحداث الجانحين في مجتمعاتنا وكل ما أنتهت اليه المؤتمرات الداخلية التي انعقدت في مصر سواء لبحث الجريمة أو مشكلة الأحداث الجانحين من قرارات ترى ضرورة رفع سن الحدأة على الأقل الى الثامنة عشرة كحد أعلى (١٦) .

(هـ) وإذا كان المشرع لم يوضح لنا معنى مفهوم نمو الشخص أو معنى مفهوم نضج الشخص ، فقد استخدم مفهوم « الجنون » ومفهوم « الضعف النفسي » (مادة هـ) وهما مفهومان قد عفى عليهما الزمان ولا يعتبران من المفاهيم العلمية في شيء . ربما يكون المشرع قد قصد بالجنون هنا الاضطرابات السلوكية التي يتسم أصحابها بعدم تكامل جوانب شخصياتهم . فلا تخضع دوافعهم للضبط ، كما يتميز تكبرهم بأنه غير منطقي ومعزول عن الواقع ، وقد يصل بهم الأمر الى حد عدم القدرة على رعاية أنفسهم واذاء الآخرين . وكان أولى به في هذه الحالة أن يستخدم مفهوم « الأمراض العقلية » أو مفهوم « الدهان » بدلا من استخدام مفهوم « الجنون » . ومفهوم الأمراض النفسية أو مفهوم « العصاب » كان أولى أن يستخدمه المشرع بدلا من استخدام مفهوم « الضعف النفسي » . فالملحوظ أنه يوجد علميا ما يسمى بـ « الضعف العقلي » ولكن الضعف النفسي كمفهوم لا يعنى في التراث العلمي شيئا واضحا . قد يكون المشرع قد قصد به الاضطرابات السلوكية التي يتسم أصحابها بشدة درجة انفعالاتهم ازاء المثيرات التي تحرك هذه الانفعالات . ومهما يكن من الأمر فالكتاب لا يرى للمشرع عنرا فيما يبدو من قصور . . ذلك لأنه ينفرد وحده عادة في القيام بالتشريع دون المتخصصين في العلوم الانسانية أو غيرهم وهم في مجتمعاتنا كثيرون . وكان أولى به أن يلم باستمرار بكل مايطرا من تقدم في هذه العلوم أو يشرك معه غيره من المتخصصين .

(و) وكانت الفرصة متاحة للمشرع لادخال حالات جديدة يبدو فيها التشرد (التعرض للانحراف) واضحا وذلك باضافة فقرة خامسة وأخرى سادسة وربما سابعة في المادة الثالثة . ويكون نص الأولى منها « الهروب من معهده العلمي أو التدريبي » ، ويكون نص الثانية « اعتياده على الفردي على أماكن المذهب والقبائل لئلا دون بربر أو مصاحبة ولي أمره أو أخته » ويجزى نص الأخيرة « تدخينه علنا أو تعاطيه الخمر » .

(ز) وقد أصر المشرع في مشروع القانون الجديد على حظر اتخاذ أى إجراء ولو كان استدلالات ضد الحدث سوء السلوك المارق من سلطة وليه ومن في حكمه قبل استئذان صاحب الشأن وعدم الاقتصار في ذلك على طلب النيابة العامة الحكم على الحدث بأحد التدابير وذلك رعاية للحدث وحفاظا على روابط الأسرة ومنعاً من تفككها . ولكن المشرع في الوقت نفسه اعتبر أن مروق الحدث لا يتصل بجريمة وقعت على من يصدر منه الإذن ، فلا يعدو أنه باتخاذ الإجراءات من أن يكون تنازلاً منه عن سلطة تاديب الحدث بما لا يجوز معه أن يسحب الإذن أو يتنازل عنه بعد صدوره . وقد لاحظ المشرع أن تطبيق النص يكون على من ساء خلقه من الأحداث وخرج عن طاعة أبيه ومن في حكمه وليس وسيلة يلتجأ إليها للخلاص من تحمل أعباء تربية الحدث أو يندفع إليه تحت تأثير ثورة غضب مؤقتة . ويرى الكاتب أن عدم جواز سحب إذن صاحب الشأن أو تنازله عنه بعد صدوره خطوة إلى الأمام . ومع ذلك يرى أن تطبيق النص قد يساء استعماله في بعض الحالات كالتشفي من زوجة مطلقة مثلاً ، ولا يكون صاحب الشأن في هذه الحالة ، بالضرورة تحت تأثير ثورة غضب مؤقتة . والملاحظ أن محاولة الخلاص من تحمل أعباء تربية الحدث لسبب أو لآخر وبخاصة بسبب أعباء الظروف الاقتصادية التي تواجهها الأسرة أو حتى بقصد الزواج من آخر تجعل الحدث في موقف يدعو المجتمع إلى أن يهتم برعايته وحمايته على الرغم مما يكون رأى المشرع في هذه المحاولة . أى أن خلاص صاحب الشأن أو محاولته للخلاص من تحمل أعباء تربية الحدث ادعى إلى الاهتمام بالحدث وحمايته ودليل ساطع على تفكك الأسرة (١٧) .

(ح) ومن الملاحظ أننا نجد أن المشرع يرى إذا حكم القاضي بإيداع الحدث إحدى دور التربية المدة لرعاية الأحداث أن لا يحدد في حكمه مدة الإيداع . ومع ذلك ينص على أن يجب أن لا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنائيات وخمس سنين في الجنح وثلاث سنين في حالات التشرد (التعرض للانحراف أو الجناح) . أى أن فترة الإيداع تحدد على أساس نمط الجريمة التي ارتكبت أو الحالة الاجتماعية غير السوية التي وجد الحدث فيها لا على أساس حاجة الحدث إلى الرعاية أو التربية . أننا في ضوء نتائج البحوث التي أجريت في الواقع المصرى لا نوافق على هذا التفكير الغريب (١٨) . أن عدم تحديد القاضي في حكمه مدة الإيداع أمر معقول . ونرى أن توكل مسئولية تقدير هذه المدة إلى المسئولين في دور التربية . وهى هنا تقدر في ضوء صلاحية الحدث بعد إطلاق سراحه لمواجهة الحياة العادية مواجهة إيجابية (مادة ١٣) .

ونفس الملاحظة توجه إلى المادة ١٤ حيث يرى المشرع أنه لا يجوز أن يبقى المحكوم بإيداعه ماوى علاجياً (إذا كان الحدث مصاباً بحالة مرضية أثرت في أدراكه أو اختياره مادة ٥) أكثر من عشر سنوات في الجنائيات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في الحالات الأخرى .

أن المشرع : كما يبدو ، على الرغم من أنه استبدل بالعقوبات تدابير
تقويمية في معاملة الأحداث الجانحين ، وعلى الرغم من تأكيد أن جناح
الأحداث ليس ظاهره إجرامية تستوجب القمع بل هو ظاهرة اجتماعية
نستدعى الرعاية والطب لها بأسباب الإصلاح . . الخ — يرى أن تكون هذه
الرعاية وأن يكون الطب لها بأسباب الإصلاح في ضوء الجريمة التي يرتكبها
الأحداث أو في ضوء الحالة الاجتماعية غير السوية التي وجد فيها . أن الفعل
الإجرامي أو الحالة الاجتماعية غير السوية أو حتى السن الزمني وحدها
لا تكفي أبداً في عمليات التشخيص التي يجب في ضوءها فقط أن تكون الرماية
وأن يكون الطب لها بأسباب الإصلاح .

(ط) أن اهتمام المشرع عند الحكم بتسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى
من له الولاية عليه بضرورة توافر حسن الأخلاق أو الصلاحية للقيام بتربيته
في أيها . وإذا لم يتوافر ذلك سلم إلى من يكون أهلاً لذلك من أفراد أسرته ،
فإن لم يوجد سلم إلى شخص مؤتمن تزيد سنه على الثلاثين يتعهد بتربيته
وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد ربها بذلك (ماده ١١) — هذا
الاهتمام امر محمود ما في ذلك من شك . ولكن الملاحظ أن هذا النص يتضمن
الاعتراف بنظام الأب البديل أو الأم البديلة أو الأسرة البديلة جميعاً . ومع
ذلك يرى الكاتب أن تسليم الحدث إلى شخص سواء كان من أفراد أسرته
أو من خارج أسرته ممن تزيد سنه على الثلاثين لا يؤدي هذا التسليم إلى
الفرض المسود . أن الحكم بتسليم الحدث الجاني خارج أسرته يعني في أغلب
الأحوال أن أسرته الطبيعية أسرة متصدعة وأنه قد عانى من المناخ الاجتماعي
فيها ومن ثم فهو في حاجة إلى أسرة بديلة تحل محل أسرته الطبيعية . ولكن
أسرة بديلة من الأقارب أو أسرة بديلة من غير الأقارب . المهم أن تكون أسرته
بديلة صالحة ، أن الأسرة البديلة الصالحة تعوض الحدث المسلم إليها
الكثير مما انتقده في أسرته الطبيعية أو تزوده بالمناخ الاجتماعي الصحي الذي
قد يفتقده إذا ما حكم عليه بالإيداع في مؤسسة اصلاحية (١٩) .

(ي) وقد رأى المشرع دون ما سند علمي أن يكون اتخاذ التدابير في شأن
الأحداث المنصوص عليها في المادة السابعة تبعاً لنمط الجريمة المرتكبة أو تبعاً
لجسامة الفعل الإجرامي فهو يرى مثلاً أن لا يتخذ في شأن المخالفات والجناح
للعاقب عليها بالفراغة فقط سوى تدبير « التوبيخ » أو تدبير « التسليم » .
والملاحظ ، كما سبق أن أوضحنا أن المسألة ليست مسألة فعل إجرامي جسيم
أو غير جسيم ، بل المسألة تكون ، أولاً وقبل كل شيء ، في التدبير المناسب
لشخصية الحدث المناسبة . ومع ذلك فالملاحظ أن المشرع قد نوع في هذه
التدابير المناسب لشخصية الحدث المناسبة . ومع ذلك فالملاحظ أن المشرع
قد نوع في هذه التدابير مما يتيح الفرصة لحرية التطبيق ومرورته حسب
الأحوال . وقد تضمنت هذه التدابير معظم التدابير التي طبقت من قبل
وقد اعترف المشرع بدور نظام الاختبار القضائي (المراقبة الاجتماعية بالمحاكم)
اعترافاً صريحاً وأوضح دور مراقب السلوك بطريقة عملية .

(ك) والابقاء على جواز استئناف الاحكام الصادره من محكمة الاحداث عدا الاحكام التى تصدر بالنوبىخ أو بنسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه فلا يجوز استئنافها الا لخطأ فى تطبيق القانون أو بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات . الخ المادة ١٤٣ . بقصد تحقيق العدالة القانونية الشكلية امر مشكوك فى صحته . وينسى المشرع كما سبق القول ان تعريض الحدث لهزات المحاكمة قد يعرضه الى اضرار جسيمة . ولعل الأخذ بهرونة الإجراءات والاهتمام بتحقيق رعاية الاحداث وحمايتهم لا عقابهم أن يكفلا الموائمة بما يكفى للاستعاضة به عن الدرجة الثالثة من درجات التقاضى .

(ل) وربما يكون القارىء قد لاحظ اصرار الكاتب على استخدام مفهومى « التعرض للانحراف أو الجناح » و « المعرضين للانحراف أو الجناح » بدلا من مفهومى « المتشرد » و « المتشردين الذين اصر المشرع على ابتائهما . ذلك لان الكاتب يرى ان المفهومين الآخرين مفهومان مجوجان وقد اصطبغا فى العرف الجارى بسمات منفرة لا يصح أن يوصم بها بعض أعضاء المجتمع المستضعفين من الاحداث الذين هم فى واقع الامر ضحايا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وفى ميسس الحاجة الى الرعاية والحماية .

(م) ومهما يكن من الامر فانه اذا كان ما ينادى به الكاتب يتضمن أن تكون تشريعات الاحداث فى بلادنا ، فى ضوء الثورة الاجتماعية التى تواجهها فى الوقت الحاضر ، تشريعات ثورية كذلك فانه يؤكد ويكرر التاكيد أن التشريعات والنظم الثورية ليست فى نهاية الامر سوى فرصة أفضل لتحقيق التغيير الى الأفضل . وأن التغيير الى الأفضل الذى ينبغى أن يكون هدف كل ثورة يصنعه الناس لا القوانين ، وأن التضحية فى سبيل تحقيق ذلك امر ضرورى للغاية . لأن هذه التضحية تبرهن على أننا قوم جادون كما تعنى أننا قوم نفعل ما نقول . فنحن فى حقيقة الامر نواجه معركة تحقيق الحياة الفاضلة . وإذا كان من واجبنا أن نعمل جاهدين على أن لا يعلو صوت على صوت هذه المعركة . أن معركة تحقيق الحياة الفاضلة تعنى فى الحقيقة تحقيق الانتصار على التحديات التى تواجهنا فى سبيل تحقيقها ومنها الانتصار على أدوائنا ومشاكلنا وتطهير أرضنا من العدو الفاجر جميعا .

المراجع والتعليقات

١ — **عادل يونس** : تشريعات الاحداث : في محاضرات برنامج التدريب في ميدان رعاية الاحداث لعام ١٩٥٨/٥٧ ، الاتحاد العام لرعاية الاحداث القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٨ ، صفحة ١٠٨ .
انظر أيضا :

عبد العزيز فتح الباب وحسن جلال : انحراف الاحداث والوضع الحالي للنظم المتبعة في علاجهم بمصر ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧ ، صفحتا ١٢٥ — ١٢٦ .

٢ — **سيد عويس** : تطبيق نظام الاختبار القضائي على الاحداث في مصر ، اعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ، يناير ١٩٦٣ ، القاهرة ، صفحتا ١٦٤ — ١٦٥ .

٣ — **تشريعات الاحداث** : صفحتا ١٠٨ — ١٠٩ .
انظر أيضا :

سيد عويس : بيوت الملاحظة للاطفال المحرومين ، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الخدمة الاجتماعية ، ١٩٤٠ ، صفحتا ٢٣ — ٢٤ .

٤ — **بيوت الملاحظة للاطفال المحرومين** : صفحتا ٢٤ — ٢٥ (انظر أيضا : تشريعات الاحداث : صفحتا ١٠٩ — ١١٠) .

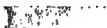
٥ — **بيوت الملاحظة** : صفحتا ٢٥ — ٢٦ (انظر أيضا : تشريعات الاحداث : صفحات ١١٢ — ١١٥) .

٦ — **بيوت الملاحظة** : صفحتا ٢٧ — ٢٨ .

٧ — **الرجع السابق** : صفحتا ٣١ — ٣٢ .

٨ — نذكر من هؤلاء المغفور له **الدكتور محمد عبد النعم رياض** ، نقد كان رحمه الله من الرواد الذين اهتموا بشئون الاحداث الجانبين ، كلها ، وبخاصة ما تعلق منها بتشريعاتهم .

٩ — **بيوت الملاحظة** : صفحات ٢٨ — ٣٠ .
انظر أيضا :



سيد عويس : محاولة في تفسير الشعور بالعداوة ، القاهرة : دار
الكاتب العربى للطباعة والنشر . ١٩٦٨ . صفحات ١٥٤ - ١٥٥ .
١- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : مشرد الاحداث . دراسة
احصائية ، ١٩٦٣ . صفحة ٥١ .

٢- تشريعات الاحداث : صفحات ١١٥ - ١١٨ .
انظر ايضا :

عبد العزيز فتح الباب : الخدمة الاجتماعية للاحداث المنحرفين : في
محاضرات برنامج التدريب في ميدان رعاية الاحداث لعام ١٩٥٨/٥٧ :
الاتحاد العام لرعاية الاحداث بالقاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، ١٩٥٨ . صفحات ٨٩ - ٩٦ .

٣- سيد عويس : حجم مشكلة جناح الاحداث واتجاهاتها وعواملها في
الجمهورية العربية المتحدة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ،
العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٥ ، صفحات ١٧٧ - ١٨٥ .

٣- محمود محمود مصطفى : تعليقات على مشروع قانون الاحداث ، المجلة
الجنائية القومية العدد الاول من المجلد الثانى عشر ، مارس ١٩٦٩ ،
صفحة ١١٧ .

١٤- نجوى حانظ : الشباب الجانح في الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف
سيد عويس ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الاول
مارس ١٩٦٩ ، صفحات ٢ ، ١٧ ، ٣٤ .

١٥- انظر المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الاحداث الجديد .

١٦- سيد عويس : تقرير عن انجازات اللجنة الاستشارية للاحداث في
خلال الفترة من ١٩٦٦/٦/٢٦ - ١٩٦٦/١٢/٢٦ ، وزارة الشؤون
الاجتماعية والادارة العامة للدفاع الاجتماعى ، يناير ١٩٦٧ ، صفحات
١٧ - ١٦ .

انظر ايضا :

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : اعمال الحلقة الاولى
لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة (القاهرة يناير ١٩٦١)
واعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة
(القاهرة يناير ١٩٦٣) .

١٧- انظر المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الاحداث الجديد .

١٨- سيد عويس وآخرون : المسح التقييمى للخدمات في مؤسسات الاحداث
المجلة الجنائية القومية ، مجلد ١١ ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٦٨ ،
صفحات ٢١١ - ٢٤٠ .

١٩- سيد عويس : الاسر المتصدمة وعلاقتها بجناح الاحداث ، اعمال
الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة (القاهرة
يناير ١٩٦١ - صفحات : ١٦١ - ١٨٤ .

so that the values of the Egyptian legislator as well as his intentions may be exposed openly. The writer, however, does not pretend that he knows all the answers. But in his exposition of his opinions, the writer has been backed by his practical as well as theoretical experience in the field of juvenile delinquency for more than thirty years, as well as by the results of so many researches and studies on juvenile delinquency in Egypt which were made under his supervision by the national Centre for Social and Criminological Research.

The write, on the other hand, hopes that the present study may be of use especially at the present time which the Egyptian society is facing. Such time that is so crucial that Egyptian Legislator should act in accordance with objective social realities of this society. This necessary goal can only be achieved if the Egyptian Legislator callaborates heartily with other Egyptian criminologists, sociologists, psychologists, social research workers and social workers who are connected with the field of juvenile delinquency in Egypt.

was fixed at eighteen. A vagrant minor, as defined in article 1 of the Egyptian vagrancy law No. 124, is a person, whether male or female, who has not completed the age of eighteen years and is guilty of the following :

- (a) Begging — mendicancy includes selling worthless articles or performing acrobatic games in the streets ;
- (b) Collecting cigarette butts or refuse;
- (c) Performing any act in connection with prostitution, fornication, corruption of conduct, or gambling or serving persons who are guilty of these offences;
- (d) Associating with vagabonds, suspected persons, or persons of ill fame;
- (e) Being of bad conduct and refractory to the control of his father, sponsor or guardian, or mother, if the guardian is dead, absent or incompetent;
- (f) Having no fixed place of residence or habitually sleeping in the streets;
- (g) Having no lawful means of livelihood and no honest means of support; the parents being dead, in prison or absent.

The most important subjects exposed or discussed in the present study are :

- An historical discussion of legislation before the year of 1883.
- Juvenile delinquents legislations within the years 1883 and 1937 : Act, 1883, Act 1904, Act 1937 Act, 1908 Act and Administration of juveniles justice.
- Vagrant juveniles Act 1949 and penal procedures Act 1950.
- The problem of juvenile delinquency in Egypt and the most important characteristics of the new project of a juvenile penal code.
- suggestions.

The reader of this study may find it a detailed one. It has meant to be so i.e. to deal thoroughly with its subject matter

JUVENILE LEGISLATIONS IN EGYPT

(A Sociological Point of View)

By

Dr. SAIED EWIES

The scope of the present study may comprise a vast area of juvenile legislations. But the writer has confined himself to deal only with a certain area i.e. the penal codes that deal with the juvenile delinquents in Egypt ever since 1883 until the present day.

The present study, however, comprises three chapters. The first chapter deals with Egyptian juvenile delinquents legislations until 1937. The second chapter deals with Egyptian juvenile delinquents legislations after 1937 and until the present day. As to the third chapter the writer has concluded the results of his socio-legal critical analysis of the subjects mentioned in the first two chapters, and in the light of these results he has discussed the new project of a juvenile penal code which after had been forwarded to the Council of Nation by the Ministry of Justice, was withdrawn for further investigation.

It should be noted that in Egypt there is no special definition of juvenile delinquency given in the law, but reference is made to the definition of juvenile offender. The present Egyptian penal code defines a juvenile offender as «any male or female who has completed the age of seven but has not completed the age of fifteen years and is found guilty of any offence punishable by law». It should be noted, however, that the penal code of Egypt makes special provision for young offenders above the age of juvenile offender as defined by the code. The age group covered is from fifteen to seventeen years. In the Egyptian Penal Code, a distinction is made between a juvenile who is an offender and one who is a vagrant. The age limits fixed by the Egyptian Penal Code with respect to juvenile offenders do not apply to vagrant minors. Under the law No. 124 issued in august 8,1949, the upper age limit of vagrant minors

جرائم التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني

د . آمال عبد الرحيم عثمان

مدرسة القانون الجنائي

كلية الحقوق — جامعة القاهرة

التعريف الشكلي للجريمة — الفكرة الموضوعية للجريمة — جرائم اسهيب — محل الحماية القانونية في جرائم التهريب — جرائم التهريب والاخالق — العلاقة بين القانون والاخالق — تقييم الراى القائل بأن الجريمة فعلا لا اخلاقى — جرائم التهريب لا تتنافى مع القواعد الاخلاقية — جرائم التهريب والجريمة الطبيعية — نقد فكرة أن جرائم التهريب لا تتنافى مع القواعد الاخلاقية .

التعريف الشكلي للجريمة :

لم يتضمن قانون العقوبات تعريف الجريمة . ومن الوجهة الشكلية ، يمكن القول بأن الجريمة كل فعل او امتناع ، يحرمه المشرع ، ويفرض على مرتكبه جزاء جنائيا توقعه السلطة القضائية بواسطة الخصومة الجنائية .

فلتحديد طبيعة واقعة معينة وبيان ما اذا كانت تدخل في مصاف الجرائم ام لا ، يقتضى الأمر البحث في مدى تعارضها مع القواعد القانونية . كما يلزم أيضا بيان طبيعة الجزاء القانونى الذى تنص عليه القاعدة واجبة التطبيق ، فلا يعد الفعل جريمة الا اذا كان الجزاء الذى يقرر المشرع توقيعه على مرتكبه جزاء جنائيا .

فالجريمة بناء على ذلك تعد واقعة قانونية ، وعلى وجه أدق : نهى من الأعمال القانونية بالمعنى الضيق ، اذ تتمثل في سلوك انسانى ارادى ، ينظمه المشرع ويحدد خصائصه ويرتب عليه نتائج قانونية .

الفكرة الموضوعية للجريمة :

تحديد فكرة الجريمة من الوجهة الموضوعية يقتضى بيان الصفات الرئيسية التى على اساسها يقرر المشرع تحريم واقعة معينة . وقد اختلف الفقهاء في بيان تلك الصفات . ويرى البعض أن الجريمة هى كل فعل او امتناع يستكره افراد المجتمع . وهو رأى تعوزه الدقة لان استنكار الافراد لا يقتصر على الانعزال التى يحرمها المشرع . وقيل أيضا أن الجريمة سلوك انسانى يتعارض مع القيم الاخلاقية . ولا يمكن أيضا قبول هذا المعيار لان المشرع لا يأخذ في اعتباره فقط مدى قبول الافراد او استنكارهم لفعل معين لذلك

أنجسه البعض ومن بينهم الفقيه جرسبيني Grispiene الى القول بان الجريمة سلوك يهدف بحفظ وبقاء المجتمع أو سلوك يتعارض مع ما يتطلبه بقاء المجتمع وتعاون الأفراد في لحظة زمنية معينة .

ويرتب الفعل هذا الاثر اذا كان من شأنه أن يحول دون توافر الاحتياجات الأساسية في المجتمع ، اذ يترتب عليه الاضرار بالمصالح الأساسية في المجتمع في فترة معينة . وهذا الرأي أيضا غير سليم لأنه يستند على معيار لا يصدق الا بالنسبة للجرائم الخطرة . فأغلب المخالفات لا يترتب عليها المساس بالمصالح الأساسية ، كما أن بعض الجنح لا تحدث هذا الاثر مثل الجرائم المساسة بالشرف والاعتبار .

والواقع أن المشرع يتجه الى تجريم كل فعل أو امتناع يقف حائلا امام تحقيق الغاية التي يسمى اليها وهي حفظ وبقاء المجتمع والعمل على تقدمه .

على انه اذا كان تحديد طبيعة المصالح التي يحميها المشرع الجنائي امرا ضروريا في تعريف الجريمة ، الا انه لا يجوز أيضا اهدار أهمية التعريف الشكلى ، اذ أن القانون هو المصدر الاساسى للجرائم .

لذلك كان من الضروري أن يراعى في تعريف الجريمة خصائصها الأساسية التى ترتبط بكونها واقعة انسانية اجتماعية قانونية. فاصطلاح الجريمة يطلق في الواقع على كل فعل أو امتناع يصدر عن ارادة آثمة ويترتب عليه تهديد بالخطر أو الحاق الضرر ببعض المصالح الجوهرية التى يحميها المشرع تحقيقا لافراض الدولة التى تتعلق بحفظ وبقاء المجتمع والعمل على تقدمه . ويفرض المشرع على مرتكبه جزاء جنائيا توثقه السلطة القضائية عن طريق الخصومة الجنائية .

وتختلف طبيعة المصالح القانونية التى يحميها المشرع في كل جريمة . وهى تختلف فيها بينها من حيث صلتها بالاخلاق ومدى شعور الأفراد بأهميتها. فالمشرع قد يلجأ الى تجريم افعال لا تتعارض مع الشعور الاجتماعى ، أى لا يشعر الأفراد ازاءها باستياء أو استنكار . ويهدف المشرع من وراء ذلك الى تحقيق غرض أساسى يسعى اليه وهو العمل على تقدم المجتمع .

ولتقدير ما اذا كانت جريمة معينة تتعارض مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع أم لا ، يلزم أن تكون نقطة البداية في هذا الشأن هى تحديد طبيعة المصالح القانونية التى يحميها المشرع وذلك بقصد بيان مدى ما تحدثه تلك الجريمة من رد فعل اجتماعى يتمثل في استهجان الأفراد لتلك الواقعة .

جرائم التهريب :

نصت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه :
« يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهور العربية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالخالفه للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة » .

ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالخالفه للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع .

فالتهريب اصطلاح قانونى يقصد به تخلص بضائع معينة من الضرائب الجمركية المقررة . اذ أن البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية تخضع لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما استثنى بنص خاص . أما البضائع التى تخرج من أراضي الجمهورية فلا تخضع للضرائب الجمركية إلا ما ورد بشأنه نص خاص . (مادة ٥ من قانون الجمارك سابق الذكر) .

ولا يقتصر مدلول هذا الاصطلاح على التهريب من دفع الضرائب الجمركية بل يشمل أيضاً كل مخالفة للقواعد المنظمة للبضائع الممنوعة وهى التى يسمح باستيرادها أو التى يكون فيها الاستيراد أو التصدير مقيداً بشروط معينة . فاستيراد أو تصدير بضاعة من هذا القبيل دون مراعاة الشروط المحددة بهذا الصدد يندرج تحت وصف التهريب المعاقب عليه .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد يكون موضوع التهريب نقوداً أو ثياباً منقولة أو أشياء ذات قيمة مالية أو سبائك المعادن الثمينة أو المصوغات أو الأحجار الكريمة من أى نوع كانت ، متى اصطحبها المسافرون معهم خارج الأراضي المصرية بدون ترخيص سابق من وزير المالية أو الاقتصاد أو من ينييه ، كما يتحقق هذا الفعل في حالة تصدير الأشياء السابقة بقصد تهريبها أو تسهيل ذلك سواء داخل طرود مصدرة للخارج أو بآية طريقة أخرى .

(المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص بأحكام التهريب)

وقد نصت أيضاً المادة الأولى من قانون النقد رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ بمعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ على أنه :

« يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها ،

كما يحظر كل تعهد مقدم بعملة اجنبية وكل مقاصد منظوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد اجنبى ، وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء اكلت حالة أو كانت لأجل الا بالشروط والاضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك .

ولا يجوز بأية حال استعمال العملة المفرج عنها لغرض المعين لها « كما تقضى المادة الثانية من القانون السابق بآنه :

« يحظر استيراد أو تصدير اوراق النقد المصرى أو الاجنبى على اختلاف انواعها ، وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغيرها من القيم المنقولة ايا كانت العملة المقدمة بها ، الا بالشروط والاضاع التى يقررها وزير المالية بقرار منه .

وينظم وزير المالية بقرار يصدره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص لها بالتعامل فيها » .

وقد يتحقق فعل التهريب دون أن يخالف الفاعل قيود تحويل أو استيراد أو تصدير النقد ، متى كان حائزا لعملة اجنبية ولم يعرضها على جهة الاختصاص . فقد نصت المادة الثالثة من قانون النقد سالف الذكر على أنه :

« على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية (الانتصا) ويسمر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية ، جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له ، وكذلك كل دخل متحول بعملة اجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لاي سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقبلة فى مصر وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من اوراق النقد الاجنبى .

ولا يجوز لاي سبب كان الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ الاخرى المشار اليها فى الفقرة السابقة ، ويثبت الامتناع بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق .. » .

ولا يقتصر مجال التهريب على العملة أو البضائع التى يقتضى المشرع استيرادها أو تصديرها بل يشمل ايضا التهريب من دمج الضرائب أى الغش الضريبى الذى يتحقق بالتجاء الممول الى استخدام الوسائل غير المشروعة للتخلص من اداء الضريبة المقررة . وقد يتم الغش الضريبى بالتجاء الممول الى الطرق الاحتمالية مثل اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، أو بتقديم اقترارات غير صحيحة ، أو بالتزوير فى الاوراق المطلوبة ، بالاتجاء الى وسائل معينة من شأنها أن توهم الادارة بأن الممول قد وفى بالضريبة التى تفرضها عليه مثل استعمال طابع دفعة سبق استعماله ،

أو إساءة استعمال اختتام دفعة الضرائب بقصد ضياع مال خزانة الدولة .
وقد يتم التهريب من دفع الضرائب عن طريق الامتناع عن أداء الضريبة.
أو التأخر في سدادها دون أن يصطحب ذلك بطرق احتمالية معينة . ومع
ذلك فإن الامتناع في حد ذاته يحقق معنى التهريب لأنه عمل يتنافى مع صفة
الإمانة التي يفترض توافرها لدى الممول .

محل الحماية القانونية في جرائم التهريب :

يهدف المشرع من وراء قوانين التهريب إلى تحقيق مصالح مختلفة .
فبالضرائب الجمركية تمكن الدولة من التحكم في استيراد البضائع الأجنبية .
فكلما ازدادت الضرائب التي يفرضها المشرع على استيراد سلعة أجنبية
معينة ، كلما حققت الدولة غرضها في الحد من هذا الاستيراد . وإذا اقتضت
المصلحة العامة استيراد سلعة ما ، أو استيرادها بكمية محددة ، يلجأ
المشرع إما إلى إعفاء السلعة من الضريبة الجمركية في الحالة الأولى
أو إخضاعها إلى ضريبة معتدلة في الحالة الثانية . بينما إذا كان استيراد
سلعة أجنبية يضر بالمصلحة العامة ، حينئذ يتجه المشرع نحو منع الاستيراد
كلية . وبالمثل ، إذا تعلق الأمر بسلعة محلية ، فقد تتطلب المصلحة العامة
إباحة تصديرها للخارج ، وحينئذ لا يخضع التصدير لاية قيود . أما إذا
اقتضى الأمر تقييد هذا التصدير ، فيكون وسيلة ذلك فرض الضرائب
الجمركية وتحديدتها بالقدر الذي يتفق مع مصلحة الدولة في تصدير هذا
التصدير ، وإذا تطلبت المصلحة العامة تحريم التصدير كلية لإلجاء المشرع إلى
فرض الضرائب إنما يقضى بمنع كل تصدير من هذا القبيل وفرض الجزاءات
العقابية وغيرها على كل مخالفة لهذا الالتزام .

ويوضح مما سبق أن سياسة الدولة في فرض الضرائب الجمركية ليست
سياسية تحكمية بمعنى أن المشرع لا يفرض تلك الضرائب على أية سلعة
يرى إخضاعها للقيود الجمركية إنما يكون مدفوعاً بتحقيق مصالح من طبيعة
اقتصادية . فمنع استيراد سلع أجنبية أو تصدير سلع وطنية ، أو تقييد
هذا الاستيراد أو ذلك التصدير يعد من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة في
سبيل حماية صناعاتها الوطنية . فتفتح باب الاستيراد على مصراعيه ،
إذا اتضح أن استيراد بضاعة أجنبية يؤدي إلى عدم رواج سلعة ما . وبالمثل،
إذا اتضح أن استيراد بضاعة أجنبية يؤدي إلى عدم رواج سلعة وطنية معينة
مما يؤثر في السلع المنتجة تأثيراً نوعياً وكمياً وينعكس بدوره على اقتصاديات
الدولة ، حينئذ تتطلب المصلحة العامة منع هذا الاستيراد أو تقييده .

كما أن هناك سلعا وطنية تنتج بكميات تكفي لسد احتياجات الأفراد
بل وتزيد أيضا عن هذا القدر ، فالتصدير حينئذ لن يربط أضرارا من أية
طبيعة كانت . أن لم يعد موردا للسدولة . على أن ذلك لا يتحقق في كافة
الأحوال ، فقد يترقب على التصدير التأثير في الكمية المعروضة من السلع ،

مما لا يكتفى لاشباع حاجة افراد المجتمع . وقد يؤدي بدوره الى ارتفاع اسعارها بسبب زيادة الطلب عليها مما يتعارض مع سياسة الدولة ، خصوصا في ظل سيادة النظام الاشتراكي حيث يهدف الى تحقيق زيادة الانتاج في كافة المجالات . وهذا هو السبب المباشر الذي يدفع المشرع الى منع أو تقييد تصدير سلعة وطنية معينة .

على ان قيود نقل السلع الوطنية لا تقتصر على نقل السلع الى خارج الجمهورية بل يشمل ايضا نقل السلع داخل الجمهورية من محافظة لاخرى أو من مركز لاخر . وقد يقيد النقل بضرورة الحصول على ترخيص من السلطة الادارية المختصة . وغالبا ما يكون حظر النقل متعلقا بكان زراعة المادة أو بالمكان الذي يتم فيه انتاجها ، حيث تهدف قيود النقل الى تنظيم توزيع المواد أو السلع تنظيميا عادلا يتناسب مع عدد السكان والاحتياجات العالية في مختلف الجهات ، وذلك تجنبيا لتركز تلك المواد أو السلع في أماكن معينة ونفرتها في أماكن أخرى ، ونظرا لما يقرب على ذلك من التأثير في ظاهرة العرض والطلب مما ينعكس بدوره على الائتمان . كما قد يؤدي الى ظهور السوق السوداء التي تضر بالسياسة الاقتصادية في الدولة .

لذلك يبدو واضحا ان مخالفة قيود نقل السلع من جهة الى أخرى أو من داخل الجمهورية الى خارجها والذي يطلق عليه « التهريب » ينضم اعتداء على النظام الاقتصادي في الدولة . اذ يقصد المشرع من وراء فرض هذه القيود والتي تتمثل في صورة منع النقل كلية أو تقييده بفرض ضرائب معينة أو بضرورة الحصول على ترخيص وخلافه ، الى حماية الاقتصاد القومي وادارته ، فنظام الجمارك يجب دائما ان يكون ملائما للهيكل الاقتصادي في البلد حتى يمكن أن يساعد على التقدم والرخاء .

والتهريب المعاقب عليه لا يقتصر مجاله على البضائع الوطنية أو الأجنبية التي يحظر المشرع نقلها ، انما يشمل أيضا تهريب النقد الى الخارج وذلك بنمنا من تحقيق انخفاض قيمة العملة الوطنية في الاسواق الخارجية . كما يشمل التهريب كل مخالفة للقواعد الواردة بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي أو حيازته والتي يهدف المشرع من ورائها الى امكن حصول الدولة على ما تحتاج اليه من عملة أجنبية وذلك لمواجهة احتياجات الاستيراد والمعاملات الخارجية المختلفة .

ولما كانت قوانين الرقابة على النقد تحمي النظام الاقتصادي في الدولة ، اذ ان النقود هي أداة التبادل ومقياس للقيم ، والظواهر الاقتصادية المتعلقة بزيادة أو نقص كمية النقود تدخل في نطاق النظام الاقتصادي ، فان كل مخالفة لتلك القوانين تعد جريمة من طبيعة اقتصادية .

ينبنى على ذلك ان جرائم التهريب ، سواء في ذلك التهريب الجمركي أو النقدي ، ينضم اعتداء على النظام الاقتصادي اذ ان المشرع يهدف من

وراء تلك القوانين الى توفير الحماية اللازمة للاقتصاد القومي . ولا تقتصر الحماية الجنائية عند هذا الحد ، بل تحمى القوانين الجبركية ايضا مصلحة الخزنة ، فالضرائب تعد من الموارد الاساسية والتهرب من دفعها يضر بالمصلحة المالية للدولة . لان الضريبة من اهم الوسائل المالية التي تساعد على تحقيق اهداف الدولة في مجال التنمية الصناعية . ومتى تحققت الواقعة المنشئة للضريبة ، نشأ على عاتق الممول التزام بدفع مبلغ الضريبة . فاذا وفي بهذا الالتزام أصبح هذا المبلغ بمثابة دخل يضاف الى خزانة الدولة ويستخدم في تنفيذ الخدمات العامة او يحتفظ به كراس مال تستعين به الدولة في تنفيذ اغراضها المختلفة حينما تقتضى الضرورة ذلك . ويستفاد من ذلك ان التهريب في هذه الحالة ينطوى ايضا على مساس بحقوق مالية للدولة . ولذلك اتجه كثير من الفقهاء في ايطاليا الى ادراج جرائم التهريب الجبركي تحت طائفة جرائم الاموال .

واذا تمثل فعل التهريب في مخالفة التزامات معينة تتعلق بتنظيم نشاط الادارة بصفة مباشرة وعلى وجه اخص بتحديد قيمة الضرائب المستحقة ، فان الفعل يدخل في نطاق الجرائم الماسة بالمصلحة العامة . ففرق بين عدم الوفاء بالضرائب المقررة او ادخال بضاعة ممنوعة ، وبين تقديم مستندات او هواتير مزورة او مصطنعة بقصد التهرب من دفع الضريبة . ففي هذه الحالة الاخيرة ، لا يتخذ الفعل وصف التهريب الحقيقي ، انما يعاقب عليه المشرع لانه يؤثر في سلطة الدولة في ربط الضرائب على الوجه الذي يتفق مع مصلحتها .

نخلص مما تقدم ذكره الى ان جرائم التهريب يقع الاعتداء فيها على عدة مصالح قانونية pluriof fensivi فهي تمس الاقتصاد القومي ، كما قد تضر مباشرة بالمصلحة العامة ، وقد تتضمن اعتداء على حقوق الدولة المالية .

جرائم التهريب والاخلاق :

لقد ثار الخلاف بين الفقهاء بشأن بيان مدى صلة جرائم التهريب بالاخلاق العامة . فلقد اتجه راي الى ان الافعال التي تتضمن اعتداء على المصالح المالية والاقتصادية للدولة لا تقابل باستهجان من قبل الراي العام . وذهب راي آخر عكس ذلك حيث اكد توافر وعي اجتماعي يدرك أهمية تلك المصالح ويستتكر كل فعل يمس بها . وبالإضافة الى ذلك ، فلا زال البعض الى الآن ينادى بالفرقة القديمة بين الجريمة الطبيعية mala in sé والجريمة التي يخلقها المشرع mala prohibita ويلحق جرائم التهريب بالوصف الاخير .

وقبل ان نعرض لبحث هذه الاتجاهات المختلفة ، فان الامر يقتضي الإشارة الى علاقة القانون الجنائي بالاخلاق بقصد بيان صلة الجريمة بالقيم الاخلاقية . السائدة في المجتمع التي تمثل الشعور الجماعي في استهجان أفعال معينة . او اجازة أفعال أخرى .

العلاقة بين القانون والأخلاق :

اختلف الفقهاء في بيان صلة الجريمة والأخلاق . واتجه رأى لاقى رواجا في الفقه الايطالى الى القول بان هناك رابطة وثيقة بين الاخلاق والجريمة . فمقتانون العقوبات يتضمن مجموع ةمن قواعد السلوك التى يترتب على مخالفتها العقوبة . وهذه القواعد تهدف الى ضمان اتباع الحد الأدنى من القيم الاخلاقية التى تعد ضرورية وكافية لتحقيق التواجد السلمى لأفراد المجتمع في فترة تاريخية معينة . فمقتانون العقوبات يحى اذن هذا الحد الأدنى من القواعد الاخلاقية .

وذهب البعض من انصار هذا الإتجاه الى أبعد من ذلك . فيقول الفقيه الايطالى بيتيول Bettiol ان مقتانون العقوبات لا يمثل جزءا من الآداب العلمية بحسب ، بل هو الآداب العامة كما تبدو في حينه ، فمقتانون العقوبات لايتعارض مع قواعد الاخلاق ، بل يمثل تلك القواعد من وجهة نظر أكثر ثباتا وموضوعية وواقعية . فالقانون لا يمتد الى اساس السلوك ، والى أصل الدوافع التى ارتكر عليها . بل يهتم المشرع بتحديد الجانب الخارجى للسلوك ، لان هذا الجانب هو الذى يعول عليه في التكيف القانونى للفعل وفي النتائج القانونية المترتبة على ذلك . ولا يغفل المشرع أيضا الجانب الشخصى ، فالحكم الادبى يعد ضروريا لتقدير ارادة الفاعل والبواعث الظاهرة التى دفعت الفرد الى السلوك .

فقواعد الاخلاق — طبقا لهذا الرأى — مصدر اساسى للمقتانون ، اذ ان القواعد القانونية ليست من ابتداء المشرع يضعها وفقا لمعايير تحكيمية ، انما ترتبط بالقيم الاجتماعية السائدة والى توطدت في المجتمع ، مما يحتم على المشرع التدخل لحماية هذه القيم .

تقييم الرأى القائل بان الجريمة فعل لاأخلاقي :

لانزاع في أن أغلب الأعمال التى يجرمها المشرع تتعارض مع قواعد الأخلاق . فاعل الجرائم وبصفة خاصة الأكثر خطورة منها تعتبر أفعالا لا أخلاقية ، أى أفعالا مستهجنة طبقا للشعور العام للأفراد . ومع ذلك يبدو عدم صحة النظرية السابقة اذ أنه بالبحث في طبيعة القواعد المختلفة التى يتضمنها مقتانون العقوبات نجد أن الجريمة ليست دائما فعلا لا أخلاقيا . فهناك أفعال يجرمها المشرع رغم عدم منافاتها لقواعد الاخلاق ، ومن هذا القبيل أغلب المخالفات والجنح غير العمدية بصفة عامة ، فالشعور الاجتماعى لا يعتبرها لا أخلاقية . والى جانب ذلك يتضمن القاتنون عدة قواعد تهدف الى تنظيم العلاقات بين الافراد تحقيقا لمصالح اجتماعية معينة ، والافعال المخالفة لتلك القواعد لا تمس الآداب العامة في شىء .

هذا ويؤكد عدم صحة الرأى القائل بالارتباط الوثيق بين قانون العقوبات والاخلاق — الذى يتعارض مع الواقع كما ذكرنا — ان هذا الاتجاه لا يتفق أيضا مع الوظيفة الحديثة للقانون فى الوقت الحالى . فالنظام القانونى لا يهدف فقط الى ضمان بقاء المجتمع والمحافظة على كيانه ، بل يسعى كذلك الى العمل نحو تقدم المجتمع ، وهذه الوظيفة الاخيرة لا تتحقق فيها اذا اقتصر محال التجريم على الافعال المنافية للقيم الاخلاقية ، بل يقتضى الامر أن يتجه المشرع أيضا الى تجريم الافعال التى تقف حائلا دون تحقيق التطور والتقدم الذى تسعى اليه الدولة . وبذلك تكون الاسبقية للمشرع فى اصفاء صفة اللااخلاقية على البعض الافعال ، وبالتالي فى خلق قيم اخلاقية جديدة تكون تدريجيا على مر الزمن فى الشعور الاجتماعى . ويبدو ذلك على وجه اخص فيها اذا كانت المصالح التى يقرر المشرع حمايتها لازمة وضرورية لتحقيق الأغراض السابقة ، ففى ذلك يكمن السبب فى تغير الشعور الاجتماعى ازاءها ، فلا بد وأن يتقلب الى شعور باستهجان لكافة الافعال التى تتضمن مساسا بتلك المصالح الجوهرية .

فالعلاقة اذن بين القانون والاخلاق ، هى علاقة بين مجالين مختلفين ولكلهما متداخلان . فنجد أن قواعد الاخلاق تمتد وتتجاوز مقتضيات القانون ، كما ان قانون العقوبات يتضمن دائرة واسعة من الافعال التى لا تتعارض مع القيم الاخلاقية السائدة فى المجتمع ، وبينهما توجد دائرة مشتركة تتفق فيها الافعال المحرمة قانونا مع الافعال اللااخلاقية .

جرائم التهريب لا تتنافى مع القواعد الاخلاقية :

اتجه كثير من الفقهاء الى القول بأن جرائم التهريب تدخل فى تلك الدائرة التى لا يلتقى فيها القانون مع الاخلاق ، فهى جريمة من صنع المشرع الذى يهدف من وراء تجريمها الى حماية اوضاع اقتصادية ومالية معينة . فنظرة المجتمع الى من يتهرب من دفع الضرائب الجبركية المقررة ، او الى من يهرب الى الخارج عملة وطنية ، تختلف عن نظره الى من يتسبب فى ازهاق روح شخص ما او يعتدى بالضرب على غيره . فهذه الجرائم الاخيرة تفصح عن فساد اخلاق الفاعل لانها تتنافى مع القيم الاخلاقية . بخلاف جرائم التهريب ، فهى افعال تتعارض مع القوانين الاقتصادية والمالية التى تحمى مصالح الدولة ، ولا تمس المصلحة الفردية الا بصفة غير مباشرة . فارتكاب تلك الافعال لا ينهض دليلا على سوء خلق الفاعل بل يفصح فقط عن اتجاهه نحو عدم الامتنال لوامر السلطات العليا ، التى تبغى من ورائها الى تحقيق اغراض مختلفة ترتبط بمصالح المجتمع .

فجرائم التهريب — فى ظل هذا الرأى — لا تتعارض مع القيم الاخلاقية السائدة فى المجتمع ، لانها نتيجة للتدخل التحكمى من قبل السلطة فى مجال

النشاط الاقتصادي والمالي . ذلك التدخل الذي اقتضته مرحلة التغير في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة . وعلى ذلك بينما تعتبر الجرائم الأخرى محل استهجان راسخ في الضمير الإنساني في كل مكان وزمان . كما هو الحال في جرائم السرقة والقتل . فإن جرائم التهريب لها طابع خاص يجعل اقترانها مقبدا بظروف معينة من المكان أو من الزمان . حتى أن ارتكابها في هذه الظروف يصبح يسيرا من جانب الرجل العادي . لأن استهجانها غير مستقر في ذهن كل الأفراد . فمن الصعب على الإنسان أن يصبح لصا أو قاتلا ، ولكن من اليسير عليه أن يمتنع عن دفع الضرائب المقررة . أو يدخل بضاعة أجنبية على غير ما تقتضيه القوانين واللوائح .

وقيل أيضا في تأييد هذا الرأي أن الأفراد بوجه خاص يفضلون الخير القريب في صورة المال الموجود بين أيديهم أكثر من انتظار البعيد الذي سيعود عليهم نتيجة التوسع في المشروعات الممولة من الضريبة . وأن الشعور بالصلحة والملكية الخاصة يفوق كثيرا الشعور بالصلحة والخدمات العامة . فجرائم التهريب لا تثير في الشعور الاجتماعي بمعنى أنه لا يترتب عليها رد فعل اجتماعي يثير استنكار النفوس لتلك الأفعال . فلا يوجد واجب أخلاقي يلزم الفرد بعدم ارتكاب أفعال التهريب ، فالامتناع عن ارتكاب تلك الأفعال لا يكون إلا بقصد تجنب الجزاء القانوني . هذا بخلاف الرادع عن ارتكاب الأفعال اللاأخلاقية مثل السرقة والنصب إذ يشمل إلى جانب الخوف من الجزاء الجنائي وتجنب آثاره ، سخط واستهجان أفراد المجتمع لارتكاب هذه الأفعال .

جرائم التهريب والجريمة الطبيعية :

نادى العلامة الإيطالي جاروفالو بفكرة الجريمة الطبيعية . ويقصد بها تلك الجريمة التي تعارف كافة المجتمعات المتقدمة على تجريمها وغرض عقوبات على مرتكبها ، فالجريمة دائمة فعل ضار في كافة الأزمان والمجتمعات لأنها تتعارض مع المشاعر الأدبية المتعارف عليها في المجتمع الإنساني : تلك المشاعر التي تنمو وتتطور في المجتمع باختلاف العصور . ويرجع جاروفالو أساس المشاعر إلى الشعور بالتعاطف الذي يتوافر لدى كل فرد بالنسبة للأفراد الآخرين في المجتمع .

ويرى جاروفالو أن تلك المشاعر — أيما كان أساسها — ظاهرة مرتبطة تماما بانضمام الأفراد في مجتمع واحد ، ولذلك فهي تتغير وتتطور طبقا لتطور المجتمع . ومع ذلك يوجد قدر أدنى منها يلزم المجتمعات المختلفة منذ بدء نشأتها . ويؤكد جاروفالو أن الشعور الإنساني الذي يعتد به هو الشعور المتوسط الذي يسود المجتمع بأسره في فترة معينة ، وأن هذا القدر الأدنى من الشعور المتوسط يتوافر لدى كافة المجتمعات المتقدمة

بدرجة متماثلة تقريبا . فقلنا نجد تغيرا جديرا بالذكر في هذا المجال بحيث البدائية .

اما عن طبيعة تلك المشاعر الاساسية ، فيقول جاروفالو انها المشاعر الغيرية altruistici التي تهدف مباشرة لتحقيق مصلحة الغير ، حتى ولو تضمنت تحقيق المصلحة الفردية بطريق غير مباشر واهم المشاعر في نظر جاروفالو هي :

١ - الشعور بالشفقة pietà ومقتضاه منع كل فعل يسبب الاما جسمية أو نفسية للغير . وقد أكد الرأي العام دائما وفي كافة الجهات أن كل فعل يتضمن انتهاكا لتلك المشاعر يعد جريمة ، ومن قبيل ذلك جرائم الاعتداء على الأشخاص .

٢ - الشعور بالعدالة giustizia ويعبر عنه ايضا بالامانة proibita ويتطلب منع كل اعتداء على ملكية الآخرين ، ويدخل في هذا النطاق جرائم الاعتداء على الاموال .

فالجريمة الطبيعية اذن هي كل فعل يتعارض مع ما تستوجبه المشاعر الغيرية الاساسية وبصفة خاصة مشاعر الشفقة والامانة . ويؤخذ في الاعتبار دائما ذلك القدر المتوسط من الشعور الذي يعد ضروريا لتكيف الفرد مع المجتمع ، والذي يتوافر لدى كافة المجتمعات الانسانية التي خرجت من مرحلة البدائية وبدأت مرحلة التطور والمدنية .

وطبقا لنظرية الجريمة الطبيعية ، فلا تدخل في مجالها جرائم التهريب ، اذ هي افعال لا تتعارض مع مقتضيات الشفقة والامانة التي هي اساس فكرة الجريمة الطبيعية ، فقد أكد جاروفالو أن جرائم الضرائب والتهريب الجرمي لا تدخل في دائرة الجرائم الطبيعية ، اذ هي جرائم تنظيمية من صنع المشرع . وبالتالي فلا تهتم بها البحوث الجنائية والاجتماعية ، انها يقصد بها حماية مصلحة خاصة بالدولة فحسب . والواقع أن فكرة الجريمة الطبيعية التي لازالت تجد لها مؤيدين حتى وقتنا الحديث ، فكرة محل نظر ، ولا يتسع المجال هنا للخوض تفصيلا في دراسة هذا الموضوع . انها تكتفى بالقول بأن اهتمام البحوث والعلوم الجنائية لا يقتصر على تلك الانفعال التي حرما القانون وتتضمن مساسا بالشعور بالشفقة والامانة . ومن ناحية اخرى فالنظرية تعتمد على الشعور المتوسط الذي يسود المجتمع . وهذا الشعور يتحدد وفقا لمعيار الشخص المتوسط ، ذلك المعيار الغامض الفضفاض الذي يختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لآخر . ويضاف الى ذلك أن فكرة الجريمة الطبيعية على اوجه السابق بيانه معيبة بالنقص والانحراف . فمفهوم فكرة معيبة بالنقص لان الجريمة لا تمس فقط مشاعر الشفقة والامانة ، ولكنها تتناول مشاعر من طبيعة اخرى كما هو الحال بشأن الجرائم

المحاسة بالحياة العام والشرف والاعتبار وخلاله . وهى كذلك فكرة منعينة
بالانطراف لان كافة الجرائم التى يجرمها النظام القانونى لا تتضمن ماساسا
بالشعور المتوسط الذى يتوافر لدى كافة المجتمعات .

مقد فكرة ان جرائم التهريب لا تتنافى مع القواعد الاخلاقية :

فكرنا ان هناك اتجاها منقها يؤكد ان جرائم التهريب تدخل فى عداد الجرائم
التي يصطنعها المشرع والتي لا تتنافى مع القيم الاخلاقية السائدة فى المجتمع .
ويؤكد هذا الاتجاه ايضا انصار فكرة الجريمة الطبيعية . والواقع انه تجاه
محل نظر . فمن الصعب قبول فكرة ان قوانين التهريب ليست من القوانين
الاخلاقية لاعتبارات عدة . فالتضامن الاجتماعى يتطلب من الفرد ان يفتاؤل
عن قدر من حقوقه ومصالحه الخاصة من أجل تحقيق المصلحة الاجتماعية .
ولا شك فى ان الفرد فى المجتمع الحديث يدرك أهمية تلك المصالح التى يجنى
ثمرتها هو وابناء وطنه على حد سواء . وقد ذكرنا ان قوانين التهريب تهدف
الى حماية مصالح مختلفة . أهمها وابرزها ما يرتبط بمصالح الدولة
الاقتصادية والمالية . وبالنسبة للمصالح الاولى ، أى المصالح الاقتصادية
فان القوانين التى تحمى تلك المصالح وتفرض جزاءات جنائية فى حالة
انتهاكها ، قد تقدمت فى الوقت الحديث ، وازدادت أهميتها وخصوصا فى
الدول التى تأخذ بالنظام الاشتراكى الذى يقوم على فكرة الاقتصاد الموجه
من قبل الدولة . وفى ظل هذا النظام ، يبدو واضحا ان القوانين التى تحمى
وتقظم تدخل الدولة فى مختلف النواحي الاقتصادية ، ليست قوانين ظرفية
أو عرضية ، ينتهى دورها بزوال الظروف ، بل هى قوانين تنصف بصفة
الاستمرار والدوام ، وهى مرتبطة تمام الارتباط بذلك النظام الاقتصادى .
فتدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية المختلفة لا يحقق الغرض المطلوب
الا اذا دعمت القيود التى تفرضها الدولة بالجزاءات الجنائية . وعلى ذلك ،
ولما كانت قوانين التهريب تحمى السياسة الاقتصادية فى الدولة ، لذلك
يصعب القول بان الشعور العام فى المجتمع لم يصل بعد الى حد استنكار
الامعال التى تتضمن اعتداء على النظام الاقتصادى وتهدد بالتالى المصالح
الاقتصادية للدولة بالخطر .

اما عن المصالح الاخرى ، أى مصالح الدولة المالية التى تهدف قوانين
التهريب ايضا الى حمايتها ، فمن الواضح ان افراد المجتمع يقدرون تماما
مدى أهمية الضرائب التى تجنيها الدولة لتحقيق اغراضها المختلفة . ويؤكد
ذلك ان أغلب الافراد ينفذون ما تفرضه الدولة عليهم من التزامات تحقيقا
لهذا الغرض مثل تقديم اقرارات لمصلحة الضرائب فى المواعيد المحددة ،
ودفع ما يطلب منهم الى السلطات المختصة دون ان يكون الدافع الى ذلك
الخوف من العقاب أو توقيع الجزاءات الاخرى التى تفرض على كل من
يخالف تلك الالتزامات . فمبرور الزمن زادت درجة شعور الافراد بالواجبات
الضريبية ودرجة تقديرهم لاهمية مساهمتهم فى الاعباء التى تلقى على عاتقهم

محققا للخدمات العامة . فأصبح دفع الضرائب — أيا كانت طبيعتها — أمرا يدعو اليه الضمير الانساني نظرا لأن ذلك يرتبط بمصلحة جوهرية يعم كل فرد في المجتمع ضمان تحقيقها على الوجه الامثل .

الى جانب ذلك ، فالغش الضريبي بوجه عام ، والغش الجبركي على وجه اخص لا يختلف بطبيعته عن الغش في المعاملات الاخرى . فغالبا ما يتم التهريب من دفع الضرائب الجبركية ، او تهريب البضائع التي يقرر المشرع منع استيرادها أو تصديرها عن طريق فعل ايجابي من جانب الفاعل يتمثل في اخفاء البضائع بطريقة معينة تجعلها تفلت من المراقبة أو التفتيش الذي يتم عند الحدود بقصد التاكيد من مراعاة الالتزامات التي تفرضها الدولة بشأن مرور البضائع والسلع المختلفة من خلال الحدود البرية أو البحرية أو الجوية . وفي كافة الحالات ، فان الغش ، الذي ينفوى على اخلال بالذمة والضمير ، عمل يستهجنه الشعوب العام لأنه يفصح عن عدم الامانة وسوء الخلق .

هذا ، وقد ذكرنا بصدد الاشارة الى العلاقة بين القانون والاخلاق ، ان المشرع قد يبدأ بتجريم افعال معينة لا تتعارض مع القيم الاخلاقية في هذه اللحظة ، فاذا توطدت في اذهان الافراد اهمية المصالح التي تحميها تلك القواعد القانونية التي يضمنها المشرع والتي تتضمن تحريم افعال معينة وفرض جزاءات جنائية على من يخالفها ، اقترن ذلك بتطور الشعور العام ازاء تلك الافعال ، فيتحول الى شعور باستهجان واستنكار . فالشعور الاجتماعي ليس ثابتا مستقرا ، بل يتغير في المجتمع الواحد نحو الوقائع والاحداث والظواهر المختلفة من وقت لآخر .

ولما كانت فكرة قوانين العقوبات الاقتصادية والضرائبية استقرت في اغلب الدول الحديثة ، وكانت قوانين التهريب تحمي مصالح مشتركة ، اقتصادية ومالية في ذات الوقت ، لذلك لا يمكن أن ننكر تقدير الافراد لخطورة جرائم التهريب وما يترتب عليها من اضرار اجتماعية ومالية جسيمة . وقد أكد كثير من الفقهاء في ايطاليا أن كل فعل يخالف القواعد القانونية التي تهدف الى حماية مصالح جوهرية في الدولة ، يندرج تحت وصف الافعال الماخلاقية . مجرائم التهريب إذن تتفق مع قواعد الاخلاق لأنها تتضمن اعتداء على مصالح جوهرية يدركها ويقدر أهميتها افراد المجتمع في الوقت الحالي . فالقول بأن الفرد يفضل مصالحه القريبة المباشرة على المصالح الاجتماعية أمر لا يصدق الا على من يتصف بالانانية واثار الذات ، وهي صفات لا تتوافر لدى الاغلبية المسلحة من الافراد الذين يعتد بحكمهم في المجتمع .

المراجع

باللغة العربية :

الدكتور أحمد فتحي سرور : قانون العقوبات الخاص ، في الجرائم الضريبية والنقدية ١٩٥٩ .

الدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان : قانون العقوبات الخاص ، في جرائم التمييز ١٩٦٩ .

الدكتور رؤوف عبيس : شرح قانون العقوبات التكميلي ١٩٦٨

الدكتور محمود محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ١٩٦٣ .

الدكتور يسرى انيس : الاصول العامة للقانون الجنائي ١٩٦٩ .

باللغات الأجنبية :

- Antolisei F., Manuale di diritto penale, Milano, 1960.
- Bequet P. La contrabande, Paris. 1959.
- Cavallo V., Diritto penale, Napoli Jovene, 1959.
- Conti Luigi, Novissimo Digesto Italiano, v. VI voce Economia publica d'industria e commercio, p. 396.
- Dus A., Teoria generale dell'illecito fiscali, 1957.
- Malinverì A. Principi di diritto penale tributario, Padova, C. C. D. H. M. 1962.
- Pannain R., Manuale di diritto penale, Torino U.T.E.T. 1902.
- Levasseur M. Georges, Le droit - penal économique, Cours du Doctorat 1960 - 1961.
- Vinciguerra S., I diritti Doganali, Milano Giuffrè 1963.

lancio — con la massa dei beni dello stato destinati o a consumarsi nei servizi od a conservarsi come beni patrimoniali necessari od utili ai pubblici servizi.

Per determinare se questi reati, che offendono gli interessi, economico, patrimoniale e amministrativa sono considerati fatti immorali o fattidi mera creazione della legge, è indispensabile accennare alla relazione tra il diritto penale e la morale.

Si sostiene che il diritto penale presenta come il minimo etico necessario e sufficiente per la sicura e ordinata convivenza sociale, in un determinato momento storico, e presso un dato popolo o gruppo di popoli.

Secondo un altro pensiero, il diritto non è già una porzione della morale, ma è la morale stessa cristallizzata in un suo momento.

Confermiamo la concezione in base alla quale il rapporto che corre tra il diritto penale e la morale è quello di due sfere distinte, ma intersecantisi; da una parte le esigenze della morale vanno oltre quelle del diritto penale, d'all'altro il diritto penale comprende un'ampia zona che è indifferente per la morale al centro vi è una zona comune.

Secondo alcuni autori, i delitti di contrabbando sono una mera creazione della legge. Si afferma che mentre il reato comune riposa prevalentemente sulla riprovazione e sull'allarme sociale che esso determina perché genera un sentimento di insicurezza personale o patrimoniale nei cittadini, l'illecito fiscale non suscita tali sentimenti ed è quindi meno sentito dalla collettività.

I seguaci della teoria del delitto naturale ritengono che i delitti di contrabbando non sono considerati come delitti naturali perché non offendono i sentimenti della pietà e della probità. Afferma il Garofalo che questi reati sono artificiali, cioè di mera creazione della legge.

Sosteniamo la concezione prevalente secondo la quale i delitti di contrabbando sono fatti immorali. Non si può negare che la coscienza generale odierna risente l'importanza degli interessi economici e fiscali, e ritiene come riprovevole ogni fatto che lede o mette in pericolo questi interessi.

I DELITTI DI CONTRABANDO DAL PUNTO DI VISTA DELLA SOCIOLOGIA GIURIDICA.

Dr. AMAL OSMAN

Sotto l'aspetto formale, il reato è ogni fatto con cui si viola un precetto penalmente sanzionato. Sotto l'aspetto sostanziale, il reato è un fatto umano che lede o espone a pericolo beni o interessi che sono ritenuti dal legislatore meritevole della più energica protezione per garantire l'esistenza, la conservazione e lo sviluppo della società.

I delitti di contrabbando sono quelli previsti della legge doganale di 1936 n. 66. concernente il contrabbando doganale, e dalla legge di 1958 n. 157. concernente il contrabbando monetario. Inoltre è considerato delitto di contrabbando il fatto del contribuente per sfuggire in tutto o in parte al pagamento d'un tributo.

E' assai discussa l'argomento della natura dell'interessi tutelate nei delitti di contrabbando. Secondo l'apenione prevalente che noi la sosteniamo, i delitti di cotrabbando sono dei reati plurioffensivi. Essi recano pregiudici al ordine economica poichè sottraggono o mettono in pericolo, cespiti da cui lo stato ricava quanto occorre per apprestare ai cittadini i servizi pubblici. In oltre, il dazio doganale in quanto ha sempre in riflesso protettivo quand'anche fosse imposto per ragione meramente fiscali, è un utile strumento di politica economica, serve di sussidio ed incremento alla produzione interna e diminuisce l'aggressività della produzione straniera consentendo di regolarne l'afflusso sul mercato nazionale.

I delitti di contrabbando che pregiudicano le operazione doganali, importano piegiudirio al regolare fanzionamento ed al prestigio della pubblica Amministrazione che la tutela penale mira a sventore.

Infine, l'offesa patriomoniale è pure in elemento costante nei delitti di contrabbando. Il privato quanto versa a titolo di imposta nelle casse dello stato, si confonde - come entrata di bi-

تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني

دكتور سمير الجنزوري

مدرس القانون الجنائي بجامعة الأزهر

مقدمة :

منذ نهاية القرن الماضي ، وتنظيم استعمال المخدرات والاتجار فيها وزراعتها محل اهتمام الشارع المصري وعنايته ، وقد واجهت هذه التشريعات تعديلات لا نهاية لها فدخلت أفعال جديدة في نطاق التجريم ، وأدخلت مواد جديدة في جداول المواد المنوعة تداولها ، كما تدرج المشرع في تكيفه لجرائم المخدرات من المخالفة الى الجنحة الى الجنية وبالتالي تدرج بالعقوبة من الغرامة فقط ، الى الحبس ، ثم السجن ، وأخيرا الاشغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة ، بل والاعدام في بعض الصور ، ولقد بلغ تشريع المخدرات قمة قسوته وصرامته بصور القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتتمثل قسوة القانون الحالي الذي يحكم مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها في مظاهر عدة منها :

— التوسع الكبير في الأعمال المعاقب عليها ، حتى انه يعاقب من ضبط في مكان اعد أو هيء لتعاطي المخدرات وكان يجري فيه تعاملها مع علمه بذلك ولو لم يكن يتعاطى المخدر (م ٣٩ من القانون) .

— تشديد العقوبات على نحو مبالغ فيه ، حتى لقد أصبحت عقوبة الاعدام جزاء على الاتجار في المخدرات أو الحيازة بقصد الاتجار ، بل وجزاء لن يدير مكانا أو يمدد لتعاطي المخدرات ، كما استخدمت الاشغال الشاقة في صور أخرى . بل ان التعاطي الذي قد يعتبر ضحية لظروف اجتماعية معينة أو مريضا يحتاج الى العلاج والاخذ بيده لم يستثنه القساة من التشديد لجعل عقوبته السجن والغرامة الباهظة (٥٠٠ — ٣٠٠٠ جنيه) .

— استبعاد المشرع أو تقييده استخدام الظروف المخففة (مواد ٣٦ ، ٣٧ من القانون) . ورغم هذا الموقف المتشدد من الشارع ، فان هذا لم يؤد الى انخفاض معدل جرائم المخدرات ، وهناك دلائل على ذلك — بخلاف الإحصاءات الجنائية — مستمدة من البحوث العلمية الميدانية ، ومن المعلومات المتواترة ، فلماذا أخفق التشريع في تحقيق غايته على هذا النحو ؟ قد يكون ذلك لأسباب عدة ، منها عدم اقتناع غالبية المكلفين بالقاعدة القانونية وبانه توجد مشكلة تستحق اهتمام الشارع لانهم لا يستنكرون هذا الفعل ، وقد يكون لانهم يرون أن التعاطي لا يتعارض مع الدين ، وقد يكون لان المشرع لم يحاول أن يبحث الأسباب التي تدفع الى انتشار التعاطي ويعالجها قبل أن يصدر تشريعه

القاسى ، او لانه لم يستخدم وسائل اخرى تسند التشريع فى مكافحة الظاهرة وعلاجها . ويهمننا ان نشير فى بداية هذا البحث الى ان اهتمامنا ينصب بالدرجة الاولى على تعاطى المخدرات وليس الاتجار فيها او زراعتها او غير ذلك من الاعمال وذلك لاعتقادنا ان الطلب على المخدر لتعاطيه هو الذى ينشئ المنتج والمستورد والموزع وسائر المتعاملين فى المخدرات . كما ان منسج التعاطى هو الهدف الاساسى الذى يسعى اليه تشريع المخدرات لما يترتب على التعاطى من اضرار صحية للمواطنين وما تجریم الاعمال الاخرى الا انها تمهد للتعاطى وتنقسم الدراسة الى النقاط الآتية :

- ١ - تعاطى المخدرات جريمة اصطناعية .
- ٢ - تعاطى المخدرات والقيم الاخلاقية .
- ٣ - تعاطى المخدرات والقيم الدينية .
- ٤ - تعاطى المخدرات والظروف الدافعة اليها .
- ٥ - خلاصة .
- ٦ - نتائج اخفاق التشريع فى مكافحة المخدرات .
- ٧ - وجهة نظر فى مكافحة مشكلة المخدرات .
- ٨ - خاتمة .

١ - تعاطى المخدرات جريمة اصطناعية :

مما لا شك فيه ان جمهورا كبيرا من الناس لا ينظرون الى جرائم المخدرات ، وعلى الاخص جريمة تعاطى المخدرات نظرتهم الى الجرائم الاخرى ، فلا يقر فى اذهان الكلفة ان مجرد تعاطى الحشيش هو فعل مؤثم يزيد فى خطورته عن السرقة والضرب والجرح ويصل فى خطورته الى مرتبة الجنایات ، وتصل عقوبته الى السجن حتى ١٥ عاما بالاضافة الى غرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٣٠٠٠ جنيه ، فليست هذه العقوبة الجسيمة هى رد الفعل المناسب فى نظر اغلب الناس وبالاخص ممن ينتمون الى فئات العمال والفلاحين التى تكون غالبية افراد الشعب ، ليست هى رد الفعل المناسب لان تعاطى الحشيش ليس امرا مستنكرا فى هذه الاوساط حيث تشير بعض البحوث الى انتشار التعاطى بين افراد هذه الفئات وان اقلية المتعاطين يتعاطون الحشيش على مراءى من ابنائهم دون شعور بالحرج ، بل ان مسلك الاباء به الكثير من التشجيع لابنائهم على تجريب التعاطى لمهمهم (١) كما تشير كذلك الى ان اكثر من ٧٠٪ من المتعاطين يوجد فى اسرهم افراد يتعاطون الحشيش (٢) واذا فان تعاطى المخدرات فى نظر الكافة الموجه اليهم الخطاب فى تشريعات المخدرات لا يعتبر ذا خطورة

(١) سمعد المغربى - ظاهرة تعاطى الحشيش - دار المرفف بمصر - ١٩٦٢ - ص ٤٦٤ .
(٢) تعاطى الحشيش - التقرير الذى - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للعامة - ١٩٦٤ - ص ١٤٢ .

تستحق هذا العقاب الصارم والمعاملة القاسية من الشارع . هذا ما يراه الناس ويعتقده ، وإذا نظرنا الى الموضوع نظرة علمية فثابتنا نجد ان هناك تقسيما قديما للجرائم الى جرائم طبيعية او تقليدية ، وجرائم اصطناعية او قانونية ، أما النوع الاول فهو الجرائم التي تعتبر عدوانا وانتهاكاً للمشاعر الانسانية بالرحمة والامانة وذلك وفقاً لتعريف جاروفالو (١) أي هي الجرائم التي تثير لدى كافة الناس الشعور بالغضب والرغبة في عقاب الجاني والشعور بالارتياح اذا ما نال الجاني عقاباً وبالقلق والغضب اذا أفلت وهي التي قال عنها جاروفالو انها طائفة من الجرائم التي توجد في تشريعاتنا المعاصرة وكانت تعتبر دائماً في جميع الارض وجميع الامكنة أفعالاً معاقبة عليها (٢) . والتي يصفها الدكتور على راشد بأنها التي تنطوي بذاتها على العدوان وانتهاك القيم والأخلاق الاجتماعية الثابتة والحرمان التي يحرص على صيانتها والحفاظ عليها (٣) . أما النوع الثاني من الجرائم فهو الجرائم التي من صنع الشارع أي انها أفعال رأى الشارع تجريمها تحقيقاً لمصلحة المجتمع ، وهي في الأصل ليست أفعالاً مجرمة وتختلف من تشريع الى آخر ، ويتدخل جرائم المخدرات في هذا القسم الثاني أي هي من الجرائم القانونية التي من صنع الشارع أي انها أفعال رأى الشارع تجريمها تخفيفاً لمصلحة

اجتماعية دون أن يكون لهذا التجريم جذورا عميقة من الاقتناع في ضمير الشعب أو المجتمع الذي يواجه هذه النصوص التجريبية والمشرع يخطئ إذ يلجأ الى العقاب دون بذل أي جهود صائقة لدراسة الواقع الذي يؤدي الى المشكلة ومحاولة تغييره بأساليب اجتماعية قبل اللجوء الى قوة القانون

(١) جاروفالو — علم الاجرام (بالفرنسية) الطبعة الثالثة — باريس — ١٨٩٢ — ص ٤٦ — ٧) ولذا فهي تنقسم الى قسمين أولهما : الجرائم التي تعتبر عدواناً على مشاعر الرحمة وتشمل الجرائم ضد حياة الأشخاص والأعمال التي تهدف الى احداث ألم جسدي لهم كقتلهم والتضويبات والمعاملة السيئة بين الآباء والأبناء ، الأزواج ، والزوجات ، وكذلك الأعمال التي تسبب في نفس الوقت ألماً جسدياً وألماً معنوياً كالاعتداء على الحرية الفردية بهدف اثنائي ، والاقتصاب كرها بالحس النمسي ... الخ . ثم تأتي بعد ذلك الأعمال التي تسبب بالضرورة وبطريقة مباشرة ألماً معنوياً كاللطم الكلاب والتشهير وأغراء قاصر بوسائل احتيالية .

أما القسم الثاني من الجرائم فينضمن المساس بالمشاعر الاسامية للابنة وهي تتضمن جرائم الامتدادات المنهية على الملكية كالسرقة والاختلاس والحرق والتخريب كذلك الامتدادات غير المنهية مع خيانة الثقة كالنصب وخيانة الامة والامصار الاختياري والافلاس وانشاء الاسرار والاخلال بحقوق المؤلفين ، وكذلك انتهاكات غير المباشرة للابنة أو للحقوق الدينية للأفراد من طريق الادعاءات الكاذبة أمام الجهات الرسمية كالشهادة الزور ، والتزوير في الأوراق الرسمية وتغيير الاطفال المواليد ... الخ .

(٢) جاروفالو — المرجع السابق — ص ٤

(٣) الدكتور على راشد — تخطيط السلسلة الجنائية في البلاد العربية — منشورات المكتب الدولي للمرجع لمكافحة الجريمة — بغداد — ١٩٦٨ — ص ٨ .

وأوامره وعقوباته القاسية ، ودون محاولة جادة لاقناع المجتمع على أسس عملية سليمة بخطورة المشكلة وآثارها الضارة بالمجتمع بأكمله . فهذه أدنى أولى النقاط التي تثيرها تشريعات المخدرات ، أن المشرع في حمايته لمصلحة اجتماعية اتخذ اتجاهها لا يتجاوب مع ضمير المجتمع ، فحدثت فجوة بين المشرع وأوضاع القاعدة القانونية وبين جماهير المكلفين بهذه القاعدة ونذكر هنا ما سبق أن قاله الفقيه الفرنسي بيليه .

« أن التشريع يستحق احترام الجميع عندما يتجاوب مع الإحساس الذي يجب أن تكون لدى الناس عنه ، عندما يلتزم حدوده ، عندما لا يتعدى على الظواهر المرتبطة بالحرية الفردية ، ومن ناحية أخرى عندما لا يوسع مجال اختصاصه بطريقة مبالغ فيها محاولا فرض الفضيلة أو فعل الخير عن طريق التشريع » (١) .

٢ — تعاطي المخدرات والقيم الأخلاقية :

ننتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى ، ونسأل عما إذا كان موقف الشارع المتشدد بالنسبة لجرائم المخدرات يمكن أن يكون ذا أثر في تغيير اتجاه الناس بالنسبة لهذه الجرائم بحيث تصبح مستنكرة ؟ أي هل يمكن أن يقوم القانون الجنائي بدور تربوي فيثبت لدى الكافة بعض القيم الأخلاقية ويدعمها ؟ وهل يدخل هذا الدور في اختصاص القانون الجنائي ؟ ولبيان ذلك نذكر أنه :

يتنازع قوانين العقوبات اتجاهان ، أحدهما اتجاه مثالي يقيم التجريم على أسس دينية وأخلاقية ، والثاني اتجاه مادي يجعل المصلحة المادية هي مناط التجريم ، ولقد قام التجريم في البداية على أساس مثالي : ديني وأخلاقي ثم أخذت قوانين العقوبات تنسحب تدريجيا من نطاق الدين والأخلاق ، فلا تتعرض بالمقابل للأفعال التي تمس الأخلاق ما دام سلوك الفرد لا يحدث ضررا بالغير أو يزعج أمن المجتمع أو يمس الآداب العامة ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في الجرائم الجنسية والجرائم المتعلقة بالعائلة ، ولعل في استعراض أعمال وتقارير المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات الذي انعقد في لاهاي ١٩٦٤ (١) ما يوضح ما سبق أن ذكرناه من اتجاه قانون العقوبات الحديث نحو الابتعاد عن القيم الأخلاقية ، فالملاحظ أن المحور الذي دارت حوله المناقشة في القسم الثاني من هذا المؤتمر كان هو : هل وإلى أي حد يتدخل قانون العقوبات لتحريم السلوك اللاأخلاقي الذي لا يسبب ضررا لأحد إلا المشتركين فيه باختبارهم كالعلاقات الجنسية بين غير المتزوجين البالغين .

وعلاقات السلوك الجنسى المثلّى بين البالغين أو العلاقات الجنسية بين المحارم ؟ هل يعتبر تدخل قانون العقوبات في هذا الصدد تدخلا في حرية الأفراد ؟ وهل من الملائم بالنسبة للسياسة الجنائية للدولة أن يكون قانون العقوبات مجموعة من الوصايا عن السلوك الواجب اتباعه من الناحية الاخلاقية فتكون النتيجة أن تصبح نصوصه ميتة لأن الأفراد لن يحترموها وسيخرقونها دائما ؟ أم أن المشرع الجنائي يجب أن يستهدف عدم تحريم السلوك الذى يعرف مقدما ان الأفراد لن يحترمونه ؟ خاصة وان السلوك الجنسى يتم في سرية وبرضاء المشتركين فيه ويكون مصدر سرور ولذة لهم ، لذلك فان التوصل الى كشف هذا السلوك يكون امرا بالغ الصعوبة بالنسبة للسلطات المختصة ، وكلما توسع القانون في تحريم صور هذا السلوك كلما قلت نسبة الجرائم التى تصل الى علم السلطات بالنسبة لما يقع منها فعلا ، وهذا مما يضعف احترام الناس للقانون ولسلطات الضبط ؟ وأذن الا يكون من الأفضل أن يكون تجريم السلوك الجنسى في أضيق الحدود ، بمعنى الا يتدخل القانون الجنائي في هذا السلوك الا اذا ترتب عليه اضرار بالغير أو بالاجتماع ، كما في حالات استخدام القوة أو العنف للاكراه على السلوك الجنسى أو اشراك الصغار — في هذا السلوك أو اذا تم في علانية فيكون ماسا بالحياء العام ؟

ولقد انتهى المؤتمر المذكور في توصياته النهائية الى انه لا علاقة للقانون الجنائي بالاعتبارات الاخلاقية والدينية لان هذه الاعتبارات تخص الأفراد وحدهم ، لذلك فقد أوصى المؤتمر بأنه لا مجال لتدخل قانون العقوبات الحديث بالعقاب في كثير من الاعمال كالعلاقات الجنسية بين البالغين غير المتزوجين ، والعلاقات الجنسية المثلية من البالغين بل والزنا كذلك بحجة أن الاخلاص في الزوجية لا تحميه نصوص جنائية . أن مثل هذه المناقشة يمكن أن يثار بالنسبة لتوسيع نطاق التجريم وتشديد العقاب في جرائم المخدرات ، رغم هذا الموقف المتشدد ، فان نصوص قانون المخدرات تخرق يوميا ، ونسبة ما يصل منها الى علم السلطات — وخاصة بالنسبة للتعاطى — لا يقاس ولا يقارن ابدا بما يقع فعلا من افعال يخلع عليها القانون صفة الجرائم ، ونتيجة لذلك ، انه رغم هذه النصوص القاسية ، فان الناس لا يشعرون بوطأتها لانهم غالبا ما يفلتون منها لصعوبة كشف جميع الجرائم التى تقع أو نسبة كبيرة منها ، واذا عمدت السلطات الى احكام الرقابة لتنفيذ النصوص بدقة ، فانها ستضطرب عندئذ الى اتخاذ اجراءات تهمل اعتداء رهيبا على حريات الأفراد . أما بالنسبة للدور القريب لقانون العقوبات ووظيفته في تدعيم القيم الخلقية القائمة فيرى الدكتور خليفة ان موقف المشرع المصرى

(١) راجع — سبر الجنزورى — الجرائم ضد العائلة وضد الاخلاق الجنسية — المجلد الجنائية القومية — مارس ١٩٦٥ — ص ١١٥ — ١٢٣ .

في تجريم تعاطي المخدرات يصلح مثالا على اثر القانون في تقوية القيم الخلقية القائمة . « فقد كان تعاطي الحشيش على شيء من العلانية ولم يكن الكثيرون يخفون انهم من المتعاطين ، بل كان ينظر اليهم على انهم من الظرفاء . ثم اشتدت وطأة التجريم الى جنحة خطيرة ، فجنابة خطيرة عقوبتها الاشغال الشاقة . ويبدو لنا ان هذا الاتجاه القانوني قد زاد القيمة الخلقية في تجريم المخدرات قوة حتى اصبح ينظر الى المدمن خلقيا نظرة اقل تسامحا . . « (١) ويضيف الدكتور خليفة حجة لتعزيز رايه فيذكر انه ليس هناك استنكار خلقي في تعاطي الخمر رغم ما بين المخدرات والخمر من أوجه الشبهما يدل على ان القانون بصراحه على تحريم المخدرات وتشديد العقوبات قد استطاع ان ينقل رايه الى حيز الاخلاق (٢) . والواقع انه يبدو لنا ان تعاطي المخدرات لا يلقى قدرا كبيرا من الاستنكار في قطاعات واسعة من الشعب بل رغم تجريم المخدرات وعدم تجريم الخمر فان تعاطي الخمر يلقى استنكارا اكثر من تعاطي المخدرات في هذه القطاعات الواسعة (بالاختصاص في فئات العمال والفلاحين) ولعل السبب في ذلك يرجع الى عاملين اولهما ما يترتب على تعاطي الخمر من فقدان سريع للوعى وميل الى العنف والمشاجرة والازعاج بعكس تناول المخدرات ، وثانيهما الاعتقاد الخاطئ والمباين بين هذه القطاعات بعدم تحريم تعاطي المخدرات في الاسلام وان تعاطيها مكروه فقط بعكس الخمر التي توجد نصوص قرآنية صريحة لتحريمها . والواقع انه اذا كان القانون الجنائي يمكنه ان يقوم بدور تربوي في تدعيم بعض القيم الاخلاقية ، فانه لم ينجح في ذلك بالنسبة للمخدرات ، بل ان نظرة الكثير من الناس الى تعاطي المخدرات ليس فيها من الاستنكار الاخلاقي ، وان كان تشديد العقاب قد أدى الى زيادة الحرس والتخفي والانتكار الظاهري لكل ما يتعلق بالمخدرات . وذلك خشية العقوبة الصارمة .

٣ - تعاطي المخدرات والقيم الدينية :

كذلك لعله من الاسباب التي تقلل من فاعلية القاعدة القانونية بالنسبة للمخدرات هو اعتقاد فئات كبيرة من الناس ان الدين الاسلامي لا يحرم تعاطي المخدرات ، فبين القطاعات المريضة من العمال والفلاحين التي يلعب الدين دورا هاما على حياتها والتي تثبت البحوث انتشار تعاطي المخدرات بينها نسبة كبيرة لا تستند القاعدة القانونية في اعتقادهم — الى قاعدة دينية تدعم القاعدة القانونية وتقوى من اساسها . كذلك يبدو في نظر هذه الجماهير ان موقف الشارع على قدر كبير من التناقض فبينما يحرم

(١) الدكتور احمد خليفة — النظرية العامة للتجريم — دار المعارف بمصر — ١٩٥٩ — ص ١٢٤ .

(٢) الدكتور احمد خليفة — المرجع السابق — ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

بالنسبة لتعاطي الخمر ، بل يبيح هذا الفعل تماما ، رغم ان الاثر المترتب على تعاطي الخمر او المخدرات متشابه ، بالإضافة الى وجود نصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية تحرم تعاطي الخمر ، الامر الذي لا يتواءم بالنسبة للمخدرات .

ويتضح الاعتقاد في عدم تحريم الدين لتعاطي المخدرات من نتائج بعض البحوث مع ملاحظة ان مفهوم الدين هنا هو مفهومه في اذهان الناس وليس ما ينطوى عليه الدين من احكام فعلا . ففي بحث تعاطي الحشيش الذي اجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية نجد ان ٦١ ٪ من المتعاطين يقررون ان الحشيش مكروه في الدين وليس محرما ، ١٩ ٪ يذهبون الى انه غير مكروه او محرم اى ان ٨٠ ٪ من المتعاطين يرون ان الدين في جانبهم (١) وفي بحث الدكتور سعد المقرئ (٢) عن ظاهرة تعاطي الحشيش نجد ان ٨٤ ٪ من المتعاطين (خارج السجون) ، ٩٦ ٪ من المتعاطين المسجونين ، ٧٣ ٪ من غير المتعاطين يعتقدون ان تعاطي الحشيش لا يتعارض مع الدين ، كذلك فهناك ٧٤ ٪ من المتعاطين العاديين (خارج السجون) ، ٩٦ ٪ من المتعاطين المسجونين ، ٣٩ ٪ من غير المتعاطين يعتقدون بعدم وجود آيات صريحة تحرم المخدرات . ويفسر أفراد البحث اعتقادهم بعدم تحريم الحشيش دينيا بان ذلك يرجع الى ان الحشيش غير ضار بالصحة ولا يذهب بالعقل ولا يثير الغضب والعنف كما هو الحال في الخمر ولذلك فلا يوجد نص صريح واضح على تحريم المخدرات في الدين — والا لما اغفلت النصوص الدينية هذا الامر ، ويتربط على ذلك ان مجموعة كبيرة من المتعاطين يؤدون الفرائض الدينية بانتظام دون ان يرون في ذلك اى تعارض من بينهم ٤٤ ٪ يصومون ويصلون بانتظام ، ٢٤ ٪ يصومون ويصلون بصورة متقطعة ، ١٢ ٪ يصلون ويصومون نادرا ، ٢٠ ٪ لا يصلون ولا يصومون واذن فان مجموعات كبيرة من الناس سواء ممن يتعاطون المخدرات او لا يتعاطونها لديهم اعتقاد بان الدين لا يحرم تعاطي المخدرات كما يفعل بالنسبة للخمر فكان الدين لا يلعب دور العامل المانع والمثبط كما هو المفروض ، بل على العكس يلعب دورا مشجعا او على الاقل دورا محايدا بالنسبة للتعاطي . فالمقاعدة القانونية التي تحرم تعاطي المخدرات لا تسندها قاعدة دينية ، بل على العكس تقاومها وتتف ضدها .

ولسنا في حاجة الى تأكيد زيف هذا الاعتقاد الذي يسود بين جمهور كبير من المتعاطين وغير المتعاطين ، فالاسلام يهدف الى حفظ عقول الناس لان في حفظها حفظ لكيان الامة الاسلامية .

(١) تعاطي الحشيش — التقرير الثقل — المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية — مارس ١٩٦٤ — ص ١١٣ .

(٢) سعد المقرئ — ظاهرة تعاطي الحشيش — دار المارم بمر — ١٩٦٣ ص ١٢٩ .

ولقد أصدرت دار الإفتاء بالجمهورية العربية المتحدة فتوى عام ١٩٤٠ تناولت فيها حكم الشرع في تعاطي المواد المخدرة والاتجار فيها وزراعتها وفى الربح الناتج عنها (١) ومما ورد بهذه الفتوى بشأن التعاطي أن تعاطيها « حرام لأنها تؤدي الى مضر جسيمة ومفاسد كثيرة فهي تفسد العقل وتفكك بالبدن الى غير ذلك من المضار والمفاسد . . . » . وقد قال فى ذلك بعض علماء الحنفية : « ان من قاتل بحل الحشيش زنديق مبتدع » . كما قال فى التعاطي شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته : « ان الحشيش حرام يحد متناولها كما يحد شارب الخمر ، وهى اخيث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير فى الرجل تخلف وديانة وغير ذلك من الفساد ، وانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهى داخلة فيها حرمة الله ورسوله من الخمر والسكر لفظا ومعنى » . ونقل عن ابن البيطار من الأطباء : « ان الحشيشة التى توجد فى مصر مسكرة جدا اذا تناول الانسان منها قدر درهم أو درهمين وقبائح خصالها كثيرة وعد منها بعض العلماء مائة وعشرون مضره دينية ودنيوية وقبائح خصالها موجودة فى الافيون وفيه زيادة مضار » ما قيل الحشيش والافيون يسرى على مشتقاتها وغيرهما من المخدرات ما دامت تحدث نفس الاثر والمضار . اما بالنسبة للاتجار والزراعة والاستخراج ، فان هناك حكم عام بأن ما حرم الله الانتفاع به يحرم بيعه واكل ثمنه ، كما أن فى ذلك اعلة على المعصية وهو ما حرمه الله تعالى اذ قال فى كتابه الكريم : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . هذا بالإضافة الى أن تعاطي المخدرات والاتجار فيها وزراعتها معصية أخرى بعد ان نهى عنها ولى الامر بالقوانين التى وضعت لذلك لوجوب طاعة ولى الامر فيما ليس بمعصية لله ورسوله .

ورغم وضوح هذه الاحكام بما لا يحتل الشك أو اللبس فى مضمونها ، ناهيا لاتجد سبيلها الى الناس عن طريق وسائل الاعلام التى يمكنها ان تقوم بدور رئيسى فى تغيير اتجاهات الناس ولا تترك لصرامة القوانين والعقوبات .

٤ - تعاطي المخدرات والظروف الدافعة له :

عندما يتصدى المشرع لعلاج ظاهرة اجتماعية — كتعاطي المخدرات — فيجب أن تكون لديه وعى بأبعاد هذه الظاهرة ، والعوامل التى تصاحب أو تشجع وجودها ، ولعل أهم واجب له هو التعرف على الظروف الدافعة

(١) راجع نص الفتوى فى كتاب « فتاوى المخدرات العربى الجديد » بقلم السيد حسن البثال ، وفؤاد محمد على — عالم الكتب — طبعة أولى — ١٩٦١ .

الى التعاطى ومحاولة علاجها قبل استخدام سلاح التشريع العقابى .
 وسنحاول فيما يلى — عن طريق الاطلاع على بعض البحوث — التعرف
 على هذه الظروف التى تدفع — أو على الأقل تصاحب — تعاطى المخدرات
 بين جماهير واسعة من الشعب . ويلاحظ أن تركيزنا على التعاطى بالذات
 أمر مقصود حيث أن لب المشكلة يكمن فى التعاطى لان تعاطى المخدر يؤدي
 الى ازدياد الطلب عليه ، والطلب على المخدر هو الذى ينشئ المنتج والموزع
 ومسائر المشترين فى عملية اعداد المخدر للتعاطى ، كما أنه بالنسبة لمنتجى
 المخدرات وموزعيها لا يعدو الأمر أن يكون نوعا من النشاط الاقتصادى
 الجذاب لكثرة ما يدره من ربح ، خاصة وأن هذا الربح يتضاعف كلما زادت
 سرامة القانون واشتدت رقابة رجال الأمن ليقابل ازدياد المخاطرة التى
 يتعرضون لها فى تعاملهم بالمواد المخدرة .

ولنعد الى البحوث التى تناولت الظروف الدائمة الى التعاطى ، والظروف
 التى تؤدي الى استمراره فى التعاطى ، لنجد أنه فى البحث الذى أجراه المركز
 القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة عن تعاطى الحشيش يتضح أن أهم
 الأسباب الى بدء التعاطى لأول مرة كما يقررها المتعاطون هي « مجارة
 الأصحاب » و « والفرفشة » و « حب الاستطلاع » و « اظهار الرجولة »
 كذلك كان لحالات القلق الناتجة عن المشاكل الاقتصادية والعائلية ومشاكل
 العمل والمشاكل النفسية دور فى بدء التعاطى أما بالنسبة لتعاطى الأفيون
 فقد جاء على قمة الأسباب الدافعة الى التعاطى سبب آخر هو « تحل
 مشاكل العمل » (١) ، هذا ما ورد على السنة المتعاطين ، وثمة نتيجة هامة
 وردت فى هذا البحث وهى أن حجم التعاطى الذى يقاس بنسبة الانسحاق
 على المخدر من دخل الفرد وبعده مرات التعاطى شهريا والكيفية المتعاطاة
 فى المرة الواحدة يزداد مع سوء الظروف الاجتماعية المثقلة فى زيادة عدد
 ساعات العمل اليومى وانخفاض مستوى الدخل الاساسى للفرد (٢) .

وفى بحث الدكتور سعد المغربي تدور أسباب التعاطى والاستمرار
 فيه حول محور واحد هو الرغبة فى السرور والمرح نتيجة شعورهم بهوم
 ومشكلات يرغبون فى التخفيف منها ونسيانها ، ويفسر الباحث هذه الأسباب
 بأنها لا تعدو أن تكون دلالة على أنهم يعانون من قدر كبير من القلق والتوتر
 الذى يتخففون منه من طريق المخدر ، ومعاناة القلق والتوتر يعنى أن لهم
 حاجات غير مشبعة ، وهم لا يجدون سبيلا آخر لاشباعها سوى تعاطى
 المخدر لخفض القلق والتوتر فالمخدر — فى رأى الباحث — أصبح بالنسبة
 لهم هدفا بديلا عن الاهداف الاصلية التى كان المفروض أن يصلوا اليها
 فيحققوا الاشباع لداومتهم وحاجاتهم (٣) ، ويستطرد الباحث فى بيان

(١) تعاطى الحشيش — التقرير الثانى — المصدر السابق — ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) تعاطى الحشيش — المصدر السابق — ص ٩٩ .

(٣) الدكتور سعد المغربي — ظاهرة تعاطى الحشيش — المصدر السابق ٤٥٨ .

الحواجز التي تعوق حركتهم لاشباع حاجاتهم سواء بالنسبة لوضعهم الطبقي أو لوضعهم الاقتصادي أو لضائقة وانعدام منافذ السلوك الاستبدالي أى عدم وجود مخارج بديلة يخفضون عن طريقها قلقهم وتوترهم الناتج عن عدم اشباع حاجاتهم كممارسة الهوايات أو الفنون أو غير ذلك ، هذا بالإضافة الى صلابة القوانين — وجمود التقاليد والقيم العالمة . ويرى الباحث أنه نتيجة لهذه الحواجز فإن الفئات التي تلجأ الى المخدر تنقسم بعدم التفكير الواقعي في مشكلاتهم والهروب منها ومن الواقع عن طريق تعاطي المخدر ، ويساعد على الالتجاء الى هذا السبيل اثر القدوة والمثل الاعلى والصحية (١٣).

واذا كان هذا التفسير يلقي ضوءا على الظروف التي تسبب وتصابح الإقبال على تعاطي المخدرات ، فإنه يفسر لنا كيف ان العقاب الرادع لا يساعد على حل المشكلة ولن يمنع التعاطي لانه تجاهل الاسباب الدافعة اليه ، وقد لوحظ في البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن فئة المتعاطين الذين انقطعوا لفترة معينة عن التعاطي ثم عادوا اليه لم يذكر منهم أن من أسباب الانقطاع عن التعاطي « الخوف من العقوبة القانونية » الا هـ / فقط ، ويعلق على ذلك كاتب التقرير بان ظاهرة التعاطي ترتكز على جنور سيكولوجية عميقة أقوى من أن تقطعها أخطار محتملة (١٤) (وهى الخوف من القانون) .

٥ — خلاصة أسباب اخفاق التشريع في مواجهة مشكلة المخدرات :

يتضح من الاستعراض السابق لاسباب قصور التشريع الصارم عن مواجهة المشكلة وعدم فاعلية القاعدة القانونية في الحد من انتشار هذه الظاهرة . ان هناك فجوة كبيرة وهوة واسعة بين القاعدة القانونية وتناولها للمشكلة وبين الواقع الاجتماعى ونظرة الافراد الى مشكله المخدرات — وبالأخص التعاطي — فالقاعدة القانونية قد رجمت فعل التعاطي الى مصاف الجنايات الخطيرة أى جعلته في مرتبة القتل والسرقة المشددة والتزوير والاختلاس وسائر الجنايات الخطيرة ، بينما لا ينظر الناس الى تعاطي المخدرات هذه النظرة القاسية ولا يتصورون ان يكون بهذه الخطورة . بل انهم لا يستنكرونه ، ويلقى تشجيعا في كثير من الاوساط ، بل ان تناوله يكون من بين أسباب « اظهار الرجولة » ولا يرى الناس فيه أى تعارض مع الدين ، بل انهم يقومون بواجباتهم الدينية كالصوم والصلاة ومع ذلك يتعاطون المخدر دون ان يشعروا بان ثمة تعارض بين الفعلين بل هم

(١٣) الدكتور محمد المغربي — المصدر السابق — ص ٥٩ وما بعدها .

(١٤) تاملنى الحشيش — المصدر السابق — ص ١٠٧ .

يمجبون من موقف المشرع الذى يبيح تعاطى الخمر ويحرم تعاطى المخدرات رغم تشابه الاثر الناتج عن كليهما ورغم وجود نصوص دينية صريحة تحرم الخمر دون المخدرات ، وأخيرا فإن المشرع فى تناوله لمشكلة المخدرات لم ييخذل أى عناية فى التعرف على أسباب وظروف التعاطى ، وقد رأينا أن الاعتماد على التعاطى ليس فعلا اختياريا محضا ، بل أن التعاطى يرتبط بعدم اشباع الحاجات الأساسية للأفراد وما يترتب على نقص الاشباع من مؤثرات لاتجد منافذ لخفضها سوى اللجوء الى المخدر ، ولذا فإن حجم التعاطى يتناسب طرديا مع سوء الظروف الاجتماعية . لا شك أن المشرع بهذه الظروف والاسباب يجعله أقرب الى فهمها ومن ثم الى تناولها بكفاءة أكثر بحيث تصبح للقاعدة القانونية ارتباطا أكثر بالواقع الاجتماعى وبالتالي تلقى احتراما أكثر من جماهير المكلفين بها .

٦ - مظاهر اخفاق التشريع فى مكافحة المخدرات :

يترتب على هذه الاسباب السابقة ما اشرنا اليه من وجود فجوة بين القاعدة القانونية وبين الواقع الاجتماعى وقصور فى تحقيق التشريع لغرضه . فى مكافحة المخدرات ، ولعل أهم مظاهر هذا الصور وهى نفسها مظاهر الفجوة بين القاعدة القانونية والواقع الاجتماعى هى :

— ان تشديد التشريع لم يترتب عليه أى انخفاض فى نسبة جرائم المخدرات . بل على العكس تؤكد الإحصاءات الجنائية ارتفاعا متزايدا فى نسبة المقبوض عليهم فى جرائم الاتجار والتعاطى بالإضافة الى ازدياد نسبة الضبط من كميات المخدرات المصادرة ، صحيح أن بعض السر فى ازدياد هذه الإحصاءات يرجع الى نشاط متزايد لرجال مكافحة المخدرات الا أن هذا يعنى أنه رغم زيادة نشاطهم بشكل ملحوظ فإن هذا يقابله نشاط أكبر من جانب تجار المخدرات كما يلاحظ أن نسبة ما يضبط فى قضايا المخدرات سواء فى الاتجار او التعاطى لا يمثل الا نسبة قليلة مما يتم التعامل فيه . وتعاطيه فعلا .

— نتيجة أخرى تابعة هى ازدياد السجون بالحكوم عليهم فى قضايا المخدرات حتى لقد بلغت نسبة المحكوم عليهم المودعون فى السجون المصرية سنة ١٩٦٧ فى قضايا المخدرات ٣٧٥ ٪ وهى أعلى نسبة إذ أن المحكوم عليهم فى جرائم النفس تبلغ نسبتهم ٢٣٩ ٪ ، والمحكوم عليهم فى جرائم المال ٢٠٤ ٪ . ويلاحظ أن السجن لا يفيد فئة المتعاطين لأنه لا يعالج الاسباب التى دعت الى التعاطى ، لا يعالج أسباب القلق والتوتر الناتجة عن عدم اشباع الحاجات الأساسية ، بل على العكس فإن السجن يزيد من التوتر ويدفع الى اللجوء الى المخدر ، بل أن عملية الوجود داخل نفسها لا تمنع من التعاطى ، فكثيرا ما يفلح المسجونون فى تهريب المخدر الى داخل .

للسجن ونعاطيه بالداخل . أما فئة تجار المخدرات فهم يسحقون العتابل فعلا . ولكن كما سبق ان قلنا فإن الطلب على المخدر (نتيجة انتشاره التعلطى) هو الذى ينشئ فئة المنتجين والتجارين فى المخدرات ، وإذا أمكن الحد من مشكلة التعلطى ، وقل الطلب على المخدر فإن هذا لن يشجع على الاستثمار فى تجارة المخدرات .

نتيجة لثالثة هى عدم اقتناع الناس بالقاعدة القانونية وعدم احترامهم لها ، وقد تبين ذلك من عدم انخفاض نسبة جرائم المخدرات كما يظهر لنا ذلك من نتائج بعض البحوث . ففى البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لاحظنا أن « الخوف من العقوبة القانونية » يعتبر عاملا ذا أهمية ضئيلة جدا (٥ ٪) فى انقطاع بعض المتعلمين فترة من الوقت من تعلطى المخدرات كذلك لم يكن لتشديد العقوبة ورفعها الى مرتبة الجنائية (قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) اثر له دلالة فى اقلال المتعلمين من تعلطيههم للشيش فقد ذكر ٥٥ ٪ من المتعلمين بأن تعلطيههم قد قل ، بينما ذكر ٥٥ ٪ ان تعلطيههم قد زاد او بقى كما هو ، كذلك ذكر ٥٨ ٪ من العينة الضابطة ان تعلطى الحشيش بين الناس قد زاد او بقى كما هو بعد تشديد العقوبة (١٨) كذلك لم يكن للمتعلطين اتجاه موحد نحو العقوبة الحالية للمتعلطين فقد وقف ما يقرب من النصف الى جانبها ، ومثلهم ضدها مما يوضح « أن القانون فى واد والمتعلطين فى واد آخر ، فليس ثمة اتجاه نفسى غالب لديهم نحوه لا بالقبول ولا بالرفض » كذلك مشكلة الحشيش فى المجتمع ، ويقول كاتب التقرير فى ذلك ان المرجح على ضوء ما توحى به كثير من البيانات أنهم لا يشعرون بأن فى الامر مشكلة (١٩) . والواقع أن هذا تعبير صادق عن الوضع فعلا ، فجماهير المتعلطين لا ترى فى الامر مشكلة تستحق هذا الاهتمام المبالغى فيه من الشارع .

نتيجة أخيرة للفجوة بين القاعدة القانونية والواقع الاجتماعى هى عدم اقتناع رجال القضاء بقسوة العقوبات وملاءمتها لجرائم الاتجار والتعلطى فى المخدرات والنتيجة هى اتجاه القضاء الى تلمس أسباب التخفيف أو البراءة للمتهمين ، صحيح أن الشارع قد ضيق من أسباب التخفيف فهو لا يجيز انقاص مدة الحبس من ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات فى حالة التعلطى أما فى حالة الاتجار فإنه لا يجيز أصلا تطبيق المادة ١٧ ويكتفى بإجازة النزول الى العقوبة

(١) تعلطى الحشيش - المصدر السابق - ص ١٠٧ ، ١٠٨ - ويلاحظ أنه فى بحث الكور سعد الفريى عن ظاهرة تعلطى الحشيش ان الاغلبية العظمى من هيئة البحث ذهبت الى أنه رغم قسوة القانون فإن الاتجار والتعلطى زاد أو بقى كما هو - وان القانون لا يكفل حل مشكلة الحشيش نهائيا وان العقوبات القانونية لا تحل المشكلة - راجع المصدر السابق ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٢) تعلطى الحشيش - المصدر السابق - ص ١٩٦ .

انتالنية مباشرة فقط للعقوبة المقررة للجريمة ، الا انه — اى الشارع — لا يمكن شيئا بالنسبة للبراءة حيث تكون البراءة أو الإدانة بحسب اقتناع القاضى ، لذلك فان القضاء — اقتناعا منهم بقسوة العقوبات — يتلمسون أسباب حضية القضاء بالعقوبات الصارمة ، والنتيجة ليست هى ما أرادها الشارع . هذه هى النتائج ، وسبق أن بينا بعض أوجه القصور فى هذا العلاج .

٧ — وجهة نظر فى مكافحة مشكلة المخدرات :

وأخيرا نأتى الى ختام هذه الدراسة الموجزة عن تشريعات المخدرات فنقول ان التشريع وحده غير كاف لمواجهة مشكلة اجتماعية خطيرة كمسكلة المخدرات . لاشك انه من واجب المشرع أن يتصدى لهذه المشكلة الخطيرة التى تؤثر تأثيرا مباشرا على الانتاج ، كما تؤثر فى صحة المواطنين وسلامتهم ، بالإضافة الى انها تعتبر مشكلة اقتصادية اذا نظرنا الى الاموال الطائلة التى تنفق فى المكافحة واجراءات التحقيق والمحكمة وتنفيذ العقوبات فى السجون ، فالمشكلة اذن متعددة الجوانب وخطيرة ولا شك أن من واجب المشرع أن يتصدى لها ، ولكن يجب أن يذكر المشرع أن هذه المشكلة مشكلة اجتماعية فى المقام الاول . هذا من ناحية ، والناحية الأخرى أن التشريع وحده غير كاف لمواجهة هذه المشكلة .

أما بالنسبة للناحية الاولى ، فلاشك انه قد ثبت من الخطأ الفادح أن يتصدى الشارع لعلاج أو مكافحة ظاهرة اجتماعية أو مشكلة اجتماعية بنصوص عقابية دون أن تكون له أى دراية أو المسام بأبعاد هذه المشكلة وطبيعتها والعوامل والظروف المسببة لها ، أن المشرع الجنائى يجب أن يحرص على أن تكون القاعدة الجنائية مطابقة للاحتياجات الاجتماعية والواقع الاجتماعى ، وهذا يقتضى العلم والدراية بهذا الواقع وتلك الاحتياجات ولا يكون ذلك الا من طريق الدراسة العلمية للمجتمع وسلوك أفرادها ، لا يكون الا عن طريق استخدام العلوم الاجتماعية وبالأخص علم الاجتماع القانونى ، فمن طريق هذه العلوم ومناهجها يمكن التعرف على الواقع الاجتماعى ، وعلى الظواهر الاجتماعية والأسباب الدافعة الى نشوئها واستمرارها ، كما يمكن التعرف على اتجاهات الرأى العام ، والمتخصصين بشأن مشروعات القوانين التى يراد إصدارها ، كما يمكن قياس الآثار المترتبة على تطبيق ، بعض التشريعات التى يراد تعديلها . أن عملية التشريع لم تعد وفقا على رجال القانون فقط ، بل يجب أن يدخل فى لجان اعداد القوانين رجال الاجتماع والاقتصاد والطب وغيرهم ، فعملية التشريع لا يجوز أن تبقى مجرد صياغات فنية محكمة للنصوص واستماتة بنظريات فقهية اجنبية ومجموعات من قوانين الشرق والغرب ، لقد عفا الزمن على هذا الاتجاه ونتيجته الحتية أن يصبح المشرع ونصوصه فى واد — وجماهير المكلفين بالقاعدة القانونية فى واد آخر ، وتشمل

القاعدة القانونية في تحقيق هدفها وتظل المشكلة قائمة دون حل او علاج .

ان مهم مشكلة تعاملى المخدرات والاسباب الدافعة اليها ، وقد رأينا ان الاقبال على التعاملى يرتبط بسوء الظروف الاجتماعية وينقص في اشباع الحاجات الاساسية للانفراد وما يترتب على هذا النقص من توترات لا تجد لها منافذ لخضوعها سوى الالتجاء الى المخدر، ان فهم مشكلة التعاملى على هذا النحو يلقى على الدولة واجبا يجب ان تؤديه قبل الالتجاء الى التشريعات القاسية واخذ الافراد المتعاملين بالشدة ، ان واجبها الاساسى هو تحقيق الحد المناسب من الحاجات الاساسية للانفراد التى تكفل لهم حدا مناسباً من الاستقرار النفسى الذى يقلل من قلقهم وتوترهم ، كما ان عليها ان تهيم من المنافذ السوية التى تساعد على خفض التوترات الناشئة عن المشكلات التى يقابلها الافراد في حياتهم ، هذا هو الواجب الاساسى للدولة الذى يجب ان تسمى الى تحقيقه . كما ان فهم الدولة للمشكلة على هذا النحو سوف يجعلها تبتد النظر في عقوبات السجن القاسية والغرامة الباهظة التى توقعها على من يتعاملون المخدرات — وهم في اغلبهم من طبقة الكادحين من العمال والفلاحين — فان هذه العقوبات لن تفيد في علاج التعاملى لانه ليس سلوكا اختياريا محضا يلجأ اليه الفرد بارادته المنفردة ويستغنى عنه اذا قسونا عليه في العقوبة بل ان مثل هذه العقوبات تزيد من مشاكل الافراد وأسرهم وبالتالي تزيد من توترهم ان البحث عن تدابير بديلة عن السجن والغرامة بالنسبة لمعاملى المخدرات امر جدير باهتمام المشرع .

اما الناحية الاخرى وهى عدم كفاية التشريع وحده لمواجهة المشاكل الاجتماعية فقد نكلمنا عن ذلك عندما ذكرنا واجب الدولة في العمل على توفير الحاجات الاساسية للانفراد وعلى توفير المنافذ السوية لخفض توتراتهم النفسية ، يضاف الى ذلك ناحية اخرى وهى واجب اجهزة الاعلام المختلفة في اظهار المشكلة — مشكلة التعاملى — بابعادها الحقيقية دون مغالاة او مبالغة لا يصنعها رجل الشارع لانه يرى والده وجده وجيرانه كانوا يتعاملون الحشيش ومع ذلك لم يحدث الموت السريع الذى حدثتهم عنه اجهزة الاعلام ، فيجب ان تستند اجهزة الاعلام في بياناتها على الحقائق العملية وعلى الارقام الاحصائية فليس اكثر اقتناعا او قبولا من الحقائق المجردة من التزويق والمبالغة، وأن تهتم بالدراسات العملية في سلوك الافراد واتجاهاتهم ، فمن طريق فهمها للسلوك يمكنها توجيه حملاتها الاعلامية ، وقد رأينا مما سبق ان هناك اعتقاد شائع بين المتعاملين وغير المتعاملين بأن الدين لا يحرم تعاملى المخدرات ، وانه لا تعارض بين اداء الواجبات الدينية وبين تعاملى المخدرات ، ان مثل هذا الاعتقاد المزيف الشائع يجب ان يكون محل اهتمام هيئات الاعلام لبيان وجه الحقيقة على اوسع نطاق . والامثلة كثيرة ، لكن المهم الذى نؤكد عليه هو ضرورة الاستناد الى نتائج البحوث العلمية الاجتماعية في مجال الاعلام .

* - خلاصة :

ويعد . . فان موضوع تشريعات المخدرات يحتاج الى دراسات مستفيضة وقد اكتفينا هنا بمجرد عرض مختصر لجوانب المشكلة في تصورنا وهي مشكلة التجاء الشارع الى العقوبات الصارمة لتناول مشكلة اجتماعية دون أن يستند الى معرفة بالواقع الاجتماعي الذي تطبق فيه تشريعاته ، وما يترتب على ذلك من حدوث فجوة أو هوة تؤدي الى فشل التشريع في تحقيق أغراضه ، وهي مشكلة ليست قاصرة على موضوع المخدرات ، بل ان ثمة تطبيقات كثيرة في جوانب حياتنا تحتاج منا الى اهتمام ودراسة .

Finally, in our point of view we find that legislator should have tried to consider the factors of the drug problem and to understand and try to change the attitudes of the people towards the problem before using severe penalties, and aggravated measures.

We think that conducting series of researches in the field of sociology of law to recognize the prevailing attitudes towards drug consuming would help very much in the long run in the process of rationalizing criminal legislation.

DRUG LEGISLATION IN U.A.R.

Dr. Samir El Ganzoury.

In spite of the firm and severe attitude of the Egyptian legislator towards drug consumers, the violation of such legislations is growing more and more. This phenomenon has to be examined thoroughly to find out the factors lying behind the non-effectiveness of the legal norm. The failure of the norm has many features such as, continuous increase of drug crimes detected by the authorities, and of prison inmates serving long periods for drug crimes (37,5% at 1967), tendency between judges to release (acquit) many of the accused people instead of applying severe penalties.

We think that the failure of the legislation in confronting the drug problem is due to the wide gap which exists between the law and the attitude of the people towards drug consumption. While the legislator considers drug consuming in the same level of seriousness as homicide and aggravated theft people do not share him the same view. They do not look so serious to drug consuming, it is not a disgraceful behavior. On the contrary between some categories (labourers and Fellahs) drug using is a prevailing behavior and to some extent encouraged.

Another point must be added ; drug users believe that their behavior does not contrast with their religion. They perform their prayers and other religious duties in the mean time they use drugs. But they find that alcohol consuming is anti-religious, the Koran prohibited it in explicit terms and is considered a big sin. So it is very strange and astonishing - in their view .. that the law keeps free (legal) alcohol consuming while prohibiting drug using.

In addition, it was found in some scientific researches that the volume of drug consuming is positively in connection with the in-appropriate social conditions of the consumers. The results of the researches do tell us that drug consuming is the outlet of the tensions caused by the non-satisfaction of the basic needs of the consumers.

البرنامج التدريبي لضباط الشرطة العسكرية

نظم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية برنامجا تدريبيا لضباط الشرطة العسكرية للتدريب على الاساليب الحديثة في الكشف عن الجرائم مع الإحاطة بمختلف أنواع الأدلة القضائية والطرق الصحيحة في ضبطها وجمعها وعرضها أمام السلطات القضائية المختصة ، فضلا عن تزويدهم بالمعلومات الضرورية في مجال العلوم الجنائية المساعدة والنواحى القانونية المتعلقة بجرائم أمن الدولة . وقد تضمن هذا البرنامج محاضرات في المواد التالية :

- ١ — القواعد العامة في الكشف عن الجريمة .
- ٢ — الأدلة المادية في التحقيق .
- ٣ — الطب الشرعى .
- ٤ — الوسائل الحديثة في عمليات الاستدلال والتحقيق .
- ٥ — تروير وترفيف المستندات والكتابة السرية .
- ٦ — علم الاجرام وعلم العقاب .
- ٨ — جرائم أمن الدولة .

الاجتماعات الأساسية في المناقشات

كان النظام المتبع يقتضى بأن يعرض كل صاحب بحث مقدم للندوة عرضا وجيزا لبحثه ، على أن يفتح باب المناقشة فيه فور انتهاء العرض .

وقد حرص الأساتذة الذين حضروا الندوة ، وحرصوا على متابعة أعمالها في جلساتها الثلاث التي عقدت ، على الاشتراك الإيجابي في المناقشات الخصبة التي دارت حول التقارير المقدمة للندوة .

ونحاول في هذا التقرير الوجيز أن نشير الى أبرز هذه المناقشات .

الموضوع الأول — علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية :

بعد أنلقى الأستاذ السيد يس عرضا وجيزا لبحثه ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التي احتواها البحث .

فقرر الدكتور محمد عزت حجازي أن البحث يتكلم عن فروض علم الاجتماع القانوني ومشكلاته ، مع أنه من الواضح أن المقصود الحديث من مسلمات علم الاجتماع القانوني . وقد وافق صاحب التقرير على هذه الملاحظة . وأبدى الدكتور سيد عويس ملاحظة حول ما جاء بالبحث بصدد دراسة مشكلة الصراع والقانون من أن « هناك نظما قانونية يمكن ألا نجد أى رابطة مباشرة تربطها بالصراع مثل الزواج والميراث » . وقرر أنه حتى بالنسبة لهذه النظم يمكن أن نلاحظ وضوح ظاهرة الصراع .

وقرر الدكتور محمد عزت حجازي أن البحث كان ينبغي عليه أن يتحدث عن أنواع الصراع إذ لا يكفى مجرد الإشارة المجاملة الى أن القانون يرتبط بالصراع ارتباطا وثيقا . كما أن البحث أغفل — في نظره — دراسة موضوع هام وهو ذاتية علم الاجتماع القانوني . وأجاب الأستاذ السيد يس بأنه لم يشأ أن يتعرض لهذه النقاط التفصيلية ، خصوصا وقد سبق له أن أوفاهما حقها في دراسته المنشورة في المجلة الاجتماعية القومية بعنوان : « صلاح عبد المتعال : هل يهدف علم الاجتماع القانوني . وتسائل الأستاذ عليه ؟ ورد الأستاذ السيد يس ، بأن علم الاجتماع القانوني لا يختلف عن غيره من العلوم ، وما دام هدف كل علم صياغة قوانين علمية ، فعلم الاجتماع القانوني يهدف الى ذلك أيضا .

ودارت مناقشة حول المعيار الذى ينبغي الاعتماد عليه لتمييز بحوث علم الاجتماع القانونى . وذهب الأستاذ محمد نور فرحات الى أن هناك ثلاثة أنواع لبحوث علم الاجتماع القانونى . « فهناك دراسات نظرية في علم الاجتماع القانونى ، وهناك دراسات تطبيقية في علم الاجتماع القانونى لترشيد المشرع ، وأخيرا هناك دراسات متخصصة في علم الاجتماع القانونى ، وهى التى تتناول الظواهر الاجتماعية القانونية بالدراسة كدراسة الجريمة (علم الإجرام) ودراسة العقوبة (علم العقاب) ودراسة السلطة (علم السياسة) .

وقرر الدكتور سمير نعيم أن معيار بحوث علم الاجتماع القانونى ينبغي أن تستند الى الفكرة المعروفة في الفكر الاشتراكي والتي ترى أن هناك بناء تحتيا يشمل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، وهناك بناء فوقيا يقوم عليه ، ويشمل الدين والأخلاق والقانون أيضا . على هذا الأساس يمكن دراسة الظواهر القانونية من وجهة النظر الاجتماعية .

الموضوع الثاني — بحوث علم الاجتماع القانونى في مصر :

بعد أن التى الأستاذ على حسن فهمى عرضا وجيزا لبحثه ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التى احتواها البحث .

أثار الدكتور ثروت انيس الاسيوطى عددا من الملاحظات حول ما جاء بالبحث من اشارات نقدية لبحوثه ، وخصوصا الإشارة الى كتاب « الأسرة بين الاقتصاد والدين : الجزء الثانى : الشريعة المسيحية » الذى ذكر فيه أن المسيحية عرفت الاشتراكية في صورة بدائية . وقد أيد وجهة نظره بعدد من المراجع التى ترى أن المسيحية في عهودها الأولى عرفت نظاما اشتراكيا . وكانت وجهة نظر الأستاذ على فهمى أنه لا يجوز تطبيق مصطلحات معاصرة مثل الاشتراكية على عهود قديمة لم تكن هناك ظروف موضوعية فيها تسمح بنشأة نظام مثل الاشتراكية وثيق الصلة بالعهود الحديثة .

وأشار الدكتور سمير الجنزورى الى أن البحث ما دام يؤرخ لبحوث علم الاجتماع القانونى في مصر فقد كان ينبغي عليه أن يشير الى بحث توحيد العقوبات السالبة للحرية ، الذى قام به قسم بحوث العقاب بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٥٨ (المعهد القومى للبحوث الجنائية آنذاك) إذ يمكن أن يعتبر هذا البحث من أوائل بحوث علم الاجتماع القانونى عندنا .

غير أن الأستاذ علي حبيب فهمي ذهب إلى أن ذلك البحث كان مجاله نظاماً واحداً وهو العقوبات البديلية للحرية ، وهو لذلك لا يعتبره من بحوث علم الاجتماع القانوني .

ودارت مناقشة حول ما هو اذن المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه للقول بأن بحثاً ما ينمى أو لا ينمى الى علم الاجتماع القانوني ؟ وقد اقترحت عدة معايير ، غير أنه وضع أن هذه النقطة بالذات تحتاج الى الدراسة المتعمقة .

الموضوع الثالث — المنهج التاريخي في دراسة الظواهر القانونية :

بعد أنلقى الدكتور ثروت الأسبوطى عرضاً وجيزاً لبحثه ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التي احتواها البحث .

ذكر الأستاذ نور فرحات أن البحث عدد اسباب ظهور المنهج الشكلي في القانون غير أنه لم يشر الى اسباب أخرى هامة وهي : سيادة نظرية الفصل بين السلطات ، ومصالح رجال القانون .

كما أنه يرى أن المنهج التاريخي يتعارض مع الشرعية . فهناك خشية من أن تتغلب الاعتبارات الذاتية لدى القاضي وتكون احكامه وفق أهوائه . والمنهج التاريخي يمكن له — في نظره — أن ينجح في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية ، لأن النظام القانوني فيها يعتمد على السوابق القضائية ، ولكن الوضع يختلف في فرنسا ومصر ، حيث التشريع هو الأساس ، ومن ثم فليس هناك مجال لنجاح المنهج التاريخي الذي يدعو الدكتور الأسبوطى الى تطبيقه الا حيث يستعمل القاضي سلطته التقديرية .

وتساءل الدكتور محمود عودة : لماذا لا يساير المشرع التغير الاجتماعي . ويغير القانون وفقاً لمتطلباته ؟ .

وقرر الأستاذ علي فهمي أنه حين تتغير العلاقات الاجتماعية فلا بد أن تتغير آلة الدولة ومن أهم عناصرها القانون .

وقد رد الدكتور ثروت الأسبوطى على كل هذه الملاحظات بالتفصيل . واثبت كيف أنه لا تعارض بين تطبيق المنهج التاريخي والشرعية ، كما أنه لا يمكن للمشرع من ناحية أخرى أن يلاحق التغيرات الاجتماعية الدائمة في المجتمع ويغير القانون وفقاً لها ، فتغير القوانين برمتها أو بطريقة جزئية مسألة ليست هينة . ومن هنا لابد أن يقوم القاضي بدور أيجابي .

في تفسير القواعد القانونية حتى تتلاءم مع المثل العليا المتغيرة في المجتمع .
وتبنى القاضي للمنهج التاريخي يتيح له أن يقوم بهذا الدور بصورة فعالة .

وأشار أخيرا الى انه ليس صحيحا أن القانون يتغير بمجرد تغير نمط العلاقات الاجتماعية . وضرب مثلا بجمهورية المسانيا الديمقراطية التي لم تغير القانون المدني القديم والذي صدر في القرن التاسع عشر ، فما زال هذا القانون مطبقا في قواعده العلية بالرغم من مرور عشرين عاما على قيام الاشتراكية ، وقانون العقوبات القديم نفسه ظل مطبقا حتى عام ١٩٦٨ حيث صدر قانون عقوبات جديد على أسس اشتراكية .

الموضوع الرابع — مفهوم الضبط الاجتماعي : دراسة في سوسيولوجيا المصرفة :

بعد أن ألقى الدكتور محمد عزت حجازي عرضا وجيزا لبحثه ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التي احتواها البحث :

وأشار الأستاذ عاطف فؤاد الى أن البحث أغفل في مجال التأسيس التاريخي لفكرة الضبط الاجتماعي الجهود التي قام بها علماء مثل «سبول» و «لستر وارد» . كما أن فكرة الضبط الاجتماعي ليست حديثة النشأة كما ذكر في البحث ولكن نوه بها الفلاسفة اليونانيون وغيرهم . ثم صاغ استفسارا مؤداه : انه اذا كانت هناك علاقة مؤكدة بين البناء الاقتصادي والاجتماعي وافكار الباحثين العلميين كما ذهب الى ذلك البحث ، فهل معنى ذلك أن نتشكك في كل النظريات التي قيلت بهذا الصدد ، واذا كان ذلك صحيحا لماذا لم نحاول وضع أسس جديدة للضبط الاجتماعي ؟ مع ملاحظة أن كل البلاد تقريبا تعتمد على انجازات علم الاجتماع الأمريكي ؟ .

وذكر الدكتور عزت حجازي ردا على هذه الملاحظات أن مصطلح الضبط الاجتماعي لم يظهر ك مفهوم سوسيولوجي قبل « روس » (في عام ١٩٠٤) . لها فيها يتعلق بتحديد العلاقة بين البناء الاقتصادي والاجتماعي وافكار الباحثين ، فقد حاول أن يقدم تفسيراً للاتجاهات المختلفة في استخدام المفهوم ، والعوامل التي سيطرت على هذه الاتجاهات ، وليست المسألة مسألة تشكك في علم الاجتماع الأمريكي ككل ، ولكن هي محاولة تفسير ظاهرة واحدة ، وهي انجازات هذا العلم في مجال دراسات الضبط الاجتماعي .

وذكر الأستاذ محيد على أن جهد « روس » في هذا الصدد هو جهد صيغة المفهوم . ذلك لأن ظاهرة الضبط الاجتماعي لم تصاحب نشأة

المجتمعات الرأسمالية فقط كما يحس القارئ من قراءة البحث . فانه في المجتمعات البدائية أو البسيطة كان هناك ضبط اجتماعي .

وقرر الدكتور محمد عزت حجازي انه استخدم في البحث كلمة « مفهوم الضبط الاجتماعي » ولم يتحدث باطلاق عن ظاهرة الضبط الاجتماعي ، كما أن غرضه من البحث هو تحديد كيف استجاب علم الاجتماع الأمريكي لمشكلة الضبط الاجتماعي .

وذكر الأستاذ صلاح عبد المتعال أن الدكتور عزت حجازي اوضح في المناقشة انه لم يحدث اتفاق صريح بين الأجهزة المسيطرة في المجتمع الأمريكي وبين العلماء الاجتماعيين ، أدى بهم الى أن يتجهوا في صياغة مفهوم الضبط الاجتماعي وجهة تساعد على سيطرة هذه الأجهزة ، ولكن القارئ لتقريره يخرج بانطباع بأن دراسات وبحوث علم الاجتماع الأمريكي تنقسم بالرجعية وأنها تناهض الفكر الاشتراكي ، ولكن هل نستطيع أن ننكر انجازات علم الاجتماع الأمريكي في مناهج البحث وأدواته ؟ .

وقرر الدكتور عزت حجازي انه لا يمكن انكار التقدم التكنولوجي الغربي . غير أنه من ناحية أخرى لابد أن نقرر أن النظرية السوسيولوجية الأمريكية كلها — ماعدا تيار علم الاجتماع (الجديد) — تضع نفسها في خدمة النظام الرأسمالي ، وأن لم يكن الأمر كذلك فكيف نفسر تخلف دراسات وبحوث الصراع الاجتماعي مثلاً ؟ .

وذكر الأستاذ السيد الحسيني انه كان من الأفضل إجراء دراسة مقارنة لمفهوم الضبط الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا ، لمعرفة مدى صحة التفسيرات التي انتهى اليها الدكتور عزت حجازي .

وقرر الدكتور عزت حجازي انه أورد تعريفات للضبط الاجتماعي اقترحها جيريفتش وهو فرنسي ، وستون وهو انجليزي ، بالإضافة الى التعريفات التي اقترحها علماء الاجتماع الأمريكيين ، ويتضح من ذلك كله أنه ليست هناك فروق جوهرية بين هذه التعريفات .

وذكر الدكتور محمود عودة انه كان من الأفضل أن يقوم الدكتور عزت حجازي بدراسة الضبط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي للمقارنة بينه وبين المجتمع الرأسمالي .

وقرر الأستاذ على فهمي أن البحث وإن اتسم بشيء من التجريد ، إلا أنه محاولة جادة لتطبيق منهج المسابية التاريخية على الفكر السوسيولوجي . وهو بذلك ينضم الى المحاولات السابقة التي قدمها باحثون كالدكتور ثروت .

الامبيوطى ، الذى نشر دراسات حلل فيها القانون كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى يد الطبقات المستقلة ..

وتساءل الدكتور سيد عويس فى ختام المناقشة : اذا كان مفهوم الضبط الاجتماعى ظهر واستخدم ضد مصلحة الجماهير ، فلماذا لا يحاول الاستفادة منه الآن لمصلحتها ؟ .

وقرر الدكتور عزت حجازى انه لم يقلل من اهمية المفهوم ، وايس هناك مانع نظرى من استخدامه ، فكل ما اراد التركيز عليه فى بحثه هو تعقب نشأة المفهوم فى الفكر السوسيولوجى الأمريكى ، وتفسير اتجاعات علماء الاجتماع فى استخدامه .

الموضوع الخامس : تشريعات الاحداث من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى :

بعد أن التى الدكتور سيد عويس عرضا وجيزا لبحثه ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التى احتواها البحث .

ذكر الاستاذ سرى صيام وكيل النائب العام ان الدكتور سيد عويس يعيب على المشرع ابقائه على دعوى المروق مع اننا من أكثر الشعوب حبا لأولادنا . غير انه اذا كان الأب أو الأم قد وصلا الى مرحلة رفع دعوى مروق لى معنى ذلك انها يتخللان عن رعاية أولادهما .

وأضاف الاستاذ صيام ان الدكتور عويس يعترض على ان يكون للنياية دور فى التحقيق مع الاحداث ، وهو يفترض ان كل حدث يصل الى محكمة الاحداث يحتاج الى رعاية ، مع انه ليس كل حدث يصل الى نياية الاحداث يكون حدثا محتاجا الى رعاية . غير ان اهم من ذلك كله ان دور نياية الاحداث تبدو اهميته فى ضرورة التثبت القانونى من ارتكاب الحدث لاثبات التهمة بها .

وقرر ان ما يدعو اليه البحث من وجوب اشراك اخصائى نفسى واجتماعى فى محكمة الاحداث اتجاه سليم ينبغى الاخذ به . كما ان دعوة البحث الى ان يكون قاضى الاحداث متخصصا وضرورة ان ينعم بالاستقرار ، تستحق ان تؤيد .

ورد الدكتور سيد عويس على هذه الملاحظات جميعا . فقرر ان الأب اذا كان فاسدا فكيف نثق فيه اذا رفع الدعوى ومن هنا غالبية البحث الاجتماعى لاسباب رفع الدعوى بالغ الاهمية وذلك لضرر حالات التشفى او الحاجة او غير ذلك .

أما فيما يتعلق بدور النيابة في التثبيت القانوني فيبغض النظر عن الفعل هل ثبت أولا . فالسؤال الجوهرى هو : هل الحدث في حاجة الى رعاية المجتمع أولا ؟

نما ركز على ضرورة تكوين مجالس لمحاكم الاحداث يمثل فيها العنصر النشائونى . وأشار الى ضرورة أخذ تغير وظائف الاسرة في الاعتبار حين التشريع .

وذكر الاستاذ برهان امر الله وكيل النائب العام انه فيما يتعلق بسلب الولاية على النفس التى أشار اليها البحث فهناك نصوص تنظمها ، غير أن العيب ليس فى النص ولكن المهم هو توعية الجاهير .

أما عن دور النيابة فى قضاء الاحداث فقد رأى ان النيابة مرحلة لازمة ٧ تقل فى أهميتها عن دور البحث السابق فى الحكم . وقد أكد الدكتور عويس ٨ قاله عن دور النيابة من قبل لان المسألة هى حاجة الحدث الى الرعاية من عدمه .

وتسأل الاستاذ على حسن فهمى عن صلة البحث المقدم بعلم الاجتماع القانونى .

وذكر الدكتور سيد عويس ٩ ان البحث يضم خبرة واقعية عن تطبيق تشريعات الاحداث فى الواقع الاجتماعى المصرى .

وأضاف الاستاذ السيد يس ، ان أهمية البحث تبدو فى انه يصدر عن خبرة نظرية وعملية ثمينة فى مجال الاحداث لفترة طويلة من الزمن . وفى البحث عرض وتحليل ونقد للطريقة المكتبية فى صياغة تشريعات الاحداث ، ومن المعروف ان احد الاهداف الاساسية لبحوث علم الاجتماع القانونى ترشيد عملية صياغة التشريعات . كما ان البحث يحلل النتائج الاجتماعية لتطبيق تشريعات الاحداث ، وقياس الآثار الاجتماعية لتطبيق القوانين مبحت أسيل من مباحث علم الاجتماع القانونى .

الموضوع السادس : تشريعات التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى:

بعد أن أقت الدكتور آمال عثمان عرضا وجيزا لبحثها ، دارت المناقشات حول بعض النقاط التى احتواها البحث .

ذكر الدكتور عزت حجازى ان دراسة صلة القاعدة القانونية بالاخلاق تثير فكرة القانون الظالم . كما أنه ينبغى وضع التفرقة فى المعاملة حسب

الفئات الاجتماعية موضع الاعتبار في تطبيق تشريعات التهريب ، وتمييز بعض الفئات على حساب مثلت أخرى .

وذكر الاستاذ السيد يس أنه ينبغي في هذا الصدد في الواقع التفرقة بين امرين متميزين هما : نقد النصوص القانونية نفسها لتشريعات التهريب . لمسبب أو لآخر ، ونقد عملية تطبيق هذه التشريعات .

وأثار الاستاذ محمد نور فرحات عدة أسئلة حول القانون والأخلاق . فتساءل هل ننظر للأخلاق باعتبار أن هناك نسقا عاما لها ، أم أن هناك أخلاق خاصة ببعض الفئات الاجتماعية ؟ وحين ننظر للقانون فلا بد حينئذ نريد أن نحدد هل يراعى الأخلاق السائدة أن نتساءل : هذا القانون يحى من ؟ والثغرات التي توجد في التشريع لمصلحة من ؟ .

وذكرت الدكتورة آمال عثمان أن المشرع حين يجرم بعض ضروب السلوك فهو ينظر لمصالح جوهرية تتعلق بحفظ وبقاء المجتمع والعمل على تقدمه . وقررت أنه وقت تجريم الفعل قد لا يكون هناك استنكار اجتماعي كاف له ، ولكن قد تنشأ اتجاهات خلقية جديدة نتيجة لتجريم الفعل مبناها استنكاره حين يمارس .

وذكر الاستاذ برهان امر الله أن الأخلاق نسبية ، وتختلف من زمن لزمان ومن مجتمع لمجتمع . فكيف انيط بالمشرع أن يفرض قيما خلقية معينة ؟

وقررت الدكتورة آمال عثمان أن للمشرع ولا شك في كل مجتمع دورا في خلق القيم الخلقية ، غير أن هذه القيم قد تنشأ نتيجة للتشريع وقد لا تنشأ .

وقرر الاستاذ برهان امر الله أن المشرع نفسه قد يخالف القيم الخلقية السائدة ، ولذلك لا ينبغي الربط بين القاعدة القانونية والأخلاق . أن المصلحة المباشرة التي يريد المشرع حيلتها في تشريعات التهريب هي منع السفر للخارج ، وهذا مفهوم ضمنا بعدم السماح للمسافر بتحويل عملة صعبة لبلغ أكثر من خمسة جنيهات . وليس الهدف هو حماية الاقتصاد ، أو الحفاظ على القيم الخلقية . ولذلك فلا يمكن القول كما ذهب البحث إلى أن التهريب عمل لا أخلاقي .

وذكر الدكتور محمود عوده أن الدكتورة آمال عثمان تربط بين مخالفة القانون والأخلاق ، فما العمل إذا الفيت نصوص التجريم — كما يحدث أحيانا في العمل بالنسبة للتشريعات الاقتصادية — هل تعد ممارسة الفعل أمرا مضادا للأخلاق ؟

وقررت الدكتوراة آمال عثمان انه اذا الغيت نصوص التجريم فلا مفر من عدم اعتبار الفعل مضادا للأخلاق . فمناطق الاخلاقية او اللااخلاقية هي ارادة المشرع .

وذكر الاستاذ السيد يس ان علم الاجتماع القانوني لا يعترف في الواقع بأن هناك « مشرعا » هكذا على الاطلاق . بل هو يفرق بين « المشرع الظاهر » وهو الذى يحق له اصدار القوانين وفقا للدستور والقوانين ، « والمشرع الباطن » ويعنى به جماعات الضغط والقوى الاجتماعية التى تقف فى العادة وراء سن القوانين والتشريعات . وينبئ من ناحية أخرى أن نعترف بأن المشرع لا يتقنع بما هو كائن ، ولا يكتفى بمجاراة الأخلاق السائدة لجرد أنها سائدة ومقبولة ، ولكنه ينص دائما على القواعد السلوكية كما ينبئ أن تكون . ومن هنا يبدو دور القسانون في تغيير اتجاهات الناس ، وتدعيم القيم التى تؤمن بها الجماعة المسيطرة على المجتمع .

الموضوع السابع : وجهة نظر في التشريع لجرائم المخدرات في مصر :

بعد أنلقى الدكتور سميح الجنزورى عرضا وجيزا لبحثه ، درأت المناقشات حول بعض النقاط التى احتواها البحث .

ذكر الدكتور سيد عويس انه يلاحظ ان غالبية متعاطى الحشيش ينتمون للطبقات المستضعفة ، فهل هي سمة خاصة بهم أم أن ثمة اسبابا معينة اقتصادية او اجتماعية ، تدفع هذه الفئات بالذات الى تعاطى الحشيش ؟

كما اشار الى ان البحث اورد بيانا هاما عن عدد المحكوم عليهم في جرائم المخدرات في السجون المصرية ، اذن فان عددهم كبير جدا ، وهذا يدفع للتساؤل عن فاعلية التهديد بالعقوبات الجسيمة في القوانين الجنائية .

وقد اختتم المناقشات الاستاذ السيد يس مقرر الندوة بالنيلبة عن وحدة بحوث السلوك الاجرامى ، وشكر الاساتذة الذين اسهموا ببحوثهم في اعمال الندوة ، كما حيا الاساتذة والخبراء والباحثين الذين حرصوا على حضور جلسات الندوة في يومين متعاقبين ، واسهموا في نجاحها بما اداروه من مناقشات خصبة . وقرر ان هذه الندوة مجرد خطوة أولى في مجال اهتمام وحدة بحوث السلوك الاجرامى بعلم الاجتماع القانوني ، ووعد ان تواصل الوحدة نشاطها العلمى النظرى والتطبيقي في هذا المجال متداونة في ذلك مع اقسام علم الاجتماع بالجامعات .

مقرر الندوة

السيد يس

وحدة بحوث السلوك الاجرامى

يصغر العدد الثالث من المجلد السادس من :

المجلة الاجتماعية القومية

متضمنا المقالات والبحوث الآتية :

- احتياجات ومشاكل الطفولة والشباب في الريف المصرى .
- دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفى .
- الحاجات النفسية لعلمى المرحلة الاولى بالعراق .
- دور التعليم فى بناء المجتمع العلمى .
- العلاقة بين الاصابات فى الصناعة وكل من الصفحة النفسية للذكاء والسرعة الادراكية والسرعة الحركية .
- الترتيب الولادى للمرضى النفسيين .

Cessante ratione legis, cessat ejus dispositio. Puisque la nouvelle ratio legis fait défaut et le locataire n'exploite pas la situation aiguë provenant de la crise de logement, l'autorisation du propriétaire n'est plus requise pour la validité de la sous-location ou la cession de bail ⁽¹⁵⁶⁾.

Ainsi les textes rigides changent de ratio legis au gré des conditions de vie et sont constamment rajeunis au fur et à mesure de l'évolution sociale.

La loi doit savoir se survivre à elle-même, se raviver continuellement, garder son caractère de flexibilité, si elle ne veut pas s'endormir dans l'inertie des textes. La peur de l'insécurité mène à la stagnation. L'eau mouvante des fleuves, exposée aux rayons du soleil, reste fraîche et limpide ; mais l'eau immobile des marécages, emprisonnée dans la boue et la fange, perd jusqu'à sa nature même.

(156) Tribunal du Caire 3 novembre 1966, par le juge Mohammad Badawi Abou-Shahba, publié dans la Revue du Contentieux du Gouvernement 1967 no. 4 p. 1137 ss., en langue arabe.

Voyez aussi: le jugement du Tribunal du Caire, en appel référé, 23 novembre 1966 (affaire no. 2272/1966), non publié, par le juge Mahmoud Hamza, qui s'appuya sur la nouvelle philosophie socialiste pour permettre à un locataire de modeste condition ayant une famille nombreuse comprenant un enfant malade, d'effectuer des changements dans l'appartement loué, lui permettant d'avoir plus de chambres, nonobstant une clause expresse résolutoire.

vigueur de cette loi, exactement en 1966, un locataire avait cédé l'appartement à son frère ; le propriétaire s'y opposa et intenta une action en expulsion du nouveau locataire.

Le Tribunal du Caire, en un jugement demeuré célèbre, employa la méthode historico-évolutive dans l'interprétation et l'application du Droit. Il commença par examiner les conditions sociales en 1947, lors de la promulgation de la loi en question. En ce temps-là, le peuple égyptien gisait sous la domination des réactionnaires, représentés par les classes féodale et bourgeoise, de concert avec l'impérialisme étranger qui occupait militairement le pays. La crise de logement qui suivit la seconde guerre mondiale força le législateur à prendre quelques mesures d'urgence, telle la prorogation des baux ou la fixation du loyer. Mais ces mesures, remarque le Tribunal, qui étaient censées protéger les masses populaires des paysans et ouvriers, continrent des privilèges noctoires en faveur des classes dominantes, tout spécialement en requérant — contrairement au droit commun — l'autolèges notoires en faveur des classes dominantes, tout spécialement de bail.

Ainsi le Tribunal, par le moyen de l'interprétation historique, découvrit la ratio legis, celle de favoriser les classes exploitantes lors de la confection de la loi.

Le Tribunal procéda ensuite à l'évolution du Droit, pour l'adapter aux conditions sociales nouvelles le jour de son application. La progression de la société dans la voie socialiste, dit le Tribunal, est une tâche à laquelle doit coopérer le juge. Un changement radical s'était opéré depuis la révolution socialiste dans la structure de la société et la philosophie en vigueur. La classe féodale a perdu ses privilèges et la terre distribuée aux paysans, les entreprises de la grande bourgeoisie ont été nationalisées ; la Charte nationale promue l'exploitation du capital et prévoit une juste distribution du revenu national aux masses populaires travaillistes. Par ailleurs, la crise de logement sévit plus que jamais. Dans ces conditions, la ratio legis, tel un diapason sonore, doit se mettre à l'unisson avec le nouveau train de vie. Une nouvelle ratio legis doit être envisagée : le texte protégeant les classes autrefois dominantes doit changer de but à la lumière de la philosophie sociale intervenue. Désormais la prohibition de sous-location vise à empêcher le locataire de devenir lui-même exploitant, en exigeant du nouveau preneur un loyer exorbitant ; ce qui n'est pas le cas dans l'affaire pendante, le locataire ayant cédé l'appartement à son frère aux mêmes conditions premières.

qu'il édicterait s'il était législateur ⁽¹⁴⁹⁾. Ensuite, le rôle du juge ne se limite pas à l'application d'impératifs particuliers ; il doit prendre en considération la totalité des intérêts que le législateur a estimée digne de protection ; c'est la maxime de l'observation générale (*Maxime der Generalbeobachtung*) ⁽¹⁵⁰⁾.

Selon la jurisprudence sociologique en Amérique, le problème qui confronte le juge est double : tout d'abord extraire du statut ou du précédent le principe qu'il contient, la *ratio decidendi* ; ensuite déterminer la voie ou la direction que le principe doit prendre, pour se mouvoir et progresser, s'il ne veut pas se dessécher et périr ⁽¹⁵¹⁾.

Ainsi le juge a besoin d'une philosophie qui doit servir de médiation entre les demandes contradictoires de la stabilité et du progrès, et doit fournir un principe de croissance ⁽¹⁵²⁾. La croissance (*growth*), aux yeux de Cardozo, est l'exigence fondamentale dominant le problème judiciaire ⁽¹⁵³⁾. Le but de l'effort juridique est, non la synthèse logique, mais le compromis pratique ⁽¹⁵⁴⁾.

En somme, il s'agit d'employer une interprétation historique et évolutive ⁽¹⁵⁵⁾. Historique, parce que le juge remonte le cours de l'histoire jusqu'aux conditions sociales contemporaines à la formation des règles juridiques, pour découvrir la *ratio decidendi* du législateur. Évolutive, parce que le juge procède alors à la progression du Droit, en évoluant la *ratio legis* dans la direction de la vie sociale.

Illustration.

Un exemple tiré de la jurisprudence égyptienne récente servira d'illustration.

La loi égyptienne No. 121 1947 sur le louage des locaux prohibe la sous-location ou la cession de bail sauf autorisation expresse du propriétaire. Une vingtaine d'années après l'entrée en

(149) Max Rilmelin, *Erliebte Wandlungen in Wissenschaft und Lehre*, p. 44, p. 48 ss.; Heck, *Interessenjurisprudenz*, p. 20 - 21.

(150) Stoll, in: Jherings *Jahrbücher für die Dogmatik*, Bd. 76, p. 183 ; Heck, *Interessenjurisprudenz*, p. 20.

(151) Cardozo, *The Nature of the Judicial Process*, in : *Selected Writings*, p. 116.

(152) Cardozo, *The Growth of Law*, in : *Selected Writings*, p. 186.

(153) Cf. : Giuseppe Capograssi, in : *X Rivista Internazionale di Filosofia del Diritto* 1930, p. 638 col. 1.

(154) Cardozo, *The Paradoxes of Legal Science*, in : *Selected Writings*, p. 254.

(155) Cf. par exemple: Dino Pasini, *Vita e Forma nella Realtà del Diritto*, Milano 1964, Gluffrè, p. 137 ss., Pubblicazioni dell'Istituto di Filosofia del Diritto dell'Università di Roma.

D'ailleurs, c'est ici que s'avère toute l'importance de l'interprétation historique. L'évaluation originaire immanente et latente dans la loi, constitue la raison d'être de la norme. La connaissance de cette ratio juris est indispensable pour pouvoir constater en quelle mesure elle a pu subir une modification, par suite de l'intervention de changements dans l'ambiance sociale ou de nouvelles orientations dans l'ordre juridique ⁽¹⁴⁵⁾. Il incombe alors au juge de rectifier le commandement (Gebotsberichtigung), dans les cas de nécessité urgente, si les intérêts de la société l'exigent, et si les besoins de sécurité n'en sont pas entravés ⁽¹⁴⁶⁾.

Tout comme St. Thomas, Heck cite l'exemple de l'officier au front qui a reçu le commandement de bombarder, jusqu'à nouvel ordre, une hauteur occupée par l'ennemi. Si entretemps des troupes nationales s'emparent de la hauteur, l'officier, à qui on n'a pas donné de nouveaux ordres, doit-il continuer quand-même son bombardement ⁽¹⁴⁷⁾ ?

Il est inexact de dire ici que le juge change ou modifie la loi. Pareille idée ne peut venir qu'à celui qui identifie la loi avec sa lettre, le contenu avec l'apparence. En vérité, le juge se limite à corriger le commandement du législateur, c'est-à-dire à donner effet à la règle que le législateur lui-même aurait posé s'il avait pu anticiper toutes les positions d'intérêts possibles, et particulièrement le conflit d'intérêts dans le cas concret en question. C'est une conséquence du principe de l'obéissance intelligente, dûe par le juge à la loi ⁽¹⁴⁸⁾.

En tout cas, cette activité du juge se justifie tout d'abord par l'argument que le pouvoir judiciaire doit obéir non au législateur des temps passés, mais au pouvoir législatif actuel. C'est pourquoi l'art. 1er du code civil suisse réfère le juge à la règle

(145) Heck, *Gesetzesauslegung und Interessenjurisprudenz*, in: 112 *Archiv für die civilistische Praxis* 1914, p. 180 ss., p. 192 - 193; Emilio Betti, *Teoria Generale della Interpretazione*, Milano 1956, Giuffrè, vol. II, p. 823 - 824.

(146) Heck, *Gesetzesauslegung und Interessenjurisprudenz*, *ibid.*, p. 200 - 201, p. 206; le-même, *Begriffsbildung und Interessenjurisprudenz*, p. 111; Stoll, *Begriff und Konstruktion in der Lehre der Interessenjurisprudenz*, p. 68; Enneccerus-Nipperdey, *op. cit.*, p. 213 - 214.

(147) Heck, *Gesetzesauslegung und Interessenjurisprudenz*, in: 112 *Archiv für die civilistische Praxis* 1914, p. 202.

(148) Max Rümelin, *Erlebte Wandlungen in Wissenschaft und Lehre*, p. 43. — Voyez aussi: Heck, *Gesetzesauslegung und Interessenjurisprudenz*, *ibid.*, p. 19 - 20. — Comp. la critique faite par: Alex Hagerström, *Inquiries into the Nature of Law and Morals*, ed. by Karl Olivecrona, tr. by C.D. Broad, Uppsala 1953, Almqvist & Wiksells Boktryckeri Aktiebolag, p. 94 - 96.

comment s'opposer au cours des événements, ou à la pente insensible des mœurs ?... Un Code, quelque complet qu'il puisse paraître, n'est pas plus tôt achevé, que mille questions inattendues viennent s'offrir au magistrat. Car les lois, une fois rédigées, demeurent telles qu'elles ont été écrites. Les hommes, au contraire, ne se reposent jamais ; ils agissent toujours ; et ce mouvement qui ne s'arrête pas, et dont les effets sont diversement modifiés par les circonstances, produit à chaque instant quelque résultat nouveau" (141).

Déjà Al-Ghazali, l'éminent philosophe musulman du XII^e siècle, remarque que l'intérêt peut être pris en considération pour corriger la loi s'il s'agit d'une nécessité *الضرورات* qui embrasse l'ensemble de la nation musulmane. L'exemple classique qu'il cite est le cas du "tatarrus *الترس*". Supposons qu'en temps de guerre sainte, l'ennemi utilise certains prisonniers musulmans comme paravent, et que le refoulement de l'ennemi ne soit possible que par une attaque dont les premières victimes seraient ces prisonniers mêmes. Et bien, nous dit Al-Ghazali, le salut de la nation entière en dépend. C'est pourquoi il est permis de tuer les prisonniers musulmans en attaquant l'ennemi. Ces prisonniers seraient de toute façon massacrés si l'ennemi gagnait la guerre et annihilait la nation musulmane (142). Le texte général du Coran qui prohibe l'homicide de l'homme innocent, est particularisé, pour l'adapter aux circonstances nouvelles.

De même, Saint Thomas d'Aquin au XIII^e siècle cite l'exemple d'une cité assiégée par l'ennemi. La loi exige que les portes de la cité soient fermées. Cette mesure de sécurité est en règle générale bonne pour le bien commun. Mais à supposer que l'ennemi poursuive certains citoyens qui défendent la cité, celle-ci perdrait beaucoup si ses portes ne s'ouvraient pas à temps pour recueillir ses propres soldats. Les portes doivent donc s'ouvrir, contrairement à la lettre de la loi, en vue de maintenir le bien commun, auquel visait le législateur (143).

Les méthodologies du XX^e siècle s'accordent à interpréter le Droit d'une manière évolutive et progressiste. Principalement la jurisprudence d'intérêts en Allemagne : le juge, dit Heck et son école, doit entreprendre l'évolution du Droit (*Rechtsforbildung*), afin de le conserver en harmonie avec la croissance de la vie (144).

(141) Portalis, *Discours Préliminaire du projet de Code Civil*, in: Loaré, *La Législation Civile, Commerciale et Criminelle de la France*, t. I, Paris 1827, Treutell et Würtz, p. 258.

(142) Al-Ghazali (d. 505 H.), *Al-Mustafa*, éd. Tugariya, Le Caire 1937, t. I, p. 141, en langue arabe.

(143) S. Thomae Aquinatis, *Summa Theologica*, Prima Secundae, Quaestio 96, Art. 6, in: *Opera Omnia*, éd. Vivès, Paris 1872, vol. II, p. 592 - 593.

(144) Heck, *Begriffsbildung und Interessenjurisprudenz*, p. 108; Eucken-Nipperdey, *Allgemeiner Teil*, 14. Aufl., p. 213 ss.

III — CONCLUSION : L'INTERPRETATION EVOLUTIVE

Double message de la méthode historique.

La méthode formelle répondait au XIX^e siècle à un besoin impérieux de la bourgeoisie dominante. Le Code Napoléon, issu de la révolution française, réalise pleinement les vœux d'une classe capitaliste s'intéressant à l'absolutisme de la propriété privée, la force obligatoire des contrats et le libre cours des usages commerciaux. L'interprétation étroite de l'exégèse et la stricte application du syllogisme s'imposaient, en vue d'enchaîner le juge au texte bourgeois et de le priver de tout pouvoir discrétionnaire.

Mais l'emploi de la méthode historique révèle les racines secrètes, voilées dans l'ombre des siècles, des institutions juridiques à l'aspect candide, au contenu injuste ou archaïque. Et c'est pourquoi la méthode historique, par le fait même de l'analyse des conditions sociales qui font éclore les phénomènes juridiques, apporte un message pour le législateur et le juge, dans l'élaboration et l'interprétation du Droit.

En révélant la source occulte des règles positives, la méthode historique met le législateur à même de pouvoir décider, de lege ferenda, si le Droit en vigueur nécessite un simple remaniement, une refonte complète ou une abolition totale. Car, une fois dévoilées les conditions sociales passées, du temps de la genèse des institutions juridiques, il est plus facile de constater jusqu'à quel point elles répondent encore aux besoins nouveaux, à la lumière des changements survenus dans les conditions de vie ou la philosophie sociale. Que de règles surannées méritent d'être reléguées au Musée des Antiquités, aux côtés du *jus vitae et necis* du *paterfamilias* romain ou du *jus primae noctis* des princes féodaux, auprès de l'esclavage, du servage et de tous ces déchetts de l'injustice qui jalonnent la route de la justice.

Mais la méthode historique comporte aussi un message pour le juge, en l'aidant à procéder à l'évolution du Droit, par le moyen de l'interprétation historico-évolutive.

L'interprétation historico-évolutive.

Les règles juridiques doivent être constamment remaniées pour embrasser les nécessités économiques et sociales en évolution permanente. Si, dès sa promulgation, le texte de la loi se fige dans l'immobilité, il n'en est pas ainsi des données de la vie. Portalis, l'un des principaux instigateurs du Code Napoléon même, l'a bien compris : l'comment enchaîner l'action du temps ?

réclamait une progéniture nombreuse pour offrir le repas funèbre. L'homme sans lignée ne trouverait personne qui l'aidât aux champs de son vivant ou continuât le culte après sa mort. L'économie exigea le régime de l'adoption et la religion y exhorta, pour ajouter un membre nouveau à la famille, qui puisse labourer la terre et adresser les prières, afin d'augmenter la production et satisfaire les ancêtres. L'étranger adopté embrassait la religion de la famille, pour se joindre à son culte ; il en devenait un membre tout comme les parents de sang⁽¹³⁵⁾ ; il fut soumis au même système de prohibition quant au mariage⁽¹³⁶⁾.

Ainsi naquit l'empêchement d'adoption dans l'ancien droit romain.

Plus tard, au Ve siècle de notre ère, et dans les provinces orientales, une certaine compilation juridique, composée pour les besoins de la pratique dans la vie journalière, fut appelée à jouer un rôle immense dans l'évolution des systèmes subséquents. Il s'agit du Livre Syro-Romain, établi en grec et traduit en syriaque puis en arabe, qui compila les coutumes de son époque, aux racines romaines et au feuillage byzantin⁽¹³⁷⁾.

Les copies arabes de cet ouvrage célèbre servirent de modèle aux compilations des jurisconsultes coptes du XIII^e siècle. Ibn-al-Assal, notamment, cite l'empêchement d'adoption et s'appuie sur le livre syro-romain, quoiqu'il préfère l'opinion de la Didascalie qui exhorte à marier son enfant à l'orphelin élevé au sein de la famille⁽¹³⁸⁾. Mais ce fut surtout Kyrollos Ibn-Lakiak qui accepta sans réserves l'empêchement d'adoption⁽¹³⁹⁾. Il fut suivi à la fin du XIX^e siècle par "Philotheos"⁽¹⁴⁰⁾, et l'empêchement entra dans la législation canonique de 1938.

(135) Fustel de Coulanges, *La Cité Antique*, p. 55 ss.; Pietro Bonfante, *Corso di Diritto Romano*, vol. I — *Diritto di Famiglia*, Roma 1925, Sampaolest, p. 18.

(136) Paulus, *Digest.*, Lib. I, Tit. VII, § 23; Gaius, *Instit. Comment.*, I, § 59.

(137) Cf. : Eduard Sachau, *Syrische Rechtsbücher*, Bd. I, *Leges Constantinianae, Theodosianae, Leonianae*, Berlin 1907, Reimer, p. VIII; Paul Collinet, *Histoire de l'Ecole de Droit de Beyrouth*, Paris 1925, Sirey, p. 292 - 293; Carlo Alfonso Nallino, *Sul libro sirio-romano e sul presunto diritto siriano*, in: *Studi in Onore di Pietro Bonfante*, Milano 1930, Treves, vol. I, p. 201, p. 215 ss.

(138) Ibn-al-Assal, *Nomocanon ou Livre des Lois*, éd., du Caire 1927, par Morcos Guerguès, Ch. XXIV Sect. II, p. 195, en langue arabe.

(139) Kyrollos Ibn-Lakiak, *Les Lois Spéciales*, éd. du Caire 1927, en appendice au *Nomocanon d'Ibn-al-Assal* précité, p. 21.

(140) Philotheos, *Somme Juridique du Statut Personnel*, Le Caire 1896, Impr. Tewfik, Quaestio 17 p. 12, en langue arabe.

tion dans le mariage copte orthodoxe. L'Eglise égyptienne considère la relation d'adoption un empêchement dirimant et une cause de nullité absolue du mariage, malgré que le Nouveau Testament soit muet sur ce point.

Or, l'origine de cette règle remonte les anneaux d'une longue chaîne dont les mailles lointaines se rattachent à l'ancien droit romain.

Les premiers romains vivaient d'agriculture et d'élevage ⁽¹³¹⁾, sous le régime patriarcal, où chaque paterfamilias jouit d'un pouvoir absolu sur sa femme, ses enfants et ses esclaves, pouvant les vendre comme son bétail, étant dans sa maison le propriétaire, le juge et le prêtre, muni de la "manus" et de la "patria potestas" ⁽¹³²⁾.

Les romains pratiquaient — d'ailleurs comme d'autres peuples primitifs au même stage d'évolution — le culte des ancêtres,

Le paterfamilias après sa mort était enseveli dans son logis, le feu sacré brûlait sur sa tombe, et les mânes des ancêtres protégeaient leurs descendants tant que ce dernier présentaient les offrandes. Chaque famille honorait ses propres aïeux, le culte différait d'une maison à l'autre, et la famille patriarcale devint tout à la fois une unité sociale, économique et religieuse ⁽¹³³⁾.

Ce culte des ancêtres avait pour effet de renforcer la situation du paterfamilias et de consolider son hégémonie économique : l'homme, de son vivant, était grand-prêtre du culte des aïeux, un demi-dieu par anticipation, escomptant par avance la vénération que mérite son futur statut divin.

Le paterfamilias et sa descendance vivaient tous sous le même toit et mangeaient du même plat, de sorte que les arrière-petits-fils étaient élevés comme des frères. Aussi les anciens romains pratiquaient-ils l'exogamie : le mariage était prohibé entre collatéraux jusqu'au sixième degré ⁽¹³⁴⁾.

Mais l'agriculture a besoin de main-d'œuvre pour labourer, semer, arroser et récolter. C'est pourquoi le culte des ancêtres

(131) J. Toutain, *L'Economie Antique* (=L'Evolution de l'Humanité, vol. XX), Paris 1927, La Renaissance du Livre, p. 273 ss.

(132) Cf. par exemple: Paul Frédéric Girard, *Manuel Élémentaire de Droit Romain*, 8e éd., Paris 1929, Rousseau, p. 12 ss.; Raymond Monier, *Manuel Élémentaire de Droit Romain*, t. 1er, 6e éd., Paris, Montchrestien, p. 248 - 249.

(133) Fustel de Coulanges, *La Cité Antique*, Paris 1948, Hachette, p. 15 ss., p. 31 ss.

(134) Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte*, Bd. II, I, Leipzig 1892 Veit und Co., p. 174 - 175; Girard, *Manuel*, p. 183; Edouard Cuq, *Manuel des Institutions Juridiques des Romains*, 2e éd., Paris 1928, Plon et L.G.D.J., p. 161 ss.

à controverse, on l'appelait "l'usure maritime", il fut de même prohibé par un décret du pape au XIII^e siècle ⁽¹²⁷⁾.

Par contre la commenda, où l'usurier se passe pour associé porta tranquillement ses fruits défendus. L'usurier devint un associé du maître du navire, un propriétaire indivis, tout en conservant les prérogatives de son ancien statut, celui de prêteur à la grosse, dont les)risques se limitent aux fonds qu'il baille. Ainsi se propagea l'idée de la non-responsabilité du propriétaire indivis (= l'usurier) pour les faits du capitaine (= le maître de navire emprunteur), et le principe engloba par la suite le cas du propriétaire unique ⁽¹²⁸⁾.

Ce principe fut posé dans le "Consulat de la Mer" pour certains cas particuliers de la faute du capitaine, puis fixé dans "l'Ordonnance de Valence" en 1343 d'une manière générale. Les propriétaires indivis ne répodiaient plus des faits du capitaine que dans les limites de leur part dans le navire. La "fortune de mer" se distingua du reste des biens du propriétaire ⁽¹²⁹⁾.

"L'Ordonnance de la Marine" en 1681 stipula que "les propriétaires de navires seront responsables des faits du maître; mais ils en demeureront déchargés en abandonnant leurs bâtiments & le fret" ⁽¹³⁰⁾.

Le principe de l'abandon était désormais fixé, abritant de son ombre tous les propriétaires, qu'ils soient indivis ou uniques. Il passa au Code Napoléon de 1807, et par son intermédiaire dans les autres codes qui le copièrent.

En somme, l'abandon du navire par le propriétaire et la responsabilité limitée du commanditaire tous deux remontent aux conditions sociales du Moyen-Age, où le bailleur de fonds cherchait à détourner la prohibition civile et religieuse de l'usure.

L'empêchement d'adoption dans le mariage copte orthodoxe.

La méthode historique est capable d'interpréter n'importe quelle institution juridique dans une branche quelconque du Droit. Prenons comme dernier exemple l'empêchement d'adop-

(127) Goldschmidt, op. cit., p. 346.

(128) Cf.: Danjon, *Traité de Droit Maritime*, 2^e éd., Paris 1826, t. II, no. 649 p. 278 ss.; Abd El Moti Khayyal, *La Limitation Légale de la Responsabilité des Propriétaires de Navires de Mer*, Bruxelles 1930, Larcier, no. 56 ss. p. 59 ss.

(129) Cf. spéc.: Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 340 et note 25; de même: Danjon, *Traité de Droit Maritime*, t. II, no. 649 - 650 p. 279 - 281; Khayyal, *Limitation Légale*, no. 59 ss. p. 62 ss.

(130) Liv. II, Tit. VIII, Art. II; Cf.: Valin, *Nouveau Commentaire sur l'Ordonnance de la Marine*, t. I, A La Rochelle 1776, p. 568.

pement du commerce exigea le concours de grands capitaux: plusieurs usuriers entrèrent de concert, divisant le montant total de leurs fonds en autant de parts et distribuant les bénéfices proportionnellement. Ce fut la «societas per viam accomanditae». plus tard société en commandite, qui s'ajouta à la forme occulte, actuellement la société en participation⁽¹²³⁾.

Lors de la préparation de l'ordonnance sur le commerce en 1673, L'on ne put trancher la question de l'usure, et l'on passa le prêt à intérêt sous silence⁽¹²⁴⁾. Par contre, la société en commandite reçut une réglementation minutieuse: le commanditaire, à l'origine un usurier, c'est-à-dire un prêteur, ne risque, comme tout prêteur, que les fonds qu'il avance; sa responsabilité est limitée à sa part dans le capital, alors que l'emprunteur, appelé aussi «complimentaire», car il prête son nom à l'usurier, assume la responsabilité entière⁽¹²⁵⁾.

Les règles de l'ordonnance sur le Commerce passèrent dans le Code Napoléon de 1807, puis dans les différents codes qui en furent issus. Elles ont été partout favorablement accueillies par les capitalistes, les mettant à même de tirer de leur fonds un profit usuraire, sans effort ni travail, ni risque de perdre le reste de leur fortune.

Ainsi s'explique la responsabilité limitée de l'associé commanditaire.

La "commenda" fut aussi employée dans le commerce maritime, sous forme de "prêt à la grosse", les deux figures se laissant parfois difficilement distinguer en pratique (126). L'usurier avance ses deniers au maître du navire et, au retour du voyage, se rembourse les fonds avec un taux d'usure élevé, alors qu'en cas de perte du navire, ses risques, comme tout prêteur, se limitent à la somme versée. Mais le prêt à la grosse était sujet

(123) Goldschmidt, *Universalgeschichte*, p. 269 - 270; Pertile, *Storia*, vol. IV, p. 685 - 686; Saleilles, in: *Annales* 1895, p. 49, no. 23 ss. p. 51 ss.; Brissaud, *Histoire*, p. 510 - 511; Pic, op. cit., t. I, no. 97 p. 108 - 109; Sombart, *Der Moderne Kapitalismus*, II, I, p. 163; Heinrich Lehmann, *Gesellschaftsrecht*, 2. Aufl., Berlin und Frankfurt a.M. 1959, Vahlen, p. 63.

(124) Cf. : Henri Lévy-Bruhl, *Un document inédit sur la préparation de l'Ordonnance sur le commerce de 1673*, in: *Revue Historique de Droit Français et Etranger* 1931, p. 649 ss.

(125) Saleilles, in: *Annales* 1895, p. 49, no. 25 ss. p. 53 ss.; Pic, op. cit., t. I, no. 97 p. 109 - 110; Sombart, *Der Moderne Kapitalismus*, II, I, p. 163 - 164; Elscarra, *Manuel*, no. 457 p. 261.

(126) Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 256-257, p. 345 ss.

Ils fondèrent aussi une société avec le débiteur et se donnèrent pour un associé réclamant sa part de bénéfices non son taux usuraire. Saleilles l'a bien remarqué, «si le bailleur de fonds voulait pouvoir tirer revenu de son argent, il fallait bien qu'il cessât d'être un prêteur de deniers pour devenir un associé; sinon, il aurait été taxé d'usure. Pour avoir le droit de tirer revenu de son argent, il fallait forcément qu'il se déclare associé et pût se faire passer pour tel»⁽¹¹⁹⁾.

L'usurier prêtait ses deniers à une autre personne à l'occasion d'une ou plusieurs opérations commerciales et, une fois terminées, réclamait les bénéfices laissant le quart seulement au débiteur (*quarta proficui*). C'est cette forme de prêt usuraire qui évolua vers la société en commandite actuelle⁽¹²⁰⁾.

Le prêt pouvait être accordé pour une seule opération. On l'appelait alors «commenda», de «cum-mandare», car l'usurier donnait confiance au maître et lui prêtait ses deniers pourvu qu'il les rendit avec les trois quarts des profits⁽¹²¹⁾.

La commenda se propaga au XIV^e siècle sous forme occulte, où seul l'emprunteur apparaissait, l'usurier restant dans la pénombre loin de la réprobation populaire⁽¹²²⁾. Mais bientôt le dévelop-

ss.; Holdsworth, *History*, vol. VIII, 2nd ed., p. 103 ss.; Will Durant, *The Age of Faith*, p. 631-632.

(119) Raymond Saleilles, *Etude sur l'histoire des sociétés en commandite*, in : *Annales de Droit Commercial* 1895, p. 10 (p.25).

(120) Saleilles, *Annales* 1895, p. 25; Paul Pic, *Des Sociétés Commerciales*, chez Thaller, *Traité*, t. I, Paris 1908, Rousseau, No. 96 p. 107; Brissaud *Histoire du Droit Privé*, p. 474, p. 510; Umberto Navarrini, *Trattato teorico-pratico di Diritto Commerciale*, Torino 1920, Bocca, vol. IV, No. 1859 p. 317; Albert Wahl, *Précis théorique et pratique de Droit Commercial*, Paris 1922, Sirey, No. 480 p. 157-158; Lacour et Bouteron, *Précis de Droit Commercial*, 3e éd., t.I, Paris 1925, Dalloz, No. 240 p. 204; Lyon-Caen et Renault, *Manuel de Droit Commercial*, 15e éd., Paris 1928, L.G.D.J., No. 187 p. 153; Holdsworth, *History*, vol. VIII, 2nd ed., p. 104, p. 195; Escarra, *Manuel*, No. 456 p. 260; Escarra et Rault, *Traité des Sociétés Commerciales*, t. I, Paris 1950, Sirey, p. 8-9; Will Durant, *The Age of Faith*, p. 627; Hamel-Lagarde, *Traité de Droit Commercial*, t. I, Paris 1954, Dalloz, No. 16 p. 25; Ripert, *Traité de Dr. Com.*, 3e éd., Paris 1954, No. 752 p. 331; Thompson, *Economic and Social History of Europe in the Later Middle Ages*, p. 439, p. 441.

(121) Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 257-258.

(122) Saleilles, in: *Annales de Droit Commercial* 1895, p. 10, no 19 p. 25 - 26, p. 49, no. 20 ss. p. 49 - 50.

le paiement⁽¹¹¹⁾. Enfin St. Jérôme défendait même l'acceptation de cadeaux à l'occasion du prêt⁽¹¹²⁾.

Au Moyen-Age, plusieurs décrets prohibaient l'usure, annulaient le prêt et excluaient tout remboursement. Les Carolingiens frappaient l'usurier de la peine de bannissement et, en cas de récidive, de la peine d'emprisonnement⁽¹¹³⁾. Frédéric II confisquait les biens de l'usurier⁽¹¹⁴⁾. L'Eglise, par le Concile du Latran⁽¹¹⁵⁾, défendait à l'usurier de participer aux rites religieux, refusait son enterrement chrétien, et ordonnait aux prêtres de ne pas accepter ses dons⁽¹¹⁶⁾. En Angleterre aussi des lois prohibaient l'usure et punissaient même les courtiers⁽¹¹⁶⁾.

Les contes populaires dénonçaient l'attitude hostile du peuple accablé. L'on racontait qu'un usurier fut emporté vivant en enfer, qu'un autre s'étant réveillé le matin avait découvert ses deniers transformés en feuilles desséchées, qu'un troisième voulant entrer à l'Eglise pour se marier fut frappé à mort par un ex-voto tombé sur sa tête, offert par un autre usurier⁽¹¹⁷⁾.

Mais tout cela ne fit pas désespérer les usuriers. Ils devinrent plus habiles et changèrent de tactique. Ils camouflèrent le prêt à usure sous d'autres formes moins pernicieuses ayant une apparence honnête. Ils eurent recours entre autres à la vente à réméré où l'usurier se donne pour un acheteur, conserve un fonds du débiteur sous prétexte de bien vendu par ce dernier, avec faculté de reprise moyennant remboursement d'un prix exorbitant masquant l'usure⁽¹¹⁸⁾.

(111) Sancti Ambrosii, *De Tobia*, cap. XIV, n. 49, ni : *Patrologiae Latinae*, t. XIV, col. 759 (778).

(112) S. Eusebii Hieronymi, *Commentariorum in Ezechielem Prophetam*, Lib. VI, cap. XVIII, vers. 6 seq., in : *Patrologiae Latinae*, t. XXV, col. 15 (176-177).

(113) Cf. : Pertile, *Storia*, vol. IV, p. 593-595.

(114) Cf. : Georges Yver, *Le Commerce et les Marchands dans l'Italie Méridionale au XIII^e & au XIV^e Siècles*, Paris 1908, Fontemoing, p. 58.

(115) Vacant et Mangenot, *Dictionnaire de Théologie Catholique*, Paris 1950, Letouzey et Ané, t. XV, art. « Usure », col. 2316 (2342).

(116) Holdsworth, *History*, vol. VIII, 2nd ed., p. 100 ss.

(117) Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism*, p. 39.

(118) Pertile, *Storia*, vol. IV, p. 593; J. Brissaud, *Manuel d'Histoire de Droit Privé*, Paris 1908, Fontemoing, p. 474 ss.; W.J. Ashley *An Introduction to English Economic History and Theory*, London, Longmans Green and Co., t. I, 11th impr. (1923), p. 196 ss., t. II, 10th impr. (1925), p. 395

6 — 34-35). A donner a quiconque demande (Luc 6 — 30) N'amassez point des trésors sur la terre où la teigne et la rouille détruisent, et où les voleurs percent et dérobent (Matthieu 6 — 19). Vendez vos biens et distribuaites les aux pauvres (Matthieu 19 — 21; Luc 18 — 22), car nul ne peut servir deux maîtres, Dieux et l'or (Matthieu 6 — 24) ; il est plus facile à un chameau de passer par le trou d'une aiguille qu'à un riche d'entrer dans le royaume de Dieu (Matthieu 19 — 23, 24; Luc 18 — 24,25).

Les Apôtres prêchaient la communauté de biens aux croyants; «il n'y avait parmi eux aucun indigent : tous ceux qui possédaient des champs ou des maisons les vendaient, apportaient le prix de ce qu'ils avaient vendu, et le déposaient aux pieds des apôtres, et l'on faisait des distributions à chacun selon qu'il en avait besoin» (Actes 4 — 32 ss.).

Les Pères de L'Eglise enseignaient la charité, le renoncement et la méprise des besoins de ce monde⁽¹⁰⁶⁾. La recherche de l'argent entrave celle du véritable bonheur qui réside en Dieu⁽¹⁰⁷⁾. En accumulant les biens on en prive d'autres, on accapare le pain des affamés et l'habit des dénués⁽¹⁰⁸⁾.

Enfin, Saint Thomas d'Aquin n'admet que le «juste prix», et considère le commerce un péché s'il ne vise qu'au gain pur⁽¹⁰⁹⁾.

Il va sans dire que l'usure est fortement interdite; c'est une rente sans travail, une exploitation des faibles. Déjà Clément d'Alexandrie prohibait l'usure au nom de la justice, et exhortait les gens à secourir les misérables⁽¹¹⁰⁾. St. Ambroise aussi condamnait l'usure sous toutes ses formes qu'elle soit en numéraire ou en nature, et incitait à prêter aux indigents sans exiger

(106) Clementis Alexandrini, *Stromatum*, Lib. VII Cap. XII, in : *Patrologiae Graecae*, t. IX, Parisiis 1890, Apud Garnier Fratres, col. 495 ss.

(107) St. Aurelii Augustini, *De Beata Vita*, n. 11, in : *Patrologiae Latinae*, t. XXXII, Parisiis 1845, col. 959 (965).

(108) Ambrosius, *Sermones*, LXXXI, in : *Corpus Juris Canonici*, Decreti, I, distinction 47, c. 8, ed. Lipsiae 1879, Tauchnitz, col. 171-172.

(109) S. Thomae Aquinatis, *Summa Theologica*, II, II, q. LXXVII, 1 ss., in : *Opera Omnia*, vol. III, Parisiis 1872, Apud Ludovicum Vivès, p. 532 ss.

(110) Clementis Alexandrini, *Stromatum*, Lib. II, Cap. XVIII, in *Patrologiae Graecae*, t. VIII, col. 685 (1023-1024).

dans les temps de l'ignorance" (102).

L'abandon du navire et la responsabilité du commanditaire

En effet, cette sombre législation reflète la cupidité dans la plupart de ses institutions particulières.

Le propriétaire de navire par exemple, peut se libérer de toutes les dettes provenant des faits du capitaine, en abandonnant aux créanciers le navire et le frêt, même si le vaisseau a coulé au fond de la mer. Système étrange, encore en vigueur dans certaines législations, permettant aux capitalistes maritimes une exploitation lucrative sans risques de perte, puisqu'ils peuvent par l'abandon se décharger complètement de leur responsabilité, tout en encaissant le montant de l'assurance couvrant le navire, pour le remplacer par un autre⁽¹⁰³⁾.

De même, l'association entre plusieurs hommes évoque à priori l'idée d'égalité dans la destinée de tous; le terme «compagnia» signifie en fait manger le pain ensemble, «cum-panis», les associés étant sur le même pied quant à la participation aux gains et la responsabilité pour les pertes⁽¹⁰⁴⁾. Comment se fait-il alors que le commanditaire ne répond pas des dettes de la société tant qu'il a versé son apport, pourquoi dans la société en commandite le sort des associés diffère, les uns moissonnent les grains, les autres recueillent l'ivraie ?

L'Europe chrétienne du Moyen-Age avant la naissance de la bourgeoisie était principalement agricole, d'une économie fermée, sans débouchés. Les prêts s'effectuaient pour la consommation, au profit des gens nécessiteux, la protection des faibles s'imposait, pour délivrer les pauvres débiteurs de la rapacité des riches usuriers⁽¹⁰⁵⁾.

L'Evangile exhorte à prêter sans rien espérer (Luc

(102) Cf. sur Turgot : Lyon-Caen et Renault, *Traité*, t. I, No. 39 p. 34; Sée, *Histoire Economique et Sociale de la France*, p. 310-311; Lodge, Sully, Colbert and Turgot, p. 242 ss.; Elsmeln, *Histoire*, p. 673 ss.

(103) Cass. fr., req., 13 févr. 1882, D. 1882-1-1-129 (181 col. 1); Lyon-Caen et Renault, *Traité*, 5e éd., t.V, No. 242 p. 200-201; Ripert, *Droit Maritime*, t. II, 4e éd., No. 1301 p. 198.

(104) Cf. : Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 271 ss. Sombart, *Der Moderne Kapitalismus*, II, 1, p. 144 ss.

(105) Holdsworth, *A History of English Law*, vol. VIII, 2nd ed., p. 100 ss.; Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism*, Mentor ed., New York 1961, p. 40-41.

gros commerçant. Avec le temps les différents consuls s'entendent à la fusion des corporations en une "mercanzia", avec un corporation, par l'intermédiaire d'un consul, généralement un "officium mercanziae". La compétence du nouveau tribunal englobe tous les commerçants, puis s'impose aux non commerçants. Les organes de la "mercanzia" se transforment en des tribunaux de classes, où les commerçants font subir leurs usages à l'ensemble des consommateurs ⁽⁹⁸⁾.

Ainsi naquit ce droit de classe, au sein des corporations, soumises à l'hégémonie des gros commerçants, jugeant selon les coutumes qui leur étaient favorables.

Plus tard, au XVII^e siècle, le ministre bourgeois "Colbert", fils d'un drapier ⁽⁹⁹⁾, songeant à raffermir l'économie de la France, convoqua en 1673 un comité pour la rédaction d'une ordonnance sur le commerce, à base du système des métiers. L'instigateur principal de ce comité était Jacques Savary, un gros commerçant, qui donna son nom à l'ordonnance. Celui-ci s'enquêta auprès des gros commerçants comme lui ⁽¹⁰¹⁾, et finit par rédiger les usages séculaires nés au sein des corporations du Moyen-Age, sous l'empire des consuls, eux-mêmes les gros commerçants d'alors.

C'est cette ordonnance de 1673 ou Code Savary qui servit de modèle au Code Napoléon de 1807 ⁽¹⁰¹⁾, copié par plusieurs législations modernes.

Et de la sorte nous parvinrent, selon l'expression de Turgot, "ces codes obscurs, rédigés par l'avidité, adoptés sans examen

(98) François Morel, *Les Juridictions au Moyen-Age*, Paris 1897, Rousseau, p. 36 ss.; E. Thaller, *De la place du commerce dans l'histoire générale et du droit commercial dans l'ensemble des sciences*, in : *Annales de Droit Commercial* 1892, p. 197 ss.; W.S. Holdsworth, *A History of English Law*, vol. V, 3rd ed., London 1945, Methuen & Co., p. 68 ss.

Et voyez sur les mercanziae : Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 160; Max Weber, *Wirtschaftsgeschichte*, 3. Aufl., Berlin 1958, Duncker und Humblot, p. 205.

(99) Cf. : Eleanor C. Lodge, *Sully, Colbert and Turgot*, London 1931, Methuen, p. 122 ss.

(100) Cf. : Loyn-Caen et Renault, *Traité de Droit Commercial*, t. I, 5e éd., Paris 1921, L.G.D.J., No. 30 p. 24 ss.

(101) Cf. : Locré, *La Législation Civile, Commerciale et Criminelle de la France*, t. I, Paris 1827, Treutell et Würtz, p. 300; Claude Giverdon, *Le droit commercial, droit des commerçants*, in : *J.C.P.* 1949, I, 770, No. 2 ss.;

confréries, forment des "amicitiae" pour régler les conflits par l'arbitrage de leurs compères au lieu d'avoir recours au tribunal du seigneur, participent à des "conjuraciones" visant à combattre le seigneur et même à l'assassiner. Et cette lutte de classes entre la féodalité et la bourgeoisie aboutit souvent à de forts apaisements payés par les commerçants aux seigneurs, et des concessions accordées par ces derniers aux villes ⁽⁹⁴⁾.

Ainsi naissent graduellement les corporations des commerçants et artisans, pour défendre leurs intérêts communs, au cours du XI^e et XII^e siècles ⁽⁹⁵⁾.

Mais bientôt des commerçants s'enrichissent, un patriciat urbain se forme, il dirige à son avantage le mouvement communal ; les villes sont gouvernées par une oligarchie de commerçants ⁽⁹⁶⁾, un grand conseil ou corps de ville, avec en tête un consul, aidé par des "sapientes" et des échevins ⁽⁹⁷⁾.

Les litiges entre membres sont tranchés au sein même de la corporation, par l'intermédiaire d'un consul généralement un

lère éd., Paris 1893, Colin, p. 489 ss.; Esmein, *Histoire*, p. 180-181; Olivier-Martin, *Histoire*, No. 106 p. 145; Régine Pernoud, *Histoire de la Bourgeoisie en France*, Paris 1960, Editions du Seuil, t. I^{er}, p. 109 ss.

(94) Otto von Gierke, *Das Deutsche Genossenschaftsrecht*, Nachdruck, Graz 1964, Akademische Druck u. Verlagsanstalt, Bd. I, p. 226 ss.; Lavissee et Rambaud, t. II, p. 430 ss.; Paul Viollet, *Histoire des Institutions Politiques et Administratives de la France*, vol. III, Paris 1903, Sirey, p. 144 ss.; Jacques Flach, *Les Origines de l'Ancienne France*, Paris 1893, Larose et Forcel, t. II, p. 374 ss.; Declercq, *Histoire*, p. 308 ss.; Esmein, *Histoire*, p. 292 ss.; Olivier-Martin, *Histoire*, No. 117 p. 160 ss.; Hermann Conrad, *Deutsche Rechtsgeschichte*, Bd. I, 2. Aufl., Karlsruhe 1962, Müller, p. 327.

(95) Gierke, *op. cit.*, Bd. I, p. 240 ss.; Viollet, *Histoire*, t. III, p. 148 ss.; Henri Sée, *Esquisse d'une Histoire Economique et Sociale de la France*, Paris 1929, Alcan, p. 108 ss.

(96) Flach, *op. cit.*, t. II, p. 368 ss.; Claudius von Schwerin, *Germanische Rechtsgeschichte*, 2. Aufl., Berlin 1943, Junker und Dünhaupt, p. 181; Will Durant, *The Story of Civilization, the Age of Faith*, New York 1950, Simon and Schuster, p. 634; James Westfall Thompson, *Economic and Social History of Europe in the Middle Ages*, New York 1960, Ungar, p. 224 ss., p. 398 ss.

(97) Gierke, *op. cit.*, Bd. I, p. 271 ss.; p. 310 ss.; Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts*, p. 154 ss.; Pertile, *Storia*, II, I, 348 p. 28 ss., p. 46 ss.; Lavissee et Rabaud, t. II, p. 440 ss.; Viollet, *Histoire*, t. III, p. 59 ss., p. 110 ss.; Esmein, *Histoire*, p. 297, p. 302 ss.; Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (=Grundriss der Sozialökonomik, III. Abt.), 2. Aufl., Tübingen 1925, Mohr, 2. Halbb., p. 563 ss.; Olivier-Martin, *Histoire*, No. 122 p. 168; Pernoud, *Histoire de la Bourgeoisie*, t. I, p. 27 ss., p. 59 ss.; Conrad, *op. cit.*, Bd. I, p. 332 ss.

L'affaiblissement du pouvoir central renforce la situation des seigneurs. Le manque de revenus publics ne permet pas d'avoir en solde des fonctionnaires gouvernementaux. Le roi est forcé de choisir des administrateurs indépendants économiquement, justement parmi les seigneurs terriens. Le pouvoir effectif glisse vers ces derniers, alors que celui du roi simplement nominal ⁽⁹⁰⁾.

Les seigneurs convoitent mutuellement les terres de leurs voisins. La loi de la forêt règne, la force des armes domine. Les provinces se transforment en principautés, les bureaucrates en princes, la bureaucratie en féodalité ⁽⁹¹⁾.

Mais bientôt se dessine lentement à l'horizon des siècles la silhouette nouvelle d'un ensemble d'aventuriers, véritables pirates pillant les navires arabes dans la Méditerranée pour en vendre la dépouille en Europe. Ils amassent quelques biens et s'établissent graduellement dans certains centres, autour des "burgs" ou châteaux-forts, commodes pour le commerce international. Des villes sont fondées, issues de ces marchés improvisés ⁽⁹²⁾. Ces habitants des "burgs" ou "burgenses", simples va-nu-pieds aux yeux des seigneurs fonciers, subissent toute sorte de vexation par les principicules féodaux, tel de Strandrecht, le tonlieu, les taxes, les repréailles. Ils doivent voyager de concert, pour éviter les bandits de grands chemins ou les corsaires des voies maritimes ⁽⁹³⁾. Ils sentent bientôt qu'ils ont les mêmes intérêts et subissent le même sort. Ils s'organisent en associations et

Elémentaire d'Histoire du Droit Français, 14e éd., Paris 1921, Sirey. p. 171 ss.; Pirenne, **Histoire de l'Europe**, p. 64; Fr. Olivier-Martin, **Histoire du Droit Français des Origines à la Révolution**, Ed. Montchrestien 1946, no. 92 p. 126.

(90) Pirenne, **Histoire de l'Europe**, p. 100 ss.

(91) Pirenne, **Histoire de l'Europe**, p. 103 ss.; Werner Sombart, **Der Moderne Kapitalismus**, München und Leipzig 1928, Duncker und Humblot, Bd. I, 1, p. 56-60; Antonio Pertile, **Storia del Diritto Italiano**, 2a ed., vol. IV, Torino 1893, Unione Tipografico-Editrice, §141 p. 264 ss.; Esmeln, **Histoire**, p. 172; J. Declareuil, **Histoire Générale du Droit Français des Origines à 1789**, Paris 1925, Sirey, p. 174 ss.; Olivier-Martin, **Histoire**, no. 93 p. 127-128; Monier, Cardascia et Imbert, **Histoire des Institutions et des Faits Sociaux**, Paris 1956, Montchrestien, No. 465 p. 617.

(92) Pirenne, **Histoire de l'Europe**, p. 156 ss.; **Medieval Cities**, p. 56 ss.

(93) L. Goldschmidt, **Universalgeschichte des Handelsrechts**, 3. Aufl., Stuttgart 1891, Enke, p. 116 ss.; Sée, **Les Classes Rurales**, p. 425 ss.; Lavisse et Rambaud, **Histoire Générale du IVe Siècle à nos Jours**, t. II,

décident de leur sort. Les commerçants sont seuls juges de l'étendue de leurs marges bénéficiaires ⁽⁸⁶⁾.

En effet, le droit commercial, dans certains pays, interdit le délai de grâce dans les effets de commerce, permet un taux d'intérêt élevé, facilite la preuve des dettes commerciales, élargit l'exercice de la saisie conservatoire, reconnaît la justice privée dans certains actes commerciaux, présume la solidarité entre les débiteurs, autorise l'exécution provisoire des jugements, et surtout, élève les usages commerciaux au rang de loi sacrée, obligeant les tribunaux à les appliquer, et ainsi, comme le dit Vivante, transforme l'organisme entier de la justice en une machine asservie au profit des capitalistes ⁽⁸⁷⁾.

Comment se fait-il que le droit commercial s'intéresse tellement au sort des gros commerçants ?

Ce droit plonge avec ses racines directes dans les sombres épisodes du Moyen-Age.

La chute de l'empire romain sous l'invasion des germains amena la décomposition de toute une civilisation. La ville, naguère siège politique et administratif, et centre commercial et industriel, disparaît graduellement sous la hache brutale de l'envahisseur barbare, et la campagne, dépourvue de son marché naturel que sont les habitants des villes, se transforme en une économie sans débouchés ou économie fermée, qui consomme ce qu'elle produit, sans échange de denrées ni circulation de monnaie ⁽⁸⁸⁾.

Les propriétés se transforment en seigneuries, enchaînant le paysan à la terre par les règles du formariage. La société se divise en deux classes bien distinctes, séparées par un mur colossal des coutumes établies, l'une savourant l'aisance des châteaux, l'autre traînant dans la boue des marécages, les seigneurs et les serfs ⁽⁸⁹⁾.

(86) Jean Escarra, *Manuel de Droit Commercial*, Paris 1947, Sirey, p. 19.

(87) Vivante, *Trattato*, 5a ed., vol. I, p. 14.

(88) Cf. : Henri Pirenne, *Histoire de l'Europe des Invasions au XVIe Siècle*, 2e éd., Paris Bruxelles 1936, Alcan et Nouvelle Société d'Éditions, p. 58 ss., p. 61 ss.; le-même, *Medieval Cities*, tr. by Halsey, Princeton 1939, Princeton University Press p. 45 ss.

(89) Cf. : Henri Sée, *Les Classes Rurales et le Régime Domaniale en France au Moyen-Age*, Paris 1901, Glard, p. 45 ss.; A. Esmein, *Cours*

sante, l'abstinence de la viande, celle du vin et celle de tout ce qui concerne les rapports sexuels ⁽⁸³⁾.

De même, les phases plus avancées dans l'évolution des systèmes juridiques contiennent des traces de périodes précédentes. Ces survivances peuvent échapper au coup d'œil rapide et sommaire, car elles se sont amalgamées avec des éléments survenus plus tard. Mais un examen attentif et minutieux permet de discerner les structures variées qui dans un système correspondent aux étapes diverses de son développement, permettant ainsi de lire dans le système même l'histoire de sa formation ⁽⁸⁴⁾.

Les institutions juridiques sont tel un fleuve majestueux, emportant des son cours des éléments originaires des différentes régions montagneuses où ses riches affluents puisent leur source lointaine. Ces molécules se combinent avec la marche des eaux en aval du fleuve, et finissent par former un tout homogène dans les parties plus avancées du bassin. Mais une investigation rigoureuse dans le laboratoire expérimental de l'histoire sociale permet de discerner les matières premières composant le fleuve juridique à son embouchure actuelle.

Et ce phénomènes des survivances explique tant des branches entières du Droit que certaines institutions particulières.

Les prérogatives du droit commercial.

Le droit commercial, comme le dit "Vivante", contient exclusivement les normes que le commerce, spécialement le grand commerce, a créées pour protéger ses propres intérêts, contraignant les citoyens qui contractent avec les commerçants à subir une loi faite en faveur de ces derniers, infiniment moins nombreux. Le droit commercial est un droit de classe, qui laisse sans tutelle suffisante ceux qui traitent avec les commerçants ⁽⁸⁵⁾.

Il est entendu, ajoute Escarra, que les consommateurs sont là pour recevoir les volontés des pouvoirs, avoués ou occultes, qui :

(83) Cf. : Vilfredo Pareto, *Traité de Sociologie Générale*, Lausanne Paris 1917, Payot, t. I, §1326 p. 722 ss.

(84) Giorgio Del Vecchio, *Le Basi del Diritto Comparato e i Principi Generali del Diritto*, in : Farerra, I, *Saggi Filosofici e Giuridici*, Milano 1961, Giuffrè, p. 87.

(85) Cesare Visante, *Trattato di Diritti Commerciali*, 5a ed., Milano 1934, Vallardi, p. 12-13.

Le Droit vise à protéger la conception des hommes d'affaires sur la liberté de contrat⁽⁸⁰⁾.

Ainsi, tant l'école romantique de Savigny que la liberté de contrat de la Cour Suprême n'étaient qu'une idéologie au service des classes dominantes, les princes junkers en Allemagne et les hommes d'affaires en Amérique.

Le phénomène des survivances

La méthode historique s'avère encore plus féconde quant à l'interprétation des institutions juridiques.

Dans le domaine biologique, une multitude de phénomènes étranges est difficilement explicable sans remonter le cours de l'évolution des espèces animales.

L'appendicite, par exemple, qui ne remplit aucune fonction dans le corps humain, se retrouve chez certains anthropoïdes et une espèce de kangourou. Il représente l'extrémité atrophiée du gros intestin chez certains animaux inférieurs, qui aide les herbivores à digérer la cellulose, étape dépassée par le genre humain⁽⁸¹⁾.

Ces restes d'organes divulguent leur source première ; ce sont des survivances d'espèces antérieures, transposées aux espèces postérieures par les lois de l'hérédité. Ils remplissaient autrefois une fonction importante, dont la destitution subséquente entraîne l'atrophie de l'organe et mène graduellement à son dépérissement⁽⁸²⁾.

Il en est de même pour les phénomènes sociaux. Le monde actuel renferme des résidus provenant des conditions de la vie des peuples primitifs, spécialement les tabous d'abstinence qui persistent à travers les siècles et qui sont, par ordre d'intensité crois-

(80) Beard, op. cit., vol. II, p. 211 ss.; Wright, op. cit., p. 608 ss.; Blake, op. cit., p. 425 ss. Thistlethwaite, op. cit., p. 244-245.

(81) Hamilton Bailey and McNeill Love, *A Short Practice of Surgery*, 11th ed., London 1959, Lewis & Co., p. 586.

(82) Lamarck, *Philosophie Zoologique* (1809), nouvelle édition par Charles Martins, Paris 1873, Sayy, t. Ier, p. 220 ss.; spéc. p. 240; Charles Darwin, *The Origin of Species* (1859), Ch. XIV (Rudimentary Organs), Mentor ed., New York 1960, p. 418 ss.; Ernst Haeckel, *Prinzipien der Allgemeinen Morphologie der Organismen* (1866), Abdr., Berlin 1906, Reimer, p. 322 ss.; Herbert Spencer, *The Principles of Biology*, rev. ed., vol. I, London 1898, Williams and Norgate, §135 p. 472 ss.

et Philadelphie, vivent jusqu'à six ou huit dans la même chambre, au milieu de la saleté et de la vermine, travaillent parfois dix-huit heures par jour, pour trois ou quatre dollars par semaine, et éprouvent souvent l'amertume du chômage⁽⁷⁸⁾.

Entretemps, au sommet, une nouvelle ploutocratie se forme, plus riche et plus puissante que jamais, tout spécialement dans la métallurgie, le pétrole, les chemins de fer et les finances (Carnegie, Rockefeller, Vanderbilt, Harriman, Morgan). Les idées sur l'individualisme et le laissez-faire trouvent un climat favorable, le libéralisme manchestérien s'implante sans conteste. Les fortunes fabuleuses s'amassent, les monopoles avides se concentrent. Les «nouveaux riches» se transforment en classe dirigeante. Les «business interests» dominent la politique américaine. Une collusion s'établit entre les hommes d'affaires et les politiciens. La classe capitaliste détermine les contours de la politique nationale : toute tentative de limiter le pouvoir du capital est stérilisée par avance⁽⁷⁹⁾.

Le conflit entre preneurs et donneurs de travail est inévitable. Les quelques dollars par semaine de soixante heures s'avèrent mesquins, et les accidents de fabrique augmentent l'insécurité de l'ouvrier. Mais la politique est de concert avec le capital; les émeutes sont vite maîtrisées; la Cour Suprême elle-même s'érige en un formidable bastion pour la défense des intérêts capitalistes : elle déclare inconstitutionnelle toute législation visant à régler les heures de travail ou les salaires des travailleurs; et les Tribunaux émettent des injonctions au profit des employeurs contre les ouvriers. Les juges viennent souvent du barreau, c'est-à-dire ont débutés leur carrière comme agents des hommes d'affaires; ils partagent l'opinion de ces derniers que

(78) Cf. spéc. : Franc Thistlethwaite, *The Great Experiment, An Introduction to the History of the American People*, Cambridge 1955, At the University Press, p. 223 ss.; — aussi : Henry Bamford Parkes, *The United States of America, A History*, New York 1953, Knopf, p. 468 ss.; Chester Whitney Wright, *Economic History of the United States*, 2nd ed., New York 1949, Mc Graw-Hill, p. 452 ss.

(79) Beard (Charles and Mary), *The Rise of American Civilization*, London 1942, Cape, vol. II, p. 166 ss.; Nelson Manfred Blüke, *A Short History of American Life*, New York 1952, Mc Graw-Hill, p. 401 ss. Thistlethwaite, op. cit., p. 242 ss.

populaire devient le récipient du Droit, la codification entrave son évolution⁽⁷⁵⁾.

La liberté de contrat

La Cour Suprême des Etats-Unis, de 1905 à 1936, persistait à déclarer inconstitutionnelles les législations de travail fixant des heures maxima ou des salaires minima, comme entravant la liberté de contrat⁽⁷⁶⁾, qu'elle interprétait d'une façon singulière. La Cour se posait en champion de la liberté des travailleurs (!) : « Bien entendu, disait-elle, la liberté de contrat dans les relations de travail inclut les deux parties. L'une a autant de droit à acheter du travail que l'autre d'en vendre »⁽⁷⁷⁾.

La Cour Suprême semblait complètement ne pas remarquer, qu'au lieu d'être l'épée tranchante de la justice, elle devenait l'arme d'oppression des faibles, au profit des capitalistes.

Pourquoi agissait-elle ainsi ?

Revenons un peu aux conditions sociales de cette époque.

Durant l'Après-Guerre Civile, les Etats-Unis se transforment en grande puissance industrielle. Le dieu de la guerre une fois apaisé (1865), il fallait songer au relèvement économique du pays : la reconstruction du Sud, le défrichement de l'Ouest, l'industrialisation de l'Est. Les idéalistes enthousiasmés qui s'étaient entre-tués lors de la lutte armée, cèdent la place aux calmes spéculations des hommes d'affaires. Le Homestead Act, passé en 1862, octroie gratuitement 160 acres à tout citoyen américain qui prend la peine de cultiver la terre dans l'Ouest. Ceci attire un bon nombre des habitants de l'Est, du fond des fermes aussi bien que des bas-fonds des villes. Les employeurs de l'Est, en quête de travail bon marché, obtiennent la permission d'importer la main d'œuvre de l'Europe. Des vagues gigantesques de migrations s'ensuivent, tant des pays anglosaxons et germaniques, que du sud et de l'est de l'Europe. Les immigrants s'entassent dans les slums malains de New York, Boston

(75) En ce sens : Edwin W. Patterson, *Jurisprudence*, Brooklyn 1933, The Foundation Press, p. 413.

(76) *Lochner v. New York*, April 17, 1905, 198 U.S. 45 (57) ; *Adkins v. Children's Hospital*, April 9, 1923, 261 U.S. 525 (554) ; *Morehead v. New York ex rel. Tipaldo*, June 1, 1936, 298 U.S. 587 (609 ss.).

(77) *Lochner v. New York*, 198 U.S. p. 56.

Kelsen voudrait purifier la science du Droit de toute idéologie politique ou éléments des sciences physiques et naturelles, la limiter à la connaissance non au façonnement du Droit, et en rapprocher les résultats autant que possible de l'objectivité et de l'exactitude (43). La science s'intéresserait au Droit tel qu'il est, sans le légitimer comme juste ou le disqualifier comme injuste, s'abstenant de tout jugement de valeur vis-à-vis du Droit positif, se contentant de concevoir son essence et d'analyser sa structure (44).

Or, la conception de Kelsen trouve ses racines, d'ailleurs il le confesse lui-même, dans le formalisme du XIXe siècle (45), dont nous venons de tracer les causes réelles et cachées, qui ne sont rien d'autre que l'idéologie gouroise et capitaliste, manifestée principalement dans les textes du Code Napoléon. Le formalisme n'est en fait qu'un paravent camouflant le véritable contenu du Droit bourgeois et s'abstenant sciemment des jugements de valeur, afin de ne pas démasquer l'injustice qu'il renferme.

Une méthode qui veut être scientifique doit traiter le Droit dans son ensemble, sans séparer la forme du contenu, ni les règles juridiques des conditions sociales. La nature même nous offre l'évidence de la connexion universelle des phénomènes ; la crue du Nil en Egypte résulte de l'enchaînement de plusieurs causes : les courants aériens chargés de nuages et les pluies torrentielles sur le lac Victoria et les hauteurs de l'Ethiopie, l'inclination régulière de l'écorce terrestre à partir de l'Equateur africain jusqu'à la Méditerranée, la loi de gravitation qui attire l'eau vers le bas etc.

Il en est de même pour les phénomènes sociaux ; l'homme vit en société dans un milieu donné, et ses idées, coutumes et principes éthiques subissent l'empreinte des conditions de vie. Les agriculteurs, parmi les peuplades primitives, sont sédentaires, afin de soigner leurs plantations, les éleveurs, nomades, en quête de pâture pour leur bétail.

Le Droit est tel un arbre, dont les formes du feuillage, et

(43) Hans Kelsen, *Reine Rechtslehre*, Leipzig und Wien 1934, Deuticke . p. III - V.

(44) *Reine Rechtslehre*, p. 17.

(45) *Op. cit.*, p. IV.

la qualité des fruits dépendent du sol où il prend racine, du climat où il pousse et s'épanouit.

Cette connexion universelle des phénomènes ne s'arrête pas au présent, elle embrasse l'évolution passés et retourne pages de l'histoire tout comme on remonte le cours des fleuves pour en découvrir les sources fécondes. Notre planète même est issue d'une succession de changements cosmiques dans les âges les plus reculés ; les espèces animales sont le produit d'une lente évolution à travers les temps géologiques ; les civilisations humaines sont en transformation continue au fur et à mesure de différentes étapes économiques. Les phénomènes universels sont tel un navire lointain dans l'océan des temps, fournissant au spectateur en hâte l'illusion de l'immobilité, alors qu'il parcourt les eaux d'une façon constante et franchit incessamment les vagues des siècles.

Pas de science sans appréciation intégrale de phénomènes, utilisant la connexion universelle et analysant l'évolution historique, poussant le champs d'investigation en largeur et en profondeur.

La méthode scientifique, contrairement au formalisme kélsenien, préconise d'un côté, non seulement le rattachement du Droit à ses bases matérielles, les conditions de vie de la société, mais aussi aux autres branches de la connaissance telle la sociologie, l'économie, la religion, la philosophie ou la politique. De l'autre côté, la méthode scientifique étudie la genèse et les stages historiques des institutions juridiques. Toute abstraction divorçant le Droit de la vie, considérant les textes comme suffisants en eux-même, négligeant l'évolution historique passée et les conditions sociales actuelles, est incapable de dissiper les voiles mystérieux qui enveloppent certaines institutions en vigueur, dont les racines profondes sont ensevelies dans la brume des siècles.

En somme, il s'agit d'aborder les institutions juridiques dans leurs traits distinctifs, sans submerger dans la mer houleuse des détails infinis, afin de ne perdre de vue le fil conducteur. En suite, il incombe de rechercher la genèse des institutions et leur but, car une conception quelconque ne peut être bien connue que par son histoire (46).

(46) Cf. : Auguste Comte, *Cours de Philosophie Positive*, 1ère leçon, t. I. Le Verrier, Paris, Garnier, t. Ier, p. 4.

Le déclin du formalisme en Allemagne et en Amérique

La méthode de l'investigation des faits dans leur entièreté n'est plus l'apanage exclusif du socialisme scientifique (47). Elle a pu être accueillie avec certaines transformations et adaptations dans les pays occidentaux, notamment en la dépouillant du principe de la lutte des éléments internes opposés, qui se traduit dans le domaine du Droit en une lutte de classes.

L'Interessenjurisprudenz en Allemagne et son pendant en Italie enseignent que ce sont les intérêts, et non les concepts, qui constituent l'élément causal des règles juridiques (48). Les commandements du législateur dit Philipp Heck résultent des besoins pratiques de la vie et de leur évaluation et ajustement, non de notions ou de concepts généraux (49). L'interprète doit remonter jusqu'à la genèse historique de la norme, pour mettre à jour la façon dont elle fut conçue, et dévoiler manière par laquelle les intérêts en jeu furent évalués et coordonnés (50). Et, une fois le contenu de la règle défini, le juge doit alors procéder à l'évolution du Droit, afin de le conserver en harmonie avec la croissance de la vie (51).

La jurisprudence d'intérêts réclame donc du juriste une activité évaluatrice ; car, dit-elle, s'attacher formellement au syllogisme, c'est entraver l'évolution du Droit. L'on minimise

(47) Cf. par exemple : Adam Schaff and Stanislaw Ehrlich, *The concept of dialectical materialism in political science*, in : *Contemporary Political Science, A Survey of Methods, Research and Teaching*, Unesco, Paris 1950, p. 327 ss.

(48) Philipp Heck, *Das Problem der Rechtsgewinnung*, 2. Aufl., Tübingen 1932, Mohr, p. 14; Max Rümelin, *Erlebte Wandlungen in Wissenschaft und Lehre*, Tübingen 1930, Mohr, p. 30-31; Heinrich Stoll, *Begriff und Konstruktion in der Lehre der Interessenjurisprudenz*, in : *Festgabe für Heck, Rümelin, Schmidt*, Tübingen 1931 Mohr, p. 68.

(49) Heck, *Interessenjurisprudenz*, (Nr. 97 ; *Recht und Staat in Geschichte und Gegenwart*), Tübingen 1933, Mohr, p. 10 ss.

(50) Heck, *Das Problem der Rechtsgewinnung*, p. 37; le-même, *Gesetzesauslegung und Interessenjurisprudenz*, in : 112 *Archiv für die civilistische Praxis* 1914, p. 8, p. 50 ss., p. 59 ss., p. 176; le-même, *Begriffsbildung und Interessenjurisprudenz*, Tübingen 1932, Mohr, p. 107, Stoll, *Begriff und Konstruktion in der Lehre der Interessenjurisprudenz*, p. 71; le-même, *Rechtsstaatsidee und Privatrechtslehre*, in : *Jherings Jahrbücher für die Dogmatik*, Bd. 76 (1926), p. 167-168.

(51) Heck, *Begriffsbildung und Interessenjurisprudenz*, p. 108; Enneccerus-Nipperdey, *Allgemeiner Teil*, 14. Aufl., Tübingen 1952, Mohr, p. 213 ss.

la nécessité d'examiner les intérêts en conflit, et l'on affaiblit le sens de responsabilité chez le juge, en l'aidant à se laver les mains comme Pilate, et à prétendre que c'est la faute des concepts et non la sienne (52).

Les concepts, il est vrai, ajoute Carnevali sont l'instrument indispensable de la science, parce qu'ils sont le produit de la raison. Mais ils sont un outil extrêmement périlleux. Le péril consiste, à un certain point, à perdre contact avec la terre et à errer dans les nuages. Les concepts, au lieu de faire pénétrer le juriste dans la réalité, le portent bien loin en un monde de chimères. On arrive ainsi, dans la plupart des cas, à confondre le concept avec le phénomène, et alors on fabrique concept sur concept, c'est-à-dire on construit dans le vide, et commence 'le château des songes' (53).

La méthode formaliste est une magie, qui ne vient à l'aide que de celui qui y croit (54).

Quant à l'Amérique, déjà Justice Holmes vers la fin du siècle passé insistait sur l'approche scientifique du Droit. Four maîtriser une branche quelconque de la connaissance l'on doit dominer les branches y attenantes, et ainsi pour savoir quelque chose il faut savoir tout. Pour comprendre le Droit, il incombe d'étudier l'anthropologie, l'économie politique, l'éthique, et ainsi de suite⁽⁵⁵⁾. La vie du Droit n'a pas été de la logique; elle a été de l'expérience. Les nécessités de l'époque, la morale prévalente et les théories politiques, les intuitions de public policy, qu'elles soient conscientes ou inconscientes, même les préjugés que les magistrats partagent avec leurs concitoyens, ont eu plus à faire dans la détermination des règles qui gouvernent les hommes que ne l'a fait le syllogisme⁽⁵⁶⁾. Holmes déplore que l'éducation des juristes soit un entraînement dans la logique..

(52) Heck, *Begriffsbildung und Interessenjurisprudenz*, p. 22. le-même, *Interessenjurisprudenz*, p. 12.

(53) Francesco Carnevali, *Scuola Italiana del diritto*, in : *XIV Rivista di Diritto Processuale Civile* 1936, p. 3 (4).

(54) Heck, *Das Problem der Rechtsgewinnung*, p. 14; le-même, *Interessenjurisprudenz*, p. 12-19.

(55) Oliver Wendell Holmes, *The Law as a profession*, in : *20 American Law Review* 1886, p. 741 - 742, in : Jerome Hall, *Readings in Jurisprudence*, Indianapolis 1938, Bobb-Merrills, p. 667.

(56) Holmes, *The Common Law* (1881), p. 1, 47th pr., Boston Little, Brown & Co.

La méthode logique flatte l'aspiration à la certitude et au repos dans chaque esprit humain. Mais la certitude est généralement une illusion, et le repos n'est pas la destinée de l'homme⁽⁵⁷⁾.

Le doyen Pound à son tour condamne avec véhémence la méthode conceptualiste et la déduction logique, que ce soit dans les oeuvres théoriques des professeurs⁽⁵⁸⁾ ou dans la «jurisprudence mécanique» des juges⁽⁵⁹⁾.

John Dewey est encore plus catégorique, quoique ses idées subissent l'emprise du pragmatisme américain. La fameux philosophe rejette magistralement la logique formelle dans le domaine de l'investigation juridique. La systématisation logique, dit-il, en vue de la généralisation et de la consistance des propositions est indispensable, mais ne constitue pas l'ultime objectif. Elle est un outil, non un but. La logique est au fond une discipline empirique et concrète⁽⁶⁰⁾. Elle doit être une logique relative aux conséquences, non aux antécédents, les principes généraux ne peuvent être que des instruments justifiés par le travail qu'ils accomplissent⁽⁶¹⁾. Les philosophies juridiques reflètent les mouvements des périodes dans lesquelles elles naissent. Le Droit n'est pas une entité à part; il ne peut être discuté qu'à travers les conditions sociales où il émerge. Nous ne pouvons juger ce qu'est la loi en fait qu'en décrivant la façon dont elle opère, et les effets qu'elle produit sur les activités humaines qu'elle règle. Sans application nous n'avons que des bouts de papier ou des échos dans le désert, mais rien qu'on puisse appeler

(57) Holmes, *The Path of the Law*, in : 10 *Harvard Law Review* 1897, p. 457 (465-466).

(58) Roscoe Pound, *Social Control through Law*, New Haven 1942, Yale University Press, p. 1; le-même, *Jurisprudence*, St. Paul Minn. 1959, West Publishing Co., vol. I, p. 132.

(59) Pound, *Mechanical Jurisprudence*, in : 8 *Columbia Law Review* 1908, p. 605 (607 ss.); *Courts and Legislation*, in : *Science of Legal Method* 1921, New York, Macmillan, p. 207; *Interpretations of Legal History*, New York 1923, Macmillan, p. 153 ss., *Jurisprudence*, vol. III, p. 512.

Voyez aussi : Benjamin N. Cardozo, *The Nature of the Judicial Process*, 1921, in : *Selected Writings*, Fallon Publications, New York 1947, p. 113 s. p. 149, *The Growth of the Law* (1924), in : *Sel. Wr.*, p. 208-209; *The Paradoxes of Legal Science* (1928), *Sel. Wr.*, p. 294 ss.

(60) John Dewey, *Logical Method and Law*, in : 10 *Cornell Law Quarterly* 1924, p. 27, repr. In Hall, op. cit., p. 345-346.

(61) *Ibid.*, p. 353.

Droit⁽⁶²⁾. Le contenu du Droit est historique et relatif : son standard est dans les conséquences, la fonction de ce qui se déroule socialement⁽⁶³⁾.

En somme, la logique formelle dépérit dans le domaine de la science du Droit, que ce soit en Europe ou en Amérique.

La méthode historique et l'historisme de Savigny.

La méthode historique dans l'interprétation des phénomènes juridiques doit être bien différenciée de l'école historique fondée par Savigny et Puchta.

L'école historique au début du siècle passé, imbuë du romantisme de son époque, faisait remonter le Droit à des éléments métaphysiques, l'esprit du peuple, le « Volksgeist ». Or, l'un des adeptes de cette école, l'auteur même qui dans sa jeunesse en devint l'ardent grand-prêtre, renia bientôt l'idôle qu'il avait tant adorée et délaissa le temple où il avait passiamment servi. La naissance du Droit — dit Jhering — est aussi pénible que celle de l'homme. A chaque système de Droit sont liés les intérêts de milliers d'individus et de classes entières. Tout changement dans le Droit atteint profondément ces intérêts. Guidés par l'instinct de la préservation de soi, ces individus et ces classes font leur possible pour défendre leurs intérêts et le Droit établi qui les soutient. Ainsi aucune évolution du Droit n'est possible sans une lutte sanglante entre les intérêts en danger et les nouveaux intérêts qui cherchent à s'établir. Le résultat dépend non de la valeur des raisons de chaque parti, mais du rapport de force entre eux. Toutes les grandes acquisitions qu'indique l'histoire du Droit, l'abolition de l'esclavage, la suppression du servage, la liberté de la foi, tout cela a suivi la voie de la lutte acharnée, qui dura souvent des siècles; une lutte sanglante, une route jalonnée des déchets de droits, dessinant le chemin du Droit. Le Droit reflète dans son mouvement Historique l'image de la recherche, du combat, bref, de la lutte violente et pénible⁽⁶⁴⁾.

Ainsi, débutant par un historisme métaphysique, et voulant découvrir le Volksgeist du droit romain, c'est par l'investigation

(62) Dewey, *My Philosophy of Law*, repr. in : Morris, *The Great Legal Philosophers*, Philadelphia 1958, p. 506 (507 - 508).

(63) *Ibid.*, p. 510 col. 2.

(64) Rudolf von Jhering, *Der Kampf ums Recht* (1872), 22. Aufl., Wien 1929, Manzsche, p. 7 - 10.

de ce droit romain même que Jhering aboutit à des facteurs matériels qu'il posa à la source du Droit.

Par ailleurs, l'école de Savigny se contente d'un simple rôle descriptif, négatif; alors que la méthode historique et scientifique, en suivant la genèse et les transformations des phénomènes juridiques, cherche à déceler les lois du développement humain, afin de pouvoir diriger l'évolution future. c'est par le passé qu'on peut comprendre le présent et orienter l'avenir.

En somme, l'école de Savigny est métaphysique et imprégnée d'un quietisme néfaste, alors que la méthode historique est réaliste et vise à l'action consciente de son but.

II. — Applications Concrètes

Le champs d'application de la méthode historique embrasse l'interprétation tant des doctrines philosophiques que des institutions juridiques. Les unes et les autres sont le produit des conditions sociales où elles naissent et reflètent le mouvement des périodes où elles s'épanouissent.

Sociologie de la connaissance

A vrai dire, le développement prospère de toute science sociale dépend d'un certain sondage de l'esprit humain et de ses modes d'opération⁽⁶⁵⁾.

L'esprit humain est porté vers la rationalisation. Ce terme, utilisé en psychanalyse, veut dire une justification consciente d'une conduite, relevant en fait d'autres motivations généralement inconscientes⁽⁶⁶⁾. L'homme polémique non en juge impartial, mais en avocat de la défense⁽⁶⁷⁾. Par exemple, il dira du leader d'un parti opposé qu'il est un charlatan, ou du pays ennemi qu'il est le repère de monstres. Les doctrines philosophiques peuvent être viciées de la même façon. Chaque groupe cherchera, souvent inconsciemment, à s'appuyer sur une philosophie à son

(65) William Mc Dougall, *An Introduction to Social Psychology*, University Paperbacks, London 1960, p. 1.

(66) Cf. : Henri Piéron, *Vocabulaire de la Psychologie*, Paris 1951, Presses Universitaires de France, p. 237.

(67) Cf. : Lawrence Edwin Cole, *General Psychology*, 5th impr., New York and London 1939, Mc Graw Hill, p. 547 ss.

avantage. Ce procédé de l'intellect est couramment appelé idéologie⁽⁶⁸⁾.

Les conditions sociales d'un peuple influent sur ces conceptions idéologiques; celles-ci à leur tour déterminent la philosophie du Droit. De sorte que l'on peut dire : conditions sociales conceptions idéologiques, philosophie juridique.

Deux exemples suffiront d'illustration : le romantisme de Savigny en Allemagne et la liberté de contrat en Amérique.

Le romantisme de Savigny

Le Droit — comme la langue — dit Savigny, est en rapport de causalité organique avec l'essence et le caractère du peuple. Il se forme graduellement, imperceptiblement, supporté par la conviction générale du peuple, indépendamment du libre choix de chacun. Plus cette conviction vit dans le peuple, plus elle s'y enracine. Par la suite, le Droit s'épanouit par l'usage et émerge à la conscience du peuple. Et tout changement du Droit suit ce lent chemin, car la vie du peuple est en évolution constante et loin d'être stagnante. Enfin, ce n'est qu'à un stage avancé que l'évolution du Droit dépasse la conscience du peuple et se concentre entre les mains des juristes. Ainsi, tout Droit naît sous forme de coutume, à travers l'usage et la croyance populaire, et ensuite par la jurisprudence, c'est-à-dire partout sous l'impulsion de forces internes, travaillant en silence, non par l'arbitraire du législateur. Le Droit — tout comme la langue — est un produit de l'esprit du peuple (Volkgeist). Le fixer dans un code, c'est risquer d'entraver son évolution, de le figer dans l'immobilité⁽⁶⁹⁾.

(68) Cf. : H.-J. Lieber, *Wissenssoziologie*, in : *Wörterbuch der Soziologie*, von Bernsdorf und Bülow, Stuttgart 1955, p. 629 ss., Enke; Werner Stark, *The Sociology of Knowledge*, London 1958, Routledge and Kegan Paul, p. 12 ss., p. 99 ss., p. 245 ss.

(69) Friedrich Carl von Savigny, *Vom Beruf unsrer Zeit für Gesetzgebung und Rechtswissenschaft*, Heidelberg 1814, bey Mohr und Zimmer, p. 8 ss.; le-même, *System des heutigen römischen Rechts*, Bd. I, Berlin 1840, Veit und Co., p. 14 ss. — Aussi : Georg Friedrich Puchta, *Lehrbuch der Pandekten*, Leipzig 1838, Barth, § 8 p. 11; le-même, *Corpus der Institutionen*, Bd. I, Leipzig 1841, Breithkopf und Haertel, § 15 p. 35; Rudolf von Jhering, *Geist des römischen Rechts*, Bd. I (1852), 9. Aufl., Schwabe & Co., p. 25, Basel 1954.

Pourquoi Savigny embrassa-t-il cette idéologie du Volksgeist ?

Un coup d'œil rapide sur les conditions sociales de son époque s'avérera utile.

Les guerres napoléoniennes au début du siècle passé ébranlèrent la confiance de l'homme dans la toute puissance de la raison, propagée au XVIII^e siècle. La terre, jadis labourée par les charrues, était foulée par les roues des canons, les maisons s'affaissaient, les villages s'écroulaient, les plus grandes villes étaient livrées aux flammes, la mort moissonnait aveuglement les vies, les droits de l'homme devenaient une simple poussière que dispersaient les obus, l'Europe tremblait tel un arbre à l'assaut par un ouragan.

Et l'ouragan, une fois dissipé, ne laissait après lui qu'un arbre sec, dépouillé de ses feuilles, les rameaux arrachés... un tronc livide, un passé à jamais détruit, un avenir fort douteux. «Tout ce qui était n'est plus; tout ce qui sera n'est pas encore»⁽⁷⁰⁾. C'est le temps de l'amertume et du désenchantement. L'homme, qui avait prêté le culte de la raison, renversa ce dieu impotent du haut du piédestal où il l'avait élevé. Le moment était mûr pour une réaction totale contre les courants existants⁽⁷¹⁾.

Cette réaction se manifesta dans le mouvement romantique, qui est généralement tracé jusqu'à Rousseau, mais s'est développé principalement en Allemagne. La tendance nouvelle se rebelle contre la raison, dénie tout ce qui est matérialiste, oppose le plat utilitarisme et la sèche compréhension des réalités. et y met en place l'esthétique. Elle adore l'étrange, se passionne pour ce qui est grandiose et lointain, inattendu, exotique, intense, superlatif, extrême, unique. Désillusionné du présent, assez pessimiste quant à l'avenir, le mouvement se tourne vers le lointain passé; d'où son goût avéré pour l'histoire et cette nostalgie sentimentale des temps passés et du Moyen-Age. Comme le passé n'est pas la résultante d'un seul individu, mais plutôt de l'ensemble de la nation, celle-ci supplante l'individu et l'absorbe, elle devient

(70) La phrase est d'Alfred de Musset, *La Confession d'un Enfant du Siècle*, 1ère Partie, Ch. I, Bibliothèque Larousse, p. 17.

(71) En ce sens : Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy*, 14th pr., New York 1960, Simon and Schuster, p. 677; Jacques Barzun, *Romanticism and the Modern Ego*, Boston 1944, Little, Brown and Co., p. 21 ss.

le centre d'attraction; d'où cette vénération quasi religieuse de la nation, de l'esprit du peuple (Volksgeist) et des traditions populaires⁽⁷²⁾.

Ce mouvement embrasse toutes les branches de l'intellect, et la science du Droit n'échappa guère à la tendance générale. Le grand juriste Savigny avait lui-même un cercle d'amis parmi les représentants du romantisme. Il était l'ami intime de Clemens Brentano et se maria même avec la sœur la ce dernier ; il était aussi en relation avec Achim von Arnim. C'est normal qu'il se soit tourné, comme il le dit lui-même dans une de ses lettres, non vers les philosophes, mais vers les poètes⁽⁷³⁾. L'école historique, fondée par Savigny, est issue du mouvement romantique⁽⁷⁴⁾.

Mais l'historisme de Savigny remonte aussi à d'autres causes que le romantisme. L'école historique visait au début à retarder le mouvement de codification. Les conditions sociales de l'Allemagne n'étaient pas encore mûres pour un pareil mouvement. La nation était divisée en plusieurs Etats et principautés, chaque prince assez jaloux quant à son autonomie pour tolérer un empiétement sur son pouvoir législatif. L'école historique satisfaisait et le peuple frustré et les princes jaloux. La croyance

(72) Cf. : Irving Babbitt, *Rousseau and Romanticism*, 1919, Meridian Books, New York 1955, p. 18 ss., p. 99 ss., p. 152 ss.; Guido de Ruggiero, *Storia delle Filosofie*, Parte Quarta : *La Filosofia Moderna*, vol. IV, *L'età del Romanticismo*, Bari 1943, Laterza & Figli, p. 442 ss., p. 471 ss.; Wilhelm Windelband, *Lehrbuch der Geschichte der Philosophie*, 15. Aufl., von Heineke, Tübingen 1957, Mohr, p. 519; Bertrand Russell, op. cit., p. 677 ss.

(73) Cf. : Stintzing-Landsberg, *Geschichte der deutschen Rechtswissenschaft*, III 2 Text, München und Berlin 1910, Oldenbourg, Nachdruck 1957, p. 212; Erik Wolf, *Grosse Rechtsdenker der deutschen Geistesgeschichte*, 3. Aufl., Tübingen 1951, Mohr, p. 471 et p. 473.

(74) En ce sens : Jhering, *Der Kampf ums Recht*, p. 10-11; Stintzing-Landsberg, *ibid.*, p. 209 ss.; Rudolf Stammler, *Wirtschaft und Recht nach der materialistischen Geschichtsauffassung*, 3. Aufl., Leipzig 1914, Veit & Co., p. 300; le même, *Die Lehre von dem richtigen Rechte*, 2. Aufl., Halle Buchhandlung des Waisenhauses, p. 112 ss.; Josef Kohler, *Lehrbuch der Rechtsphilosophie*, 2. Aufl., Berlin und Leipzig 1917, Rotschil, p. 46; Paul Vinogradoff, *Outlines of Historical Jurisprudence*, vol. 1, Oxford 1920, Oxford University Press, p. 124 ss.; Guido de Ruggiero, *ibid.*, p. 471 ss.; Erik Wolf, *ibid.*, p. 471 ss.; W. Friedmann, *Legal Theory*, 3rd ed., London 1953, Stevens and Sons, p. 133-134; Giorgio del Vecchio, *Lezioni di Filosofia del Diritto*, 11. ed., Milano 1962, Giuffrè, p. 89 ss.

juridiques manquaient la systématisation et la synthèse. Il fallait aussi purger le droit romain de tout résidu local, et l'élever au rang de règles logiques à valeur abstraite, pour qu'il puisse s'adapter à des conditions de vie toutes différentes du milieu où il prit naissance (40). L'école de Savigny, voulant au début étudier les conditions de vie qui aboutirent aux institutions juridiques, s'adonna peu à peu au traitement dogmatico-systématique du droit romain. Elle glissa malgré elle et sans s'en rendre compte vers la pente de la technique du droit naturel. Gustav Hugo disait : 'le droit romain est notre droit naturel'. Elle fit preuve de l'esprit germanique de doctrinarisme extrême et d'abstraction logique (41).

Ajoutons à tout cela un intérêt de classe, qui ressort clairement quand on confronte la méthode des juristes en Allemagne et en Angleterre dans la première moitié du XIX^e siècle. C'est parce que la science du Droit était sur le continent dans les mains de professeurs académiques, portant des titres de docteurs et versés dans la logique, que la pensée juridique s'adonna à l'abstraction et la déduction. Le premier souci des professeurs est un besoin de clarté et de systématisation, pour faciliter la tâche de l'enseignement. Alors que dans les pays de la common law, où l'instruction juridique était dans les mains des avocats, les intérêts matériels de ceux-ci les poussaient à conserver dans leur mains le problème de l'adaptation du Droit à la vie. Ces avocats avaient tout intérêt à ce que la pensée juridique devienne empirique, et que le Droit reste une énigme qu'eux seuls pouvaient déchiffrer (42).

La méthode historique ou scientifique

A l'opposé de la méthode formelle, qu'elle soit exégétique ou conceptualiste, basse ou haute jurisprudence, la méthode historique que nous exposons ici revendique pour elle-même le titre de scientifique.

(40) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, Bd. I, p. 630.

(41) En ce sens : Max Rümelin, *Erlebte Wandlungen in Wissenschaft und Lehre*, Tübingen 1930, Mohr, p. 7 ss., p. 14 ss.; Gustav Boehmer, *Grundlagen der Bürgerlichen Rechtsordnung*, Tübingen 1951, Mohr, Bd. II, 1, p. 67-71; — aussi : Hermann Kantorowicz (Gnaeus Flavius), *Der Kampf um die Rechtswissenschaft*, Heidelberg 1906, Winter, p. 32; Max Weber, *op. cit.*, Bd. I, p. 630-631.

(42) Max Weber, *op. cit.*, Bd. I, p. 631 et p. 653.

absolu, le contrat est la loi des parties, pas de responsabilité sans faute (37). Trois règles érigées en des axiomes indiscutables, formant la muraille triangulaire du gigantesque bastion des intérêts de la bourgeoisie au cours du XIX^e siècle, protégeant ses biens de toute restriction, ses conventions de la moindre intervention et ses capitaux de toute condamnation au remboursement du dommage qu'elle cause par son activité.

D'où l'épanouissement de la logique juridique, logique se limitant à l'exégèse des textes et ne visant qu'à leur stricte application, afin de sauvegarder les intérêts de la bourgeoisie de tout empiètement de la part de l'interprète. C'est l'ère de la justice formelle, passant outre les effets sociaux et laissant hors de son champ les résultats concrets découlant de l'application mécanique des textes, après que ces textes aient couvert du manteau de la légalité l'injustice découlant de l'inégalité des situations économiques (38).

Par ailleurs, l'école de Savigny enseignait que le Droit est un produit de l'esprit du peuple ; elle dut se tourner, tout comme le romantisme, vers le lointain passé ; car, pour bien comprendre les institutions juridiques d'une époque, elle considérait comme indispensable l'étude de ses conditions sociales. L'Allemagne ayant reçu le droit romain, l'école pandectiste s'adonna à l'érudition des institutions romaines et au dévoilement des conditions qui y aboutirent. Inconsciemment, la doctrine s'arrêta au passé et négligea le présent ; celui-ci fut refoulé à l'arrière-scène de la recherche scientifique (39).

En comparaison avec les anciennes coutumes germaniques, disparates et variant d'un État à l'autre, le droit romain semblait un imposant et complet édifice, un chef d'œuvre de sagesse et le produit de la contemplation de plusieurs siècles. Or, ce droit romain, en vertu de la forme de ses actions, paraissait être un ensemble de concepts, tel le concept du contrat, du délit, ou du commodatum, du depositum, ou bien du dominium, de l'usus-fructus, etc.. A cette masse innombrable de concepts

(37) Articles 544, 1134 et 1382 c. civ., dans les trois domaines principaux du droit civil ; le droit réel, la théorie du contrat et la responsabilité civile.

(38) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, Ed. I, p. 602.

(39) Cf. : Eugen Ehrlich, *Grundlegung der Soziologie des Rechts*, München und Leipzig 1913, Neudruck 1929, Duncker und Humblot, p. 267 ss.

Le chimiste qui fait des recherches dans la solitude de son laboratoire pour le plaisir de rechercher n'expose que sa vie ; mais le pharmacien qui prépare un médicament doit bien fixer les doses d'après l'état de santé du malade. Car le Droit tend à se réaliser, son destin est la communauté, son objet les relations humaines (32).

Les véritables causes de la méthode formelle

Plusieurs causes contribuèrent à faire éclore au XIX^e siècle la domination de la méthode formelle.

Tout d'abord, les juristes, enchantés par l'imposant édifice et la monumentale structure du Code Napoléon, produit de la raison et personnification du génie d'une grande nation, concentrèrent leurs efforts sur l'interprétation de ses textes (33). Ensuite, le Code était le produit de la Révolution Française, issue des idées de Rousseau et de Montesquieu la loi c'était la volonté générale déifiée par Rousseau (34). La mission du juge se limitait à l'appliquer selon la théorie de la séparation des pouvoirs de Montesquieu (35). Comme cette codification était censée être la fixation par écrit du droit naturel, immuable et éternel, complet et parfait en lui-même, le magistrat n'avait qu'à s'incliner respectueusement devant cet autel de la raison, et s'infliger la tâche d'appliquer pieusement ses hauts principes sacrés.

Surtout que ces principes endossaient ouvertement les réclamations de la bourgeoisie, victorieuse après la Révolution et s'entendant avec Napoléon (36) : la propriété est un droit

(32) Cf. : Antonio Hernandez-Gil, *Metodologia del Derecho*, Madrid 1945, Editorial Revista de Derecho Privado, p. 119 et p. 126.

(33) En ce sens : François Gény, *Méthode d'Interprétation et Sources en Droit Privé Positif*, 2^e éd., Paris 1919, Sirey, t. I, No. 9 p. 23, No. 12 p. 28; Edouard Lambert, *La Fonction du Droit Civil Comparé*, Paris 1903, Glard, p. 16; Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, Köln und Berlin 1964, Kiepenheuer und Witsch, Bd. I, p. 635.

(34) Cf. : Claude du Pasquier, *Introduction à la Théorie Générale et à la Philosophie du Droit*, Neuchâtel et Paris 1937, Delachaux et Niestlé, No. 205 p. 195; Henri de Page, *De l'Interprétation des Lois*, Bruxelles Paris 1925, Librairie des Sciences Juridiques et Sirey, t. I, p. 56 ss.

(35) Cf. : Julius Stone, *The Province and Function of Law*, 3rd ed., London 1961, p. 150-151.

(36) Cf. : Louis Madelin, *la Nation sous l'Empereur*, Paris 1943, Hachette, p. 173-175.

même desquels elles dérivent, qu'elle puisse alors descendre vers le bas et poursuivre les principes jusqu'à leurs pousses les plus extrêmes (25).

Le système des concepts peut ainsi se comparer à une pyramide à degrés. A la base de cette pyramide gise un ensemble de matériels, dérivant des degrés supérieurs par un raisonnement logique. Au sommet trône une idée fondamentale qui embrasse toute la pyramide. Plus on monte, plus le nombre de règles se restreint ; plus on descend, plus leur domaine d'application s'étend (26).

Le prototype classique de cette méthode est l'ouvrage de Savigny sur la possession. L'auteur commence son ouvrage par la recherche d'une définition de l'idée, du concept de la possession (27). Celle-ci requiert deux éléments : *factum*, ou la détention matérielle, et *animus*, ou l'intention d'agir comme propriétaire (28). Une fois la quintessence du concept définie, les règles gouvernant la possession en dérivent par déduction logique, sous forme de syllogismes elliptiques. La possession est acquise quand le *factum* et l'*animus* sont réunis (29). Les personnes incapables d'avoir un *animus*, une intention, tels les aliénés ou l'*hereditas jacens*, ne peuvent pas acquérir la possession (30). La possession se termine par la perte du *factum* ou de l'*animus*, ou des deux à la fois (31). Et ainsi de suite.

Cette haute jurisprudence, cette jurisprudence constructive et créatrice, culminant dans la systématisation des concepts juridiques, n'est en réalité que le culte du logique porté à son plus haut degré. Si l'analyse des concepts et la méthode déductive peuvent produire des résultats 'exacts', il ne s'ensuit pas que ces résultats soient nécessairement 'justes'. La justice n'est pas de la rigueur logique ni de l'égalité mathématique.

(25) Georg Friedrich Puchta, *Cursus der Institutionen*, Bd. I, Leipzig, 9. Aufl. von Krüger, 1881, Breithkopf und Haertel, § 15 p. 22.

(26) *Ein oe sens* : Karl Larenz, *Methodenlehre der Rechtswissenschaft*, Berlin Goettingen Heidelberg 1960, Springer, p. 17 ss.

(27) Savigny, *Das Recht des Besitzes*, Giessen 1803, bey Hayer, § 1 p. 2.

(28) *Op. cit.*, § 9 p. 77 ss.

(29) *Op. cit.*, § 13 p. 144 ss.

(30) *Op. cit.*, § 21 p. 190 ss.

(31) *Op. cit.*, § 29 p. 272.

direct de la loi, à découvrir indirectement les principes, bref, à la montée et la descente à l'intérieur de la loi (19).

La haute jurisprudence, au contraire, aspire à une activité créatrice. Les règles de Droit s'amassent, en effet, autour des concepts, tout comme les faisceaux de muscles encerclent les os (20). Les concepts à leur tour se tiennent en un rapport de dépendance les uns des autres. Le contrat de vente par exemple fait partie de la notion de contrat, celui-ci de la notion d'obligation. Nous arrivons par là aux grandes unités systématiques, aux 'Rechtsinstitute' qui, pour parler figurativement, forment le squelette du Droit, auquel se joigne la substance entière en règles de Droit (21). Les règles de Droit comme telles ne sont pas fécondes. Elles doivent être décomposées et réduites à leurs simples parties constitutives, pour arriver aux concepts même d'où elles dérivent. Les concepts au contraire sont productifs ; ils s'accouplent et donnent naissance à de nouveaux concepts. Ainsi, par la combinaison des différents éléments la science peut produire de nouveaux concepts et déduire de ceux-ci de nouvelles règles de Droit (22).

Il en est de même pour Windscheid, qui adopta les idées de Jhering même après que celui-ci les ait reniées (23).

Savigny ne diffère guère ; chez lui culmine la systématisation. Les règles sont arrangées en séries, chaque série dérivant d'une règle supérieure, et chaque nombre de règles supérieures, d'un 'institut juridique', jusqu'à ce que l'on arrive à un système uni, gouvernant l'ensemble du Droit (24).

La science, dit aussi Puchta, a pour mission de reconnaître les règles dans leur rapport systématique comme se conditionnant mutuellement et dérivant les unes des autres ; elle doit suivre leur généalogie vers le haut jusqu'aux principes

(19) Jhering, *Unsere Aufgabe*, p. 7 - 8.

(20) Jhering, *Geist des römischen Rechts*, Bd. I, 9. Aufl., Basel 1954, Schwabe & Co., p. 36.

(21) *Geist des römischen Rechts*, I, p. 36.

(22) *Op. cit.*, I, p. 40.

(23) Bernhard Windscheid, *Lehrbuch des Pandektenrechts*, 9. Aufl., bei Theodor Kipp, Frankfurt a.m. 1906, Ruttien und Loening, Bd. I, § 24 p. 112 note 2.

(24) Friedrich Carl von Savigny, *System des heutigen römischen Rechts*, Bd. I, Berlin 1840, Veit und Co., p. 9 ss.

qui les ont faites». La Cour entreprit la subsumption mécanique du cas concret sous la règle de Droit, négligeant complètement l'évaluation des intérêts en conflit. *Pacta sunt servanda*, dit la Cour, «Attendu que la règle qu'il (= § 1134) consacre est générale, absolue, et régit les contrats dont l'exécution s'étend à des époques successives de même qu'à ceux de toute autre nature; que, dans aucun cas, il n'appartient aux tribunaux, quelque équitable qu'ils puissent paraître, de prendre en considération le temps et les circonstances pour modifier les conventions des parties et substituer des clauses nouvelles à celles qui ont été librement acceptées par les contractants» (17).

Quelle éclatante illustration des méfaits de l'application aveugle du syllogisme juridique. Le contrat, cet instrument de la circulation des biens, devient un but en soi. Il est l'objet d'une profonde vénération digne des dieux païens, et hissé dans un haut sanctuaire dominant la vallée de la vie, une redoutable citadelle inaccessible aux vagues même des siècles.

La jurisprudence de concepts en Allemagne

Et pourtant, cette méthode de l'exégèse, portée à son apogée en France au XIX^e siècle, a été traitée à la même époque en Allemagne de 'basse jurisprudence' (*niedere Jurisprudenz*), à laquelle on opposa la 'haute jurisprudence' (*höhere Jurisprudenz*). Si la '*niedere Jurisprudenz*' -dit Jhering- concerne l'interprétation des textes et leur application aux cas concrets, la '*höhere Jurisprudenz*' vise à la construction juridique, à l'étude de la quintessence des concepts généraux (18).

Le premier débat, dit-il, de toute investigation scientifique du Droit est caractérisé par l'adhésion directe à la forme que le Droit revêt à travers la loi, c'est-à-dire par une attitude purement réceptive vis-à-vis des sources. L'interprétation de la loi est le degré absolument le plus bas de toute activité scientifique, mais en même temps l'avant-degré nécessaire pour les degrés plus hauts. Le but de cette activité se limite à reconnaître la volonté du législateur, à exposer le contenu

(17) Civ. 6 mars 1876, D. 1876. I. 193 (187 col. 2).

(18). Rudolf von Jhering, *Unsere Aufgabe*, in : *Jhering's Jahrbücher für die Dogmatik*, Bd. I, p. 1 (8 — 9).

Si l'interprétation de la loi est une oeuvre de 'discernement et de bon sens', elle est principalement 'une oeuvre de raisonnement et de logique' (13). La science du droit est une science rationnelle (14), un ensemble de principes logiquement coordonnés (15). Bref, c'est à la logique à diriger l'esprit dans la recherche de la vérité (16).

Et cette logique est rigide, austère, aveugle, obtenant la décision du litige par subsomption syllogistique. L'attention du juriste se concentre sur la prémisse majeure, la règle de Droit, comme sur une foyer magique. Ce qui importe c'est son application rationnelle, pour en tirer des conclusions exactes. Quant à la prémisse mineure, le cas concret, il semble ne pas être un but en soi ; les intérêts en question passent inaperçus. Et cette méthode revendique pour elle-même une souveraineté absolue, une fidélité mesquine, une loyauté servile. Car, si l'application mathématique de la règle peut produire des résultats exacts, cela n'implique pas qu'ils soient nécessairement équitables. Une seule cause célèbre nous servira de commentaire.

En 1567, les prédécesseurs du demandeur s'étaient obligés de construire un canal à Pélissanne, destiné à arroser les terrains adjacents moyennant 15 centimes la cartierade de 190 ares. Trois siècles s'écoulèrent, durant lesquels les conditions de vie évoluèrent de la société agricole du XVI^e aux développements industriels du XIX^e. Le coût de maintien du canal augmenta indéfiniment, mais le demandeur continua à recevoir ses quinze centimes par cartierade. Il intenta une action contre les propriétaires des parcelles arrosées. L'affaire vint en 1876 devant la Cour de Cassation française. Celle-ci procéda déductivement. L'article 1134 du code civil stipule : « Les conventions légalement formées tiennent lieu de loi à ceux

(13) Demolombe, *Cours*, t. I, no. 116 p. 138; — aussi : C.—B.—M. Toullier, *Droit Civil Français*, 5e éd., Paris 1842, Renouard, no., 150 p. 117 ; Aubry et Rau, *Cours de Droit Civil Français*, t.I, 6e éd., par Martin, Paris 1936, Marchal and Billard, § 40 p. 243.

(14) F. Laurent, *Principes de Droit civil*, t.I, Bruxelles Paris 1869, Bruylant et Marescq, no. 280 p. 357.

(15) Baudry-Lacantinerie et Houques-Fourcade, *Traité Théorique et Pratique de Droit Civil*, t. I, 3e éd., Paris 1907, Sirey, no. 12 p. 11.

(16) A. M. Demante, *Cours Analytique de Code Civil*, t. I, 2e éd., Paris 1881, Plon, no. 22 p. 12.

I — LE PROBLEME DE LA METHODE

La méthode classique, que ce soit en France sous l'empire de l'Exégèse, ou en Allemagne par le culte des concepts, utilisait bruyamment les procédés de la logique formelle, et passait sous silence les répercussions sociale des règles juridiques.

L'Ecole de l'Exégèse en droit civil

Le premier trait distinctif de l'école de l'exégèse est le culte de la loi substitué au culte du Droit (7). Budget s'écriait de sa chaire, « je ne connais pas le Droit Civil, enseigne le Code Napoléon » (8). Demolombe déclarait que sa devise, sa profession de foi est aussi : « les texte avant tout » (9). Proudhon confessait que son devoir était de ne voir dans le Code Civil des Français que le Code lui-même, de ne s'appliquer qu'à donner la véritable intelligence du texte (10). « Dans la méthode exégétique — écrivait Marcadé — on suit le texte pas à pas; on dissèque chacun des articles pour l'expliquer phrase par phrase, mot par mot; on précise, par ce qui précède et par ce qui suit, le sens et la portée de chaque proposition, de chaque terme, et l'on en fait remarquer la justesse ou l'inexactitude, l'utilité ou l'insignifiance; puis quand on a compris cet article en lui-même, on étudie son harmonie ou sa discordance avec les autres articles qui s'y réfèrent, on en déduit les conséquences, on en signale les lacunes » (11). En somme, le texte est la 'boussole' du commentateur (12).

(7) Cf. : Julien Bonnecase, *L'Ecole de l'Exégèse en Droit Civil*, 2e éd., Paris 1924, Bocard, no. 47 p. 128 ss.

(8) Cité par Bonnecase, *op. cit.*, no. 12 p. 20-30.

(9) C. Demolombe, *Cours de Code Napoléon*, t. I, 3e éd., Paris 1865, Préface, P. VII, Durand et Hachette.

(10) Proudhon, *Traité des Droits d'Usufruit, d'Usage, d'Habitation et de Superficie*, t. I, Dijon 1823, Douillier, Préface, p. XV.

(11) V. Marcadé, *Explication Théorique et Pratique du Code Civil*, t. I, 7e éd., Paris 1875, Delamotte et Fils, Préface, p. 12.

(12) M. Troplong, *Le Droit Civil Expliqué suivant l'ordre des articles du Code, De la Vente*, t. I, 3e éd., Paris 1837, Hingray, Préface, P. IX.

sance⁽⁴⁾. C'est le moyen, comme dit Descartes, d'augmenter par degrés la connaissance humaine et de l'élever peu à peu au plus haut point auquel la médiocrité de l'esprit et la courte durée de la vie lui pourront permettre d'atteindre⁽⁵⁾; ou mieux, selon l'expression de Condillac, c'est un télescope avec lequel on voit ce qui échappait à l'oeil nu, les machines sont pour les bras ce que les méthodes sont pour l'esprit⁽⁶⁾.

Quel procédé doit suivre la pensée humaine dans l'interprétation des phénomènes juridiques ?

L'Ecole de Savigny enseignait que le Droit — tout comme la langue — est un produit de l'esprit du peuple; la Cour Suprême des Etats-Unis s'acharnait au début de ce siècle à défendre la liberté de contrat. De même, la responsabilité du propriétaire de navire est limitée dans certaines législations par le mécanisme de l'abandon, celle du commanditaire aux fonds qu'il a mis dans la société. Dans tous ces exemples, qu'ils ressortent de la philosophie du Droit ou des règles positives, quelle doit être l'attitude de l'interprète juridique? Va-t-il se contenter d'exposer les idées ou les règles telles qu'elles sont, détachées du milieu social où elles ont pris naissance, comme si elles étaient des axiomes ou des vérités immuables et éternelles, complètes et parfaites en elles-mêmes ? S'agit-il au contraire de chercher le lien causal nécessaire, quoique parfois obscur, entre les conditions sociales et les phénomènes juridiques, en découvrant la source d'où émane la pensée humaine, les germes qui la fermentent, les motifs qui la déterminent, l'occasion qui la provoque ?

Après avoir élucidé le problème de la méthode, nous fournirons comme illustration quelques applications concrètes, pour arriver ensuite à la conclusion qui s'impose.

(4) M. Rosenthal and P. Yudin, *A Dictionary of Philosophy*, Moscow 1967, Progress Publishers, p. 289 col. 1.

(5) René Descartes, *Discours de la Méthode* (1636), 1, 3, in : *Oeuvres Choieses*, Classiques Garnier, Paris, p. 3.

(6) Cf. : *Littérature*, op. cit., t. III, p. 540 col. 3.

LA METHODE HISTORIQUE
et
L'INTERPRETATION DES PHENOMENES JURIDIQUES

par

SARWAT ANIS AL-ASSIUTY

Prix d'Etat pour les Sciences Sociales

Dr. en Droit (Le Caire)

Dr. Jur. (Munich) — M.C.J. (New York)

Professeur (A.) à l'Université du Caire

Introduction

La méthode est L'arrangement régulier dans les idées, l'art de disposer ses idées et ses raisonnements, l'ensemble des procédés rationnels employés à la recherche de la vérité⁽¹⁾.

La méthode est donc la voie à suivre (du grec uébodos ou poursuite, dérivé de odos ou chemin)⁽²⁾; elle implique un programme réglant d'avance une suite d'opérations à accomplir et signalant certains errements à éviter, en vue d'atteindre un résultat déterminé, bref une direction définissable et régulièrement suivie dans une opération de l'esprit⁽³⁾.

L'application consciente d'une méthode scientifique est la condition la plus essentielle pour le développement de la connais-

(1) E. Littré, *Dictionnaire de la Langue Française*, Paris 1874, Hachette, t. III, p. 540 col. 3; Niccolo Tommaseo, *Dizionario della Lingua Italiana*, 4a ristampa, Torino 1924, Unione Tipografico-Editrice Torinese, vol. V, p. 229 col. 3.

(2) Emile Boisacq, *Dictionnaire Etymologique de la Langue Grecque*, 3e éd., Heidelberg et Paris 1938, Winter et Klinkosteck, p. 685; Albert Dauzat, *Dictionnaire Etymologique de la Langue Française*, Paris 1938, Rousseau, p. 473 col. I; *Chambers's Twentieth Century Dictionary*, New Mid-Century Version by William Geddies, London 1954, Chambers Ltd., p. 669 col. 1.

(3) André Lalande, *Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie*, 5e éd., Paris 1947, Presses Universitaires de France, p. 606 - 607, texte et observations.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Index

Preface : Prof. Dr. A. Kalifa

Part one : THEORETICAL AND METHODOLOGICAL STUDIES.

	Page
1— Sociologie Juridique et politique criminelle, El Sayed Yassin	531
2— The concept of social control..... Dr. Ezzat Hegazy	559
3— Studies in Sociology of Law in Egypt : A.H. Fahmy	583

Part Two: APPLIED STUDIES.

4— Juvenile legislations in Egypt ; Dr. Said Eweis	609
5— I delitti di contrabbando dal punto di vista della Sociologia giuridica Dr. Amal Osman	659
6— Drug legislations in U.A.R..... Dr. Samir Elganzoury	675
Discussions	693

IN FRENCH

7— La méthode historique et l'interprétation des phé- nomènes juridiques..... Dr. Sarwat Al-Assiuty	744
--	-----

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٦٩/٢٤٣

مطبع الاعرام التجارية

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

**CHAIRMAN OF THE BOARD
Dr. AHMED M. KHALIFA**

MEMBERS OF THE BOARD :

Dr. Gaber Abdel - Rahman	Sheikh Mohamed Abou Zahra
Dr. Hassan El Saaty	Mr. El-Sadek El-Mahdy
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Mohamed Fathi
General Abbas Koth	Dr. Mokhtar Hamza
Mr. Abdel Fattah M. Hassan	Mr. Aly Nour El-Din
Mr. Abdel Moneim El Maghraby	General Yousef Bahader

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira, P. O. Cairo

**EDITOR-IN-CHIEF
Dr. AHMED M. KHALIFA**

**ASSISTANT EDITOR
Dr. ZEID M. — E. YASSIN**

**SECRETARIES OF EDITORIAL STAFF
M^{rs}. NOOR FARAHAT — SALWA BAKIR
ZEN ELABIDIN MORARAK**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued Three Times Yearly
March — July — November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
National Center for Social
Criminological Research
U. A. R.

Sociology of Law



Criminal Policy



(Special Issue)

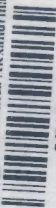
No. 3

November 1969

Vol. XII



ՀԱՅԿԱՍՏԱՆԻ ՀԱՆՐԱՊԵՏՈՒԹՅԱՆ
ՆԱԽԱՐԱՐԱԾԱՆԿԱՆ ԳՐԱԴԱՐԱՆ



0535433